

إعداد

الأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء السابع

المحتوى:

غ - ل

الغائب - الليونة


دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: MAWSŪʿAT ʿULŪM AL-LUĠAH AL-ʿARABIYAH
(Encyclopedia of Arabic linguistics)

Author: Dr. Emīl Badīʿ Jaʿqūb

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 5608 (10 Volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: موسوعة علوم اللغة العربية

المؤلف: الدكتور إميل بديع يعقوب

الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت

عدد الصفحات: 5608 (10 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

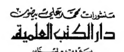
الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-4043-4

9 782745 140432 90000



الطبعة الأولى
٢٠٠٦ م ـ ١٤٢٧ هـ



بيروت - لبنان

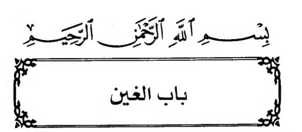
Mohamad Ali Baydoun Publications **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢/ ١١/ ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ | ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ | رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com



الغين

هي الحرف التاسع عشر من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائيّ. والثامن والعشرون في الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجمَّل، الرقم ألف.

وهي صوت احتكاكي حلقيّ مجهور رخو، مخرجه من بين أدنى الحلق إلى الفم قرب اللهاة. يرتفع أقصى اللسان حال النطق به حتى يكاد يلتصق بأقصى الحنك تاركاً فراغاً ضيِّقاً يسمح للهواء بالنفاذ محدثاً احتكاكاً، وتتذبذب الأوتار الصوتيّة أثناء ذلك. والغين من الحروف القمريّة التي تظهر معها لام «أل» نطقاً وكتابةً، وتكتب معجمةً (منقوطة) بنقطة فوق دائرتها الصغرى، وهي توصل بما قبلها وبما بعدها في الكتابة.

ولم تأتِ الغين مفردَةً في كلام العرب، ولا بدلاً، ولا زائدة.

الغائب

الغائِب، في اللغة، اسم فاعل من «غابَ». وغاب فلان: بَعُدَ، أو اختفى، أو لم يحضَرْ. وغابَ عن بلاده: هاجرَ، سافر.

والغائب، في النحو، هو الذي نتكلم عليه، ويقابله المتكلِّم والمُخاطب. وانظر: ضمير الغائب في «الضمائر»، الرقم ٢، الفقرة «ثالثاً».

الغابِر

الغابِر، في اللغة، اسم فاعل من «غَبَرَ». وغبر فلان: مَكَثَ وبقي، أو ذهب وولّى (الكلمة من الأضداد).

والغابر، في النحو، هو الفعل الماضي، والمستقبل.

انظر كلًّا في مادّته.

الغاريّة

صفة للحروف التي تلامِس أصواتها عند النطق بها الغار، وهو الجزء الأماميّ من سقف الفم. والحروف الغارية هي: ش - ج - ي.

غازات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[1].

الغازي بن قيس

(.../... - ١٩٩ هـ/ ٨١٤م)

الغازي بن قيس، أبو محمد الأندلسي. كان نحويًّا بارعاً، عُدّ في الطبقة الأولى من نحاة الأندلس. تصدّر للتأديب بقرطبة، ورحل إلى

(١) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ - ٦٠.

المشرق، وشهد تأليف مالك للموطّأ، وكان أول من أدخل هذا الكتاب إلى الأندلس. كان خليفة الأندلس عبد الرحمن بن معاوية يجلّه ويحترمه، ويزوره في بيته، ويكرمه ويجزل له العطاء. عرض عليه القضاء فأبى. أدرك من رجال اللغة الأصمعي ومَنْ في طبقته.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٧٦ ـ ٢٧٨).

ابن الغاسلة

= جعفر بن أحمد (٤٣٨ هـ/ ١٠٤٦م).

الغافقيّ

= إبراهيم بن أحمد (٧١٦ هـ/ ١٣١٦م).

غاقِ

اسم صوت الغُراب مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب. وقد يُنوَّن، فيقال: «غاقٍ». قال القُلاخ (من الرجز):

مـعـاوِدٌ لـلـجـوعِ والإمـلاقِ
يَـغْـضَـبُ إن قـال الـغُـرابُ غـاقِ
أَبْـعَـدَكُـنَّ الـلّـهُ مِـنْ نِـيـاقِ[1]

الغالب

الغالِب، في اللغة، اسم فاعل من «غَلَبَ». وغَلَب فلاناً أو عليه: قهره وتفوَّق عليه. وغلب عليه الكرمُ أو غيرُه: كان أكبر خصاله أو أكثرها شهرة.

وهو، في النحو، المقيس عليه.

انظر: المقيس عليه.

أبو غالب الأصفهاني

= هارون بن محمد (٤٩١ هـ/ ١٠٩٨م).

أبو غالب التياني

= تمام بن غالب (٤٣٣ هـ/ ١٠٤١م).

أبو غالب بن الخطاب

= محمد بن سلطان بن أبي غالب (.../ ....ـ.../...).

غالب بن عبد الله اليقطيني النحوي

(.../ ....ـ.../...)

غالب بن عبد الله اليقطيني. كان عالماً بالنحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٠).

غالب بن عبد الرحمن

(٥٥٩ هـ/ ١١٦٤م ـ ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٤م)

غالب بن عبد الرحمن ـ وقيل: غالب بن عبد الله ـ بن محمد، أبو بكر وأبو تمّام ابن الأستاذ أبي القاسم الشرّاط الأنصاري. كان ماهراً في النحو، بارعاً حافظاً للغة، ذاكراً للآداب، زاهداً فاضلاً، حسن المحاضرة. تلا على أبيه، فأقرأ العربيّة والقرآن والآداب، فاستفاد وأفاد.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٠).

غالباً

تعرب في نحو: «نجحَ زيدٌ غالباً» اسماً منصوباً على نزع الخافض بالفتحة الظاهرة، والأصل: نجح زيدٌ في الغالب.

---

(١) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٠٢؛ وجمهرة اللغة ص. ٨٥١، ٩٨٠.

ابن غانة

= محمد بن عبد الرحمن (. . ./ . . .).

ابن أخت غانم

= محمد بن سليمان (. . ./ . . .).

= محمد بن معمر (. . ./ . . .).

أبو غانم

= المظفر بن أحمد بن حمدان (. . ./ . . . ـ ٣٣٣ هـ/ ٩٤٤م).

غانم بن وليد، أبو محمد القرشي المخزومي

(. . ./ . . . ـ ٤٧٠ هـ/ ١٠٧٧م)

غانم بن وليد بن عمر، أبو محمد القرشيّ المالَقيّ المخزومي. كان نحويًّا لغويًّا أديباً. أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به. وكان أهل الأندلس يعدّون الأدباء في ذلك الوقت ثلاثة: أبو مروان بن سراج بقرطبة، والأعلم بإشبيلية، وغانم بمالقة، لكن زاد غانم عليهما بالفقه والحديث والطب والكلام، وله شعر جيّد.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤١؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٨٩؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ١٦٧ ـ ١٦٩؛ والأعلام ٥/ ١١٦).

الغاوي

لا تقلْ: «فلان غاوٍ من غُواة المطالعة»، بل «فلان هاوٍ من هُواة المطالعة»؛ لأنّ «الغاوي» هو الضالّ المنهمك في الباطِل.

الغاية

الغاية، في اللغة، النهاية والآخر. وهي، في النحو، من معاني أحرف الجرّ: «إلى»، «حتَّى»، «في»، «مَتى»، «مُذْ»، «مُنْذُ»، «الباء»، «مِنْ»، «اللّام»، و«الباء» (عند بعضهم). وحرفا الجرّ: «متى» و«مِنْ» يُفيدان ابتداء الغاية. والأحرف: «إلى»، «اللّام»، «حَتّى»، «في» تُفيد انتهاء الغاية. والحرفان: «مُذ»، و«مُنْذُ» يُفيدان ابتداء الغاية غالباً، وابتداءها أحياناً. (انظر كلّ حرفٍ في مادّته).

والغاية، في علم العروض، هي الضرب[١] الذي يختلف حكْمُ الزحافات والعلل فيه عن حكمها في الحشو[٢]، فَضُروب الطويل الثلاثة (١ ـ مفاعِيلُنْ ٢ ـ مفاعِلُنْ ٣ ـ فَعُولُنْ) كلّها غايات؛ لأنّ السلامة[٣] واجبة في الضَّرب الأوَّل جائزة في حشوه، والقبض[٤] واجب في الضرب الثاني جائز في حشوه، والحذف[٥] واجب في الضَّرب الثالث ممتنع في حشوه.

وأكثر الضّروب غايات، إذ يدخلها من الزّحافات والعلل ما لا يجوز في حشوها، فالضرب المقطوع[٦]، والمقصور[٧]،

(١) هو التفعيلة الأخيرة من البيت الشّعريّ.
(٢) هو كلّ تفعيلات البيت ما عدا تفعيلتي العَروض والضَّرب.
(٣) هي سلامة الجزء من دخول الزّحافات والعلل عليه.
(٤) هو حذف الخامس السّاكن.
(٥) هو إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء (التفعيلة).
(٦) أي: الذي أصابه القطع، وهو حذف ساكن الوتد المجموع، وتسكين ما قبله.
(٧) أي: الذي أصابه القَصْر، وهو حذف ساكن السبب الخفيف، وتسكين متحرّكه.

والمكشوف[١]، والأحَذّ[٢]، والأبتر[٣] كلّها غايات.

الغبناطي

= حسين بن محمد (٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م).

غَدا

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً ناقصاً إذا كانت بمعنى «صار»، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، نحو: «غدا الطقسُ حارًّا» («غدا»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على الفتح المقدَّر على الألف للتعذّر. «الطقسُ»: اسم «غدا» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «حارًّا»: خبر «غدا» منصوب بالفتحة الظاهرة).

٢ ـ فعلاً تامًّا، إذا لم تكن بمعنى: صار، نحو: «غدوتُ إلى عملي»، أي: ذهبت في الغداة[٤] إليه («غدوتُ»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محل رفع فاعل).

غَداً

ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة في نحو: «سأزورُك غداً».

غَداة

تُعرب إعراب «أسبوع». (انظر: أسبوع)، وهي في نحو: «شاهدتُك غداةَ الأربعاء» ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «شاهدتك».

غُدَرُ

يا غُدَرُ، أي: يا كثير الغَدْر، منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

غُدْوَة

بمعنى «غداة» وتعرب إعرابها. انظر: غداة.

غُديَّة

تصغير «غداة»، وتُعرب إعرابها. انظر: غداة.

الغرابة

الغرابة، في اللغة، مصدر «غَرُبَ». وغَرُبَ الكلامُ: غَمُضَ وخفِيَ. وغَرُبَ الشيءُ: كان غريباً غير مألوف.

والغرابة، في علم المعاني، «هي كون الكلمة غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال عند خُلَّص العرب (لا عند المولدين؛ لأنّ كثيراً مما في المعاجم غريب عندهم).

ولذلك سببان[٥]:

---

(١) أي: الذي أصابه الكشف، وهو حذف السابع المتحرّك.

(٢) أي: الذي أصابه الحذّ «أو الحذَذ»، وهو حذف الوتد المجموع من آخر الجزء.

(٣) أي: الذي أصابه البَتْر، وهو إسقاط السبب الأخير من آخر التفعيلة، وحذف ساكن الوتد المجموع، وتسكين ما قبله.

(٤) الغداة: ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس.

(٥) لأنّ الغرابة إمّا في الجوامد والمصادر المشتقات باعتبار مبادئها، أي: أصولها، وهو القسم الأول، وإمّا في المشتقات باعتبار هيئاتها، وهو القسم الثاني.

١ ـ احتياجها إلى بحث وتفتيش في كتب اللغة، ثم يعثر على معناها بعد كمُسْحَنْفَرة[١] وبُعاق[٢] وجَرْدَحل[٣] وجَحيش بمعنى فريد مستبد برأيه في قول تأبط شرًّا يصف ابن عم له بكثرة الترحال (من الطويل):

يَظَلُّ بموماةٍ ويُمْسي بغَيْرِها
جُحَيْشاً ويعروري ظهور المسالكِ[٤]

وهمرجلة وزيزم في قول ابن جَحْدَر (من المتقارب):

حَلَفْتُ بما أرْقَلَتْ حَوْلَهُ
هَمَرْجَلَةٌ خَلْقها شَيْظَمُ
وما شَبْرَقَتْ مِنْ تنوفيَّةٍ
بها من وَحَى الجِنِّ زِي زِيزَمُ[٥]

وربما لا يعثر على معناها كجَحْلَنْجَع، قال في اللسان: قال أبو تراب: كنت سمعت من أبي الهميسع حرفاً وهو جَحْلَنْجَع فذكرته لشمر بن حمدويه وتبرأت إليه من معرفته، وكان أبو الهميسع من أعراب مَدين لا نفهم كلامه، وأنشدته ما كان أنشدني (من الرجز):

إن تَمْنَعي صَوْبَكِ صَوْبَ المَدْمَعِ
يَجْرِي عَلى الخَدِّ كَضِئْبِ الثَّعْثَعِ
وطَمْحَةٍ صَبيرها جَحْلَنْجَع
لَمْ يَحْضُها الجَدْوَلُ بالتَّنَوُّعِ[٦]

قال في المثل السائر: ومن الغريب من يعاب استعماله في النثر دون النظم كلفظ مَشْمَخِرّ في أبيات بشر في وصف الأسد (من الوافر):

وأطْلَقْتُ المُهَنَّدَ مِنْ يَميني
فَقَدَّ لَهُ مِنَ الأضْلاعِ عَشْرا
فَخَرَّ مُضَرَّجاً بدم كأنّي
هَدَمْتُ بِهِ بِناءً مُشْمَخِرّا[٧]

ولفظ «الشّدنيّة»، وهي ضرب من النوق في قول أبي تمام (من الكامل):

يا مَوْضِعَ الشَّدَنِيَّةِ الوَجْناءِ
ومَصارِعَ الإدلاجِ والإسْراءِ[٨]

ثم قال: واعلم أنّ كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور يسوغ استعماله في المنظوم دون العكس، وذلك شيء استنبطته ودلني عليه الذّوق.

وقال الجاحظ في البيان والتبيين: ورأيت

---

(١) أي: متسعة.
(٢) المطر.
(٣) الوادي.
(٤) الموماة: المفازة. ويقال: للمستبد برأيه: «جحيش وحده» بالتصغير عند إرادة الذمّ. واعرورى الفرس: ركبه عرياناً.
(٥) الإرقال: ضرب من السير. والهمرجلة: الناقة السريعة. والشيظم: الشديد الطويل من الإبل والخيل. وشبرقت: قطعت، والتنوفية: المفازة. والوحى: الصوت الخفي. وزيزم: حكاية صوت الجن. إذا قالت زي زي على زعمهم. يريد أنّه حلف بما سارت حوله الناقة الشديدة السير العظيمة الخلق، وبما قطعت من مفازة لا يسمع فيها إلّا صوت الجنّ.
(٦) الصوب: المطر المنصبّ. والضئب: حب اللؤلؤ. والطمحة: النظرة. والصبير: السحابة البيضاء. وحضا النار: حركها. والجدول: النهر. والتنوع: تحريك الريح الغصن والتذبذب وصيرورة الشيء أنواعاً.
(٧) قدّ: قطع. والمضرج: الملطخ بالدم. والمشمخر: العالي.
(٨) الإيضاع: نوع من السير. والوجناء: العظيمة الوجنتين. والإدلاج والإسراء: من سُرى الليل.

الناس يديرون في كتبهم، أنّ امرأة خاصمت زوجها إلى يحيى بن يعمر، فانتهرها مراراً فقال له يحيى: «أن سألتك ثمن شَكرها وشَبرك أنشأت تطلبها وتضهلها»[1]، فإن كانوا قد رووا هذا الكلام لكي يدل على فصاحة وبلاغة، فقد باعده الله من صفة البلاغة، وإن كانوا فعلوا ذلك لأنّه غريب، فأبيات من الشعر العجاج والطرماح تأتي لهم مع الوصف الحسن على أكثر من ذلك.

٢ ـ احتياجها إلى التخريج على وجه بعيد حتى يفهم منها المعنى المقصود، نحو: «مسرجاً» وصفاً للأنف في قول رؤبة بن العجاج (من الرجز):

أيّـام أبـدَتْ واضِـحـاً مُـفَـلّـجـا
أغـرَّ بَـرّاقـاً وطَـرْفـاً أبـرَجـا
ومُـقْـلـةً وحـاجـبـاً مُـزَجَّـجـا
وفـاحِـمـاً ومَـرْسـنـاً مُـسَـرّجـا[2]

فالمرسن: الأنف، ولا يدري ماذا أراد بوصفه بمسرج، ومن ثم اختلف أئمة اللغة في تفسيره، فابن دريد قال: هو من قولهم للسيوف، سريجية، أي: منسوبة إلى حداد يسمى سُرَيجاً، فهو يريد تشبيهه بالسيف السريجي في الدقة والاستواء، وابن سيدَه صاحب «المحكم» قال: هو من السراج، فهو يقصد أنّه شبيه به في البريق واللمعان، وهذا قريب من قولهم: سرج وجهه بالكسر، أي: حسن، وسرج الله وجهه، بهّجه وحسّنه.

وعلى كلا الحالين فهو غير ظاهر الدلالة على ذلك المعنى؛ لأنّ مادة فعَّل بالتشديد إنما تدل على مجرّد نسبة شيء إلى آخر لا على التشبيه، فدلالتها عليه بعيدة، وقريب من هذا امتناع استعمال اللفظ المشترك بين معنيين فأكثر بدون قرينة لما فيه من دخول الحيرة على السامع، كاستعمال اللفظ المشترك بين المعنى وضده، إلا إذا وجدت قرينة تخصصه بالمراد، نحو: «عزّر»، فإنّه لفظ مشترك بين التعظيم والإهانة، فلا تقول: لقيت فلاناً فعزرته إلا بقرينة، ومن ثم لم يستعمله القرآن الكريم إلا مع القرينة فقال: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فذكر «النصر» قرينة على إرادة التعظيم»[3].

الغرافيم

مصطلح أجنبيّ يُقصد به رمز الحرف بشتى أشكاله في الكلمة، كأشكال العين الكتابية في «علم»، و«سعاد»، و«عن»، و«باعَ».

غَرْب وغربيّ

انظر: جنوبيّ.

غربيّ

تعرب إعراب «شرقي». انظر: شرقيّ.

غُرفتَهُ إلى غرفتي

بمعنى: متواجهين. تعرب إعراب «جنبه إلى جنبي».

(١) الشكر بفتح الشين وكسرها عضو التناسل. والشبر: النكاح. وضهل فلان حقه: نقصه.
(٢) الضمير في «أبدت» يعود إلى محبوبته ليلى في الأبيات قبله. وواضحاً: أي: فما فيه أسنان واضحة. والفلج: تباعد ما بين الأسنان. والأغر: الأبيض. والبريق: اللمعان. والبرج بالتحريك: عظم العين وحسنها. والتزجيج: التدقيق مع تقويس. وفاحماً: أي شعر أسود كالفحم.
(٣) علوم البلاغة. ص ١٧ ـ ١٩.

انظر: جنبه إلى جنبي.

الغريب

الغريب، في اللغة، صفة مشبّهة من «غَرُبَ» بمعنى ابتَعَدَ.

وهو، في النحو، السَّماعيّ غير القياسي (انظر: السماعيّ).

وهو، في البلاغة، صفة الكلام البعيد عن الفهم.

وهو، في علم العروض، بحر شعريّ.

انظر: بحر المُتَّئِد.

غريب الحديث

بذل العلماء العرب جهوداً كبيرة في جمع الأحاديث النبوية وتصنيفها وشرحها، ومن جملة هذه الجهود جمعهم لما يُعرف بـ«غريب الحديث»، والمقصود الأحاديث التي تتضمَّن ألفاظاً يستغلق فهمها على الناس العاديين، وذلك بهدف شرحها وتبيان معانيها. فظهرت كتب كثيرة عُنْونت بـ«غريب الحديث»، أو ظهرت هذه العبارة في عناوينها. ومن هذه الكتب:

- التذييل والتذنيب على نهاية الغريب. جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١ هـ). تحقيق عبد الله الجبوري. الرياض، الرفاعي، دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ.
- غريب الحديث. إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ). تحقيق ودراسة سليمان بن إبراهيم العابد. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٥ هـ.
- غريب الحديث. أبو سليمان حمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨ هـ). تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي. مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٤٠٣ هـ.
- غريب الحديث. ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦ هـ). تحقيق عبد الله الجبوري. بغداد، وزارة الأوقاف، ١٣٩٧ هـ.
- غريب الحديث. عبد الرحمن بن علي الجوزي. توثيق وتخريج وتعليق أمين قلعجي. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ.
- غريب الحديث. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ). تحقيق حسين محمد شرف. مراجعة محمد مهدي علام وعبد السلام محمد هارون. القاهرة، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٩ هـ؟
- الفائق في غريب الحديث. محمود بن عمر الزمخشري. ضبط وتصحيح علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٦٤ هـ - ١٣٦٧ هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر. المبارك بن محمد الجزري. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٣ هـ.

غريب القرآن

كثيرة هي الكتب التي سمِّيت بـ«غريب القرآن»، أو حملت هذه العبارة في عنوانها، ومن هذه الكتب:

- تفسير غريب القرآن. أبو بكر عبد الله السجستاني. مراجعة عبد الحميد بسيوني. بيروت، دار الكتب العلمية، ودار المعرفة.

- تفسير غريب القرآن. عبد الله بن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. بيروت، دار الكتب العلمية، ودار مكتبة الهلال، بشرح الشيخ إبراهيم رمضان.
- تفسير غريب القرآن العظيم. تحقيق حسين المالي. بيروت، دار الكتب العلمية؛ ومؤسسة البلاغ.
- معجم غريب القرآن. محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت، دار المعرفة.
- المفردات في غريب القرآن. الأصفهاني. بيروت، دار المعرفة.
- تفسير غريب القرآن. ابن الملقن. تحقيق سمير طه المجذوب. بيروت، عالم الكتب.
- غريب القرآن وتفسيره. ابن عبد الرحمن عبد الله بن يحيى اليزيدي. تحقيق محمد سليم الحاج. بيروت، عالم الكتب.
- العمدة في غريب القرآن. مكي بن أبي طالب. تحقيق يوسف مرعشلي. بيروت، مؤسسة الرسالة.
- غريب القرآن وتفسيره. ابن اليزيدي. عبد الرزاق حسين. بيروت، مؤسسة الرسالة.
- غريب القرآن الكريم في عصر الرسول والصحابة. عبد العال سالم مكرم. بيروت، مؤسسة الرسالة.
- تفسير غريب القرآن. الإمام الصنعاني. تحقيق محمد حسن حلاق. بيروت، دار ابن كثير.
- غريب القرآن على حروف المعجم. أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني. تحقيق أحمد عبد القادر صلاحية. دمشق، دار طلاس.
- غريب القرآن الكريم. مكي بن طالب المقري. دمشق، دار علاء الدين.
- تفسير غريب القرآن. محمد جمران. دمشق، دار قتيبة.
- تفسير المشكل من غريب القرآن. محيي الدين رمضان. عمان، دار الفرقان.
- المفردات في غريب القرآن. الراغب الأصفهاني. مكة المكرمة، المكتبة التجارية ومكتبة نزار مصطفى الباز؛ وكراتشي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية؛ والقاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه. محمد عز الدين المعيار الإدريسي. الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- غريب القرآن. عبد الله بن عباس. القاهرة، مكتبة الزهراء.
- غريب القرآن. السيوطي. محمد إبراهيم سليم. القاهرة، مكتبة القرآن.
- البرهان في غريب القرآن. حسن بن صالح بن عمر الحبشي. القاهرة، مكتبة وهبة.

ابن الغسّال

= عبد الله بن فرج (٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م).

الغِشّ بمعنى النقل عن الغير

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الغِشّ» بمعنى النقل عن الغير في الامتحان، وجاء في قراره:

«يجري على أقلام الكتّاب المعاصرين قولهم: «غشَّ الطالب في الامتحان»، أو «غشَّ الإجابةَ عن الأسئلة»، أو «غشَّ من زميله»، أو

«غشَّ زميلَه»، أو «ورقته مغشوشة»، يراد بذلك كله النقل عن الغير، ونسبة المنقول إلى غير صاحبه في غفلة من الرقيب.

ويجيز المجمع هذه الاستعمالات على أساس أنّ مدلول الغِشّ في اللغة إظهار غير الصحيح ومجانبة الأمانة في الأداءِ، ومنه الغِشُّ في النصح، والغش بمعنى الخلط والشوب، ولا بأس بالاتساع في هذا المدلول، بحيث يستوعب ما تحمله الاستعمالات العصرية من معنى مجانبة الخلوص، وذلك في إظهار الممتحَن خلاف ما هو له»[١].

ملاحظة: لا تقلْ: «فلان مشهور بالغُشّ»، بلا «فلان مشهور بالغِشّ أو بالغَشّ» (بكسر الغين أو بفتحها).

الغَصْب

الغَصْب، في اللغة، مصدر «غَصَبَ». وغصب فلاناً على الشيء: قهره. وغصبه ماله: أخذه قَسْراً وقَهْراً.

وهو، في الشعر، أحد أنواع السرقات، وذلك أن يغتصب شاعر أبيات شاعر آخر، وهو مثل صنيع الفرزدق بالشمردل اليربوعي، وقد أنشد في محفل (من الطويل):

فما بينَ مَنْ لم يُعطِ سَمْعاً وطاعةً
وبينَ تميمٍ غيرُ حَزِّ الحلاقِمِ

قال الفرزدق: «واللّه لتدعنه، أو لتدعَن عِرضَك». فقال الشمردل: «خذه، لا باركَ الله لك فيه».

الغُصْن

الغُصْن، في اللغة، ما تشعَّب عن الشجرة. وهو، في الشجرة، أحد أجزاء الموشَّح.

انظر: «الموشَّح»، الرقم ٦، الفقرة «ج».

«غطّى» بمعنى «أحاط» و«احتوى»

انظر: التغطية.

غلام ثعلب

= محمد بن عبد الواحد (٢٦١ هـ/ ٨٧٥م - ٣٤٥ هـ/ ٩٥٧م).

= محمد بن علي بن الحسين (.../... - ٣٠٨ هـ/ ٩٢٠م).

ابن غلام الفرس

= محمد بن الحسن (.../...).

غَلَبة الفروع على الأصول

هي التشبيه المقلوب.

انظر: التشبيه المقلوب.

الغَلَط اللغويّ

انظر: اللَّحْن.

غَلَقَ البابَ أو أغْلَقه أو غلَّقه

يُخطِّىء بعض الباحثين[٢] من يقول: «غلقَ فلانٌ البابَ»، استناداً إلى ما ذهب إليه معظم المعاجم العربيَّة في أنّ «غَلَق» لغة رديئة متروكة[٣]، وإلى قول أبي الأسود الدؤلي (من البسيط):

---

(١) القرارات المجمعية. ص ١٨١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٠.

(٢) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٠٥.

(٣) انظر: مادة (غ ل ق) في الصحاح؛ ولسان العرب؛ و«متن اللغة»؛ ومحيط المحيط.

ولا أقولُ لِقِدْرِ القومِ قَدْ غَلِيَتْ
ولا أقولُ لِبابِ الدَّارِ مَغْلُوقُ[1]

ولكن أجاز مدّ القاموس والمعجم الوسيط استعمال الفعلين: «غلق» و«أغلق». وعليه، نرى أنّ من رام الأفصح عليه استعمال الفعل «أغلق»، أو «غَلَّقَ»، ولا يُخطِىء من يستعمل الفعل «غَلَقَ».

الغُلُوّ

١ ـ في اللغة: مصدر «غلا». وغلا الشيءُ: زاد وارتفع. وغلا بالدِّين: تشدَّد وتصلَّب حتى جاوز الحدّ. وغلا السهمُ أو الحجرُ: ارتفع في ذهابه وجاوز الحدّ.

٢ ـ في علم العروض: تحريك الرويّ الساكن حيث يؤدِّي ذلك إلى كسر الوزن، نحو قول رؤبة (من الرجز):

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخْتَرَقِنْ
مشْتَبِه الأعلامِ لمّاعِ الخَفَقِنْ

والأصل: «المخترقْ»، و«الخفقْ» بسكون القاف، فلَمَّا ألحق بها هذه النون، أو هذا التنوين، حرَّكها، فخرج بذلك على الوزن، فأصبحت العروض والضرب «مسْتَفْعِلَتنْ»، وهذا غير معروف في الرَّجز.

٣ ـ في علم البديع: قال ابن حجة الحموي: هو «الإفراط في وصف الشيء بالمستحيل وقوعه عقلاً وعادةً، وهو ينقسم إلى قسمين: مقبول وغير مقبول؛ فالمقبول لا بدَّ أنْ يقرّبه الناظم إلى القبول بأداة التقريب، اللّهمَّ إلَّا أن يكون الغلوّ في مديح النبيّ ﷺ، فلا غلوّ.

ويجب على ناظم الغلوّ أن يسكنه في قوالب التخييلات الحسنة التي يدعو العقل إلى قبولها، في أوّل وهلة، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]؛ فإنَّ إضاءة الزيت من غير مسّ نار مستحيل عقلاً، ولكنّ لفظة «يكاد» قرينة فصار مقبولاً.

ومنه قول أبي العلاء المعرّيّ (من الوافر):

تكادُ قِسِيُّهُ، مِنْ غيرِ رامٍ،
تُمَكِّنُ في قلوبِهِمِ النِّبالا
تكادُ سُيُوفُه، مِنْ غيرِ سَلٍّ،
تُجِدُّ إلى رِقابِهِمِ انْسِلالا

ويعجبني هنا قول ابن حمديس الصّقليّ، في وصف فرس (من الكامل):

ويكادُ يخْرجُ سُرْعَةً مِنْ ظِلِّهِ
لَوْ كانَ يَرْغَبُ في فراقِ رفيقِ

ومنه قول الفرزدق في عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، كرّم الله وجهه (من البسيط):

يَكادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ
رُكْنُ الحَطِيمِ إذا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ

ومن الغلوّ المقبول بغير أداة التقريب، قول أبي الطيّب المتنبّي في ممدوحه (من الكامل):

عَقَدَتْ سنابكُها عليهِ عِثْيراً
فَلَوِ ابْتَغَى عَنَقاً عليهِ أمْكَنا

معنى هذا البيت أنّ «سنابك الخيل» وهي أطرف الحوافر عقدت على هٰذا الممدوح عثْيراً، وهو الغبار، حتّى لو أراد أنّه يمشي عليه عَنَقاً لأمكن، و«العَنَقُ» هو المشي السريع، وانعقاد الغبار في الهواء حتى يمكن المشي عليه مستحيل عقلاً وعادةً، إلّا أنّه تَخَيُّلٌ حسن مقبول.

---
(١) ديوانه ص ٣٥٣.

وقد وقع للقاضي الأرّجانيّ بيت جمع فيه بين السببين الموجبين للقبُول والتقريب، وهما ما جرى بهما مجرى «كاد»، والتخيّل الحسن، وذلك قوله (من الطويل):

تَخيَّلَ لي أنْ سُمِّرَ الشّهْبُ في الدُّجَى
وشُدَّتْ بأهْدابي إليهِنَّ أجْفاني

فقوله «تخيّل لي» هو الجاري مجرى «كاد»، فإنّه جعل الأمر توهّماً لا حقيقة، وأمّا التخيّل الحسن فهو ما ذكر من تسمير الشهب وشدّ أجفانه إليها بأهدَابه، وجعل «الأهداب» بمنزلة الحبال، ولا يخفى ما في هذا من التخييل الحسن.

وأمّا الغلوّ الذي هو غير مقبول، فكقول أبي نواس (من الطويل):

فلمّا شربْناها ودبَّ دبيبُها
إلى مَوضِعِ الأسْرَارِ قلتُ لها قِفِي
مَخافةَ أنْ يسْطو عليَّ شعاعُها
فَيطلعَ ندْماني على سِرِّيَ الخَفِي

قالوا: إنّ غلوّ شعاع الخمر عليه، بحيث يصير جسمه شفّافاً يظهر لنديمه ما في باطنه لا يمكن عقلاً ولا عادةً.

ومنه قول بعضهم (من المنسرح):

أسْكرُ بالأمْسِ إنْ عزمْتُ على الشـ
ـشُرْبِ غداً إنَّ ذَا مِنَ العَجَبِ

فسكره بالأمس بسبب عزمه على الشرب غداً ممّا لا يمكن عقلاً ولا عادةً أيضاً؛ ومنه قول أبي نواس (من الكامل):

وَأخَفْتَ أهْلَ الشِّرْكِ حتَّى إنّهُ
لَتَخافُكَ النُّطَفُ التي لمْ تُخْلَقِ»[1]

[1] خزانة الأدب ٣/١٤٩ ـ ١٥٢.

غُلَواء

لا تقلْ: «فلان في غَلْواء شبابه»، بل «فلان في غُلَواء شبابه».

الغلوسيم

هو الوحدة اللغوية الصُّغرى ذات المعنى.

انظر: المورفيم.

أبو الغمر القرطبي

= عبد الواحد بن سلام الأحدب (٢٠٩ هـ/ ٨٢٤م).

الغَمْغَمة

عيب في الكلام، لا يُفصح المتحدّث فيه عن معنى بيّن. والظاهر أنّ في لهجة قُضاعة ما يجعل الكلام محاطاً بنوع من الإبهام، فنسبت إليهم الغمغمة، على حد قول الجاحظ في «البيان والتبيين» (ج ٣ ص ٢١٢).

والغمغمة، عموماً، حالة الكلام الذي لا يُفصح عن معنى ظاهر.

غَنَّ

لغة في «عَلَّ» أو «لعلَّ» غير الجارّة.

انظر: لعَلَّ.

أبو الغنائم الخلال

= محمد بن أحمد بن عمر (.../ ... ـ .../ ...).

أبو الغنائم الشيباني

=حبشي بن محمد (٥٦٥ هـ/ ١١٧٠م).

الغُنَّة

الغُنّة، في اللغة، مصدر «غَنَّ». وغَنَّ فلان: خرج صوتُه من خيشومه.

وحرفا الغُنَّة هما: النون والميم السّاكنتان. «سُمِّيَتا بذلك؛ لأنَّ فيهما غُنَّة تخرجُ من الخياشيم عند النطق بهما. فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزّائد في حروف الإطباق، وكالصَّفير الزّائد في حروف الصَّفير، فالغُنَّة من علامات قوَّة الحرف، ومثلها التنوين»[1].

الغندجاني

= محمد بن أحمد (... / ...).

الغندجاني الأسود

= الحسن بن أحمد (... ـ بعد ٤٢٨ هـ/ ١٠٣٦م)

الغوري

(... / ... ـ ... / ...)

الغَوْري (لم يُذكر من اسمه ونسبه أكثر من هذا اللّقب، ولم تذكر لا سنة ولادته ولا سنة وفاته). منسوب إلى الغَوْر، وهو عمل إلى جانب مدينة غزنة، فيه عدّة مدن وقرى. كان لغويًّا فصيحاً وكاتباً مشهوراً. قال ياقوت نزيل بغداد: رأيت بمرْو كتاباً كبيراً في اللغة في عدّة مجلّدات من تصنيف الغوري. والكتاب جامع للغة كثير الألفاظ قليل الشواهد. وهذا الكتاب لم يُذكر ولم يُعْرف لا بالعراق ولا بالشام ولا بمصر.

(إنباه الرواة ٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

غوستاف غيوم

لغويّ فرنسيّ (١٨٨٣ ـ ١٩٦٠م) اعتمد منحى الدراسات السيكولوجية في دراسته اللغويّة.

غياث بن فارس أبو الجود اللخميّ

(٥١٨ هـ/ ١١٢٤م ـ ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م)

غياث بن فارس بن مكيّ، أبو الجود اللخمي. كان نحويًّا عروضيًّا، فَرَضيًّا ضريراً، ديِّناً فاضلاً، بارعاً بالأدب، متواضعاً كثير المروءة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤١).

الغَيْبة

الغيبة، في اللغة، مصدر «غابَ». وغاب فلان: بَعُدَ، أو اختفى، أو لم يحضَرْ. وغابَ عن بلاده: هاجَرَ، سافَرَ.

والغيبة، في النحو، قسيمة التكلُّم والخطاب. وانظر ضمائر الغيبة في الضمائر، الرقم ٢، الفقرة «ثالثاً».

أبو الغيث بن عبد الله

(... / ... ـ ٧٥٩ هـ/ ١٣٥٨م)

أبو الغيث بن عبد الله بن راشد، الحضرمي الكِنْديّ. كان عارفاً بالنحو واللغة والفقه والمعاني والبيان والعروض والقوافي، بارعاً بالنحو، محققاً عامًّا للعلوم. من أهل زبيد. ولي القضاء بها، والتدريس بالعفيفيّة، ثم نقله المجاهد إلى تعزّ لتدريس مدرسته. فاستمر بها إلى أن مات سنة ٧٥٩ هـ، وقيل: سنة ٧٦٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤١).

---

(١) القيسيّ (مكيّ بن أبي طالب): الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة. ص ١٣١.

غَيْر

تأتي:

١ ـ صفةً مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة بحسب موصوفها، وذلك إذا أتى قبلها نكرة، نحو الآية: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، أو معرفة كالنكرة، نحو الآية: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧][١]. («غير» في الآية الأولى نعت مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفي الآية الثانية نعت مجرور بالكسرة الظاهرة). و«غير» نكرة متوغّلة في الإبهام والتنكير، لا تفيد إضافتها للمعرفة تعريفاً.

٢ ـ بمعنى «إلّا» الاستثنائيّة، فتُعرب إعراب الاسم الواقع بعد إلّا، فتُنصب على الاستثناء إذا كان الكلام تامًّا موجباً، نحو: «نجَحَ الطلابُ غيرَ[٢] زيدٍ».

وإذا كان الكلام تامًّا غير موجب، جاز نصبها على الاستثناء، أو اتباعها للمستثنى منه، نحو: «ما نجح الطلابُ غيرَ أو غيرُ[٣] سعيد»، ونحو: «ما رأيتُ الطلابَ غيرَ[٤] سعيد»، ونحو: «ما مررتُ بالطلاب غيرَ أو غيرِ[٥] سعيدٍ». وإذا كان الاستثناء مفرَّغاً، أعربت «غير» بحسب حاجة الجملة، نحو: «ما نجحَ غيرُ[٦] سعيد»، و«ما قاصصتُ غيرَ[٧] سعيد»، و«ما مررتُ بغيرِ[٨] سعيد».

والاسم بعد «غير» لا يكون إلّا مجروراً بالإضافة، أما تابعه، فيجوز فيه:

ـ الجرّ مُراعاةً للَّفظ، نحو: «نجح الطلابُ غير زيدٍ وسميرٍ»[٩].

ـ النصب مراعاةً للمعنى (لأنّ معنى «غير زيد»: إلا زيداً)، نحو: «نجح الطلابُ غير زيدٍ وسميراً»[١٠].

ـ الرفع، وذلك في نحو: «ما نجحَ الطلابُ غير زيدٍ وسميرٌ»[١١].

٣ ـ كلمة تعرب بحسب حاجة الجملة، فتكون مبتدأً، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وغَيْرُ تَقِيٍّ يَأْمُرُ النَّاسَ بالتُّقى ... طبيبٌ يُداوي والطَّبيبُ مريضُ

أو خبراً، ومنه خبر النواسخ، نحو قول الشاعر (من الطويل):

---

(١) وموصوف «غير» هنا هو «الذين» التي تفيد هنا الجنس لا قوماً بعينهم، فهي شبه نكرة.

(٢) «غيرَ»: مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٣) «غيرَ» (بالنصب) مستثنى منصوب بالفتحة، و«غيرُ» (بالرفع) بدل مرفوع بالضمة.

(٤) «غيرَ» مستثنى أو بدل منصوب بالفتحة.

(٥) «غيرَ» (بالنصب) مستثنى منصوب بالفتحة، و«غيرِ» (بالجرّ) بدل مجرور بالكسرة الظاهرة.

(٦) «غيرُ»: فاعل مرفوع بالضمّة.

(٧) «غيرَ»: مفعول به منصوب بالفتحة.

(٨) «غيرِ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة.

(٩) «سميرٍ»: اسم معطوف مجرور بالكسرة الظاهرة.

(١٠) «سميراً»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، وقد نُصب على توهّم أنّ الاسم بعد «غير» منصوب على الاستثناء، إذ لو وضعنا «إلّا» مكان «غير»، لكان الكلام: «نجح الطلابُ إلّا زيداً وسميراً».

(١١) «سميرٌ»: اسم معطوف مرفوع بالضمة، وقد رُفع على توهُّم أنّ الاسم بعد «غير» مرفوع على البدليّة، إذ لو وضعنا «إلّا» مكان «غير»، لكان الكلام: «ما نجح الطلابُ إلّا زيدٌ وسميرٌ».

وهلْ يَنْفَعُ الفِتْيانَ حُسْنُ وُجُوهُهُمْ
إذا كانَتِ الأَعْمالُ غَيْرَ حِسانِ؟

أو فاعلاً، نحو: «وصلَ غيرُ طالبٍ»، أو مفعولاً به، نحو: «شاهدتُ غيرَ طالبٍ»، أو غير ذلك.

٣ ـ ملحوظات:

أ ـ تُعرب «غير» في تركيب «ليس غيرُ» اسماً مبنيًّا على الضمّ في محل رفع اسم «ليس»، والتقدير: ليس غير حاصلاً، أو في محلّ نصب خبر «ليس»، والتقدير: ليس حاصلٌ غير ذلك.

أما إذا أُضيفَتْ، نحو: «استدنتُ عشرة آلاف ليرة ليس غيرُها»، فيجوز رفعها على أنّها اسم «ليس»، والتقدير: ليس غيرُها مستداناً.

ب ـ تختلف «غير» عن «سوى» بأمور، منها:

ـ أنَّ المضاف إليه بعد «غير» قد يُحذف إذا دلَّتْ عليه قرينة، نحو: «صرفتُ خمسين ديناراً ليس غيرُ»، أي: ليس غير الخمسين. ولا يصحّ «صرفتُ خمسين ليس سوى»؛ لأنّ سوى واجبة الإضافة لفظاً ومعنًى، ولا يصحّ قطعها عن هذه الإضافة اللفظيّة.

ـ أنَّ «غير» لا تكون ظرفاً، أمّا «سوى» فتقع ظرف مكان في نحو: «جاء الذي سواك»، عند من يرى ذلك، والتقدير عنده: جاء الذي استقرّ في مكانك عوضاً عنك.

ـ أن استعمال «غير» في الاستثناء ليس هو الأكثر، وإنّما الأكثر أن تكون نعتاً، أما «سوى» فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء، وقد تأتي لغير الاستثناء، نحو: «سواك[1] متسرِّع»، و«رأيتُ سواكَ[2] متسرِّعاً». و«لا ينفع سوى[3] الصبر»، و«القوّة بسوى[4] الحق مهزومة».

ج ـ تختلف «غير» عن «إلّا» بأمور منها:

ـ إنَّ «إلّا» قد تقع بعدها الجمل بنوعيها الاسميّة والفعليّة، أمّا «غير» فلا تقع بعدها الجمل، لأنّها لا تُضاف إلّا للمفرد.

ـ جواز القول: «عندي درهم غيرُ جيد»، على النعت، ولا يجوز القول: «عندي درهم إلّا جيد»؛ لأنّ الكثير في وقوع «إلّا» نعتاً أن يكون ذلك في أسلوب يصحّ فيه الاستثناء.

ـ جواز القول: «قام غيرُ واحد»، ولا يجوز القول: «قام إلّا واحد»؛ لأنّ حذف المستثنى منه لا يكون في الكلام الموجب.

ـ جواز القول: «نجحَ الطلابُ غير سعيدٍ ومحمدٍ أو ومحمداً» بجرّ «محمد» مراعاةً للفظ المعطوف عليه، أو بنصبه حمْلاً على المعنى المتخيَّل (التقدير في التخيُّل: نجح الطلابُ إلّا سعيداً ومحمداً)، ولا يجوز مع «إلّا» تخيّل سقوطها، وإحلال «غير» محلّها.

ـ الاسم بعد «غير» يجب جرّه بالإضافة، أمّا الاسم بعد «إلّا» فيجوز فيه النصب، أو الرفع، أو الجرّ، وذلك بحسب حالات

(١) «سواك»: اسم مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

(٢) «سواك»: اسم مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به...

(٣) «سوى»: اسم مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل.

(٤) «سوى»: اسم مبنيّ على السكون في محل جرّ بحرف الجرّ.

الاستثناء، وحاجة الجملة. (انظر: إلّا).

ج - قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة أنّ «الأصل في الأسماء الجامدة ألاّ تقع موقعَ النعت أو الحال، لاشتراط الاشتقاق فيهما، وإذا كانت «غير» من الأسماء الجامدة، فلها هذا الحكم، على أنّها وقعت في بعض الاستعمالات نعتاً أو حالاً، فكان تأويل ذلك بأنّ «غير» مؤوّلة بالمشتقّ، فهي في حكم اسم فاعل من المغايرة.

وحاصل معنى الاستثناء مغايرة ما بعد الأداة لما قبلها في الحكم، والصُّوَر التي يرد فيها استعمال «غير» دالة على الاستثناء.

وفي بعض الاستعمالات لا يكون قبل «غير» اسم عام يصحّ مجيء الوصف أو الحال منه، إلّا بتقدير موصوف أو صاحب حال، فالاستثناء في مثل هذه الاستعمالات أولى من التقدير.

ولو قصرت «غير» على الوصفيّة أو الحاليّة، فكان المؤدَّى مقصوراً على المراد في بعض العبارات. أمّا إذا دلّت على معنى «إلّا»، مع كونها وصفاً أو حالاً، فإنّ المعنى يفي بغرض المتكلّم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. فلو قُطع النظر عن معنى الاستثناء، لكان المؤدّى نفي المغاير لله، دون إثبات أُلوهيّة الله، مع أنّ المقصود بهذه العبارة وما يماثلها مجموع الأمرين من النفي والإثبات، وذلك لا يتأتّى إلاّ بتحميل «غير» معنى الاستثناء، ولا يكاد العرب يستعملون مثل هذا الأسلوب إلاّ لإفادة المعنيين جميعاً.

ومن هذا يُستخلص أنّ إبقاء «غير» على أنّها من أدوات الاستثناء أقوى تَقْعِيداً وأصالةً في توجيه بعض استعمالاتها، وأوفى أداءً للمراد من هذه الاستعمالات، وأبعد عن تكلّف التقدير في إعرابها على الوصفيّة أو الحاليّة.

وما يقال في «غير» يقال في «سوى» من حيث استعمالها في الاستثناء»[1]. كذلك أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة إدخال «أل» على «غير»، وجمعها على «أَغْيَار»، وجاء في قراره:

«يدخل المحدثون على كلمة «غير» أداة التعريف، ويجمعونها على «أغيار». ولم يسمع ذلك عن الأوّلين. والتعريف والجمع أمران تقتضيهما الحال، وعلى الأخصّ في لغة القانون»[2].

وجاء في قرار آخر للمجمع نفسه:

«تختار اللجنة، وفاقاً لجماعة من العلماء، أنّ كلمة «غير» إذا وقعت بين ضدَّين، لا قسيم لهما، تتعرَّف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة. وإذا كانت «أل» تقع في الكلام معاقبةً، فإنّه يجوز دخول «أل» على «غير»، فتفيدها التعريف في مثل الحالة التي تعرّفت فيها بالإضافة، إذا قامت قرينة على التعيين»[3].

اختلف الكوفيون والبصريون في بناء «غير»[4]، فقد ذهب الكوفيون إلى أن «غير»

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ١٤١ ـ ١٤٢.
(٢) القرارات المجمعيّة. ص ٢٩.
(٣) في أصول اللغة ٢/ ١٧١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٨.
(٤) انظر: في هذه المسألة: المسألة الثامنة والثلاثين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٢١؛ ومغني اللبيب. ص ١٥٩، ٥١٦.

يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه «إلاّ» سواء أُضيفت إلى متمكِّن أو غير متمكِّن، وذلك نحو قولهم: «ما نفعني غير قيام زيد»، و«ما نفعني غير أنْ قَامَ زيد».

وذهب البصريون إلى أنّها يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكِّن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكِّن.

أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكِّن أو غير متمكِّن وذلك لأنّ «غير» ها هنا قامت مقام «إلّا» و«إلّا» حرفُ استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحرف وَجَبَ أن تُبْنَى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكِّن، كقولك: ما نفعني غير قيامك، أو غير متمكِّن، كما قال (من البسيط):

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي غُصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ[1]

وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكِّن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكِّن، وذلك لأنّ الإضافة إلى غير المتمكِّن تجوّز في المضاف البناء، قال تعالى: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩]، فبنى «يَوْمَ» في قراءة مَنْ قرأ بالإضافة والفتح، وهي قراءة نافع وأبي جعفر؛ لأنّه أضيف إلى «إذ» وهو اسم غير متمكِّن، وقال الشاعر (من الطويل):

رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ الرَّسُولَ، ولا أَرَى
كَيَوْمَئِذٍ شَيئاً تُرَدُّ رَسَائِلُهْ[2]

فكذلك ها هنا، وسبب هذا يُسْتَقْصَى في الجواب إن شاء الله تعالى، وأمّا الإضافة إلى المتمكِّن فلا تُجَوِّز في المضاف البناء فقلنا: إنّه باقٍ على أصله في الإعراب، فكذلك ها هنا؛ وسنبيِّن هذا مُسْتَقْصًى في الجواب إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّها في معنى «إلّا» فينبغي أن تبنى» قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنّه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: «زَيْدٌ مِثْلَ عَمْرٍو» فيُبْنَى «مثل» على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأنّ قولك: «زَيْد مِثْلُ عمرو» في معنى «زيد كعمرو» ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دلّ على فساد ما ادعيتموه.

وأما قول الشاعر (من البسيط):

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ

---

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، ٤٠٧؛ والدرر ٣/ ١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٨٠.
اللغة: الشرب: جماعة الشاربين. الأوقال: جمع الوَقْل، وهو شجر المقل.
المعنى: لم يمنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٦٦.
اللغة: شعثاء: اسم امرأة بعينها، والشعثاء: مذكّر أشعث، وهو المغبر الرأس. الرسول: الرسالة.
المعنى: أعدنا الرسالة لشعثاء، ولا أعرف من تُرَدّ رسائلها.

فنقول: لا نسلم أنّه بُني لأنّه قام مقام «إلّا»، وإنّما بُني «غيرَ» لأنّه أضافه إلى غير متمكّن، والاسمُ إذا أضيف إلى غير متمكّن جاز بناؤه، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] في قراءة من قرأ ﴿مِثْلَ﴾ بالفتح، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب، وإن كان في موضع رفع؛ لأنّه اسم مبهم مثل «غير» أضيف إلى غير متمكّن، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] فيمن قرأ بالفتح، وقال تعالى: ﴿مِّنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١]، فيمن قرأ بالفتح، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر، ثم قال الشاعر (من الكامل):

أَزْمَانَ مَنْ يُرِدِ الصَّنِيعَةَ يُصْطَنَعْ ... فِينَا، وَمَنْ يُرِدِ الزَّهَادَةَ يُزْهَدِ[1]

فبنى «أَزْمَانَ» لإضافته إلى «مَنْ» وهو غير متمكّن، وقال الآخر (من الطويل):

عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ ... يَجِدْ فَقْدَهَا وفي الْمَقَامِ تَدَابُرُ[2]

فبنى «حينَ» لإضافته إلى «مَنْ»، وقال الآخر (من الطويل):

عَلَى حِينَ عاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟[3]

وقال الآخر (من الوافر):

عَلَى حِينَ انْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِي ... فَأَيَّ فَتًى دَعَوْتِ وَأَيَّ حِينِ؟[4]

وقال الآخر (من الطويل):

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٦٧.
اللغة: الصنيعة: المعروف. الزهادة: عدم الرغبة.
المعنى: في أيام يُختار فيها من يريد المعروف والإحسان، ويُترك من لا يرغب بالناس وحيداً.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٧؛ وإصلاح المنطق ص ٣٦١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٦١، ٦٢، ٦٥؛ والدرر ٥/ ٨٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ والكتاب ٣/ ٧٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٢.
اللغة: الذنوب: الدلو الكبيرة إذا كانت ملأى. التدابر: أن يولي كلّ واحد من المتخاصمين للآخر ظهره (دبره).
المعنى: من تبق عليه الحجة والدليل يتمنَّ فقدانها، وفي مقام التفاخر يولي الخصمُ دبره لخصمه.
والشاهد فيه قوله: «على حينَ» حيث بنى «حين» على الفتح، لإضافتها إلى جملة مصدرة بمبنيّ هو «من» الشرطية. ولو أعربها لكان حقّها الجرّ بالكسرة.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ والأضداد ص ١٥١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣؛ والدرر ٣/ ١٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣؛ والكتاب ٢/ ٣٣٠، ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ (وزع)، ٩/ ٧٠ (خشف).
اللغة والمعنى: على حين: أي: في حين. المشيب: الشيب. الصّبا: الميل إلى الهوى. تصحو: تفيق. الوازع: الرادع.
يقول: لمّا حلّ المشيب وارتحل الصّبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي: تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٦٩.
المعنى: لم تحسني اختيار الوقت الذي دعوتني فيه، فقد شاب شعري، وانحنى جسمي من الكبر، ولم=

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ
وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[1]

وإذا بُني المضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب لإضافته إلى غير متمكّن دَلَّ على أنّ قوله: «غير أن نطقت» مبنيٌّ لإضافته إلى غير متمكّن على ما بيّنا، والله أعلم[2].

* * *

للتوسع انظر:

«غير - الغير، المعاجم أم المعجمات أو كلاهما». عارف النكدي. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م ٣٨، ج ٢ (١٩٦٣م). ص ٣٤٠ - ٣٤٣.

- «مراجعة في شأن تعريف «غير»، وجمع معجم على معاجم». عبد الله كنون. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م ٣٩، ج ١ (١٩٦٤م). ص ١٦٨ - ١٦٩.

- «إقرار الاستثناء بـ« غير» و«سوى». أحمد عبد الستار الجواري. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين. مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). ص ٢٥٠ - ٢٥٢.

- «جواز دخول «أل» على «غير» واكتسابها التعريف بدخول «أل» وبالإضافة إلى معرفة». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

- «حول الاستثناء بـ «غير» وتعريفها». عطية الصوالحي. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين. مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). ص ٢٨٤ - ٢٨٩، ص ٢٩٣ - ٣٠٥.

- «القول في «غير» وحكم إضافتها إلى المعرفة ودخول «أل» عليها». عبد الرحمن تاج. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). ص ٢٩٧ - ٣٠٥؛ ومجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٢٥ (١٩٦٩م). ص ٢٠ - ٢٩.

أعد هذا الشاب الذي تدعوه إليها الجميلات.

(١) البيتان أو أحدهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣؛ ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢؛ ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦؛ وهما في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥؛ وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١.
شرح المفردات: الدهنا: اسم موضع. العياب: ج العيبة، وهي القفّة التي يجعل فيها الثياب مثلاً. دارين: اسم مَوضع يجلب إليه المسك من الهند. البجر: المنتفخ الجوف. ندل الشيء: خطفه. زريق: اسم رجل.
المعنى: يقول: إنّهم يمرّون بالدهناء وحقائبهم فارغة، ويعودون من دارين وحقائبهم ملأى، إذ يكون الناس منهمكين بأمورهم فيختلسون الأموال كاختلاس الثعالب لفرائسها.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٥ - ٢٧١.

غير الجاري

هو غير المنصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

غَيْر السَّببيّ

هو الأجنبيّ.

انظر: الأجنبيّ.

غَيْرَ شَكٍّ

تعرب «غيرَ» في نحو: «غيرَ شكٍّ أنك مسرور»، اسماً منصوباً على نزع الخافض، والأصل: في غير شك. و«غير» مضاف. «شكٍّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

غير صحيح الآخِر

هو الاسم المنقوص، والاسم المقصور، والاسم الممدود.

انظر كلًّا في مادّته.

غير الصَّريح

هو:

١ ـ ما كان بحاجة إلى تأويل، نحو: «علمتُ أنّك ناجح» (المصدر المؤوَّل من «أنّك ناجح»، أي: نجاحك، وهو مصدر غير صريح).

٢ ـ غير المباشر، نحو: «عَهْدُ الله لأدافِعَنَّ عن وطني» (قَسَم غير صريح).

غير العاقِل

هو ما كان من غير جنس الآدميِّين والملائكة.

انظر: العاقل.

غير العامِل

هو اللَّفظ الذي لا يرفع، ولا ينصب، ولا يجرّ، ولا يجزم، نحو حرف الاستفهام «هَلْ» في «هل نَجَحْتَ».

وانظر: العامِل.

غير القِياسيّ

هو ما شَذَّ عن القياس.

انظر: القياسيّ.

غير اللازم

هو الفعل المتعدِّي.

انظر: الفعل المتعدِّي.

غير المُؤَوَّل

هو الصَّريح.

انظر: الصَّريح.

غير المُتَصَرِّف

انظر: الاسم غير المُتَصَرِّف.

غير المُتَّصِل

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

غير المتَمَكِّن

انظر: الاسم غير المُتَمَكِّن

غير المُجْرى

هو الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

غير المُجَرَّد

هو المزيد.

انظر: المزيد.

غير المَزيد

هو المُجَرَّد.

انظر: المُجَرَّد.

غير المُصَغَّر

هو المُكَبَّر.

انظر: المُكَبَّر.

غير المُطَّرِد

هو السماعيّ غير القياسيّ.

انظر: السماعيّ.

غير المُطَّرِد في الموافقة للأَشْبَاه وفي الاستعمال

هو الشاذّ في القياس والاستعمال.

انظر: الشاذّ.

غيرُ المُلاقي

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

غير المُلْحَق

انظر: الإلحاق.

غيرُ المُنْصَرِف

هو الممنوع من الصرف.

انظر: الممنوع من الصرف.

غيرُ الواجِب

هو الجائز، والإنشاء.

انظر كلًّا في مادّته.

الغَيْرة

لا تقل: «شعر فلان بالغِيرة»، بل «شَعَر فلان بالغَيْرة» (بفتح الغين)؛ لأنه من الفعل «غار غَيْرة».

الغَيريّة

أجاز مجمع اللغة في القاهرة استعمال كلمة «الغيريَّة» مقابلاً للأنانيَّة، وجاء في قراره:

«عرف المتقدّمون «الغيريّة» مقابلاً للعينيّة، وهو أن يكون كلٌّ من الشيئين خلاف الآخر، ويستعملها المحدثون اليوم مقابلاً للأنانيّة، فتكون معنى من معاني الإيثار»[1].

الغَيْنيّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشعريّة التي رويُّها حرف الغين (انظر: الرّويّ). والقصائد الغينيّة نادرة في الشِّعر العربيّ نظراً إلى قلّة الكلمات المنتهية بحرف الغين. ومن قصيدة غينيَّة لابن المعتز (من الكامل):

قَطَّعْتُهُ يوماً، وليسَ يُطيعُهُ
هَيْهاتَ إنَّ قناتَهُ لَمْ تُمْضَغِ

ظَلَّتْ تُخَوِّفُني لِقاءَ مَنِيَّتي
فأُحِلُّها، يا هِنْدُ، مِمَّا أَبْتَغي

وأَطَلْتِ بي سَفَرَ الملامَةِ والأذَى
فَأَتْنَي الرِّكابَ، هُنَيْدَ، إذْ لَمْ تَبْلُغِي

غَيُورون وغُيُر

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع «غَيور» على «غيورين»، في نحو القول:

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٣٠.

«المصريون غيورون على وطنهم». وجاء في قراره:

«يرى بعض الباحثين أنّ تصويب ذلك[١] أن يقال: «غُيُرٌ على وطنهم»، وحجَّتهم في ذلك أنّ «فَعُولاً» بمعنى «فاعِل» - فيما دلّ على وصف - يَطّرِد جمعه عَلى «فُعُل» بضمّتين كـ «صبور» و«صُبُر» و«غيور» و«غُيُر». وترى اللجنة أنّ اطراد جمع وصفٍ على صيغةٍ لا يمنع أن تجمع تلك الصيغة جمع مذكّر سالماً متى استوفت شروط هذا الجمع. وبناءً على هذا، يكون كلا التعبيرين صحيحاً على رأي الكوفيّين الذين لا يشترطون أن يكون الوصف ممّا لا يستوي فيه المذكر والمؤنّث»[٢].

---

(١) أي: تصويب قول الكتاب: «المصريون غيورون على وطنهم».

(٢) القرارات المجمعية. ص ٦٣.

باب الفاء

الفاء

هي الحرف العشرون من حروف الهجاء حسب الترتيب الألفبائيّ، والسابع عشر في الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجمَّل، الرقم ثمانين. وهي حرف شفويّ مهموس رخو مخرجُه من بين الشَّفة العُليا وأطراف الثنايا العُلْيا. والفاء من الحروف القمريّة التي تظهر معها لام «أل» نطقاً وكتابةً، وتكتَب معجمة (منقوطة) بنقطة فوق دائرتها، وتوصل بما قبلها وبما بعدها.

ولا تكون زائدةً في بنية الكلمة، ولا بَدَلاً، بَلْ أَصْلاً دائماً.

وسنبحث الفاء في تسعة مباحث مُضيفين إليها بعض الملحوظات. وهذه المباحث هي: ١ ـ الفاء العاطفة. ٢ ـ الفاء السَّببيَّة. ٣ ـ الفاء الفصيحة. ٤ ـ الفاء الاستئنافيَّة. ٥ ـ الفاء الرابطة لجواب الشّرط أو فاء الجزاء. ٦ ـ الفاء الزائدة. ٧ ـ الفاء الزائدة لتزيين اللفظ. ٨ ـ الفاء الفعليّة. ٩ ـ حذف الفاء.

١ ـ الفاء العاطِفة:

تُفيد ثلاثة أمور:

أ ـ الترتيب: وهو نوعان: معنويّ بأن يكون المعطوف بها لاحقاً متّصلاً بلا مهلة، نحو: «قام زَيْدٌ فَعَمْرو»، أي: قام عمرو بعد زيد بلا مهلة، ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾ [الانفطار: ٦ ـ ٧]. وذكريّ، وهو عطف مفَصَّل على مُجمَل، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥]. أو عطف لمجرَّد المشاركة في الحكم، بحيث تَحسن الواو، نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

قِفا نَبْكِ مِنْ ذكرى حبيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

فَتُوْضِحَ فالمِقْراةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُها ... لِما نَسَجَتْها مِنْ جَنوبٍ وشَمْألِ

وقيل: تُفيد الفاء هنا الترتيب في اللفظ، ومراد الشاعر وقوع الفعل في تلك المواضع، ورتَّب الأماكن الواحد بعد الآخر ترتيباً لَفظِيًّا.

وقال الفراء: إنّها لا تُفيد الترتيب مُطلقاً، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤]. فالبَأسُ في الوجود قبل الإهلاك. وأُجيب بأنَّ معنى الآية: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]. وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، أي: إذا أردتُم القيام إلى الصَّلاة، وهو في

الكلام كثير. وقيل: إنّها في الآية للترتيب الذِّكري إذ عطفَتْ مفصَّلاً على مُجْمَل.

وقال الجرميّ: لا تُفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قول العرب: «مُطِرْنا مكانَ كذا فَمكانَ كذا»، وإن كانَ وقوعُ المطر في وقت واحد، وقول امرىء القيس (من الطويل):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد سبق أن ذكرنا مُنذ قليل ما قيل في هذا البيت من تأويل.

ب ـ التعقيب: وهو في كلّ شيءٍ بِحَسَبه، نحو: «تزوّج فُلانٌ فَوُلِد لَهُ»، ونحو: «دَخَلْتُ البصرةَ فَبَغْدادَ» إذا لم تُقِم في البصرة ولا بين البَلَدَيْن. وتأتي بمعنى «ثُمَّ»، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاءات في «فَخَلَقْنا العلقةَ مُضْغَةً»، و«فَخَلَقْنا المضْغَةَ عِظاماً»، و«فَكَسَوْنا العِظَامَ لَحْماً» بمعنى «ثُمّ» لتراخي معطوفاتها. وكذلك تأتي بمعنى الواو كما في قول امرىء القيس السابق ذكر.

ج ـ السَّببيَّة: وذلك غالِبٌ في العاطفة جملةً أو صفةً، فالأوَّل نحو قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، أي: قضى عليه بسبب وكزه، ونحو قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، أي: فتاب عليه بسبب تلقّيه الكلمات[1]. والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ۝٥١ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝٥٣ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ۝٥٤﴾ [الواقعة: ٥١ ـ ٥٤] وقد تأتي لمجرَّد الترتيب، نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾ [ق: ٢٢].

و«لا يخلو المعطوف بالفاء من أن يكون مفرَداً، أو جملة. والمفرد صفة وغير صفة. فالأقسام ثلاثة. فإن عطفتَ مفرداً غير صفة، لم تدلّ على السَّببيَّة، نحو: «قام زيدٌ فَعَمْرٌو». وإن عطَفْتَ جملةً، أو صفة، دلّت على السَّببيَّة، نحو: «قام زيدٌ فَعَمْرٌو». وإن عطَفْتَ جملةً، أو صفة، دلّت على السَّببيَّة غالباً، نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝٥٣ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ۝٥٤﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤]. قال الزمخشري في الكشاف: «فإنْ قُلْتَ: ما حكْمُ الفاء إذا جاءت عاطفة في الصِّفات؟ قلتُ: إمّا أنْ تدلّ على ترتُّب معانيها في الوجود، كقوله (من السريع):

يا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلحارِثِ الصْـ
ـصَابِحِ، فالغَانِمِ، فالآيِبِ[2]

كأنَّهُ قال: الذي صَبَحَ، فَغَنِمَ، فَآبَ. وإمّا على ترتّبها في التفاوت من بعض الوجوه. كقولك: خُذِ الأكْمَلَ فالأفضَلَ، واعمَلِ الحَسَنَ فالأجمل. وإمّا على ترتُّب موصوفاتها

---

(١) والفاء السَّببيّة ينتصب الفعل المضارع بعدها بشروط سنفصِّلها بعد قليل.

(٢) البيت لأبي زيّابة (سلمة بن ذهل) يقول: يا لَهْفَ أبي على الحارث إذ صبحَ قومي بالغارة، فَغَنِم، فآب سليماً، ألّا أكون لقيتُه فقتَلْته.

في ذلك، كقولك: «رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين»[١].

والفاء التي تعطف الجُمل، يجوز أن يكون قبلها جُملَةٌ اسميَّة وبعدها جملة فعليَّة، نحو: «زيدٌ قائِمٌ فَضَربَ غُلامَهُ»، أو بالعكس، نحو: «قامَ زيدٌ، فأبوه مُنْطَلِقٌ»، أو أن تكون قبلها جملة خبريَّة وبعدها جملة طلبيَّة، نحو: «قامَ زَيْدٌ فكافِىءْ غُلامَهُ»، وبالعكس، نحو: «كافِىءْ زَيْدٌ فيقومَ غلامَهُ». وإذا أَرَدْتَ الاستئناف بعدها من غير تشريك بجملتين كانت حرف استئناف (ويسمِّيها بعضهم حرف ابتداء)، نحو: «قام زَيْدٌ، فَهَلْ قُمْتَ؟» ونحو: «قام زيدٌ فَعَمْرو مُنْطَلِقٌ». انظر: الفاء الاستئنافيَّة، والعطف.

٢ ـ الفاء السَّببيَّة: هي حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالته على السببيَّة، ويُنصَب الفعلُ المضارع بَعْدها، وتُؤوَّل الجملة بعدها بمصدر معطوف على مصدر مُنْتَزع من كلام يسبقها، نحو: «قُمْ فَنَقُومَ»[٢] والملاحَظ أنَّها قسم من الفاء العاطفة، فكلّ فاء سببيَّة تكون عاطفة، ولا عَكْس. وهي تكون بعد أحد الأمور التالية:

أ ـ الأمر، وإذا كان هذا الأمر باللّام، يجوز فيما بعدها ثلاثة أوجه: العطف على الفعل المجزوم باللّام، الرّفع على الاستئناف، والنصب على الجواب، نحو: «لتُكْرِمْ زيداً فَيُحْسِنْ إليك»، بجزم الفعل «يحسن» ورفعه ونصبه[٣]. وإنْ كان الأمر بغير اللّام، فيجوز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف، والنّصب على الجواب، ولا يجوز العطف؛ لأنَّه ليس له ما يُعطف عليه. ومن النَّصب على الجواب قول الشاعر (من الرجز):

يا ناقُ سيري عَنَقاً فَسِيحا
إلى سليمانَ فَنَسْتَريحا[٤]

وعليه قراءة ابن عامر: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فيكونَ﴾ [الأنعام: ٧٣] بنصب «يكون»، وعلى قراءة غيره: «كُنْ فيَكُونُ» بالرفع على معنى: فهو يكونُ.

ب ـ النهي: فيجوز فيما بعد الفاء العطف بالجزم، والنَّصب على الجواب، والرفع على الاستئناف، نحو: «لا تَدْنُ من الأسَد فيأكلك»، بجزم «يأكلك»، ورفعها، ونصبها. ومن النَّصب على الجواب قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١].

ج ـ الاستفهام: فإن كان فيه فعل مضارع مرفوع، جاز فيما بعد الفاء الرفع على العطف أو الاستئناف، والنَّصبِ على الجواب، نحو: «هل يقومُ زيدٌ فأُكرِمُهُ؟» وإن كان فيه فعل ماضٍ، أو اسم مبتدأ، جاز فيما بعد الفاء

---

(١) المُرادي: الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٦٤ ـ ٦٥.
(٢) المصدر المؤوّل من «أن» المقدَّرة والفعل «نقوم» معطوف على مصدر مُنتزَع من الكلام السابق لها، والتقدير: لِيَكُنْ منك قيامٌ فقيامٌ مِنّا.
(٣) والمعنى في النّصب: لِيَكُنْ مِنْكَ إكرام، فإحْسانٌ مِنْه. والفاء التي يُنْصَب الفعل المضارع بعدها هي الفاء السَّببيّة، أمّا التي يُرفَع الفعل بعدها، فحرف استئناف، وأمّا التي يُجْزَم بعدها، فحرف عطف.
(٤) ناقُ: ناقة، وحُذِفت التاء للترخيم. عَنَقاً: ضَرْبٌ من السَّير.

الرفع على الجواب، ولا يجوز العطف؛ لأنّه ليس قبله ما يُعطف عليه، نحو: «هل نجحَ زَيْدٌ فَأُكْرِمُهُ؟» و«هل زيدٌ قائِمٌ فَأُكْرِمُهُ». ومن النَّصب قول البحتري (من الكامل):

أَأَفـاق صَـبٌّ مِـنْ هَـوًى فَـأُفِـيـقـا
أَمْ خـانَ عَـهْـداً أَمْ أَطَـاعَ شَـفِـيـقـا؟

د ـ التَّحضيض والعَرْض: والحكم فيهما كالحكم في الاستفهام، نحو قولك في التحضيض: «هلّا تُكرِمُ زيداً فأُكرِمُه» بالرفع على العطف أو الاستئناف، والنَّصب على الجواب، و«هَلّا أَكْرَمْتَ زيداً فَأُكْرِمُهُ» بالرفع على الاستئناف لا على العطف، والنّصب على الجواب.

هـ ـ التَّمنِّي والترجِّي[1]: والحُكم فيهما كالحكم في الاستفهام، نحو: «ليتَ زيداً ناجحٌ فأُكْرِمُهُ»، و«لَعلَّ زيداً ناجحٌ فأُكْرِمُهُ» بالرفع على الاستئناف، والنَّصب على الجواب. ومن النصّب قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

و ـ الدُّعاء: والحُكم فيه كالحُكم في الأمر سواء في كون فعله باللام، فيجوز فيما بعد الفاء الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب على الجواب، أو بغير اللام، فيجوز الرفع على الاستئناف، والنَّصب على الجواب لا غير على مذهب البصريِّين[2]، نحو: «اغْفِرْ، يا رَبُّ، لزيدٍ فيدْخُلَ الجَنَّةَ»، و«الله يغفِرُ لك فتدْخُلَ الجنَّةَ»[3].

ز ـ النفي: وهنا إذا كانت الجملة التي قبل الفاء اسميَّة، أو فعليَّة فعلُها ماضٍ، جاز فيما بعد إلغاء الرَّفع على الاستئناف، والنّصب على الجواب، نحو: «ما زيدٌ قائِماً فتُكْرِمُهُ»، و«ما قامَ زيدٌ فتُكْرِمُهُ»، ومن النّصب قول امرىء القيس (من الطويل):

ولـيـسَ بِـذِي رُمْـحٍ فَـيَـطْـعَـنَـنِـي بِـهِ
وَلَـيْـسَ بِـذِي سَـيْـفٍ وَلَـيْـسَ بِـنَـبَّـالِ

وإذا كانت الجملة فعليَّة فعلها مُضارع، فلا يخلو أن يكون الفعل مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجزوماً. فإن كان مرفوعاً، جاز فيما بعد الفاء الرَّفع على العطف، أو على الاستئناف مُضمرين مبتدأ، والنَّصب على الجواب، نحو: «ما تأتينا فتُحَدِّثُنا». فالرفع بالعطف على معنى: ما تأتينا وما تُحدِّثُنا. والرَّفع بالاستئناف على معنى: ما تأتينا فأنْتَ تُحَدِّثُنَا. والنَّصب على الجواب على معنيين: ١ ـ تأتينا فكَيْفَ تُحَدِّثُنا؟ ٢ ـ ما تأتينا لأجل الحديث.

وإن كان الفعل منصوباً، جازَ فيما بعد الفاء وجهان أيضاً: الرفع على الاستئناف لا غير، والنَّصب على العطف أو على الجواب، نحو: «لن تأتِيَنَا فَتُحَدِّثُنا». فالرَّفع على معنى: فَأَنْتَ تُحَدِّثُنا، والنّصب بالعطف على معنى: فَلَنْ تُحَدِّثَنا، والنصب على الجواب بمعنى: فكيف تُحَدِّثُنَا، أو لأجل الحديث.

---

(١) ليس للترجِّي عند البصريِّين جواب منصوب، وتأوَّلوا قراءة حفص: ﴿لعلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ، أسباب السمواتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] على أنَّ «لعلَّ» أُشرِبَتْ معنى «ليتَ».

(٢) أمّا غيرُهم، فيُجيزون الجزم على العطف؛ لأنَّ الفعل غير مبنيّ. فأصله: لِتَغْفِرْ.

(٣) يُلاحَظ أنّه يجوز التمنِّي بالجملة الاسميَّة.

وإن كان مجزوماً، جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنّصب على الجواب، نحو: «لمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنا».

ولا يجوز الفصل بين الفاء السَّببيَّة والفعل المضارع بغير «لا» النّافية إن اقتضى الأمرُ وجودَها. وإذا انتقَضَ النَّفي بـ «إلّا» الاستثنائيَّة، وكانتْ قبل فاء السَّببيَّة، وجب رفع المضارع على اعتبار هذه الفاء للاستئناف، أو للعطف المُجَرَّد، وليست للسَّببيَّة، نحو: «ما اكتَسَبْتُ مالاً إلّا المالَ الحلالَ فأُنْفِقُهُ». أمّا إذا نُقِضَ النَّفي بـ «إلّا» الاستثنائيّة، وكانت بعد الفاء والمضارع، فيجوز في الفعل المضارع الرَّفع والنَّصب، نحو: «ما اكتَسَبْتُ مالاً فأُنْفِقَهُ إلّا المالَ الحلالَ».

ح ـ فعل الشَّرط: فإن كان مضارِعاً مجزوماً أو ماضياً، جازَ فيما بعد الفاء وجهان: الجزم على العطف[1]، والنّصب على الجواب، نحو: «إنْ تَقُمْ فَأُحسِنْ إليك تُكْرِمْني».

ط ـ الجزاء، أو جواب الشَّرط: ويكون لما بعد الفاء ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والرَّفع على الاستئناف، والنَّصب على الجواب، نحو: «إنْ تنجحْ أُكافِئْكَ فَأَهَبَكَ مالاً». وعلى الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] برفع «يغفر» و«يعذّب» ونصبهما، وجَزمهما.

وفي جميع هذه المواضع السابقة يجوز حذف الفاء وإثباتها إلّا بعد النفي وبعد جواب الشَّرط، فلا يصحّ ذلك إلا إذا وقعت الجملة حالاً. وقد فَصَّلْنا القول في هذه المسألة في «إن» الشَّرطِيَّة.

واختلف الكوفيّون والبصريّون في عامل النّصب في الفعل المضارع بعد فاء السببيّة[2]، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستّة الأشياء ـ التي هي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعَرْضُ ـ ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بإضمار «أنْ»، وذهب أبو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنّها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين، والكلام في هذه المسألة على طريق الإجمال كالكلام في المسألة التي قبلها، فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول:

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنّ الجواب مخالف لما قبله؛ لأنّ ما قبله أمر، أو نهي، أو استفهام، أو نفي، أو تَمَنٍّ، أو عَرْض، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ايتِنا فَنُكْرِمَكَ»، لم يكن الجواب أمراً؛ فإذا قلت: «لا تنقطعْ عَنّا فَنَجْفُوَكَ»، لم يكن الجواب نهياً؛ وإذا قلت: «ما تأتينا فتحدثنا»، لم يكن الجواب نفياً؛ وإذا قلت: «أيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ»، لم يكن الجواب استفهاماً؛ وإذا قلت: «لَيْتَ لِي بَعيراً فأَحُجَّ عليهِ»، لم يكن الجواب تمنياً؛ وإذا قلت: «ألا تنزلُ فتُصِيبَ خَيْراً»، لم يكن

(١) إذا كان فعل الشرط ماضياً، فالجزم بالعطف يكون باعتبار المحلّ، فمحَل الفعل الماضي الجزم.

(٢) انظر: في هذه المسألة: المسألة السادسة والسبعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٥٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٦.

الجواب عَرْضاً؛ فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بيّنا.

وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إنّه منصوب بتقدير «أنْ»، وذلك لأنَّ الأصل في الفاء أن يكون حرفَ عطفٍ، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارةً على الأسماء وتارةً على الأفعال، على ما بيّنا فيما تقدم؛ فوجب أن لا تعمل، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأوّل وحُوِّلَ المعنى حُوِّلَ إلى الاسم، فاستحال أن يُضَمّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير «أنْ»؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل على بينّا قبلُ، وجاز أن تعمل «أن» الخفيفة مع الحذف دون «أنَّ» الشديدة، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة؛ لأن الشديدة من عوامل الأسماء، والخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال؛ لأن الفاء ها هنا صارت دالة عليها، فصارت في حكم ما لم يحذف، وكذلك الواو، و«أو»، ولام «كي»، ولام الجحود، و«حتّى»، صارت دالة عليها، فجاز إعمالها مع الحذف، بخلاف «أنَّ» الشديدة؛ فإنّه ليس في اللفظ ما يدل على حذفها، فبانَ الفرقُ بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: «إنّ الجواب لما كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف»، قلنا: قد أجبنا عن هذا في غير موضع فيما مضى؛ فلا نعيده ها هنا.

وأما من ذهب إلى أنّها هي العاملة لأنها خرجت عن بابها؛ قلنا: لا نسلم، فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها، نحو: «ايتِنِي وفأكرمك وفأعطيك»، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أن الناصبَ غيرُها، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخولُ حرف العطف عليها، نحوز: «فوالله لأفعلن»، و«والله لأذهبن»؛ لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرفٍ مثلِهِ إذا كانا بمعنى واحد، فلما امتنع دخولُ حرف العطف ها هنا على الفاء دلّ أنّها باقية على حكم الأصل؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف، والله أعلم»[1].

٣ ـ الفاء الفَصِيحَة: هي فاء عاطِفَة أُخرى مع معطوفها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فَضَرَب، فَانْفَجَرَتْ، (الفاء في «فَانْفَجَرَتْ» هي الفاء الفصيحة). وسمِّيت هذه الفاء بذلك، لأنّها «تُفْصِحُ» وتكشف عن الكلام المحذوف.

٤ ـ الفاء الاستِئْنافِيَّة: هي حرف تَسْتَأنِفُ ما بَعْدَها بكَلام لا علاقَة له بالكلام السّابق، والجملة بعدها تكون استئنافيَّة لا محلّ لها من الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١٩٠﴾ [الأعراف: ١٩٠] (جملة ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ استئنافيَّة لا محلّ لها الإعراب). ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٩ ـ ٩٠.

إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]. قال بعضهم: إذا أردتَ الاستئناف بعدها من غير تشريك للجملتين، كانت حرف استئناف (أو «ابتداء» حسب تسمية بعضهم)، نحو: «قام زيد، فهلْ قمتَ»، و«قام زيد فَعَمْرٌو قائِمٌ». ومنه قول جميل بثينة (من الطويل):

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبعَ القَواءَ، فَيَنْطِقُ
وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ، اليومَ، بَيْداءُ سَمْلَقُ[1]

أي: فهو ينطِق. وجُعِل من ذلك قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم: ٢٨].

وأنكر بعضهم مجيء الفاء استئنافيَّة، وقال: إنَّها، في هذه المواضع التي ذكروها شواهِد لها، حرف عطف تربط بين الجُمل.

٥ ـ الفاء الرّابطة لجواب الشَّرط، أو فاء الجزاء: هي حرف رَبْط يقع في جواب الشرط فيربطه بفعله، وتُعرب الجملة بعده في محلّ جزم جواب الشَّرط إذا كانت أداة الشَّرط جازمة، ولا يكون لها محلّ من الإعراب إذا كانت أداة الشرط غير جازمة، وذلك إذا كان جواب الشرط لا يصلح لِأَنْ يكون شرْطاً، أي: إذا كان:

أ ـ جملة اسميَّة، نحو: «منْ يَجْتَهِدْ فالنجاحُ ينتَظِرُهُ»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

ب ـ جملة فعليَّة فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

ج ـ جملة فعليَّة فعلها ماضٍ لفْظاً ومعنًى[2]، إمّا حقيقةً، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧]، أو مجازاً[3]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠]، فقد نزل الفعل «كُبَّت» لتحقّق وقوعه منزلةَ ما وقع.

د ـ جملة فعليَّة فعلُها إنشائيّ، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١].

هـ ـ جملة مقترنة بـ«ما»، أو بحرف النفي «إنْ»، نحو: «إنْ تَدْرُسْ، فَمَا أَنْتَ خائِبٌ».

و ـ جملة مقترنة بحرف استقبال («لَنْ»، أو «السِّين»، أو «سوف»)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

ز ـ جملة مصدَّرة بـ«رُبَّ»، نحو: «إذا زُرْتَني، فرُبَّما أُكْرِمُكَ».

حـ ـ جملة مُصدَّرة بـ«كأنّما»، نحو: «لوْ زرتَني فكأنّما أكرَمْتَني».

ط ـ جلمة مصدَّرة بأداة شرط، نحو: «مَنْ يحاوِرْكَ فإنْ كان مُثَقَّفاً فحاوِرْهُ».

---

(١) القَواء: البالي، الخَرِب. السَّمْلق: غير المُنبِتَة.

(٢) لا يجوز اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان ماضيًا متصرّفاً مستقْبلاً ولم يُقصد به وَعْد أو وعيد، نحو: «إنْ قامَ زيْدٌ قامَ عَمْرٌو».

(٣) أي: قُصِدَ به وَعْد أو وَعيد أو دُعاء، وبعضهم يجعل الاقتران هنا جائز غير واجب.

ي ـ قَسَماً، نحو: «إنْ تُكرِمْني، فَوالله لأُكرِمَنَّك».

ك ـ مقروناً بنداء، نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

وإنْ أُمسِ مَكْروباً، فيا رُبَّ قَيْنَةٍ
مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُها بِكِرانِ[1]

ل ـ جواب «أمّا»[2]، نحو: «الدارسُ ناجحٌ، أمّا الكسولُ فَخاسِرٌ».

وذكَرَ بعضُهم أنَّ الفاء الجوابيَّة تأتي أيضاً في جواب «إذا» الجزائيَّة[3]، نحو: «إذا قام سعيدٌ فَقُمْ»، وفي جواب الجملة، نحو: «زيد قائِمٌ، فَقُمْ إليه».

وجاء حذفُ الفاء لضرورة الشِّعر كقول عبد الرحمن بن حسّان (من البسيط):

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها
وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ

أي: فالله يشكرها. «وقال بعضهم: لا يجوز حذفها إلّا في ضرورة أو ندور. ومَثَّلَ النّدور بما في صحيح البخاريّ من قوله ﷺ لِأُبَيّ بن كعب رضي الله عنه: «فإنْ جاء صاحبُها، وإلّا استَمْتِعْ بها». وعن الأخفَش إجازة حذف الفاء في الاختيار. واختلف النَّقْل عن المبرِّد، فنُقِل عنه كمذهب الأخفَش، ونُقل عنه منع حذفها مطلقاً. وزعم أنَّ الرواية في البيت: «مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ فالرّحمنُ يَشْكُرُهُ»[4].

وجاء في «شرح المفصَّل»: «قال صاحب الكتاب: وإن كان الجزاء أمراً، أو نهياً، أو ماضياً صحيحاً، أو مبتدأ وخبراً، فلا بدّ من الفاء، كقولك: «إن أتاك زيدٌ فَأكْرِمْهُ»، و«إن ضربك، فلا تضربْه»، و«إن أكرمتَني اليومَ، فقد أكرمتُك أمس»، و«إن جئتَني، فأنت مُكْرَمٌ»، وقد تجيء الفاء محذوفةً في الشذوذ، كقوله (من البسيط):

مَن يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها
[والشَّرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ][5]

ويُقَام «إذا» مُقامَ الفاء. قال الله تعالى: ﴿إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[6] [الروم: ٣٦].

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ الشرط والجزاء لا يصحّان إلّا بالأفعال، أمّا الشرط فلأنّه علّةٌ وسببٌ لوجود الثاني. والأسبابُ لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأمّا الجزاءُ، فأصلُه أن يكون بالفعل أيضاً؛ لأنّه شيءٌ موقوفٌ دخولُه في الوجود على دخول شرطه. والأفعالُ هي التي تحدُث وتنقضي، ويتوقّف وجودُ بعضها على وجود بعض، لا سيّما والفعلُ مجزوم؛ لأنّ المجزوم لا يكون إلّا مرتبطاً بما قبله، ولا يصحّ الابتداءُ

---

(١) الكِران: العود الذي تضرب به القينة.
(٢) انظر: «أمّا».
(٣) وفي هذا خلاف.
(٤) المرادي: الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٦٩ ـ ٧٠.
(٥) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩؛ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، ٥٢.
(٦) وهي أيضاً قراءة حمزة وعاصم والكسائي وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٢٥؛ وتفسير الطبري ٥/ ٥٨٥؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٣٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢١٢.

به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه.

وأمّا إذا كان الجزاء بشيء يصح الابتداءُ به، كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنّه لا يرتبط بما قبله. وربّما آذن بأنّه كلام مستأنَف غير جزاء لما قبله، فإنّه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ لأنّها تفيد الاتّباعَ، وتُؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبٌ عمّا قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرفٌ يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصّوها من بين حروف العطف، ولم يقولوا: «إنْ تُحسِنْ إليّ واللّهُ يجازيك»، ولا «ثُمّ اللّهُ يجازيك».

فمن ذلك قولك: «إن أتاك زيدٌ فأكْرِمْه». ألا ترى أنّه لولا الفاءُ، لم يُعْلَم أنّ الإكرام متحقِّقٌ بالإتيان، وكذلك «إن ضربك عمرٌو فلا تضربْه»، فالأمرُ هنا والنهيُ ليسا على ما يُعْهَد في الكلام وجودُهما مبتدأَيْن غيرَ معقودَيْن بما قبلهما. ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر؛ لأنّ المبتدأ ممّا يجوز أن يقع أوّلاً غيرَ مرتبط بما قبله. وذلك نحوُ قولك: «إن جئتَني فأنت مُكْرَمٌ»، و«إن تُحسِن إليّ فاللّهُ يُجازيك»، فموضعُ الفاء وما دخلتْ عليه جزمٌ على جواب الشرط. يدلّ على ذلك قوله تعالى في قراءةِ نافع: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنكُم﴾ [البقرة: ٢٧١] بالجزم.

وكذلك لو وقع في الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٌ، لم يصحّ إلّا بالفاء. ومعنى قولنا: «ماضٍ صحيحٌ» أن يكون ماضياً لفظاً ومعنًى، نحوَ قولك: «إن أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ»؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلّا بالمستقبل، وإذا وقع ماضياً، كان على تقدير خبرِ المبتدأ، أي: فأنا قد أكرمتُك أمس.

وربّما حُذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاءً، وهي مرادةٌ. قال الشاعر (من البسيط):

من يفعلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشكُرُها
والشَّرُّ بالشّرّ عند اللّه مِثْلانِ

هكذا أنشده سيبويه، وقد أنشده غيرُه من الأصحاب (من البسيط):

من يَفْعَلِ الخيرَ فالرحمٰنُ يشكرُه

ولا يكون فيه ضرورةٌ على هذه الرواية.

وقد أقاموا «إذا» التي للمفاجأة في جواب الشرط، وهي ظرفُ مكان عن الفعل. قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، كأنّه قال: «فهم يقنطون»، والأصلُ: «يقنطوا». وإنّما ساغت المجازاةُ بـ«إذا» هذه؛ لأنّه لا يصحّ الابتداءُ بها، ولا تكون إلاّ مبنيّةً على كلام، نحوَ: «خرجتُ فإذا زيدٌ» مبتدأ، و«إذا» خبرٌ مقدَّمٌ، والتقديرُ: فحَضَرَني زيدٌ.

فإن قيل: فما هذه الفاءُ في قولك: «خرجتُ فإذا زيدٌ؟» قيل: قد اختلف العلماء فيها، فذهب الزياديّ إلى أن دخولها هنا على حدّ دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو عثمان إلى أنّها زائدةٌ، إلّا أنّها زيادة لازمة على حدّ زيادةِ «ما» في قولهم: «افعلْ ذلك آثِراً مّا». وذهب أبو بكر إلى أنّها عاطفةٌ، كأنّه حمل ذلك على المعنى؛ لأنّ المعنى: خرجتُ فقد جاءني زيدٌ، وأنت إذا قلت ذلك، كانت الفاء عاطفة لا محالةَ، كذلك ما كان في معناه. وهو أقربُ الأقوال إلى السَّداد؛ لأنّ الحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم.

فأمّا قول الزياديّ فضعيفٌ؛ لأنّه لا معنى للشرط هنا، ولو كان فيه معنى الشرط، لأغنت

«إذا» في الجواب عن الفاء، كما أغنت في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وقول أبي عثمان لا ينفكّ من نوع ضُعْف أيضاً؛ لأنّ الفاء لو كانت زائدة، لجاز «خرجتُ إذا زيدٌ»؛ لأنّ الزائد حكمُه أن يجوز طرحه، ولا يختلّ الكلام بذلك. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، لما كانت زائدة، جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن: «فبرحمة». وكذلك «عَمَّا قَليلٍ» يجوز في الكلام: «عن قليل». وأمّا لزوم الزيادة، فعلى خلاف الدليل، فلا يُحمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ، فاعرفه»(١).

٦ ـ **الفاء الزائدة**: هي ضَرْبان:

«أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمَّن معنى الشَّرط، نحو: «الذي يأتي فَلَهُ درهم». فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط؛ لأنّها دخلت لتُفيد التنصيص على أنَّ الخبر مُسْتَحَق بالصّلة المذكورة. ولو حُذِفَتْ لاحْتَمَل كون الخبر مستحقًّا بغيرها»(٢).

والثاني تكون فيه الفاء دخولها كخروجها. وقال به الأخفش، زاعماً أن العرب تقول: «أخوك فَوُجِدَ»، فتزيدها في الخَبَر مُطلقاً، واحتجَّ بقول الشاعر (من الطويل):

وقـائِـلَـةٍ: خـولانُ فَـانْـكِـحْ فَـتـاتَـهُـمْ
وَأُكْرومَـةُ الـحَـيَّيْنِ خِلْوٌ كَـمَـا هِـيَـا(٣)

وبقول عديّ بن زيد (من الخفيف):

أَرَواحٌ، مُـــوَدِّعٌ، أَمْ بُـــكُـــورُ
أَنْـتَ فَـانْـظُـرْ: لِأَيِّ ذاكَ تَـصِـيـرُ؟

وحَمَلَ الزجّاج على الزِّيادة قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝٥٧﴾ [ص: ٥٧]. وقالت جماعة إنّها تُزاد أيضاً في النهي، نحو: «زيدٌ فلا تَضرِبْهُ».

ومنعت جماعة زيادة الفاء، أوّلت قوله: «خولان فانكح» على أنّ التقدير: هذه خولانُ، وأوّلت «أنتَ فَانْظُر»، على أنَّ التقدير: انظُرْ فَانْظُرْ، ثُمَّ حذف «انظر» الأوّل وحده، فَبَرَزَ ضميرُه، فقيل: أنتَ فَانْظُرْ. وأمّا الآية: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝٥٧﴾ [ص: ٥٧]، فالخبر «حميم»، وما بينهما معترض، أو «هذا» منصوب بمحذوف يُفَسِّره «فَليذوقوه»، وهو مثل الآية: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، فَـ«حميم» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

وأمّا الفاء التي في قول الشاعر (من الكامل):

لـمّـا اتَّـقَـى بِـيَـدٍ عَـظـيـمٍ جِـرْمُـهـا
فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ(٤)

فقيل: الفاء فيه زائدة؛ لأنَّ الفاء لا تدخل في جواب «لمّا» بخلاف ابن مالك. وقيل: بل هي عاطفة على فعل محذوف تقديره: ضربتُها. وأمّا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١١١ ـ ١١٣.

(٢) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٧٠.

(٣) خولان: اسم علم. الأكرومة: الفتاة الكريمة. الخلو: التي لم تتزوّج. وخولان مبتدأ، وجملة «انكح» خبر، والفاء زائدة. وقالت جماعة: بل معناه: وربّ قائلة: هؤلاء بنو خلان، فتزوّج فتاتهم، فإنّ هذه الفتاة التي اتّصف حيُّ أبيها وأمّها بالكرم خلوٌ من الزّوج كسابق عهدها. وعلى هذا فالفاء عاطفة لجملة «انكح» على جملة «هؤلاء خولان».

(٤) الجِرم: الجَسَد. الضاحي: الظاهر.

مُّقْتَصِدٌۚ﴾ [لقمان: ٣٢]، فالجواب محذوف، أي: انقسَموا قسمين: فمنهم مقتصِد ومنهم غيرُ ذلك. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، فقيل: جواب «لمّا» الأولى «لَمّا» الثانية وجوابُها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء. وقيل: «كفروا به» جواب لهما؛ لأنّ الثانية تكْرير للأولى. وقيل: جواب الأولى محذوف، أي: أنكروه.

٧ ـ الفاء الزائدة لتزيين اللّفظ: هي حرف يتَّصل بـ «قَطْ»، و«صاعِداً»، و«حسبُ»... نحو: «أعطيتُهُ ستِّينَ ليرةً فقطْ» («فقطْ»: الفاء حرف لتزيين اللفظ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «قَطْ»: اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود على «ليرة». وجملة «فقط» استئنافيَّة لا محلّ لها من الإعراب»).

٨ ـ الفاء الفِعْلِيَّة: تأتي الفاء المكسورة «فِ» فعل أمر من الفعل «وفى، يَفِي»، نحو: «فِ بوعدِك أيُّها الطالبُ».

٩ ـ حذف الفاء: حُذفت الفاء من «أُفّ»، وهي اسم فعل مُضارع بمعنى: أتَضَجَّر، والأصل التشديد: أفّ. وكذلك حُذفت من «سوفَ»، فقالوا: «سَوْ أفعل».

ملحوظات:

أ ـ ذهَبَ بعضُهم إلى أنّ الفاء تأتي حرف جَرّ، مستدِلِّين بقول امرى القيس (من الطويل):

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُغْيَلِ[1]

وقول المتنخّل الهُذَليّ (من الوافر):

فَإمّا تُعْرِضَنَّ، أُمَيْمَ، عَنّي
وَيَنْزَغْكِ الوُشَاةُ أُولو النِّباطِ
فَحُورٍ قَدْ لَهَيْتُ بِهِنَّ عِينٍ
نَوَاعِمَ في المُروطِ وفي الرِّياطِ[2]

ومذهب الجمهور على أنّ الجرّ بـ «رُبَّ» المحذوفة لا بالفاء التي هي حرف عطف في قول امرىء القيس، وجواب «إمّا» في قول الهذلي.

ب ـ اختُلِف في الفاء الداخلة على «إذا» الفجائيَّة، نحو: «خرجْتُ فإذا الأسَدُ»، فذهَب المازني وغيره إلى أنّها زائدة لازمة، وقال ابن جنِّي وغيره إنَّها عاطفة. وذهب الزّجاج إلى أنّها فاء الجزاء دخَلَتْ على حدّ دخولها في جواب الشرط.

ج ـ «اختُلِف في الفاء الداخلة على الفعل المقدَّم معموله في الأمر والنهي، نحو: «زيداً فاضْرِبْ، وعمراً فلا تُهِنْ». فذهب قومٌ منهم الفارسيّ إلى أنّها زائدة. وذهب قوم إلى أنّها عاطفة، وقالوا: الأصل في نحو: «زيداً فاضْرِب»: تَنَبَّهْ، فاضْرِبْ زيداً. فالفاء عاطفة على «تَنَبَّهْ»، ثُمَّ حُذِف الفعل المعطوف عليه، فلزمَ تأخير الفاء، لِئلّا تقع صدراً. فلذلك قَدَّم

(١) مُغْيَل: المرضع، وأمُّه حُبْلَى.
(٢) أُمَيْمَ: هي «أُميمة» بالترخيم، وهي اسم صاحبته. يَنْزَغْكِ: يُوسوس لك. أولو النباط: الذين يستنبطون الأخبار ويستخرجونَها. العِين: الواسعات الأعْيُن. المروط: جمع «مرط»، وهو كِساء يُشْتَمَل به. الرِّياط: جمع «ريطة»، وهي الملاءة.

المعمول عليها»[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦].

د ـ ذكر بعض الكوفيّين أنَّ الفاء تأتي بمعنى «حَتّى»، ومثَّلَهُ بقول أحد الأعراب: «هو أحْسَنُ الناس ما بينَ قَرْنٍ فَقَدَم»[2]، أي: إلى قَدَم، وقول امرىء القيس (من الطويل):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

أي: إلى حَوْمَلِ. ومذهب الجمهور أنَّها في القولين حرف عطف.

هـ ـ ذكرَ بعضُهم أنَّ الفاء جاءت بمعنى «حتّى» في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ [الأنعام: ١٣٩]. وجمهور النحاة يعتبرها حرف عطف.

فاء الاستئناف

انظر: الفاء، الرقم ٤.

الفاء الاستئنافيّة

انظر: الفاء، الرقم ٤.

الفاء بجواب الشرط

انظر: الفاء، الرقم ٥.

الفاء التزيينيّة

انظر: الفاء، الرقم ٧.

فاء التّعليل

هي الفاء الواقعة في صدر جملة تكون تعليلاً لما قبلها، نحو: «قلِ الصدقَ فإنَّه مَنْجاة».

فاء الجزاء

انظر: الفاء، الرقم ٥.

فاء الجواب

انظر: الفاء، الرقم ٥.

فاء الرَّبْط

انظر: الفاء، الرقم ٥.

الفاء الرابطة لجواب الشرط

انظر: الفاء، الرقم ٥.

فاء «رُبَّ»

هي الفاء التي حُذفت بعدها «رُبَّ»، وهذا الفوز نادر، ومنه قول امرىء القيس (من الطويل):

فَمِثْلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِع
فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ[3]

الفاء الزائدة

انظر: الفاء، الرقم ٦، والرقم ٧.

الفاء الزائدة لتزيين اللفظ

انظر: الفاء، الرقم ٧.

فاء السَّبَب

انظر: الفاء، الرقم ٢.

---

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) قَرْن: الخصلة من الشّعر.

(٣) «مثل»: اسم مجرور بـ «رُبَّ» المحذوفة. وطرقتُ: أتيتُ ليلاً. والتمائم: جمع تميمة، وهي التعاويذ التي يعلقونها على الصغار مخافة العين. والمحول: الذي أتى عليه الحول.

فاء السَّبَبيَّة

انظر: الفاء، الرقم ٢.

فاء السَّببيّة الجوابيّة

انظر: الفاء، الرقم ٢.

الفاء العاطفة

انظر: الفاء، الرقم ١.

فاء العَطْف

انظر: الفاء، الرقم ١.

الفاء الفصيحة

انظر: الفاء، الرقم ٣.

الفاء الفِعْليّة

انظر: الفاء، الرقم ٨.

فاء الكلمة

هي التي تقابل الفاء في الميزان الصّرفيّ المأخوذ من لفْظ الفعل، كاللّام في «لَعِبَ»، والميم في «تمارَضَ» (الأصل: مرض)، والفاء في «استَفْهَم» (الأصل: فهم).

فِ

فعل أمر من «وفى»؛ ووزن فعل الأمر من الفعل الثلاثي المجرَّد الذي فاؤه ولامه حرفا علّة (لفيف مفروق)، نحو: «عِ» (الأمر من «وعى»).

الفاءات

هي مجموع الفاءات المتقدِّمة.

فائدة الخَبَر

انظر: الخبر.

الفائيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشِّعريَّة التي رويُّها حرف الفاء (انظر: الرّويّ). والقصائد الفائيَّة متوسّطة الشّيوع في الشِّعر العربيّ، ومنها فائيَّة الفرزدق المشهورة، ومطلعها (من الطويل):

عَزَفْتَ بِأَعْشَاشٍ، وما كِدْتَ تَعْزِفُ
وَأَنْكَرْتَ مِنْ حَدْرَاءَ ما كُنْتَ تَعْرِفُ
وَلَجَّ بِكَ الهِجْرَانُ حَتَّى كَأَنَّما
تَرَى المَوْتَ في البيت الذي كنتَ تِيْلَفُ[1]

ومن فائيّات جرير تلك التي يهجو بها الفرزدق، ومطلعها (من الطويل):

ألا أيُّها القَلْبُ الطّروبُ المُكَلَّفُ
أَفِقْ، رُبَّما يَنْأَى هَوَاكَ وَيُسْعِفُ[2]

الفاخر

كتاب في الأمثال للمفضل بن سلمة بن عاصم (.... ـ نحو ٢٩٠ هـ/ نحو ٩٠٣م). ويُعرف أيضاً باسم «الفاخر في الأمثال». وهو، كما قال عنه صاحبه: «كتاب معاني ما يجري على ألسن العامّة في أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب، وهم لا يدرون معنى ما يتكلّمون به من ذلك، فبيَّنّاه من وجوه على اختلاف العلماء في تفسيره، ليكون مَنْ نظر في هذا الكتاب عالماً بما يجري من لفظه ويدور في كلامه»[3].

(١) أي: تَأْلَف على لغة تميم.
(٢) هَواك: حبيبك. يسعف: يدنو.
(٣) الفاخر. ص ١.

ولم يفصل المفضل فيه بين أقوال العرب وأمثالهم السائرة، بل مزج بينهما حارصاً على تفسير كلّ ما هو غريب، ومكثراً من الشواهد الشعريَّة، ومبيِّناً أصول الأمثال، وأسبابها، والقصص المرتبطة بها، وأوائل من قالها.

وقد نقل عن كتابه عدد من الذين صنَّفوا في الأمثال، وخاصَّة الميداني، وحمزة الأصفهاني، وأبا هلال العسكري.

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة سنة ١٩١٥ بتحقيق المستشرق تشالس أنبروس ستوري (C.A.Story) بالهند.
- طبعة دار إحياء الكتب العربية في القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٠ م بتحقيق عبد العليم الطحاوي ومراجعة محمد علي النجار.
- طبعة دار مكتبة الهلال ببيروت بعناية الدكتور قصي الحسين.

كما طُبع جزء منه بعنوان «غاية الأرب في معاني ما يجري على ألسن العامة في أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب». نشرته مطبعة الجوائب المصرية ضمن مجموعة بعنوان «خمس رسائل» سنة ١٣٠١ هـ.

الفاخر في الأمثال

انظر: الفاخر.

الفارابيّ

= إسحاق بن إبراهيم (٣٥٠ هـ/ ٩٦١م).

الفارِزة

اسم فاعل للمؤنّث من «فَرَزَ». وفَرَزَ الشَّيءَ من غيره أو عنه: عزله عنه ونحّاه.

والفارزة، في الكتابة، علامة من علامات الوقف أو الترقيم.

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ١.

الفارِزة المنقوطة

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٢.

ابن فارس

= أحمد بن فارس.

فارس بن يحيى (ابن العُجَيْلة)

(... / ... - ٦٢٥ هـ/ ١١٢٨م)

فارس بن يحيى، المعروف بابن العجيلة، أبو الفوارس الشافعي. كان نحويًّا فاضلاً، عروضيًّا أديباً. له كتاب في العروض، وله شعر. ولد بمصر، وتوفي بها.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٢؛ والأعلام ٥/ ١٢٨).

الفارسكوني

= عمر بن محمد بن أبي بكر (١٠١٨ هـ/ ١٦١٠م).

الفارسي (أبو علي)

= الحسن بن أحمد (٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م).

الفارسيّة

لغة الفرس، وقد مرَّت بثلاثة أطوار:

١ - الفارسيّة القديمة: هي أقدم لغات المجموعة الإيرانيّة، وتعود إلى الفترة الممتدّة من السنة ٥٥٩ ق. م إلى السنة ٣٣٣ ق. م، وهي فترة الأخمينيين.

٢ - الفارسيّة الوسطى: هي التي كانت لغة البلاط الساساني قبل الإسلام.

٣ - الفارسية الحديثة: هي الفارسية الوسطى

التي أثّر بها الدين الإسلاميّ في الألفاظ والتراكيب والدلالات، وكانت اللغة الرسمية في عهد الفارسيين في أواخر الساسانيين، وبقيت لغة الفرس منذ ذلك العهد حتى عصرنا الحالي. وهي تكتب بالحرف العربي مع بعض التعديلات.

الفارِقة

الفارِقة، في اللغة، اسم فاعل للمؤنّث من «فَرَقَ». وفرق بين الشيئين: فصلَ، ميَّزَ أحدهما من الآخر:

والفارقة، في النحو، نعت لنوع من أنواع اللام.

انظر: اللام الفارقة في اللام، الرقم ١٣.

الفاصِل

الفاصِل، في اللغة، مصدر «فَصَلَ». وفَصَلَ الشَّيءَ عن الشَّيء: عزلَه عنه ونحّاه. وفصل بين الرجلين: فرّق.

وهو، في النحو، اللفظ الأجنبيّ الذي يُقْحَم بين متلازمين، كاللفظ الذي يفصل بين المُضاف والمُضاف إليه.

انظر: الأجنبيّ، وفَصْل المُتَضايِفَيْن.

الفاصِلة

١ - في اللغة: اسم فاعل للمؤنّث من «فَصَلَ». وفصلَ الشيءَ عن الشَّيء: عزلَه عنه ونحّاه. وفصلَ بين الرجلين: فرَّقَ.

٢ - في الكتابة: علامة من علامات الوقف أو الترقيم.

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ١.

٣ - في القرآن: آخر الآية.

٤ - في العروض: جزء من التفعيلة، وهي نوعان:

أ - الفاصلة الكبرى، هي ما تكوّن من خمسة أحرف، أربعة منها متحرِّكة والأخير ساكن، نحو: «وطنكم» (////٥)، شَجَرَةٌ (////٥).

ب - الفاصلة الصُّغْرى، هي ما تكوّن من أربعة أحرف، ثلاثة منها متحرِّكة والأخير ساكن، نحو: «دَرَسا» (///٥)، «أَكَلَتْ» (///٥).

ولعلّ التسمية مأخوذة من الفاصلة، التي هي، عند البدو، حَبْل طويل مشدود إلى وَتِد بعيد لتمكين الخيمة من الثّبات، بمَلْحظ أنَّ الفاصلة، في العَروض، طويلة كالحبل المُشار إليه.

للتوسّع انظر:

«أوّل من سمّى الفاصلة». محمد الحسناوي. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٣١ (١٩٧٣م)، ص ١٣٧ - ١٤٧.

الفاصلة الصُّغْرى

انظر: الفاصلة، الرقم ٤، الفقرة «ب».

الفاصلة الكُبْرى

انظر: الفاصلة، الرقم ٤، الفقرة «أ».

الفاصلة المَنْقوطة

علامة من علامات الوقف أو الترقيم.

انظر: علامات الوقف أو الترقيم، الرقم ٢.

الفاضِل

اسم فاعل من «فَضَلَ». وفَضَلَ فلاناً: غلبه في الفَضْل.

والفاضِل، في اللغة، المُفَضَّل.
انظر: المُفَضَّل.

فاعالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «ساباط»، وهو قليل.
انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَأْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «طَأْمَنَ».
انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَأْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «شَأْمَلٌ» (أي: ريح الشّمال).
انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فاعَلَ

أحد موازين الفعل الماضي الثلاثيّ المزيد فيه حرف واحد، يكون غالباً للمشاركة بين اثنين فصاعداً، نحو: «لاعبَ زيدٌ طفلَه». ويدلّ على فاعليَّة الأوّل ومفعوليَّة الثاني صراحةً، وفاعليَّة الثاني ومفعوليَّة الأوّل ضمناً، ومن معانيه أيضاً:

١ ـ الموالاة، ويكون في هذه الحالة متعدِّياً، نحو: «تابعتُ معلّمي».
٢ ـ التكثير، نحو: «ضاعفتُ الجهودَ»، أي: ضَعَّفْتُها وكثَّرتُها.
٣ ـ بمعنى «فَعَلَ»، نحو: «ناصرْتُ المظلومَ»، أي: نَصرتُه.
٤ ـ بمعنى «أفْعَلَ»، نحو: «سارعْتُ إليه»، نحو: أسرعتُ إليه.

ومصدر «فاعَلَ»: فِعالٌ ومفاعَلة، نحو: «قاتل قتالاً ومُقاتَلَةً، ونازلَ نِزالاً ومُنازَلَةً»، أمّا إذا كان معتلّ اللام، فإن لامه تُقلب همزة، نحو: «نادى نداءً ومناداة، عادى عِداءً ومعاداة»؛ وإذا كانت فاؤه ياء، يمتنع مجيء مصدره على «فِعال»، فيأتي على «مُفاعلة»، نحو: «ياسَرَ مُياسَرَةً، يامَنَ مُيامَنَةً».

فاعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «خاتَمٌ».
انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فاعِلْ

وزن فعل الأمر من «فاعَلَ»، نحو: «شارِكْ».
انظر: فعل الأمر، و«فاعَلَ».

فَأْعِلْ

وزن فعل الأمر من «فَأْعَلَ»، نحو: «طَأْمِنْ».
انظر: فعل الأمر، و«فَأْعَلَ».

فاعِلٌ

وزن من أوزان:
ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «كاهِل»، وصفةً، نحو: «قادِم».
ـ اسم الفاعل، وهو وزنه من الثّلاثيّ، نحو: «قاتِل».
ـ الصّفة المُشبَّهة من الفعل الثّلاثيّ الذي على وزن «فَعِل»، نحو: «صاحِب».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، واسم الفاعل، والصِّفة المُشَبَّهة.

فاعِل للدلالة على موالاة الفعل ومتابعته

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال صيغة «فاعِل» للدلالة على موالاة الفعل ومتابعته[١].

فاعِل لمذكَّر عاقِل (جمعه على فَواعِل)

انظر: جمع «فاعِل» لمذكَّر عاقِل على «فَوَاعِل».

فاعِل (مطاوعة الذي يُراد به وصف مفعوله بأصل مصدره)

انظر: مطاوع «فاعِل» الذي يُراد به وصف مفعوله بأصل مصدره.

«فاعِل» من الثلاثيّ اللازم

أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة صوغ اسم الفاعِل من الثلاثيّ المتصرِّف بقصد الحدوث على وزن «فاعِل»، وجاء في قراره:

«يُجاز صوغ اسم الفاعل، على وزن «فاعِل»، من كل فعل ثلاثيّ متصرف من أبوابه عامة، بقصد الحُدوث، فيقال مثلاً: «تحيّةٌ عاطِرةٌ»، وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز، مثل: «ثوب أدْكَن»[٢].

الفاعل

١ ـ **تعريفه**: الفاعل، في اللغة، اسم فاعل من «فَعَلَ»، وفعَلَ الشيءَ: عمله. وهو، في النحو، اسم مرفوع أو ما في تأويله[٣]، قبله فعل تام أو ما يُشبهه[٤]، وهذا الاسم هو الذي فَعل الفعل، أو أسند إليه الفعل[٥]، نحو: «فاز المجتهدُ».

٢ ـ **حكمه**: حكم الفاعل أن يُرفع وجوباً[٦]، وأن يقع بعد المسنَد[٧] (أي: الفعل غالباً)، وأن يكون في الكلام إمّا ظاهراً، نحو: «نجح زيدٌ»، وإمّا ضميراً مستتراً، نحو: «زيدٌ

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ١٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١١.

(٣) نحو الآية: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، فالمصدر المؤوَّل من «أنَّا أنزلنا»، أي: إنزالنا، في محل رفع فاعل «يكفهم».

(٤) كاسم الفاعل، نحو: «هذا تلميذٌ مجدٌّ والدهُ» («والده» فاعل لاسم الفاعل «مجدٌّ»)، واسم الفعل، نحو: «صَهْ» (فاعل «صَهْ» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت»). والصفة المشبَّهة، نحو: «هذا طالبٌ حسنٌ اجتهادُهُ» («اجتهادُه» فاعل للصفة المشبَّهة «حسنٌ»)، إلخ...

(٥) نحو: «انكسر الزجاجُ»؛ فـ «الزجاجُ» فاعل، في النحو والإعراب، لـ «انكسر»، وهو في المعنى مفعول به لأنّه هو الذي وقع عليه فعل الانكسار.

(٦) قد يُجَرّ الفاعل لفظاً بعد حرف جرّ زائد، نحو: «لم يبقَ في القاعةِ من أحدٍ». («أحد» فاعل مرفوع بالضمّة المقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد)، أو بإضافته إلى المصدر، نحو: «احترامُ الطالب معلِّمَه واجبٌ عليه» («الطالب» فاعل «احترام» مرفوع بضمَّة مقدَّرة...).

(٧) أجاز الكوفيّون تقديم الفاعل على الفعل، فأجازوا أن يكون «زيد» في قولك: «زيد نجح» فاعلاً لـ «نجح». ونحن نؤيِّد هذا الرأي ولو كان غير متَّبع.

نجح»[١] أي: نجح «هو». وأنَّه يكون في الكلام، وفعله محذوف لقرينة دالّة عليه، كأن تقول: «خليلٌ»[٢] في جواب من سألك: «من سافرَ؟»، وأن يبقى الفعل معه بصيغة الواحد، وإن كان مثنى أو مجموعاً، نحو: «جاء الولدُ»، و«جاء الولدان»، و«جاء الأولاد»، وأن الأصل اتصاله بفعله ثم يأتي بعده المفعول[٣]، نحو: «أَكْرَمَ زيدٌ الضيفَ».

ملحوظة: من العرب مَنْ يُطابق بين الفعل والفاعل في التثنية والجمع، فيقول مثلاً: «استقبلاني التلميذان»، و«استقبلوني التلاميذ». وعلى هذه اللغة جاءت الآية: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣][٤]. وقد وردت شواهد عدة على هذه اللغة منها قول أبي فراس الحمداني (من مجزوء الكامل):

نَتَجَ الرَّبيعُ محاسناً
أَلْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ

حيث ألحق نون النسوة بالفعل «ألقح» مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده «غر السحائب». ومنها (من الطويل):

تولَّى قتالَ المارقينَ بنَفْسِه
وقد أَسْلَمَاهُ مبعَدٌ وحميمُ

حيث ألحق ألفَ التثنية بالفعل «أسلم» مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده «مبعد وحميم».

٣ ـ حكم الفعل مع الفاعل من جهة التذكير والتأنيث:

أ ـ يجب تذكير الفعل مع الفاعل في موضعين: أولهما أن يكون الفاعل مذكَّراً، نحو: «قام التلميذان». وثانيهما أن يكون فاعله مؤنَّثاً ظاهراً مفصولاً عنه بـ«إلا»، نحو: «ما نجح إلا زينبُ».

ب ـ يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن يكون الفاعل مؤنَّثاً حقيقيًّا (وهو المؤنَّث

---

(١) «نجح»: فعل ماض مبني، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجملة «نجح» في محل رفع خبر المبتدأ «زيد».

(٢) «خليلٌ»: فاعل لفعل محذوف تقديره: سافر، وقد يُحذف الفعل وجوباً إذا دخلت على الاسم كلمة لا تدخل إلّا على جملة فعلية، وكان هناك فعل يفسِّر الفعل المحذوف، نحو الآية: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، والتقدير «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك». ونحو الآية: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] («إذا» اسم شرط مبني... «السماء» فاعل لفعل محذوف وجوباً تقديره: انشقّت. «انشقَّت» فعل ماض مبنيّ على الفتح والتاء للتأنيث. وفاعل «انشقت» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». وجملة الشرط لا محلّ لها من الإعراب لأنّ الشرط غير جازم).

(٣) وقد يُعكس هذا الأمر فيتقدم المفعول به، نحو: «عانقَ الطفلَ والدُه».

(٤) «أسروا»: أر: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة. والواو علامة للجمع لا محل لها من الإعراب. «النجوى» مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذّر. «الذين» اسم موصول مبني في محل رفع فاعل. «ظلموا»: فعل وفاعل. وجملة «ظلموا» لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. ومنهم من يُعرب الواو في «أسرّوا» فاعلاً. و«الذين» بدلاً، أو مبتدأ والجملة قبله خبر مقدَّم، أو فاعلاً لفعل محذوف. والتقدير: أسرّوا النجوى، أسرّها الذين ظلموا.

الذي يبيض أو يَلِدُ) ظاهراً متَّصلاً بفعله، نحو: «فازتِ التلميذة أو التلميذتان أو التلميذات».

٢ ـ أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنَّث حقيقيّ، نحو: «الفتاة نجحت» أو مجازيّ (وهو المؤنَّث الذي لا يبيض ولا يَلِدُ)، نحو: «الشمسُ طلعتْ».

٣ ـ أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً إلى جمع مؤنَّث سالم، أو جمع تكسير مؤنَّث، أو جمع تكسير لمذكَّر غير عاقل، نحو: «التلميذات، أو الفتياتُ، أو الجِمالُ، جاءتْ».

جـ ـ يجوز تذكير الفعل وتأنيثه في مواضع عدَّة، أهمّها:

١ ـ إذا كان الفاعل مؤنَّثاً مجازيًّا (أي: غير حقيقيّ) ظاهراً (أي: ليس ضميراً)، نحو: «طلع أو طلعتِ الشمس»، والتأنيث هو أفصح.

٢ ـ إذا كان الفاعل مؤنَّثاً حقيقيًّا مفصولاً عن فعله بفاصل غير «إلا»، نحو: «زار أو زارت القريةَ هندٌ». والتأنيث هنا أفصح.

٣ ـ إذا كان الفاعل ضميراً منفصلاً لمؤنَّث، نحو: «إنّما زارني أو زارتني هي». والتذكير هنا أفصح.

٤ ـ إذا كان الفاعل مؤنَّثاً ظاهراً والفعل «نِعْمَ»، أو «بِئْسَ» أو «ساءَ» (التي للذم)، نحو: «نعْمَ أو نِعْمَتِ المجتهدةُ». والتأنيث هنا أفصح.

٥ ـ إذا كان الفاعل مذكَّراً مجموعاً بالألف والتاء، نحو: «جاء أو جاءت المعاويات»، والتذكير هنا أفصح.

٦ ـ إذا كان الفاعل جمع تكسير لمؤنَّث أو لمذكَّر، نحو: «حضر أو حضرت الفواطمُ أو الأولادُ». والأحسن التذكير مع المذكَّر والتأنيث مع المؤنَّث.

٧ ـ إذا كان الفاعل ملحقاً بجمع المذكَّر السالم، نحو: «جاءَ أو جاءت البنونُ»، أو ملحقاً بجمع المؤنَّث السالم، نحو: «نجح أو نجحتْ أولاتُ الاجتهادِ».

٨ ـ . . . إلخ[1].

أَقسام الفاعل[2]: الفاعلُ ثلاثةُ أنواع: صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ.

فالصريح، مثلُ: «فاز الحقُّ».

والضميرُ، إما متصلٌ كالتاء من «قمت»، والواو من «قاموا»، والألف من «قاما»، والياء من «تقومينَ»، وإما منفصلٌ، كأنا ونحن من قولك: «ما قام إلَّا أنا»، و«إنما قام نحنُ»، وإما مستترٌ، نحو: «أقومُ، وتقوم، وسعيدٌ يقوم، وسعادُ تقوم».

والمستترُ على ضربين: مستتر جوازاً، ويكون في الماضي والمضارع المسنَدَيْنِ إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ومستتر

---

(١) ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه أيضاً إذا كان الفاعل مذكَّراً مضافاً إلى مؤنث، بشرط أن يُغني الثاني عن الأول إذا حذف، نحو: «فاز أو فازت كل المجتهدات» (والتذكير هنا أفصح. أما إذا كان لا يصحّ إقامة المضاف إليه المؤنّث مقام المضاف المذكَّر، فلا يصحّ التأنيث أبداً، نحو: «جاء زوج المرأة»). ويصح التذكير والتأنيث أخيراً إذا كان الفاعل اسم جمع، نحو: «حَضرَ أو حَضَرَتِ النِّساء»، أو اسم جنس جمعيًّا، نحو: «قال أو قالت العرب».

(٢) اقتبسنا هذه الفقرة من كتاب مصطفى الغلاييني «جامع الدروس العربية».

وجوباً. ويكون في المضارع والأمر المسنَدَيْنِ إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسنَد إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً. وفي اسم الفعل المسندَ إلى متكلم: كأفٍّ، أو مخاطب: «كصهْ»، وفي فعل التعجّب، الذي على وزن «ما أفعلَ»، نحو: «ما أحسنَ العلمَ»[1]. وفي أفعال الاستثناء: كخلا وعدا وحاشا، ونحو: «جاء القومُ ما خلا سعيداً».

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام. فتقدير قولك: «جاء القوم ما خلا سعيداً»: «جاؤوا ما خلا البعض سعيداً». و«ما» مصدرية ظرفية، وما بعدها إمّا في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها، والتقدير: «جاؤوا زمن خلوهم من سعيد»، وإمّا في محل نصب حال، والتقدير: «جاؤوا خالين من سعيد»[2].

والفاعلُ المؤوَّلُ: هو أن يأتيَ الفعلُ، ويكونَ فاعلُهُ مصدراً مفهوماً من الفعل بعدَهُ، نحو: «يَحسُنُ أن تجتهد».

(فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد. ولما كان الفعل الذي بعد «أن» في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولاً).

ويتأوَّل الفعلُ بالمصدر بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: «أنْ وأنَّ وكي وما ولو المصدريَّتانِ».

فالأوَّل مثل: «يُعجبني أن تجتهدَ»، والتقديرُ: «يُعجبني اجتهادك».

والثاني مثل: «بلغني أنّك فاضلٌ»، والتقديرُ: «بلغني فضلُك».

والثالث مثل: «أعجبني ما تجتهدُ»، والتقديرُ: «أعجبني اجتهادك».

والرابع مثل: «جئت لكي أتعلّمَ»، والتقديرُ: «جئتُ للتعلم». و«كي» لا يتأوَّل الفعل بعدها إلّا بمصدر مجرورٍ باللام.

والخامس مثل: «وَدِدتُ لو تجتهد»، والتقدير: «وَدِدتُ اجتهادَك». «ولو» لا يتأولُ الفعلُ بعدَها إلا بالمفعول، كما رأيت.

والثلاثةُ الأولُ يتأوَّلُ الفعلُ بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور.

والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليّة.

فائدتان: ١ - إن وقع بعد «لو» كلمة «أن» فهناك فعل محذوف بينهما تقديره: «ثبت». فإن قلت: «لو أنّك اجتهدت لكان خيراً لك» فالتقدير: «لو ثبت اجتهادك». فيكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

٢ - الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» تسمى همزة التسوية، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنّه مبتدأ مؤخر، و«سواء» قبله خبره مقدماً عليه. فتقدير قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]: «إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم»، أي:

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب، وهو في محل رفع لأنّه مبتدأ. وأحسن فعل ماض فعل تعجب أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود إلى «ما» التعجبية، والعلم مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

(٢) ستعلم في باب الاستثناء عند الكلام على «خلا وعدا وحاشا» أنّ الحق فيها أنّها أفعال لا فاعل لها. أو أنّها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنها معنى «إلّا» حرف الاستثناء.

الأمران سيان عندهم. فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر. فتكون الأحرف المصدرية، على هذا ستة أحرف.

٥ ـ حذف الفاعل: يُحذف الفاعل وجوباً في موضعين:

أ ـ إذا كان الفعل مبنيًّا للمجهول. انظر: الفعل المبنيّ للمجهول.

ب ـ إذا كان الفاعل واو الجماعة وياء المخاطبة واتصلت بالفعل نون التوكيد، نحو: «أيّها الأبطالُ واللّهِ لتهزمُنَّ العدوّ، ويا بلادي لتَسْمَعِنَّ أصواتَ الأبطال دفاعاً عَنكِ» (الأصل: «لتهزمونَّ»، و«لتسمعينَّ»). وحذف الفاعل هنا لفظيّ، ولكنّنا عند الإعراب نعيدُه ونُعربُه، فنقول في الإعراب: «لتهزمُنَّ»: اللام حرف للقَسَم، و«تهزم» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو المحذوفة ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل، والنون حرف توكيد مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب.

ويُحذف الفاعل جوازاً في موضعين:

أ ـ أن يكون عامله مصدراً، نحو: «إكرامُ الوالدينِ واجب» (فاعل «إكرام» ضمير مستتر).

ب ـ في الاستفهام، نحو قولك لمن سألك: «من قابلتَ؟»: صديقاً (أي: قابلتُ صديقاً).

٦ ـ حذف الفعل: يُحذف الفعل جوازاً في موضعين:

أ ـ في جواب النفي في نحو من قال لك: «ما جاء أحد»، فتقول: «بلى سعيد» (أي: بلى جاء سعيد)، وكذلك في جواب النفي، نحو قولك لمن سألك: «من سافر؟»: «سعيد» (أي: سافر سعيد).

ب ـ قبل كل اسم مرفوع بعد أداة خاصّة بالفعل، نحو الآية: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ①﴾ [الانشقاق: ١] (التقدير: إذا انشقت السماء انشقت)، ومنه المثل: «لو ذات سوارٍ لطمَتْني» (التقدير: لو لطمتني ذاتُ سوارٍ لطمتني).

٧ ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

الفَاعِلُ الَّذي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى
زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ
فَهْوَ وإلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ
وَجَرِّدِ ٱلْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا
لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ ٱلشُّهَدَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا
وَٱلْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ
وَيَرْفَعُ ٱلْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا
كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا
وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي ٱلْمَاضِي إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ ٱلْأَذَى
وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ
مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي
نَحْوِ أَتَى ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْوَاقِفِ
وَٱلْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلا
كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ ٱلْعَلا
وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ وَمَعْ
ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

وَٱلتَّـاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّالِمِ مِنْ
مُـذَكَّـرٍ كَـٱلتَّـاءِ مَعْ إِحْدَى ٱللَّـبِـنْ
وَٱلْحَذْفَ فِي نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ ٱسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَـصْـدَ ٱلْـجِـنْـسِ فِـيـهِ بَـيِّـنُ
وَٱلْأَصْـلُ فِـي ٱلْـفَـاعِـلِ أَنْ يَـتَّـصِـلا
وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا
وَقَـدْ يُـجَـاءُ بِـخِـلافِ ٱلْأَصْـلِ
وَقَدْ يَجِي ٱلْمَفْعُولُ قَبْلَ ٱلْفِعْلِ
وَأَخِّـرِ ٱلْـمَـفْـعُـولَ إِنْ لَـبْسٌ حُـذِرْ
أَوْ أُضْمِرَ ٱلْـفَـاعِـلُ غَـيْـرَ مُـنْـحَـصِـرْ
وَمَـا بِـإِلَّا أَوْ بِـإِنَّـمَـا ٱنْـحَـصَـرْ
أَخِّـرْ وَقَـدْ يَـسْـبِـقُ إِنْ قَـصْـدٌ ظَـهَـرْ
وَشَـاعَ نَـحْـوُ خَـافَ رَبَّـهُ عُـمَـرْ
وَشَـذَّ نَـحْـوُ زَانَ نَـوْرُهُ ٱلـشَّـجَـرْ

الفاعل الحقيقيّ

هو الفاعل اللغويّ.

انظر: الفاعل اللغويّ.

الفاعل السادّ مَسَدّ الخَبَر

هو فاعل الوصْف الدالّ على الخبر والمُغني عنه، وذلك إذا كان الوصف مُبتدأً مخالفاً لما بعده تثنيةً وجمْعاً، نحو: «هل ناجح الطالبان؟»[1] أمّا إذا طابقه في الإفراد، نحو: «هل ناجحٌ زيدٌ؟»، فإنّه يجوز عدّه فاعلاً سَدّ مَسَدّ الخبر، أو مبتدأً مؤخّراً وما قبله خبراً مقدّماً.

فاعل للدلالة على موالاة الفعل ومتابعته

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال صيغة «فاعِل» للدلالة على موالة الفعل ومتابعته[2].

فاعِل لمذكَّر عاقِل (جمعه على فَواعِل)

انظر: مطاوع «فاعِل» الذي يُراد به وصف مفعوله بأصل مصدره.

«فاعِل» من الثلاثي اللازم

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ اسم الفاعِل من الثلاثيّ المتصرِّف بقصد الحدوث على وزن «فاعِل»، وجاء في قراره:

«يجاز صوغ اسم الفاعل، على وزن «فاعِل»، من كل فعل ثلاثيّ متصرف من أبوابه عامة، بقصد الحُدوث، فيقال مثلاً: «تحيّةٌ عاطِرَةٌ»، وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز، مثل: «ثوب أَدْكَن»»[3].

الفاعِل اللُّغَويّ

هو الفاعِل الذي قام بالفعل حقيقَةً، نحو: «شرِبَ الولدُ». ويُسمّى أيضاً الفاعل المعنويّ. والفاعل الحقيقيّ، والفاعل الواقعيّ. ويقابله الفاعل النحويّ.

انظر: الفاعل النحويّ.

الفاعِل المَعْنَوِيّ

هو الفاعل اللغويّ.

---

(١) «الطالبان»: فاعل «ناجح» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى.

(٢) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٣) في أصول اللغة ٢/ ١٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١١.

انظر: الفاعِل اللغويّ.

الفاعِل النَّحْويّ

هو الفاعل الذي أُسنِد إليه الفعل، ولكنه لم يَقُمْ به في الحقيقة، نحو: «انكَسَر الزجاجُ»، و«سقَطَ الجدارُ»، و«ماتَ زيد». ويقابله «الفاعل اللغويّ».

انظر: الفاعل اللُّغويّ.

الفاعِل الواقِعيّ

هو الفاعل اللُّغويّ.

انظر: الفاعل اللُّغَويّ.

فُؤْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَأْعَلَ»، نحو: «طُؤْمِنَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَأْعَلَ».

فاعِلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجيء إلا اسماً، نحو: «قاصِعاء» (فم جحْر الضّبّ).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فَأْعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَأْعَلَ»، نحو: «طَأْمَنَ طَأْمَنَةً».

انظر: المصدر، و«فَأْعَلَ».

فاعِلَة

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «شاجِنَة».

ـ اسم الآلة القياسيّة[1]، نحز: «قاطِرة».

ـ صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «راوية».

ـ ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، نحو: «هذا رجل راوية»، و«هذه امرأة راوية».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، واسم الآلة القياسيّة، وصِيَغ المبالغة، وما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

فاعِلُنْ

تفعيلة شعريّة.

انظر: التفاعيل.

فاعِ لاتُنْ

تفعيلة شعرية.

انظر: التفاعيل.

فاعِلاتُنْ

تفعيلة شعريّة.

انظر: التفاعيل.

الفاعليّة

الفاعليّة، في اللغة، مصدر صناعيّ من «فاعِل». وهي، في النحو، عامل رفْع الفاعل عند بعض النحاة.

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فاعلة» للدلالة على اسم الآلة. (انظر: العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣).

فاعُول

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «نامُوس»، وصفةً، نحو: «فارُوق» (الكثير التفريق بين الخير والشرّ، وهو لقب عمر بن الخطّاب).

ـ اسم الآلة القياسيّة[1]، نحو: «ساطُور».

ـ صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «فاروق».

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، واسم الآلة، وصِيَغ المُبالغة.

فاعَوْلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «بادَوْلَى» (اسم موضع). وقيل: لم يُحْفَظ منه سوى هذه الكلمة.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فاعُولاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجِىءْ إلّا اسماً، نحو: «عاشُوراء».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

الفَأْفأة

هي التعثّر في لفظ الفاء. (انظر: التَّتَعْتُع).

فَأَقَلَّ

تُعرب في نحو: «أعطيته خمسينَ ليرةً فَأقلَّ»، كالتالي: الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «أقلّ» حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، أو بدلاً من «خمسين».

فَأَكْثَرَ

تُعرب إعراب «فَأَقَلَّ». انظر: فأقلّ.

الفاكهانيّ

= عمر بن علي بن سالم (٧٣٤ هـ/ ١٣٣٤م).

فاكهة البُسْتان

معجم لغوي لعبد الله بن ميخائيل بن ناصيف البستاني (١٢٧١ هـ/ ١٨٥٤ ـ ١٣٤٨ هـ/ ١٩٣٠م).

وهذا المعجم مختصر لمعجم «البستان» لعبد الله البستاني نفسه، فقد رأى القائمون على المطبعة الأميركية في بيروت أنَّ معجمهم «البستان» ضَخم، ولا يصلح للطلبة، فطلبوا من صاحب «البستان» اختصار معجمه، فقام بالمهمّة، وأخرج في عام ١٩٣٠ م مجلداً واحداً فيه «ما يفي بحاجة الطلبة»، وسمّاه فاكهة البستان.

ولا يختلف «فاكهة البستان» عن أصله «البستان» في شيء إلّا ما حذفه البستانيّ من معانٍ وصِيَغ وتعبيرات، بل حافظ على ترتيب الأصل للألفاظ في داخل المواد، وحذف من كلّ مادّة اختيارات رأى أنّه يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى الطلبة.

---

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فاعول» للدلالة على اسم الآلة. (انظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣).

الفاكهي

= عبد الله بن أحمد بن عبد الله (٩٧٢ هـ/ ١٥٦٤م).

فاكِهِيّ وفاكِهانيّ

يُخطِّىء الحريريّ من ينسب إلى «الفاكهة»، فيقول: «فاكهانيّ»، والصواب عنده القول: «فاكهيّ»[(١)].

ولكنّ العديد من المعاجم اللغوية العربية الموثوق بها ذكرت أنّ الفاكهانيّ هو بائع الفاكهة[(٢)].

الفالي

= محمد بن سعيد (. . ./ . . .).

فاهُ إلى فيَّ

تعني في قولك: «كلَّمتُهُ فاهُ إلى فيَّ»: متشافهين، وتُعْرَب كالتالي: «فاه»: حال منصوبة بالألف لأنّها من الأسماء الستَّة وهو مضاف، والهاء ضمير متَّصل مبنيّ على الضم في محل جرّ بالإضافة. «إلى»: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلِّق بمحذوف حال من «فاه». «فيَّ»: اسم مجرور بالكسرة المقدَّرة على الياء المدغمة بياء المتكلِّم، وهو مضاف، والياء ضمير متَّصل مبنيّ على السكون، وقد حُرِّك بالفتح منعاً من التقاء ساكنين، في محلّ جرّ بالإضافة.

ويجوز: «كلمته فوه إلى فيَّ» فتكون الجملة الاسميّة «فوه إلى فيّ» حالاً («فوه» مبتدأ مرفوع الواو لأنّه من الأسماء الستَّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «إلى» حرف جر متعلِّق بخبر محذوف تقديره موجود. . .).

فِئون

جمع «فئة» في بعض اللهجات العربيّة، اسم ملحق بجمع المذكَّر السالم، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء.

فَبْرَكَ

أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة استعمال كلمة «فبرك» من «الفابريكا»[(٣)].

ابن الفتى

= سلمان بن عبد الله بن محمد بن الفتى (٤٩٤ هـ/ ١١٠١م).

فَتِىءَ

فعل ماضٍ ناقص يرفع المبتدأ وينصب الخبر، يعني مع «ما» التي تسبقه ملازمةَ اسمِه لخبره، وهو ناقص التصرّف، إذا أتى منه الماضي والمضارع واسم الفاعل دون الأمر والمصدر، ويشترط أن يُسبق:

١ ـ بنفي، نحو: «ما فتىء الجوُّ ماطراً»[(٤)]

---

(١) الحريريّ: درّة الغواص. ص ١١٢.

(٢) انظر: مادة (ف ك هـ) في الصحاح؛ ومختار الصحاح؛ ولسان العرب؛ وتاج العروس؛ ومدّ القاموس؛ ومتن اللغة؛ والمعجم الوسيط.

(٣) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٠.

(٤) يكون النفي بالحرف كما مُثِّل، أو بالاسم، نحو: «أنتَ غيرُ فاتىءٍ تعطي المحتاجين»، أو بالفعل، نحو: «أنتَ لستَ تفتأ تواظب على عملك».

(«ما»: حرف نفي مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «فتىء»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «الجوُّ»: اسم «فتىء» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «ماطراً»: خبر «فتىء» منصوب بالفتحة الظاهرة).

أو نهي، نحو: «لا تفتأُ تواظبُ على اجتهادِك» («لا»: حرف نهي وجزم مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تفتَأْ» فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون الظاهر، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «تواظب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وجملة «تواظب» في محلّ نصب خبر «تفتأ». «على»: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بالفعل «تواظب». «عمل»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بالإضافة).

ويجوز حذف النفي قبل المضارع «تفتأ»، إذا كانت أداته «لا»، وكان مسبوقاً بقسَم، نحو الآية: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأُ تذكُرُ يوسُفَ.

الفَتْح

الفَتْح، في اللغة، مصدر «فَتَحَ». وفَتَحَ البابَ: أشْرَعه. وفتح المُغْلَق: أزالَ إغلاقه.

وهو، في النحو، أحد ألقاب البِناء الأربعة، ويدخل:

- الحرف، نحو: «هَلْ»، و«لَوْ»، و«مِنْ».
- الاسم، نحو: «كيفَ»، و«أيْنَ».
- الفعل الماضي، نحو: «درسَ».
- الفعل المضارع، نحو: «واللّهِ لأدْرُسَنَّ».
- فعل الأمر، نحو: «أدْرُسَنّ».

والفتح، أيضاً، جَعْلُ الحرف مفتوحاً (عليه فتحة).

أبو الفتح

= عثمان بن جني (٣٩٢ هـ/ ١٠٠٢م).

ابن أبي الفتح

= قاسم بن نصير (٣٣٨ هـ/ ٩٥٠م).

أبو الفتح الإسكندريّ

= نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل (.../ ... - ٥٦١ هـ/ ١١٦٥م).

أبو الفتح الأصبهاني

= منصور بن محمد بن عبد الله (.../ ... - ٤٤٢ هـ/ ١٠٥٠م).

أبو الفتح البلطي

= عثمان بن عيسى بن منصور (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م).

أبو الفتح الديباجي

= محمد بن سعد بن محمد (٥١٧ هـ/ ١١٢٣م - ٦٠٩ هـ/ ١٢١٢م).

أبو الفتح الديناري

= محمد بن محمد بن الحسن (.../ ... - ٤٥٣ هـ/ ١٠٦١م).

أبو الفتح السُّهَيْليّ

(.../ ... - .../ ...)

أبو الفتح السُّهَيْلي المالَقي. كان نحويًا، أستاذاً ماهراً، أديباً، من معاصري ابن الطّراوة، وروى القاسم بن دحمان عنه.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٢).

أبو الفتح الشيباني

= نصر الله بن محمد بن محمد (٦٣٧ هـ/ ١٢٣٩م).

أبو الفتح بن شيطي

= عبد الواحد بن الحسين بن أحمد (٤٠٥ هـ/ ١٠١٤م).

أبو الفتح اللغوي النحوي

= محمد بن أحمد بن أشرس (.../... - ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩م).

أبو الفتح بن أبي مكارم

= عبد الرحمن بن محمد بن أحمد (٥٥٩ هـ/ ١١٦٣م).

أبو الفتح القوصي

= علوي بن حميد بن علي (.../... - .../...).

أبو الفتح الليلي

= سعدون بن مسعود (٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م).

أبو الفتح بن أبي المكارم

= عبد الرحمن بن محمد بن أحمد (٥٥٩ هـ/ ١١٦٣م).

= ناصر بن أحمد بن بكر (٦١٠ هـ/ ١٢١٣م).

فتح بن موسى أبو النصر الأموي (٥٨٤ هـ/ ١١٨٨م - ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٥م)

فتح بن موسى بن حماد، أبو النصر الأمويّ، وُلد بالجزيرة الخضراء سنة ٥٨٤ هـ، وقيل: سنة ٥٨٨ هـ. كان نحويًّا ماهراً، لغويًّا بارعاً، أديباً أصوليًّا فاضلاً، شافعيًّا فقيهاً، عالماً بالعروض والحكمة والمنطق. دخل بغداد ودمشق وحماة. اشتغل على السيف الآمدي. وتصدّر للتدريس بالنظاميّة ومدرسة المشطوب. أسند إليه أمر ديوان الإنشاء. وولي قضاء أسيوط ودرّس بالفائزيّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٢؛ والأعلام ٥/ ١٣٤).

أبو الفتح النحوي

= عبيد الله بن أحمد بن محمد (٢٨٦ هـ/ ٨٩٩م - ٣٥٨ هـ/ ٩٦٩م).

أبو الفتح الواسطي

= محمد بن محمد بن جعفر (٣٨٤ هـ/ ٩٩٤م - ٤٧٤ هـ/ ١٠٨١م).

الفَتْح العارِض

هو الفتح الذي يُبْنى عليه الاسم بناءً عارضاً، كَبناء العدد المركَّب، نحو: «نجَحَ أحَدَ عَشَرَ تلميذاً».

فتح همزة «أنّ»

انظر: إنّ وأخواتها، الرقم ٦.

الفَتْحَة

الفَتْحة، في اللغة، مصدر مرّة من «فَتَحَ». وفَتَحَ البابَ: أشْرَعَه. وفَتَحَ المُغلق: أزال إغلاقه. وهي، في النحو، علامة النصب في الاسم المفرد[1]، نحو: «شاهدتُ الولَدَ»، وجمع التكسير، نحو: «شاهدتُ الرجالَ»

(١) الاسم المفرد، هنا، ما دَلّ على واحد من الناس، أو الحيوانات، أو الأشياء.

والفعل المضارع، نحو: «لن أضربَ أحداً»، كما تكون علامة جرّ في الأسماء الممنوعة من الصرف، نحو: «مررتُ بزينبَ». وهي علامة بناء في:

١ ـ الفعل الماضي الذي لم يتَّصل بآخره ضمير رفع متحرِّك، أو اتصلت به تاء التأنيث، أو ألف التثنية، نحو: «نجحَ، كافَأَنا، شربَتْ، شربا».

٢ ـ الاسم المركَّب تركيب مزج: عدداً، نحو: «عندي تسعةَ عشرَ تلميذاً»، أو ظرفاً، نحو: «أتذكَّرُكَ صباحَ مساء»، أو حالاً، نحو: «المعلم جاري بيتَ بيتَ».

٣ ـ اسم لا النافية للجنس المبنيّ مفرداً، أو جمع تكسير، نحو: «لا كاذبَ محمودٌ»، و«لا عقلاءَ خائنون».

٤ ـ بعض الظروف المبنيَّة، نحو: «بينَ، دونَ...».

وانظر: مواضع بناء الفعل على الفتح في الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر.

فَتحة الإتْباع

هي فتحة المُشاكلة.

انظر: فتحة المُشاكلة.

الفتحة الإعْرابيّة

هي الفتحة التي هي علامة نصب أو جرّ.

انظر: الفتحة.

الفَتْحة البِنائيّة

هي الفتحة التي هي علامة بناء.

انظر: الفتحة.

الفَتْحة الطَّويلة

هي حرف المدّ الألف.

انظر: الألف.

الفَتْحَة العارِضة

هي الفتحة في آخر بعض المَبْنِيّات، نحو: «أحَدَ عَشَرَ»، و«جاري بيتَ بيتَ».

فَتْحة المُشاكَلة

هي فتحة التوكيد اللفظيّ غير المُضاف الذي يفصِل بين المنادى المُضاف إليه، نحو: «يا جلالَ جلالَ الدّين» حيث حُرِّكت كلمة «جلال» الثانية بالفتح بقصد المُشاكلة بينها وبين «جلال» الأولى، وحقُّها الضمّ لأنها منادى عَلَم مُفْرَد.

وتسمّى: فتحة المماثلة.

فَتْحَة المُماثلة

هي فتحة المُشاكلة.

انظر: فتحة المُشاكلة.

الفُتْحة

لا تقل: «في الجدار فَتْحة»، بل «في الجِدار فُتحة» (بضمّ الفاء)؛ لأنّ «الفُتحة» هي الفُرجة في الشّيء، أمّا «الفَتْحة» فمن معانيها العلامة الأصليّة للنصب، أو مصدر مرّة من «فَتَحَ».

فَتَّشَ عَنْه

لا تقل: «فَتَّشَ عليه»، بل «فَتَّشَ عنه».

فَنْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ، نحو: «حَنْزَفَ» (اتّخذ حرفةً).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَتْعِلْ

وزن فعل الأمر من «فَتْعَلَ»، نحو: «حَتْرِفْ» (اتَّخِذْ حِرْفَةً).

انظر: فعل الأمر، و«فَتْعَلَ».

فُتْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَتْعَلَ»، نحو «حُتْرِفَ» (اتُّخِذَ حرفةً).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَتْعَلَ».

فَتْعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَتْعَلَ»، نحو: «حَتْرَفَ حَتْرَفَةً» (حَتْرَفَ: اتَّخَذَ حِرْفَةً).

انظر: المصدر، و«فَتْعَلَ».

أبو الفتوح

= نصر بن علي بن منصور (٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م).

= محمد بن إبراهيم بن محمد (٥٤٠ هـ/ ١١٤٥م - ٥٩٦ هـ/ ١١٩٩م).

= محمد بن أحمد بن سلم (.../... - قبل ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م).

فِتْيان

(.../... - ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م)

فتيان، أبو السخاء الحلبي الحائك. نحويّ، قرأ النحو على مشايخ حلب، وأخذ عنه من تلامذته الشيخ موفق الدين بن يعيش.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٣).

فتيان بن علي (الشهاب الشاغوري)

(٥٣٣ هـ/ ١١٣٩م - ٦١٥ هـ/ ١٢١٨م)

فتيان بن علي الأسدي الحريمي - وقيل: الخزيمي - المعروف بالشاغوري. كان نحويًّا فاضلاً، لغويًّا شاعراً ماهراً. خدم الملوك ومدحهم وعلّم أولادهم. أقام بالزبداني، ومات بدمشق، ودُفن بمقابر باب الصغير.

(شذرات الذهب ٥/ ٦٣ - ٦٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٤٣؛ ووفيات الأعيان ٤/ ٢٤ - ٢٦؛ والأعلام ٥/ ١٣٧).

الفُجاءَة

هي مجيء الشيء بغتَةً من غير توقّع، وهي من معاني «إذْ»، و«إذا».

انظر كلًّا في مادّته.

فَجْأَةً

تُعرب في نحو: «زارنا زيدٌ فجأةً» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة، أو حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

الفِجْلة

قُلْ: «أكلتُ فِجلةً» (بكسر الفاء) لا «فُجلة» (بضمها).

الفحّام

= أحمد بن علي (نحو ٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧م).

ابن الفحام النحوي

= عبد الرحمن بن عتيق بن خلف (٥١٦ هـ/ ١١٢٢م).

فَحَسْب

لفظ مركَّب من حرف الفاء الزائد لتزيين اللفظ المبنيّ على الفتح، والذي لا محلّ له من الإعراب، وكلمة «حسب».

انظر: «حَسْب»، و«قبضتُ عشرة فحسب».

فَحَصَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «فحص» متعدّياً بنفسه، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: «فحص الخبير الإنتاج العلميَّ» مراداً به بيان قيمة العمل العلميّ. وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أنّ الفعل «فحص» تعدَّى بنفسه، مع أنّه في المعاجم متعدٍّ بحرف الجر «عن».

وفي اللسان: فحص عنه كمنع: بحث. وتقول: «فحصت عن فلان»، و«فحصت عن أمره لأعلم كنه حاله».

وترى اللجنة أن قول العرب: «فحص المطر التراب» كافٍ لإجازة التعبير محل النظر على سبيل المجاز؛ لأن فاحص الإنتاج العلميّ يقلبه ليردد النظر فيه كما يقلب المطر التراب»[١].

الفَحْفَحَة

خاصَّة لهجيَّة تُنسب إلى قبيلة هُذيل، وتتمثَّل بقلب حاء «حَتَّى» عيناً، وبها قرأ ابن مسعود: «لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِينٍ» قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥][٢].

ابن الفخّار

= محمد بن علي (٧٥٤ هـ/ ١٣٥٣م).

الفَخّارِيّ

لا تقل: «فلان فاخوريّ» (صانع الفخّار)، بل «فلان فَخّاريّ»؛ لأنّ «الفاخوريّ» هو بائع الفاخور، وهو نوع من النبات طيِّب الرائحة.

الفَخْذ

لا تقلْ: «أصيب فَخْذُه الأيْسَر»، بل «أُصيبت فَخْذه اليُسْرى»؛ لأنّ «الفخذ» مؤنّثة.

فخر الدين التركي

= علي بن بكمش بن مزان (٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩م).

فخر الدين الحاسب

= محمد بن عبد الله بن إبراهيم (.../... ـ ٧٨٣ هـ/ ١٣٨١م).

فخر الدين الدوركي

= محمد بن مصطفى بن زكريا (٧١٣ هـ/ ١٣١٣م).

فخر الزمان

= مسعود بن علي (٥٤٤ هـ/ ١١٤٩م).

الفخر النحوي

= محمد بن مسعود (٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م).

الفَداحة

انظر: فَعالة وفُعولة.

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٢١٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٥.

(٢) للتوسّع انظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربيَّة. ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

الفَرّاء

= يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ/ ٨٢٢م).

الفَرائد

الفرائد، في اللغة، جمع «فريدة»، وهي الجوهرة الثمينة.

والفرائد مصطلح مختصّ بالفصاحة، وهي «إتيان المُتكلِّم بلفظة تتنزَّل من كلامه منزلة الفريدة من حب العقد، تدلّ على عِظم فصاحته، وقوّة عارضته، وشدّة عربيّته»، نحو الآية: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، ونحو قول أبي نواس (من الكامل):

وكَأنَّ سُعْدى إذْ تُوَدِّعُنا
وقدِ اشْرَأَبَّ الدَّمْعُ أنْ يكِفا

فلفظة «اشرأبَّ» من الفرائد التي لا يقع مثلها إلّا في النُّذور.

فرائد اللآل في مجمع الأمثال

كتاب في الأمثال لإبراهيم بن علي الأحدب الطرابلسي (١٢٤٠ هـ/ ١٨٢٤م ـ ١٣٠٨ هـ/ ١٨٩١م).

والكتاب نظم للأمثال التي تضمَّنها كتاب «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (. . . ـ ٥١٨ هـ/ ١١٢٤م) إذ كان المؤلف يأتي بالمثل، ثمّ يجعله عجزاً لبيت الشعر، أو يدخله في تركيب البيت ككلّ. وفيما يلي نموذج منه:

١ ـ إنّ من البيان لسحراً.

الشعر (من الرجز):

بِنُطْقِهِ لِلسِّحْرِ عَمْرٌو حَلَّلا
وإنَّ مِنْ بَيَانِهِ سِحْراً حَلا

٢ ـ إنّ المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى.

الشعر (من الرجز):

كُنْ ذا اقْتِصادٍ واطَّرِحْ عَنْكَ الطَّمَعْ
فإنَّهُ المُنْبَتُّ لا أرضاً قَطَعْ

٣ ـ إنَّ مِمّا يُنْبِتُ الرَّبيعُ ما يَقْتُلُ حَبَطاً أو يُلِمُّ.

الشعر (من الرجز):

وإنَّ مِمّا يُنْبِتُ الربيعُ ما
يَقْتُلُ حَبَطاً أوْ يُلِمُّ فاعْلَما

٤ ـ إنَّ المُوَصَّيْنَ بَنُو سَهْوَانِ.

الشّعر (من الرجز):

إنْ يَنْسَهُ مَنْ وَصَّى بما كفاني
إنَّ المُوَصَّيْنَ بَنُو سَهْوَانِ

٥ ـ إنَّ الجوادَ عَيْنُه فِرارُه.

الشعر (من الرجز):

يُدْرَكُ مِنْ لَحْظِ الفَتَى أسْرَارُهُ
إنَّ الجوادَ عَيْنُهُ فِرارُهُ

٦ ـ إنَّ الشَّقِيَّ وافِدُ البَراجِمِ.

الشعر (من الرجز):

دَعْ طَمَعاً يُوقِعُ فِي مَآتِمِ
إنَّ الشَّقِيَّ وافِدُ البراجِمِ

٧ ـ إنَّ الرَّثيئَةَ تَفْثَأُ الغَضَبَ.

الشعر (من الرجز):

أَهْدِ لِمَنْ تَخْشَى تَعِشْ هنيئَهْ
كَمْ غَضَبٍ سكَّنَتِ الرَّثيئَهْ

وقد طبع الكتاب بالمطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٣١٢ هـ.

ابن الفراد

= محمد بن علي بن يحيى (٦٤٤ هـ/ ١٦٤٦م ـ ٧٢٣ هـ/ ١٣٢٣م).

فراغات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[1].

فرانز بوب

لغوي ألماني (١٧٩١ ـ ١٨٦٧م) درس السنسكريتية، والأرمنية، وبعض اللغات اليونانية، كما درس العربية والفارسية والعبرية. وقام بدراسات متفرّقة ومقارنة.

الفراهيدي

= الخليل بن أحمد الفراهيدي.

أبو الفرج

= محمد أحمد (. . ./ . . . . ـ ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م).

أبو الفرج الأصبهاني

= علي بن الحسين بن محمد (٣٥٧ هـ/ ٩٦٨م).

أبو الفرج البصري

= محمد بن عبيد الله بن الحسن (. . ./ . . . . ـ ٤٩٩ هـ/ ١١٠٥م).

أبو الفرج الحلبي

= محمد بن أحمد بن حمزة (. . ./ . . . ـ ٥٧٩ هـ/ ١١٨٣م).

أبو الفرج الشيبانيّ

= عبد القاهر بن عبد الله بن الحسين (٥٥١ هـ/ ١١٥٦م).

أبو الفرج بن فاخر

(. . ./ . . . . ـ قبل ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٢م)

أبو الفرج بن فاخر الفاسيّ. كان عالماً بالنحو، فقيهاً متقدّماً في الأصول، أخذ بفاس كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقُّهاً. تصدّر بإشبيلية لإقراء الفقه والنحو والأصول، وتخرّج به جماعة من النحاة والفقهاء.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٤).

فرج بن قاسم (ابن لُبّ)

(٧٠١ هـ/ ١٣٠٢م ـ ٧٨٢ هـ/ ١٣٨٠م)

فرج بن قاسم بن أحمد بن لُبّ ـ وقيل: ليث ـ أبو سعيد التَّغلبيّ. كان نحويًّا بارعاً من الفقهاء العلماء المشهورين، ولي الخطابة بجامع غرناطة، وكان عالماً بالعربيّة واللغة، مبرّزاً في التفسير، قائماً على القراءات، حسن الخط، جيّد النظم والنثر. قصد التدريس ببلده غرناطة على وفور الشيوخ فولي الفرائض والخطبة بجامعها. وكان مكرّماً عند الخاصة والعامة. من كتبه: «الباء الموحدة»، و«الأجوبة الثمانية» وشرحها، وأرجوزة في الألغاز النحوية، ورسالتان في الفقه. مات سنة ٧٨٢ هـ، وقيل: سنة ٧٨٣ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤؛ والأعلام ٥/ ١٤٠).

(١) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ ـ ٦٠. وانظر: «توثيق لفظ فراغات جمعاً لفراغة ولفراغ». عطية الصوالحي. البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠). ص ١٤٤ ـ ١٥٢.

أبو الفرج المدني

= عبد الرحمن بن علي بن سفيان ولد بعد (٦٦٠ هـ/ ١٢٦١م).

أبو الفرج المستور

= الحسين بن محمد، أبو الفرج النحويّ المعروف بالمستور (٣٩٢ هـ/ ١٠٠١م).

أبو الفرج النحويّ

= عبيد الله بن محمد بن يوسف (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

(المطران) فرحات

= جبرائيل بن فرحات مطر المازني (١١٤٥ هـ/ ١٧٣٢م).

الفَرْخَة

انظر: اللوحة.

الفَرْد

الفَرْد، في اللغة، الواحد، والذي لا نظير له.

وهو، في النحو، المُفْرَد.

انظر: المُفْرد.

فرديناند دي سوسير

عالم لغوي سويسري (١٨٥٧ ـ ١٩١٣م) كان له فضل كبير في إرساء علم الألسنية الحديث.

ابن الفرس

= عبد الرحمن بن عبد المنعم (٥٧٤ هـ/ ١١٧٨م ـ ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٤).

= عبد المنعم بن محمد (٥٢٤ هـ/ ١١٣٠م ـ ٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢م).

فرسان بن لبيد (أبو علي العايشي)

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

فرسان بن لبيد بن هوّال، أبو علي العايشي. كان عالماً بالنحو واللغة والعربية وقول الشعر. من أهل الحلة المزْيَدِيّة. قدم بغداد. سمع بها كتاب «إصلاح المنطق» ليعقوب بن السكّيت عن أبي القاسم بن بَوْش. ثم عاد إلى بلده الحلة، ومات بها. قيل: توفي سنة ٤٤٤ هـ.

(إنباه الرواة ٣/ ٩).

فَرْط الاسْتِقْصَاء

الفَرْط، في اللغة، مصدر «فَرَط». وفَرَط عليه في القول: أسرفَ، قسا عليه. وفَرْط الاستقصاء، في علم البلاغة، هو الدِّقّة والإفراط في التَّشْبيه أو الصورة. وقد تحدَّث عبد القاهر الجرجاني عن فرط الاستقصاء في التشبيه، فقال:

«ومن أبلغِ الاستقصاء وعجيبه قولُ ابن المعتز (من الطَويل):

كأنَّا وضَوْءُ الصُّبحِ يَسْتَعْجِل الدُّجَى
نُطيرُ غُراباً ذَا قوادِمَ جُونِ[1]

شبّه ظلامَ الليل حين يظهر فيه الصبح بأشْخَاص الغِربان، ثم شَرَطَ أن تكون قوادمُ ريشها بيضاً؛ لأن تلك الفِرَق من الظلمة تقع في حواشيها، من حيث تَلِي مُعظَمَ الصبح وعَمُودَهُ

(١) «القوادم» في الطير عشر ريشات في مقدّم الجناح. «الجَوْن»، هنا: الأبيض، وجمعه «جُون» بضم الجيم، وهو الأسود المُشْرَب حمرة أيضاً، من الأضداد.

لُمَعُ نُورٍ يُتَخَيَّل منها في العين كشكل قوادِمَ إذا كانت بِيضاً .

وتمامُ التدقيق والسِّحر في هذا التشبيه في شيء آخر، وهو أن جعل ضوءَ الصبح، لقوّةِ ظهوره ودفعه لظلام الليل، كأنّه يحفِز الدُّجَى ويستعجلها ولا يرضى منها بأن تَتَمَهَّل في حركتها .

ثم لما بدأ بذلك أوّلاً اعتبره في التشبيه آخِراً فقال : «نُطِيرُ غراباً»، ولم يقل : «غراب يطير» مثلاً، وذلك أنّ الغرابَ وكلَّ طائر إذا كان واقعاً هادئاً في مكان، فأُزْعِج وأُخِيف وأُطِير منه، أو كان قد حُبس في يدٍ أو قَفَصٍ فأُرسِل، كان ذلك لا محالة أسرعَ لطيرانه وأعجلَ وأمدَّ له وأبعدَ لِأَمَدِه، فإنَّ تلك الفَزْعَةَ التي تعرِضُ له من تنفيره، أو الفرحةَ التي تُدركه وتَحدُثُ فيه من خَلاصه وانفلاته، ربما دعته إلى أن يستمرّ حتى يغيب عن الأفق ويصير إلى حيث لا تراه العيون، وليس كذلك إذا طار عن اختيار؛ لأنّه يجوز حينئذ أن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأوّل، وأن لا يُسْرِع في طيرانه، بل يمضي على هِينَتِه[1] ، ويتحرك حركةَ غيرِ المستعجلِ، فاعرفه .

ومما حقُّه أنْ يكون على فَرْط الاستقصاء في التشبيه وفضل العناية بتأكيد ما بُدِىء به، قولُ أبي نواس في صِفة البازي (من الرجز) :

كـأنّ عَـيْـنَـيْـه إذَا مَـا أثْـأرَا
فَصَّانِ قِيضَا من عَقِيقٍ أحْمرَا[2]
في هَامَةٍ غَلْباءَ تَهْدِي مِنْسَرَا
كَعَطْفَةِ الجيم بِكَفٍّ أعْسَرَا

أراد أن يشبّه المِنقار بالجيم، والجيمُ خطَّان : الأول : الذي هو مبدأه وهو الأعلى، والثاني : وهو الذي يذهب إلى اليسار، وإذا لم توصل فلها تعريقٌ[3] كما لا يخفى، والمنقار إنّما يُشبه الخطَّ الأعلى فقط . فلما كان كذلك قال : «كعطفة الجيم» . ولم يقل : «كالجيم» . ثمّ دقّق بأن جعلها بكَفّ أعسر ؛ لأنّ جيم الأعسر، قالوا، أشبه بالمنقار من جيم الأيمن . ثمّ أراد أن يؤكّد أنَّ الشَّبه مقصور على الخط الأعلى من شكل الجيم، فقال (من الرجز) :

يقولُ من فيها بِعَقْلٍ فَكَّرا
لو زادَ عَيْنَها إلى فاءٍ وَرَا
فاتّصلت بالجيم صارت جَعْفَرا

فأراك عياناً أنّه عمد في التشبيه إلى الخطّ الأوّل من الجيم دون تعريفها، ودون الخطّ الأسفل»[4] .

فَرَطَ العِقدَ أو انفرط العقدُ أو انتَثَر أو تبدّد أو تَفَرَّقَ

يخطِّىء إبراهيم اليازجي[5] ومحمد

---

(١) «مضى على هِينَتِه»، بكسر الهاء، أي : على عادته في الرفق والسكون .

(٢) يقال : «أثْأرَ إليه النظر» : أي : أحدَّه إليه وحققه وأتبعه البصر . وقوله : «قِيضا»، أي : صُيِّرا قَيضَين، أي : مِثلين . و«الغلباء» : الغليظة . و«المِنْسَرُ» : المنقار، و«الأعسر» والذي يعمل بشماله . وقوله : «في هامة غلباء تهدي مِنْسَرا»، يقول : لا يعمل المِنْسرُ، وهو المنقار، حتى تهديه الهامة وتُريه؛ لأنّ فيها العين، والنظر أوّلاً ثم الصيد .

(٣) التعريق : المدّ الزائد في رسم بعض الحروف .

(٤) أسرار البلاغة . ص ١٧٧ ـ ١٧٩ (طبعة مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدّة سنة ١٩٩١ م) .

(٥) الأب جرجي جنن : مغالط الكتاب ومناهج الصواب . ص ٩٠ .

العدناني[١] وعباس أبو السعود[٢] من يقول: فرَط العِقْدُ، أو انفرطَ العِقْدُ، بحجَّة أنّ الفعل «انفرط» من وضع العامَّة صيغةً ومعنى، أمّا «فرَط في الأمر» فمعناه: قصَّر فيه وضيّعه.

ولكنْ جاء في المعجم الوسيط: «فَرَطَ العِقدَ والعنقودَ ونحوهما: بدَّد منهما الحبَّ وفرَّقه (محدثة)... انفرط الشيءُ: تبدَّد وتفرَّق (محدثة)[٣].

فَرَطَكَ

اسم فعل أمر بمعنى «احذرْ من شيءٍ أمامك». والكاف ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. وقيل: حرف خطاب.

وانظر: اسم الفعل.

الفَرْع

الفَرْع، في اللغة، ما تفرَّع من غيره. وهو، في النحو، ما كان غير أصل، وإنّما تفرَّع منه.

انظر: الأصْل.

الفرق بين الإباحة والتخيير

انظر: الإباحة.

الفرق بين الإبهام والشكّ

انظر: الإبهام.

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبَّهة

انظر: الصفة المشبَّهة، الرقم ٥.

الفرق بين «إلى» و«حتّى»

انظر: حتّى.

الفرق بين الألف والهمزة

انظر: الألف.

الفرق بين «أوْ» و«أمْ» في العطف

الفرق بين «أو» و«أم» في قولك: أزيدٌ عند محمّد أو عمرو»؟ وقولك: «أزيدٌ عند محمّد أم عَمْرو»؟ أنّك في القول الأوّل لا تعلم كون أحدهما عند محمد، فأنت تسأل عن ذلك؛ وفي الثاني تعلم أنّ أحدهما عنده، إلّا أنك لا تعلمه بعينه، فأنت تطلب التعيين.

الفرق بين «أو» و«إمّا» في العطف

الفرق بين قولك: «جاء زيد أو عَمْرو»، وقولك: «جاء إمّا زيدٌ وإمّا عمرو» أنّك في القول الأوّل كنت متيقناً من مجيء زيد ثمّ اعترضك الشّك، لكنّك بنيت كلامك في القول الثاني على الشكّ من أوّله.

الفرق بين «بلى» و«نعمْ»

انظر: بلى.

الفرق بين الترجّي والتمنّي

يشبه الترجّي التمنّي في أنّ في كلّ منهما يُطلب أمرٌ مع الشكّ فيه، والفرق بينهما أنّ الترجّي أمر مشكوك فيه أو مظنون، والتمنّي أمر موهوم الحصول، وربَّما كان مستحيل الحصول.

---

(١) محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ١٩٤.

(٢) عباس أبو السعود: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة. ص ١٩٦.

(٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة (ف ر ط).

الفرق بين «حتى» و«إلى»

تختلف «حتّى» عن «إلى» بثلاثة فروق:

أوّلها أنّ مجرور «إلى» يكون ظاهراً وضميراً؛ أمّا مجرور «حتى»، فلا يكون ضميراً عند البصريِّين.

وثانيها أنّ مجرور «إلى» لا يلزم كونه آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء، بخلاف مجرور «حتى»، نحو: «أكلتُ السمكة إلى نصفِها».

وثالثها أنّ مجرور «حتّى» يدخل فيما قبلها غالباً، والغالب في مجرور «إلى» عدم دخوله.

الفرق بين الزِّحاف والعِلّة

انظر: الزّحافات والعلل.

الفرق بين عطف البيان والبَدَل

انظر: عطف البيان، الرقم ٤، الفقرة «ب».

الفرق بين الفاء و«ثمّ» في العطف

يُفيد كلٌّ من الفاء و«ثمّ» الترتيب، إلّا أنّ الفاء تُوجب وجود المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة، و«ثُمّ» تُوجبه بمهلة.

الفَرْقُ بين «كم» الخبَريّة و«كم» الاستفهاميّة

انظر: كَم.

الفرق بين «لَمْ» و«لَمّا»

تختلف «لمّا» عن «لَمْ» بأمور، منها:

١ ـ جواز حذف مجزومها، والوقف عليها، نحو: «قاربتُ المدينَةَ ولَمّا»، أي: ولمّا أدخلها.

٢ ـ جواز توقّع ثبوت مجزومها، نحو الآية: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [صَ: ٨]، أي: إلى الآن ما ذاقوه، وسوف يذوقونه. ولذلك لا يصح القول: «لمّا يخلد الإنسان»؛ لأنّه لا يتوقّع خلوده.

٣ ـ امتناع اقترانها بأداة الشَّرط، فلا يقال: «إنْ لمّا تفعل»، ويجوز اقتران «لَمْ» بهذه الأداة، نحو الآية: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧].

٤ ـ امتداد نفيها إلى زمن التكلّم فقط، بخلاف نفي «لم»، فلا تقل: «لمّا يفعل ثمّ فعل»، وتستطيع القول: «لَمْ يفعل ثم فعل».

الفرق بين «نَعَمْ» و«بلى»

«نَعَمْ» حرف جواب تُصدِّق ما سبقها من كلام مُثبت أو منفيّ، فإذا قلتَ: «نَعَمْ» جواباً لمن سألك: «أَنَجَحَ زيد»؟ فهذا يعني أنّه نجح، وإذا كان قولك: «نَعَمْ» جواباً لِـ «أَلَمْ يَنْجَحْ زيد»؟ فهذا يعني أنّه لم ينجح.

أما «بلى» فهي حرف جواب لا يأتي إلّا بعد كلام منفي لقلبه إيجاباً، فـ«بلى» جواباً لمن سأل: «أما نجح زيد»؟ تعني أنّه نجح.

الفرق بين الهمزة و«هَلْ»

انظر: هَلْ.

الفرق في المعنى بين «لا» النافية للجنس و«لا» التي هي من أخوات «ليس»

إنّ «لا» التي لنفي الجنس، تنفي جنس اسمها من اقترانه بالخبر، فإذا قلتَ مثلاً: «لا إنسان خالِدٌ»، فإنّك تنفي وجود أيّ إنسان خالد، وإذا قلت: «لا تلميذَ في الصّفّ»، فإنك تنفي وجود أي تلميذ في الصّفّ.

وإذا قلت: «لا تلميذٌ في الصّفّ»، فإنك تنفي وجود تلميذ واحد في الصف، وهذا يعني أنّ الصّفّ إمّا أن يكون خالياً من التلاميذ، وإمّا

أن يكون فيه تلميذان أو أكثر، فالنفي منصبّ على الوحدة، فلا وجود لتلميذ واحد.

الفرنج النحوي

= أبو بكر بن محمد (.../...-.../...).

الفرنسيّة الإنكليزيّة

انظر: الأنكلو نورمنديّة.

الفرنسيّة النورماندّية

لهجة مشتقّة من الفرنسيّة القديمة يتكلّم بها سكان نورمانديّة.

الفرنسيّة الهجين

هي الفرنسيّة المختلطة بعدّة لغات.

الفرنسيّة الوسطى

هي الفرنسيّة التي توسَّطت بين الفرنسيّة القديمة والفرنسيّة الحديثة، استُخدِمت في القرنين الرابع والخامس الميلاديين.

الفروق

كتاب في الفروق اللغوية الدقيقة التي يظنّها الناس من المترادفات للحسن بن عبد الله بن سهل، المعروف بـ«أبي هلال العسكري» (.../بعد ٣٩٥ هـ/ بعد ١٠٠٥م). ويُعرف الكتاب أيضاً باسم «الفروق اللغويّة»، و«الفروق في اللغة».

قال المؤلف في مقدّمة كتابه:

«ثم إني ما رأيت نوعاً من العلوم، وفنّاً من الآداب، إلا وقد صنِّف فيه كتب تجمع فيه أطرافه، وتنظم أصنافه، إلا الكلام في الفرق بين معانٍ تقاربت حتى أشكل الفرق بينها، نحو: العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والإرادة والمشيئة، والغضب والسخط، والخطأ والغلط، والكمال والتمام، والحسن والجمال، والفصل والفرق، والسبب والآلة، والعام والسنة، والزمان والمدة، وما شاكل ذلك. فإن ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتاباً يكفي الطالب، ويقنع الراغب مع كثرة منافعه في ما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه. فعملت كتابي هذا على ما يعرض منه في كتاب الله، وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس. وتركت الغريب الذى يقل تداوله ليكون الكتاب قصداً بين العالي والمنحط، وخير الأمور أوسطها.

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين باباً:

(الباب الأول) في الإبانة عن كون اختلاف العبارات موجباً لاختلاف المعاني في كل لغةٍ، والقول في البيان عن معرفة الفروق والدلالة عليها.

(الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً.

(الباب الثالث) في الفرق بين الدليل والدلالة[1] والاستدلال والنظر والتأمل.

(الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم، وما يجري مع ذلك من الفرق بين الإدراك

(١) دَلَّهُ على الطريق دَلالةً ودِلالة، والفتح أعلى (لسان العرب مادة دلل).

والوجدان، وفي الفرق بين ما يخالف العلوم ويُضادها.

(الباب الخامس) في الفرق بين الحياة وما يقرب منها في اللفظ والمعنى، وما يخالفها ويضادها، والفرق بين القدرة وما يخالفها ويناقضها، والفرق بين الصحة والسلامة وما يجري مع ذلك.

(الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق، والباقي والدائم، وما يجري مع ذلك.

(الباب السابع) في الفرق بين أقسام الإرادات وأضدادها، والفرق بين أقسام الأفعال.

(الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد، والوحدة والوحدانية وما بسبيل ذلك، وما يخالفه من الفرق بين الكل والجمع، وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والتنظيم والتنضيد، والفرق بين المماسة والمجاورة، وما يخالف ذلك من الفرق بين الفصل والفرق.

(الباب التاسع) في الفرق بين الشبه والشبه، والعديل والنظير، والفرق بين ما يخالف ذلك من المتناقض والمتضاد وما يجري معه.

(الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم، والشخص والشبح، وما يجري مع ذلك.

(الباب الحادي عشر) في الفرق بين الجنس والنوع، والضرب والصنف، والأصل والإس، وما بسبيل ذلك.

(الباب الثاني عشر) في الفرق بين القسم والحظ، والرزق والنصيب، وبين السخاء والجود، وبين أقسام العطيات، وبين الغنى والجدة، وما يخالف الغنى من الفقر والإملاق وما بسبيله، وما يُخالف الحظ من الحرمان والحرف.

(الباب الثالث عشر) في الفرق بين العز والشرف، والرياسة والسؤدد، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين، وبين النصر والإعانة، وبين الكبير والعظيم، والكبر والكبرياء، وبين الحكم والقضاء، والقدر والتقدير، وما يجري مع ذلك.

(الباب الرابع عشر) في الفرق بين النعمة والرحمة والإحسان والإنعام، وبين الحلم والإمهال، والصبر والاحتمال، والوقار والسؤدد، وما بسبيل ذلك.

(الباب الخامس عشر) في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة والحماية، والفرق بين الرقيب والمهيمن، وبين الوكيل والضمين وما يجري مع ذلك.

(الباب السادس عشر) في الفرق بين الهداية والرشد، والصلاح والسداد، وما يخالف ذلك من الغَيِّ والفساد.

(الباب السابع عشر) في الفرق بين التكليف والاختبار، والابتلاء والفتنة، وبين اللطف والتوفيق، واللُّطف واللَّطف.

(الباب الثامن عشر) في الفرق بين الدين والمِلة، والطاعة والعبادة، والفرض والوجوب، والمُباح والحلال، وما يخالف ذلك من أقسام المعاصي، والفرق بين التوبة والاعتذار، وما يجري مع ذلك.

(الباب التاسع عشر) في الفرق بين الثواب والعوض، وبين العوض والبدل، وبين القيمة

والثمن، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب، والألم والوجع، والخوف والخشية، والوجل والحياء والخجل، وما يخالف ذلك من الرجاء والطمع، واليأس والقنوط.

(الباب العشرون) في الفرق بين الكِبر والتيه والجبرية، وما يخالف ذلك من الخضوع والخشوع وما بسبيلها.

(الباب الحادي والعشرون) في الفرق بين العبث واللعب، والهزل والمزاح، والاستهزاء والسخرية، وما بسبيل ذلك.

(الباب الثاني والعشرون) في الفرق بين الخديعة والحيلة والمكر والكيد وما يقرب من ذلك.

(الباب الثالث والعشرون) في الفرق بين الوضاءة والحسن والقسامة والبهجة، وبين السرور والفرح، وما بسبيل ذلك.

(الباب الرابع والعشرون) في الفرق بين الزمان والدهر والأمد والمدة وما يجري مع ذلك.

(الباب الخامس والعشرون) في الفرق بين ضروب القرابات وبين المصاحبة والمقاربة وما يقرب من ذلك.

(الباب السادس والعشرون) في الفرق بين الإظهار والجهر وما بسبيل ذلك، وما يخالفه من الفرق بين الكتمان والإخفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك.

(الباب السابع والعشرون) في الفرق بين البعث والإرسال والإنفاذ، وبين النبي والرسول.

(الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين الكتب والنسخ، وبين المنشور والكتاب، وبين الكتاب والدفتر والصحيفة.

(الباب التاسع والعشرون) في الفرق بين نهاية الشيء وآخره وغايته، وبين الجانب والكنف، وما يجري مع ذلك.

(الباب الثلاثون) في الفرق بين أشياء مختلفة»[1].

وغاية أبي هلال العسكري من كتابه إذن هي إنكار ظاهرة الترادف، عن طريق إيراد نحو ألف ومئتي لفظة مبَيِّناً الفروق الدقيقة بين ما يُظَنّ أنّها من المترادِفات.

وقد عَنْوَن الباب الأوّل منه: «في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كلّ لغة، والقول في الدلالة على الفروق بينها». قال فيه: الشاهد على اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، أنّ الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرّة واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة. وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول، كان ذلك صواباً. فهذا يدل على أنّ كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه. وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى:

(١) مقدمة الكتاب. ص ١٩ ـ ٢٣ (طبعة جروس).

﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. قال: فعطف شرعة على منهاج؛ لأنّ الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتسعه. واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأه، وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه. قال: ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف للآخر؛ فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ. لا تقول: جاءني زيدٌ وأبو عبد الله إذا كان زيدٌ هو أبو عبد الله، ولكن مثل قوله (من البسيط):

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ
فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

وذلك أنّ المال إذا لم يقيد فإنما يُعنى به الصامت، كذا قال، والنشب والنشب ما ينشب من العقارات، وكذلك قول الحطيئة (من الطويل):

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ
وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

وذلك أنّ النأي يكون لما ذهب عنك إلى حيث بلغ، وأدنى ذلك يقال له نأيٌ، والبعد تحقيق التروح والذهاب إلى الموضع السحيق. والتقدير أتى من دونها النأي الذي يكون أول البعد، والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية. قال أبو هلال رحمه الله: والذي قاله ههنا في العطف يدل على أنّ جميع ما جاء في القرآن، وعن العرب، من لفظين جاريين مجرى ما ذكرنا من العقل واللبِّ، والمعرفة والعلم، والكسب والجرح، والعمل والفعل، معطوفاً أحدهما على الآخر، فإنما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفرق في المعنى، ولولا ذلك لم يجز عطفُ زيدٍ على أبي عبد الله إذ كان هو هو. قال أبو هلال رحمه الله: ومعلوم أنّ من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه، ليصح عطف ما عطف به عليه، إلا إذا عُلِمَ أنّ الثاني ذُكر تفخيماً وأُفرد عما قبله تعظيماً، نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقال بعض النحويين: لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة، أشكل وألبس على المخاطب؛ وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلاّ ما شذّ وقلّ. وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحدٍ؛ لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه.

قال: ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحدٍ، كما لا يكونان على بناءٍ واحدٍ، إلّا أن يجيءَ ذلك في لغتين؛ فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحدٌ كما ظنّ كثيرٌ من النحويين واللغويين؛ وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق، فظنوا ما ظنّوه من ذلك، وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم. وقال المحققون من أهل العربية: لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد. قالوا: فإذا كان الرجل عُدَّةً للشيء قيل فيه: «مِفْعَلٌ»، مثلَ: «مِرْحَم»، و«مِحْرَب»؛ وإذا كان قويًّا على الفِعل قيل: «فعولٌ»، مثل:

«صبور»، و«شكور»؛ وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل: «فَعَّالٌ»، مثل: «عَلَّام» و«صَبَّار»؛ وإذا كان ذلك عادةً له قيل: «مِفْعالٌ»، مثل: «مِعْوانٍ»، و«مِعْطاءٍ»، و«مِهداءٍ». ومَن لا يتحقق المعاني يظن أنّ ذلك كله يفيد المبالغة فقط، وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها. وكذلك قولنا: «فَعَلْتُ» يفيد خلاف ما يفيد «أَفْعَلْتُ» في جميع الكلام، إلا ما كان من ذلك لغتين؛ فقولك: «سقيتُ الرجل» يفيد أنك أعطيته ما يشربُهُ أو صببتَ ذلك في حلقه، و«أسقيته» يفيد أنك جعلت له سقياً أو حظًّا من الماء؛ وقولك: «شَرَقَتِ الشمسُ» يفيد خلاف غربت، «وأَشْرَقَتْ» يفيد أنها صارت ذات إشراق؛ و«رعدت» السماء أتت برعدٍ، و«أرعدت» صارت ذات رعد. فأمّا قول بعض أهل اللغة إن الشَّعْرَ والشَّعَرَ، والنَّهْرَ والنَّهَرَ بمعنى واحد، فإن ذلك لغتان. وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك. ولهذا المعنى أيضاً قال المحققون من أهل العربية: إنّ حروف الجرّ لا تتعاقب، حتى قال ابن درستويه: في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس. قال أبو هلال رحمه الله: وذلك أنّها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك، وقال به من لا يتحقّق المعاني؛ ولعلّ قائلاً يقول: إنّ امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنًى واحد، رد على جميع أهل اللغة، لأنهم إذا أرادوا أن يفسِّروا اللُّبّ قالوا: «هو العقل»، أو الجَرْحَ قالوا: «هو الكسب»، أو السكب قالوا: «هو الصب»، وهذا يدل على أن اللُّبَّ والعقل عندهم سواء، وكذلك الجرح والكسب، والسكب والصب، وما أشبه ذلك. قلنا: ونحن أيضاً كذلك نقول، إلّا أنّا نذهب إلى أنّ قولنا: «اللُّبُّ» وإن كان هو العقل، فإنّه يفيد خلاف ما يفيد قولنا «العقل»؛ ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام والكلام هو القول، فإن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر؛ وكذلك المؤمن وإن كان هو المستحق للثواب، فإن قولنا: «مستحق للثواب» يفيد خلاف ما يفيده قولنا: «مؤمنٌ». وكذلك جميع ما في هذا الباب؛ ولهذا المعنى قال المبرد: الفرق بين «أَبْصَرْتُهُ» و«بَصُرْتُ به» على اجتماعهما في الفائدة، أن «بصرت به» معناه أنك صرت بصيراً بموضعه، وفعلت أي انتقلت إلى هذا الحال، وأما «أبصرته» فقد يجوز أن يكون مرة ويكون لأكثر من ذلك؛ وكذلك أدخلته ودخلت به، فإذا قلت: «أدخلته» جاز أن تدخله وأنت معه، وجاز ألّا تكون معه، و«دخلت به» إخبار بأن الدخول لك وهو معك بسببك. وحاجتنا إلى الاختصار تُلزمنا الاقتصار في تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية.

فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما، ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما، ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، ومنها اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال، ومنها اعتبار النقيض، ومنها اعتبار

الاشتقاق، ومنها ما يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه، ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة.

فأما الفرق الذي يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان، فكالفرق بين «العلم» و«المعرفة»، وذلك أنّ «العلم» يتعدى إلى مفعولين، و«المعرفة» تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرفهما على هذا الوجه. واستعمال أهل اللغة إيّاهما عليه يدلُّ على الفرق بينهما في المعنى، وهو أنّ لفظ «المعرفة» يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ «العلم» لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم. وسنتكلم في ذلك بما فيه كفاية إذا انتهينا إلى موضعه.

وأمّا الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين، فكالفرق بين «الحِلم» و«الإمهال»، وذلك أنّ «الحلم» لا يكون إلا حسناً، و«الإمهال» يكون حسناً وقبيحاً.

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، فكالفرق بين «المزاح» و«الاستهزاء»، وذلك أنّ «المزاح» لا يقتضي تحقير الممازح، ولا اعتقاد ذلك فيه؛ ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك، فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم، ولا اعتقاد تحقيرهم، ولكن يدل على استئناسه بهم؛ و«الاستهزاء» يقتضي تحقير المستهزأ به، فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دلا عليه وأوجباه.

وأما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الأفعال، فكالفرق بين «العفو» و«الغفران»، ذلك أنك تقول: «عفوت عنه» فيقتضي ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه. وتقول: «غفرت له» فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به.

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض، فكالفرق بين «الحِفظ» و«الرعاية» وذلك أنّ نقيض «الحفظ» الإضاعة، ونقيض «الرعاية» الإهمال، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع: هَمَلٌ. والإهمال ما يؤدي إلى الإضاعة، فعلى هذا يكون «الحفظ» صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك، و«الرعاية» فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه. ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك.

وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق، فكالفرق بين «السياسة» و«التدبير»، وذلك أنّ «السياسة» هي النظر في الدقيق من أمور السَّوْسِ مشتقة من السُّوسِ، هذا الحيوان المعروف، ولهذا لا يوصف الله تعالى «بالسياسة»؛ لأنّ الأمور لا تدق عنه؛ و«التدبير» مشتقّ من الدُّبُر، ودُبُرُ كل شيء آخره، وأدبار الأمور عواقبها، «فالتدبير» آخر الأمور وسَوْقُها إلى ما يصلح به أدبارها، أي: عواقبها، ولهذا قيل للتدبير المستمر: «سياسة»، وذلك أنّ «التدبير» إذا كثر واستمر عَرَضَ فيه ما يحتاج إلى دقة النظر، فهو راجع إلى الأول. وكالفرق بين «التلاوة» و«القراءة»، وذلك أنّ «التلاوة» تقول: تلا اسمه. وذلك أنّ أصل «التلاوة» من قولك: تلا الشيءُ الشيءَ يتلوه إذا تبعه، فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها «التلاوة» من قولك: تلا الشيءُ الشيءَ يتلوه إذا تبعه، فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها «التلاوة»، وتستعمل فيها القراءة، لأنّ «القراءة»؛ اسم لجنس هذا الفعل.

وأمّا الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ، فكالفرق بين «الاستفهام» و«السؤال»، وذلك أن «الاستفهام» لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه؛ لأنّ المستفهم طالب لأن يفهم، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم، وعما لا يعلم؛ فصيغة «الاستفهام» هي استفعال، والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين «السؤال». وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الأسماء والأفعال، فمعناه مختلف مثل «الضَّعْفِ» و«الضُّعْفِ»، و«الجَهد» و«الجُهد»، وغير ذلك مما يجري مجراه.

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، فكالفرق بين «الحنين» و«الاشتياق»، وذلك أن أصل «الحنين» في اللغة هو صوت من أصوات الإبل، تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر، كما يجري على السبب وعلى المُسَبِّبِ اسم السبب. فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين، ولم يستبن لك الفرق بين معنييهما، فاعلم أنهما من لغتين مثل «القِدْرِ» بالبصرية و«البُرْمةِ»[1] بالمكية، ومثل قولنا «الله» بالعربية و«آزَرُ» بالفارسية»[2].

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

ـ طبعة القاهرة، سنة ١٩٢٠م.

ـ طبعة مكتبة القدس في القاهرة، سنة ١٣٥٣ هـ.

ـ طبعة دار الآفاق الجديدة في بيروت.

ـ طبعة دار جروس برس في طرابلس (لبنان) سنة ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م بعناية الدكتور أحمد سليم الحمصي.

ـ طبعة دار الكتب العلمية ببيروت بعناية محمد باسل عيون السود.

الفروق في اللغة

انظر: «الفروق».

الفروق اللغوية

انظر: «الفروق».

الفريد

= أبو بكر بن آدم (بعد ٥٣٨ هـ/ ١١٤٣م).

الفَريد

انظر: «بحر الفريد».

فساد التَّقْسيم

من عيوب المعاني، ويكون بتكرار المعنى، أو بالإتيان بمعانٍ يكون بعضها داخلاً في بعضها الآخر، أو بالإخلال بما يريد المتكلم استيفاءه، كقول جرير (من البسيط):

صارَتْ حنيفةُ أثلاثاً فثُلْثُهُمُ
مِنَ العبيدِ وثُلْثٌ مِنْ مواليها

حيث أخلّ بالثلث الثالث. وعدّ بعضُهم هذا من الاكتفاء؛ لأنَّ الباقي مفهوم، وهو أنّ ثلثهم من الصرحاء، وهذا من البلاغة.

فساد المقابلات

من عيوب المعاني، وهو «أن يضع الشاعر معنًى يريد أن يقابله بآخر، إمّا على جهة

(١) البُرْمَةُ: قِدْرٌ من حجارة.
(٢) مقدمة الكتاب. ص ٢٤ ـ ٣٠ (طبعة جروس).

الموافقة أو المُخالفة، فيكون أحد المعنيين لا يخالف الآخر ولا يُوافقه»[١]، ومنه قول أبي عدي القرشي (من الخفيف):

يا بنَ خَيْرِ الأَخْيارِ مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ
أَنْتَ زَيْنُ الدُّنْيا وغَيْثُ الجُنودِ

فقوله: «وغيث الجنود» لا يُوافق قوله: «زين الدنيا»، ولا يُضادّه.

فَسَافِلاً

تُعرب في نحو: «اهبطْ إلى قريتك فسافلاً» كالتالي: الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «سافلاً» حال منصوبة بالفتحة الظاهرة.

فُسَقُ

«يا فُسَقُ» بمعنى: يا كثير الفسق، منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

الفَشَل

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الفَشَل» بمعنى الخيبة، وجاء في قراره:

«فَشِل الرجل فَشَلاً: كسل وضعف وتراخى وجَبُن عند حرب أو شدّة. والمحدثون يستعملون «فشل» بمعنى «خاب»، كأنهم يطلقون السبب ويريدون المسبِّب، فهو من قبيل المجاز المرسل»[٢].

فصائل اللغات

انظر: الفصيلة اللغوية.

الفَصاحَة

الفصاحة، في اللغة، الظهورُ، والبيان، تقول: أفصح فلان عَمّا في نفسه إذا أظهَرَه. والفصاحة، في علوم اللغة، صفة توصف بها اللفظة المفردة، والكلام، والمتكلِّم، فيُقال: لفظة فصيحة، كلام فصيح، ورجل فصيح. أما البلاغة، فيوصَف بها الكلام والمتكلِّم فقط، فيُقال: كلام بليغ ورجل بليغ، ومنهم من يجعل الفصاحة والبلاغة مترادفين، ومنهم من يجعل «البلاغة كلٌّ والفصاحة جزؤه».

وتقع الفصاحة وصفاً للمفرد والكلام والمتكلّم.

١ - فصاحة المفرد، أو اللفظة، أو الكلمة، تتحقَّق بسلامة الكلمة من أربعة أمور:

أ - تنافر الحروف الذي نجده في كلمة «مُسْتَشْزِرات» (بمعنى: مرتفعات) الثقيلة في اللفظ، في قول امرىء القيس (من الطويل):

غدائِرُه مُسْتَشْزِراتٌ إلى العُلا
تَضَلُّ العقاصُ في مثنًّى ومرْسَلِ[٣]

ب - غرابة اللفظ، نحو كلمة «مسرَّجا» في قول رؤبة بن العجاج (من الرجز):

وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجا
وكَفَلاً وَعْثاً إذا تَرَجْرَجا

فالفاحم هنا هو الشعر الفاحِم (الأسود)،

---

(١) نقد الشعر. ص ٢٢٩.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ٢٤.

(٣) يقول الشاعر: إنّ بعض شَعْر حبيبته مرفوع، وبعضُه مثنًّى، وبعضه مرسَل، وبعضُه معقوص ملويٌّ بين المثنى والمرسل.

والمرسن: الأنف الذي يُشَدُّ بالرسن، ثم استُعير لأنف الإنسان، أما «مسرّجاً» فلفظة غريبة اختُلِف في تخريجها، فقيل من سَرَّجه تسريجاً، أي: حسَّنه تحسيناً، وقيل من قولهم سيوف سريجيَّة (نسبةً إلى قَيْن يُدعى سُرَيج)، فيكون الشاعر قد شبَّه الأنف بالسيف في الدقّة والاستواء، وقيل غير ذلك.

ج ـ مخالفة القياس، ومنها لفظة «الأَجْلَلِ»، في قول أبي النجم الفضل بن قدامة (من الرجز):

* الحمد لِلَّه العليِّ الأَجْلَلِ *

والقياس: الأجَلّ بالإدغام.

د ـ كراهة السمع: هي أن تمجَّ الأسماعُ الكلمةَ، وتأنف منها الطباع لوحشيَّتها وغلظتها، ككلمة «النقاخ» (بمعنى الماء العذب) في قول الشاعر (من الطويل):

وأَحْمَقُ مِمَّنْ يَلْعَقُ الماءَ قال لي
دَعِ الخَمْرَ واشْرَبْ مِنْ نُقَاخٍ مُبَرَّدِ

وقيل: إنّ استثقال الطبع لِما يَسمع، إنّما يُتَصَوَّر من جهة غرابة الكلمة ووحشيّتها، ففي ذكر الغرابة غنى عن ذكرها.

٢ ـ فصاحة الكلام، وتتمثَّل في سلامته من ثلاثة أمور، هي:

أ ـ ضعف التأليف في الكلام، كخروجه عن قواعد اللغة، نحو رجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في قول حسان بن ثابت (من الطويل):

ولَوْ أنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدهر واحدًا
من الناسِ أبقى مجدُه الدهرَ مطعما

فالضمير في الفاعل «مجده» يعود إلى المفعول به «مطعماً»، ورتبة الفاعل قبل رتبة المفعول به.

ب ـ تنافر الألفاظ في الكلام، ومثاله قول الشاعر (من الرجز):

وقَبْرُ حَرْبٍ بمكانٍ قَفْرِ
وليسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

حَيْثُ لا يتهيَّأُ لنا أن نُنْشِد هذا البيت عدّة مرات دون أن نَتَلَعثَم.

ج ـ التعقيد اللفظيّ والمعنويّ الذي يترتَّب عليه خفاء الدلالة على المعنى بسبب تأخير بعض الكلمات أو تقديمها عن مواطنها الأصليَّة.

ومن التعقيد اللفظيّ قول الفرزدق يمدح إبراهيم المخزومي خال هشام بن عبد الملك (من الطويل):

وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكاً
أبو أمِّه حيّ أبوه يُقاربُهْ

يقول الشاعر: وما مثل ممدوحه إبراهيم في الناس حيّ يقاربه في الفضائل إلّا المملَّك (هشام بن عبد الله) الذي أبو أمه (أي: أبو أم هشام) أبوه (أي: أبو الممدوح).

ومن التعقيد المعنويّ قول العباس بن الأحْنَف (من الطويل):

سأطلُبُ بُعدَ الدارِ عَنْكُم لتَقْرَبوا
وتَسْكُبُ عينايَ الدموعَ لتَجْمُدا

حيث يطلب الشاعر البعد عن الحبيبة والحزن والبكاء، ونستغرب هذا الأمر، لكن الشاعر يعرف أنَّ من عادة الزمان الإتيان بضدّ المراد، ولذلك يطلب عكس ما يشتهي. ونحن لا نعرف هذا المعنى إلّا بعد الجهد الجهيد.

٣ ـ فصاحة المتكلِّم: هي استعداده الفطريّ أو المُكتَسَب لقول الكلام الفصيح. وبهذا الاستعداد «يتمكَّن من صياغة ضروب الكلام

من مديح وهجاء، وتهانٍ ومراثٍ، وخطب محبّرة، ورسائل منمَّقة في الوعظ والإرشاد، والمفاخرات والمنافرات.

ولن يبلغ شاعر أو ناثر هذه المنزلة، إلّا إذا كان ملمًّا باللغة، كثير الاطلاع على كتب الأدب، محيطاً بأسرار أساليب العرب، حافظاً لعيون كلامهم من شعر جيّد ونثر مختار، عالماً بأحوال الشعراء والخطباء، ومجالس الملوك والأمراء»[١].

فصاحة الكلام

انظر: الفصاحة، الرقم ٢.

فصاحة الكلمة

انظر: الفصاحة، الرقم ١.

فصاحة اللفظة

انظر: الفصاحة، الرقم ١.

فصاحة المُتَكَلِّم

انظر: الفصاحة، الرقم ٣.

فصاحة المُفْرَد

انظر: الفصاحة، الرقم ١.

فَصاعِداً

تُعرب إعراب «فسافلاً».
انظر: فسافلاً.

الفُصْحى

انظر: اللغة الفُصحى.

الفَصْل

١ ـ في اللغة: مصدر «فَصَلَ». وفَصَلَ الشيءَ عن شيءٍ آخر: عزله ونحّاه عنه. وفصل بين الرجلين: فرَّق.

٢ ـ في النحو: أحرف الفصل هي، عند بعضهم: أنا، أنْتَ، أنتِ، أنْتُما، أنْتُمْ، أنْتُنَّ، نَحْنُ، هو، هي، هُما، هُمْ، هُنَّ، وذلك في بعض مواضعها.

انظر كلًّا في مادّته، وانظر همزة الفصل أو القطع في الهمزة، الرقم ١٩، وانظر ضمير الفصل في الضمائر، رقم ٦.

٣ ـ في علم العروض: هو كلّ عروض[٢] خالفت الحشو في حُكْم الزّحافات والعِلل، فعَروض الطويل، مثلاً، فَصْل؛ لأنّ القبض[٣] فيها واجب، في حين أنّه جائز في الحشو[٤]. وكذلك عروض البسيط؛ لأنّ الخبن[٥] واجبٌ فيها وجائز في الحشو. وعروض المنسرح فَصْل، أيضاً؛ لأن الخَبْل[٦] يمتنع فيها، وهو جائز في الحشو، أمّا عروض الرَّجز، فلا تُسمَّى فَصْلاً؛ لأنّ حكم الزّحافات والعلل فيها لا يختلف عن حكمها في الحشو.

---

(١) علوم البلاغة. أحمد مصطفى المراغي. ص ٣٥.
(٢) هي الجزء (التفعيلة) الأخير من الشطر الأوّل من البيت الشِّعريّ.
(٣) هو حذف الخامس الساكن من الجزء.
(٤) هو كلّ تفعيلات البيت الشِّعريّ ما عدا تفعيلتي العَروض والضَّرْب.
(٥) هو حذف الثاني الساكن.
(٦) هو حذف الثاني والرابع الساكنين.

٤ ـ في علم المعاني: هو تَرْك عطف بعض الجمل على بعض، والوصل عطفُ بعضها على بعض. قال أحمد مصطفى المراغي:

من حق الجمل إذا ترادفت ووقع بعضها في إثر بعض أن تربط بالواو لتكون متسقة منتظمة، وقد يعرض لها ما يوجب ترك الواو، ويسمى ذلك فصلاً، ويكون في خمس أحوال:

١ ـ كمال الاتصال، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد تام وامتزاج معنوي، حتى كأنهما أفرغا في قالب واحد، وهذا يكون في:

أ ـ باب التوكيد، لزيادة التقرير أو لدفع توهم تجوز أو غلط، سواء أكان تأكيداً لفظيًّا، نحو: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴿١٧﴾﴾ [الطارق: ١٧] أم تأكيداً معنوياً نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، فإنّه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً، فإثبات كونه ملكاً تأكيد وتحقيق لنفي كونه بشراً. وعليه قول الشاعر (من مجزوء الرمل):

إِنَّمــا الــدُّنْيــا فَنــاءٌ
لَيْسَ لِلــدُّنْيــا ثُبُــوتُ

ب ـ باب البدل والمقتضى له كون الثانية أوفى بالمطلب من الأولى والمقام يستدعي عناية بشأن المراد سواء أكان بدل كل نحو: ﴿بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨١ ـ ٨٢] أم بدل بعض، نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣]، أبدلت الثانية من الأولى تنبيهاً إلى نعم الله على عباده وهي أوفى مما قبلها لدلالتها على المراد مع التفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين لعنادهم واستكبارهم، أم بدل اشتمال نحو: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢١]، أبدلت الثانية من الأولى بدل اشتمال؛ لأنها أبين في المراد، وهو حمل المخاطبين على اتباع الرسل[1]، وعليه قول الشاعر (من الطويل):

أَقُولُ لَهُ ٱرْحَلْ «لا تُقِيمَنَّ» عِنْدَنا
وإلّا فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مسلما[2]

فسياق الحديث في إظهار كراهته إقامته؛ لأنّه يسرّ غير ما يعلن، وجملة «لا تقيمنَّ» أدل على هذا الغرض ولا سيما مع التأكيد بالنون.

ج ـ باب عطف البيان، والداعي إليه خفاء الأولى، والمقام يستدعي إزالة هذا الخفاء، نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾﴾ [طه: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]. وعليه قول الشاعر (من الطويل):

كَفى زاجِراً لِلْمَرْءِ أيامُ دَهْرِهِ
تَروحُ لَهُ بالواعِظاتِ وتَغْتَدِي

٢ ـ كمال الانقطاع، وهو أن يكون بين الجملتين تباين تام دون إيهام خلاف المراد، وتحت هذا نوعان:

أ ـ أن تختلفا خبراً وإنشاء، لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ

(١) إذا مفادها أنكم لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم وتربحون صحة دينكم وينتظم لكم خيرا الدنيا والآخرة.
(٢) يطلب منه الرحلة؛ لأنّ باطنه ليس كظاهره لأنّه يتناول أعراضهم.

﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٥ ـ ٦]، وقول الشاعر (من المنسرح):

لا تَـسْـأَلِ الـمـرءَ عَـنْ خـلائـقـه
فـي وَجْـهِـهِ شَـاهِـدٌ مِـنَ الـخَـبَـرِ

أو تختلفا معنى فقط، نحو قولك: نجح فلان وفَّقه الله، وقول الشاعر (من الوافر):

جَـزى الـلّـهُ الـشـدائـدَ كُـلَّ خَـيْـرٍ
عَـرَفْـتُ بـهـا عَـدُوّي مـن صـديـقـي

ب ـ ألا تكون بينهما مناسبة في المعنى، ولا ارتباط بين المسند إليه فيهما، ولا بين المسند، نحو قوله (من الرجز):

إنَّـمـا الـمَـرْءُ بـأَصْـغَـرَيْـهِ
كُـلُّ امـرِئٍ رَهْـنٌ بـمـا لـدَيْـهِ

٣ ـ شبه كمال الاتصال، وهو أن تكون الجملة السابقة كالمورد للسؤال أو المنشأ له، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال، ويسمى الفصل لذلك استئنافاً، وهو ثلاثة[(١)] أضرب؛ لأنّ السؤال الذي تضمنته الجملة، إما:

أ ـ عن سبب عام للحكم، نحو (من الخفيف):

قـال لي كيـفَ أنتَ؟ قلـتُ: عَـلـيـلُ
سَـهَـرٌ دائِـمٌ وحُـزْنٌ طَـوِيـلُ

كأن المخاطب لما سمع قوله عليل، قال ما سبب علتك، فقال: سهر دائم وحزن طويل.

ب ـ وأما عن سبب خاص كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، كأنه قيل: هل النفس أمّارة بالسوء؟ فقيل: نعم إنّ النفس لأمّارة بالسوء، وهذا يقتضي تأكيد الحكم الذي في جملة الجواب، كما سبق لك في أضرب الخبر، وعليه قول الشاعر (من البسيط):

يـرى الـبـخـيـلُ سـبـيـلَ الـمـالِ واحـدةً
إنَّ الـكَـريـمَ يـرى فـي مـالِـهِ سُـبُـلا

كأنّه قيل: فماذا يرى الكريم من ماله، فقيل: إنّ الكريم... إلخ.

ج ـ وأمّا عن غيرهما كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [الذاريات: ٢٥]، كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام، فقيل: «قال سلام»، وعليه قوله (من الكامل):

زَعَـمَ الـعَـواذِلُ أنَّـنـي فـي غَـمْـرةٍ
صَدَقوا، ولكن غَمْرتي لا تَنْجلي[(٢)]

إذ مساق الكلام في إظهار الشكوى من العذال، وذلك مما يدعو السامع لأن يسأل: أصدقوا أم كذبوا، فقيل: صدقوا.

وقد يحذف صدر الجواب، اسماً كان أو فعلاً، نحو: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٞ﴾ [النور: ٣٦] فيمن قرأه بالبناء للمفعول، كما قد يحذف الجواب كله ويقام ما يدل عليه مقامه كقول مساور بن هند يهجو بني أسد (من الوافر):

زَعَـمْـتُـمْ أنَّ إخْـوتَـكُـمْ قُـرَيْـشٌ
لَـهُـمْ إلْـفٌ وَلَـيْـسَ لَـكُـمْ إلافُ[(٣)]

---

(١) لأنّ السامع إمّا أن يجهل السبب من أصله، فيسأل عنه، وإمّا أن يتصوّر نفي جميع الأسباب إلا سبباً خاصًا يتردَّد في حصوله أو نفيه، فيسأل عنه، وأمّا عن غير السبب بأن ينبهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى.

(٢) العواذل: جمع عاذلة، يراد هنا جماعة عاذلة بدليل قوله: صدقوا، والغمرة: الشدّة.

(٣) إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام، وبعده (من الوافر):

=

فحذف الجواب وهو «كذبتم في زعمكم» وأقام مقامه قوله لهم: «إلف...» إلخ، لدلالته عليه.

قال عبد القاهر: واعلم أنّ الذي تراه في التنزيل من لفظ قال مفصولاً غير معطوف هذا هو التقدير فيه والله أعلم، أعني مثل قوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ۝ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ۝ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٨]، فقد جاء على ما يقع في أنفس المخاطبين إذا قيل: دخل قوم على فلان فقالوا كذا أن يقولوا فما قال هو ويقول المجيب قال كذا أخرج الكلام ذلك المخرج؛ لأنّ الناس خوطبوا بما يتعارفون.

وقال السكاكي: وتنزيل السؤال المفهوم من الكلام السابق منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لاعتبارات لطيفة كإغناء السامع عن أن يسأل، أو ألا يسمع منه شيء تحقيراً له، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، بترك السؤال، وترك العاطف، إلى غير ذلك، مما ينخرط في هذا السلك.

٤ ـ شبه[1] كمال الانقطاع، وهو أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على إحداهما، ولا يصح عطفها على الأخرى لفساد المعنى، فيترك العطف دفعاً لهذا الوهم، ويسمى الفصل حينئذٍ قطعاً، كقوله (من الكامل):

وتَظُنُّ سَلْمى أنَّني أبغي بها ... بَدَلاً أراها في الضَّلالِ تهيمُ

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين؛ لأنّ المعنى: أراها أظنها، وكون المسند إليه في الأول محبوباً والثانية محبًّا، ولكن ترك العطف لئلا يتوهم أنّه عطف على أبغي، فيكون من مظنونات سلمى، كالمعطوف عليه، وهو خلاف المراد[2].

٥ ـ التوسط بين الكمالين، وهو أن تكون الجملتان متناسبتين، ولكن يمنع من العطف مانع وهو عدم قصد التشريك في الحكم كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ۝ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤ ـ ١٥]؛ فجملة الله يستهزىء بهم لا يصح عطفها على إنا معكم لاقتضائه أنها من مقول المنافقين، وليس ذلك كذلك، ولا على جملة قالوا لأنّه يكون المعنى، فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم، وهذا لا يستقيم؛ لأنّ استهزاء الله بهم بأن خذلهم وخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون إنما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم له وإرادتهم إياه في قولهم: آمنا، لا على أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزئون، إذ المؤاخذة على اعتقاد الاستهزاء والخديعة في إظهار الإيمان لا في قولهم: إنا استهزأنا، من

=
أولئك أومنوا جُوعاً وَخَوفاً ... وَقَد جاءَتْ بَنُو أَسَدٍ وخافوا

(١) الفرق بينه وبين الانقطاع إنّ المانع هنا خارجي يمكن إزالته، وهناك مانع ذاتي.

(٢) لأنه إنما يريد الحكم على سلمى بخطئها في الظن حين ظنت أنّه يبغي بها بدلاً، يدل على ذلك قوله قبله (من الكامل):

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا ... عنها طلال باللوى ورسوم

غير أن يقترن بذلك القول اعتقاد ونيّة.

لما كانت الجملة الحالية تارة تجيء بالواو، وأخرى بغيرها، ناسب أن تذكر عقب الوصل والفصل، وذلك أنّ الحال نوعان: لازمة[١] ومنتقلة[٢]، ويفترقان في أنّ الأولى لا تقترن بواو ألبتّة، وتكون وصفاً غير ثابت كاسم الفاعل والمفعول، نحو: جاء علي ضاحكاً، ويمتنع جاء علي طويلاً أو أبيض، ويشتركان في شيئين:

١ ـ أنهما يأتيان عاريين من حرف النفي، تقول: هو الحق بينا، وجاء علي مستبشراً، ولا يجوز أن تقول: لا خفياً في الأول، ولا عبوساً في الثاني.

٢ ـ أنهما يكونان بغير واو لأسباب ذكرها في الإيضاح، وهي:

أ ـ أنّ إعراب الحال أصلي، ليس تبعاً لغيره، ولا مجال للواو في المعرب أصالة، إذ الإعراب دال على التعلق المعنوي، المغني عن الاحتياج، إلى تعلق آخر.

ب ـ أن حكم الحال مع صاحبها كحكم الخبر مع الخبر عنه[٣]، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم يحصل به أصالة في ضمن شيء آخر، والحكم بها إنما يحصل ضمن غيرها، فإن الركوب في قولك: جاء خالد راكباً، محكوم به على خالد، لكن بالتبعية للمجيء، وجعله قيداً له.

ج ـ أنّ الحال وصف لذي الحال، فلا تدخل عليها الواو كالنعت[٤]. لكن خولف هذا الأصل وجاءت الحال مقترنة بالواو إذا كانت جملة لأنها من حيث هي جملة[٥] مستقلة بالإفادة لا بدّ لها من ربطها بما جعلت حالاً عنه.

والصالح للربط شيئان: الواو، والضمير، والثاني هو الأصل بدليل أنّه يقتصر عليه في الحال المفردة والنعت والخبر.

والجمل التي تقع حالاً ضربان:

١ ـ خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه، وهذه يجب أن تقترن بالواو حتى لا تنقطع عما قبلها، ويستثنى منها المضارع المثبت على ما سيجيء.

٢ ـ غير خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه، وهذه تارة تجب فيها الواو، وطوراً تمتنع فيها، وحيناً يجوز الأمران.

أ ـ فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع فيها الواو كقوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً

---

(١) سواء وردت بعد جملة فعلية نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، أم اسمية نحو: هذا أبوك عطوفاً.

(٢) أي: غير لازمة لصاحبها بل تفيد معنى حال نسبة العامل إلى صاحب الحال.

(٣) ما جاء من الأخبار بالواو كخبر باب كان في قوله الحماسي (من الهزج):

فَلَمّا صَرَّحَ الشَّرُّ ... فأمسى وَهْوَ عُريانُ

وقولهم: ما أحد إلا وله نفس أمارة بالسوء، فمحمول على الحال لشبهها به.

(٤) ما جاء من الجملة الوصفية مصدراً بالواو ونحو: أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها، فمحمول ومشبه بالحال.

(٥) أمّا من حيث هي حال فهي متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها.

يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ [يوسف: ١٦]، وقول الشاعر (من الخفيف):

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدافِعُ ركني
أَحْوَذِيّ ذو مَيْعَةٍ إِضْرِيجُ[١]

وسرّ هذا أنّ الحال المتنقلة تدل على حصول صفة غير ثابتة غير مقارنة حصولها لما جعلت قيداً له وهو عاملها.

والمضارع المثبت يفيد الأمرين فيدل على الحصول غير الثابت من قبل كونه فعلاً يدل على التجدد، ويدل على المقارنة من جهة كونه مضارعاً وهو حقيقة في الحال، وقد ورد قليلاً قرنها بالواو، كقولهم: قمت وأصك وجهه، وقول عبد الله بن همام السلولي (من المتقارب):

فَلَمّا خَشِيتُ أظافِيرَهُمْ
نَجَوتُ وأرْهَنُهم مالِكا[٢]

فاختلفت الأئمّة في تأويله، فقيل: إنّه على حذف المبدأ، أي: وأنا أصك وأنا أرهنهم، فهي جملة اسمية.

وقال عبد القاهر: ليست الواو فيهما للحال، بل هي للعطف؛ لأن أصك وأرهن بمعنى صككت ورهنت، عبر فيهما بلفظ المضارع حكاية للحال الماضية[٣] كما في قوله (من الكامل):

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني

يدل لذلك أنّ الفاء قد تجيء مكان الواو في مثل هذا.

ب ـ وإن كانت فعلية ذات مضارع منفي بلا أو ما استوى فيها الأمران، فمن مجيئها بالواو قراءة ابن ذكوان: «فاستقيما ولا تتبعان»[٤] بالتخفيف، وقول بعض العرب: كنت ولا أخشى الذئب[٥]، وقول مسكين الدارمي (من الرمل):

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أبًا
ولَقَدْ كانَ ولا يُدعى لأبْ[٦]

ومن ترك الواو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقول خالد بن يزيد بن معاوية (من الكامل):

لَوْ أنَّ قَوْماً لارتِفاعِ قَبِيلَةٍ
دَخَلوا السَّماءَ دَخَلْتُها لا أُحْجَبُ

وسبب ذلك دلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، ويناسب ذلك ترك الواو وعدم الحصول، ويناسبه ذكرها.

ج ـ وإن كانت فعلية ذات ماض لفظاً ومعنى، فكذلك يجوز فيها الأمران فمن مجيئها بالواو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وقول امرىء القيس (من الطويل):

---

(١) أغتدي: أذهب. غدوة: مبكراً. والأحوذي: السريع. والأضريج: الفرس السريع.

(٢) الأظافير: هنا الشوكة والقوّة، والمعنى: لما خفت منهم هربت وجعلت مالكاً رهناً لديهم.

(٣) هي أن يفرض ما كان في الماضي واقعاً الآن لغرابته أو الإعجاب به.

(٤) وإنّما لم تكن للعطف لامتناع عطف الخبر على الإنشاء وعلى قراءة تشديد النون، فالواو للعطف، ولا ناهية.

(٥) أخشى: أخوف.

(٦) الورق: الفضة.

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها
لدى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ[1]

ومن ترك الواو قوله عز وجل: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقول عمرو ابن كلثوم (من الوافر):

فآبُوا بالرِّماحِ مُكَسَّراتٍ
وَأُبْنا بالسُّيوفِ قَدْ انحنينا

وشرط ذلك ألّا تقع بعد إلّا أو «أو العاطفة» وإلّا امتنع الاقتران بها، نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ⑪﴾ [الحجر: ١١] وقوله (من البسيط):

كُنْ لِلْخَليلِ نَصيراً جارَ أو عَدَلا
ولا تَشُحَّ عليهِ جادَ أو بَخِلا

د ـ وكذا الماضوية معنى فقط (هي المضارع المنفي بلم أو لما، فمن مجيئها بالواو قول كعب بن زهير (من البسيط):

لا تأخُذَنّي بأقوالِ الوُشاة ولَمْ
أُذْنِبْ وإن كَثُرتْ فِيَّ الأقاويلُ

وقوله عزّ اسمه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤]، ومن تركها قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقوله (من الطويل):

فقالتْ له العينانِ سَمْعًا وطاعةً
وحَدَّرتا كالدُّرِّ لَمّا يُثَقَّبِ

وسبب جواز الأمرين أنّه إذا كان الماضي مثبتاً دل على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً، وهذا مما يناسبه ترك الواو لمشابهته المفرد، ودل على عدم المقارنة لكونه ماضياً، ولأجل هذا اشترط فيه أن يكون بقد إما ظاهرة أو مقدرة، حتى يقرب من الحال، وهذا مما يناسبه ذكر الواو لبعده عن تلك المشابهة.

وإن كان الماضي منفياً دلّ على المقارنة دون الحصول، ذاك أنّ لما لاستغراق النفي من حين الانتفاء إلى زمن التكلم، وغيرها لانتفاء متقدم والأصل فيه أن يستمر فيحصل بهذا الاستمرار الدلالة على المقارنة عند الانطلاق وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء.

هـ ـ وإذا كانت جملة اسمية فالمشهور جواز الأمرين، لكن مجيء الواو أولى، فمن وجودها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقول امرىء القيس (من الطويل):

أيَقْتُلُني والمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي
ومَسْنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ

ومن تركها ما رواه سيبويه: «كلمته فوه إلى فيّ»، وما أنشده الجوهري من قول بلال (من الطويل):

ألا ليتَ شِعْري هل أبيتَنَّ ليلةً
بمكّةَ حَولي إذْخِرٌ وجَليلُ[2]

وإنما جاز الأمران؛ لأنّ الجملة الاسمية تدل على المقارنة لكونها مستمرة، وهذه يناسبها سقوط الواو، لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات، فهي بعكس الماضي المثبت، وهذا مما يستدعي وصلها بها. وإنما كان المجيء أولى؛ لأنها ليس فيها

---

(١) نضى الثوب ونضاه: خلعه. ولبسه المتفضل: كساء رقيق، يلبس عند النوم.

(٢) البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي في شرح أشعار الهذليين. ص٦٨٤. الإذخر: نبات طيب الرائحة الواحدة إذخرة. والجليل: النخلة العظيمة الكثيرة الحمل.

دلالة على عدم ثبوت الصفة بل هي تدل على الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها، إذ هي مستقلة بالفائدة فيحسن زيادة رابط يؤكد الربط ويقويه.

وقال عبد القاهر: إن[1] كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجبت الواو، نحو: جاء زيد، وهو يسرع، أو وهو مسرع.

وعلّة ذلك أنّ الفائدة كانت حاصلة بقوله: يسرع، من غير ذكر الضمير، فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال، فلا يكفي الضمير حينئذ في الربط، بل لا بدّ من الواو.

وقال أيضاً: إن كان الخبر في الجملة الاسمية ظرفاً قد قدم على المبتدأ كقولنا جاء زيد على كتفه سيف، وفي يده سوط، كثر فيها أن تجيء بغير واو، كقول بشار (من الطويل):

إذا أنْكَرَتْني بَلْدةٌ أو نكرْتُها
خَرَجْتُ من البازي عَليَّ سوادُ[2]

وقول أبي وائلة في عبد الملك بن المهلب (من الطويل):

لَقَدْ صَبَرَتْ للذُّلِّ أعوادُ منبرٍ
تقومُ عليها في يديكَ قضيبُ

والوجه أن يقدر الاسم في هذه الأمثلة مرتفعاً على الفاعلية بالظرف، فإنّه جائز باتفاق صاحب «الكتاب» والأخفش لاعتماده على ما قبله.

ويقدر متعلقه على ما اختاره عبد القاهر: اسم فاعل لا فعلاً، إلا إذا قدر ماضياً مع قد.

وقال أيضاً: ومما ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنك ترى الجملة جاءت حالاً بغير واو، ويحسن ذلك من أجل حرف دخل عليها، كقول الفرزدق (من الطويل):

فَقُلْتُ: عسى أن تُبْصريني كأنّما
بُنَيَّ حَواليَّ الأُسُودُ الحوارِدُ[3]

لأنه لولا دخول كأن عليها لم تحسن إلا بالواو، كأن يقال: وبني حوالي... وشبيه بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً، بعقب مفرد، فلطف مكانها، كقول ابن الرومي (من السريع):

واللّهُ يُبْقيكَ لنا سالماً
بُرْداكَ تَبْجيلٌ وتَعْظيمُ[4]

فبرداك تبجيل في موضع حال ثانية لو لم يتقدمها قوله: سالماً، لم يحسن فيها ترك الواو»[5].

الفَصْل بين المُتَضايِفَيْن

انظر: إضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد؛ وانظر أيضاً: الإضافة، الرقم ٧.

فَصْل الخِطاب

هو انتقال الناثر أو الشاعر من موضوع يكون

---

(١) فهو يخالف المشهور في أنّه حكم على غير المبدوءة بالظرف، وغير ما دخل عليها حرف على المبتدأ وغير المعطوفة على مفرد بوجوب الواو فيها إذا بدئت بضمير ذي الحال وبجواز الأمرين فيما عدا ذلك مع أرجحية الذكر.

(٢) علي سواد: أي: بقية من الليل.

(٣) الحوارد: الغضاب، قاله يخاطب زوجته، وقد عيرته لأنّه لا يولد له.

(٤) برداك: تثنية برد، وهو الثوب.

(٥) علوم البلاغة. ص ١٦٧ ـ ١٧٧.

فيه إلى موضوع آخر بكلمة «هذا»، أو بعبارة «أمّا بعد»، نحو الآية: ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ۝٥٥﴾ [ص: ٥٥]. وهو قليل في الشعر، ومنه قوله الشاعر (من الكامل):

هـذا وكَـمْ لـي بـالـجُـنَـيْـنَـةِ سَـكْـرَةٌ
أنـا مـن بَـقـايـا شُـرْبِـهـا مَـخْـمـورُ
بـاكَـرْتُـهـا وغـصـونُـهـا مَـغْـروزَةٌ
والـمـاءُ بـيـن مُـروزهـا[1] مَـذْعـورُ

فصل المقال في شرح كتاب الأمثال

كتاب في الأمثال لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكريّ (. . . ـ ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م). وهو شرح لكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (١٥٧ هـ/ ٧٧٤م ـ ٢٢٤ هـ/ ٨٣٨م) يقول البكريّ في مقدّمة كتابه:

الحمد لله ولي الحمد وأهله، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وصفوته من رسله:

أما بعد، فإني تصفحت كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، فرأيته قد أغفل تفسير كثير من تلك الأمثال، فجاء بها مهملة، وأعرض أيضاً عن ذكر كثير من أخبارها، فأوردها مرسلة، فذكرت من تلك المعاني ما أشكل، ووصلت من تلك الأمثال بأخبارها ما فصل، وبيَّنت ما أهمل، ونبَّهتُ على ما ربّما أجمل، إلى أبيات كثيرة غير منسوبة نَسَبْتُها، وأمثال جمّة غير مذكورة ذَكرتُها، وألفاظ عدّة من الغريب فسَّرتها، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وقد رتّبته على عشرين باباً يتفرّع منها أبواب في محالّها:

الباب الأول: في حفظ اللسان، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الثاني: في معايب المنطق، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الثالث: في جماع أحوال الرجال واختلاف نعوتهم وأحوالهم، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الرابع: في تعاطف ذوي الأرحام وتحنّن بعضهم على بعض، ويتفرع منه أبواب.

الباب الخامس: في مكارم الأخلاق، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب السادس: في الجود والمجد.

الباب السابع: في الخلة والصفاء، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الثامن: في المعاش والأموال، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب التاسع: في العلم والمعرفة، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب العاشر: في شواهد الأمور الظاهرة على علم باطنها، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الحادي عشر: في الحوائج، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الثاني عشر: في الظلم، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الثالث عشر: في المعايب والذم، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الرابع عشر: في الخطأ والزلل في الأمور، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الخامس عشر: في البخل وصفاته

---

(١) المروز: جمع مَرْز، وهو ما يحبس الماء.

وأشكاله، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب السادس عشر: في صنوف الجبن وأنواعه، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب السابع عشر: في مرازي الدهر، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب الثامن عشر: في الجنايات، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب التاسع عشر: في منتهى التشبيه، ويتفرع منه أبواب في معناه.

الباب العشرون: في اللقاء والنفي للناس والطعام، ويتفرع منه أبواب في معناه.

والملاحظ أنَّ البكريّ تصرّف في أبواب أبي عبيد الثلاثين، إمّا بالحذف، وإمّا بالإدماج، وإمّا بتغيير بعض العناوين.

أمّا منهجه في الشرح فيتلخّص بأنّه كان ينقل من كتاب أبي عبيد النّصّ الذي يريد شرحَه أو التعليق عليه مصدِّراً بقوله: «قال أبو عبيد»، ثمّ يشرحه أو يعقِّب عليه بالحرف (ع) الذي اعتبره مختصَر اسمه.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

- طبعة الخرطوم بتحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين، والدكتور إحسان عباس. سنة ١٩٥٨م.
- طبعة دار الأمانة ومؤسسة الرسالة في بيروت (ط ٣، سنة ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م)، وهي إعادة لنشرة الخرطوم.
- طبعة دار مكتبة الحياة في بيروت بتحقيق الدكتور قصي الحسين.

ابن الفصيح

= أحمد بن علي بن أحمد (٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م).

الفصيح

كُتيِّب صغير في اللغة لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بـ«ثعلب» (٢٠٠ هـ/ ٨١٦م ـ ٢٩١ هـ/ ٩٠٤م).

والكتاب في اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم. قال ثعلب في مقدّمة كتابه:

«هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة، والناس على خلافها، فأخْبَرنا بصواب ذلك. ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصَحَهُنَّ. ومنه مما فيه لغتان كَثُرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى. فأخْبَرنا بهما، وألَّفْناهُ أبواباً».

وجاءت الأبواب على النحو الآتي:

- باب فَعَلت.
- باب فَعِلت.
- باب فَعَلْت بغير ألف.
- باب فُعِلَ.
- باب فَعِلْت وفَعَلْت باختلاف المعنى.
- باب فَعَلْت وأَفْعَلْت باختلاف المعنى.
- باب أَفْعَلَ.
- باب ما يُقال بحرف الخَفْض.
- باب ما يُهْمَز من الفعل.
- باب المصادر.
- باب ما جاء وصْفاً من المصادر.
- باب المفتوح أوّله من الأسماء.
- باب المكسور أوّله.
- باب المكسور أوّله والمفتوح باختلاف المعنى.

- باب المضموم أوّله.
- باب المضموم أوّله والمفتوح باختلاف المعنى.
- باب ما يُثَقَّل ويُخَفَّف باختلاف المعنى.
- باب المُشَدَّد.
- باب المُخَفَّف.
- باب المهموز.
- باب ما يُقال للأنثى بغير هاء.
- باب ما أُدخلت فيه الهاء من وصف المذكّر.
- باب ما يُقال للمؤنّث والمذكّر بالهاء.
- باب ما الهاء فيه أصليّة.
- باب منه آخر.
- باب ما جرى مثلاً أو كالمثل.
- باب ما يُقال بلغتين.
- باب حروف منفردة.
- باب من الفرق.

ولاقى كتاب ثعلب شهرة كبيرة بين العلماء، فأقبلوا عليه يشرحونه وينظمونه، ويضعون الحواشي عليه والذيول والاستدراكات ونحو ذلك[1].

وللكتاب طبعات متعدِّدة، منها:

- طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ بتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي.
- طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٧ م بتحقيق عبد العزيز الميمني.

فصيح ثعلب

انظر: الفصيح.

الفصيحة

انظر: الفاء الفصيحة، الرقم ٣.

الفصيحيّ

= علي بن محمد (٥١٦ هـ/ ١١٢٣م).

الفَصيلة اللُّغَويّة

هي التي تتألّف من عدّة لغات ترجع إلى أصل واحد. وهي، وإن اختلفت في بعض الصفات، تحتفظ ببعض العناصر المشتركة، كالضمائر، والأعداد، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأدوات الربط، وغيرها.

الفضل بن إبراهيم (أبو العباس النحوي)

(... / ... - ... / ...)

الفضل بن إبراهيم بن عبد الله، أبو العباس. كان نحويًّا مقرئاً فاضلاً ماهراً بارعاً. أخذ القراءات عن الكسائي؛ له اختيار في أحرف يسيرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٤؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٠٤).

الفضل بن إسماعيل (أبو عامر الجرجاني)

(... / ... - ... / ...)

الفضل بن إسماعيل التميميّ، المعروف بأبي عامر الجرجانيّ. كان نحويًّا كاتباً أديباً شاعراً حسن النظم والشعر. صحب الكتّاب والمشايخ. أحد أصحاب عبد القاهر الجرجاني النحوي. من تصانيفه: «عروق

(١) انظر: كشف الظنون. ص ١٢٧٢ ـ ١٢٧٤.

الذّهب من أشعار العرب»، و«سَلْوة الغرباء»، و«البَيَان في عِلْم القرآن»، و«قلائد الشرف» في الشعر.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٥؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ١٩٢ _ ٢٠٤).

فضل الله بن إبراهيم (سعد الدين النحوي)

(. . ./ . . . _ ٧٨٧ هـ/ ١٣٨٥م)

فضل الله بن إبراهيم بن عبد الله، سعد الدين الساركاريّ. كان نحويًّا بارعاً، فقيهاً شافعيًّا. قرأ على العَضُد، وحدّث بتصانيفه. صنّف في العربيّة والأصول. له نظم. تقدَّم في العلوم العقليّة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٤).

أبو الفضل التوزري

= يوسف بن محمد بن يوسف (. . ./ . . . _ . . ./ . . .).

الفضل بن الحباب (أبو خليفة الجُمَحِيّ)

(. . ./ . . . _ ٣٠٥ هـ/ ٩١٧م)

الفضل بن الحباب بن محمد، أبو خليفة. كان لغويًّا مشهوراً من أصحاب الحديث، واسع الرواية. وليَ قضاء البصرة. كان في الشعر واللغة غاية، وكان أهل الحديث يأتون إليه يقرؤون عليه، فإذا أتاه أهل اللّغة تحوّل إليهم وترك أهل الحديث، وقال: هؤلاء غُثاء. وهو ابن أخت محمد بن سلّام الجُمَحِيّ. توفي سنة ٣٠٥ هـ، وله مئة سنة إلّا بعض سنة. له من الكتب: «طبقات شعراء الجاهليّة»، و«الفرسان».

(معجم الأدباء ١٦/ ٢٠٤ _ ٢١٤؛ وإنباه الرواة ٣/ ٥ _ ٦؛ وشذرات الذهب ٢/ ٢٤٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٤٥؛ والأعلام ٥/ ١٤٨).

الفضل بن الحسن الطبرسي

(. . ./ . . . _ ٥٤٨ هـ/ ١١٥٣م)

الفضل بن الحسن بن الفضل، أبو علي، أمين الدين، أو أمين الإسلام الطبرسي الرضوي أو المشهدي. كان نحويًّا مفسراً، فقيه الشيعة ومصنِّفهم. قطن بيهق (ناحية من نواحي نيسابور). تصدّر لإقراء الطلبة النحو والفقه والتفسير، فأفاد كثيرين. قيل عنه: أمّا الأدب فمنه توقّد جمرُه، وأما النحو فصدرُه ووَكْرُه. من مصنّفاته: «مجمع البيان في تفسير القرآن» فسَّر به القرآن في عشرة مجلدات، وهو من أحسن التفاسير ترتيباً وتحقيقاً وشواهد وفقهاً، و«الكافي الشافي»، و«جوامع الجامع»، و«تاج المواليد»، و«غنية العابد»، و«إعلام الورى بأعلام الهدى».

(إنباه الرواة ٣/ ٦ _ ٧؛ الأعلام ٥/ ١٤٨).

الفضل بن خالد (أبو معاذ المروزيّ)

(. . ./ . . . _ ٢١١ هـ/ ٨٢٦م)

الفضل بن خالد، أبو معاذ المروزيّ، مولى باهلة. كان نحويًّا بارعاً. روى عن عبد الله بن المبارك وعن داود بن أبي هند، وروى عنه محمد بن شقيق والأزهري وأكثر عنه في «التهذيب».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٥؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢١٤).

أبو الفضل الرقباني

= علي بن طاهر بن الرقباني (.../... - .../...).

فَضْل السابق على المَسْبوق

هو من السرقات الشعريّة، ومنه قول حسّان بن ثابت (من الكامل):

تَرَكَ الأَحِبَّةَ أَنْ يُقاتِلَ دونَهُمْ
ونَجا بِرأسِ طِمِرَّةٍ[1] وَلِجامِ

أخذه أبو تمام، فقال (من الكامل):

تَرَكَ الأَحِبَّةَ ناسياً لا سالياً
عُذْرُ النَسِيّ خِلافُ عُذْرِ السالي

أبو الفضل السّراج الدمشقي

= العباس بن عمر بن يحيى (.../... - .../...).

أبو الفضل السكوني

= محمد بن يحيى بن أحمد (٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م).

الفضل بن صالح (أبو المعالي اليمامي)

(.../... - نيّف و٤٨٠ هـ/ ١٠٨٧م)

الفضل بن صالح بن الحسين العلوي، السيد أبو المعالي اليماميّ. حضر نيسابور، وكان نحويًا أديباً محدثاً. سمع الحديث من أشياخ نيسابور، كأبي محمد بن يحيى. مات سنة نيف وثمانين وأربعمئة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٦).

الفضل بن عبد السلام

(.../... - بعد ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م)

الفضل بن عبد السلام الغيدوني الجيّاني. كان نحويًا لغويًا، أستاذاً أديباً، شاعراً فاضلاً. أخذ عن أهل بلده النحو واللغة، وروى عنه أبو عبد الله محمد بن الحسن بن الزبير العاصميّ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٦).

أبو الفضل العجلي الرّازيّ

= عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (٤٥٤ هـ/ ١٠٦٢م).

أبو الفضل القرشيّ الزهريّ

= عبد الكريم بن عطايا بن عبد الكريم (٦١٢ هـ/ ١٢١٥م).

أبو الفضل اللخمي

= جعفر بن أحمد بن جعفر (٦١٣ هـ/ ١٢١٧م).

أبو الفضل المنذري

= محمد بن أبي جعفر (.../... - ٣٢٩ هـ/ ٩٤٠م).

أبو الفضل النيسابوري

= مضارب بن إبراهيم (.../... - ٢٧٧ هـ/ ٨٩١م).

أبو الفضل الواسطي

= محمد بن محمد بن الحسين (.../... - ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م)

---

(١) الطمِرّة: الفرس الشديد الجري.

الفضل بن محمد
(أبو العباس اليزيدي)
(. . . / . . . ـ ٢٧٨ هـ/ ٨٩١م)

الفضل بن محمد، أبو العباس بن أبي محمد يحيى اليزيدي، وهذه النسبة لجدّه يحيى بن المبارك بن المغيرة الذي أدّب ولد يزيد بن منصور. كان من النحاة المشهورين النبلاء، ومن الرواة العلماء. أخذ عنه كثيرون وتخرّجوا به.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٦؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢١٥ ـ ٢١٦؛ وإنباه الرواة ٣/ ٧ ـ ٨؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ٣٧٠؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٥٧؛ والفهرست ص ٧٤ ـ ٧٥).

الفضل بن محمد
(أبو القاسم القصباني)
(. . . / . . . ـ ٤٤٤ هـ/ ١٠٥٢م)

الفضل بن محمد بن علي، أبو القاسم القصباني. كان نحويًّا لغويًّا من أهل البصرة يتبع مذهبهم في النحو، واسع العلم، غزير الفضل، إماماً في علم العربيّة، وإليه كانت الرحلة في زمانه يقصدونه لطلب العلم والاستفادة. أخذ عنه أبو زكريا التبريزي وأبو محمد الحريريّ. له مؤلفات، منها: كتاب في النحو، وكتاب في «حواشي الصّحاح»، و«الأمالي»، وكتاب في أشعار العرب ومختارِها وَسَمَهُ بـ «الصّفوة في أشعار العرب».

(معجم الأدباء ١٦/ ٢١٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٤٦).

أبو الفضل المغربي المشدالي
(. . . / . . . ـ نيّف و٨٦٠ هـ/ ١٤٥٥م)

أبو الفضل المغربي المشدالي (لم يذكر من اسمه أكثر من ذلك). هو من بلاد المغرب. كان علّامة في النحو والكلام والفقه والأصول. اشتغل بالمغرب، وقُدِّم في حياة والده، تصدّر لإقراء الفنون، فبرع وأفاد. عُدّ من أذكياء العالم في زمانه.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٧).

أبو الفضل النحوي

= عباس بن أحمد بن موسى (٤٠١ هـ/ ١٠١٠م).

أبو الفضل الواسطي

= هبة الله بن منصور بن منكد (. . . / . . . ـ ٦٤٢ هـ/ ١٢٤٤م)

فَضْلاً

قال الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الصناديقي الدمشقي (ت ١١٦٤ هـ): الكلام عليها من وجهين:

أحدهما أنّها لا تستعمل إلا في سياق النفي، كما في نحو قولهم: «فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار». ومعناه أنّه لا يملك درهماً ولا ديناراً، وأن عدم ملكه للدينار لكثرة قيمته عن قيمة الدرهم أولى من عدم ملكه للدراهم، فكأنه قال: «لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً».

وثانيهما في إعرابها، فقد حكى الفارسيّ فيه وجهين:

أحدهما أن تكون مصدراً لفعل محذوف،

والجملة صفة لدرهم، والتقدير: لا يملك درهماً يفضل فضلاً عن دينار، أو حالاً منه لوقوعه في سياق النفي المسموع لمجيء الحال من النكرة.

وثانيهما أن يكون حالاً من «درهماً» لوجود المسوِّغ المذكور وجرياً على مذهب سيبويه، على حدّ «عليه مئة بيضاً»، و«صلى وراءه رجال قياماً». ولا يجوز جَعْله صفة لدرهم؛ لأنّه لم يسمع إلا منصوباً سواء أكان قبله منصوباً كالمثال المذكور، أم مرفوعاً، نحو: «ليس عندي درهم فضلاً عن دينار»، أم مخفوضاً، نحو: «فلان لا يصل إلى درهم فضلاً عن دينار»، إذ لو جاز ذلك، لسمع محركاً بالحركات الثلاث، والحال أنّه لم يسمع إلّا منصوباً»[1].

الفُضْلى

لا تقل: «هذه هي الطريقة الأفضل»، بل قلْ: «هذه هي الطريقة الفُضْلى، أو الأفضل عاقبةً»؛ لأنّه إذا دخلت «أل» التعريف على أفعل التفضيل، وجب أن يطابق من هو له في كلّ شيء؛ أمّا إذا أضيف، فتجوز فيه المطابقة وعدمها.

الفَضْلة

الفَضلة، في اللغة، ما بقي من الشّيء، وهي، في النحو والبلاغة، الاسم الذي يُذكر لتتميم معنى الجملة، وليس مسنداً ولا مسنداً إليه. وسُمِّيت بهذا الاسم؛ لأنّها زائدة على المسنَد والمسند إليه. وتُسمّى أيضاً: «القَيْد»، و«التكْملة»، و«التَّتِمّة»، و«المُكَمِّل».

وتكون الفضلة حالاً، أو تمييزاً، أو مفعولاً به، أو مفعولاً لأجله، أو مفعولاً معه، أو مفعولاً فيه، أو مفعولاً مطلقاً، أو نعتاً، أو توكيداً، أو بدلاً، أو عطف بيان، أو عطف نسق، أو مضافاً إليه.

انظر كلًّا في مادّته.

أبو محمد المعافريّ

(.../... ـ قبيل ٦٥٠ هـ/ ١٢٥٢م)

فُضيل بن محمد بن عبد العزيز، أبو محمد المعافريّ. كان نحويًّا، مقرئاً مجوّداً، محققاً بالعربيّة، أديباً مبرّزاً. من أهل إشبيلية. تصدّر لإقراء القراءات والنحو والأدب بطليطلة إلى أن مات قبيل سنة ٦٥٠ هـ. له تعليق حسن على «جُمل» الزجاجي، دلّ على فهمه ونبله، استجاده الناس وتناقلوه، وأخذوا عنه.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٧).

فَعائِلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «رسائل»، وصفةً، نحو: «طرائف»، وهو من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، وصيغة من صِيَغ مُنتهى الجموع، ويَطّرد في مواضع فصّلناها في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ث، وصِيَغ منتهى الجموع.

---

(١) عن كتابه «رسالة في الكلام على ألفاظ عشرة يكثر دورانها»، وهو مطبوع مع كتابه «إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل». بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٧ م، ص ٨٧ ـ ٨٨.

فُعائِل

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «جُرائض» (الأسد)، وصفةً، نحو: «حُطائِط» (الجارية الصَّغيرة)، وهو قليل فيهما.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعاعِلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «سلالِم»، ولا يُسْتَنْكَر أن يكون في صفة؛ لأنَّ فيها مثل: «زُرَّق» (الحديد النظر)، و«حُوّل» (الشّديد الاحتيال للأمور).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَاعِيلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «بلاليط» (الأراضي المستوية)، وصفةً، نحو: «عَواوير» (جمع «عوّار»، وهو الضعيف الجبان).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فُعاعِيل

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِئ إلّا صفةً، نحو: «ماءٌ سُخاخِين»، وقيل: لا يُعلم غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعْأَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «بَرْأَلَ» (بَرْأَلَ الطّائِرُ: نفش ريشه).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

فَعْأَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «شَمْأَلٌ» (ريح الشّمال).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعْئِلْ

وزن فعل الأمر من «فَعْأَلَ»، نحو: «بَرْئِلْ» (برألَ الطائر: نفش ريشه).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْأَلَ».

فَعالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «غزال»، وصفةً، نحو: «جَبَان».
- الصِّفة المُشَبَّهة القياسيّة المُشْتَقّة من «فَعُلَ»، نحو: «جَبُنَ» فهو «جَبَان»، و«رَزُنتِ المرأة»، فهي «رَزَان» (بمعنى متَّزنة غير طائشة)، والكثير قَصْر هذا الوزن على المؤنَّث.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والصِّفة المُشبَّهة.

فَعّالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «قَذّاف» (المنجنيق)، وصفةً، نحو: «شَرّاب»، وهو في الصفة كثير.
- صِيَغ المبالغة القياسيّة، نحو: «سَفّاح» (الكثير سَفْك الدِّماء).
- الاسم الممدود، نحو: «عَدّاء».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «فَعّال» للصانع، والنسبة بالياء لغيره،

فيقال: «زجّاج» لصانع الزجاج، و«زجاجيّ» لبائعه[١].

كما أجاز استعمال «فَعّال» للمبالغة من الفعل اللازم والمتعدّي[٢].

وانظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة، والاسم الممدود.

فُعْئِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْأَلَ»، نحو: «بُرْئِلَ» (برأل الطائر: نفش ريشه).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْأَلَ».

فَعالِ

يأتي بثلاثة أوجه:

١ ـ اسم فعل أمر قياسيّ من الفعل الثلاثيّ، نحو: «نَزالِ، طَلاعِ»، أي: انزلْ، اطلع.
انظر: اسم الفعل، الرقم ٢، الفقرة ج.

٢ ـ عَلَم للأنثى نحو: «حَذام، قَطام، رَقاشِ» وهذه الأعلام مبنيَّة على الكسر في محل رفع، أو نصب، أو جرّ حسب موقعها في الجملة.

٣ ـ صفة سَبٍّ للأنثى ملازمة للنِّداء، ولا يجوز تأنيثها، نحو: «يا خباثِ، يا فَجارِ، يا كذابِ»، أي: يا خبيثة، يا فاجرة، يا كاذبة.

وجاء في «شرح المفصل»:

قال صاحب الكتاب: «فَعالِ» على أربعةِ أضرب: التي في معنى الأمر كـ«نَزالِ»، و«تراكِ»، و«بَراكِ»، و«دَراكِ»، و«نَظارِ»، و«بَدادِ»، أي: لِيَأْخُذْ كلٌّ منكم قِرْنَه. ويُقال أيضاً: «جاءت الخَيْلُ بَدادِ»، أي: متبدِّدَةً، و«نَعاءِ فلاناً»، و«دَبابِ» للضَّبُع، أي: دِبِّي، و«خَراجِ» لُعْبَةٌ للصِّبيان، أي: أَخْرِجوا، وهي قياسٌ عند سيبويه في جميع الأفعال الثُّلاثيّة[٣]، وقد قلتُ في الرُّباعيّة كـ«قَرْقارِ» في قوله (من الرجز):

حَتَّى إذا كانَ على مُطارِ
يُمْناهُ واليُسْرى على الثَّرْثارِ
قالَت له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ[٤]

وقال (من الكامل):

مُتَكَنِّفِي جَنْبَي عُكاظَ كِلَيْهِما
يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بِها عَرْعارِ[٥]

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٦٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٢) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

(٤) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٣٠٧، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/ ٨٩ (قرر)؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٧٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧.
اللغة: مطار: وادٍ بنجد. الثرثار: موضع بالجزيرة. قرقار: قَرْقِر بالرعد، وصبَّ ماءك.
المعنى: يصف الشاعر سحاباً فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا قائلة: قرقر بالرعد، وهات ما عندك.

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٦١ (عرر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٩٧.
اللغة: متكنّفي: محيطي. عكاظ: موضع معروف. عرعار: اسم فعل أمر بمعنى «تلاعبوا بالعرعرة».

قال الشارح: إعلم أنّ صيغةَ «فَعَالِ» ممّا اختصّ به المؤنّثُ، ولا يكون إلّا معرفةً معدولاً عن جهته، وهو على أربعة أضرب:

فالأوّل: أن يكون اسماً للفعل في حال الأمر مبنيًّا على الكسر، وذلك قولك: «نَزَالِ»، و«تَرَاكِ»، ونحوهما. وإنّما بُني لِما ذكرناه من وقوعه موقعَ فعل الأمر، وهذا تقريبٌ. والحقُّ في ذلك أنّ علّةَ بنائه إنّما هي لتضمُّنه معنى لام الأمر. ألا ترى أنّ «نَزالِ» بمعنَى «انْزِلْ»، وكذلك «صَهْ» بمعنَى «اسْكُتْ»؟ وأصلُ «اسكُتْ» و«انْزِلْ»: «لِتَسْكُتْ» و«لِتَنْزِلْ»، كما أنّ أصلَ «قُمْ»: «لِتَقُمْ»، وأصلَ «اُقْعُدْ» «لِتَقْعُدْ». يدلّ على ذلك أنّه قد جاء على الأصل في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]. فلمّا تضمّنتْ هذه الأسماءُ معنى لام الأمر، شابَهت الحروفَ، فبُنيت كما بُنيت «كَيْفَ»، و«كَمْ»، لما تضمّن كلُّ واحد منهما معنى حرف الاستفهام. والأسماءُ المسمّى بها الفعلُ في الخبر، نحو: «شتّانَ» و«هَيهاتَ» محمولةٌ في ذلك على الأسماء المسمّى بها في الأمر، وحقُّها أن تكن مُسكَّنةَ الآخِر كـ «صَهْ» و«مَهْ»، إلاّ أنّه التقى في آخِرها ساكنان: الألفُ الزائدة، ولامُ الكلمة، فوجب تحريكُ اللام لالتقاء الساكنين. وكان الكسرُ أَوْلى لوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ «نزَالِ» وبابَه مؤنّثٌ، والكسرُ من عَلَم التأنيث، نحو: «قُمْتِ»، و«ضَرَبَكِ»، فحُرّك بأشكل الحركات به.

والوجه الآخر: أنّه كُسر على حدِّ ما يُوجِبه التقاءُ الساكنين، وإنّما أُتي بهذه الأسماء لِما ذكرناه من إرادة الإيجاز والمبالغة في المعنى، فـ «نَزالِ» أبلغُ في المعنى من «انْزِلْ»، و«تَراكِ» أبلغُ من «اتْرُكْ». وإنّما غُيّر لفظُ الفعلِ الواقعةِ هذه الأسماءُ موقعه، ليكون ذلك أدَلَّ على الفعل، وأبلغَ في إفادة معناه، فـ «نَزَالِ» بمعنى المُنازَلة، ولذلك كان مؤنّثاً في قوله (من الكامل):

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فِي الذُّعْرِ[1]

وهو اسمٌ لـ «نازِلْ». وأصلُه أنّه كان إذا التقى خَصْمان، نزلا عن ظهور خَيْلهما، وتَقاتلا، ثم اتُّسع فيه حتى قيل لكلِّ متحارِبَيْن: «مُتنازِلان»، وإن كان راكبَيْن.

وقالوا «تَراكِ» بمعنى «اتْرُكْ». قال الشاعر (من الرجز):

تَراكِهَا مِن إبِلٍ تَراكِها ... أَمَا تَرَى الخَيْلَ لَدَى أوْراكِها[2]

وقالوا: «بَرَاكِ» بمعنَى «ابْرُكْ». يقال في الحرب: «بَراكِ بَرَاكِ»، أي: ابْرُكُوا واثْبُتوا، و«البرَاكاءُ»: الثَّبات في الحرب والجِدُّ فيه. قال بِشْرٌ (من الوافر):

ولا يُنْجِي مِن الغَمَراتِ إلّا ... بَراكاءُ القِتالِ أوِ الفِرارُ[3]

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٧ ـ ٣١٩؛ والكتاب ٣/ ٢٧١.

(٢) الرجز لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/ ١٦٠، ١٦٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٠٥ (ترك)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٩٤؛ والكتاب ١/ ٢٤١، ٣/ ٢٧١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٧.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧٩؛ وجمهرة اللغة ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٦؛ وشرح =

وقالوا: «دَراكِ» بمعنى «أَدرِكْ». والإدراكُ: اللحوق، يقال: «مشيتُ حتى أدركتُ». والمدارَكةُ: المتابَعة.

ويقال: «بَدادِ بَدادِ في الحرب»، أي: لِيَأْخُذ كلُّ رجل قِرْنَهُ. والبَدادُ: البِراز. يقال: «لو كان البَدادُ، لما أطاقُوه»، أي: لو بارزناهم رجلاً رجلاً. ويقال: «تبادَّ القومُ»، إذا أخذ كلُّ واحد قِرْنَه. فأمّا قولهم: «جاءت الخيلُ بَدادِ»، أي: متبدِّدَةً، فليس من هذا الباب.

وقالوا: «نعاءِ الرجلَ» بمعنى «انْعَهُ». قال الكُمَيْت (من الطويل):

نَعاءِ جُذاماً غيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلِ
ولكِنْ فِراقاً للدَّعائِمِ والأَصْلِ[1]

وكانت العرب، إذا مات منها ميّتٌ له خَطَرٌ وقَدْرٌ، ركِب راكبٌ، وجعل يسير في الناس. ويقال: «نَعاءِ فلاناً»، أي: انْعَهُ، أي: أَظْهِرْ خبرَ وَفاته.

وقالوا: «دَبابِ» للضَّبُع، والمراد: دِبِّي، قيل لها ذلك لقلّةِ عَدْوها، كأنّها تَدِبُّ. يقال: «ناقةٌ دَبُوبٌ»، أي: لا تكاد تمشي لكثرة لَحْمها.

وقالوا: «خَراجِ خَراجِ»، أي: أَخْرِجوا إلى الخَرِيج، والخريجُ: لُعْبةٌ للصبيان. قال الهُذَليّ (من الطويل):

أَرِقْتُ لَهُ ذاتَ العِشاءِ كأنّه
مَخاريقُ يُدْعَى تَحْتَهُنّ خَرِيجُ[2]

وقالوا: «مَناعِ زيداً»، أي: امْنَعْهُ. قال الشاعر (من الرجز):

مَناعِها مِن إِبِلٍ مَناعِها
أَمَا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْباعِها[3]

ولم يأت هذا البناء من الرُّباعيّ إلّا قليلاً، قالوا: «قَرْقارِ» بمعنى «قَرْقِرْ». قال الراجز (من الرجز):

قالت له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ
واخْتَلَطَ المعروفُ بالإنكارِ

أي: قالت: «قَرْقِرْ بالرَّعْد»، كأنّها أمرتِ

= التصريح ٢/ ٢٩١؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٩٨ (برك)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٢٩.

(١) البيت للكميت بن زيد في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٧؛ والكتاب ١/ ٢٧٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٨٩ (جذم)، ١٥/ ٣٣٤ (نعا)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣.
المعنى: انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم، ولكن لا تذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا، ولكن لأنّهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٢٥٣ (ضرج)، ١٠/ ٧٧ (خرق)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٠٢؛ ومجمل اللغة ٢/ ١٨١؛ والمخصص ١٣/ ١٩؛ وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢؛ وتاج العروس ٥/ ٥١٢ (خرج)؛ وللهذلي في مقاييس اللغة ٢/ ١٧٦.
اللغة: أرقت له: يعني السحاب. ذات العشاء: الساعة التي فيها العشاء. المخاريق: ما تلعب به الصبيان من الخِرق المفتولة. خريج: لعبة لهم، شبَّه انشقاق البرق بالمخاريق.

(٣) الرجز لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٩.
اللغة: مناع: اسم فعل أمر بمعنى امنع. الأرباع: جمع ربع، وهو المنزل والدار بعينها.
المعنى: امنع مسير هذه الإبل إلى هذه الديار لأنّ موتها محقق فيها.

السحابَ بذلك، أي: ألقحتْه، وهيّجتْ رَعْدَه. وهو مأخوذ من «قَرْقَرَ البعيرُ»، إذا صفا صوتُه، ورجّع. وبعيرٌ قَرْقارُ الهَدِيرِ إذا كان صافي الصوتِ في هديره، وقالوا: «عَرْعَارِ» من «العَرْعَرَة»، وهي لعبة للصبيان. قال النابغة (من الكامل):

مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما
يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بِها عَرْعارِ

وذلك أنّ الصبيّ كان إذا لم يجد من يُلاعِبه، رفع صوتَه فقال: «عَرْعَارِ»، أي: هَلُمُّوا إلى العَرْعرة، فإذا سمعوا، خرجوا إليه، ولعبوا معه تلك اللعبةَ.

هذا مذهب سيبويه في ذلك كلّه، وقد خولِف في حَمْلِ «قرقارِ»، و«عرعارِ» على العدل لخروجهما عن الثُّلاثيّ الذي هو البابُ، وجُعلا حكايةً للصوت المُرَدَّد دون أن يكونا معدولَيْن، وهو القياس؛ لأنّ بناء «فَعالِ» إنّما يجيء من الثلاثيّ، وهذا العدلُ إنّما جاء فيه. فأمّا الرباعيُّ، نحو: «قرقارِ» و«عرعارِ»، فهو «فَعْلالِ» وليس بـ«فَعَالِ».

واعلم أنّ هذه الأسماء كلّها أسماءٌ لِما تقدّم من الدلالة؛ لأنّ هذا البناء ليس من أمْثِلَةِ الأفعال، وهو في الأسماء كثيرٌ، وهي مؤنّثةٌ بدليل قوله (من الكامل):

... إذا دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

فتأنيثُ الفعل حين أُسند إليه دليلٌ على أنّه مؤنّثٌ. وهي معرفةٌ؛ لأنّ قولك: «نَزالِ» معناه: «انْزِلْ». وهذا لفظٌ معروف غيرُ منكور.

واعلم أنّ للنحويّين خلافاً في هذا القِسم المعدول عن لفظِ فعل الأمر المأخوذِ من لفظه، فمنهم من طرده في كلّ فعل ثلاثيّ لكثرةِ ما ورد منه عنهم واستمرّ، وهو رأيُ سيبويه، ومنهم من يَقِف عند ما جاء عن العرب منه، فلا يقول: «قَوام» في معنى «قُمْ»، ولا «قَعَادِ» في معنى «اُقْعُدْ». وهو القياس؛ لأنّ «فَعَالِ» اسمٌ وضعتْه العربُ موضعَ «افْعَلْ»، وليس لأحدٍ أن يبتدِع اسماً لم يتكلّم به العربُ. وأمّا الرباعيُّ فلا كلامَ أنّه لا يقاس عليه. والفصل بين الثلاثيّ والرباعيّ عند سيبويه أنّ الثلاثيّ قد كثُر في كلامهم جدًّا، ولا يُسمَع من الرباعيّ إلّا في الحرفَيْن اللذَيْن ذكرناهما، فلمّا كثر ذلك في كلامهم، جعله أصلاً، وقاس عليه، ولمّا قلّ في الرباعيّ، وقف عند المسموع منه، ولم يتجاوزه.

«فَعالِ» التي بمعنى المصدر

قال صاحب الكتاب: «التي في معنى المصدر المعرفة كـ«فَجارِ» للفَجْرة، و«يسارِ»، للمَيْسَرة، و«جمادِ» للجمود، و«حمادِ» للمَحْمِدَة، ويقولون للظِّباءِ إذا وردَتِ الماء: «فلا عَبابِ»، وإذا لم تَرِدْ: «فلا أَبابِ». و«رَكِبَ فلانٌ هَجاجِ»، أي: الباطلَ. ويقال: «دَعْنِي كَفافِ»، أي: تكُفَ عَنّي وأكُفَ عنك، و«نزلتْ بَوَارِ على الكُفّار»، و«نزلتْ بَلاءِ على أهل الكتاب».

قال الشارح: الضرب الثاني من ضروب «فَعالِ» أن تكون اسماً لمصدر، عَلَماً عليه كـ«فَجارِ» و«بَدادِ» ولا تُبْنَى إلّا أن يجتمع فيها ما اجتمع في «نَزالِ» وبابه من التعريف والتأنيث والعدلِ. فهي محمولةٌ عليه في البناء؛ لأنّها على لفظه ومُشابِهَةٌ له من الجهات المذكورة، وهذا مذهب سيبويه.

وزعم أبو العبّاس المبرّد أنّ الذي أوجب

بناء هذه الأسماء أنّها لو كانت مؤنّثةً معرفةً غيرَ معدولة، لكان حكمُها مَنْعَ الصرف، فلمّا عُدلت، زادها العَدْلُ ثقلاً، فلم يبق بعد منع الصرف إلّا البناء، وهو رأيُ ابن كَيْسان.

وكان أبو إسحاق يُنْكِر هذا القول، ويستضعفه ويقول: الاسمُ إذا اجتمع فيه عِلّتان امتنع من الصرف، ولا يزيده اجتماعُ العِلَل على منع الصرف، فيكون اجتماعُ العلل المانعَ من الصرف، وأدنى ذلك علّتان. والذي يدلّ على ذلك أنّ «صَحْراء» لا ينصرف، وإذا سُمّي به، زاد علّةً، ولم يُخرجه ذلك إلى البناء. وكذلك «حَمْراءُ» غير مصروف، وفيه الوصفُ مع التأنيث المستقلُّ بمنع الصرف. ومن ذلك «فِرْعَوْنُ»، لو سمّيت به امرأة، لم يَزِدْه ذلك على منع الصرف. وقالوا: «أَذْرَبِيجَانُ» اسمُ هذا المكان، فإنّه قد اجتمع فيه التعريف، وزيادةُ الألف والنون، والعُجْمَةُ، والتأنيث، والتركيبُ، ولم يزده على منع صرفه. فمن ذلك «فجارِ». قال النابغة (من الكامل):

إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا
فحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ[1]

قالوا: يريد الفَجْرَةَ، جعلوه عَلَماً عليه، فإذا قيل: «فَجارِ»، دلّ على لفظ الفجرة، والحَدَثُ الذي هو الفُسوقُ مستفادٌ من المسمّى، لا من الاسم.

وقد ذهب من ينتمي إلى التحقيق من النحويّين إلى أنّ الأمثلَ أن تكون «فجارِ» معدولة عن «فَجْرَةَ» عَلَماً؛ لأنّه قَرَنَها بِعِدْلِها «بَرَّةَ»، فكما أنّ «برّة» عَلَمٌ لا محالة، فكذلك ما عُدل عنه «فَجارِ»، فهو في التقدير «فَجْرَةُ». فلو عُدل عن «برّة» هذا، لكان قياسُه «برارِ». ومن ذلك «بَدادِ»، يقال: «جاء القوم بَدادِ»، قال عَوْفُ بن الخرع (من الكامل):

وذكرتَ من لَبَنِ المُحَلَّقِ شُرْبَةً
والخَيْلُ تَعْدُو في الصَّعيدِ بَدادِ[2]

أي: بَدَداً بمعنَى مبتدِّدة، فهو مصدرٌ في معنى اسم الفاعل، كقولهم: «عَدْلٌ» بمعنى «عادِلٍ»، و«غَوْرٌ» بمعنى «غائِرٍ». والتحقيقُ فيه أنّه اسم لمصدر مؤنّث معرفة، كأنّه البَدَّةُ، وإن كان لا يُتكلّم به، كأنّه أصلٌ مرفوض، ومثله قولُ حسّان (من الكامل):

كُنّا ثَمانِيَةً وكانوا جَحْفَلاً
لَجِباً فشُلّوا بالرِّماحِ بَدادِ[3]

أي: متبدِّدين.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٧؛ والكتاب ٣/ ٢٧٤.

(٢) البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٤ (حلق)؛ ولعوف بن الخرع في جمهرة اللغة ص ٩٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ١/ ٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٩؛ ولسان العرب ٣/ ٧٨ (بدد)؛ والمعاني الكبير ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦.
اللغة: الصعيد: الأرض. بداد: متفرّقة. المحلّق: إبل سماتها الحَلَق على وجهها.

(٣) البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٧٨ (بدد).
اللغة: الجحفل: الجيش العظيم. اللَّجِب: الكثير الضجّة.

فإن قيل: بَدادِ معرفةٌ فيما زعمتم، وهي ههنا حالٌ، والحال لا تكون إلا نكرة. فالجوابُ: يجوز أن يجيء الحال معرفةً إذا كان مصدراً، نحو: «فعلتَه جَهْدَكَ وطاقتَكَ»، و«أرسلها العِراكَ» من قوله (من الوافر):

فَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها
ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[1]

وقالوا: «يَسارِ» بمعنى المَيْسَرَة، يقال: «أَنْظِرْني حتّى يَسارِ»، أي: إلى الميسرة. قال (من الطويل):

فَقُلْتُ امْكُثِي حتّى يَسارِ لَعَلَّنا
نَحُجَّ مَعاً قالتْ: أَعاماً وقابِلَهْ[2]

أي: امْكثي إلى ميسرة، فهو عَلَمٌ على هذا اللفظ، وقالوا: «جَمادِ» بمعنى الجمود، يقال للبَخيل: «جَمادِ له»، أي: لا زال جامدَ الحال، وقالوا: «حَمادِ» بمعنى المَحْمَدَة، قال المتلمِّس (من الوافر):

جَمادِ لها جَمادِ، ولا تَقُولي
لها أَبَداً إذا ذُكِرَتْ حَمادِ[3]

أي: قولي لها: «جموداً»، ولا تقولي لها: «حَمْداً وشُكْراً».

وقالوا: «عَبابِ» بمعنى العَبّ، ويقال: «لا عَبابِ»، أي: لا عَبَّ، والعبُّ: شربُ الماء من غير مَصّ، وفي الحديث «الكُبادُ من العَبّ»[4]، والكُبادُ: وجعُ الكَبِد. ويقولون للظباء إذا وردتِ الماء: «لا عَبابِ»، أي: لا عَبَّ، وإذا لم ترِد: «لا أَبابِ».

وقالوا: «رَكِبَ فلانٌ هجاجِ»، أي: رأسَه، فكأنّه اسم للهجاج، قال الشاعر (من الوافر):

وقد ركبوا على لَوْمِي هَجاجِ[5]

أي: الهَجّة، أي: هاجّين على رؤوسهم لا يَلْوون.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٩٢؛ والكتاب ١/ ٣٧٢.

(٢) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية)؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٣٢٧؛ والدرر ١/ ٩٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٥؛ ولسان العرب ٥/ ٢٩٦ (يسر):
اللغة: يَسار: اسم مبني على الكسر لأنّه معدول عن الميسرة، والميسرة واليُسر بمعنى واحد، وهو الغنى. وقابل: قادم، أو مقبل.
المعنى: طلب إلى زوجته أن تنتظر حتى يوسر، فيحجّا معاً، فأنكرت عليه ذلك، قالت: أأنتظر هذا العام، والعامَ القادم؟

(٣) البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٩، ٣٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٣١ (جمد)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤.
اللغة: الضمير في «لها» يعود إلى القرينة، وهي النفس، في بيت سابق. جَمادِ، وحَمادِ: اسمان للجمود، والحمد، معدولان عن مؤنثين سُمِّيا بهما كالجمدة، والحمدة، والجمود في هذا السياق قلة الخير، والحمد كثرته.
المعنى: ادعي لهذه النفس التي انقادت وراء المنكرات بقلة الخير، ولا تدعي لها ما عشت بكثرة الخير.

(٤) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٣٩.

(٥) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

ويقال: «دَعْنِي كَفافِ»، أي: تَكُفّ عنّي، وأكُفّ عنك، فهو اسم بمعنى الكَفّة.

ويقال: «نزلتْ عليهم بَوَارِ» حكاه الأحمر، جعله معدولاً عن المصدر، وبناه على الكسر لما ذكرناه، والبَوَار: الهَلاكُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾ [الفتح: ١٢]، أي: هَلْكَى.

وقالوا: «نزلتْ بَلاَءِ على أهل الكتاب» مكسورةً كـ«فَجارِ»، و«بَدادِ»، حكاه الأحمر عن العرب، وهو اسم للمصدر، والمرادُ البَلِيّة. والبَلاء: الاختبارُ بالخير والشرّ، يقال: «أبْلاه الله بلاءً حسناً». قال زُهَيْر (من الطويل):

جَزَى اللّهُ بالإحسانِ ما فَعَلا بِكُمْ
وأبلاهما خَيْرَ البَلاءِ الّذِي يَبْلُو[١]

أي: خَيْرَ الصَّنِيع الذي يختبِر به عِبادَه، فاعرفه.

«فَعالِ» المعدولة عن الصفة

قال صاحب الكتاب: والمعدولة عن الصفة، كقولهم في النداء: «يا فَساقِ»، و«يا خَباثِ»، و«يا لَكاعِ»، و«يا رَطابِ»، و«يا دَفارِ»، و«يا خَضافِ»، و«يا حَباقِ»، و«يا خَزاقِ».

قال الشارح: هذا الضرب هو الثالث من ضروب «فَعَالِ»، وهو أن تكون صفةً غالبةً، نحو قولك: «يا فَساقِ»، و«يا غَدارِ»، و«يا خَباثِ»، ونحو ذلك ممّا ذكره. وأصلُها «فاعلةٌ»، نحو: «فاسِقة» و«غادِرة» و«خَبِيثة». وإنّما عُدل إلى «فَعال» لضرب من المبالغة في الفسق، والغَدْر، والخُبْث، كما عدلوا عن «راحِم» إلى «رَحْمان» للمبالغة، وكما عدلوا عن «لَئِيم» إلى «مَلأمانَ»، وعن «لاكع» إلى «مَلْكَعانَ»[٢] حيث أرادوا المبالغة في الصفة، ولا يُستعمل في غير النداء غالباً.

وإنّما اختصّ به النداء؛ لأنّه يصير معرفةً بالقصد، كتعريفِ «رجل» في قولك: «يا رجلُ»، فاجتمع فيه التعريفُ الحاصل بالنداء، والتأنيثُ إذ كان معدولاً عن مؤنّث، والعدلُ مع لفظِ «فعَالِ»، فناسَبَ لفظَ «نَزالِ» ومعناه، فبُني كبنائه. والدليلُ على تعريفه قولهم: «يا فُسَقُ الخَبِيثُ»، و«يا فَساقِ الخبيثةُ»، فوصفُهم إيّاه بالمعرفة دليلٌ على تعريفه. وربّما جاء في غير النداء ضرورةً في الشعر، ولذلك قلنا: «غالِباً». قال الحُطَيْئة (من الوافر):

أُطَـوِّفُ مـا أُطَـوِّفُ ثُـمّ آوِي
إلـى بَـيْـتٍ قَـعِـيـدَتُـهُ لَـكـاعِ[٣]

فـ«فَساق» معدول عن «فاسقة»، والفاسِقُ:

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٠٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٨٤ (بلا)؛ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٩٠؛ ومقاييس اللغة ١/ ٢٩٤؛ وديوان الأدب ٤/ ١٠٦؛ وتاج العروس (بلى).

(٢) الملكعان: اللئيم الدنيء.

(٣) البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/ ٣٢٣ (لكع).
اللغة: أطوّف: أتجوّل، أتنقّل من مكان إلى آخر. آوي: ألجأ. القعيدة: التي تقعد فيه، أي: امرأته.
لكاع: لئيمة أو حمقاء.

الفاجر، وأصله الخروجُ عن الأمر. يقال: «فسقتِ الرُّطَبَةُ»، إذا خرجتْ عن قِشْرتها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، أي: خرج عن ذلك. قال ابن الأعرابيّ: لم يُسمَع في شيء من كلام الجاهليّة، ولا شعرهم «فاسِق».

وأمّا «خَباث»، فمعدول عن «خَبيثة»، والخبثُ ضدّ الطيّب، يقال: «خَبُثَ، فهو خبيثٌ»، أي: خَبٌّ رَدِيءٌ، وأخبثَه غيرُه: علّمه الخُبْثَ.

و«لَكاع» معدول عن «لَكْعاءَ»، يقال: «رَجلٌ لُكَعُ»، أي: لئيمٌ، و«امرأةٌ لكعاء»، وقد لَكِعَ لَكاعَةً، فهو أَلْكَعُ، ولُكَعُ معدول عنه، ولذلك لا ينصرف. و«لَكاعِ» معدول عن «لَكْعاءَ».

وقالوا: «رَطابِ» للأَمَة، وهي صفةُ ذَمّ، والمراد: «يا رَطْبَةَ الفَرْجِ»، وذلك مِمّا تُعاب به المرأة.

وقالوا: «يا دَفارِ»، والمراد «يا دَفِرَةُ»، فعدلوا عن «دفرة» إلى «دَفَارِ» للمبالغة في الصفة، والدَّفْرُ: النَّتْنُ، والدنيا: أُمُّ دَفَارِ، كنوها بذلك ذَمًّا لها. ويقال: «دَفْراً لك، أي: نَتْناً.

وقالوا للأَمَة أيضاً: «يا خَضَافِ»، فهو صفةُ ذمّ، والخَضْفُ: الحَبْقُ، أنشد الأصمعيّ (من الرجز):

إنَّا وَجَدْنا خَلَفاً بِئْسَ الخَلَفْ
عَبْداً إذا ما ناءَ بِالحَمْلِ خَضَفْ[1]

كأنّهم أرادوا: «يا خاضِفَةُ»، أي: يا ضارطةُ.

ومثله قولهم: «يا حَباقِ»، والمراد: «يا حابِقَةُ»، فعُدل إلى «فَعالِ» للمبالغة، والحَبْقُ: الضَّرْط.

وقالوا: «يا حَزاقِ»، أي: يا حازقةُ، وهو من صفاتِ الذمّ من معنى البُخْل، وقيل هو بالخاء المعجمة من «الخَزْق»، وهو القَذَرُ، كأنّه قال: «يا ذارِقَةُ».

«فَعالِ» في غير النداء

قال صاحب الكتاب: وفي غير النداء نحو «حَلاقِ» و«جباذِ» للمنيّة، و«ضرام» للحَرْب، و«كَلاح»، و«جَداع»، و«أَزَام» للسنة، و«حَناذِ»، و«بَرَاح» للشمس، و«سَباط» للحُمَّى، و«طَمارِ» للمكان المرتفِع، يقال: «هَوَى من طَمارِ»، و«ابْنَا طَمَارِ»: ثَنِيّتان[2]، و«وقَعَ في بَناتِ طَبَارِ، وطَمَارِ»[3]، أي: في دَوَاهٍ، و«رماه اللَّهُ بِبِنْتِ طَمَارِ»، و«سَبَبْتُه سَبَّةً تكون لَزامِ»، أي: لازمَةً. ويقولون للرجل يطلُع عليهم يكرَهُون طَلْعَته: «حَدادِ حُدِّيه»، و«كَرَارِ»: خَرَزَةٌ يُؤَخِّذْن بها أَزْوَاجَهنّ، يقلن: «يا هَصْرَةُ اهْصِرِيه». و«يا كَرارِ كُرِّيه، إن أَدْبَرَ، فَرُدِّيه، وإن أَقْبَلَ، فسُرّيه»، وفي مَثَل «فَشاشِ فُشّيه من اسْته إلى فِيه»[4]، و«قَطاطِ» في قوله

---

(١) الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة (خضف)؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٧؛ ولسان العرب ٩/ ٧٤ (خضف)، ٩/ ٨٨ (خلف).

(٢) معجم البلدان ١/ ٧٨.

(٣) لسان العرب ٤/ ٤٩٥ (طبر)، ٥٠٣ (طمر).

(٤) ورد المثل في لسان العرب ٦/ ٣٣٢ (فش)؛ والمستقصى ٢/ ١٨٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٨.

(من الوافر):

أَطَلْتُ فِراطَهُمْ حتّى إذا ما
قَتَلْتُ سَراتَهُمْ كانَتْ قَطاطِ[١]

أي: كانت تلك الفَعْلةُ لي كافيةً، وقاطّةً لِثَأْرِي، أي: قاطعةً له. و«لا تَبُلُّ فُلاناً عِندي بَلالِ»، أي: بالّةٌ، ويقال للداهية: «صَمِّي صَمام». و«كَوَيْتُه وقاعِ»، وهي سِمة على الجاعِرتَيْن[٢]، وقيل في طُولِ الرأس من مقدَّمه إلى مؤخَّره، قال (من الوافر):

وكُنْتُ إذا مُنِيتُ بخَصْمِ سَوْءٍ
دلَفْتُ له فأَكْوِيهِ وَقَاعِ[٣]

قال الشارح: هذه الألفاظ، وإن كان أصلها الصفةَ، إلّا أنّها خرجت مَخْرَجَ الأعلام، نحو: «حَذَامِ»، و«قَطَامِ»، فلذلك كانت معارفَ، والعلّةُ في بنائها كالعلّة في بناء «حَذَامِ»، و«قَطامِ». فمَن ذلك «حَلاقِ»، و«جَبَاذِ» للمنيّة، قيل لها: «حَلاقِ»؛ لأنّها تحلِق كلَّ حيّ، مِنْ «حَلَقَ الشَّعَرَ». قال الشاعر (من الكامل):

لَحِقَتْ حَلاقِ بهم على أَكْسائِهِمْ
ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ[٤]

و«جَبَاذِ» من «جَبذتُ الشيء»، كأنّها تجبِذهم، وليس «جَبَذَ» مقلوباً من «جَذَبَ»، وإن كان في معناه. وإنّما هما لغتان، يقال

= والفش: استخراج الرّيح من الوطب بعد نفخه. والمعنى: يا فاشّة اخرجي ريحه. يضرب لمن يغضب ولا يقدر على شيء.

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٣٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٣٦٧ (فرط)، ٣٨٢ (قطط).
اللغة: فِرَاطُهم: إمهالي إياهم، وقيل: الفِراط التقدُّم. السَّرَاة: جمع سريّ، وهو الشريف، وقيل: هو اسم مفرد لا جمع له؛ لأنّ «فعيلاً» لا يُجْمَعُ على «فَعَلة». قَطَاطِ: أي: كانت تلك الفعلة كافية لي، وقاطّة لثأري، أي: قاطعة له، فاسم «كان» على ذلك مفهوم من السياق، وقيل: قَطَاطِ معناه حسبي، من قولك: «قطك درهم» بمعنى كافيك، مأخوذ من القطّ، وهو القطع، وكأنَّ الكفاية قطعت عن الاستمرار.
المعنى: أنّه أَمْهَل أعداءه ـ وهم بنو مازن ـ طويلاً مُتَوعِّداً ومُهَدِّداً إلى أن ثأر لأخيه منهم بقتله أشرافهم واكتفى بذلك.

(٢) الجاعرتان: حرف الوركين المشرفان على الفخذين، وهما الموضعان اللذان يرقمهما البيطار، وقيل: الجاعرتان موضع الرقمتين من است الحمار. (لسان العرب ٤/ ١٤١ (جعر)).

(٣) البيت لعوف بن الأحوص في معجم الشعراء ص ٢٧٦؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥١، وله أو لقيس بن زهير في لسان العرب ٨/ ٤٠٥ (وقع)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٤٥؛ وشرح الجمل ٢/ ٢٤٣.
اللغة: دلفت له: تقدّمت إليه. أكويه وقاع: أي: أكويه بين قرني رأسه، وقيل: أكوي أمّ رأسه.
المعنى: لقد، كنت قادراً ـ إذا ما ابتلاني الله، جلّ وعزّ، بخصم شرير ـ على التقدّم إليه بثبات، وصرعِهِ، وكيِّ رأسه كما تكوى الدواب تمييزاً لها من غيرها.

(٤) البيت للأخرم بن قارب الطائي أو للمقعد بن عمرو في لسان العرب ١٠/ ٦٦ (حلق)؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٤؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٢.
اللغة: حَلاق: اسم المنية. والأكساء: جمع كَسْءٍ بالفتح، أي: على أدبارهم. وضرب الرقاب: أي: نَضرب رقابهم. المعنى: إنّهم قومٌ شجعان لا يشغلهم المغنم عن ضرب أعدائهم فهم في مناصلته من القتال مُعَرَّضون للموت، فكأن الموت يلاحقهم حيثما حلوا.

«جذب»، و«جبذ». ألا ترى أنّ تصرُّفهما بالماضي، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل، والمفعول تصرُّفٌ واحدٌ، نحو: «جبذ يجبِذ، جَبْذاً فهو جابذٌ ومجبوذٌ»، كقولك: «جذب يجذب جَذْباً، فهو جاذبٌ ومجذوبٌ»؟ وإذ تَساوَيا في التصرّف، لم يكن جعلُ أحدهما أصلاً، والآخرِ مقلوباً منه بأوْلى من العكس. وإنّما قيل لها ذلك لجَبْذها الأرواح.

ومن ذلك قولهم: «ضَرام» للحرب عَلَمٌ لها، وهو من «أَضْرَمْتُ النارَ»، أي: أَجَّجْتُها، يقال منه: «ضَرَّمْتُ النارَ»، و«أضرمتُ». و«ضَرِمَ الشيء» بالكسر: اشتدّ حَرُّه، والحربُ تُشبَّه بالنار.

وقالوا: «كَلاحِ»، و«جَداعِ»، و«أزامِ» للسَّنَة، و«كلاح» منَ قولهم: «كَلَح الرجلُ كُلُوحاً، وكُلاحاً»، إذا كشر عن أنيابه عُبوساً، وتوصَف السنة المُجدِبَة بالكلوح، فيقال: «سنةٌ كالِحَةٌ»، وربّما وصفوها بالمصدر مبالغةً، كما قالوا: «رجلٌ عدلٌ ورِضًى»، قال لَبيد (من الرجز):

كانَ غِياثَ المُرْمِلِ المُمْتاحِ
وعِصْمَةً في الزَّمَنِ الكُلاحِ[1]

و«كَلاحِ» اسمٌ للسنة المُجْدِبَة الشديدةِ، معدولٌ عن «كالِحَة»، و«جَداعِ» اسمٌ للسنة المجدبة أيضاً التي تجدَع بالمال، أي: تذهب به، قال الشاعر (من الوافر):

لقد آلَيْتُ أَغْدُرُ في جَداعِ
وإنْ مُنِّيتُ أُمّاتِ الرِّباعِ[2]

وقالوا: «أزامِ» للسنة الشديدة، يقال: «نزلت بهم أَزام وأُزُومٌ»، أي: سنة شديدة، من الأَزْمَة، وهي الشِدّة والقَحْط. يقال: «أصابتهم سنةٌ أَزَمَتْهم أَزْماً»، أي: طحنتْهم.

وقالوا للشمس: «حَناذِ» من الحَنْذ، وهو شدّةُ الحَرّ وإحراقُه، يقال منه: «حَنذَتْه الشمسُ»، أي: أحْرقتْه، ويجوز أن يكون من قوله تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]، أي: مَشْويٍّ، كأنّها تَشْوي بحرّها.

وقالوا: «بَراحِ»، وهو من أسماءِ الشمس أيضاً، قال الشاعر (من الرجز):

هذا مَقامُ قَدَمَيْ رَباحِ
ذَبَّبَ حتّى دَلَكَتْ بَراحِ[3]

وهو مأخوذ من «برِح» إذا زال، ولذلك قيل لأقربِ ليلةٍ مضت: البارحةُ، قيل لها ذلك لزوالها. ويجوز أن يكون قيل لها ذلك لشدّة حَرّها، من «البَوارِح»، وهي الرياحُ الحارّة. ومنه «بُرَحاء الحُمَّى»، وهي شدّةُ حَرّها.

وقالوا: «سَباطِ» للحُمَّى، قال (من الوافر):

---

(١) الرجز للبيد في ديوانه ص ٣٣٣؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧٤ (كلح)؛ ولبنت ملاعب الأسنة (عامر بن مالك) في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥١.
شرح المفردات: المرمل: الفقير المعدم. الممتاح: الذي يطلب رزقاً.

(٢) البيت لأبي حنبل الطائي في لسان العرب ٨/ ٤٢ (جدع)؛ وتاج العروس ٢٠/ ٤١٧ (جدع)؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٣٥٦؛ والدرّة الفاخرة ٢/ ٤١٧؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٤؛ وفصل المقال ص ٣١٥؛ والمستقصى ١/ ٤٣٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٧٧.
شرح المفردات: الرِّباع: جمع الرُّبَع، وهو ولد الناقة أو البقرة الذي يولد في الربيع.

(٣) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

أجـزتَ بـفـتـيـةٍ بـيـضٍ كـرام
كـأنـهُـمُ تُـمِـلُّـهُـمُ سَـبـاطِ[١]

وهو مأخوذ من «أسبطَ الرجلُ»، أي: امتدّ وانبسط من الضرب، إذ المحمومُ يتمدّد ويتمطّى، ويتألّم تألُّمَ المضروب.

و«طَمارِ» من أسماء المكان المرتفع، قال الأصمعيّ: يقال: «انصب عليه من طَمارِ»، أي: من عالٍ، قال الشاعر (من الطويل):

وإنْ كنتِ لا تَدْرِينَ ما الموتُ فانْظُرِي
إلى هانىءٍ في السُّوقِ وابن عَقِيلِ
إلى بَطَلٍ قَدْ عَقَّرَ السيفُ وَجْهَهُ
وآخَرَ، يَهْوِي من طَمَارِ، قَتِيلِ[٢]

قال الكسائيّ: يقال: «من طَمارِ»، و«من طَمارَ» بكسر الراء وفتحِها، فمن كسر بناه على الكسر، ومن فتح أعربه ولم يصرفه، كما فعلوا في «حَذام»، و«قَطام»، وهو مأخوذ من الطُّمور، وهو شِبْهُ الوُثوب نحو السماء، قال الشاعر (من الكامل):

وإذا نَبَذْتَ له الحَصَاةَ رأيتَه
يَنْزُو لوَقْعَتِها طُمورَ الأخْيَلِ[٣]

وطامرُ بن طامرٍ: البُرْغُوث، قيل له ذلك لوُثُوبه. وابنا طَمارٍ: ثَنِيَّتان معروفتان. و«وقع في بنات طَمارِ وطَبارِ»، أي: في دَواهٍ. وأظنّ الباء بدلاً من الميم لغَلَبَةِ استعمال الميم.

ويقولون: «رماه الله بِبِنْتِ طَمارِ»، أي: بداهيةٍ.

وقالوا: «سببتُه سَبَّةً تَكون لَزامِ»، أي: لازمةً، جاؤوا بها على «فَعالِ» كـ «قَطامِ». وقياسُه أن يكون صفةً شاملةً، إلا أنّ السَّبّة اختصّت بهذا البناء، حتى صار كالعَلَم لهَا، حكى ذلك الكسائيُّ.

ويقولون للرجل يطلُع عليهم، يكرَهون طَلْعتَه: «حَدادِ حُدِّيه». وهو من الحَدّ، وهو المنع، ومنه قيل للبَوّاب: «حَدادٌ»، لمَنْعه الداخلَ، فـ «حَداد» معدول عن «حادّةٍ»، أي: مانعة، وهو مُنادًى محذوفُ أداةِ النداء. وينبغي أن يكون موضعه مع «فَساقِ»، و«لكاعِ»، وقولهم: «حُدِّيه»، أي: مْنَعِيه، وهي كالرُّقْية، والتأنيثُ كأنّه يخاطب جِنِّيّة، أو تابِعَةً.

وكذلك قولهم: «كَرارِ»، وهي خَرَزَةٌ تُؤخَذ بها نساء العرب أزواجهنّ، أي: يَسْحَرْنَ، تقول الساحرةُ: «يا هَصْرَةُ اهْصِرِيه»، أي: ارْجِعيه، وأصله المَيْل، و«يا كَرارِ كُرِّيه»، وهو معدول عن «كارّةٍ»، وهو من الكَرّ، وهو الرُّجوع، يُستعمل لازماً ومتعدّياً كما كان

---

(١) البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٧٦؛ ولسان العرب ٧/ ٣٣١ (سبط)؛ وتاج العروس ١٩/ ٣٣٣ (سبط)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٦؛ والمخصص ٥/ ٧١، ١٧/ ٩.
شرح المفردات: أجزت: جزت.

(٢) البيتان لسليم بن سلام الحنفي في لسان العرب ٤/ ٥٠٢ (طمر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٥٩؛ ومعجم البلدان ٤/ ٤٠ (طمار).

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٤؛ ولسان العرب ٤/ ٥٠٢ (طمر)، ١٥/ ٣٢٠ (نزا)؛ وتاج العروس ١٢/ ٤٣٢ (طمر)، (خيل)؛ وللهذلي في جمهرة اللغة ص ٧٥٩؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٣/ ٣٤٣.

«رجع» كذلك. «إن أدْبَرَ، فَرُدِّيه، وإن أقبل، فسُرِّيه».

وقالوا في مَثَلٍ: «فَشاشِ فُشِّيه من استه إلى فِيه». «فَشاشِ» مبنيٌّ على الكسر، والمراد: فاشّةٌ، عُدل إلى «فشاشِ» للمبالغة. والمرادُ بـ«فَشاشِ» الداهيةُ، أي: يا داهيةُ، استخرجي ما عنده كما تنفشّ الرياحُ من الوَطْب، ورُدّيه عمّا في نفسه. من قولهم: انْفَشَّ الرجلُ من الأمر، إذا فتر، وكسِل.

وقالوا: «قَطاطِ»، وهو معدول عن «قاطّةٍ»، أي: كافيةٍ، يقال: «قَطاطِ» بمعنَى «حَسْبِي»، من قولهم: «قَطْك درهمٌ»، أي: حَسْبك وكافِيك، مأخوذٌ من «القَطّ»، وهو القَطْع، كأنّ الكِفاية قطعتْ عن الاستمرار، فأمّا قوله (من الوافر):

أطلتُ فراطهم.... إلخ

فالبيت لعمرو بن مَعْدِيكَرِبَ.

وقالوا: «بَلالِ» بمعنى «بالَّةٍ». يقال: «لا تَبُلُّكَ عندي بَلالِ»، أي: بالَّةٌ، قالت ليلى الأَخْيَليّة (من الوافر):

فلا وأَبِيكَ يا ابنَ أبي عقيلٍ
تَبُلُّكَ بعدها فينا بَلالِ

فلو آسَيْتَه لَخَلاكَ ذَمٌّ
وفارقَك ابنُ عَمِّكَ غيرَ قالِ[1]

ابن أبي عقيل كان مع تَوْبَةَ حين قُتل، وفرّ عنه، فهي تُعَنِّفه على ذلك، وكان ابنَ عمّه. أي: لا يُصِيبك بعدها فينا نَدَى، ولا خيرٌ. وهو من البَلَل، وهو الرُّطوبة.

وقالوا: «صَمامِ» للداهية، أي: صامّةٌ. ويقال: «داهيةٌ صَمّاء»، أي: شديدة، يقال: «صَمِّي صَمامِ»، أي: اذْهَبْ يا داهيةُ وزِيدي.

وقالوا: «كويتُه وَقاعِ»، وهي سِمةٌ، قال أبو عبيدة: هي الدائرةُ على الجاعِرتَيْن، وقال غيره: هي دائرة واحدة، يُكْوَى بها جِلْدُ البَعير أَيْنَ كان، لا تَخُصُّ موضعاً. قال عَوْفُ بن الأحوص (من الوافر):

وكنتُ إذا مُنِيتُ... إلخ

وهو مأخوذ من الوَقِيعة، وهي نُقْرَةٌ في مَتْنِ حجرة يستنقِع فيها الماء.

«فَعالِ» المعدولة عن «فاعِلة» في الأعلام

قال صاحب الكتاب: والمعدولة عن «فاعِلةَ» في الأعلام كـ«حَذامِ»، و«قَطامِ»، و«غَلابِ»، و«بَهانِ»، لِنِسْوة، و«سَجاحِ» للمتنبِّئة، و«كَسابِ»، و«خَطافِ» لِكَلْبَتَيْنِ، و«قَثامِ»، و«جَعارِ»، و«فَشاحِ» للضَّبُع، و«خَصافِ»، و«سَكابِ»، لِفَرَسَيْن، و«عَرارِ» لبَقَرَة، يقال: «باءتْ عَرارِ بكَحَلٍ»[2]، و«ظَفارِ» للبَلَدِ الذي يُنسَب إليه الجَزْعُ ومنها قولُهم: «مَنْ

---

(١) البيتان لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٦؛ ولسان العرب ١١/ ٦٧ (بلل)؛ وتاج العروس (بلل)؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٢٧ (البيت الثاني)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/ ١٨٧ (البيت الثاني).

(٢) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في جمهرة اللغة ١/ ٢٢٦؛ وزهر الأكم ١/ ٢٠٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٨ (بوأ)، ٤/ ٥٥٩ (عرر)، ١١/ ٥٨٥ (كحل)؛ والمستقصى ٢/ ٢؛ ومجمع الأمثال ١/ ٩١، وعرار وكحل بقرتان انتطحتا فماتتا، وقيل غير ذلك.
يضرب لكلّ مستويين يقع أحدهما بإزاء الآخر.

دخل ظفار حَمَّرَ»[1]، و«مَلاعِ»، و«مَنَاعِ» لِهَضْبَتَيْن، و«وبَارِ» و«شَرَافِ» لأرْضَيْن، و«لَصافِ» لجَبَل.

قال الشارح: هذا القسم الرابع من أقسام «فَعالِ»، وهو ضربٌ من المرتَجَل؛ لأنّه لم يكن قبل العَلَميّة بإزاء حقيقة معدولاً، ثمّ نُقِل إلى العلميّة. والفرق بين هذا القسم والذي قبله أنّ هذا القسم مقطوعُ النَّظَر فيه عن معنى الوصفيّة، والذي قبله الوصفيّةُ فيه مرادةٌ. فمن ذلك «حَذَام» اسمٌ من أسماء النساء معدول عن «حَاذِمَة» عَلَماً، وهو مأخوذ من «الحَذْم»، وهو القطع، يقال: «حذمتُ الشيء حَذْماً»، أي: «قطعتُه»، و«سيفٌ حِذْيَمٌ»، أي: قاطعٌ، وبه سُمّي حَذِيمَةُ بن يَرْبُوع بن غَيْظ بن مُرَّة.

ومن ذلك «قَطام» اسم امرأةٍ معدول عن «قاطِمَة»، وهو مأخوذ من «القَطْم»، وهو العَضُّ وقطعُ الشيء بمُقَدَّم الفَم، ولذلك قيل، للصَّقْر: «قُطاميٌّ». ومنه لقبُ الشاعر قُطاميّ بضمّ القاف وفتحها.

وكذلك «غَلابِ» من أسماء النساء كـ«قَطام»، مأخوذ من غَلَبَة يغلِبه غَلْباً وغَلَباً وغَلَبَةً. قال الله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣].

و«بَهانِ» اسم امرأة قال الشاعر (من الوافر):

أَلاَ قالتْ بَهَانِ ولم تَأَبَّقْ
كَبِرْتَ ولا يَلِيقُ بك النَّعِيمُ[2]

وهو مأخوذ من قولهم: «امرأةٌ بَهْنانةٌ»، أي: ضَحّاكةٌ طيّبةُ الأَرَجِ، و«بَهْنَانَةٌ» فَعْلانة، الألف والنون فيها زائدة، كـ«خُمْصَانةٍ» و«نَدْمَانةٍ».

و«سَجاح» اسم امرأة من بني يَرْبُوع تنبّأتْ في زمنِ مُسَيْلِمَةَ، وهو مأخوذ من قولهم: «وجهٌ أسجحُ»، أي: حسنٌ مستقيمُ الصورة. قال الشاعر (من الطويل):

لها أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرى أَسِيلَةٌ
وخَدٌّ كمِرْآةِ الغريبةِ أَسْجَحُ[3]

ومنه قولهم: «ملكتَ فأَسْجِحْ»[4]، أي: أحْسِنْ، فـ«سَجاح» معدول عن «ساجِحَة» عَلَماً، و«ساجِحة» منقول من الصفة، وهي المُحْسِنَة.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في تمثال الأمثال ٢/ ٥٦٧؛ ولسان العرب ١/ ٧٩٢ (وثب)، ٤/ ٢١٥ (حمر)، ٥١٩ (ظفر)؛ والمستقصى ٢/ ٣٥٥؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٠٦.

(٢) البيت لعامان أو لغامان بن كعب في نوادر أبي زيد ص ١٦؛ ولعامر بن كعب في لسان العرب ١٠/ ٣ (أبق)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٣٠.
شرح المفردات: لم تأبَّق: لم تأثّم، وقيل: لم تأنف.

(٣) البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٢١٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٦٣؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧٥ (سجح)، ٤/ ١٩٢ (حشر)؛ وبلا نسبة في الصاحبي ص ١٩٥.
شرح المفردات: حَشر: لطيفة محَدَّدة. الذّفريان: ما عن يمين النعرة وشمالها. وقد شبه خدّها بمرآة الغريبة؛ لأنّ المرأة إذا كانت في قوم غُرباءَ، فهي أبداً تجلو مرآتها لتتزيَّن.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١١٨؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٠، ٢/ ٢٤٨؛ والعقد الفريد ٢/ ١٨٩، ٣/ ١٠٤؛ وكتاب الأمثال ص ١٥٤؛ واللسان ٢/ ٤٧٥ (سجح)؛ والمستقصى ٢/ ٣٤٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨٣.

ومن الأعلام على «فَعالِ» قولهم: «كَسابِ» و«خَطافِ» لكَلْبَتَيْن، فـ «كَسابِ» معدول عن «كاسبة» منقول من الصفة، يقال: «كسبتُ مالاً واكتسبته» بمعنى واحد، و«كسبتُ الرجلَ مالاً فكسبه». جاء مطاوعُه على «فَعَلَ»، والكَسْبُ: طلبُ الرزق، والكَواسِبُ: الجَوارِح. و«خَطافِ» معدول عن «خاطفة» كأنّها تخطَف الصَّيْدَ، أي: تستلِبه.

ومن أسماء الضَّبُع «قَثامِ» و«جَعارِ»، و«فَشاحِ». فـ «قَثامِ» اسمُ الأُنثى من الضباع، والذكرُ قُثَمُ، فـ «قُثَمُ» معدول عن «قاثِم»، منقول من الصفة بمعنى: المُعْطي، من «قَثَمَ له من المال»، إذا أعطاه دُفْعَةً من المال جيّدةً، كما كان «عُمَرُ» معدولاً عن «عامِرٍ» و«قَثامِ» معدول عن «قاثمة» كما كان «حَذامِ» معدولاً عن «حاذمة»، وقيل: إنّما قيل لها: «قثام» لتلطُّخها بجَعْرها، وهو نَجْوها، يقال للأَمَة: «قَثامِ»، كما يقال لها: «دَفارِ». وقالوا لها أيضاً: «جَعَارِ» لكثرة جَعْرها، وقالوا لها أيضاً: «فشاحِ»، وهو من قولهم: «فَشَحَ فَبَالَ»، أي: فَرَّجَ ما بين رجلَيْه، وهو كالتفحُّج، كأنّها لِعظَم بَطْنها تفشح.

وقالوا: «حَصَافِ»، وهو اسمُ فرس، وهو من قولهم: «فرسٌ مِحْصِفٌ»، و«ناقةٌ مِحْصافٌ»، أي: سريعةٌ، وربّما قالوه بالخاء المعجمة.

و«عَرارِ» بالعين والراء المهملتَيْن اسم بَقَرَة، ومن أمثالهم «باءتْ عَرارِ بكَحْلِ»[1]، كانتا بَقَرَتَيْن انتطحتَا، فماتَتَا معاً، فباءَتْ هذه بهذه. يُضرَب لكلِّ متساويَيْن. قال ابن عَنْقاء الفَزَارِيّ (من البسيط):

باءَتْ عَرَارِ بكَحْلٍ والرِّفاقُ مَعاً
فلا تَمَنَّوْا أمانِيَّ الأَبَاطِيلِ[2]

يُقال: «باء الرجل بصاحبه» إذا قُتِل به، ويقال: «بُؤْ بِهِ» أي: كُنْ ممّن يُقْتَل به،، و«كَحْل» يصرف، ولا يصرف. فمن لم يصرفه؛ فلأنّه عَلَمٌ مؤنثٌ، لأنّه اسمُ بقرة، ومَنْ صرفه؛ فلِخِفّته كـ «دَعْدٍ». ويجوز أن يكون اشتقاقُ «عَرارِ» من «العُرَّة»، وهو السَّلْح، يقال: عَرَّ، إذا سَلَحَ، كأنّه قيل لها ذلك لسلْحها، كما قيل للضبع: «جَعارِ» لكثرة جَعْرها.

و«ظَفَارِ» اسمُ بلد باليَمَن، يقال: «جَزْعٌ ظَفاريٌّ» منسوبٌ إليها، و«عُودٌ ظفاريٌّ» للّذي يُتَبَخَّر به. ومن أمثالهم: «من دخل ظَفارِ حَمَّرَ»[3]، أي: تكلّم بكلام حِمْيَرَ، يُضْرَب لمن يتلبّس بقوم، فيصير على خُلُقهم. واشتقاقُ «ظَفارِ» من «الظَّفَر»، وهو المطمئِنّ من الأرض، ذو النبات، ويقال: «ظَفَّرَ النباتُ يُظفِّر»، إذا طلع.

و«مَلاعِ» اسمُ هضْبَة، والهضبةُ: الحبل المنبسِط على وجه الأرض، ومن أمثالهم: «أَوْدَتْ بهم عُقابُ مَلاعِ»[4]، أي: أهلكتْهم

---

(١) تقدّم قبل قليل.
(٢) البيت لابن عنقاء الفزاري في لسان العرب ٤/ ٥٥٩ (عرر)، ١١/ ٥٨٥ (كحل).
(٣) تقدّم قبل قليل.
(٤) ورد المثل في خزانة الأدب ١١/ ١٨٣؛ وفصل المقال ص ٤٦٧؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٠؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤٣ (ملع)؛ والمستقصى ١/ ٤٢٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦٥؛ والوسيط في الأمثال ص ١١٤.

بكُؤُودها، وهو من «المَلِيع» و«المَلاع»، وهما المَفازةُ لا نبات فيها.

وكذلك «مَناعِ» اسمُ هضبة أيضاً شاقّةٍ، وهو مأخوذ من قولهم: «مكانٌ مَنِيعٌ»، و«قد مَنُعَ»، إذا امتنع على من يُريده.

وقالوا: «وَبارِ» وهو عَلَم لأرض كانت لعادٍ، ويزعمون أنّها بلدُ الجنّ، ويحتمل اشتقاقُها أمرَيْن: أحدهما أن تكون سُمّيت بذلك لكثرة الوبار بها، وهو جمعُ وَبْرةٍ، وهي دُوَيْبَةٌ تُشبّه بالسِّنّور، بلا ذَنَب، أو لأنّها تُنْبِت بناتِ أَوْبَرَ، وهي ضربٌ من الكَمْأة.

وقالوا: «شَرافِ»، وهو اسم لأرضٍ من قولهم: «جبلٌ مُشْرِفٌ»، أي: عالٍ.

وقالوا: «لَصافِ»، وهي أرضٌ من منازِل بني تميم. قال الشاعر (من الكامل):

قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُكُمْ أُسُودَ خَفِيَّةٍ
فَإِذَا لَصافِ تَبِيضُ فيها الحُمَّرُ[1]

الحُمَّر: ضرب من الطير، كالعُصْفور، ويجوز أن يكون اشتقاقُ «لَصافِ» من «اللَّصَف»، وهو شيءٌ ينبت في أصل الكَبَر[2] أشبَه الخِيَار، وقيل: هو ضربٌ من التمر.

بناء «فَعالِ» وإعرابها:

قال صاحب الكتاب: والبناء في المعدولة لغةُ أهل الحجاز، وبنو تميم يُعربونها، ويمنعونها الصرفَ، إلّا ما كان آخِرُه راء، كقوله: «حَضارِ» لأحدِ المُحْلِفَين، و«جَعَارِ»، فإنّهم يوافِقُون فيه الحجازيّين إلّا القليلَ منهم، كقوله (من مخلّع البسيط):

أَلَمْ تَروا إرَماً وعاداً
أَوْدَى بِها اللَّيلُ والنَّهارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلى وَبارِ
فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبارُ[3]

بالرفع.

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبان: أحدهما مذهبُ أهل الحجاز، فإنّهم يجعلونها كالفصول المتقدّمة،

---

(١) البيت لأبي المهوش الأسدي في خزانة الأدب ٦/ ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٤ (حمر)، ٩/ ٣١٦ (لصف)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ١٧٨؛ وسمط اللآلي ص ٨٥٩.
اللغة: لَصَافِ: منزل لبني تميم، وقيل: ماءٌ لبني يربوع. الحُمَّرُ: جَمْعُ حُمَّرة، وهي طَيْرٌ يشبه العصفور. خَفية: موضع تكثر فيه الأسود.
المعنى: كنت أحسبكم شجعاناً كأسود خفية، فإذا أنتم جبناء ضُعَفاء، فكأنَّ أرضكم لَصَافِ يتوالدُ فيها هذا الطير لا الرجالُ.

(٢) الكَبَر: شجر صغير شائك أبيض الزهر جميله.

(٣) البيتان للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ والبيت الثاني له في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ والكتاب ٣/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٣ (وبر)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩.
اللغة والمعنى: إرَم: مدينة قديمة مندثرة، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربيّة قديمة بائدة. أودى بها: أهلكها. وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأرضين خيراً. جهرةً: عياناً من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حلّ بإرم وعاد ووبار.

فيبنونها، ويكسِرونها حملاً عليها لمجامَعتها إيّاها في التأنيث، والعدل والتعريف، كما كان كذلك فيما قبلُ. وقال أبو العبّاس: إنّما بُنيت لأنّها قبل العدل غيرُ مصروفة، نحو: «حاذِمة»، و«قاطمةَ»، فإذا عُدلت زادها العدلُ ثِقَلاً، وليس وراءَ منع الصرف إلّا البناء، وقد تقدم ذلك والكلام عليه. قال الشاعر (من الوافر):

إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقوها
فإنّ القولَ ما قالَتْ حَذامِ[1]

وقال الآخر (من الوافر):

أتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ
وضِنًّا بالتَّحِيَّةِ والكَلامِ[2]

فبناهما على الكسر، وأمّا بنو تميم، فإنّهم يُجرونها مُجْرَى ما لا ينصرف من المؤنّث، نحو: «زَيْنَبَ»، و«عائِشَةَ»، فيقولون: «هذه حَذامُ وَقطامُ»، و«رأيت حذامَ وقطامَ»، و«مررت بحذامَ وقطامَ»، إلّا ما كان آخِرُه راء، فإنّ أكثرهم يُوافِق أهل الحجاز، فيكسرون الراء، وذلك من قِبَل أنّ الراء لها حظٌّ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف، فيكسِرونها على كلّ حال من جهة الإمالة التي تكون فيها، فيكون الكسرُ من جهة واحدة، وذلك نحو: «حَضارِ» اسمَ كوكب بالقرب من سُهَيْل، يقال: «حَضارِ والوَزْنُ مُحْلِفَان»، وهما نَجْمَان يطلعان قبل سُهيل، فيُحلَف أنّهما سُهيلٌ للشَّبَه. و«جَعارِ» اسم للضَّبع، و«وَبارِ» موضع.

ومنهم من لا يفرّق بين ما آخِرُه راءٌ وغيره، فلا يصرِفه كـ«حذام» و«قطام». وقال الشاعر (من مخلع البسيط):

ومَرَّ دهرٌ... إلخ

هكذا جاء مرفوعاً، وهو من قصيدةٍ قوافيها مرفوعة، وهو للأعشى، وهو من بني قيس، ومنزلُه باليَمامة، وبها بنو تميم»[3].

❊ ❊ ❊

للتوسُّع انظر:

- «ما بنته العرب على فعالِ». رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠ هـ). مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٣٩، الجزء ٢، ص ٢٩٥ ـ ٣١٢، ص ٤٦٩ ـ ٤٨٦، ص ٦٢٩ ـ ٦٤٥.
- «فعال في اللغة». سالم خليل رزق. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٧، الجزء ٧ (١٩٢٧م). ص ١٣٢ ـ ١٣٥.
- «صيغة فعال في لغة العرب». حسام النعيمي. جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد ١٨ (١٩٧٤م). ص ٢٩٣ ـ ٣٠٢.
- «ملاحظات على ما بنته العرب على فعال للصغاني». أحمد فاروق. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٤٦، ج ٤ (١٩٧١). ص ٨٣٣ ـ ٨٤٠.

فَعالِ (الفَعالي)

وزن من أوزان الاسم الثلاثي المزيد

---

(١) البيت لِلجيم بن صعب في شرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦؛ والعقد الفريد ٣/ ٣٦٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رقش)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٧٠؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٢/ ٩٩ (نصت).

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رَقش).

(٣) شرح المفصل ٣/ ٤٥ ـ ٧٢.

بحرفين، ولم يجئ إلّا اسماً، نحو: «صَحارٍ»، وهو وزن من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، وصيغة من صِيَغ منتهى الجموع، ويطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم٥، الفقرة ذ، وصِيَغ منتهى الجموع.

فُعالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «غُراب»، وصفةً، نحو: «شُجاع».
- مصدر الفعل الثّلاثيّ المجرَّد الدالّ على داء، نحو: «سَعَل سُعالاً»، أو صوت، نحو: «صَرَخَ صُراخاً».
- الصِّفة المعدولة، وعليه تُعدل الأعداد من واحد إلى عشرة، نحو: «أُحاد» (المعدول من «واحداً واحداً»).
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «عُجاب».

الصِّفة المُشَبَّهة غير القياسيّة من الفعل الثّلاثيّ «فَعُلَ»، نحو: «شَجُعَ»، فهو «شُجَاع».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «فُعال» و«فَعيل» للدلالة على الصوت[1].

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف، والمصدر، والعدل، وصِيَغ المبالغة، والصِّفة المُشَبَّهة.

* * *

للتوسُّع انظر:

- «صوغ فُعال وفَعَل سواء فيما ورد له فعل أو لم يرد». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٠ ـ ١٩٦١م). ص ٢٥٧ ـ ٢٦٠.
- «صوغ فُعال وفَعَل للداء فيما ورد له فعل أو لم يرد». محمد الطاهر بن عاشور. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٣٦، ج ٤ (١٩٦١). ص ٦٩٣ ـ ٦٩٥.

فُعّالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «خُطّاف»، وصفةً، نحو: «حُسّان».
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «كُبّار».
- جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «حُرّاس».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة، وجمع التكسير الرقم ٥، الفقرة ي.

فِعالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «حِمار»؛ وصفةً، نحو: «كِناز» (الضَّخْمة والممتلئة من اللّحم).
- جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «ثياب»، وهو يطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.
- اسم الآلة القياسيّة[2]، نحو: «قِطار».

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٢.

(٢) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فِعال» للدلالة على اسم الآلة (انظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣).

ـ المصدر، وهو مصدر لِـ «فاعَلَ» بشرط ألّا تكون فاؤه ياءً، نحو: «قاتلَ قِتالاً»، وللفعل الثّلاثيّ المجرَّد الدّالّ على امتناع، نحو: «نَفَرَ نِفاراً».

ـ الاسم الممدود، نحو: «نِداء».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرك، واسم الآلة، والمصدر، والاسم الممدود.

فِعّالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «حِنّاء»، وأمّا قولهم: «رجل دِنَّابَة» (القصير الغليظ)، فهو من الوصف بالاسم إذْ لم يطابق موصوفة.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَالَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «صَحَارَى»، وصفةً، نحو: «كَسَالَى».

وهو، أيضاً، وزن من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، وصيغة من صِيَغ منتهى الجموع، ويطَّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ذ، وصِيَغ منتهى الجموع.

فُعَالَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «حُبَارَى» (طائر رماديّ اللّون يشبه الإوزّة)، ووزن من أوزان الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «حُبَارَى»، ووزن من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «سُكَارى»، وصيغة من صِيَغ منتهى الجموع.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة، وجمع التكسير الرقم ٥، الفقرة ذ، وصِيَغ منتهى الجموع.

فُعَّالَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «شُقَّارَى» (نوع من النبات).

انظر: الاسم الثّلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعالاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ويكون اسماً، نحو: «بَراكاء» (الحرب)، وصفة، نحو: «رجل عيَاياء» (أي: عِنِّين تُعييه مضاجعة النساء).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فِعالاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «قِصاصاء» (القِصاص)، وقيل: لم يُحفَظ غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فَعالان

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة

أحرف، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «حَماطان» (اسم موضع)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعْأَلَةٌ

وزن مصدر «فَعْأَل»، نحو: «بَرْأَلَ بَرْأَلَةً» (بَرْأَلَ الطائر: نفش ريشه).

انظر: المصدر، و«فَعْأَلَ».

فَعالَة

وزن المصدر من الفعل الثّلاثيّ المُجَرَّد من باب «فَعُلَ»، نحو: «فَصُحَ فَصَاحَةً».

وقد أجاز مجمع اللغة في القاهرة صياغة الكلمات الآتية على وزن «فَعالة»: الزَّمالة، القَداسة، الفَداحة، النَّقاهة، العراقة، السَّماكة.

وانظر: المصدر، والفعل الثلاثيّ المجرَّد.

فَعالَّة

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «حَمارَّة» (شدّة الحرّ)، وقيل: لم يجيء صفةً.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعّالَةٌ

وزن من أوزان:

- اسم الآلة القياسيّة[1]، نحو: «كَسَّارة».
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «علّامة».
- ما يستوي فيه المُذَكَّر والمؤنَّث، نحو: «هذا رجل علّامة»، و«هذه امرأة علّامة».

انظر: اسم الآلة، وصِيَغ المبالغة، وما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

فُعالة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسيّة «فُعالة» للدلالة على نُفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها، وجاء في قراره:

«درس المجمع صيغة «فُعالة» للدلالة على نفاية الشيء وبقاياه وما تناثر منه، وتأسيساً على ما سجلته المعاجم وكتب اللغة الأُخرى من عشرات الألفاظ على هذه الصيغة بهذه المعاني، وعلى ما ذكره اللغويون من أنّ «فُعَالة» يدل على فُضَالَة الشيء وما تحاتَّ منه وبقي بعد الفعل ـ كما في ديوان الأدب وغيره ـ يجيز المجمع ما يُنشأ من كلمات على صيغة «فُعالة» بهذه المعاني، سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة»[2].

فِعالَةٌ

وزن مصدر الفعل الثّلاثيّ المُجَرَّد الدّالّ على صناعة أو حرفة أو ما يشبهها، نحو: «حَاكَ حِياكَةً».

(انظر: المصدر، والفعل الثّلاثيّ المجرَّد).

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صياغة كلمات على «فِعالة» و«فَعالة» و«فُعولَة»، وجاء في قراره:

«يُجاز ما يُستحدث من الكلمات المصدرية على وزن «الفِعالة» ـ بكسر الفاء ـ إذا احتملت

---

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فَعّالة» للدلالة على اسم الآلة (العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص. ٣١٣).

(٢) في أصول اللغة ٣/ ٣٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠١.

دلالتها معنى الحرفة، أو شبهها من المصاحبة والملازمة، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية:

القِوامة ـ الهِواية ـ اللِّياقة ـ العِمالَة ـ العِمادَة ـ النِّيافة ـ البِدايَة.

وكذلك يجاز ما يُستحدث من الكلمات المصدريَّة على وزن «الفَعالة» ـ بالفتح ـ و«الفُعُولة» ـ بالضم ـ من كلّ فعل ثلاثيّ بتحويله إلى باب «فَعُلَ» بضم العين، إذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار، أو المدح والذمّ، أو التعجّب».

وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية على وزن «الفَعالة» ـ بالفتح ـ:

الزَّمالة ـ القَداسة ـ الفَداحة ـ النَّقاهة ـ العَراقة ـ السَّماكة.

والكلمات الشائعة التالية على وزن «الفُعولة» ـ بالضمّ ـ:

السُّيولة ـ اللُّيونَة ـ المُيُوعة ـ الخُصُوبة ـ الخُطوبة ـ الخُطورة ـ العُمولة»[1].

«فِعالة» للدلالة على معنى الحِرفة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فِعالة» إذا احتملت دلالتها معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة، مثل: «القِوامة»، و«الهِواية»، و«اللِّياقة»، و«العِمالة»، و«العِمادة»، و«النِّياقة»، و«البداية»[2].

فَعالِلُ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «قَرادِد»، (جمع «قَرْدد»، وهو الوجه)، وصفةً نحو: «رعابِب» (جمع «رعبب»، وهو الشَّديد الخوف).

ـ الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «حَبارِج» (جمع «حَبْرَج»، وهو ذَكَر الحُبارى)، وصفةً، نحو: «قَراشِب» (جمع «قَرْشَب»، وهو الضَّخم الطويل من الرجال).

ـ جمع التكسير الذي للكثرة، وهو صيغة من صِيَغ منتهى الجموع، ويطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ف، وصِيَغ منتهى الجموع.

فَعالِلُ وفَعاليلُ

مصطلح يُقْصَد به صِيَغ منتهى الجموع.

انظر: صِيَغ منتهى الجموع.

فُعالِل

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «جُخادِب» (ضرب من الجنادب)، وصفةً، نحو: «عُذافِر» (الشّديد الصّلب من الإبل).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فُعالِلَى

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين والمنتهي بألف التأنيث المقصورة،

(١) في أصول اللغة ٢/٨ ـ ٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٠ ـ ٣١٢.

(٢) في أصول اللغة ٢/٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٠.

ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «جُخادِبَى» (ضرب من الجنادب)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فُعالِلاء

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «جخادِباء» (ضرب من الجنادب)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فَعَالِنُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «فَراسِن» (جمع «فِرْسَن»، وهو طرف خُفّ البعير)، وصفةً، نحو: «رَعَاشِن» (جمع «رَعْشَن»، وهو الجبان).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فعالِيّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «قَمارِيّ» (جمع «قمريّ»، وهو ضرب من الحمام)، وصفةً، نحو: «حَواليّ» (المحتال الشّديد)، وهو وزن من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، وصيغة من صِيَغ منتهى الجموع، ويطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ض، وصِيَغ منتهى الجموع.

فَعالِيتُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِئ إلّا صفةً، نحو: «عفاريت»، وهو قليل، وقد يأتي صفةً بالقياس، نحو: «ملاكيت» في جمع «مَلَكوت».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعالِيَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «رَفاهية»، وصفةً، نحو: «حَزابِيَةٌ» (الغليظ، أو الجَلِد).

الفَعَالِية والفَعالِيَّة

انظر: الحساسية والشفافية والأنانية والفعالية.

فُعالِيَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «صُراحِيَةٌ» (الخمر الخالصة)، وصفةً، نحو: «قُراسِيَة» (الضخم الشّديد).

فَعالِيلُ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «ظنابيب» (جمع «ظُنْبوب»، وهو حرف السّاق اليابس من قُدُم)، وصفةً، نحو: «بهاليل» (جمع «بَهلول»، وهو السَّيِّد الجامع لكلّ خير)، ولا يكون فيهما إلّا إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع.
- الاسم الرّباعي المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «قناديل»، وصفةً، نحو: «غَرانيق» (جمع «غرنيق»، وهو الشّاب

الأبيض الناعم الحسن الشَّعر الجميل)، ولا يكون فيهما إلّا إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع.

- جمع التكسير الذي للكثرة، وصِيَغ منتهى الجموع، وهو يطَّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ف، وصِيَغ منتهى الجموع.

فُعاليل

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «كُنَابيل» (اسم موضع)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فَعالِينُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً وجَمْعاً، نحو: «سَراحِين» (جمع «سِرحان»، وهو الذّئب).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فُعامِل

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا صفةً، نحو: «دُلامِص» (البرّاق).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعانِلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا «فُرانِس» (جمع «فِرْنَوس»، وهو من أسماء الأسد).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعاوِلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «جَداوِل»، وصفةً، نحو: «قساوِر» (جمع «قسورة»، وهو الشجاع). وهو من صِيَغ مُنْتَهى الجموع.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ مُنتهى الجموع.

فَعاوِيلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولا يكون إلّا صفةً، نحو: «جَلاويخ» (جمع «جِلْواخ»، وهو الوادي الضّخم العميق)، وقد يجيءُ اسماً بالقياس؛ لأنّ «عِصْواداً» (الجلبة والاختلاط) اسم، وقياس تكسيره «عصاويد». وهو مِن صِيَغ مُنتهى الجموع.

انظر: الاسم الثّلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وصِيَغ مُنتهى الجموع.

فَعايِلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «عَثايِر» (جمع «عِثْيَر»، وهو التراب)، وصفةً بالقياس؛ لأنّ «طِرْيماً» (الطريم: الطويل) صفة، وقياس جمعها «طرايِم». وهو من صِيَغ مُنتهى الجموع.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ مُنتهى الجموع.

فَعاييلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «كَراييس» (جمع «كرياس»، وهو الكنيف المُشرف على

سطح بقناة إلى الأرض). وهو مِن صِيَغ مُنتهى الجموع.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وصِيَغ مُنتهى الجموع.

فَعْفَعِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «مَرْمَريس» (الداهية الشّديدة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعْفَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «زَهْزَقَ» (ضحك ضحكاً شديداً).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ« فَعْلَلَ».

فَعْفِلْ

وزن فعل الأمر من «فَعْفَلَ»، نحو: «زَهْزِق» (اضحكْ ضحكاً شديداً).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْفَلَ».

فُعْفِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْفَلَ»، نحو: «زُهْزِقَ» («زهزقَ: ضحك ضحكاً شديداً).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْفَلَ».

فَعْفَلَةٌ

وزن مصدر «فَعْفَلَ»، نحو: «زَهْزَقَ زَهْزَقَةً» (ضحك ضحكاً شديداً).

انظر: المصدر، و«فَعْفَلَ».

فَعْلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «كَلْب»، والصّفات، نحو: «ضَخْم».
- الصّفة المُشبَّهة غير القياسيَّة من «فَعِلَ»، نحو: «سَبِطَ»، فهو «سَبْط» (طويل)، ومن «فَعُلَ»، نحو: «ضَخُمَ»، فهو «ضَخْم».
- المصدر الأصليّ للأفعال الثلاثيَّة المجرَّدة، نحو: «قالَ قولاً، وأَمِنَ أمناً، وغزا غَزْواً»، وقد عُدِلَ بكثير من مصادرها عن هذا الأصل، وبقي كثير منها على هذا الوزن، والدليل على ذلك أنّك إذا أردت بناء مصدر المرَّة أو مصدر النوع، تعود إلى «فَعْل» دون مصدر فعلهما، مع كسر أوّل المصدر النوعيّ تمييزاً له من مصدر المرَّة، نحو: «دَخَل دَخْلَةً ودِخْلَةً، وسَعَلَ سَعْلَةً وسِعْلَةً». و«فَعْل» أيضاً مصدر للفعل الثلاثيّ المتعدِّي، نحو: «نَصَرَ نَصْراً، رمى رَمْياً».

وانظر: المصدر، الرقم ٣، الفقرة أ وَ ب.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صياغة مصدر على وزن «فَعْل» أو «فُعُول» لكل فعل ثلاثيّ لازم على وزن «فَعَلَ»، وجاء في قراره:

«المشهور في قواعد اللغة أن «فَعَلَ» اللازم مصدره «الفُعُول» كـ«سَجَدَ سُجُوداً»، وذلك ما ذهب إليه المجمع في قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيّتها. ونظراً لما رواه الفراء من أنّه إذا جاء «فَعَل» لم يسمع مصدره، فاجعله «فَعْلاً» للحجاز، و«فُعُولاً» لنجد،

ونظراً لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فَعْل كـ «هَمَسَ هَمْساً»، يرى المجمع إجازة «فَعْل» و«فُعُول» مصدراً لِـ «فَعَلَ» اللازم»[1].

كما أجاز جمع «فَعْل» على «أفْعَال»[2]، وصوغ «فَعْل» أو «فُعول» مصدراً لِـ «فَعَلَ» اللازم[3].

للتوسُّع انظر:

«حول جَمْع فَعْل على أفْعال». عطية الصوالحي. في كتاب «في أصول اللغة»، ج ٢، ص ٢٨ ـ ٣١.

فَعْلِ

وزن فعل الأمر من «فَعْلَى»، نحو: «قَلْسِ» (ألبِس القلنسوة).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْلَى».

فَعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المجرَّد، نحو: «ضَرَبَ».

(انظر: الفعل الثّلاثيّ المجرَّد).

وبابُ «فَعَل يَفعُل» ـ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ـ يأتي منه، غير مُطردٍ الصَّحيحُ السالمُ: كنَصَرَ يَنْصُرُ، والمهموزُ الفاء: كأخذَ يأخذُ. ويَطّرِدُ فيه الأجوفُ والناقصُ الواويّان، نحو: «قالَ يَقولُ ودعا يدعو»، والمضاعفُ المتعدّي، نحو: «مَدَّهُ يَمدُّهُ». وشَذَّ «حَبَّهُ يَحبُّهُ». وجاءَ منه بعضُ أفعال لوجهين، وهي: «بَتَّ الحبلَ يَبُتُّهُ ويَبِتُّهُ، وعَلَّهُ يَعُلُّهُ وَيَعِلُّهُ، ونَمَّ الحديث يَنُمُّهُ ويَنِمُّهُ، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ وَيَشِدُّهُ، ورَمَّهُ يَرمُّهُ ويَرِمُّهُ، وهَرَّ الشيءَ يَهُرُّهُ ويهِرُّهُ»[4]، والمكسور منها شاذٌّ في القياس.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مقام المُغالبة والمُفاخرة، نحو: «كاتبني فكتبتُهُ أكتُبُه»، أي: غالبني في الكتابة فغلبتُهُ فيها. وحينئذٍ لا يكونُ إلّا متعدياً، وإن كان في الأصل لازماً. فمثل «قعد» لازمٌ، فإن قلت: «قاعدَني فقعَدتُهُ أقعُدُهُ»، صار متعدياً.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به معنى الغَلَبة والمفاخرة حوَّلْتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول في: «نَزَلَ يَنزِلُ، وخَصَمهُ يخصِمُهُ، وعلِمهُ يَعْلَمُهُ»: «نازلني فنَزَلتُهُ أنزُلُهُ، وخاصَمَني فخَصَمتُهُ، وعالمني فعلَمتُهُ، أعلُمُهُ»، أي: «غالبني في ذلك، فغلبتُهُ فيه». إلا ما كان منه مثالاً واويًّا مكسور العين في المضارع، كوعدَ يَعِدُ، أو أجوَفَ يائيًّا، كباعَ يبيعُ، أو معتلَّ الآخر بالياءِ كرمى يرمي، فإنّه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ «فَعَلَ يَفعِلُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ـ يطرد فيه المثال الواويُّ، نحو: «وثبَ يَثِبُ» (بشرط أن لا تكون لامُه حرفَ حلق)[5]: كـ «وضَعَ يَضَعُ، ووقَعَ يَقَعُ، ووَسِعَ يَسع، ووَطِىءَ يَطَأ»، والأجوف اليائيُّ، نحو: «شابَ يشيبُ». والمعتلُّ الآخر

---

(١) في أصول اللغة ٣/ ٧؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٠.

(٢) في أصول اللغة العربية ٢/ ٢٧، ٣/ ٦٩؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٢، ٣٠٤.

(٣) في أصول اللغة ٣/ ٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص٣١٠.

(٤) بتَّ الحبل: قطعة. وعلّه: سقاه ثانية، فإن سقاه أول مرة قيل: نهله، ونمّ الحديث: أفشاه على جهة الإفساد. ورمّه: أصلحه. وهر الشيء: كرهه.

(٥) حروف الحلق هي: «الهمزة والحاء والخاء والعين والغين والهاء».

بالياءِ، نحو: «قضى يقضي»، بشرط أن لا تكون عينه حرفَ حلق: كـ«سعى يَسعى، ونَعى المَيْتَ يَنعاه»، والمُضاعف اللازم، نحو: «فَرَّ يَفِرُّ». وما جاء على خلاف ذلك فهو مخالف للقياس.

وبابُ «فَعَلَ يَفْعَلُ» ـ بفتح العين في الماضي والمضارع ـ يكثُرُ أن يجيء منه ما كانت عينُه أو لامهُ حرف حلقٍ، نحو: «فَتَحَ يَفتَحُ، وسأَلَ يَسألُ، ووضعَ يَضَعُ».

ولا يكون الفعل مفتوحَ العينِ في الماضي والمضارع إلّا إذا كانت عينه أو لامُهُ حرفاً من أحرف الحلقِ، مثلُ: «سأَلَ يَسألُ، وذَهَبَ يذهَبُ، وجَعَلَ يَجْعَلُ، وشغَلَ يَشْغَلُ، وفتحَ يفْتَحُ، وشدَخَ يشدخُ». وأما نحو: «أبى يأبى، ورَكَنَ يرَكَنُ»، فشاذٌ. ويجوز في الأوَّل: «أبى يأبى» من باب: «فَعَلَ يَفْعِلُ» المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع[1]. ويجوز في الثاني: «ركنَ يركُنُ»، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، و«رَكِنَ يركَنُ» بكسرِها في الماضي وفتحها في المضارع.

ووجودُ حرف الحلقِ في فعلٍ لا يوجبُ فتحَ عينه في الماضي والمضارع، فمثلُ: «دَخَلَ يدخُلُ، ورَغِبَ يَرْغَبُ، وبغى يبغي، وسمعَ يَسْمَعُ، ونَبُهَ ينبُهُ» وغيرها، ليست من هذا الباب، معَ وجودِ حرف الحلقِ في مُقابل عينها أو لامها.

وقرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة أنَّ صيغة «فَعَلَ» من العضو قياسيّة في الدلالة على إصابته، نحو: «رأسَه»، و«دَمغَه»، و«جَبَهَه»، و«صَدَغَه»، و«طَحَلَه»، و«كلاه». وقد جاء في قراره:

«كثيراً ما اشتقّ العرب من اسم العضو فعلاً للدلالة على إصابته، وقد نصّ أبو عبيد على أنّ ذلك عام فيما يُشْكَى منه في الجسد، وكذلك نصّ «ابن مالك» في التسهيل» على أنّه مطرد، وعلى هذا ترى اللجنة قياسيّة»[2].

كما أجاز ضَمّ مضارع «فَعَلَ» وكسره فيما لم يشتهر من الأفعال[3].

للتوسُّع انظر:

ـ «قياسيّة اشتقاق فَعَلَ من العضو للدلالة على إصابته». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات، مؤتمر الدورة الثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

فَعَلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «فَرَس»، والصفات، نحو: «بَطَل».

ـ الصّفة المشبَّهة القياسيّة من «فَعِلَ»، نحو: «حَسُنَ»، فهو «حَسَنٌ».

ـ الاسم المقصور، نحو: «حَصًى».

ـ المصدر، وهو مصدر للفعل الثّلاثي المجرّد اللازم من باب «فَعِلَ»، نحو: «فَرِحَ فَرَحاً».

انظر الاسم الثلاثي المجرَّد والصِّفة المُشبَّهة، والاسم، المقصور، والمصدر.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة

---

(١) أبى الشيء يأباه ويأبيه إباء وإباءة: كرهه وامتنع منه، وأمّا قولهم: أبى الطعام يأباه إبى ـ بوزن رضيه يرضاه رضى ـ فمعناه انتهى عنه وتركه في غير شبع.

(٢) في أصول اللغة ١/٣٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٠.

(٣) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

استعمال المصدر «فَعَل» والمصدر «فُعال» للدلالة على الداء، سواء ورد له فعل أم لم يرد[1].

* * *

للتوسُّع انظر:
- «صوغ فُعال وفَعَل سواء فيما ورد له فعل أو لم يرد». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات. مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٩٦٠ - ١٩٦١م)، ص ٢٥٧ - ٢٦٠.
- «صوغ فُعال وفَعَلَ للداء فيما ورد له فعل أو لم يرد». مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد ٣٦، ج ٤ (١٩٦١م). ص ٦٩٣ - ٦٩٥.
- «قياسيّة فَعَل للمرض». مصطفى الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ٣٣، ج ٣ (١٩٥٨م). ص ٥١٥ - ٥١٩؛ والمجلد ٣٧، ج ١٤ (١٩٦٢م). ص ٧٥ - ٧٩.

فَعَل وأَفْعَل

عنوان عدّة كتب لغويّة لعدّة علماء، منهم:
- أبو عليّ محمد بن المستنير، المعروف بـ«قطرب» (ت ٢٠٦هـ).
- يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ).
- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ).
- يعقوب بن إسحاق، المعروف بـ«ابن السكيت» (ت ٢٤٤هـ).
- أبو العباس الأحول، محمد بن الحسن بن دينار.

فَعَلّ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «مَعَدّ» (اسم قبيلة)، وصفةً، نحو: «هَبَيّ» (الصَّبيّ الصَّغير)، وهو قليل فيهما.

فَعَّلَ

أحد موازين الفعل الثلاثيّ المزيد فيه حرف واحد، ومن معانيه:

١ - التكثير، وهو المعنى الغالب، ويكون التكثير في المفعول به، نحو: «كسَّرتُ الأحجارَ» (أي: أحجاراً كثيرة)، أو في الفاعل، نحو: «بَرَّكَتِ الإبْلُ»، (أي: إبل كثيرة)، أو في الفعل، نحو: «طوَّف زيدٌ» (أي: كَثُر طوافُه). وقد قرَّر مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة قياسيَّة هذا الوزن للتكثير والمبالغة.

٢ - التعدية، نحو: «وقف الطفلُ ← وقَّفْتُ الطفلَ»، وقد تكون التعدية إلى مفعولين في ما كان متعدِّياً إلى مفعول واحد، نحو: «عَلِمَ الخَبَر ← علَّمتُهُ الخَبَر». أمّا ما كان متعدِّياً إلى مفعولين، فلم تُسمع تعديته إلى ثلاثة بتضعيف عينه.

٣ - نسبة الشيء إلى أصل الفعل، نحو: «كفَّرْتُ فلاناً» (أي: نَسَبْتُه إلى الكفر).

٤ - السَّلْب، نحو: «قَشَّرْتُ الثَّمَرةَ» (أي: أزلْتُ قشرتها).

٥ - التوجُّه، نحو: «شَرَّق، وغَرَّب، وكَوَّف» (أي: اتجه نحو الشرق، والغرب، والكوفة).

٦ - اختصار الحكاية، نحو: «هَلَّلَ، وسَبَّحَ» (أي: قال لا إلٰهَ إلّا الله، وسبحان الله).

٧ - الصَّيرورة، نحو: «حَجَّر الطينُ وثَيَّبتِ

---

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٢.

المرأةُ» (أي: صار الطينُ حجراً، وصارت المرأة ثَيِّباً).

٨ ـ الدّعاء، نحو: «سقَّيتُه» (أي: دعوتُ له بالسُّقْيا).

٩ ـ بمعنى: فَعَل، نحو: «مَيَّز، قَدَّر» (أي: ماز، قَدَر).

١٠ ـ بمعنى: أَفْعَلَ، نحو: «خَبَّر، وسَمَّى» (أي: أَخْبَرَ وأسمى).

١١ ـ بمعنى مضادّ لمعنى: أَفْعَلَ، نحو: «فَرَّطتُ» (أي: قصَّرتُ، و«أفرطتُ»: جزتُ الحدَّ)، و«قَذَّيتُ عينَه» (أي: نَظَّفْتُها، و«أقذيتها» جعلتُها قذيَّة).

١٢ ـ بمعنى: تفَعَّل، نحو: «فكَّرَ، ويَمَّم» (بمعنى: تَفَكَّرَ، وتَيمَّم).

ومصدر «فَعَّل»: تَفْعِيل، وذلك إذا كان صحيح اللام غير مهموزها، نحو: «حَسَّن تحسيناً، وعظَّمَ تعظيماً»، وقد يجيء قليلاً على «تَفْعِلة» و«تَفْعيل»، نحو: «جَرَّب تجربَةً وتجريباً، كَرَّم تكرمةً وتكريماً». أمّا إذا كان معتلّ اللام، فمصدره على «تَفْعِلَة»، نحو: «سوَّى تسوية، وصَّى توصية» وإذا كانت لامه مهموزة، فمصدره على «تَفْعيل» و«تَفْعِلَة»، نحو: «جَزَّأ تجزيئاً وتَجْزِئَة، وخَطَّأ تخطيئاً وتَخْطِئة». وقد يأتي مصدر «فَعَّل» على «تَفْعال»، نحو: «عَدَّد تَعداداً، جَوَّل تَجوالاً، طوَّف تَطوافاً»؛ أو على «فِعّال»، نحو: «كلَّمتُه كِلّاماً». وكلّ مصدر لِ «فَعَّلَ» غير «تفعيل» سماعيّ يحفظ ولا يُقاس عليه.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فَعَّل» للتكثير والمبالغة[1].

وانظر: الفعل الثلاثي المزيد بحرف.

فَعُلَ

أحد أوزان الفعل الثلاثيّ المجرَّد، مضارعهُ»، يَفْعُلُ، نحو: «شَرُف يَشْرُفُ»، ويأتي منه:

١ ـ الأفعال الدالّة على الغرائز والطباع، نحو: «شَرُف، بَخُل، حَسُنَ، قَبُحَ».

٢ ـ الأفعال التي أُريد بها التعجُّب، أو المدح، أو الذمّ، فحُوِّلت إلى هذه الصِّيغة، نحو: «كَرُم زيدٌ!» (أي: ما أكرمَه!)، و«قَبُحَ فُلان!» (أي: ما أَقْبَحَه!). انظر: أفعال المدح والذمّ.

وهذا الوزن لا يكون إلّا لازماً.

فَعُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «رَجُل»، أمّا في الأوصاف فأمثلته نادرة، نحو: «حَدُث» (ذو الحديث الحسن).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المُجرَّد.

فَعِّلْ

وزن فعل الأمر من «فَعَّلَ»، نحو: «عَلِّمْ».

انظر: فعل الأمر، و«فَعَّلَ».

فَعِلَ

أحد موازين الفعل الثلاثيّ المجرَّد، ومضارعه «يَفْعَلُ»، نحو: «علِم يَعْلَمُ، سَمِعَ يَسْمَعُ. وقد جاء بكسر عين مضارعه وجوباً في ألفاظ منها: ومِقَ، وليَ، ورِث، وَرِع، ورِم؛ وبكسرها جوازاً مع الفتح في ألفاظ أخرى، منها: حَسِب، نَعِم، يَئِس، يَبِسَ، وغِر، وَلِغَ، وَهِنَ.

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٨.

وتكثر في هذا الباب الأفعال الدالّة على العِلل والأحزان (نحو: سَقِم، حَزِن)، أو الأفراح (نحو: فَرِح، طَرِب)، أو الامتلاء (نحو: شَبِعَ)، وأفعال العيوب والألوان والحلي (نحو: عَمِيَ، عرِج، سَوِدَ، كَحِل). وقياس مصدره «فَعْلٌ» إن كان متعدِّياً، نحو: «فَهِمَ فَهْماً»، أمّا إن كان لازماً، فمصدره على وزن «فَعَل»، نحو: «فَرِحَ فرَحاً»، إلّا إن دلّ على لون فمصدرُه «فُعْلَة»، نحو: «سمِرَ سُمْرة».

فَعِلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثلاثيّ المجرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «كَتِفٌ»، والصِّفات، نحو: «حَذِرٌ».

ـ الصِّفة المُشَبَّهة من «فَعِلَ»، وذلك إذا كان الفعل يدلّ على فرح، نحو: «فَرِحٌ»، أو حزن، نحو: «حَزِنٌ»، أو على أمر من الأمور التي تعرض وتزول وتتجدَّد، نحو: «تَعِبٌ»، ومن «فَعُلَ»، نحو: «نَجِسٌ».

ـ صِيَغ المبالغة القياسيّة، نحو: «حَذِرٌ».

انظر: الاسم الثلاثيّ المجرَّد، والصِّفة المُشَبَّهة، وصِيَغ المبالغة.

فُعْلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «قُفْل»، وفي الصِّفات، نحو: «حُلْو».

ـ صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «غُفْلٌ».

ـ جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «جُنْد».

ـ الصِّفة المُشَبَّهة من «فَعِل»، نحو: «حُرّ» من «حَرِرَ»)، ومن «فَعُلَ»، نحو: «صُلْب».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، وصِيَغ المبالغة، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة أ، والصِّفة المُشَبَّهة.

فُعَلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «صُرَد»، والصِّفات، نحو: «حُطَم» (الراعي الظالم العنيف، والكثير الأكل).

ـ الصِّفات المعدولة، نحو: «أُخَر»، ولا يوجد غيرها، وذلك إذا كانت جمعاً لِ «آخرة» مؤنَّث أفعل التفضيل «آخَر»، نحو: «مررتُ بزينَبَ وفَتَيَاتٍ أُخَرَ».

ـ العَلَم المعدول، وعليه ألفاظ التوكيد المعنويّ للجمع المؤنَّث، وهي «جُمَع»، و«بُصَع»، و«كُتَع»، و«بُتَع» (المعدولة عن «جَمْعاوات»، و«بَصْعاوات»، و«كَتْعاوات»، و«بَتْعاوات»).

ـ الاسم المقصور، نحو: «دُمًى».

ـ جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «دُمًى»، وهو يَطَّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، والعدل، والاسم المقصور، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ج.

فُعَّلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «سُلَّم»، وصفةً، نحو: «زُمَّلٌ» (الضّعيف الرذل).

ـ صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «قُلَّب».

جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «صُوَّم».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وصِيغ المبالغة، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ط.

فُعَّلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «شُمَّخْرٌ» (الطامح النظر المُتَكَبِّر).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فُعَّلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «تُبَّعٌ» (الظلّ)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فُعُلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «عُنُق» والصِّفات، نحو: «جُنُب» (البعيد: الذي لا ينقاد...).
- الصِّفة المُشَبَّهة القياسيّة من «فَعُلَ»، نحو: «جنُبَ»، فهو «جُنُب».
- ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو: «هذا رجل جُنُبٌ»، و«هذه امرأةٌ جُنُبٌ».
- جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «عُمُد»، وهو يطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، والصِّفة المُشبّهة، وما يستوي فيه المذكَّر والمؤنّث، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ب.

فُعُلٌّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «جُبُنٌّ» (الجبن الذي يُؤكل)، وصفةً، نحو: «قُمُدٌّ» (الشّديد، الغليظ).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فُعِلَ

وزن من أوزان:

- الفعل الثّلاثيّ المجرَّد المجهول بالصِّيغة أو المجهول لفظاً، نحو: «دُهِش».
- الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الثّلاثيّ المُجَرَّد، نحو: «كُتِب».

انظر: الفعل الثّلاثيّ المجرَّد، والفعل الماضي المبنيّ للمجهول.

فُعِّلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعَّلَ»، نحو «عُلِّمَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعَّلَ».

فُعِلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المجرَّد، وهو نادر، ومنه في الأسماء «دُئِل»(اسم دويبّة، واسم قبيلة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المجَرَّد.

فِعْلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثيّ المُجَرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «جِذْع»، والصِّفات، نحو: «نِقْض» (بمعنى المنقوض).
- الصِّفة المُشَبَّهة غير القياسيَّة من «فَعُلَ»، نحو: «مَلُحَ فهو مِلْح»، ومن «فَعِلَ»، نحو:

«صَفِرَ فهو صِفْر».

- ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، بشرط أن يكون بمعنى «مَفْعُول»، نحو: «هذا دقيق طِحْن»، و«هذه حنطَةٌ طِحْن».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المُجَرَّد، والصِّفة المُشَبَّهة، وما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

الفِعْل

١ - **تعريفه**: هو ما دلّ على معنًى في نفسه مقترنٍ بزمان، نحو: «نجح، يدرُسُ، اكتُبْ».

٢ - **علاماته**: أن يقبل «قَدْ»، أو «السِّين»، أو «سوف»، أو تاء التأنيث الساكنة، أو ضمير الفاعل، أو نون التوكيد، نحو: «قَد نجحَ، قد يأتي، ستنجَحُ، سوف تَنجَحُ، نجحتْ، نجحتُ، ليدرسَنَّ، ليدرُسَنْ، ادرُسَنَّ، ادرُسَنْ».

٣ - **أقسامه**: ينقسم الفعل، بالنسبة إلى:

- زمانه، ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر.
- عدد حروفه الأصلية، إلى قسمين: ثلاثيّ ورباعيّ.
- تمامه ونقصه، إلى قسمين: تامّ وناقص.
- التعدّي واللزوم، إلى ثلاثة أقسام: لازم، ومتعدٍّ، ولازم ومتعدٍّ في آن.
- زيادة أحرف على أصله وعدمها، إلى قسمين: مجرَّد ومزيد.
- التعلُّق بالزمن، إلى قسمين: جامِد ومتصَرِّف.
- صحّة أحرفه وعلّتها، إلى قسمين: صحيح ومعتلّ.
- الإعراب والبناء، إلى قسمين: مُعْرَب ومبنيّ.
- الحَدَث، إلى قسمين: حقيقيّ ولفظيّ.
- التوكيد، إلى قسمين: مُؤكَّد وغير مؤكَّد.

ملحوظة: سُمِّي الفعل الماضي ماضياً لدلالته على الزمن الماضي، فمعيار تسميته معيار زمنيّ.

وسُمّي الفعل المضارع مُضارِعاً لمضارعته (أي: لمشابهته) اسم الفاعل في الحركات والسَّكنات، فمعيار تسميته معيار مشابهة وتشبيه.

وسُمّي فعل الأمر أمراً لدلالته على الأمر، فمعيار تسميته معيار دلاليّ معنويّ. وهكذا تعدَّدت التسميات، وتعدّدت معها معايير التسمية، فكان لكل تسمية معيار خاصّ بها، وهذا منافٍ للمنهج العلميّ الذي يرتكز على معيار واحد في التصنيف. ولو اتّخذ النحاة معياراً واحداً في التسمية، لقالوا مثلاً: الفعل الماضي، والفعل الحاضر المستمِرّ، وفعل المستَقْبل.

* * *

للتوسّع انظر:

- الأفعال. ابن القوطية. تحقيق علي فودة. القاهرة، ١٩٥٢م.
- إسناد الفعل. رسمية محمد المياح. بغداد، دار البصري، ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٥م.
- إعراب الأفعال. علي بن محمد أبو المكارم. القاهرة، دار العلوم.
- أوزان الأفعال ومعانيها. هاشم طه شلاش. النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٩٧١م.
- دراسات في الفعل. عبد الهادي الفضلي. بيروت، دار القلم، ط ١، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.
- الفعل زمانه وأبنيته. إبراهيم السامرائي.

بغداد، مطبعة العاني، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م؛ وط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.

- نحو الفعل. أحمد عبد الستار الجواري. بغداد، المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م.

- دراسة أزمنة الفعل وصيغه في اللغتين العربية والعبرية. ألفت محمد جلال. القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٦٥م.

الفعل والزمن. عصام نور الدين. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

- الأفعال. ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر السعدي). بيروت، عالم الكتب؛ ودار الكتب العلمية.

- الفعل وتقسيماته في اللغة العربية. أميرة علي توفيق. القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٣٩٦ هـ.

- الفعل في سورة البقرة. فتح الله أحمد سليمان. القاهرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر.

- «الفعل والنظام الفعلي في العربية». إبراهيم السامرائي. مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد ٦ (١٩٥٩م). ص ٢٧٧ - ٢٨٥.

فِعل الاثنين

هو الفعل المضارع المُسند إلى ألف المثنى، نحو: «يدرسان»، و«تدرسان».

الفعل الأجْوَف

هو الفعل الذي عينُه حرف علّة، نحو: «قال»، و«مال»، و«عَوِر»، و«استَمال»، و«استقالَ».

ويتصرفُ الأجوفُ بحذف حرف العلَّة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: «قلتُ وقلنا وقلتم وتَقُلْنَ وقُلْنَ»، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثلُ: «قُلْ، وبِعْ».

وإذا أُسند الماضي الأجوفُ الثلاثيُّ، المجرَّدُ إلى ضمائر الرفع المتحركة، ضُمَّ أوَّله إن كان أجوف واويًّا من باب «فَعَلَ يَفْعُلُ» نحو: «قُلتُ، والنساءُ قُلْنَ»، وكُسر إن كان أجوفَ يائيًّا، نحو: «بِعْتُ، والنساءُ بِعْنَ»، أو أجوفَ واويًّا من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ»، نحو: «خِفْتُ، والنساءُ خِفْنَ[1]».

فإذا بنيتَ ذلك للمجهول عكستَ، فتقولُ؛ «قِلْتُ، والنساءُ قِلْنَ، وبُعْتُ، والنساءُ بُعْنَ وخُفتُ، والنساء خُفْنَ» لئلا يلتبسَ معلومُ الفعل بمجهولِهِ[2].

١ - فائدة: صيغة الماضي والأمر، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل: «النساء قُلْنَ وبِعْن ويا نساء قُلْنَ وبِعْنَ»، إلا أنَّ أصلهما في الماضي: «قالن وباعن[3]»، وأصلهما في الأمر: «قولن وبيعن».

---

(١) خاف يخاف، من باب «علم يعلم»، والأصل: «خوف يخوف»، والمصدر: «الخوف»، فهو أجوف واوي.

(٢) انظر: بحث المعلوم والمجهول تحت عنوان: «بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول» في هذا الجزء. ص ٣٩.

(٣) الألف من «قال» أصلها الواو، والألف في «باع» أصلها الياء؛ لأنّ مضارعهما: «يقول ويبيع»، فأصل قال: «قول»، وأصل باع: «بيع».

للتوسُّع انظر: «حركة الفعل الأجوف». داود عبده. جامعة الكويت، مجلة كلية الآداب، العدد ١٣ (يونيو ١٩٧٨م).

الفعل الذي لا يقع

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله

هو الفعل المجهول.

انظر: الفعل الماضي المبني للمجهول، والفعل المضارع الذي للمجهول.

الفعل الذي يُسْتَعْمَل لازماً ومتعدِّياً

وردت أفعال استُعْمِلت لازمة تارة ومتعدِّية تارةً أخرى، ومن هذه الأفعال: «شكَرَ»، و«نَصَحَ»، و«دَخَلَ». تقول: «شكرتُ لله على ما أنعمَ»، و«شكرتُ اللّهَ على ما أنْعَمَ»، و«نصحتُ زيداً بالدرس»، و«نصحتُ لزيد بالدرس»، و«دخلتُ الدارَ، ودخلتُ في الدار».

فِعْل الأمْر

١ ـ تعريفه: هو ما دلَّ على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطَب بغير لام الأمر، نحو: «ادرسْ، تكلَّمْ».

٢ ـ علامته: لفعل الأمر علامة مزدوجة، وهي أن يدل بصيغته على طلب شيء[١]، وأن يقبل ياء المخاطبة[٢]، نحو الآية: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وتقول: خذي، وأمري...

فإن دلَّت الكلمة بصيغتها على ما يدلّ عليه فعل الأمر، دون أن تقبل علامته، فليست بفعل أمر، وإنّما هي «اسم فعل أمر»، مثل «صَهْ»، بمعنى: اسكتْ؛ و«مهْ» بمعنى: اتركْ ما أنتَ فيه. وهناك علامتان مشتركَتان بين المضارع والأمر، وهما:

١ ـ قبولهما نون التوكيد الخفيفة والثقيلة.

٢ ـ قبولهما ياء المخاطبَة.

٣ ـ دلالته الزمانيّة: زمن فعل الأمر مستقبل في أكثر حالاته؛ لأنّه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما هو حاصل[٣]. وقد يكون الزمن في الأمر للماضي، إذا دلَّت عليه قرينة، كأن يُراد من الأمر الخبرَ، أو كأن يقصّ عليك أحد الأبطال ما جرى له في المعركة، فيقول: «قتلتُ كثيراً من الأعداء»، فتقول: «اقتلهم عن بكرة أبيهم»، فالأمر، هنا، بمعنى: قتلتَ.

٤ ـ حُكمُه: الأمر مبنيّ دائماً، وهو يُبنى على ما يُجزم به مضارعه، أي إنّه:

ـ يُبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر، ولم تتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة

---

(١) أي: أن تكون دلالته على الأمر مستَمَدَّة من صيغتِه نفسها، لا من زيادة شيء عليها، فالدلالة على الأمريَّة في مثل «لتَسْكُتْ» مستَمَدَّة من اللام الداخلة على الفعل المضارع بعدها، ولا يصحّ أن يُقال في الفعل الذي بعد تلك اللام إنّه فعل أمر.

(٢) منهم من يقول إنّ علامته الدلالة على الأمر بالصيغة، وقبوله نون التوكيد.

(٣) نحو الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، لأنّ النبيَّ لا يترك التقوى، ولا يطيع الكافرين والمنافقين، فإن أُمِرَ بهما، كان المُراد الاستمرار عليهما.

أو ياء المخاطبة، أو إذا اتصلت به نون النسوة، نحو: «ادرسْ، ادرُسْنَ».

- ويُبنى على حذف حرف العِلّة، إذا كان معتلاً الآخِر ولم يتَّصل به شيء، نحو: «اسْعَ للخير، ادنُ مِنّي، ارتقِ نحو الأفضل». الأصل اسعَى، ادنو، ارتقي.

- ويُبنى على حذف النون إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، نحو: «ادرسا، ادرسوا، ادرسي».

ويُبنى على الفتح إذا اتصلَتْ به نون التوكيد، نحو: «ادرُسَنَّ».

٥ ـ اشتقاقه وأوزانه: يُشتق فعل الأمر من الفعل المضارع بحذف حرف المضارعة من أوّله، نحو: «يَتَعَلَّمُ» ← «تَعَلَّمْ»، فإذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً، جيء بهمزة، وتكون هذه الهمزة:

- همزة وصل مضمومة إذا كانت عين الفعل المضارع مضمومة، نحو: «يكتُبُ» ← «أُكْتُبْ».

- همزة قطع مفتوحة إذا كان ماضي الفعل رُباعيًّا مبدوءاً بهمزة، نحو: «أعْرَبَ» ← «أَعْرِبْ».

- همزة وصل مكسورة في غير الحالتين السابقتين، نحو: «يجلِس» ← «إجْلِسْ»، و«يَسْتَخْرِجُ» ← «إسْتَخْرِجْ».

هو يأتي على الأوزان التالية:

أ ـ من الثّلاثيّ المُجَرَّد:

- أُفْعُلْ من «يَفْعُل»، نحو: «كتبَ» ← «يكتُبُ» ← «أُكْتُبْ».

- إفْعَلْ، من «يَفْعَل»، نحو: «شَرِبَ» ← «يَشْرَبُ» ← «إشْرَبْ».

- إفْعِلْ، من «يَفْعِلُ»، نحو: «جَلَس» ← «يَجْلِسُ» ← «إجْلِسْ».

ب ـ من الثّلاثيّ المزيد بحرف:

- أَفْعِلْ، من مضارع «أَفْعَلَ»، نحو: «أَكْرَمَ» ← «يُكْرِمُ» ← «أَكْرِمْ».

- فاعِلْ، من مضارع «فاعَلَ»، نحو «قاتَلَ» ← «يُقاتِلُ» ← «قاتِلْ».

- فَعِّلْ، من مضارع «فَعَّلَ»، نحو: «عَلَّمَ» ← «يُعَلِّمُ» ← «عَلِّمْ».

ج ـ من الثّلاثيّ المزيد بحرفين:

- إفْتَعِلْ، من مضارع «إفْتَعَل»، نحو: «إسْتَمَعَ» ← «يَسْتَمِعُ» ← «إسْتَمِعْ».

- إفْعَلَّ، من مضارع «إفْعَلَّ»، نحو: «إسْوَدَّ» ← «يَسْوَدُّ» ← «إسْوَدَّ».

- إنْفَعِلْ، من مضارع «انْفَعَلَ»، نحو: «انْكَسَرَ» ← «يَنْكَسِرُ» ← «إنْكَسِرْ».

- تَفاعَلْ، من مضارع «تَفَاعَلَ»، نحو: «تقاتَلَ» ← «يتَقَاتَلُ» ← «تَقَاتَلْ».

- تَفَعَّلْ، من مضارع «تَفَعَّلَ»، نحو: «تَكَسَّرَ» ← «يَتَكَسَّرُ» ← «تكَسَّرْ».

د ـ من الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف:

- إسْتَفْعِلْ، من مضارع «إسْتَفْعَلَ»، نحو: «اسْتَفْعَلَ»، نحو: «اسْتَخْرَجَ» ← «يَسْتَخْرِجُ» ← «إسْتَخْرِجْ».

- إفْعَالِلْ، من مضارع «إفْعَالَّ»، نحو: «إحْمارَّ» ← «يَحْمارُّ» ← «إحْمارِرْ».

- إفْعَوْعِلْ، من مضارع «إفْعَوْعَلَ»، نحو: «اِعْشَوْشَبَ» ← «يَعْشَوْشِبُ» ← «اِعْشَوْشِبْ».

- إفْعَوِّلْ، من مضارع، «افْعَوَّلَ»، نحو: «اجْلَوَّذَ» (أسرع) ← «يَجْلَوِّذُ» ← «إجْلَوِّذْ».

هـ ـ من الرّباعيّ المُجَرَّد:

ـ فَعْلِلْ، من مضارع «فَعْلَلَ»، نحو: «دَحْرَجَ» ← «يُدَحْرِجُ» ← «دَحْرِجْ».

و ـ من الملحق بالرّباعيّ:

ـ تَفْعِلْ، من مضارع «تَفْعَلَ»، نحو: «تَرْجَمَ» ← «يُتَرْجِمُ» ← «تَرْجِمْ».

ـ سَفْعِلْ، من مضارع «سَفْعَلَ»، نحو: «سَنْبَسَ» (أسرع) ← «يُسَنْبِسُ» ← «سَنْبِسْ».

ـ فَأْعِلْ، من مضارع «فَأْعَلَ»، نحو: «طَأْمَنَ» ← «يُطَأْمِنُ» ← «طَأْمِنْ».

ـ فَتْعِلْ، من مضارع «فَتْعَلَ»، نحو: «حَتْرَفَ» (صنع) ← «يُحَتْرِفُ» ← «حَتْرِفْ».

ـ فَعْئِلْ، من مضارع «فَعْأَلَ»، نحو: «بَرْأَلَ» (نفش ريشه) ← «يُبَرْئِلُ» ← «بَرْئِلْ».

ـ فَعْفِلْ، من مضارع «فَعْفَلَ»، نحو: «زَهْزَقَ» (ضحك ضحكاً شديداً) ← «يُزَهْزِقُ» ← «زَهْزِقْ».

ـ فَعْلِ، من مضارع «فَعْلَى»، نحو: «قَلْسَى» (ألبسه القلنسوة) ← «يُقَلْسِي» ← «قَلْسِ» (بالبناء على حذف حرف العلّة).

ـ فَعْلِتْ، من مضارع «فَعْلَتَ»، نحو: «عَفْرَتَ» ← «يُعَفْرِتُ» ← «عَفْرِتْ».

ـ فَعْلِسْ، من مضارع «فَعْلَسَ»، نحو: «خَلْبَسَ» ← «يُخَلْبِسُ» ← «خَلْبِسْ». (خَلْبَسَهُ: فتنَ قلبه).

ـ فَعْلِلْ، من «فَعْلَلَ» (ذو الزّيادة)، نحو: «جَلْبَبَ» ← «يُجَلْبِبُ» ← «جَلْبِبْ».

ـ فَعْلِمْ، من مضارع «فَعْلَمَ»، نحو: «غَلْصَمَ» (قطع غلصومه) ← «يُغَلْصِمُ» ← «غَلْصِمْ».

ـ فَعْلِنْ، من مضارع «فَعْلَنَ»، نحو: «قَطْرَنَ» (دهن بالقطران) ← «يُقَطْرِنُ» ← «قَطْرِنْ».

ـ فَعْمِلْ، من مضارع «فَعْمَلَ»، نحو: «قَصْمَلَ» (قارب الخطو في مشيه) ← «يُقَصْمِلُ» ← «قَصْمِلْ».

ـ فَعْنِلْ، من مضارع «فَعْنَلَ»، نحو: «قَلْنَسَ» (ألبسه القلنسوة) ← «يُقَلْنِسُ» ← «قَلْنِسْ».

ـ فَعْهِلْ، من مضارع «فَعْهَلَ»، نحو: «غَلْهَصَ» (قطع غلصومه) ← «يُغَلْهِصُ» ← «غَلْهِصْ».

ـ فَعْوِلْ، من مضارع «فَعْوَلَ»، نحو: «جَهْوَرَ» (أعلن وأظهر) ← «يُجَهْوِرُ» ← «جَهْوِرْ».

ـ فَعْيِلْ، من مضارع «فَعْيَلَ» ← نحو: «شَرْيَفَ» (شريف الزرع: قطع شراييفه، وهي أوراقه) ← «يُشَرْيِفُ» ← «شَرْيِفْ».

ـ فَمْعِلْ، من مضارع «فَمْعَلَ»، نحو: «حَمْظَلَ» (جنى الحنظل) ← «يُحَمْظِل» ← «حَمْظِلْ».

ـ فَنْعِلْ، من مضارع «فَنْعَلَ»، نحو: «جَنْدَلَ» (صرع) ← «يُجَنْدِلُ» ← «جَنْدِلْ».

ـ فَهْعِلْ، من مضارع «فَهْعَلَ»، نحو: «دَهْبَلَ» (كَبَّر اللّقمة) ← «يُدَهْبِلُ» ← «دَهْبِلْ».

ـ فَوْعِل، من مضارع «فَوْعَلَ»، نحو: «حَوْقَلَ» (قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقارباً الخطو) ← «يُحَوْقِلُ» ← «حَوْقِلْ».

ـ فَيْعِلْ، من مضارع «فَيْعَلَ»، نحو: «سَيْطَرَ» ← «يُسَيْطِرُ» ← «سَيْطِرْ».

ـ مَفْعِلْ، من مضارع «مَفْعَلَ»، نحو: «مَرْحَبَ» ← «يُمَرْحِبُ» ← «مَرْحِبْ».

ـ نَفْعِلْ، من مضارع «نَفْعَلَ»، نحو: «نَرْجَسَ» ← «يُنَرْجِسُ» ← «نَرْجِس».

ـ هَفْعِلْ، من مضارع «هَفْعَلَ»، نحو: «هَلْقَمَ» (كَبَّر اللّقمة) ← «يُهَلْقِمُ» ← «هَلْقِمْ».

ـ يَفْعِلْ، من مضارع «يَفْعَلَ»، نحو: «يَرْنَأَ»

(صبغ باليرناء، وهو الحنّاء) ← «يُيَرْنِيءُ» ← «يَرْنِيءْ».

ز ـ من الرّباعيّ المزيد بحرف:

ـ تَفَعْلَلْ، من مضارع «تَفَعْلَلَ»، نحو: «تَدَحْرَجَ» ← «يَتَدَحْرَجُ» ← «تَدَحْرَجْ».

ح ـ من الرّباعيّ المزيد بحرفين:

ـ افْعَلِلَّ، من مضارع «افْعَلَلَّ»، نحو: «اطْمَأَنَّ» ← «يَطْمَئِنُّ» ← «اِطْمَئِنَّ».

ـ افْعَنْلِلْ، من مضارع «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «احْرَنْجَمَ» (ازدحم) ← «يَحْرَنْجِمُ» ← «اِحْرَنْجِمْ».

ط ـ من الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرف:

ـ تَفَتْعَلْ، من مضارع «تَفَتْعَلَ»، نحو: «تَحَتْرَفَ» (اتَّخذ حرفةً) ← «يَتَحَتْرَفُ» ← «تَحَتْرَفْ».

ـ تَفَعْأَلْ، من مضارع «تَفَعْأَلَ»، نحو: «تَبَرْأَلَ» (نفش ريشه) ← «يَتَبَرْأَلُ» ← «تَبَرْأَلْ».

ـ تَفَعْلَ، من مضارع «تَفَعْلَى»، نحو: «تَقَلْسَى» (لبس القلنسوة) ← «يَتَقَلْسَى» ← «تَقَلْسَ» (بالبناء على حذف حرف العلّة من آخره).

ـ تَفَعْلَتْ، من مضارع «تَفَعْلَتَ»، نحو «تَعَفْرَتَ» ← «يَتَعَفْرَتُ» ← «تَعَفْرَتْ».

ـ تَفَعْلَلْ، من مضارع«تَفَعْلَلَ» (ذي الزّيادة)، نحو: «تَجَلْبَبَ» ← «يَتَجَلْبَبُ» ← «تَجَلْبَبْ».

ـ تَفَعْنَلْ، من مضارع «تَفَعْنَلَ»، نحو: «تَقَلْنَسَ» (لبس القلنسوة) ← «يَتَقَلْنَسُ» ← «تَقَلْنَسْ».

ـ تَفَعْوَلْ، من مضارع «تَفَعْوَلَ»، نحو: «تَرَهْوَكَ» (مشى مشية فيها تموّج) ← «يَتَرَهْوَكُ» ← «تَرَهْوَكْ».

ـ تَفَعْيَلْ، من مضارع«تَفَعْيَلَ»، نحو: «تَتَرْيَقَ» (شرب الترياق، وهو دواء للسّموم) ← «يَتَتَرْيَقُ» ← «تَتَرْيَقْ».

ـ تَفَوْعَلْ، من مضارع «تَفَوْعَلَ»، نحو: «تَجَوْرَبَ» (لبس الجوارب) ← «يَتَجَوْرَبُ» ← «تَجَوْرَبْ».

ـ تَفَيْعَلْ، من مضارع «تَفَيْعَلَ»، نحو: «تَشَيْطَنَ» ← «يَتَشَيْطَنُ» ← «تَشَيْطَنْ».

ـ تَمَفْعَلْ، من مضارع «تَمَفْعَلَ»، نحو: «تَمَسْكَنَ»(في رأي من يعتبرها ملحقة) ← «يَتَمَسْكَنُ» ← «تَمَسْكَنْ».

ي ـ من الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرفين:

ـ اِفْعَئِلَّ، من مضارع «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «اِزْلَأَمَّ» ← «يَزْلَئِمُّ» ← «اِزْلَئِمَّ» ← «اِزْلَأَمَّ النّهار: طلع).

ـ اِفْعَلِلَّ، من مضارع «اِفْعَلَلَّ» (ذي الزّيادة)، نحو: «اِبْيَضَضَّ» (اشتدّ بياضه») ← «يَبْيَضِضُّ» ← «اِبْيَضِضَّ».

ـ اِفْعَهِلَّ، من مضارع«اِفْعَهَلَّ»، نحو: «اقْمَهَدَّ» (رفع رأسه) ← «يَقْمَهِدُّ» ← «اِقْمَهِدَّ».

ـ اِفْعَوِلَّ، من مضارع «اِفْعَوَلَّ»، نحو: «اِهْرَوَزَّ» ← «يَهْرَوِزُّ» ← «اِهْرَوِزَّ».

ـ اِفْلَعِلَّ، من مضارع «اِفْلَعَلَّ»، نحو: «اِزْلَعَبَّ» (اِزْلَعَبَّ السّحاب: كَثُف) ← «يَزْلَعِبُّ» ← «اِزْلَعِبَّ».

ـ اِفْمَعِلَّ، من مضارع «اِفْمَعَلَّ»، نحو: «اسْمَقَرَّ» (اسْمَقَرَّ اليوم: كان شديد الحرّ) ← «يَسْمَقِرُّ» ← «اِسْمَقِرَّ».

ـ اِفْوَعِلَّ، من مضارع«اِفْوَعَلَّ»، نحو: «اِكْوَهَدَّ» (اِكْوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زَقّه والِداه) «يَكْوَهِدُّ» ← «اِكْوَهِدَّ».

ـ اِنْفَعِلَّ، من مضارع «اِنْفَعَلَّ»، نحو: «اِنْقَهَلَّ» (ضَعُفَ وسقط) ← «يَنْقَهِلُّ» ← «انْقَهِلَّ».

ـ افْتَعْئِلْ، من مضارع «افْتَعْأَلَ»، نحو:

«إِسْتَلْأَمَ» (لغة في «استلمَ»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة أو باليد) ← «يَسْتَلْئِمُ» ← «اسْتَلْئِمْ».

- افْتَعْلِ، من مضارع «إِفْتَعْلَى»، نحو: «إِسْتَلْقَى» ← «يَسْتَلْقِي» ← «اسْتَلْقِ» (بالبناء على حذف حرف العلّة من الآخر).

- إِفْعَلِّلْ، من مضارع «إِفْعَلَّلَ»، نحو: «إِخْرَمَّسَ» (سكت) ← «يَخْرَمِّسُ» ← «إِخْرَمِّسْ».

- إِفْعَنْلِ، من مضارع «إِفْعَنْلَى»، نحو: «إِحْرَنْبَى» (احرنبى الديك: نفش ريشه وتهيَّأ للقتال) ← «يَحْرَنْبِي» ← «احْرَنْبِ» (بالبناء على حذف حرف العلّة من آخره).

- إِفْعَنْلِلْ، من مضارع «إِفْعَنْلَلَ» (ذي الزِّيادة)، نحو: «إِقْعَنْسَسَ (رجع وتأخَّرَ) ← «يَقْعَنْسِسُ» ← «إِقْعَنْسِسْ».

- إِفْعَنْمِلْ أو افْعَمِّلْ من مضارع «إِفْعَنْمَلَ» (أو إِفْعَمَّلَ)، نحو: «إِهْرَنْمَعَ» (أو «إِهْرَمَّعَ» بمعنى أسرع في المشي) ← يَهْرَنْمِعُ (أو: يَهْرَمِّعُ) ← «اهْرَنْمِعْ» (أو: إِهْرَمِّعْ).

- إِفْعَيِّلْ، من مضارع «إِفْعَيَّلَ»، نحو: «إِهْبَيَّخَ» (مشى مشيةً فيها تبختر) ← «يَهْبَيِّخُ» ← «إِهْبَيِّخْ».

- افْوَنْعِلْ، من مضارع «إِفْوَنْعَلَ»، نحو: «إِحْوَنْصَلَ» (ثنى عنقه وأخرج حوصلته) ← «يَحْوَنْصِلُ» ← «إِحْوَنْصِلْ».

ملحوظة: تُحذف فاء المثال (ما كانت فاؤه حرف علّة) في الأمر، نحو: «وَعَدَ» «يَعِدُ» ← عِدْ»، و«وَقَفَ» ← «يَقِفُ» ← «قِفْ». وتُحْذف فاء اللفيف المفروق (ما كانت فاؤه ولامه حرفي علّة) ولامه في الأمر، نحو: «وفى ← يفي، فِ». وقد تُزاد عليه هاء السكت، فيُقال: «فِهْ»، «عِهْ» (الأمر من «وعى»).

٦ ـ توكيده: يؤكَّد فعل الأمر بنون التوكيد وفق القواعد التالية:

- إذا كان صحيح الآخِر يؤكَّد بالنون الثقيلة أو الخفيفة، نحو: «ادرُسَنَّ، ادرُسَنْ».

- إذا كان مبنيًّا على حذف الألف، فإن هذه الألف، عند توكيده، تعود للظهور بعد قلبها ياءً مفتوحة، نحو: «اخْشَ اخْشَيَنْ اخْشَيَنّ»، والبناء يصبح على الفتح لا على الحذف.

- إذا كان مبنيًّا على حذف الواو، أو الياء، فإنهما عند التوكيد، تعودان للظهور مفتوحتين، ويُصبح فعل الأمر مبنياً على الفتح، نحو: «ادعُ ادْعُوَنْ، ادعُوَنّ ـ امْشِ امْشِيَنْ، امْشِيَنَّ».

- إذا كان مسنَداً إلى ألف الثنين، يُؤكَّد بالنون الثقيلة المكسورة، نحو: «ادرسان، ادعُوانِّ، امشيانِّ، اسعَيَانِّ»، وفي هذه الحالة يبنى على حذف النون.

- إذاكان مسنَداً إلى واو الجماعة، فإنّ هذه الواو تُحذف[1]، عند توكيده، ويؤكّد هنا بالنون الثقيلة، نحو: «اكْتُبُنَّ، اُدْعُنَّ، امْشُنَّ»، أمّا إذا كان ما قبل الواو مفتوحاً، فإن الواو تُثبت، نحو: «اسْعَوُنَّ، اخْشَوُنَّ». والبناء هنا على حذف النون.

- إذا كان مسنداً إلى ياء المخاطبة المكسور ما قبلها، تُحذف هذه الياء[2]، نحو: «اكتبي ←

(١) و(٢) منعاً من التقاء ساكنين، وهي فاعل للفعل.

اكْتُبِنَّ ـ امشي ← امْشِنّ». أمّا إذا كان ما قبل الياء مفتوحاً، فإن الياء تُثبت، نحو: ارْضَيْ ← ارْضَيَنَّ ـ اسْعَيْ ← اسْعَيَنَّ». والبناء هنا على حذف النون.

٧ ـ **ملحوظة**: «ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة ـ نحو «اَفْعَلْ» ـ مُعربٌ مجزومٌ.

وذهب البصريّون إلى أنّه مبنيّ على السكون[١].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا معرب مجزوم؛ لأن الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: «افْعَلْ»: «لِتَفْعَلْ»، كقولهم في الأمر للغائب: «لِيَفْعَلْ» وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القُرَّاء، وذُكرتِ القراءةُ أنها قراءة النبيّ ﷺ من طريق أُبَيّ بن كعب، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصريّ، ومحمد بن سيرين، وأبي عبد الرحمن السلميّ، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ، وأبي رجاء العُطَارِديّ، وعاصم الْجَحْدَرِيّ، وأبي التَّيَّاح، وقتادة، والأعرج، وهلال بن يَسَاف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحَضْرَميّ، وغيرهم من القرّاء. وقد جاء في الحديث: «ولْتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ»، أي: زُرَّهُ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنّه قال في بعض مَغَازِيه: «لتأخُذُوا مَصَافَكم»، أي: خُذُوا، وقال صلوات الله عليه مرّة أخرى: «لِتَقُومُوا إلى مَصَافِكم»، أي: قوموا، وقال الشاعر (من الخفيف):

لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ... فَتُقَضَّى حَوَائِجُ المُسْلِمِينَا[٢]

وقال الآخر (من الخفيف):

فَلْتَكُنْ أبْعَدَ العُدَاةِ مِنَ الصُّلْـ ... ـحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ العَيُّوقُ[٣]

وقال الآخر (من الوافر):

لِتَبْعَدْ إذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي ... فَلا أشْقَى عَلَيْكَ وَلا أُبَالِي[٤]

فَثَبَتَ أنّ الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو:

(١) انظر: في هذه المسألة: المسألة الثانية والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ١/ ٦٤؛ وأسرار العربية ص ٣١٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٦١.

(٢) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢١، ٢/ ٥٥٢.
المعنى: لتكن أنت أفضل من يقضي حوائج المسلمين ويلبي طلباتهم.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٠.
اللغة: النجم: الثريا. العَيُّوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن؛ يتلو الثريا ولا يتقدم.
المعنى: لتكن أبعد الأعداء من الصلح، وأبعد من الثريّا عن جارها العيوق.

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١.
اللغة: الجدوى: العطية. نأى: بَعُد. لِتَبْعَدْ: أراد لتهلك فما في حياتك خير.
المعنى: لتهلك فما في حياتك خير، فلا عطاؤك ولا كرمك يصلني، فإن تمت لا أبالي بموتك ولا أحزن عليك.

«أَفْعَلْ» أن يكون باللام، نحو: «لِتَفْعَلْ» كالأمر للغائب، إلا أنّه لما كثر استعمال الأمر للمواجِهِ في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارَعة طلباً للتخفيف، كما قالوا: «أيشٍ» والأصل: أيُّ شيء، وكقولهم: «عِمْ صَباحاً»، والأصل فيه: أنْعِمْ صباحاً، من «نَعِمَ يَنْعِمُ» بكسر العين في أحد اللغتين، وكقولهم: «وَيْلُمِّهِ»، والأصل فيه: وَيْلُ أُمِّهِ، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك ها هنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال؛ وذلك لا يكون مُزيلاً لها عن أصلها ولا مُبْطِلاً لعملها.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أنّه معرب مجزوم أنّا أجمعنا على أن فِعْلَ النَّهْي معربٌ مجزوم، نحو: «لا تَفْعَل»، فكذلك فعل الأمر، نحو: «أفْعَلْ»؛ لأنّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليلُ على أنّه معرب مجزوم بلام مقدَّرة أنك تقول في المعتلِّ: «اغزُ» و«ارْمِ» و«اخشَ» فتحذف الواو والياء والألف كما تقول: «لم يَغْزُ»، و«لم يَرْمِ»، و«لم يَخْشَ» بحذف حرف العلّة؛ فدل على أنّه مجزوم بلامٍ مقدرة.

قالوا: ولا يجوزُ أن يقال: «إنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى؛ لأن حرف الجرّ أقوى من حرف الجزم؛ لأنّ حرف الجر من عوامل الأسماء، وحرف الجزم من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أوْلى»؛ لأنّا نقول: قولكم: «إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف» لا يستقيم على أصلكم؛ فلا يصلح إلزاماً لكم: فإنكم تذهبون إلى أن «رُبَّ» تعمل الْخَفْضَ مع الحذف بعد الواو والفاء و«بَلْ»، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعْمَاؤُهُ
كَأنّ لَوْنَ أرْضِهِ سَمَاؤُهُ[1]

أي: ورُبَّ بلدٍ، وإعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر (من الوافر):

* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ[2] *

أي: فرُبَّ حُورٍ، وإعمالها بعد «بَلْ» نَحْو قول الراجز:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ
لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[3]

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٣٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٥.
يقول: وربّ بلد اغبرّتْ نواحيه حتّى أصبح لون سمائه شبيهاً بلون أرضه.

(٢) صدر بيت للمتنخّل الهذلي، عجزه:

* نَواعِمَ في المُروطِ وفي الرِّياطِ *

وهو في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣.
الحور: جمع حوراء، وهي التي اشتدّ بياض عينيها وسوادهما. والعين: جمع عيناء، وهي الواسعة العينين.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠؛ والدرر ١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، =

أي: بل ربَّ بلد، فأعملتم «ربَّ» في هذه المواضع مع الحذف وهي حرف خفض، وهذه مناقضة ظاهرة؛ فدل على أنّ حرف الخفض قد يعمل مع الحذف، على أنّه قد حكى نَقَلَةُ اللغة عن رؤبة أنّه كان إذا قيل له: «كيف أصبحت»، يقول: «خَيْرٍ، عافاك الله»، أي: بخير، فيعمل حرف الخفض مع الحذف.

وكذلك أيضاً مَنْعُكم إعمالَ حرف الجزم مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع، وهي: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمنّي، والعرض، والأمر، نحو: «ايتِنِي آتِكَ»، والنهي: «لا تفعل يَكُنْ خيراً لك»، والدعاء: «اللهمّ ارزقني بعيراً أحُجَّ عليه»، والاستفهام: «أين بيتك أَزُرْكَ»، والتمنّي: «ألا ماء أشْرَبْهُ»، والعرض: «ألا تنزل أكْرِمْكَ»، فأعملتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقديره فيها.

وقد جاء عن العرب إعمالُ حرف الجزم مع الحذف، قال الشاعر (من الوافر):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[1]

والتقدير فيه: لِتَفْدِ نَفْسَكَ، فحذف اللام وأعملها في الفعل الجزمَ، وقال الشاعر (من الوافر):

فَقُلْتُ ٱدْعِي وَأَدْعُ؛ فَإنَّ أَنْدَى
لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[2]

أراد: «ولأدْعُ»، وقال الآخر (من الطويل):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي
لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[3]

= ٤٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (ندل)، ١٢/ ١١١ (جهرم)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٣٥.

اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار. الجهرم: البساط.
يقول: ربّ بلد يملأ الغبار طرقه، لا يشتري منه كتّان ولا بسط.

(١) البيت لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١؛ وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١؛ والجنى الداني ص ١١٣؛ ورصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥.

اللغة والمعنى: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: أي: رماه بمصائبه.
يخاطب الشاعر النبي ﷺ: بقوله: يا محمّد إنّ كلّ النفوس مستعدّة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

(٢) البيت للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩؛ وسمط اللآلي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٦ (ندى)؛ وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٧/ ٣٥؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٢.

اللغة والمعنى: أندى: أفعل تفضيل من الندى. ويقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت.
يقول: تعالي لندعو معاً فيبعد صوتنا أكثر، أو: تعالي لندعو معاً؛ لأنّ الصوتين قد يكونان أبعد مدى.

(٣) البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩؛ والكتاب ٣/ ٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٦١، ١٠٣٣؛ وبلا نسبة في =

أراد: «لِيَبْكِ»، وقال الآخر (من الرجز):

مَـنْ كَـانَ لا يَـزعُـمُ أَنِّـي شَـاعِـرُ
فَـيَـدْنُ مِـنِّـي تَـنْـهَـهُ الـمَـزَاجِـرُ[1]

أراد: «فَلْيَدْنُ»، فحذف اللام وأعملَهَا في الفعلِ الجزمَ، وهذا كثيرٌ في أشعارهم، وإذا جاز أن يعمل حرفُ الجزمِ مع الحذف في هذه المواضع، جاز أن يعملَ ها هنا مع الحذف لكثرة الاستعمال.

وكذلك أيضاً مَنْعُكم إعمالَ سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم؛ فإنكم تذهبون إلى أنَّ «أنِ» الخفيفة المصدريَّة تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جواباً للستة الأشياء التي جوَّزتم فيها إعمال «إن» الخفيفة الشرطية مع الحذف، نحو: «ايتِنِي فآتِيَكَ، ولا تفعلْ فيكونَ خيراً لك، واللهم ارزقني بعيراً فأحُجَّ عليه، وأين بيتُكَ فأزورَكَ، وألا ماء فأشربَهُ، وألا تنزل فأكرِمَكَ»، وكذلك تُعْمِلونها مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي، نحو: «ما أنت صاحبي فأعْطِيَكَ»، وكذلك أيضاً تعملونها مع الحذف بعد الواو، نحو: «لا تأكلِ السمك وتشرَبَ اللبَنَ»، وبعد «أو»، نحو: «لأشْكُوَنَّكَ أو تُعْتِبَنِي»، وبعد لام «كي»، نحو: «جئتك لتكرِمَنِي»، وبعد لام الجحود، نحو: «ما كُنْتُ لأفعَلَ ذلك»، وبعد «حتّى»، نحو: «سرتُ حتى أدخلَهَا»، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وإذا جاز لكم أن تعملوا «أن» الناصبةَ للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف، وهي من عوامل الأفعال و«إن» الجازمة للفعل في المواضع التي بيناها مع الحذف، وهي من عوامل الأفعال، جاز أن تعمَلَ اللامُ الجازمةُ للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال، وإن كانت من عوامل الأفعال.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنَّ «نَزَالِ» مبنيّ لأنّه قام مقام فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًّا وإلّا لما بُني ما قام مقامه»؛ لأنا نقول: إنّما بُنِيَ «نَزَالِ» لتضمّنه معنى لام الأمر، ألا ترى أن «نَزَالِ» اسم: «انْزِل»، وأصله: «لتنزلْ»، فلما تضمَّن معنى اللام كتضمُّن «أينَ» معنى حرف الاستفهام، وكما أنّ «أينَ» بُنيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام؛ فكذلك بنيت «نَزالِ» لتضمّنها معنى اللام.

وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه مبنيّ على السكون؛ لأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنّما أُعرب ما أعرب من الأفعال أو بُني منها على فتحة لمشابهةٍ ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: الدليل على أنّه

= رصف المباني ص ٢٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح المفصل ٧/ ٦٠.
اللغة: البعوضة: اسم مكان بعينه، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر.
المعنى: فلتخمشي وجهك على قتلى موقعة البعوضة، وليبكِ عليهم البواكي.

(١) الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٦؛ ولسان العرب ٤/ ٣١٩ (زجر).
اللغة: دنا: اقترب. المزاجر: الأسباب التي من شأنها أن تمنعه وتنهره وتنهاه.
المعنى: من رفض شاعريّتي وزعم أني لست بشاعرٍ فليقترب مني وسيلقى ما يزجره وينهاه عن ضلاله.

مبنيّ أنّا أجمعنا على أنّ ما كان على وزن «فَعَالِ» من أسماء الأفعال ـ كـ «نزالِ»، و«تَرَاكِ»، و«مَنَاعِ»، و«نَعَاءِ»، و«حَذَارِ»، و«نَظَارِ» ـ مبنيّ؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر؛ فـ «نزالِ» ناب عن «انزلْ»، و«تَرَاكِ» ناب عن «اتركْ»، و«مَنَاعِ» ناب عن «امنعْ»، و«نَعَاءِ» ناب عن «أنْعَ»، و«حَذَارِ» ناب عن «أحْذَرْ»، و«نَظَارِ» ناب عن «انْظرْ»، قال زهير (من الكامل):

ولأنْتَ أشْجَعُ مِنْ أسَامَةَ إذْ
دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ [١]

أراد: «انْزِلْ»، وأنَّثها لأنها بمنزلة النَّزْلة، وقال الآخر (من المتقارب):

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا
وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أطَمْ [٢]

وقال الآخر (من الكامل):

فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أوّلَ نَازِلٍ
وَعَلامَ أرْكَبُهُ إذَا لَمْ أنْزِلِ [٣]

وقال الآخر (من الرجز):

تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا
أمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أوْرَاكِهَا [٤]

أراد: «اتْرُكْها» وقال الآخر (من الرجز):

مَنَاعِهَا مِنْ إبِلٍ مَنَاعِهَا
أمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أرْبَاعِهَا [٥]

أراد: «امْنَعْهَا»، وقال جرير (من الطويل):

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩؛ والدرر ٥/ ٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١؛ وشرح التصريح ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٢٦؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ والكتاب ٣/ ٢٧١.
اللغة: أسامة: اسم علم جنسي على الأسد. نزال: اسم فعل أمر بمعنى انزل.
المعنى: أنت شجاع مقدام كأسد جبار، وعندما تشتد الحرب تنادي الأبطال: نزال، ويصير الناس من الذعر في مثل لجة البحر.

(٢) البيت لجريبة بن الأشيم الفقعسي في شرح ديوان الحماسي للمرزوقي ص ٧٧٦؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٧ (نزل).
اللغة: أطمّ: أفعل تفضيل من قولهم «طمّ الأمر»، أي: تفاقم.
المعنى: عرضنا منازلة الأعداء فلم يتحركوا وكان قولنا: «نزال» عليهم شديد الوقع.

(٣) البيت لابن مقروم الضبي في الحيوان ٦/ ٤٢٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٩، ٦/ ٣١٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٢؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٢٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٧ (نزل).
المعنى: لقد دعوني للمقاتلة والمنازلة فنزلت، وعلام أركب هذا الفرس إذا لم أنازل الأبطال عليه.

(٤) الرجز لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/ ١٦٠، ١٦٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٠٥ (ترك)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٩٤؛ وشرح المفصّل ٤/ ٥٠؛ والكتاب ١/ ٢٤١، ٣/ ٢٧١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٧.

(٥) الرجز لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦١؛ وشرح المفصل ٤/ ٥١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢.
اللغة: مناع: اسم فعل أمر بمعنى امنع. الأرباع: جمع ربع، وهو المنزل والدار بعينها.
المعنى: امنع مسير هذه الإبل إلى هذه الديار؛ لأنّ موتها محقق فيها.

نَعَاءِ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ
وَجَرْدَاءَ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا[١]

أراد «انْعَ» وقال الآخر (من الطويل):

نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ والنَّدَى
وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ[٢]

أراد «أنْعَ»، وقال الكُمَيْتُ (من الطويل):

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلا قَتْلٍ
وَلٰكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعَائِمِ وَالأَصْلِ[٣]

أراد «أَنْعَ جُذَاماً»، وقال الآخر، وهو أبو النجم (من الرجز):

حَذَارِ مِنْ أرْمَاحِنَا حَذَارِ[٤]

أراد «احْذَرْ»، وقال رؤبة (من الرجز):

نَظَارِ كَيْ أرْكَبَهَا نَظَارِ[٥]

أراد «انْظُرْ»، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًّا وإلا لما بُني ما ناب مَنَابَهُ.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ الأصل في «افعل»: «لتَفْعَل»، قلنا: لا نسلم.

قولهم: «كما قالوا للغائب: لِيَفْعَلْ»، قلنا: فكان يجب أن لا يجوز حَذْفُ اللام منه، كما لا يجوز في الغائب».

قولهم: «إنما حذفت في الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال» قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختصّ الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله نحو: «احْرَنْجَمَ»[٦] و«اعْرَنْزَمَ»[٧]،

---

(١) البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٣؛ والكتاب ٣/ ٢٧٢؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣.
اللغة: نعاء: انع. الطِّمرَّة: الخفيفة السريعة من الخيل. الجرداء: القصيرة الشعر. سمح حجولها: مذللة خاضعة للتقييد.
المعنى: اذكر خبر موت أبي ليلى لتلك الخيول العتيقة التي أجهدها في حروبه وغاراته حتى هزلت وأصبحت أشبه بقوسٍ رفيع.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢٧٢.
اللغة: السماحة: الجود. الندى: الكرم.
المعنى: انع خبر موت ابن ليلى للجود والكرم في حال كون أيدي الشمال باردات الأصابع، فهو الذي كان يغيث أصحابه من هذا البرد، ويقوم على حاجتهم، ويعينهم على نوائب الدهر.

(٣) البيت للكميت بن زيد في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٥١؛ والكتاب ١/ ٢٧٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٨٩ (جذم)، ١٥/ ٣٣٤ (نعا)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣.
المعنى: انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم، ولكن لا تذكر ذلك لأنّهم ماتوا أو قتلوا، ولكن لأنّهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم.

(٤) الرجز لأبي النجم في الكتاب ٣/ ٢٧١؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٦ (حذر)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ١٦٩؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٦٥١؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٠.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٩؛ ولرؤبة في الكتاب ٣/ ٢٧١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٧٠.
المعنى: انتظر كي أركب البعير وتمهل.

(٦) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم كذّب عنه (لسان العرب (حرجم)).

(٧) اعرنزم الرجل: عظمت أنربته أو لِهْزمته، والاعرنزام: الاجتماع (لسان العرب (عرزم)).

و«ٱعْلَوَّطَ»[1]، و«ٱخْرَوَّطَ»[2]، و«ٱسْبَطَرَّ»[3]، و«ٱسْبَكَرَّ»[4] ـ وما أشبه ذلك من الأفعال؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال، ألا ترى أنّهم قالوا في «لم يَكُنْ»: «لم يَكُ»؛ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في «لم يَصُنْ»: «لم يَصُ»، ولا في «لم يَهُنْ»: «لم يَهُ»؛ لأنّه لم يكثر استعماله، وقالوا في «لم أُبَالِ»: «لم أُبَلْ»؛ فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في «لم أُوَالِ»: لم «أُوَلْ»، ولا في «لم أُعَالِ»: «لم أُعَلْ»؛ لأنّه لم يكثر استعماله، وكذلك قالوا في «أيّ شَيْءٍ»: «أَيْشٍ» ـ بالشين معجمة ـ لكثرة استعماله، ولم يقولوا في «أيّ سَيْءٍ»: «أَيْسٍ» ـ بالسين غير معجمة ـ لقلة استعماله، وقالوا «عِمْ صَبَاحاً» في «انْعمْ صباحاً»؛ لكثرته، ولم يقولوا: «عِمْ بَالاً» في «انعمْ بالاً»؛ لقلته، وقالوا: «وَيْلُمِّهِ» في «وَيل أُمِّهِ»، ولم يقولوا «وَيْلختِه» في: «وَيْل أختِه»؛ لقلته، فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دلّ على أنّ ما ادَّعَوْهُ من التعليل ليس عليه تعويل.

ثمّ لو قدّرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمَّن معنى لام الأمر، فإذا تضمَّن معنى لام الأمر فقد تضمَّن معنى الحرف، وإذا تضمَّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًّا.

ثم نقول: إنّ علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة، وما دامت العلّة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨] معرباً، وقوله صلوات الله عليه: «ولِتزُرَّهُ» و«لتأخُذُوا» و«لتقومُوا» وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف، وإذا حذف حرف المضارعة ـ وهو علة وجود الإعراب فيه ـ فقد زالت العلّة؛ فإذا زالت العلّة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً.

وأمّا قولهم: «إن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر؛ لأنهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره»، قلنا: حَمْلُ فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب؛ فإنّ فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابَهَة بالاسم، فاستحقّ الإعراب فكان معرباً، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم؛ فيستحق أن لا يعرب؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

والذي يدلُّ على ذلك أنّ لام التأكيد التي تدخل على الفعل المضارع في نحو: «إنَّ زَيْداً لَيَقُومُ»، كما تقول: «إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ» لا يجوز دخولها على فعل الأمر، كما لا يصحّ دخولها على الفعل الماضي، وإن كان الماضي أقْوَى

(١) اعلوّط الجملُ الناقةَ: ركب عنقها وتقحّم من فوقها، أو تسدّاها ليضربها. (لسان العرب (علط)).
(٢) اخروّط الطريق: امتدّ. (لسان العرب (خرط)).
(٣) اسبطرّ: أسرع وامتدّ. (لسان العرب (سبطر)).
(٤) اسبكرّت الجارية: استقامت واعتدلت، واسبكرّ النبت: طال وتمّ. (اللسان (سبكر)).

من فعل الأمر بدلالة الوصف به، والشرط به، وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب، وبدليل أنّه لا يلحق آخره هاء السكت، كما لا يلحق آخر الاسم المعرب، وإذا كان الماضي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهٍ ما بالأسماء فلأنّ لا تدخل هذه اللامُ فعل الأمر مع عدم شبهٍ ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى، وإذا ثبت أنّها لا تدخله دَلَّ على أنّه لا مشابهة بينه وبين الاسم، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنيًّا على أصله.

وأمّا قولهم: «إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو: «اُغْزُ»، و«اْرْمِ»، و«اْخْشَ»، كما تحذفها من نحو: «لم يَغْزُ»، و«لم يَرْمِ»، و«لم يَخْشَ»»، قلنا: إنّما حُذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والجزم، حملاً للفعل المعتلّ على الصحيح، وذلك أنّه لما استوى المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح، كقولك: «لم يَفْعَلْ وافْعَلْ يَا فَتَى» وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سُوِّيَ بينهما في الفعل المعتلّ، وإنما وجب حذفها في الجزم؛ لأنّ هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات؛ لأنها تشبهها، وهي مركَّبة منها في قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها في قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما، وكما أنّ الحركات تحذف للجزم، فكذلك هذه الأحرف، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء؛ حملاً للمعتل على الصحيح؛ لأنّ الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه؛ فحذفت حملاً للفرع على الأصل.

والذي يدل على صحّة ما ذكرناه وأنّه ليس مجزوماً بلام مقدَّرة أنّ حرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى.

قولهم: «إنكم تذهبون إلى أن «رُبَّ» تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبَلْ» قلنا: إنما جاز ذلك؛ لأنّ فيما بقي من هذه الأحرف دليلاً على ما أُلقي وبياناً عنه، فلما كانت هذه الأحرف دليلاً عليه وبياناً عنه جاز حذفه؛ لأنّ المحذوف بهذه المثابة في حكم الثابت، بخلاف حرف الجزم؛ فإنّه حذف وليس في اللفظ حرف يدلّ عليه ولا يبيِّن عنه، فبان الفرق بينهما.

وأمّا قولهم: إنكم تذهبون إلى أنّ حرف شرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع، وهي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمنّي والعرض» قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنّا لا نسلّم حذف حرف الشرط في هذه المواضع، ولا أنّ الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط، وإنما هو مجزوم؛ لأنّه جواب لهذه الأشياء التي هي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمنّي والعرض، وهذا الوجه ذكره بعض النحويِّين، وليس بصحيح؛ لأنّك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقديرِ حرفِ الشرطِ لكان ذلك يؤدِّي إلى محال، ألا ترى أنك إذا قلت: «لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً» كان النهي عن الفعل موجباً للخير، وإذا قلت: «اللهمّ ارزقني بعيراً أَحُجَّ عليه»، كان الدعاء بالرزق موجباً للحج، وإذا قلت: «أَيْنَ بَيْتُكَ أزرْكَ» كان استفهام عن بيته مُوجباً للزيارة، وإذا قلت: «ألا ماء أَشْرَبْه» كان التمنّي للماء موجباً للشرب، وإذا قلت: «ألا تنزلُ عندنا أُكرمْكَ» كان العَرْضُ موجباً للكرامة، وذلك

محال؛ لأنّ الأمر بالإتيان لا يكون موجباً للإتيان، وإنما يوجبه الإتيان؛ النهي عن الفعل لا يكون موجباً للخير، وإنما يوجبه الانتهاء، والدعاء بالرزق لا يكون مُوجِباً للحج، وإنما يوجبه الرزق، والاستفهام عن بيته لا يكون موجباً للزيارة، وإنما يوجبه التعريف، والتمنّي للماء لا يكون موجباً للشرب، وإنما يوجبه وجودهُ، والعَرْضُ بالنزول لا يكون موجباً للكرامة، وإنما يوجبه النزول؛ فدلّ على أن حرف الشرط فيها كلها مقدَّر، وأن التقدير: «ايتني فإنك إن تأتني آتك»، و«لا تفعل فإنك إن لا تفعل يَكُنْ خيراً لك»، و«اللهمّ ارزقني بعيراً فإنك إن ترزقني بعيراً أَحُجَّ عليه». و«أين بيتك فإنك إن تُعَرِّفْني بيتك أزرك»، و«ألا ماء فإن يك ماء أشربه»، و«ألا تنزل فإنك إن تَنْزِلْ أكرمك»؛ فدل على أنّ هذا الوجه الذي ذكره بعضهم عن تَعَرِّي الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح.

والوجه الثاني ـ وهو الصحيح ـ أنا نسلّم تقدير حرف الشرط، وأنّه حذف، وإنّما حذف لدلالة هذه الأشياء عليه، فصار في حكم الثابت على ما بينّا في حذف «رُبّ».

وأمّا قولهم: «إنّ إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيراً، وأنشدوا الأبيات التي رووها»، فنقول: أما قوله (من الوافر):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ولئن سلَّمنا صحته ـ وهو الصحيح ـ فنقول: قوله: «تَفْدِ نفسك» ليس مجزوماً بلام مقدرة، وليس الأصل فيه: لتفد نفسك، وإنما الأصل: تَفْدِي نَفْسَكَ، من غَير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: «غَفَرَ الله لك»، و«يرحمك الله»، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاءً بالكسرة عن الياء، كما قال الأعشى (من الكامل):

وأخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَه
وَيَصِرْنَ أعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد: «الغواني»، فأجتزأ بالكسرة عن الياء، وقال الآخر (من الطويل):

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ
وَلا وَجَدَ الْعُذْرِيُّ قَبْلِ جَمِيلُ[(١)]

أراد: «قَبْلِي» وقال الآخر (من الوافر):

وَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ
دَوَامِي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[(٢)]

---

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة: النهدي: المنسوب إلى نَهْد، وهي قبيلة من قبائل اليمن يرجع نسبها إلى قضاعة. العذري: المنسوب إلى عُذْرة، وهي قبيلة عظيمة من قبائل العرب يرجع نسبها إلى قضاعة. جميل: جميل بن عبد الله بن معمر صاحب بثينة.

المعنى: لم يجد أحد شوقاً ولهفة وألماً على فراق المحبوب كما أجده وأعانيه ولا جميل صاحب بثينة.

(٢) البيت لمضرس بن ربعي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٨١ (ثمن)، ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ وله أو ليزيد بن الطثريّة في شرح شواهد المغني ص ٥٩٨؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٠ (جزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١.

اللغة: المُنْصُل: السيف. اليَعْملات: جمع يعمله وهي الناقة القوية على العمل. السريح: جلود أو خرق =

أراد «الأيدي». وقال خُفَافُ بن نَدْبَةَ السلمي (من الكامل):

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ
وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ[1]

أراد «كَنواحي» فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف، فاجتزاؤهم بالضمة عن الواو كقولهم في قَامُوا: «قَامُ»، وفي كانُوا «كانُ»، قال الشاعر (من الوافر):

فَلَوْ أنَّ الأطِبَّا كَانُ حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الأسَاةُ
إذاً مَا أذْهَبُوا ألَماً بِقَلْبِي
وَإنْ قِيلَ: الأطِبَّاءُ الشُّفَاةُ[2]

أراد «كانوا»، فاجتزأ بالضمة عن الواو.

واجتزاؤهم بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا (من الوافر):

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّي[3]

أراد «بلهفَا» فاجتزأ بالفتحة عن الألف، كما قال رؤبة (من الرجز):

* وَصَّانِيَ الْعَجَّاجُ فِيمَا وصَّنِي[4] *

أراد «فيما وصاني» فاجتزأ بالفتحة عن الألف.

واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحْصَى.

ثم لو صح أن التقدير فيه: «لِتَفْدِ» كما زعمتم، فنقول: إنما حذف اللام لضرورة الشعر. وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه.

وأمّا قوله:

* فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإنَّ أنْدَى *

فإنّه قد روي:

* ... ادْعِي وَأدْعُوَ إنَّ أنْدَى *

بإثبات الواو في «أدعو» وحذف الفاء من «إن» فلا يكون فيه حجّة، ولئن صحّ ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بيّنا في

= تشد على أخفاف الناقة.
المعنى: لقد أسرعت بعقر نوقي بسيفي هبةً وتكرمةً للأضياف مع شدّة حاجتي إليهن لكوني مسافراً.

(١) البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٥٤١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٤؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٦ (تيز)، ١٥/ ٤٢٠ (يري)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٥؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩.
اللغة: عصف الإثمد: ما سحق منه.
المعنى: وشفتا حبيبتي كنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما، ولثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد.

(٢) البيت الأول بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩؛ والحيوان ٥/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١/ ١٧٨. الأطبّا: جمع طبيب. الأساة: الأطبّاء. يقول: لو كان الأطباء حولي لما أراحوني ممّا يؤلم قلبي من العشق.

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٣١؛ والخصائص ٣/ ١٣٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٢.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٣١.

البيت الأول، وهو الجواب عن قول الآخر:

* . . . أو يَبْكِ مَنْ بَكَى *

وعن قول الآخر:

* فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ *

والذي يدلّ على أنّ ذلك مما يختص بالشعر أنّ أبا عثمان المازني قال: جلست في حلقة الفرّاء فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد (من الرجز):

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أنّي شَاعِر
فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

فَقلت له: لِمَ جاز في الشعر ولم يَجُزْ في الكلام؟ فقال: لأنّ الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف؛ فدل على أنّ هذا الحذف إنما يكون في الشعر، لا في اختيار الكلام بالإجماع.

وأمّا ما رووه عن رؤبة من قوله «خَيْرٍ» فلا خلاف أنّه من الشاذ النادر الذي لا يعرَّجُ عليه، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنّه لا يجوز في جواب من قال «أين تذهب» أن يقال: «زيدٍ»، على تقدير: إلى زيد، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنّه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه.

وأمّا قولهم: «إنكم تذهبون إلى أن «أنِ» الخفيفة المصدريّة تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام «كي» ولام الجحود و«حتّى»، وإذا جاز لكم أن تعملوها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال، كذلك يجوز لنا أن نُعْمِلَ اللام مع الحذف، وهي من عوامل الأفعال».

قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: إنما جاز حذفها؛ لأنّ هذه الأحرف دالّة عليها، فصارت في حكم ما لم يحذف، على ما بيّنا في حذف «رُبَّ» وحرف الشرط، بخلاف لام الأمر، فبان الفرق بينهما.

والوجه الثاني: أنّه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف «أنْ» لكان يجب أن يُلْقَى حرف المضارعة، فيقال: «تَفْعَل» في معنى «لِتَفْعَلْ»، كما بقي حرف المضارعة مع حذف «أنْ» بعد الفاء والواو و«أوْ» ولام الجحود ولام «كي» و«حتّى»، فلمّا حذف ها هنا حرف المضارعة، فقيل: «افْعَلْ» دلّ على أنّ ما ذهبوا إليه قياس باطل لا أصل له ولا حاصل.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال، نحو: «نَزَالِ» مبنيّ لقيامه مقام فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًّا وإلا لما بُني ما قام مقامه.

قولهم: «إنّما بني ما كان على «فَعَالِ» من أسماء الأفعال لتضمّنه معنى لام الأمر؛ لأنّ «نزالِ» اسم «انزلْ» وأصلُهُ: «لتنزلْ»، قلنا: هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع، وقد بينّا فساده بما يُغني عن الإعادة، ودلّلنا على أن فعل الأمر صيغة مُرْتَجَلَةٌ قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها؛ فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيًّا لقيامه مَقَامَه على ما بيّنا، والله أعلم»[1].

فعل الإنشاء

هو فعل الأمر.

انظر: فعل الأمر.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٩ ـ ٨٠.

الفعل التامّ

هو الذي يتمّ مع مرفوعه كلامٌ تامّ، وقيل: هو الفعل الذي يدلّ على الزمن والحَدَث معاً، نحو «درس»، و«قام». ويقابله الفعل الناقص.

وهذا الفعل، باعتبار الفاعل، نوعان: معلوم، ومجهول؛ وباعتبار التعدية واللزوم، ثلاثة أقسام: لازم، ومتعدٍّ، ولازم ومتعدٍّ في آن.

انظر: الفعل الناقص.

الفِعل التامّ التَّصَرُّف

أحد أقسام الفعل المُتَصَرِّف، وهو الذي يأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، نحو: «كتبَ، يكتُبُ، اكتُبْ».

فِعْلُ التَّعَجُّب الأوّل

هو صيغة: «ما أَفْعَلَهُ!».

انظر: التَّعَجُّب.

فِعْلُ التَّعَجُّب الثّاني

هو صيغة «أَفْعِلْ بِهِ».

انظر: التَعَجُّب.

الفِعْل الثُّلاثيّ

هو الفعل الذي لا يتضمَّن سوى ثلاثة أحرف أصول، ويكون مجرَّداً ومزيداً، وللمعلوم وللمجهول، وماضياً ومضارعاً وأمراً.

انظر: الفعل الثلاثيّ المجرَّد، والفعل الثلاثيّ المزيد، والفعل الثلاثيّ المزيد بحرف، والفعل الثلاثيّ المزيد بحرفين، والفعل الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، والفعل المبنيّ للمعلوم، والفعل المبني للمجهول.

الفعل الثُّلاثيّ غير الملحق بالرّباعي

هو الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف.

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف.

الفعل الثُّلاثيّ المُجَرَّد

هو الفعل الثّلاثيّ الذي لا يتضمَّن أي حرف من أحرف الزّيادة، وله أربعة أوزان، وهي:

- فَعَلَ، ويكون متعدّياً، نحو: «ضربَ»، وغير متعدٍّ، نحو: «قَعَدَ».

ويكون المضارع منه مضموم العين، نحو: «نَصَرَ ينصُرُ» أو مفتوحها، نحو: «ذهَبَ يذهَب»، أو مكسورها، نحو: «جلس يجلِس».

- فَعُلَ، ولا يكون إلّا لازماً، نحو: «ظَرُف»، و«شَرُفَ»، ولا يكون الفعل المضارع منه إلا مضموماً، نحو: «عَذُبَ يَعْذُبُ».

- فَعِلَ، ويكون متَعَدِّياً، نحو: «عَلِمَ»، ولازماً، نحو «أَشِرَ» (أي: مرح وبطر).

ويكون الفعل المضارع منه مفتوح العين أو مكسورها، نحو: «فَرِحَ يَفْرَح»، و«حسِبَ يحسِب».

- فُعِلَ، وهذا الوزن للأفعال الثلاثيّة المجهولة بالصِّيغة، أو المجهولة لفظاً[1]، نحو: «زُكِمَ»، و«دُهِشَ» و«شُدِهَ»، و«شُغِفَ»، كما يكون للفعل الثلاثيّ المبنيّ للمجهول، نحو: «أكلَ الولدُ الموزَ» ← «أُكِلَ الموزُ».

وانظر كلّ وزن في مادّته.

---

(١) ويُعتبر مرفوعها نائب فاعل، وذلك بحسب الرأي الشائع.

الفعل الثُّلاثيّ المزيد

هو كلّ فِعل ثلاثيّ زيد على أحرفه الأصليَّة حرف، أو اثنان، أو ثلاثة من أحرف الزّيادة (سألتمونيها)، نحو: «قاتَلَ»، أو كُرِّر حرف من حروفه الأصليَّة من دُون أن يكون هذا الحرف من أحرف الزيادة، نحو: «شَرَّبَ».

وهذا الفعل ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم جاء على وزن الرباعيّ، وهو ملحق به.

انظر: الملحق بـ «فَعْلَلَ»، والملحق بـ «تَفَعْلَلَ»، والملحق بـ «اِفْعَنْلَلَ»، والملحق بـ «افْعَلَلَّ».

٢ ـ قسم جاء على وزن الرباعيّ وليس ملحقاً به.

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف.

٣ ـ قسم لم يَجِيءْ على وزن الرّباعيّ.

انظر: الفعل الثلاثيّ المزيد بحرفين، والفعل الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

الفِعْل الثُّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف

هو الفعل الثّلاثيّ الذي زيد على أحرفه الأصليَّة الثلاثة ثلاثة أحرف، وله أربعة أوزان، وهي:

أ ـ اسْتَفْعَلَ، بزيادة الهمزة، والسِّين، والتاء، ومن معانيه:

ـ الطلب، نحو: «اسْتَغْفَرَ» (طلب المغفرة)، و«استفهم» (طلب الفهم).

ـ التحوُّل أو الصَّيرورة، نحو: «استَحْجر الطِّين» (صار حجراً)، و«استأسَد فلان» (صار كالأسد)[١].

ـ الإصابة، أو اعتقاد صفة الشيء، نحو: «استَكْرَمْتُه» (أصَبْتُه كريماً)، و«استَعْظَمْتُه» (أصَبْتُه عظيماً).

ـ المُطاوعة، وهو يطاوع «أفْعَلَ»، نحو: «أحْكَمْتُه فَاسْتَحْكَمَ»، و«أقَمْتُه فاسْتقام».

ـ الحينونة والدنوّ[٢]، نحو: «اسْتَحْصَدَ الزَّرْعُ».

ـ اختصار الحكاية: نحو: «اسْتَرْجَعَ».
(قال: إنّا لِلّهِ وإنّا إليه راجعون).

ـ بمعنى «تَفَعَّلَ»، نحو: «تَعَظَّمَ واسْتَعْظَمَ»، و«تَكَبَّرَ واسْتَكْبَرَ».

ـ بمعنى «فَعَلَ»، نحو: «قَرَّ واسْتَقَرَّ»، و«هَزَأَ واسْتَهْزَأَ».

ـ بمعنى «أفْعَلَ»، نحو: «أجابَ واستجابَ»، و«أيقَنَ واستيْقَنَ».

ويكون «اسْتَفْعَلَ» مُتَعَدِّياً، نحو: «اسْتَحْسَنْتُ الشَّيءَ»، ولازماً، نحو: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ».

ب ـ اِفْعالَّ، أي: بزيادة همزة الوصل، ثمّ ألف، وتكرير اللام، ولا يكون متعدِّياً، وأكثر ما صِيغ لِلألوان، نحو: «اِسْوادَّ»، و«اِبياضَّ»، و«اِدهامَّ». وقالوا: «اِملاسَّ» و«اِضرابَّ»، وليسا من اللّون، وهو يدل على قوّة المعنى زيادة على أصله، فـ «احمارّ»

---

(١) أو: صار أسداً على سبيل المجاز لا الحقيقة.

(٢) جاء في أحد قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة: «يجاز استعمال «أفعل» و«استَفْعَل» لمعنى الحَيْنُونة والدنوّ، وهو داخل في معنى الطلب ولو على سبيل المجاز». (في أصول اللغة ٢/١٩٦).

مثلاً، يدلّ على قوّة اللّون أكثر من «حَمِرَ» و«احْمَرَّ».

ج ـ اِفْعَوْعَلَ، أي: بزيادة همزة الوصل، والواو، وتكرير العين، ويكون متعدّياً، نحو: «احْلَوليتُ الشّيءَ»، و«اعْرَوْرَيْتُ الفرسَ» (أي: ركبتُه)، ولازماً، نحو: «اعْشَوشَبَ الحَقْلُ»، و«اغْدَوْدَنَ النَّبْتُ» (أي: طال). ومعناه المبالغة، أي: الدلالة على قوّة المعنى زيادةً على أصله، فقولك: «اعْشَوشَبَ الحَقْلُ» يعني أنّه أنبت عُشباً كثيراً.

د ـ اِفْعَوَّلَ، أي: بزيادة همزة الوصل، وواو مُضَعَّفة، ويكون متعدِّياً، نحو: «اعْلَوَّطَ المُهْرَ» (أي: تعلّق بعنقه وركبه)، ولازماً، نحو: «اجْلَوَّذَ البعيرُ» (أي: أسرع). ويدلّ هذا الوزن، أيضاً، على المبالغة، والقوّة في المعنى. وهو قليل الاستعمال.

الفعل الثّلاثيّ المزيد بحرف

١ ـ تعريفه: هو الفعل الثلاثيّ الذي زيد على أحرفه الأصليّة الثلاثة حرف واحد.

٢ ـ أوزانه: لهذا الفعل ثلاثة أوزان، وهي:

أ ـ أَفْعَلَ، أي: بزيادة همزة على الأصل، ومن المعاني التي تُزاد لها هذه الهمزة:

ـ التعدية، أي: جعل الفعل اللازم متعدّياً، نحو: «خرج زيد» ← «أَخْرَجْتُ زيداً» وإذا كان الفعل الثلاثي المجرَّد متعدِّياً لمفعول به واحد، صار، بزيادة الهمزة، متعدّياً لمفعولين، نحو: «فهم زيد الدرسَ» ← «أفهَمْتُ زيداً الدرسَ». وإذا كان الفعل الثلاثيّ المجرَّد متعدِّياً لمفعولين، صار، بزيادة الهمزة، متعدِّياً لثلاثة مفاعيل، نحو: «علم زيد الحادثة كامِلَةً»[١].

ـ مصادفة الشيء على صفة معيَّنة، نحو: «أبخلتُ زيداً»، أي: وجدتُه بخيلاً، و«أجبنتُ عمراً»، أي: وجدته جباناً.

ـ الدخول في الزمان، نحو: «أصبح زيد» (دخل في الصباح)، و«أمْسَى زيد» (دخل في المساء).

ـ الدخول في المكان، نحو: «أبْحَرَ» (دخل في البحر)، و«أصْحَرَ» (دخل في الصحراء).

ـ استحقاق صفة معيَّنة، نحو: «أحْصَدَ الزرع» (استحقّ الحصاد)، و«وأزوجتِ الفتاة» (استحقت الزواج)[٢].

ـ السَّلْب، أي: إزالة معنى الفعل عن المفعول، نحو: «أشكيتُ زيداً» (أي: أزلتُ شكواه)، و«أعجمتُ الكتابَ» (أي: أزلتُ عجمته).

ـ صيرورة شيء ذا شيء، نحو: «أَلْبَنَ الرجل وأتْمَرَ وأفْلَسَ»، أي: صار ذا لَبَنٍ وتَمْرٍ وفلوس.

ـ التَّعْريض، نحو «أرهَنْتُ البيتَ وأبَعْتُه» أي: عرَّضْتُهُ للرَّهْن والبيع.

ـ أن يكون بمعنى «اِسْتَفْعَلَ»، نحو: «أعْظَمْتُه» بمعنى: اِسْتَعْظَمْتُه.

ـ أن يكون مطاوعاً لِـ «فَعَّلَ»، نحو: «فَطَّرْتُهُ

---

(١) وندر مجيء الفعل متعدِّياً بلا همزة، ولازماً بها، نحو: «نسلتُ ريش الطائر»، و«أنسلَ الريشُ»، و«عرضتُ الشيءَ»: أظهرته، و«أعرض الشيءُ»: ظهر.

(٢) جاء في أحد قرارات مجمع اللغة العربية: «يجاز استعمال «أَفْعَلَ» و«استَفْعَلَ» لمعنى الحينونة والدنوّ، وهو داخل في معنى الطلب ولو على سبيل المجاز (في أصول اللغة ٢/ ١٩٦).

فأفطَرَ»، و«بشَّرتُه فَأبْشَرَ».

ـ التكثير، نحو: «أشْجَرَ المكان»، أي: كثر شجره، و«أظْبَأ المكان»، أي: كثرت ظباؤه.

ـ البُلوغ، نحو: «أتْسَعَتِ الفتيات»، أي: صِرْن تسعاً، و«أخمس العدد»، أي: صار خمسة، و«أنجد فلان» بمعنى: بلغ نجداً.

ـ التمكين، والإعانة، نحو: «أحْفَرتُه الحفرة»، أي: مكّنتُهُ مِن حفرها، و«أحْلَبْتُ فلاناً»، أي: أعنته على الحلب.

ـ بمعنى الأصل، نحو: «سَرَى» و«أسْرَى»، وقد يُغْنِي «أفعل» عن أصله لعدم ورود هذا الأصل، نحو: «أفْلَحَ» بمعنى: فاز، فإنّه لم يرد «فلح» بهذا المعنى.

ب ـ فاعَلَ، أي: بزيادة ألف بعد فائه، ومن معانيه:

ـ المشاركة[1]، وهو المعنى الغالِب، وتكون هذه المشاركة بين اثنين فصاعداً، نحو: «ضارَبَ زيدٌ عَمْراً»، أي: ضرب كلٌّ منهما الآخر، و«ماشيتُ زيداً»[2].

ـ المتابعة والموالاة، أي: الدلالة على عدم انقطاع الفعل، نحو: «تابَعْتُ الدرس»، و«آليتُ الصَّومَ».

ـ التكثير، نحو: «ضاعفْتُ نقودي»، أي: ضَعَّفْتُها وكثَّرتُها.

ـ معنى «فَعَلَ»، نحو: «ناصَرْتُ زيداً»، أي: نصرتُهُ.

ـ معنى «أفْعَلَ»، نحو: «سارَعْتُ إليه»، أي: أسرعتُ إليه، و«باعدتُه»، أي: أبعدتُه.

ـ الدلالة على أنّ شيئاً صار صاحب صفة يدلّ عليها الفعل، نحو: «كافأتُ عَمْراً»، أي: جعلته ذا مكافأة، و«عافاه اللّهُ»، أي: جعله ذا عافية.

ج ـ فَعَّل، أي: بتضعيف عين الفعل، ومن معانيه:

ـ التكثير والمبالغة، وهو المعنى الغالب، ويكون هذا التكثير في الفعل، نحو: «جَوَّلَ» و«طوَّفَ»، أي: أكثر الجَوَلان، والطَّوَفان، وفي المفعول، نحو: «كسَّرتُ الأحجارَ» (أي: أحجاراً كثيرة)، و«غَلَّقْتُ الأبوابَ» (أي: أبواباً كثيرة)، أو في الفاعل، نحو: «مَوَّتَتِ الإبل»، و«بَرَّكتِ الإبل» (أي: إبل كثيرة). وقد قرَّر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة قياسيَّة هذا الوزن للتكثير والمبالغة.

ـ التعدية، أي: جعل الفعل اللازم متعدّياً، نحو: «جَلَس الولدُ» ← «جَلَّسْتُ الولدَ»، وإذا كان الفعل الثلاثيّ المجرَّد متعدّياً لمفعول به واحد، صار، بتضعيف عينه، متعدّياً لمفعولين، نحو: «فهم زيد الدرس» ← «فَهَّمْتُ زيداً الدرسَ». أمّا ما كان متعدّياً إلى مفعولين، فلم تُسْمَع تعديته إلى ثلاثة بتضعيف عينه.

ـ السَّلْب، نحو: «قَشَّرْتُ الفاكهة»، أي: أزلتُ قِشْرها، و«جرَّبْتُ البعير»، أي: أزلتُ جَرَبَه.

ـ التوجُّه، نحو: «شرَّقَ زيْدٌ وغَرَّبَ»، أي: توجه شرقاً وغرباً.

ـ الصَّيْرورة، نحو: «قوَّس زيد»، أي: صار

---

(١) أي: الدلالة على أنَّ الفعل حادث من الفاعل والمفعول معاً.

(٢) يلاحظ أنّه إذا كان أصل الفعل لازماً، صار بهذه الصِّيغة متعدّياً.

كالقوس، وحَجّر الطين، أي: صار كالحجر.

- **نسبة الشيء إلى أصل الفعل**، نحو: «كفَّرتُ زيداً»، أي: نسبتُه إلى الكُفْر، و«كذَّبتُه»: نسبته إلى الكذب.
- **اختصار الحكاية**، نحو: «كَبَّرَ»، أي: قال: الله أكبر، و«هلَّلَ»، أي: قال: لا إله إلّا الله، و«سبَّحَ»، أي: قال: سبحان الله.
- **قبول الشيء**، نحو: «شَفَّعْتُ زيداً»، أي: قبلتُ شفاعته.
- **الدُّعاء**، نحو: «سَقَّيتُ زيداً»، أي: دعوتُ له بالسُّقْيا.
- **بمعنى «فَعَلَ»**، نحو: «مَيَّزَ» (أي: ماز).
- **بمعنى «أَفْعَلَ»**، نحو: «خَبَّرَ» (بمعنى: أخبر)، و«سَمَّى» (أي: أسْمَى).
- **بمعنى مضادّ لمعنى «أَفْعَلَ»**، نحو: فَرَّطتُ»، أي: قَصَّرْتُ، و«أفرطتُ» (أي: جزتُ الحدَّ)، ونحو: «قَذَّيتُ عينَه» (أي: نَظَفْتُها)، و«أَقْذَيْتُها» (جعلتها قذيَّة).
- **بمعنى «تَفَعَّلَ»**، نحو: «فَكَّرَ» (بمعنى «تفكَّرَ»)، و«يَمَّمَ» (بمعنى: «تَيَمَّمَ»).

الفعل الثلاثيّ المزيد بحرفين

١ - **تعريفه**: هو الفعل الثلاثيّ الذي زيد على أحرفه الأصليَّة الثلاثة حرفان.

٢ - **أوزانه**: لهذا الفعل خمسة أوزان، وهي:

أ - **اِفْتَعَلَ**، أي: بزيادة همزة وصل في أوّله، والتاء بعد فائه، ومن معانيه:

- **المطاوعة**، وهو يطاوع الفعل الثلاثيّ، نحو: «جمعتُه فاجتمع»، والثلاثيّ المزيد بالهمزة، نحو: «أَسْمَعْتُهُ فَاسْتَمَعَ»، والثلاثيّ المضعَّف، نحو: «سَوَّيتُه فاستَوى».
- **الاتّخاذ**، أي: اتّخاذ الفعل من الاسم، نحو: «اِخْتَتَمَ زيد واختَدَم»، أي: اتَّخذ له خاتماًوخادماً.
- **الاشتراك**، نحو: «اخْتلف زيد وعمرو، واقْتَتَلا».
- **المبالغة في معنى الفعل**، نحو: «اقْتَدَرَ» (أي: بالغ في القدرة).
- **الإظهار**، نحو: «اعتَذَرَ» (أي: أظهر العُذر)، و«اعتظَمَ» (أي: أظهر العظمة).
- **السّبب في الشّيء، والسّعي فيه**، نحو: «اكْتَسَبْتُ المال»، أيْ: حصلتُ عليه بسعي وقصد.
- **بمعنى أصل الفعل لعدم ورود الأصل**، نحو: «اِرْتَحَلَ» و«التَحى».

ب - **اِفْعَلَّ**، أي: بزيادة همزة وصل في أوّله، وتضعيف لامه، وهذا الوزن لا يكون إلّا لازماً، ويأتي من الأفعال الدالّة على الألوان والعيوب بقصد المبالغة فيها، نحو: «احْمَرَّ» و«اسودَّ»، و«اعورَّ»، و«اعمَشَّ». وهذا الوزن مقصور من «اِفْعالَّ» لطول الكلمة، ومعناه كمعناه، بدليل أنّه ليس شيء من «اِفْعَلَّ» إلّا يُقال فيه «اِفْعالَّ» إلّا أنّه قد تَقِلّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأخرى.

ج - **اِنْفَعَلَ**، أي: بزيادة همزة وصل ونون ساكنة في أوّله، ولا يكون هذا الوزن إلّا لازماً، فإذا كان الفعل الثلاثيّ المجرَّد منه متعدِّياً، صار، بزيادة همزة الوصل والنون في أوّله، لازماً، ولا يكون إلّا في الأفعال العلاجيَّة التي تدلّ على حركة حسِّيّة وفائدته المطاوعة، ويأتي لمطاوعة الثلاثيّ كثيراً،

نحو: «قَطَعْتُه فانْقَطَعَ»، و«كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ»، ولمطاوعة غيره قليلاً، نحو: «أطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ». وقد استغنى العرب عن «انْفَعَل» بـ«افْتَعَلَ» فيما فاؤه لام، نحو: «لويتُهُ فالْتَوَى»، أو راء، نحو: «رَفَعْتُهُ فارْتَفَعَ»، أو واو، نحو: «وَصَلْتُهُ فاتَّصَلَ»، أو نون، نحو: «نَقَلْتُهُ فانْتَقَلَ»، وكذا الميم غالباً نحو: «مَلأْتُهُ فامْتَلأَ»، وسُمِع: «مَحَوْتُهُ فامَّحَى»، و«مزتُه فامّازَ».

د ـ تفاعَلَ، أي: بزيادة تاء مفتوحةً في أوّله، وألف بعد فائه، ويكون متعدِّياً، نحو: «تجاوزنا المكانَ»، و«تقاضيتُ زيداً»، ولازماً، نحو: «تغافَلَ زيدٌ وتَمَارَضَ». ومن معانيه:

ـ المشاركة بين اثنين فأكثر، نحو: «تشاتم زيد وعمرو»، و«تقاتل زيد وعمرو وعليّ».

ـ التظاهر، أو ادّعاء الفعل مع انتفائه عنه أو الإيهام، نحو: «تمارَضَ»، و«تعامَى»، و«تناوَمَ».

ـ الدلالة على التدرُّج، أي: حدوث الفعل شيئاً فشيئاً، نحو: «تزايَدَ المطر»، و«تَوَارَدَتِ الأخبار».

ـ مطاوعة «فاعَلَ»، نحو: «باعَدْتُه فَتَبَاعَدَ»، و«واليته فتوالى».

هـ ـ تَفَعَّل، أي: بزيادة التاء، وتضعيف العين، ويكون متعدِّياً، نحو: «تَلَقَّفْتُه»، و«تَخَبَّطَهُ الشّيطان»، وغير مُتعدٍّ، نحو: «تأثَّم زيد» (أي: ألقى الإثم عن نفسه)، و«تَحَوَّبَ» (أي: ألقى الحوب، وهو الإثم عن نفسه).

ـ مطاوعة «فَعَّلَ»، نحو: «علَّمْتُه فَتَعَلَّم»، و«أَدَّبْتُهُ فَتَأَدَّبَ».

ـ التكلُّف، وهو الاجتهاد في طلب الفعل، ولا يكون ذلك إلّا في الصفات الحميدة، نحو: «تشَجَّعَ»، و«تَجَلَّدَ».

ـ الترك، نحو: «تأثَّمَ» (ترك الإثم)، و«تَحَرَّجَ» (ترك الحرج).

ـ أَخْذُ جزء بعد جزء، نحو: «تَجَرَّعتُه» و«تَحَسَّيْتُه»، أي: أخذت منه الشَّيء بعد الشَّيء.

ـ الخَتْل، نحو: «تغَفَّلَه»، أي: أراد أن يَخْتِله عن أمر يعوقه، و«تَمَلَّقَه».

ـ التوقُّع، نحو: «تَخَوَّفه».

ـ الطلب، كـ«اسْتَفْعَل»، نحو: «تَنَجَّزَ حوائجه»، أي: استَنْجَزَها.

ـ التكثير، نحو: «تَعَطَّيْنا» (أي: تنازعنا، وفيه معنى التكثير).

الفعل الثلاثيّ المُلْحق بالرُّباعيّ

انظر الملحق بـ«فَعْلَلَ»، والملحق بـ«تَفَعْلَلَ»، والملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ»، والملحق بـ«اِفْعَلَلَّ».

الفِعْل الجامد

هو الفعل الذي يُلازم صيغَةً واحدةً لا يُفارقها، وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ الملازم للماضي، ومنه أفعال المدح والذم (نِعْم، بِئْسَ، ساءَ، حَبَّذا)، وفعلا التعجُّب (ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به)، وأفعال الاستِثْنَاء (خلا، عَدا، حاشا)، وأخوات «كاد» التالية: كرب، عسى، حَرَى، اخلولق، أنشأ، أخذ، ومنه أيضاً: ما دام، لَيْس، كَثُرما، قَلَّما، شدَّما، طالما، سُقِط في يده، هَدَّ...

٢ ـ الملازم للأمر، نحو: هَبْ، تَعَلَّمْ، هاتِ، تَعَالَ، هَلُمَّ (في لغة تميم).

٣ ـ الملازم للمضارع، نحو: يهبطُ (بمعنى يَصيحُ ويضِجُّ). انظر كل فعل في مادته.

للتوسُّع انظر:

ـ الأفعال الجامدة دراسة وتطبيق على كتاب الله عزّ وجلّ. حسين البدري النادي. القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٤م.

ـ معجم الأفعال الجامدة. أسماء أبو بكر محمد. بيروت، دار الكتب العلمية، سنة ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

فِعْل الجَزاء

هو الفعل الثاني المجزوم بإحدى أدوات الشرط، وسُمِّي بذلك لأنَّه مُتَرتِّب على حصول الشيء، نحو الفعل «يَنجَحْ» في قولك: «مَنْ يدرسْ ينجَحْ».

فِعْل جَمْع النِّساء

هو الفعل المضارع المُسْنَد إلى نون النسوة، نحو: «الطالبات يدرسْنَ».

فِعْل الجميع

هو الفعل المضارع المُسْنَد إلى واو الجماعة، نحو: «الفلّاحون يعملون في الحقل».

الفِعْل الحاضِر

هو الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع.

فِعْل الحال

هو الفعل المضارع.

انظر: الفعل المضارع.

الفِعْل الحَقيقيّ

أحد أقسام الفعل، وهو ما يدلّ على مصدر حادث، نحو: «أكلَ»، و«ركضَ»، و«جلسَ». ويقابله الفعل اللفظيّ.

انظر: الفعل اللفظيّ.

الفِعْل الدائم

هو الفعل المضارع الدالّ على الحال، نحو: «أنا أدرسُ الآن». ويسمّى أيضاً «الدائم».

والفعل الدائم، عند الكوفيين، هو اسم الفاعِل العامِل، نحو: «أنا مُكافىءٌ المجتهدَ». ويشمل، عند بعضهم، اسم المفعول العامل، والمصدر العامِل. ويُسمّى أيضاً «الدائم»، و«بناء فاعِل».

الفِعْل الرُّباعيُّ

هو ما تضمَّن أربعة أحرف أصليَّة، ويكون مجرَّداً ومزيداً، وللمعلوم وللمجهول، وماضياً ومضارعاً وأمراً.

انظر: الفعل الرّباعيّ المُجرَّد، والفعل الرّباعيّ المزيد، والفعل الرّباعيّ المزيد بحرف، والفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين، والفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، والفعل المبنيّ للمعلوم، والفعل المبنيّ للمجهول.

الفعل الرُّباعيّ المُجَرَّد

١ ـ تعريفه: الفعل الرباعيّ المجرَّد هو ما كانت حروفه الأربعة كلّها أصلية لا تسقط في أحد التصاريف إلا لعلّة تصريفيَّة.

٢ ـ وزنه ونوعاه: للفعل الرباعيّ المجرّد وزن واحد هو فَعْلَلَ، وهو قسمان: مضاعف وغير مضاعف. أمّا المضاعف فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من نوع واحد، وعينه ولامه

الثانية من نوع آخر، أو «ما كان حرفا عَجُزه مثل حرفي صدره»، نحو: «زلزل»، و«صرصر»، و«جرجر». وأعاد أبو إسحاق الزجّاج هذا النوع إلى أصل ثلاثيّ عن طريق ادّعاء تكرّر فاء الكلمة بين العين واللام، فوزن هذا النوع عنده هو «فَعْفَلَ»، وهو ثلاثيّ، والذي دفعه إلى هذا المذهب أنّه وجد أنّ معنى بعض أفعال هذا النوع جاءت موافقة لمعنى الثلاثي، نحو: «كَفْكَفَ» بمعنى «كَفَّ»، و«حَلْحَلَ» بمعنى «حَلَّ»[١].

أمّا الفعل الرباعيّ المجرَّد غير المضاعف فهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من نوع، وعينه ولامه الثانية من نوع آخر، نحو: «دَحْرَجَ»، و«بَعْثَرَ»، و«غَرْبَلَ».

وعلّل النحاة مجيء هذا الفعل على هذا البناء دون غيره بأنّ الرباعيّ أثقل من الثلاثيّ، فوجب أن يكون فيه سكون ليتخفّف ثقله حتى لا تجتمع أربعة أحرف متتالية ومتحركة في كلمة واحدة، ولم يستطيعوا إسكان الأوّل لعدم إمكان الابتداء بالساكن، ولا إسكان الثالث حتى لا يلتقي ساكنان إذا سُكّن الرابع حين يتّصل بضمير رفع، أو حين يسبق المضارع منه بحرف جزم، ولهذا سُكّن الحرف الثاني، وفُتح الأوّل لخفّة الفتح، ولاختصاص الضمّ بالبناء للمفعول، ولأنّ الفتحة أخفّ من الكسرة[٢].

٣ ـ طرق اشتقاقه: اشتقّ الفعل الرباعيّ المجرّد المضاعف من:

أ ـ حكاية أصوات الجماد، نحو: «خَرْخَرَ»، و«طَقْطَقَ»، و«صَلْصَلَ».

ب ـ حكاية أصوات الإنسان، نحو: «قَهْقَهَ».

ج ـ حكاية أصوات الحيوانات، نحو: «جَرْجَر» (حكاية صوت البعير في حنجرته).

د ـ حروف الجرّ، نحو: «عَنْعَنَ». (وعنعنة تميم هي قولها «عَنْ» في «أَنْ» بإبدال الهمزة عيناً).

هـ ـ ترديد الحروف الهجائيّة، نحو: «بَأْبَأَ» و«فَأْفَأَ» و«تَأْتَأَ» إذا أكثر من ترديد الباء، والفاء، والتاء.

و ـ أسماء الأفعال، نحو: «صَهْصَهْتُ بالرجل» إذا قلت له: صَهْ صَهْ، و«هَأْهَأْتُ بالإبل» إذا دعوتها إلى الإبل، و«جَأْجَأْتُ بالإبل» إذا دعوتها للشرب.

ز ـ النحت، نحو: «بَأْبَأَ» (أي: قال: بأبي أنت وأمّي)، و«بَسْمَلَ» (قال: باسم الله الرحمن الرحيم)، و«سَبْحَلَ» (قال: سبحان الله).

وأمّا الفعل الرباعيّ المجرّد غير المضاعف، فقد تكوَّن، هو الآخر، من طرائق شتّى منها:

أ ـ الاشتقاق من أسماء العين[٣]، نحو: «عَصْفَرْتُ الثوبَ» (أي: صبغته بالعصفر)، و«طَحْلَبَ الماء» (أي: علاه الطحلب)، و«عَرْقَبَ الدابّة» (أي: قطع عرقوبها).

ب ـ الاشتقاق من بعض الأسماء الأعجميّة المعرَّبة، نحو: «تَزَنْدَقَ» (من الزنديق)، و«فَلْفَلَ»؛ و«كَبْرَتَ» (كبرت فلان بعيره إذا طلاه بالكبريت).

(١) انظر: ابن جني: الخصائص ٢/ ٥٢ ـ ٥٣.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ١٦٠.

(٣) اسم العين، أو اسم الذات هو اسم كلّ ما يُرى بالعين ويقابله اسم المعنى. وقد أباح مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم دون لغة الآداب.

ج ـ النحت من الجملة، نحو: «بَسْمَلَ» (أي: قال: بسم الله الرحمن الرحيم)، و«حَمْدَلَ» (أي: قال: الحمد لله)، و«حَوْقَلَ» (أي: قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله).

د ـ المخالفة الصوتيّة، وهي عبارة عن إبدال أحد الحرفين المتماثلين في صيغة «فَعَّل» حرفاً يغلب أن يكون لاماً أو ميماً أو نوناً أو راءً، نحو: «تَقَرْصَعَ» (بمعنى: مال في مشيته)، فأصله: «تَقَصَّعَ»، خولفت فيه الصّاد الأولى، وَجُعِلت راء.

هـ ـ زيادة حرف على الفعل الثلاثيّ المُجَرَّد.

٤ ـ معانيه: من معاني الفعل الرّباعيّ المُجَرَّد:

ـ الاتّخاذ، نحو: «قَمْطرتُ الكتابَ» (أي: اتّخذتُ له قِمَطْراً)، و«دخرصْتُ القميص» (أي: صنعتُ له دخريصاً، وهو الجيب).

ـ محاكاة الشّيء (أي: مشابهة المفعول لما أُخِذ منه الفعل)، نحو: «بنْدَقتُ الطّين» (أي: جعلته قطعاً صغيرة تشبه البندق)، و«عقْرَبْتُ الصّدْغ» (أي: لويته كالعقرب). وقد يدلّ على محاكاة الفاعل لِما أُخِذ منه الفعل، نحو: «علقمَ الطعامُ» (أي: صار كالعلقم).

ـ جَعْل شيءٍ في آخر، نحو: «فَلْفَلْتُ الطعامَ» (وضعْتُ فيه الفلفل)، و«عَصْفَرتُ الثوبَ» (أي: صبغته بالعُصْفُر).

ـ قطع ما اشتقّ منه الفعل، نحو: «غلصَمَهُ» (قطع غلصمته)، و«عَرْقَبَه» (أي: قطع عرقوبه).

ـ الإصابة بالمشتقّ منه، فيكون آلته، نحو: «قَحْزَنَه» (أي: ضربهُ بالقحزنة، وهي الهراوة).

ـ بروز ما اشْتُقّ منه الفعل وظهوره، نحو: «بَرْعَمَتِ الشجرةُ (أي: أظهرت براعمها)، و«عَسْلَجتِ الشجرة» (أي: أظهرت عساليجها، وعسلوج الشجرة ما لان واخضرَّ من قضبانها أوّل نباته).

ـ سَتْر المفعول بالمشتقّ منه، نحو: «قَرْمَدْتُ البيت» (أي: غطّيتُه بالقرميد)، و«سربَلْتُ زيداً» (أي: ألبستُه سربالاً).

الفعل الرُّباعيُّ المُجَرَّد غير المضاعف

انظر: الفعل الرباعيّ المجرَّد الرقم ٢.

الفعل الرّباعيّ المجرَّد المُضاعف

انظر: الفعل الرباعيّ المجرَّد، الرقم ٢.

الفعل الرُّباعيّ المَزيد

هو الفعل الرّباعيّ الذي زيد على حروفه الأصليَّة الأربعة حرف أو حرفان من أحرف الزّيادة «سألتمونيها»، نحو: «تَدَحْرَج»، أو كُرِّر أصل من أصوله من دون أن يختصّ بأحرف الزّيادة، نحو: «اِقْشَعَرَّ».

انظر: الفعل الرّباعيّ المزيد بحرف، والفعل الرّباعيّ المزيد بحرفين.

الفِعْل الرُّباعِيُّ المزيد بحرف

هو الفعل الرّباعيّ الذي زيد عليه حرف واحد، وله وزن واحد، وهو «تَفَعْلَلَ»، أي: بزيادة التاء في أوّله، وهو يدلّ على:

ـ مطاوعة الفعل المجرَّدنحو: «دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ»، و«بَعْثَرْتُه فَتَبَعْثَرَ».

ـ التكثير، نحو: «تَعَثْكَلَ العَذْقُ» (أي: كَثُرت شماريخه، والشّمروخ: الغصن الذي عليه البلح أو العنب، والعَذْق: النّخلة بحملها).

الفِعْل الرُّباعيّ المَزيد بحَرْفين

هو الفعل الرّباعيّ الذي زيد على أحرفه الأصليّة حرفان، وله وزنان:

أ ـ اِفْعَلَلَّ، أي: بزيادة همزة الوصل في أوّله، وبتضعيف لامه الأخيرة، نحو: «اِطْمَأَنَّ»، و«اِقْشَعَرَّ»، و«اِكْفَهَرَّ»، ويدلّ على:

ـ المبالغة، نحو: «اِقْشَعَرَّ»، و«اِكْفَهَرَّ».

ـ المطاوعة، نحو: «طَمْأَنْتُه فاطْمَأَنَّ»، ولا يكون هذا الوزن متعدِّياً أبداً.

ـ افْعَنْلَلَ، أي: بزيادة همزة الوصل في أوّله، والنون بعد عينه، وهو يدلّ على مطاوعة الفعل المُجَرَّد، نحو: «حَرْجَمْتُ الإبِلَ (أي: جمعتها) فاحْرَنْجَمَتْ».

الفعل الرُّباعيّ المَنْحوت

انظر: الفعل الرباعي، الرقم ٣، الفقرة «ز»؛ وانظر: النحت.

الفعل السَّالم

هو ما لم يَكُن أحدُ أحرفه الأصليَّة حرفَ عِلَّة، ولا همزة، ولا مُضَعَّفاً، نحو: «كتَبَ، درسَ، عَلِم». ولا عبرة في سلامة الفعل بما فيه من زيادات خارجة عن أصوله، فالأفعال: لاعب وأعلم وبيطر، أفعال سالمة رغم ما فيها من زيادات بالألف في «لاعب» والهمزة في «أعلم»، والياء في «بيطر».

وهو يتصرّف بلا تغيير ماضياً، ومضارعاً، وأمراً.

فِعْل الشَّرط

هو الفعل الأوّل المجزوم بإحدى أدوات الشَّرط، نحو الفعل «يدرسْ» في قولك: «من يدرسْ ينجَحْ».

الفِعْل الصَّحيح

هو الفعل الذي جميع أحرفه الأصليّة صحيحة (أي: يخلو من حرف علّة). ولا عِبْرة في صحّة الفعل بما فيه من زيادات خارجة عن أصوله، فالأفعال: «لاعَبَ»، و«تَقَاتَل»، و«بَيْطَرَ»، أفعال صحيحة بالرغم من الألف المزيدة في «لاعَبَ»، و«تقاتل»، والياء في «بيطَرَ».

والفعل الصحيح أربعة أقسام:

١ ـ سالم، نحو: «كَتَبَ».

٢ ـ مهموز، نحو: «أكلَ».

٣ ـ مضاعف، نحو: «مَرَّ».

٤ ـ مهموز مضاعف، نحو: «أَمَّ».

انظر كلًّا في مادَّته.

الفعل غير التامّ

هو الفعل الناقص.

انظر: الفعل الناقص.

الفعل غير الحقيقيّ

هو الفعل اللفظيّ.

انظر: الفعل اللفظيّ.

الفِعْل غيرُ السالم

هو الفعل المعتلّ.

انظر: الفعل المعتلّ.

الفِعْل غير المُؤَثِّر

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

الفِعْل غير المُؤَكَّد

هو الفعل غير المؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، ويقابله الفعل المؤكَّد.

انظر: الفعل المؤكَّد.

الفِعْل غيرُ المُتَصَرِّف

هو الفعل الجامِد.

انظر: الفعل الجامِد.

الفِعْلُ غير المُتَعَدِّي

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

الفِعْل غير المُجاوِز

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

الفِعل غير الواقِع

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

فِعْل الفاعِل

هو الفعل المبنيّ للمعلوم.

انظر: الفعل المبنيّ للمعلوم.

الفِعل القاصِر

هو الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

الفعل اللازم أو الفعل القاصر[1]، أو الفعل غير المجاوز[2] أو الفعل غير الواقع[3]:

١ ـ تعريفه: هو الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر، وإنّما ينصبه بمعونة حرف جرّ، أو غيره ممّا يؤدِّي إلى التعدية، نحو: «جلس العجوزُ في بيته»، فكلمة «بيته» هي في المعنى ـ لا في الاصطلاح ـ مفعول به للفعل «جلس». ولكن الفعل «جلس» لم يُوقع معناه وأثرَه عليها مباشر من غير وسيط، وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر.

٢ ـ طريقة تمييز الفعل اللازم من المتعدِّي: انظر: الفعل المتعدِّي.

٣ ـ متى يكون الفعل لازماً: يكون الفعل لازماً، إذا:

أ ـ كان من أفعال السَّجايا والغرائز، وهي التي تدلّ على معنى قائم بالفعل لازِم له، نحو: حَسُنَ، قَبُح، شَرُف.

ب ـ دلّ على أمر عَرَضيّ طارىء (غير لازم)، ولا هو حركة، نحو: «حزن، شبع، مرض، ارتعش».

ج ـ دلَّ على لون، أو عيب، أو حلية، نحو: «احمرَّ، عمِيَ، كَحِل».

د ـ على هيئة أو نظافة، أو دَنَس، نحو: «طالَ، نظُف، وسِخَ».

هـ ـ كان مطاوعاً لفعْل مُتَعَدٍّ إلى واحد، نحو: «دحرجتُه فتدحرجَ».

و ـ كان على وزن «فَعُلَ»، نحو: «حَسُنَ، شَرُفَ»؛ أو «انْفَعَل»، نحو: «انطلق، انكسر»؛ أو «افعلَّ»، نحو «اغْبَرَّ، ازورَّ»؛ أو

---

(١) يُسمّى الفعل اللازم: الفعل القاصر، لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل.

(٢) يُسمّى الفعل اللازم: الفعل غير المجاوز؛ لأنّه لا يُجاوز فاعله.

(٣) يُسمّى الفعل اللازم: الفعل غير الواقع؛ لأنّه لا يقع على المفعول به.

«افْعَنْلَلَ»، نحو: «اقْعَنْسَسَ» (اقْعَنْسَسَ الجمل: أبى أن ينقاد، أو: رجع إلى الخلف) أو «افْعَلَلَّ»، نحو: «اطمأنَّ»؛ أو «اسْتَفْعَل» الذي يَفيد الصيرورة، نحو: «استأسَد»؛ أو «فَعِل»، أو «فَعَل» إذا كان الوصف منهما على «فعيل»، نحو: «قَوِيَ الرجل، وذَلَّ الضعيف».

٤ ـ تعدية الفعل اللازم: يُصَيَّر الفعل اللازم مُتعدِّياً، بإحدى الوسائل التالية، وهي قياسيَّة جميعاً:

أ ـ نقْله إلى باب «أَفْعَلَ»، أي: بإدخال همزة النقل عليه، نحو: «جلسَ الطفل ← أجلستُ الطفلَ».

ب ـ تضعيف عينه، نحو: «فَرِحَ المجتهدُ ← فَرَّحتُ المجتَهِدَ».

ج ـ تحويله إلى صيغة «فاعَلَ» نحو: «جَلَس الكاتبُ ← جالستُ الكاتبَ».

د ـ تحويله إلى صيغة «استفعل» التي تدل على الطلب، أو على النسبة إلى شيء آخر، نحو: «حَضَرَ المعلِّمُ ـ استحضَرْتُ المعلِّمَ»، و«قَبُحَ الظُّلم ـ استقبحتُ الظلمَ».

هـ ـ إدخال حرف الجرّ المناسب عليه، نحو: «اجتمع القومُ ـ اجمعتُ بالقوم» (فـ«القوم» في حكم المفعول به، وإن لم تكن كذلك في الاصطلاح).

و ـ تحويل الفعل الثلاثيّ إلى «فَعَل» الذي مضارعه «يَفْعُلُ» بقصد إفادة المبالغة، نحو: «كَرُمَ المجتهدُ ـ كرَمْتُ المجتهدَ أكْرُمُه» بمعنى: غلبته في الكَرَم.

ز ـ تضمينه معنى فعْل متعدٍّ بمعناه[1]، نحو: «رَحُبَتْكم الدارُ»، فإنَّ الفعل «رَحُبَ» لازم، ولكنَّه تضمَّن معنى الفعل «وَسِعَ»، فنصب المفعول به (الكاف في رحبتكم)، إذ يُقال: وسِعتكم الدار، بمعنى: اتَّسعتْ لكم.

٥ ـ تصيير المتعدِّي لازماً: انظر الفعل المتعدِّي.

٦ ـ ملحوظة: قد يُحذف حرف الجرّ، الذي يكون واسطة للتعدِّي، نحو: «تمرّون الديارَ»، بدلاً من «تمرّون بالديار» و«توجَّهتُ إلى بيروتَ»، بدلاً من «توجَّهتُ إلى بيروت». وهذا ما يُسمِّيه النحاة النصب على نزع الخافض. انظر: المنصوب على نزع الخافض.

للتوسُّع انظر:

ـ التَّعَدِّي واللزوم في اللغة العربية مع تحقيق «فعلت وأفعلت» لأبي حاتم السجستاني. جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.

ـ التعدي واللزوم في القرآن الكريم والمعلقات. أبو بكر يحيى الذهبي. رسالة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ٢٠٠٣م.

الفِعْل اللازم والمتَعَدِّي في آن

انظر: الفعل الذي يُستعمل لازماً ومتعدِّياً.

الفِعْل اللَّفْظِيّ

أحد أقسام الفِعل، وهو ما لا يدلّ مصدرُه

(١) وهذا التضمين قياسيّ بشروط ثلاثة ـ كما ذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة ـ وهي: ١ ـ تحقيق المناسبة بين الفعلين. ٢ ـ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمَن معها اللبس. ٣ ـ ملاءمة التضمين للذوق العربيّ.

على حادِث، نحو: «كان». ويُسَمّى أيضاً «الفعل غير الحقيقيّ». ويقابله «الفعل الحقيقيّ».

انظر: الفعل الحقيقيّ.

الفعل اللّفيف

ما كان فيه حرفان من أحرف العلّة أصليّان، وهو قسمان:

١ ـ لفيف مقرون، وهو ما كان حرفا العلّة فيه مجتمعين، نحو: «شَوَى، روى».

٢ ـ لفيف مفروق، وهو ما كان حرفا العلّة فيه مفترقين، نحو: «وَفَى، وَنَى».

ويتصرَّفُ اللّفيف المقرونُ كالناقِص، مثلُ: «طَوَوْا ويَطْوُونَ واطْوُوا وتَطْوينَ وطَوَتْ وطَوَتا وطَوَيْتَ وطَوَينَ».

ويتصرَّفُ اللّفيف المفروقُ كالمثال، باعتبار فائهِ، وكالناقص، باعتبار لامِهِ، مثلُ: «وَفَوْا ويَفِي ويَفونَ وفِ[1] وفي[2] وفِيا وفُو وفِينَ[3] ووَفَتْ ووَفَتا وَوَفَيْتُ وَوَفَيْنا وَوَفَيْنَ».

الفِعل اللَّفيف المَفْروق

انظر: الفعل اللفيف، الرقم ٢.

الفِعْل اللَّفيف المقْرون

انظر: الفعل اللفيف، الرقم ١.

فِعْل ما لم يُسَمَّ فاعِلُه

هو الفعل المبنيّ للمجهول.

انظر: الفعل المبنيّ للمجهول.

الفِعْل الماضي

١ ـ **تعريفه**: هو ما يدلّ بنفسه على حدوث شيءٍ مَضَى قبل زمن التكلّم، نحو: «كَتَبَ، غَرَسَ، اسْتَغْفَرَ».

٢ ـ **علامته**: أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نجحتْ»، أو تاء الضمير[4]، نحو: «درسْتُ، درسْتَ، درستُما، درستُمْ».

فإن دلّت الكلمة على ما يدلّ عليه الفعل الماضي، دون أن تقبل علامته، فليست بفعل ماض، وإنّما هي «اسم فعل ماضٍ»، نحو: «هيهات نجاحُ الكسول» بمعنى: بَعُدَ جدًّا.

انظر: اسم الفعل الماضي.

٣ ـ **دلالته الزمانيّة**: للماضي أربع حالات من ناحية الزمن:

أ ـ تعيُّن معناه في زمن انقضى، وهو أكثر حالاته، وهذا هو الماضي لفظاً ومعنًى. ويكون انقضاؤه إمّا بعيداً، نحو: «خلق الله السمواتِ والأرض»، وإمّا قريباً، وذلك إذا كان فعلاً من أفعال المقاربة، أو مسبوقاً بـ«قَد»، أو مصحوباً بقرينة تدلّ على ذلك.

ب ـ تعيُّن معناه في زمن التكلّم، فيكون ماضي اللفظ لا المعنى، وذلك إذا قُصِد بهِ الإنشاء، نحو: «بعتُ»، و«اشتريتُ»، و«وهبت»، وغيرها من ألفاظ العقود التي يُراد بها إحداث معنى في الحال، أو كان من أفعال الشروع: طفِق، شرَع، بدأ . . .

ج ـ تعيُّن معناه في زمن مستقبل، أي: بعد

---

(١) فِ: أمر من «وفى يفي» للواحد المخاطَب، وأصله: «إوف».

(٢) في: أمر للواحدة المخاطبة، وأصله «إوفي».

(٣) فين: أمر لجماعة الإناث المخاطبات، وأصله: «إوفين».

(٤) هناك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالاتها الحاليَّة، لا بحسب حالاتها التي قبل هذا، نحو: «أفعل» التي للتعجّب، و«حبَّ»، وأفعال الاستثناء: عدا، خلا، حاشا.

الكلام، فيكون ماضي اللفظ دون المعنى، وذلك إذا اقتضى طلباً، نحو: «وفَّقَكَ الله»، أو تضمَّ وعداً، نحو الآية: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ①﴾ [الكوثر: ١][1]، أو رجاءً، نحو الآية: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، أو أن يكون قبله نفي بكلمة «إنْ» المسبوقة بقسم، أو بكلمة «لا» المسبوقة بقسم، نحو الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[2] [فاطر: ٤١]، ونحو: «واللّهِ، لا أكرمتُ الكاذب»؛ أو يكون فعل شرط جازم، أو جوابه، نحو: «إنْ درستَ نجحتَ»؛ أو إذا عُطِف على ما عُلم استقباله، نحو الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النمل: ٨٧]...

د ـ صلاح معناه لزمن يَحتمل الماضي والاستقبال، بشرط ألّا توجد قرينة تُخصِّصه بأحدهما، وتعيِّنه، له، ويكون ذلك إذا وقع بعد همزة التسوية، نحو: «سواءٌ عليَّ أهاجرت أم أقمتَ»[3]، أو بعد هلّا، لوما، ألا، لولا، ألا، نحو: «هَلّا ساعدتَ المحتاجَ»[4]، أو بعد «كلّما»[5]، أو «حَيثُ»[6]، أو في صلة[7]، أو صفة لنكرة[8]...

ويُقسم الماضي، أيضاً بالنسبة إلى ارتباطه بزمن آخر، ثلاثة أقسام:

ـ الماضي الأكمل، وهو الذي يدلّ على حدث انقضى في زمنٍ غير مُعَيَّن، قبل حدث آخر منقضٍ، ويُعَبَّر عنه بصيغة الماضي مسبوقة بـ«كان»، نحو: «كنتُ قد أنهيتُ دروسي قبل مجيء الامتحان».

ـ الماضي المسبوق، وهو الذي يدلّ على حَدَثٍ مُنْقَضٍ جرى حالاً بعد حدثٍ منقضٍ، نحو: «علا الصراخُ بعد أن ماتَ المريضُ».

ـ الماضي الكامل، وهو الذي يدلّ على حدث انقطع تماماً، من دون أن يكون له علاقة بحدث آخر، نحو: «نَجَحَ زيد».

ملحوظة: قد تأتي «كان» مفيدة الدوام

---

(١) فالإعطاء سيكون في المستقبل؛ لأنّ الكوثر في الجنّة، ولم يَجِئ وقت دخولها.

(٢) والمعنى: ما أمسكهما، و«إن» الأولى في هذه الآية الكريمة شرطيّة، والثانية نافية داخلة على جواب القسم الذي تدلّ عليه اللام الداخلة على «إن» الأولى الشرطيّة.

(٣) ولا فرق في التسوية أن توجد مع الهمزة «أم» التي للمعادلة، كالمثل السابق، أو لا، نحو: «سواءٌ عليَّ أيُّ وقت زرتني».

(٤) فإن أردت التوبيخ هنا، كان الفعل للمضي؛ وإن أردت التحضيض والحثّ، كان للمستقبل.

(٥) نحو الآية: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، فهذا للمضي، لوجود قرينة تدلّ على ذلك، وهي الأخبار القاطعة بأنّه حصل. ونحو الآية: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، فهذا للمستقبل؛ لأنّ الكلام على أهل النار، ويوم القيامة لم يجيء.

(٦) فيكون للمضي، نحو: «ادخل البيت حيث دَخَل بانيه»، أو للمستقبل، نحو: «انتبهْ حيث سرت لتأمَنَ الخطر».

(٧) فيكون للمضي في نحو: «الذي نجح هو زيد»، أو للمستقبل في نحو: «إنّ الطلاب سيفرحون بنتائجهم غداً إلاّ الذي رَسَب».

(٨) فيكون للمضي في نحو: «رُبَّ محتاج صادفتُه فأعنتُه»؛ ويكون للمستقبل في نحو قول الرسول: «نَضَرَ الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها».

والاستمرار شاملةً الأزمنة الثلاثة، كما في نحو: «كان اللّهُ غفوراً رحيماً».

٤ ـ حكمه: الماضي مبنيّ دائماً، ويُبنى:

ـ على الفتح إذا لم يتّصل به شيء، أو إذا اتصلت به تاء التأنيث، أو ألف الاثنين، نحو: «فاز المجتهدُ»، و«نجحتْ هندٌ»، و«الشاهدان قالا الحقَّ»، والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر، وقد يكون مقدّراً، نحو: «دعا المؤمنُ ربَّه».

ـ على الضمّ إذا اتّصلت به واو الجماعة، نحو: «الطلاب حضرُوا».

ـ على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرِّك، نحو: «نجحْتُ، نجَحْنَا، نجحْنَ».

٥ ـ أوزانه: يأتي الفعل الماضي على الأوزان الآتية:

أ ـ الثلاثيّ المجرَّد: «فَعَلَ»، و«فَعُل»، و«فَعِلَ»، و«فُعِلَ».

ب ـ الثلاثيّ المزيد بحرف: «أَفْعَلَ»، و«فاعَلَ»، و«فَعَّلَ».

ج ـ الثّلاثيّ المزيد بحرفين: «اِفْتَعَلَ»، و«اِفْعَلَّ»، و«اِنْفَعَلَ»، و«تَفاعَلَ»، و«تَفَعَّلَ».

د ـ الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف: «اسْتَفْعَلَ»، و«افْعَالَّ»، و«افْعَلَّلَ»، و«افْعَوْعَلَ»، و«افْعَوَّلَ».

هـ ـ الرباعيّ المجرَّد: «فَعْلَلَ».

و ـ الملحق بالرّباعيّ: «تَفْعَلَ»، و«سَفْعَلَ»، و«فَأْعَلَ»، و«فَتْعَلَ»، و«فَعْأَلَ»، و«فَعْفَلَ»، و«فَعْلَى»، و«فَعْلَتَ»، و«فَعْلَسَ»، و«فَعْلَلَ»، (ذو الزِّيادة)، و«فَعْلَمَ»، و«فَعْلَنَ»، و«فَعْمَلَ»، و«فَعْنَلَ»، و«فَعْهَلَ»، و«فَعْوَلَ»، و«فَعْيَلَ»، و«فَنْعَلَ»، و«مَفْعَلَ»، و«نَفْعَلَ»، و«هَفْعَلَ»، و«يَفْعَلَ».

ز ـ الرّباعيّ المزيد بحرف: «تَفَعْلَلَ».

حـ ـ الرّباعيّ المزيد بحرفين: «اِفْعَلَلَّ»، و«اِفْعَنْلَلَ».

ط ـ الملحق بالرباعيّ الذي زيد، فيه حرف واحد: «تَفَتْعَلَ»، و«تَفَعْأَلَ»، و«تَفَعْلَى»، و«تَفَعْلَتَ»، و«تَفَعْلَلَ»، (ذو الزيادة)، و«تَفَعْنَلَ»، و«تَفَعْوَلَ»، و«تَفَعْيَلَ»، و«تَفَيْعَلَ»، و«تَمَفْعَلَ».

ي ـ الملحق بـ «افْعَلَلَّ»: «افْعَأَلَّ»، و«افْعَلَلَّ»، (ذو الزِّيادة)، و«افْعَهَلَّ»، و«افْعَوَلَّ»، و«افْلَعَلَّ»، و«افْمَعَلَّ»، و«افْوَعَلَّ»، و«انْفَعَلَّ».

ك ـ الملحق بـ «افْعَنْلَلَ»: «افْتَعْأَلَ»، و«افْتَعْلَى»، و«افْعَأْلَلَ»، و«افْعَلَلَّ»، و«افْعَنْلَى»، و«افْعَنْلَلَ»، (ذو الزيادة)، و«افْعَنْمَلَ» (أو: افْعَمَلَّ)، و«افْعَيَّلَ»، و«افْوَنْعَلَ».

ملاحظة: انظر الأمثلة على هذه الأوزان في عناوين الفِقرات السابقة، وموادّها.

٦ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في جواز مجيء الماضي حالاً[1]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريِّين. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه

(١) انظر: في هذه المسألة: المسألة الثانية والثلاثين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤.

«قَدْ» أو كان وصفاً لمحذوف فإنّه يجوز أن يقع حالاً.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه يجوز أن يقع الفعلُ الماضي حالاً النقلُ والقياس:

أمّا النقلُ فقد قال الله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]؛ فـ«حصرت»: فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَةً صدورُهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: ﴿أو جاءوكم حصرة صدورهم﴾، وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحَضْرَمِيّ والمفضل عن عاصم، وقال أبو صخر الهذليّ (من الطويل):

وَإنّـي لَـتَـعْـرُونـي لِـذِكْـرَاكِ نُـفْـضَـةٌ
كما انْتَفَضَ الْعُصْفُور بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[1]

فـ«بلّله»: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال؛ فدلّ على جوازه.

وأمّا القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: «مَرَرْتُ برَجُلٍ قَاعِدٍ، وغلام قَائِم» جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: «مَرَرْتُ بالرَّجُلِ قَاعِداً، وبالغلام قائماً»، والفعلُ الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: «مَرَرْتُ برَجُلٍ قَعَدَ، وغلام قَامَ»، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو: «مَرَرْتُ بالرَّجُلِ قَعَدَ، وبالغلامِ قَامَ»، وما أشبه ذلك.

والذي يدلّ على ذلك أنّا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقام الفعلُ الماضي مُقَامَ الفعل المستقبل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، أي: يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالاً، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدلّ على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه.

والوجه الثاني: أنّه إنّما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه «الآنَ» أو «السَّاعَةَ»، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ»، و«نَظَرْتُ إلى عَمرو يَكْتُبُ»؛ لأنه يحسن أن يقترن به «الآن» أو «الساعة»، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالاً؛ ولهذا لم يجز أن يقال: «مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ»، و«لَيْسَ زَيْدٌ قَامَ»؛ لأنّ «مَا زَالَ»، و«ليس» يطلبان الحال، و«قام» فعل ماض؛ فلو جاز أن يقع حالاً لوجب أن يكون هذا جائزاً؛ فلمّا لم يجزْ دلّ على أنّ الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً، وكذلك لو قلت: «زَيد خَلْفَكَ قام»، لم يجز أن يجعل «قامَ» في موضع الحال؛ لما بيّنا، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي «قَدْ» حيث يجوز أن يكون حالاً، نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ قَدْ قامَ»، وذلك لأن «قد» تُقَرِّب الماضي من

---

(١) البيت لأبي صخر الهذليّ في الأغاني ٥/ ١٦٩، ١٧٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠؛ والدرر ٣/ ٧٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٥٥ (رمث)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٧.
اللغة والمعنى: تعروني: تصيبني، النفضة: الاضطراب. انتفض: تحرّك. القطر: المطر.
يقول: إنّه يصاب بهزّة عنيفة إذا ما تذكّر حبيبته، وينتفض كالطير الذي بلّله المطر. وهذا كناية عن شدّة حبّه وولعه بها.

الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال: «قَدْ قَامَ الآن، أو الساعة»، فدلّ على ما قلناه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فلا حجّة لهم فيه، وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون صفة لـ «قوم» المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾ [النساء: ٩٠].

والوجه الثاني: أن تكون صفة لـ «قوم» مقدر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع.

والوجه الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

والوجه الرابع: أن يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضَيَّقَ الله صدورهم، كما يقال: «جاءني فلان وَسَّعَ الله رزقه»، و«أَحْسَنَ إليَّ غَفَرَ الله له»، و«سَرَقَ قَطَعَ الله يده»، وما أشبه ذلك؛ فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء، وهذا كثير في كلامهم، قال الشاعر (من الطويل):

أَلا يَا سَيالاتِ الدَّحائِلِ بالضُّحَى ... عَلَيْكُنَّ مِنْ بَيْنِ السَّيالِ سَلامُ
وَلا زَالَ مُنْهَلُّ الرَّبِيعِ إذَا جَرَى ... عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامُ[1]

فأتى بالفعل الماضي ومعناه الدعاء؛ وقال قيس بن ذَرِيح (من الطويل):

ألا يَا غُرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً ... فَوَيْحَكَ خَبِّرْني بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ
أبالْبَيْنِ مِنْ لُبْنَى؟ فَإنْ كنْتَ صَادِقاً ... فَلا زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِك يُفْضَخُ
وَلا زِلْتَ مِنْ عَذْبِ المِيَاهِ مُنَفَّراً ... وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشْدَخُ
وَلا زَالَ رَام قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ ... فَلا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلا أَنْتَ تُفْرِخُ
وأبْصَرْتُ قَبْلَ المَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجاً ... عَلَى حَرِّ جمْرِ النَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ[2]

وقال مَعْدَان بن جَوَّاس الكِنْدِي (من الطويل):

وإنْ كانَ ما بُلِّغْتَ عَنِّي فَلامَني ... صَدِيقي، وشُلَّتْ مِنْ يَدَيَّ الأنَامِلُ

---

(١) البيتان بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٣٦.
اللغة: السيالات والسيال: جمع سَيالة، وهي شجرة سبطة الأغصان عليها شوك أبيض، أو ما طال من السَّمُر. الدحائل: جمع الجمع للدَّحْل، وهو نقب فمه ضيّق ثم يتّسع. منهلّ الربيع: مطره. الوابل: المطر الغزير. الرهام: المطر الضعيف الدائم.
المعنى: يخاطب أشجاراً في مواضع خاصة، فيدعو لها بالسلام صباحاً. ويخصّها بالسلام من بين أشجار جنسها، ثم يتمنّى لها دوام مطر الربيع عليها غزيراً رخيًّا.

(٢) ملحق ديوانه ص ٩٠.
اللغة: البين: الفراق. هجت: أثرت. اللوعة: حرقة الحب. ويحك: دعاء بالرحمة. يفضخ: يكسر. منفّر: لا تستقرّ. مشدخ: مكسور. تفرخ: يصير لك فراخ.
المعنى: أثرت حرقة الشوق في قلبي يا غراب الفراق، فخبرني بماذا تصرخ؟! أتصرخ معلناً مفارقة لبنى =

وَكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْذِراً فِي رِدَائِهِ
وَصَادَفَ حَوْطاً مِنْ أَعَادِيَّ قَاتِلُ[1]

فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء، فكذلك قولُه تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، لفظُه لفظُ الماضي ومعناه الدعاء، ومعناه من الله تعالى إيجابُ ذلك عليهم.

وأمّا قول الشاعر (من الطويل):

* كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ *

فإنّما جازَ ذلك لأن التقدير فيه: قد بلّله القطر، إلّا أنّه حذف لضرورة الشعر، فلمّا كانت «قد» مقدَّرة تَنَزَّلت منزلة الملفوظ بها، ولا خلاف أنّه إذا كان مع الفعل الماضي «قد» فإنّه يجوز أن يقع حالاً.

وأما قولهم: «إنّه يصلح أن يكون صفة للنكرة، فصلح أن يقع حالاً، نحو: «قاعِد»، و«قائم» قلنا: هذا فاسد؛ لأنّه إنما جاز أن يقع نحو: «قاعد» و«قائم» حالاً؛ لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضي فإنّه لا يراد به الحال؛ فلم يجز أن يقع حالاً.

وأما قولهم: «إنّه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال»، قلنا: هذا لا يستقيم، وذلك لأنّ الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، فلا يجوز فيما عداه؛ لأنا بقينا فيه على الأصل، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدلّ عليه، وذلك إذا دخلت عليه «قد»، أو كان وصفاً لمحذوف، ولم يجز فيما عداه؛ لأنا بقينا فيه على الأصل. على أنا نقول: ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضي مقام المستقبل ينبغي أن يقام مقام الحال؛ لأن المستقبل فعل كما أنّ الماضي فعل، فجنس الفعليّة مشتمل عليهما، وأما الحال فهي اسم؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقامَ الاسم، والله أعلم»[3].

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ «معاني المضارع والماضي في القرآن الكريم». حامد عبد القادر. مجلّة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ١٠، سنة ١٩٥٨، ص٦٥ ـ ٧٢.

= لي؟ فإذا كان هذا ما تصرخ به فأتمنى من الله ـ جلّ وعلا ـ أن يكسر جناحك، وأن لا تستقرّ عند ماء، وأن يهدم عشك، ويكسر بيضك، ويوجد من يرميك بسهامه فلا تأمن، ولا يصير لك فراخ، وأن تشوى على حرّ الجمر وأشاهد من يطبخك قبل أن أموت.

(١) البيتان بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٣٧.

(٢) اللغة: شلّت: يبست، أو أصيبت بالشلل. الأنامل: جمع أنملة، وهي رؤوس الأصابع. حوطاً: حفظاً وصيانة.
المعنى: إن كان ما وصلك عني صحيحاً، ولمتني عليه يا صديقي، فإنني أدعو على نفسي بيباس أصابعي. ولم أجد لدفن «منذر» من يعينني، ولم أجد له كفناً سوى ملابسه، وصادف القاتل حفظاً من الأعادي.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٩.

الفعل الماضي الثُّلاثيّ

انظر: الفعل الماضي، والموادّ السّتّ التالية.

الفِعْل الماضي الثّلاثيّ الذي ليس على وزن الرُّباعيّ

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة ج، والفقرة د.

الفعل الماضي الثّلاثيّ المُجَرَّد

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفِقرة أ.

الفِعْل الماضي الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أَحْرُفٍ

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة د.

الفِعْل الماضي الثّلاثيّ المزيد بحرف

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الثلاثي الفِقرة ب.

الفِعل الماضي الثّلاثيّ المزيد بحرفين

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة ج.

الفِعْل الماضي الثّلاثيّ المزيد غير المُلْحَق بالرّباعيّ

انظر الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة ب.

الفِعْل الماضي الثُّلاثيّ المُلْحَق بالرُّباعي

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة و، والفقرة ط.

الفعل الماضي الرّباعيّ

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، والموادّ الثلاث التالية.

الفِعْل الماضي الرُّباعيّ المُجَرَّد

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفِقرة هـ.

الفِعْل الماضي الرُّباعيّ المزيد

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة ز، والفقرة ح، والفقرة ط، والفقرة ي، والفقرة ك.

الفعل الماضي الرّباعيّ المزيد بحرف

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة ح.

الفِعل الماضي الرُّباعيّ المزيد بحرفين

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٥، الفقرة ز.

الفِعْل المؤَثِّر

هو الفعل المتعدِّي.

انظر: الفعل المتعدّي.

الفِعْل المُؤَكَّد

أحد أقسام الفعل، وهو ما لحقته نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، ولا يُؤكَّد إلّا فعل الأمر (انظر: فعل الأمر، الرقم ٦)، والفعل المضارع بشروط (انظر: الفعل المضارع، الرقم ٨). ويقابله «الفعل غير المؤكَّد».

الفِعْل المَبْنيّ

هو الفعل الذي دخله البِناء، ويقابله «الفعل المعرب».

انظر: الفعل الماضي، الرقم ٤.

ـ الفعل المضارع، الرقم ٤.

ـ فعل الأمر، الرقم ٤.

ـ الفعل المعرّب.

* * *

للتوسُّع انظر:

رسالة في المبنيّات. أحمد بن زيني دحلان (ت ١٣٠٤ هـ). القاهرة، مطبعة المشرفية (١٢٩٨ هـ).

الفِعل المَبْنيّ على الفاعِل

هو الفِعل المعلوم.

انظر: الفعل المعلوم.

الفعل المَبْنيّ للمَجْهول

هو الفعل المجهول.

انظر: الفعل المجهول.

الفعل المبنيّ للمجهول بناءً لازماً

انظر: الفعل المجهول، الرقم ٣.

الفِعل المَبْنيّ للمَعْلوم

هو الفعل المعلوم.

انظر: الفعل المعلوم.

الفِعْلُ المُتَصرِّف

هو الذي يَقبل التحوُّل من صورته إلى صُوَر أخرى مختلفة لأداء معان مختلفة، وهو قسمان:

١ ـ تام التصرُّف، وهو ما يأتي منه الفعل الماضي والمضارع والأمر، والمشتقات (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبَّهة، صيغ المبالغة...)، ويشمل كل الأفعال إلّا قليلاً منها، ومنه: كتب، درس، جلس، دحرج...

٢ ـ ناقص التصرُّف، كالأفعال: كاد، أوشك، زال، انفكَّ، التي لا أفعال أمر منها.

ويقابل الفعلَ المتصرِّف الفعلُ الجامدُ، انظر: الفعل الجامد.

الفعل المُتعدِّي، أو الفعل المجاوز[1]، أو الفعل الواقع[2]

١ ـ تعريفه: هو «الذي ينصب بنفسه مفعولاً به، أو اثنين، أو ثلاثة، من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر، أو غيره ممّا يؤدِّي إلى تعدية الفعل اللازم».

٢ ـ معرفة الفعل المتعدّي من اللازم: يُعرَف الفعل المتعدِّي من الفعل اللازم من كتب اللغة، ويمكن الاستئناس بالطريقتين التاليتين:

أ ـ قبوله ضمير الغيبة، نحو: «الصحيفةَ قرأتُها»، و«المجتهدَ كافأتُه»، فالفعلان: «قرأ» و«كافأ» متعدِّيان لقبولهما ضمير الغيبة، بخلاف الفعل «نام» مثلاً، فلا يُقال: «السرير نمتُه».

ب ـ صياغة اسم مفعول منه دون حاجة إلى جار ومجرور، نحو: «الفَرْض مكتوب، والدرس مشروح»، فالفعلان: «كتب» و«شرح» متعدِّيان؛ لأنّنا اشتققنا منهما اسم مفعول ووضعناه في جملة مفيدة دون حاجة إلى جار ومجرور، بخلاف الفعل «قَعَدَ» مثلاً، فإنه لا يُقال: «البيتُ مقعود»، بل: «البيتُ مقعودٌ فيه».

---

(١) يُسمّى الفعلُ المتعدِّي «الفعل المجاوز» لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به.

(٢) يُسمّى الفعل المتعدّي «الفعل الواقع» لوقوعه على المفعول به.

٣ ـ أقسامه: الفعل المتعدِّي ثلاثة أقسام:
أ ـ المتعدِّي إلى مفعول به واحد، وهو كثير، نحو: «كاتبَ، درسَ، أكْرَمَ».
ب ـ المتعدِّي إلى مفعولين، وهو قسمان: قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، نحو: «أعطى، سأل، منح، كسا، ألبس، رزق، أطعم، سقى، زوّدَ، أسكن، أنسى، حبّب، جزى، أَنشد... إلخ»، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو قسمان:
ـ أفعال القلوب، وهي: رأى[١]، عِلم[٢]، درى[٣]، تَعَلَّمْ[٤]، وجدَ[٥]، ألفى[٦]، ظنَّ، خالَ، حسبَ، جعل[٧]، حجا[٨]، عَدَّ[٩]، زعم[١٠]، هَبْ[١١].
ـ أفعال التحويل، وهي: صيَّر، رَدَّ، ترك، تخذ، اتخذ، جعلَ، وهَبَ. ولمزيد من التفصيل حول هذه الأفعال، انظر كل فعل في مادته، وانظر أيضاً: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.
ج ـ المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل، وهو: أرى، أعلم، أنبأ، نبَّأ، أخبَرَ، خَبَّرَ، حَدَّثَ. انظر كل فعل في مادته.
٤ ـ تصيير المتعدِّي لازماً: يُصيَّر الفعل المتعدِّي لازماً، بإحدى الطريقتين التاليتين:
أ ـ البناء للمطاوعة، نحو: «مزَّقْتُ الورقةَ ← تمزَّقَتِ الورقَةُ»، ونحو: «هدمتُ الحائط فانهدَمَ».
ب ـ تحويل الفعل الثلاثيّ المتعدِّي الواحد إلى صيغة «فَعُلَ» بقصد التعجّب في معرض المبالغة أو المدح أو الذم، نحو: «سَبُقَ العالِمُ وفَهُمَ»، وذلك لمدحه بالسبق والفهم.
ملحوظتان:
١ ـ هناك أفعال تُستعمل متعدِّيةً بنفسها حيناً، وبحرف الجرّ حيناً آخر، فهي لازمة ومتعدِّية في الوقت نفسه، ومنها: نصح، شَكَر، دخَلَ، تقول: «دخلتُ الدار»، و«دخلتُ في الدار»، و«نصحته»، و«نصحت له»، و«شكرتُه»، و«شكرتُ له».
٢ ـ للفعل المتعدِّي علاقة بالمفعول به. انظر: المفعول به.
٥ ـ تصيير المُتَعَدِّي لازماً: انظر: الفعل اللازم، الرقم ٤.
٦ ـ قال ابن مالك في ألفيَّته:

عـلامـةُ الـفِـعْـلِ الـمُـعَـدّى أنْ تَـصِـلْ ... هـا غـيـرَ مَـصْـدَرٍ بـه نـحـوُ عَـمِـلْ
فـانْـصِـبْ بـهِ مَـفْـعـولَـه إنْ لـم يَـنُـبْ ... عَـنْ فـاعِـلٍ نـحـو تَـدَبَّـرْتُ الـكُـتُـبْ
وَلازِمٌ غَـيْـرُ ٱلْـمُـعَـدَّى وَحُـتِـمْ ... لُـزُومُ أَفْـعَـالِ ٱلـسَّـجَـايَـا كَـنَـهِـمْ
كَذَا ٱفْعَلَلَّ وَٱلْمُضَاهِي ٱقْعَنْسَسَا ... وَمَـا ٱقْـتَـضَـى نَـظَـافَـةً أَوْ دَنَـسَـا
أَوْ عَـرَضـاً أَوْ طَـاوَعَ ٱلْـمُـعَـدَّى

(١) التي بمعنى «عَلِم» و«اعتقد».
(٢) التي بمعنى «اعتقد».
(٣) التي بمعنى «عَلِمَ عِلْم اعتقاد».
(٤) التي بمعنى «اعلمْ».
(٥) التي بمعنى «عَلِمَ» و«اعتقد».
(٦) التي بمعنى «عَلِمَ» و«اعتقد».
(٧) التي بمعنى «ظَنَّ».
(٨) التي بمعنى «ظَنَّ».
(٩) التي بمعنى «ظنَّ».
(١٠) التي بمعنى «ظن ظنًّا راجحاً».
(١١) التي بمعنى «ظنَّ».

لِـوَاحِـدٍ كَـمَـدَّهُ قَـٱمْـتَـدَّا
وعَـدِّ لازِماً بِـحَـرْفِ جَـرِّ
وَإِنْ حُذِفْ فَـٱلنَّـصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَـقْـلاً وَفِـي أَنَّ وَأَنْ يَـطَّـرِدُ
مَعْ أَمِنْ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا
وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ
مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ
وَيَلْزَمُ ٱلأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا
وَتَرْكُ ذَاكَ ٱلأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى
وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ
كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ
وَيُحْذَفُ ٱلنَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا
وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

للتوسُّع انظر:

- التعدي واللزوم في اللغة العربية مع تحقيق «فعلت وأفعلت» لأبي حاتم السجستاني. خليل إبراهيم العطية. جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.
- التعدي واللزوم في القرآن الكريم والمعلقات. أبو بكر يحيى الذهبي. رسالة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ٢٠٠٣م.

الفعل المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل

انظر: الفعل المتعدّي، الرقم ٥، الفقرة «ج».

الفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد

انظر: الفعل المتعدّي، الرقم ٥، الفقرة «أ».

الفعل المُتَعَدِّي إلى مَفْعولين

انظر: الفعل المتعدّي، الرقم ٥، الفقرة «ب».

الفِعْل المِثال

هو الفعل المعتلّ الذي فاؤه حرف علّة، نحو: «وعَدَ»، و«ورِثَ». وسُمّي بذلك لأنّه يُماثل الفعل الصحيح في عدم إعلال ماضيه، وهو قسمان: مثال واوي، كالمثلين السابقين، ومثال يائيّ، مثل: «يسر».

ويتصرّفُ المثالُ الواويُّ، المكسورُ العين في المضارع[1]، والمفتوحُها في الماضي والمضارع، بحذف واوِه في جميع تصاريفِ المضارع والأمر[2]، مثل: «يَرِثُ ورِثْ، ويَعِدُ وعِدْ، ويضعُ وضَعْ، ويَهَبُ وهَبْ[3]».

أمّا المثالُ اليائيُّ فيتصرف كالسالم، مثلُ: «يَسَرَ، يَيْسِرُ، اِيسِرْ». كذا المثالُ الواوِيُّ المكسورُ العين في الماضي، المفتوحُها في المضارع، فلا تُحذفُ الواو من مضارعه، مثلُ: «وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَسِخَ يَوْسَخُ»، ولا من أمرِه، لكنها تنقلبُ في الأمر ياءً، لوقوعها ساكنة بعد كسرة، مثلُ: «اِيجَلْ»، والأصلَ: «اِوْجلْ»، إلا إن ضُمَّ ما قبلها ـ بأن وقعت في دَرْج الكلام بعد حرفٍ مضموم ـ فإنها تكتبُ ياءً وتُلفظ واواً، نحو: «يا فلانُ اِيجلْ»، فتلفظ هكذا: «يا فلانُ اِوجَلْ».

وشذَّ من ذلك: «وطِىءَ الشيءَ يَطَؤُهُ، ووسِعَني الأمرُ يسعُني»، والأمرُ منهما: «سَعْ

(١) سواء أكان مفتوحها في الماضي ـ كَوَجَدَ ووَعَدَ ـ أو مكسورها ـ كَوَلِيَ ووَرِثَ.
(٢) أمّا الماضي منه فتصريفه كالسالم.
(٣) والأصل: يَوْعِد ويَوْرِث. وأَوْعِدْ وأَوْرِثْ، ويَوْضَع وأَوْضَعْ، ويَوْهَب وأَوْهَبْ.

وطأ» بحذف الواو في المضارع والأمر.

الفِعْل المُجاوِز

هو الفعل المتعدّي.

انظر: الفعل المتعدي.

الفِعْل المُجَرَّد

هو الفعل الذي جميع حروفه أصليَّة، نحو: «كتب»، ويقابله الفعل المزيد.

انظر: الفعل الثلاثيّ المُجَرَّد، والفعل الرّباعيّ المُجَرَّد، والفعل المزيد.

الفِعْل المَجْهول

١ ـ تعريفه: هو الذي لم يُذكَر فاعلُه في الكلام، إمّا للإيجاز، وإمّا للعِلْم به، وإما للجَهْل به، وإمّا للخوف عليه، وإمّا للخوف منه، وإمّا لتحقيره، وإمّا لتعظيمه، وإمّا لإبهامه على السامع، نحو: «خُلِقَ الإنسانُ من عَلَق».

ولا يُبنى الفعل المجهول إلّا من الفعل المتعدِّي بنفسه، نحو: «يكرِمُ الناسُ الصادقين ← يُكرَمُ الصادِقون»، أو من الفعل المتعدّي بواسطة حرف جرّ، نحو: «يرفِقُ الإنسانُ بالضعيف ← يُرفَقُ بالضعيفِ». وقد يُبنى من الفعل اللازم، إذا كان نائب الفاعل مصدراً، نحو: «اجتهدتُ اجتهاداً متواصلاً ← اجتُهد اجتهادٌ متواصِلٌ»، أو ظرفاً، نحو: «صُمْتُ رمضانَ ← صيمَ رمضانُ».

٢ ـ بناء المعلوم للمجهول: يتحوَّل الفعل الماضي المعلوم إلى مجهول بكسر ما قبل آخره، وضمّ كلّ متحرِّك قبله، نحو: «عَلِمَ، أَعْلَمَ، تَعَلَّمَ، استَعْلَم ← عُلِمَ، أُعْلِمَ، تُعُلِّمَ، اسْتُعْلِمَ». وأمّا الذي قبل آخره ألف، فتُقلب ألفه ياءً، ويُكسَر كل متحرِّك قبلها، وذلك ما لم يكن سُداسيًّا، نحو: قال، باعَ، ابتاعَ، اجتاحَ ← قِيلَ، بِيعَ، ابْتِيعَ، اجْتِيحَ»؛ وأمّا السداسيّ منه، فَتُقلَب ألفه ياءً، وتُضمُّ همزته وثالثه، ويُكسَر ما قبل الياء، نحو: «استماح ـ أُستُمِيحَ».

وإن اتصل ضميرُ الرفع المتحرِّك بنحو: «سيمَ وريمَ وقِيدَ» من كل ماضٍ مجهول ثلاثيّ أجوف، فإن كان يُضَمّ أوّلُه في المعلوم، نحو: «سُمتُه الأمرَ، ورُمتُ الخيرَ، وقُدتُ الجيشَ»، كُسِرَ في المجهول، كيلا يلتبس معلوم الفعل بمجهوله، فتقول: «سِمْتُ الأمرَ، رمتُ بخيرٍ، قِدْتُ للقضاء»[1].

وإن كان يُكسَر أوّله في المعلوم، نحو: «بِعتُه الفَرَس، وضِمتُه، ونِلتُه بمعروف»، ضُمَّ في المجهول، نحو: «بُعتُ الفَرَس، وضُمتُ، ونُلته بمعروف»[2].

أمّا الفعل المضارع فيُفتَح ما قبل آخره، ويُضَمُّ أوَّله، نحو: «يَلعب، يُدحرج، يَتعلَّمُ، يستخرج ← يُلعَبُ، يُدحرَجُ، يُتَعَلَّم، يُستخرج»، وإذا كان قبل آخر المضارع حرف مَدّ، قُلِب هذا الحرف ألفاً، نحو: «يقولُ، يبيع، يستطيع ← يُقالُ، يُباعُ، يُستطاع».

وأمّا فعل الأمر فلا يُبنى للمجهول أبداً.

٣ ـ ملحوظة: ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول. وفيما يلي ما توصَّلتُ إليه منها:

(١) أي: سامني الأمر غيري، ورامني بخير غيري، وقادني للقضاء غيري.

(٢) أي: باعني الفرسَ غيري، وضامني غيري، ونالني بمعروف غيري.

باب الهمزة:

ـ أُبْشِرَ: بُشِّرَ.
ـ أُبْلِطَ: قَلَّ ماله.
ـ أُبهِلَتِ الناقة: ليس عليها صِرار (خرقة تُشدّ على أطباء الناقة لئلّا يرضعها فصيلها).
ـ أُترِف: أفرط في التنعُّم.
ـ أُثْغِر: سقطت أسنانه.
ـ أُجِرَ من أولاده: ماتوا. وأُجِرت يده: جبرت عن فساد.
ـ أُجْفِرَ: تغيَّرت رائحته. وأُجْفِرَ الفرس وغيرُه: عظُمَ بطنه.
ـ أُحْتُضِرَ: حضَرَه الموت.
ـ أُحِيط بالقوم: هلكوا.
ـ أُخِذَ: جُنَّ، وأُخِذَت العين: رمدت.
ـ أُخْفِي: ضدّ أظهر، ومنه قوله تعالى: ﴿أُخْفِىَ لَهُم﴾ [السجدة: ١٧].
ـ أُدْمِجَ الفرس: شُدّ حلقه.
ـ أُدِيرَ: دِيرَ.
ـ أُرْبِعَ: جاءته الحمّى رِبْعاً، وهي أن تأخذ يوماً وتدع يوماً وتجيء في اليوم الرابع.
ـ أُرْجِدَ: أُرْعِدَ، أصابته رعدة.
ـ أُرْعِد: أصابته رعدة.
ـ أُرِضَ الإنسان: أصابه زُكام أو خبل، أو إذا تحرّك رأسه وجَسَده بلا عمد. وأُرِضَتِ الخشبة: أكلتها الأَرَضة، وهي دُوَيبَّة.
ـ أُرِقَ: أُصيبَ بالأرقان، وهو كاليَرَقان.
ـ أُرِمَتْ المرأة: سُدَّ حلقُها.
ـ أُرْهِمَت الأرض: أُمْطِرت بالرهام، وهي المطر الخفيف.
ـ أُذِيَ: أُصيبَ بالأذى.
ـ أُسْبِتَ الرجل: لم يتحرَّكْ.
ـ أُسْتُنْقِعَ لونُه: تغيَّرَ. واستُنْقِع الشيءُ في الماء: نُقِع.
ـ أُسْتُهْتِرَ بكذا: لم يُبالِ به.
ـ أُسِفَ: تغيَّرَ.
ـ أُسِرَ: احتَبَسَ بوله.
ـ أُسْقِط في يده: تَحَيَّرَ وزلَّ وأخطأ.
ـ أُسْقِعَ: تغيَّرَ.
ـ أُشِبَ لي الشيء: رفعت طرفي فنظرت إليه.
ـ أُشْتُغِلَ: عنيَ واهتمّ.
ـ أُشْهِد: قُتِل في سبيل الله.
ـ أُصْبِيَ: دخل في ريح الصَّبا.
ـ أُصْعِب الفحل: لم يُرَضْ.
ـ أُضْرِبتِ الأرض: أصابها الضَّريب، وهو الصَّقيع.
ـ أُضْطُرَّ إلى الشيء: أُلْجِىءَ إليه.
ـ أُطْرِق جناحُ الطائر: أُلْبِس الريش. وأُطرِقتِ الإبل: تابعت. وأُطرِق الرجل: بقي راجلاً.
ـ أُطْعِمَ الرجل: كان مرزوقاً بالصيد.
ـ أُطِلَّ دمُ فلان: أُهْدِر فلا يُطالب به ذكره.
ـ أُطِمَ: أصابه الأُطام، وهو حَصْر البول.
ـ أُطْمِيَ: أصابه الأُطام، وهو حَصْر البول.
ـ أُطيرَ: أُصيب بكافة. وأُطيرَ الرجل: صُدِعَ.
ـ أُغْرِمَ بكذا: أولع به.
ـ أُعْتُقِل اللسان: لم يقدر على الكلام.
ـ أُعْقِمَتِ المرأة: أصابها العُقْم.
ـ أُغِدَّ القوم: أصابت إبلهم الغُدّة.
ـ أُغْرِي بكذا: أُولع به.
ـ أُغْرِبَ الفرس: أصيب بمرض يأخذ بعينيه، فتبيض الأشفار. وأُغْرِبَ الرجل: اشتدَّ

وجَعه.
ـ أُغْتُسِلَ الفرس: عَرِق.
ـ أُغْمِيَ: غشي.
ـ أُفْحِمَ البعير: أهمل. وأُفْحِمَ أهل البادية: هبطوا إلى الأرياف.
ـ أُفْرِحَ القتيل: وُجد بفلاة لم يُدرَ قاتله.
ـ أُفْرِعَ الفرس: طالَ.
ـ أُفْضِيت المرأة: صار مسلكاها واحداً.
ـ أُفْظِعَ: حلّ به أمر فظيع.
ـ أُفِكَ الرجل: ضَعُفَ عقله.
ـ أُقْتُتِلَ: قتله العشق.
ـ أُقْرِمَ الفحل: أُكْرِمَ عن الركوب.
ـ أُقْطِعَ الرجل: لم يرد النساء. وأُقْطِعَ الفحلُ عن إنائه: عجز.
ـ أُقعِدَ الرجل: مُنِع القيام.
ـ أُقْمِعَ الرجل: ذَلّ وخشع.
ـ أُقِنَ الطعام: أعجبك ولا خير فيه.
ـ أُقْهِرَ الرجل: ذُلَّ وغُلِبَ.
ـ أُكْرِب الفرس: شدّ خلقُه.
ـ أُكِمَتِ الأرض: أُكِل جميع ما فيها.
ـ أُلَّ: انظر: غُلَّ.
ـ أُلْتُمِعَ: تغيَّر.
ـ أُلِيمَ: وُجِّه إليه اللوم.
ـ أُلْفِحَ الرجل: ذهب ماله.
ـ أُلِقَ الرجل: أصابه الجنون.
ـ أُمْتِعَ: تَمَتَّعَ.
ـ أُمِرَ الرجل: شدَّ خلقه.
ـ أُمْطِرَ: سقط عليه المطر.
ـ أُمْتُقِعَ اللونُ: تغيَّر من قَهْر أو فَزَع.
ـ أُمْلِحَ: صار ملحاً.
ـ أُمْهِتَ الغنم: أصابتها الأميهة (جدري الغنم).
ـ أُنْتُقِع اللون: تغيَّرَ.
ـ أُنْتُسِفَ: تغيَّرَ.
ـ أُنْجِدَ الرجل: كربَ، وأُنْجِد الفرس: عرق.
ـ أُنْحِض الرجل: قلّ لحمه.
ـ أُنْزِفَتِ البئر: نَفَذَ ماؤها.
ـ أُنْقُطِعَ بفلان: عجز في سفره عن نفقته، أو ذهبت راحلته وأتاه أمر لا يقدر أن يتحرك منه.
ـ أُنْكِر: صار داهياً.
ـ أُنْهِجَ الإنسان: علا نَفسُه.
ـ أُهْتِر الرجل: ذهب عقله.
ـ أُهْتُقِع اللون: تغيَّر.
ـ أُهْدِر دَمُه: أُبيحَ.
ـ أُهْرِعَ: يرعد من غضب أو ضعف أو خوف.
ـ أُهِلَّ الهِلال: ظَهَرَ. وأُهِلَّ المكانُ: كان فيه أهله.
ـ أُوبِصَتِ الأرض: ظَهَرَ نباتها.
ـ أُوزِعَ بالشيء: أُولع به.
ـ أُوضِع: فَسِرَ.
ـ أُوكِسَ: خَسِرَ.
ـ أُولِع بكذا: أُغْرِيَ به.

باب الباء

ـ بُخِت الرجل: صار له حظّ.
ـ بُرَّ: خلص من الإثم.
ـ بُطِنَ الرجل: اشتكى بطنَه.
ـ بُعِض المكان: صار فيه البعوض.
ـ بُقِع: رُمِيَ بكلام قبيح.
ـ بُلِدَ: عَجُزَ وبَطُؤ.

- بُلِيَت الناقة: مات ربُّها وشُدَّتْ عند قبره حتى تموت.
- بُهِتَ الرجل: أُخِذَ بغتَةً، أو انقطع، أو تحيَّرَ.

باب التاء:

- تُخِمَ: أصابته التخمة.
- تُطُلِّقَ الرجل: لُدِغَ فسكن وجعه.
- تُوُدِّعَ: سُلِّمَ عليه.

باب الثاء

- ثُئِبَ الرجل: كسل أو نعسَ.
- ثُئِطَ الرجل: أصابه الثُّؤاط وهو الزّكام.
- ثُبِلَ البعير: عظُمَ وعاء قضيبه.
- ثُطِيءَ الرجل: حمق.
- ثُطِع الرجل: أصابه الثُّطاع، وهو الزُّكام.
- ثُغِرَ فمه: دقّ وسقطت أسنانه.
- ثُلَّ عرْشه: ذهبَ.
- ثُلِجَ: سُرَّ.
- ثُوِيَ: قُبِرَ.

باب الجيم

- جُئِثَ: فزعَ.
- جُئِرَ الرجل: أصابه الجائر، وهو جَيَشان النفس.
- جُبِلَ الرجل: عظم خلقه.
- جُثَّ: فزعَ.
- جُحِشَ: خُدِش.
- جُحِفَ الرجل: أخذه انطلاق من كثرة الأكل.
- جُدِرَ الرجل: أصابه الجُدَريّ.
- جُدِلت الجارية: رقّ خصرها.
- جُرِد المكان: أصابه الجرَاد.
- جُشِر: أُصيب بخشونة في الصدر.
- جُعِم: لم يشته الطعامَ.
- جُلِد المكان: أصابه الجليد.
- جُلِز: غَلُظ جسمه.
- جُنِبَ الرجل: شكا جنبه.
- جُنَّ: أصابه الجنون.
- جُهِضَ الرجل: أعجل، وجُهِضَت الناقة: ألقت ولدها.

باب الحاء:

- حُبِجَ الرجل: عَظُمَ بطنه.
- حُبِكَ الرجل: ساءَ خُلُقه.
- حُبِنَ الرجل: أُصيب بداء كالبطْن.
- حُدَّ: مُنِع الرزق.
- حُرَّ: أصابته الحرارة.
- حُرِصَ المَرْعى: لم يُترَكْ فيه شيء.
- حُرِب دينه: سلبه.
- حُسِفَ الرجل: سقط وذُلَ.
- حُصِبَ الرجل: أُصيب بالحصبة.
- حُصِيَ الرجل: أصابته الحصاة في مجرى بوله.
- حُضِر: حَضَرَه الموت.
- حُطِر: سقَطَ.
- حُفِرت الأسنان: أصابها الحَفَر (وهو صُفْرَة تعلوها).
- حُقِيَ الرجل: أُصيب بوجع في بطنه.

باب الخاء:

- خُبِلَ الرجل: اضطرب عقله.
- خُبِط الرجل: صُرِع بعلّة.
- خُرِفْنا: مُطرنا الخريف.

ـ خُسِعَ عنه كذا: أبْعِد عنه.

ـ خُطِفَ: خَمُرَ.

ـ خُلِجَ: توجَّعَ.

ـ خُلِطَ: اضطرب عقله.

ـ خُلِع الرجل: التوى عرقوبه.

ـ خُمِل: أصابه الخُمال وهو داء في مفاصل الإنسان وقوائم الحيوان.

ـ خُنَّ البعير: أصابه الخُنان، وهو داء كالسُّعال.

باب الدال:

ـ دُبِر القوم: أصابتهم ريح الدَّبور.

ـ دُثَّ البعير: التوى عنقه أو بعض جسده.

ـ دُجِمَ الإنسان: حزنَ.

ـ دُخِلَ الرجل: أصابه الدَّخل في جسمه، وهو الفساد.

ـ دُسَّ البعير: تقرَّحت أشاعِره.

ـ دُعِثَ بالرجل الأرض: ضربها به.

ـ دُفِعْنا إلى فلان: انتهينا إليه.

ـ دُكَّ الرجل: أصابه مَرَض.

ـ دُكِع الفرس: أصابه الدُّكاع، وهو داء يُصيب الخيل والإبل.

ـ دُمَّ الحيوان: امتلأ شحْماً.

ـ دُنِف: أصابه المرض.

ـ دُهِش: تحيَّرَ، أو ذهب عقله.

ـ ديرَ به: أصابه الدُّوار في رأسه.

ـ ديمَ به: أخَذَه الدُّوار في رأسه.

باب الذال:

ـ ذُئِبَ الرجل: فزعَ من الذئب.

ـ ذُبَّ البعير: أصابه الذُّباب.

ـ ذُعِرَ الرجل: خاف خوفاً شديداً.

باب الراء:

ـ رُبِعَ: جاءته الحمّى رِبْعاً، وهي أن تأخذ يوماً، وتدع يوماً، وتجيء في اليوم الرَابع.

ـ رُجِدَ: ارتعَشَ.

ـ رُجِفَ الإنسان: لم يشعر بجنون عرض له.

ـ رُجِيَ: أُرْتِجَ عليه.

ـ رُحمت المرأة: أخذها داء في رحمها.

ـ رُخِف: اسْتَرْخى.

ـ رُدَّت المرأة: طُلِّقَتْ.

ـ رُدِعَ: تغيَّرَ لونه.

ـ رُعِفَ: غُشِي عليه.

ـ رُغبت الأرض: لانت.

ـ رُفِضَ عن دابَّته: سقط.

ـ رُكِضتِ الدابّة: زُجرتْ.

ـ رُمِع: أُصيب بالرُّماع، وهو وَجَع يعرض في ظهر الساق.

ـ رُهِصَ الفرس: أصابته الرهصة، وهي وقرة تُصيب باطن حافره.

ـ رُهِق: اتُّهِم بالمَكْروه.

ـ رُهِمت الأرض: أُمطرت بالرُّهام، وهي الأمطار الخفيفة.

ـ رُيحَ الغدير: ضربته الريح.

باب الزاي:

ـ زُئِمَ: اشتدّ زعره.

ـ زُحِرَ: بَخُلَ.

ـ زُعِق: خافَ.

ـ زُكِمَ: أصابه الزُّكام.

ـ زُهِيَ: تَكَبَّرَ وتاهَ وافْتَخَرَ.

باب السّين:

- سُبِت: لم يتحرَّكْ.
- سُبِط: حُمَّ.
- سُبِهَ: ذهب عقله.
- سُجِل: رَذُلَ. وسُجِلت النخلة: ضعف نوى ثمرها.
- سُحِتَ: لم يَشْبَعْ.
- سُدِعَ: أنْتُكِبَ نكبة شديدة.
- سُعِد: حصلت له السعادة.
- سُعِر: أصابه داء الكَلَب.
- سُعِفَ: أصابته السَّعَفة، وهي قروح تخرج على رأس الصبيّ ووجهه.
- سُقِط: زلَّ وأخطأَ وندمَ وتحيَّرَ.
- سُلِسَ: ذهب عقله.
- سُيِد: أصابه السُّياد، وهو داء يأخذ الناس والإبل والغنم من شرب الماء المالح.

باب الشين:

- شُئِزَ المكان: غَلُظ وارتفع واشتَدّ.
- شُئِفَ: ذُعِرَ.
- شُئِمَ: صار مشؤوماً.
- شُتينا: أصابنا الشِّتاء.
- شُحِبَ لونه: تغيَّر من مرض أو غيره.
- شُدِه: دُهِشَ.
- شُرِق القوم: أصابهم الشروق.
- شُغِل بالشيء: اهتمّ به.
- شُفِه الماء: كثُرَ طالبوه.
- شُهِرَ: عُلِمَ وظَهَرَ.
- شُكِيَتْ رجله: دخلت فيها الشوكة.

باب الصاد

- صُبيَ: أصابته ريح الصَّبا.
- صُدِرَ فلان: شكا صدره.
- صُدِع: أصيبَ بالصُّداع.
- صُرَّ الحافر: تقبَّضَ.
- صُرِعَ: أصيب بالصَّرَع.
- صُعِف: أصابته الصعفة، وهي الرعدة من فزع أو برد أو غيرهما.
- صُفِرَ: أُصيب بالصُّفار، وهو الماء الأصفر يجتمع في البطن.
- صُقِعت الأرض: أصابها الصَّقيع.

باب الضاد:

- ضُبِطت الأرض: مُطِرت.
- ضُرِبت الأرض: أصابها الضَّريب، هو الصَّقيع.
- ضُنِك: لزمهُ الزُّكام.
- ضُوِي البعير: أُصيب بالضُّواه، وهو ورم يصيبه في رأسه.

باب الطاء:

- طُبَّ الرجل: سُحِرَ.
- طُحِلَ: شكا من طحاله.
- طُرِفت العين: أصابها شيء فدمعت.
- طُرِق: أصابه ضعف.
- طُشَّ: أُصيب بالطُّشاش، وهو داء يشبه الزُّكام. وطُشَّت الأرض: أصابها الطشاش، وهو المطر الخفيف.
- طُعِنَ الرجل: أصابه الطاعون.
- طُلِس بفلان في السجن: رُمي فيه.
- طُلِّقَ السليم: رجعت إليه نفسُه. وسكَنَ وجَعُه. وطُلِّقت المرأة: أصابها وجع الولادة.

ـ طُلَّ دَمُه: أُهْدِرَ. وطُلَّت الأرض: أصابها الطلّ، وهو أضعف المطر.
ـ طُمِرَ فلان في ضرسه: هاج وجَعه عليه.
ـ طُمِلَ الشيء: لُطِّخَ بدهن أو بدم أو بغيره.

باب الظاء:

ـ ظُفِر فلان في عينه: أصابتها الظفرة، وهي جُليدة تغشى العين.

باب العين:

ـ عُتِه: فقد عقلَه.
ـ عُدِر المكان: أُمطِرَ مطراً كثيراً.
ـ عُدِس: أصابته العدسة، وهي بثرة قاتلة.
ـ عُرَّ الفصيل: خرج في عنقه قرح.
ـ عُرِب الجرحُ: بقي أثره بعد البرْء.
ـ عُرِق الرجل: صار قليل اللحم.
ـ عُرِن الرجل: شكا أنفه.
ـ عُري الرجل: أصابته العَرْوَاء، وهي الحُمَّى.
ـ عُقِرت المرأة: عقمت.
ـ عُقِفَت الشاة: وجعتها قوائمها.
ـ عُقِمت المرأة: أصابها العُقْم.
ـ عُكِم فلان: صُرف عن زيارته.
ـ عُلِق: نشَب العلقُ بحلقه.
ـ عُلَّ الرجل: أُصيب بمرض.
ـ عُنَّ الشيءُ: أُعرِضَ عنه.
ـ عُنِيَ بكذا: اهْتُمَّ به.
ـ عُهِدت الأرض: مُطِرت عهْداً بعد عهد.

باب الغين:

ـ غُبِطَ: حَسُنت حاله.
ـ غُبِن بالبيع ونحوه: خُدِعَ.
ـ غُدَّ البعير: أصابته الغُدّة، وهي ورَم في الحَلْق.
ـ غُرِيَ بكذا: أُولِعَ به.
ـ غُسِل الفرس: عرقَ.
ـ غُشِيَ: أُغْمِيَ عليه.
ـ غُضِبَ: أصابه الغُضاب، وهو القذى في العين.
ـ غُضِر: أَخْصَبَ عيشُه.
ـ غُلَّ: أصابه الغَلَل، وهو العطش أو شدّته، أو حرارة الجوف. يقال: «ما له أُلَّ وغُلَّ».
ـ غُمَّ عليه الخبر أو غيره: خفِيَ.
ـ غُمِي عليه: عرض له عارض أفقده الحِسَّ. وغُمِيَ اليومُ: دام غيمُه.

باب الفاء:

ـ فُئِدَ: أوجعه فؤادُه.
ـ فُسِلَ فلان: صار لا مروءة له.
ـ فُصِخَ: غُبِنَ في البيع.
ـ فُصِمَ: انهدَمَ.
ـ فُلِجَ: أصابه الفالج.

باب القاف:

ـ قُبِضَ: مات.
ـ قُبِلَ القوم: أصابتهم ريح القبول.
ـ قُحِزَ فلان: رُدَّ.
ـ قُحِطَ القوم: أصابهم القحط.
ـ قُحِلَ فلان: يبس جلدُه.
ـ قُرِحَ الفصيل: جربَ.
ـ قُدَّ: أصابه القُداد، وهو وجع في البطن. وقُدَّ السيفُ: جُعِل حسن التقطيع والصُّنْع.
ـ قُطِرت المرأة: مشتْ مِشْية المُقيَّد.
ـ قُطِع النفس: انقطع. وقُطِعَ به: يئِسَ. وقُطِعَ

به: حِيل بينه وبين ما يريده.
- قُلِعَ: لم يثبت في القتال.
- قُهِرَ اللحم: أخذته النار وسال ماؤه.

باب الكاف:

- كُبِدَ فلان: أُصيب بالكبد.
- كُثِر الرجل: كَثُرَ طلّابُ فضله.
- كُسِيء: طُرِدَ.
- كُسِعَ: طُرِدَ.
- كُفَّ الرجل: ذهب بصَرُه.

باب اللام:

- لُبِجَ: صُرِعَ.
- لُبِط: أصيب باللُّباط، وهو الزُّكام.
- لُحِف فلان من ماله: ذهبَ منه شيء.
- لُحِمَ: قُتِلَ.
- لُقِيَ: أصابته اللقوة.
- لُمِخَ: لُطِمَ.
- لُهِفَ: ظُلِمَ.

باب الميم:

- مُثِنَ الرَّجل: وجعَتْه مثانته.
- مُخِضَت المرأة: أصابها الطلق.
- مُحِصَ: شُدَّ.
- مُحِقَ: نقص.
- مُسَّ: جُنَّ.
- مُسِدَ البطنُ: كان ليِّناً مستوياً لطيفاً لا قُبْحَ فيه.
- مُشِقَت الجارية: قلَّ لحمُها.
- مُصِرَ الفرس: استخرج جَرْيَه.
- مُطِرَ: أصابه المطر أو الخير.
- مُعِد: وجعته معدته.
- مُغِسَ: لغة في «مُغِصَ».
- مُغِصَ: أصابه المغْصُ.
- مُقِعَ فلان بكذا: رُمِيَ به.
- مُلَّ: أصابته الملة، وهي حرارة كامنة.
- مُلِحَ الماء: صار ملحاً.
- مُنِيَ بكذا: أُبْتُلِيَ به.

باب النون:

- نُتِجَت الناقة: حان نتاجُها.
- نُجِدَ: أصابه النَّجْد، وهو الكَرْب والغمّ.
- نُحِض الرجل: انتفَخ من الغضَب.
- نُحِس: هُزِلَ.
- نُخِيَ: افْتَخَرَ وتكبَّرَ.
- نُزِحَ: ابتعد عن دياره.
- نُزِف: ذهبَ عقله.
- نُسِئَتِ المرأة: تأخَّر حيضُها.
- نُسِي: لم يُذكرْه.
- نُشِع بكذا: أُولِع به.
- نُطِع: تغَيَّرَ.
- نُفِست المرأة: ولدت أو حاضَتْ.
- نُكِبَ الرجل: أصابته نكبة.
- نُكِتَت العين: صار فيها نقطة مخالفة لها.
- نُكِس الرجل عن نُظرائه: قَصَّرَ.
- نُكِفَ البعير: مَرِضَ.
- نُهِمَ الرجلُ: كان شرِهاً.
- نُهِلَ الرجل: بدأه المرض.

باب الهاء:

- هُبِت الرجل: ذهبَ عقله.
- هُدِمَ: أَخَذَه الهُدام، وهو الدُّوار من ركوب البحر.

ـ هُرِعَ: مشى أو عدا مُسْرِعاً مضطرِباً.
ـ هُزِل: أصابه الهُزال.
ـ هُزِمت الرحم: لم تقبل الولد لعارض فيها.
ـ هُقِع الفرس: صار في جنبه هقعة، وهي دائرة ينبت فيها الشعر.

باب الواو:

ـ وُبِئَتِ الأرض: كان فيها الوباء.
ـ وُبِلت الأرض: مُطِرت بالوابل.
ـ وُحِش المكان: كثُرَ وحشُه.
ـ وُرِدَ المكان: كثُرَ وُرّادُه.
ـ وُزِر: رُمِيَ بوِزْر.
ـ وُسِمَ: كانت عليه سِمة. ووُسِمت الأرض: أُمْطِرت الوسميّ.
ـ وُضِعَ الرجل في تجارته: خَسِرَ.
ـ وُطِمَ: احْتَبَسَ نجْوُه.
ـ وُقِرَتِ الأذن: ثَقُلَ سمعها أو صَمَّتْ.
ـ وُقِصَ: كُسِرَ.
ـ وُقِعَ في يده: سَقَط.
ـ وُكِسَ الرجل في تجارته: خَسِرَ.
ـ وُلِيَتِ الأرض: أصابها الوليّ، وهو المطر بعد الوسميّ.
ـ وُهِلَ: فزِعَ.

باب الياء:

ـ يُدِيَ: أُولي بِرًّا.
ـ يُرِقَ: أُصيبَ باليَرَقان.
ـ يُسِر: اسْتَغْنى.
ـ يُمِنَ: حصل له اليُمْنَ، وهو البركة.

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل. محمد بن علي بن محمد الشافعي المكي (ت ١٠٥٧ هـ). دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٤٨ هـ؛ وبيروت، دار الكتب العلمية.
ـ بحث في الأفعال الملازمة للمجهول بين النحويين واللغويين. مصطفى النحاس. القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٩٧٨م.
ـ المبنيّ للمجهول وتركيبه ودلالته في القرآن العظيم. شرف الدين الراجحي. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

الفعل المَجْهول فاعله

هو الفعل المجهول.
انظر: الفعل المجهول.

الفعل المَجْهول لفظاً

انظر: الفعل المجهول، الرقم ٣.

الفِعْل المَزيد

هو الفعل الذي زيد على أحرفه الأصليَّة حرف، أو حرفان، أو ثلاثة من أحرف الزِّيادة «سألتمونيها»، نحو: «استخرج»، أو ما كرِّر أصل من أصوله من دون أن يختصّ بأحرف الزِّيادة، نحو: «شرَّب». ويقابله الفعل المُجَرَّد.

وهو خمسة أقسام:

ـ الفعل الثلاثي المزيد بحرف.
ـ الفعل الثلاثيّ المزيد بحرفين.
ـ الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف.
ـ الفعل الرباعي المزيد بحرف.
ـ الفعل الرباعي المزيد بحرفين.

انظر كلًّا في مادّته.

للتوسُّع انظر:
الزيادة في العربية والمزيد من الأفعال والأسماء. أحمد يوسف القادري. جامعة بغداد.

فِعْل المُسْتَقْبَل

هو الفعل المضارع.
انظر: الفعل المضارع.

الفِعْل المصوغ على الفاعل

هو الفعل المعلوم.
انظر: الفعل المعلوم.

الفعل المصوغ للفاعل

هو الفعل المعلوم.
انظر: الفعل المعلوم.

الفعل المضارع[1]

١ - تعريفه: هو ما دلّ على معنى في نفسه بزمان يحتمل الحالَ والاستقبال، نحو: «يدرسُ، يعلَمُ، يستخرجُ».

٢ - علاماته: أن يُنصَب بناصب، أو يُجزم بجازم، أو يقبل «السين» أو سوف، نحو: «لم أُقصِّرْ في واجبي»، و«لن أتكاسَلَ»، وقول الشاعر (من البسيط):

سيَكْثُرُ المالُ يوماً بعدَ قِلَّتِهِ
ويَكْتَسِي العودُ بَعْدَ اليُبْسِ بالوَرَقِ

٣ - دلالته الزمانيَّة: للمضارع، من ناحية الزمان، أربع حالات:

أ - صلاحه للحال والاستقبال، وذلك إذا لم توجد قرينة تقيِّده بأحدهما.

ب - تعيُّنه للحال، وذلك بوجود قرينة تفيد ذلك، كأن يقترن بكلمة «الآن»، أو «الساعة»، أو «حالاً»، أو إذا وقع خبراً من أفعال الشروع، أو إذا نُفِي بِـ«ليس» أو إحدى أخواتها، أو دخلت عليه لام الابتداء، نحو: «الطفلُ يركضُ الآن»، و«شرعَ المعلِّمُ يشرحُ الدرسَ»، و«ما يقوم زيد»، و«إنّ المجتهدَ ليحبُّ درسَه».

ج - تعيُّنه للاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف يدلّ على المستقبل، نحو «أكافئك إذا نجحتَ»؛ أو إذا كان مسنداً إلى شيء متوقّع حصوله في المستقبل، نحو: «يدخل الشهداءُ الجنَّةَ»؛ أو سبقته «هل»، نحو: «هل تحضرُ مجالسَ المنافقين»؛ أو سبقتْه أداة شرط وجزاء، نحو الآية: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]؛ أو السين، نحو الآية: نحو الآية: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ [اللهب: ٣]؛ أو «سوف»، نحو الآية: ﴿سَوْفَ يُرَىٰ﴾ [النجم: ٤٠]؛ أو حرف نصب، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أو اقترن بنون التوكيد، نحو: «أتساعدَنَّ المحتاجَ؟»؛ أو اقتضى وعداً أو وعيداً، نحو الآية: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠]، وكالشطر الثاني من قول الشاعر يهدِّد (من البسيط):

مَنْ يُشْعِلِ الحرْبَ لا يَأْمَنْ عواقِبَها
قَدْ تُحرقُ النارُ يوماً مُوقدَ النارِ

---

(١) سُمِّي الفعل المضارع بهذا الاسم؛ لأنّه يُضارِع (أي: يُشابه) اسم الفاعل من جهتي اللفظ والمعنى. أما من جهة اللفظ، فلأنّهما متفقان في عدد الأحرف والحركات والسكنات، فـ «يكتب» على وزن «كاتب»، و«يُكرم» على وزن «مُكرِم»، وأمّا من جهة المعنى، فلأنَّ كلًّا منهما يكون للحال والاستقبال.

د ـ تعيّنه للمضي، وذلك إذا سبقته «لَمْ»، أو «لَمّا» الجازمتان، نحو الآية: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص: ٣ـ٤]؛ أو إذا وقع مع مرفوعه خبراً لِ «كان» وأخواتها، دون وجود قرينة تصرف زمنه عن الماضي إلى زمن آخر، نحو: «كان معلّمنا يُحسِن معاملة طلابه».

٤ ـ حكمه: المضارع معرَب إذا لم تتّصل بآخره مباشرة نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة اتصالاً مباشراً أو نون النسوة. ويكون مرفوعاً إذا لم يُسبق بناصب أو بجازم، وهو يرفع بالضمة إذا لم يكن من الأفعال الخمسة، وبثبوت النون إذا كان منها.

وهو يُبْنَى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، نحو الآية: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]؛ ويُبنى على الفتح إذا اتصلت بآخره اتصالاً مباشراً نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، نحو: «والله، لأقومَنْ بواجبي، وأساعَدَنَّ المحتاجَ»، ونحو قول الشاعر (من الكامل):

لا تأخُذَنَّ[1] من الأمورِ بظاهِرٍ
إنَّ الظواهِرَ تخدَعُ الرائينا

وهو، في حالة بنائه، في محل رفع إن لم يسبقه ناصب أو جازم، وفي محل نصب إذا سبقه ناصب، وفي محل جزم إذا سبقه جازم[2].

وأمّا إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً غير مباشر، كأن يفصل بينها وبين المضارع فاصل ظاهر كألف الاثنين، أو مقدَّر كواو الجماعة أو ياء المخاطبة المحذوفة، فإنّه يكون معرَباً، نحو: «أتقومانِّ بعملكما؟»، و«أَتَقُومُنَّ بعملكم؟»، و«أَتَقُومِنَّ بعملكِ؟».

٥ ـ نصب الفعل المضارع: يُنصب الفعل المضارع إذا تقدّمته أحرف النصب التالية: أنْ، لنْ، إذنْ، كيْ، لام الجحود، أو، حتى، فاء السببيّة، واو المعيّة، وقد زاد بعضهم «لام التعليل»، و«ثُمَّ» الملحقة بواو المعيَّة. (انظر كل حرف في مادّته).

والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرةً، أما بقيَّة الأحرف فلا تنصبه بنفسها، بل بِـ «أنْ» مضمرة بعدها. وعلامة نصب المضارع الفتحة إذا لم يكن من الأفعال الخمسة، وهي تظهر إذا لم يكن آخره ألفاً، فإن كان آخره ألفاً تُقدَّر عليه الفتحة للتعذّر، نحو: «لن أرسبَ، لن أبكِيَ، لَنْ أَشْدُوَ، لَنْ أخْشَى».

أمّا إذا كان من الأفعال الخمسة فإنّه يُنصب بحذف النون، نحو: «المجتهدون لن يرسبوا».

٦ ـ جزم الفعل المضارع: يُجزم الفعل المضارع إذا:

ـ سُبق بأحد أحرف الجزم التالية: لمْ، لمّا، لام الأمر، لا الناهية. انظر كلّ حرف في مادته.

ـ سُبق بإحدى أدوات الشرط: إنْ، إذْما، مَنْ،

---

(١) «تأخذنَّ»: فعل مضارع مبنيّ في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والنون حرف للتوكيد.

(٢) لذلك يكون الفعل المضارع المعطوف على فعل مضارع مبنيّ مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً بحسب محل الفعل المضارع المعطوف عليه.

ما، مَهما، متى، أيّانَ، أيْنَ، أنّى، حيثُما، أيّ، كيفَما. انظر كلًّا في مادّته.

- كان جَواباً للطلب (يشمل الطلب الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعَرْض، والتحضيض، والتمنِّي، والترجِّي)، وذلك بشرطين: أوّلهما أن تكون الجملة المضارعيَّة جزاءً للطلب، أي: مسبَّبَة عنه، وثانيهما أن يستقيم المعنى بحذف «لا» الناهية - إذا كان الطلب بها - ووضع «إن» الشرطيَّة وبعدها «لا» محلّها[1]، نحو: «ارحموا من في الأرض يرحمْكم مَنْ في السماء». وإن فُقِدَ الشرطُ الأوَّل، أي: إذا لم تكن الجملة المضارعيّة جزاءً للطلب، لا يصح الجزم، وإنما يجب الرفع على اعتبار هذه الجملة استئنافيَّة، أو في محل نصب حال، أو في محل نعت، نحو الآية: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾[2] [المدثر: ٦]، والآية: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾[3] [مريم: ٥-٦]، ويجوز في الآية: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] جزم «تطهِّرهم» على أنه جواب الأمر، أو رفعه على اعتبار جملته مستأنفة، أو صفة للنكرة المحضة التي قبلها، أو حالاً من فاعل «خُذْ».

وإذا فقد الشرط الثاني، لا يصحّ الجزم، نحو: «لا تدنُ من النار تحترِقُ»، حيث لا يصح جزم «تحترق»؛ لأنّه لا يصحّ إحلال «إن» الشرطيَّة وبعدها «لا» النافية محل «لا» الناهية، إذ يفسد المعنى حين نقول: «إلّا تقتربْ من النار تحترق».

ملحوظتان:

أ - قد يُجزم الفعل بعد الكلام الخبريّ إن كان طلباً في المعنى، نحو: «تطيعُ أبوَيْك، تلقَ خيراً»، أي: أَطِعْهما تلقَ خيراً.

ب - لا يجب أن يكون الأمر بلفظ الفعل ليصحّ الجزم بعده، بل يجوز أن يكون أيضاً اسم فعل أمرٍ، نحو: «صَهْ عن القبيح تُكرَّمْ».

وعلامة جزم المضارع السكون إذا كان صحيح الآخِر، وليس من الأفعال الخمسة ولا معتلّ الآخِر، وحذف حرف العلّة إذا كان منتهياً به وليس من الأفعال الخمسة، نحو: «لم أخْشَ المخاطر»؛ وحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو: «الجنود لم يتوانوا في الدفاع عن وطنهم».

وإذا كان المضارع مبنيًّا وجُزم، يُعرب مبنيًّا في محل جزم، نحو: «لا تتكاسَلَنَّ».

٧ - اشتقاقه وأوزانه:

يُؤخَذ المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة (أ، ن، ي، ت) مضموماً في الرّباعيّ، ومفتوحاً في غيره، وهو يأتي على الأوزان التالية:

أ - من الثلاثيّ المُجَرَّد:

- يَفْعَلُ مضارع:

- «فَعِلَ»، نحو: «شَرِبَ» «يَشْرَبُ».

- «فَعَل» الذي ليس للمغالبة، ولا معتلّ الفاء

---

(١) أمّا إذا كان الطلب بغير «لا» الناهية، فإنّ المعنى يجب أن يستقيم بالاستغناء عن أداة الطلب، وإحلال «إن» الشرطيّة محلها.

(٢) جملة «تستكثر» في محل نصب حال من فاعل «تمنن».

(٣) جملة «يرثني» في محل نصب نعت «وليًّا».

بالواو، ولا معتلّ العين أو اللّام بالياء أو بالواو، وليس مضعَّفاً، ولامه أو عينه حرف حلق، نحو: «قرَعَ» ← «يَقْرَعُ»، «زأرَ» ← «يَزْأَرُ».

- يَفْعُلُ مضارع:
- «فَعُلَ»، نحو: «ظَرُفَ» ← «يَظْرُفُ»، أو من «فَعَلَ» الذي يدلّ على المغالبة، وليس معتلّ العين أو اللام بالياء، ولا معتل الفاء بالواو، نحو: «ضارَبَني فضَرَبْتُه أَضْرُبُهُ».
- «فَعَل» الذي لا يدلّ على المغالبة، وهو معتلّ العين أو اللام بالواو، نحو: «غزا» ← «يغْزُو».
- «فَعَلَ» المُضعَّف المُتَعَدِّي، نحو: «رَدَّه» ← «يرُدُّه».
- «فَعَلَ» الذي ليس للمغالبة، ولا معتلّ الفاء بالواو، ولا معتلّ العين أو اللام بالياء أو بالواو، وليس مُضَعَّفاً، وليس لامه أو عينه حرفاً حلقيًّا، نحو «قَعَدَ» ← «يَقْعُدُ»، ويجوز في هذه الحالة «يَفْعِلُ»، سواءٌ سُمِع للكلمة أم لم يُسْمَع.

- يَفْعِلُ مضارع:
- «فَعَلَ» الذي يدلّ على المغالبة، وهو معتلّ العين أو اللام بالياء، أو معتلّ الفاء بالواو، نحو: «راماني فرمَيْتُه أرْمِيه»، و«سايَرَنِي فسِرْتُه أسِيرُهُ» (أي: غلبته في السَّير)، و«واعَدَني فوَعَدْتُه أَعِدُهُ».
- «فَعَلَ» الذي ليس للمغالبة، وهو معتلّ الفاء بالواو، نحو: «وَعَدَ» ← «يَعِدُ»، أو معتلّ العين أو اللام بالياء، نحو: «رَمَى» ← «يرمِي»، و«باع» ← «يبيعُ».
- «فَعَلَ» المُضعَّف غير المُتَعَدِّي، نحو: «فَرَّ» ← «يَفِرُّ».
- «فَعَلَ» الذي ليس للمغالبة، ولا معتلّ الفاء بالواو، ولا معتلّ العين أو اللّام بالياء أو بالواو، وليس مُضَعَّفاً، وليست لامه أو عينه حرف حلق، نحو: «جَلَسَ» ← «يَجْلِسُ»، ويجوز في هذه الحالة «يَفْعُل» سواءٌ سُمِع للكلمة أم لم يُسْمَع.

ب - من الثّلاثيّ المزيد بحرف:
- يُفْعِلُ، من «أَفْعَلَ»، نحو: «أَكْرَمَ» ← «يُكْرِمُ».
- يُفاعِلُ، من «فاعَلَ»، نحو «قاتَلَ» ← «يُقاتِلُ».
- يُفَعِّلُ، من «فَعَّلَ»، نحو: «حَسَّنَ» ← «يُحَسِّنُ».

ج - من الثّلاثيّ المزيد بحرفين:
- يَفْتَعِلُ، من «افْتَعَلَ»، نحو: «اسْتَمَعَ» ← «يَسْتَمِعُ».
- يَفْعَلُّ، من «اِفْعَلَّ»، نحو: «اِسْوَدَّ» ← «يَسْوَدُّ».
- يَنْفَعِلُ، من «اِنْفَعَلَ»، نحو: «اِنْكَسَرَ» ← «يَنْكَسِر».
- يَتَفاعَلُ، من «تَفاعَلَ»، نحو: «تَقاتَلَ» ← «يَتَقاتَلُ».
- يَتَفَعَّلُ، من «تَفَعَّلَ»، نحو: «تَكَسَّرَ» ← «يَتَكَسَّرُ».

د - من الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف:
- يَسْتَفعِلُ، من «اِسْتَفْعَلَ»، نحو: «اِسْتَخْرَجَ» ← «يَسْتَخْرِجُ».
- يَفْعالُّ، من «افْعالَّ»، نحو: «اِحْمارَّ» ← «يَحْمارُّ».
- يَفْعَوْعِلُ، من «اِفْعَوْعَلَ»، نحو: «اِعْشَوْشَبَ»

← «يَغْشَوْشِبُ».
- يَفْعَوِّلُ، من «افْعَوَّلَ»، نحو: «اجْلَوَّذَ» (سار بسرعة) ← «يَجْلَوِّذُ».
هـ - من الرّباعيّ المُجَرَّد:
- يُفَعْلِلُ، من «فَعْلَلَ»، نحو: «دَحْرَجَ» ← «يُدَحْرِجُ».
و - من الملحق بالرباعي:
- يُتَفْعِلُ، من «تَفْعَلَ»، نحو: «تَرْجَمَ» ← «يُتَرْجِمُ».
- يُسَفْعِلُ، من «سَفْعَلَ»، نحو: «سَنْبَسَ» (أسرع) ← «يُسَنْبِسُ».
- يُفَأْعِلُ، من «فَأْعَلَ»، نحو: «طَأْمَنَ» ← «يُطَأْمِنُ».
- يُفَتْعِلُ، من «فَتْعَلَ»، نحو: «حَتْرَفَ» (صَنَعَ) ← «يُحَتْرِفُ».
- يُفَعْئِلُ، من «فَعْأَلَ»، نحو: «بَرْأَلَ» (نفش ريشه) ← «يُبَرْئِلُ».
- يُفَعْفِلُ، من «فَعْفَلَ»، نحو: «زَهْزَقَ» (ضحك ضحكاً شديداً) ← «يُزَهْزِقُ».
- يُفَعْلِي، من «فَعْلَى»، نحو: «قَلْسَى» (ألبسه القلنسوة) ← «يُقَلْسِي».
- يُفَعْلِتُ، من «فَعْلَتَ»، نحو: «عَفْرَتَ» ← «يُعَفْرِتُ».
- يُفَعْلِسُ، من «فَعْلَسَ»، نحو: «خَلْبَسَ»(خدع) ← «يُخَلْبِسُ».
- يُفَعْلِلُ، من «فَعْلَلَ» (ذو الزّيادة)، نحو: «جَلْبَبَ» ← «يجَلْبِبُ».
- يُفَعْلِمُ، من «فَعْلَمَ»، نحو: «غَلْصَمَ» (قطع غلصومه) ← «يُغَلْصِمُ».
- يُفَعْلِنُ، من «فَعْلَنَ»، نحو: «قَطْرَنَ» (دهنه بالقطران) ← «يُقَطْرِنُ».
- يُفَعْمِلُ، من «فَعْمَلَ»، نحو: «قَصْمَلَ» (قارب الخطى في مشيه) ← «يُقَصْمِلُ».
- يُفَعْنِلُ، من «فَعْنَلَ»، نحو: «قَلْنَسَ» (ألبسه القلنسوة) ← «يُقَلْنِسُ».
- يُفَعْهِلُ، من «فَعْهَلَ»، نحو: «غَلْهَصَ» (قطع غلصومه) ← «يُغَلْهِصُ».
- يُفَعْوِلُ، من «فَعْوَلَ»، نحو: «جَهْوَرَ» (أعلن وأظهر) ← «يُجَهْوِرُ».
- يُفَعْيِلُ، من «فَعْيَلَ»، نحو: «شَرْيَفَ» (شريَفَ الزرع: قطع شرايبفه، أي: أوراقه) ← «يُشَرْيِفُ».
- يُفَمْعِلُ، من «فَمْعَلَ»، نحو: «حَمْظَلَ» (جنى الحنظل) ← «يُحَمْظِلُ».
- يُفَنْعِلُ، من «فَنْعَلَ»، نحو: «جَنْدَلَ» ← «يُجَنْدِلُ».
- يُفَهْعِلُ، من «فَهْعَلَ»، نحو: «دَهْبَلَ» (كَبَّرَ اللّقمة) ← «يُدَهْبِلُ».
- يُفَوْعِل، من «فَوْعَلَ»، نحو: «حَوْقَلَ» (قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقارباً الخطو) ← «يُحَوْقِلُ».
- يُفَيْعِلُ، من «فَيْعَلَ»، نحو: «سَيْطَرَ» ← «يُسَيْطِرُ».
- يُمَفْعِلُ، من «مَفْعَلَ»، نحو: «مَرْحَبَ» ← «يُمَرْحِبُ».
- يُنَفْعِلُ، من «نَفْعَلَ»، نحو: «نَرْجَسَ» ← «يُنَرْجِسُ».
- يُهَفْعِلُ، من «هَفْعَلَ»، نحو: «هَلْقَمَ» (كَبَّرَ اللّقمة) ← «يُهَلْقِمُ».
- يُيَفْعِلُ، من «يَفْعَلَ»، نحو: «يَرْنَأَ» (صبغ باليرناء، وهو الحِنّاء) ← «يُيَرْنِىءُ».
ز - من الرّباعيّ المزيد بحرف:

ـ يَتَفَعْلَلُ، من «تَفَعْلَلَ»، نحو: «تَدَحْرَجَ» ← «يَتَدَحْرَجُ».

حـ ـ من الرّباعيّ المزيد بحرفين:

ـ يَفْعَلِلُّ، من «اِفْعَلَلَّ»، نحو: «اطْمَأَنَّ» ← «يَطْمَئِنُّ».

ـ يَفْعَنْلِلُ، من «اِفْعَنْلَلَ»، نحو: «احْرَنْجَمَ» (ازدحم) ← «يَحْرَنْجِمُ».

ط ـ من الملحق بالرّباعيّ المزيد بحرف:

ـ يَتَفْتَعَلُ، من «تَفْتَعَلَ»، نحو: «تَحْتَرَفَ» (اتّخذ حرفة) ← «يَتَحْتَرَفُ».

ـ يَتَفَعْأَلُ، من «تَفَعْأَلَ»، نحو: «تَبَرْأَلَ» (نفش ريشه) ← «يَتَبَرْأَلُ».

ـ يَتَفَعْلَى، من «تَفَعْلَى»، نحو: «تَقَلْسَى» (لبس القلنسوة) ← «يَتَقَلْسَى».

ـ يَتَفَعْلَتُ، من «تَفَعْلَتَ»، نحو: «تَعَفْرَتَ» ← «يَتَعَفْرَتُ».

ـ يَتَفَعْلَلُ من «تَفَعْلَلَ» (ذو الزيادة)، نحو: «تَجَلْبَبَ» ← «يَتَجَلْبَبُ».

ـ يَتَفَعْنَلُ، من «تَفَعْنَلَ»، نحو: «تَقَلْنَسَ» (لبس القُلُنسوة) ← «يَتَقَلْنَسُ».

ـ يَتَفَعْوَلُ، من «تَفَعْوَلَ»، نحو: «تَرَهْوَكَ» (ترهوك في المشي: مشى مشية فيها تموّج) ← «يَتَرَهْوَكُ».

ـ يَتَفَعْيَلُ، من «تَفَعْيَلَ»، نحو: «تَتَرْيَقَ» (شرب الترياق، وهو دواء للسّموم) ← «يَتَتَرْيَقُ».

ـ يَتَفَوْعَلُ، من «تَفَوْعَلَ»، نحو: «تَجَوْرَبَ» (لبس الجوارب) ← «يَتَجَوْرَبُ».

ـ يَتَفَيْعَلُ، من «تَفَيْعَلَ»، نحو: «تَشَيْطَنَ» (فَعَلَ فِعل الشّيطان) ← «يَتَشَيْطَنُ».

ـ يَتَمَفْعَلُ، من «تَمَفْعَلَ»، نحو: «تَمَسْكَنَ» (في رأي من يعتبرها ملحقة) ← «يَتَمَسْكَنُ».

ي ـ من الملحق بالرباعيّ المزيد بحرفين:

ـ يَفْعَئِلُّ، من «اِفْعَأَلَّ»، نحو: «اِزْلَأَمَّ» (ازلأمّ النهار: طلع) ← «يَزْلَئِمُّ».

ـ يَفْعَلِلُّ، من «اِفْعَلَلَّ» (ذو الزّيادة)، نحو: «اِبْيَضَضَّ» (اشتدّ بياضه) ← «يَبْيَضِضُّ».

ـ يَفْعَهِلُّ، من «اِفْعَهَلَّ»، نحو: «اِقْمَهَدَّ» (رفع رأسه) ← «يَقْمَهِدُّ».

ـ يَفْعَوِلُّ، من «اِفْعَوَلَّ»، نحو: «اِهْرَوَزَّ» ← «يَهْرَوِزُّ».

ـ يَفْلَعِلُّ، من «اِفْلَعَلَّ»، نحو: «اِزْلَعَبَّ» (ازلعبّ السّحاب: كَثُف) ← «يَزْلَعِبُّ».

ـ يَفْمَعِلُّ، من «اِفْمَعَلَّ»، نحو: «اسْمَقَرَّ» (اسمقرّ اليوم: كان شديد الحرّ) «يَسْمَقِرّ».

ـ يَفْوَعِلُّ، من «اِفْوَعَلَّ»، نحو: «اِكْوَهَدَّ» (اِكْوَهَدَّ الفرخ: أصابه مثل الارتعاد، وذلك إذا زقّه أبواه) ← «يَكْوَهِدُّ».

ـ يَنْفَعِلُّ، من «اِنْفَعَلَّ»، نحو: «انْقَهَلَّ» (ضعف وسقط) ← «يَنْقَهِلُّ».

ـ يَفْتَعْئِلُ، من «اِفْتَعْأَلَ»، نحو: «اسْتَلْأَمَ» (لغة في «استلم»، واستلم الحجر: لمسه إمّا بالقُبلة أو باليد) ← «يَسْتَلْئِمُ».

ـ يَفْتَعْلِي، من «اِفْتَعْلَى»، نحو: «اسْتَلْقَى» ← «يَسْتَلْقِي».

ـ يَفْعَلِّلُ من «اِفْعَلَّلَ»؛ نحو: «اخْرَمَّسَ» (سكت) ← «يَخْرَمِّسُ».

ـ يَفْعَنْلِي، من «اِفْعَنْلَى»، نحو: «اِحْرَنْبَى» (اِحرنبى الدِّيك: نفش ريشه وتهيّأ للقتال) ← «يَحْرَنْبِي».

ـ يَفْعَنْلِلُ، من «اِفْعَنْلَلَ» (ذي الزّيادة)، نحو:

«اقْعَنْسَسَ»[1] (رجع وتأخّر) ← «يَقْعَنْسِسُ».

ـ يَفْعَنْمِلُ أو يَفْعَمِّلُ، من «اِفْعَنْمَلَ»، أو «اِفْعَمَّلَ»، نحو: «اِهْرَنْمَعَ» (أو: «اِهْرَمَّعَ»، بمعنى: أسرع في المشي) ← «يَهْرَنْمِعُ» أو «يَهْرَمِّعُ».

ـ يَفْعَيِّلُ، من «اِفْعَيَّلَ»، نحو: «اِهْبَيَّخَ» (مشى مشية فيها تبختُر) ← «يَهْبَيِّخُ».

ـ يَفْوَنْعِلُ، من «اِفْوَنْعَلَ»، نو: «اِحْوَنْصَلَ» (ثنى عنقه وأخرج حوصلته) ← «يَحْوَنْصِلُ».

٨ ـ توكيده: يؤكّد الفعل المضارع وجوباً بالنون، إذا كان مُثبَتاً واقعاً في جواب القسم غير مفصول عن جواب القسم بفاصل، نحو الآية: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ولزوم اللام في الجواب واجب لا معدِل عنه، وما ورد من ذلك غير مؤكَّد، فهو على تقدير حرف نفي، ومنه الآية: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ.

ويُؤكَّد جوازاً في أربع حالات:

أ ـ أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب، نحو: «هل تساعدَن» الفقيرَ؟».

ب ـ أن يقع شرطاً بعد أداة شرط مصحوبة بـ«ما» الزائدة، نحو الآية: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ج ـ أن يكون منفيًّا بـ«لا» على ألّا يكون جواباً لقسم، نحو الآية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

د ـ أن يقع بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بأداة شرط، نحو قول العرب: «بِجَهْدٍ ما تَبْلُغَنْ».

ويمتنع توكيده إذا كان:

ـ منفيًّا واقعاً جواباً لقسم، نحو: «واللّهِ لَنْ أعودَ إلى الكسل».

ـ دالًّا على الحال، نحو قول الشاعر (من الطويل):

لئِنْ تكُ قَدْ ضاقَتْ عليْكُمْ بيوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتيَ واسِعُ

ـ مفصولاً عن لام جواب القسم، نحو الآية: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

٩ ـ طُرُق توكيده:

أ ـ الصحيح الآخر: يدرُسُ ← هل يدرُسَنْ؟ هل يدرُسَنَّ؟

ب ـ المنتهي بألف: يَسْعَى ← هل يَسْعَيَنْ؟ هل يَسْعَيَنَّ؟ (بقلب الألف ياء مفتوحة).

جـ ـ المنتهي بياء: يمشي: هل يَمْشِيَنْ؟ هل يَمْشِيَنَّ (بتحريك الياء بالفتح).

د ـ الصحيح الآخِر المسند إلى ألف الاثنين: يذهبان ← هل يذهبان؟ (لا يؤكّد إلّا بالثقيلة)، وهو هنا مرفوع بثبوت النون التي حذفت لاجتماع ثلاث نونات، وسبب رفعه رغم اتصاله بنون التوكيد أنّ هذا الاتصال ليس مباشراً.

هـ ـ الصحيح الآخِر المسنَد إلى واو الجماعة: يدرسون ← أيَدْرُسُنّ؟ أيَدْرُسُنْ؟ (المضارع هنا مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي ثلاث نونات؛ لأنّ نون التوكيد لم تتصل به اتصالاً مباشراً).

و ـ الصحيح الآخر المسنَد إلى ياء المخاطبة: تدرسين ← أَتَدْرُسِنَّ؟ أَتَدْرُسِنْ (المضارع هنا

(١) الفرق بين وزني «احْرَنْجَمَ» و«اِقْعَنْسَسَ» أنّ إحدى لامي «اِقْعَنْسَسَ» مزيدة للإلحاق بخلاف «اِحْرَنْجَمَ».

مرفوع كالحالة السابقة).

ز ـ المنتهي بألف المسنَد إلى ألف الاثنين: يَسْعَى ← أيَسْعَيَانِّ؟ (لا يؤكَّد إلّا بالنون الثقيلة، ويُعرب مثل «يذهبانِّ». انظر: الفقرة د).

حـ ـ المنتهي بألف المسنَد إلى واو الجماعة: يَسْعَوْنَ ← أيَسْعَوُنَّ؟ (مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي ثلاث نونات، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون حرف توكيد).

ط ـ المنتهي بألف المسند إلى ياء المخاطبة: تَسْعَيْنَ ← أتَسْعَيِنْ؟ أتَسْعَيِنَّ؟ (الإعراب كالحالة السابقة).

ي ـ المعتل الآخر بالواو المسنَد إلى ألف الاثنين: تدنو ← أتدنُوانِّ؟ (لا يؤكَّد بالنون الخفيفة، وانظر بالنسبة إلى إعرابه، الفِقْرة د).

ك ـ المعتل الآخر بالواو المسند إلى واو الجماعة: تدعُونَ ← أتَدْعُنَّ؟ أتَدْعُنْ؟ (مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال. والواو المحذوفة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والنون حرف توكيد).

ل ـ المعتلّ الآخر بالواو والمسنَد إلى ياء المخاطبة: تَدْعِيْنَ: ← أتدعِنَّ؟ أتَدْعِنْ؟ (مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة فاعل...).

م ـ المعتلّ الآخر بالياء المسنَد إلى ألف الاثنين: تمشِيانِ ← أتَمْشِيانِّ؟ (يؤكَّد بالثقيلة فقط، وانظر إعرابه في الفقرة د).

ن ـ المعتلّ الآخر بالياء المسنَد إلى واو الجماعة: تمشُون ← أتمشُنَّ؟ أتَمْشُنْ؟ (انظر إعرابه في الفقرة ك).

س ـ المعتلّ الآخِر بالياء المسنَد إلى ياء المخاطبة: تمشِينَ ← أتَمْشِنْ؟ أتَمْشِنَّ؟ (انظر إعرابه في الفقرة ل).

ع ـ الصحيح الآخر المسند إلى نون النسوة: تدرُسْنَ ← أتَدْرسْنانِّ؟ (لا يؤكَّد بالنون الخفيفة. والنون فيه ضمير مبني في محل رفع فاعل. والألف حرف للفصل. والنون للتوكيد).

ف ـ المعتلّ الآخِر المسنَد إلى نون النسوة: ترضَيْنَ ← أتَرْضَينانِّ؟ ← تدعُوْنَ أتَدْعونانِّ؟ تَمشِينَ ← أتَمْشِينَانِّ؟ والإعراب كالحالة السابقة.

١٠ ـ علة إعراب الفعل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنّ الأفعال المضارعة معربة. واختلفوا في علّة إعرابها؛ فذهب الكوفيون إلى أنّها إنّما أُعربت لأنّه دَخَلَها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنّها إنّما أُعربت لثلاثة أوجه:

أحدها[1]: أنّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنّك تقول: «يذهب» فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت:

(١) العلّة في إعراب الفعل المضارع هي مشابهته للاسم بحسب المذهب البصريّ، والوجوه التي سيذكرها المؤلف هي بعض وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم.

«سوف يذهب» اختص بالاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول: «رجل» فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: «الرجل» اختص بعد شياعه، فلما اختصّ هذا الفعل بعد شياعه كما أنّ الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه.

والوجه الثاني: أنّه تدخل عليه لامُ الابتداء، تقول: «إنّ زيداً ليقومُ»، كما تقول: «إنّ زيداً لقائم»، فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم دلّ على مشابهة بينهما، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر! ألا ترى أنك لا تقول: «إنّ زيداً لقام»، ولا «إن زيداً لأضرِب عمراً» وما أشبه ذلك؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم.

والوجه الثالث: أنّه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: «يضْرِب» على وزن «ضارِب» في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه، وجب أن يكون معرباً كما أنّ الاسم معرب.

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم: «إنّما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة»، قلنا: قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف؛ فإنّها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أنّ «ألا» تصلح للاستفهام والعَرْضِ والتمنّي، و«مِنْ» تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، إلى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنّه لا يعرب منها شيء، وقولكم: «والأوقات الطويلة» يبطل بالفعل الماضي؛ فإنّه كان ينبغي أن يكون معرباً؛ لأنّه أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيًّا؛ فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معرباً؟ فلو كان طولُ الزمان يوجب الإعراب، لوجب أن يكون الماضي معرباً، فلمّا لم يعرب دل على أنّ هذا تعليل ليس عليه تعويل، والله أعلم»[1].

١١ ـ عامل الرفع في الفعل المضارع: «اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو: «يقوم زيد»، و«يذهب عمرو»، فذهب الأكثرون إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائيّ إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوّله. وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّ هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: «أَنْ»، و«لَنْ»، و«إِذَنْ»، و«كَيْ»، وما أشبه ذلك، والجوازم نحو: «لم»، و«لمّا»، ولام الأمر، و«لا» في النهي، و«إنْ» في الشرط، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨١ ـ ٨٢.

نحو: «أريد أنْ تَقُومَ»، و«لَنْ يقومَ»، و«إذَنْ أكرمَك»، و«كَيْ تفعَلَ ذلك»، وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، نحو: «لم يقمْ زيد»، و«لمّا يذهبْ عمرو»، و«لينطلقْ بكر»، و«لا يفعلْ بشر»، و«إنْ تفعلْ أفعلْ» وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلمنا أنّ بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم»؛ لأنّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوباً، كقولك: «كان زيد يقوم»؛ لأنّه قد حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوباً وهو «قائماً»؛ ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسْمُ يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدل عليه أنّا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم، فدلّ على ما قلنا.

والذي يدلّ على أنّه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يرتفع في قولهم: «كاد زيد يقوم»؛ لأنّه لا يجوز أن يقال: «كاد زيد قائماً»، فلما وجب رفعه بالإجماع دَلَّ على صحة ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم، وذلك لوجهين:

أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنويّ؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطَى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم.

ولا يلزم على كلامنا الفعلُ الماضي؛ فإنّه يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجباً لرفعه، وذلك لأنّ الفعل الماضي ما استحق أن يكون معرباً بنوع ما من الإعراب، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع؛ لأنّ الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع؛ فإنّه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بينّاها، فكان قيامه مقام الاسم موجباً له الرَّفْعَ، وصار هذا بمنزلة السيف؛ فإنّه يقطع في محل يقبل القطع، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدلّ على أنّه ليس بقاطع، فكذلك ها هنا: عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدلّ على أنّ قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع، وهذا واضح لا إشكال فيه.

وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّه يرتفع بتعرِّيهِ من العوامل الناصبة والجازمة» قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنّه يؤدّي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أنّ الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنّ الفاعل قبل

المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرَّفْعُ قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم من كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدَّى قولُهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً.

قولهم: «لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوباً إذا كان الاسم منصوباً ـ إلى آخر ما ذكروه»، قلنا: إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وهذا فعل؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه.

وأما قولهم: «وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم، فعلمنا أنّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم»، قلنا: وكذلك نقول؛ فإنّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم؛ لأنّ ارتفاعه لقيامه مقام الاسم، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم.

وأمّا قول الكسائيّ: «إنّه يرتفع بالزائد في أوله»، فهو قول فاسد من وُجُوه:

أحدها: أنّه كان ينبغي أن لا عليه عواملُ النصب والجزم؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

والوجه الثاني: أنّه لو كان الأمر على ما زَعَم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبداً في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دَلَّ على فساد ما ذهب إليه.

والوجه الثالث: أنّ هذه الزَّوَائِدَ بعضُ الفعل، لا تنفصل منه في لَفْظٍ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: «إنّها هي العاملة» لأدَّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال، ويخرج على هذا «أن» المصدريَّة فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل، وكلّ واحد منهما ينفصل عن صاحبه، فَبانَ الفرقُ بينهما.

وأمّا قولهم: «إنّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: «كاد زيد يقوم»؛ لأنّه لا يجوز أن يقال: «كاد زيد قائماً»»، قلنا: هذا فاسد؛ لأنّ الأصل أن يقال: «كاد زيد قائماً»، ولذلك رَدَّه الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله (من الطويل):

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً
وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ[1]

إلّا أنّه لما كانت «كَادَ» موضوعة للتقريب من الحال، واسمُ الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضي، عَدَلوا عنه إلى «يفعل»؛ لأنّه أدلُّ على مقتضى «كاد»، ورفعوهُ مراعاة للأصل؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم»[2].

* * *

للتوسُّع انظر:

(١) البيت لتأبّط شرًّا في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٢١/ ١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١/ ٣٩١؛ والدرر ٢/ ١٥٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ١٦٥.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٣ ـ ٨٦.

ـ «الفعل المضارع صيغه وإعرابه». عدنان محمد سلمان. بغداد، مجلة كلية الآداب في جامعة المستنصريّة، العدد الأول (١٩٧٦م). ص ١٤٨ ـ ١٦٤.

ـ «لِمَ أُعرب الفعل المضارع؟» عبد القادر المهيري. تونس، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٦ (١٩٧٨م). ص ٧ ـ ٢٦.

ـ «معاني المضارع والماضي في القرآن الكريم». حامد عبد القادر. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد ١٠ (١٩٥٨م). ص ٦٥ ـ ٧٢.

١١ ـ **ملاحظة**: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة ضمّ العين وكسرها في مضارع «فَعَل» المفتوح العين فيما لم يشتهر من الأفعال[1]، كما أجاز حذف «أن» المصدريّة بين فعلين مضارعين متواليين، نحو: «يقبلُ يكونَ»[2].

الفِعْل المُضاعَف

هو الفعل الذى أحد أحرفه الأصليّة مكرّراً لغير زيادة، ويُسمَّى أيضاً «الفعل المُضَعَّف»، وهو قسمان:

١ ـ المضاعف الثلاثيّ، نحو: «مَدَّ»، و«رَنَّ».

٢ ـ المضاعف الرباعيّ، نحو: «زَلْزَلَ»، و«دَمدَمَ»، (يُلاحظ تكرار المقطع الأوّل من الفعل).

أمّا إذا كان المُكرَّر زائداً، نحو «عَظَّمَ»، و«اشتدّ»، و«اعشوشَبَ»، فلا يكون الفعل مُضاعفاً.

ويتصرَّفُ المُضاعَفُ بِفَكِّ تشديدِه مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: «مَدَدْتَ ومَدَتُ ومَدَدْنا ومَدَدْنَ ويَمْددنَ وامدُدنَ»..

ويجوز فيه ـ إن كان فعل أمرٍ للواحد، أو مضارعاً مقترناً بلام الأمر، مُسْنداً إلى الواحد ـ أن يقال فيهما: «مُدَّ وليَمُدَّ»، بالتَّشديد، و«امدُد وليَمْدُدْ» بفكِّهِ.

الفِعل المُضاعَف الثُّلاثيّ

انظر: الفعل المضاعَف، الرقم ١.

الفِعْل المُضاعَف الرُّباعيّ

انظر: الفعل المُضَاعَف، الرقم ٢.

الفِعْل المُضَعَّف

هو الفعل المُضَاعَف.

انظر: الفعل المضاعَف.

الفعل المُضَعَّف الثُّلاثيّ

انظر: الفعل المضاعف، الرقم ١.

الفعل المُضَعَّف الرُّباعيّ

انظر: الفعل المضاعف، الرقم ٢.

الفِعْل المُعْتَلّ

أحد أقسام الفِعل، وهو الذي أحد أحرفه الأصليّة حرف علّة، وهو أربعة أقسام:

١ ـ المِثال: وهو ما كانت فاؤه حرف عِلّة، نحو: «وَعَدَ»، و«وَرِثَ».

٢ ـ الأَجْوف، وهو ما كانت عينُه حرف علّة، نحو: «قال»، و«باعَ».

٣ ـ الناقص، وهو ما كانت لامُه حرف عِلّة،

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

(٢) المرجع نفسه. ص ٣١٥.

نحو: «رضِيَ»، و«رمى».

٤ ـ اللفيف، وهو ما كان فيه حرفان من أحرف العلّة أصليّان، وهو قسمان:

أ ـ لفيف مقْرُون، وهو ما كان حرفا العلّة فيه مجتمعَين، نحو: «شوى».

ب ـ لفيف مَفْروق، وهو ما كان حرفا العلّة فيه مُفْتَرِقين، نحو: «وفى».

الفِعْل المُعْرَب

هو الفعل المضارع الذي لم تتَّصل به نون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة) ولا نون النسوة اتّصالاً مباشراً. ويقابله «الفعل المبنيّ».

انظر: الفعل المضارع، الأرقام: ٤، ٥، ٦؛ والفعل المبنيّ.

الفِعْل المَعْروف فاعله

هو الفعل المعلوم.

انظر: الفعل المعلوم.

الفِعْل المَعْلوم

١ ـ تعريفه: هو الذي ذُكر فاعله في الكلام لفظاً أو تقديراً، نحو: «حضرَ المعلِّمُ وشرحَ الدرسَ» (فاعل «حضَرَ» مذكور وهو «المعلِّمُ»، وفاعل «شرح» مقدَّر تقديره: هو يعود إلى «المعلم»).

٢ ـ تصيير الفعل المعلوم مجهولاً: انظر: الفعل المجهول، الرقم ٢.

٣ ـ ملحوظة[١]: إذا اتصل بالماضي الثلاثيّ المجرّد المعلوم ـ الذي قبل آخره ألفٌ ـ ضمير رفع متحركٌ، فإن كان من باب «فَعَلَ يَفْعُل»[٢] ـ نحو: «سامَ، يَسومُ، ورام يَرومُ، وقاد يقُودُ»، ضُمَّ أوله، نحو: «سُمْتُه الأمر[٣]، ورُمْتُ الخير، وقُدْتُ الجيش».

وإن كان من باب (فعل يَفْعِلُ)[٤] ـ نحو: «باع يبيعُ، وجاء يجيء، وضامَ يضيمُ[٥]»، أو من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ»[٦] ـ نحو: «نال ينالُ، وخاف يَخافُ»[٧] ـ كُسِرَ أولهُ، نحو: «بِعتُهُ، وجِئتُهُ، وضِمت الخائنَ، ونِلْتُ الخير، وخِفتُ اللهَ».

الفِعْل المَعْلُوم فاعِله

هو الفعل المعلوم.

انظر: الفعل المعلوم.

---

(١) عن جامع الدروس العربية ١/ ٥٠.

(٢) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع.

(٣) سمته الأمر: كلفته إياه. وأكثر ما يستعمل السوم في العذاب والمشقة. وسام البائع السلعة يسومها: عرضها وذكر ثمنها. وسامها المشتري: طلب ابتياعها.

(٤) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

(٥) ضامه يضيمه: قهره وظلمه. وضام فلان حق فلان: انتقصه. واسم الفاعل «ضائم». واسم المفعول «مَضيم» بفتح الميم وكسر الضاد.

(٦) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٧) لأنّ الأصل «نيل ينيل»، و«خوف يخوف» بوزن «فهم يفهم». أمّا «نيل وخوف» فقلبت الياء والواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأما «ينيل ويخوف» فنقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ لأنّ حرف العلّة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة، والحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة منه. ثم قلبت كل من الواو والياء ألفاً مراعاة للفتحة قبلهما.

الفِعْل المَهْموز

هو الفعل الصحيح الذي أحد أحرفه الأصليَّة همزة، نحو: «أكل»، و«سأل»، و«قرأ».

ويتصرَّفُ المهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تغييرٍ فيه، إلا الأمر من: «أخذ وأكل وأَمَر»، فقد جاءَ بحذف الهمزة، فيقالُ: «خُذ وكُلْ ومُرْ»، وإلا الأمر من: «سألَ يسألُ»، فإنّه «سَلْ واسألْ»، وإلا المهموز الأوّلِ في المضارع المُسندِ إلى الواحد المُتكلم، فإن همزته الثانية تنقلب مدَّةً، مثلُ: «آخذ وآنفُ وآمرُ وآتي وآمَنُ»، وإلا الأمر من المهموز الأول، إن نُطِقَ به ابتداءً، فإن همزته تنقلبُ واواً، إن ضُمَّ ما قبلها، مثلُ: «أُومُلْ يا زُهيرُ الخيرَ»، وياءً إن كُسرَ ما قبلَها مثلُ: «اِيتِ يا أسامةُ المعروف»، فإن نُطقَ به موصولاً بما قبْلَهُ، ثبتت همزته على حالها، مثلُ: «يا زهير أُؤْمُل الخيرَ، ويا أُسامةُ إئْت المعروفَ» والمضارعُ من رأى: «يَرَى»، والأمرُ منه «رَ»، نحو: «رَ البدرَ». فإن وقفت عليه قلتَ: «رَهْ» تُلْحِقُ به هاءَ السَّكت.

الفِعْل المَهْموز المضاعَف

هو الفعل الذي اجتمع فيه الهَمْز والتَّضْعيف، نحو: «أَنَّ» و«أَمَّ».

الفِعْل المَوْصول

هو الفعل المتعدّي بحرفِ الجرّ، نحو: «ذهب زيدٌ إلى المدرسة».

وانظر: الفعل المتعدِّي.

الفعل الناقص

١ ـ في النحو: هو ما يدخل على المبتدأ والخبر فيرفَع الأوّل وينصب الثاني، نحو «كان الحجّاج حازماً».

وهناك تعليلان لهذه التسمية، أولهما: أنَّ الأفعال الناقصة سُمِّيت بذلك «لأنها لا يتمّ بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بدّ من ذكر المنصوب ليتمّ الكلام، فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة؛ لأنَّه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنّما نُصِب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامَّة، فإنّ الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب». وثانيهما: يذهب إلى أنّ سبب التسمية كونها لا تدلّ إلّا على الزمن فقط، بخلاف الفعل التام الذي يدلّ على الزمن والحَدَث معاً. والأفعال الناقصة قسمان: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. انظر كلًّا في مادّته.

٢ ـ في الصرف: هو الفعل المعتلّ الذي لامه حرف عِلّة، نحو: «دنا، بَكى».

«ويتصرفُ الناقصُ بحذف آخره مع واو الجماعة وياءِ المخاطبةِ، مثلُ: «رَمَوْا ورَضوْا، ويرمونَ ويرضوْنَ، وارمُوا وارضَوْا، وترمِينَ وتَرضَيْنَ، وارمي وارضَيْ». وبحذفِ ألفِه في الماضي مع تاء التأنيثِ، مثل «رَمَتْ ورَمَتا، ودَعتْ ودَعتا». وبقلبها ياءً مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتَحَرِّكة[1] مثلُ: «سَعَيا ويَسْعَيان واسعَيا وسَعَيْتُ وسَعَيْنا وسَعَينَ

(١) وذلك إذا كانت الألف مبدلة من ياء، سواء أكانت ثالثة أو فوق الثالثة، أو كانت مبدلة من واو وكانت فوق الثالثة.

ويسعَينَ واسْعَينَ»، إلا إذا كانت ثالثةً، وأصلُها الواوُ، فتنقلبُ واواً مع هذه الضمائر، مثل: «دَعَوا ودَعَوْتُ ودَعَوْنا ودَعَوْنَ».

ثم إن كان المحذوفُ ألفاً، يبقَ ما قبلَ واوِ الجماعة وياء المخاطبة مفتوحاً، فتقولُ في «رمى ويَرضى وارضَ»: «رَمَوا ويَرْضَوْنَ وارضَوْا وتَرضَينَ وارضَيْ».

وإن كان المحذوفُ واواً، يبقَ ما قبلَ واوِ الجماعة مضموماً، ويُكسرُ ما قبلَ ياءِ المخاطبة، فتقول في سَرُوَ[1] ويدعو وادْعُ: «سَرُوا ويَدْعُون وادعُوا وتَدْعينَ وادعِي».

وَإنْ كان المحذوفُ ياءً، يبقَ ما قبلَ ياءِ المخاطبة مكسوراً، ويُضَمُّ ما قبلَ واو الجماعة، فتقولُ في «يرمي» و«ارمِ»: «تَرمينَ وارمِي، تَرمُونَ وارمُوا».

يبقى الفعلُ الناقصُ ـ فيما عدا ما تقَدَّم ـ على حالِهِ، نحو: «سَروتُ ورَضِيتُ، والنساءُ يَدعونَ ويَرمِينَ»[2].

١ ـ ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

فتقول: «الرجال يدعون ويا رجال تدعون، والنساء يدعون»، إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة. والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

٢ ـ يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات، فتقول: «تَرْضَينَ وتَمْشين يا فتاة وتَرْضَين وتَمْشين يا فتيات»، إلا أنّ التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

الفِعْل الناقِص التَّصَرُّف

أحد قِسْمي الفِعْل المُتَصَرِّف، وهو ما يأتي منه فِعْلان فقط، نحو: «كاد يكاد»، و«يَدَعُ، دَعْ». ويقابله الفعل التامّ التَصرُّف.

الفِعْل الواسطة

هو الفعل الناقص (في النحو).

انظر: الفعل الناقص، الرقم ١.

فِعَلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المُجَرَّد، ويكون في الأسماء، نحو: «عِنَب»، والصِّفات، نحو: «زِيَم» (بمعنى مُتَفَرِّق).

ـ الاسم المقصور القياسيّ، نحو: «غِنًى».

ـ جمع التكسير الذي للكثرة.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المجَرَّد، والاسم المقصور القياسيّ، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة د.

فِعَلٌّ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «مِجَنّ» (الترس)، وصفةً، نحو: «خِدَبّ» (الضّخم الطويل).

---

(١) سرو يسرو: كان سرياً شريفاً.

(٢) جامع الدروس العربية ٢/ ٢٧٥.

ـ الاسم الرّباعيّ المجرَّد، ويكون اسماً، نحو: «فِطَحْل» (زمن ما قبل خلق الإنسان)، وصفةً، نحو: «هِزَبْر» (الجريء، وهو من صفات الأسد).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والاسم الرّباعيّ المجَرَّد.

فِعَّلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «قِنَّب»، وصفةً، نحو: «دِنَّم» (أي: قصير).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فِعَلٌّ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا صفَةً، نحو: «عِلَّكْد» (الضَّخم)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المجَرَّد، وهو غير مستَعْمَل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المُجَرَّد.

فِعِلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المُجَرَّد، وهو نادر في الأسماء، نحو: «إِبِل»، والصِّفات، نحو: «إِبِد» (أي: وحشيّة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المُجَرَّد.

فِعِلٌّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو، «فِلِزّ» (النحاس الأصفر)، وصفةً، نحو: «طِمِرّ».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فِعِّلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «حِمِّص»، وصفةً، نحو: «حِلِّزَة» (البخيل، وسيِّىء الخلق)، وقيل: لم يجئ في الصّفات غيرها.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعْلَأٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وقيل: لم يجِيء منه إلّا «ضَهْيَأ»، وهو اسم وصفة (الضَّهْيَأ: نوع من الشَّجر، والمرأة التي لا لبن لها).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعْلَى

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «قَلْسَى».

(انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ»).

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «سَلْمَى» وصفةً، نحو: «عَطْشَى».

ـ جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «قَتْلَى».

ـ الصفة المُشَبَّهة التي هي مؤنَّث «فَعْلان»، نحو: «عَطْشَى».

ـ الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «صَرْعَى».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وجمع التكسير الرقم ٥، الفقرة ز، والصفة المُشَبَّهة، وألف التأنيث المقصورة و«فَعْلان».

فَعْلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «عَلْقى» (ضرب من الشَّجر)، وقيل: لم يجِىءْ صفةً إلّا بالهاء، نحو: «ناقةٌ حَلْباةٌ ركْباة» (أي: حلوبة مركوبة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «دَقَرَى» (اسم روضة)، وصفةً، نحو: «بَشَكَى» (السَّريعة)، وهو، أيضاً، من أوزان الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «بَرَدَى» (اسم نهر بالشام).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعَلَّى

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجِىءْ إلّا صفةً، نحو: «حَبَرْكَى» (الغليظ الرقبة).

انظر: الاسم الرّباعيُّ المزيد بحرف.

فُعْلَى

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «بُهْمَى» (ضرب من النبات)، وصفةً، نحو: «حُبْلَى».
- أفعل التفضيل للمؤنّث، نحو: «كُبْرَى».
- الاسم المقصور المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «حُسْنَى».

«فُعْلَى» دون تعريف

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «فُعْلَى» دون تعريف، وجاء في قراره:

«يستعمل الكاتبون صيغة «فُعْلَى» مجرّدة من «أل» والإضافة، في نحو قولهم: «سياسة عليا» و«مكرمة جُلَّى»، و«يدٌ طولَى».

وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات، «على أنّ الصيغة فيها غير مراد بها التفضيل، وأنّها مؤوّلة باسم الفاعل أو الصفة المشبَّهة»[1].

وانظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وأفعل التفضيل، والاسم المقصور، وألف التأنيث المقصورة.

للتوسُّع انظر:

«صيغة «فُعْلى» وجواز استعمالها مجرَّدة من «أل»». محمد شوقي أمين محاضر جلسات الدورة الثامنة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٢م). ص ٤٢٩ - ٤٣١؛ ومحاضر جلسات الدورة التاسعة والثلاثين (١٩٧٣). ص ١٧١ - ١٧٣.

فُعْلًّى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِىءْ إلّا اسماً، وتلزمه التاء، نحو: «بُهْماة».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ١٨٧.

فُعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «أُرَبَى» (اسم للداهية)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فُعَلَّى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «عُرَضَّى» (الإعراض).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعَّلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «سُمَّهى» (الجرْي إلى غير أمر معروف).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فُعُلَّى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «حُذُرَّى» (الباطل).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فِعْلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «ذِكْرى».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فِعْلًى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «مِعْزًى»، وقيل: لم يجئ صفةً إلّا بالهاء، نحو: «رجل عِزهاة» (العازف عن اللهو والنّساء).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فِعَلَّى

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «دِفَقَّى» (مشية فيها تدفّق وإسراع)، وهو قليل.
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجئ إلّا اسماً، نحو: «سِبَطْرَى» (مشية التبختر)، وهو قليل.
- الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «سِبَطْرَى».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فِعِلَّى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «زِمِكَّى» (منبت ذنب الطائر)، وصفةً، نحو: «كِمِرَّى» (القصير).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فِعْلا التعجُّب

هما: «ما أَفْعَلَه!»، و«أَفعِلْ بِهِ!».

انظر: التَّعجُّب.

فَعْلاء

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «طَرْفاء»، وصفةً، نحو: «صَفْراء».
- الاسم الممدود القياسيّ المنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «عَرْجاء».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة وصف جمع غير العاقل بصيغة «فَعْلاء» إلى جانب الصِّيَغ الأخرى التي يستسيغها الذوق العربي[1].

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الممدود، وألف التأنيث الممدودة.

* * *

وللتوسّع انظر: «وصف جمع غير العاقل وصيغة فَعْلاء». محمد الخضر حسين. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٧ (١٩٥٣). ص ٢٥٤ـ٢٥٦.

فَعَلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «جَنَفاء» (اسم موضع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث الممدودة.

فُعْلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «قُوباء» (داء معروف بالحُزاز).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعَلاء

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «رُخَصاء» (عَرَقُ الحُمّى)، وصفةً، نحو: «نُفَساء» (المرأة إذا ولدت)، وهو كثير إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع.
- جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «بُخَلاء»، وهو يطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.
- الاسم الممدود القياسيّ المنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «خُيَلاء» (اسم للكِبْر والاختيال).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة س، وألف التأنيث الممدودة.

فُعَلّاء

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «سُلَحْفاء» (لغة في «سُلَحْفاة»).

انظر: الاسم الرباعيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث الممدودة.

فِعْلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «عِلْباء» (عصب ممتدّ في العنق).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

---

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٥.

فِعَلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «سِيَراء» (ضرب من النبات)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث الممدودة.

فَعْلاةٌ

وزن مصدر «فَعْلَى»، نحو: «قَلْسَى قَلْساةً» (ألبسه القلنسوة).

انظر: المصدر، و«فَعْلَى».

فَعْلالٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولا يكون إلّا في المُضَعَّف الذي الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأوَّلَين، فالاسم، نحو: «زَلزال»، والصِّفة، نحو: «صَلْصال» (المُصَوِّت من الحُمُر)، وقد شَذّ من غير المُضاعف قولهم: «ناقة بها خَزْعال» (أي: داء).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فُعلالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «فُسْطاط» (البيت من شعر)، وهو قليل.
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «قُرْطاس» (الصَّحيفة)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعْلالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «جِلْبَاب»، وصفةً، نحو: «شِمْلال» (السريع الخفيف من الإبل).
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «قِنْطار»، وصفةً، نحو: «سِرْداح» (الناقة الكريمة)، ولم يجِئ مُضَعَّفاً إلّا مصدراً، نحو: «زِلزال».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعِّالٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «جِنِبّار» (فرخ الحُبارَى)، وصفةً، نحو: «طِرِمّاح» (المرتفع العالي).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فَعْلالاء

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «بَرْناساء» (الناس)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فُعْلالِلٌ

وزن من أوزان الاسم الخماسيّ المزيد بحرف، نحو: «دُرْدَاقِسٌ» (طرف العظم الناتىء فوق القفا)، وقيل: إنّه أعجميّ.

انظر: الاسم الخماسيّ المزيد.

فِعْلالِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الخُماسيّ المزيد، نحو: «مِغْناطِيسٌ»، وقد وزنه السُّيوطيّ على «فِعْلَلِيل» (المزهر ٢/ ٣٤).

فَعْلان

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «ضَمْران» (ضربٌ من النبات)، وصفةً، نحو: «عَطْشان».
- صِيَغ المبالَغة غير القياسيّة، نحو: «رحْمان».
- الصِّفة المُشَبَّهة من «فَعِلَ» الدالّ على خلوّ، نحو: «عَطْشان»، أو امتلاء، نحو: «شَبْعَان»، أو حرارة بطن، نحو: «غَضْبان».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة تأنيث «فَعْلان»، وجمعها جمع مذكر سالماً، ومن ثمّ صرفها وصفاً، وجمعها جمع مذكّر سالم، وجمع مؤنثها جمع مؤنث سالم، نحو: «عطشان ـ عطشانة ـ عطشانون وعطشانات»، ونحو: «غضبان ـ غضبانة ـ غضبانون وغضبانات»، ويجوز لك أن تقول: «كان زيد عطشاناً وغضباناً». وجاء في قرار المجمع:

«من حيث إن تأنيث «فعلان» بالتاء «لغة في بني أسد» كما في الصحاح، و«لغة بني أسد» كما في المخصص، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في شرح المفصل، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه، كما في قول ابن جني، ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال: «عطشانة» و«غضبانة» وأشباههما، ومن ثم يصرف «فعلان» وصفاً ويُجمع «فعلان» ومؤنثه «فعلانة» جَمْعَيْ تصحيح»[1].

وانظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة، والصِّفة المُشَبَّهة.

* * *

للتوسُّع انظر:

- «تحرير القول في فَعْلان فَعْلى وفَعْلان فَعْلانة». عبد الرحمن تاج. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٥م). ص ٤٩ ـ ٩٠.
- «بحث تكميلي في فَعْلان فَعْلى وجواز تأنيثه بالتاء وجمعه جمع سلامة». أمين الخولي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ١٢، ج ٣ و٤ (١٩٣٢م). ص ١٩١ ـ ١٩٢.
- «صيغة فَعْلان تأنيثها بالتاء وجمعها جمع مذكر سالماً». إبراهيم أنيس. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، (١٩٦٥م). ص ٤٥ ـ ٤٦.
- «فَعْلان وفَعْلانة». محمد علي النجار. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٦٥م). ص ٧١ ـ ٧٦.

فَعَلانٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «كَرَوان»، وصفةً، نحو: «زَفَيان» (الناقة السريعة).
- المصدر، وهو مصدر الفعل الثّلاثيّ المجرَّد

(١) في أصول اللغة ١/ ٨٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٢، ٣١٣.

الدّالّ على حركة واضطراب، نحو: «طاف طَوَفاناً».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فَعلان» من «فَعَل» اللازم للدلالة على التّقلّب والاضطراب[1].

وانظر: الاسم الثُّلاثي المزيد بحرفين، والمصدر.

فَعْلانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سَبْعان» (اسم موضع)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعِلانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «ظَرِبان» (اسم دابّة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعِلّانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، وهو: «تَيِفّان» (النشاط).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعْلانٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «دُكّان»، وصفةً، نحو: «عُرْيان»، والاسم كثير إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع.
- جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «رُكْبان»، وهو يطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ن.

فُعَلّانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «حُوَمّان»، وصفةً، نحو: «جُلَبّان» (الصَّخّاب).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فُعُلانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سُلُطان».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعُّلانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «قُمُّحان» (الذريرة تعلو الخمرة)، وصفةً، نحو: «قُمُّدان» (قوي، صلب)، ولا يُعرف في الصفة غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فِعْلانٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سِرْحان» (الذئب)، وهو كثير إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع، نحو: «غِلْمان».
- جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «غِرْبان»، وهو يطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٢.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة م.

وللتوسُّع انظر: «صيغة الجمع «فُعْلان» مثل «قُضْبان» و«فِعْلان» مثل «غِلْمان»». إبراهيم أنيس. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٣٥ (١٩٧٥م). ص ٧ ـ ١٥.

فِعِلّانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «فِرِكّان» (اسم موضع)، وصفةً، نحو: «كِلِمّان» (فصيح الكلام).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فُعَلايا

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «بُرَحايا» (اسم موضع)، وقيل: لم يجىءْ غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعْلَتَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ «فَعْلَلَ»، نحو: «عَفْرَتَ».

انظر: الفعل الثلاثي المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَعْلَة

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ، نحو: «سَجْدة»، والوصْف، نحو: «ضَخْمة»، وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع «فَعْلة» على «فِعَل»، نحو: «فَضْلَة وفِضَل»[1]، كما أجاز جمع «فَعْلة» الصحيح العين على «فَعِلات» (بتسكين العين وفتحها)، وجاء في قراره.

«من المنتمي إلى بعض اللغات جمع «فَعْلَة» على «فَعْلات» بإسكان الثاني في نحو: «ظبية» و«أَهْلة»، مما هو صحيح الثاني ساكنُ لاعتلال الثالث في «ظَبْية»، ولشبه الصفةِ في «أَهْلَة»، كما نصّ على ذلك ابن مالك في التسهيل، وأنّ من الضرورة أو الشذوذ تعميم قاعدة إسكان العين في الجمع كما نصّ على ذلك «ابن مالك» في الألفية. وعلى هذا يُجاز جمع الاسم الثلاثيّ المؤنّث الساكن العين الصحيح على «فَعْلات» بفتح العين أو تسكينها ـ تعويلاً على ما ذكره ابنُ مالك في «الألفية»، وما ذكره ابنُ مَكّي في «تثقيف اللسان»، وعلى ما ورد من الشواهد، غير أنّ الفتح أشهر»[2].

والفَعْلة أيضاً هي مصدر المرَّة.

انظر: مصدر المرَّة.

* * *

للتوسُّع انظر: «جواز جمع «فَعْلة» الساكنة العين الصحيحتها على «فَعَلات» بفتح العين أو تسكينها. عبد الحميد حسن. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩). ص ٢٤٤ ـ ٢٥٠.

فَعْلِتْ

وزن فعل الأمر من «فَعْلَتَ»، نحو: «عَفْرِتْ».

انظر: فعل الأمر، و«فَعْلَتَ».

---

(١) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٢.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ٥٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربيّة. ص ٣٠٣.

فَعَلَةٌ

وزن من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «خَوَنَة».

انظر: جمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة و.

فَعُلَّةٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «تَلُنَّة» (الحاجة)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعِلَة

وزن الصّفة المُشَبَّهة التي هي مؤنّث «فَعِل»، نحو: «فَرِحة».

انظر: الصّفة المُشَبَّهة.

فَعِلَّةٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «تَئِفَّة» (الحين والأوان).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فُعْلَةٌ

وزن من أوزان:

- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «ضُحْكَة».
- ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، نحو: «هذا رجل ضُحْكة»، و«هذه امرأة ضُحْكَة».

انظر: صِيَغ المبالغة، وما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

فُعِلْتَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعَلْتَ»، نحو: «عُفِرتَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعَلْتَ».

فُعَلَةٌ

وزن من أوزان:

- صِيَغ المبالغة غير القياسية، نحو «هُمَزَة لُمَزَة» (الكثير العيب).
- جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «سُعاة» (الأصل: سُعَيَة).
- ما يستوي فيه المذكّر والمُؤنّث، نحو: «هذا رجل ضُحَكة»، و«هذه امرأة ضُحَكة».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فُعَلَة» من الفعل الثلاثيّ القابل للمبالغة، للدلالة على الكثرة والمبالغة، وجاء في قراره:

«يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثيّ القابل للمبالغة صيغة على وزن فُعَلَة ـ بضم الفاءِ وفتح العين ـ كضُحَكة وصفاً للمذكر والمؤنث، للدلالة على التكثير والمبالغة.

وإذا أدّى الصوغ من المعتل اللام إلى لَبْس، وجب التصحيح، فيقال: «سُعَيَة» من «سَعَى»، و«دُعَوَة» من «دعا»»[1].

وانظر: صيغ المبالغة، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «هـ»، وما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

وللتوسُّع انظر:

«اطراد صوغ «فُعَلة» بضمّ الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة والمبالغة». عطية الصوالحي. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩). ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨؛ وص ٢٦٩ ـ ٢٧١.

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ١٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربيّة. ص ٣١١.

فُعَلَّةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «دُرَجَّة» (المرقاة التي يُتوصَّل بها إلى سطح البيت)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فُعُلَّةٌ

وزن من أوزان صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «كُذُبَّة».

انظر: صِيَغ المبالغة.

فِعْلَةٌ

وزن مصدر الهيئة، نحو: «جَلَسَ جِلْسَة»، وهو، أيضاً، وزن من أوزان جمع التكسير الذي للقلّة، نحو: «صِبْيَة»، ويطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: مصدر الهيئة، وجمع التكسير، الرقم ٤، الفقرة د.

الفِعْلَة

مصطلح يُقْصَد به مصدر الهيئة أو النوع.

انظر: مصدر الهيئة.

فِعَلَةٌ

وزن من أوزان جمع التكسير الذي للكثرة، نحو: «دِبَبَة».

انظر: جمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ح.

فَعَلْت وأَفْعَلْت

عنوان عدّة كتب في اللغة ألّفها عدّة علماء، منهم:

- أبو زيد سعيد بن أوس الخزرجي (ت ٢١٥هـ).
- أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل للزّجاج (ت ٣١١هـ).
- أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي (ت ٢٣٨هـ).
- محمد بن حسين، المعروف بـ«ابن دريد» (ت ٣٢١هـ).
- أبو علي إسماعيل بن قاسم القالي (ت ٣٥٦هـ).
- حسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧١هـ).
- عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله، المعروف بـ«ابن الأنباري» (ت ٥٧٧هـ).

فَعْلَتَةٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «سَنْبَتَة» (الدَّهْر والحِقبة).
- المصدر، وهو مصدر «فَعْلَتَ»، نحو: «عفْرَت عَفْرَتَةً».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والمصدر.

فَعْلَسَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «خَلْبَسَ» (خدع).

انظر: الفعل الثّلاثي المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

فَعْلِسْ

وزن فعل الأمر من «فَعْلَسَ»، نحو: «خَلْبِسْ» (اخدَعْ).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْلَسَ».

فُعْلِسَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْلَسَ»، نحو: «خُلْبِسَ» (خُدِع).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْلَسَ».

فَعْلَسَةٌ

وزن المصدر من «فَعْلَسَ»، نحو: «خَلْبَسَ خَلْبَسَةً» (خدع).

انظر: المصدر، و«فَعْلَسَ».

فِعْلِعالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «جِلِبْلاب» (نبت تدوم خضرته في القيظ)، وصفةً، نحو: «سِرِطْراط» (سريع البلع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعَلْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «حَبَرْبَر» (فرخ الحُبارَى، وهو طائر رماديّ اللّون يشبه الإوزّة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعَلْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «ذُرَحْرَح» (السّمّ).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعُلْعُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون صفةً، نحو: «كُذُبْذُب»، (الكثير الكذب)، وقيل: لا يُحْفَظ غيره.

فُعُّلْعُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «كُذُّبْذُب» (الكثير الكذب).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فِعِلْعِلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثي المزيد بحرفين ويكون اسماً، نحو: «إِزِلْزِل» (الزلزلة، وهو «فِعِلْعِل» من «الأزل»).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعُلْعُلانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، نحو: «كُذُبْذُبان» (الشّديد الكذب)، وقيل: لم يجِيءْ غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف.

فَعْلَلَ

وزن الفعل الرّباعيّ المُجَرَّد، نحو: «دَحْرَجَ»، ووزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «جَلْبَبَ»[1].

انظر: الفعل الرّباعي المجرَّد، والفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بِـ«فَعْلَلَ».

فَعْلَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قَرْدَد» (الوجه).
- الاسم الرّباعيّ المُجَرَّد، ويكون اسماً، نحو: «جَعْفَر»، وصفةً، نحو: «سَلْهَب» (طويل).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف،

---

(١) الفرق بين وزني «دحرجَ»، و«جَلْبَبَ» أنّ إحدى لامي «جلبَبَ» مزيدة للإلحاق، في حين أنّ لامي «دحرج» أصليَّتان.

والاسم الرّباعيّ المُجَرَّد.

فَعْلِلْ

وزن فعل الأمر من الفعل الرّباعيّ المُجَرَّد «فَعْلَلَ»، نحو: «دَحْرِجْ»، ومن الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ المجرَّد «فَعْلَلَ»، نحو: «جَلْبِبْ».

انظر: فعل الأمر، و«فَعْلَلَ».

فَعْلِلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المُجَرَّد ولم يجيء منه إلّا «طَحْرِبَة» (القطعة من خِرقة، وفيه عدّة لغات).

انظر: الاسم الرّباعيّ المُجَرَّد.

فَعَلَّلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «شَفَلَّح» (ضرب من الشَّجَر)، وصفةً، نحو: «عَدَبَّس» (الشَّديد الموثق الخلق من الإبل).
- الاسم الخُماسيّ المُجَرَّد، ويكون اسماً، نحو: «سَفَرْجَل»، وصفةً، نحو: «شَمَرْدَل» (السريع من الإبل).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، والاسم الخُماسيّ المُجَرَّد.

فُعْلَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «عُنْدَد» (الحيلة)، وصفةً، نحو: «قُعْدَد» (الجبان).
- الاسم الرّباعيّ المُجَرَّد، ويكون اسماً، نحو: «جُؤْذَر» (ولد البقرة الوحشيَّة)، وصفة، نحو: «جُرْشَع» (العظيم الصَّدْر)، وهذا الوزن مختلف فيه، إذ قيل: إنَّه ليس أصيلاً، بل هو فرع من «فُعْلُل».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والاسم الرّباعيّ المُجَرَّد.

فُعْلُلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «شُرْبُب» (اسم واد)، وصفةً، نحو: «قُعْدُد» (جبان).
- الاسم الرّباعيّ المُجَرَّد، ويكون اسماً، نحو: «بُرْثُن» (البُرْثُن من الطَّير بمنزلة الإصبع من الإنسان)، وصفةً، نحو: «جُرْشُع» (الجُرْشُع من الإبل: العظيم).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والاسم الرّباعيّ المُجَرَّد.

فُعْلُلٌّ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجيء إلّا صفةً، نحو: «طُرْطُبّ» (الثدي الضَّخْم المُسْتَرخي الطويل).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فُعْلِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من الفعل الرّباعيّ المجرَّد «فَعْلَلَ»، نحو: «دُحْرِجَ»، ومن الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ «فَعْلَلَ»: «جَلْبَبَ»، نحو: «جُلْبِبَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْلَلَ».

فُعَلِّلٌ

وزن من أوزان الاسم الخُماسيّ المجرَّد، ويكون اسماً، نحو: «خُزَعْبِلَة» (الباطل)،

وصفةً، نحو: «خُبَعْثِن» (الكبير الجسم).

انظر: الاسم الخُماسيّ المُجَرَّد.

فُعُلُّلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «صُعُرُّر» (صمغ طويل يشبه الأصابع)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعْلَلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المُجَرَّد، ويكون اسماً، نحو: «دِرْهم»، وصفةً، نحو: «هِجْرَع» (طويل).

انظر: الاسم الرّباعيّ المُجَرَّد.

فِعْلَلٌّ

وزن من أوزان:

- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «عِرْبَدّ» (ذكر الأفاعي)، وصفةً، نحو: «قِرْشَبّ» (المُسِنّ).
- الاسم الخُماسيّ المُجَرَّد، ويكون اسماً، نحو: «قِرْطَبّ» (القطعة من الخرقة)، وصفةً، نحو: «جِرْدَحْل» (الضَّخم من الإبل).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، والاسم الخُماسيّ المُجَرَّد.

فِعْلِلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجيء إلّا صفةً، نحو «رماد رِمْدِد» (أي: دقيق جدًّا).
- الاسم الرّباعيّ المجرَّد، ويكون اسماً، نحو: «زِبرِج» (زينة)، وصفةً، نحو: «عِنْفِص» (المرأة البذيئة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والاسم الرّباعيّ المُجَرَّد.

فِعْلِلٌّ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجيء إلّا صفةً، نحو: «عِرْبِدّ» (الشَّديد من كلّ شيء)، وأنكره سيبويه.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فَعْلَلَى

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «جَحْجَبَى» (حيّ من الأنصار)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعَلَّلَى

وزن من أوزان الاسم الخُماسيّ المزيد، ويكون في الصِّفة، نحو: «قَبَعْثَرَى» (الجمل الضَّخم).

انظر: الاسم الخُماسيّ المزيد.

فُعْلُلَى

وزن من أوزان الاسم الرباعيّ المزيد بحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «قرفصا» (القرفصاء).

انظر: الاسم الرباعي المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فِعْلَلَى

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة،

ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «هِنْدَبَى» (اسم بقلة)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فِعْلِلَى

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «هِرِبذَى» (مشية فيها اختيال).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعْلَلاء

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «بَرْنَساء» (ابن آدم، والناس)، و«عَقْرَباء» (اسم لأنثى العقرب).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث الممدودة.

فَعَلِّلاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «زكَرِيّاء» (اسم علم).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فُعْلُلاء

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «قُرْفُصاء» (ضرب من الجلوس)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث الممدودة.

فِعْلَلاء

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «هِنْدَباء» (نوع من البقول).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فِعْلِلاء

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ويكون اسماً، نحو: «هِنْدِباء»، وصفةً، نحو: «طِرْمِساء» (ليلة طِرْمِساء: شديدة الظلمة)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث الممدودة.

فَعْلَلان

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «زَعْفَران»، وصفةً، نحو: «شَعْشَعان» (الطويل الجميل)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فُعْلُلانٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «عُقْرُبان» (دُويبّة تدخل الأذن)، وصفةً، نحو: «عُرْدُمان» (الغليظ الشّديد الرَّقبة).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فِعْلِلانٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد

بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «جِنْدِمان (الجماعة أو القبيلة)»، وصفةً، نحو: «جِذْرَجان» (القصير).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فَعْلَلانَةٌ

وزن من أوزان الاسم الخماسيّ المزيد، نحو: «قَرْعَبْلانة» (اسم دويبَّة)، وقيل: لم تُسمع إلّا من كتاب العين، فلا ينبغي أن يُلتَفَتَ إليها (الممتع في التصريف ١/ ١٦٥).

انظر: الاسم الخماسيّ المزيد.

فَعْلَلايا

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «بَرْدَرايا» (اسم موضع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعْلَلَةٌ

وزن من أوزان المصدر، وهو مصدر الفعل الرّباعيّ المجرَّد «فَعْلَل»، نحو: «دَحْرَجَ دَحْرَجَةً»، والفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «جَلْبَبَ جَلْبَبَةً».

انظر: المصدر، و«فَعْلَلَ».

فَعْلَلِلٌ

وزن من أوزان الاسم الخُماسي المجرَّد، ولا يكون إلّا صفةً، نحو «جَحْمَرِش» (العجوز المُسِنّة).

انظر: الاسم الخماسيّ المُجَرَّد.

فُعْلَلِلٌ

وزن من أوزان الاسم الخماسيّ المُجَرَّد، نحو: «هُنْدَلِع» (اسم بقلة).

انظر: الاسم الخماسيّ المُجَرَّد.

فَعْلَلُوتٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئْ إلّا اسماً، نحو: «عَنْكَبُوت».

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فَعْلَلُولٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الخماسيّ المزيد، نحو: «عَضْرفُوط» (اسم دابَّة، وقيل: هو ذكر العظاء).
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «مَنْجَنُون» (الدولاب التي يُسْتَقَى عليها).

انظر: الاسم الخماسيّ المزيد، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فِعْلَلُولٌ

وزن من أوزان الاسم الخماسيّ المزيد، ويكون في الصِّفة، نحو: «قِرْطَبُوس» (الدّاهية).

انظر: الاسم الخماسيّ المزيد.

فَعْلَلُولَى

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «حَنْدَقُوقَى» (اسم نبت)، وقيل: وزنه «فَنْعَلُولى»، ونونه مزيدة.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعْلَلِيلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولم يجِىءْ إلّا صفةً، نحو: «عَرْطَليل» (الطويل).

ـ الاسم الخُماسيّ المزيد، ويكون اسماً، نحو «خَنْدَرِيس» (الخمر)، وصفةً، نحو: «دَرْدَبيس» (العجوز المُسِنَّة).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والاسم الخُماسيّ المزيد.

فَعْلَمَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ، نحو: «غَلْصَمَ» (قطع غلصومه).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَعْلَمٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، لم يجِىءْ إلّا صفةً، نحو: «شَدْقَم» (الواسع الشِّدق).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعْلِمْ

وزن فعل الأمر من «فَعْلَمَ»، نحو: «غَلْصِمْ» (اقْطع الغلصوم).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْلَمَ».

فُعْلِمَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْلَمَ»، نحو: «غُلْصِمَ» (قُطع غلصومه).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْلَمَ».

فُعْلُمٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «زُرْقُم» (الحيَّة). وصفةً، نحو: «سُتْهُم» (الكبير العجوز).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فِعْلِمٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِىءْ إلّا صفةً، نحو: «دِقْعِم» (الدّقعاء: هي الأرض لا نبات فيها).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعْلَمَةٌ

وزن المصدر من «فَعْلَمَ»، نحو: «غَلْصَمَ غَلْصَمَةً» (قطع غلصومه).

انظر: المصدر، و«فَعْلَمَ».

فَعْلَنَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ «فَعْلَلَ»، نحو: «قَطْرَنَ» (دهن بالقطران).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، الملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَعْلَنٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِىءْ إلّا صفةً، نحو: «ضَيْفَن» (الذي يأتي مع الضَّيف مُتَطَفِّلاً).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعْلِنْ

وزن فعل الأمر من «فَعْلَنَ»، نحو: «قَطْرِنْ» (اِدهنْ بالقطران).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْلَنَ».

فُعْلِنَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْلَنَ»، نحو: «قُطْرِنَ» (دُهِنَ بالقطران).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْلَنَ».

فِعْلِنٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «فِرْسِن» (مقدَّم خفّ البعير)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فِعَلْنٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو «عِرَضْنَة» (الاعتراض في السَّير من النَّشاط)، وصفةً، نحو قولهم: «رجل خِلَفْنَة» (هو الذي في خلقه خلاف)، وهو قليل فيهما.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعَلْنَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «عَفَرْنَى» (الخبيث المنكر الداهي)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثي المزيد بحرفين.

فِعَلْنَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عِرَضْنَى» (نوع من المشي فيه نشاط).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعْلَنَةٌ

وزن المصدر من «فَعْلَنَ»، نحو: «قَطْرَنَ قَطْرَنَةً» (دهن بالقطران).

انظر: المصدر، و«فَعْلَنَ».

فَعْلَنْلُولٌ

وزن من أوزان الاسم الخُماسيّ المزيد، نحو: «مَرْزَنْجُوش» (اسم نبات)، وقيل: إنَّ اللفظة مُعرَّبة.

انظر: الاسم الخُماسيّ المزيد.

فُعَلْنِيَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «بُلَهْنِية» (الرّخاء وسعة العيش).

انظر: الاسم الثُّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعْلَوَى

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «هَرْنَوَى» (اسم نبت).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فُعْلُوانٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِيءْ إلّا اسماً نحو: «عُنْفُوان».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعْلُوتٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «حَيُّوت» (ذكَر الحيّات)، وصفةً، نحو: «خَلَبُوت» (خدّاع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعْلُوَة

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «تَرْقُوَة» (العظمة التي بين ثُغْرة النحر والعاتق في أعلى الصَّدر).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعَلُوتٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «رَغَبُوت» (الرغبة)، وصفةً، نحو: «رجل خَلَبُوت» (خدّاع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَلُوَّة

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «جَبَرُوَّة» (التجبُّر والتكبُّر)، وقيل: لم يجِيء منه إلّا هذا الاسم (الممتع في التصريف ١/ ٩٤ ـ ١٢٦).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَلُّوَةٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «قَمَحْدُوَةٌ» (الهنة الناشزة فوق القفا بين الذؤابة والقفا).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعْلُوَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «جِنْدُوَة» (الشعبة من الجبل).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعَلُوتَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «رَهَبُوتَى» (الرهبة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعَلْوَلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «كَنَهْوَر» (السَّحاب المتراكم)، وهو قليل.

فَعَلُولٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «بعكوك» (شدة الحرّ)، وصفةً، نحو: «حَلَكُوك» (الشّديد السوادّ).
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «قَرَبُوس» (قسم السَّرْج الْمُقَوَّس من قدّام المقعد ومن مؤخَّره)، وصفةً، نحو: «قَرَقُوس» (القاع الصّلب الأملس الواسع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فَعَلُّولٌ

وزن من أوزان الاسم الخماسيّ المزيد، نحو: «سَمَرْطُول» (طويل مضطرب). وقال ابن جني: أظنّه تحريف «سَمَرْطُول» بمنزلة «عَضْرَفُوط» (اسم دابّة، وقيل: هو ذكَر العظاء)، ولم نسمعه في نثر (الخصائص ٣/ ٢٠٧).

انظر: الاسم الخُماسيّ المزيد.

فُعْلُولٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «هُذْلُولٌ» (اسم علم)، وصفةً، نحو: «بُهْلُول» (السَّيِّد الجامع لكلّ خير).
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «زُنْبُور»، وصفةً، نحو: «شُنْحُوط» (طويل).

فِعْلَوْلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «فِرْدَوْس»، وصفةً، نحو: «عِلْطَوْس» (المرأة الحسناء).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعْلُولٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، نحو: «فِلْطُوس» (الكمرة العريضة، وجاءت بفتح الطاء).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فَعْلُولَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «فَوضُوضَى» (شدّة الفوضى)، وقيل: لم يجِيءْ غيره.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعْلون

اعتبر مجمع اللغة العربية في القاهرة أنّ صيغة «فعلون» عربيَّة، وأنّها تُعرب بالحركات على النون مع التنوين ولزوم الواو، وجاء في قراره:

«ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتين، نحو: «مَيْسون»، و«حَمْدون»، و«خلدون»، له أمثلته منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صِيغَ ما ورد من أعلام أهل المغرب.

وهو يُعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ومع لزوم الواو، فإن كان علماً لمؤنث، منع من الصرف للعلمية والتأنيث. ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهياً بياء ونون زائدتين»[1].

للتوسع انظر:

- «صيغة فَعْلون» في العربية. مجلة اللسان العربي، الرباط، المجلد ١٢، الجزء ١ (١٩٧٥م). ص ٦٣ ـ ٧١.
- «صيغة فعلون...». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م). ص ١٨٣ ـ ١٩٣.

فَعْلَوِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «هَنْدَويل» (الضَّخم).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

(١) في أصول اللغة ١/١١٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربيّة. ص ٣١٤.

فَعَلِيٌّ

وزن من أوزان الاسم المنسوب، نحو: «قَبَلِيّ»، وهو يطّرد في مواضع مذكورة في النسب.

انظر: النَّسَب.

فُعْلِيَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْلَى»، نحو: «قُلْسِيَ» (قَلْساه: ألبسه القلنسوة).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْلَى».

فُعَلِيٌّ

وزن من أوزان الاسم المنسوب، وهو يطّرد في النسبة إلى «فُعَيل» المعتلّ اللّام، نحو: «قُصَوِيّ» (في النسبة إلى «قُصَيّ»).

انظر: النَّسَب.

فَعَلَيّا

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، المنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «مَرَحَيّا» (كلمة تُقال للرامي إذا أصاب)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فِعْلِياء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ويكون اسماً، نحو: «كِبْرِياء»، وصفةً، نحو: «جِرْبِيَاء» (الرجل الضّعيف)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التّأنيث الممدودة.

فِعْلِيان

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «بِلِّيان» (البعد)، وصفةً، نحو: «خِرِّيان» (جبان).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فُعَلِّيَةٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، وتلزمه التاء المربوطة، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «سُلَحْفِية» (السلحفاة).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعْلِيتٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «عِفْرِيت».

انظبر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

فِعْلِيَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «هِبْرِية» (ما طار من الرِّيش)، وصفةً، نحو: «زِبْنِيَة» (المُتَمَرِّد).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعَلِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «حَمَصِيص» (بقلة رمليّة)، وصفةً، نحو: «صَمَكِيك» (الغليظ الجافي).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعْلَيْلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد

بحرف، نحو: «غُرْنَيْق» (الشابّ الأبيض الناعم الجميل، واسم طائر، فهو اسم وصفة).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فُعَلِّيلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «قُشَعْرِيرة»، و«سُمَهْجيج» (ما حُقِن من ألبان الإبل في سقاء غير ضارّ، فلبث، ولم يأخذ طعماً)، وقيل: لا يُحفظ غيرهما.
- الاسم الخماسي المزيد، ويكون في الاسم، نحو: «خُزَعْبيل» (الباطل من كلام ومزاح)، والصفة، نحو: «قُذَعْمِيل» (كبير).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والاسم الخماسيّ المزيد.

فُعُلِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يُسمع منه إلّا «حُبُليل» (دويبّة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فِعْلِيلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «حِلْتِيت» (نوع من النبات)، وصفةً، نحو: «صِنْدِيد» (الشّديد، الشّجاع).
- الاسم الرّباعي المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو «قِنْدِيل»، وصفةً، نحو: «شِنْظِير» (السّيّئُ الخُلُق).
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «سِرْطِيط» (السريع البلع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، وصِيَغ المبالغة.

فِعْلِينٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِىءْ إلّا اسماً، نحو: «غِسْلين» (ما يسيل من جلود أهل النار).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعْمَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «قَصْمَل» (قارب الخطى في مشيه).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

فَعْمِلْ

وزن فعل الأمر من «فَعْمَلَ»، نحو: «قَصْمِلْ» (قارب الخطى في المشي).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْمَلَ».

فُعْمِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْمَلَ»، نحو: «قُصْمِلَ» (قصملَ: قارب الخطى في مشيه).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْمَلَ».

فَعْمَلَةٌ

وزن المصدر من «فَعْمَلَ»، نحو: «قَصْمَلَ قَصْمَلَةً» (قصمل: قارب الخطى في مشيه).

انظر: المصدر، و«فَعْمَلَ».

فِعْنَالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجيء إلّا صفةً، نحو: «فِرْناس» (الشّديد الغليظ).

فَعَنْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «عَقَنْقَل» (الكثيب العظيم من الرمل).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعْنَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ «فَعْلَلَ»، نحو: «قَلْنَسَ» (لبس القلنسوة).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَعْنِلْ

وزن فعل الأمر من «فَعْنَلَ»، نحو: «قَلْنِسْ» (قلنس: لبس القلنسوة).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْنَلَ».

فُعْنُلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «عُرْنُدٌ» (الصّلب الشّديد).

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف.

فُعْنِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْنَلَ»، نحو: «قُلْنِسَ» (أُلبِسَ القلنسوة).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْنَلَ».

فَعَنْلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ويكون اسماً، نحو: «قَرَنْبى» (دويبّة تشبه الخنفساء)، وصفةً، نحو: «سَبَنْدَى» (الطويل).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فُعَنْلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جُلَنْدَى» (اسم ملك)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فَعْنَلاء أو فَعَنْلاء

وزن من أوزان الرّباعيّ المزيد بحرفين، المنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «بَرْنَساء»، أو: «بَرَنْساء» (الناس).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث الممدودة.

فِعِنْلالٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «فِرِنْداد» (نوع من الشّجر).
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «جِعِنْبَار» (القصير الغليظ).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فَعْنَلَةٌ

وزن المصدر من «فَعْنَلَ»، نحو: «قَلْنَسَ قَلْنَسَةً» (لبس القلنسوة).

انظر المصدر، و«فَعْنَلَ».

فَعَنْلَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جَرَنْبَة».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعَنْلَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «عَفَنْجَج» (الجافي الخُلُق).
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولا يكون إلّا صفةً، نحو: «حَرَنْبَل» (القصير).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فَعَنْلُلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قَرَنْفُل»، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فَعَنْلُوَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قَلَنْسُوة».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد.

فُعَنْلِيَةٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قُلَنْسِية» (بمعنى القلنسوة)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَنْلِيلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، نحو: «شَمَنْصِير» (اسم جبل)، وقيل: لم يجِيءْ غيره، وقيل: هو خُماسيّ الأصول، أي: هو اسم خماسيّ مزيد بحرف، وقال ابن جنّي، يجوز أن يكون مُحرَّفاً من «شَمْنَصير» (الخصائص ٣/ ٢٠٥).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والاسم الخماسيّ المزيد بحرف.

فَعْهَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ «فَعْلَلَ»، نحو: «غَلْهَصَ» (قطع غلصومه).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَعْهِلْ

وزن فعل الأمر من «فَعْهَلَ»، نحو: «غَلْهِصْ» (اقطع الغلصوم).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فُعْهِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْهَلَ»، نحو: «غُلْهِصَ» (قُطع غلصومه).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْهَلَ».

فَعْهَلَةٌ

وزن المصدر من «فَعْهَلَ»، نحو: «غَلْهَصَ

غَلْهَصَةً» (قطع غلصومه).

انظر: المصدر، و«فَعْهَل».

فُعْوالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عُصْواد» (الجلبة والاختلاط)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فِعْوالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «عِصْواد» (الجلبة والاختلاط)، وصفةً، نحو: «جِلْواخ» (الوادي الواسع العميق).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَوْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «غَدَوْدَن» (الناعم).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعْوَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «جَهْوَرَ» (أعلن وأظهر).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

فَعْوَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «جَدْوَل»، وصفةً، نحو: «جَهْوَر» (جهورُ الصوت: شديده وعاليه).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَعْوِلْ

وزن فعل الأمر من «فَعْوَل»، نحو: «جَهْوِرْ» (أَعْلِنْ وأَظْهِرْ).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْوَلَ».

فَعَوَّلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «كَرَوَّس» (ضخم).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعُولٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو «عَمود»، وصفةً، نحو: «صَدُوق» (كثير الصدق).
- صِيَغ المبالغة القياسيّة، نحو: «صَبُور».
- الصِّفة المُشَبَّهة القياسيّة من «فَعُلَ»، نحو: «وَقُور».
- ما يستوي فيه المذكّر والمؤنث بشرط أن يكون بمعنى «فاعِل»، نحو: «هذا رجل صَبُور»، «هذه امرأةٌ صَبُور»، وذلك إذا ذُكِرَ الموصوف، فإنْ لم يُذكَر وجب التفريق بين المذكَّر والمؤنَّث بتاء التأنيث، نحو: «التقيتُ بصبور»، و«مررتُ بصبورة»، وقد شذّ «امرأةٌ عَدُوّة».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسيّة صوغ «فَعُول»، عند الحاجة، للدلالة على الصفة المشبَّهة، وجاء في قراره:

«الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة

«فَعُول» من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبَّهة، بناءً على أنّ أمثلة المبالغة إنّما تَجيءُ من المُتَعَدِّي، وأنّ صيغ الصفة المشبّهة ليس من القياس فيها صيغة «فَعُول».

ونظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلته تزيد على المئة لِـ «فَعُول» من الأفعال اللازمة، ترى اللجنة قياسيّة صوغ «فَعُول» ـ عند الحاجة ـ للدَّلالة على الصِّفة المشبهة، وقد تكون للمبالغة، بحسب مقامات الكلام. وتشير اللجنة في ذلك أيضاً إلى ما سبق للمجمع إقراره لقياسيّة صيغة «فَعّال» و«فِعِّيل»، و«فُعَلَة» للكثرة والمبالغة، من الأفعال اللازمة أو المتعدّية على السواءِ، ولما كتبَ في الاحتجاج لذلك من بحوث ومذكرات»[1].

كما أجاز لحوق تاء التأنيث لِـ «فَعُول» صفةً بمعنى «فاعِل»، وجمعها جمع تصحيح، نحو: «ظلوم ـ ظلومة ـ ظلومون، ظلومات»، و«غضوب ـ غضوبة ـ غضوبون، غضوبات»، وجاء في قراره:

«يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة «فَعول» بمعنى «فاعِل» لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنّ امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره السيوطي في «الهمع» من أنّ الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره الرضي من قوله: «ومما لا يلحق تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: «فَعول».

ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء على «فَعول» بأنّ صيَغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصليّ لها، وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء، جرياً على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتأنيث.

وعلى هذا يجري على تلك الصيغة ـ بعد جواز تأنيثها بالتاء ـ ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث»[2].

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، وصِيَغ المبالغة، والصفة المُشبَّهة، وما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

فَعُّولٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «كَلُّوب» (المِهْماز)، وصفةً، نحو: «قَدُّوسٌ».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعْوِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْوَلَ»، نحو: «جُهْوِرَ» (أعلنَ وأُظْهِرَ).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْوَلَ».

فُعُولٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يَجِىءْ إلّا اسماً، نحو: «سُدوس» (أي: الطيلسان،

(١) في أصول اللغة ٢/ ٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.
(٢) في أصول اللغة ١/ ٧٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٤.

وهو لباس أخضر يلبسه العلماء والمشايخ).

- جمع التكسير الذي للكثرة، ويطَّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

- المصدر، وهو مصدر للثّلاثيّ المجرَّد اللازم من باب «فَعَلَ»، نحو: «جَلَسَ جُلُوساً».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صَوغ «فُعول» و«فَعْل» مصدراً لِـ «فَعَل» اللازم[1].

وانظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة «ل»، والمصدر.

وللتوسُّع انظر:

«أصحيح اطراد «فُعول» مصدراً لِـ «فَعَلَ» اللازم؟ دراسة لغوية بالإحصاء الرياضي». جميل الملائكة. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٣٩ (١٩٧٧). ص ٩٧ - ١١٩.

فُعُّولٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا صفةً، نحو «قُدُّوسٌ» (الكثير القداسة).

- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «سُبُّوحٌ».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة.

فِعْوَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «خِرْوَع» (اسم نبت يُؤْخَذ من ثمره زيت مُسَهِّل).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فِعْوَلٌّ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «عِسْوَدٌّ» (الحيَّة)، وصفةً، نحو: «عِلْوَدٌّ» (الغليظ الرقبة)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فِعَّوْلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «سِنَّور» (الهرّ)، وصفةً، نحو: «سِرَّوط» (الذي يبتلع كل شيء).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعُولَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «عُشُورَى» (اسم موضع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعُولاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «بَروكاء» (ساحة الحرب)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فُعُولاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، نحو: «عُشُوراء» (اسم موضع)، هو قليل.

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٧٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص٣٠٠.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعْوَلَةٌ

وزن المصدر من «فَعْوَلَ»، نحو: «جَهْوَرَ جَهْوَرَةً» (أعلن وأظهر).

انظر: المصدر، و«فَعْوَلَ».

فَعُولَةٌ

وزن من أوزان صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «فَرُوقة» (الجبان الشديد الخوف).

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صَوْغ «فَعولة» للدلالة على الصِّفة المُشبَّهة[1].

وانظر: الصفة المشبَّهة، وصِيَغ المبالغة.

فُعولة

وزن المصدر للفعل الثلاثيّ المجرَّد من باب «فَعُلَ»، نحو: «سَهُلَ سُهولة».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صَوْغ «فَعالة» و«فُعولة» بالضمّ من كلّ فعل ثلاثيّ بتحويله إلى «فَعُلَ» بضمّ العَين، إذا احتملَ دلالة الثبوت والاستمرار، أو المدح والذَّمّ، أو التعجّب، مثل: الزّمالة، والقداسة، والفَداحة، والنَّقاهة، والعَراقة، والسَّمالة، ومثل: السُّيولة، واللُّيونة، والمُيوعة، والخُصوبة، والخُطوبة، والخُطورة، والعُمولة[2].

فَعَوْلَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «حَبَونَن» (اسم علم)، وهو قليل.
- الاسم الرباعي المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «فَدَوْكَس» (الأسد، وَحَيّ من تغلب)، وصفةً، نحو: «سَرَوْمط» (الطويل).

انظر الاسم الثلاثي المزيد بحرفين والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِعَوْلَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «حِبَوْنَن» (اسم علم)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَوْلَلَى

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجيء إلّا اسماً، نحو: «حَبَوْكَرَى» (المعركة بعد انقضاء الحرب).

انظر: الاسم الرّباعي المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فعُولُلان

وزن من أوزان الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو «عَبُوثُران» (نبات طيِّب الرائحة)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعولُنْ

تفعيلة شعريّة.

انظر: التفاعيل.

---

(١) في أصول اللغة ٢/ ٤٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٠.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ٤٨؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٠.

فُعَيْفِيل

صِيغَة من صِيَغ التّصغير.

انظر: التصغير.

فِعْيالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يَجِيء إلّا اسماً، نحو: «جِرْيال» (صبغ أحمر).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَيْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا صفةً، نحو «خَفَيْفَدٌ» (الخفيف من الظّلمان).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعَيْعِلٌ

صيغة من صِيَغ التصغير.

انظر: التصغير.

فَعْيَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ، نحو: «شَرْيَفَ» (شَرْيَفَ الزرع: قطع شرايِيفه، وهي أوراقه).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَعْيِلْ

وزن فعل الأمر من «فَعْيَلَ»، نحو: «شَرْيِفْ» (شريف الزرع: قطع شرايِيفه، وهي أوراقه).

انظر: فعل الأمر، و«فَعْيَلَ».

فَعَيَّلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يَجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «هَبَيَّخٌ» (الأحمق المُسْتَرخي).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعِيلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «قَضِيب»، وصفةً، نحو: «جَمِيل».
- الصّفة المُشَبَّهة المشتقَّة من «فَعَلَ»، نحو: «عَفيف»، ومن «فَعُلَ»، نحو: «كريم»، ومن «فَعِل»، نحو: «بخيل».
- صِيَغ المبالغة القياسيّة، نحو: «سميع».
- ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، بشرط أن يكون بمعنى «مَفْعُول»، وذلك فيما عُرِّف به الموصوف، نحو: «هذا رجل قتيل»، و«هذه امرأة قَتيل».
- المصدر، وهو مصدر للفعل الثّلاثيّ المُجَرَّد الدّالّ على سَيْر، نحو: «رَحَلَ رَحيلاً»، أو على صوت، نحو: «صهلَ صهيلاً».

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة صوغ «فُعال» و«فَعيل» للدلالة على الصوت[1].

كما قرّر أنّ صيغة «فَعيل» قياسيّة في الدلالة على المشاركة، وجاء في قراره:

«يصاغ «فَعيل» بفتح الفاء وكسر العين لمعنى المبالغة أو الصفة المشبهة، كما يدلّ على المشاركة، وعلى ذلك يجوز صوغ «فعيل»

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٢.

للدلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك. وقد سمع من أمثلته في فصيح العربية ما يجيز القياس عليه»[1].

وكذلك أجاز حذف الياء وإثباتها في النسب إلى «فَعيل» و«فُعَيْل» مذكَّرةً ومؤنَّثة في الأعلام وفي غيرها[2].

وانظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف، والصِّفة المشبَّهة، وصِيَغ المبالغة، وما يستوي فيه المذكّر والمؤنَّث، والمصدر، والنَّسب.

وللتوسُّع انظر:

«جواز حذف الياء وإثباتها في النسب إلى «فعيل» بفتح الفاء مذكَّرة ومؤنَّثة في الأعلام وفي غير الأعلام». محمد شوقي أمين. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩م). ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦.

فَعِّيلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «سَكِّير».

ـ وزن من أوزان صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «بَصِّيم» (يحفظ كثيراً).

انظر: الاسم الثلاثي المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة.

فُعَيَلٌ

ـ وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، نحو: «عُلَيَبٌ» (اسم موضع).

ـ صيغة من صِيَغ التصغير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والتصغير.

فُعْيِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَعْيَلَ»، نحو: «شُرْيِفَ» (شريف الزرع: قطع شراييفه، وهي أوراقه).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَعْيَلَ».

فُعَيْلٌ

صيغة من صِيَغ التّصغير.

انظر: التصغير.

فُعَّيْلٌ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «عُلَّيق»، وصفةً، نحو: «سُكَّيت» (الكثير السّكوت).

ـ صِيَغ المبالغة غير القياسيَّة، نحو: «سُكَّيت».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة.

فُعِّيلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «كوكب دُرِّيء» (مُضِيء).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فِعْيَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد

(١) في أصول اللغة ١/ ٣٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣.

(٢) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٦.

بحرف، ويكون اسماً، نحو: «عِثْيَر» (التراب)، وصفةً، نحو: «طِرْيَم» (الطويل من الناس).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فِعِّيلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «سِكِّين»، وصفةً، نحو: «شِرِّيبٌ».
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «سِكِّير».

وقرّر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة أنّ صيغة «فِعِّيل» قياسيّة في الدلالة على المبالغة، وجاء في قراره:

«في اللغة ألفاظ على صيغة «فِعِّيل» - بكسر الفاءِ وتشديد العين - من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدّي، للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بالقول بقياسيّتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً كان أو متعدّياً - لفظ على صيغة «فِعِّيل» بكسر الفاءِ وتشديد العين، لإفادة المبالغة»[1].

وانظر: الاسم الثُّلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة.

* * *

وللتوسُّع انظر:

- «دراسة في صيغة «فِعِّيل» كـ «شِرِّيب» و«سِكِّير»». إبراهيم أنيس. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٣ - ١٩٦٤م). ص ٢٧٥ - ٢٨٦.
- «دراسة في صيغة «فِعِّيل»». إبراهيم أنيس. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٣٩، ج ٣ (١٩٦٤م). ص ٣٦٥ - ٣٧٣.
- «في القياس اللغوي، صيغة «فِعِّيل»». إبراهيم أنيس. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ١٨ (١٩٦٥م). ص ٨١ - ٨٨.

فُعَيْلَة

مؤنّث «فُعَيْل»، ووزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرف (من دون عدّ التاء)، نحو: «جُهَيْنَة».

وإذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فُعَيْلة»، بضم الفاء وفتح العين، غيرَ مُضاعفٍ، جاءَ، على وزن «فُعَليّ»، بحذف يائه، فتقولُ في النسبة إلى جُهَيْنَةَ ومُزَيْنَةَ وأُمَيّة: «جُهَنيٌّ ومُزَنيٌّ وأُمَويٌّ». وقالوا في رُدَيْنَة ونُوَيرة: «رُدَيْنيٌّ ونُوَيْرِيٌّ»، على خلاف القياس.

فإن كان مُضاعفاً، كأُمَيْمَة والحُمَيْمةِ[2] بقي على حاله، فتقول: «أُمَيْمِي وحُمَيْمِيٌّ».

فَعَيْلاً

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون صفةً، نحو: «حَفَيْسَأ» (ضخم)، ولم أقع على اسم على هذا الوزن.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَعَيَّلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف المنتهي بألف التأنيث المقصورة،

---

(١) في أصول اللغة ١/ ٣٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٣.

(٢) أميمة من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أمّ. و«الحميمة»: موضع بالبلقاء من أرض الشام. وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الأردن.

نحو: «هَبَيَّخَى» (مشية فيها تبختر).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فُعَيْلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قُصَيْرَى» (نوع من الأفاعي).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُعَّيْلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «خُلَّيْطَى» (بمعنى الاختلاط).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فِعِّيلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً في المصادر، نحو: «هِجِّيرَى» (الدَّأب والعادة).

انظر: الاسم الثّلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَعِيلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثي المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «عَجِيساء» (اسم مشية بطيئة)، و«كَرِيثاء» (اسم تمر)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فُعَّيْلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، نحو: «دُخَّيْلاء» (باطن الأمر).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف.

فَعْيَلَة

وزن المصدر من «فَعْيَلَ»، نحو: «شَرْيَفَ شَرْيَفَةً» (شَرْيَفَ الزرع: قطع شرايِيفه، وهي أوراقه).

انظر: المصدر، و«فَعْيَلَ».

فَعيلة

مؤنّث «فَعيل»، ووزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف (بدون اعتبار تاء التأنيث)، نحو: «كتيبة».

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فَعيلة»، غيرَ معتل العين، ولا مُضاعفاً، جاءَ على وزن: «فَعَليّ» بفتح عينِه وحذف يائه، فتقول في النسبة إلى حَنيفة وربيعة وبَجيلة وعَلِيّة وصحيفة: «حَنَفِيٌّ ورَبَعِيٌّ وبَجَلِيٌّ وعَلَوِيٌّ وصَحَفِيٌّ».

وقالوا في النسبة إلى «سَليمَةَ» من الأزد، و«عَمِيرَةَ» من كَلْب[1]، وفي النسبة إلى السليقة[2] والطبيعة والبَديهة: «سَليميٌّ وعَميريٌّ

---

(١) الأزد وكلب: قبيلتان من قبائل العرب.

(٢) السليقة: الطبيعة، وجمعها سلائق. والسليقي: من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا تكلف. قال الشاعر (من الطويل):

=

وسَليقيّ وطبيعيّ وبَدِيهيّ» على خلاف القياس.

فإن كان مُعتلّ العين: كطويلةٍ، أو مضاعفاً، كجليلةٍ، يبقَ على حاله: كطويليّ وجليليّ.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع «فَعيلة» بمعنى «مَفْعولة» على «فَعائِل»، وجاء في قراره: «أقرّ المجمع من قبل لحوق التاءِ لفعيل بمعنى «مَفْعُول»، سواء ذُكِر معه الموصوف أم لم يُذكر. ولما كان من النحاة من أطلق القول بإجازة جمع مثل هذه الصيغة على «فَعائِل»، ومنهم من صرح بإجازة ذلك وإن كانت «فَعيلة» بمعنى «مَفْعُولة»، فالمجمع يقرّ قياسيّة جمعها وصفاً جمع تكسير على زنة «فَعائِل»[1].

فَعَيْلَلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «حَفَيْلَل» (نوع من الشَّجَر)، وصفةً، نحو: «خَفَيْدَد» (سريع)، وهو قليل فيهما.
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجِئ إلّا صفةً، نحو: «سَمَيْدَع» (السيِّد الكريم السَّخيّ).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فُعَيْلُلان

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِئ إلّا اسماً، نحو: «عُرَيْقُصان» (ضرب من النبات)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَعِيلِيّ

وزن الاسم المنسوب من «فَعِيلَة»، نحو: «بَدِيهِيّ».

انظر: النَّسَب.

فُعَيْلِياء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «مُزَيْقِياء» (لقب عمرو بن عامر ملك اليمن).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فِعْيَوْلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «ذِهْيَوْط» (اسم موضع)، وصفةً، نحو: «عِذْيَوْط» (الكسول عند الجماع)، وهو قليل فيهما.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَقْد الخافِض

انظر: نَزْع الخافِض.

فَقَطْ

لفظ مركّب من الفاء، وهي حرف زائد لتزيين اللفظ، مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب، و«قط» وهي اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، نحو: «قابلني مرّةً فقط».

=

ولَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يلوكُ لسانَه ولكنْ سَليقيٌّ أقولُ فأُعْرِبُ

(١) في أصول اللغة ٣/ ٧١؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤.

فِقْه اللغة

فقه اللغة علم يبحث في المعجمات وما إليها، ومشكلات المفردات من حيث معانيها وأصالتها وسماتها وترادفها ونحتها واشتقاقها (غير الصرفي)، والكلام على اللهجات، ووظيفة اللغة، وأصلها، ومصادرها، وفكرة القياس، والتعليل، والسماع... وبعض الباحثين لا يميِّز بينه وبين علم اللغة، لكن الدرس اللغويّ الحديث اليوم يميِّز بينهما تمييزاً واضحاً. ويتَّضح هذا التمايز فيما يلي:

١ ـ إنَّ منهجية «فقه اللغة» تختلف عن منهجية «علم اللغة»، بحيث إنَّ الأولى تدرس اللغة على أنّها وسيلة لدراسة الحضارة أو الأدب من خلال اللغة، في حين تدرس الثانية اللغة لذاتها، يقول أحدهم: «إنّ التفريق بين الاصطلاحين: «فقه اللغة» و«علم اللغة»، واجب للتفريق بين دراسة اللغة باعتبارها وسيلة، وبين دراستها باعتبارها غاية في ذاتها». ويؤكد دي سوسير de Saussure «أنَّ موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها».

٢ ـ إنَّ ميدان «فقه اللغة» أوسع وأشمل، إذ إنَّ الغاية النهائيَّة منه دراسة الحضارة والأدب، والبحث عن الحياة العقلية من جميع وجوهها، لذلك اهتم فقهاء اللغة بتقسيم اللغات وبمقارنتها بعضها مع بعض، وبإعادة صياغة النصوص القديمة لشرحها في سبيل معرفة ما تتضمَّنه من مضامين حضارية بمختلف وجوهها، «ففقه اللغة هو الأرض الواسعة بين «علم اللغة» من ناحية، وبين الدراسات الأدبيَّة والإنسانية من ناحية أخرى». أما علم اللغة، فيركِّز على التحليل لتركيب اللغة ووصفها على أنّها ميدانه الأساسي، وعندما يوسِّع علماء اللغة ميدان موضوعهم فيعالجون المعنى، فإنَّهم يقتربون من مجال فقه اللغة.

٣ ـ إنّ اصطلاح «فقه اللغة» سبق، من الناحية الزمانية، اصطلاح «علم اللغة»، الذي جاء لتوضيح التركيز اللغوي دون غيره أساساً للفرق بين الاثنين، وذلك واضح في وصف فقه اللغة غالباً بأنّه مقارن، أمّا علم اللغة فهو تركيبي [Structural] أو شكلي [Formel] (أي: يعني بالشكل فقط ولا يعني بما حول اللغة أو ما يتصل بالشكل اللغوي).

٤ ـ إنّ «علم اللغة» اتَّصف منذ نشأته بكونه «علماً» Science، حسب المفهوم الدقيق لهذا المصطلح، وقد شدَّد معظم علماء اللغة على هذه الناحية، لكن لم يحاول أحد أن يصف «فقه اللغة» بكونه علماً.

٥ ـ إنَّ عمل فقهاء اللغة عمل تاريخيّ مقارن في أغلبه Historique Comparative، أمّا عمل علماء اللغة، فوصفي تقريري (Descriptive).

وإنَّ أهمّ الأعمال اللغوية التي وضعها علماؤنا الأقدمون فيما يُعرف اليوم بـ«فقه اللغة»، ينحصر في الأعمال الأربعة التالية:

١ ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها.

٢ ـ الخصائص.

٣ ـ فقه اللغة وسرّ العربيّة.

٤ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها.

وقد تناولنا كلّ كتاب من هذه الكتب الأربعة بالبحث في موسوعتنا هذه.

وإذا قارنّا هذه الكتب بأعمال علماء فقه اللغة الغربيين المحدثين، وجدنا أنّ هناك فروقاً بين هذه الأعمال وتلك الكتب تتمَثَّل بما يلي[١]:

١ ـ إنّ كلّا من علماء «فقه اللغة» وعلماء العربية الأقدمين، درس اللغة باعتبارها وسيلة إلى غاية، لكن هذه الغاية مختلفة، فهي عند الأوائل دراسة الثقافة والحضارة بما تشتملان عليه من ديانة وعادات وتقاليد وآداب، وهي عند علماء العربية درس لغة القرآن الكريم لفهم نصوصه.

٢ ـ لم يعتنِ علماء العربية كعلماء فقه اللغة بإعادة اللغات القديمة الأصلية.

٣ ـ درس علماء العربية لغتهم باعتبارها لغة حيّة منطوقة، في حين درس علماء فقه اللغات المحدثون، اللغة باعتبارها لغة ميتة مكتوبة.

٤ ـ لم يعمد اللغويون العرب إلى المقارنات اللغوية، كما فعل علماء فقه اللغة المحدثون، وكل ما عندهم من مقارنات لا يعدو مقارنة بعض الكلمات بالفارسية أو الرومية.

٥ ـ لم يهتم اللغويون العرب، كعلماء فقه اللغة، بدراسة التطور الدلالي، ولا بدراسة اللهجات، بل قصروا درسهم على اللغة الفصحى المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم.

هذه الفروق بين أعمال فقهاء اللغة المحدثين وبين علماء العربية الأقدمين، دفعت عبده الراجحي إلى القول بأنّ «الدرس اللغوي كما تمثّله كتب ابن فارس وابن جني والثعالبي لا يصح إدراجه تحت «فقه اللغة» كما يفهمه أصحابه من الغربيين»[٢]، وعنده أنّ هذا الدرس يندرج تحت «علم اللغة» وليس تحت «فقه اللغة»[٣].

وعندنا أنّ هناك فرقاً كبيراً[٤] بين منهج علم اللغة ومنهج علماء العربية الأقدمين، يتمثّل أكثر مما يتمثل في أنّ علم اللغة علم وصفي موضوعي، في حين أنّ الدرس اللغوي العربي القديم معياري تعليلي في أغلبه. زد على ذلك أنّ هذا الدرس، وإن كان قد تناول مجمل المستويات اللغوية التي يتناولها علم اللغة الحديث، فإنّه لم يميِّز بين هذه المستويات في الدراسة، إذ غالباً ما كان يعمد اللغوي العربي إلى مزج هذه المستويات ودراسة بعضها مع البعض الآخر. وعليه، نرى أنّه من التعسّف أن ننظر إلى الدرس اللغوي عند القدماء بمنظار علماء «فقه اللغة» المحدثين، أو وفق منهج «علم اللغة» الحديث؛ لأنّ هذا الدرس قد شكّل منهجاً خاصًا به ومتميِّزاً. لذلك علينا أن ننظر إلى كتب «فقه اللغة» القديمة، فنحكم عليها، من خلال هذا المنهج الخاص.

وأوّل كتاب في العصر الحديث حمل في عنوانه مصطلح «فقه اللغة» هو كتاب علي

(١) انظر: عبده الراجحي. فقه اللغة في الكتب العربية ص. ٥٤ ـ ٥٥.
(٢) المرجع نفسه. ص ٥٥.
(٣) المرجع نفسه. ص ٥٦.
(٤) لا ينكر الراجحي هذا الفرق فيقول: «فإننا لا ننكر أنّ هناك فرقاً كبيراً بين منهج العرب في دراسة لغتهم وبين منهج اللغويين في علم اللغة» (المرجع نفسه. ص ٥٥).

عبد الواحد وافي «فقه اللغة»، تبعه كتاب محمد المبارك «فقه اللغة وخصائص العربية». وانظر المادّتين التاليتين.

للتوسع انظر:

- فقه اللغة. علي عبد الواحد وافي. القاهرة، دار نهضة مصر، ط ٨، لات.
- فقه اللغة وخصائص العربية. محمد المبارك. بيروت، دار الفكر الحديث، ط ٢، ١٩٦٤م.
- فقه اللغة العربية وخصائصها. إميل يعقوب. بيروت، دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٨٦م.
- دراسات في فقه اللغة. الشيخ صبحي الصالح. بيروت، دار العلم للملايين، ط ٩، ١٩٨١م.
- فقه اللغة في الكتب العربية. عبده الراجحي. بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.
- فصول في فقه اللغة. رمضان عبد التواب. القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٩٨٠م.
- فقه اللغة المقارن. إبراهيم السامرائي. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٨م.
- الوجيز في فقه اللغة. محمد الأنطاكي. حلب، مكتبة الشهباء، ١٩٦٩م.
- فقه اللغة العربية. مصطفى جواد. بغداد.
- في فقه اللغة. محمد الزفزاف. القاهرة، كلية اللغة العربية بالأزهر، ١٩٥٠م.
- مقدمة في فقه اللغة العربية. لويس عوض. القاهرة، سينا للنشر، ط ٢، ١٩٩٣م.
- علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح. عبد العزيز مطر. عمان، دار الضياء.
- فقه اللغة المقارن. رمزي منير بعلبكي. بيروت، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٩٩م.
- فقه اللغة العربية. مجد البرازي. بيروت، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- في فقه اللغة وقضايا العربية. سميح أبو مغلي. عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

(كتاب) فقه اللغة

كتاب في فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي (١٣١٩ هـ/ ١٩٠١م - ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م). وهذا الكتاب هو أوّل كتاب عربيّ يحمل هذا المصطلح في العصر الحديث، وقد اعتبره مؤلِّفه الجزء الثاني من كتابه «علم اللغة»[(١)]، مساوياً بين «علم اللغة» و«فقه اللغة»[(٢)]، اللذين يشمل كل منهما، عنده[(٣)]، الفصول المتعلّقة بحياة اللغة وعلم اللهجات dialectologie-dialectology[(٤)]، وعلم الدلالة[(٥)] sémantique-sémantic، وعلم المفردات lexicologie- lexicology، والصرف

(١) يقول في مقدّمة الطبعة الأولى من كتابه «فقه اللغة»: «فمؤلفنا هذا في منزلة الجزء الثاني من كتابنا «علم اللغة»، غير أنّنا آثرنا أن نطلق عليه اسماً خاصًّا شاع استعماله في الموضوعات التي يعرض لها، وخاصة فيما يتعلق منها باللغة العربية».

(٢) انظر كتابه: «فقه اللغة». ص ١٥ - ١٦. (٣) انظر كتابه: «علم اللغة». ص ٦ - ١٥.

(٤) لم يميز الوافي بين علم الأصوات phonétique وبين علم وظائف الأصوات phonologie.

(٥) خالف الوافي علماء اللغة المحدثين في وضعه الاشتقاق والنظم في أبحاث هذا العلم.

morphologie-morphology، والنحو -syntaxe syntax، والبحث في أصول الكلمات Etymologie-Etymology، وبحوث أخرى نفسية واجتماعية تدرس العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية من ناحية، وبين اللغة والظواهر النفسية من ناحية أخرى[1].

ويتضمَّن الكتاب تمهيداً في الشعوب السامية ولغاتها، وستّة أبواب على النحو التالي:

الباب الأوّل: اللغات الأكادية.

الباب الثاني: اللغات الكنعانية.

الباب الثالث: اللغات الآرامية.

الباب الرابع: اللغات اليمنية القديمة.

الباب الخامس: اللغات الحبشية السامية.

الباب السادس: اللغة العربية وعناصرها وقواعد بنيتها وأسلوبها، وكفاية اللغة العربية ومنزلتها، وصيانتها.

فقه اللغة وسرّ العربيّة

كتاب في اللغة لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل، المعروف بـ«الثعالبي» (٣٥٠ هـ/ ٩٦١م - ٤٢٩ هـ/ ١٠٣٨م).

يبدأ الثعالبي كتابه بمقدِّمة يستهلّها بحمد الله والصلاة على نبيّه، ثم يُظهر وجوب دراسة العربية، معتبراً أنّ «من أحبَّ الله، أحبَّ رسوله المصطفى ﷺ ومن أحبَّ الرسول أحبَّ العرب، ومن أحبّ العرب، أحبَّ اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم، ومن أحبّ العربية عُني بها وثابر عليها، وصرف همَّته إليها». ولقد خصَّص الثعالبي القسم الأكبر من هذه المقدّمة لمدح الأمير أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي مبيِّناً بأنّ كتابه إنما تسمَّى بهذا الاسم، وفقاً لاختيار الأمير الذي أهداه إليه، يقول: «وقد اخترت لترجمته [ترجمة الكتاب]، وما أجعله عنوان معرفته، ما اختاره [أي: الممدوح] أدام الله توفيقه [من فقه اللغة] ليكون اسماً يوافق مسمّاه، ولفظاً يطابق معناه». وهذا يدلّ على أنّه لم يجرِ في تأليفه على خطّه اتفق عليها الباحثون آنذاك. ولكن الفصل بين «فقه اللغة» و«سر العربية» واضح عنده، إذ قصر المصطلح الأول على دراسة الألفاظ اللغوية. وقد نصَّ على ذلك في آخر القسم الأوّل من كتابه قائلاً: «إلى هنا انتهى آخر القسم الأول الذي هو فقه اللغة، ويليه القسم الثاني في أسرار العربية»، ثم يتبع ذلك بعنوان: «القسم الثاني مما اشتمل عليه الكتاب وهو سرّ العربية في مجاري كلام العرب وسننها».

أمّا باقي محتويات الكتاب فتنقسم إلى قسمين متميِّزين:

١ - القسم الأول، ويسمِّيه «فقه اللغة»، عبارة عن معجم لألفاظ عربية، اختارها وجمعها حسب المعنى. وقد ضمَّنه ثلاثين باباً جاعلاً في كلّ باب عدّة فصول. ومن هذه الأبواب:

- باب في الكليات وهي ما أطلق أئمّة اللغة في تفسيره لفظة كل.
- باب في التنزيل والتمثيل.

---

(١) لا يجعل علماء اللغة المحدثون، الفصول النفسية والاجتماعية من فصول علم اللغة. انظر: Halliday, M.A.K, Mcintosh. A. and Strevens, P: The linguistic science and language teaching, longmans, London, 1964 pp 1 - 4.

- باب في أشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها.
- باب في أوائل الأشياء.
- باب في صغار الأشياء وكبارها وعظامها وضخامها.
- باب في الطول والقصر.
- باب في اليبس واللين.
- باب في الشدّة والشديد من الأشياء... إلخ.

ومن الملاحظ أنّ تسميته للأبواب كانت بعبارة يتحرّى أن تعطي فكرة عن مضمونها، لكن القارىء لا يفهم عنوان الباب إلّا إذا قرأ بعضها مما فيه.

٢ - القسم الثاني، ويسمِّيه سرّ العربية، يشتمل على جوانب مختلفة من الأبحاث اللغوية، ومنها:

- مسائل في النظم موجودة في فصول أول هذا القسم، وبخاصة فصل تقديم المؤخّر وتأخير المقدّم، وفصل في الحمل على اللفظ والمعنى والمجاورة، وفصل فيما يذكَّر ويؤنّث. إلخ.
- مسائل في الصرف متفرِّقة هنا وهناك، ومنها فصل في أبنية الأفعال (ص ٢٩٥)، وفصل في الإبدال، وفصل في اشتقاق نعت الشيء من اسمه عند المبالغة.
- مسائل في النحو نجدها حين يتحدّث الثعالبي عن الحروف من الألف إلى الياء، عاقداً لكل حرف فصلاً، ومنهياً فصول الحروف، بفصل يبين فيه وقوع حروف المعنى بعضها مكان بعض.
- مسائل بلاغيّة نجدها بشكل خاصّ في آخر الكتاب، حيث يعقد فصولاً في الاستعارة والتجنيس والطباق والكناية والالتفات والحشو.

وقد اعتمد الثعالبي اعتماداً كبيراً على كتاب أحمد بن فارس «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»، حتى إنّه نقل عنه أبواباً أكملها لم يغيّر عناوينها ولا المادّة التي تحتويها[1]. ولعلّ الفرق الأهم بين «الصاحبي» و«فقه اللغة وسر العربية» هو أنّ الثعالبي، لم يعرض، كما فعل ابن فارس، للقضايا اللغوية العامة، كالحديث عن نشأة اللغة، والخط العربي، واختلاف لغات العرب، واللغات المذمومة... إلخ.

وللكتاب عشرات الطبعات، منها:

- طبعة دار الأرقم ببيروت بتحقيق عمر فاروق الطباع.
- طبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت باعتناء عبد الرزاق المهدي.
- طبعة دار الفكر العربي في بيروت باعتناء ديزيره سقال.
- طبعة دار الفكر في بيروت.
- طبعة دار الوراق في بيروت.
- طبعة دار مكتبة الحياة في بيروت.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق جمال طلبة.
- طبعة مكتبة الخانجي في القاهرة، بتحقيق خالد فهمي.

(١) قارن مثلاً باب «الخصائص» عند ابن فارس بـ «فصل في خصائص من كلام العرب» عند الثعالبي، وباب النحت في الكتابين، وباب الإتباع، و«باب في إخراجهم الشيء المحمود بلفظ يوهم غير ذلك».

الفقيه الشاعر

= الحسن بن علي بن محمد (٤٩٨ هـ/ ١١٠٥م).

الفَكّ

الفَكّ، في اللغة، مصدر «فَكَّ». وفَكَّ الشَّيءَ: فَصَلَ أجْزاءَه.

والفكّ، في علم الصرف، هو فَكّ الإدغام.

انظر: فَكّ الإدغام.

والفكّ، في البلاغة، أن ينفصل المصراع الأول من المصراع الثاني، ولا يتعلّق بشيء من معناه، نحو قول زهير بن أبي سلمى (من البسيط):

حَيِّ الدِّيارَ التي لم يَعْفُها القِدَمُ
بَلى، وغَيَّرَها الأرْوَاحُ والدِّيَمُ

فَكّ الإدْغام

هو نَقْض الإدغام بعد وقوعه، ويكون بتحريك الحرف الساكن من الحرفين المُدْغَمَيْن، وتسكين المُتَحرِّك منهما، نحو: «مَدَدْتُ الفِراشَ».

انظر: الإدغام.

فُلُ

تُعرب في «يا فُلُ»، (أي: يا فلانُ) منادى مبنيًا على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. ولا يُستعمل في غير النداء والشعر.

فُلاتُ

«يا فُلاتُ»، (فلاتُ جمع فلانة) منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

ابن أبي الفلاح

= يوسف بن عبد الملك (بعد ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م).

ابن فلاح النحويّ

= منصور بن فلاح (٦٧٠ هـ/ ١٢٨١م).

فُلانٌ

اسم كناية يُكنّى به عن العلَم العاقل المذكّر، وإذا أردتَ الكناية عن علم مذكّر غير عاقل، أدخلت «أل» عليها. تعربُ حسب موقعها في الجملة، نحو: «جاء فُلانٌ»، و«شاهدتُ فلاناً».

فُلانٌ أَحْسَنُ مِنْ ذي قبلُ

درست لجنة الأصول التابعة لمجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب «فلان أحسن من ذي قبل»، فتبيَّن لها أنّ الأصل الصحيح فيه أن يُقال: «فلان أحسنُ منه قَبْلُ». وترى اللجنة أنّ «ذي» هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيِّىء، والكلام على حذف مضاف، والتقدير: فلان أحسن من التي قبل. وعلى ذلك قررت اللجنة أنّ هذا التعبير جائز في الاستعمال[1].

فلانٌ خطيباً أعظمُ منه كاتباً

ذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى أنّ القول: «فلان خطيباً أعظمُ منه كاتباً» أفصح من غيره للدلالة على معناه، وجاء في قراره:

(١) الألفاظ والأساليب. ص ٢١٠.

«محمد خطيباً أعظم منه كاتباً».

يستعمل الكاتبون هذا التعبير على ثلاث صور:

١ ـ محمد خطيباً أعظمُ منه كاتباً (بنصب الوصف ورفع اسم التفضيل).

٢ ـ محمد خطيبٌ أعظمُ منه كاتباً (برفع الاثنين).

٣ ـ محمد خطيبٌ أعظمَ منه كاتباً (برفع الأول ونصب الثاني).

وترى اللجنة أنّ الصورة الأُولى هي أفضل الصور الثلاث؛ لأنها أفصحها، وأبعدها من التكلف في التخريج والتأويل»[١].

فُلانِ

تُعرب في «يا فُلانِ» (مثنى «فُلُ») منادًى مبنيًا على الألف في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

فُلانَة

اسم كناية يُكَنَّى به عن العَلَم العاقل المؤنَّث، وإذا أردتَ الكناية عن عَلَم مؤنَّث غير عاقل، أدخلْتَ، «أل» عليها. تُعرب حسب موقعها في الجملة، وهي ممنوعة من الصرف للعلميَّة والتأنيث، نحو قول الشاعر (من الطويل):

ألا قَاتَلَ اللَّـهُ الوشاةَ وقولَهم
فلانَةُ أضْحَتْ خُلَّةً لفُلانِ

(«فُلانَةُ»: مبتدأ مرفوع بالضمَّة الظاهرة).

فُلَةُ

«يا فُلَةُ»، أي: يا فلانَةُ، منادى مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. ويقال للواحدة: «يا فلاةُ» و«يا فُلُ»، ويُراد: «يا فُلَةُ».

فُلَتانِ

تُعرب في «يا فُلتان» (مثنى فُلَةُ) منادى مبنيًا على الألف في محل نصب مفعول به لفعل النداءِ المحذوف.

فَلَّسَ

أجاز مجمع اللغة العربية استخدام الفعل «فَلَّسَ» متعدِّياً بمعنى: أوقع في الإفلاس، وجاء في قراره:

«يرى المجمع أنّ الكتّاب يقولون: «فلّسه»: أي: أوقعه في الإفلاس.

وقد أثبتت المعجمات فعل «فلّس» متعدياً، فقالت: «فلَّس القاضي فلاناً»، أي: حكم بإفلاسه، ولكنها لم تثبت فعل «فلَّسَتِ النفقاتُ فلاناً»، أي: أوقعته في الإفلاس، وقد ورد على لسان الجاحظ في رسالته «مفاخر الجواري والغلمان»: «كم من رجل تاجر مستور قد فلَّسَتْه امرأته حتى هام على وجهه أو جلس في بيته».

وظاهر أنّ: «فَلَّسَتْه» هنا بمعنى: أوقعته في الإفلاس، وبهذا يمكن للمعجمات اللغوية أن تثبت هذه الدلالة للفعل «فلّس» المتعدي»[٢].

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٣٢؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٥١؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٥.

(٢) القرارات المجمعيَّة. ص ٢٣٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٧.

الفلكي

= أحمد بن الحسن (٣٨٤ هـ/ ٩٩٤م).

فُلونَ

تُعرب في «يا فُلون» (جمع فلان) منادى مبنيّ على الواو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف.

فُمَّ

لغة في «ثُمَّ».

انظر: ثُمَّ.

فَمْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ «فَعْلَلَ»، نحو: «حَمْظَلَ» (جنى الحنظل).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَمْعِلْ

وزن فعل الأمر من «فَمْعَلَ»، نحو: «حَمْظِلْ» (اِجْنِ الحَنْظَل).

انظر: فعل الأمر، و«فَمْعَلَ».

فُمْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَمْعَلَ»، نحو: «حُمْظِلَ» (جُني الحنْظل).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَمْعَلَ».

فَمْعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَمْعَلَ»، نحو: «حَمْظَلَ حَمْظَلَةً» (حمظل: جنى الحنظل).

انظر: المصدر، و«فَمْعَلَ».

الفنّ الشِّعريّ

ترجمة للمصطلح الفرنسي: Art poétique، ويُقصد به، عموماً، ما قصده العرب بمصطلح «صناعة الشِّعر».

انظر: صناعة الشعر، والشعر.

فنّاخسرو بن الحسن عضد الدولة أبو شجاع ابن ركن الدولة

(نحو ٣٢٤ هـ/ ٩٣٦م - ٣٧٢ هـ/ ٩٨٢م)

فناخسرو بن الحسن بن بُوَيْه، عضد الدولة، أبو شجاع، ابن ركن الدولة بن ساسان الأكبر. كان نحويًّا شيعيًّا من العلماء بالعربيّة والأدب وفي عدّة فنون. كان حسن السياسة، غزير العقل والفضل، شديد الهيبة والهمّة، ذا رأي ثاقب، يحب الفضائل ويكره الرذائل، سخيًّا ممسكاً بالحزم. له في العربيّة أبحاث حسنة وأقوال. أخذ عنه ابن هشام الخضراوي في الإفصاح أشياء كثيرة، وله في الأدب تمكّن مفيد، يقول الشعر الجيّد. ملك فارس ثم الموصل وبلاد الجزيرة. دانت له العباد والبلاد. هو أوّل من خُطِب له على المنابر بعد الخليفة، وأوّل من لُقِّب في الإسلام باسم «شاهنشاه». صنّف له أبو علي الفارسي «الإيضاح»، و«التكملة»، وهو الذي أظهر قبر علي بن أبي طالب بالكوفة، وبنى عليه المشهد. مات بعلّة الصَّرع ببغداد، ونقل إلى الكوفة، سنة ٣٧٢، وله من العمر ثمانٍ وأربعون سنة، فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٣٢٤ هـ. ولما احتُضر لم ينطق إلا بتلاوة الآية: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩].

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨؛ ووفيات الأعيان ٤/ ٥٠ ـ ٥٤؛ والأعلام ٥/ ١٥٦).

الفناري

= علي بن يوسف بن محمد الفناري (٩٠٣ هـ/ ١٤٩٧م).

فَنَازِلاً

تعرب إعراب «فصاعِداً».

انظر: فصاعِداً.

فَناعِلُ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «خَنافِس»، وصفةً، نحو: «عنابس» (جمع «عنبس»، وهو صفة للأسد، من العبوس).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فِنْعَال

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «قِنْعاس» (للناقة الطويلة العظيمة السَّنَمَة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَنْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بـ«فَعْلَلَ»، نحو: «جَنْدَلَ».

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بِـ«فَعْلَلَ».

فَنْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيءْ إلّا صفةً، نحو: «عَنْبَسٌ» (من صفات الأسد، وهو العبوس).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَنْعِلْ

وزن فعل الأمر من «فَنْعَلَ»، نحو: «جَنْدِلْ» (اِصْرَعْ).

انظر: فعل الأمر، و«فَنْعَلَ».

فُنْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «قُنْبَر» (نوع من الطّيور).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فُنْعَلٌّ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «خُنْبَغْثَة» (الاست)، وصفةً، نحو: «قُنْفَخْر» (الضخم الفارغ).

انظر: اسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فُنْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَنْعَلَ»، نحو: «جُنْدِلَ» (صُرع).

انظر: الفعل الماضي المبني للمجهول، و«فَنْعَلَ».

فِنْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يَجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «جِنْدَب» (الجُنْدُب: هو نوع من الجراد الصَّغير).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فُنْعَلاء

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بثلاثة

أحرف، نحو: «خُنْفَساء».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فُنْعُلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، نحو: «خُنْفُساء».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث الممدودة.

فَنْعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَنْعَلَ»، نحو: «جَنْدَلَ جَنْدَلَةً» (صرع).

انظر: المصدر، و«فَنْعَلَ».

فَنْعُلُلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، ولم يجِىء إلّا اسماً، نحو: «كَنَهْبُل» (نوع من الشّجَر العظيم)، وهو قليل.

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فِنْعَلْوٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِىء إلّا صفةً، نحو: «حِنْطَأْوٌ» (العظيم البطن).

انظر؛ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَنْعَلُولَى

انظر: «فَعْلَلُولى».

فَنْعَلِيلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِىء إلّا صفةً، نحو: «خَنْفَقيق» (السريعة الجريئة من النساء)، وهو قليل.
- الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «مَنْجَنِيق»، وصفةً، نحو: «عَنْتَرِيس» (الناقة الغليظة الصّلبة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

الفنقل

= محمد بن إبراهيم (بعد ٤٥٠ هـ/ ١١٤٥م).

أبو الفهد البصْري

(.../...-.../...)

أبو الفهد (لم يذكر من اسمه ولقبه غير ذلك). كان لغويًّا نحويًّا من أهل البصرة، تلميذاً لأبي بكر بن الخيّاط. قرأ على الزجاج كتاب سيبويه مرتين، وكان فيه بله وتغفّل. قال له الزجاج - وهو يقرأ له كتاب سيبويه ثانية -: يا أبا الفهد، أنت في الدفعة الأولى أحسن منك حالاً في الثانية. صنّف كتاب «الإيضاح» في النحو.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٤٩؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٢٩).

فَهْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ، نحو: «دَهْبَلَ» (كَبَّرَ اللّقمة).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ«فَعْلَلَ».

فَهْعِلْ

وزن فعل الأمر من «فَهْعَلَ»، نحو: «دَهْبِلْ» (كَبِّرْ اللقمة).

انظر: فعل الأمر، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فُهْعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَهْعَلَ»، نحو: «دُهْبِلَ» (كُبِّرت اللقمة).

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَهْعَلَ».

فَهْعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَهْعَلَ»، نحو «دَهْبَلَ دَهْبَلَةً» (كَبَّرَ اللقمة).

انظر: المصدر، و «فَهْعَلَ».

الفَهْلويّة

انظر: البَهْلويّة.

فُو

هي كلمة «فَم»[1] المحذوفة الميم، وهي من الأسماء الستَّة. انظر: الأسماء الستَّة.

الفوائد الغيائيّة

كتاب في البلاغة لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجيّ (. . . ـ ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥م). والكتاب تلخيص للقسم الثالث الخاصّ بالبلاغة من كتاب «مفتاح العُلوم» ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (٥٥٥ هـ/ ١١٦٠م ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩م).

وهذا الكتاب شديد الاختصار، كزّ العبارة بعض الشيء يميل إلى التعبير العلمي، والفكرة الفلسفية كما كان أصله، يعزف عن التحليل الأدبي للشواهد، واقتصر همّه على تسجيل القاعدة لتثبت في الذهن.

ولهذا الكتاب شرّاح عديدون، منهم:

- شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني (ت ٧٨٦ هـ).
- شمس الدين محمد بن حمزة الفناري (ت ٨٣٤ هـ).
- السيد عبد الله بن محمد أحمد الحسيني.
- عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٥٣ هـ).
- محمد بن حاجي بن محمد البخاري السعيدي.
- عصام الدين أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨ هـ).
- محمود بن محمد بن شاه بن محمد الفاروقي الجونبوري (ت ١٠٦٢ هـ). وقد بحث في علم المعاني مباحث الإثبات والحذف، والشرط، والاستفهام، والإسناد، والإثارة، والأمر، والإيجاز والإطناب، والتقديم والتأخير، والتمنيّ، والفصل والوصل، والقصر، والنداء، والنهي.

وتناول، من علم البيان، التشبيه، والاستعارة، والكناية؛ ومن علم البديع، الاعتراض، والاستتباع، والتجاهل، والتفريق، والتقسيم، والتقسيم مع الجمع، والتوجيه، واللفّ والنشر، والإيهام، والجمع، والجمع مع التفريق والجمع مع التفريق والتقسيم، والجمع مع التقسيم، والمزاوجة، والمشاكلة، والمطابقة، والمقابلة، ومراعاة النظير، والتجنيس، والتصحيف، والترصيع، وردّ الصدر على

---

(١) تُعرب «فَم» بالحركات، نحو «هذا فَمُك» («فَمُكَ»: خبر مرفوع بالضمة لفظاً) و«إنَّ فمَك كبير» («فمَك»: اسم «إنَّ» منصوب بالفتحة)، ونحو «ماذا تضع في فمِك» («فمك»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

العجز، والسجع، والقلب، والمتشابه، والمذيَّل، والمزدوج، والمشوَّش، والمضارع، والمطرف، والمفروق، واللاحق.

ونُشِرَ الكتاب بتحقيق عاشق حسين في دار الكتاب المصري في القاهرة، ودار الكتاب اللبناني في بيروت، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

فواتح السُّوَر

«حروف افتُتحت بها تسعٌ وعشرون سورة من سوَر القرآن الكريم. بعضها أُحاديّ، من مثل حرف «ن» الذي افتُتحت به سورة القَلَم، وبعضها ثنائيّ من مثل «حمٓ» التي افتُتحت بها سورة فُصِّلت وسورة الشُّورى وسورة الزُّخرف وسورة الدُّخان وغيرها ـ وتُعرف هذه الفواتح بـ«الحواميم» ـ، وبعضها ثلاثي من مثل «الٓمٓ» التي افتُتحت بها سورة البقرة، وبعضها رباعي من مثل «المصٓ» التي افتُتحت بها سورة الأعراف، وبعضها خماسي وهي: «كهيعصٓ» التي افتُتحت بها سورة مريم. وقد اختلف العلماء في حقيقة معناها، فقيل: إنّها من المتشابه الذي لا يعلم تأويلَه إلّا الله، وقيل: إنّها أسماء للسُّور، وقيل إنها رموز لبعض أسماء الله الحسنى، وقيل: إنّها إشارة تذكير بأن هذا الكتاب الكريم مؤلف من حروف عادية هي في متناول الأطفال والصغار ومع ذلك فهو مُعجز لا يقوى البشر على أن يأتوا بسورة من مثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً. وقيل ـ وهذا هو رأي الشيخ محمد رشيد رضا ـ إنها أدوات لتنبيه القارىء إلى آي السورة قبل البدء بها لكي لا يفوته شيء منها. ومن هنا كانت أشبه شيء بهاء التنبيه أو أداة الاستفتاح اللتين درج العرب على اصطناعهما لمثل هذا الغرض»[١].

الفَواصِل

شغلت فواصِلُ القرآن الكريم علماءنا المتقدِّمين، وخاصةً عندما تطرّقوا إلى السَّجْع، وقد نفوا هذا النوع البديعي عن القرآن الكريم. قال الرماني:

«الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إفهام المعاني، والفواصل بلاغة والأسجاع عيب، وذلك أنَّ الفواصل تابعة للمعاني، وأمّا الأسجاع فالمعاني تابعة لها»[٢].

ونقل الباقلاني هذا التعريف[٣]، ونفى السجع عن القرآن الكريم، وقال: إنَّ ما يختص به هو «الفواصل» ولا شِرْكَةَ بينه وبين سائر الكلام ولا تناسب[٤]. وسُمِّيَتْ كذلك ليتجنبوا الأسجاع؛ لأنَّ أصله من سجع الطير فشرف القرآن أنْ يستعار لشيء فيه لفظ هو أصل في صوت الطائر.

وَرَدَّ ابن سنان كلام الرماني، وقال: «وأمّا الفواصل التي في القرآن فإنّهم سَمَّوْها فواصلَ، ولم يُسَمُّوها أسْجاعاً، وفَرَّقوا فقالوا: إنَّ السجع هو الذي يقصد في نفسه، ثم يحمل المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها. وقال علي بن عيسى الرماني: إنَّ الفواصل بلاغة والسجع عيب. وعلل ذلك بما ذكرناه من أنَّ

(١) عن موسوعة المورد العربية.
(٢) النكت في إعجاز القرآن. ص٨٩.
(٣) إعجاز القرآن. ص٤٠٩.
(٤) المصدر نفسه. ص٨٦ وما بعدها.

السجع تتبعه المعاني والفواصل تتبع المعاني، وهذا غير صحيح والذي يجب أنْ يحرر في ذلك أنْ يقال: إنَّ الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه. والفواصل على ضربين: ضرب يكون سجعاً وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع وضرب لا يكون سجعاً وهو ما تقابلت[1] المقاطع ولم تتماثل ـ. ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين ـ أعني المتماثل والمتقارب ـ من أنْ يكون يأتي طوعاً سَهْلاً وتابعاً للمعاني، وبالضدّ من ذلك حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى. فإنْ كان من القسم الأوَّل، فهو المحمود الدالّ على الفصاحة وحسن البيان، وإنْ كان من الثاني فهو مذموم مرفوض. فأما القرآن فلم يَرِد فيه إلّا ما هو من القسم المحمود لعلوّه في الفصاحة، وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة»[2].

وتقسيم الفواصل إلى حروف متماثلة وحروف متقاربة من عمل الرماني[3]، وهذا التقسيم يؤدي إلى أن تكون الفواصل أشمل من السجع، أي: أنّها تضم هذا اللون وغيره مما سمي الموازنة، وبذلك تكون الفواصل خاصة بكتاب اللّه ويبقى جزءٌ منها أو ضَرْبٌ واحد مرتبطاً بالسجع الذي يخص كلام العرب.

وقال المصري: إنَّ مقاطع آي الكتاب العزيز لا تخلو من أن تكون أحد هذه الأقسام الأربعة: التمكين والتصدير والتوشيح والإيغال، ثم قال: «ولهذا تُسمى مقاطعه فواصل لا سجعاً ولا قوافيَ لاختصاص القوافي بالشعر والسجع بالمنافرة عن معنى الكلام مأخوذ من سجْع الطائر»[4].

فَواعِل

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «جوائز»، وصفةً، نحو: «ضَوارِب».

ـ جمع التكسر الذي للكثرة (صِيَغ منْتَهى الجموع)، ويَطّرد في مواضع مذكورة في جمع التكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ت، وصِيَغ منتهى الجموع.

فُواعِل

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «صُواعِق» (اسم موضع)، وصفةً، نحو: «دُواسِر» (الشَّديد الضَّخم).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فَواعِيلُ

وزن من أوزان:

ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِيءْ إلّا اسماً، نحو: «خوَاتِيم» (جمع «خاتام»، وهو الخاتم).

ـ جمع التكسير الذي للكثرة (صِيَغ منتهى الجموع)، ويَطّرد في مواضع مذكورة في

---

(١) في هامش الكتاب: «الصواب ـ ما تقاربت».
(٢) سر الفصاحة. ص٢٠٣.
(٣) النكت في إعجاز القرآن. ص٨٩.
(٤) بديع القرآن. ص ٨٩ (عن معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها. ص ٥٥٥ ـ ٥٥٦).

جمع التَّكسير.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة ت، وصِيَغ منتهى الجموع.

فَوْراً

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة القول: «جاء فوراً»، ولم يُجز القول: «جاء فورَ الحين أو فورَ الساعة»، وجاء في قراره:

«نظر المجلس في قولهم: «جاءَ فوراً»، و«دفع الثمن فوراً»، و«جاء فورَ الحين، وفورَ الساعة»، ولاحظ أنّ التعبير المألوف في العربية: «جاء من فوره» بمعنى: جاءَ ولم يُعَرِّج، أو جاءَ من ساعته. و«جاءَ على الفور»، أي: لا على التراخي. ورأى المجلس أنّه يصحّ أن يقال: «جاء فوراً»، و«دفع الثمن فوراً» على الحاليَّة، و«الفور»: السرعة وعدم التراخي. وأمّا قولهم: «فور الحين»، و«فور الساعة» فلا وجه لهما»[(١)].

فَوَّضْتُ فلاناً في الأمر

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «فَوَّضَ» بمعنى: أناب ووكّل، وجاء في قراره:

«يشيع هذا الأسلوب كثيراً في اللغة المعاصرة، ومعناه:

أَنَبْتُ فلاناً، أو وكّلته عني في أمر من الأمور. وقد يبدو هذا الاستعمال مخالفاً لما ورد في اللغة؛ إذ الفصيح فيها أن يقال: فوَّضت أمري إلى فلان بمعنى تركته، له، وأسلمته إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤].

درست اللجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ الأُسلوب المعاصر يمكن أن يجاز:

إمّا على أنّ الكلام فيه من قبيل نزع الخافض، وهو كثير في اللغة العربية. ومنه قول الشاعر (من الوافر):

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا
كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ[(٢)]

أي: تمرون بها.

وإمّا على تضمين «فوض» معنى «أنابَ»، أو «وكل».

ولهذا ترى اللجنة إجازة قول من يقول: «فوضت فلاناً»، وما يصاغ منه في لغة السياسة من قولهم: «الوزير المفوض» ونحو ذلك»[(٣)].

فَوْعَالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «تَوْراب» (التراب)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فُوعالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، نحو: «طُومار» (الصَّحيفة).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٠.

(٢) البيت لجرير في ديوانه. ص ٢٧٨.

(٣) القرارات المجمعيَّة. ص ١٦٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٩.

فَوْعالَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: «حَوْلايا» (اسم موضع).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وألف التأنيث المقصورة.

فَوْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ، نحو: «حَوْقَلَ» (قال: لا حولَ ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقارباً الخطو).

انظر: الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَوْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «كَوْكَب»، وصفةً، نحو: «هَوْزَب» (البعير القويّ).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَوْعِلْ

وزن فعل الأمر من «فَوْعَلَ»، نحو: «حَوْقِلْ» (حوقِلْ: قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقارباً الخطو).

انظر: فعل الأمر، و«فَوْعَلَ».

فُوعِلَ

وزن الفعل الماضي المبنيّ للمجهول من «فَوْعَلَ»، نحو: «حُوقِلَ» (حوقل: قال: لا حولَ ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقارباً الخطو)، «قُوتِلَ»، ومن «فَيْعَلَ»، نحو: «سُوطِرَ».

انظر: الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، و«فَوْعَلَ»، و«فاعَلَ»، و«فَيْعَل».

فَوْعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، والمنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجىء إلّا اسماً، نحو: «خَوْزَلَى» (مشية فيها تثاقل).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فَوْعَلاء

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، والمنتهي بألف التأنيث الممدودة، ولم يَجِىءْ إلّا اسماً، نحو: «حَوْصَلاء» (حوصلة الطّير)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف؛ وألف التأنيث الممدودة.

فَوْعَلان

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ولم يجِىءْ إلّا اسماً، نحو: «حَوْتَنَان» (اسم موضع)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَوْعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَوْعَلَ»، نحو: «حَوْقَلَ حَوْقَلَةً» (حوقل: قال: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، وأسرع في مشيه مقارباً الخطو).

انظر: المصدر، و«فَوْعَلَ».

فَوْعَلِلٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف، نحو: «دَوْدَمِسٌ» (حيّة خبيثة).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرف.

فَوْعَلَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين، ولم يجئ إلّا صفةً، نحو: «كَوَألَلٌ» (القصير الغليظ)، وهو قليل.

انظر: الاسم الثلاثيّ المزيد بحرفين.

فَوقَ

ظرف مكان معناه الدلالة على أنّ شيئاً أعلى من شيء، له أحكام «تحت» وإعرابها. انظر: «تحت» واضعاً في أمثلتها كلمة «فوق» مكانها، حيث يصحّ المعنى. ومنه الآية: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ﴾ [ق: ٦]. وقد يُستعمل للزمان، نحو: «مكثْنا فوق شهر». وقد تخرج عن الظرفيّة، نحو: «وإذا ذُكِرتَ فكُلُّ فوقٍ دونُ».

فَوْقاً

تُعرب في نحو: «يستمرُّ عَلَمي فوقاً» ظرف زمان منصوباً بالفتحة الظاهرة.

الفونولوجيا

انظر: علم وظائف الأصوات.

الفونيتيك

انظر: علم الأصوات.

الفونيم

انظر: الانْبِناء المُزْدَوِج.

في

تأتي:

١ ـ بمعنى «فم» (فو) في حالة الجرّ، نحو: «وضع في فيهِ إجّاصةً» («فيهِ»: اسم مجرور بالياء؛ لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ على الكسر في محلّ جرّ بالإضافة). انظر: فو.

٢ ـ حرف جرّ مبنيًّا على السكون لا محلّ له من الإعراب، يَجرّ الاسم الظاهر، نحو الآية: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، والضمير، نحو الآية: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١] ولها معانٍ عِدّة منها:

أ ـ الظَّرْفِيَّة: وهي الأصل فيه، ولا يُثبت البصْريّون غيرها. وتكون هذه الظرفيّة إمّا حقيقيّةً مكانيّةً أو زمانيّة، وقد اجْتمعَتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ١ ـ ٤]، وإمّا مجازيّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة: ١٧٩]. ومن المكانيّة قولك: «أدخَلْتُ الخاتَمَ في إصبعي، والقَلَنْسُوَةَ في رأسي»، إلاّ أن فيهما قَلْباً؛ لأنّ المُراد: أدخَلْتُ إصبعي في الخاتم ورأسي في القَلَنْسُوَة.

ب ـ المُصاحبة: بمعنى «مَعَ»، نحو قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِي ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي: مع أُمَم. وقيل: التقدير: ادخلوا في جُملة أُمَم، فَحُذف المضاف، ونحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

ج ـ التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾ [النور: ١٤]. ومنه في الحديث: «أنّ امرأةً دخلَتِ النّار في هِرَّةٍ حَبَسَتْها».

د ـ الاسْتِعْلاء: أي: بمعنى «عَلَى»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:

٧١]، ونحو قول سويد بن أبي كاهل أو قراد بن حنش (من الطويل):

هُمُ صَلَبُوا ٱلْعَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ
فَلا عَطَسَتْ شيبانُ إِلّا بأَجْدَعا

ونحو قول عنترة (من الكامل):

بَطَلٌ كأنَّ ثيابَهُ في سَرْحَةٍ
يُحذى نِعالَ السِّبتِ ليس بتَوْأَمِ(١)

ويمكن اعتبار «في» في هذا البيت باقيةً على الظرفيَّة، إلّا أن فيه قلْباً، والمراد: سرحة (أي: شجرة عظيمة) في ثيابه.

هـ - المقايسة: وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

و - مرادَفَة «الباء»: نحو قول زيد الخيل (من الطويل):

ويَرْكَبُ، يَوْمَ الرَّوْعِ، منّا، فَوارِسٌ
بصيرونَ في طَعْنِ الأباهِرِ والكُلى(٣)

وذكر بعضهم أنَّ «في» في قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾(٤) [الشورى: ١١] بمعنى باء الاستعانة، أي: يُكثِّرُكم به. وقالت جماعة: إنَّها للتعليل، أي: يكثِّركم بسبب هذا الجَعْل، وقال الزمخشري: إنها للظرفيَّة المجازية، إذ جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبثّ والتكثير، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ز - مرادفَة «إلى»، نحو قوله تعالى: ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٩]، أي: إلى أفواههم.

ح - مرادفة «مِنْ»، نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العَصُرِ الخالي
وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ
ثلاثين شَهْراً في ثلاثَةِ أَحْوالِ(٥)

أي: من العصُر الخالي، ومن ثلاثة أحوال (أي: سنين). وقيل: إنّ «أحوال» في البيت الثاني جمع «حال» لا «حول»، والشاعر أراد: كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهراً، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال، وهي اختلاف الرياح عليه، وملازمة الأمطار له، والقِدَم المغيِّر لرسومه. وفي هذا المعنى تكون «في» للظرفيَّة.

ط - التَّعْويض: وهي الزائدة بدلاً من أخرى محذوفة، نحو: «كافأتُ فيمن رغبت»، أي: كافأتُ مَنْ رغبتَ فيه، فحذف «في» ومجرورها، ثُمَّ زاد «في» بدلاً من المحذوفة. أجازه ابن مالك وَحْدَهُ بالقياس على قول

(١) السرحة: الشجرة العظيمة. يحذى: يلبس حذاء. السبت: الجلد المدبوغ. توأم: أخ له في بطن أمه أو في رضاعه. والمعنى: ليس له أخ يزاحمه في رضاعة فينتقص غذاؤه.
(٢) أو هي الداخلة على تالٍ يُقصد تعظيمه وتحقير متلوِّه.
(٣) الأباهر: جمع «أبْهَر»، وهو عرْق في المَتْن.
(٤) الآية هي: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].
(٥) عِمْ صباحاً: تحيَّة جاهليّة. أحوال: جمع «حَوْل»، وهو السنَة، وقيل: إنَّها جمع «حال».

سالم بن وابصة (من البسيط):

ولا يُؤاتِيكَ فيما نابَ مِنْ حَدَثٍ
إلّا أَخُو ثِقَةٍ، فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أي: فانظر من تثِق به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً. وقيل: بَلْ تَمَّ الكلام عند قوله: فانْظُرْ، ثم استأنَفَ مستفْهِماً، فقال: بِمَنْ تَثِقُ؟

ي ـ التوكيد: وهي الزائدة لغير التعويض، نحو قول سويد بن أبي كاهل اليشكري (من الرجز):

أنا أبو سَعْدٍ إذا اللَّيْلُ دَجا
يُخالُ في سوادِهِ يَرَنْدجا[1]

وقال بعضهم: إنّها زائدة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١].

ك ـ بمعنى «بَعْد»، نحو قوله تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾[2] [لقمان: ١٤]، أي: بعد عامين.
وانظر: الجرّ.

في الاصطلاح

جارّ ومجرور يتعلّقان في نحو قولك: «التضعيف في الاصطلاح تكرار حرف من حروف الكلمة الأصليّة» بفعل مقدّر تقديره: أعني. وجملة «أعني» اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

فَياعِلُ

وزن من أوزان:
ـ الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «غَيالِم» (جمع «غَيْلم»، وهو الضّفدع)، وصفة، نحو: «صيَاقِل» (جمع «صَيْقَل»، وهو مَنْ صناعته صَقْل السُّيوف).
ـ جمع التكسير الذي للكثرة، وصيغة من صِيَغ منتهى الجموع.
انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة خ، وصِيَغ منتهى الجموع.

فيَاعِيلُ

وزن من أوزان:
ـ الاسم الثّلاثي المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «دَيَامِيس» (جمع «ديموس»، وهو القبر)، وصفةً، نحو: «بياطير» (جمع «بيطار»).
ـ جمع التكسير الذي للكثرة، وصيغة من صِيَغ مُنْتهى الجموع.
انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وجمع التكسير، الرقم ٥، الفقرة خ، وصِيَغ منتهى الجموع.

الفيروزبادي

= محمد بن يعقوب بن محمد (٧٢٩ هـ/ ١٣٢٩م ـ ٨١٧ هـ/ ١٤١٥م).

الفيشي

= أحمد بن محمد بن إبراهيم (٨٤٨ هـ/ ١٤٤٤م).

فَيْعالٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد

---

(١) يرندج: الجلد الأسود، وهو فارسيٌّ مُعرَّب.
(٢) تمام الآية: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [لقمان: ١٤].

بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «شيْطان»، وصفةً، نحو: «بَيْطار».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين.

فِيعالٌ

وزن من أوزان الاسم الثلاثيّ بحرفين، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «ديباج».

فَيْعَلَ

وزن من أوزان الفعل الثّلاثيّ المزيد الملحق بالرّباعيّ، نحو: «سَيْطَرَ».

انظر الفعل الثّلاثيّ المزيد، والملحق بـ «فَعْلَلَ».

فَيْعَلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ويكون اسماً، نحو: «زَيْنَب»، وصفةً، نحو: «صَيْرَف».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَيْعِلْ

وزن فعل الأمر من «فَيْعَلَ»، نحو: «سَيْطِرْ».

انظر: فعل الأمر، و«فَيْعَلَ».

فَيْعِلٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولا يكون إلّا في المعتلّ، نحو: «سَيِّد»، وقيل: لم يجِيء في الصَّحيح إلّا «بَيْئِس» (أي: الشَّديد)، وكأنَّ الذي سَهَّل ذلك فيه شَبَه الهمزة بحروف العلّة.
- الصفة المُشَبَّهة غير القياسيّة من «فَعَل»، نحو: «جَيِّد».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، والصفة المُشَبَّهة.

فِيَعْلٌ

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف، ولم يجِيء إلّا صفةً، نحو: «صِيَهْم» (قصير).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرف.

فَيْعَلَى

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين المنتهي بألف التأنيث المقصورة، ولم يجِيء إلّا اسماً، نحو: «خَيْزَلَى» (مشية فيها تثاقل).

انظر: الاسم الثّلاثي المزيد بحرفين، وألف التأنيث المقصورة.

فَيْعَلان

وزن من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «قَيْقَبَان» (خشب تُصنع منه السّروج)، وصفةً، نحو: «هَيَّبان» (الجبان الشَّديد الخوف).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف.

فَيْعُلان

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، ويكون اسماً، نحو: «ضَيْمُران» (نوع من الشَّجر)، وصفةً، نحو: «كَيْذُبان» (الكثير الكذب).
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «كَيْذُبان» (الكثير الكذب).

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، وصِيَغ المبالغة.

فَيْعَلَةٌ

وزن المصدر من «فَيْعَلَ»، نحو: «سَيْطَرَ سَيْطَرَةً».

انظر: المصدر، و«فَيْعَلَ».

فَيْعَلُولٌ

وزن من أوزان الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «خَيْتَعور» (السَّراب)، وصفةً، نحو: «عَيْطَمُوس»، (الناقة الفتيَّة العظيمة).

انظر: الاسم الرّباعيّ المزيد بحرفين.

فَيْعُولٌ

وزن من أوزان:

- الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، ويكون اسماً، نحو: «خَيْشُوم»، وصفةً، نحو: «عيثُوم» (الضّخم الشّديد).
- صِيَغ المبالغة غير القياسيّة، نحو: «قَيُّوم».

انظر: الاسم الثّلاثيّ المزيد بحرفين، وصِيَغ المبالغة.

فِيمَ

لفظ مركَّب من حرف الجرّ «في»، و«ما» الاستفهاميّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها، نحو: «فيمَ تفكِّرُ؟» («فيمَ»: في: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بالفعل «تفكّر». «ما»: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ. «تفكّرُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت).

فَيْنَة

تُعرب في نحو: «صادفتُه فينةً»، أو «صادفته الفينةَ بعد الأخرى» ظرف زمان منصوباً بالفتحة الظاهرة متعلّق بالفعل «صادفته». وقد تأتي اسماً مجروراً، نحو: «حضرتُ في الفَيْنَةِ» («الفَيْنَةِ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة)، ونحو: «كنتُ ألاقيهِ بَيْنَ الفَيْنَةِ والفَيْنَةِ». ومعنى «الفينة»: الساعة أو الحين.

الفينيقيّة

هي اللغة السامية الشمالية الغربية التي كان ينطق بها الفينيقيون، وهم شعب سكن حوالي العام ٣٠٠٠ قبل الميلاد المنطقة الواقعة شرقي البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل اليوم جمهورية لبنان، وبعض الأجزاء المجاورة له من فلسطين وسوريا، وأنشأوا فيها عدداً من الدول المدينيّة، وأهمّها: جبيل، وصيدون، وصور، وعكا.

يعود تاريخ النقوش الفينيقيّة التي وصلت إلينا وحُلَّتْ رموزها إلى الفترة المُمْتَدَّة بين القرن الثالث عشر قبل الميلاد إلى القرن الأول بعد الميلاد، ثم اندثرت شيئاً فشيئاً لتحلّ الآرامية محلّها.

وانتشرت الفينيقيّة في المستعمرات التي أنشأها الفينيقيون فيما وراء البحار، وبخاصّة في قرطاجة حيث تفرّعت منها اللغة البونية التي أصبحت لغة الأمبراطورية القرطاجيّة. وظلّت البونيّة حيّة على ألسنة الفلاّحين في أفريقيا الشماليّة حتى القرن السادس للميلاد.

وكُتبت الفينيقيّة بالخط الأوجاريتي المتطوّر، وتُعَدّ الحروف الفينيقيّة أمّ الحروف الهجائيّة في العالم.

الفيومي

= أحمد بن محمد بن علي (٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨م).

باب القاف

القاف

هي الحرف الحادي والعشرون من حروف الهجاء حسب الترتيب الألفبائيّ، والحادي عشر حسب الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجُمَّل، الرقم عشرين.

وهي حرف لهويّ مجهور شديد مفخَّم. ويتمّ النطق بها برفع أقصى اللسان حتى يلتقي بأدنى الحلق واللهاة مع عدم السماح للهواء بالمرور من الأنف، وبعد ضغط الهواء مدّة من الزمن، يندفع فيُحدِث صوتاً انفجاريًّا. وتطورت القاف في اللهجات العامِّيَّة تطوُّراً كبيراً اليوم، فَهي تُسْمَع في بعضها همزة، وفي بعضها الآخر، وخاصّةً في اليمن وصعيد مصر وكثير من قبائل البدو، كالجاف الفارسيَّة. وهي من الحروف المعجمة بنقطتين، وتوصل بما قبلها وبما بعدها في الكتابة، وهي أيضاً حرف قمريّ يُنطق معها بلام «أل».

القائم مقام الفاعل

هو نائب الفاعل.

انظر: نائب الفاعل.

قابَ

تُعرب في نحو: «أصبحَ زيدٌ قابَ قوسين أو أدنى من الهاوية» نائب ظرف مكان منصوباً بالفتحة الظاهرة، متعلِّقاً بخبَر محذوف تقديره: موجوداً.

قاتِلُ زيدٍ وقاتِلٌ زيْداً

إذا قلت: «زِيادٌ قاتِلُ زيدٍ» بالإضافة، فهذا يعني أنّ زياداً قد قتله، لذلك فهو يستحقّ العقوبة؛ أمَّا إذا قلت: «زيادٌ قاتِلٌ زيداً»، فهذا يعني أنّه سيقتله، ولذلك لم توجب عقوبته بعدُ.

ابن قادم

= محمد بن عبد الله بن قادم (.../... ـ.../...)

القارح

= علي بن منصور (بعد ٤٢١هـ/ ١٠٣٠م)

قارَنَه بفلان أو قابله به

يُخطِّىء بعض الباحثين من يقول: «قارنت فلاناً بفلان» بحجّة أنّ الفعل «قارن» يعني: صاحبَ وصار قريناً. وقارَنَ بين أبنائه: ساوى بينهم[1].

ولكن أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن نقول: «قارنَ الشَّيءَ بالشَّيء»، بمعنى:

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٢١.

وازنَه به. وقال: إنَّ هذا المعنى مولَّد[1].

قاسَى

لا تقل: «قاسُوا عذاباً أليماً» (كابدوا أو عانوا)، بل «قاسَوا (بفتح السين) عذاباً أليماً»؛ لأنه من الفعل «قاسى» لا من «قاس» الذي هو من القياس.

ابن أم قاسم

= الحسن بن قاسم (٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨ م).

القاسم بن أحمد اللَّوْرَقي

(٥٧٥ هـ/ ١١٧٩ م - ٦٦١ هـ/ ١٢٦٣ م)

القاسم بن أحمد بن الموفّق، أبو محمد، الشيخ علم الدين الأندلسي المُرسي اللَّورَقي. وسمّاه بعضهم محمداً، وكنّاه أبا القاسم. كان إماماً في العربيّة، وله نصيب وافر في القراءات والحديث والفقه والنحو. كان يعرف الأصول وعلوم الأوائل إلى الغاية، أتعب نفسه منذ صباه بالأندلس، حتى بلغ من العلم مناه، فصار عيناً للزمان. قيل: كان ذهنه في خلل، وكان ذكيًّا للغاية، وقيل: يا ليته ترك الاشتغال بعلوم الأوائل، فما هي إلا مرض في الدين وهلاك في الدنيا، فقلّ مَنْ نجا منها. وليَ مشيخة التربة العادليَّة. كان له حلقة اشتغال يجتمع إليه الناس. صنّف: «شرح المفصل» في أربعة مجلدات، و«شرح الجُزولية» في مجلدَيْن، و«شرح الشاطبية»، و«المباحث الكاملية في شرح الجُزولية»، وله قصيدة وصف بها رحلته من الأندلس إلى الشرق. درّس بالعزيزيّة نيابة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠؛ والأعلام ٥/ ١٧٢؛ وغاية النهاية ٢/ ١٥؛ وشذرات الذهب ٥/ ٣٠٧؛ والوافي بالوفيات ٢٤/ ١١٢؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

أبو القاسم الأخفش

= خلف بن عمر (٤٦٠ هـ/ ١٠٦٧ م).

أبو القاسم الأصبحيّ

= خلف بن يعيش بن سعيد (.../... - .../...).

قاسم بن أصبغ، أبو محمد البيّاني

(٢٤٧ هـ/ ٨٦١ م - ٣٤٠ هـ/ ٩٥٢ م)

قاسم بن أصبغ بن محمد، أبو محمد البيّاني القرطبي. كان إماماً في النحو والشعر والغريب، بصيراً بالحديث والرّجال، مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان. سمع من بقيّ بن مخلَد وغيره. رحل كثيراً فسُمع عليه. دخل بغداد فسمع من ثعلب والمبرّد وابن قتيبة وغيرهم. دخل الأندلس، ورحل إليه خلق كثيرون. كان يشاوَر في الأحكام. كان الناس يرحلون إليه بالأندلس، ويقصدونه ليقرؤوا النحو والشعر والأدب، ويرحلون إلى المشرق إلى أبي سعيد بن الأعرابي، وكانا متكافئيْن في السنّ.

من مصنّفاته: «أحكام القرآن»، و«الخمر»، و«غرائب مالك»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«الأنساب»، و«فضائل قريش». تغيّر ذهنه يسيراً قبل موته بثلاثة أعوام، ومات في جمادى الأولى سنة ٣٤٠ هـ.

---

(١) المعجم الوسيط. مادة (ق ر ن).

(بغية الوعاء ٢/ ٢٥١؛ معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧؛ والوافي بالوفيات ٢٤/ ١١٤ ـ ١١٥؛ وشذرات الذهب ٢/ ٣٥٧؛ ومراتب النحويّين ص ٩٣؛ والأعلام ٥/ ١٧٣).

أبو القاسم الإلبيريّ

= مطرّف بن عيسى بن لبيب (.../... ـ ٣٥٦ هـ/ ٩٦٦ م).

أبو القاسم الأمويّ الإشبيليّ

= عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن (٥٤١ هـ/ ١١٤٦ م)

أبو القاسم الأنصاريّ

= عبد الرحمن بن أيوب بن تمام (٥٨١ هـ/ ١١٨٥ م).

قاسم بن أيّوب الجيّاني

(.../... ـ .../...)

قاسم بن أيّوب الجيَّاني. كان عالماً بالنحو، حافظاً للرأي والمسائل، فاضلاً صالحاً.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٤٠٢).

أبو القاسم البارقيّ

= أبو القاسم بن عبد المؤمن بن عبد الله (بعد ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٧ م).

أبو القاسم البجائيّ

= عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مالك (٤٠٤ هـ/ ١٠١٣ م).

أبو القاسم بن برهان العكبريّ

= عبد الواحد بن علي (٤٥٦ هـ/ ١٠٦٤م).

أبو القاسم التاج

= سعيد بن أبي منصور الحلبي (٦٢٨ هـ/ ١٢٣٠ م).

أبو القاسم التطيليّ

= نعم الخلف بن أبي الخصيب (٢٩٨ هـ/ ٩١٠ م).

أبو القاسم التنوخيّ

= علي بن محمد بن أبي الفهم (٣٤٢ هـ/ ٩٥٣ م).

= محسن بن عبد الله بن محمد (٣٤٩ هـ/ ٩٦٠م ـ ٤١٧ هـ/ ١٠٢٦م).

قاسم بن ثابت العَوْفي السّرقُسْطِيّ

(.../... ـ ٣٠٢ هـ/ ٩١٤ م)

قاسم بن ثابت بن حزم، أبو محمد العَوْفي السرقسطي، اعتنى هو وأبوه بالنحو والعربية واللغة والحديث، رحل مع أبيه من سرقسطة إلى مصر ومكة، وأدخلا علماً كثيراً إلى الأندلس. وقيل: هما أوّل مَنْ أدخل كتاب العين إلى الأندلس. سمع في رحلته من النسائي والبزّار وغيرهما. كان قاسم عالماً بالنحو والفقه والحديث والغريب والشعر، زاهداً ناسكاً ورعاً خيّراً. طُلب للقضاء فأبى، فأراد أبوه إكراهه عليه، فطلب منه الاستخارة ثلاثة أيام، فمات في هذه الثلاثة. ويروى أنه دعا على نفسه بالموت. ألّف قاسم «الدلائل في شرح الحديث»، وهو غاية في الإتقان. مات قبل إتمامه، فأكمله أبوه من بعده. وسمّاه الزركلي «الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل».

(الأعلام ٥/ ١٧٤؛ وبغية الوعاء ٢/ ٢٥٢؛ والوافي بالوفيات ٢٤/ ١١٦؛ ونفح الطيب ٢/ ٢٥٥ـ ٢٥٦؛ وإنباه الرواة ٣/ ١٢؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٣٧ـ ٢٣٨؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٤؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٤٠٢).

أبو القاسم الجبراتيّ

= أحمد بن هبة الله بن سعد الله (٦٢٨ هـ/ ١٢٣٠ م).

أبو القاسم بن جرو الأسديّ

= عبيد الله بن محمد بن جرو (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م).

أبو القاسم الجزيريّ الخضراويّ

= عبد الرحمن بن علي بن يحيى (٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨ م).

أبو القاسم الجواليقي

= مهديّ بن أحمد بن محمد (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

قاسم بن حبيب

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

قاسم بن حبيب. كان إماماً في النحو، عُدّ في الطبقة الرابعة من نحاة القيروان.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٧٢).

أبو القاسم بن الحداد التونسيّ

= عبد الرحمن بن إسماعيل الأزديّ (٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢ م).

أبو القاسم الحريريّ

= عبد الله بن القاسم بن علي (٤٩٠ هـ/ ١٠٩٦م).

القاسم بن الحسين، صدر الأفاضل

(٥٥٥ هـ/ ١١٦٠ م ـ ٦١٧ هـ/ ١٢٢٠ م)

القاسم بن الحسين بن محمد ـ وقيل: ابن أحمد ـ أبو محمد، مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل. كان عالماً بالعربيّة. أوحدَ دهره في علم العربيّة صِدْقاً، بارعاً في الأدب ونظم الشعر ونثر الخطب، حنفيًّا. له مصنّفات كثيرة، منها: «شرح المفصّل»، وكتاب «شرح سقط الزند»، و«التوضيح في شرح المقامات»، و«لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه»، و«شرح المفرد والمؤلّف»، و«شرح النموذج»، و«شرح الأحاجي» لجارِ الله، و«خَلوة الرياحين» في المحاضرات، و«عجائب النحو»، و«السرّ في الإعراب»، و«شرح الأبنية»، و«الزوايا والخبايا» في النحو، و«المحصل للمحصّلة في البيان»، و«عجالة السفر» في الشعر، و«بدائع الملح»، و«شرح اليمينيّ» للعتبي.

(الوافي بالوفيات ٢٤/ ١١٩ ـ ١٢١؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨ ـ ٢٥٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٢؛ والأعلام ٥/ ١٧٥).

قاسم بن حماد، أبو بكر العَتْقِيّ

(. . ./ . . . ـ ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م)

قاسم بن حماد بن ذي النون، أبو بكر العتقيّ القرطبي. كان عالماً بالنحو واللغة والشعر والأدب.

(تاريخ علماء الأندلس ١/ ٤١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٤).

أبو القاسم الخبازيّ

= الجنيد بن محمد بن المظفّر (٥٤٠ هـ/ ١١٤٥ م).

أبو القاسم الخزرجيّ

= عبد الرحيم بن عبد الرحيم ٦٠١ هـ/ ١٢٠٤ م).

أبو القاسم بن الخوارزميّ

= عبد الله بن محمد بن علي (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

= محمود بن عزيز (. . ./ . . . ـ ٥٢١ هـ/ ١١٢٧ م)

أبو القاسم الخولانيّ النحويّ

= عبد الصمد بن أحمد بن حنيش (. . ./ . . . ـ . . ./ . . .).

أبو القاسم الدبّاس

= عمر بن عبد الله بن أبي السعادات (٦٠١ هـ/ ١٢٠٤ م).

أبو القاسم الدّقّاق

(. . ./ . . . ـ ٤١٥ هـ/ ١٠٢٤ م)

أبو القاسم الدّقّاق. من أهل بغداد. كان متصدّراً في النحو. أقرأ الناس فأفاد. أدرك صدور علم النحو كالسّيرافي والفارسي والرّماني وأخذ عنهم. مات ببغداد.
(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٤).

أبو القاسم الدقيقيّ

= علي بن عبيد الله بن الدقاق (٤١٥ هـ/ ١٠٢٤ م).

أبو القاسم بن رحمون المصعوديّ

= عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن (٦٤٩ هـ/ ١٢٥١ م).

أبو القاسم الرقيّ

= عبيد الله بن علي بن عبيد الله (٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ م).

قاسم بن سعدان، أبو محمد الريّيّ

(. . ./ . . . ـ ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨ م)

قاسم بن سعدان بن إبراهيم، أبو محمد الريّيّ. مولى عبد الرحمن بن معاوية. أصله من الريّ، وسكن قرطبة. كان عالماً بالنحو والغريب والشعر والحديث فقيهاً بصيراً ضابطاً.
(طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢٧؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٤٠٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٤).

القاسم بن سلّام، أبو عبيد

(١٥٧ هـ/ ٧٧٤ م ـ ٢٢٤ هـ/ ٨٣٨ م)

القاسم بن سلّام، أبو عُبَيد الهرويّ الأزديّ. كان أبوه عبداً روميًّا لرجل من أهل هراة، لذلك نُسب إلى هراة فلقّب بالهروي. كان إماماً في اللغة والنحو والأدب. أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيدة معمر بن المثنّى، والأصمعي، وابن الأعرابي، والكسائي، وغيرهم. روى الناس عنه نيفاً وعشرين كتاباً. وكان حسن التأليف قليل الرواية، يقتطع من اللغة علوماً افتنّ بها، فاضلاً ديّناً، مفتيًّا في القرآن والفقه والأخبار والعربيّة، مؤدّباً لآل

هرثمة، وصار في ناحية عبد الله بن طاهر. كان إذا ألّف كتاباً أهداه إلى عبد الله بن طاهر، فيحمل إليه مالاً جزيلاً استحساناً.

من مصنّفاته: «الغريب المصنّف»، و«الأمثال»، و«المقصور والممدود»، و«الطهور».

(الأعلام ٥/ ١٧٦؛ والوافي بالوفيات ٢٤/ ١٢٣ ـ ١٢٥؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٥٤ ـ ٢٦١؛ والفهرست ص ١٠٦؛ وتاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٣؛ وإنباه الرواة ٣/ ١٢ ـ ٢٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤؛ وشذرات الذهب ٢/ ٥٤ ـ ٥٥؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ١٦ ـ ١٨؛ ونزهة الألباء ١٨٨ ـ ١٨٩؛ والنجوم الزاهرة ٢/ ٢٤١؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣٨ ـ ١٤١؛ والأعلام ٥/ ١٧٦).

أبو القاسم الطرطوشيّ

= خلف بن أفلح (. . ./ . . . . ـ . . . ./ . . .).

أبو القاسم (عبد الله)

= عبد الله بن محمد الأزديّ (. . ./ . . . ـ . . . ./ . . .).

القاسم بن عبد الرحمن، ابن مسعدة الأوسيّ

(نحو ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٠ م ـ ٥٧٥ هـ/ ١١٧٩ م)

القاسم بن عبد الرحمن بن مسعدة الأوسيّ، أبو محمد. كان صاحب لواء العربيّة من ذوي الأنساب السرّية. ولد ببلنسية، وسكن بغرناطة. كان متفنّناً في العلوم. مات بمالَقة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٥).

أبو القاسم بن عبد المؤمن البارقيّ

(. . ./ . . . ـ بعد ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٧ م)

أبو القاسم بن عبد المؤمن بن عبد الله بن راشد البارقيّ. كان بارعاً في النحو بصنعاء. وكان أكثر إقامته فيها. اتصل بكاتب الدّرج ابن عبد الحميد، فجعله نائبه في تدريس النحو بالمؤيّديّة بتعزّ. ولمّا صار القضاء الأكبر إلى صديقه الوجيه الظفاريّ، ارتفع قدره وانتشر ذكره، ولمّا صار القضاء إلى ابن الأديب عزله عن التدريس بالمؤيّديّة، فانتقل للتدريس في الأتابكيّة إلى سنة ٧٢٤ هـ، ثمّ سافر إلى بلده صنعاء سنة ٧٢٨ هـ، فمات بها.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٦).

أبو القاسم العدويّ

= عبيد الله بن محمد بن يحيى (٢٨٤ هـ/ ٨٩٧ م)

أبو القاسم العطار

= سهل بن إبراهيم بن سهل (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م).

أبو القاسم العطار

(. . ./ . . . ـ بعد ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦ م)

أبو القاسم العطّار النحويّ الأندلسيّ. كان أحد نحاة إشبيلية وعلمائها وأدبائها وظرفائها الخالعين للعِذار. تصدّر بها لإقراء النحو واللغة، ومات بها بعد سنة ٥٠٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٤).

أبو القاسم العلويّ

= علي بن الحسين بن موسى (٤٣٦ هـ/ ١٠٤٤ م).

القاسم بن علي، أبو محمد الحريري

(نحو ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م - ٥١٦هـ/ ١١٢٢م).

القاسم بن علي بن محمد، أبو محمد الحريري (نسبة إلى عمل الحرير وبيعه). أصله من بلدة المشان. كان يسكن بـ «بني حرام» ممّا يلي الشّط. كان أبو محمد من أئمة أهل اللّغة والأدب، غاية في الذكاء والفصاحة والبلاغة. أنشأ المقامات المنسوبة إلى الحارث بن همّام (يقصد به نفسه نظراً لقول الرسول ﷺ: كلّكم حارث وكلّكم همّام)، والتي سار ذكرها في الآفاق. كان من ذوي اليسار، يملك ١٨ ألف نخلة. من كتبه غير المقامات: «درّة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب»، و«شرح الملحة»، وكتاب في ترسُّله، وهو ينحط عن المقامات وبلاغتها، و«مجموع شعره».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٣ ـ ٢٧؛ ووفيات الأعيان ٤/ ٦٣ ـ ٦٨؛ وشذرات الذهب ٤/ ٥٠ ـ ٥٣؛ ومرآة الجنان ٣/ ٢١٣ ـ ٢٢١؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٦١ ـ ٢٩٣؛ وفوات الوفيات ٢/ ١٣٧ و٣/ ٢٤٠؛ والنجوم الزاهرة ٥/ ٢٢٥؛ ونزهة الألباء ٤٥٣ ـ ٤٥٧؛ والأعلام ٥/ ١٧٧).

قاسم بن علي الصّفّار

(... / ... ـ بعد ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣ م)

قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوْسي، الشّهير بالصفّار. كان عالماً بالنحو. صحب الشّلَوْبين وابن عصفور. شرح كتاب سيبويه شرحاً قيل إنه أحسن شروحه، ردّ فيه على الشّلَوْبين.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٦؛ والأعلام ٥/ ١٧٨).

أبو القاسم بن علي

(... / ... ـ ٧٠٣ هـ/ ١٣٠٤ م)

أبو القاسم بن عليّ بن عامر بن الحسين الهمذاني. كان نحويًّا فقيهاً فاضلاً. ولي قضاء عدن، ومات بها سنة ٧٠٣ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٦).

أبو القاسم العوفيّ

= ثابت بن حزم بن عبد الرحمن (٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤ م).

القاسم بن عيسى

(... / ... ـ ٢٧٠ هـ/ ٨٨٤ م)

القاسم بن عيسى، أبو الفضل. كان عالماً مبرّزاً بالنحو واللّغة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٥٩).

أبو القاسم الفارسيّ النحويّ

= عبد العزيز بن جعفر بن محمد (٤١٣ هـ/ ١٠٢٢ م).

أبو القاسم الفسويّ

= زيد بن علي بن عبد الله (٤٦٧ هـ/ ١٠٧٤م).

القاسم بن فِيّرة الشاطبي المقرىء الشافعي النحوي

(٥٣٨ هـ/ ١١٤٣ م ـ ٥٩٠ هـ/ ١١٩٤ م)

القاسم بن فِيّرة (ومعناه الحديث)، ابن أبي القاسم خلف بن أحمد الرُّعَيْنيّ الشاطبيّ. كان إماماً في النحو، ضريراً، مبرّزاً في الفقه

والقراءات والتفسير والحديث، علّامة نبيلاً، أستاذاً في العربيّة، حافظاً للحديث، شافعيًّا صالحاً صدوقاً، ظهرت عليه كرامات الصّالحين. كان يسمع الأذان وقت الزّوال بجامع مصر من غير مؤذّن، ولا يسمع ذلك إلا الصالحون. من مصنّفاته: قصيدته «حرز الأماني ووجه التهاني» في القراءات مؤلفة من ١١٧٣ بيتاً، كان يقول: لا يقرأ أحد قصيدتي إلا وينفعه الله عزّ وجلّ بها؛ لأني نظمتها لله تعالى، وقصيدة داليّة من ٥٠٠ بيت، من حفظها أحاط علماً بكتاب «التمهيد» لابن عبد البرّ.

(وفيات الأعيان ٤/ ٧١ ـ ٧٣؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٠؛ والوافي بالوفيات ٢٤/ ١٤٦ ـ ١٤٨؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٩٣ ـ ٢٩٦؛ وغاية النهاية = طبقات القرّاء ٢/ ٢٠؛ وشذرات الذهب ٤/ ٣٠١ ـ ٣٠٢؛ والأعلام ٥/ ١٨٠).

القاسم بن القاسم الواسطي

(٥٥٠ هـ/ ١١٥٥ م ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م)

القاسم بن القاسم بن عمرو، أبو محمد. ولد بواسط، ومات بحلب. كان أديباً نحويًّا، لغويًّا فاضلاً. قرأ النحو بواسط وبغداد على الشيخ مصدّق بن شبيب. سمع كثيراً من كتب اللغة والنحو والحديث على جماعة. انتقل من بغداد إلى حلب، وتصدّر لإقراء النحو واللغة وفنون الأدب. وصنف عدّة تصانيف، منها: «شرح اللّمع» لابن جني، و«شرح التصريف الملوكي» لابن جني أيضاً، و«فعلتُ وأفعلتُ»، و«شرح المقامات».

(فوات الوفيات ٣/ ١٩٢ ـ ١٩٦؛ والأعلام ٥/ ١٨٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١؛ والوافي بالوفيات ٢٤/ ١٥٠ ـ ١٥٥؛ والنجوم الزاهرة ٣/ ٣٠٩؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٩٦ ـ ٣١٦؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣١ ـ ٣٣).

أبو القاسم القرطبيّ

= سلمة بن سعد (. . ./ . . . . ـ . . . ./ . . .).

أبو القاسم القزديريّ

= عبد الرحمن بن عمر بن محمد اللغويّ (. . ./ . . . . ـ . . . ./ . . .).

أبو القاسم القشيريّ

= عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك (٤٦٥ هـ/ ١٠٧٣ م).

أبو القاسم القصبانيّ

= الفضل بن محمد بن علي (٤٤٤ هـ/ ١٠٥٢ م).

أبو القاسم القيروانيّ النحويّ

= عبد الرزّاق بن علي (. . ./ . . . ـ . . . ./ . . .).

أبو القاسم الكحال

= عبد الرحمن بن المظفر(. . ./ . . . ـ . . . ./ . . .).

أبو القاسم الكرمانيّ

= عبد الواحد بن محمد (. . ./ . . . ـ . . . ./ . . .).

أبو القاسم الكنانيّ

= الطيب بن محمد بن الطيب (٦١٨ هـ/ ١٢٢١ م).

أبو القاسم الليليّ

= محمد بن عبد الله بن الجدّ (... / ... ـ ٥١٥ هـ/ ١٢٢١ م).

القاسم بن اللّبوديّ

(... / ... ـ ٥٧٤ هـ/ ١١٧٨ م)

القاسم بن اللبوديّ. كان نحويًّا لغويًّا أديباً. كان بآمد.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٤).

قاسم بن محمد، أبو عمر الإشبيليّ

(... / ... ـ ... / ...)

قاسم بن محمد بن حجاج، أبو عمر، كان عالماً بالنحو واللغة، مبرّزاً في علم العروض، حافظاً للحديث وأيام العرب، شديد التقعّر في كلامه، وكان يُكره لذلك. دخل يوماً على بعض أجلّاء بلده، فقال له الجليل: ما أبطأ بك عنّا؟ فقال: أوجعني ظنبوبي. فقال: وما هو؟ قال: مقدّم السّاق. وكان بين يدي الجليل سفرجل. فقال للغلمان: اضربوه بالسّفرجل على ظنبوبه عقاباً له على هذا التقعير. فاستعفاه وسأله حتى أمرهم بتخليته. كان من أهل إشبيلية، ومات بها.

(طبقات النحويين واللغويين ص ٣١٢ ـ ٣١٣؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٤٠٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٢؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٩).

القاسم بن محمد، أبو محمد الأصبهانيّ

(... / ... ـ ... / ...)

القاسم بن محمد الدّيمرْتيّ الأصبهانيّ، أبو محمد. كان نحويًّا لغويًّا. عُنِيَ منذ صغره بتصحيح الكتب وقراءتها، ثمّ تصدَّر مدّة أربعين سنة تقرأ عليه الكتب. من كتبه: «تقويم الألسنة»، و«تفسير الحماسة»، و«غريب الحديث»، و«الإبانة»، و«تهذيب الطبع» في نوادر اللّغة.

(معجم الأدباء ١٦/ ٣١٩ ـ ٣٢٠؛ والفهرست ص ١٢٨؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٣؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٠).

القاسم بن محمد، أبو الجود العجلانيّ

(... / ... ـ ... / ...)

القاسم بن محمد بن رمضان، أبو الجود العجلانيّ. كان إماماً في النحو من طبقة ابن جني. له مصنّفات كثيرة، منها: «المختصر»، و«المقصور والممدود»، و«المذكّر والمؤنّث»، و«الفرق».

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٢؛ ومعجم الأدباء ١٧/ ٥؛ والفهرست ص ١٢٥؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٧ ـ ٢٨).

القاسم بن محمد، أبو نصر النحوي الضّرير

(... / ... ـ ... / ...)

القاسم بن محمد بن مباشر، أبو نصر الواسطيّ النحوي الضرير. دخل بغداد فلقي بها أصحاب أبي علي الفارسي. تنقّل في البلاد، فنزل مصر، وأقام بها وتصدّر لإقراء النحو والعربيّة، وأخذ عنه أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ وتخرَّج به. من كتبه: «شرح اللّمع»، وكتاب في النحو، رتبه على أبواب

الجُمل وشرح من كلّ باب مسألة. مات بمصر.

(معجم الأدباء ١٧/ ٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٢).

القاسم بن محمد بن الصّباح

(... / ... ـ ٢٨٧ هـ/ ٩٠٠ م)

القاسم بن محمد بن الصّباح. كان إماماً في النحو والعربيّة، روى عن سهل بن عثمان. وسمع منه محمد بن حيّان. مات سنة ٢٨٧ هـ وقيل: سنة ٢٨٦هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٢؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٩).

القاسم بن محمد، أبو محمد الأنباري

(... / ... ـ ٣٠٤ هـ/ ٩١٦ م)

القاسم بن محمد بن بشار، أبو محمد الأنباريّ. كان عالماً بالعربيّة عارفاً بالأدب والغريب، ثقة. صنّف كتباً كثيرة منها: «خَلْق الإنسان»، و«خَلْق الفَرَس»، و«الأمثال»، و«المقصور والممدود»، و«المذكّر والمؤنّث»، و«غريب الحديث»، و«شرح السَّبع الطوال». مات غرّة ذي القعدة سنة أربع وثلاثمئة، وقيل: في صفر سنة خمس وثلاثمئة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٢؛ والفهرست ص ١١٢؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٨؛ والأعلام ٥/ ١٨١).

القاسم بن محمد الحافظ ابن الطَّيْلَسَان

(٥٧٥/ ١١٧٩ م ـ ٦٤٢ هـ/ ١٢٤٤م)

القاسم بن محمد بن أحمد، الحافظ ابن الطيلسان الأنصاريّ. كان إماماً في اللغة والنحو، متقدّماً في الحديث والقراءات. تصدّر لإقراء هذه الفنون، فسمع منه الكثيرون. من مصنّفاته: «ما ورد من الأمر في شرب الخمر»، و«بيان المِنن على قارىء الكتاب والسّنن»، و«الجواهر المفصّلات في المسلسلات»، و«غرائب أخبار المسندين ومناقب آثار المهتدين»، و«أخبار صلحاء الأندلس». خرج من قرطبة حين دخلها الإفرنج ونزل بمالَقة، فولي الخطابة فيها إلى آخر عمره.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦١؛ والأعلام ٥/ ١٨١).

أبو القاسم المرتضى

= علي بن الحسين بن موسى (٤٣٦ هـ/ ١٠٤٤ م).

أبو القاسم المرسيّ

= محمد بن أحمد بن حمنال (... / ... ـ ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م).

القاسم بن معن المسعودي

(... / ... ـ ١٧٥ هـ/ ٧٩١ م)

القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، صاحب رسول الله ﷺ. من علماء الكوفة بالنحو والعربيّة والفقه والشعر والأخبار والنّسب. ولي قضاء الكوفة فلم يرتزق منه شيئاً. وكان من الأثبات في النقل والفقه واللغة، متفنناً بالآداب، يناظر في كل فنّ أهله. ناظر في الحديث والرأي، وفي الشعر وفي الأخبار، وفي الكلام وفي النسب، وكان يجالس أبا حنيفة. وروى عنه الليث بن المظفّر صاحب الخليل بن أحمد، أدخل في كتاب

«العين» للخليل من عِلْم القومِ شيئاً كثيراً فأفسد الكتاب.

(معجم الأدباء ١٧/ ٥ ـ ٩؛ والوافي بالوفيات ٢٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٣؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٠ ـ ٣١؛ والأعلام ٥/ ١٨٦).

أبو القاسم المقدسيّ

= عبد الرحمن بن ناجر بن منيع (٥٣٧ هـ/ ١١٤٢ م).

أبو القاسم النحويّ

= سلمان بن عامر (.../ ... ـ .../ ...).

أبو القاسم بن نصر الله فخر الدين الدمشقيّ

(٦٢٩ هـ/ ١٢٣١ م ـ ٧٠٨ هـ؛/ ١٣٠٩ م)

أبو القاسم بن نصر الله بن فخر الدولة، يحيى الدّمشقيّ (وقيل: فخر الدولة بن يحيى الدمشقيّ) الحنفيّ، فخر الدين. كان بارعاً بالنحو والفقه. درّس بالمنكوتمريّة في القاهرة.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٣؛ والدرر الكامنة ١٣/ ٢٦٠).

قاسم بن نصير، أبو محمد الشَّذونيّ

(نحو ٢٨٤ هـ/ ٨٩٧ م ـ ٣٣٨ هـ/ ٩٥٠ م)

قاسم بن نصير بن وقاص، أبو محمد الشّذوني، يُعرَف بابن أبي الفتح. كان نحويًّا لغويًّا شاعراً، فقيهاً حافظاً للرأي، لا يشقّ غباره في الشعر، خطب بإشبيلية. روى عن قاسم بن أصبغ، وزهد آخر عمره، وتخلّى عن مباهج الدنيا. غالب شعره في الزّهد. مات سنة ٣٣٨ وهو ابن ٥٤ سنة، فتكون سنة ولادته قريبة من سنة ٢٨٤ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٤؛ وتاريخ علماء الأندلس ١/ ٤٠٥؛ والأعلام ٥/ ١٨٦).

أبو القاسم الهذليّ

= يوسف بن علي (٤٠٣هـ/ ١١٠٢ م ـ ٤٦٥ هـ/ ١٠٧٣ م)

قاشِ ماشِ

اسم صوت طيّ القُماش مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب.

القاصِر

القاصِر في اللغة، اسم فاعلٍ من «قَصَرَ». وقَصَرَ عن الأمر: عَجَزَ عنه.

وهو، في النحو، الفعل اللازم.

انظر: الفعل اللازم.

القاضي

= محمد بن إبراهيم (٣٥٤ هـ/ ٩٦٥ م)

القاضي الأعرج

= أحمد بن محمد بن هاشم (٣٤٥ هـ/ ٩٥٦ م).

القاضي الأكرم

= علي بن يوسف (٥٦٨ هـ/ ١١٧٢ م ـ .../ ...).

القاضي التنوخيّ

= أحمد بن إسحاق بن بهلول (٣١٨ هـ/ ٩٣٠ م).

قاضي الجماعة

= محمد بن عبد الله بن يحيى (.../... - ٣٣٩ هـ/ ٩٥٠ م).

قاطِبَةً

تُعرب في نحو: «نَجَحَ الطلابُ قاطبةً» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة[١].

القاطعة

القاطِعة، في اللغة، اسم فاعل للمؤنَّث من «قَطَعَ». وقطعَ الشيءَ: فصَلَ بعضَه عن بعضه الآخر.

وهي، في الكتابة، علامة من علامات الوقف.

انظر: علامات الوقف، الرقم ٢.

القاع

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «القاع» بمعنى: أقصى الشيء وعمقه ونهاية أسفله. وجاء في قراره:

«القاع: أرض سهلة مطمئنة قد انفجرت عنها الجبال والآكام، والمحدثون يستعملونه في أقصى الشيء وعمقه ونهاية أسفله، فيقولون: قاع البئر، وقاع النهر؛ تفادياً من ذكر القعر»[٢].

القاعدة

القاعدة، في اللغة، الأساس من المنزل أو نحوه، وهي، من البلاد: أكبر مدنها، ومن التمثال: الحجر أو غيره يقوم عليه.

والقاعدة، في النحو، حكْم كلّيّ مُسْتَنْبَط من مجموع الأحكام الجزئيّة التي ينطبق عليها، كقاعدة اشتقاق اسم الآلة على وزن «مِفْعَال» وغيره، وكقاعدة اشتقاق اسم الزمان على «مَفْعِل» من الفعل الثلاثيّ المكسور العين في المضارع.

القاعدة الكُلِّيّة

هي القانون العام الذي يُمكِن أن يتضمَّن عدّة قواعد جزئيّة. ولم يُمَيِّز اللغويّون، غالباً، بين القاعدة والقاعدة الكُلِّيَّة.

القافية

١ - تحديدها: القافية، في اللغة: مؤخَّر العُنُق، ومن كلّ شيء: آخره. وهي في الشِّعر، آخر البيت، أو البيت كلُّه، أو القصيدة كلّها، أمّا في الاصطلاح فقد أُعْطِيتْ تعريفات عِدَّة، لعلّ أصحّها قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: إنَّها من آخر حرف في البيت إلى أوَّل ساكن يلِيه مع ما قبله[٣]. وقال الأخفش الأوسط: إنَّها من آخر كلمة في البيت، وزعم الفرّاء أنَّها الرَّويّ، وضُعِّف رأيه. فالقافية في بيت المتنبّي (من الطويل):

إذا أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ الـكـريـمَ مَـلَـكْـتَـهُ
وإنْ أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ الـلَّـئِـيْـمَ تَـمَـرَّدا

---

(١) يُوجب أكثر النحاة ملازمة «قاطبة» النصب على الحاليَّة، لكنّ الجاحظ وأبا عليّ القالي استعملاها غير حال. (انظر: محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ط ٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢١٩).

(٢) القرارات المجمعيَّة. ص ٢٦.

(٣) اختلف العلماء في تفسير عبارة «مع ما قبله»، فذهب الأكثرون إلى أنَّها تعني الحرف المتحرِّك السابق لهذا الساكن مباشرةً، وذهب بعضُهم إلى أنَّها تعني الحركة التي قبله لا الحرف.

هي عند الخليل «مَرَّدا» وعِنْدَ الأخفَش: «تَمَرَّدا».

وقيل في تعليل التسمية أقوال كثيرة، أهَمُّها: أنَّها سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها تَقْفُو الكلام، أي: تَجِيء في آخره، أو لأنّها فاعلة بمعنى مفعولة، كما يُقال: «عيشة راضِية» بمعنى: مَرْضِيَّة، كأنَّ الشاعر يَقفُوها، أي: يتبعها، ويطلبها.

٢ ـ أنواع القافية بالنسبة إلى ما تتضمَّنه من حروف: إنَّ السّاكِنَين في القافية قد لا يفصِلُ بينهما فاصل، وقد يَفْصُل بينهما حرف أو أكثر. والقافية، بهذا الاعتبار، خمسة أنواع:

أ ـ المترادِف: وهي القافية التي اجتمع في آخرها ساكنان، وقد سُمِّيت بذلك لترادف الساكنَين فيها، أي: لاتِّصالهما وتَتابعهما. ويكون الساكِن الأخير، غالباً، متَّصِلاً بألف، أو بواو قبلها ضمَّة، أو بياء قبلها كسرة، ومنه قول ابن عبد ربّه (من مجزوء البسيط):

لا تَلْتَمِسْ وَصْلَةً مِنْ مُخْلِفِ
وَلا تَكُنْ طالِباً ما لا يُنالْ

وقد يتصل، نادراً بغير أحرف اللين[١]، ويسمى، عندئذٍ، المُصْمِت كقول الراجز:

أرْخينَ أذْيالَ الحُقِيِّ وَارْبَعْنْ[٢]
مَشْيَ حَيِيّاتٍ كأنْ لَمْ تُفْزَعْنْ
إنْ تُمْنَعِ اليَوْمَ نِساءٌ تُمْنَعْنْ

ب ـ المُتَواتِر: وهي التي يفصل بين ساكِنَيْها حرف متحرِّك واحد، والتسمية مأخوذة من الوِتْر، وهو الفَرْد، أو من تَواتُر الحركة السّكون، أي: تتابعهما، أو من تواتر الإبل على الماء، إذا جاء قطيع منها ثُمَّ آخر بينهما مُهْلَة، نحو قول المتنبِّي (من الطويل):

يَهُونُ عَلَيْنَا أنْ تُصابَ جُسُومُنا
وَتَسْلَمَ أعْراضٌ لَنا وَعُقُولُ

ج ـ المُتَدارِك: وهي التي يفصل بين ساكِنيها متحرِّكان اثنان، وسُمِّيت بذلك لإدراك المتحرِّك الثاني المتحرِّكَ الأوَّل. ومثالها قول زهير بن أبي سلمى (من الطويل):

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ
على قَوْمِهِ، يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

د ـ المُتَراكِب: وهي التي يفصل بين ساكِنَيها ثلاثة متحرِّكات. سُمِّيت بذلك لتوالي حركاتها، فكأنَّما رَكِبَ بعضُها بعضاً، نحو قول الشاعر (من البسيط):

وما نَزَلْتُ مِنَ المَكْروهِ مَنْزِلَةً
إلّا وَثِقْتُ بِأنْ ألْقى لَها فَرَجا

هـ ـ المُتكاوِس: وهي التي يفصل بين ساكنيها أربعة متحرِّكات. وسمِّيت بذلك لكثرة الحركات وتراكمها. أخذوها من قولهم: «تكاوس الإبْل»، وهو اجتماعها وازدحامها، وهذا النوع نادر في الشِّعر، ومنه قول المرقِّش (من السريع):

النَّشْرُ مِسْكٌ، والوُجُوهُ دَنا
نِيرٌ، وأطْرافُ الأكُفِّ عَنَمْ[٣]

٣ ـ حروف القافية: هي، حسب تتابعها، في القافية: التأسيس، والدَّخيل، والرِّدف، والرَّويّ، والوَصْل، والخُروج. فإذا وقع حرف من هذه الحروف في قافية بيت من القصيدة، لزم قوافي سائر أبياتها.

---

(١) هي الألف، والواو، والياء الساكنات. (٢) الحُقِيّ: جمع الحَقْو، وهو الإزار.
(٣) النَّشْر: الرائحة الطَّيِّبة. عَنَم: شجرة صغيرة دائمة الخُضْرة لها ثَمَر أحمر تُتَّخذ للصِّباغ.

أ ـ التأسيس: هو ألف بينها وبين الرّويّ حرف واحد مُتَحَرِّكٌ يُسمَّى الدَّخيل. وسمِّيَتْ هذه الألف بذلك لتقدّمها على جميع حروف القافية، فأشْبَهَتْ أُسّ البناء. ومثالها الألف في «المكارم» و«العظائم» في قول المتنبِّي (من الطويل):

عَلى قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ تَأْتِي العَزائِمُ
وَتَأْتي عَلى قَدْرِ الكِرامِ المكارِمُ
وَتَعْظُمُ في عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغارُها
وَتَصْغُرُ في عَيْنِ العَظِيمِ العظائِمُ

واختلفوا في الألف المبْدلة من همزة، كما في «آخر»، فقال بعضهم بوجوب التزامها، وخالفَ هذا الرأي آخرون.

وإنْ فُصِلَ بين الألف والرّويّ أكثر من حرف، لم تُعَدّ تأسيساً، ولم تُلْتَزم.

ويُشْتَرَط في ألف التأسيس هذه أن تكون مع الرّويّ في كلمة واحدة، كما في بيتي المتنبِّي السابقين، فإذا جاءَت في كلمة والرّويّ في كلمة أُخرى، لم تُعْتَبر تأسيساً، ولم تُلْتَزم، كما في قول عنترة (من الكامل):

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَم تَدُرْ
لِلْحَرْبِ دائِرَةٌ عَلى ابْنَي ضَمْضَمِ
الشّاتِمَي عِرْضِي، وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا
والنّاذِرَيْنِ، إذا لَمَ الْقَهُما، دَمِي

أمّا إذا كان الرّويّ ضميراً، فللشاعر أن يعتبر الألف، قبله، تأسيساً، فيلتزمها، وله أن لا يعتبرها تأسيساً، فلا يلتزمها، ومن الأوّل قول الرَّضي (من الطويل):

هَلِ ابْنُ عِلالٍ مُنْذُ أَوْدَى كَعَهْدِنَا
هِلالاً عَلى ضَوْءِ المَطالِعِ باقِيا
وتِلْكَ البَنانُ المُورِقاتُ مِنَ النَّدَى
نَواضِبُ ماءٍ أَمْ بَواقٍ كَما هِيا

ومن الثاني قول عروة بن أذينة (من الكامل):

لَبِثوا ثَلاثَ مِنًى بِمَنْزِلِ غِبْطَةٍ
وَهُمُ عَلى غَرَضٍ لَعَمْرُكَ ما هُمُ
مُتَجاوِرِينَ بِغَيْرِ دارِ إقامَةٍ
لَوْ قَدْ أُجِدَّ رَحِيلُهُمْ لَمْ يَنْدَمُوا

ب ـ الدَّخيل: هو الحرف المتحرِّك الفاصِل بين الرّويّ وألف التأسيس. وهذا الحرف، وإن كان من لوازم القافية، فليس من الواجب التزامه بعينه في القصيدة، وذلك بخلاف حروف القافية الأخرى. وقد سُمِّي بذلك لوقوعه بين حرفين خاضعين لمجموعة من الشروط، في حين لا يخضع هو لشروط مُماثِلة، فشابه الدَّخيل في القوم. ومثال الدَّخيل قول المتنبِّي (من الطويل):

عَلى قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ تَأْتي العَزائِمُ
وَتَأْتي عَلى قَدْرِ الكِرامِ المَكارِمُ
وَتَعْظُمُ في عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغارُها
وَتَصْغُرُ في عَيْنِ العَظِيْمِ العَظائِمُ

فالألف تأسيس، والميم رويّ، وما بينهما الدَّخيل، وهو الراء في البيت الأوّل، والهمزة في البيت الثاني.

ج ـ الرِّدْف: هو حرف مَدّ[1]، أو لين[2] يقع قبل الرّويّ دون فاصل بينهما، سواءٌ كان

(١) حروف المدّ هي: الألف بعد فتحة، والواو الساكنة بعد ضمَّة، والياء الساكنة بعد كسرة.
(٢) حروف اللِّين: هي الواو والياء الساكنتان بعد حركة غير مجانسة لهما.

الرَّوي مُطلقاً (متحرِّكاً) أو مُقيَّداً (ساكناً)، وسمِّي بذلك لوقوعه خلف الرّويّ، كالرّدف خلف راكب الدّابة.

ومثال الرِّدف مع الرّويّ المُطلق قول جرير (من الوافر):

إذا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ
حَسِبْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابا

وقول البهاء زُهير (من مجزوء الرَّمل):

لا تَسَلْني كَيْفَ حالي
فَلَهُ شَرْحٌ يَطُولُ
فَعَسَى يَجْمَعُنا الدَّهْـ
ـرُ، وَتُصْغِي، وَأَقُولُ

ومثاله مع الرّويّ المُقَيَّد قول العبّاس بن الأحنف (من السَّريع):

ما آفَةُ الحُبِّ الذي بَيْنَنا
يا فَوْزُ إلّا سُوءُ رَأْيِ الرَّسُولْ
مُنِيتُ مِنْ أَهْلِي وَمِنْ أَهْلِها
بِالجُهْدِ مِنْ كَثْرَةِ قِيلٍ وقالْ

وقد يكون الرِّدف من كلمة غير كلمة الرّويّ كما يكون من كلمة الرّويّ نفسها، نحو قول أبي العتاهية (من المتقارب):

أَتَتْهُ الخِلافَةُ مُنْقادَةً
إلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيالَها
فَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إلّا لَهُ
وَلَمْ يَكُ يَصْلُحُ إلّا لَها

وإذا كانت الواو والياء متحرّكتين، أو مشدَّدتين، لم تُعتَبرا ردفاً؛ لأنّهما، حينئذٍ، ليستا لِيْناً ولا مَدًّا، ويجوز أنْ تَقَعَا في بعض القوافي دون بعض من القصيدة الواحدة، كقول المتنبِّي مادحاً سيف الدولة (من الطويل):

وما قَتَلَ الأحرارَ كالعَفْوِ عَنْهُمُ
وَمَنْ لَكَ بالحُرِّ الذي يَحْفَظُ اليَدا
إذا أنْتَ أكْرَمْتَ الكَرِيمَ مَلَكْتَهُ
وَإنْ أنْتَ أكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدا
وَكُلُّ امْرِئٍ في الشَّرْقِ والغَرْبِ بَعْدَهُ
يُعِدُّ لَهُ ثَوْباً مِنَ الشَّعْرِ أسْوَدا[1]
وَمَنْ يَجْعَلِ الضِّرْغامَ للصَّيْدِ بازَهُ
تَصَيَّدَهُ الضِّرْغامُ فِيما تَصَيَّدا[2]

د ـ الرَّويّ: هو النَّبرة أو النغمة التي ينتهي بها البيت، ويلتزم الشاعر تكراره في كلّ أبيات القصيدة، وإليه تنسب القصيدة، فيُقال: ميميَّة أو رائيَّة، أو داليَّة... واختُلف في اشتقاقه، فقيل: إنّه مأخوذ من الرِّواء، وهو الحَبْل، فالرَّوي يصل أبيات القصيدة ويمنعها من الاختلاط كالحبل الذي تُشَدّ به الأمتعة فوق الناقة، أو الجمل. وقيل: إنّه مأخوذ من الرّواية بمعنى الجمع والحفظ، فالرّويّ بمعنى المرويّ. وقيل: إنَّه مأخوذ من الارتواء؛ لأنّه تمام البيت الذي يقع به الارتواء والاكتفاء.

وكلّ الأحرف تصلح أن تكون رويًّا إلّا بضعة منها، وثمّة أحرف تصلح أن تكون رويًّا وَوَصْلاً في الوقت نفسه، وسنفصِّل الكلام على هذه الحروف في الفقرة التالية.

(١) يقول: لو كان ينجو من يترهَّب، لكان كلّ امرىء من أعداء سيف الدولة يعدّ له مسوحاً يترهَّب فيها، فينجو منه.

(٢) الضِّرْغام: الأسد.

هـ ـ الوصل: هو الحرف الذي يلي الرّويّ المتحرِّك. وقد سُمِّي بذلك؛ لأنه وَصَل حركة الرَّويّ، أي: أشبعها، أو أنَّه موصول به، والسَّبب في الوصل كون آخر الوزن مبنيًّا على السكون لانقطاع الوزن عنده، وكونه تمام البيت الذي يُسَكَّن عنده. ولمّا كان الرَّويّ السّاكن يَتَعَذَّر مَدُّ الصَّوت بعده، استحال وصله.

والوصل حرف غير ضروريّ في البيت، ولكنَّه إنْ وجد، لزِمَ في القصيدة كلّها. واتّفق عُلماء القوافي على أربعة أحرف تَرِد وَصْلاً بدون مُنازِع، هي: حروف المدّ الثلاثة (الألف، والواو، والياء المسبوقة بحرف يجانسها)، والهاء. وقيل: إنَّه اتُّخذ من الهاء وَصْلاً لمشابهتها حروف المدّ في خفاء صوتها، وكون مخرجها من مخرج الألف، ولأنّها تُبيِّن حركة ما قبلها، في مثل: «عليَّهْ»، و«ارْمِهْ»، و«ادْنُهْ»، و«فِيْمَهْ»؛ كما تُبيِّن الألفُ حركة النّون في الضمير «أنا»، ولأنَّها تأتي خَلَفاً عن الألف، كما في «أَرَقْتُ الإناءَ وَهَرَقْتُهُ» بمعنى واحد.

واختلف العلماء في تاء التأنيث، وكاف الخطاب، والميم المتَّصلة بالضمائر، فأنكرت فئة مجيئها وَصْلاً بخلاف فئة أخرى. وأراد بعضهُم التيسير فأطلق الحكم التالي: «الأحسن في كلّ ما وقع فيه خلاف أن يُجْعَل وَصْلاً». وأمّا تنوين حرف الإطلاق، ونون التوكيد الخفيفة، والهمزة الساكنة المبدلة من ألف الوقف، فأبى العلماء أن يعدُّوها رويًّا أو وَصْلاً.

وهاء الوصل هي التي تقع في آخر البيت الشِّعْريّ دون أن تصلح لأنْ تكون رويًّا، فيُلْتَزم الحرف الذي قبلها على أنَّه الرَّويّ. وهي تكون ضميراً ساكناً، كقول البهاء زُهير (من مجزوء الكامل):

يا جِيْرَةَ الصَّبِّ الَّذي ... لَمْ يَدْرِ، بَعْدَكَ، ما ٱحْتِيَالُهْ
أَنْتَ الحياةُ وَمَنْ تُفا ... رِقُهُ الحياةُ، فَكَيْفَ حالُهْ؟

أو ضميراً متحرِّكاً كقول الرّصافي في المرأة (من الكامل):

ضَعُفَتْ، فَحُجَّتُها البُكاءُ لِخَصْمِها ... وَسِلاحُها، عِنْدَ الدِّفاعِ، دُمُوعُها
فَوَلِيُّها، عَنْدَ الدِّفاعِ، يَبِيعها ... وَحَلِيلُها، عِنْدَ الطَّلاقِ، يُضِيعُها
وَكِلاهُما مُتَحَكِّمٌ في أَمْرِها ... هَذا يُعَرِّيها، وذاكَ يُجِيعُها

وكقول أحمد شوقي في لبنان (من الكامل):

لبْنانُ والخُلْدُ اخْتِرَاعُ اللَّهِ لَمْ ... يُوسَمْ بأَزْيَنَ مِنْهُما مَلَكُوتُهُ
هُوَ ذُرْوَةٌ لِلْحُسْنِ غَيْرُ مَرومَةٍ ... وَذُرَا البَرَاعَةِ والحِجَا بَيْروتُهُ

أو كانت للسَّكْت، نحو قول أبي العتاهية (من مجزوء الكامل):

لا تَكْذِبَنَّ فَإِنَّني ... لَكَ ناصِحٌ لا تَكْذِبَنَّهْ

أو للتأنيث (أي: تاء التأنيث المقصورة)، نحو قول أبي العتاهية (من مجزوء الكامل):

وَٱنْظُرْ لِنَفْسِكَ ما ٱسْتَطَعْـ ... ـتَ، فإِنَّها نارٌ وَجَنَّهْ

وألف الوصل هي الألف الواقعة في آخر البيت الشِّعريّ، والتي لا تصلح أن تكون رويًّا فيُلْتَزَم الحرف الذي قبلها على أنَّه الرَّويّ،

وتكون ضميراً للاثنين، من أصل بنية الكلمة، أو إشباعاً وعوضاً من التنوين، نحو قول متمّم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً (من الطويل):

وَكُنَّا كَنَدْمَانَي جَذِيمَةَ حِقْبَةً
مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً
لِطولِ اجْتِماعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعا
فَتًى كانَ أَحْيَى مِنْ فَتَاةٍ حَيِيَّةٍ
وَأَشْجَعَ مِنْ لَيْثٍ إذا ما تَمَنَّعَا
وَحَسْبُكَ أَنِّي قَدْ جَهِدْتُ فَلَمْ أَجِدْ
بِكَفَّيَ عَنْهُ لِلْمَنِيَّةِ مَدْفَعَا

فالرَّويّ، في هذه الأبيات، هو حرف العين، والألف «وصل»، وهي، في البيت الأوَّل، ضمير الاثنين، وفي البيت الثاني، من أصل بنية الكلمة، وفي الثالث حرف إشباع للفتحة، وفي الرابع عِوَض من التنوين.

وياء الوصل هي الواقعة في آخر البيت الشِّعريّ، دون أن تصلح لأن تكون رويًّا، وتكون ضميراً للمتكلِّم، أو ضميراً للمخاطبة، أو إشباعاً، أو من أصل بنية الكلمة، ومثالها قول امرىء القيس في معلَّقته (من الطويل):

ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلي
أفاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذا التدلُّلِ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلي
أَغَرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قاتِلي
وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ
فَقَالَتْ: يَمِينُ اللّهِ ما لَكَ حِيلَةٌ
وما إِنْ أَرَى عَنْكَ الغَمايَةَ تَنْجَلِي

فالرَّوي هو اللَّام، والياء وصل، وهي، في البيت الأوَّل، ضمير المتكلِّم، وفي البيت الثاني ضمير المخاطبة، وفي الثالث إشباع كسرة اللَّام، وفي الرابع من أصل بنية الكلمة.

وواو الوصل هي الواقعة في آخر البيت الشِّعريّ دون أن تصلح لأن تكون رويًّا، وتكون ضميراً للجماعة، أو إشباعاً، أو من أصل بنية الكلمة، نحو قول أبي العتاهية (من مجزوء الكامل):

جِدُّوا، فَإِنَّ الأَمْرَ جِدُّ
وَلَهُ أَعِدُّوا، وَاسْتَعِدُّوا
لا تَغْفَلُنَّ، فَإِنَّمَا
آجَالُكُمْ نَفَسٌ يُعَدُّ
وَحَوَادِثُ الدُّنْيَا تَرُو
حُ عَلَيْكُمُ طَوْراً وَتَغْدُو

فحرف الدال هو الرَّويّ، والواو وصل، وهي، في البيت الأوَّل، ضمير الجماعة، وفي البيت الثاني إشباع، وفي الثالث من أصل بنية الكلمة.

وثمَّة أحرف تصلح لأن تكون وَصْلاً ورويًّا بقيود، وهي: الألف، والواو، والياء، والهاء، وتاء التأنيث، وكاف الخطاب.

فالألف تصلح للرّويّ والوصل إذا كانت أصليَّة، أي: من بِنْيَة الكلمة، وكان ما قبلها مفتوحاً. فإذا أورد الشاعر، في قافيته، مثل: «هُدَى»، و«مُنى»، و«ضَنَى»، و«عَفَا»، ولم يلتزم الحرف الذي قبلها، فإنَّه يكون قد اعتبر الألف رويًّا، وتُسمَّى القصيدة، حينئذٍ، مقصورة (انظر: المقصورة)، نحو قول المتنبّي (من المتقارب):

وَبِتْنَا نُقَبِّلُ أَسْيَافَنَا
وَنَمْسَحُهَا مِنْ دماءِ العِدَا
لِتَعْلَمَ مِصْرُ وَمَنْ بالعراقِ
وَمَنْ بالعواصِمِ أَنِّي الفَتَى

وَأَنِّـي وَفَـيْـتُ، وَأَنِّـي أَبَـيْـتُ
وَأَنِّـي عَـتَـوْتُ عَـلَـى مَـنْ عَـتَـا
وَمَـا كُـلُّ مَـنْ قَـالَ قَـوْلاً وَفَـى
وَلا كُـلُّ مَـنْ سِـيـمَ خَـسْـفـاً أَبَـى

أمّا إذا التزم الشاعِرُ الحرف الذي قبل الألف، سواءٌ أكانت الألف أصليَّة أم للإطلاق، فإنَّ الألف، حينئذٍ، تُعتبر ألف وصل، والحرف الملتزَم به قبلها هو الرَّويّ، وذلك قوله أبي العلاء المعرّي (من البسيط):

مِنْكِ الصُّدودُ وَمِنِّي بالصُّدودِ رِضَا
مَنْ ذَا عَلَيَّ بِهذا في هواكِ قَضَى؟
بي مِنْكِ مَا لَوْ غَدا بالشَّمْسِ ما طَلَعَتْ
مِنَ الكآبَةِ أو بالبَرْقِ ما وَمَضَا
وقَدْ تَعَوَّضْتُ عَنْ كُلٍّ بِمُشْبِهِهِ
فَمَا وَجَدْتُ لأيّام الصِّبا عِوَضَا

وأمّا الياء فإذا كان ما قبلها مكسوراً، فإنّها تكون صالحة للرّويّ وللوصل، فتكون رويًّا إذا لم يُلتزم الحرف الذي قبلها، وتكون وصلاً إذا التُزم الحرف الذي قبلها.

أمّا إذا كانت متحرّكة مع تحرّك الحرف الذي قبلها أو سكونه، فَيَتَعَيَّن أن تكون رويًّا، ومثال الياء المتحرّكة مع تحرّك ما قبلها قول جميل بثينة (من الطويل):

وَأَنْتِ التي إنْ شِئْتِ أَشْقَيْتِ عِيشَتي
وَإِنْ شِئْتِ، بَعْدَ اللّهِ، أَنْعَمْتِ بالِيا

ومثال الياء المتحرّكة مع سكون ما قبلها قول أحمد شوقي (من مجزوء الكامل):

جِبْـرِيـلُ، أَنْـتَ هُـدَى الـسَّـمـا
ءِ، وَأَنْـتَ بُـرْهَـانُ الـعِـنَـايَـهْ

والواو تأتي وَصْلاً أو رَويًّا بالشروط التي للياء.

والهاء تصلح أن تكون رويًّا إذا كانت أصليَّة، أي: من بنية الكلمة، وكان ما قبلها مُحَرَّكاً، أمّا إذا كانت للسَّكت، أو ضميراً، أو للتأنيث، فيُنطق بها هاء، فهي وَصْل.

والتاء، والمقصود بها تاء التأنيث المتحرّك ما قبلها، أي: التي ليس قبلها مدّة، مثل: «تَخلَّتْ»، «زَلَّتْ»، سواءٌ أَبَقِيَتْ ساكنة أم حُرّكت بالكسر للإطلاق أو لإتباعها بياء المتكلِّم، إذا التُزم بالحرف الذي قبلها، كانت وَصْلاً، وكان الحرف المُلتَزَم به هو الرَّويّ، نحو قول كثير عَزَّة (من الطويل):

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكا
ولا مُوجِعاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ
أُرِيدُ الـثَّـواءَ عِـنْـدَهـا، وَأَظُـنُّـهـا
إذا ما أَطَلْنَا عِنْدَها المكْثَ ملَّتِ

فالرّويّ، هنا، اللّام. والتاء وصل.

أمّا إذا لم يُلتَزَم بالحرف الذي قبلها، فإنَّه يتعَيَّن أن تكون رويًّا لا وَصْلاً، كقول عمر بن الفارض (من الطويل):

وَجَدْتُ بِكُمْ وَجْداً قُوَى كُلِّ عاشِقٍ
لَوِ ٱحْتَمَلَتْ مِنْ عِبْئه البَعْض كَلَّتِ
وَأَنْحَلَنِي سُقْمٌ لَهُ بِجُفونِكُمْ
غَرامُ ٱلتَّياعي بالفُؤَادِ وَحُرْقَتِي
كَأَنِّي هِلالُ الشكِّ لولا تَأَوُّهي
خَفِيْتُ، فَلَمْ تُهْدَ العُيونُ لِرُؤْيَتِي

والكاف إذا كانت للخطاب[1]، ولم يكن قبلها حرف مَدّ، بل حرف صحيح مُلتَزَم به،

(١) أمّا إذا لم تكن للخطاب، أي: إذا كانت من أصل الكلمة، فإنّها تكون هي الرَّويّ.

فَإنّه يصحّ اعتبارها رويًّا، كما يصحّ اعتبارها وصلاً، والحرف الذي قبلها هو الرَّويّ، نحو قول ابن زيدون (من الرمل):

وَدَّعَ الصَّبْرَ مُحِبٌّ وَدَّعَكْ
ذائِعٌ مِنْ سِرِّه ما اَسْتَوْدَعَكْ
يَا أَخَا البَدْرِ سَنَاءً وَسَنَى
رَحِمَ اللَّهُ زَماناً أَطْلَعَكْ
إنْ يَطُلْ، بَعْدَكَ، لَيْلِي، فَلَكَمْ
بِتُّ أَشْكو قِصَرَ اللَّيْلِ مَعَكْ

أمّا إذا سُبِقَتْ بحرف مَدّ، أو لم يُلتَزم بالحرف الذي قبلها، فإنّه يتعيَّن أن تكون هي الرَّويّ، نحو قول شوقي في زحلة (من الكامل):

يا جارَةَ الوادي طَرِبْتُ، وعادَني
ما يُشْبِهُ الأَحْلامَ مِنْ ذِكْراكِ
مَثَّلْتُ في الذِّكْرَى هَواكِ وفي الكَرَى
والذِّكْرَيَاتُ صَدَى السِّنينَ الحاكي
وَلَقَدْ مَرَرْتُ على الرِّياضِ بِرَبْوَةٍ
غَنَّاءَ كُنْتُ حِيَالَها أَلْقاكِ

ونحو قول شوقي في بيروت (من الكامل):

بيْروتُ، يا روحَ النَّزيلِ وأُنْسَهُ
يَمْضِي الزَّمانُ عليَّ لا أَسْلوكِ
الحُسْنُ لَفْظٌ في المدائِنِ كُلِّها
وَوَجَدْتُهُ لَفْظاً وَمَعْنًى فِيكِ

والميم الأصليّة لا خلاف في وقوعها رويًّا، أمّا الميم المتصلة بالضمير في «هم» و«هما»، و«كم» و«كما»، فإنّها يجوز أن تكون وصْلاً، ويجوز أن تكون رويًّا. فإن كانت رويًّا، حسن أن يُلتزم معها للحرف الذي قبلها. ومجيء ميم هذه الضمائر في رويّ قصيدة لا يكاد يُتصوّر، إنمّا يكون ذلك في البيت أو البيتين، أي: أن تكون كلّ أبيات القصيدة مُخْتَتَمة بمثل هذه الميم، فلا يكاد يقع في شعر الشعراء، وإنّما الذي يحدث عادةً أن ترد في ثنايا قصيدة رويّها الميم الأصليّة. كقول حافظ إبراهيم (من الطويل):

يُحَيِّيكَ مِنْ أَرْضِ الكِنانَةِ شاعِرٌ
شغوفٌ بقولِ العَبْقَرِيِّينَ مُغْرَمُ
أَفِقْ ساعةً، وانْظُرْ إلى الخَلْقِ نَظْرَةً
تَجِدْهُمْ ـ وَإنْ راقَ الطِّلاءُ ـ هُمُ هُمُ

و ـ الخُروج: هو حرف المدّ الذي يلي هاء الوصل المتحرِّكة، وهو يتولَّد من إشباع حركة هذه الهاء. سُمّي بذلك لأنّه يُخرج به من البيت، أو لبروزه وتجاوزه الوصل. ويكون ألِفاً بعد الهاء المفتوحة، نحو قول ديك الجنّ (من الطويل):

وَلي كَبِدٌ حَرَّى وَنَفْسٌ كَأَنَّها
بِكَفِّ عَدُوٍّ ما يُريدُ سَراحَها
كَأَنَّ على قَلْبي قَطاةً تَذَكَّرَتْ
عَلى ظَمإٍ وِرْداً فَهَزَّتْ جَناحَها

الحاء رويّ، والهاء وصل، والألف خروج.

ويكون ياءً بعد هاء الوصل المكسورة، نحو قول طرفة بن العبد (من المتقارب):

وَإنْ بابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ الْتَوَى
فَشاوِرْ لَبِيباً، ولا تَعْصِهِ

فالصّاد رويّ، والهاء وصل، والياء المتولِّدة من إشباع كسرة الهاء، والتي تظهر في الكتابة العروضيَّة لا في الخطّ هي الخروج.

ويكون واواً بعد هاء الوصل المضمومة، نحو قول ابن زريق (من البسيط):

لا تَعْذُلِيهِ، فَإنَّ العَذْلَ يُولِعُهُ
قَدْ قُلْتِ حَقًّا، ولَكِنْ لَيْسَ يَسْمَعُهُ

جـاوَزْتِ، فـي لَـوْمِـهِ حـدًّا أَضَـرَّ بِـهِ
مِـنْ حَـيْـثُ قَـدَّرْتِ أَنَّ الـلَّـوْمَ يَـنْـفَـعُـهُ

فالعين روي، والهاء وصل، والواو المتولِّدة من إشباع ضمَّة الهاء، والتي تظهر في الكتابة العروضيَّة لا في الخطّ، هي الخروج.

٤ ـ أسماء القافية تبْعاً لحروفها: لا تجتمع حروف القافية الستّة السابقة كلّها في قافية، ومنها ما هو ضروريّ لا يمكن الاستغناء عنه، ومنها ما يتعذّر أن يجتمع مع غيره من هذه الحروف. وقد صنَّف العلماءُ القوافي، تبْعاً لحركة الرَّوي إلى قسمين: مُطلقة، وهي ذات الرَّويّ المتحرِّك، ومقيَّدة، وهي ذات الرَّويّ الساكن، ثُمَّ صَنَّفوها، تبعاً لحروفها، ستَّة أصناف:

أ ـ المُطلقة المُرْدَفَة: هي المحرَّكة الرَّويّ، والتي تشتمل على الرِّدف، كقول السَّموأل (من الطويل):

تُـعَـيِّـرُنـا أَنَّـا قَـلِـيـلٌ عَـديـدُنـا
فَـقُـلْـتُ لـهـا: إِنَّ الـكِـرامَ قَـلِـيـلُ

ب ـ المُطْلقة المؤسسة: هي المحرَّكة الرَّويّ، والتي تشتمل على ألف التأسيس، نحو قول المعري (من الطويل):

ألا في سَبيلِ المجْدِ ما أنا فاعِلُ
عَـفـافٌ وإِقْـدَامٌ وحَـزْمٌ ونـائِـلُ

ج ـ المُطْلَقة المجَرَّدة: هي المحَرَّكة الرَّويّ، والتي لا تشتمل على الرِّدف، ولا على التأسيس، نحو قول المتنبِّي (من البسيط):

هـامَ الـفُـؤَادُ بِـأَعْـرابِـيَّـةٍ سَـكَـنَـتْ
بَيْتاً مِنَ القَلْبِ لَمْ تَمْدُدْ لَهُ طُنُبا[1]

د ـ المقيَّدة المُرْدَفَة: هي السَّاكنة الرَّويّ والتي تشتمل على الرِّدف، نحو قول لبيد بن ربيعة (من السريع):

مَنْ عائِدي اللَّيْلَةَ أَمْ مَنْ يَصِيحْ
بِتُّ بِهَمٍّ، فَفُؤادي قَرِيحْ[2]

هـ ـ المقيَّدة المُؤسَّسة: هي الساكنة الرَّويّ، والتي تشتمل على حرف التأسيس، نحو قول الشاعر (من مجزوء الكامل):

نَـهْـنِـهْ دُمـوعَـكَ إِنَّ مَـنْ
يَـبْـكِـي مِـنَ الـحَـدْثـانِ عَـاجِـزْ[3]

و ـ المقيَّدة المجرَّدة: هي الساكنة الرَّويّ، والتي لا تشتمل على الرِّدف، ولا على التأسيس، نحو قول لبيد (من الرمل):

أَحْـمَـدُ الـلَّـه، فَـلا نِـدَّ لَـهُ
بِـيَـدَيْـهِ الـخَـيْـرُ مـا شَـاءَ فَـعَـلْ

٥ ـ حركات القافية: حركات القافية ستّ، وهي: الرّسّ، والحذْو، والإشباع، والتَّوجيه، والمجرى، والنَّفاذ. وإذا وقع شيء منها في مطلع قصيدة، وجب التزامُها فيما يتلوه من أبيات.

أ ـ الرّسّ: هو حركة ما قبل ألف التأسيس، فلا يكون إلّا فتحة. واختُلف في أصل تسميته، ولعلّ أصحّ الآراء الرأي القائل: إنَّه سُمِّي بذلك من قولهم: رَسَسْتُ الشَّيءَ، بمعنى ابتدأته على خفاء، وسُمِّي الرَّسّ بذلك لابتداء لوازم القافية به، ولخفائه، فهو بعض

(١) هام: أحبَّ حبّاً شديداً. الطُّنُب: حبل الخباء والسّرادق ونحوهما.
(٢) العائد: زائر المريض. قريح: جريح.
(٣) نَهْنه: كفّ.

حرف خفيّ، وهو الألف. ومثاله فتحة نون «نائِلُ» في قول المعرّي (من الطويل):

ألا في سَبيلِ المَجْدِ ما أنا فاعِلُ
عَفافٌ وَإِقْدامٌ وَحَزْمٌ ونائِلُ

ب ـ الحَذْو: هو حركة الحرف الذي قبل الرّدف، ويكون فتحةً قبل الألف، وضمَّة أو فَتحةً قبل الواو، وكسرةً أو فتحة قبل الياء. وسمِّيت هذه الحركة بذلك لأنَّها تحاذي، غالباً، الرّدف الذي بعده، ومثال الحذو كسرة اللّام في «قليل» في قول السموأل (من الطويل):

تُعَيِّرُنا أنَّا قَليلٌ عَديدُنا
فَقُلْتُ لَها: إنَّ الكِرامَ قَليلُ

ج ـ الإشباع: هو حركة الدَّخيل في القافية المُطلقة، وسُمِّيت هذه الحركة بذلك؛ لأنَّها أشبعت الدَّخيل وبلَّغته غاية ما يستحقّ من الحركة بالنسبة إلى أخويه: التأسيس والرِّدف الساكنين. ومثال الإشباع كسرة الهمزة في كلمة «الخلائِقِ» في قول المتنبِّي (من الطويل):

وما الحُسْنُ في وَجْهِ الفَتَى شَرَفاً لَهُ
إذا لَمْ يَكُنْ في فِعْلِهِ والخَلائِقِ

د ـ التوجيه: هو حركة ما قبل الرّويّ المقيَّد (الساكن). سُمِّي بذلك لأنَّ الشاعر له الحقّ أن يُوجّهه إلى أيّ جهة شاء من الحركات، وقيل: سمِّيت هذه الحركة بذلك؛ لأنَّ الحركة قبل السّاكن كالحركة عليه، فكأنَّ الرّويّ مُوَجَّه بها، أي: مُصَيَّر ذا وجهين: سكون وتحرّك. ومثال التوجيه فتحة الضاد في كلمة «مُضَرْ» في قول لبيد (من الطويل):

تَمَنَّى ابْنَتايَ أنْ يَعِيشَ أبُوهُما
وَهَلْ أنا إلّا مِنْ رَبيعَةَ أوْ مُضَرْ[1]

هـ ـ المُجْرَى[2]: هو حركة الرَّويّ المطلق (المتحرِّك)، وسُمِّيت هذه الحركة بذلك، لأنَّها مبدأ جَرَيان الحركة في الوصل. ومثال المجرى ضمَّةُ الدال في كلمة «تجديدُ» في قول المتنبِّي (من الطويل):

عِيدٌ بأيَّةِ حالٍ عُدْتَ يا عِيدُ
بِما مَضَى أمْ لأمْرٍ فيكَ تَجْديدُ

و ـ النَّفاذ: هو حركة[3] هاء الوصل المتحرِّكة. وقد، سُمِّيت هذه الحركة بذلك لنفوذ الصَّوت مَعَها إلى غاية هي الخُروج. وسَمَّاها بعضُهم النَّفاذ، وعلَّلوا التسمية بأنَّ النّفاذ هو الانقضاء والتمام، وبهذه الحركة تتمّ الحركات وتنقضي. ومثال النّفاذ كسرة الهاء في كلمة «بسمائه» في قول مصطفى آغا التونسيّ (من الكامل):

لَمّا بَدا مَلِكُ النَّهارِ بِنُورِهِ
مُتَدَرِّجاً مِنْ شَرقِهِ بِسَمائِهِ

ونشير، أخيراً، إلى أنَّه لا يمكن اجتماع الرِّدف والحذو مع التأسيس، ولا التوجيه مع الرّويّ المتحرِّك.

٦ ـ عُيوب القافية: قَسَّم بعضهم هذه العيوب قسمين: عيوب موسيقيَّة، ومنها: الإجازة، والإكْفاء، والإصراف، والإقواء، والسّناد، والتحريد، والإقعاد، والغلوّ، والتعدّي؛

---

(١) تَمَنَّى: تَتَمَنَّى. وَهَلْ أنا إلّا من ربيعة أو مضَرْ؟: أي: وهَلْ أنا إلّا مثلهما في الفناء.
(٢) بفتح الميم، على أنَّها مصدر من «جَرَى»، وبضَمِّها على أنَّها مصدر من «أَجْرى».
(٣) أي: فتحة، أو ضمَّة، أو كسرة.

وعيوب لغويَّة، ومنها: الإيطاء، والتضمين، والاستدعاء، والإلجاء. ومنهم من يجعل الغلوّ، والتعدِّي، والتحريد، والإقعاد من عيوب الوزن. والحقّ أنّها ليست من عيوب القافية بقَدْر ما هي من عيوب الوزن. وفيما يلي تفصيل هذه العيوب:

أ ـ الإجازة: هي، في أصَحّ الآراء، اختلاف حروف الرّويّ مع تباعد مخارجها. وسُمِّيت بذلك من إجازة الحَبْل، وهي المخالفة بين قواه، أو جواز المكان، أي: تَعَدِّيه؛ لأنَّ الشاعر تجاوز حرف الرَّويّ، أو من التجوُّز، وهو التساهل. ويسمِّيها الكوفيّون الإجارة بمعنى التعدِّي، وسمّاها بعضهم الإعْطاء، لأنَّ الشاعر أعطى الرّويّ ما لا يستحقّه من الحروف. ومن أمثلة الإجازة قول الشاعر (من الطويل):

خَلِيْلَيَّ، سيرا، وأتْرُكَا الرَّحْلَ إنَّني
بِمَهْلَكَةٍ، والعاقِباتُ تَدورُ
فَبَيْناهُ يُشْرِي رَحْلَهُ، قالَ قائِلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ؟

فرويّ البيت الأوّل الرّاء، ورويّ الثاني الباء، والحرفان مختلفان ومتباعدان في المخرج. ومنها قول الراجز:

إنَّ بَني الأبْرَدِ أخْوالُ أبي
وإنَّ عِنْدِي، إنْ رَكِبْتُ، مِسْحَلي[1]

ومن طريف الإجازة ما رواه العنبيّ، قال: «قال أبي: وأنْشدني أبو وائل (من مخلّع البسيط):

ما أوْجَعَ البَيْنَ مِنْ غَريبِ
فَكَيْفَ إنْ كانَ مِنْ حَبيبِ
يَكادُ، مِنْ شَوْقِهِ، فُؤادِي
إذا تَذَكَّرْتُهُ يَموتُ

فقال له أبي: إنّ هذا باء، وهذا تاء، قال: لا تَنْقُطْ أنْتَ شيئاً، قلت: يا هٰذا، إنَّ البيت الأوّل مخفوض، وهذا مرفوع، قال: أنا أقول: لا تَنْقُطْ، وهو يُشكِّل»[2].

ب ـ الإكْفاء: هو اختلاف حروف الرَّويّ ذات المخرج الواحد، أو المتقاربة المخرج. اشتقّوه من قولهم: «أكْفَأْتُ الإناء»، أي: قَلَبْتُه؛ لأنَّ الشاعر قَلب الرّويّ عن وجهته الأولى.

ومن أمثلة الإكفاء بين الحروف ذات المخرج الواحد، قول الرّاجز:

إذا نَزَلْتُ فَاْجْعَلاني وَسَطا
إنِّيَ شَيْخٌ لا أُطِيقُ العَنَدا

فرويّ البيت الأوّل هو الطاء، ورويّ الثاني الدال، وهذان الحرفان من مخرج واحد هو طرف اللِّسان وأصول الثّنايا، والفَرْق بينهما إطباق الطّاء، واستِفَال الدّال، ولولا الإطباق في الطاء، لكانت هذه دالاً.

ومن أمثلته بين الحروف المتقاربة المخرج، قول الراجز:

هَلْ تعرفُ الدّارَ بذِي أقْباضِ[3]
لَمْ تُبْقِ فيها دِيَمُ الرِّدادِ[4]

---

(١) المِسْحَل: اللِّجَام.
(٢) ابن عبد ربّه: العقد الفَريد. ١٦٦/٦.
(٣) ذو أقباض: اسم موضع.
(٤) الدِّيَم: جمع ديمة، وهي المطر يدوم في سكون. الرِّداد: السحب التي أراقت ماءها.

إلّا الأثافِيَّ على وِجادِ[(١)]

فرويّ البيت الأوّل الضاد، ورويّ الثاني والثالث الدال، ومخرج هذه من طرف اللِّسان وأصول الثنايا، في حين أنّ مخرج الضاد من حافَّة اللِّسان وما يليها من الأضراس.

والإكْفاء شائع بين الشّعراء غير المشهورين؛ لأنّهم لم يكونوا يفطنون إلى الفروق بين الحروف المتقاربة المخارج. قال الأخفش: «رأيتهم، إذا قربت مخارجُ الحروف، أو كانت من مخرج واحد، ثُمَّ اشتدَّ تشابهها، لم يفطن لها عامَّتُهم»[(٢)].

والمعنى الذي شرحناه للإكْفاء هو المشهور بين علماء العروض، لكنَّ بعضهم، كالخليل، ويونس بن حبيب، والفرّاء يرى أنّه اختلاف حركة الرّويّ المطلق.

ج - الإصْراف: هو اختلاف حركة الرّويّ (المجْرى) بالفتح مع الضمّ أو الكسر، أُخِذ من قولهم: صرفتُ الشَّيء، أي: أبْعَدْتُهُ عن طريقه، كأنَّ الشاعر صرف الرَّويّ عن طريقه الذي كان يستحقّه من مماثلة حركته لحركة الرّويّ الأوّل. ومثاله قول الشاعر (من البسيط):

لا تَنْكَحَنَّ عَجوزاً أَوْ مُطلَّقَةً
ولا يَسوقَنَّها في حَبْلِك القَدَرُ
فَإنْ أَتَوْكَ، وقالُوا: إنَّها نَصَفٌ[(٣)]
فَإنَّ أَطْيَبَ نِصْفَيْهَا الذي عَبَرا

وقول الشاعر (من الوافر):

أَلَمْ تَرَني رَدَدْتُ على ابْنِ لَيْلَى
مَنِيحَتَهُ، فَعَجَّلْتُ الأداءَ
وَقُلْتُ لِشاتِهِ لَمَّا أَتَتْنَا
رَماكِ اللَّهُ مِنْ شاةٍ بِداءِ

والإصراف قليل في الشِّعر العربيّ حتَّى أنكره بعضُهم، وجعله بعضُهم من الإقْواء.

د - الإقْواء: هو اختلاف حركة الرَّويّ (المَجْرَى) بين الضّمّ والكسر في القصيدة الواحدة. وردَّت جماعةٌ هذه التسمية إلى قول العرب: «أَقْوَى الفاتِلُ حَبْلَهُ»، إذا خالف بين قِواه، فَجَعِل إحداهُنّ قَوِيَّةً، والأخرى ضعيفة. وردَّته جماعة أخرى إلى قول العرب: «أَقْوَتِ الدار»، إذا خَلَتْ، وَسُمِّيت القافية مُقْوَاةً لخلوّها من الحركة التي بُنيت عليها. ومنه قول النابغة الذبياني (من الكامل):

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أو مُغْتَدِي
عَجْلانَ ذا زَادٍ، وغَيرَ مُزَوَّدِ
زَعَمَ البوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنا غَداً
وبِذاكَ خَبَّرنا الغُرَابُ الأسْوَدُ[(٤)]

حيث جاء بالرَّويّ مكسوراً في البيت

(١) الأثافي: أحجار الموقد. الوجاد: أماكن حفظ الماء.
(٢) الأخفش: القوافي. ص ٤٣.
(٣) النَّصَف: من كان متوسِّط العمر.
(٤) يُروى أنّ النابغة حين ذهب إلى المدينة دفع إليه بعض نقّاده بجارية غَنَّت أمامه هذه القصيدة، وتعمَّدت إظهار الضمَّة في «الأسودُ» فمَطَلَتْها لِتُشْعِره بخطئه في حركة الرّويّ، فتنبَّه النابغة، وغيَّره إلى قوله (من الكامل):
زَعَمَ البوارِحُ أنَّ رِحْلَتَنا غداً وبِذاكَ تَنعابُ الغرابِ الأسْودِ

الأوّل، ومضموماً في الثاني. ومنه، أيضاً، قول النابغة في القصيدة نفسها:

سَقَطَ النَّصيفُ ولَمْ تُرِدْ إسْقاطَهُ
فَتَناوَلَتْهُ، واتَّقَتْنا بِاليَدِ
بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كَأَنَّ بَنانَهُ
عَنَمٌ تَكادُ مِنَ اللَّطافَةِ تُعْقَدُ

ومنه قول حسّان بن ثابت (من البسيط):

لا بَأسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ قِصَرٍ
جِسْمُ البِغَالِ وَأَحْلامُ العَصافيرِ
كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ جُوفٌ أَسافِلُهُ
مُثَقَّبٌ نَفَخَتْ فيهِ الأعاصيرُ

والإقواء بهذا المعنى الذي فسّرناه هو الشائع بين العروضيِّين، ومنهم من ذهب إلى أنّه هو الإقْعاد نفسه (انظر: الإقْعاد). وقالت جماعة، منهم الخليل بن أحمد وقطرب: إنّه اختلاف حروف الرَّويّ، أي: الإكْفاء (انظر: الإكفاء). وقال أبو عمرو بن العلاء: إنَّه حركة الرّويّ مُطلقاً، بالضمّ، أو الكسر، أو الفتح.

والإقواء عيب من عيوب القافية. وهو أكثر العيوب انتشاراً في الشعر القديم، قال الأخفش: «وقد سمعتُ مثل هذا من العرب كثيراً ما لا يحصى. قلّ قصيدة ينشدونها إلّا وفيها الإقواء. ثمّ لا يَسْتَنْكِرونه، وذلك لأنّه لا يكسر الشعر»[1]. وقد عُلِّل شيوع الإقواء بوقوف الشعراء على قوافيهم بالتسكين.

هـ ـ السناد: هو اختلاف ما يُراعى قبل الرَّويّ من حروف وحَركات، والذي يُراعى من ذلك حرفان هما: الرِّدْف، والتأسيس، وثلاث حركات، وهي: الإشباع، والحذو، والتوجيه. وأنواع السِّناد خمسة، وهي:

١ ـ سناد الرِّدف[2]: هو أن يجمع الشاعر بين قافية مُرْدَفَة وأخرى مجرَّدة من الرِّدف في قصيدة واحدة، وأكثر ما يقع هذا العيب إذا كان الرِّدف ليناً[3] لا مَدًّا[4]، نحو قول طرفة بن العبد (من المتقارب):

إذا كُنْتَ، في حاجَةٍ، مُرْسِلاً
فَأَرْسِلْ حَكيماً، ولا تُوصِهِ
وَإنْ ناصِحٌ مِنْكَ، يَوْماً، دَنا
فَلاَ تَنْأَ عَنْهُ، وَلا تُقْصِهِ

٢ ـ سِنَاد التأسيس[5]: هو تأسيس قافية وإهمال أخرى، كقول ابن السليماني (من الطويل):

لَوَ انَّ صُدورَ الأمْرِ يَبْدُونَ لِلْفَتَى
كَأعْقَابِهِ لَمْ تُلْفِهِ يَتَنَدَّمُ
لَعَمْرِي، لَقَدْ كَانَتْ فِجَاجٌ عَرِيضَةٌ
وَلَيْلٌ سُخَامِيُّ الجناحَيْنِ أَدْهَمُ[6]
إذِ الأَرْضُ لَمْ تَجْهَلْ عَلَيَّ فُرُوجُها
وَإِذْ لِيَ عَنْ دارِ الهَوانِ مُراغَمُ[7]

(١) الأخفش: القوافي. ص ٤٢.

(٢) الردف: حرف علّة يسبق الرَّويّ دون حاجز بينهما.

(٣) أي: حرف علّة وقبله حركة لا تُناسِبُه. والضمَّة تُناسب الواو، والفتحة تُناسب الألف، والكسرة تناسب الياء.

(٤) أي: حرف علّة وقبله حركة تناسبه.

(٥) التأسيس: ألِف تقع قبل الرّويّ مفصولةً عنه بحرف واحد متحرِّك يُسمَّى الدَّخيل.

(٦) الفجاج: الطريق الواسعة بين الجبال. سخاميّ: أسود فاحم. أدهم: أسود.

(٧) تجهل: تغمض. الفروج: المواضع المخيفة. مُراغَم: مَهْرَب.

فأسَّس البيت الأخير، ولم يُؤَسِّس ما قبله. وهذا السِّناد قليل في الشِّعر العربيّ.

٣ ـ **سناد الإشباع**: هو اختلاف الإشباع[1]. ومنه قول البحتريّ (من الطويل):

وَهَلْ يَتَكافا الناسُ شَتَّى خِلالُهم
وما تَتَكافا في اليَدَيْنِ الأصابِعُ
يُبَجَّلُ إجْلالاً، وَيَكْبُرُ هَيْبَةً
أَصِيلُ الحِجى فيهِ تُقًى وَتَواضُعُ[2]

وقول ورقاء بن زهير (من الطويل):

دَعاني زُهَيْرٌ تَحْتَ كَلْكَلِ خالِدٍ
فَجِئْتُ إليهِ كالعَجولِ أُبادِرُ[3]
فَشُلَّتْ يَميني يومَ أَضْرِبُ خالداً
وَيَمْنَعُهُ مِنِّي الحَديدُ المُظاهَرُ

٤ ـ **سناد الحذو**: هو اختلاف الحذو (حركة الحرف الذي قبل الرِّدف)، وهذا الاختلاف إنَّما يكون عيباً إذا كان بين الفتح من جهة، وبين الكسر أو الضَمِّ من جهة أخرى، نحو قول أميَّة بن أبي الصَّلت (من الوافر):

تُخَبِّرُكَ القَبائِلُ مِنْ مَعَدٍّ
إذا عَدُّوا سِعايَةَ أَوَّلِينا
بِأَنَّا النَّازِلونَ بِكُلِّ ثَغْرٍ
وأَنَّا الضَّارِبُونَ إذا التَقَيْنا

وقول عمرو بن كلثوم (من الوافر):

عَلَيْنا كُلُّ سابِغَةٍ دِلاصٍ
تَرَى فَوْقَ النِّطاقِ لها غُضُونَا[4]
كَأَنَّ غُضونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرٍ
تُصَفِّقُها الرِّياحُ إذا جَرَيْنَا[5]

أمّا إذا كان اختلاف هذه الحركة بين الكسرة والضمَّة، فليس ذلك عَيْباً؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى اجتماع الياء المكسور ما قبلها مع الواو المضموم ما قبلها، ومثل هذا لا تكاد تخلو منه قصيدة مُرْدَفة. وسناد الحذو أقبح من سناد الإشباع والتوجيه. وذهب المَعرِّي إلى أنَّه، في الشعر المقيَّد، أشنع منه في الشّعر المطلق.

٥ ـ **سناد التوجيه**: هو اختلاف حركة ما قبل الرّويّ المقيَّد (الساكن)، ومنه قول شوقي (من الرمل):

وامْتِحانٌ صَعَّبَتْهُ وَطْأَةٌ
شَدَّها في العِلْمِ أُسْتاذٌ نَكِرْ
لا أرَى إلَّا نِظاماً فاسِداً
فَكَّكَ العِلْمَ وَأَوْدَى بالأُسَرْ
مِنْ ضَحاياهُ، وما أكْثَرَها،
ذلكَ الكارِهُ في غَضِّ العُمُرْ

وأجاز بعضُهم هذا الاختلاف، ولم يعدّه عيباً، وأباحَ الخليلُ الجمع بين الضمّ والكسر، وعابَ الجمع بين الفتح والضمّ أو الكسر. ومهما يكن من أمر، فإنَّ تعاقب الضمَّة والكسرة أخفّ من تعاقب الفتحة معهما، وإنَّ عدم التعاقب أحْسَن.

و ـ **التَّحْريد**: هو اختلاف ضروب القصيدة الواحدة، أخذوه من الحَرَد، وهو داء يُصيب عَصب الإبل، فيضطرب مشيُها. ومنه قول الشاعر (من الطويل):

---

(١) هو حركة الدَّخيل (الحرف المتحرِّك الفاصل بين الرّويّ وألف التأسيس) في القافية المطلقة.
(٢) الحِجى: العقل.
(٣) الكَلْكَل: الصَّدْر.
(٤) السّابغة: الدرع الواسعة. الدِّلاص: البرّاقة. الغُضون: جمع غُضْن، وهو التشنّج في الشّيء.
(٥) غُدْرٍ: غُدُر، جمع غَدير. تُصفِّقه: تضربه. شبّه غُضون الدِّرع بمتون الغُدران إذا ضَرَبَتْها الرِّياح في جَرْيها.

إذا أنْـتَ فَـضَّـلْـتَ آمْـرأً ذا نَـبـاهَـةٍ
عَلَى ناقِصٍ، كانَ المَديحُ مِنَ النَّقْصِ
أَلَـمْ تَـرَ أَنَّ الـسَّـيْـفَ يَـنْـقُـصُ قَـدْرُهُ
إذا قِيلَ: هـذا السَّيْفُ خَيْرٌ من العِصِي

فالضرب، في البيت الأوّل هو «مَفَاعِيْلُن» (مَن النَّقْصِ)، وفي البيت الثاني «مفاعِلُنْ» (من العِصي).

والتحريد نادر في الشِّعر العربيّ.

ز ـ الإقْصاد: هو اختلاف أعاريض القصيدة، وأكثر ما يقع في بحر الكامل، ومنه قول المخبَّل السّعديّ (من الكامل):

ذَكَـرَ الـرَّبـابَ وَذِكْـرُهـا سُـقْـمُ
وَصَـبـا، ولَـيْـسَ لِـمَـنْ صَـبـا حِـلْـمُ[1]

فالعروض «فَعْلُنْ»، ثُمَّ قال في البيت الثامن عشر:

وَيَـضُـمُّـهـا دُونَ الـجَـنـاحِ بِـدَفِّـهِ
وَتَـحُـفُّـهُـنَّ قَـوادِمٌ قُـتْـمُ[2]

فجاء بالعروض سالمة «مُتَفَاعِلُنْ».

ح ـ الغُلُوّ: هو تحريك الرَّويّ السّاكن بحيث يُؤدِّي إلى كَسْر الوزن، ومنه قول رؤبة (من الرجز):

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خاوِي المُخْتَرَقْنْ
مُشْتَبِهِ الأعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

وَالأصل «المخترقْ» و«الخَفَقْ»، فألحق بهما النون، فخرج، بذلك، على الوزن، فأصبح الضَّرب «مُسْتَفْعِلَتُنْ» وهذه التفعيلة غير معروفة في ضَرب الرَّجز. وسُمّي هذا العيب غُلُوًّا؛ لأنَّ الغُلُوّ الزّيادة، وهو زيادة على الوزن.

ط ـ التعدِّي: هو تحريك هاء الوصل السّاكنة، بحيث يؤدِّي تحريكها إلى كَسْر الوزن، ومنه قول أبي النَّجْم (من الرَّجز):

تَنْفُشُ مِنْهُ الخَيْلُ ما لا تَغْزِلُهْ

فالضَّرب «مُسْتَفْعِلُنْ» (لا تَغْزِلُهْ)، ولو حُرِّكت الهاء في «تغزله»، لَصار «مُسْتَفْعِلَتُنْ»، ما يُؤدِّي إلى كَسْر الوزن.

ي ـ الإيطاء: هو تكرار كلمة الرّويّ بلفظها ومعناها من غير فاصل أقلُّه سبعة أبيات، وكُلَّما قلَّ الفاصِل زاد الإيطاءُ قُبحاً. وهو مأخوذ من «المواطاة» التي تعني الموافقة، ومن أمثلته قول نصيب الأكبر مولى بني مروان (من الطويل):

لَقَدْ هَتَفَتْ في جُنْحِ لَيْلٍ حَمامَةٌ
عَـلَـى فَـنَـنٍ وَهْـنـاً وَإِنِّـي لَـنـائِـمُ
فَـقُـلْـتُ اعـتِـذاراً عِـنْـدَ ذاكَ وَإِنَّـنِـي
لِـنَـفْـسِـيَ مِـمَّـا قَـد رَأَيْـتُ لـلائِـمُ
أَأَزْعَـمُ أَنِّـي هـائِـمٌ ذُو صَـبـابَـةٍ
لِسُعْدَى ولا أَبْكِي وتَبكي الحمائِمُ
كَذِبْتُ، وبيتِ اللَّهِ، لو كُنتُ عاشقاً
لـما سَبَقَتْني بالبُكاءِ الحمائِمُ

هذا هو الشائع في الإيطاء بين جمهور العروضيِّين، أمّا الذي رأى أنَّ القصيدة ما احتوت على ثلاثة أبيات فصاعداً، كالأخفش، فَقَدْ أباح تكرير الكلمة دون عيب على أن يفصل بين الكلمتين المكرَّرتين هذا العدد من الأبيات. ومن رأى أنّ القصيدة ما احتوت على

---

(١) سُقْم: مَرَض. صَبا: حَنَّ واشتاق.

(٢) بضمّها، أي: يضمّ الظليم البيضَةَ بجناحيه. دفّه: جنبه. القوادم: أوائل ريش النعام. تحفّهنّ: تكون حولهنّ. قُتْم: غُبْر.

عشرة أبيات فصاعداً، أو خمسة عشر بيتاً كما ذهب إليه ابن جنّي، أو عشرين بيتاً كما قال به الفرّاء، أباح تكرير الكلمة دون عيب على أن يفصل بين الكلمتين المكرَّرتين العدد الذي رأى أنَّ القصيدة يجب أن تحتوي عليه. وسبب هذه الإباحة أنّهم عَدُّوا اللفظ كأنَّه ورد في قصيدة أخرى بعد العدد الذي رأى أن القصيدة تحتوي عليه. ومَنَعَ بعضُهم التكرار في القصيدة كلّها مهما طالَتْ.

ولم يُعيبوا الإيطاء إذا وقع في غَرَضَين مختلفين في القصيدة الواحدة، كأن تكون الكلمة الأولى في النسيب في أوّل القصيدة، والأخرى في وصف الرّحلة أو المدح أو الهجاء، ولو لم يفصل بينهما العدد المحدَّد من الأبيات.

وإذا تكرّر اللّفظ، واختلف المعنى لم يكن ذلك إيطاء أو عيباً، كقول محمد بن علي الهرّاش (من السريع):

لا تَصْنَعِ العُرْفَ إلى مائِقٍ
فكُلُّ ما تصْنَعُهُ ضائِعُ[1]
ما ضاعَ مَعْروفٌ لَدَى أَهْلِهِ
ذاك مِسْكٌ أبداً ضائِعُ[2]

ومثله قول محمد بن مسعود المالينيّ (من الكامل):

ماذا نُؤَمِّلُ مِنْ زَمانٍ لَم يَزَلْ
هُوَ راغباً في خامِلٍ عَنْ نابِهِ[3]
نَلْقاهُ ضاحِكَةً إلَيْهِ وُجوهُنا
وَتَراهُ جَهْماً كاشِراً عَنْ نابِهِ

ورأى بعضُهم أنَّ تكرير قافية المصراع الأوَّل في قوافي الأبيات ليس عيباً، كقول امرىء القيس (من الطويل):

خَليلَيَّ، مُرّا بي على أُمِّ جُنْدُبِ
نُقَضِّ لُبَاناتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ
فَإنَّكُما إنْ تَنْظُرانِيَ ساعَةً
من الدّهْرِ تَنْفَعْني لدى أُمِّ جُنْدُبِ

وأخرجوا من المواطأة المسند إلى الضمير المتَّصل مثل «كاتبهم»، و«لاعبهم»، و«دعاهم»، و«رماهم»، والمتَّصل بالضمير وغير المتَّصل، مثل: «غُلامي»، و«الغُلام»، و«لم تَضْرِبي»، و«لم تضْرِبِ». والكُنَية والاسم، مثل: «أبي العبّاس»، و«العبّاس»، والمصغّر والمكبّر، مثل «رُجَيل»، و«رَجل»، والمفرد والمثنّى، مثل: «قَتَلا» بألف الإطلاق، و«ضربَا» بألف التثنية، والمفرد والجمع، مثل «يَقْتُلو» بواو الإطلاق، و«لم يَقْتُلُوا» بواو الجمع، والمقلوب، مثل: «أَنْيُق»، و«أَيْنُق» في جمع «ناقة».

واختلفوا في اجتماع العَلَم والصِّفة، مثل «ضَحّاك»، اسم علم، و«ضَحّاك» صيغة مبالغة من «ضَحِك»، وفي المعرفة والنكرة مثل «الرجل»، و«رجل»، والمختلف العامل مثل «أخذتُ عنه»، و«تجاوزت عَنْهُ»... وعابوا تكرار الكلمة الدالّة على اثنين بمعنى واحد كالزوج، والعِرْس، والفعل المسنَد إلى الفاعلين المختلفين، مثل: «تَقْتل» و«نَقْتُل»، والأسماء التي دخلت عليها حروف جَرّ

(١) ضائع: اسم فاعل من «ضاع» من «الضياع».
(٢) ضائع: اسم فاعل من «ضاع» بمعنى: فاحَ.
(٣) نابه: ذو نباهة.

مختلفة، مثل «بِفَارِسٍ» و«الفارسِ». . .

واعتبار الإيطاء عيباً إنّما مرجعه الذّوق الذي يأبى التكرار، لكن إذا وجد الشاعر لذّة في تكرار لفظة، كأن تكون هذه لفظ الجلالة، أو أحد أسماء الرسول، أو اسم الحبيب، كرَّرها دون أن يُعدَّ تكراره عيباً، كقول الشاعر (من الطويل):

مُحَمَّدُ سادَ النـاسَ كَهْلاً ويافِعاً
وسادَ على الإمْلاكِ أيضاً مُحَمَّدُ
مُحَمَّدُ كُلُّ الحُسْنِ مِنْ بَعْضِ حُسْنِهِ
وما حُسْنُ كُلِّ الحُسْنِ إلَّا مُحَمَّدُ
مُحَمَّدُ ما أَحْلَى شمائِلَهُ، وما
أَلَذَّ حديثاً راجَ فيهِ مُحَمَّدُ

وقد يكرِّر الشاعر اسماً بهدف السّخرية منه، وتشويه صورته، كقول محمود بيرم التونسيّ (من البسيط):

وَلَمْ أَذُقْ طَعْمَ قِدْرٍ كُنْتُ طابِخَها
إلَّا إذا ذاقَ قَبْلِي المجْلِسُ البَلدي
كَأَنَّ أُمِّيَ بَلَّ اللّهُ تُرْبَتَها
أَوْصَت، فقالَتْ: أخُوكَ المجلسُ البلدي
يا بائِعَ الفُجْلِ بالملِّيمِ واحِدَةً
كَمْ لِلْعِيَالِ؟ وَكَمْ لِلْمَجْلِسِ البَلَدِي؟

يا ـ التضمين: هو تعلُّق قافية البيت بما بعده بحيث لا يستقلّ كلّ واحد من البيتين في المعنى، أو هو، كما يقول ابن عبد ربّه: «أنْ لا تكون القافية مستغنية عن البيت الذي يليها»، ومنه قول الشاعر (من البسيط):

أَقُولُ حينَ أَرَى كَعْباً ولِحْيَتَهُ
لا بَارَكَ اللّهُ في بِضْعٍ وَسِتِّينِ
مِنَ السِّنينَ تَمَلَّاها بِلا حَسَبٍ
ولا حَياءٍ، وَلاَ قَدْرٍ، ولا دِينِ

أمّا إذا كان شيء مِمّا قبل القافية هو المتعلّق بالبيت التالي كقول مجنون ليلى (من الوافر):

كَأَنَّ القَلْبَ لَيْلَةَ قِيلَ يُغْدَى
بِلَيْلَى العامِرِيَّةِ أَوْ يُراحُ
قَطَاةٌ عَزَّها شَرَكٌ، فَباتَتْ
تُعَالِجُهُ، وَقَدْ عَلِقَ الجَناحُ

فليس ذلك من التضمين، وإنّما يسمّونه «التعليق المعنوي».

والتضمين نوعان: قبيح، ومقبول. أمّا الأوّل فهو ما افتقر فيه البيت الأوَّل إلى الآخر افتقاراً لازماً؛ لأنه لا يتمّ الكلامُ إلَّا به، كالمرفوعات الأربعة، والصِّلة، وجواب الشّرط، والقَسَم، نحو قول النابغة الذبياني (من الوافر):

وَهُمْ وَرَدوا الجِفارَ عَلَى تَمِيمٍ
وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عكاظَ إنِّي[1]
شَهِدتُ لَهُمْ مواطِنَ صادِقاتٍ
أَتَيْتُهُمُ بِودِّ الصَّدْرِ مِنِّي[2]

وأمّا المقبول، فما لم يفْتَقِر فيه البيت الأوّل إلى الآخر افتقاراً لازماً، بل يصحّ الاستغناء عنه، كالتوابع الأربعة، ومنه قول امرىء القيس (من الطويل):

وَتَعْرِفُ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ شَمائِلاً
وَمِنْ خَالِهِ، وَمِن يَزِيدَ، وَمِنْ حُجُرْ[3]

---

(١) الجفاء: ماء لبني تميم. يوم عكاظ: يوم كانوا فيه مع قريش.
(٢) مواطن صادقات: أي: كان لهم مواقف صادقة. ودّ الصّدْر: كناية عن الوفاء.
(٣) الشمائل: الخلائق والخصال.

سـمـاحَـةَ ذا، وبِـرَّ ذا، ووفـاءَ ذا
ونـائِـلَ ذا، إذا صَـحـا وإذا سَـكِـرْ[١]

وتَعَمَّد بعضهُم التضمين للدلالة على حُسْنِ الاقتدار، فلم يُعَب عليه؛ لأنَّ العيب على من اجتهد أن تكون أبياته كالأمثال كلٌّ منها قائم بنفسه، ومن ذلك قول الشاعر (من السريع):

يـا ذا الـذي فـي الـحُـبِّ يَـلْـحَـى: أمَا
تَـخْـشَـى عِـبَـادَ الـلَّـهِ فِـيـنَـا، أمـا
تَـعْـلَـمُ أنَّ الـحُـبَّ داءٌ، أمـا
والـلَّـهِ، لـوْ حُـمِّـلْـتَ مِـنْـهُ كَـمَـا
حُـمِّـلْـتُ مِـنْ حُـبِّ رخـيـم، لـمـا
لُـمْـتَ عـلَـى الـحُـبِّ، فَـدَعْـنِـي وَمَـا
أَلْـقَـى، فَـإِنِّـي لَـسْـتُ أدْرِي بِـمَـا
أُصِـبْـتُ إلَّا أَنَّـنـي بَـيْـنَـمَـا
أنـا بِـبَـابِ الـقَـصْـرِ فـي بَـعْـضِ مَا
أَطْـلُـبُ مِـنْ قَـصْـرِهِـمْ إذْ رَمَـى
قَـلْـبِـي غَـزَالٌ بِـسِـهـام فَـمَـا
أخـطـا بِـسَـهْـمَـيْـهِ ولَـكِـنَّـمَـا
سَـهْـمـاهُ عَـيْـنـانِ لَـهُ كُـلَّـمَـا
أَرَادَ قَـتْـلِـي بِـهِـمـا سَـلَّـمَـا

يب ـ الاسْتِدعاء: هو الإتيان بالقافية ليستَوي الرَّويّ ويتمّ الوزن، دون أن تُفيد معنًى زائداً، نحو قول أبي تمام (من الكامل):

كـالظَّبْـيَـةِ الأدْمـاءِ صـافَـتْ فَـارْتَـعَـتْ
زَهْـرَ الـعَـرارِ الـغَـضِّ والـجَـثْـجـاثا[٢]

فليس في وَصْف الظبية أنَّها ترتعي الجثجاث فائدة.

يج ـ الإلْجاء: هو أن تُجْبِرَ القافيةُ الشّاعِرَ أنْ يذكر أحد الأعلام لاتّفاقه مع الرَّوي دون ميزة معيَّنة فيه، نحو قول أبي تمام (من الطويل):

مَـحـاسِـنُ أصْـنَـافِ الـمُـغَـنِّـيـنَ جَـمَّـةٌ
وَمَـا قَـصَـبَـاتُ الـسَّـبْـقِ إلَّا لِـمَـعْـبَـدِ

٧ ـ جمال القافية: رتَّب بعضُهم[٣] جمال القافية الموسيقيّ بشكل تصاعديّ، فذهب إلى أنَّ القافية المقيَّدة التي لا يلتزم فيها الشاعر حركة توجيه ثابتة[٤] هي أقلّ القوافي موسيقيّة؛ لأنّها تعتمد على موسيقى الرّويّ وحده.

وتليها، في السلّم الموسيقيّ، القافية المقيَّدة الخالية من سناد التوجيه.

وأعلى منها القافية المقيَّدة المُرْدَفة بواو، أو بياء، أو بكليهما على التناوب، أو القافية المؤسَّسة.

وأعلى من هذه القافية المطْلَقَة غير المرْدَفَة، وأفضل من هذه القافية المطلقة المُرْدفة بواو، أو بياء، أو بكليهما على التناوب.

وأعلى من هذه القافية المطلقةُ المُردفة بألف. وفوق هذه القافيةُ المردفةُ، أو المُؤسَّسةُ الموصولة بهاء، أو بكاف، أو بحرف مَدّ.

وفوق كلّ القوافي قافيةُ لزوم ما لا يلزم المُرْدفة، أو المُؤسَّسة، والموصولة بمدّ أو بهاء تليها ألف الخروج.

٨ ـ وحدة القافية: يُقصد بهذا المصطلح أن تكون جميع أبيات القصيدة الواحدة ذات

---

(١) صَحا: أفاقَ من سكْرِه.
(٢) أدْماء: سمراء. العَرار والجَثْجاث: نوعان من النبات.
(٣) انظر: صفاء خلوصي: فن التقطيع الشّعريّ. ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(٤) أي: فيها سناد التوجيه.

قافية واحدة. ويميل الباحثون إلى الاعتقاد بأنَّ الشِّعر العربيّ نشأ متنوِّع القوافي، أي: بقوافٍ متعدِّدة داخل القصيدة الواحدة، فلمّا ابتكر الشّعراءُ القصيدة ذات القافية الواحدة، طغتْ هذه على بقيّة أشكال القصائد، دون أن تستطيع القضاء عليها، فبقيت القصائد ذات القوافي المتعدِّدة، كالمزدوجات، والمسمَّطات، والموشَّحات، والمثلَّثات، والمربَّعات، والمُخمَّسات، والمسدَّسات[1]، وغيرها، تعيش مع القصيدة الموحَّدة القافية، ولكن مع شيء من الانزواء والاختفاء.

وفي العصر الحديث، بدأت جماعة من الشعراء تهجر القصيدة الموحَّدَة القافية شيئاً فشيئاً، حتّى تخلَّص منها بعضُهم في الشِّعر الحُرّ، أو الشعر المنثور.

انظر: «شعر التفعيلة»، و«الشّعر المنثور».

* * *

للتوسُّع انظر:

- القافية في العروض والأدب. حسين نصار. دار المعارف بمصر، سنة ١٩٨٠ م.
- القافية دراسة صوتيّة جديدة. حازم علي كمال الدين. القاهرة، مكتبة الآداب.

وانظر: علم القافية.

القافيّة

هي القصيدة، أو المقطوعة الشِّعريَّة التي رويُّها حرف القاف (انظر: الرّويّ). والقصائد القافيَّة متوسّطة الشيوع في الشِّعر العربيّ، ومنها قافيَّة محمد مهدي الجواهري في «دمشق» ومطلعها (من البسيط):

شَمَمْتُ تُرْبَكِ لا زُلْفَى، ولا مَلَقا ... وَسِرْتُ قَصْدَكِ لا خِبًّا، ولا مَذِقا
وما وَجَدْتُ إلى لُقْياكِ مُنْعَطَفاً ... إلّا إليْكِ، ولا أَلْفَيْتُ مُفْتَرَقا
كُنْتِ الطَّريقَ إلى هاوٍ تُنَازِعُهُ ... نَفْسٌ تَسُدُّ عَلَيْهِ دُونَها الطُّرُقا
وكانَ قَلْبِي إلى رُؤْياكِ باصِرَتي ... حَتَّى اتَّهَمْتُ عَلَيْكِ العَيْنَ والحَدَقا

قال

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً يتعدَّى إلى مفعول به واحد، نحو: «تسألني عن العظمة، فأقول: الكرامة»، ونحو: «قالَ زيد: إنَّ الامتحان قريب» (جملة: «إن الامتحان قريب» في محل نصب مقول القول). وقد تتعدَّى بالباء، إذا كانت بمعنى «اعتقد»، نحو: «أنا أقول بهذا».

٢ ـ فعلاً بمعنى: ظنَّ، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بشرط أن يكون مضارعاً، مسنداً للمخاطب، مسبوقاً باستفهام، غير مفصول عن الاستفهام إلا بالظرف، أو الجار والمجرور، أو معمول الفعل، أو معمول معموله، نحو قول الشاعر (من البسيط):

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامِعَةً ... شَمْلي بهم أم تقولُ البعدَ محتوما[2]؟

(«الدارَ» مفعول به أوّل لِـ «تقول» الأولى.

---

(١) انظر كلًّا منها في مادَّتها.

(٢) فصل هنا بين الاستفهام، وهو الهمزة في صدر البيت، وبين الفعل «تقول» بالظرف «بعد».

«جامعة»: مفعول به ثان لها. «البعدَ»: مفعول به أوّل لِ«تقول» الثانية. «محتوماً»: مفعولها الثاني).

ونحو: «أفي المدرسة تقول زيداً جالساً»[1] («زيداً»: مفعول «تقول» الأول، و«جالساً» مفعولها الثاني)، ونحو قول الكميت الأسدي (من الوافر):

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ
لَعَمْرُ أبيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا[2]؟

(«بني»: مفعول به أوّل لِ«تقول» و«جُهّالاً» مفعولها الثاني)، ونحو: «أللحضارةِ تقولُ العلمَ باعثاً»[3] («العلمَ»: مفعول به أوّل لِ«تقول»، و«باعثاً» مفعولها الثاني) ويصحّ حذف المفعولين، نحو:

«ـ أتقول زيداً ناجحاً؟ ـ أقولُ»، أي: أقولُ زيداً ناجحاً كذلك يجوز حذف أحدهما، نحو: «ما تقولُ الاستقلالَ؟ ـ أتقول مطلباً أساسيًّا لكلّ المواطنين؟»، والتقدير: أتقولُ الاستقلالَ مطلباً أساسيًّا لكلِّ المواطنين؟».

وإذا فقد شرط من شروط عمل القول المتضمّن معنى الظن، تعيّن الرفع[4]، نحو: «قالَ زيدٌ: جيشُنا منتصرٌ» (جملة «جيشنا منتصر» في محل نصب مقول القول) والملاحظ في هذا الباب، أنه ولو استوفى مضارع القول شروطه كي يعمل عمل «ظنَّ»، فإنّه يجوز رفع مفعوليه على أنهما مبتدأ وخبر، فيصبح متعدِّياً إلى مفعول به واحد، وهو جملة المبتدأ والخبر، نحو: «أتقولُ الشمسُ مشرقَةٌ» («الشمسُ»: مبتدأ مرفوع بالضمَّة الظاهرة. وجملة «الشمس مشرقة» في محلّ نصب مفعول به للفعل «تقول»).

القالي

= إسماعيل بن القاسم (١٥٦ هـ/ ٩٦٧ م).

قالوا

بمعنى: تكلموا. وهو في النحو، مصطلح بمعنى «السَّماعيّ».

انظر: السَّماعيّ.

قامَ

تأتي:

١ ـ فعلاً ناقصاً من أفعال الشروع يرفع المبتدأ، وينصب الخبر، شرط أن تكون بمعنى «شرع» أو «ابتدأ»، وأن يكون خبرها جملة فعليَّة فعلها مضارع غير مقترن بـ«أنْ»، نحو: «قامَ المعلِّمُ يشرح الدرسَ» («قامَ»: فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح. «المعلِّم»: اسم «قام» مرفوع بالضمَّة الظاهرة. «يشرحُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الدرسَ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة «يشرح الدرسَ» في محل نصب خبر «قامَ»).

٢ ـ فعلاً تامًّا، إذا لم تكن بمعنى «شرع» أو

---

(١) فُصل هنا بين الاستفهام، وهو الهمزة، والفعل «تقول» بالجار والمجرور «في المدرسة».
(٢) فُصل هنا بين همزة الاستفهام والفعل «تقول» بمفعول «تقول» الثاني «جهَّالاً».
(٣) فُصل هنا بين همزة الاستفهام والفعل «تقول» بمعمول «باعثاً» (الذي هو مفعول به ثان) «تقول».
(٤) أمّا بنو سليم فينصبون بالقول مفعولين بلا شرط.

«ابتدأ»، نحو: «قام الطفلُ من مكانه»، أي: نَهَضَ الطفل من مكانه («قام»: فعل ماض مبنيّ على الفتح. «الطفل»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة).

القاموس

انظر: المعجم.

قاموس العوامّ

قاموس في اللغة العاميَّة وضعه الشاعر اللبناني حليم دموس (١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م - ١٣٧٧ هـ/ ١٩٥٧م)، قصد فيه خدمة الباحثين لمعرفة الفصيح من العاميّ. وقد ضمّ الكلمات العاميَّة التي عرفها الشاعر وما يقابلها باللغة الفصحى.

وقد طُبع الكتاب في بيروت سنة ١٩٢٣م.

القاموس المحيط[1]

معجم لغوي مشهور لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي (٧٢٩ هـ/ ١٣٢٩م - ٨١٧ م/ ١٤١٥م).

بدأ الفيروزابادي معجمه بمقدّمة افتتحها بتحميد طويل، انتقل بعده إلى الكلام على أهمِّيَّة علم اللغة، رابطاً بين اللغة والقرآن، ثمّ بيَّن مقصده من قاموسه، وصفات هذا القاموس، وتسميته، ومزاياه ومنهجه فيه، ومواقفه من «الصحاح»، وسبب إيثاره إياه بالنقد، مفتخراً بنفسه، وداعياً لها. وتتلخَّص أهمُّ سمات منهجه بما يلي:

١ ـ اتبع في ترتيب المواد نظام القافية الذي ابتكره الجوهري، ويظهر أن سبب هذا الاتباع هو إقبال الناس على «الصحاح»، كما يعترف بنفسه[2].

٢ ـ اهتّم بالترتيب الداخلي للمواد، ففصل معاني كلّ صيغة من زميلتها في الاشتقاق، وقدّم الصيغ المجردة على المزيدة، وأخَّر الأعلام (لأنه من الممكن الاستغناء عن ذكر الأعلام في المعاجم).

٣ ـ اتّبع مبدأ الإيجاز، فحذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن، وحديث، وشعر، وأقوال، وأسماء اللغويين، وبعض التفسيرات الطويلة، وبعض الصيغ والمعاني الواردة في مرجعيه: العباب والمحكم، كما حذف الاستطرادات والمترادفات والتفسيرات التي تؤول إلى مفهوم واحد[3].

٤ ـ اعتمد اعتماداً كليًّا على المعجمين: «المحكم» و«العُباب»، والأول لابن سيده والثاني للصاغاني. ثمّ أضاف إليهما زيادات من هنا وهناك.

٥ ـ حاول استقصاء المواد اللغوية وصيغها

---

(١) يطيل بعض نسخ الكتاب الاسم، فيجعله «القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغة العرب شماطيط». ويتوسّط بعضها الآخر فيجعله «القاموس المحيط والقابوس الوسيط».

(٢) الفيروزأبادي: القاموس المحيط. تصحيح نصر الهوريني. القاهرة. المطبعة الكستكية سنة ١٢٨١ هـ ج ١ ص ٣.

(٣) يخبرنا الفيروزابادي في مقدمة معجمه (ص ٣) أنه شرع أولاً في تأليف معجم كبير الحجم يتضمن كل ما في محكم ابن سيده وعباب الصاغاني، لكنه عدل عن ذلك إلى تأليف كتاب «محذوف الشواهد والشوارد مطروح الزوائد معرباً عن الفصح والشوادر».

ومعانيها المختلفة. ولم يأتِ هذا الاستقصاء عن جهد عظيم بذله الفيروزابادي في البحث والجمع والتنسيق، وإنما عن جهد ابن سيده والصاغاني صاحبي المرجعين اللذين كانا أصلاً للقاموس، واللذين يشتملان على معظم ما ورد في المعاجم التي أخرجت قبلهما.

٦ ـ اعتنى بذكر الأعلام، وبخاصة المحدثين، والفقهاء، وأسماء المدن، والبقاع[١]. كما اعتنى بذكر الفوائد الطبِّيَّة، إذ كان يذكر النبات، ثم يعقبه بالكلام على منافعه الطبِّيَّة[٢]، واعتنى أيضاً بالألفاظ الاصطلاحية في العلوم المختلفة، والفقه، والعروض خاصّة[٣]، كما اعتنى أيضاً بإيراد المولَّد من الألفاظ، والأعجمي، والغريب، حتى عابه الناقدون في ذلك[٤].

٧ ـ كتب بالحبر الأحمر كلّ الكلمات التي زادها على الجوهري[٥]، وقد مُيِّزت هذه الكلمات بخطّ فوقها؛ لأن التمييز بالحمرة كان متعسِّراً في الطبع في العصر الماضي.

٨ ـ اهتم بضبط الكلمات هرباً من تصحيف النسّاخ، فالمشهور والمفتوح يتركهما، وما عداهما يضبطه إمّا بالنص عليه (كقوله بالكسر، بالضم...)، أو باستعمال بعض الكلمات كمفاتيح للنطق[٦].

٩ ـ استعمل رموزاً خاصة لتدل على أشياء معينة، وذلك إمعاناً في الاختصار، نحو: م = معروف. ع = موضع. ج = جمع. هـ = قرية. د = بلد.

١٠ ـ كان يكتفي أحياناً باتباع الكلمة المذكرة بلفظة «وبالهاء» للدلالة على مؤنثها[٧].

أمّا المآخذ التي وجهت إلى «القاموس المحيط»، فأهمها: إبهام عبارته وغموضها، وعدم إشارته إلى الضعيف والرديء والمذموم من اللغات، وتذكير الفعل الواجب التأنيث، وتأنيث الفعل الواجب التذكير، والإكثار من الأمور التي لا تتّصل باللغة اتصالاً مباشراً من أعلام ومعلومات طبِّيَّة وغيرها. وقد صنَّف أحمد فارس الشدياق كتاباً ضخماً في أخطاء «القاموس»، سمّاه «الجاسوس على القاموس»، فمن أراد التوسع في موضوع المآخذ على هذا المعجم، عليه بمراجعة هذا الكتاب.

أثره: يعدُّ «القاموس» من أشهر المعاجم

(١) انظر مثلاً: مادة «خرق» حيث تجد الكثير من الأعلام.

(٢) يقول أحمد فارس الشدياق في ذلك: إن من وقع نظره على المواد المكتوبة في القاموس بالحمرة، يحكم بأن المؤلف طبيب. انظر كتابه: الجاسوس على القاموس. بيروت، دار صادر، سنة ١٢٩٩ هـ، ص ١٠٨.

(٣) انظر مثلاً: مادة «ركز»، ومادة «ثقف».

(٤) انظر: أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس. ص ١٣٢.

(٥) يقول الفيروزابادي في مقدمة معجمه (ص ٣): «ولما رأيتُ إقبال الناس على صحاح الجوهري ـ وهو جدير بذلك غير أنّه فاته نصف اللغة أو أكثر: إمّا بإهمال المادة أو بترك المعاني الغريبة النادَّة ـ أردت أن يظهر للناظر بادىء بدء فضل كتابي عليه، فكتبتُ بالحمرة المادة المهملة لديه».

(٦) ففي مادة «ذرب» مثلاً نجده يذكر صيغتها هكذا: «كفَرِح».

(٧) كقوله في مادة «كرم»: «كريم وبالهاء»، وهو يعني كريمة.

العربية، فقد تُلُقِّي بكثر من الترحاب والإكبار، وأقبل عليه الناس يقتنونه. كما أقبل عليه اللغويون يدرسونه: فبعضهم شرحه، وبعضهم نقده ووهَّمه، وبعضهم دافع عنه، وبعضهم اختصره. وحسبه شهرة أن اسمه أصبح عندنا اليوم مرادفاً للمعجم، حتى أننا نرى أن المعاجم التي تحمل اسم «القاموس» أكثر عدداً من المعاجم التي تحمل اسم «المعجم». أمّا أهمّ الدراسات التي تناولته شرحاً، أو تعليقاً، أو نقداً، أو دفاعاً عنه، فأهمها[1]: «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمود مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ ـ ١٧٩٠م)، وهو شرح للقاموس وأعظم معجم عربي مطبوع، إذ فيه عشرون ومئة ألف مادة تقريباً، «الأقيانوس في شرح وترجمة القاموس» لأحمد عاصم بن جناني (توفي سنة ١٢٣٥ هـ)؛ و«القول المأنوس في صفات القاموس» لمحمد سعد الله (؟ ـ؟)، و«القول المأنوس في حاشية القاموس» لعبد الباسط بن خليل، الشهير بابن الوزير الحنفي (١٤٤٠ ـ ١٥١٤م)، و«التكملة والصلة والذيل على القاموس» لمرتضى الزبيدي، و«الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط» لمحمد بن مصطفى الداوودي (؟ ـ؟)، و«الجاسوس على القاموس» لأحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ ـ ١٨٨٧م)، و«تصحيح القاموس» لأحمد تيمور باشا (١٨٧١ ـ ١٩٣٠م).

* * *

وللكتاب طبعات عدّة، منها:

ـ طبعة بولاق مع حاشية الهوريني، القاهرة.

ـ طبعة المطبعة الكستكية في القاهرة، سنة ١٢٨١ هـ.

ـ طبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت.

ـ طبعة عالم الكتب في بيروت.

ـ طبعة البابي الحلبي في القاهرة.

ـ طبعة مؤسسة الرسالة في بيروت، ط ٥، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

للتوسع انظر:

ـ القاموس المحيط تاريخه وخصائصه ونقده. محمد رضوان. جامعة القاهرة، ١٩٥٦م.

ـ الفيروزابادي والقاموس. حسين علي محفوظ. بغداد، ١٩٦١م.

قانون المخالفة

هو أن يستبعد المتكلّم الثُقل الناجم عن حرفين متجاورين في الكلمة باستبدال أحدهما بحرف مخالف له في المخرج والطبيعة الصوتيّة، نحو: «دينار» (أصلها: دنّار)، و«ديوان» (أصلها: دِوّان).

قانون المُماثلة

هو أن يستبعد المتكلِّم الثِّقَل الناجم عن حرفين متجاورين في الكلمة، باستبدال أحدهما بحرف يجانسه في الصوت، فيُحوِّل الحرف المهموس إلى مجهور، والحرف المطبق إلى حرف غير مطبق، نحو: «اصْطَبَرَ»، و«ازْدَجَرَ».

قَبْ

اسم صوت وقْع السيف، مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب.

---

(١) انظر: أحمد عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح. ص ١٧٣ ـ ١٧٩.

قُبح الأَخْذ

قال العسكري: قُبحُ الأَخْذِ أنْ تعمد إلى المعنى فتتناوله بلفظه كله أو أكثره أو تخرجه في معرض مستهجن. والمعنى إنّما يحسن بالكسوة. أخبرنا بعض أصحابنا قال: قيل للشعبي: إنّا إذا سمعنا الحديث منك نسمعه بخلاف ما نسمعه من غيرك. فقال: إني أجده عارياً فأكسوه من غير أنْ أزيد فيه حرفاً، أي: من غير أن أزيد في معناه شيئاً.

فما أخذ بلفظه ومعناه وادّعى آخذه ـ أو ادُّعيَ له ـ أنّه لم يأخذه، ولكنْ وقع له كما وقع للأول. . . قول طرفة (من الطويل):

وُقوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطيَّهُمْ
يَقُولونَ لا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَلَّدِ

وقول امرىء القيس (من الطويل):

وُقوفاً بها صَحْبي عليَّ مطيَّهُمْ
يَقُولون لا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

فغَيَّر طرفة القافية. . .

وقول البعيث (من الطويل):

أَتَرْجُو كُلَيبٌ أَنْ يجيءَ حديثُها
بخيرٍ وقد أعيا كُليباً قَديمُها

وقول الفرزدق (من الطويل):

أترجو ربيعٌ أَنْ تجيءَ صغارُها
بخيرٍ وقد أعيا ربيعاً كبارُها

ومثل هذا كثير في أشعارهم جِدًّا.

«والأَخْذُ إذا كان كذلك كان معيباً، وإن ادّعى أنَّ الآخر لم يسمع قول الأول، بل وقع لهذا كما وقع لذاك، فإنَّ صحة ذلك لا يعلمها إلا الله ـ عزّ وجلّ ـ والعيب لازم للآخر.

ومن الأخذ المستهجن أنْ يأخذ المعنى فيفسده أو يُعَوِّصَه أو يُخرجه في معرض قبيح وكِسوة مسترذلة، وذلك مثل قول أبي كريمة (من السريع):

قَفاه وَجْهٌ ثُمَّ وَجْهُ الذي
قفاه وَجْهٌ يُشْبِهُ البَدْرا

أخذه من قول أبي نواس (من الخفيف):

بأبي أَنْتَ من مَليحٍ بديعٍ
بَذَّ حُسْنَ الوجوه حُسْنُ قَفاكا

وأحسن ابن الرومي فيه فقال (من الرجز):

ما ساءني إعْراضُهُ
عنِّي ولكِنْ سَرَّني
سالِفتاهُ عِوَضٌ
مِنْ كُلِّ شيءٍ حَسَنِ»[1]

القَبْض

القَبْض، في اللغة، مصدر «قَبَضَ». وقبضَ الشيء: طَواه، أو ضيَّقه.

وهو، في علم العروض، زحاف يتمثَّل في حذف الحرف الخامس الساكن من الجزء. ويدخل التفعيلتين التاليتين:

- «فَعُولُنْ»، فتُصبح «فَعُولُ»، وذلك في الطويل، والمتقارب.
- «مَفَاعِيلُنْ»، فتصبح «مَفَاعِلُنْ»، وذلك في الطويل، والهزج، والمضارع. والجزء الذي يدخله القبض يُسمَّى «مَقْبوضاً». وقيل: سُمّي بذلك «لِيُفْصَل بين ما حُذف أَوَّله وآخِره ووسطه»[2].

(١) كتاب الصناعتين. ص ٢٢٩ ـ ٢٣١.
(٢) ابن منظور: لسان العرب. مادة (ق ب ض).

انظر: «الزحافات والعلل»، و«بحر الطويل»، و«بحر المتقارب»، و«بحر الهزج»، و«بحر المضارع».

وهو، في الصرف والشعر، حذف بعض حروف الكلمة، كقول القائل (من الرجز):

غرّني الوشاحينِ صموت الخَلْخَلِ

أراد: الخلخال، فقبض الكلمة. وسمّاه بعضهم «الاقتطاع».

انظر: الاقتطاع.

قَبَضْتُ عَشَرَةً فَحَسْبُ

انظر: حسبُ.

القُبْطِيّة

مرحلة متأخّرة من مراحل اللغة المصريّة القديمة، ودوِّنت هذه اللغة بخطّ أبجدي أساسه الأبجديّة اليونانيّة مضافاً إليها أحرف ليست في هذه الأبجديّة.

قَبْل

ظرف للزمان أو المكان[1]، معناه الدلالة على سبق شيء لشيء آخر في الزمان أو المكان، ويكون معرباً:

١ ـ إذا ذكر المضاف إليه، نحو الآية: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠] («قبل»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «سبِّحْ»).

٢ ـ إذا جُرَّ بحرف جر، نحو: «وصلتُ إلى المدرسةِ من قبلِ أن يحضر المعلِّم» («قبلِ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره).

٣ ـ إذا حُذِف المضاف إليه، ونُوِي لفظه، نحو: «سأكافئك وأكافىء زيداً، ولكن سأكافئك قبلَ»، أي: قبلَ مكافأةِ زيدٍ («قبلَ»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «سأكافئك»).

٤ ـ إذا حُذِف المضاف إليه لفظاً ومعنًى، وفي هذه الحالة ينوَّن، نحو قول عبد الله بن يعرب (من الوافر):

فساغَ ليَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً
أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحَميمِ

وتكون «قبل» مبنية على الضم في محل نصب مفعول فيه، إذا حُذِفَ المضاف إليه ونُوِي معناه، نحو الآية: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم: ٤].

قَبِلَ بالأَمْر

أجاز مجمع اللغة العربيّة تعدِّي الفعل «قَبِلَ» بالباء، وجاء في قراره:

«ممَّا شاع في كتابات المعاصرين قولهم: «قبل بالأمر»».

وقد درست اللجنة هذا الأسلوب، وانتهت إلى إجازته: إمّا على تضمين الفعل فعلاً يناسبه، فيقال: إن «قبل» مضمَّن معنى «رضي»، وإمّا بحمل هذا الفعل على نظائره التي تتعدى بنفسها أو بالباء معاً، وهي كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه[2].

(١) تكون ظرفاً للزمان، إذا أضيفت إلى اسم الزمان، نحو: «سأزورك قبل المساء». وتكون ظرفاً للمكان، إذا أضيفت إلى اسم مكان، نحو: «سأقابلُك قبل المحطّةِ».

(٢) القرارات المجمعيَّة. ص ١٢٩؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٢٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٥.

قَبْلاً

مفعول فيه منصوب بالفتحة الظاهرة، لانقطاعه عن الإضافة لفظاً ومعنًى، في نحو: «زرتك قبلاً».

القَبْو

القَبْو، في اللغة، مصدر «قبا». وقبا البناءَ: رَفَعه. وهو في النحو، الضمَّة.

انظر: الضمَّة.

ابن قبيس الغسانيّ

= علي بن أحمد بن منصور (٥٣٠ هـ/ ١١٣٦م).

ابن القبيصيّ

= محمد بن أبي الوفا بن أحمد (بعد ٦١٠ هـ/ ١٢١٣م).

قُبَيْل

تصغير «قبل»، ولها أحكامها.

انظر: قبل.

ابن قبيلة

= محمد بن عوض (٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م).

قتادة بن دعامة السدوسي

(٦٠ هـ/ ٦٧٩م - ١١٧ هـ/ ٧٣٥م)

قتادة بن دعامة بن عزيز السَّدوسي، أبو الخطّاب. كان مقدَّماً في علم العربيّة ضريراً أكمه، عالماً بأنساب العرب ورجالها، إماماً في الحديث، تابعيًّا من أهل البصرة. روى عن أنس بن مالك. دخل مسجد البصرة فإذا بعمرو بن عبيد وأصحابه قد اعتزلوا حلقة الحسن البصريّ، فأمَّهم وهو يظنّ أنها حلقة الحسن، فلمّا صار معهم عرف أنها ليست حلقة الحسن. فقال: إنما هؤلاء المعتزلة، ثمّ قام عنهم، فعُرفوا منذ ذلك الحين بالمعتزلة. كان يرى القدر، وقد يدلّس في الحديث. مات بواسط في الطاعون.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٥ - ٣٧؛ ووفيات الأعيان ٤/ ٨٥ - ٨٦؛ وشذرات الذهب ١/ ١٥٣ - ١٥٤؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٢٥ - ٢٦؛ ومرآة الجنان ١/ ٢٥١؛ ومعجم الأدباء ١٧/ ٩ - ١٠؛ والأعلام ٥/ ١٨٩).

القَتَبانيَّة

من لغات العربيّة الجنوبيّة، وتُنسب إلى قبائل قتبان التي أقامت في سواحل شمال عدن، وأسست مملكة ظلت مزدهرة حتى قضى عليها السبئيون.

ابن قتيبة

= عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦ هـ/ ٨٩٠م).

= أحمد بن عبد الله بن مسلم (... / ... - ٣٢٢ هـ/ ٩٣٤م).

قتيبة الجُعفي

(... / ... - ... / ...)

قُتَيْبَة الجُعفي. كان نحويًّا من أهل الكوفة. قيل: وقّع كاتبُ المهدي: «قرًى عربيّة»، فنوّن «قرى»، فأنكر ذلك شبيب بن شيبة. فسئل قتيبة الجُعفي. فقال: إن أريد قرى الحجاز فلا تنوّن لأنها لا تنصرف، أو قرى السَّواد نوّنت؛ لأنها تنصرف. فقال الكاتب: إنما أردت التي بالحجاز. فقال قتيبة: هو ما قال شبيب.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٥؛ وإنباه الرواة ٣/ ٣٧).

قتيبة بن مهران، أبو عبد الرحمن الأصبهاني

(... / ... - ... / ...)

قتيبة بن مهران الأزاذاني، أبو عبد الرحمن الأصبهاني. كان عالماً بالنحو. من أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي ولازمه حتى برع في النحو، وصار إماماً فيه.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٤؛ وطبقات القرّاء = غاية النهاية ٢/ ٢٦ ـ ٢٧؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٩٥ ـ ٩٦).

قَدْ

تأتي بثلاثة أوجه: ١ ـ اسم فعل. ٢ ـ اسم. ٣ ـ حرف.

١ ـ قَد التي هي اسم فعل: يكون معناها بحسب التوجّه بها، فإذا قلتَ: «قَدْكَ» كان المعنى: «كفاكَ»[١]، أو «يكفيك»[٢]، أو «اكتفِ»[٣]، فهي اسم فعل ماض، أو مضارع، أو أمر. وإذا قلت: «قدْني»[٤] كان معناها: يكفيني، فهي اسم فعل مضارع، وإذا قلتَ: «قَدْهُ»: كان معناها: يكفيه، فهي اسم فعل مضارع أيضاً. وفي حالتي الماضي والمضارع، يكون الضمير المتَّصل بـ «قَدْ» مبنيًّا في محل نصب مفعول به[٥]، وفي حالة الأمر يكون الضمير جزءاً من الكلمة فتقول: «قَدْكَ بدرهم» (قَدْكَ): اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «بدرهم»: الباء حرف جر مبنيّ على الكسر لا محل له من الإعراب، متعلّق باسم فعل الأمر «قدك». والكاف حرف خطاب مبني لا محلّ له من الإعراب. «درهم»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة)، ونحو: «قَدْكُمْ بابتسامةٍ» («قَدْكُمْ»: اسم فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتم)[٦].

---

(١) تعرب «قَدْكَ» في هذه الحالة كالتالي: «قَدْ»: اسم فعل ماض مبنيّ على السكون، والكاف ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل نصب مفعول به، والفاعل يأتي تالياً، نحو: «قَدْكَ دِرْهَمٌ».

(٢) تعرب «قَدْكَ» في هذه الحالة كالتالي: «قَدْ»: اسم فعل مضارع مبنيّ... مثل الحالة الأولى.

(٣) تعرب «قَدْكَ» في هذه الحالة كالتالي: «قَدْكَ»: اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

(٤) ويجوز هنا حذف نون الوقاية، فتقول: «قَدِي» («قَدِي»: اسم فعل مضارع مبنيّ على السكون وقد حُرِّكَ بالكسر منعاً من التقاء ساكنين، والياء ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به، والفاعل يأتي تالياً، نحو: «قَدِي كلمةُ شكر»).

(٥) وقد يكون المفعول به اسماً ظاهراً لا ضميراً، نحو: «قَدْ زيداً ابتسامةٌ»، أي: يكفي زيداً ابتسامة («قَدْ»: اسم فعل مضارع مبني على السكون الظاهر. «زيداً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «ابتسامةٌ»: فاعل اسم الفعل «قَدْ» مرفوع بالضمة الظاهرة).

(٦) لاحِظ أنّ الفاعل يقدَّر بحسب المخاطب، فإذا قلتَ: «قَدْكما بكلمة شكر» كان الفاعل ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره: أنتما. وإذا قُلتَ: «قدك بهذه الجائزة»، كان الفاعل ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره: أنت... إلخ.

٢ ـ قَد الاسميّة: اسم بمعنى: حسبُ، يأتي مبنيًّا على السكون غالباً، نحو: «قَدْ زيدٍ ابتسامةٌ»(١)، أي: حسبُ زيدٍ ابتسامةٌ («قَدْ»: اسم مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. «زيدٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ابتسامةٌ»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة)، ونحو: «قَدْني(٢) كلمةُ شكرٍ» («قَدْني»: اسم مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف، والنون حرف للوقاية مبنيّ على الكسر لا محل له من الإعراب. والياء ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ مضاف إليه(٣). «كلمةُ»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «شكرٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة). وتأتي «قد» قليلاً معربة، نحو: «قَدُ زيدٍ مكافأةٌ» («قَدُ»: مبتدأ مروفع بالضمة الظاهرة).

٣ ـ قد الحرفيّة: حرف إخبار لا يدخل إلا على الفعل المتصرِّف الخبريّ المثبَت أو المنفيّ المجرَّد من النواصب، والجوازم، والسِّين، وسوف. وهي لا تُفصل عن الفعل إلّا بالقَسَم، وحرف النفي «لا»(٤)، نحو قول الشاعر (من الطويل):

أخالِدُ، قَدْ، واللّهِ، أوطَأْتَ عَشْوَةً
وما العاشِقُ المظلومُ فينا بِسارِقِ(٥)

وقد يُحذف الفِعْلُ بعدها، إذا دلّ عليه دليل، كقول النابغة الذبياني (من الكامل):

أَزِفَ التَرحُّلُ، غيرَ أنَّ رِكابَنا
لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ(٦)

أي: وكَأَنْ قَدْ زالَتْ.

ولِـ «قَد» معانٍ عِدَّة، منها:

أ ـ التوقُّع: وذلك مع الفعل المضارع، نحو: «قَدْ يهطِلُ المطرُ»، أو مع فعلٍ ماضٍ مُتَوَقَّع. قال الخليل: إنَّ قول القائل: «قَدْ فَعَلَ» كلامٌ لقوم ينتظرون الخبر. ومنه قول المؤذِّن: «قد قامَتِ الصَّلاةُ»؛ لأنَّ الجماعَةَ منتظرون.

ب ـ تقريب الماضي من الحال: فإذا قلتَ: «تزوَّجَ زَيْدٌ» يحتمل أن يكون تزوّج في الماضي القريب أو البعيد. أمّا إذا قلت: «قَدْ تَزَوَّجَ زيدٌ»، فيكون المعنى أنّه تزوّج في الماضي القريب. وهي تلزم، غالباً، الفعل الماضي إذا وقعَ حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

ج ـ التقليل: وذلك مع الفعل المضارع، نحو:

---

(١) لاحِظْ أن الاسم بعد «قَد» الاسمية يأتي مجروراً على أنه مضاف إليه. أمّا الاسم بعد «قَدْ» الفعليَّة فيكون منصوباً على أنه مفعول به لها كما مرَّ.

(٢) بنون الوقاية حِرصاً على بقاء السكون، أو بدونها، وهذا هو الأحسن، للتفريق بينها وبين «قد» التي هي اسم فعل.

(٣) أما الياء المتصلة باسم الفعل «قَدْ»، نحو «قَدْني ابتسامةٌ»، فضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به.

(٤) يُخطِّىء بعضُهم دخول «قَدْ» على فعل مضارع منفيّ بـ «لا»، وتخطيئهم غير مصيب كما سيأتي.

(٥) قد أَوْطَأْتَ عَشْوَةً، أي: ركَبْتَ أمراً غير بيِّن.

(٦) تَزُل: تنتقل.

«إنَّ البخيل قَدْ يَجودُ».

د ـ التكثير : نحو قول الشاعر (من البسيط):[١]

قَدْ أَشْهَدُ الغارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُني
جَرْداءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرحُوبُ[٢]

وجعل بعضُهم منه قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وقال بعضهم: إنَّ «قَدْ» بمنزلة «رُبَّما» التي للتكثير في قول شماس الهذلي أو عبيد بن الأبرص (من البسيط):

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ
كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[٣]

وعَكَسَ بعضُهم، فقال: بَلْ تَدلُّ على التقليل؛ لأنَّ «رُبَّما» للتقليل. والأصحّ اعتبارها في البيت السابق للتكثير لمناسبة الفخر الذي يفتخر به الشاعر.

هـ ـ التحقيق : وذلك مع الفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ①﴾ [المؤمنون: ١]، ومع الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقال بعضهم: إن دخلت على المضارع لفظاً ومعنى، فهي للتوقُّع. وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنًى، أو معنًى، فهي للتحقيق، نحو: «قام زيد»، و﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. وقال الشيخ أبو حيّان: والذي تلقّناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنَّها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقُّع إذا دخلت على المستَقْبَل.

والحاصل أنَّ «قَدْ» تفيد، مع الفعل الماضي، أحد ثلاثة معانٍ: التوقُّع، والتقريب، والتحقيق. وتُفيد، مع الفعل المضارع، أحد أربعة معانٍ: التوقُّع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير.

وقال بعضهم إنَّ «قَدْ» تُفيدُ معاني أخرى، منها:

ـ معنى «رُبَّما»: نحو: «قَدْ يكون كذا وكذا»، أي: رُبَّما يكونُ كذا وكذا.

ـ معنى «إنَّ»: نحو: «قَدْ هذا الفعلُ من عادتي وصفتي»، أي: إنَّ هذا الفعل من عادتي وصفتي. هذا ما ذهب إليه الهروي[٤]، لكنّ المالقي يخالفه في هذا؛ لأنَّه يعتبر أنَّ «قَدْ» ملازمة للفعل تقوم مقام الجزء منه، فهي بالتالي، لا تدخل على الجملة الاسميَّة[٥].

ـ النفي : وقال به ابن سيده، نحو: «قَدْ كنْتُ في خير فَتَعْرِفَهُ» بنصب «تَعْرِفَه». وقال ابن هشام: إنَّ هذا المعنى غريب[٦].

ملحوظة : يُخَطِّىء الفيروزابادي[٧]، وابن هشام[٨]، وبعض اللغويِّين المحدثين[٩] فصل

(١) يُنْسَب البيت إلى امرىء القيس، وإبراهيم بن بشير، وعمران بن إبراهيم.

(٢) الجرداء: الفَرَس القصيرة الشَّعر. المعروقة: القليلة اللّحم. السُّرحوب: الطويلة.

(٣) القِرْن: المكافِىء، المثيل. الفِرصاد: التوت.

(٤) الهروي (علي بن محمد): كتاب الأزهيَّة في علم الحروف. ص ٢١٢.

(٥) المالقي (أحمد بن عبد النور): رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٣٩٣.

(٦) ابن هشام: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ج ١، ص ١٩٠.

(٧) الفيروزابادي: القاموس المحيط، مادة (ق د).

«قَدْ» عن الفعل بِ«لا» النافية. وعلى مذهبهم لا يجوز القول: «قد لا أفعَلُ كذا»، بحجَّة أنَّ «قَدْ» حرف يختصّ بالفعل المتصرِّف الخبريّ المجرَّد من الناصب، والجازم، والسين، و«سوف». وتخطيئهم غير مُصيب، فقد جاء في المثل العربي القديم: «قَدْ لا تَعْدَم الحسناءُ ذامّا». وقال أنس بن نواس المحاربي (من الوافر):

وكُنْتَ مُسَوَّداً فينا حَميداً
وَقَدْ لا تَعْدَمُ الحَسْناءُ ذاما

وقال الأعْشَى ميمون (من الوافر):

وَقَدْ قالَتْ قتيلَةُ إذْ رَأَتْني
وَقَدْ لا تَعْدَمُ الحَسْناءُ ذاما

وقال النّمر بن تولب (من المتقارب):

وَأَحْبِبْ حبيبَكَ حُبّاً رُويداً
فَقَدْ لا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِما[1].

واستخدم التركيب «قَدْ لا» كثير من اللغويِّين القدماء الذين يُرجع إليهم. يقول ابن هشام (وهو من مخطِّئِي التعبير السابق الذكر) في مَبْحَث «هَلْ» في كتابه «مغني اللَّبيب»: «... بَلْ قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له»[2].

وقال الفيروزابادي، وهو من المخطِّئين أيضاً: «والدغدغة: انفعال في نحو الإِبْط والبُضْع والأخمص، وقد لا يكون لبعض الناس»[3]. وقال ابن مالك في ألفيَّته (من الرجز):

ولاضطِرارٍ أَوْ تَناسُبٍ صُرِفْ
ذُو المَنْعِ، والمصروفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ[4]

وقال المراديّ في مَبْحث «حتّى»: «إنَّ «حتَّى» العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها. وأمّا الجارّة فقد يدخل وقد لا يدخل»[5]. وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة دخول «قَدْ» على الفعل المضارع المنفيّ بـ«لا»[6].

* * *

جاء في «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: وهو «قَدْ» يُقَرِّب الماضي من الحال إذا قلتَ: «قد فَعَلَ». ومنه قولُ المؤذّن: «قد قامت الصلاةُ»، ولا بُدَّ فيه

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١/ ١٨٦.
(٢) انظر: زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة. ص ٢٩٣؛ ومحمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ٢٠٠.
(٣) لا يعولك: لا يهمّك ولا يغلبك ولا يثقل عليك. تصرم: تقطع (انظر: مجمع اللغة العربيّة: كتاب الألفاظ والأساليب. ص ٢ ـ ٣؛ وعباس أبا السعود: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة. ص ٣٠ ـ ٣١؛ وأحمد مختار عمر: العربيّة الصَّحيحة. ص ١٤٧).
(٤) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ١/ ٣٨٩.
(٥) الفيروزابادي: القاموس المحيط. مادة (د غ د غ).
(٦) عن ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك. ٢/ ٣٣٨.
(٧) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٥٤٩.
(٨) مجمع اللغة العربية: كتاب الألفاظ والأساليب. ص ٤؛ والقرارات المجمعيّة. ص ١٠٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٠.

من معنى التوقُّع. قال سيبويه[١]: وأمّا «قَدْ»، فجَوابُ «هَلْ فَعَلَ». وقال أيضاً[٢]: فجوابُ «لَمَّا يَفْعَلْ»، وقال الخليل[٣]: هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبرَ.

قال الشارح: «قَدْ» حرفٌ معناه التقريبُ، وذلك أنّك تقول: «قام زيدٌ»، فتُخبِر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلّا أنّ ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرّبتَه بـ«قَدْ»، فقد قرّبته ممّا أنت فيه، ولذلك قال المُؤذِّن: «قد قامت الصلاة»، أي: قد حان وقتُها في هذا الزمان. ولذلك يحسن وقوعُ الماضي بموضع الحال إذا كان معه «قَدْ»، نحوَ قولك: «رأيتُ زيداً قد عزم على الخروج»، أي: عازماً.

وفيها معنى التوقّع يعني لا يُقال: «قد فعل» إلّا لمن ينتظر الفعلَ أو يَسْأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأمّا «قَدْ» فجوابُ «هل فعل»؛ لأنّ السائل ينتظر الجوابَ، وقال أيضاً: وأمّا «قَدْ» فجوابٌ لقوله: «لَمَّا يَفْعَلْ»، فتقول: «قد فعل». وذلك أنّ المُخْبِر إذا أراد أن ينفي، والمُحدَّث ينتظر الجوابَ، قال: «لَمَّا يَفْعَلْ»، وجوابُه في طرف الإثبات: «قد فعل»؛ لأنّه إيجابٌ لِما نفاه. وقولُ الخليل: «هذا الكلامُ لقوم ينتظرون الخبر»، يريد أنّ الإنسان إذا سأل عن فعل أو عُلِمَ أنّه متوقِّعٌ أن يُخْبَر به، قيل: «قد فَعَل». وإذا كان المُخْبِر مبتدِئاً، قال: «فعل كذا وكذا»، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ويكون للتقليل بمنزلةِ «رُبَّما» إذا دخل على المضارع كقولهم: «إنّ الكذُوبَ قد يصدُق».

قال الشارح: قد تُستعمل «قَدْ» للتقليل مع المضارع، فهي لتقليل المضارع، وتقريبِ الماضي، فهي تجري مع المضارع مجرى «رُبَّما». تقول: «قد يصدق الكذوب»، و«قد يَعْثُر الجَوادُ»، تريد أنّ ذلك قد يكون منه على قِلّةٍ وندرةٍ، كما تقول: «ربّما صدق الكذوبُ وعثر الجوادُ». وذلك لِما بين التقليل والتقريب من المناسبة، وذلك أنّ كلّ تقريب تقليلٌ؛ لأنّ فيه تقليلَ المسافة. قال الهُذَليّ (من البسيط):

قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ ... كأنّ أثوابَه سُجَّتْ بفِرْصادِ[٤]

* * *

وقال صاحب الكتاب: ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقَسَم، كقولك: «قد واللّهِ أحسنتَ»، و«قد لَعَمْري بتُّ ساهِراً». ويجوز طَرْحُ الفعل بعدها إذا فُهِم، كقوله (من

---

(١) الكتاب ٣/١١٤.
(٢) الكتاب ٤/٢٢٣.
(٣) الكتاب ٤/٢٢٣.
(٤) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٨؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ٥/١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٤؛ وللهذلي في الأزهيّة ص ٢١٢؛ والجنى الداني ص ٢٥٩؛ والكتاب ٤/٢٢٤.
اللغة: القِرن: المماثل في الشجاعة. مصفرّاً أنامله: مقتولاً قد نزف دمه، فاصفرت أنامله. سجّت: طُلِّيَت، يقال: سجَّ الحائط: طيَّنه، والمراد هنا: صُبغت. الفِرصاد: صبغ أحمر.
المعنى: أحياناً أترك مكافئي في الشجاعة قتيلاً، وثيابه ملطخة بدمائه.

الكامل):

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنّ رِكابَنا
لمّا تَزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ[1]

قال الشارح: اعلم أنّ «قَدْ» من الحروف المختصّة بالأفعال، ولا يحسن إيلاءُ الاسم إيّاه، وهو في ذلك كالسين و«سَوْفَ». ومنزلةُ هذه الحروف من الفعل منزلةُ الألف واللام من الاسم، لأنّ السين و«سوف» يقصران الفعل على زمان دون زمان. وهي بمنزلة الألف واللام التي للتعريف، وقد توجب أن يكون الفعل متوقَّعاً، وهو يُشْبِه التعريفَ أيضاً، فكما أنّ الألف واللام اللتين للتعريف لا يُفْصَل بينهما وبين التعريف أيضاً، كان هذا مثلَه، إلّا أنّ «قَدْ» اتّسعت العربُ فيها؛ لأنّها لتوقّع فعل، وهي منفصلةٌ ممّا بعدها، فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم؛ لأنّ القسم لا يفيد معنًى زائداً، وإنّما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها، وقال: «قد واللّهِ أحسنتَ»، و«قد لعَمْري بِتُّ ساهراً». هكذا الروايةُ «أحسنتَ» بفتح التاء، و«بِتُّ» بضمّ التاء. فأمّا قوله (من الكامل):

أَفِدَ الترحّل... إلخ

فالبيت للنابغة، والشاهدُ فيه طرحُ الفعل بعد «قَدْ» لدلالةِ ما تقدّم عليه. ومثلُه «لَمَّا» في جواز الاكتفاء بها، وقد تقدّم قبلُ، فاعرفه»[2].

* * *

للتوسّع انظر:

- محاضر جلسات الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٠ - ١٩٧١م). ص ٣١٣ - ٣١٤، وص ٣٣٠ - ٣٣٥، وص ٣٨٨ - ٤٠٥.
- «عود إلى الحديث في «قد» الحرفية». عطية الصوالحي. محاضر الجلسات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٠ - ١٩٧١م). ص ٤٢٠ - ٤٢٥.
- «تصويب «قد لا يكون الأمر عسيراً»». عباس حسن. محاضر الجلسات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٠ - ١٩٧١م). ص ٤١٩.

القداسة

انظر: فَعالة.

قُدَّام

لها معنى «أمام» وأحكامها وإعرابها. انظر: أمام، واضعاً في أمثلتها كلمة «قدّام» مكانها.

قُدَّاماً

بمعنى «أماماً» ولها أحكامها وإعرابها. انظر: أماماً.

قُدامَة بن جَعْفَر
(... / ... - ٣٣٧ هـ/ ٩٤٨م)

قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج. كاتب، من البلغاء الفصحاء

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ١١/ ٨؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٧، ١٩٨.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٩٢ - ٩٤.

المتقدمين في علم المنطق والفلسفة. كان في أيام المكتفي بالله العباسي، وأسلم على يده. وتوفي في بغداد. يضرب به المثل في البلاغة. له كتب، منها: «نقد الشعر»، و«جواهر الألفاظ»، و«نزهة القلوب».

(النجوم الزاهرة ٣/ ٢٩٧؛ والفهرست ص ١٣٠؛ والأعلام ٥/ ١٩١).

قَدْرَ

بمعنى: مقدار، تُعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة، في نحو: «سأعملُ قدرَ استطاعتي».

قَدَرَه حَقَّ قَدْرِه، أو قَدَّرَه حَقَّ قَدْرِه

يُخطِّىء بعض الباحثين[1] من يقول: «قَدَّره حقّ قدره»، بحجّة أنّ الفعل هو «قَدَرَ» لا «قَدَّرَ»، استناداً إلى الآية: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩١].

ولكن قرأ بعضُهم الآية المذكورة بتشديد الدال في «قدروا»[2]، وأجاز تاج العروس أن نقول: «وما قدّروه حقّ قدره»[3]. وجاء في المعجم الوسيط: «قَدَّرَ الشَّيْءَ: بَيَّنَ مِقْدارَه»[4].

قَدْك

اسم فعل أمر متصرِّف بمعنى: يكفيك.

انظر: «قَدْ» التي هي اسم فعل.

قَدَّمَ

لا تقلْ: «قَدَّمَ إليه كذا»، بل «أهداه كذا»، أو «أعطاه كذا»؛ لأن «قَدَّم» لا تعني «أعطى».

قُدُومَ

تُعرب نائب ظرف زمان منصوباً بالفتحة الظاهرة، في نحو: «زرتك قدومَ الصباحِ».

قُدُوماً

تُعرب في العبارة «قدوماً مباركاً» مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة، لفعل محذوف تقديره: قَدِمْت، أو قدمتما، أو قدمتم بحسب المخاطب. وتُعرب «مباركاً» نعتاً لها منصوباً بالفتحة الظاهرة.

قَذيف بمعنى دَعيّ النَّسَب

انظر: رهيب بمعنى مرهوب.

القِراءات القُرْآنيّة

هي طرائق تلاوة القرآن الكريم ونطق ألفاظه، وهي تختلف فيما بينها من ناحية التخفيف، والتشديد، والإمالة، والإشمام، والمدّ، والقصر، والإعراب، وغيره. ولاَ بُدَّ فيها من التلقِّي والسَّماع.

والقراءات قسمان: مقبولة ومردودة، فالمقبولة ما ثَبُتَت بالإجماع والتواتر، ووافقت رسم المصاحف العثمانيَّة، ومنها السبع

---

(١) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢١٩.

(٢) قرأ ذلك الحسن، وعيسى، وأبو نوفل، وأبو حيوة.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٣٩؛ والكشاف ٣/ ٤٠٨.

(٣) تاج العروس. مادة (ق د ر).

(٤) المعجم الوسيط. مادة (ق د ر).

الصحيحة، وهي قراءات أبي عمرو بن سليمان المعروف بـ«حفص»، وحمزة، وعاصم، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، والكِسائيّ. وقد يُضاف إليها ثلاث، فتُصبح عشراً، وهي رواية يعقوب، وخلف، وأبي عبيدة. والقراءات المردودة أو الشاذَّة هي التي لم تَتَحقَّق فيها الشروط السابقة. والقراءات علم إسلاميّ وُضِعت فيه كتب مختلِفة.

ونشأة القراءات غير نشأة علم القراءات؛ وهذا أمر لا بدّ من التنبيه إليه والاهتمام به. فالقراءات وتعدُّدها نشأت نتيجة لتلقي الصحابة رضوان الله عليهم القرآن عن رسول الله ﷺ، إذ كان يُقرِئ كلّاً واحد منهم بما ييسره الله له، والقرآن أنزل على سبعة أحرف، فقد أقرأ هشام بن حكيم بوجه، وأقرأ عمر بن الخطاب بوجه آخر. فلما سمع عمر قراءة هشام بن حكيم أمسك به من ردائه، ثم أحضره رسول الله ﷺ مستنكراً منه تلك القراءة، فقال له رسول الله ﷺ: أرسلْه يا عمر! ثم قال لهشام: اقرأ، فقرأ، فقال ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال لعمر: اقرأ، فقرأ، فقال ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه» (متفق عليه). وهذا أمرٌ لم يقف عند هشام وعمر وحدهما، وإنّما حدث لأبيّ بن كعب، وأبي هريرة وغيرهما، وجميعُهم يذهبون إلى رسول الله ﷺ للفصل بينهم. مما يدل على أن نشأة القراءات سبقت كتابة المصحف، وفي هذا ردٌّ على المستشرقين ومن وافقهم ممَّن قالوا: إن نشأة القراءات جاءت نتيجة خلوِّ كتابة المصحف من نقط الإعجام والإعراب، فيردُّ عليهم بأن القراءات قد نشأت قبل كتابة المصحف وفي حياة المصطفى ﷺ.

أمّا علم القراءات فقد نشأ متأخراً بعد أن تعدَّد أئمة القراءات وتفرقوا في الأمصار، وأصبح لكل جهة إمامٌ يقرأ الناس بقراءته، واحتاج الناس إلى تدوين هذه القراءات وأئمتها وما يتعلق بذلك.

وقد كان أهل الصدر الأول يعتمدون على حفظهم دون تدوين، فخشي الناس من التخليط في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

فكان أبو عبيد القاسم بن سلام، أول من جمع القراءات في كتاب، وجعل لها خمسة وعشرين قارئاً، أي: إماماً للقراءة، سوى السبعة المشهورين الذين عرف بهم ابن مجاهد على ما سيأتي.

ثم جاء من بعده من اقتدى به، وسلك مسلكه، فظهرت المؤلفات في علم القراءات، تختلف في الطول والقصر؛ إذ ظهر أحمد بن جبير الذي ألّف كتابه في «القراءات الخمس» من كلّ مصر إمام، والأمصار آنذاك هي: المدينة ومكة والشام (دمشق) والبصرة والكوفة.

ثم ظهر القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي صاحب قالون، فألف كتاباً فيه قراءة عشرين إماماً، ثم جاء أبو جعفر محمد بن جرير الطبري فألفَ كتابه «الجامع» الذي ضمَّ ما يربو على عشرين قراءة.

وهكذا عني العلماء بالقراءات ضبطاً وتدقيقاً حتى ظهر العالم الجليل القاسم بن فيره الشاطبي الأندلسي، الذي ألَّف حرز الأماني

ووجه التهاني في القراءات السبع المعروف بالشاطبية، فسارت به الركبان، وبقي مستمراً مع الأزمان.

تلا ذلك شيخ المشايخ الذي وصف بأنّه لم تسمع العصور بمثله: محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، الذي ألّف كتاب «النشر في القراءات العشر» كما نظم «طيبة النشر في القراءات العشر» وشرحها ابنه.

وهكذا ظلَّ العلماء يحافظون على تدوين ما يتعلق بالقراءات وأئمتها، فنشأ علم القراءات في بداية متواضعة حتى اتّسعت دائرته؛ فظهرت المؤلفات التي تجمع أصول القراءات واختلاف القراء القائم على التلقي، لا على صلاحية الرسم القرآني لذلك، كما ادَّعى المستشرقون ومن سار في ركابهم. كما ظهرت المؤلفات التي جمعت أئمة القراءات ووضعتهم في طبقات كما فعل الإمام شمس الدين الذهبي، والإمام شمس الدين بن الجزري، في طبقات القراء. فأصبحت بين أيدينا مصنفات وموسوعات حتى زخرت المكتبة الإسلامية بتراث عظيم، ومؤلّفات تتعلق بالقراءات ووجوهها وأئمتها ورواتها وطرقها التي فاقت الحصر والعدَّ.

وبما أنّ أبا عبيد القاسم بن سلام والقاضي إسماعيل ابن إسحاق قد وصلا بأئمة القراءات إلى نيف وعشرين. والمشهور بين الناس سبعة قراء، فنقول: إنّ هذه القراءات السبع التي نسبت للإمام نافع في المدينة، وابن كثير في مكة، وابن عامر في الشام، وأبي عمرو البصري في البصرة، وعاصم وحمزة والكسائي في الكوفة، إنّما هي من اختيار ابن مجاهد الذي اختار سبع قراءات من ذلك الكمّ الهائل، حتى يسهل على الناس حفظها دون تعرُّض للتداخل، وقد ضمّ كتابه «السبعة في القراءات» عمله الجليل الذي قام به وخدم به الأمة. وهو كتاب مطبوع ومحقّق.

ومع أنّ هناك من أثنى على عمله هذا وقدَّره، إلا أن هناك من ذمَّه وظنَّ أنه أراد بذلك إهدار القراءات الأخرى غير السبعة وإبعادها، في حين أنه لم يسقط تلك القراءات التي تواتر وصحّ سندها، وإنما تركها لقلّة القراء بها في تلك الأمصار بالقياس إلى من يقرأ بقراءة الأئمة السبعة الذين اختارهم.

ضوابط القراءات. اشترط أئمة القراءات لصحة القراءة تحقيق أمور عدة لا بدّ من توافرها. وهي ما تعرف بأركان القراءة أو ضوابطها أو شروطها. وهذه الضوابط أو الأركان جمعها ابن الجزري في قوله (من الرجز):

فَكُلُّ ما وافَقَ وجه نَحْوِي
وكانَ للرَّسْمِ احتِمالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إسناداً هُوَ القُرآنُ
فَهذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكانُ
وَحَيْثُما يَخْتَلُّ رُكْنٌ أثْبِتِ
شُذُوذَهُ لَوْ أنَّهُ في السَّبْعَةِ

فالقراءة لا تُقبل إلّا إذا تحققت فيها الضوابط الثلاثة أو الأركان، وهي: ١ ـ صحة السند والتَواتُر. ٢ ـ موافقتها للغة العربية ولو بوجه بعيد. ٣ ـ موافقتها للرسم العثماني ولو احتمالاً.

فصحة السند أمر لا بدّ منه، وهو أعظم ضوابط القراءة وقواعدها؛ لأن القراءة سنّة

متبعة ونقل محض. والسند هو الطريق الموصل إلى القرآن، وهو خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة أكرمها الله به، وشرَّفها وفضلها به. وليس لأحد من الأمم كلها، قديمها وحديثها، إسناد، إنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم التي أخذوها من غير الثقات.

فصحة السند يعنون به، أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، حتى تنتهي القراءة إلى رسول الله ﷺ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له. والتواتر، إذا ثبت، لا يحتاج فيه إلى الركنين السابقين الأخيرين من الرسم وغيره، فما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله، وقطع بكونه قرآناً، سواء أوافق الرسم أم خالفه. أمّا ما وافق العربية والرسم ولم يُنقل، يعني لم يصحّ سنده، فهذا ردُّه أحقّ، ومنعه أشدّ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر. وحقيقة الأمر أنّ العلماء قد اشترطوا في أول الأمر صحة السند وحده، وأن إضافة الركنين الأخيرين لم تأتِ إلا في وقت متأخر.

موافقة القراءة للغة العربية ولو بوجه بعيد، يريدون بها أن توافق القراءة وجهاً من وجوه النحو، سواء أكان فصيحاً أم أفصح، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرّ مثله، إذا كانت القراءة ممّا شاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم.

فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، كتسكين «بارئْكم ويأمرْكم وينصرْكم» في قراءة أبي عمرو البصري التي أنكرها سيبويه وغيره، ومع ذلك لم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة على قبولها. فقال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان» بعد ذكره تسكين بارئكم ويأمركم وينصركم لأبي عمرو البصري، وإنكار سيبويه ومن معه لذلك، قال: «والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذ به»، ثم قال: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبت عندهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سُنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها».

موافقتها للرسم العثماني ولو احتمالاً - يعني أن توافق القراءة الرسم العثماني ولو احتمالاً - إذ موافقة القراءة للرسم قد تكون تحقيقاً، وهي الموافقة الصريحة. وقد تكون الموافقة تقديراً، وهي الموافقة احتمالاً.

فقد توافق بعض القراءات الرسم العثماني تحقيقاً، ويوافقه بعضها تقديراً، نحو (مَلِكِ يوم الدين) فإن لفظ (ملك) كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة (مَلِك) توافقه تحقيقاً، كما كُتب (ملك الناس) وتقرأ (مَالِكَ) بالألف، ولكنها في المصحف (ملك) بحذف الألف، فهي توافقه تقديراً، كما كُتِب (ملك يوم الدين).

فكلّ قراءة صحّ سندها، ووافقت اللغة العربية ولو بوجه ضعيف، ووافقت الرسم العثماني ولو احتمالاً، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها واتباعها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن غيرهم من

الأئمة المقبولين.

لما رأى الإمام أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) تشعُّب القراءات وكثرة القراء دفعته الغيرة على كتاب الله إلى اختيار سبعة من أئمة القراءات خلفوا في القراءة التّابعين، وأجمعت على إمامتهم في القراءة عامة القراء. وقد اختارهم من خمسة أمصار إسلامية هي الأمصار التي حُمِلَت عنها القراءة في العالم الإسلامي، وهي: المدينة ومكّة والكوفة والبصرة والشام. ولا يعني هذا الاختيار أن قراءة غيرهم لا تجوز، لكن هؤلاء عرفت قراءتهم واشتهرت. ولكلّ إمام من هؤلاء القراء راويان مشهوران حملا القراءات عنه وعرفا بذلك. أمّا قارىء أهل المدينة فأبو عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم المدني وراوياه عيسى بن مينا المعروف بقالون، وعثمان بن سعيد الملقب بورش. وقارىء أهل مكة أبو سعيد عبد الله بن كثير المكي، ومن رواته أبو الحسن أحمد بن القاسم البزي وأبو عمر محمد المعروف بقنبل. أمّا الكوفة ففيها ثلاثة قراء: أبو بكر، عاصم بن أبي النَّجود وروى عنه أبو بكر، شعبة بن عياش، وحفص بن سليمان الكوفي (والرواية التي عليها مصحف المدينة النبوية المتداول اليوم هي رواية حفص عن عاصم). وفي الكوفة أيضاً أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات، وراوياه خلف بن هشام البزار وأبو عيسى خلاد بن خالد الكوفي؛ وفيها أيضاً أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي وراوياه حفص بن عمر الدوري وأبو الحارث الليث بن خالد. وقارىء أهل البصرة أبو عمرو بن العلاء البصري المازني، وراوياه أبو شعيب السوسي، صالح بن زياد، وحفص الدوري (وهو أحد راويي الكسائي أيضاً). وآخرهم وأقدمهم مولداً عبد الله بن عامر اليحصبي، قارىء أهل الشام، وراوياه هشام بن عمار، وعبد الله بن ذكوان»[1].

* * *

للتوسُّع انظر:

- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. بيروت، دار الكتب العلمية.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. عبد الفتاح القاضي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١م.
- القراءات القرآنية في بلاد الشام. حسين عطوان. بيروت، دار الجيل، ١٩٨٢م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء. أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم. إيران، انتشارات أسوه التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيرية، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م.
- العنوان في القراءات السبع. زهير زاهر. القاهرة، مكتبة الإشعاع الفنية.
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف. عبد الهادي الفضلي. جدة، دار المجمع العلمي، ١٩٧٩م.
- «الاحتجاج للقراءات». سعيد الأفغاني. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٣٤ (١٩٧٤م). ص ٦٥ ـ ٧٨.

(١) الموسوعة العربية العالمية ١٨/ ١٢١ ـ ١٢٤.

قراءة الأعداد من المئة فصاعداً

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قراءة الأعداد من المئة فصاعداً من الشمال إلى اليمين، وجاء في قراره:

«يقرأُ العرب الأعداد المركَّبة من المئة فصاعداً من اليمين إلى الشمال فيقولون: «نحن في سنة ست وثمانين وتسع مئة وألف»، والمحدثون يقرأونها من الشمال إلى اليمين تأثراً بلغات الغرب، فيقولون: «نحن في سنة ألف وتسع مئة وست وثمانين»[١].

قرارات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[٢].

القرافيّ

= أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥م)

القُرْآن

كتاب الله المنزَّل على النبيّ محمد ﷺ في بضع وعشرين سنة. أغلبه نُزِّل في مكّة وضواحيها (٨٥ سورة)، ويُسمَّى المكيّ، ونُزِّل الباقي في المدينة وضواحيها (٢٩ سورة)، ويُسمَّى المدنيّ. يتألَّف القرآن الكريم من ثلاثين جزءاً محتوياً ١١٤ سورة. تتألَّف كل سورة من عدد من الآيات. أطول السُّوَر سورة البقرة (٢٨٦ آية)، وأقصرها سورة الكوثر (٣ آيات)، رتِّبت السُّور فيه والآيات بتوقيف من النبيّ.

وكان كلّما نزل جزء منه، حفظه الصحابة أو كتبوه. وللوحي كتّاب يكتبونه، أمثال زيد بن ثابت وأُبَيّ بن كعب، وكانوا يكتبون ما يُملى عليهم على الجلود، والأخشاب، والعِظام، والأحجار، والجرائد، والنسيج، وكل واحدة منها تُسَمَّى صحيفة.

بقي القرآن في أثناء حياة النبيّ محفوظاً في هذه الصُّحُف، وفي صدور عدد غير قليل من الحفَّاظ. وبعد معركة اليمامة التي قُتِلَ فيها عدد كبير من حَفَظَةِ القرآن، نَدَب أبو بكر الصدِّيق زَيدَ بن ثابت، وهو من أوثق الحفّاظ، لجمع القرآن كتابةً، فجمعه في صُحُف مرتَّبَةً تحت رعاية أبي بكر ثم عمر بن الخطاب بعده، ثم أودعتْ بيت حفصة بنت عمر بعد موت أبيها. ولما تفرَّق المسلمون في الأمصار، وأخذوا يقرأون القرآن بقراءات شتَّى، جمع عثمان بن عفَّان الصحابة، وطلب إليهم جمع القرآن في مصحف واحد، ففعلوا معوِّلين على الصحف المودعة لدى حفصة، واستنسخوا منها عدَّة مصاحف، وبعثوا إلى كل قطر بمُصحف سُمِّي باسم قطره، فقيل: المصحف البصْريّ، والكوفيّ، والشاميّ، والمكّيّ، والمدنيّ، وسُمِّي المصحف الذي احتفظ به عثمان «المصحف الإمام».

والقرآن الكريم هو المصدر الأوَّل للتشريع الإسلاميّ، والمرجع الأهم في اللغة، وبفضله نشأت علوم عِدَّة، منها: علم النحو، والبلاغة، والتفسير، والفقه، والقراءات، وغيرها. وقد ترجِمت معانيه إلى الكثير من اللغات الأجنبيَّة.

وأشهر تفاسيره: «جامع البيان في تفسير

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٤٧.

(٢) في أصول اللغة ٢/ ٥٩ ـ ٦٠.

القرآن» للطبري، وتفسير الكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير لفخر الدين الرازي، وتفسير ابن كثير، وتفسير الجلالين لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، وتفسير البيضاوي، وتفسير النسفي، وتفسير الطَّبَرْسي. أمّا الكتب التي أُلِّفت في إعجازه وفي مختلف القول فيه فتُعَدّ بالآلاف.

القِران

القِران، في اللغة، مصدر «قَرَنَ». وقَرَن بين الشّيئين أو الشخصين: جمع بينهما. والقِران أيضاً هو الحَبْل الذي يُشَدّ به الأسير أو الذي يُقاد به الجمل.

والقِران، في البلاغة، هو الربط بين أبيات القصيدة ليقع التشابه والانسجام بينها.

قرا يعقوب ـ قرة يعقوب

= يعقوب بن إدريس (٨٣٣ هـ/ ١٤٢٩م).

قُرْبَ

ظرف يكون للمكان إذا أضيف لاسم مكان، نحو: «جَلَسْتُ قربَ النافذةِ» (قربَ: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلّق بالفعل «جلست»)، ويكون للزمان إذا أُضيف إلى اسم زمان، نحو: «قابلتُه قربَ الظهرِ».

قُرْب المَأْخَذ

قال العسكري: «وأمّا قرب المأخذ، فهو أن تأخذ عفو الخاطر، وتتناول صفوَ الهاجس، ولا تَكِدّ فكرك ولا تُتعِبَ نفسَك، وهذه صفة المطبوع... قال بعضهم لأبي العتاهية:

* عَذُبَ الماءُ فطابا *

فقال أبو العتاهية:

* حَبَّذا الماءُ شرابا *

ومن قرب المأخذ أنّ الجاحظ أو غيره قال للجمّاز: «أريد أن أنظر إلى الشيطان»، فقال: «انظرْ في المرآة»[1].

القرشيّ

= محمد بن محمد (نحو ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢م).

القرطبيّ

= محمد بن أحمد (... ـ ٦٧١ هـ/ ١٢٧٣م).

قرِفَ منه

لا تقلْ: «قرِف منه»، بل «اشمأزّ منه»؛ لأنّه لم يرد الفعل «قرف» بمعنى «اشْمَأَزَّ».

القَرْقيّ

هو الزّجل الذي يتضمَّن الهجاء والثَّلْب.
انظر: «الزَّجل».

القَرَمانيّ

= محمد بن يوسف (.../... ـ ٨٨٦ هـ/ ١٤٨١م)

القرميسينيّ

= علي بن هارون (٣٧١ هـ/ ٩٨١م)

القريب

انظر: «بحر القريب» في «بحر المنسَرِد».

(١) كتاب الصّناعتين. ص ٤٩ ـ ٥٠.

القَريض

هو الشِّعر الذي ليس برَجز، واشتقاقه من «قَرَض الشَّيء»، أي: قطعه، كأنَّه قطع جنساً. وقال أبو إسحاق: هو مشتقّ من «القَرْض»، أي: القطع والتفرقة بين الأشياء، كأنَّه تَرَك الرَّجَز، وقطعه من شعره. وبعضُهم لا يعتبر الرَّجز شِعْراً. انظر: «الشعر».

قريعات

= الحسن بن إبراهيم (٥٩٥ هـ/ ١١٩٨م).

القَرينة

هي، في الكلام، كلّ ما يدلّ على المقصود. وهي نوعان:

١ ـ القرينة الحاليَّة أو المعنويَّة: وهي ما يُفهم من الملابسات المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام، كقولك لمن يشرب: «هنيئاً»، أي: تشرب شراباً هنيئاً.

٢ ـ القرينة اللَّفْظيَّة أو المقاليَّة: وهي ما يعود إلى القول والكلام، نحو: «هل نمتَ؟ ـ نوماً طويلاً»، أي: نمتُ نوماً طويلاً.

القرينة الحاليّة

انظر: القرينة، الرقم ١.

القرينة اللَّفْظِيَّة

انظر: القرينة، الرقم ٢.

القرينة المعنويّة

انظر: القرينة، الرقم ١.

القرينة المقاليّة

انظر: القرينة، الرقم ٢.

القزّاز

= محمد بن جعفر (٣٤٢ هـ/ ٩٥٣م ـ ٤١٢ هـ/ ١٠٢١م).

ابن القزاز البربريّ

= سعيد بن عثمان بن سعيد (٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩م).

القزوينيّ

= محمد مهدي بن علي (.../... ـ نحو ١١٥٠ هـ/ ١٧٣٧م).

القَسَم

١ ـ تعريفه: القَسَم هو الحلْف بالله، أو بغيره تأكيداً للكلام، وحثًّا على تصديق المتكلِّم.

٢ ـ أحرفه: وأحرف القَسَم هي: الباء، والتاء، والواو، واللّام، و«مُنْ» (عند بعضهم). انظر كُلًّا في مادّته.

وكل حرف من أحرف القَسَم يتعلَّق مع مجروره بفعل محذوف تقديره: «أحلفُ»، أو«أُقْسِمُ»، أو نحوهما. ومن فعل القَسَم وفاعله تتكوّن جملة القَسَم، وهي جملة فعليَّة إنشائيَّة. ولا بُدَّ لهذه الجملة من جملة بعدها تُسمّى جملة جواب القَسَم، نحو: «واللّهِ لأقومَنَّ بواجبي خير قيام»[1]. وهذه الجملة تكون خبريّة غير تعجّبيّة. ولا محلّ لها من الإعراب غالباً[2].

---

(١) جملة «لأقومنّ بواجبي خير قيام»: جملة جواب القَسَم.

(٢) أمّا في نحو: «الكسلُ إنّه والله مُضِرّ»، فجملة القَسَم وجوابه في محلّ رفع خبر «إنّ».

٣ ـ نوعاه: القَسَم نوعان:

أ ـ استعطافيّ، وهو جملة طلبيَّة يُراد بها توكيد معنى جملة طلبيَّة أخرى مشتملة على ما يُثير الشعور والعاطفة، ويكون جوابه جملة طلبيَّة، نحو: «بِعَيْنَيْكِ يا سَلمى، ارحمي ذا صَبَابَةٍ»، والقَسَم الاستعطافيّ يكون بالباء غالباً.

ب ـ غير استعطافي، وهو ما جيء به لتوكيد معنى جملة خبريّة، وتقوية المراد منها، وجوابه يكون جملة خبريّة، نحو: «واللّهِ لأبذُلَنّ جهدي في الدفاع عن الوطن».

٤ ـ جواب القَسَم: إنّ جواب القَسَم الاستعطافيّ يكون جملة طلبيَّة، أمّا جواب القَسَم غير الاستعطافيّ، فجملة خبريَّة لها أحكام تَتَلخَّصُ بما يلي:

أ ـ إن كانت الجملة الجوابيَّة مضارعيَّة مُثْبَتَة، أُكِّدت باللام والنون معاً، نحو: «واللّه، لأُساعِدَنَّ المحتاجَ»، ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما.

ب ـ إن كانت الجملة الجوابيَّة ماضَويَّة مُثْبَتَة، وفعلها متصرِّف، فالأفصح تصديرها باللام «وقَدْ»، نحو: «واللّهِ لقدِ انتصرَ جيشنا»، ويجوز، مع قلّة، الاقتصار على أحدهما، أو التجرّد منهما. فإن كان فعلُها جامداً، غير «لَيْسَ»، فالأفصح تصديرها باللام، نحو: «واللّهِ، لَنِعْمَ رجلاً الصّادقُ»؛ وإن كان الفعل الماضي الجامد «ليس»، لم يقترن بشيء، نحو: «واللّهِ ليس الجُبْنُ محموداً».

ج ـ إن كانت فِعْليَّة، ماضويَّة أم مضارعيَّة، منفيَّة بالحرف[1]، فالأفصح تجريدها من اللام، نحو: «واللّه، لا يحتمِلُ الكريمُ الضَّيْمَ».

د ـ إن كانت الجملة الجوابيَّة اسميَّة مُثْبتَة، فالأغلب تأكيدها بـ «اللام» و«إنّ» معاً، نحو: «تَاللهِ إنّ الكذبَ لمَمْقوت»، ويصحّ الاكتفاء بأحدهما، نحو: «واللّه إن المجتهد فائزٌ»، و«تاللّه، لَلكسولُ خاسرٌ». ومن النادر تجرّدها منهما. وإن كانت الجملة الإسميّة منفيّة، فإنّ جواب الشرط يتجرّد منهما، نحو: «واللّهِ، ما الكسلُ بنافع».

٥ ـ ملاحظات:

أ ـ تُحذف جملة القَسَم وجواباً إن كان حرف القَسَم «الواو»، أو «التاء»، أو «اللام»، و«مُن» (عند من يعتبرها حرف قَسَم). وتُحذف جوازاً إذا كان حرف القَسَم هو «الباء».

ب ـ قد يتكرَّر حرف القَسَم مع مجروره بهدف المبالغة في التأكيد، والأفضل ألّا يتكرَّر حرف من حروف القَسَم إلّا بعد استيفاء الأوَّل جملة جوابه، نحو: «واللّهِ لأقومَنَّ بواجبي، باللهِ لأقومَنَّ بِهِ».

ج ـ تُحذف جملة جواب القَسَم، إذا تأخَّر القَسَم وتقدَّمت عليه جملة تُغني عن جوابه، نحو: «ينجحُ المجتهِدُ واللّهِ»، أو إذا أحاطت بالقَسَم جملة تُغني عن الجواب، نحو: «رفاهيةُ الوطنِ ـ واللّهِ ـ رَهْنٌ بعمل أبنائِه»، أو إذا اجتمع الشَّرط والقَسَم، وتأخَّر القَسَم عن الشَّرط[2]، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا

(١) يكون النفي بـ «ما»، و«لا»، و«إنْ»، ونادراً بـ «لم» و«لن».

(٢) إذا اجتمعتْ أداتا شرط وقسَم، فالجواب يكون، غالباً، للمتقدّم منهما.

﴿يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾(١) [الحشر: ١٢]. وقد تحذف جملة الجواب أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿قٓ وَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ ۝١﴾ [ق: ١]، حيث حُذِف الجواب، و التقدير: «إنَّكَ لمُنْذِرٌ»، أو نحو هذا، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢].

د ـ أجاز الكوفيّون الخَفْض في القَسَم بإضمار حرف القَسَم من غير عوض، واحتجّوا بأنَّ العرب تُلقي الواو من القَسَم وتخفض بها، وأنَّ من كلامهم إعمال حرف الجَرّ مع الحذف، نحو قول جميل بن معمر (من الخفيف):

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ
كِدْتُ أَقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ(٢)

والتقدير: ربَّ رسمِ دارٍ.

وقال الكوفيّون: إنَّه لا يجوز ذلك إلّا بعوض؛ لأنَّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف، وإنَّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، وأمّا إضمار «رُبَّ» بعد «الواو»، و«الفاء»، و«بَلْ» ـ وهي حروف جَرّ ـ فإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ هذه الأحرف صارتْ عوضاً عنها أدلَّةً عليها، فجاز حذفها، وما حُذف، وفي اللفظ على حذفه دلالة، أو حُذِف إلى عوض وبدل، فهو في حكْم الثّابت»(٣).

وقال ابن عصفور في كتابه «شرح جمل الزجاجي»: «فأمّا القَسَم فهو جملة يؤكّد بها جملة أُخرى كلتاهما خبرية».

فقولنا: «القسم جملة»، يعني في اللفظ أو في التقدير: فأمّا في اللفظ فقولهم: «أُقسِمُ باللّهِ»؛ وأمّا في التقدير فقولك: «باللّهِ»، و«اللّهِ»، لأنَّ هذا المجرور متعلق بفعل مضمر للدلالة عليه، كأنّه قال: أُقسِمُ باللّهِ.

وقولنا: «يؤكّد بها جملة أُخرى»؛ لأنَّ المُقسَم عليه يكون جملة أبداً، نحو قولك: «باللّهِ لأفعَلنَّ»، و«باللّهِ لَزيدٌ فاعلٌ».

وزعم أبو الحسن أنّ جواب القسم قد يكون لام «كي» مع الفعل، نحو قولك: «بالله ليقوم زيدٌ» فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات؛ لأنَّ لام «كي» إنّما تنصب بإضمار «أنْ»، و«أنْ» وما بعدها بتأويل المصدر، كأنّك قلت: باللّهِ القيامُ، إلا أنَّ العربَ أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكر بعد لام «كي»، فوضعت لذلك «ليفعلَ» موضع «ليفعلَنَّ»، واستدلّ على ذلك بقول الشاعر (من الطويل):

إذا قُلْتُ قَدْنِي قالَ: باللّهِ حَلْفَةً
لَتُغْنِيَ عَنّي ذا إنائكَ أجمعا(٤)

فوضع «لِتُغنيَ» موضع «لتغنينَّ عني ذا إنائكَ».

---

(١) جملة «لا يخرجون معهم»، وجملة «لا ينصرونهم» جوابان لقَسَم محذوف دلَّت عليه اللام في «لَئِن».
(٢) «جلله» فُسِّرت بمعنيين: ١ ـ أجله وسببه. ٢ ـ عظمه.
(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ١/ ٣٧٢.
(٤) البيت لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣؛ والدرر ٤/ ٢١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، ٨٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٨؛ =

وهذا لا حجة فيه، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير: قال: باللّهِ حلفةً لتشرَبَنَّ لتغنيَ عني ذا إنائكَ أجمعا، ويكون «لتغني» متعلّقاً بالفعل المضمر الذي هو: لتشرَبَنَّ. فكأنّه قال: لَتَشرَبَنَّ لتكفيني باقي إنائكَ وكذلك أيضاً استدلّ بقوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١١٣]. جعل «لتصغَى» جواباً لقسم محذوف كأنه قال: واللّهِ لتَصغى إليهِ أفئدة الذين لا يؤمنونَ، أي: لتصغَيَنّ.

والذي دعاه إلى ذلك أنّه ليس معه ما يعطف عليه قوله: ولتصغى؛ لأنّه متصل بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢] الآية. وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون «ولتصغى» معطوفاً عليه، فحمله لذلك على أنه جواب لقَسَم محذوف.

ولا حجة له في ذلك؛ لأنّه يمكن أن يكون «لتصغى» متعلّقاً بفعل مضمر يدلّ عليه ما قبله، كأنّه قال: «فعلنا ذلك لتصغى إليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون بالآخرة».

وقولنا: «كلتاهما خبرية»، يعني أنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا، كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب، نحو: «واللّهِ ليقومَنَّ زيدٌ»، ألا ترى أنّه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً؟ فإن جاء ما صورته كصورة القسم، وهو غير محتمل للصدق والكذب، حمل على أنّه ليس بقسم، نحو قول الشاعر (من الكامل):

بـالـلَّـهِ رَبِّـكَ إنْ دَخَـلْـتَ فَـقُـلْ لَـهُ
هـذا ابْـنُ هَـرْمَـةَ واقـفـاً بـالـبـابِ[1]

ألا ترى أنّه لا يحسن هنا أن يقال: صدَقَ ولا كذب. وقوله الآخر (من الوافر):

بـدينكَ هـل ضَـمَـمْـتَ إلـيـكَ لَـيْـلَـى
وَهَـلْ قَـبَّـلْـتَ قـبـلَ الـصُّـبـحِ فـاهـا[2]

لا يحسن أيضاً أن يقال هنا: صدقَ ولا كذبَ. فلا يمكن لذلك أن يكون قسماً؛ لأنَّ القَسَم لا يتصوّر إلّا حيث يتصوّر الصدق والحنثُ، والصدق والحنث لا يتصوَّر إلّا فيما يتصوَّر الصدق والكذب.

وممّا يبيّن أنَّ هذا وأمثاله ليس بقسم، أنّه لا

= والمقرب ٢/ ٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤١.
اللغة: قدني: اسم بمعنى حسبي، أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني. حلفة: المرّة من الحلف، أي: القسم واليمين. تغني عني: تصرف وتكف. ذا إنائك: صاحب وعائك، وهو الشراب أو اللبن.
المعنى: إذا قلت لمضيفي: يكفيني ما شربت، حلف عليّ بالله مرّة: لا بدّ أن تصرف عني كلّ ما في وعائك، أي: أن تشربه جميعاً.

(١) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٧٠؛ وشرح المفصل ٩/ ١٠١؛ وكتاب الصناعتين ص ٦٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٨، ٥٥؛ ورصف المباني ص ١٤٦.
المعنى: يقسم الشاعر على صديقه ويرجوه أن يبلغ مقصوده أنه واقف بالباب.

(٢) البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢؛ والأغاني ٢/ ٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.
اللغة: فاها: فمها.
المعنى: أسألك بدينك هل نلت من ليلى ما يتمناه العاشق من معشوقه؟!!

يتصور أن يكون الفعل المتعلق به المجرور «أقسم»، ألا ترى أنّه لا يتصور أن يقال: أُقسمُ باللّهِ ربّكَ إذا دخلتَ فقل له، ولا: أُقسمُ بدينكَ هل ضممتَ إليكَ ليلى. بل الفعل الذي يتعلق به المجرور: أسألُ، كأنك قلت: أسألك باللّهِ إن دخلتَ فقل له، وأسألك بدينكَ.

فإن قيل: مما يدلّ على أنَّ هذا وأمثاله قَسَم قول الشاعر (من الطويل):

أحـارِثُ يـا خَـيْـرَ الـبَـرِيَّـةِ كُـلِّـهـا
أباللّهِ هَلْ لي في يَميني من عَقْدِ[1]

مراده قسمي قولي: باللّهِ هل لي في يميني من عقدٍ.

وإنّما مراده: أباللّه هل لي في يميني من عقد إن حلفتُ على أنّه خير البرية.

* * *

والمقسَم به هو كل اسم لله أو لما يُعظَّم من مخلوقاته، نحو: «باللّهِ ليقومَنَّ زيدٌ»، «والنّبيّ لأكرمَنَّ عمراً»، «وأبيك لتفعلنَّ كذا»، ومنه: قد أفلحَ وأبيهِ إنْ صدقَ؛ لأنَّ أبا المقسم له معظّمٌ عنده، هذا إذا كان المُقسمُ يريد تحقيق ما أقسم عليه وتبيينه، فإن كان مقصوده الحنثُ فيما أقسم عليه، فإنّه لا يقسم إلا بغير مُعظّم، وذلك نحو قوله (من الكامل):

وحـيـاةِ هَـجْـرِكِ غَـيْـرَ مُـعْـتَـمِـدٍ
إلَّا ابْـتِـغـاءَ الـحَـنْـثِ فـي الـحَـلْـفِ
مـا أنـتِ أَحْـسَـنُ مَـنْ رَأَيْـتُ وَلا
كَـلَـفي بـحُـبِّـكِ مُـنْـتَـهَـى كَـلَـفي[2]

فأقسم بـ«حياة هجرها» وهو غير معظّم عنده رغبة في أنَّ يحنث فيموت هجرها. إلا أنَّ القسم على هذه الطريق يقلّ فلا يلتفت إليه.

* * *

والمقسم عليه: هو كلّ جملة حلف عليها بإيجاب أو نفي، نحو: «واللّهِ ما قامَ زيدٌ»، و«واللّه ليقومَنَّ زيد»، وقد تبيّنَ أنَّ المفرد لا يقسم عليه.

* * *

حروف القسم الجارة بأنفسها هي: الباءُ، والتـاءُ، والـواوُ، والـلام، ومُـن، والـمـيـم المكسورة والمضمومة.

فأمّا الباء فتدخل على كلّ محلوف به من ظاهر أو مضمر، نحو: باللّهِ لأفعلنَّ، وبكَ لأفعلنَّ. ومن دخول الباء على المضمر قوله (من الوافر):

رَأى بَـرْقـاً فـأَوْضَـعَ فـوقَ بَـكْـرٍ
فَـلا بِـكِ مـا أَسَـالَ ولا أغـامـا[3]

---

(١) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
المعنى: يسأل الشاعر: أبالله هل انعقدت قسمي على أنك أفضل الناس جميعاً.

(٢) لم أقع عليهما فيما عدت إليه من مصادر.
المعنى: إن الشاعر يتعمد القسم بحياة هجر محبوبته، وهو ينوي أن يرجع عن قسمه؛ لأن المحبوبة ليست كما يشتهي؛ وليست هي ضالّته المنشودة، لذلك لا يرى ضيراً في الحنث بالقسم.

(٣) البيت لعمرو بن يربوع في جمهرة اللغة ص ٩٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١٤٦؛ وبلا نسبة في الحيوان ١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٨؛ والخصائص ٢/ ١٩؛ ورصف المباني ص ١٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١؛ ولسان العرب ١١/ ٣١ (أهل).

أي: فلا وحقّك لا أسألَ ولا أغامَ. وقول الآخر (من الوافر):

ألا نادَتْ أُمَيْمَةُ باحْتِمالِ
لِتُحْزِنَني فَلا بِكِ ما أُبالي[1]

أي: فلا وحقكِ ما أُبالي.

وأمّا الواو فتدخل على كل محلوف به ظاهر، فتقول: «وزيدٍ لأقومنَّ»، و«واللّهِ لأكرمنَّ».

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى، نحو: «تاللّهِ لأفعلنَّ». وحكى الأخفش دخولها على الربّ، حكى من كلامهم: «تَرَبِّ الكَعبةِ لأفعلنَّ كذا».

وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب، نحو: «للّهِ لا يَبقى أحدٌ»، يقسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك.

وأمّا «مُنْ» فلا تدخل إلا على الربّ، نحو: «مُنْ ربّي لأفعلنَّ كذا»، وزعم بعض النحويين أن «مُنْ» بقية «ايمُن»، فهي على هذا اسم. وذلك باطل لأمرين: أحدهما: أنّها لا تضاف إلا إلى الله، فيقال: «أيمُنُ اللّهِ»، و«مُنْ» لا تدخل إلّا على «الرب». والآخر: أن «أيمُناً» معرب، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء، بقي ما بقي منه معرباً، فلو كانت «مُن» بقية «أيمنُ» لكانت معربة. فبناؤها على السكون دليل على أنّها حرف.

وأمّا الميم المكسورة والمضمومة، نحو: «مُ اللّهِ لأفعلنَّ»، و«مِ اللّهِ لأفعلنَّ»، فلا تدخل إلّا على الله. وزعم بعض النحويين أنّها أيضاً بقية «أيمُنِ»، وذلك باطل؛ لأنَّ الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد. وأيضاً لو كانت بقية «أيمُن» لكانت معربة، والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلّا مرفوعاً أو منصوباً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية، وأنّها ليست بقية «أيمَنُ».

* * *

والأصل في حروف القسم الباء، ذلك أنَّ فعل القسم إنّما هو «أُقسم» أو «أحلِف»، وهما لا يصلانِ إلّا بالباء، فدلَّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل، ولذلك تصرَّفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها، فجرّت الظاهر والمضمر. والواو بدل من الباء، وإنّما أبدلت منها لأمرين:

اللغة: أوضع: أسرع في السير. البكر: الفتيّ من الإبل.
المعنى: يدعو النساء لديار أهل محبوبته بأن تسلم من أذى البرق والسيل، ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان شيئاً.

(١) البيت لغويّة بن سلمى في لسان العرب ١٥/ ٤٤٣ (با)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ١٩؛ ورصف المباني ص ١٤٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٧؛ ولسان العرب ١١/ ٣١ (أهل)؛ واللمع ص ٥٨، ٢٥٦.
اللغة: الاحتمال: الرحيل.
المعنى: إن المحبوبة أميمة قد أعلنت أنها سترحل وتتركني، وقد أعلنت ذلك لتحزنني، ولكني أقسم إنني لا أبالي ولا أكترث لما أعلنت.

أحدهما: أنَّ معنى الباء قريب من معنى الواو؛ لأنَّ الواو للجمع والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى.

والآخر: أنها من حروف مقدم الفم.

ولمَّا كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرُّف الباء؛ لأنَّ الفرع لا يتصرَّف تصرُّف الأصل، فجرّت الظاهر خاصة ولم تجرّ المضمر؛ لأنَّ المضمر يردّ الأشياء إلى أصولها، وقد تقدم ذلك.

والأصل هو الباء، والتاء بدل من الواو، وذلك أنّها لا يخلو من أن تكون بدلاً من الواو أو من الباء، فلا ينبغي أن تُجعل بدلاً من الباء؛ لأنَّ التاء لم يثبت إبدالها من الباء في موضع وقد ثبت إبدالها من الواو في مثل: «تُراث»، و«تُخمة»، و«تُكأة»، فينبغي أن تُجعل في هذا الباب بدلاً من الواو، ولم تتصرَّف تصرّفها، فلذلك لم تجرّ إلا اسم الله تعالى أو الربّ.

وأما اللام فإنها أيضاً ليست أصلاً في هذا الباب، لما تقدَّم من أنَّ فعل القسم وهو «أقسِم» و«أحلف» لا يصل باللام وإنّما يصل بالباء، لكن لما أُريد معنى التعجب، والتعجب يصل باللام، ضُمِّنَ فعل القسم معنى «عجبت»، فيتعدَّى بتعديته، فقلت: «لِلَّهِ لا يبقى أحدٌ»، فكأنّك قلت: عجبتُ لله الذي لا يُبقي أحداً.

ولما لم تكن اللام أصلاً في هذا الباب لم تتصرَّف فلم تدخل إلّا على اسم الله تعالى.

وأما «مُن» والميم المكسورة والمضمومة، فإنّها لم تتصرَّف في الخفض فإنّها لا يخفض بها إلّا في القَسَم خاصة، لذلك لم يدخلوا «مُن» إلّا على «الربّ»، والميم المكسورة والمضمومة إلّا على «الله».

ولمّا كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحقّ الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعلِ القسم وأظهروه مع الباء، فقالوا: «أُقسم باللَّهِ»، و«أحلف باللَّهِ».

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو، فأجاز أن يقال: «أُقسمُ واللَّهِ لأفعلنَّ كذا». وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي ليس استعمالها بحقّ الأصالة، ولا يحفظه أحد من البصريين، فإن جاء شيء من ذلك، فينبغي أن يتأوَّل على أن يكون «أقسم» كلاماً تامًّا، ثم أتى بعد ذلك بالقسم، ولا يجعل «واللَّهِ» متعلقاً بـ«أقسم».

* * *

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمُقسم عليه حرفان في النفي وحرفان في الإيجاب. ففي الإيجاب: «إنَّ» واللام، وفي النفي: «ما» و«لا». وذلك أنَّ الجملة لا يخلو أن تكون اسمية أو فعلية. فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية. فإن كانت منفية نفيت بها، نحو: «واللَّهِ ما زيدٌ قائماً». وإن كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه:

أن تدخل «إنَّ» على المبتدأ واللام على الخبر، فتقول: «واللَّهِ إنَّ زيداً لقائمٌ»، أو تأتي بـ«إنّ» وحدها أو باللام وحدَها، فتقول: «باللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، و«واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ»، ولا يجوز حذفهما.

وإن كانت الجملة فعلية، فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً. فإن كان ماضياً، فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفيًّا. فإن كان منفيًّا نفي بـ«ما» فقلت: «واللَّهِ ما قامَ

زيدٌ»، وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من زمن الحال أو بعيداً منه. فإن كان قريباً من زمن الحال أدخلتَ عليه اللام و«قد»، فقلت: «واللّهِ لقد قامَ زيدٌ»، فإنَّ «قد» تقرّب من زمن الحال، وإنْ كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها، فقلت: «واللّهِ لقامَ زيدٌ». قال الشاعر (من الطويل):

حَلفْتُ لها باللّهِ حلْفةَ فاجِرٍ
لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالي[1]

فأدخل اللام على جواب «حلفت»، وهو «ناموا»، من غير «قد».

ومن الناس من زعمَ أنّه لا بدَّ من «قد» ظاهرةً أو مقدَّرةً، فإنّه قاس ذلك على اللام الداخلة على خبر «إنَّ»، فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي، فكذلك هذه اللام عنده. وذلك باطل؛ لأنَّ لام «إنَّ» إنّما لم يجز دخولها على الماضي؛ لأنَّ قياسَها أن لا تدخل على الخبر إلّا إذا كان المبتدأ في المعنى، نحو: «إنَّ زيداً لقائمٌ». أو مشبّهاً بما هو مبتدأ في المعنى، نحو: «إنَّ زيداً ليقومُ»، فـ «يقوم» يشبه «قائم»؛ لأنَّ هذه اللام هي لام الابتداء، فلما تعذّر دخولها على المبتدأ دخلت على ما هو المبتدأ، وليست كذلك اللام التي في جواب القسم. وأيضاً فإنَّ «قد» تقرب من زمن الحال، فإذا أردنا القسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجز الإتيان بها.

فإن كان الفعل مستقبلاً، فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفيًّا. فإن كان منفيًّا نفيته بـ «لا»، فقلت: «واللّهِ لا يقومُ زيدٌ»، وإن شئت حذفتَ «لا»؛ لأنّه لا يلبس بالإيجاب. وإن كان موجباً أتيتَ باللام والنون الشديدة أو الخفيفة، فقلت: «واللّهِ ليقومَنَّ زيدٌ». ولا يجوز حذف النون وإبقاء اللام ولا حذف اللام وإبقاء النون إلّا في الضرورة، على ما يُبيّن بعد.

وإن كان حالاً فمن الناس من قالَ إنّه لا يجوز أن يقسم عليه؛ لأنَّ مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه. وهذا باطل؛ لأنّه قد يعوق عن المشاهدة عائق، فيحتاج إذ ذاك إلى القسم، نحو قولك: «واللّهِ إنَّ زيداً في حال قيام»، لمن لا يدرك قيام زيد. والصحيح أنّه يجوز أن يقسم عليه، إلا أنّه لا يخلو أن يكون موجباً أو منفيًّا، فإن كان منفيًّا نفي بـ «ما» خاصة، نحو: «واللّهِ ما يقومُ زيدٌ»، ولا يجوز حذفها.

وإن كان موجباً، فإنك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيِّره خبراً لمبتدأ، ثمَّ تقسم على الجملة الاسمية، فتقول: «واللّهِ إنَّ زيداً لَقائمٌ»، و «واللّهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، و «واللّهِ لزيدٌ قائمٌ».

وإنّما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتدخل اللام لأنّك لو قلت: «واللّهِ ليقومُ زيدٌ»، لأدّى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع، وذلك إذا قلتَ: «إنَّ زيداً واللّهِ لَيقومُ»، لَم تدر هل «يقوم» خبر «إنَّ» أو جواب

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ والأزهية ص ٥٢؛ والجنى الداني ص ١٣٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٤٩٤؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٠، ٩٧؛ ولسان العرب ٩/ ٥٣ (حلف).
اللغة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشرّ. الصالي: الذي يتدفّأ.
المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدفأ بنار.

للقسم، ولا يجوز إدخال النون فارِقةً فتقول: «إنَّ زيداً واللّهِ لَيقومَنَّ»؛ لأنَّ النون تخلّص للاستقبال.

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يُلتفت إلى اللبس، إلّا أنَّ ذلك قليل جدًّا بابه الشعر. قال الشاعر (من الطويل):

تَـألّـى ابـنُ أوْسٍ حـلْـفـةً لَـيَـردُّنـي
إلـى نِـسْـوةٍ كـأنّـهـنَّ مـفـائـدُ[1]

إلا أن يكون جواب القسم «لو» وجوابها، فإنَّ الحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه إذ ذاكَ إنّما هو «أنْ»، نحو: «واللّهِ أنْ لو قامَ زيدٌ قام عمرو»، ولا يجوز الإتيان باللام كراهةَ من الجمع بين لام القسم ولام «لو»، فلا يجوز «واللّهِ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرو».

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب القَسَم مع الشرط فيُبنى الجواب على الأول منهما، وحذف جواب الثاني لدلالة الأول عليه، فتقول: «واللّهِ إن قامَ زيدٌ لَيقومَنَّ عمرٌو»، فتجعل «ليقومَنَّ» جواباً للقسم، وتحذف جواب الشرط، ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً؛ لأنّه لا يجوز حذف جواب الشرط إلّا إذا كان الفعل ماضياً لعلّةٍ تذكر في الشرط.

فالذي يقول من العرب: «أَنْتَ ظالمٌ إن فعلتَ»، لا يقول: «أَنْتَ ظالمٌ إن تفعَلْ»، فإنْ قَدَّمت الشرط، فقلت: «إنْ قامَ زيدٌ واللّهِ يَقُمْ عَمرٌو»، بنيتَ الجواب على الشرط، وحذفت جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه المتقدّم في الرتبة، وإنّما لم تَبنِ الجواب على المتأخر منهما؛ لأنّك لو فعلت ذلك، لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليه، والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلّا لتقدّم الدليل عليه. فأما قوله (من الطويل):

حَلَفْتُ لَها إنْ يُدْلِجِ اللّيْلَ لا يَزَلْ
أَمامِيَ بَيْتٌ مِن بُيوتِكِ سائرُ[2]

فإنّما بُني على الشرط لأنه جعل «حلفت» غير مضمّن معنى القسم، بل هو خبر محض، ولو ضمنّه القسم لبني «لا يزال» عليه، لتقدّمه، فكأنّه قال: «حلفتُ»، وتَمَّ الكلام، ثم أراد أنْ يبيّن بعد ذلك ما الذي حلف عليه.

فإن تقدَّم على القسم ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلة، فإنّه يجوز أن يبنى الجواب على القسم، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول، فتقول: «زيدٌ واللّهِ يقومُ»، وإن شئت قلت: «زيدٌ واللّهِ ليقومَنَّ»، و«يُعجِبُني

---

(١) البيت لزيد الفوارس في خزانة الأدب ١٠/٦٥، ٧١؛ والدرر ٤/٢٢٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٠؛ والمقرب ١/٢٠٦.
اللغة: تألّى: أقسم، حلف. ليردّني: يروى بكسر اللّام على أنّها للتعليل تنصب بـ«أن» مضمرة. ويروى بفتح اللام على أنّها لام جواب القسم. وفي هذه الحال يجب اقتران الفعل المضارع بنون التوكيد، ولكن ترك توكيده إمّا لكونه حالاً، وإمّا جرياً على مذهب سيبويه في تجويز مجيئه غير مؤكّد. المفائد: ج المفأد، وهو الخشبة التي تحرّك بها النار، وقد شبّه النساء في السواد والياس لما هنّ عليه من الهزال.
المعنى: يقول: لقد أقسم ابن أوس أن يردّني إلى نساء شبيهات بالمفائد، أي: سود قبيحات وهزيلات.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣٢٨، ٣٣١، ٣٤١؛ والمقرب ١/٢٠٨.
اللغة: أدلج: سار من أول الليل.

الذي واللَّهِ يقومُ»، وإن شئت: «يُعجِبُني الذي واللَّهِ ليقومَنَّ».

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ما تقدم عليه، وإن بنيتَ على القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنّه يؤدّي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل.

* * *

ولا يجوز حذف جواب القسم إلّا إذا توسّط بين شيئين متلازمين كما تقدَّم، أو جاءَ عَقِيب كلام يدلّ على الجواب، نحو: «زيدٌ قائمٌ واللَّهِ»، فحذف جواب «واللَّهِ» لدلالة «زيدٌ قائمٌ» عليه. ولذلك جعل سيبويه «ذا» من قول العرب «لاها اللَّهِ ذا»، خبر ابتداء مضمر، كأنه قال: لا ها اللَّهِ الحقُّ ذا، والجملة هي: «الحقُّ ذا»، جواب القسم، لم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب إليه الأخفش، كأنّه قال: لاها اللَّهِ الحاضرِ، فإنَّ ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم غير متوسط ولا عقب كلام يدلُّ على الجواب.

وأمّا القسم فلا يجوز حذفه إلّا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه، وذلك في موضعين: مع اللام ومع «إنَّ»؛ لأنّهما لا يكونانِ إلّا على نيّة القسم، وذلك قولك: «ليقومَنَّ زيدٌ»، و«لقد قام زيدٌ»، و«إنَّ زيداً لقائمٌ»، جميع ذلك على نيّة قَسَمٍ محذوف، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه لأنّه ليس عليه دليل.

وإذا جاء في كلام مثل: «وزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ لأقومنَّ»، فينبغي أن تجعل الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف. فيكون القسم واحداً فيحتاج إلى جواب واحد، فيكون «لأقومنَّ الجواب». ولو جعلت كلّ واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان «لأقومنّ» جواباً لقسم واحد عنها، ويقي سائرها بلا جواب فتحتاج أن تقدَّر لكل من واحد الأقسام التالية جواباً محذوفاً. فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۝ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ۝﴾ [الشمس: ١ ـ ٢].

* * *

وقد تُضمِّن العرب أفعال القلوب كلّها معنى القسم، نحو: «عَلِمتُ» و«ظَنَنْتُ». قال الله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]. وقال الشاعر (من الكامل):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها[1]

وغير ذلك من الجمل. إلا أنّه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع، والذي جاء من ذلك: «عليَّ عهدُ اللَّهِ لأقومنَّ»، و«في ذِمتي كذا لأفعلنَّ». قال (من الطويل):

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المَجْدِ والعُلا
وفي ذِمَّتي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلا[2]

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١.

(٢) البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٠٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٥؛ والشعر والشعراء ص ٤٥٦؛ والكتاب ٣/ ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ١١.

غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ما ذكر.

* * *

وإذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن تعوّض منه شيء أو لا تعوّض، فإن عُوِّض منه شيء لم يجز إلّا الخفض لأنَّ العوض يجري مجرى المعوَّض منه. والعوض ها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل. إلّا أنَّ العرب لم تجعل العوض إلّا في اسم الله تعالى، نحو: «ها اللّهِ لأقومنَّ»، و«أفَأللّهِ لَيُقومَنَّ زيدٌ»، و«أَللّهِ لَيَخرُجَنَّ عمرو». فإن لم تعوّض لم يجز الخفض إلّا في اسم الله تعالى، فإنّهم استجاوزوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم، فتقول: «اللّهِ لأقومنَّ». حكى ذلك الأخفش إلا أنّه لا يقاس عليه؛ لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سمع. فإن لم يعوّض جاز في الاسم وجهان: الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل، والاختيار النصب على إضمار فعل؛ لأنَّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعليّة كما كان قبل الحذف، فتقول: «يمينُ اللّهِ لأخرجَنَّ». فمن الرفع قوله (من الوافر):

إذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ
فَذَاكَ أَمَانَةُ اللّهِ الثَّرِيدُ[1]

برفع «أمانة»، الأصل فيه: وَأمانةِ اللّهِ، فلمّا حُذف رفع، ومن النصب قوله (من الطويل):

فقلتُ يَمينَ اللّهِ أَبْرَحُ قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي[2]

فإنّه رُوي برفع «يمين» ونصبه، فرفعه على تقدير: قَسَمي يمينُ اللّهِ، ونصبه على تقدير: أَلزِمُ نفسي يمينَ اللّهِ. إلّا أسماءَ شذَّت فيها العرب فالتزموا فيها الرفع أو النصب، والذي التزم فيها الرفع: «أيمنُ اللّهِ»، و«العمرُكَ». والذي التزم فيها النصب «أجدَّك»، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد؛ لأنها لا تتصرَّف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم.

وأمّا «عَوْضُ» و«جَيْرِ» فمبنيّان يجوز أنْ يحكم على موضعهما بالرفع والنصب[3].

= اللغة: سوار: هو ابن أوفىٰ القشيري زوج ليلى. تساور: تغالب.
المعنى: تقول الشاعرة: إنك مهما حاولت أن تبلغ مكانة سوار في مآثِره ومكارمه، فلن تبلغ ذلك؛ لأنه سيكون قد سبقك إلى خير منه.

(١) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٩٢، ١٠٢، ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٦١؛ ولسان العرب ١٢/ ٩ (أدم).
اللغة: تأدمه: تخلطه. الثريد: نوع من الطعام.

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/ ٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٤؛ والدرر ٤/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ وشرح المفصّل ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣.
شرح المفردات: أبرح قاعداً: أي: لا أبرح، أي: يبقى قاعداً. الأوصال: ج الوصل، وهو كلّ عضو يفصل من الآخر.
المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنّه سيبقى عندها لا يفارقها ولو أدّى ذلك إلى هلاكه.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٤ ـ ٥٦٠ (طبعة دار الكتب العلمية).

للتوسُّع انظر :

- أساليب القَسَم في اللغة العربية. كاظم فتحي الراوي. جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.
- حروف القَسم في القرآن. طالب الرفاعي. جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.
- أسلوب القَسَم في القرآن الكريم. عواطف يوسف الزبيدي. جامعة القاهرة، ١٩٧٣م.
- آيات القَسَم في القرآن. أحمد كمال محمد المهدي. جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، ١٩٦٨م.
- أساليب القَسَم في القرآن الكريم: دراسة في النحو والتفسير. كاظم فتحي الراوي. بغداد، مطبعة الجامعة، ط١، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.
- «القَسَم في القرآن الكريم». عبد العزيز محمد الزير. مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد ١ (١٣٩٠ هـ). ص ٨٦ ـ ٩٢.

القَسَم (في البلاغة)

هو أن يُحْلَف على شيء بما فيه فخر، أو مدح، أو تعظيم، أو تغزُّل، أو زهو، أو غير ذلك مِمّا يُحَسِّن الكلام. فقد يُراد بالقَسَم :

١ ـ الامتنان، نحو الآية: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٣].

٢ ـ الافتخار، كقول الأشتر النخعيّ (من الكامل):

بقَّيْتُ وفْريَ وانْحَرَفْتُ عنِ العُلى
ولَقيتُ أضْيافي بِوَجْهِ عبوسِ
إنْ لَمْ أشُنَّ على ابنِ هندٍ غارةً
لم تَخْلُ يَوْماً مِنْ نِهابِ نُفوسِ

٣ ـ تعظيم القَدْر، كقول عمر بن أبي ربيعة (من الكامل):

قالَتْ: وعَيْشِ أخِي وحُرْمَةِ والدي
لأُنَبِّهَنَّ الحَيَّ إنْ لم تَخْرُجِ
فَخَرَجْتُ خيفَةَ أهْلها فتَبَسَّمَتْ
فَعَلِمْتُ أنَّ يَمِينَها لَمْ تَحْرَجِ
فَضَمَمْتُها ولَثَمْتُها وَفَدَيْتُ مَنْ
حَلَفَتْ عَلَيَّ يَمينَ غيرِ المحرجِ

٤ ـ المدح والثناء: كقول الشاعر (من الكامل):

آثارُ جُودِكَ في القُلُوبِ تُؤَثِّرُ
وجَميلُ بِشْرِكَ بالنَّجاحِ يُبَشِّرُ
إنْ كانَ في أملٍ سِواكَ أَعُدُّهُ
فَكَفَرْتُ نِعْمَتَكَ التي لا تُكْفَرُ

٥ ـ التغزُّل، نحو قول الشاعر (من الطويل):

جنى وتجنّى والفُؤادُ يُطيعُهُ
فلا ذاقَ مَنْ يَجْني عليَّ كما يَجْني
فإنْ لم يكنْ عندي كَعيْني ومَسْمَعي
فلا نَظَرَتْ عيني ولا سَمِعَتْ أُذني

القَسَم الاستِعْطافي

انظر: القَسَم، الرقم ٣، الفقرة «أ».

القَسَم الخَبَريّ

هو القَسَم غير الاستعطافي.

انظر: القَسَم، الرقم ٣، الفقرة «ب».

القَسَم الصَّريح

هو القَسَم الذي يُسْتَخْدم فيه فعل (مذكور أو محذوف) يدلّ على القَسَم صراحةً، نحو: «أقسِمُ باللّهِ لأدرسَنَّ». ويقابله القَسَم غير الصَّريح.

انظر: القَسَم غير الصريح.

القَسَم غير الاِسْتِعْطافيّ

انظر: القَسَم، الرقم ٣، الفقرة «ب».

القَسَم غيرُ الصَّريح

هو القَسَم الذي يُسْتَخْدَم فيه فعل (مذكور أو محذوف) لا يدلّ على القَسَم صراحةً، بل بقرينة، نحو: «أشهَدُ أنّ زيداً ناجح». ويقابله القَسَم الصَّريح.

انظر: القَسَم الصريح.

القسيم

القسيم، في الشطر، شَطْر الشَّيء المَقْسوم.

وهو، في الشعر، الشَّطر من البيت الشِّعريّ، سُمِّي بذلك لأنَّه يُقاسم غيرَه البيتَ الشِّعري.

انظر: البيت.

القَشْتاليّة

هي لغة إسبانيّة بلهجة قشتالة.

القشطاليّ

= محمد بن الوليد (٤٦٠ هـ/ ١٠٦٧م).

ابن القشيريّ

= عبد الله بن عبد الكريم بن هوازن (٤٧٧ هـ/ ١٠٨٤م).

قُصارى

اسم بمعنى «غاية» يُضاف إلى الاسم الظاهر وإلى الضمير، ويُعرب بحسب موقعه من الكلام، نحو: «بذلتُ قصاراي»، أي: غاية طاقتي. «قصارى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة».

قصْد الجِدّ بالهَزْل

هو أن يُراد الجِدّ في قالب الهَزْل، كقول الشاعر (من الطويل):

إذا ما تميميٌّ أتاكَ مُفاخِراً
فَقُلْ: عَدِّ عَنْ ذا، كيف أَكْلُكَ للضَّبِّ

القَصْر

١ ـ في اللغة: مصدر «قَصَرَ». وقَصَر الشيءَ على كذا: لم يُجاوزْه إلى غيره.

٢ ـ في النحو: له ثلاثة معانٍ:

أ ـ جعْل الاسم الممدود مقصوراً. نحو قولك: «الدِّما» في «الدماء».

ب ـ تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، كتخصيص المبتدأ بالخبر بواسطة «إنَّما»، نحو: «إنَّما البحتريّ شاعر»؛ أو بواسطة النفي والاستثناء، نحو الآية: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وحرفا الحصر هما: إنّما، وإلّا. ومعنى قولك «إنّما البحتريّ شاعر»، أنك تجعل البحتريّ مختصًّا بالشعر، منقطعاً له دون غيره من العلوم والفنون الأخرى. فهو «المحصور» أو «المقصور»، و«الشعر» هو «المحصور فيه»، أو «المقصور عليه». و«المقصور عليه» مع «إنّما» هو المتأخِّر في جملتها، ومع «إلّا» هو الواقع بعدها مباشرةً.

الإعراب بالقصر في الأسماء: أب، أخ، وحم، التي هي من الأسماء الستَّة، أي: إلزامها الألف في جميع حالاتها، نحو: «أخذَ

أباك أخاك، ومَرّا بحماك». والإعراب بالقصْر لغة متروكة اليوم.

٣ ـ في علم العَروض: علّة تَسْتَلْزِم حذف الحرف الساكن من السبب الخفيف (المقطع المؤلَّف من متحرِّك وساكن) وإسكان مُتَحَرِّكِه، وبه تصبح «فاعِلاتُنْ»: فاعِلاتْ، وتُنقَل إلى: فاعِلانْ، وتُصبح «فَعولُنْ»: فعول، و«مستَفْعِ لُنْ»: مَفْعولُنْ. ونجده في المتقارب، والمديد، والرمل، ومجزوء الخفيف.

٤ ـ في علم المعاني: تخصيص شيء بشيء، أو أمر بآخر بطريق مخصوص، وله ستة طرق، وهي:

ـ النفي والاستثناء، وفي هذه الحالة يكون المقصور عليه ما بعد أداة الاستثناء، نحو الآية: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

ـ «إنّما»، ويكون المقصور عليه معها مؤخّراً وجوباً، نحو: «إنّما العربُ أوفياء».

ـ العطف بـ«لا»، أو «لكن» أو «بل»، فإن كان العطف بـ«لا»، كان المقصور عليه ما قبلها، نحو: «الفخر بالعلم لا بالمال»؛ وإن كان العطف بـ«لكن» و«بل»، كان المقصور عليه ما بعدهما، نحو: «لا أجيد الشعر لكن النثْر»، ونحو: «ما وَضْعُ الإحسانِ في غير موضعه عَدْلٌ بل ظُلْمٌ».

ـ تقديم ما حقُّه التأخير، وهنا يكون المقصور عليه هو المُقدَّم، نحو الآية: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥].

ـ توسُّط ضمير الفصل، نحو: «كليم الله هو موسى».

ـ تعريف المسند بـ«أل»، نحو: «خير الزاد التقوى».

«وهذه الطرق تفترق من وجوه:

١ ـ أن التقديم يدل على القصر بمفهوم الكلام، فإن ذا الذوق السليم إذا تأمل في كلام فيه التقديم، فهم منه القصر، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك، والثلاثة الباقية بالوضع اللغوي؛ لأن الواضع وضعها لتفيد ذلك.

٢ ـ أن الأصل أن ينص في العطف على المثبت والمنفي معاً، فلا يترك ذلك إلا خوف التطويل، كما إذا قيل: «محمد يعلم الكيمياء والطب والهندسة والجبر والفلك»، أو «محمد يعلم الكيمياء»، وإبراهيم وخالد إلى آخره... فتقول فيهما: محمد يعرف الكيمياء لا غير، أي: لا الطب ولا الهندسة إلى آخره في الأول، ولا إبراهيم ولا خالد في الثاني، وينصّ في الثلاثة الباقية على المثبت فقط.

٣ ـ أن النفي بـ«لا» العاطفة لا يجتمع مع النفي والاستثناء، فلا تقول: «ما محمد إلا مجتهد لا كسل»؛ لأن شرط جواز النفي بـ«لا»، أن يكون ما قبلها منفيًّا بغيرها...

ويجتمع مع «إنما» والتقديم، فتقول: «إنما محمد مجتهد لا كسلان»، «وهو يجتهد لا علي»؛ لأن النفي فيهما غير مصرح به، بل المصرح به هو الإثبات، فلا يقبح تأكيد ما تضمناه والنفي بـ«لا»، بخلاف «ما» و«إلا»، فإنه قد صرح فيهما بالنفي، والنفي الصريح ليس كالضمني.

تنبيه: لا يحسن العطف بعد «إنما»، إذا كان الوصف مختصًّا بالموصوف كالتذكر الذي يعلم أنه لا يكون إلا من أولي الألباب في قوله

تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩]، فلا يحسن أن تقول: «إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهّال»، كما يحسن أن تقول: «إنما يجيء محمد لا علي».

٤ ـ أن الأصل في النفي والاستثناء أن يكون لأمر ينكره المخاطب، أو يشك فيه، أو لما هو مُنَزَّل هذه المنزلة ـ بيان ذلك أنك لا تقول «ما هو إلا محمد»، إلا لمن ينكر أن يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شبحاً من بعد، فقلت: «ما هو إلا علي»، لم تقله إلا والمخاطب يتوهم أنه ليس بعلي.

وأمّا ما هو منزل هذه المنزلة، فكقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أي: مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري والتباعد عن الهلاك، نزل استفظاعهم هلاكه وشدّة حرصهم على بقائه منزلة إنكارهم ذلك.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ لأن الكفار جعلوا الرسل كأنهم بادّعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشراً مثلهم. وأمّا قوله تعالى: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١]، فمن باب مجاراة الخصم وتسليم بعض مقدماته لتنقطع حجته كما هي العادة فيمن ادّعى على خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلامه على وجهه، كما إذا قال لكَ من يحاجك في مسألة: «أنت من دأبك كيت وكيت»، فتقول: «نَعَمْ، أنا من دأبي كيت وكيت، لكن لا ضير عليّ ولا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت»، فالرسل، صلوات الله عليهم، كأنهم قالوا: إن ما قلتم هو كما قلتم، لكن ذلك لا يمنع الرسل وفضل الله علينا.

٥ ـ أن الأصل في «إنما» أن تجيء لأمر من شأنه ألا يجهله المخاطب ولا ينكره وإنما يراد تنبيه فقط، أو لما هو منزل هذه المنزلة.

تفسير هذا أنك تقول للرجل: «إنما هو صاحبك القديم، وإنما هو أخوك»، لمن يعلم ذلك ويعترف به، لكنك تريد أن تنبهه لما يجب عليه من حرمة الصاحب وحقّ الأخوّة لترقّقه وتستعطف قلبه، ألا ترى إلى أبي الطيب حين يقول (من الخفيف):

إِنَّمَا أَنْتَ والِدٌ والأبُ القا ... طِعُ أَحْنَى مِنْ واصِلِ الأولادِ

لم يرد أن يعلم كافوراً أنه لابن الأخشيد مولاه منزلة الوالد، ولا كافور في حاجة إلى أن يُعلم بذلك، لكنه أراد أن يذكره بالأمر المعلوم ليجعله ذريعة إلى استدعاء ما يستوجبه من العطف والحنان، ونظير ذلك قولهم: «إنما يعجل من يخشى الفَوْت»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]. وأمّا ما هو منزل هذه المنزلة، فكقوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، فهم قد ادّعوا أن إصلاحهم أمر جليّ ظاهر، ولذا جاء الردُّ عليهم مؤكّداً بأن وإسميَّة الجمل وتعريف الخبر باللام وضمير الفصل وتصدير حرف التنبيه حيث قال: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]. ونحو ذلك قول ابن قيس الرقيات في مصعب بن الزبير (من الخفيف):

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللّـ ... ـهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ

حيث ادّعى أن ثبوت هذه الصفة لممدوحه أمر ظاهر، لا يخفى على أحد، كما هو دأب الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا الشهرة فيما

يصفون به ممدوحهم، ألا ترى إلى البحتري حين يقول (من الكامل):

لا أدَّعي لأبي العلاء فضيلةً
حتّى يُسَلِّمها إليه عِداهُ

هذا وقد علم بالاستقراء أن أحسن موقع تستعمل فيه «إنما»، إذا كان الغرض منها التعريض بأمر، هو مقتضى معنى الكلام بعدها نحو: «إنما يتذكر أولو الألباب»، فإنه تعريض بذمّ الكافرين من حيث أنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليه من في حكم من ليس بذي عقل فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب، ونظيره: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾﴾ [النازعات: ٤٥]، إذ المراد أن مَن لم تكن له من هذه الخشية، فكأنه ليس له أذن تسمع، ولا قلب يعقل، فالإنذار وعدمه سيان. وعلى ذلك جاء قوله (من المديد):

أنا لم أُرْزَقْ مَحَبَّتها
إنَّما لِلْعَبْدِ ما رُزِقا

٦ ـ لِـ«إنّما» مزية على العطف، وهي أن يعقل منها إثبات الفعل للشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة بخلاف العطف، فإنه يفهم منه أولاً الإثبات ثم النفي، نحو: «محمد قائم لا قاعد»، أو بالعكس، نحو: «ما محمد قائماً بل قاعد»[1]. عليه بحسب الحقيقة والواقع بألّا يتعدّاه إلى غيره أصلاً، نحو: «لا إلهَ إلّا الله».

* * *

والقصر، باعتبار الحقيقة والواقع أيضاً:

١ ـ حقيقي: وهو أن يختصّ بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع بألّا يتعدّاه إلى غيره أصلاً، نحو: «لا إله إلّا الله».

٢ ـ إضافيّ: هو الذي يختصّ فيه المقصور بالمقصور عليه بالنسبة إلى شيء معيَّن، بحيث لا يتعدّاه إلى جميع ما عداه، نحو: «إنما يدوم السرور برؤية الإخوان»، فالمقصود هنا هو قصر صفة دوام السرور على رؤية الإخوان بالإضافة (أو بالنسبة) إلى رؤية الأعداء مثلاً، دون أن يُنافي هذا دوام السرور برؤية الأهل مثلاً أو غيرهم. والقصر، باعتبار المخاطب، ثلاثة أقسام:

ـ قصر إفراد: وذلك إذا اعتقد المخاطب الشَّرْكَة في الحُكم بين المقصور عليه وغيره.

ـ قَصْر قَلْب: وذلك إذا اعتقد المخاطب عَكْسَ الحكم الذي تُثبتُه بالقَصْر.

ـ قَصْر تعيين: وذلك إذا كان المخاطب متردِّداً في الحكم بين المقصور عليه وغيره.

فإذا قلت: «ما زَيْد إلّا مُعَلِّم»، وكان المخاطب يعتقد اتصاف «زيد» بالتعليم والزّراعة مثلاً، كان القصر «قَصْر إفراد». أمّا إذا كان يعتقد اتِّصاف «زيد» بالزِّراعة لا بالتعليم، كان القصر «قصر قلب». وأمّا إذا كان متردِّداً لا يدري أي الصِّفتين هي صفة «زيد»، كان القصر «قصر تعيين».

والقصر باعتبار طرفيه قسمان أيضاً:

ـ قَصْر صفة على موصوف، نحو: «ما عادل إلا الله».

ـ قصر موصوف على صفة، نحو: «ما محمّد إلا رسول».

(١) علوم البلاغة لمصطفى المراغي. ص ١٥٢ ـ ١٥٥.

القَصْر الإضافي

انظر: القصر، الرقم ٤.

قصر الإفراد

انظر: القصر، الرقم ٤.

قَصْر التَّعْيين

انظر: القصر، الرقم ٤.

القصر الحقيقي

انظر: القصر، الرقم ٤.

قَصْر صفة على موصوف

انظر: القصر، الرقم ٤.

قَصْر قَلْب

انظر: القصر، الرقم ٤.

قَصْر الممدود

انظر: الاسم الممدود، الرقم ٣.

قَصْر الموصوف على الصِّفة

انظر: القصر، الرقم ٤.

قَصْرُ ما

تُعرب إعراب قَلَّ ما. انظر: قَلَّ ما. وتختلف هذه عن الكلمة التالية، في أنها، في الكتابة، تعتبر كلمتين، بخلاف «قَصرُما».

قَصرُمَا

لفظ مركّب من الفعل «قَصُرَ» بمعنى: قَلَّ، وهو فعل مكفوف عن العمل، فلا فاعل له، و«ما» الحرفيَّة الزائدة التي كَفَّت الفعل عن العمل. ولا يليه إلّا فعل، نحو: «قصرُما ألاقيك».

وانظر: طالما.

القصري

= محمد بن طوسيّ (. . . . ـ . . . .).

قَصْف المدافع

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «القصف» بمعنى: الصوت، وبمعنى: إطلاق القذائف، وجاء في قراره:

«سمعنا قصف المدافع».

«قصفت المدافع مواقع العدو».

«يشيع هذان الأُسلوبان كثيراً في اللغة المعاصرة، ويقصد بالأول منهما مجرد سماع صوت المدافع، أما الثاني فإنه يعني أن المدافع أطلقت قذائفها على المواقع.

وظاهر هذا يبدو مخالفاً لما أثبتته المعجمات من معاني مادة «قصف» التي تدور في جملتها حول معنيين: شدّة الصوت، والكسر أو الهدم.

درست اللجنة هذا، ثم انتهت إلى إجازة الأُسلوب الأول، وهو «سمعنا قصف المدافع»؛ لأنه مأخوذ من الفعل اللازم «قصف» الذي يعني شدة الصوت.

أما الأسلوب الثاني، وهو «قصفت المدافع مواقع العدو»، فيمكن قبوله على أحد توجيهين:

الأول: أن إثبات القصف للمدافع نوع من المجاز؛ لأن إطلاق القذائف من شأنه في الغالب أن يحدث الهدم والتكسير.

الثاني: أن يكون الكلام على تضمين «قصف» معنى «قذف» أو «رمى».

ولهذا ترى اللجنة أن قول المعاصرين:

«قصفت المدافع مواقع العدو جائز في المعنى الذي يستعمل فيه»[١].

القَصْم

القَصْم، في اللغة، مصدر «قَصَمَ». وقصَمَ الشيء: كسَرَه. وهو، في علم العروض إسقاط الحرف الأوَّل من الوتِد المجموع[٢] من «مفاعَلَتن» المعصوبة[٣] في أوَّل الجزء في البيت، فتصبح «فاعَلْتُنْ»، وتُنْقَل إلى «مَفْعُولُنْ»، وذلك في بحر الوافر. والجزء الذي يدخله القصم يُسمَّى «أقْصَم» تشبيهاً له بالأقصم من المَعز، وهو الذي انكسر قرناه من طرفيهما.

انظر: «الزحافات والعلل»، و«الخرْم»، و«بحر الوافر».

القصيد

هو الشعر الذي طالت أبياته وكثُرت.

القَصيدَة

هي مجموعة من سبعة[٤] أبيات شعريَّة، فصاعداً، ذات قافية واحدة، ووزن واحد، وتفعيلات ثابتة، لا يتغيَّر عددها، تقوم على وحدة البيت، وتبدأ، عادةً، ببيت مُصَرَّع. وقد تكثر الأبيات فيها حَتَّى تزيد على المئات، غير أنَّ المُعدَّل المألوف يُراوح بين عشرين وخمسين بيتاً.

هذا في الشعر العربيّ الكلاسيكيّ، أمّا في الشِّعر العربيّ المعاصر، فقد تحرَّرت القصيدة من قيود القافية، والوزن، ووحدة البيت، كما في الشعر الحُرّ، والقصيدة غير المقفّاة، والشِّعر المنثور. وقد عرفت القصيدة، عَبْر الأعصر الأدبيَّة، بعض التنوّع في القافية، والوحْدات الشِّعريَّة، كما في الدُّوبيت، والمثلَّثات، والمربَّعات، والمخَمَّسات... انظر كلًّا في مادَّته، وانظر: «المقطوعة».

قصيدة النَّثْر

انظر: الشِّعْر المنثور.

القضاعيّ

= عمر بن محمد بن أحمد (٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م)

قَضَّهُم

تعرب في العبارة الشهيرة: «جاؤوا قَضَّهُم بقَضيضهم» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة، على تأويل: مجتمعين، وهو مضاف، «هُمْ» ضمير متّصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه، وتقول: «جاؤوا بقضِّهم» فتعرب اسماً مجروراً بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و«هم» ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جر مضاف إليه.

قَطْ

تأتي بوجهين: ١ ـ اسم فعل بمعنى يكفي. ٢ ـ اسم بمعنى: حسب.

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٦٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٩.

(٢) هو ما تألّف من متحرّكين فساكن، نحو: «أَجَلْ» (//○).

(٣) أي: التي أصابها العصب، وهو إسكان الخامس المتحرّك.

(٤) هذا هو الشائع، وقيل: ثلاثة أبيات، وقيل: تسعة، وعشرة، وخمسة عشر بيتاً.

١ ـ «قَط» التي هي اسم فعل بمعنى كفى أو يكفي أو اكتفِ: لها أحكام «قَدْ» التي هي اسم فعل، وأحكامها وإعرابها. انظر: قَدْ، نحو: «قَطْني ابتسامةٌ» («قطني»: «قَطْ»: اسم فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون حرف للوقاية مبنيّ على الكسر لا محل له من الإعراب. والياء ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به. «ابتسامة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة).

* * *

١ ـ «قَط» الاسميّة: اسم بمعنى «حسبُ». لها أحكام «قَدْ» الاسميَّة وإعرابها.

انظر: قَدْ، نحو: «قَطْ زيدٍ كلمةُ شكرٍ» («قَطْ»: اسم مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. «زيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «كلمة»: خبر مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وهو مضاف. «شكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة).

قَطُّ

ظرف زمان لاستغراق الزمن الماضي[1]، يسبقه النفي أو الاستفهام مبنيّ على الضم في محل نصب مفعول فيه، نحو قول الفرزدق (من البسيط):

ما قال: «لا» قَطُّ إلّا في تَشَهُّدِهِ
لولا التَّشَهُّدُ كانت لاؤهُ نَعَمُ[2]

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصل»:

«اعلم أنّ قَطُّ بمعنى الزمان الماضي، يقال: «ما فعلتُه قَطُّ»، ولا يقال: «لا أفعلُه قَطّ». وهي مبنيّة على الضمّ؛ لأنّها ظرفٌ. وأصلُ الظروف أن تكون مضافة، فلمّا قُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضمّ كـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ». قال الكسائيّ: كان «قَطُطُ» على زنةِ «فَعُل» كـ «عَضُد»، فلمّا سكن الحرفُ الأوّل للإدغام، حُرّكَ الآخر بحركته. والذي أراه أنّه «فَعْل» كـ «قبل» و«بَعْد»؛ لأنّ الحركة زيادةٌ، ولا يُحكَم بها إلّا بدليلٍ، ولأنّ أكثرَ ظروف الزمان كذلك، نحو: «يَوْمٍ»، و«شَهْرٍ»، و«دَهْرٍ».

ومنهم من يقول: «قُطُّ»، بضمّ القاف والطاء، يُتْبِع الضمَّ الضمَّ، مثلَ: «مُدُّ» و«شُدُّ»، ومنهم من يُخفِّف، فيحذف إحدى الطاءين تخفيفاً، ويُبقِي الحركة بحالها دلالةً وتنبيهاً على أصلها، كما قالوا: «رُبَ» حين خفّفوها، أبقوا الفتحةَ دلالةً على المحذوف. ومنهم من يُتبع الضمَّ الضمَّ في المخفَّف أيضاً، فيقول: «قُطُ»، وهو قليل[3].

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ بحث في «قط» واستعمالاتها. أسعد طلس. المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ١٣، ج ١١ و١٢ (١٩٣٥). ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

---

(١) لذلك من الخطأ القول مثل: «لا أفعلُهُ قَطُّ»؛ لأنّ الفعل للمستقبل، و«قَطُّ» مختصّة بنفي الماضي.

(٢) يُورد بعض مؤلّفي الكتب المدرسيّة هذا البيت بنصب «لاؤه». ثُم يخطئون الفرزدق، ويعتذرون له بأنه أنشد القصيدة ارتجالاً. والارتجال يوقع في مثل هذه السقطات. والواقع أنّ الفرزدق لم يُخطىء، إذ أنشد بيته برفع «لاؤه» كما نعتقد، أمّا الضمّ الذي في «نَعَمُ» والذي كان، بنظرنا، سبب الإشكال، فهو ضَمٌّ أُتي به لضرورة القافية، والأصل: «كانت لاؤهُ نَعَمْ».

(٣) شرح المفصل ٣/١٣٨ ـ ١٣٩ (طبعة دار الكتب العلمية).

ـ «قط وبناتها». عبد الحق فاضل. مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد ٨، ج ٣ (١٩٨١م). ص ٥ ـ ١٠.

قِطارات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[1].

ابن القطاع

= جعفر بن علي بن محمد (.../... ـ .../...).

= علي بن جعفر بن علي (٥١٥ هـ/ ١١٢١م).

قطاعات

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال هذه الكلمة[2].

القطان

= محمد بن أحمد (٥١٠ هـ/ ١١١٦م).

القُطْب الأَعْظم

تسمية أطلقها بعض النحاة على الثّلاثيّ المُجَرَّد.

انظر: الثلاثيّ المُجَرَّد.

قطب الدين التبريزيّ

= محمد بن عمر بن الفضل (٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م ـ ٧٣٦ هـ/ ١٣٢٥م).

قطب الدين الشيرازيّ

= محمود بن مسعود بن مصلح (٦٣٤ هـ/ ١٢٤٥م ـ ٧١٠ هـ/ ١٣١١م).

ابن قطبة

= أحمد بن عبد الله بن عزاز (٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م).

قطة العدوي

= محمد بن عبد الرحمن (.../... ـ ١٢٨١ هـ/ ١٨٦٤م).

قطر المحيط

معجم لغويّ لبطرس بولس البستاني (١٢٣٤ هـ/ ١٨١٩م ـ ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٣م). وقد اختصره من معجمه «محيط المحيط»، وقد سمّاه بذلك؛ لأنّ نسبته إلى كتابه المطوّل «محيط المحيط» «توشك أن تكون كنسبة قطر دائرة إلى محيطها»[3]. وانتهى من تأليفه سنة ١٢٨٦ هـ/ ١٨٦٩م، أي: في السنة التي انتهى فيها من تأليف الجزء الثاني من معجمه «محيط المحيط».

ومنهج، البستاني في معجمه هذا هو المنهج الذي اعتمده في «محيط المحيط»، والخلاف بين المعجمين يعود إلى المادة في المعجمين، إذ عمد في «قطر المحيط» إلى حذف جزء منها، «وزاد في بعضها، وتصرف في بعضها. فحذف بعض ما صدَّره في الأبواب عن الحروف، وبعض المعاني، والصِّيَغ، والصِّفات، والموادّ، والمصطلحات، والألقاب، وأسماء الفرق، والعامي، والشواهد من القرآن، والشعر، والنثر، وبعض

(١) في أصول اللغة ٢/٥٩، ٦٠.

(٢) في أصول اللغة ٢/٥٩ ـ ٦٠.

(٣) عن مقدّمة المعجم.

الإشارات إلى اللغات، والمعرَّب وأصله، وبعض تعليلات الأسماء، وتكرير الفعل مع معانيه المختلفة، وإحالات الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة، وأجزاء من التفسيرات قد تكون ضرورية في بعض الأحيان. وكان كثير مما حذَفه من زياداته التي أضافها المحيط على القاموس[١]. أما ما زاده فقليل جدًّا لا يكاد يتعدى بعض المشتقات القريبة، كمضارع الفعل الماضي، أو مصدره أو ما قارب ذلك. وأما ما تَصَرَّف فيه، فيكاد يعادل زياداته في القلّة، ونجمله في تغيير ترتيب بعض الألفاظ في المادة، أو تغيير كلمة بأخرى»[٢].

وقد أعادت مكتبة لبنان في بيروت نشر هذا المعجم.

قَطْر الميزاب

انظر: البحر المتدارك، الرقم ٥.

قطر الندى وبلّ الصَّدى

كتاب نحوي صغير للشيخ، عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاريّ، المعروف بـ«ابن هشام» (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٦م - ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠م)، وقد شرحه المؤلف نفسه في كتاب سمّاه «شرح قطر الندى وبلّ الصدى».

انظر: «شرح قطر الندى وبلّ الصدى»، و«شرح شواهد قطر الندى»، و«معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى».

قطرب

= محمد بن المستنير (.../... - ٢٠٦ هـ/ ٨٢١م).

ابن قَطَرْمش

= محمد بن سليمان (٥٤٣ هـ/ ١١٤٨م - ٦٢٠ هـ/ ١٢٢٣م).

القَطْع

القَطْعُ، في اللغة، مصدر «قَطَعَ». وقطعَ الشَّيءَ: فَصَلَ بعضَه عن بعض.

وهو، في علم العروض، علَّة تتمثَّل في حذف ساكن الوتد المجموع[٣] في آخر التفعيلة، وتسكين ما قبله[٤]، والجزء الذي يدخله القطع يُسمَّى مقطوعاً. ويدخل:

- «فَاعِلُنْ»، فتصبح «فاعِلْ»، وتُنْقَل إلى «فَعْلُنْ»، وذلك في البسيط، والمُحْدَث.
- «مُتَفَاعِلُنْ»، فتصبح «مُتَفاعِلْ»، وتنقل إلى «فَعِلاتُنْ»، وذلك في الكامل.
- «مُسْتَفْعِلُنْ»، فتصبح «مُسْتَفْعِلْ»، وتُنْقَلَ إلى «مَفْعُولُنْ»، وذلك في الرَّجَز. انظر: «الزحافات والعلل»، و«بحر البسيط»، و«بَحْر المُحْدَث»، و«بحر الكامل»، و«بحر

(١) أي: القاموس المحيط للفيروزابادي.

(٢) عن المعجم العربي نشأته وتطوّره ٢/ ٧١٥.

(٣) هو ما تألف من متحرِّكين فساكن، نحو: «أَجَلْ» (/ / ○).

(٤) يرى بعضُهم أنَّه إسقاط متحرِّك من الوتد المجموع، وبه تصبح «فاعِلُنْ»: «فاعِنْ»، أو «فالُنْ»، وتُنَقَل إلى «فَعْلُنْ» وتصبح به «مُتَفَاعِلُنْ»: «مُتَفَاعِنْ»، أو «مُتَفَالُنْ»، وتُنْقَل إلى «فَعِلاتُنْ». وتصبح به «مُسْتَفْعِلُنْ»: «مُسْتَفْلُنْ»، أو «مسْتَفْعِنْ»، وتُنْقل إلى «مَفْعُولُنْ». وقد رفض أكثر العروضيِّين هذا التعريف؛ لأنَّه يجعل الصِّلة تقع في غير آخر الجزء (التفعيلة).

الرَّجَز».

والقَطْع، في البلاغة، أن تكون العبارة الثانية منقطعة عن الأولى، ولذلك يجب الفصل. والقطع قد يكون للاحتياط، كقول الشاعر (من الكامل):

وتَظُنُّ سَلمى أنَّني أبْغي بها
بَدَلاً، أراها في الضَّلالِ تَهيمُ

وقد يكون للجواب، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ۝ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٤ - ١٥].

قَطْع الإضافة

انظر: الإضافة، الرقم ١٠.

القَطْع عن الإضافة لَفْظاً

هو حذف المضاف إليه لداعٍ مع وجود قرينة تدلّ عليه، أي: يكون معنويًّا في المعنى، نحو الآية: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

وانظر: الإضافة، الرقم ٦.

قَطْع البَدَل

انظر: البدل، الرقم ٤.

قَطْع عَطْف البَيان

انظر: عطف البيان، الرقم ٥.

القَطْع عن الإضافة لَفْظاً ومَعْنًى

هو حذف المضاف إليه من دون أن يُنوى معناه، ويكون الاسم المقطوع في هذه الحالة معرباً، نحو قول عبد الله بن يعرب (من الوافر):

فساغَ ليَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً
أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَميمِ

وانظر: الإضافة، الرقم ٦.

قَطْع النَّعْت

انظر: النَّعت، الرقم ٥.

قَطْعاً

تُعرب في نحو: «لن أكذبَ قطعاً»، أو «هذا القلمُ لي قطعاً» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: أقطع، منصوباً بالفتحة الظاهرة.

القُطْعَة

إحدى خصائص لهجة طيء، وتتمثّل في قطع اللَّفظ قبل تمامه، نحو: «يا أبا الحَكَا» في: يا أبا الحَكَم.

القِطْعَة

القِطعة، في اللغة، الحِصَّة من الشيء. وهي، في الشِّعْر العربيّ، أبيات شعريّة عددها بين ثلاثة وستّة.

انظر: المقطوعة.

القَطْف

القَطف، في اللغة، مصدر «قَطَفَ». وقطفَ الثمر: جناه. وقطفَ الشيءَ: أخذه بسرعة وخطفه. وهو، في علم العروض، عِلَّة تتمثَّل في إسقاط السبب الخفيف[1] من آخر الجزء (التفعيلة)، وإسكان الحرف الخامس

(١) هو ما تألَّف من متحرِّك فساكن، نحو: «أوْ» (/ ○).

المتحرِّك[1] (القطف = الحذف + العَصْب)، ويدخل «مُفاعَلَتُنْ»، فتصبح «مَفَاعِلُ»، وتُنْقَل إلى «فَعُولُنْ»، وذلك في الوافر. والجزء الذي يدخله القطف يُسمَّى مقطوفاً، وسُمِّي بذلك لأنَّنا قطفنا منه حرفين ومعهما حركة قبلهما، فصار نحو الثَّمرة التي نقطفها فيعلق بها شيءٌ مِنَ الشَّجرة.

انظر: «الزحافات والعلل»، و«بحر الوافر».

قَطْك

انظر: «قط»، الرقم ١.

قَعَدَ

تأتي:

١ ـ فعلاً ماضياً ناقصاً يرفع المبتدأ وينصب الخبر[2]، وذلك إذا كانت بمعنى «صار»، نحو كلام العرب: «أرهف شَفْرَتَه حتّى قعدتْ كأنّها حَربة» («قَعدَتْ»: فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر، والتاء حرف تأنيث مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. واسم «قعدتْ» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. وجملة «كأنّها حربة» في محل نصب خبر «قَعدتْ»).

٢ ـ فعلاً تامًّا، وذلك إذا لم تكن بمعنى «صار»، نحو: «قَعَدَ زيدٌ في مقعده» («قَعَدَ»: فعل ماض مبنيّ على الفتح الظاهر. «زيدٌ»: فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهرة...).

القَعْر

القَعْر، في اللغة، مصدر «قَعَرَ». وقَعَرَ البئرَ: وصل إلى أقصاها. وهو، في اصطلاح الخليل بن أحمد الفراهيديّ، الفتحة التي تقع في صدر الكلمة، نحو فتحة كاف «كَتَبَ».

قعنب العدوي

(.../... ـ نحو ١٦٠ هـ/ ٧٧٦م)

قعنب العدويّ. من أهل البصرة. كان إماماً بالعربيّة على مذهب البصريين، مقرئاً فاضلاً. له قراءة شاذة. مات في حدود سنة ١٦٠ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٥؛ والوافي بالوفيات ٤/ ٢٦٣؛ وغاية النهاية ٢/ ٢٧).

ابن القفال

= محمد بن عبد الرحمن (.../... ـ .../...).

القفّال الكبير الشاشيّ

= محمد بن علي بن إسماعيل (٢٩١ هـ/ ٩٠٤م ـ ٣٦٥ هـ/ ٩٧٦م).

القفطيّ

= علي بن أحمد بن جعفر (.../...).

= علي بن يوسف (٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨م).

القُفْل

القُفْل، في اللغة، حديد يغلق به الباب ويُفْتَح بالمفتاح. وهو، في الشعر، أحد أجزاء الموشَّح.

---

(١) يرى بَعضُهم أنَّه حَذْف السبب الثقيل من «مُفاعَلتن»، أي: حذف العين واللام، فتصبح «مُفاتُنْ»، وتُنقَل إلى «فَعُولُنْ». وقد رفضَ هذا التعريف أكثر العروضيِّين إذْ يترتَّب عليه ألّا تكون العِلّة في آخر الجزء (التفعيلة).

(٢) واشترط ابن الحاجب كي تكون «قَعَد» فعلاً ناقصاً أن يكون الخبر مصدَّراً بـ «كأنّ».

انظر: الموشَّح، الرقم ٥، الفقرة «ب».

القَفْلة

القَفْلة، في اللغة، مصدر مرّة من «قَفَلَ». وقَفَلَ الباب: أغلقه. وهي، في الشعر، خاتمة الدور من الموشَّح.

انظر: الموشَّح، الرقم ٥، الفقرة «د».

قَلَّ

فعل ماض يرفع فاعلاً متلوًّا بصفة مطابقة له، وذلك إذا لم تتَّصل بها «ما» الزائدة الكافَّة، نحو: «قَلَّ مواطنٌ يخون وطنه»، و«قَلَّ مواطنان يخونان وطنهما»... («مواطنان»: فاعل «قَلَّ» مرفوع بالألف لأنَّه مثنّى. «يخونان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل. «وطنَهما»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. وهو مضاف. «هما»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «يخونان وطنهما» في محل رفع نعت «مواطنان»).

قُلُّ

تُعرب في نحو: «قُلُّ رجلٍ يقول ذلك إلّا زيد» (بمعنى: ما رجل يقوله إلّا هو) مبتدأ مرفوعاً، ولا خبر له، الجملة بعدها في محلّ جرّ صفة للمجرور بالإضافة إليها.

قَلَّ ما

تُعْرَبُ في نحو: «قَلَّ ما شاهدتُكَ» كالتالي: «قَلَّ»: فعل ماض مبنيّ... «ما» حرف مصدريّ مبنيّ... «شاهدتك»: فعل وفاعل ومفعول به، والمصدر المؤوّل من «ما» وما بعدها في محلّ رفع فاعل «قَلَّ»، والتقدير: «قَلَّتْ مشاهدتي لَكَ». وتختلف «قَلَّ ما» عن «قَلَّما» المركَّبَة من الفعل «قَلَّ» المكفوف عن العمل (أي: المكفوف عن طلب الفاعل، فلا فاعل له) و«ما» الزائدة التي كَفَّتْه عن العمل.

وانظر: قَلَّما.

قلائد الذهب
في فصيح لغة العرب

معجم لغوي لمحمد دياب (١٢٦٩ هـ/ ١٨٥٢م - ١٣٣٩ هـ/ ١٩٢١م)، جمع فيه الألفاظ الكثيرة الدوَران على ألسنة الفُصحاء، ورتّبها ترتيباً ألفبائيًّا بحسب أوائلها، وأتبع شرحه للفظة بشاهد أو مثال. انتهى فيه إلى مادة (ج ي ل)، وبلغت الكلمات فيه ما يزيد على خمسة آلاف كلمة، أثبت لها من الشواهد نحو خمسمئة بيت، وخمسمئة آية، ومئة وخمسين حديثاً، ومئة مثل سائر.

طبع الكتاب في المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣١١ هـ/ ١٨٩٣م.

القلاوسي

= محمد بن أحمد بن إدريس (.../... - ٧٠٧ هـ/ ١٣٠٧م).

القَلْب

١ - في اللغة: مصدر «قَلَبَ». وقلبَ الشَّيءَ: جعَل أعلاهُ أسفَله أو ظاهِرَه باطِنَه، أو شِمالَه يَمينَه.

٢ - في علم المعاني: «هو جعل جزء من أجزاء

الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر(١)، وهو قسمان:

١ ـ ما يكون موجبه تصحيح حكم لفظي فقط والمعنى صحيح بدونه، كقول القطامي (من الوافر):

قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضباعا
ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوداعا(٢)

لما نكَّر «موقفاً»، وهو في وضع المبتدأ، وعرَّف «الوداع»، وهو في موضع الخبر، جُعل من (باب القلب).

٢ ـ ما يكون موجبه تصحيح المعنى، كقولهم: «عرضت الناقة على الحوض»، و«أدخلت القلنسوة في الرأس»، مكان: «عرضت الحوض على الناقة»، و«أدخلت الرأس في القلنسوة»، إذ الأصل أن يجاء بالمعروض إلى المعروض إليه، وأن ينقل المظروف إلى الظرف لا بالعكس كما هنا.

والصحيح جوازه إذا اشتمل على مغزى شريف ومعنى حسن، كقول رؤبة (من الرجز):

ومَهْمَهٍ عامِيَةٍ أعْماؤُهُ
كَأَنَّ لونَ أرْضِهِ سَماؤُه(٣)

يريد: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه لقصد المبالغة، ونحوه قول أبي تمام يصف قلم الممدوح (من الطويل):

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ
وأرْيُ الجنى اشتارَتْه أيدٍ عواسِلُ(٤)

٣ ـ في علم الصَّرْف: تحويل أحد الحروف الأربعة: أ ـ و ـ ي ـ الهمزة. إلى آخر منها، نحو قلب الواو ألفاً في «قال»، إذ أصلها «قَوَل»، ونحو قلب الواو ياء في «حياكة» وأصلها «حِواكة». وهكذا يتَّضح أنَّ القلب هو أحد أنواع الإعلال، فكل قلب إعلال، وليس كل إعلال قلباً. انظر: المواد التالية.

٤ ـ في الشعر: انظر: السَّرِقات الشعريّة، الرقم ٧.

٥ ـ في عِلْم البديع: هو كلام يُقْرَأ طَرْداً وعكساً، نحو: «سِرْ فلا كَبا بك الفَرَس»، ونحو قول الشاعر (من الوافر):

مَوَدَّتُهُ تدومُ لكُلِّ هَوْلٍ
وهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدومُ؟

القَلْب الاشتقاقيّ

هو القلب اللغويّ. انظر: القلب اللغويّ.

قَلْب الألف

تُقلب الألف أحياناً إمّا إلى واو، وإمّا إلى ياء.

١ ـ قلب الألف واواً، أو إبدال الواو من الألف: تُقلب الألف واواً في حالة واحدة، وهي أن تقع بعد ضمَّة، نحو: «بُويع،

(١) فإن لم يثبت ذلك الحكم، نحو: في الدار علي، وكلم محمداً علي، فإن كلًّا منهما، وإن جعل في مكان الآخر، باق على حكمه، لا يسمى ذلك قلباً.

(٢) قفي يا ضباعة ساعة حتى أودعك قبل التفرق فلا جعل الله لنا موقف الوداع موقفاً.

(٣) المهمه: المفازة. والمغبرة: المملوة بالغبار. والأرجاء: النواحي.

(٤) الأري: العسل. واشتارته: جنته. والعواسل: جمع عاسلة، وهي جانية العسل (عن علوم البلاغة. ص ١٤٥).

حُورِب، كُوَيْتب».

٢ ـ قلب الألف ياء، أو إبدال الياء من الألف: تُقلب الألف ياء في موضعين: أوّلهما إذا وقعت إثر كسرة، ويكون ذلك في جمع التكسير أو التصغير، نحو: «مصباح، مصابيح، مُصَيْبِيح ـ دينار، دنانير، دُنينير»، وثانيهما إذا وقعت تالية لياء التصغير، نحو: «غلام، غليِّم ـ كتاب، كُتَيِّب».

قَلْب تاء الافتعال

تُقلبُ تاء الافتعال، أحياناً، إمّا إلى دال وإمّا إلى طاء.

١ ـ قلب تاء الافتعال دالاً، أو إبدال الدال من تاء الافتعال: تُقلب تاء الافتعال دالاً، إذا وقعت في كلمة فاؤها دال، أو ذال، زاي، نحو: «ادَّخَرَ، ازدَجَرَ، اذْدَكَرَ»، وأصلها: «ادتَخَرَ، ازتَجَرَ، اذتَكَرَ».

٢ ـ قلب تاء الافتعال طاءً، أو إبدال الطاء من تاء الافتعال: تُقلب تاء الافتعال ومشتقاته طاءً، إذا كانت في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق (وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) وبعدها التاء، نحو: «اضطرب، اطّرد» (وزن «افتعل» من «ضرب»، و«طرد») وأصلهما: «اضترب، اطترد».

القَلْب الصَّرفيّ

انظر: القلب، الرقم ٤.

القَلْب الصَّرفيّ الإعلاليّ

انظر: الإعلال بالقلب.

القلب على غير القياس

«المقلوب على قسمين:

قسم قُلب للضرورة، نحو قولهم: «شواعي» في «شوائع» في الشعر، قال الشاعر (من الكامل):

وكأنَّ أُولاها كِعابُ مُقامِرٍ ... ضُرِبَت على شُزُنٍ، فهنَّ شَواعي[١]

يريد: «شوائع»، أي: متفرّقات، ونحو قول الآخر[٢] (من الرجز):

مَروانُ مروانُ أخو اليَومِ اليَمي

يريد: «اليَوِم»، أي: الشديد؛ لأنّه مشتقّ من «اليوم»، لكنه قَلَب.

وقسم قُلب توسُّعاً، من غير ضرورة تدعو إليه، لكنّه لم يطّرد، عليه فيُقاس، وذلك نحو قولهم: «لاثٍ» و«شاكٍ»، والأصل: «شائكٌ» و«لائثٌ»؛ لأنَّ «لائثاً» من «لاث يلوث» و«شائك» مأخوذ من «شَوكة السلاح». ونحو قولهم: «قسيّ» في جمع «قوس». وقياس جمعها «قُؤوس»، نحو قولهم: «فَوج وفُؤوج». ونحو قولهم: «رَعَمْلِي لقد كان كذا» يريدون: «لَعَمْرِي».

ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا، لسعته، حتى إنَّ يعقوب[٣] قد أفرد كتاباً في «القلب والإبدال».

---

(١) البيت للأجدع بن مالك الهمذانيّ من أصمعيّة له.
الأصمعيات. ص ٦٥؛ والمنصف ٢/ ٥٧. والشزن: الناحية.

(٢) الرجز لأبي الأخزر الحمانيّ. انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٩؛ وشرح شواهد الشافية. ص ٦٩.

(٣) هو يعقوب بن السِّكِّيت.

فإن قيل: إذا كان من السَّعة والكثرة، بحيث يتعذَّر ضبطه فينبغي أن يكون مقيساً! فالجواب أنّه، مع كثرته، من أبواب مختلفة، لم يجيء منه في باب ما شيء يصلح أن يقاس عليه، بل لفظ أو لفظان، أو نحو ذلك.

فإن قال قائل: إذا جاءت الكلمة في موضع على نظم ما، ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخرَ، فبِمَ يعلم أنَّ أحد النظمين أصل والآخر مقلوب منه؟ بل لقائل أن يقول: لعلهما أصلان وليس أحد النظمين مقلوباً من صاحبه! فالجواب أنَّ الذي يُعلم به ذلك أربعة أشياء:

أحدها: أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل، والآخر مقلوباً منه نحو: «لَعَمْري» و«رَعَمْلِي». فإنَّ «لعمري» أكثر استعمالاً. فلذلك ادَّعينا أنّه الأصل.

والثاني: أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد، ويكون النظم الآخر أقلَّ تصرُّفاً، فيعلم أنَّ الأصل هو الأكثر تصرفاً، والآخر مقلوب منه، وذلك نحو: «شوائع»، فإنه أكثر تصرُّفاً من «شواعي»؛ لأنّه يقال: «شاع يَشيع، فهو شائع»، ولا يقال: «شَعَى يشعى، فهو شاعٍ». فلذلك كان «شوائع» الأصل.

والثالث: أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلّا مع حروف زوائد تكون في الكلمة، والآخر يوجد للكلمة مجرّداً من الزوائد. فإنّ سيبويه جعل الأصل النظم الذي يكون للكلمة عند تجرُّدها من الزوائد، وجعل الآخر مغيّراً منه؛ لأنَّ دخول الكلمة الزوائدُ تغيير لها، كما أنَّ القلب تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير. وذلك نحو: «اطمأنَّ وطَأْمَنَ» فالأصل عند سيبويه أن تكون الهمزة قبل الميم، و«اطمأنَّ» مقلوباً منه لما ذكرنا. وخالف الجرميُّ في ذلك، فزعم أنَّ الأصل «اطمأنَّ» بتقديم الميم على الهمزة. وهو الصحيح عندي؛ لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه. فقالوا: «اطمأنَّ ويَطمئنّ ومطمئنّ» كما قالوا: «طَأْمَن يُطأمِنُ، فهو مُطأمِنٌ»، وقالوا: «طُمأنينة»، ولم يقولوا: «طُؤمنينة».

والرابع: أن يكون في أحد النظمين ما يَشهد له أنّه مقلوب من الآخر، نحو: «أَيِس» و«يَئِسَ». الأصل عندنا: «يئس»، و«أيس» مقلوبٌ منه، إذ لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله، وأن يقال: «آس». فقولهم: «أيس» دليل على أنّه مقلوب من «يَئِسَ». ولذلك لم يعلَّ كما لم يعلّ «يئِسَ». ولا ينبغي أن يجعل «أيس» أصلاً ويجعل تصحيحه شاذًّا؛ لأنّ القلب أوسع من تصحيح المعتلّ وأكثر.

فهذه جملة الأشياء التي يُتوصَّل بها إلى معرفة القلب. فأمّا إذا كان للكلمة نظمان، وقد تصرَّف كلُّ واحد منهما على حد تصرُّف الآخر، ولم يكن أحدهما مجرَّداً من الزوائد والآخر مقترناً بها، ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنّه مقلوب من الآخر، فإنّ كلَّ واحد منهما أصل بنفسه. وذلك «جَذَبَ» و«جَبَذَ»؛ لأنّه يقال: «يَجذِبُ» و«يَجْبِذُ»، و«جاذبٌ» و«جابذٌ»، و«مَجذُوبٌ» و«مَجبوذٌ»، و«جَذْبٌ» و«جَبْذٌ»[1].

القلب اللغويّ

هو الاشتقاق الكبير.

(١) الممتع في التصريف. ص ٦١٥ ـ ٦١٨.

انظر: الاشتقاق الكبير.

القَلْب اللَّفْظِيّ

هو القَلْب المكانيّ.

انظر: القَلْب المكانيّ.

القَلْب المكانيّ

أحد أنواع القَلْب، ويكون بطريقين:

١ ـ تبديل مكان بعض حروف الكلمة على طريقة القلب اللغويّ.

انظر: الاشتقاق الكبير.

٢ ـ تبديل بين موقعي حرفين من الكلمة لضرورة صَرْفيّة أو لفظيّة، نحو: «آبار» بدلاً من «أبْآر».

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ القلب المكانيّ في اللغة العربية. محمد عبد الحميد سعيد. جامعة الأزهر، ١٩٦٢م.

ـ «ظاهرة القلب المكاني في العربية». محمد بدوي المختون. مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ١٠ (١٩٨٠م). ص ٩٩ ـ ١٤٤.

القَلْب المكانيّ الصَّرفيّ

انظر: القلب المكاني، الرقم ١.

القَلْب المكانيّ اللغويّ

انظر: القلب المكانيّ، الرقم ٢.

قلب النون

أ ـ قلب نون «إنْ»: تقلب نون «إن» الشرطيَّة ميماً إذا اتصلت بها «ما» الزائدة، ثم تدغم بميم «ما»، نحو الآية: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وتقلب لاماً، إذا وقعت بعدها «لا» النافية، نحو الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، ونحو «اجتهدْ وإلاّ ترسب».

ب ـ قلب نون «مِنْ» و«عَنْ»: تقلب نون «مِنْ» و«عَنْ» ميماً، إذا وقع بعدهما «مَنْ» و«ما» الموصوليّتان أو الاستفهاميَّتان، ثمّ تدغم بميم «مَنْ» أو «ما»، نحو «مِمَّنْ تشكو؟» و«مِمَّ تتألَّفُ الجملة؟» و«عَمَّنْ تتكلَّم؟» و«حَدِّثني عَمَّا رأيتَ».

ج ـ قلب نون «أن» الناصبة: تقلب جوازاً نون «أن» الناصبة لاماً، إذا وقعت بعدها «لا» النافية، نحو: «أُحِبُّ ألّا تغادِرَنا».

قلب الهمزة واواً أو ياءً، أو إبدال الواو والياء من الهمزة

تُقلب الهمزة واواً أو ياء في الموضعين التاليين:

أ ـ في الجمع الذي على وزن «مفاعل» وما شابهه، بشرط أن تكون الهمزة عارضة[١]، وأن تكون لام المفرد إمّا همزة وإمّا واواً وإمّا ياء[٢]، نحو: «خطيئة، خطايا ـ قضيَّة، قضايا ـ هراوة، هراوات»[٣].

---

(١) أما إذا كانت الألف أصليّة، فلا تُقلب الهمزة واواً أو ياءً، نحو: «مرآة، مرائي».

(٢) أمّا إذا لم تكن لام المفرد همزة ولا واواً ولا ياءً، فلا تُقلب الهمزة واواً أو ياءً، نحو: «صحيفة، صحائف ـ رسالة، رسائل ـ عجوز، عجائز».

(٣) يقول النحاة: إنّ «خطيئة» تجمع على «خطايا» حسب الخطوات التالية: «خطايِيء ـ خطائِيء (بعد قلب الياء =

ب - في الكلمة الواحدة[١] التي تجتمع فيها همزتان. وهنا إمّا أن تكون الهمزة الأولى متحرِّكة والثانية ساكنة، فتُقلب الثانية حرف علَّة مجانساً لحركة ما قبله[٢]، نحو: «آمن، آزر، أومن، أوخذ، إيمان، إيزار» أصلها على التوالي: «أأمن، أأزر، أأمن، أأخذ، إأمان، إأزار». وإمّا أن تكون الأولى هي الساكنة والثانية المتحرِّكة، فتُدغم الأولى في الثانية، نحو: «سآل، لآل (بائع اللؤلؤ)».

قلب الواو ياءً، أو إبدال الياء من الواو

تُقلب الواو ياء في الحالات التالية:

أ - إذا تطرَّفت بعد كسرة، نحو: «رضي، السامي» أصلهما «رَضِوَ، السامِو». ولا يتغيَّر هذا الحكم إذا وقعت تاء التأنيث بعد هذه الواو، نحو: «رضِيَتْ، السامية».

ب - إذا وقعت عيناً لمصدر أُعلَّت في فعله، وقبلها كسرة، وبعدها ألف زائدة[٣]، نحو: «صِيام، قِيام، حِياكة»، وأصلها: «صِوام، قِوام، حِواكة».

ج - إذا وقعت عيناً لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي مُعَلَّة في مفرده[٤]، نحو: «دِيار، حِيَل، قِيم»، أصلها: «دِوار، حِوَل، قِوَم».

د - إذا وقعت عيناً لجمع تكسير، صحيح اللام، وقبلها كسرة، شرط أن تكون ساكنة في المفرد، وبعدها ألف في الجمع[٥]، نحو: «سِياط، رِياض»، أصلهما: «سِواط، رِواض».

هـ - إذا تطرَّفت وكانت رابعة فصاعداً بعد فتح، نحو: «أعطيتُ، المزكَّيان»، أصلهما: «أعطَوْتُ، المزَكَّوان».

و - إذا وقعت ساكنة غير مشدَّدة بعد كسرة[٦]،

= همزة) - خطائي (بعد قلب الهمزة ياء) - خطائي (بعد قلب كسرة الهمزة فتحة) - خطاءا (بعد قلب الياء ألفاً) - خطايا (بعد قلب الهمزة ياء)، كما أنّ «قضيَّة» تُجمع على «قضايا» حسب الخطوات التالية: قضايِيُ - قضائِيُ (بعد قلب الياء همزة) - قضائَيُ (بعد قلب الكسرة فتحة) - قضاءا (بعد قلب الياء ألفاً) - قضايا (بعد قلب الهمزة ياء). ويقولون: إن «مطيّة» جُمعت على «مطايا» حسب الخطوات التالية: مطايِوُ - مطايِيُ (بعد قلب الواو ياء) - مطائِيُ (بعد قلب الياء الأولى همزة) - مطائَيُ (بعد قلب الكسرة فتحة) - مطاءا (بعد قلب الياء ألفاً) - مطايا (بعد قلب الهمزة ياء). ولا شك في أنّ ما ذهبوا إليه في أمر هذه الخطوات، هو من اختراعهم، وغير موجود إلا في مخيّلتهم؛ لأن العربيّ لم يفكِّر بأي خطوة من هذه الخطوات عندما كان يتكلم اللغة العربية الفصيحة في مجتمعه.

(١) يخرج من هذا الحكم، نحو: «أأنْتَ»؛ لأن اجتماع الهمزتين هنا في كلمتين، إذ إن همزة الاستفهام كلمة.

(٢) أي: تُقلب ألفاً بعد الفتح، وواواً بعد الضمّ، وياءً بعد الكسر.

(٣) لذلك لم تُقلب في نحو: «سواك، سِوار» لانتفاء المصدريّة، ولا في نحو: «جوار، لواذ (أي: التجاء)»؛ لأن عين الفعل لم تُعلّ، ولا في نحو: «حِوَل» لعدم وجود الألف الزائدة بعدها.

(٤) وقد شذّت كلمة «حِوَج» جمع «حاجة».

(٥) لذلك لم تُقلب في نحو: «كِوَزة»، لعدم وجود الألف، ولا في نحو: «طِوال» لأنها متحرِّكة.

(٦) لذلك لم تُقلب في نحو: «سوار، صوان»، لعدم سكونها، ولا في نحو: «اجلوّذ» (وهو الإسراع في السير مع مداومته) لتشديدها.

نحو: «ميزان، ميعاد»، أصلهما: «مِوزان، مِوعاد».

ز - إذا وقعت لاماً لصفة على وزن «فُعلى»[١]، نحو: «دنيا، عليا»، أصلهما: «دنوى، علوى». وقد شذَّت كلمة «قُصوى».

ح - إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة شرط ألّا يفصل بينهما فاصل، وأن يكون السابق منهما (أي: من الواو والياء) أصيلاً (أي: غير منقلب عن غيره)، ساكناً سكوناً أصليًّا غير عارض[٢]، نحو: «ميِّت، ليّ» أصلهما «ميوت، لَوْي».

ط - إذا وقعت لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثيّ على وزن «فَعِلَ»[٣]، نحو: «مَرضيٌّ، مَقْويٌّ»، وأصلهما «مَرضويٌ، مقوويٌ» على وزن «مفعول»، وفعلاهما: «رَضيَ، قوِيَ».

ي - إذا وقعت لاماً لجمع تكسير على وزن «فُعُول»[٤]، نحو «عِصيٌّ، دِليٌّ»، وأصلهما «عِصوْوٌ، دِلوْوٌ».

ك - إذا وقعت عيناً لجمع تكسير على وزن «فُعَّل» صحيح اللام دون أن يفصل بين العين واللام فاصل، نحو: «صُيَّم، نُيَّم»، وأصلهما: «صوَّم، نوَّم»[٥].

قَلْب الواو والياء ألفاً، أو إبدال الألف من الواو والياء

تُقْلَبُ الواو والياء ألفاً بالشروط العشرة التالية:

أ - أن يَتحرَّكا، لذلك صَحَّتا في نحو: «قَوْل، صَوْم، بَيْع، عَيْن».

ب - أن تكون حركتهما أصليّة، لذلك صحَّتا في «جَيَل»، مخفَّف «جيئَل» وهو اسم للضبع، و«تَوَم»، مخفّف «تَوأم» وهو اسم للولد يُولد مع غيره.

ج - أن يكون ما قبلهما مفتوحاً، فلا قلب في نحو: «الدُّول، العِوض».

د - أن تكون الفتحة التي قبلهما متَّصلة بهما في كلمة واحدة، فلا قلب في نحو: «إنَّ عمرَ وَجدَ يَزيدَ».

هـ - أن يتحرّك ما بعدهما إن كان فاءين أو عينين للكلمة، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشدَّدة إن كانتا لامين، فلا قلب في نحو: «توالى،

---

(١) أما إذا كانت «فُعلى» اسماً وليست صفة، فلا قلب، نحو: «حُزوى» (اسم موضع).

(٢) لذلك لم تُقلب في نحو: «يدعو يزيد»؛ لأنها اجتمعت مع الياء في كلمتين، ولا في نحو: «زيتون»، لوجود الفاصل بينها وبين الياء، ولا في نحو: «طويل»؛ لأن الأوّل منهما (أي: من الواو والياء) متحرّك، ولا في نحو: «كُوَيْتب»؛ لأن الواو غير أصيلة. أما إذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم (أي: غير وصف) مشتمل على واو متحرّكة، وتكسيره على «مفاعل» وما يشابهه، جاز القلب وعدمه، نحو: «جُديّل وجديول، أسيّد وأسيود» (تصغير جدول، أسد)، والإعلال أفضل.

(٣) أمّا إذا كان الماضي غير مكسور العين، وجب تصحيح الواو، نحو: «مغزوّ» «مدعوّ» وفعلهما «غزا، دعا»، وأصلهما؛ «غَزَو، دَعَوَ».

(٤) إذا كان وزن «فُعول» لاسم مفرد، وجب التصحيح، نحو: «عُلوٌّ، نموٌّ».

(٥) يجوز هنا التصحيح وهو الأكثر شيوعاً، فنقول: «صُوَّم، نُوَّم». أمّا إذا لم تكن اللام صحيحة، فلا يصح القلب في نحو: «شُوَى، غُوَى»، وهما جمع «شاوٍ، غاوٍ» (اسما فاعل من «شوى، غوى»). كما يجب التصحيح إن فُصلت العين عن اللام، نحو: «صوَّام، نوَّام» ومن الشاذ المسموع «نيَّام».

خَوَرْنَق، غَيور» لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين أو عينين، ولا في نحو: «جَرَيا، عَصَوان» لوقوعهما لاماً للكلمة وبعدهما ألف.

و ـ ألّا تكون إحداهما عيناً لفعل ماض على وزن «فَعِلَ»، والصفة المشبَّهة الغالبة فيه على وزن «أفعل»، فلا قلب في نحو: «هَيِفَ، حَوِل، عَوِر».

ز ـ ألّا تكون إحداهما عيناً لمصدر هذا الفعل (الذي على وزن «فَعِلَ» والصفة المشبَّهة الغالبة فيه على وزن «أفعل»)، فلا قلب في نحو: «الهَيَف، الحَوَل، العَوَر».

حـ ـ ألّا تكون الواو عيناً لفعل ماض على وزن «افتعل» دالّ على المفاعلة، فلا قلب في نحو: «اجتوروا (جاور بعضهم بعضاً)، واشتوروا».

ط ـ ألّا تكون الواو أو الياء متلوَّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال، فإذا اجتمع في الكلمة حرفا علة، وكل منهما يستحقّ أن يُقلب ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله، لا بدّ من تصحيح أحدهما لئلّا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة، وثاني حرفي العلّة أحقّ بالإعلال؛ لأن الطَرَف أحقّ بالتغيير، فلا قلب في نحو: «الهوى، الحياء (الغيث)».

ي ـ ألّا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بأحد الحروف الزائدة المختصّة بالأسماء، كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة، فلا قلب في مثل «الجَوَلان، الهَيَمان، الصَّوَرى (اسم ماء)». ومن الأمثلة التي توافرت فيها الشروط العشرة: «باع، قال»، أصلهما: «بَيَع، قَوَل».

قلب الواو والياء همزة، أو إبدال الهمزة من الواو والياء

تقلب الواو أو الياء همزة وجوباً في المواضع الخمسة التالية:

أ ـ إذا تطرَّفت[1] الياء أو الواو بعد ألف زائدة[2]، نحو: «بِناء، طِلاء، سَماء، دُعاء» أصلها «بناي، طلاي، سماو، دعاو»[3]. أمّا إذا جاء بعد الواو أو الياء المتطرِّفة تاء التأنيث، فهناك احتمالان: إمّا أن تكون هذه التاء غير لازمة، أي: يمكن الاستغناء عنها، وعند ذلك لا تمنع قلب الواو أو الياء همزة، نحو: «بنّاءة، كسّاءة». وإمّا أن تكون لازمة، لا يُمكن الاستغناء عنها، وعند ذلك يمتنع القلب، نحو: «هداية، حلاوة».

ب ـ إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لاسم فاعل أُعِلّت عين فعله، أي: إذا وقعت عيناً لاسم فاعل مشتق من فعل أجوف، وكانت عينه قد أصابها الإعلال[4]، نحو: «بائع، غائب،

(١) لم تُقلب الياء والواو همزة في نحو: «بايَع، جاوَز»، لعدم تطرّفهما.

(٢) لم تقلب الياء والواو همزة في نحو: «واو، آي»؛ لأنّ الألف في هاتين الكلمتين أصليَّة.

(٣) تشارك الألفُ الواوَ والياءَ في هذا الحكم، أي: إنها تقلب همزة إذا تطرّفت بعد ألف زائدة، نحو: «حمراء»، أصلها: «حمراي»، زيدت الألف قبل الآخر للمد، ثم قلبت الألف الثانية، أي: المتطرفة همزة.

(٤) فإن كانت عين الفعل غير معلّة في الفعل، لم يصحّ الإبدال، نحو: «عَوِرَ، عاوِر».

صائم، طائر»، أصلها: «بايع، غايب، صايم، طاير».

ج - إذا وقعت الواو أو الياء بعد ألف في وزن «مفاعل» أو ما يشبهه[(١)]، شرط أن تكون الواو أو الياء حرف مدّ[(٢)] وثالثاً في الكلمة، نحو: «عجوز، عجائز - عروس، عرائس - طريقة، طرائق - قصيدة، قصائد»[(٣)].

د - إذا وقعت ثاني حرفين ليّنين بينهما ألف وزن «مفاعل» أو مشابهه، سواء أكان الحرفان ياءين، نحو: «نيائف» جمع «نيِّف»[(٤)]، أو كانا واوين، نحو: «أوائل» جمع «أوّل»، أم مختلفين، نحو: «سيائد»[(٥)] والأصل: «نيايِف، أواوِل، سياوِد».

هـ - إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة شرط أن تكون الواو الثانية غير منقلبة عن حرف آخر. فإذا أردت جمع «واثقة، واصلة، واقفة» جمع تكسير على وزن «فواعِل»، تقول: «أواثِق، أواصِل، أواقِف»، والأصل: «وَوَاثِق، وَوَاصِل، وَوَاقِف»[(٦)].

قَلْب الياء واواً

تُقْلَبُ الياءُ واواً في المواضع الأربعة التالية:

أ - إذا كانت ساكنة بعد ضمَّة غير مُشدَّدة، وواقعة في كلمة غير دالّة على جمع[(٧)]، نحو: «يُوقن، مُوقن، يوقظ مُوقظ»، وأصلها: «يُيْقن، مُيْقِن، يُيْقِظ، مُيْقِظ».

ب - إذا وقعت لام فعل على وزن «فَعُل» المختص للتعجُّب، نحو: «قَضُوَ، ذَكُوَ، رَمُوَ»، أي: ما أقضاه وما أذكاه وما أرماه.

ج - إذا وقعت لاماً لاسم على وزن «فَعْلى»، نحو: «تقوى، فتوى»، أصلهما: «تقيا، فتيا».

د - إذا وقعت عيناً لاسم على وزن «فُعلى»، نحو: «طُوبى» (اسم للجنَّة أو لشجرة فيها، وقد تكون مؤنّث «أطيب» الدال على التفضيل) وأصلها «طُيبى».

قُلْتُ له أنْ يَفْعَل

انظر: «أنْ بعد فعل القول».

---

(١) أي: ما يشابهه في عدد الحروف وضبطها، وإن لم يماثله في وزنه الصرفيّ، نحو: «فواعل، فعالل، أفاعل».

(٢) يشترط النحاة هنا أن تكون الواو أو الياء زائدة، لكن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز القلب دون شرط النحاة، نحو: «معايش ومعائش، مغاور ومغائر».

(٣) تُشارك الألف الواو والياء في هذا الحكم، نحو: «قلادة، قلائد، رسالة، رسائل».

(٤) هو العدد الزائد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني. ويمنع بعضهم استعمال لفظة «نيّف» إلا بعد عقد، فيُقال: «عشرةٌ ونيّف، ومئة ونيف، وألف ونيف»، ولا يقال: «سبعة عشر ونيِّف»، وبعضهم يُجيز ذلك.

(٥) أصل «سيِّد»: سيْود.

(٦) عند النسب إلى كلمة «غاية» أو «راية» تصير الكلمتان «غايي» و«رايي» فتجتمع ثلاث ياءات، فتقلب الياء الأولى همزة جوازاً لتصير الكلمتان «غائي، رائيّ».

(٧) لذلك لم تُقلب في نحو: «بيض» (جمع أبيض)؛ لأنّ الاسم جمع، ولا في نحو: «هُيام» (اشتداد الحب)؛ لأنها متحرِّكة، ولا في نحو: «خَيْل، جِيل»؛ لأنها غير مسبوقة بضمَّة، ولا في نحو: «غُيَّب» (جمع غائب)؛ لأنها مشدَّدة.

القِلّة

القِلّة، في اللغة، مصدر «قَلَّ». وقَلَّ الشيءُ: كان قليلاً. وانظر: جمع القلّة في «جمع التكسير»، الرقم ٤.

القلفاط

= محمد بن يحيى (٣٠٢ هـ/ ٩١٥م).

القلْفيّ

= محمد بن الحسن بن علي (.../ .... ـ ٦٧٣ هـ/ ١٢٧٤م).

القَلْقَلة

القَلْقلة، في اللغة، مصدر «قَلْقَلَ». وقَلْقَلَ الشَّيءَ: حرَّكه.

وأحرف القَلْقَلَة، أو اللَّقْلَقَة أو المحقورة[1] هي خمسة أحرف يجمعها هجاء قولك: «جوبطق». «وإنّما سُمِّيت بذلك لِظهور صوت يُشبه النَّبرة عند الوقف عليهنّ، وإرادة إتمام النّطق بهنّ، فذلك الصّوت في الوقف عليهنّ أبْيَنُ في الوصل بهِنّ، وقيل: أصل هذه الصِّفة للقاف؛ لأنّهُ حرفٌ ضُغِطَ عن موضعه، فلا يُقْدَرُ على الوقف عليه، إلّا مع صوتٍ زائد لِشِدَّةِ ضغطه واستِعْلائِه، ويُشبهه، في ذلك، وأخواته المذكورات معه.

وقد قال الخليل: القَلْقَلَة: شِدَّة الصِّياح. وقال: اللَّقْلَقَة: شِدَّة الصَّوت، فَكَأَنَّ الصَّوتَ يَشْتَدُّ عند الوقفِ على القاف، فَسُمِّيت بذلك لهذا المعنى. وأُضيفَ إليها أخواتُها لِما فيهنّ من ذلك الصَّوت الزّائد عند الوقف عليهِنَّ، و«القاف» أَبْيَنُها صوتاً في الوقف لِقُرْبِها مِن الحَلْق، وقوّتها في الاستعلاء»[2].

وسمِّيت بالمحقورة «لأنَّها تُحْقَرُ في الوقف، وتُضْغَط عن مواضعها... لأنَّك لا تستطيع الوقوف عليها إلّا بصوت، وذلك لشدّة الحقْر والضَّغط»[3].

قَلَّمَا

لفظ مركَّب من الفعل «قَلَّ» المكفوف عن العمل، والذي لا يتطلَّب فاعلاً، و«ما» الحرفيَّة الكافّة (أي: التي كفَّت الفعل «قَلَّ» عن العمل)، ويلي «قَلَّما» فعل[4]، نحو: «قَلَّما تكاسلتُ» (قَلَّ: فعل ماض مبنيّ على الفتح الظاهر. و«ما»: حرف زائد وكافّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «تكاسلت» فعل ماض مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والتاء ضمير متصل مبنيّ على الضم في محل رفع فاعل). وإذا جاءت بعد «قلَّما» فاء السببيَّة أو واو المعيَّة، فإنَّ الفعل بعدهما يُنْصَب بـ «أنْ» مضمَرَة، نحو: «قَلَّما يتقاعَسُ الإنسان فيفوزَ». ويصحّ الاستثناء بعدها، نحو: «قَلَّمَا يصعدُ إلى رأس هذا الجبل، إلّا شجاعٌ مغوار» («شجاع»: فاعل «يصعد» مرفوع بالضمّة).

---

(١) انظر: مادة «المحقورة» في كتابنا هذا.

(٢) القيسي (أبو محمد مَكّي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة. ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، حرف الجيم.

(٤) ونادراً ما يأتي بعد «قلَّما» اسم، نحو قول الشاعر (من الطويل):

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

القُلوب

انظر أفعال القلوب في «ظنَّ» وأخواتها.

قُلون

جمع قُلَة (لعبة للأطفال): اسم ملحق بجمع المذكَّر السالم، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء.

القليل

القليل، في اللغة، صفة مشبَّهة من «قَلَّ». وقلَّ الشيءُ: كان قليلاً، وهو، في النحو، السَّماعيّ.

انظر السَّماعيّ.

قَليلاً

تُعربُ نائب ظرف زمان منصوباً بالفتحة، في نحو: «انتظرتُ زيداً قليلاً»، أي: وقتاً قليلاً. وتُعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة في نحو: «عملتُ قليلاً»، أي: عملاً قليلاً، وقد تلحقها «ما» الزائدة فتُعرب مفعولاً فيه، نحو: «قليلاً ما تكاسَلْت».

القُماش

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «القماش» بمعنى: كلّ ما يُنْسَج من الحرير والقطن ونحوهما، وقال: إنّ الكلمة مولَّدة[1].

القِمّة والقُمّة

القِمّة (بكسر القاف): أعلى كلّ شيء. والقُمّة (بضمّ القاف): المَزْبلة؛ لذلك لا تقلْ: «مؤتمر القُمّة العربيّة»، بل «مؤتمر القِمّة العربيّة».

القَمَرِيَّة

الأحرف القمريَّة هي التي يُلفظ معها بلام «أل»، وهي: الهمزة، ب، غ، ح، ج، ك، و، خ، ف، ع، ق، ي، م، هـ. وتُجمع في هجاء قولك: ابْغِ حجّكَ وخَفْ عَقيمه.

ابن القملة

= بكر بن عبد الله (.../..../.-.../...).

القِنّ

لا تقل: «هذا قِنُّ الدّجاج»، بل «هذا خُمُّ الدّجاج»؛ لأنّ القِنّ: العبد الذي كان أبوه مملوكاً لمواليه.

القُنْبُلَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «القنبلة» بمعنى: القذيفة المتفجّرة يقذف بها مدفع أو طائرة أو يد، وجاء في قراره:

«القنبلة في اللغة: الطائفة من الناس أو من الخيل، ومصيدة يصاد بها أبو براقش. وفي استعمال المحدثين: القذيفة المتفجرة، يقذف بها مدفع أو طائرة أو يد.

وافق عليها المجلس على أن ينصّ على أن أصلها الفتح وضُمّت. وعلى أنها أُقرت لأنها تعورفت وشاعت»[2].

للتوسُّع انظر:

(١) المعجم الوسيط. مادة (ق م ش).

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ٢٣.

«حول القنبلة». محمد صلاح الدين الكواكبي. مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ٢١، ج ٥ و٦ (١٩٤٦م). ص ٢٨٧.

القَهْقَرَى

مصدر يعني الرجوع إلى الوراء، يُعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة المقدَّرة على الألف للتعذر، في نحو: «عادَ العدوُّ القهقرى».

القَهْوَة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «القهوة» بمعنى: المَقْهى، وجاء في قراره:

«يستعمل المحدثون القهوة في المكان الذي تُشرب فيه، وهو مجاز مرسل علاقته الحاليّة، كقولهم: «نزلنا على ماء بني فلان»، أي: على بئرهم، و«المؤمنون في رحمة الله»، أي: في جنته، وهذا الاستعمال يغنينا عن كلمة «المقهى» الثقيلة[1]».

القَوادِيسي

نوع من الشِّعر ترتفع بعض قوافيه وتنخفض أخرى، وقد سُمِّيَ بذلك تشبيهاً له بقواديس السّانية[2]، ومنها قول طلحة بن عبيد الله العونيّ (من الرَّجز):

كم للدُّمى الأبكارِ بالخبتين مِنْ منازِلِ
بِمُهْجَتي لِلْوَجْدِ مِنْ تذكارِها منازِلُ
مَعاهِدٌ رَعِيلُها مُثْعَنْجِرُ[3] الهَواطِلِ
لمّا نَأى ساكِنُها فَأَدْمُعي هَواطِلُ

القواعِد

القواعِد، في اللغة، جمع «قاعدة» بمعنى الأساس. وهي، في الاصطلاح اللغوي، النحو.

انظر: النحو.

قواعد اللغة العربيّة

هي النحو.

انظر: النحو.

القوالِب اللُّغويّة

هي الصِّيغ التي تتقَوْلب جمل اللغة ضمن أُطُرها.

قوام السُّنة

= إسماعيل بن محمد بن الفضل (٥٣٥ هـ/ ١١٤٥م).

القِوامة

انظر: فِعالة للدلالة على معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة.

قوانين التَّبَدُّل

انظر: التَّبَدُّل.

القُوَّة

القُوّة، في اللغة، مصدر «قويَ». وقويَ

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٨.

(٢) القواديس: أوعية فخّاريّة تنتظم منها سلسلة تديرها الناعورة، فتغرف بواسطتها الماء من البئر إلى المزرعة.
السانية: الإبل يُستَقى عليها من الدواليب.

(٣) تَعْجَر الماءَ ونحوه: صبَّه.

فلان: كان قويًّا. وقوي على الأمر: قدر عليه.

والقوّة، في النحو، خاصّة تجعل المُتَّصِف بها يتميَّز عمّا لا يتمتَّع بها. فالاسم أقوى من الفعل؛ لأنه يستغني عن الفعل، في حين أنّ الفعل لا يستطيع أن يستغني عن الاسم، فأنت تستطيع أن تؤلِّف جملة تامّة من اسمين، نحو: «زيد ناجح»، لكنك لا تستطيع أن تؤلّف جملة من دون اسم.

قوّة اللَّفْظ لِقُوّة المعنى

قال ابن الأثير: «اعلمْ أنَّ اللفظ، إذا كان على وزن من الأوزان، ثمَّ نُقِل إلى وزن آخر أكثر منه، فلا بُدَّ من أن يتضمَّن من المعنى أكثر ممّا تضمّنه أوّلاً؛ لأنّ الألفاظ أدِلّة على المعاني وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ، أوجبت القسمة زيادة المعنى. وهذا لا نزاع فيه لبيانه. وهذا النوع لا يُستعمل إلّا في مقام المبالغة»[1].

ومن ذلك «خشن» و«اخشوشن»، فمعنى الأوّل دون معنى الثانية لما فيها من تكرير الشين وزيادة الواو.

قوّة المعارف

هي ترتيب المعارف من حيث درجة التعيين والتعريف فيها. وترتيب المعارف من الأقوى إلى الأضعف هو:

١ ـ لفظ الجلالة وضميره.
٢ ـ ضمير المتكلِّم.
٣ ـ ضمير المخاطب.
٤ ـ اسم العَلَم.
٥ ـ ضمير الغائب.
٦ ـ اسم الإشارة والنكرة المقصودة بالنداء.
٧ ـ اسم الموصول والمُعرَّف بـ«ألْ».

وانظر: المعرفة.

قوّة المعنى لقوّة اللَّفْظ

انظر: قوّة اللفظ لقوّة المعنى.

قوسْ

اسم صوت يدعى به الكلب، وهو ساكن الآخر وإن اجتمع فيه ساكنان، كأنّه موقوف عليه، فإنْ وُصل بكلام يُوجب تحريكه، ضُمَّ للإتباع.

القَوسان المستديران

انظر: علامات الوقف، الرقم ٩.

القَوسان المعقوفان

انظر: علامات الوقف، الرقم ١١.

ابن القوطية

= محمد بن عمر بن عبد العزيز (.../... ـ ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧م).

القَوْل

كل لفظ ينطق به الإنسان، سواءٌ أكان مُفْرَداً (نحو: معلِّم، بيت)، أم مُرَكَّباً (نحو: البيت جميل)، وسواء أكان تركيبُه مُفيداً (نحو: الصِّدق منجاةٌ)، أم غير مفيد (نحو: كان المعلِّم).

القول بمعنى الظنّ

انظر: القول المُتَضمِّن معنى الظنّ.

---

(١) المثل السائر ٢/ ٦٠.

القول بالموجِب

هو أن يُرَدّ على المتكلِّم بكلام يُبنى على لفظة جاءت في كلام المتكلِّم، وبما يوجِب عكس معنى المُتكلِّم، ومنه قول ابن الدويدة المغربي في رجل أودع بعضَ القضاة مالاً، فادّعى القاضي ضياعه (من الكامل):

إنْ قالَ: قد ضاعَتْ فيصدُقُ أَنّها ... ضاعَتْ، ولكنْ مِنكَ يعني لو تعي

أو قال: قد وقعتْ، فيَصْدُقُ أنَّها ... وقعَتْ، ولكنْ منه أَحْسَنَ موقِعِ

ومنه قول الأرّجاني (من الرمل):

غالَطَتْني إذْ كَسَتْ جسمي ضَنَى ... كِسْوةً أَعْرَتْ مِنَ الجِلْدِ العِظاما

ثمّ قالتْ: أنتَ عَنْدِي في الهوى ... مِثْلُ عيني، صدَقَتْ، لكنْ سقاما

والقول بالموجب ضربان:

الأول: يقع صفةً في كلام مُدَّعٍ شيئاً يعني بها نفسه، فتثبت تلك الصفة لغيره من غير تصريح بثبوتها له، ولا نفيها عنه.

الثاني: حَمْل كلام المتكلِّم مع تقريره على خلاف مُراده.

والفرق بين القول بالموجب والتعطُّف من وجهين:

الأوّل: أنّ اللفظة التي تزيد في التعطُّف لا يتكون مع أختها في قسم واحد، وإنّما تكون كلّ لفظة في شطر.

الثاني: أنَّ الثانية من كلمتي التعطُّف لا تكون عكس الكلام، وهذه تعكس معناه.

ويتفق القولُ بالموجب وأسلوب الحكيم في أنّ كليهما إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر، ولكنهما يختلفان في أنّ غاية القول بالموجب ردّ كلام المتكلِّم وعكس معناه، وغاية أسلوب الحكيم تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيهاً على أنّه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنّه الأولى بحاله أو المهمّ له.

القَول المُتَضَمِّن معنى الظنّ

قد يتضمَّن القول معنى الظنّ، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما «ظنّ». وذلك بشرط أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطب مسبوقاً باستفهام. وأن لا يُفصل بين الفعل والاستفهام بغير ظرف، أو جارّ ومجرور، أو معمول الفعل، نحو: «أتقولُ زيداً ناجحاً؟» و«أيومَ الخميس تقول زيداً مسافراً»، و«أفي النهارِ تقولُ زيداً مسافراً»، ونحو قال الشاعر (من الوافر):

أَجُهّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ؟ ... لَعَمْرُ أَبيكَ، أَمْ مُتَجاهِلينا[1]؟

فإن فُقِد شرط من هذه الشروط الأربعة، تَعَيَّنَ الرفعُ عند عامّة العرب، إلّا بني سُلَيم الذين ينصبون بالقول مفعولين بلا شرط.

ويجوز في القول المتضمِّن معنى الظنّ، والمستوفي الشروط، ألا يعمل شيئاً، فيبقى المبتدأ والخبر مرفوعين كما كانا، نحو: «أتقول زيدٌ ناجحٌ؟».

(١) البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، ١٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢؛ والكتاب ١/ ١٢٣. ولم أقع عليه في ديوانه.

وإن لم يتضمَّن القول معنى الظنّ، تعدّى إلى مفعول به واحد، ومفعوله إمّا مفرد (غير جملة)، وإمّا جملة.

والمفرد على نوعين: مفرد في معنى الجملة، نحو: «قلتُ شعراً، أو خطبة، أو قصيدةً، أو حديثاً»، ومفرد يراد به مجرّد اللفظ، نحو: «رأيتُ رجلاً يقولون له زيداً» (أي: يسمّونه بهذا الاسم).

وأمّا الجملة المحكيّة بالقول، فتكون في موضع نصب على أنّها مفعولة، نحو: «قلتُ: لا إله إلّا اللّهُ» (جملة «لا إله إلّا الله» في محلّ نصب مقول القول).

وهمزة «إنّ» تُفتح بعد القول المتضمِّن معنى الظنّ، وتكسر بعد القول العريّ من الظنّ.

وجاء في كتاب «شرح جمل الزجاج» (١/ ٤٦٨ - ٤٧٢):

«فإن قيل: فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لا يكون كذلك؟

فالجواب أن تقول: إنَّ القول يجريه بنو سُلَيم مجرى الظن من غير شرط، وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظنّ إلّا بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون الفعل مضارعاً.

والآخر: أن يكون لمخاطَبٍ.

والآخر: أن يكون قد تقدّمته أداةُ استفهام.

والرابع أن لا يُفصَل بينه وبين أداة الاستفهام إلّا بالظرف والمجرور، فإنّه لا يعتدّ بهما، فكأنّه لم يقع فصل، نحو: «أتقولُ أنَّ زيداً منطلقٌ»، فتفتح «أنَّ» كما تفتح بعد الظن، ومن ذلك قوله (من الكامل):

أمّا الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ
فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا[1]

فنصب «الدار» بـ«تقول» لأنّه أجراها مجرى الظن، وعلى اللغة السُلَيمية جاء قول امرىء القيس (من الطويل):

إذا ما جرى شَأوَيْنِ وابتلَّ عِطْفُه
تقولُ هَزِيزَ الريحِ مَرَّتْ بأثْأَبِ[2]

في رواية من رواه بنصب «هزيز». وعلى هذه اللغة أيضاً قوله (من الطويل):

إذا قُلْتُ أنّي آيِبٌ أهْلَ بلْدَةٍ
نَزَعْتُ بها عنهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ[3]

بفتح «أنّ».

فإن قيل: فلأيّ شيء لم يجز أن يجري مجرى الظن غير بني سُليم إلّا بالشروط الأربعة المتقدمة؟ فالجواب: أنَّ الذي حمل على ذلك أنَّ هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها، ألا ترى أنَّ المستقبل لكونه لم يقع لا يكون في الغالب إلّا مظنوناً، وليس كذلك الماضي. وكذلك الاستفهام يناسب الظن،

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه. ص ٤٠٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، ٩/ ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٨٠؛ والكتاب ١/ ١٢٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول)؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٤٣٤.

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه. ص ٤٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٢، ولسان العرب ٥/ ٤٢٤ (هزز)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣١.

(٣) البيت للحطيئة في ديوانه. ص ٢٢٥؛ وتخليص الشواهد. ص٤٥٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٢.

لأنَّ المستفهم أبداً إنّما يستفهم عما لا يتحقَّق.

وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور، صار الفعل كأنّه لم يتقدَّمه استفهام، فيضعف فيه معنى الظن لذلك، وأما الظرف والمجرور فلا يُعتد بهما في كلام العرب، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل.

واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب؛ لأن المخاطب قد يُستفهَم عن ظَنّه، ولا يكاد أن يُستفهم الإنسان عن ظنّ غيره، لأنّه لا يتوصّل إلى حقيقة ذلك، فتقول للمخاطب: أتظن كذا؟. ولا يقال: أيَظُن زيدٌ كذا؟ فلما كانت هذه الأشياء مُقَوِّية للظن، لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن إلا مع الشروط المتقدمة المذكورة إلا بنو سليم فإنّهم يستعملون القول كلّه استعمال الظنّ من غير مقوّ، لأنَّ الإنسانَ قد يكون قوله عن علمٍ وقد يكون عن ظنٍّ، فأجري لذلك مجرى الظن.

فإن قيل: فالقول إذا استعمل استعمالَ الظنّ، فهل هو بمنزلة الظنّ في العمل خاصة أو في العمل والمعنى؟

فالجواب أنَّ في ذلك خلافاً بين النحويين، فمنهم من ذهبَ إلى أنّه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة، ولم يتغيّر المعنى عما كان عليه. وإلى هذا ذهب ابنُ خروف. ومنهم من ذهب إلى أنّه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني. والصحيح عندي أنّه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل. ولولا ذلك لم يشترط العرب فيه - غير بني سليم - الأشياءَ الأربعةَ المقوِّية لمعنى الظن كما تقدَّم، وأيضاً فإنه إذا استقريت الأماكن التي استُعمل فيها القول استعمال الظن، وجدت على معنى الظن، نحو قوله (من الكامل):

أمّا الرحيلُ فدونَ بَعْدَ غدٍ ... فَمَتَى تقولُ الدارَ تجمعُنا[(١)]

ألا ترى أنّه لا يريد متى تتكلم بهذا اللفظ، وإنّما يريد: متى تجمعنا الدارُ فيما تظنُّ وتقدّر؟ وكذلك قول الآخر (من الرجز):

متى تقولُ القُلُصَ الرواسِما ... يُدنِينَ أُمَّ قاسم وقاسِما[(٢)]

لم يرد: متى تنطقُ بهذا؟ وإنّما يريد: متى تُدني القلصُ الرواسمُ أُمَّ قاسم وقاسماً فيما تَظنُّ أو تُقدِّرُ؟ فثبتَ أن المعنى إذَن على الظن.

ويكون القول مجرداً من معنى الظن عند جميع من غير شرط. فمِمّا أُجري القول فيه مجرى الظن ففتحت فيه «أنَّ» قوله:

إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بَلْدَةٍ ... ...

البيت.

ومما لم يجر فيه القول مجرى الظن، فكُسِرَت فيه «إنَّ» قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ﴾ [آل عمران: ٤٢].

وتقول: «أولُ ما أقول: إني أحمَدُ اللّهَ»، بفتح

---

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) الرجز لهدبة بن خشرم في ديوانه. ١٣٠؛ وتخليص الشواهد ص٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٩/٣٣٦؛ والدرر ٢/٢٧٣؛ والشعر والشعراء ٢/٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/٥٧٥ (قول)، ١٢/٤٥٦ (فغم)؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٢٧.

أنَّ وكسرها . فإذا فتحت، كانت «ما» مصدرية كأنك قلت: أَوَّلُ قولي حَمدُ اللَّهِ. والقول هو الحمد في المعنى، كأنه قال: كلُّ قولٍ أقوله فأوَّله حمدُ اللَّهِ تعالى. فإذا أراد المتكلم هذا المعنى، أعني أنَّ كلَّ قول يقوله، فلا بدَّ أن يتقدَّمه حمدُ اللَّهِ، فإنّه يفتح ولا يتصوَّر أن تكون «ما» في هذا الوجه بمنزلة «الذي»، وتكون واقعة على اللفظ المقول، كأنه قال: أَوَّلَ الألفاظ التي أقولها حمدُ اللَّهِ، لأنَّ حمدَ اللَّهِ ليسَ من قبيل الألفاظ فكيف يتصوَّر أن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى، ولا هو مُنزَّل منزلته وهو مفرد؟

فإن كسرت، فإنّه لا يخلو أن تجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو «أول»، أو تجعلها في موضع مفعول القول. فإن جعلتها في موضع الخبر، كانت «ما» بمنزلة «الذي» وتكون واقعة على اللفظ المقول، فكأنّه قال: أَوَّلُ الألفاظ التي أتكلّم بها إنّي أحمدُ اللَّهَ، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به، فإنَّ أوله هذا اللفظ الذي هو إنّي أحمد الله. وكأنَّ هذا المعنى بعيد؛ لأنّه ليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ، فيقولوا: إنّي أحمدُ الله، ثم يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه، ولا يبطل هذا الوجه بأن يقال: يلزم فيه فتح «أنَّ»؛ لأنّها في موضع خبر المبتدأ، لأنَّ خبر المبتدأ في الأصل إنّما ينبغي أن يكون مفرداً، لأنّا إنّما نعني بأنّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد، أن تكون في موضع تتقدَّر فيه بالمصدر، وهي هنا لا تتقدَّر به، فلذلك كُسِرَت».

القُوما

هو لون من الشِّعر الشَّعبيّ شاع في بغداد في القرن السادس الهجريّ، ثُمَّ انْتَشَر في سواها من الحواضر العربيَّة. وهو من أربعة أنواع:

١ ـ النوع الأوَّل يكون مركَّباً من أربعة أقفال، ثلاثة منها وهي الأوَّل، والثاني، والرابع، متساوية في الوزن والقافية، ومخَطَّطه:

... ...أ
... ...أ
... ... ب
... ... أ

ومثاله:

لا زال سَـــعْـــدَك جـــديـــدْ
دايـــم وجـــدّك ســـعـــيـــدْ
ولا بـــرِحْـــت مـــهـــنّـــا
بـــكـــلّ صـــوم وعـــيـــدْ

وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً.

٢ ـ النوع الثاني يكون مركَّباً من أربعة أقفال على نفس القافية والوزن. ومخطَّطه:

... ... أ
... ... أ
... ... أ
... ... أ

ومثاله قول صفي الدِّين الحِليّ:

حـــال الـــهَـــوَى مـــخـــبـــورْ
يُـــريـــد جـــلـــداً صَـــبُـــورْ
مـــن كـــانْ هَـــواهْ مَـــسْـــتُـــورْ
يَـــخْـــطَـــى بِـــرَفْـــعِ الـــسُّـــتُـــورْ

٣ ـ نوع ثالث يتركَّب من أربعة أشطر، ثلاثة منها اتَّفقت وزناً وقافيةً، والرابع أطول وزناً وهو مُهْمَل بغير قافية.

٤ ـ نوع رابع يتكوَّن من ثلاثة أشطر مختلفة الوزن متّفقة القافية، أوّلها أقصر من الثاني، والثاني أقصر من الثالث. ولم أظفر للنوعين

الأخيرين بأمثلة في كتب الأدب.

ووزن القوما شبيه من وزن الكان والكان ووزن مجزوء الرَّجز، وهو: مُسْتَفْعِلُنْ فِعْلان (أو فاعِلانْ) مكرَّرة مرَّتين.

ويُجمع الرُّواة على أنَّ هذا اللَّون من الشِّعر الشعبيّ إنَّما نُظِم لدعاء السّحور في شهر رمضان، وأنَّ تسميته قد أُخِذت من قول المسحِّر: «قوما نسحر قوما»[1]. ويُروَى أنَّ رجلاً يُكنّى بـ«أبي نقطة» كان يُجيد هذا النَّظم في سحور رمضان، وكان الخليفة الناصر في أواخر القرن السادس الهجريّ يطرب له ويعجب بنظمه، فجعل للرجل مرتّباً سنويًّا، فلمّا مات أبو نقطة، وكان له غلام يُجيد، أيضاً، نظم القوما، أراد أن يُنبِّه الخليفة إلى موت والده، فجمع بعض الغلمان، ووقف معهم خارج قصر الخلافة في اللّيلة الأولى من رمضان، وأخذ يُغنّي بصوت رخيم. وممّا نظمه قوله:

يـــا سَـــيّـــد الـــسّـــاداتْ
لـــكْ بـــالـــكَـــرَمْ عـــاداتْ
أنـــا بُـــنَـــيّ ابـــنِ نُـــقْـــطـــة
تـــعـــيـــشْ، أبـــي قَـــدْ مـــاتْ

فأُعجب به الخليفة، وجعل له ضعف ما كان لأبيه.

القونويّ

= علي بن إسماعيل بن يوسف (٦٦٨ هـ/ ١٢٧٠م ـ ٧٢٩ هـ/ ١٣٢٨م).

= محمد بن يوسف (. . ./ . . . ـ ٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م).

القويدِس

= إبراهيم بن ليث (٤٥٤ هـ/ ١٠٦٢م).

القياس

القياس، في اللغة، مصدر «قاس». وقاسَ الشيءَ بغيره أو عليه، أو إليه: قدَّره على مثاله.

وهو، في النحو، «ردّ الشيء إلى نظيره»، أو قياس غير المنقول من كلام العرب على كلامهم المنقول عنهم، أي: أن تشتقَّ لفظاً من آخر وفق المقاييس التي ارتضاها اللغويّون والنحاة، والتي استُقرِئت من اللغة نفسها، فتقول، مثلاً: إنّ كلمة «وَزْن» تُجمع قياساً على «أَوْزان» و«وُزون»، فتَستعمل الكلمة «وُزون»، ولو كانت غير مسموعة عن العرب، وذلك لأنَّ الوزان «فُعول» قياسيّ في كلّ اسم على وزن «فَعْل». وتَجمع كلمة «مُعْجَم» على «معاجم» جمعاً قياسيًّا وَلو لم تكن واردة في كلام العرب. فاللفظ المقيس يكون «صحيحاً فيصحاً ولو كان غير مسموع، ولا يصحّ رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغويّ، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته».

وقد وقف ابن فارس موقفاً متزمّتاً من القياس، فقال: «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[2]. فهذا «تضييق يقضي على اللغة بالجمود وعلى أهلها بالخمود. والحق أنّ كلّ قياس يجري على سنن العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه، لا محيص لنا عن قبوله، وما قيس على كلام العرب قياساً صحيحاً، فهو من كلامهم. ولنا أسوة فيمن سبقونا، فتصرّفوا في ألفاظ اللغة في كلّ نوع من أنواع العلوم اللسانيّة والعقليّة والماديّة

---

(١) قوما: فعل أمر، في العاميَّة، من «قام»، والألف للتوكيد.

(٢) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ص ٦٩.

والاجتماعيّة، حتى عُدَّ ذلك من اللغة لا يردّه إلّا من لا معقول له»[١]. ونقل المازني عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه أنّهما كانا يقولان: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[٢]. وقد أجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة الأخذ بمبدأ القياس، ثمّ أطلقه ليشمل ما قيس من قبل وما لم يُقَسْ[٣].

وإن كان الأخذ بالقياس أمراً جائزاً وضروريًّا في حالات كثيرة، فإنّ من اللغويين المخطّئين من بالغ في الاستناد إليه حتى إنه اعتبر أنّ ما خالف القياس خطأ، وأن ما وافقه صواب، وأن ذلك مبدأ يطبّق على أبناء هذا العصر مثلما يطبق عى أبناء عصر الاحتجاج، وأوّلهم عرب الجاهليّة. لذلك أنكر جمع «حاجة» على «حوائج»، وجمع «منارة» على «منائر»[٤] بحجّة الشذوذ عن القياس. ولكن العرب كانوا يعتبرون الكلمة مخالفة للفصاحة إذا كانت شاذّة في القياس والاستعمال معاً. أما إن شذّت في القياس دون السماع، فلم يقل أحد من العلماء بعدم فصاحتها، وإلّا كان كثير من الكلام غير فصيح، ولم يكن خلاف بين علماء اللغة وأئمّتها في فصاحة المطّرد في الاستعمال، الشاذ في القياس؛ لأن أحداً لا يُنكر أنه هو اللغة الفصيحة. قال سيبويه: «ولو قالت العرب: أضرب، أي: أفضل» لقلته، ولم يكن بدّ من متابعتهم»[٥]. وقد قسم ابن جني كلام العرب أربعة أضرب من حيث الاطراد والشذوذ:

١ ـ مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: «قام زيد»، و«ضربتُ عمراً»، و«مررتُ بسعيد».

٢ ـ مُطّرد في القياس، شاذّ في الاستعمال، نحو الماضي من «يذر»، و«يدع».

٣ ـ مُطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس، نحو: «اسْتَصْوَبتُ الأمْرَ»، و«اسْتَحْوَذتُ الشّيء»، و«اسْتَنْوَقَ الجَمَل»، والقياس: «استصابَ الأمر»، و«استحاذَ الشّيء»، و«استناقَ الجَمَلَ».

٤ ـ الشّاذّ في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: «ثوب مَصْوُون»، و«فرس مَقْوُود»[٦]، والصحيح: «ثوب مَصُون»، و«فرس مَقُود».

وجملة القول إنّ القياسيّ صحيح، ولو لم يُسْمَع عن العرب، لكنّ المسموع عنهم أفصح، ولذلك يصحّ أن تستخدم كلمة «المَشْرَق»، وكلمة «المغْرَب» للدلالة على اسم المكان من «الشُّروق» و«الغُروب»؛ لأنّ المضارع منهما «يَشْرُق»، و«يَغْرُبُ»، ويشتقّ اسم الزمان واسم المكان من الثلاثيّ على وزن «مَفْعَل» إذا كانت عينه تُضمّ في المضارع، وعليه تكون الكلمتان قياسيَّتين، ويصحّ استعمالهما، ولكنّ استعمال المَسْمُوع «المشرِق»، و«المَغرِب» أفصح. ولا يُخَطَّأ إلّا الشاذّ في القياس والاستعمال معاً.

---

(١) مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب. ص ١٩٩.
(٢) ابن جني: المنصف ١/ ١٨٠.
(٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. ص ١٢.
(٤) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ص ٣، ٥، ١٣.
(٥) سيبويه: الكتاب ٢/ ٤٠٢.
(٦) ابن جني: الخصائص ١/ ٩٦ ـ ١٠٠.

والقياس مهمّ في اللّغة لاشتقاق الكلمات الجديدة للمعاني المُسْتَحْدَثة، وللرُّجوع إليه كلّما فاتنا السَّماع، ولتوفير مشقَّة الرجوع إلى المعاجم لمعرفة صيغة كلمة، أو استخدام أخرى.

وانظر: السماعيّ.

وجاء في كتاب «الاقتراح في علم أصول النحو» للسيوطي:

«قال ابن الأنباري في جدله: هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. انتهى. قال: وهو معظم أدلة النحو والمعوّلُ في غالب مسائله عليه كما قيل (من الرمل):

إنَّما النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ
وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ[1]

ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وقال صاحب «المُسْتَوْفَى»: كل علم، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر، قال: فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسُّنَّة، وبعضه بالاستنباط والقياس؛ والطب بعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم أُخَر؛ والهيئة[2] بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة شهد بها الرَّصد؛ والموسيقى جُلُّها منتزع من علم الحساب؛ والنَّحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرَّوِيَّة وهو التعليلات، وبعضه يُؤْخذ من صناعة أخرى كقولهم: الحرف الذي تُخْتَلَسُ حركته في حكم المتحرِّك لا الساكن فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركاتُ أنواعٌ: صاعدٌ عالٍ ومنحدرٌ سافلٌ ومتوسطٌ بينهما، فإنَّه مأخوذ من صناعةِ الموسيقى. انتهى.

وقال ابن الأنباري في أصوله: اعْلَم أن إنكار القياس في النَّحو لا يتحقّق؛ لأن النحو كلّه قياسٌ، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطةِ من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعْلَم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنَّا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: «كَتَبَ زَيْدٌ»، فإنه يجوز أن يُسْنَدَ هذا الفعل إلى كل اسم مسمّى يصح منه الكتابة، نحو: «عَمرو» و«بشرٍ» و«أَزْدَشِيرَ»، إلى ما لا يدخل تحتَ الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ.

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة، والناصبة، والجارة، والجازمة، فإنّه يجوز إدخال كلٍّ منها على ما لا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذرٌ، فَلَوْ لَمْ يَجُزِ القياسُ، واقْتُصِرَ على ما ورد في النقل من الاستعمال، لَبَقِيَ كثيرٌ من المعاني لا يمكن التعبيرُ عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجبَ أن يوضعَ وضعاً قياسيًّا عقليًّا لا نقليًّا، بخلاف اللغةِ، فإنها وُضِعَتْ وضعاً نقليًّا لا عقليًّا، فلا يجوز القياسُ فيها، بل يُقْتَصَرُ على ما ورد به النَّقْلُ؛ ألا ترى أن «القارورة» سمِّيت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسَمَّى كلُّ مستقر فيه «قارورة»، وكذلك سمِّيت الدارُ داراً

(١) البيت للكسائي في بغية الوعاة ٢/ ١٦٤.
(٢) يقصد «علم الهيئة»، وهو علم الفلك.

لاستدارتها، ولا يُسمَّى كلُّ مستدير داراً. انتهى.

* * *

أركان القياس: للقياس أربعة أركان: **أصلٌ** وهو المقيس عليه، **وفرعٌ** وهو المقيس، **وحكمٌ**، **وعِلَّةٌ جامعة**. قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنّما أُجري على الفرع الذي هو ما يُسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. انتهى. وقد عَقَدْتُ لهذه الأركان أربعة فصول.

الفصل الأول: في المقيس عليه وفيه مسائل:

المسألة الأولى: من شرطه أن لا يكون شاذًّا خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياسُ عليه، كتصحيح «اسْتَحْوَذَ»، و«اسْتَصْوَبَ»، و«اسْتَنْوَقَ»، وكحذف نون التأكيد في قوله (من المنسرح):

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها
[ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَونَسَ الفَرَسِ][1]

أي «اضْرِبَنْ». ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف، وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله (من الوافر):

لَـهُ زَجَـلٌ كَـأَنَّـهُ صَـوْتُ حَـادٍ
[إذا طـلـبَ الـوسـيـقـة أو زميـرُ][2]

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على الوصل، ولا حدّ الوقف، لأنّ الوصل يجب أن يتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله: «لَهُ زَجَلٌ»، والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً، فحذفُ الصلة وإبقاء الضمة منزلةٌ بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد قياساً. نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة؛ قال أبو علي: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما لا فلا. قال ابن جني: فإن قيل هلّا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسل المولدين، وإنما كان ارتجالاً. فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرُهم فيه أوسع؟ قلنا: ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحوُ ما للمولدين من الترسل. رُوِي عن زُهَيْر أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمَّى حَوْلِيَّاتِ زُهَيْر، وعن ابن أبي حفصة، قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر، وأُحَكِّكُها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس. وحكاياتهم في ذلك كثيرة، وأيضاً فإنّ من المولدين من يرتجل[3].

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠؛ والدرر ٥/ ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣.

(٢) البيت للشماخ في ديوانه ص ١٥٥؛ والخصائص ١/ ٣٧١؛ والكتاب ١/ ١٣٠.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

المسألة الثانية: كما لا يقاس على الشاذ نطقاً، لا يقاس عليه تركاً، قال في «الخصائص»: إذا كان الشيء شاذًّا في السماع، مُطَّرداً في القياس، تحاميت ما تحامتِ العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من «وَذَرَ» و«وَدَعَ»؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا مَنْعَ أن تستعمل نظيرهما، نحو: «وَزَنَ» و«وَعَدَ» وإن لم تسمعهما أنت[1]. انتهى.

المسألة الثالثة: ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له؛ «مثال الأول قولهم في النسب إلى شَنوءَة: «شَنَئِيٌّ»، فلك أن تقول في رَكوبة: «رَكَبِيّ»، وفي حَلُوبة: «حَلَبِيّ»، وفي قتوبة: «قَتَبِيٌّ»، قياساً على «شَنَئِيّ» وذلك أنهم أجروا فَعولَة مجرى فَعيلَة لمشابهتها إياها من أوجه: إنَّ كلًّا منهما ثلاثي، وإنَّ ثالثه حرف لين، وإن آخره تاء التأنيث، وإن فعولاً وفعيلاً يتواردان، نحو: «أَثِيم»، و«أَثُوم»، و«رَحِيم» و«رَحُوم»، و«مَشيّ» و«مَشُوٌّ»[2]، ونهِيٌّ عن الشيء ونَهُوٌّ. فلمَّا استمرت حالُ فعيلة وفعولة هذا الاستمرار، جرت واو «شَنُوءَة» مجرى ياء «حنيفة»؛ فكما قالوا: «حَنَفِيّ» قياساً، قالوا: «شَنَئِيّ» قياساً.

قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني شَنوءَة ـ فالجواب إنه جميع ما جاء. قال في «الخصائص»: ما ألطف هذا الجواب! ومعناه أنَّ الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابِلُه، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم، ولما ذكرناه من المناسبة بين فَعولة وفعيلة لم يَجُزْ في نحو ضرورة: «ضَرَرِي» ولا في حرورة: «حَرَرِيّ»؛ لأن باب فعيلة المضاعف نحو جليلة لا يقال فيه: «جَلَلِيّ» استثقالاً بل هو جليلي.

ومثال الثاني قولهم في ثَقيف وقُرَيْش وسُلَيْم: «ثَقَفِيّ» و«قُرَشيّ» و«سُلَمِيّ»؛ فهو وإن كان أكثر من «شَنَئِيّ»، فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، ولا يقال في «سَعيد»: «سَعَدِيّ»، ولا في «كريم»: «كَرَمِيّ»[3].

المسألة الرابعة: القياس في العربية على أربعة أقسام: حملُ فَرْع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد. وينبغي أن يُسَمَّى الأولُ والثالث قياس المساوي، والثاني قياسَ الأَوْلى، والرابع قياسَ الأَدْوَن.

فمن أمثلة الأول: إعلالُ الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد؛ فمن ذلك قولهم: «قِيَمٌ» و«دِيَمٌ» في «قيمة»، و«ديمة»، و«زِوَجَةٌ»، وَ«ثِوَرَةٌ» في «زَوْج» و«ثَوْر». ومن أمثلة الثاني: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، «كقُمْتُ قِياماً» و«قَاوَمْتُ قِوَاماً». وفي «الخصائص» من حَمْلِ الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، تجويزُ سيبويه في قولك: «هَذَا

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(٢) المشيّ والمَشُوّ: الدّواء المُسَهِّل.
(٣) انظر: الخصائص ١/ ١١٦

«الْحَسَنُ الوَجْهِ» أن يكون الجرُّ في الوجه تشبيهاً «بالضاربِ الرجلِ» الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً «بالحسنِ الوجه»، قال: فإن قيل: وما الذي سوَّغ لسيبويه هذا، وليس مما رواه عن العرب، وإنما هو شيء رآه وعلّل به؟ قيل: يدُلّ على صحته ما عُرِفَ من أنَّ العربَ إذا شبَّهت شيئاً بشيء مَكَّنَتْ ذلك الشَّبَه الذي لهما، وعَمَرَتْ به الحالَ بينهما؛ ألا تراهم لمَّا شبَّهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شَبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه. ولمّا شَبَّهوا الوقفَ بالوصل في نحو قولهم: «عليه السلامُ والرَّحْمَتْ»، وقوله (مشطور الرجز):

* الله نَجَّاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ[1] *

كذلك أيضاً شبهوا الوصل بالوقف في قولهم: «سَبْ سَبًّا وَكَلْ كَلًّا»: وكما أجروا غيرَ اللازم مجرى اللازم في قوله (من البسيط):

[فقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً وأرَّقني]
فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَني حُلُمُ[2]

وقوله (من الوافر):

وَمَنْ يَتَّقْ فَإنَّ الله مَعْهُ
[ورزقُ اللّهِ مُؤْتابٌ وغادي][3]

كذلك أجروا اللازم مجرى غيره في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠]، فأجرى النصبَ مجرى الرَّفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً، وكما حُمِلَ النَّصْبُ على الجرّ في المثنى والجمع، حُمِلَ الجر على النَّصب في ما لا ينصرف، وكما شُبِّهتِ الياءُ بالألف في قوله (من الرجز):

* كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ[4] *

حملت الألف على الياء في قوله (من الرجز):

[إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ]
وَلا تَرَضَّاهَا وَلا تَمَلَّقِ[5]

كما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله (من البسيط):

* قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ[6] *

---

(١) الرجز لأبي النجم في لسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤؛ والدرر ٦/ ٢٣٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦.

(٢) البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ والدرر ١/ ١٩٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٦.

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣١٧، ٣٣٩؛ والدرر ١/ ١٦١؛ والمحتسب ١/ ٣٦١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٧؛ والدرر ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٥.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦٠؛ والدرر ١/ ١٦١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٦.

(٦) جزء من بيت تمامه (من البسيط):
بالباعثِ الوارثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إيّاهُمُ الأرضَ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ
وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٨، ٢٩٠؛ والدرر ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٤. ولأميّة بن أبي الصلت في الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥؛ وليس في ديوانه.

وضع المتصل موضع المنفصل في قوله (من البسيط):

[فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا
أَلَّا يُجَاوِرَنَا] إِلَّاكِ دَيَّارُ[١]

فلما رأى سيبويه العربَ إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لهما، وتتميماً لمعنى الشبه بينهما ـ حكم أيضاً بأن «الحَسَنَ الوَجْهِ» محمول على «الضَّارِبِ الرجلِ». ولمَّا كان النحاةُ بالعربِ لاحقين، وعلى سَمْتِهِم آخذين، جاز لهم أن يَرَوْا فيه نحو ما رَأَوْا، ويحذوا على أمثلتهم التي حَذَوْا. قال: ومن حَمَل الأصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهي أصول، حملاً على حذفِ الحركات له وهي زوائد، وحَمْلِ الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو أصل عليهما، وحَمْلُ «لَيْسَ» و«عَسَى» في عدم التصرف على «مَا» و«لَعَلَّ»، كما حُمِلَتْ «مَا» على «لَيس»، في العمل. انتهى.

وفي «التذكرة» لأبي حيان: ذكر بعضهم أنه إنما اشْتُرِطَ اتحادُ الزمان في عطفِ الفعلِ على الفعل لأن العطفَ نظير التثنية؛ فكما لا يجوز تثنية المختلفَيْن، لا يجوز عطف المختلِفَيْن في الزمان. قال أبو حيان: وهذا مِنْ حَمْلِ الأصل على الفرع؛ لأنه العطف أصلُ التثنيةِ، إلَّا أن يُدَّعى أنه في الفعل نظير التثنية في الاسم.

وأما الثالث فالنظير إمَّا في اللفظ أو في المعنى أو فيهما، فمن أمثلة الأول: زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفية والموصولة؛ لأنهما بلفظ «ما» النافية، ودخول «لام الابتداء» على «ما» النافية حَمْلاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة، وتوكيد المضارع، بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها في اللفظ على الناهية، وحذف فاعل «أَفْعِلْ به» في التعجب لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب «حذام» على الكسر تشبيهاً له بـ«دَرَاكِ» و«تَرَاكِ»، وبناء «حاشا» الاسمية لشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية. ومنها إدغام الحرف في مقاربة في المخرج.

ومن أمثلة الثاني[٢]: جواز «غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ» حملاً على «مَا قَامَ الزَّيْدَانِ»؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يَجُزْ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر، ومنها إهمال «أن» المصدرية مع المضارع حملاً على «ما» المصدرية.

ومن أمثلة الثالث[٣]: اسم التفضيل، وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك. قال الجوهري: ولم يسمع تصغيره إلا في «أُمَلَح» و«أُحَسَن» ولكنِ النحويون قاسوه في ما عداهما.

وأما الرابع[٤]: فمن أمثلته النصب بـ «لم»

---

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥؛ وأوضح المسالك ١/ ٨٣؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥.

(٢) أي: من أمثلة النظير في المعنى.

(٣) أي: من أمثلة النظير في اللفظ والمعنى معاً.

(٤) أي: حمل ضدٍّ على ضدٍّ.

حملاً على الجزم بـ «أنْ»، فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

وفي الجزولية[1]: قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله. مثال الأول: «لَمْ يَضْرِبِ الرَّجُلَ» حمل الجزم على الجر، مثال الثاني: «اضْرِبِ الرَّجُلَ» حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب، ومثال الثالث: «اضْرِبِ الرَّجُلَ» حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للسكون.

المسألة الخامسة: اختُلِفَ هل يجوزُ تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟ والأصح نعم، ومن أمثلة ذلك «أيّ» في الاستفهام والشرط، فإنّها أعربت حملاً على نظيرتها «بَعْض» وعلى نقيضها «كُلّ».

الفصل الثاني: في المقيس وهل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا؟: قال المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعضَ فَقِسْت عليه غيرَه، فإذا سمعت: «قَامَ زَيْدٌ» أجزت «ظَرُفَ بِشْرٌ» و«كَرُمَ خَالِدٌ». قال أبو علي: وكذلك يجوز أن تبنى بإلحاق اللام ما شئت، كقولك: «خَرْجَجَ» و«دَخْلَلَ» و«ضَرْبَبَ» من «خَرَجَ» و«دَخَلَ» و«ضَرَبَ» على مثال: «شَمْلَلَ» و«صَعْرَرَ». قال ابن جني: وكذلك تقول في مثال «صَمَحْمَح» من الضرب: «ضَرَبْرَبٌ» ومن القتل: «قَتَلْتَلٌ» ومن الشرب: «شَرَبْرَبٌ» ومن الخروج: «خَرَجْرَجٌ»؛ وهو من العربية بلا شك، وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف. قال: فإن قيل: فقد منع الخليل لما أنشد (من الرّجز):

* تَرافَعَ العِزُّ بِنا فَارْفَنْعَعا[2] *

قياساً على قول العجاج (من الرجز):

* تَقاعَسَ العِزُّ بِنا فاقْعَنْسَسا *

فدلّ على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية، فالجواب أنه إنما أنكر ذلك لأنه في ما لامُهُ حرفٌ حَلْقِيّ، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامه حرفُ حَلْق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم مستثقل. قال: فثبت إذاً أن كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة: إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأتِ به مَنْ قَبلهما، قال: وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس. وقال في موضع آخر من «الخصائص»: من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، نحو قولك في بناء مثل جعفر من ضرب: «ضَرْبَب»، وهذا من كلام العرب ولو

---

(١) الجزولية: رسالة في النّحو لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجُزُولي.

(٢) البيت من شواهد ابن جنّي في «الخصائص» ١/ ٣٦٠ و٣/ ٢٩٨ حيث قال: وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بإسناده عن الأصمعي، قال: قال لي الخليل: جاءنا رجلٌ فأنشدنا (من الرجز):

* تـرافـع الـعـزّ بـنـا فـارفَـنْـعَـعَـا *

بنيت منه: «ضَوْرَبَ» أو «ضَيْرَبَ» لم يكن من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. انتهى.

الفصل الثالث: في الحكم: فيه مسألتان:

الأولى: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب؛ وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟ ظاهر كلامهم نعم، وقد ترجم عليه في «الخصائص» باب الاعتلال بأفعالهم. قال: من ذلك أن تقول إذا كان الاسم الفاعل، على قوّة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو له، صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة بالاسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات.

الثانية: قال ابن الأنباري: اختُلِفَ في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فأجازه قوم لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً؟ وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرع لشيء أصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة، وكذلك «لات» فرع على «لا»، و«لا» فرع على «ليس»، فـ«لا» أصلٌ لـ«لات» وفرع على «ليس»، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة. ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أنَّ «إلَّا» تنصب المستثنى فتقول: حرف قام مقام فعل يعمل النصب، فوجب أن يعمل النصب كـ«يا» في النداء، فإن إعمال «يا» في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال: إنه العامل، ومنهم من قال: فعل مقدَّر»[1].

* * *

للتوسّع انظر:

- السماع والقياس. أحمد إسماعيل تيمور (ت ١٣٤٨ هـ). تحقيق محمد شوقي أمين. القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥م.
- القياس في اللغة العربية. محمد الخضر بن الحسين الحسني التونسي (ت ١٣٧٧ هـ). القاهرة، المكتبة السلفية، ١٣٥٣ هـ.
- القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني. صابر بكر أبو السعود. أسيوط، مكتبة الطليعة، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٨م.
- ظاهرة القياس في دراسة اللغة العربية. طاهر سليمان حمودة. جامعة الإسكندرية، ١٩٦٧م.
- التقعيد النحوي بين السماع والقياس. محمود شرف الدين. جامعة القاهرة، دار العلوم، ١٩٦٨م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره. سعيد جاسم الزبيدي. عمان، دار الشروق.
- القياس في الدرس اللغوي. طاهر سليمان حمودة. الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- القياس في النحو العربي. سعيد الزبيدي. القاهرة، دار الفجر.
- القياس في اللغة العربية. محمد حسن

(١) الاقتراح في علم أصول النحو. ص ٧٠ ـ ٨١ (طبعة جروس).

عبد العزيز. القاهرة، دار الفكر العربي.
- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذّ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي. دمشق، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان. ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الظاهري). تحقيق سعيد الأفغاني. جامعة دمشق، ١٩٦٠م.
- كتاب السماع والقياس. أحمد تيمور. القاهرة، ط ١، ١٩٥٥م.
- القياس في اللغة العربية. محمد الخضر حسين. القاهرة، ١٣٥٣ هـ.
- مدرسة القياس في اللغة. أحمد أمين. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٧ (١٩٥٣م). ص ٣٥١ـ ٣٥٨.
- القياس والنحو العربي. صلاح الدين صالح حسنين. مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ١٠ (١٩٨٠م). ص ٢٨١ ـ ٣٠٤.
- موقف ابن الأنباري من القياس. فاضل السامرائي. مجلة الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٣ (١٩٧٢م). ص ٦١ ـ ٧٠.
- القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القدامى. صبيح محمود الشاتي. مجلة المورد، بغداد، العدد ٧، ج ٣ (١٩٧٨م). ص ١٣٧ ـ ١٤٦.

القياسيّ

القياسيّ في اللغة، هو المنسوب إلى القياس. وهو، في النحو، كلُّ ما اشتُقَّ من ألفاظ عربيَّة وفق القياس اللغويّ، نحو جمع «وَزْن» على «وُزون»، استناداً إلى قياسيَّة «فُعول» في جمع «فَعْل»، نحو: لَحْم لُحوم، زَهْر زُهور، بيْت بُيوت... إلخ.

وانظر: القياس.

قياس الأَدْنى

انظر: قياس العلّة، الرقم ٣.

قياس الأَدْوَن

هو، عند السيوطي، في كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو»، قياس مبنيّ على حمل الضّدّ على ضدّه، وهو أن يُعطى لكلمة حكم مغايِر للأصل حَمْلاً على حكم مغايِر للأصل أُعطي لكلمة أخرى هي ضدّها، كالنّصْب بـ«لم» لنَفْي الماضي حَمْلاً على الجزم بـ«لَنْ» لنفي المستقبل.

القياس الأصليّ

هو القياس.

انظر: القياس.

قياس الأَوْلَى

انظر: قياس العلة، الرقم ١.

قياس التَّمْثيل

هو إعطاء الكلِم حكْم ما ثَبَتَ لغيرِها من الكَلِم المُخالفة لها في نوعها بسبب مشابهة بينهما. ومنه حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول إذا تعيَّن حرف الجرّ، قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ، نحو: «أمضيتُ النهارَ الذي فُزْت بغِبْطة»، أي: فزتُ فيه.

القياس التَّمْثيليّ

انظر: قياس التَّمْثيل.

القياس الجَليّ

هو القياس.

انظر: القياس.

القياس الخَفِيّ

هو الاستِحْسَان.

انظر: الاستحسان.

قياس الشَّبَه

«هو حَمْل العرب لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لشبه بينهما من جهة المعنى، كتقديم معمول أسماء الأفعال عليها، قياساً على تقديم معمولات الأفعال عليها؛ لأنّ اسم الفعل مشابه للفعل في المعنى؛ أو من جهة اللفظ، كترخيم المركَّب المزجيّ بحذف الجزء الثاني، قياساً على ترخيم المؤنث بحذف تاء التأنيث؛ لأنّ المركّب المزجيّ يشبه المختوم بتاء التأنيث لفظاً من حيث حذف جزئه الثاني عند النسب»[1].

قياس الطَّرْد

«هو الذي يوجد معه الحكم للاطّراد، كتعليل بناء «ليس» بعدم التصرُّف لاطّراد البناء في كلّ فعل غير متصَرِّف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطّراد الإعراب في كلّ اسم غير منصرِف»[2].

قياس العِلّة

هو اشتراك المَقيس والمقيس عليه في عِلّة الحكْم، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ قياس الأولى: وهو أن تكون العلّة في الفرْع أقوى منها في الأصل، نحو جواز «غُضْنَ» بدلاً من «اغْضُضْنَ» قياساً على «قِرْنَ» بدلاً من «اقْرِرْنَ» طلباً للتَّخفيف؛ لأنّ الحذف فراراً من فكّ المضموم أولى من الحَذْف فراراً من فكّ المكسور.

٢ ـ قياس المساوي: وهو أن تكون العلّة في الفَرْع مساوية للعلّة في الأصل، نحو منع تقديم خبر «ليس» عليها، قياساً على «عسى»، فإنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وعلّة المنْع عدم تصرّف الفعل. وهذه العلّة يستوي فيها «ليس» و«عسى».

٣ ـ قياس الأدْنى: وهو أن تكون العلّة في الفَرْع أضعف منها في الأصْل، ومثاله أنّ بناء اسم الزمان المتّصل بالفعل المضارع أضعف من بنائه إذا اتَّصل بالفعل الماضي.

القياس اللُّغويّ

هو القياس.

انظر: القياس.

القياس المساوي

انظر: قياس العلّة، الرقم ٢.

القياس النَّحْويّ

هو القياس.

انظر: القياس.

قِياسيَّة التَّضمين

انظر: التضَّمين.

---

(١) الخليل معجم مصطلحات النحو العربي. ص ٣٢٥.

(٢) المرجع نفسه. ص ٣٢٦.

القَيْد

القَيْد، في اللغة، حَبْل أو نحوه يُجعل في رجل الدابّة وغيرها فيُمسكها. وهو، في النحو، الفَضلة.

انظر: الفضلة.

«القَيْد» بمعنى «التَّقْييد»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال «القيد» بمعنى «التقييد»، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: «أحضر فلان دفتر القيد». وقد يظن أن اللفظة مخالفة للأُصول اللغوية، غيرَ أنه ذكر في «معيار اللغة» باب الدال فصل القاف، ما يأتي:

«... قاده يقيده قيداً كباع، جعل في رجله القيد كقيَّده تقييداً». إذاً كلمة «القيد» تحل محلّ كلمة «التقييد»، وهي شائعة الاستخدام في الكتابات الديوانية والقانونية، وواضح أنها صحيحة، بسند ورودها في معجم لغويّ قديم.

ولهذا يرى المجمع إجازة «القيد» في لفظه ومعناه الذي يستعمل فيه»[1].

ابن قيلال

= محمد بن عمر (٦٣١ هـ/ ١٢٣٢م).

ابن قيلاليّ

= محمد بن خلف (٥٧٣ هـ/ ١١٧٧م).

القيلويّ النحويّ

(.../ ... - ٦١٠ هـ/ ١٢١٣م)

لم يُعرف اسمه، ونسبه القيلويّ هو ما عُرف به، وقيلُويَة التي ينتسب إليها من قرى نهر الملك (كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى). كان عالماً بالنحو، صحب ابن الخشاب ولازمه حتى برع بالنحو وتصدّر لإفادته. كان رجلاً طويلاً فقيراً، كثير التسنّن. لعنه الشيعة في المشاهد. كان يشارك في الفقه مشاركة قريبة. يروى أنه حضر القيلوي عند عزّ الدين بن مبادر رئيس السنية ببغداد، وجرى ذكر الأئمة، فأظهر من السنية ما نُسب فيه إلى النَّصب (أهل النّصب هم المتدينون ببغضة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لأنهم نصبوا له، أي: عادوه)، وكان ابن مبادر يتشيع تشيُّع عاقل. فقال: أيّها الشيخ - وهو لا يعرفه - إن سمع بك المتشيعة لعنوك كلعنتهم للقيلوي. فخجل القيلوي. وقال بعض الحاضرين لابن مبادر: هذا هو القيلوي. فاستحيا من قوله واعتذر إليه.

(إنباه الرواة ٣/ ٣٤ - ٣٥).

ابن قَيِّم الجوزيّة

= محمد بن أبي بكر بن أيوب (٦٩١ هـ/ ١٢٩٢م - ٧٥١ هـ/ ١٣٥٠م).

قَيَّم

انظر: التَّقْييم.

القَيِّم

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «القيِّم» بمعنى: له قيمة، وجاء في قراره:

«يقول المحدثون: «كتاب قيِّم» و«مقالة قيِّمة»، أي: له ولها قيمة. ولم يسمع عن

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٧٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص٣٣٠.

العرب هذا المعنى، وإنما يطلقون اسم «القَيِّم» على زوج المرأة وعلى متولِّي الأمر، والقيِّمة: الديانة المستقيمة»[1].

القِيمة والقِيَم والقَيِّم

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «القيمة» و«القِيَم» للدلالة على الفضائل الدينية والخُلُقية والاجتماعية، وكلمة «القيِّم» بمعنى: الجيِّد، أو ما له قيمة ممتازة، وجاء في قراره:

١ ـ القيمة: «يشيع في اللغة المعاصرة استعمال «القيمة» و«القِيَم»، للدلالة على الفضائل الدينية والخلقية والاجتماعية التي تقوم عليها حياة المجتمع الإنساني.

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنه لم يرِد في المعجمات بهذا المعنى، وإنما الذي ورد فيها للفظ «القيمة» معنيان:

أولهما: أن قيمة الشيء ثمنه.

والثاني: الثبات والاستقرار. قال الفيروزابادي: «ما له قيمة: إذا لم يدم على شيء». ولما كان وزن المرء مرتبطاً بما فيه من فضيلة، ووزن الأُمة بما فيها من فضائل، صارت لها سجايا ثابتة لا تتغير، وكذلك الفنون، لما كانت تقوم بما فيها من سمات تتفق مع حياة الجماعة الإنسانية، فإن العلاقة قائمة بين المعنيين القديم والحديث. وقد استعمل الجاحظ «القيمة» بهذا المعنى في موضعين من رسالته «كتمان السر وحفظ اللسان»، فقال: «تدبرت أعراقك، وتأملت شيمك، ووزنتك فعرفت مقدارك، وقومتك فعلمت قيمتك، فوجدتك قد ناهزت الكمال».

وقال: «اغتياب الناس جميعاً خطة جور في الحكم، وسقوط في الهمة وسخافة في الرأي، ودناءَة في القيمة.

ومن هنا ترى اللجنة أن استعمال «القيمة» و«القِيَم» للدلالة على هذا المعنى المحدَث جائز من قبيل المجاز المرسل».

٢ ـ القَيِّم: «تشيع كلمة «القَيِّم»، بمعنى الجيِّد، أو ما له قيمة ممتازة؛ والمأثور في اللغة أن «القَيِّم» هو المستقيم، ومنه «الدِّين القَيِّم» أو «دين القيِّمة»، أي: الملَّة المستقيمة الفارقة بين الحقّ والباطل، وترى اللجنة إجازة الاستعمال العصريّ لكلمة «القَيِّم»، تعويلاً على ما جاءَ في مستدرك التاج من قوله: «قَيِّم: حسن». والعلاقة واضحة بين الاستعمال والمأثور، باعتبار أن الجودة أو الحسن أو الامتياز، ثمرة الاستقامة»[2].

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٣٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٥.

(٢) القرارات المجمعيّة. ص ٢١٢ ـ ٢١٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٤.

باب الكاف

الكاف

هي الحرف الثاني والعشرون في الترتيب الهجائي العربي والحادي عشر في ترتيب الأبجدية العربية، ويساوي عدديًّا الرقم (٢٠) في حساب الجمَّل.

والكاف صوت انفجاريّ مهموس، مخرجه بين أصل اللسان وبين اللّهاة في أقصى الحلق. ويُنطق به برفع أقصى اللسان تجاه أقصى الحنك الأعلى (الحنك اللين) والتصاقه به مع ارتفاع أقصى الحنك الأعلى نفسه، ليسد مجرى الهواء من الأنف، ثم يضغط الهواء مدَّة من الزمن، ثم يُفتح المجرى الهوائي، فيَحدُث انفجار. ولا تتذبذب الأوتار الصوتية عند نطق الكاف. وهو من الحروف القمرية؛ تظهر معه لام «أل» نطقاً وكتابةً. وهي من الحروف المهملة (غير المنقوطة). وتوصل بما قبلها وبما بعدها في الكتابة. ولم تَجىء حرفاً زائداً في بنية الكلمة، ولا بَدَلاً، وهي، في كلام العرب، على خمسة أوجه:

١ ـ الكاف الجارَّة غير الزّائدة. ٢ ـ الكاف الجارَّة الزَّائدة. ٣ ـ الكاف الاسميَّة. ٤ ـ كاف الخطاب. ٥ ـ الكاف التي هي ضمير.

* * *

١ ـ الكاف الجارَّة غير الزّائدة: حرف جَرّ يجرّ الاسم دون الضمير[1]، ويُفيد:

أ ـ التشبيه: نحو: «وَجْهُ هِنْدٍ كالبَدْرِ» ولم يُثبت معظم النحويِّين للكاف غير هذا المعنى.

ب ـ التعليل: فيكون ما بعد الكاف عِلَّة لِما قبله وسببه، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجَبُ لِأَنَّهُ لا يفلح الكافرون.

ج ـ الاستعلاء: بمعنى «على»، نحو قول بعض العرب: «كَخَيْرٍ» في جواب: «كيف أصبَحْتَ؟». وعلى هذا خَرَّج الأخفش قولهم: «كُنْ كما أنْتَ».

وردّ بعضُهم قولهم «كخير» إلى معنى التشبيه، وذلك على حذفِ مضاف، أي: كصاحِب خَيْرٍ. وأمّا قولهم: «كُنْ كما أنْتَ»، فَأُوِّل بخمسة أوجه: أوّلها أنَّ الكاف للتشبيه و«ما» زائدة، والأصل: «كُنْ كَأَنْتَ»، أي: كُنِ الآن مُماثِلاً لِنَفْسِكَ قَبْلُ[2]. والثاني أنْ تكون «ما» كافّة للكاف عن عمل الجرّ، و«أنت» مبتدأ

---

(١) إلَّا في الشّعر، فيجرّه.

(٢) ولا يُنْكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين. وعلى هذا تكون «أنت» في موضع جرّ بالكاف، وقد ورد دخول كاف التشبيه على «أنت» وأخواتها.

خبره محذوف، والتقدير: كُنْ كما أنْتَ عليه، أو: كُنْ كما أنت كائن. والثالث أن تكون «ما» كافّة أيضاً، ومهيِّئة لدخول الكاف على الجملة الفعليَّة، و«أنت» فاعل مرفوع بفعل مقدَّر، والتقدير: كُنْ كما كُنْتَ. فَلَمّا حُذِفَ الفعل، انفصل الضَّمير. والرابع أن تكون «ما» اسماً موصولاً، و«أنت» خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: كُنْ كالذي هو أنْتَ. والخامس أنّ «ما» اسماً موصولاً، و«أنت» مبتدأ حُذِفَ خَبَرُه.

د ـ بمعنى الباء: قال به بعضهم في قول بعض العرب: «كَخَيْرٍ» في جواب: «كيف أصبَحْتَ؟» قال: يجوز في هذا القول أن تكون الكاف بمعنى الباء، وأنْ تكون بمعنى «على».

واختُلف في الكاف: أهي حرف أم اسمٌ. وسنفصِّل هذا الخلاف في الكاف الاسميَّة. وانظر: الجَرّ.

* * *

٢ ـ الكاف الجارّة الزّائدة: تُزاد الكاف الجارَّة للتوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١]. فالكاف هنا زائدة عند أكثر العلماء. والمعنى: ليس مثْلَهُ شيءٌ. قالوا: لأنَّ جعلها غير زائدة يُفضي إلى المُحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثلَ مثْلِهِ شيءٌ. وهذا يَسْتَلْزِم إثبات المِثْل، تعالَى اللّهُ عن ذلك.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الكاف في الآية السابقة ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال. أوّلها أنَّ «مثل» هي الزائدة لتفصل بين الكاف والضَّمير، وإدخال الكاف على الضمير غير جائز إلّا في الشِّعر[١]. والثاني أنَّ «مثل» بمعنى «الذات»، أي: ليس كذاته شيء. والثالث أنَّ «مثل» بمعنى الصِّفة، أي: ليس كصفته شيء. والرابع أن تكون الكاف اسماً بمعنى: «مثل»، وهو من التوكيد اللفظيّ[٢]. (انظر: الجرّ). وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «أنا كباحث أقرِّر كذا» على أحد وجهين: ١ ـ أن تكون الكاف للتشبيه. ٢ ـ أن

---

(١) وقيل: هذا فاسِد؛ لأنّ الأسماء لا تُزاد.

(٢) وجاء في «الجنى الداني في شرح حروف المعاني» (ص ٩٠ ـ ٩١) ما نصّه: «قال بعض أهل المعقول: الحقُّ أنّ قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ محمول على المعنى الحقيقي. ويلزم منه نفي المِثْل مطلقاً، بطريق برهانيّ، وهو الاستدلال بنفي اللّازم على نفي الملزوم. فإنّ مِثلَ المثل لازم للمِثْل؛ لأنّه إذا كان للشّيء مِثْلٌ يكون ذلك الشيء مِثْلَ مِثْله. وأُورد عليه أنّه لو كان المُراد نفي مثل المِثْل لزم المُحالُ لأنّه يلزم نفيه ـ تعالى اللّهُ عمّا يقول الظالمون علوًّا كبيراً ـ لأنّه مِثْلٌ لِمِثْلِهِ. وأُجيبُ بأنَّه إنّما يلزم من ذلكَ نفي هذا الوصف، أعني وصف مثْل المثْل عن الله تعالى، لا نفيه تعالى. ولا محذور في نفي هذا الوصف عنه، فإنّ نفي هذا الوصف إمّا أن ينفي الموصوف، أو ينفي المثْلَ. ونفْي الموصوف ممتَنع لذاته، فيكون بنفي المثل. قلت: وقد ردّ هذا القرافيّ [أحمد بن إدريس] في «شرح المحصول» بأن قال: القاعدة في القضايا التصديقيّة أنّ الحكم فيها إنّما يكون على ما صدق عليه العنوان، ونعني بالعنوان: ما عبّر عن المحكوم عليه به. فإذا حكمنا بالنفي على جميع أمثال المثل، فقد حكمنا بالنفي على ما صدَقَ عليه أنّه مِثْلُ المِثْل، لا على المماثلة، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود وذلك محال، فما أفضى إليه يكون باطلاً. وذلك إنّما نشأ عن كون الكاف ليست بزائدة، فتعيَّن ما قاله العلماء أنّها زائدة».

تكون زائدة[١].

* * *

٣ ـ الكاف الاسميّة: تأتي الكاف اسماً بمعنى «مثل»، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

تَيَّمَ القَلْبَ حُبُّ كالبَدْرِ، لا بَلْ
فاقَ حُسْناً من تَيَّمَ القَلْبَ حُبّا

واختُلِف في الكاف: أهِيَ حرف أم اسْمٌ اختلافاً كبيراً. فقال فريق: إنّها حرف «والدليل على حرفيّته أنّه على حرف واحد، صَدْراً، والاسم لا يكون كذلك. وأنّه يكون زائداً، والأسماء لا تُزاد. وأنّه يقع مع مجروره صلةً، من غير قُبْح، نحو: «جاء الذي كزيدٍ». ولو كان اسماً لقُبِّح ذلك، لاستلزامه حذْف صدر الصِّلة من غير طول. ومذهب سيبويه أنّ كاف التشبيه لا تكون اسماً إلّا في ضرورة الشّعر»[٢].

ومذهب الأخفش والفارسيّ وكثير من النحويّين أنّه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار. وقال ابن مضاء القرطبيّ: إنّ الكاف اسم أبداً؛ لأنّها بمعنى «مثل».

وذكر بعضهم أنّ لها ثلاثة أحوال:

الأوّل تَتَعَيَّن فيه الحرفيّة، وذلك إذا وقعت زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. قيل: وكذلك إذا وقعتْ أوّل كافين، كقول خطام المجاشعيّ (من الرجز):

وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن[٣]

وإذا وقعت مع مجرورها صلةً للموصول[٤]، نحو قول الشاعر (من الرجز):

ما يُرْتَجى، وما يُخافُ جَمعا
فَهْوَ الذي كالغَيْثِ، واللَّيْثِ، مَعا

الثاني تتعيَّن فيه الاسميَّة، وذلك في ستّة مواضع:

ـ أن تقع مجرورةً بحرف الجرّ، كقول الشاعر (من الطويل):

بِكاللَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ، فَلَمْ أَكُنْ
لأُولَعَ إلّا بالكَمِيِّ المُقَنَّعِ[٥]

ـ أن يُضاف إليها، كقول الشاعر (من الخفيف):

تَيَّمَ القَلْبَ حُبُّ كالبَدْرِ، لا بَلْ
فاقَ حُسْناً مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبّا

ـ أنْ تقع فاعِلاً، نحو قول الأعشى (من البسيط):

أَتَنْتَهونَ، ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

ـ أن تقع مبتدأ، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

---

(١) في أصول اللغة ٣/ ١٨٧؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٤١.

(٢) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٧٨.

(٣) قيل: إنّ الكافين في هذا البيت يحتملان ثلاثة أوجه: أوّلها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً، كما ذُكر. وثانيها أن يكونا حرفين أُكِّد أحدهما بالآخر، وذلك كقول مسلم بن معبد (من الوافر):

فَلا، واللّهِ، لا يُلْفَى لِمَا بِي — ولا لِلِما بِهِمْ، أبداً، دواءُ

وثالثها أن يكونا اسمين أُكِّد أحدهما بالآخر.

(٤) قيل: إن الحرفية تتعيَّن، هنا، وقيل: إنَّ الحرفيَّة هنا أرْجح.

(٥) اللَّقْوَة: العقاب. الشغواء: المعوجّة المنقار. الكميّ: لابس السلاح.

أبــداً كــالــفِــراءِ فــوقَ ذُراهــا
حيـن يَطْـوي الـمسامِـعَ الـصَّـرارُ[١]

ـ أن تقع اسماً لِـ «كان»، نحو قول جميل بثينة (من الكامل):

لـو كـانَ فـي قَـلْـبـي كَـقَـدْرِ قُـلامَـةٍ
حُـبًّـا لِـغَـيْـرِكِ، مـا أَتَـتْـكِ رسـائِـلـي

ـ أن تقع مفعولاً، نحو قول النابغة الذبيانيّ (من البسيط):

لا يَـبْـرَمـونَ، إذا مـا الأُفُـقُ جَـلَّـلَـهُ
بَرْدُ الشِّتاءِ، مَن الإمْحَالِ، كالأَدَمِ[٢]

ومـنـهـم مـن تـأوَّل كـلّ هـذا عـلـى حـذف الـمـوصـوف وإقـامـة الـصِّـفـة التي هي الـجـار والمجرور مقامه.

والثالث: تجوز فيه الحرفيَّة والاسميَّة. وهو ما عدا ما ذُكِر.

* * *

٤ ـ الكاف التي هي حرف خطاب: حرف يدلّ على أحوال المخاطب، ويتَّصل بستّة أشياء:

أ ـ اسـم الإشـارة، نـحـو: «ذاك»، و«ذلـك». واتصاله بهذا الاسم دليل على بعد المشار إليه. وقيل: «ذاك» للتوسُّط، و«ذلك» للبعد. وتتصرَّف معه تصرّف كاف الضمير، فتُفْتح للمخاطَب «ذاكَ»، وتُكْسَر للمخاطبة «ذاكِ»، وتتَّصِل بها علامة التثنية والجمع، فتقول: ذاكُما، ذاكُمْ، ذاكُنَّ. ومن العرب من يُفردها مفتوحةً في الأحوال كلّها. ويُقْصد بها، على لغتهم، التنبيه على مطلق الخطاب، لا على أحوال المخاطب. ومن العرب أيضاً من يُفردها مفتوحةً في التذكير، ومكسورةً في التأنيث، فلها، عندهم، حالان فقط.

ب ـ ضمير النَّصب المنفصل «إيّاك» وأخواته. وللنحويِّين في «إيّاكَ» وأخواته مذاهب. أوّلها أنَّ «إيّا» ضمير، ولواحقه (الياء، والكاف، والهاء) حروف تُبَيِّن أحوال هذا الضمير من تكلُّم وخطاب، وغيبة. وقال بهذا المذهب سيبويه والفارسي وابن جنِّي. وثانيها أنَّ «إيّا» ضمير، ولواحقه ضمائر. ويُنْسَب هذا المذهب إلى الخليل والمازني. وثالثها أنَّ «إيّا» اسم ظاهر مُبْهَم، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافته إليها. وهو مذهب الزجّاج. ورابعها أنَّ «إيّاك» بكماله ضمير. ونُسِب إلى الكوفيِّين. وخامسها أنَّ «إيّا» بكماله اسم واحد مُبْهَم. وسادسها أنَّ «إيّا» حرف، ولواحقها ضمائر . . .

ج ـ «أَرَأَيْتَ» التي بمعنى: أَخبِرْني، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]. وذهب الفرّاء إلى أنَّ الكاف في هذه الآية ضمير في موضع رفع فاعل، والتاء حرف للخطاب. وضُعِّف قوله لوجهين: أحدهما أنَّ التاء محكوم بفاعليّتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك. وثانيهما أنَّ التاء لا يُسْتَغْنى عنها، بخلاف الكاف، فإنَّه يجوز ألّا تُذكَر. وما لا يُسْتَغْنى عنه أولى بالفاعليَّة. وحُكي عن الكِسائيّ أنَّ الكاف في «أرأيتَكَ» ضمير مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. وهذا بعيد.

د ـ بعض أسماء الأفعال، نحو: «حَيَّهَلَكَ»، و«رُوَيْدَكَ».

---

(١) الفِراء: جمع فَرَأ، وهو الحمار الوحشيّ. الصّرار: طائر صغير يصيح في اللَّيل.
(٢) يَبْرَم: يكون بَرِماً. والبرم: الذي لا يدخل في الميسِر. الأدم: الجلد.

هـ - بعض الأفعال، وهي: أَبْصِرْ، وليسَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ. فتقول: أَبْصِرْكَ زيداً، وليسَكَ زيدٌ قائماً، ونِعْمَكَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَكَ الرَّجُلُ عَمْرو. واتصالها بهذه الأفعال قليل جدًّا. وأجاز الفارسيّ أن تكون الكاف حرف خطاب في قول الشاعر (من الوافر):

لِسانُ السُّوءِ تُهديها إلينا ... وَحِنْتَ، وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِيْنا(1)

لئلّا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر المؤوَّل من «أَنْ تحينا». ويُحتَمل أن تكون الكاف مفعولاً به أوّلاً لـ «حسبت»، والمصدر المؤوّل من «أن تحينا» بدل مِنه سَدَّ مَسَدَّ المفعول الثاني.

و - الحرفان: «بلى»، و«كَلّا». وهو قليل.

وجاء في «شرح المفصّل»: «قال صاحب الكتاب: ويلحق حرف الخطاب بأواخرها، فيقال: «ذاك»، و«ذانِك». بتخفيف النون وتشديدها. قال الله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و«ذَيْنِكَ»، و«تاكَ»، و«تِيكَ» و«ذِيكَ»، و«تانِكَ»، و«تَيْنَكَ»، و«أولاكَ»، و«أُولئِكَ». ويتصرّف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع. قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾ [مريم: ٢١]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

* * *

قال الشارح: إعلم أنّ كاف الخطاب على ضربَيْن: أحدهما ما يُفيد الخطابَ والاسميّة، والآخرُ ما يفيد الخطاب مجرَّداً من معنى الاسميّة. فالأوّلُ نحو الكاف في «أخيك»، و«أبيك»، و«غلامك»، ونحوها ممّا له موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أنّ موضعَ هذه الكاف خفضٌ بإضافةِ الاسم الأوّل إليه، وكذلك إذا وضعتَ مكانَه ظاهراً، كان مخفوضاً، نحو: «أخي زيدٍ»، و«أبي خالدٍ»، و«غلامِ عمرو»؟

والثاني نحو الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة، نحو: «ذاك»، و«ذانِّك»، و«ذَيْنِك»، و«تاك»، و«تانِك»، و«تَيْنِك»، و«تِيك»، و«ذِيك»، و«أولئك». الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرَّداً من معنى الاسميّة. والذي يدلّ على تجرُّدها من معنى الاسميّة أنّها لو كانت باقيةً على اسميّتها، لكان لها موضعٌ من الإعراب، إمّا رفعٌ، وإمّا نصبٌ، وإمّا خفضٌ. وذلك ممتنِعٌ ههنا، وقد تقدّم بيانُ ذلك وشرحُه في «إيّاكَ» من المضمرات.

وممّا يدلّ على أنّ هذه حروفٌ، وليست أسماء، إثباتُ نون التثنية معها في «ذانك»، و«تانك»، ولو كانت أسماء، لوجب حذفُ النون قبلها، وجَرُّها بالإضافة، كما تقول: «غلاماك»، و«صاحباك».

ونظيرُ الكاف في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكافُ في «النَّجاءَكَ» بمعنى «انْجُ»، الكافُ فيه حرفُ خطاب، إذ لو كانت اسماً، لَمَا جازت إضافةُ ما فيه الألفُ واللام إليها. وكذلك قولهم: «انْظُرْكَ زيداً»، الكافُ حرفُ خطاب؛ لأنَّ هذا الفعل لا يتعدّى إلى ضمير المأمور المتّصل. وقولهم: «لَيْسَكَ زيداً»، «زَيْداً» هو الخبرُ، والكافُ حرفُ خطاب،

(1) اللّسان، بالتأنيث؛ لأنّه ضمنها معنى: كلمة. تحين: من الحَين، وهو الهلاك.

ومثلُه: «أَرَأَيْتَك زيداً ما يصنعُ»، الكافُ هنا للخطاب، وليست اسماً. قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، فإذا قلت: «لك»، أو «إليكَ»؛ فقد خاطبتَه باسمه كناية، وإذا قلت: «ذاك»، أو «ذلك»، فقد خاطبتَه بغير اسمه، ولذلك لا يحسن أن يقال للمُعظَّم من الناس: «هذا لك»، ولا «إليك». ويحسن أن يقال: «قد كان ذلك»، و«هو كذلك».

وقوله: «يتصرّف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث»، فالمراد أنّه تختلف حركاتُ هذه الكاف، ليكون ذلك أمارةً على اختلافِ أحوالِ المخاطب من التذكير والتأنيث، وتلحَقُه علاماتٌ تدلّ على عَدَدِ المخاطبين. ويُوضِح لك ذلك نعتُ اسم الإشارة، ونداءُ المخاطب، فإذا سألتَ رجلاً عن رجل، قلت: «كيف ذلك الرجلُ يا رجلُ»، بفتح الكاف؛ لأنّك تُخاطِب مذكّراً. قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢].

وإذا سألتَ امرأةً عن رجل، قلت: «كيف ذلِك الرجلُ يا رجلان»، ألحقت الكاف علامة التثنية حيث خاطبتَ رجلين. قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم: ٢١].

وإذا سألت رجلَين عن رجل، قلت: «كيف ذلكُمَا الرجلُ يا رجلان». ألحقت الكاف علامة التثنية حيث خاطبتَ رجلين. قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾ [يوسف: ٣٧].

فإن سألت رجلاً عن رجلَيْن، قلت: «كيف ذانك الرجلان يا رجلُ»، ثنّيتَ «ذا» حيث كنت تسأل عن رجلَيْن، وفتحتَ الكاف حيث كنت تخاطب واحداً.

وإذا سألت رجالاً عن رجال، قلت: «كيف أولئكم الرجال يا رجالُ»، جمعتَ اسم الإشارة؛ لأنَّ المسؤول عنه جمعٌ، وألحقتَ الكافَ علامة الجمع، إذ كنت تخاطب جماعة. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

فإن سألت رجلاً عن جماعةٍ مذكّرين؛ قلت: «كيف أولئك الرجال يا رجلُ» فإن سألت نساء عن نساء، قلت: «كيف أولئكنّ النساء يا نساء». قال الله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ألحقَ علامة جمع المؤنث حيث كان الخطابُ للنسوة، وهنّ صواحباتُ يوسف. و«كيف ذلكنّ الرجلُ يا نساءُ»، إذا سألت نساء عن رجل. وعلى هذا فَقِسْ ما يأتيك من هذا. هذه هي اللغة الفاشيةُ التي يقتضيها القياسُ، وعليها مُعْظَمُ الاستعمال.

وفيها لغةٌ أخرى نقلها الثقاتُ، وهي إفرادُ علامة الخطاب وفتحها على كلِّ حالٍ تغليباً لجانبِ الواحد المذكّر، فتقول للرجل: «كيف ذلكَ المرأةُ يا رجلُ»[١]، بفتح الكاف كخطاب المذكّر، وكذا إذا خاطبتَ اثنين، أو جماعةً. وفي التنزيل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقياس اللغة الأولى: «وكذلكُم»؛ لأن الخطاب لجماعةٍ كما في الآية الأخرى: ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ

---

(١) في الطبعتين: «كيف ذلك الرجلُ يا امرأةُ»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

﴿أَنَّهُمْ﴾ [محمد: ٩]، ولم يقل: «ذلِكُمْ»، والمخاطبُ جماعةٌ»[1].

* * *

٥ ـ الكاف الضميريّة: ضمير بارز للمخاطب المفرد، يُفتح للمذكَّر، ويُكسر للمؤنَّث، وتكون:

١ ـ في محل نصب مفعول به، إذا اتصلت بالفعل، نحو: «كافأْتُك».

٢ ـ في محل جر مضاف إليه، إذا اتصلت بالاسم، نحو: «كتابُك ثمين».

٣ ـ في محل جر بحرف الجر، وذلك إذا اتصل بها حرف الجر، نحو: «أرسلتُ الكتابَ إليك».

٤ ـ في محل نصب اسم «إنّ» وأخواتها، إذا اتصلت بها، نحو: «إنَّك شجاعٌ».

للتوسُّع انظر:

ـ «الكاف في نحو قولهم: «فلان كأديب له شهرة عالمية»». محاضر جلسات الدورة الثامنة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٢م). ص ٣٩٧ ـ ٤٠٦.

ـ «الكاف التمثيليّة». عبد الله كنون. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧١م). ص ٣ ـ ٨.

كاف الاستعلاء

انظر: الكاف، الرقم ١، الفقرة «ج».

الكاف الاسميّة

انظر: الكاف، الرقم ٣.

الكاف التي هي بمعنى الباء

انظر: الكاف، الرقم ١، الفقرة «د».

الكاف التي هي حرفُ خطاب

انظر: الكاف، الرقم ٤.

الكاف التي هي ضمير

انظر: الكاف، الرقم ٥.

كاف التأكيد

هي الكاف الزائدة.
انظر: الكاف، الرقم ٢.

كاف التَّشْبيه

انظر: الكاف، الرقم ١، الفقرة «أ».

كاف التَّعْليل

انظر: الكاف، الرقم ١، الفقرة «ب».

كاف التَّوكيد

هي الكاف الزائدة.
انظر: الكاف، الرقم ٢.

الكاف الجارّة الزائدة

انظر: الكاف، الرقم ٢.

الكاف الجارّة غير الزائدة

انظر: الكاف، الرقم ١.

كاف الجرّ

انظر: الكاف، الرقم ١، والرقم ٢.

كاف الخِطاب

انظر: الكاف، الرقم ٤.

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

الكاف الزائدة

انظر: الكاف، الرقم ٢.

كاف الضمير

انظر: الكاف، الرقم ٥.

كاف الوصل

الوصل هو الحرف الذي يلي الرويّ المُتَحَرِّك، وهو غير ضروريّ في البيت، ولكنه، إذا وُجد، لزم القصيدة كلها. واتفق علماء القوافي على أربعة أحرف ترد وَصْلاً، وهي: الألف، والواو، والياء، والهاء. واختلفوا في ثلاثة، وهي تاء التأنيث، وكاف الخطاب، والميم المتَّصلة بالضمير. وارتأى بعضهم التيسير. فقال: «الأحسن في كلّ ما وقع فيه خلاف أن يُجعل وَصْلاً».

وانظر: القافية، الرقم ٣، الفقرة «هـ».

كائِناً ما كان

تُعرب في نحو: «سأشتري الحقلَ كائناً ما كان» بوجهين:

١ ـ «كائناً» (اسم فاعل مِن «كانَ» التامّة) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «ما» حرف مصدريّ مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «كانَ»: فعل ماض تام مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. والمصدر المؤوَّل من «ما كان»، أي: كونه، في محل رفع فاعل «كائناً».

٢ ـ كائناً (اسم فاعل من «كان» الناقصة) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «ما»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل نصب خبر «كائناً». «كانَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «ما»، وخبرها محذوف والتقدير: كائناً الحقلُ الذي هو إيَّاه. وجملة «كان» ومعمولَيْها لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

ملحوظة: تُعرب «كائناً» في العبارة «كائناً ما كان» حالاً بعد المعرفة كما مُثِّل، ونعتاً بعد النكرة، نحو: «سأشتري حقلاً كائناً ما كان».

كائناً مَنْ كان

تُعرب إعراب «كائناً ما كان».

انظر: كائناً ما كان، نحو: «سأفتّش عن مجرم كائنٍ مَنْ كان لِأُرْشِدَه».

كادَ

فعل ناقص من أفعال المقاربة، التي تدلّ على قرب وقوع الخبر، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويُشْتَرط في خبرها أن يكون جملة فعليّة[1] مشتملة على فعل مضارع رافع لضمير اسمها مجرَّد غالباً مِنْ «أنْ»، نحو: «كادَ زيدٌ يرسبُ» («كادَ»: فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح. «زيدٌ»: اسم «كاد» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «يرسبُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «يرسب» في محل

---

(١) وقد شذَّ مجيء خبرها مُفْرَداً في قول تأبَّط شرًّا (من الطويل):

فَأُبْتُ إلى فهم وما كدتُ آئِباً ... وكم مثلها فارقْتُها وهي تَصْفُرُ

فَهم: اسم قبيلة. آئباً: اسمُ فاعل من «آب» بمعنى: عاد. تصفر: تتلهّف على أخباري.

نصب خبر «كاد»). أو مقترن بها، نحو «كاد الفقرُ أن يكون كفراً» («كادَ»: فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح. «الفقر»: اسم «كاد» مرفوع بالضمة الظاهرة. «أنْ»: حرف مصدريّ ونصب واستقبال مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «يكونَ»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «كفراً»: خبر «يكون» منصوب بالفتحة الظاهرة، والمصدر المؤوَّل[1] من «أن يكون كفراً»، أي: صاحب كفر، في محل نصب خبر كاد»). وتعمل «كاد» ماضياً ومضارعاً، واسم فاعل، ومصدراً[2]، نحو قول كثير عزَّة (من الطويل):

أمـوتُ أسًـى يـومَ الـرِّجـام وإنَّـنـي
يـقـيـنـاً لَـرَهْـنٌ بـالـذي أنـا كـائـدُ[3]

ملحوظة: إذا أُسنِدَتْ «كادَ» إلى ضمير رفع متحرِّك للمتكلِّم أو للمخاطَب، تُحذف ألفها، وجاز في كافها الضمّ والكسر، نحو: «كُدْتُ، كِدْتُ، كُدْنا، كِدْنا، كِدْتما، كُدْتُما...».

كادَ لا..

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «كاد الأمرُ لا يتمّ»، ونحوه، وجاء في قراره:

«يشيع هذا الأُسلوب في لغة المعاصرين. وقد يظنّ أنه مخالف لما تعرفه العربية من أن أداة النفي تتقدَّم «كاد»، ولا تتأخَّر عنها.

وترى اللجنة أنه صحيح مقبول لما يأتي:

أولاً: لجملة من أقوال العلماءِ منهم ابن يعيش، إذ قال في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]، «فإذا أدخل النفي على «كاد» قبلها أو بعدها، لم يكن إلاَّ لنفي الخبر، كأنّك قلت: يكاد لا يراها.

ومثله ما جاء في كليات أبي البقاءِ حيث قال: «ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدِّماً عليه أو متأخراً عنه، نحو: «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ»، معناه: «كادوا لا يفعلون». وكذلك ما جاء في تفسير الطبري للآية الكريمة السابقة حيث قال أيضاً: «معناه: كادوا لا يفعلون».

ثانياً: لوروده في إحدى روايتين لبيت زهير (من الطويل):

صحا القَلْبُ عَنْ سَلْمى وقد كادَ لا يَسْلُو
وأقفَرَ من سَلْمى التَّعانيقُ والثقلُ»[4]

كاد وأخواتها

١ ـ تعريفها: هي أفعال ناسخة ناقصة: تدخل على مبتدأ خبره فعل مضارع، فترفع الاسم ويُسمّى اسمها، وتنصب الخبر، ويُسمّى خبرها، نحو: «كاد المطرُ ينهمرُ».

٢ ـ أقسامها: «كاد» وأخواتها ثلاثة أقسام:

أ ـ أفعال المقاربة، وتدلّ على قرب وقوع الخبر، وهي ثلاثة: كاد، وأوشك، وكَرَب.

ب ـ أفعال الرَّجاء، وتدلّ على رجاء وقوع

---

(١) منهم من لا يؤوِّل مصدراً في مثل هذا المثال، ويعتبر أنَّ «أنْ» وما بعدها في محل رفع خبر.

(٢) مصدرها «كَوْد» أو «مكاد»، أو «مكادة».

(٣) الرِّجام: اسم موضع. «كائد»: اسم فاعل من «كاد»، وقيل: الصواب كايد ولا شاهد فيه.

(٤) القرارات المجمعيَّة. ص ١٣٩ ـ ١٤٠؛ والألفاظ والأساليب. ص ١٨٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٦. والبيت لزهير في ديوانه ص ٩٦.

الخبر، وهي ثلاثة أيضاً: عسى وحرى، واخلولق.

ج ـ أفعال الشروع، وتدلّ على الشروع في العمل، وأفعالها كثيرة، أهمّها: «أنشأ، علق، طفِق، بدأ، ابتدأ، جعل، أخذ، قام، انبرى...».

٣ ـ صيَغُها: تلازم هذه الأفعال صيغة الماضي، إلا «أوشك» و«كاد» اللذين ورد منهما المضارع، نحو الآية: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]، ونحو ما جاء في الحديث: «يوشك أن ينزلَ فيكم عيسى ابن مريم حكماً عدلاً».

٤ ـ شروط خبرها: يُشترط في خبر «كاد» وأخواتها ثلاثة شروط:

أ ـ أن يكون فعلاً مضارعاً[١] مسنداً إلى ضمير يعود إلى اسمها، نحو الآية: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، ويجوز أن يُسند إلى اسم ظاهر (وبخاصة بعد «عسى»)، نحو: «عسى المريضُ أن يذهب مرضُه».

ب ـ أن يكون متأخِّراً عنها، ويجوز أن يتوسَّط بينها وبين اسمها، نحو: «يكاد يبدأ الشيب». كما يجوز أن يحذف الخبر إذا عُلم، نحو: «ما فعلَ ولكنه كادَ»، والتقدير: «كاد يفعلُ».

جـ ـ أن يقترن بـ «أن» إذا جاء بعد «حرى» و«اخلولق».

٥ ـ أقسامها من حيث اقترانُ خبرها بـ «أن»:

«كاد» وأخواتها، من حيث اقتران خبرها بـ «أن» وعدمه، ثلاثة أقسام:

أ ـ قسم يجب أن يقترن خبره بها، ويشمل «حرى واخلولق»، نحو «اخلولق المطرُ أن ينهمرَ»[٢].

ب ـ قسم يجب أن يتجرَّد منها، وهو أفعال الشروع.

جـ ـ قسم يجوز فيه الوجهان، أي: يجوز اقتران خبره بـ «أن» وتجرّده منها، ويشمل أفعال المقاربة (كاد، كرب، أوشك) و«عسى»، ولكن الأكثر في «كاد» و«كرب» أن يتجرَّد خبرهما منها، وفي «عسى» و«أوشك» أن يقترن خبرهما بها، نحو: الآية: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨].

٦ ـ خصائص «عسى»، و«اخلولق»، و«أوشك»: تختصُّ «عسى»، و«اخلولق»، و«أوشك» من بين هذه الأفعال بأنها تكون تامة[٣]، إذا تبعها فعل مقترن بـ «أن»، ولم يتقدَّم عليها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤] [البقرة: ٢١٦]. أما إذا تقدَّم

---

(١) لا يجوز أن يكون خبر «كاد» وأخواتها جملة ماضويَّة ولا جملة اسميَّة، وما ورد خلافاً لذلك شاذّ.

(٢) «اخلولق»: فعل ماض ناقص مبني... «المطرُ»: اسم «اخلولق» مرفوع بالضمة. «أن»: حرف مصدري ونصب مبني... «ينهمر»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. والمصدر المؤوَّل من «أن ينهمرَ» في محل نصب خبر «اخلولق». والتقدير «اخلولق المطرُ منهمراً». ومن النحاة من يُعربُ «أن» حرف نصب غير سابك، فتكون الجملة بعد «أن» هي الخبر، لا المصدر المسبوك من «أن» والفعل. ونحن نؤيِّد هذا الرأي ولو كان غير متَّبع.

(٣) أي: ترفع فاعلاً فقط.

(٤) «عسى» فعل ماض مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذّر. «أن» حرف مصدريّ ونصب مبني... =

عليها اسم يصح إسنادها إلى ضميره فيجوز وجهان: أولهما جعلها تامات (وهو الأفصح)، نحو «الرجل عسى أن يذهبَ»[١] و«المرأتان عسى أن تذهبا»، و«المجتهدات عسى أن ينجحن»... إلخ وثانيهما جعلها ناقصات فيكون اسمها ضميراً وتتحمّل حينئذٍ ضميراً مستتراً، أو بارزاً، مطابقاً لما قبلها في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو: «الطالبُ عسى أنْ ينجحَ»، و«الطالبتان عستا أن تنجحا»، و«الطالبات عَسَيْنَ أن ينجحْنَ»[٢].

٧ ـ ملاحظات:

أ ـ إذا اتصل بـ«عسى» ضمير نصب، فالأفضل اعتبارها حرفاً للرجاء بمعنى «لعلّ» عاملة عملها، نحو: «عساني ناجحٌ»[٣].

ب ـ ورد استعمال اسم الفاعل من أفعال المقاربة: كاد، كرب، وأوشك، نحو: «أنت موشِكٌ أن تقعَ»[٤].

ج ـ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «كاد الأمر لا يتم». وقد أثبتنا قرار المجمع في المادة السابقة من موسوعتنا هذه.

د ـ لم يُوافق مجمع اللغة العربية في القاهرة على ضمّ باب «كاد» وأخواتها إلى باب الفعل، وإعراب المنصوب حالاً[٥].

هـ ـ انظر كلّ فعل من أفعال المقاربة والرجاء والشروع في مادّته من هذه الموسوعة.

و ـ قال ابن مالك في ألفيته:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لٰكِنْ نَدَرْ
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى
نَزْرٌ وَكَادَ ٱلْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
وَكَعَسَى حَرَى وَلٰكِنْ جُعِلَا
خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلَا
وَأَلْزَمُوا ٱخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى
وَبَعْدَ أَوْشَكَ ٱنْتِفَا أَنْ نَزُرَا

= «تكرهوا» فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. والمصدر المؤوَّل من «أن تكرهوا» في محل رفع فاعل «عسى».

(١) «الرجل» مبتدأ مرفوع... «وعسى» فعل ماض تام مبنيّ... «أن» حرف مصدريّ ونصب مبني... «يذهبَ» فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. والمصدر المؤوَّل من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل «عسى». وجملة «عسى» في محل رفع خبر «الرجل».

(٢) «الطالبات» مبتدأ مرفوع بالضمة. «عسينَ» فعل ماض مبني على السكون، والنون ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم «عسى». «أن» حرف مصدري ونصب. «ينجحن» فعل مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤوّل من «أن ينجحن» في محل رفع خبر «عسى»، وجملة «عسى» ومعمولَيها في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «عساني» حرف رجاء مبني على السكون. والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «عسى». «ناجح» خبر «عسى» مرفوع بالضمة.

(٤) «أنت» ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «موشك» خبر مرفوع. واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «أن» حرف مصدريّ ونصب مبني... «تقع» فعل مضارع منصوب بالفتحة. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. والمصدر المؤوَّل من «أن تقعَ» في محل نصب خبر «موشك».

(٥) في أصول اللغة ٣/ ٢٣٠.

وَمِـثْـلُ كَـادَ فِـي الأَصَـحِّ كَـرَبَـا
وَتَـرْكُ أَنْ مَـعْ ذِي ٱلـشُّـرُوعِ وَجَـبَـا
كَـأَنْـشَـأَ ٱلـسَّـائِـقُ يَـحْـدُو وَطَـفِـقْ
كَـذَا جَـعَـلْـتُ وَأَخَـذْتُ وَعَـلِـقْ
وَٱسْـتَـعْـمَـلُـوا مُـضَـارِعـاً لِأَوْشَـكَـا
وَكَـادَ لا غَـيْـرُ وَزَادُوا مُـوشِـكَـا
بَـعْـدَ عَـسَـى ٱخْـلَـوْلَـقَ أَوْشَـكْ قَـدْ يَـرِدْ
غِـنًـى بِـأَنْ يَـفْـعَـلَ عَـنْ ثَـانٍ فُـقِـدْ
وَجَـرِّدَنْ عَـسَـى أَوِ ٱرْفَـعْ مُـضْـمَـرَا
بِـهَـا إِذَا ٱسْـمٌ قَـبْـلَـهَـا قَـدْ ذُكِـرَا
وَٱلْفَتْحَ وَٱلْكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّينِ مِنْ
نَـحْـوِ عَـسَـيْـتُ وَٱنْـتِـقَـا ٱلْـفَـتْـحِ زُكِـنْ

* * *

للتوسُّع انظر:

- معنى «كاد» في الإثبات والنفي. أحمد محمد الحوفي. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٣٣ (١٩٧٤م). ص ٥٨ ـ ٦٥.
- «أفعال المقاربة». محمود غناوي الزهيري. مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، العدد ١٢ (١٩٦٤م). ص ١٧٣ ـ ١٩١.

الكاسات

= عبد الله بن أبي سعيد (.../... ـ ٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م).

كاسِر

لا تقل: «هجم عليه وحش كاسِر»، بل «هجم عليه وحش ضارٍ أو مفترس»؛ لأنّ «كاسِر» وصف للطائر الجارح كالنسر أو العقاب، وسُمّي كذلك؛ لأنه يكسر جناحيه حين ينقضّ على فريسته.

الكافّ

الكافّ، في اللغة، اسم فاعل من «كَفَّ». وكفَّه عن الأمر: صرفه عنه ومنعه. وكَفَّ عن الأمر: انصرف عنه واندفع وامتنع.

وهو، في النحو، الذي يكفّ العامل عن التأثير فيما بعده، نحو «ما» الزائدة التي تتّصل بـ:

- «إنّ» وأخواتها، فتكفّها عن نصب المبتدأ ورفع الخبر[1]، نحو: «إنّما الكذبُ رذيلة».
- بعض الأفعال، نحو: «طال»، و«قلَّ» و«قَصُرَ»، فتكفّها عن رفع الفاعل (أي: تصبح هذه الأفعال بلا فاعل).
- «ربّ»، فتكفّها عن الجرّ، نحو: «رُبَّما أزورُك غداً».
- «بين»، فتكفّها عن الخَفْض، نحو: «بينما كنتُ عائداً إلى البيت هَطَل المطرُ بغزارة».

وانظر الألف الكافّة «بين» عن الإضافة في مبحث الألف، الرقم ٩.

الكافات

هي مجموعة الكافات التي أثبتناها في أوّل هذا الباب من موسوعتنا هذه.

كافَّةً

تعرب حالاً منصوبة بالفتحة في نحو: «نجح الطلابُ كافَّةً»، أي: جميعاً، ونحو الآية: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، والآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

---

(١) ما عدا «ليت»، فإنّه يجوز إعمالها وإهمالها.

ويمنع النحويّون دخول «أل» التعريف عليها، وإضافتها، لكنّ عمر بن الخطاب استعملها مضافة، في قوله: «قد جعلت لآل بني كاكلة على كافَّة المسلمين لكل عام مئتين مثقال ذهباً إبريزاً»، كذلك نصّ الفيروزابادي على دخول «أل» عليها.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «كافّة» في الحال وغيرها، معرفةً ومنكَّرَةً، ولغير العاقل، مُضافةً ومسبوقةً بحرف جرّ. وجاء في قراره:

«ترى اللجنة إجازة استعمال لفظة «كافة» في الحال وغيرها، مَعْرِفة ومُنَكَّرة، ولغير العاقل؛ استناداً إلى استعمالات فصيحة قديمة، وإلى استعمال بعض أئمة النحاة والأُدباءِ لها مضافة ومسبوقة بحرف الجر»[1].

الكافية

كتاب صغير في النحو لجمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م).

وقد وصفها حاجي خليفة، صاحب «كشف الظنون» بأنّها «مختصرة معتبرة، وشهرتها مغنية عن التعريف»[2]. والحقّ أنّها نالت شهرة كبيرة بين العلماء، إذ أقبلوا عليها يشرحونها ويضعون عليها الحواشي والتعليقات، وأوّل الذين شرحوها كان ابن الحاجب نفسه، كما نظمها في أرجوزة سماها «الوافية وشرحها». ومن الذين شرحوها:

ـ الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي.

ـ ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي (ت ٧١٧ هـ)، وله عليها ثلاثة شروح: كبير، ومتوسط، وصغير.

ـ جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني.

ـ الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر محمد الخبيصي.

ـ تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر (ابن مكتوم القيسيّ) الحنفيّ (ت ٧٤٩ هـ).

ـ نجم الدين سعيد العجمي.

ـ أحمد بن محمد الحلبي المعروف بـ«ابن الملا»، والمتوفى في حدود سنة ٩٩٠ هـ.

ـ نجم الدين أحمد بن محمد القمولي المتوفى سنة ٧٢٧ هـ.

ـ شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ).

ـ شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي (ت ٨٤٩ هـ).

ـ أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي (ت ٨٠١ هـ).

ـ الشيخ عيسى بن محمد الصفدي (ت ٩٠٦ هـ).

ـ علاء الدين علي الغفاري.

ـ محمد بن محمد الأسدي القدسيّ (ت ٨٠٨ هـ).

هذا، وقد أعربها، أو نظمها، أو اختصرها كثيرون، كما عمد بعضهم إلى وضع حواشٍ

(١) القرارات المعجميّة. ص ٢٦٧.

(٢) كشف الظنون. ص ١٣٧٠.

على الشروح، أو تلخيصات لها، أو فوائد، أو نحو ذلك[1].

وقد طُبعت الكافية طبعات عدّة، منها:

- طبعة روما سنة ١٥٩٢م.
- طبعة كلكتا سنة ١٨٠٥م.
- طبعة الآستانة سنة ١٨١٨ م/ ١٢٣٤ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٢٥ م/ ١٢٤١ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٣١ م/ ١٢٤٧ هـ.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٤٧ م/ ١٢٦٤ هـ.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٤٩ م/ ١٢٦٦ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٤٩ م/ ١٢٦٦ هـ.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٥٠م.
- طبعة كمبردج سنة ١٨٥٢م باللغة الإنكليزية بترجمة ج. ج. بيرون.
- طبعة دهلي سنة ١٨٥٣ م/ ١٢٧٩ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٦٢م.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٦٧م.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٦٧ م/ ١٢٨٤ هـ.
- طبعة دهلي سنة ١٨٨٨ م/ ١٣٠٦ هـ.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٨٨م.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٨٩ م/ ١٣٠٧ هـ.
- طبعة قازان سنة ١٨٨٩م.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٩١م.
- طبعة طشقند سنة ١٨٩٣ م/ ١٣١١ هـ.
- طبعة بومباي سنة ١٨٩٣ م/ ١٣١١ هـ.

(فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص ١٦١ ـ ١٦٢).

وانظر: «شرح كافية ابن الحاجب»، و«الكافية الشافية».

الكافية البديعيّة

انظر: «الكافية البديعيّة في المدائح النبويّة».

الكافية البديعيّة في المدائح النبويّة

هي أوّل بديعيّة مكتملة في تاريخ البديعيّات، ألّفها عبد العزيز بن سرايا، المعروف بـ«صفي الدين الحلّيّ» (٦٧٧ هـ/١٢٧٨م ـ ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩م).

قال الحلّيّ في الكتاب الذي شرحها فيه:

«فنظمتُ مئة وخمسة وأربعين بيتاً في بحر «البسيط» تشتمل على مئة وواحد وخمسين نوعاً من محاسنه، ومن عدّ جملة أصناف التجنيس بنوعٍ واحد كانت عنده العدة مئة وأربعين نوعاً، فإنّ في السبعة الأبيات الأوائل منها اثني عشر صنفاً منه، وجعلتُ كل بيت مثالاً شاهداً لذلك النوع، وربّما اتفق في البيت الواحد منها النوعان والثلاثة بحسب انسجام القريحة في النظم، والمعتمد منها على ما أسّس البيت عليه.

ثم أخليتها من الأنواع التي اخترعتها واقتصرتُ على نظم الجملة التي جمعتها لأسلم من شقاقِ جاهلٍ حاسدٍ أو عالم معاندٍ، فمن شاقق راجعتُه إلى النقل، ومَنْ وافَق وكلتُه إلى شاهِد العقل.

وألزمت نفسي في نظمها عدم التكلّف، وترك التعسّف، والجري على ما أخذت به نفسي من رقّة اللفظ وسهولته، وقوّة المعنى وصحّته، وبراعة المطلع والمنزع، وحسن المطلب والمقطع، وتمكن قوافيها، وظهور

(١) انظر: كشف الظنون. ص ١٢٧٢ ـ ١٢٧٦.

القُوى فيها، وعدم الحشو فيها، بحيث يحسبها السامع غُفلاً من الصنائع. ولم أرسل هذه الدعوى عارية عن بيِّنة، فقد قالت الحكماء: «الأخير يتعقّب النظر»، فانظر أيّها الناقد الأديب والعالم اللبيب إلى غزارة الجمع ضمن الرياقة في السمع، فإنّها نتيجة سبعين كتاباً لم أعْدُ منها باباً، فاستغْنِ بها عن حشو الكتب المطوّلة، ووعر الألفاظ المعظّلَة...»[1].

ويلاحظ أنّ الحلّيّ لم يلتزم في بديعيته تسمية النوع البديعيّ في كل بيت، اكتفاءً بالتعريف به عن طريق المثال.

ويُلاحظ أيضاً أنّ من يقرأ هذه البديعيّة «يشعر بانقياد الألفاظ مع الوزن للشاعر، على الرغم من أنّه كان ينظم مع إشراك المادّة العلمية في هذا النظم، كما يشعر الإنسان بعاطفة تفرض نفسها على أحاسيسه، موحية بمشاعر الناظم الصادقة...»[2].

وقد نالت شهرةً لم تنلها أيّ بديعيّة أخرى، فعارَضها عدد من العلماء، ومنهم: عز الدين الموصلي، وشهاب الدين أحمد بن العطار، وعبد الرحمن بن محمد العلوي، وشعبان الآثاري. وفيما يلي نصّ بديعيته (من البسيط):

براعة الاستهلال والتجنيس المركب والمشتبه:

إنْ جِئْتَ سَلْعاً فَسَلْ عَنْ جِيْرَةِ العَلَمِ
وَاقْرِ السَّلامَ عَلَى عُرْبٍ بِذِي سَلَمِ

الملفّق:

فَقَدْ ضَمِنْتُ وُجودَ الدَّمْعِ مِنْ عَدَمٍ
لَهُم، وَلَمْ أَسْتَطِعْ مَعْ ذَاكَ مَنْعَ دَمِي

المذيَّل واللاحق:

أَبِيتُ، والدَّمْعُ هَامٍ هَامِلٌ سَرِبٌ
والجِسْمُ في إضَمٍ لَحْمٌ عَلَى وَضَمِ

التام والمطرَّف:

مِنْ شَأْنِهِ حَمْلُ أَعْبَاءِ الهَوىٰ كَمَداً
إذا هَمَىٰ شَأْنُهُ بالدَّمْعِ لَمْ يُلَمِ

المصحّف والمحرّف:

مَنْ لِي بِكُلِّ غَرِيرٍ مِنْ ظِبائِهِمِ
غَرِيرِ حُسْنٍ يُداوي الكَلْمَ بِالكَلِمِ

اللفظيّ والمقلوب:

بِكُلِّ قَدٍّ نَضِيرٍ لا نَظِيرَ لَهُ
ما يَنْقَضِي أَمَلِي مِنْهُ ولا ألمي

المعنويّ:

وكُلِّ لَحْظٍ أَتَى بِاسْمِ ابْنِ ذِي يَزَنٍ
فِي فَتْكِهِ بالمُعَنَّى، أَوْ أَبِي هَرِمِ

الطباق:

قَدْ طَالَ لَيْلِي وَأَجْفَانِي بِهِ قَصُرَتْ
عَنِ الرّقادِ، فَلَمْ أُصْبِحْ وَلَمْ أَنَمِ

الاستطراد:

كَأنَّ آناءَ لَيْلِي فِي تَطَاوُلِهَا
تَسُوفُ كَاذِبَ آمَالِي بِقُرْبِهِمِ

التوشيح:

هُم أَرْضَعُوني ثُدِيَّ الوَصْلِ حَافِلَةً
فَكَيْفَ يَحْسُنُ مِنْهَا حَالُ مُنْفَطِمِ

المقابلة:

كانَ الرِّضَىٰ بِدُنُوِّي من خَواطِرِهِم
فصارَ سُخْطِي لِبُعْدِي عَنْ جِوارِهِمِ

---

(١) شرح الكافية البديعية. ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) البديعيات في الأدب العربي. ص ٧٤.

اللف والنشر:

وَجْدِي حَنِيْنِي أَنِيْنِي فِكْرَتي وَلَهِي
مِنْهُم إلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ فِيْهِمُ، بِهِمِ

التذييل:

لِلّهِ لَذَّةُ عَيْشٍ بالحَبِيبِ مَضَتْ
فَلَمْ تَدُمْ لِي، وغَيْرُ اللّهِ لَمْ يَدُمِ

الالتفات:

وعاذِلٍ رَامَ بالتَّعْنِيفِ يُرْشِدُني
عَدِمْت رُشْدَكَ هَلْ أَسْمَعْتَ ذَا صَمَمِ

التفويف:

أقصِرْ أَطِلْ اِعْذرِ اعْذُلْ سُلَّ خَلِّ أَغِنْ
خُنْ هنْ عنّ تَرَفَّقْ كُفَّ لُجَّ لُمِ

الهزل الذي يراد به الجدّ:

أَشْبَعْتَ نَفْسَكَ مِنْ دَمّي فَهَاضَكَ ما
تَلْقَى، وأَكْثَرُ مَوْتِ النَّاسِ بِالتُّخَمِ

عتاب المرء نفسه:

أَنا المُفَرِّطُ أَطْلَعْتُ العَدُوَّ عَلَى
سِرِّي، وَأَوْدَعْتُ نَفْسِي كَفَّ مُخْتَرِمِ

ردُّ العجز على الصدر:

فَمِي تَحَدَّثَ عَن سِرِّي فَمَا ظَهَرتْ
سَرائِرُ القَلْبِ إلّا مِنْ حَدِيْثِ فَمِي

الموازنة:

لأنْتَ عِندي أَخَصُّ النَّاسِ مَنْزِلَةً
إذْ كُنْتَ أَقْدَرَهُم عِنْدِي عَلَى السَّلَمِ

الهجاء في معرض المدح:

مِنْ مَعْشَرٍ يُرْخِصُ الأَعْرَاضَ جَوْهَرُهُم
وَيَحْمِلُونَ الأذىٰ مِنْ كُلِّ مُهْتَضِمِ

التهكم:

مَحَضْتَ لِي النُّصْحَ إحْسَاناً إلَيَّ، بلا
غشٍّ، وَقَلَّدْتَني الإنْعامَ، فَاحْتَكِمِ

الإيهام:

لَيْتَ المَنِيَّةَ حَالَتْ دُوْنَ نُصْحِكَ لِي
فَنَسْتَرِيحَ كِلانا مِنْ أَذَى التُّهَمِ

النزاهة:

حَسْبِي بِذِكْرِكَ لِي ذَمًّا وَمَنْقَصَةً
فيما نَطَقْتُ، فلا تُنْقِصْ ولا تَذُمِ

التسليم:

سَأَلْتُ في الحُبِّ عُذَّالِي، فما نَصَحُوا
وَهَبْهُ كانَ، فما نَفْعِي بِنُصْحِهِمِ

التخيير:

عَدِمْتُ صِحَّةَ جِسْمِي مُذْ وَثِقْتُ بِهِم
فما حَصَلْتُ عَلَى شَيْءٍ سِوَى النَّدَمِ

القول بالموجب:

قالوا: سَلَوْتَ لِبُعْدِ العَهْدِ، قُلْتُ لَهُم
سَلَوْتُ عَنْ صِحَّتِي والبُرْءِ مِن سَقَمي

الافتنان:

ما كُنْتُ قَبْلَ ظُبَى الألْحَاظِ قَطُّ أَرَى
سَيْفاً أراقَ دَمِي إلّا على قَدَمِي

المراجعة:

قالُوا: اصْطَبِرْ، قُلْتُ: صَبْرِي غير مُتَّسِعِ
قالُوا: اسْلُهُم، قُلْتُ: وُدِّي غَيْرُ مُنْصَرِمِ

المناقضة

وإنَّني سَوْفَ أَسْلُوهم، إذا عَدِمَتْ
رُوحِي، وأُحْيِيتُ بَعْدَ المَوتِ والعَدَمِ

التغاير:

فاللّهُ يَكْلأُ عُذَّالِي، ويُلْهِمُهُم
عَذْلِي فَقَدْ فَرَّجُوا كَرْبِي بِذِكْرِهِمِ

الاكتفاء:

قالُوا: أَلَمْ تَدْرِ أَنَّ الحُبَّ غَايَتُهُ
سَلْبُ الخَواطِرِ والألْبَابِ؟ قُلْتُ: لَمِ

تشابه الأطراف:

لَمْ أدْرِ قَبْلَ هَواهُم، والهَوى حَرَمٌ
أنَّ الظِّبَاءَ تُحِلُّ الصَّيْدَ في الحَرَمِ

الاستدراك:

رَجَوْتُ أنْ يَرْجِعُوا يوماً فَقَدْ رَجَعُوا
عِنْدَ العِتَابِ، ولٰكِنْ عَن وَفا ذِمَمِي

الاستثناء:

فَكُلَّما سَرَّ قَلْبِي، واسْتَرَاحَ بِهِ
إلَّا الدُّمُوعَ عَصاني بَعْدَ بُعْدِهِمِ

التشريع:

فَلَوْ رَأَيْتَ مُصَابِي عِنْدَما رَحَلُوا
رَثَيْتَ لِي مِنْ عَذَابِي يَوْمَ بَيْنِهِمِ

التمثيل:

يا غائِبِينَ، لَقَدْ أضْنَىٰ الهَوَىٰ جَسَدي
والغُصْنُ يَذْوي لِفَقْدِ الوَابِلِ الرَّزِمِ

تجاهل العارف:

يَا لَيْتَ شِعْرِي أسِحْراً كَان حُبُّكُمُ
أزَالَ عَقْلِيَ، أمْ ضَرْبٌ مِنَ اللَّمَمِ؟

إرسال المثل:

رَجَوْتُكُم نُصَحَاءَ في الشَّدائد لي
لِضَعْفِ رُشْدِيَ، واسْتَسْمَنْتُ ذا وَرَم

التتميم:

وَكَمْ بَذَلْتُ طَرِيفي والتَّلِيْدَ لَكُمْ
طَوعاً، وأرْضَيْتُ عَنْكُم كُلَّ مُخْتَصِمِ

الكلام الجامع:

مَنْ كَانَ يَعْلَمُ أنَّ الشهْدَ رَاحَتُه
فَلا يَخَافُ لِلَذْعِ النَّحْلِ مِنْ ألَمِ

التوجيه:

خِلْتُ الفَضَائِلَ بَيْنَ النَّاسِ تَرْفَعُنِي
بِالابْتِدَاءِ، فَكَانَتْ أخْرُفَ القَسَمِ

القسم:

لا لَقَّبَتْنِي المَعَالِي بِابْنِ بَجْدَتِها
يَوْمَ الفَخَارِ، ولا بَرَّ التُّقى قَسَمِي

الاستعارة:

إنْ لَمْ أَحُثَّ مَطَايا العَزْمِ مُثْقَلَةً
مِنَ القَوَافِي تَؤُمُّ المَجْدَ عَنْ أَمَمِ

مراعاة النظير:

تِجَارُ لَفْظِي إلى سُوقِ القَبُولِ بِهَا
مِنْ لُجَّةِ الفِكْرِ تُهْدِي جَوْهَرَ الكَلِمِ

براعة التخلص:

مِنْ كُلِّ مُعْرَبَةِ الألْفَاظِ مُعْجَمَةٍ
يَزِينُها مَدْحُ خَيْرِ العُرْبِ والعَجَمِ

الاطّراد:

مُحَمَّدُ المُصْطَفى الهَادِي النَّبِيّ أجَلْـ
ـلُ المُرْسَلِيْنَ ابْنُ عَبدِ اللّٰهِ ذي الكَرَمِ

التكرار:

الطَّاهِرُ الشِّيَم ابْنُ الطَّاهِرِ الشِّيَم ابْـ
ـنِ الطَّاهِرِ الشِّيَم ابْنِ الطَّاهِرِ الشِّيَمِ

التورية:

خَيْرُ النَّبِيِّينَ، والبُرْهَانُ مُتَّضِحٌ
في الحَجْرِ عَقْلاً ونَقْلاً واضِحُ اللَّقَمِ

المذهب الكلامي:

كَمْ بَيْنَ مَنْ أقْسَمَ اللّٰهُ العَلِيُّ بِهِ
وَبَيْنَ مَنْ جاءَ باسْمِ اللّٰهِ في القَسَمِ

التوشيع:

أُمِّيُّ خَطٍّ أبانَ اللّٰهُ مُعْجِزَهُ
بِطاعَةِ الماضِيَيْنِ: السَّيْفِ والقَلَمِ

المناسبة اللفظية:

مُؤَيَّدُ العَزْمِ، والأبْطَالُ في قَلَقٍ
مُؤَمَّلُ الصَّفْحِ، والهَيْجاءُ في ضَرَمِ

التكميل:

نَفْسٌ مُؤَيَّدَةٌ بِالحَقِّ تَعْضُدُها
عِنايَةٌ صَدَرَتْ عَن بارِىءِ النَّسَمِ

العكس:

أبْدَى العَجائِبَ، فَالأعْمَى بِنَفْثَتِهِ
غَدا بَصيراً وَفِي الحَرْبِ البَصِيْرُ عمي

الترديد:

لَهُ السَّلامُ مِنَ اللّهِ، السَّلام وَفِي
دارِ السَّلامِ تَراهُ شافِعَ الأمَمِ

المبالغة:

كَمْ قَدْ جَلَتْ جنْحَ لَيْلِ النَّقْعِ طَلْعَتُهُ
والشُّهْبُ أحْلَكُ ألْواناً مِنَ الدُّهْمِ

الإغراق:

في مَعْرَكٍ لا تثيرُ الخَيْلُ عِثْيَرَهُ
مِمَّا تُرَوِّي المَواضِي تُرْبَهُ بِدَمِ

الغلوّ:

عَزِيزُ جَارٍ، لَوِ اللَّيْلُ اسْتَجَارَ بِهِ
مِنَ الصَّبَاحِ، لَعَاشَ النَّاسُ في الظُّلَمِ

الإيغال:

كَأنَّ مَرْآهُ بَدْرٌ غَيْرُ مُسْتَتِرٍ
وَطِيبَ رَيَّاهُ مِسْكٌ غَيْرُ مُكْتَتِمِ

نفي الشيء بإيجابه:

لا يَهْدِمُ المَنُّ مِنْهُ عُمْرَ مَكْرُمَةٍ
ولا يَسُوءُ أذاهُ نَفْسَ مُتَّهَمِ

الإشارة:

يُولِي المُوالِينَ مِنْ جَدْوىٰ شَفَاعَتِهِ
مُلْكاً كَبِيراً غدا ما في نُفُوسِهِمِ

النوادر:

كَأنَّما قَلْبُ مَعْنٍ مِلْءُ فِيْهِ، فَلَم
يَقُلْ لِسَائِلِهِ يَوْماً سِوى نَعَمِ

الترشيح:

إنْ حَلَّ أرْضَ أُناسٍ شَدَّ أزْرَهُمُ
بِمَا أتَاحَ لَهُمْ مِنْ حَطِّ وِزْرِهِمِ

الجمع:

آراؤه، وَعَطاياه، ونَقْمَتُهُ
وَعَفْوُهُ رَحْمَةٌ لِلنَّاسِ كُلِّهِمِ

التفريق:

فَجُودُ كَفَّيْهِ لَمْ تُقْلِعْ سَحَائِبُهُ
عَنِ العِبَادِ وَجُودُ السُّحْبِ لَمْ يُقِمِ

التقسيم:

أفْنَى جُيُوشَ العِدا غَزْواً فَلَسْتَ تَرَىٰ
سِوَىٰ قَتِيلٍ وَمَأسُورٍ وَمُنْهَزِمِ

الجمع مع التفريق:

سَنَاهُ كَالنَّارِ يَجْلُو كُلَّ مُظْلِمَةٍ
وَالبَأسُ كالنَّارِ يُفْني كُلَّ مُجْتَرِمِ

الجمع والتقسيم:

أبادَهُمْ، فَلِبَيْتِ المالِ ما مَلَكُوا
والرُّوحُ لِلسَّيْفِ، والأشْلاءُ لِلرَّخَمِ

ائتلاف المعنى مع المعنى:

مِنْ مُفْرَدٍ بِغِرارِ السَّيْفِ مُنْتَثِرٍ
ومُزوجٍ بِسِنانِ الرُّمْحِ مُنْتَظِمِ

الاشتراك:

شِيبُ المفارق يروي الضَّرْبُ مِنْ دَمِهِم
ذَوائِبَ البِيْضِ بِيْضِ الهِنْدِ لا اللِّمَمِ

الإيجاز:

واسْتَخْدَمَ الدَّهْرَ يَنْهَاهُ ويَأمُرُهُ
بِعَزْمِ مُغْتَنِمٍ في زِيِّ مُغْتَرِمِ

المشاكلة:

يَجزي إساءَةَ باغِيهِم بِسَيْئَتِهِ
ولم يكُنْ عادِياً مِنْهُم على إرمِ

ائتلاف اللفظ مع المعنى:

كـأنـمـا حـلَـقُ الـسَّـعْـدِيِّ مُـنْـتَـثِـرٌ
عـلـى الثَّرى بَيْنَ مُنْفَضٍّ وَمُنْفَصِمِ

التشبيه:

حُـرُوفُ خَـطٍّ عَـلـى طِـرْسٍ مُـقَـطَّـعَـةٍ
جَـاءَتْ بِـهَـا يَـدُ غَـمْـرٍ غَـيْـرِ مُـفْـتَـهَـمِ

الاشتقاق:

لَـمْ يَـلْـقَ مَـرْحَـبُ مِـنْـهُ مَـرْحَـباً وَرأَىٰ
ضِدَّ اسمِهِ عِنْدَ هَدِّ الحِصْنِ والأُطُمِ

التصريع:

لاقَـاهُـمُ بِـكُـمـاةٍ عِـنْـدَ كَـرِّهِـمِ
عـلـى الـجُـسُـومِ دُرُوعٌ مِـنْ قُـلُـوبِـهِـمِ

التشطير:

بِـكُـلِّ مُـنْـتَـصِـرٍ لِـلْـفَـتْـحِ مُـنْـتَـظِـرٍ
وَكُـلِّ مُـعْـتَـزِمٍ بِـالْـحَـقِّ مُـلْـتَـزِمِ

الترصيع:

مِنْ حاسِرٍ بِغِرارِ العَضْبِ مُلْتَحِفٍ
أوْ سَافِرٍ بِغُبَارِ الحربِ مُلْتَثِمِ

الموازنة:

مُسْتَقْتِلٍ، قَاتِلٍ، مُسْتَرْسِلٍ، عَجِلٍ
مُسْتَأْصِلٍ، صَائِلٍ، مُسْتَفْحِمٍ، خَصِمِ

التجزئة:

بِـبَـارِقٍ خَـزِمٍ فـي مَـأْزِقٍ أَمَـمِ
أوْ سَـائِـقٍ عَـرِمٍ فـي شـاهِـقٍ عَـلَـمِ

التسجيع:

فِعَالُ مُنْتَظِمِ الأَحْوَالِ مُقْتَحِمِ الْـ
أَهْـوَالِ، مُـلْـتَـزِمٍ، بـالـلّـهِ مُـعْـتَـصِـمِ

المماثلة:

سَـهْـلٌ خَـلائِـقُـهُ، صَـعْـبٌ عَـرَائِـكُـهُ
جَـمٌّ عَـجَـائِـبُـهُ، فـي الـحُـكْـمِ والـحِـكَـمِ

التسميط:

فـالـحَـقُّ فـي أُفُـقٍ، والـشِّـرْكُ فـي نَـفَـقٍ
والـكُـفْـرُ فـي فِـرَقٍ، والـدِّيْـنُ فـي حَـرَمِ

التطريز:

فالجَيْشُ والنَّقْعُ تَحتَ الجَوْنِ مُرْتَكِمٌ
فـي ظِـلِّ مُـرْتَـكِـمٍ فـي ظـلِّ مُـرْتَـكِـمِ

الإرداف:

بِـفِـتْـيَـةٍ أَسْـكَـنُـوا أَطْـرَافَ سُـمْـرِهِـمِ
مِـنَ الـكُـمَـاةِ، مَـقَـرَّ الـضِّـغْـنِ والأَضَـمِ

الكناية:

كُـلُّ طَـويـلِ نِـجَـادِ الـسَّـيْـفِ يُـطْـرِبُـهُ
وَقْـعُ الـصَّـوَارِمِ كـالأَوْتَـارِ والـنَّـغَـمِ

الالتزام:

مِـنْ كُـلِّ مـبْـتَـدِرٍ لِـلْـمَـوْتِ مُـقْـتَـحِـمِ
فـي مَـأْزِقٍ بِـغُـبَـارِ الـحَـرْبِ مُـلْـتَـحِـمِ

المواردة:

تَهْوِىٰ الرِّقَابُ مَوَاضِيهِم فَيَحْبِسُهَا
حَـدِيـدُهـا كـانَ أغـلالاً مـن الـقـدمِ

التجريد:

شُوسٌ تَرى مِنْهُمُ، في كُلِّ مُعْتَرَكٍ
أُسْدَ العَرِيْنِ إذا حَرُّ الوَطِيسِ حَمي

للمجاز:

صَالُوا، فَنَالُوا الأَمانِي مِنْ عُداتِهِم
بِبَارِقٍ فِي سِوى الهَيْجَاءِ لَمْ يُشَمِ

الترتيب:

كالنَّارِ مِنْهُ رِيَاحُ المَوْتِ قَدْ عَصَفَتْ
لَـمَّـا رَوى مـاؤُه أَرْضَ الـوَغَـى بِـدَمِ

الإلغاز:

حَـرَّانُ يَـنْـقَـعُ حَـرُّ الـكَـرِّ غُـلَّـتَـهُ
حَتّى إذا ضَمَّه بَرْدُ المَقِيلِ ظَمي

الإيضاح:

قـادُوا الـشَّـوازِبَ كـالأجْبَـالِ حَـامِـلَـةً
أمْـثَـالَـهـا، ثَـبْـتَـةً فـي كُـلِّ مُـضْـطَـرِمِ

التوليد:

مِنْ سُبَّقٍ لا يُـرىٰ سَـوْطٌ لَـهَـا سَـمَـلاً
ولا جَـدِيْـدٌ مِـن الأرْسَـانِ والـلُّـجُـمِ

سلامة الاختراع:

كـادَتْ حَـوافِـرُهـا تُـدْمِـي جَـحَـافِـلَـهـا
حَـتَّـى تَـشَـابَـهَـتِ الأحْـجَـالُ بـالـرَّثَـمِ

حسن الاتباع:

يكابِرُ السَّمْعُ فيها الطَّرْفَ حِينَ جَرَتْ
فَـيَـرْجِـعَـانِ إلـى الآثـارِ فـي الأكَـمِ

ائتلاف اللفظ مع اللفظ:

خاضُوا عُبَابَ الوَغَى والخَيْلُ سَابِحَةٌ
في بَحْرِ حَرْبٍ بِمَوْجِ المَوْتِ مُلْتَطِمِ

التوهيم:

حَتّـى إذا صَـدَرُوا والـخَـيْـلُ صَـائِـمَـةٌ
مِنْ بَعْدِ ما صَلَّتِ الأسْيَافُ في القِمَمِ

تشبيه شيئين بشيئين:

تَلاعَبُوا تَحْتَ ظِلِّ السُّمْرِ مِنْ مَرَحٍ
كَـمَـا تَـلاعَـبَـتِ الأشْـبَـالُ فـي الأجَـمِ

ائتلاف اللفظ مع الوزن:

في ظِلِّ أبْـلَـجَ مَـنْـصُـورِ الـلِّـواءِ، لَـهُ
عَـدْلٌ يُـؤَلِّـفُ بَـيْـنَ الـذِّئْـبِ والـغَـنَـمِ

البسط:

سَهْلُ الخلائِقِ سَمْحُ الكَفِّ باسِطُها
مُـنَـزَّهٌ لَـفْـظُـه عَـنْ «لا» و«لَـن» و«لَـمِ»

والسلب والإيجاب:

أغَـرُّ لا يَـمْـنَـعُ الـرّاجِـيْـنَ مـا سَـألُـوا
ويَـمْـنَـعُ الـجَـارَ مِـنْ ضَـيْـمٍ وَمِـنْ حَـرَمِ

حصر الجزئي وإلحاق بالكليّ:

شَخْصٌ هُوَ العَالَمُ الجُزئِيُّ فِي سَرَفٍ
وَنَـفْـسُـهُ الـجَـوْهَـرُ الـكُـلِّـيُّ فـي عِـظَـمِ

الفرائد:

وَمَنْ لَهُ خَاطَبَ الجَزعُ اليَبِيسُ، ومَنْ
بِـكَـفِّـهِ أوْرَقَـتْ عَـجْـرَاءُ مِـنْ سَـلَـمِ

العنوان:

والعَاقِبُ الحَبْرُ في نَجْرَانَ لاحَ لَهُ
يَـومَ الـتَّـبَـاهُـلِ عُـقْـبَـى زَلَّـةِ الـقَـدَمِ

حسن النسق:

والذِّئْبُ سَلَّمَ، والجِنِّيُّ، أسْلَمَ والـ
ـثُعبَانُ كُلَّمَ، والأمْوَاتُ في الرُّجَمِ

التعريض:

ومَـنْ أتَـى سَـاجِـداً لـلّـهِ سَـاعَـتَـهُ
وَغَـيْـرُهُ سَـاجِـدٌ فـي الـعُـمْـرِ لِـلـصَّـنَـمِ

الاتفاق:

ومَـنْ غَـدا اسْـمُ أمِّـهِ نَـعْـتـاً لآمِـنِـهِ
فَـتِـلْـكَ آمِـنَـةٌ مِـن سَـائِـرِ الـنِّـقَـمِ

ائتلاف المعنى مع الوزن:

مَـنْ مِـثْـلُـهُ وذِراعُ الـشَّـاةِ حَـدَّثَـهُ
عَـنِ اسْـمِـهِ بِـلِـسَـانٍ صَـادِقِ الـرَّنَـمِ

المقلوب المستوي:

هَـلْ مَـنْ يَـنُـمُّ بِـحُـبٍّ مَـنْ يَـنُـمُّ لَـهُ
بِـمَـا رَمَـوهُ كَـمَـنْ لَـم يَـدْرِ كَـيْـفَ رُمِـي

التهذيب والتأديب:

هُـوَ الـنَّـبِـيُّ الـذِي آيـاتُـهُ ظَـهَـرَتْ
مِنْ قَبْلِ مَظْهَرِهِ لِلنَّاسِ في القِدَمِ

التقييد بحرف الميم:

مُحَمَّدُ المُصْطَفَى المُخْتَارُ مَنْ خُتِمَتْ
بِـمَـجْـدِهِ مُـرْسَـلُـو الـرَّحْـمٰـنِ لِـلأمَـمِ

الانسجام:

فَذِكْرُهُ قَدْ أَتَى في «هَلْ أَتَى» وَ«سَبَا»
وَفَضْلُهُ ظاهِرٌ في النُّونِ والقَلَمِ

الإيداع:

إذا رَأَتْهُ الأعادِي قالَ حازِمُهُم:
حَتَّام نَحْنُ نُسارِي النَّجْمَ في الظُّلَمِ

التمكين:

بِهِ اسْتَغَاثَ خَلِيلُ اللّهِ حِينَ دَعَا
رَبَّ العِبادِ، فَنَالَ البَرْدَ في الضَّرَمِ

التسهيم:

كذاكَ يُونُسُ نَاجَىٰ رَبَّه، فَنَجَا
مِنْ بَطْنِ نُونٍ لَهُ في اليَمِّ مُلْتَقِمِ

الاستعانة:

دَعْ ما يَقُولُ النَّصارىٰ في مَسِيحِهِم
مِنَ التَّغَالي، وقُلْ ما شِئْتَ واحْتَكِمِ

التفصيل:

صَلَّى عَلَيْهِ إِلٰه العَرْشِ ما طَلَعَتْ
شَمْسٌ وَمَا لاحَ نَجْمٌ في دُجَىٰ الظُّلَمِ

التنكيت:

وآلِهِ أُمَنَاءِ اللّهِ مَنْ شَهِدَتْ
لَقَدْرِهِم سُورَةُ الأَحْزَابِ بالعِظَمِ

الحذف:

آلِ الرَّسُولِ مَحَلِّ العِلْمِ، ما حَكَمُوا
للّهِ، إلّا وكانُوا سادَةَ الأُمَمِ

الاتساع:

بِيضُ المَفَارِقِ لا عَابٌ يُدَنِّسُهُم
شُمُّ الأُنُوفِ، طِوَالُ البَاعِ والأُمَمِ

التفسير:

هُمُ النُّجُومُ بِهِمْ يُهْدَىٰ الأَنَامُ وَيَنْـ
ـجَابُ الظَّلامُ، ويَهْمِي صَيِّبُ الدِّيَمِ

التعليل:

لَهُمْ أَسَامٍ سَوَامٍ غَيْرُ خَافِيَةٍ
مِنْ أَجْلِهَا صَارَ يُدْعَى الإِسْمُ بِالعَلَمِ

التعطيف:

وعصْبَةُ مَنْ لَهُمْ فَضْلٌ، إذا افْتَخَرُوا
ما إنْ يُقَصِّرُ عَنْ غَايَاتِ فَضْلِهِمِ

جمع المؤتلف والمختلف:

هُمْ هُمُ في جَمِيْعِ الفَضْلِ مَا عَدِموا
فَضْلَ الإِخَاءِ ونَصَّ الذِّكْرِ والرَّحِمِ

الاستتباع:

البَاذِلُو النَّفْسِ بَذْلَ الزَّادِ يَوْمَ قِرًى
والصَّائِنُو العِرْض صَوْنَ الجَارِ والحُرَمِ

التدبيج:

خُضْرُ المَرابعِ حُمْرُ السُّمْرِ يَوْمَ وَغًى
سُودُ الوقَائِعِ بِيْضُ الفِعْلِ والشِّيَمِ

الإبداع:

ذَلَّ النُّضَارُ كَمَا عَزَّ النَّظِيرُ لَهُم
بالفَضْلِ والبَذْلِ في عِلْمٍ وفي كَرَمِ

الاستخدام:

مِنْ كُلِّ أَبْلَجَ وارِي الزَّنْدِ يَومَ نَدًى
مُشَمِّرٍ عَنْهُ يَوْمَ الحَرْبِ مُصْطَلِمِ

الطاعة والعصيان:

لَهُمْ تَهَلُّلُ وَجْهٍ بِالحَيَاءِ كَمَا
مَقْصُورُهُ مُسْتَهِلٌّ مِنْ أَكُفِّهِمِ

التفريع:

ما رَوْضَةٌ وشَّعَ الوَسْمِيُّ بُرْدَتَها
يَوْماً بِأَحْسَنَ مِنْ آثارِ سَعْيِهِمِ

المدح في معرض الذم:

لا عَيْبَ فِيْهِم سِوَىٰ أَنَّ النَّزِيْلَ بِهِم
يَسْلُو عَنِ الأَهْلِ وَالأَوْطانِ والحَشَمِ

التعديد:

يا خَاتَمَ الرُّسْلِ يا مَنْ عِلْمُهُ عَلَمٌ
والعَدْلُ والفَضْلُ والإيفَاءُ لِلذِّمَمِ

المزاوجة:

وَمَنْ إذا خِفْتُ في حَشْرِي وَكَانَ لَهُ
مَدْحي، نَجَوْتُ وكانَ المَدْحُ مُعْتَصَمِي

حسن البيان:

وَعَدْتَنِي في مَنَامِي ما وَثِقْتُ بِهِ
مَعَ التَّقَاضِي بِمَدْحٍ فِيكَ مُنْتَظِمِ

السهولة:

فَقُلْتُ: هٰذا قَبُولٌ جاءَنِي سَلَفاً
مـا نَالَهُ أَحَدٌ قَبْلِي مِنَ الأُمَمِ

الإدماج:

لِصِدْقِ قَوْلِكَ لَوْ حَبَّ امْرُؤٌ حجراً
لَكَانَ في الحَشْرِ عَنْ مَثْوَاهُ لَمْ يُرِمِ

الاحتراس:

فَوَفِّنِي، غَيْرَ مَأْمُورٍ، وُعُودَكَ لِي
فَلَيْسَ رُؤْيَاكَ أَضْغَاثاً مِنَ الحُلُمِ

براعة الطلب:

فَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا في النَّفْسِ مِنْ أَرَبٍ،
وَأَنْتَ أَكْبَرُ مِنْ ذِكْرِي لَهُ بِفَمِي

الاعتراض:

فَإِنَّ مَنْ أَنْفَذَ الرَّحْمَنُ دَعْوَتَهُ
وَأَنْتَ ذَاكَ، لَدَيْهِ الجارُ لَمْ يُضَمِ

المساواة:

وَقَدْ مَدَحْتُ بِمَا تَمَّ البَدِيعُ بِهِ
مع حُسْنِ مُفْتَتَحٍ مِنْهُ وَمُخْتَتَمِ

العقد:

ما شَبَّ مِنْ خَصْلَتِي حِرْصِي وَمِنْ أَمَلِي
سِوى مَدِيْحِكَ في شَيْبِي وفي هَرَمِي

الاقتباس:

هٰذي عَصَايَ الّتي فِيها مَآرِبُ لِي
وَقَدْ أَهُشُّ بِهَا طَوْراً عَلَى غَنَمِي

التلميح (ويسمّى حسن التضمين):

إنْ أُلْقِها تَتَلَقَّفْ كُلَّ ما صَنَعُوا
إذا أُتِيتُ بِسِحْرٍ مِنْ كَلامِهِمِ

الرجوع:

أَطَلْتُها ضِمْنَ تَقْصِيرِي، فَقَامَ بِهَا
عُذْرِي، وَهَيْهَاتَ إنّ العُذْرَ لَمْ يَقُمِ

براعة الختام:

فإنْ سَعِدْتُ فَمَدْحِي فِيكَ مُوْجِبُهُ
وإنْ شَقِيتُ فَذَنْبِي مُوْجِبُ النِّقَمِ

الكافية الشافية

انظر: شرح الكافية الشافية.

الكافِيَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشّعريّة التي رويُّها حرف الكاف[1] (انظر: «الرَّوِيّ»). متوسِّطة الشُّيوع في الشِّعر العربيّ وخاصَّةً المفتوحة، والمكسورة منها لإمكان استعمال الضمائر. ومن الكافيّات تلك التي مدح بها المتنبّي أبا شجاع عضد الدولة، ومطلعها (من الوافر):

فِداً لَكَ مَنْ يُقَصِّرُ عَنْ مَداكا
فَلا مَلِكٌ إذاً إلّا فَداكا

ومن كافيَّة ابن المعتزّ، ومطلعها (من الطويل):

(١) يُنكر بعضُهم مجيء الكاف رويًّا، ويجعلها وَصْلاً، وبعضُهم الآخر يجعلها رويًّا كبقيَّة الحروف الصَّحيحة.

أدِيرا عَلَيَّ الكَأسَ لَيْسَ لَها تَرْكُ
وَيَا لائِمِي، لي فِتْنَتِي، ولَكَ النُّسْكُ

الكافيجيّ

= محمد بن سليمان بن سعد (٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦م - ٨٧٩ هـ/ ١٤٧٤م).

الكامل

انظر: بحر الكامل.

كامل بن أحمد (أبو جعفر النحوي)

(... / ... - ... / ...)

كامل بن أحمد بن محمد، أبو جعفر. كان نحويًّا بارعاً، من أوثق الناس عند الأخذ والأداء، ومن أقومهم لألفاظ الحديث والأدب، سمع الحديث عن أهل خراسان والعراق والحجاز. صنّف في النحو والأدب وحدَّث.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٦).

كامل بن الفتح (أبو تمّام الضّرير)

(... / ... - ٥٩٦ هـ/ ١٢٠٠م)

كامل بن الفتح بن ثابت، أبو تمّام الضرير، ظهير الدين. من أهل باداريا. كان نحويًّا لغويًّا، أديباً فاضلاً، أخذ فنونه من علماء بغداد، وسمع عنهم شيئاً من الحديث. له شعر حسن وترسّل. كتب الناس عنه أدباً جمًّا. قيل: إنه كان يدخل على النّاصر ويحاضره ويخلو معه، وإنّه علّمه علم الأوائل، وهوّن عليه علم الشرائع. سكن بغداد، وتوفي بها، ودُفن في باب حرب.

(إنباه الرواة ٣/ ٤١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٦؛ ومعجم الأدباء ١٧/ ١٩؛ والأعلام ٥/ ٢١٧).

كانَ

تأتي:

١ - فعلاً ماضياً ناقصاً: يرفع المبتدأ وينصب الخبر، ويُفيد اتصاف اسمه بخبره في الزمن الماضي[1]، نحو: «كان زيدٌ مجتهداً». وتعمل «كان» ماضياً كالمثل السابق، ومضارعاً نحو الآية: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[2] [مريم: ٢٠]، («أكُ»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون المقدَّر على النون المحذوفة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «بغياً»: خبر «أكُ» منصوب بالفتحة الظاهرة)، وأمراً كالآية: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، («كونوا»: فعل أمر ناقص مبنيّ على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محل رفع اسم «كونوا». «حجارةً»: خبر «كونوا» منصوب بالفتحة الظاهرة)، ومصدراً كقول الشاعر (من الطويل):

---

(١) وقد تفيد مع القرينة الاتصاف الدائم، نحو الآية: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، أو معنى صار، نحو الآية: ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ [هود: ٤٣].

(٢) ويلاحظ حذف نون «أكن» في حالة الجزم، وقد تحذف النون دونَ أن يكون الفعل مجزوماً، وذلك في الضرورة الشعريَّة. وشرط حذف النون ألا يقع بعدهما همزة وصل (إلا في الضرورة الشعريَّة) ولا ضمير نصب، وألّا يوقَف عليها.

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومِهِ الفتى
وكَونُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

(«كونك»: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ مضاف إليه، وهو اسم المصدر، «كون». «إيّاهُ»: ضمير منفصل مبنيّ على الضم في محل نصب خبر «كونك». «عليك»: على: حرف جر مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، متعلّق بالخبر «يسير». والكاف ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بحرف الجرّ. «يسيرُ» خبر المبتدأ «كونك» مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره). وتعمل «كان»، وهي اسم فاعل، كقول الشاعر (من الطويل):

وما كُلُّ من يُبْدِي البشاشَةَ كائناً
أخاكَ إذا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجدا

(«كائناً»: خبر «ما» الحجازيَّة منصوب بالفتحة الظاهرة. واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «أخاكَ»: خبر «كائناً» منصوب بالألف لأنَّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل جر بالإضافة).

ويأتي خبر «كان» مُفرداً، نحو: «كان الطقسُ جميلاً»، وجملة اسميَّة، نحو: «كان لبنانُ أرضُه مكسوَّة بالأشجار»، أو فعليّة فعلها مضارع، نحو: «كان زيدٌ يحترمُ معلِّميه»، أو فعليّة فعلها ماض مقترن بـ «قَدْ»، نحو «كان زيد قد وصلَ إلى المدرسة قبلي»، أو غير مقترن بها[1]، نحو الآية: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥].

وقد تُحذف «كان» وحدها ويعوّض منها بـ «ما» الزائدة، نحو: «أمَّا أنت ذا مال تفتخرُ»، والتقدير: لأن كنتَ ذا مال تفتخرُ. وقد تُحذَف مع اسمها، وكَثُر ذلك بعد «إنْ» و«لو» الشرطيَّتين، نحو قول الشاعر (من الكامل):

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مُطَرِّفٍ
إنْ ظالماً أبداً وإنْ مظلوما

أي: إن كنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً. كما قد تُحذف مع اسمها وخبرها بعد «إن» و«لَو» الشرطيَّتين، نحو قول الشاعر (من الرجز):

قالَتْ بناتُ العَمِّ: يا سلمى وإنْ
كان فقيراً مُعْدِماً، قالت: وإنْ

أي: وإن كان فقيراً مُعْدِماً أتزوّجه.

٢ ـ فعلاً تامًّا: بمعنى: حَدَثَ أو حَصَلَ، نحو: «التقى الصديقان فكان العناقُ» («كان»: فعل ماض تام مبنيّ على الفتح. «العناقُ»: فاعل «كان» مرفوع بالضمّة الظاهرة).

٣ ـ زائدة: لا عمل لها، بشرطين: أولهما مجيئها بلفظ الماضي[2]، وثانيهما وقوعها بين جزءين متلازمين، كوقوعها:

ـ بين المبتدأ والخبر، نحو: «المعلّم ـ كان ـ حاضرٌ» («كان»: فعل ماضٍ زائد مبنيّ على الفتح لا فاعل له، ولا اسم ولا خبر).

ـ بين الفعل والفاعل، نحو: «لم يتكاسلْ ـ كان ـ زيدٌ».

ـ بين الفعل ونائب الفاعل، نحو قول بعضهم:

(١) وأكثر ما يكون ذلك عندما يكون خبرها جواباً للشرط.

(٢) وقد شذّ مجيئها بصيغة المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب وهي تُرَقصُ ولدَها (من الرجز):

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ   إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بليلُ

«لم يوجدْ ـ كان ـ مثلُهم».

ـ بين الصلة والموصول، نحو: «جاء الذي ـ كان ـ يغنّي».

ـ بين الصفة والموصوف، نحو: «مررتُ بجندي ـ كان ـ جريح».

ـ بين «ما» التعجبيّة و«أفعل» التعجب، نحو: «ما كانَ أجملَ سعادَ».

ـ بين المتعاطفين، كقول الشاعر (من الكامل):

في لُجَّةٍ غمرتْ أباكَ بحورُها
في الجاهليَّة ـ كان ـ والإسلامِ

ـ بين «نِعْمَ» وفاعلها، كقول الشاعر (من الكامل):

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أزورها
وَلَنِعْمَ ـ كانْ ـ شبيبةُ المحتالِ

ـ بين الجار والمجرور، نحو قول الشاعر (من الوافر):

حيادُ بني أبي بَكْرٍ تَسامى
على ـ كان ـ المُسَوَّمةِ العِرابِ

ملاحظة: يجوز حذف نون مضارع «كان» في حالة الجزم، سواء كان الحرف الذي بعده ساكناً أو متحرِّكاً، نحو قول النابغة الذبياني (من الطويل):

فإنْ أَكُ مظلوماً فَعَبْدٌ ظَلَمْتَه
وإنْ تَكُ ذا عُتْبَى فمِثْلُك يُعْتِبُ[1]

أمّا إذا اتَّصل بها ضمير، فيمتنع الحذف، نحو: «الشبح المُقْبِل علينا يُوحي بأنّه صديقي الغائب، فإن يكنْه فسوف نسعد بلقائه، وإن لم يكنْه فسوف نأسف».

«كان» التامّة

انظر: «كان»، الرقم ٢.

«كان» الزائدة

انظر: «كان»، الرقم ٣.

«كان» الناقصة

انظر: «كان»، الرقم ١.

«كانَ» وأخواتها

١ ـ تعريفها: هي أفعال ناسخة ناقصة تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسَمَّى اسمها، وتنصب الثاني ويسمّى خبرها، وهي: كان، ظَلَّ، بات، أصبح، أضحى، أمسى، صار، ليس، زال، برح، فتِىءَ، انفكَّ، دام. وقد تكون آضَ، رجع، استحال، عادَ، حارَ، ارتدَ، تحوَّلَ، غدا، راح، انقلبَ، تبدّل بمعنى «صار» فتعمل عملها.

٢ ـ أقسامها: «كان» وأخواتها من حيث الجمود والاشتقاق ثلاثة أقسام:

أ ـ قسم جامد لا يتصرَّف مطلقاً، وهو: «ليس»، و«دام».

ب ـ قسم يتصرَّف تصرُّفاً ناقصاً، فلا يشتق منه إلا المضارع، وهو: «ما زال»، «ما برح»، «ما فتىء»، «ما انفك».

جـ ـ قسم يتصرَّف تصرفاً شبه كامل، فَلَهُ الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل[2]، وهو سبعة: كان ـ أصبح ـ أضحى ـ أمسى ـ بات ـ ظل ـ صار. وما تصرّف من

(١) ديوانه. ص ٧٤. ذا عُتْبى: ذا رِضًى.
(٢) أمّا اسم المفعول وباقي المشتقات فإنها لم ترد في استعمال الفصحاء من العرب.

هذه الأفعال يعمل عملها، فيرفع الاسم وينصب الخبر، نحو «ما يزالُ الجوُّ جميلاً» و«أمْسِ مجتهداً»[١].

٣ ـ ملاحظات:

أ ـ تُصبحُ الأفعال الناقصة تامّة ما عدا (ما فتىء ـ ما زال ـ ليس) إذا اكتفت بمرفوعها وعند ذلك تتغيَّر معانيها فتصبح «كان» بمعنى «حَصَلَ»، وتصبح «ظلَّ» بمعنى «استمرَّ»، و«أصبح» بمعنى دخل في الصباح، و«أضحى» بمعنى دخل في الضحى، و«صار» بمعنى «انتقل»، و«انفك» بمعنى «انفصل»، و«برح» بمعنى «ذهب»، و«دام» بمعنى «بقي»، نحو: «التقى الصديقان فكان العناق»[٢]، وكقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، أي: حين تَدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء.

ب ـ قد يسبق النفي الأفعال الناقصة، فيكثر حينئذ دخول الباء الزائدة على خبرها لتأكيد النفي (ما عدا «ما زال» و«ما فتىء» و«ما انفك» و«ما برح» و«ما دام»)، نحو: «ما كنتُ بمهمل»[٣].

جـ ـ إذا وقع خبر الأفعال الناقصة جملة فعليَّة، فالأكثر أن يكون فعلها مضارعاً، نحو: «ما زالَ المطرُ ينهمرُ». وقد يجيء ماضياً مقترناً بـ «قَدْ» بعد «كان وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار»[٤].

د ـ الأصل في اسم الأفعال الناقصة أن يليها مباشرة، ثم يجيء بعده الخبر[٥]، لكنَ هذا الأمر قد يُعكس أحياناً، فيتقدَّم الخبر على الاسم، نحو الآية: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. ويجوز أن يتقدَّم الخبر عليها وعلى اسمها معاً (إلا «ليس» وما كان في أوّله «ما» النافية أو «ما» المصدريَّة)، نحو: «غزيراً كان المطر». كما يجوز أن يتقدَّم معمول خبرها عليها، نحو الآية: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[٦] [الأعراف: ١٧٧].

هـ ـ لم يوافق مجمع اللغة العربية في القاهرة على ضمّ باب «كان» وأخواتها إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالاً[٧].

---

(١) «أمسِ»: فعل أمر ناقص مبني على حذف حرف العلة من آخره. واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «مجتهداً»: خبر «أمسِ» منصوب...

(٢) «كان»: فعل ماض مبني... «العناق»: فاعل «كان» مرفوع بالضمة.

(٣) «بمهمل»: الباء حرف جرّ زائد. «مهمل»: خبر «كان» منصوب بالفتحة المقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد.

(٤) ويجوز تجرّد خبر «كان» و«أضحى» منها، نحو: «كان الشاعر أجادَ»، و«أضحى التلميذُ عرفَ درسه».

(٥) إن أحكام اسم هذه الأفعال وخبرها في التقديم والتأخير كحكم المبتدأ وخبره؛ لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر.

(٦) «أنفسهم»: مفعول به لـ «يظلمون» منصوب. و«هم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «كانوا»: فعل ماض ناقص مبني على الضمّ لاتّصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متَّصل مبني على السكون في محل رفع اسم «كان». «يظلمون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محل رفع فاعل، وجملة «يظلمون» في محلّ نصب خبر «كان».

(٧) في أصول اللغة ٣/ ٢٢٦.

و ـ «ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» والمفعول الثاني لـ «ظننت» نصب على الحال. وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن خبر «كان» نصب على الحال أن «كان» فعل غير واقع ـ أي: غير متعدّ ـ والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً، فإنه يقع على الواحد والجمع، نحو: «ضَرَبَا رجلاً»، و«ضَرَبَا رجالاً»، ولا يجوز ذلك في «كان»، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: «كانا قائما»، و«كَانَا قياماً»، ويدلّ على ذلك أيضاً أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً»، فتقول: «فَعَلْتُ بزيد»، ولا تقول في «كنت أخاك»: «فعلت بأخيك»، وإذا لم يكن متعدّياً وجب أن يكون منصوباً نصْبَ الحالِ، لا نصب المفعول؛ فإنا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى، إلا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه: «كان زيد في حالة كذا»، وكذلك يحسن أيضاً في «ظننتُ زيداً قائماً»: «ظننت زيداً في حالة كذا» فدلّ على أنه نصب على الحال.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: «كان زيد أخاك»، و«ظننتُ عمراً غلامك»، والحال لا تكون معرفة»؛ لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأن «أخاك»، و«غلامك» وما أشبه ذلك قام مقام الحال، كقولك: «ضَربت زيداً سَوْطاً»، فإنّ «سَوْطاً» ينتصب على المصدر ـ وإن كان آلَةً ـ لِقيامه مَقَامَ المصدر الذي هو ضَرْبٌ، وكذلك ها هنا. على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم (من الوافر):

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [وَلَمْ يَذُدْهَا
وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ][(١)]

و«طلبته جَهْدَكَ، وطاقَتَكَ»، و«رجع عَوْدَه على بدئِهِ»، إلى غير ذلك؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنَّ نَصْبَهما نَصْبُ المفعول لا على الحال؛ لأنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم: «كُنَّاهم، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمْ؟»»، قال الشاعر: (من الطويل):

دعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ؛ فإنَّني
رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا
فَإِنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[(٢)]

---

(١) البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٣.
اللغة: العراك: الازدحام على الماء. لم يذدها: لم يحبسها. لم يشفق على نغص الدخال: لم يخف أمراً ينغّص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

(٢) البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛ والبيت الثاني مع نسبته في أدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ وتخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٧.
اللغة: فإن لا يكنها: أي: فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر. أو تكنه: أي: أو تكن الخمر هي أخاها. فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها.
المعنى: دعك من هذا الإثم يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخا الخمر، أي: العنب أو الزبيب، =

أراد بقوله: «أخاها» الزبيبَ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة. وقال الآخر (من مجزوء الكامل):

تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مَـا حَـيِـ ـتَ بِـهَـالِـكٍ حَـتَّـى تَـكُـونَـهْ[1]

وكذلك قالوا أيضاً «ظَنَنْتُه إيَّاه» والضمائر لا تقع أحوالاً بحال؛ فَعُدِمَ شروطُ الحال فيهما؛ فوجب أن ينتصبا نَصْبَ المفعولِ، لا على الحال.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو: «ضربا رجلاً»، و«ضربا رجالاً»، ولا يجوز ذلك في «كان»؛ فإنه لا يقال: «كانا قائماً» و«كانا قياماً»، فنقول: إنما لم يجز في «كان» كما جاز في «ضرب»؛ لأنّ المفعول في «كان» هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة، وإنما كان المفعول في «كان» هو الفاعل في المعنى؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [بمنزلة الفاعل، والخبرُ] بمنزلة المفعول، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى، نحو: «زيد قائم»، فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل؛ فلهذا امتنع في «كان» ما جاز في «ضرب» لا لما ادعيتم، على أنا لا نقول إنّ «كان» بمنزلة «ضَرَبَ»، فإنّ «ضرب» فعل حقيقيّ يدل على حَدَث وزمان، والمرفوع به فاعل حقيقيّ، والمنصوب به مفعول حقيقيّ، وأما «كان» فليس فعلاً حقيقيًّا؛ بل يدل على الزمان المجرَّد عن الحدث، ولهذا يسمّى فعلَ العبارةِ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول؛ فلهذا سُمّي المرفوع اسماً، والمنصوب خبراً، ولهذا المعنى من الفرق لما كان «ضرب» فعلاً حقيقيًّا جاز إذا كني عنه - نحو: «ضربت زيداً» - أن يقال: «فعلت بزيد»، ولما كانت «كان» فعلاً غير حقيقيّ، بل في فعليتها خلاف؛ لم يجز إذا كني عنها، نحو: «كنت أخاك»، أن يقال: «فعلت بأخيك».

وأما قولهم: «إنه يحسن أن يقال: «كان زيد في حالة كذا»، وكذلك يحسن أيضاً في «ظننت زيداً قائماً»: «ظننت زيداً في حالة كذا»؛ فدلّ على أن نصبهما نصب الحال، قلنا: هذا إنما يدلّ على الحال مع وجود شروط الحال بأسْرِها، ولم يوجد ذلك؛ لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام، ولم يوجد ذلك في «كان» الناقصة التي وقع فيها الخلاف، دون التامة التي بمعنى «وَقَعَ»، ولم يوجد أيضاً في المفعول الثاني لـ «ظننت» التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف، لا التي بمعنى التُّهَمَة، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة، وكثيراً ما يقع خبر «كان» والمفعول الثاني لـ «ظننت» معرفة، ولو كان حالاً لما جاز أن يقعا إلّا نكرة؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنهما ليسا بحال.

= مغنياً عنها صالحاً لأن يحلّ محلها، فإن لم يكونا شيئاً واحداً فهما أخوان رضعا من ثدي أمّ واحدة.

(1) البيت لخليفة بن براز في خزانة الأدب ٢٤٢/٩، ٢٤٣؛ والدرر ٤٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٧٥/٢؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٩٩/١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٨؛ وشرح المفصل ١٠٩/٧؛ وهمع الهوامع ١١١/١.
المعنى: مهما حييت من أيام وعمرٍ مديد فلا بد أن تسمع بخبر الموت الذي سيأتيك حتماً.

قولهم: إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال، كما أقيمت الآلة مقام المصدر في قولهم: «ضربت زيداً سوطاً»، قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أنه إنما حَسُنَ أن يُنْصَب «سَوْطاً» على المصدر؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة، فأفاد فائدته، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه، وأما ها هنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وهو معرفة؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر؛ فلا يجوز أن يقام مقامه؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به.

وأما قولهم: إنّ الحال قد جاء معرفة في قولهم: «أرسلها العِرَاك»، و«طلبته جَهْدَك»، و«رجع عَوْدَه على بَدْئِه»، قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالاً، وإنما هي مصادر دَلَّتْ على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت: «أرسلها العِرَاكَ»، فالتقدير فيه: أرسلها تعترك العراك، على معنى تعترك الاعتراك، فأقاموا «العراك» مقام «الاعتراك»، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧﴾ [نوح: ١٧]، ثم حذفوا «تعترك» وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلاً عليه، كما تقول: «إنما أنت سيراً»، أي: تسير سيراً، وكذلك قولهم: «طلبته جَهْدَك، وطاقتك» كأنهم قالوا: طلبته تجتهد اجتهادك، ثم حذفوا «تجتهد» وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلاً عليه، وهكذا التقدير في قولهم: «رَجَعَ عوده على بَدئه»، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن «عوده» منصوب بـ «رجع» نصب المفعول لا نصب المصدر؛ لأنّ رجع يكون متعدياً كما يكون لازماً، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣]، فعدّى «رجع» إلى الكاف؛ فدلَّ على أنه يكون متعدّياً، والأكثرون على الأول، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال في هذه المواضع؛ لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أنّ هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها؛ فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال؛ فإنّه شاذ نادر لا يقاس عليه، والله أعلم»[1].

و ـ قال ابن مالك في ألفيّته:

تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمبْتَدا ٱسْماً وَٱلْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحا ... أَمْسَى وصَارَ لَيْسَ زالَ بَرِحَا
فَتِيءَ وَٱنْفَكَّ وَهذي ٱلْأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا
وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلا ... إِنْ كَانَ غَيْرُ ٱلْماضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلا
وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ ... أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا ٱلنَّافِيَهْ ... فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي ... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَٱلنَّقْصُ فِي ... فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي
وَلاَ يَلِي ٱلْعامِلَ مَعْمُولُ ٱلْخَبَرْ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٠٧ ـ ٣١٢.

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ
مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ
وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا
كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا
وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ
وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ
وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ
وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ
تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

* * *

للتوسُّع انظر:

- «بحث في الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)». محمود غناوي الزهيري. مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، العدد ١٠ (١٩٦٢م). ص ١١٧ ـ ١٢٧.
- ««كان» والماضي بدون «قد»». حسن عون. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٢٨ (١٩٧١م). ص ١١٥ ـ ١٢٤.

الكان وكان

هو شِعر عامِّيّ شاع بين البغداديِّين في عصور متأخِّرة، بدأ فيها بعضُ الناظمين يتحلّلون من بعض قواعد الإعراب، وبعض قيود القافية. ولم ينظموا فيه سوى الحكايات، والخرافات، والمراجعات، فكأنَّ قائله يحكي ما كان وكان. وقد ارتقى هذا الشّعر قليلاً حتّى ظهر الشيخ جمال الدين بن الجوزي، والشيخ شمس الدين محمد الواعظ، والشيخ شمس الدين بن الكوفي الواعظ، فنظموا فيه الزُّهديَّات، والأمثال، والحِكم، والمواعظ، وذلك في القرنين السادس والسابع الهجريَّين.

وسُمِّي بذلك؛ لأنَّ رواته ومنشديه كانوا يبدأونه بعبارة «كان وكان» للدلالة على منحاه الأسطوريّ، ويبدو أنَّ هذه العبارة كان يُنطق بها «كَنْ وكانْ» لتَنْسَجم مع ما قالوه على وزنه.

أمّا هذا الوزن فواحد بقافية واحدة، يتألَّف كلّ بيت فيه من شطرين، ولكنَّ الشطر الأوَّل منه أطول من الشطر الثاني، ولا تكون قافيته إلّا مرْدفَة، أي: تتضمَّن حرف علّة قبل حرف الرَّويّ.

ومن أمثلته قول القائل:

يا قاسيَ القَلْبِ ما لكْ تَسْمَع ما عِنْدَكْ خَبَرْ
ومن حرارة وَعْظِي قَدْ لانَتِ الأحْجَارْ
أفْنيت مالَك وحالَك في كلّ ما لا يَنْفَعَك
ليْتَك على ذي الحال تقْلع عَنْ الإضرارْ

وفي «العاطل الحالي والمرخص الغالي» لصفيّ الدِّين الحلّي، عدَّة قصائد من هذا اللون الشِّعري، نقتطف منها القصيدة التالية:

قَدْ خَبَّروني وقالوا: عَيْنَي حَبِيبَك تُوجِعوا
قُلْتُ: الضَّريبَهْ تُؤثِّر في الصَّارِمِ الصَّمصامْ
قالوا: سهر مِنْ ألمها قلت: الطبيعة مكافيه
يا طالما خَلّاني في اللّيل ليسَ أنامْ
لي حِبّ قد بعْت ديني من لاحْ وَجْهُو كالصَّنَمْ
واعْذَرْتُ مَنْ كان قَبْلِي أو يعبد الأصْنامْ
اليوم عِنْدي ساعَة إذا حَضِرْ في مَجْلسي
وإنْ تغيَّب عَنِّي فاليوم عندي عامْ
وقَطْ ما جا عِنْدِي إلّا شَرَبْ بالمكْحَلَهْ
وعند غيري يشْرَبْ بالطّاسْ أو بالجامْ
وإنْ سَألْتُو عَنِّي يَقُولْ: بِشِعْر، يُريدني
قَطْع قفا المتنبِّي وقرن أبو تمّام

دعْني اتْغَنَّم وصالكْ ما دام بقي فيّ رَمَقْ
من قبل يفْنى رملي[١] أو يُكْسَر البنْكام[٢]
شْرَيت وصْلك بروحي لا تحسب أنك غَبَنْتني
والله إنَّ ساعةْ وصْلكْ بملك سامْ وحامْ
خُلقْت وفَقِي وشرطي قدّرت لكْ سبِّت لي
رَضِيْتْ أنا ذي القِسْمَةِ تبارَكَ ٱلقسّامْ
أُبْصِرْ مِلاح المدينة، وغير وجْهَك ما أشْتَهي
من كان يُحِبّ المُخَيَّش ما يعجبو الشَّمّام
في العام أبصرك مرَّة ما أرجع أراك إلى سنة
كنّك براةِ النَصارى أو حَجّة الإسلام
تحْرُدْ مِنْ أَقْوالْ غَيْري تجيء تخاصِمْني أنا
من يحرجُو الحميمي يخاصم القوّام
كلّمْت غَيْرَك كِلْمة هَيَّمْتِني مِنْ مَوْطِني
عَسَى لو أنّي بسْتُو نفِيْتني للشّامْ
إنْ كانْ تغار علينا لِمَ تكَلِّمْ غَيْرَنَا
كَيْفَ هُوَ عَلَيْكَ مُحَلَّل وهو عَلَيَّ حَرَام؟

كَأَنْ

مخفَّفة من «كأنّ»، وتعمل عملها[٣] في نصب المبتدأ ورفع الخبر، ويجوز إثبات اسمها، وإفراد خبرها، نحو قول رؤبة [من الرجز]:

كأنْ وريدَيه رشاءا خُلُبُ»[٤]

(«كأنْ»: حرف مشبَّه بالفعل (مخفَّفة من كأنَّ) مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «وريدَيه»: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنه مثنًّى، وهو مضاف. والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. «رشاءًا»: خبر «كأنْ» مرفوع بالضمة الظاهرة. «خُلُبُ»: نعت مرفوع بالضمَّة الظاهرة). ويجوز حذف اسمها، وهنا إذا كان الخبر جملة اسميَّة، لم يحتج إلى فاصل، كقول الشاعر (من الهزج):

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ
كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[٥]

وإن كان جملة فعليَّة فعلها متصرِّف، فُصلت بـ «لَمْ» نفياً، و«قد» إيجاباً، نحو الآية: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[٦] [يونس: ٢٤]، ونحو قول الشاعر (من الخفيف):

لا يَهولَنَّكَ اصطلاءُ لظى الحَرْ
بِ فَمَحْذُورها كأنْ قَدْ أَلَمَّا[٧]

كَأَنَّ

سنتناولها في خمس نقاط هي: ١ ـ بنيتها. ٢ ـ معانيها. ٣ ـ عملها. ٤ ـ تخفيفها. ٥ ـ إلحاق «ما» الزائدة الكافَّة بها.

١ ـ بنْيَتها: اختُلف فيها على مذهبين: أوّلهما

---

(١) يفني رملي: تنتهي حياتي.
(٢) البنكام: الساعة الرمليَّة.
(٣) إلّا أنَّ الكوفيين يهملونها (لا يعملونها).
(٤) يقصد الشاعر بالوريدين عرقي الرقبة. الرشاء: الحبل. الخلب: الليف.
(٥) اسم «كأن» ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية «ثدياه حقان» في محل رفع خبر «كأن».
(٦) اسم «كأن» ضمير الشأن محذوف. وجملة «لم تَغْن بالأمس» في محل رفع خبر «كأن».
(٧) لا يهولنّك: لا يخيفنَّك. لظى الحرب: نارها. ألمَّ: نزل. اسم «كأن» ضمير الشأن محذوف. وجملة «قد ألمّا» في محل رفع خبرها.

يذهب إلى أنّها مركّبة من «كاف التشبيه»، و«أنَّ» المؤكّدة. وثانيهما يقول: إنّها بسيطة. ومن القائلين بالمذهب الأوّل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وابن جنّي، وبعض البصريّين المتأخّرين، وحجّتهم وجود كاف التشبيه وحدها، ووجود «أنَّ» وحدها. وحجّة المذهب الثاني أنَّ الأصل البساطة والتركيب طارىء، وأنّه لو كانتْ مركّبة لكانت الكاف حرف جرّ، فيلزمها ما تتعلّق به، إذ ليست بزائدة، وأنّه لو كانت داخلةً على «أنَّ» لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامّة جزء جملة، ويكون التقدير في «كأنَّ زيداً قائمٌ»: كقيام زيد فيحتاج إلى ما يُتمّ الجملة، وهذا غير صحيح؛ لأنّ جملة «كأنَّ زيداً قائمٌ» كلام تامٌّ بنفسه.

٢ ـ معانيها: لم يثبت أكثر البصريّين لِ «كأنَّ» سوى معنى واحد هو التشبيه. وقال ابن مالك هي للتشبيه المؤكّد. ومن المعاني التي أثبتها غيرُهم لها:

ـ التحقيق: قال به الكوفيّون والزّجاجي، مستدلّين بقول عمر بن أبي ربيعة (من البسيط):

كأنّني حين أُمْسي لا تُكلّمُني
ذُو بغيَةٍ يشْتَهِي ما ليسَ موجودا

وبقول الحارث بن خالد (من الوافر):

فَأَصْبَحَ بطْنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا
كأَنَّ الأرْضَ ليس بِهَا هِشَامُ[1]

وَرُدَّ بأنَّ التشبيه في البيت الأوّل ظاهر واضح، وأنَّ المعنى في البيت الثاني أنَّ بطن مكّة كان حقُّه ألّا يَقْشَعِرّ؛ لأنَّ هشاماً في أرضه، وهو قائم مقام الغيث، فلمّا اقْشَعَرَّ، صارتْ أرضُهُ كأنّها ليس بها هشام، فهي للتشبيه. وقال ابن مالك: الأجود أنْ تُجعل الكاف من «كأنَّ» للتعليل هُنا، وهي المرادفة للام، كأنّه قيل: لأنَّ الأرض ليس بها هشام.

ـ الشكّ: قال الكوفيّون والزّجاجي: إن كان خبر «كأنَّ» اسماً جامداً كانت للتشبيه، وإن كان مُشْتَقًّا كانت للشّك بمنزلة «ظَنَنْتُ». وقال ابن السِّيد: إن كان خبرها فعلاً، أو جملة، أو صفةً، فهي للظنّ والحسبان، نحو: «كأنَّ زيداً قام»، و«كأنَّ زيداً أبوه قائم»، و«كأنَّ زيداً قائِمٌ». وردَّ ابن ولّاد بأنّها هنا أيضاً للتشبيه، فإذا قلت: «كأنَّ زيداً قائِم»، كنتَ قد شبَّهتَ «زيداً» وهو قائم، بهِ قائِماً. والشّيء يُشَبَّه في حالةٍ ما، بهِ في حالة أخرى. وقال أبو عليّ: في الكلام حذف، والمعنى: كأنَّ هيئةَ زيدٍ هَيْئَةُ قائِم.

ـ التقريب: قال به الكوفيّون، وذلك في نحو: «كأنّكَ بالشّتاءِ مُقْبِلٌ»، و«كأنّكَ بالفَرَجِ آتٍ»، وقول الحسن البصريّ: «كأنّكَ بالدُّنْيا لم تَكُنْ، وكأنّك بالآخرةِ لم تَزَلْ». والمعنى على تقريب إقبال الشّتاء، وإتيان الفَرَج، وزوال الدنيا، ووجود الآخرة. وقيل: الصَّحيح أنّ «كأنَّ» في هذا كلّه للتشبيه. وخَرَّج الفارسيّ هذه المُثُل على أنَّ الكاف في «كأنّكَ» للخطاب، والباء زائدة، و«الشتاء»، و«الفرج»، و«الدُّنيا»، و«الآخرة» اسم «كأنَّ». والتقدير: كَأَنَّ الشّتَاءَ مُقْبِلٌ. وكذا في البواقي. وخرَّجه بعضُهم على حذف مضاف، والتقدير: كأنَّ زمانكَ بالفَرَجِ آتٍ.

---

(١) هشام هو ابن المغيرة المخزوميّ.

ويُتأَول قول الحسن البصريّ على أنَّ الكاف اسم «كأنَّ»، و«لم تكُنْ» خبرها، و«بالدُّنيا» متعلِّق بالخبر. والتقدير: كأنَّك لم تَكُنْ بالدُّنيا. والضَّمير في «تَكُنْ» للمُخاطَب، و«تَكُنْ» تامَّة. ويُحتَمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين.

وقال ابن عصفور: الكاف للخطاب، و«كأنَّ» ملغاة. و«الشّتاء» مبتدأ، والباء زائدة كما زيدت في «بحَسْبِكَ»، و«مُقْبِلٌ» هو الخبر.

وخَرَّج بعضُهم قول الحَسَن على أنَّ الكاف اسم «كأنَّ»، والمجرور هو الخَبَر، والجملة بعده حال، وإنْ لم يَسْتَغْنِ الكلام عَنْها؛ لأنَّ من الفضلات ما لم يتمّ الكلام إلّا به، كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [المدثر: ٤٩][1].

٣ ـ عَمَلُها: «كأنَّ» من الأحرف المشبَّهة بالفعل تنصب المبتدأ اسماً لها وترفَعُ الخبر خبراً لها[2]، نحو «كأنَّ زيداً ناجحٌ».

«ويجوز وقوعها في موضع وقوع الجُمل إذا كان المعنى على التشبيه. والجملُ تقعُ صفةً لموصوف، وصلةً لموصول، وخَبَراً لذي خَبَر، وحالاً لذي حال. فتقول في الصِّفة: «مررْتُ برجُلٍ كأنَّهُ قائِمٌ»، وفي الصِّلةِ: «جاء الذي كأنَّه قائِمٌ». وفي الخبر: «زيدٌ كأنَّهُ قائِمٌ»، وفي الحال: «رَأَيتُ زيداً كأنَّه قائِمٌ». ومن الحال قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾﴾ [المدثر: ٤٩ ـ ٥٠].

ومن الخبر قول الشاعر (من الوافر):

وَهُنَّ كأنَّهُنَّ نِعَاجُ رَمْلٍ
يُسَوِّينَ الذُّيولَ على الخِدامِ[3]

ومن أحكامها أنَّها يجوز أن تعمل في الحال لوجود معنى التشبيه فيها، كقول الشّاعر (من البسيط):

كأنَّهُ خارجاً مِنْ جَنْبِ صفحتِه
سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ[4]

ـ **تَخْفِيفُها**: يجوز تخفيف نون «كأنَّ»، فتَبْقى عاملة في نصب المبتدأ، ورفع الخبر. وقال الزمخشري: تخفَّف «أنَّ»، فيبطلُ عملها، نحو قول الشاعر (من الهزج):

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ
كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقّانِ[5]

ومنهم من يُعْمِلُها. وحمل ابن يعيش قوله: «يبطل عملها» على معنى: يبطل ظاهراً، فتعمل في ضمير الشّأن.

والذي عليه الجمهور، أنَّه إذا خفِّفتْ «كأنَّ»، لا يتغيَّر معناها، وإعمالها واجب،

---

(١) المرادي: الحسن بن قاسم: الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٢) هذا مذهب البصريّين، أمّا الكوفيّون فيقولون: إنّ الخبر باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخولها. انظر: مادّة المشبّه بالفعل.

(٣) البيت للنابغة الذبياني. نعاج الرّمل يكنّ جميلاتٍ، واسعاتِ العيونِ. الخدام: جمع «خدمة»، وهي الساق.

(٤) المالقي (أحمد بن عبد النور): رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٢١٠ ـ ٢١١. والبيت للنابغة الذبيانيّ. السّفود: حديدة يُشْوَى بها. المُفْتَأَد: المشتَوى.

(٥) حُقّانِ: مُثَنّى «حُقّ»، وهو وعاء من العاج. ويُروى البيت: «كأنْ ثَدْيَيهِ حُقّانِ». وفي رواية الرَّفع يكون اسم «كأنْ» ضمير الشأن، وخبرها جملة «ثدياهُ حُقّانِ». وعلى رواية النصب تكون «ثدييه» اسمها، و«حقّان»، خبرها.

ويكون اسمها، غالباً، ضميراً للشأن، نحو: «شاهدتُ رياضيًّا كأنْ سَهْمٌ في السُّرعة»، أي: كأنَّهُ (كأنْ حالَهُ أو شأنَه) سَهْمٌ، أو ضميراً لغير الشأن، نحو: «يَدُقُّ البَرَدُ النافذَةَ، وكأنْ حَجَرٌ»، أي: كأنَهُ حَجَرٌ. وقد يظهر اسمها، نحو قول رؤبة (من الرجز):

وَمُعْتَدٍ فَظٍّ غَلِيظِ القَلْبِ
كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رشاءا خُلْبِ [1]

ونحو قول الشاعر (من الهزج):

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ
كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقّانِ

على رواية نصب «ثَدْيَيْه»، ونحو قول باعث أو علباء أو أرقم اليشكري (من الطويل):

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظَبْيَةً تعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ [2]

على رواية من نصب «ظَبْيَةً» [3].

ولا بُدَّ أن يكون خبر «كأنْ» جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن. فإن كانت اسميَّة، فلا حاجة لفاصل بينها وبين «كأنْ»، نحو: «شاهدتُ سبّاحاً كأنْ سمكةٌ في أنسيابها». وإن كانت فعليَّة، فالأحسن الفصل بالحرف «قَدْ» قبل الماضي المثْبَت، وبالحرف «لَمْ» قبل المضارع المنفيّ، نحو: «كأنْ قد هَوَى الفريقُ في الماءِ، كصَخْرَةٍ هَوَتْ»، و«كأنْ لم يكنْ بين النجاحِ والفَشَلِ مسافة طويلة».

٥ - إلحاق «ما» الزائدة الكافّة بها: إذا لحقت «ما» الزائدة «كأنّ»، كفَّتْها عن العمل، نحو: «كَأَنَّما زيْدٌ أَسَدٌ».

وانظر: مادَّة «المشبَّهة بالفعل».

كَأَنَّمَا

هي «كأنَّ» التي اتَّصلت بها «ما» الزّائدة الكافّة.

انظر: «كأنَّ»، الرقم ٥.

كانون

اسم الشهر الأخير من السنة السريانية (كانون الأوّل)، أو الأوّل منها (كانون الثاني)، ممنوع من الصرف للعلميَّة والعجمة. يُعرب إعراب «أسبوع». انظر: أسبوع.

كأنّي بك

تُعرب في نحو: «كأنّي بك مسرورٌ» على النحو التالي: «كأنَّ» حرف تشبيه ونصب، والياء حرف زائد. «بك» الباء حرف زائد. والكاف ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسم «كأنَّ». «مسرور» خبر «كأنَّ» مرفوع بالضمَّة.

كَأَيٍّ أو كَأَيِّنْ

اسم مركّب من كاف التشبيه و«أيّ» المنوَّنة. يجوز الوقف عليها بالنون، لذلك رُسِمت في المصحف بالنون، وتفيد معنى «كم» الخبريَّة [4]، وتعرب مبتدأ إذا:

١ - أتى بعدها فعل لازم، نحو: «كأَيِّنْ من عظيمٍ مات» («كأيِّن»: اسم لإنشاء التكثير،

---

(١) الرشاء: الحبل. الخلْب: اللِّيف أو البئر. الوريدان: عرقان في الرقبة.

(٢) مقسَّم: جميل. تعطو: تمدّ عنقها. وارق السَّلم: أوراق شجر السَّلَم.

(٣) ويُروى البيت أيضاً برفع «ظبية» على أنّها خبر «كأنْ» واسمها ضمير الشأن محذوف، ويُروى أيضاً بالجرّ على أنّ كاف «كأنْ» هي كاف التشبيه، و«أنْ» زائدة.

(٤) فهي تُفيد مثلها التكثير كما توافقها في الإبهام والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير.

مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ. «مِنْ»: حرف جر زائد مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «عظيم»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلًّا على أنهُ تمييز «كأين». «ماتَ»: فعل ماض مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «مات» في محل رفع خبر المبتدأ).

٢ ـ أتى بعدها فعل متعدٍّ استوفى مفعوله، نحو: «كأيِّنْ من نبيٍّ أنكرَه قومُه».

٣ ـ جاء بعدها جارّ ومجرور، نحو: «كأيِّنْ من نجمةٍ في السماء» («كَأيِّنْ من نجمة» تُعرب إعراب «كأيِّن من عظيم» في الحالة الأولى. «في»: حرف جرّ منبيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بخبر محذوف تقديره: موجود. «السماء»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة).

وتُعرب مفعولاً به، إذا أتى بعدها فعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعوله، نحو قول الشاعر (من الطويل):

كأيِّنْ[١] ترى من صامتٍ لكَ مُعْجِبٍ
زيادتُهُ أوْ نَقْصُهُ في التَّكَلُّمِ

(«كَأيِّنْ»: اسم لإنشاء التكثير مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به مقدَّم لفعل «ترى». «ترى»: فعل مضارع مرفوع بضمَّة مقدَّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت...).

ملحوظات:

١ ـ إنّ خبرها لا يكون مفرداً ولا جملة اسميَّة.

٢ ـ قد يُنصب تمييزها على قلّة، ومنه قول الشاعر (من الطويل):

وكائِنْ لنا فَضْلاً عليكُمْ ومِنَّةً
قديماً! ولا تدرونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ[٢]

٣ ـ قال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: وفي معنى «كَم» الخبريّةِ «كَأيِّنْ»، وهي مركّبةٌ من كاف التشبيه، و«أيٍّ»، والأكثر أن تُستعمل مع «مِنْ». قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وفيها خمسُ لغات: كَأيِّن، وكاءٍ، بوَزْنِ «كاعٍ»، وكَيْءٍ بوزن «كَيْعٍ»، وكَأْيٍ بوزن «كَعْيٍ» وكَإٍ بوزن كَعٍ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «كَأيِّنْ» اسمٌ معناه «كم» في الخبر، يكثُر به عدّةُ ما يضاف إليه، نحو قوله (من الطويل):

وكاءٍ ترى مِنْ صامتٍ لكَ مُعْجِبٍ
زِيادتُه أو نقْصُه في التكَلُّمِ[٣]

ونحو قوله (من الوافر):

وكاءٍ بالأباطِحِ من صَدِيقٍ
يَراني لو أُصِبْتُ هو المُصابا[٤]

---

(١) ويُروى أيضاً: «وكائِنْ تَرى».

(٢) البيت بلا نسبة في جامع الدروس العربية ٣/١١٨ (طبعة المكتبة العصرية، ط ١٣، ١٩٧٨ م).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ١٢٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٠٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٠٧.

(٤) البيت لجرير في خزانة الأدب ٥/٣٩٧، ٤٠١؛ والدرر ١/٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥؛ ولم أقع عليه في ديوانه. والأباطح: جمع أبطح، وهو المكان المتّسع يسيل فيه الماء فيُخلِّف فيه التراب والحصى الصِّغار.

وهي مركّبة، أصلُها: «أيٌّ»، زيد عليها كافُ التشبيه، وجُعلا كلمةً واحدةً، وحصل من مجموعهما معنًى ثالثٌ، لم يكن لكلّ واحد منهما في حال الإفراد. ولذلك نظائرُ من العربيّة وغيرها، ولكونهما صارا كلمةً واحدةً، لم تتعلّق الكافُ بشيء قبلها من فعل، ولا معنى فعل، كما لا تتعلّق في «كَأَنْ» و«كَذَا» بشيء مع كونها عاملةً فيما دخلتْ عليه؛ لأنّ حرف الجرّ لا يُعلَّق عن العمل. ألا ترى أنّ «مِنْ» في قولك: «ما جاءني من أحد» زائدةٌ لا تتعلق بشيء، وهي مع ذلك عاملةٌ؟ وكذلك الباء في قولك: «ليس زيد بقائم» عاملةٌ مع كونها زائدةً غير متعلّقة بفعلٍ قبلها. وكذلك الكافُ في «كأيّ» زائدةٌ غيرُ متعلّقة بشيء، وهي مع ذلك عاملةٌ.

وهي تنصب ما بعدها، فتقول: «كأيٍّ رجلاً رأيت»، فتكون «كأيّ» في موضع منصوب بـ «رأيت» نَصْبَ المفعول به، كما أنّك إذا قلت: «رأيت كذا وكذا رجلاً»، كان «كَذَا» في موضع نصب بـ «رأيت». وتقول: «كأيٍّ أتاني رجلاً»، فتكون «كأيّ» في موضع مبتدأ، «وأتاني» الخبرُ، كما تكون «كم» كذلك. وإنّما نصبوا بها للزوم التنوين لها، والتنوين مانعٌ من الإضافة، فعُدل إلى النصب؛ لأنّها للتكثير بمنزلةِ «كم» في الخبر، تخفض مميِّزَها عند قوم، وتنصبه عند آخرين. والخفضُ هٰهنا ممتّنعٌ. قال سيبويه[1]: لأنّ المجرور بمنزلة التنوين، فلذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد «كذا وكذا درهماً». وأكثر العرب لا يتكلّمون بها إلّا مع «مِنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الحج: ٤٥].

وإنّما ألزموها «مِنْ» توكيداً، فصارت بمنزلةِ تمام الاسم، ومثله زيادةُ «ما» في «لا سِيَّما زيدٌ». وإنّما اختاروا ذلك لتوهّم لبسٍ ربّما وَقَعَ، وذلك أنّك إذا قلت: «كَأيٍّ رجلاً أهلكت»، جاز أن يكون «رجلاً» منصوباً بـ «كَأيٍّ»، فيكون واحداً في معنى جمع، ويجوز أن يكون منصوباً بالفعل بعده، ويكون «كأيٍّ» ظرفاً، كأنّه قال: «كأيٍّ مرّةٍ»، فيكون «رجلاً» واحداً لفظاً ومعنًى، كأنّه قال: «أهلكتُ رجلاً مِراراً». قال سيبويه[2]: إنّما ألزموها «مِنْ»؛ لأنّها توكيدٌ، فجُعلت كأنّها شيء يتمّ به الكلام. قال[3]: ورُبَّ تأكيدٍ لازم حتّى يصير كأنّه من الكلمة. وهذا هو المعنى الأوّل، وذلك أنّ التأكيد إنّما يُؤتَى به لإزالةِ لَبْس، أو قَطْع مَجاز، فلمّا كان الموضع موضعَ لبس، لزم التأكيد.

وفيها خمسُ لغات على ما ذُكر، قالوا: «كَأَيٍّ»، و«كاءٍ»، و«كيْءٍ»، و«كَأْيٍ»، و«كَإٍ». حكى ذلك أحمدُ بن يحيى ثَعْلَبٌ. فمن قال: «كَأَيٍّ»، فهي «أيٌّ» دخلتْ عليها الكافُ، ورُكّبتا كلمةً واحدةً على ما تقدّم، ومن قال: «كاءٍ» فهي «كَأيٍّ» أيضاً، تَصرّفوا فيها لكثرة استعمالهم إيّاها، فقدّموا الياء المشدّدة، وأخرت الهمزة، كما فعلوا ذلك في «قِسِّي»، و«أشياء»، و«جاءٍ»، في قول الخليل، فصار «كَيِّءٍ» فأشبه «هَيِّناً»، و«لَيِّناً»، فحذفوا الياء الثانيةَ تخفيفاً، فصار «كَيْءٍ»، كما قالوا: «هَيْنٌ»، و«لَيْنٌ»، ثمّ قلبوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها كما فعلوا في «طائيٍّ» والأصلُ: طَيْئِيٌّ،

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٠.
(٢) الكتاب ٢/ ١٧١.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٠٩.

وكما قالوا: «حارِيٌّ» في النِّسَب إلى الحِيرَة، وقالوا: «آيَةٌ» وهو «فَعْلَةٌ» ساكنَ العين في قولِ غير الخليل، ولذلك نظائرُ، فصار «كاءٍ».

وكان أبو العبّاس المبرّد يذهب إلى أنّ الكاف لمّا لحقتْ أوّل «أيٍّ»، وجُعلتْ معها اسماً واحداً، بنوا منهما اسماً على زنةِ «فاعلٍ»، فجعلوا الكاف فاءً، وبعدها ألفُ «فاعلٍ»، وجعلوا الهمزةَ التي كانت فاءً في موضع العين، وحذفوا الياء الثانية من «أيٍّ»، والياء الباقيةُ في موضع اللام، ودخل عليها التنوينُ الذي كان في «أيٍّ»، فسقطت الياء لالتقاء الساكنَيْن، فصارت «كَاءٍ». ولزمت النونُ عوضاً من الياء المحذوفة. وكان يونس يزعم أنّ «كائنٌ» فاعلٌ من «كَانَ يَكُونُ». فعلى القولَيْن الآخِرَيْن يكون الوقفُ عليها بالنون، وعلى القول الأوّل تقِف بالهمزة والسكون، وتحذف التنوين.

وأمّا «كَيْءٍ» بياء مشدّدة وهمزة بعدها، فإنّه لمّا أصاره القلبُ والتغييرُ إلى «كَيِّءٍ»، وُقف عند ذلك، ولم تُحذَف إحدى الياءَيْن، وإنّما أُخِر الهمزة، وقُدِّم الياء، فصار كـ«سَيِّد» و«جَيِّد»، فخَفّ بكثرة النظير.

وأمّا «كَيْءٍ» بوزنِ «كَيْعٍ»، فلغةٌ حكاها أبو العبّاس. وذلك أنّه لمّا أصاره القلبُ والتخفيف بحذف إحدى الياءَيْن إلى «كَيْءٍ» بوزن «بَيْتٍ»، لم تُقلَب الياء ألفاً لسكونها.

وأمّا «كَأْيٍ» بوزن «كَعْيٍ» بهمزة ساكنة، وياء مكسورة خفيفةٍ، فحكاها أبو الحسن بن كَيْسان. فإنّه لمّا أدخل الكاف على «أيٍّ»، وركّبهما كلمةً واحدةً، وصار اللفظُ «أكيٍّ»، خفّف بحذف إحدى الياءَيْن، وأسكن الهمزة، كأنّه بنى من المجموع اسماً على زنةِ «فَعْلٍ»، مثلَ: «فَلْس» و«كَعْب».

وأمّا «كَإٍ» بوزن «كَعٍ»، فحكاها أيضاً أبو الحسن بن كيسان، وذلك أنّهم بنوا منه اسماً على زنةِ «فَعِلٍ» بكسر العين، وفتح الفاء كَ «عمٍ»، و«شَجٍ».

هذا ما بَلَغَنا من لغاتها، وأصلُ هذه اللغات، وأفصحُها «كَأَيٍّ» بياء مشدّدة والوقفُ عليها بغيرِ تنوين، وبعدها في الفصاحة والكثرةِ «كَاءٍ»، بوزن «كَاعٍ»، وهي أكثرُ في أشعار العرب من الأولى، ثمّ باقِي اللغاتِ متقارِبَةٌ في الفصاحة.

الكتاب

أشهر كتاب في النحو وضعه عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بـ«سيبويه» (١٤٨ هـ/ ٧٦٥م ـ ١٨٠ هـ/ ٧٩٦م).

ومن الثابت حتى اليوم أنّ كتاب سيبويه هو أول كتاب نحويّ وصل إلينا، واللافت فيه جمعه عدداً من علوم العربية فيه كالنحو والصرف، والأصوات اللغوية، وغيرها، وأغلب الظنّ أنه اعتمد في كتابه على مصادر سبقته، إذ من المستبعد أن يظهر كتاب ضخم ككتاب سيبويه دفعةً واحدة دون أن يكون قد سبقه كتب أخرى أقلّ منه حجماً، أو موضوعات، أو أبواباً، أو تفصيلاً، أو غير ذلك. وقيل: «إنّه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمّى بـ«الجامع»، وبسطه، وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره، وأنّه كان كتابه الذي اشتغل به، فلمّا استُكمل بالبحث والتحْشِية، نُسب إليه.

ويستدل القائل بهذه المقالة بما نُقِل أنّ سيبويه لمّا فارق عيسى بن عمر، ولازم

الخليل، سأله الخليل عن مصنّفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: قد صنَّف نيِّفاً وسبعين مصنَّفاً في النحو، وأنَّ بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عليها عنده آفة، فذهبتْ، ولم يبقَ منها في الوجود سوى تصنيفين، أحدهما اسمه «الكامل»، وهو بأرض فارس عند فلان و«الجامع»، وهو هذا الكتاب الذي أشتغل فيه عليك، وأسألك عن غوامضه. فأطرق الخليل ساعةً، ثم رفع رأسه، وقال: رحم اللّهُ عيسى، ثم أنشد ارتجالاً (من الرمل):

ذَهَبَ النَّحْوُ جَمِيعاً كُلُّهُ
غيرَ ما أَحْدَثَ عيسى بن عُمَرْ
ذاكَ «إِكْمالٌ» وهذا «جامِعٌ»
فَهُما للنَّاسِ شَمْسٌ وقَمَرْ[١]

ومهما يكن من أمر أصل الكتاب، فإنّ فيه نقلاً عن علماء كثيرين، منهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حفل الكتاب بأقواله وآرائه، فعندما ترد عبارة: «سألته»، أو «قال»، أو «أنشدنا»، فإنما يعني الخليل، ومنهم يونس بن حبيب البصريّ، وأبو الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والأصمعيّ، وأبو زيد. قال ابن إسحاق النديم: «قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل»[٢].

والكتاب ليس فيه خطبة ولا خاتمة، وقد اتَّسَم بما يلي:

١ ـ الاستشهاد بالقرآن الكريم، وهو، دون شك، القمة في الفصاحة والبلاغة.

٢ ـ عدم الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف إلّا قليلاً، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ بعض الأحاديث نُقِلت بمعناها لا بلفظها، ولهذا السبب لم يستشهد به بعض النحاة، والدراسات اللغوية أثبتت صحَّة الاستشهاد به[٣].

٣ ـ الاستشهاد بأشعار شعراء عصر الاحتجاج، وهي نحو ألف شاهد، ومن نسبة أبي عمر الجرميّ الذي يقول: «نظرتُ في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً؛ فأمّا الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتُّها، وأمّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[٤].

قال البغدادي: «وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء؛ لأنّه كره أن يذكر الشاعر وبعض الشعر يُروى لشاعرين، وبعضه منحول لا يعرف قائله؛ لأنّه قدم العهد به؛ وفي كتابه شيء مما يُروى لشاعرين؛ فاعتمد على شيوخه ونسب الإنشاد إليهم، فيقول: أنشدنا، يعني الخليل، ويقول: أنشدنا يونس؛ وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبي الخطاب وغيره ممن أخذ عنه. وربما قال: «أنشدني أعرابي فصيح»:

وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧؛ وانظر: كشف الظنون. ص ١٤٢٧.
(٢) الفهرست. ص ٥٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٧.
(٣) انظر: خزانة الأدب ١/ ٩ ـ ١٥.
(٤) خزانة الأدب ١/ ١٧، ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

كتابه أبياتاً لا تعرف، فيقال له: لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها، ولا أهل زمانك، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتّش؛ فما طعن أحد من المتقدّمين عليه، ولا ادَّعى أنه أتى بشعر منكر. وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردُّوا حرفاً منها»[1].

وشواهد سيبويه أصَحّ الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف، قال البغدادي: «ولكون أبياته أصحّ الشواهد التزمنا في هذا الشرح [أي: في كتابه: «خزانة الأدب»، وهو شرح لشواهد كتاب «الكافية»] أن ننصّ على ما وُجد فيه منها بيتاً بيتاً، ونميِّزها عن غيرها، ليرتفع شأنها، ويظهر رجحانها»[2].

٤ ـ الاستشهاد بأمثال العرب، وكلام العرب الفصحاء.

٥ ـ إيجاز العبارة وغموضها بحيث يحتاج القارىء في أحيان كثيرة إلى أن يقف عندها طويلاً ليعرف المعنى الذي يريده سيبويه. وقد اعتبره معاصرو سيبويه صعباً، «فكان المبرّد يقول ـ إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه ـ هل ركبتَ البحر؟ تعظيماً لما فيه، واستصعاباً لألفاظه ومعانيه»[3]. ولأجل هذا وُضعت الشروحات الكثيرة لهذا الكتاب.

ولعلّ السبب في صعوبة فهم عبارات الكتاب أن سيبويه وضع كتابه للعلماء، أو لأنه شقّ طريقاً جديداً لم يذلّله أحد قبله. «قال ابن كيسان: نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقُّه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه كتاب أُلِّفَ في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم. قال أبو جعفر: ورأيت عليّ بن سليمان يذهب إلى غير ما قاله ابن كيسان، قال: عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها؛ فجعل فيه بيّناً مشروحاً، وجعل فيه مشتبهاً، ليكون لمن استنبط ونظر فضلٌ. وعلى هذا خاطبهم الله عزّ وجلّ بالقرآن.

قال أبو جعفر: وهذا الذي قاله عليّ بن سليمان حسن؛ لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته، إذ كان يُنال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة؛ ولو كان كلّه بيِّناً لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطل التفاضل؛ ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبُّر، ولذلك لا يملّ؛ لأنّه يزداد في تدبره علماً وفهماً»[4].

٦ ـ افتقاده إلى الترتيب المنظَّم في الأبواب، فقد بدأه بباب علم ما الكلم من العربية، ثم باب مجاري أواخر الكلم من العربية، فباب المسند والمسند إليه، فباب اللفظ للمعاني، فباب ما يكون في اللفظ من الأعراض، فباب الاستقامة من الكلام والإحالة، فباب ما يحتمل الشعر، فباب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر...

ومع أنّ سيبويه كاد أن يخصّص القسم الأول

(١) خزانة الأدب ١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠.
(٢) خزانة الأدب ١/ ١٧.
(٣) خزانة الأدب ١/ ٣٧١؛ وإنباه الرواة ١/ ٣٤٨؛ والفهرست. ص ٥٧.
(٤) خزانة الأدب ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢.

من كتابه للنحو، والقسم الثاني للصرف، فإنّ ترتيبه أبواب الكتاب يختلف عن الترتيب الذي نتبعه اليوم في دراسة النحو والصرف. «فهو لا يذكر المرفوعات على حدة، والمنصوبات على حدة، وإنّما يخلط بعضها بالآخر، فيذكر المسند والمسند إليه، ثم ينتقل إلى الفاعل والمفعول والحال، والحروف التي تعمل عمل «ليس»، وإلى المبتدأ والخبر، والاستثناء. ولا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيباً منطقيًّا سليماً، فهو يقدِّم أبواباً من حقّها أن تتأخّر، ويؤخِّر أبواباً من حقِّها أن تتقدَّم، ويضع فصولاً في غير موضعها. فمثلاً عندما تكلّم على المسند والمسند إليه كان ينبغي أنْ يجمع في هذا الكتاب كلّ ما يتعلّق به من مبتدأ أو خبر، وفاعل ونائبه ليكون الموضوع مستوفياً أجزاءه. ويذكر الباب العام ويتكلّم عليه، ثم يعقد لكلّ مسألة باباً خاصًّا، ففي الإضافة والتصغير والفاعل - مثلاً - يعقد لكلٍّ منها باباً خاصًّا، ثم يعقد بعد ذلك أبواباً أخرى لجزئيّات الموضوعات ومسائلها الصغيرة، ويذكر في أبواب مسائل نضعها اليوم في أبواب أو عناوين أخرى، فمثلاً يذكر في أبواب «الفاعل» باباً «للفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول»، وباباً «للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول»، وباباً «للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين»، على حين نضع هذه الأبواب في بحث «الفعل المتعدِّي واللازم». ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة، بل يذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضع ثانٍ بعد أن يفصل بينها بأبواب غريبة عنها. وفي هذا تجزئة للموضوع الواحد، وتفرقة لمسائله في مواضع كثيرة»[1].

٧ ـ عَرْض القاعدة وأمثلتها، ممزوجةً بالتعليلات، وبيان وجه القياس مع عرض الآراء المختلفة في موضوع بحثه، وتفضيل بعضها على بعض، وافتراض فروض يضع لها أحكامها في بعض الأحيان.

٨ ـ طول عناوين الأبواب، وغالباً ما تكون هذه العناوين غير مفهومة، فيضطرّ القارىء إلى قراءة النصّ لفهم المقصود من العنوان، فقد وضع سيبويه للتابع أو للنعت باباً بعنوان «هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك»[2]، ووضع للبدل باباً بعنوان: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثمّ يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول»[3].

والأبواب النحوية التي أُفردت لها فصول خاصة في كتب المتأخرين من النحاة نجدها مُبَعْثرة في أبواب الكتاب، فلكلّ من النعت والبدل والعطف والتمييز والحال والمفعول به وغيره عدّة أبواب، هذا إلى خلطه باباً بآخر، كما فعل في التعجب والتفضيل، إذ جعلهما في باب واحد مع أنّ الأول داخل في الأفعال، والثاني في الأسماء. وقد ردّت الدكتورة خديجة الحديثي سبب هذا الخلط إلى أحد

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه. ص ٦٦ ـ ٦٧.
(٢) الكتاب ١/ ٤٨٨.
(٣) الكتاب ١/ ٢٠٤.

أمرين: «الأول أن ترتيب النحو النهائي لم يكن قد تمّ في زمانه، ولم تحدّد المصطلحات بعد، أو يُعرف معناها الدقيق. يضاف إلى ذلك أنّ سيبويه شقَّ طريقاً جديداً لم يذلّله أحد قبله.

والثاني أنَّ سيبويه لم يضع كتابه الوضع الأخير وبصورته النهائية، وإنما كان حتى أواخر أيامه يزيد وينقص فيه، بدليل أنه كان خالياً من مقدمة أو خاتمة بالمعنى الذي فهمه المتأخرون»[١].

ولا نعرف كتاباً عُني به العلماء درساً، وشرحاً، وتعليقاً، ونقداً ككتاب سيبويه، ولم يحظَ أيّ كتاب نحويّ بشهرة كشهرة كتاب سيبويه، إذ كان «عَلَماً عند النحويِّين، فكان يُقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، فلا يشك أنه كتاب سيبويه»[٢].

وأبرز العلماء الذي عنوا بالكتاب[٣]:

- ابن أبي بردة (القاضي أبو محمد عبيد الله بن محمد): الانتصار لسيبويه على أبي العباس بن المبرد في كتاب الغلطة.
- ابن أبي الربيع (أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، ت ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩م): شرح كتاب سيبويه.
- ابن أبي الركب (أبو بكر مصعب بن محمد الخشني الأندلسيّ الجياني، ت ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩م): شرح كتاب سيبويه.
- ابن الباذش (علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي النحوي ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣م): شرح كتاب سيبويه.
- ابن الحاج (أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي، ت ٦٥١ هـ/ ١٢٥٣م): شرح كتاب سيبويه.
- ابن الحاجب (عثمان بن عمر المالكي النحوي، ت ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٨م): شرح كتاب سيبويه.
- ابن خروف (علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، ت ٦٠٩ هـ/ ١٢١٢م): تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.
- ابن خير الإشبيليّ (أبو بكر محمد، ت ٥٧٥ هـ/ ١١٧٩م): كتاب سيبويه وشروحه.
- ابن درستويه (أبو محمد عبد الله بن جعفر، ت ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨م): شرح كتاب سيبويه، ومناظرة سيبويه للمبرّد، والنصرة لسيبويه على جماعة النحويين.
- ابن الدهّان النحويّ (سعيد بن المبارك بن علي، ت ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م): شرح أبنية سيبويه.
- ابن الزبير (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطيّ، ت ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨م): تعليق على كتاب سيبويه.
- ابن السرّاج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي، ت ٣١٦ هـ/ ٩٢٩م): شرح كتاب سيبويه.
- ابن سيد (أبو القاسم أحمد بن أبان، ت ٣٨٢ هـ/ ٩٩٢م): شرح كتاب سيبويه.
- ابن السيد البطليوسي (عبد الله بن محمد، ت

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه. ص ٦٩.
(٢) كشف الظنون. ص ١٤٢٧؛ وإنباه الرواة ٢/ ٣٥١.
(٣) رتّبناهم ترتيباً ألفبائيًّا.

٥٢١ هـ/ ١١٢٧م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **ابن الصيرفي** (يحيى بن محمد بن يوسف، ت نحو ٥٧٠ هـ/ نحو ١١٧٤ هـ): تفسير كتاب سيبويه.

ـ **ابن الضائع** (أبو الحسن علي بن محمد الكتاميّ الإشبيلي، ت ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١م): الجمع بين شرحي ابن خروف والسيرافي لكتاب سيبويه، والردّ على اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه.

ـ **ابن الطراوة** (سليمان بن محمد المالقي، ت ٥٢٨ هـ/ ١١٣٤م): اعتراضات على كتاب سيبويه، والمقدمات على كتاب سيبويه.

ـ **ابن عصفور** (أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، ت ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٥م): تقييد على كتاب سيبويه.

ـ **ابن المأمون** (أحمد بن علي، ت ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **ابن المناصف النحوي**: تعليق على قول سيبويه: «هذا باب ما الكلم من العربية».

ـ **ابن هشام** (محمد بن أحمد اللخمي، ت ٥٧٠ هـ/ ١١٧٤م): نُكت على شرح الأعلم لشواهد كتاب سيبويه.

ـ **ابن ولاد** (أحمد بن محمد بن الوليد، ت ٣٣٢ هـ/ ٩٤٤م): الانتصار لسيبويه.

ـ **أبو حيّان الأندلسي** (محمد بن يوسف، ت ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤م): الإسفار الملخّص من شرح سيبويه للصفّار، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه.

ـ **أبو علي الفارسيّ** (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧م): تعاليق على كتاب سيبويه.

ـ **الإخفش الأوسط** (أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥ هـ/ ٨٣٠م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **الأخفش الصغير أو الأصغر** (علي بن سليمان، ت ٣١٥ هـ/ ٩٢٧م): تفسير رسالة كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

ـ **الأسود الغندجاني** (الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي، كان حيًّا سنة ٤٣٠ هـ/ ١٠٣٩م): فُرجة الأديب في الردّ على يوسف بن أبي سعيد السيرافي في شرح أبيات سيبويه.

ـ **الأصبحي** (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأندلسي، ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **الأعلم الشنتمري** (أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسي، ت ٤٧٦ هـ/ ١٠٨٤م): تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، وعيون الزهد في شرح كتاب سيبويه، والنُّكت في تفسير كتاب سيبويه، والمسألة الزنبوريّة.

ـ **الأندلسيّ** (أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسيّ، ت ٦٢٥ هـ/ ١٢٢٨م): التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصَّل وما خالف فيه سيبويه.

ـ **الأنصاري** (علي بن أحمد بن خلف الأندلسيّ، ت ٥٢٨ هـ/ ١١٣٣م): شرح كتاب سيبويه.

ـ **البخاري** (أبو نصر إسحاق بن أحمد، كان حيًّا سنة ٤٠٥ هـ/ ١٠١٤م): المدخل إلى سيبويه.

ـ **ثعلب** (أبو العباس أحمد بن يحيى،

ت ٢٩١ هـ/ ٩٠٤م): تفسير أبنية كتاب سيبويه.

ـ الجذامي (أبو بكر محمد بن علي المالقي، ت ٧٢٣ هـ/ ١٣٢٣م): شرح مشكل كتاب سيبويه.

ـ الجرميّ (أبو عمر صالح بن إسحاق، ت ٢٢٥ هـ/ ٨٤٠م): اختصار كتاب سيبويه، وتفسير أبنية كتاب سيبويه، وتفسير غريب سيبويه، وغريب سيبويه، والفرخ، أي: فرخ كتاب سيبويه.

ـ الجواليقي (أبو منصور، مرهوب بن أحمد، ت٥٤٠هـ/ ١١٤٥م): مختصر شرح أمثلة سيبويه.

ـ الحيدري (إبراهيم فصيح بن صبغة الله، ت ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٢م): حاشية على كتاب سيبويه.

ـ الخِدبّ (محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، ت ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م): حواشٍ على كتاب سيبويه.

ـ الخطيب الإسكافي (أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ت ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩م): شرح شواهد كتاب سيبويه.

ـ الخفّاف (أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي، ت ٦٥٧ هـ/ ١٢٥٩م): شرح كتاب سيبويه.

ـ الدقيقي (أبو عبد الغني سليمان بن بنين بن خلف، ت ٦١٣ هـ/ ١٢١٦م): لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب.

ـ الربعيّ (أبو الحسن علي بن عيسى، ت ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٩م): شرح كتاب سيبويه.

ـ الرمّاني (أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله، ت ٣٨٤ هـ/ ٩٩٤م): أغراض كتاب سيبويه، وتهذيب كتاب سيبويه، والخلاف بين سيبويه والمبرّد، وشرح كتاب سيبويه، والمسائل المفردات من كتاب سيبويه، والمسائل والجوابات من كتاب سيبويه، ونُكَت سيبويه.

ـ الزبيديّ (عبد الله بن حمود بن عبد الله بن مذحج الأندلسي، ت ٣٧٢ هـ/ ٩٨٢م): شرح كتاب سيبويه.

ـ الزبيديّ (أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، ت ٣٧٩ هـ/ ٩٨٩م): الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذّباً ومعه اختلاف الروايات.

ـ الزجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل، ت ٣١١ هـ/ ٩٢٣م): شرح أبيات كتاب سيبويه.

الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٣٧هـ/ ٩٤٩م): شرح رسالة سيبويه.

ـ الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨ هـ/ ١١٤٤م): شرح أبيات كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

ـ الزواوي (أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور، ت ٦٢٨ هـ/ ١٢٣١م): شرح أبيات سيبويه نظماً، وشرح نكت كتاب سيبويه.

ـ السجستاني (أبو حاتم سهل بن محمد، ت ٢٥٠ هـ/ ٨٦٤م): تفسير أبنية كتاب سيبويه.

ـ السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت ٣٦٨ هـ/ ٩٧٨م): شرح كتاب سيبويه، وهو أشهر شروح الكتاب، وشواهد كتاب سيبويه، والمدخل إلى كتاب سيبويه.

ـ السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعد

الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥م): شرح أبيات سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

- **الشّلوبين الصغير** (محمد بن علي بن إبراهيم الأنصاري المالقي، ت نحو ٦٦٠ هـ/ ١٢٦٢م): شرح أبيات كتاب سيبويه.

- **الشلوبين الكبير** (أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي، ت ٦٤٥ هـ/ ١٢٤٧م): تعليقة على كتاب سيبويه.

- **الصفّار** (أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد البطليوسيّ، ت بعد ٦٣٠ هـ/ بعد ١٢٣٢م): شرح كتاب سيبويه.

- **العكبريّ** (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦ هـ/ ١٢١٩م): شرح أبيات كتاب سيبويه، ولباب الكتاب.

- **الغرناطي** (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، ت ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٨م): تعليقة على كتاب سيبويه.

- **الفهري** (أبو القاسم عبد الله بن الجد، ت ٥١٥ هـ/ ١١٢١م): شرح كتاب سيبويه.

- **القرطبيّ** (أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي، ت ٤٠١ هـ/ ١٠١١م): تفسير عيون سيبويه.

- **الكلاعي** (محمد بن عبد الغفور بن محمد الأندلسي، ت بعد ٦١٠ هـ/ ١٢١٣م): شرح كتاب سيبويه.

- **الكوفيّ** (عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور، كان حيًّا سنة ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣م): شرح أبيات كتاب سيبويه والمفصَّل.

- **المازنيّ** (أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية بن حبيب البصريّ، ت ٢٤٨ هـ/ ٨٦٢م): تفاسير كتاب سيبويه، والديباج في جوامع كتاب سيبويه.

- **المبرّد** (أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ البصريّ، ت ٢٨٥ هـ/ ٨٩٨م): الردّ على سيبويه، والزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وفقر كتاب سيبويه، والمدخل إلى سيبويه، ومغني كتاب سيبويه، ونقد كتاب سيبويه.

- **المَبْرَمان** (أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، ت ٣٤٥ هـ/ ٩٥٦م): شرح شواهد كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه، ونُكت كتاب سيبويه.

- **المراغي** (أبو بكر محمد بن علي، كان حيًّا قبل ١١٣ هـ/ ٩٢٣م): شرح شواهد كتاب سيبويه، وشرح كتاب سيبويه.

- **المعرّي** (أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان، ت ٤٤٩ هـ/ ١٠٥٧م): تفسير أمثلة سيبويه وغريبها، وشرح كتاب سيبويه.

- **النحّاس** (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، ت ٣٣٨/ هـ ٩٥٠م): شرح أبيات كتاب سيبويه، وشرح سيبويه، ورسالة في إعراب قول سيبويه في أول الكتاب: هذا باب علم ما الكلم من العربية.

- **الهروي** (أبو سهل محمد بن علي بن محمد، ت ٤٣٣ هـ/ ١٠٤١م): شرح شواهد سيبويه.

- **الواسطيّ** (الحسن بن علي بن محمد، ت ٤٦٠ هـ/ ١٠٦٨م): التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد [السيرافي] في شرح كتاب سيبويه.

- **اليمني** (إبراهيم بن محمد بن أبي عباد، بعد

٥٠٠ هـ/ بعد ١١٠٦م): مختصر سيبويه.

واحتفظ كتاب سيبويه بشهرته منذ أن تداوله العلماء حتى اليوم، حتى إننا لا نجد نحويًّا واحداً إلّا وقد اعتمد عليه في مصنّفاته. وهو في عصرنا الحالي محور أساسي من محاور الدراسات اللغوية، فقد كُتب الكثير من الأبحاث والدراسات حوله، كما صُنّف العديد من الكتب فيه، وهي من الكثرة بحيث يستحيل إحصاؤها، ومنها[1]:

- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه.** خديجة الحديثي. دار التضامن، بغداد، ١٩٦٥م.
- **أثر سيبويه في نشأة النحو العربي.** حسن توفيق ظاظا. مجلة اللسان العربي، الرباط، ١٩٧٥، ج ١، ص ٩١ ـ ١٠٦.
- **أدوات الجزم عند سيبويه:** عبد الحسين الفتلي. مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة ١٩٧٤، ص ٢٧١ ـ ٢٩٢.
- **أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه.** رمضان عبد التواب. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، سنة ١٩٧٤ م، ص ٣٠٩ ـ ٣٥٢.
- **أول كتاب نحو في اللغة العربية.** حسن عون. مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد ١١، ديسمبر ١٩٥٧.
- **باب الإضافة والنسبة في كتاب سيبويه.** محاضر جلسات مجمع اللغة العربية في الدورة الحادية والأربعين، القاهرة، ١٩٧٥.
- **بعض من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب.** موسى بناي العليلي. مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٨، سنة ١٩٧٧، ص ٢٣٨ ـ ٢٥١.
- **تعصُّب الفرّاء على سيبويه.** إسماعيل العبايجي. مجلّة العربي، العدد ١٨٣، الكويت، فبراير ١٩٧٤ م، ص ١٦٩.
- **حول نسبة الأبيات في كتاب سيبويه.** محمد علي سلطاني. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، سنة ١٩٧٤ م، ص ٨٨٢ ـ ٨٩١.
- **سيبويه: أثره في تطوّر الثقافة العربية ومنهجه في البحث العلميّ:** كمال إبراهيم (ت ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣م). مجلة الأستاذ، بغداد، سنة ١٩٦٢، ص ٣٦٥ ـ ٣٧٥.
- **سيبويه إمام النحاة.** علي النجدي ناصف. مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٣م.
- **سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً.** كوركيس عواد. مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨م.
- **سيبويه إمام النحاة وأدبه.** علي أصغر حكمة. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٣٤، (القاهرة، ١٩٧٤)، ص ٩٥ ـ ١٠٢.
- **سيبويه بمناسبة ذكراه.** عيسى ميخائيل سابا. مجلة الأدب، العدد ٣٣ (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٣٥ ـ ٣٦.
- **سيبويه حياته وكتابه.** أحمد أحمد بدوي. صحيفة دار العلوم، القاهرة، يناير، ١٩٤٨م.
- **سيبويه حياته وكتابه.** خديجة الحديثي. دار

---

(١) رتبناها ترتيباً ألفبائيًا.

الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤م.

- سيبويه في الميزان. أحمد مكي الأنصاري. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٣٤ (القاهرة، ١٩٧٤م)، ص ١٠٣ - ١١٢.

- سيبويه والقراءات: دراسة تحليلية معيارية. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

- سيبويه والكتاب. أحمد السيد غالي. كتاب مخطوط في كلية اللغة العربية بجامعة القاهرة، رقمه ٣٧٨ نحو.

- سيبويه والمدرسة الأندلسية المغربيّة في النحو. علّال الفاسي (ت ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤م). جريدة العَلَم الثقافي، الرباط، العدد ٢٣٣، تاريخ ٣/ ٥/ ١٩٧٤، ص ٦ - ٨.

- سيبويه والمذهب الشكلي. عبد الرحمن أيوب. مجلة كلية الشريعة، المجلد ٢ (بغداد، ١٩٦٦)، ص ٢٦٠ - ٢٧٤.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

- شروح كتاب سيبويه. أحمد تيمور. مجلة الهلال، المجلد ٢٨ (القاهرة، ١٩١٩)، ص ٦١.

- شواهد الشعر عند سيبويه. خالد عبد الكريم. أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

- شواهد الكتاب لسيبويه. محمد عبد المنعم خفاجي. المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٤٩ (ضمن مجموعة لغوية).

- العوامل السماعية في كتاب سيبويه. عبد الحسين الفتلي. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

- الفارسية في كتاب سيبويه. عبد الوهاب عزام (ت ١٣٧٩ هـ/ ١٩٥٩م). مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ١٣ (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٤٣ - ٤٧.

- فهرس شواهد سيبويه: شواهد القرآن، شواهد الحديث، شواهد الشعر. أحمد راتب النفاخ. دار الإرشاد، دار الأمانة، بيروت، ١٩٧٠م.

- الكتاب. مهدي المخزومي. مجلة كلية الآداب والعلوم، المجلد ٢ (بغداد، حزيران ١٩٥٧)، ص ٨٣ - ٩٨.

- كتاب سيبويه وشروحه. خديجة الحديثي. دار التضامن، بغداد، ١٩٦٧م.

- الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية. حمدي علي مهدي. مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٥م.

- كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة. عبد الحسين الفتلي. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

- لهجات قبائل العرب في كتاب سيبويه التهامي الراجي الهاشمي. مجلة البحث العلمي، الرباط، عدد ٢٤ (يناير - إبريل ١٩٧٥)، ص ١٣١ - ١٤٠.

- مخطوطات كتاب سيبويه في العالم مع ملاحظات على طبعة الكتاب الأخيرة صلاح الدين المنجد. بيروت، ١٩٧٤م.

- مصادر عربية لدراسة سيبويه. صلاح الدين المنجد. بيروت، ١٩٧٤م.

- المعارضة الصريحة للقراءات عند سيبويه

أحمد مكي الأنصاري. مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد ٣، سنة ١٩٧٢م.

- **من أعلام البصرة: سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه**. صاحب أبو جناح. مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٤م.

- **موقف سيبويه من القراءات والحديث**. خديجة الحديثي. بغداد، ١٩٧١ م، ومجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، المجلد ١٤ (١٩٧٠ ـ ١٩٧١م)، العدد ١، ص ١٨٥ ـ ٢٣٨.

- **نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه**. جيرار تروبو. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول (كانون الثاني، ١٩٧٨م)، العدد الأول، ص ١٢٥ ـ ١٣٨.

- **نظرية التقدير التأويلي من خلال كتاب سيبويه**. ريما محمود سنو الجوزو. رسالة لنيل شهادة الدبلوم في اللغة العربية وآدابها، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، ١٩٩٧م.

- **النواسخ في كتاب سيبويه**. حسام سعيد النعيمي. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

- **هل كان سيبويه محقًّا في وصفه لبعض الأصوات بالجهر؟** إدوار يوحنا. مجلة آفاق عربية، المجلد الثاني (١٩٧٦م)، العدد الثاني، ص ٦٢ ـ ٦٥.

٩ ـ طبعات الكتاب: طُبع الكتاب طبعات عدّة، منها[1]:

أ ـ **طبعة باريس** بتحقيق المستشرق الفرنسي هرتويغ دارانبرغ (Hartuig Drenbourg) (ت ١٩٠٨م) سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٩م. وقد أعاد الناشر الألماني جورج أولمس (Georges Olms) نشر هذه الطبعة سنة ١٩٧٠م بالأوفست في مدينة هلدسهايم في ألمانيا، كذلك أُعيد نشر هذه الطبعة بالأوفست في نيويورك سنة ١٩٧٠.

ب ـ **طبعة كلكتا** سنة ١٨٨٧م بتصحيح كبير الدين أحمد.

ب ـ **طبعة برلين**، سنة ١٨٩٥ ـ ١٩٠٠ م، وهي ترجمة ألمانية لطبعة دارانبرغ تولّى ترجمتها المستشرق الألماني جوستاف يان (Gustave Yahn) (ت ١٩١٧م).

وقد أعاد الناشر الألماني جورج أولمس (Geogres Olms) نشر هذه الطبعة بالأوفست سنة ١٩٦٩م في مدينة هلدسهايم الألمانية.

ج ـ **طبعة بولاق**، سنة ١٣١٦ هـ/ ١٨٩٨م ـ ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٠ م، باعتناء محمود مصطفى، وبهامشها تقريرات من «شرح أبي سعيد السيرافي»، وبأسفل صفحاتها كتاب «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب»، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري. وقد أعاد قاسم محمد الرجب الكتبي الشهير ببغداد نشر هذه الطبعة بالأوفس سنة ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤م.

هـ ـ **طبعة بيروت**، سنة ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧م، وقد تولَّت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات نشر هذه الطبعة، وجعلت في أسفل صفحاتها كتاب «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب

---

(١) عن كتاب كوركيس عواد: سيبويه إمام النحاة. ص ٣٣ ـ ٣٥.

في علم مجازات العرب» للأعلم الشنتمري.

و ـ طبعة القاهرة، سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧م بتحقيق عبد السلام محمد هارون، وقد ظهرت هذه الطبعة في خمسة مجلدات.

ـ الأول: دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م.

ـ الثاني: دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.

ـ الثالث: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، بيروت، ١٩٧١ ـ ١٩٧٣.

ـ الرابع: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.

ـ الخامس: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م.

ز ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت. وقد قمت بالتقديم لها ووضع هوامشها وفهارسها.

كتاب سيبويه

هو الكتاب.

انظر: الكتاب.

كتاب العين

هو أقدم معجم لغويّ وصل إلينا، وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ هـ/ ٧١٨م ـ ١٧٠ هـ/ ٧٨٦م).

بدأ الخليل كتابه بمقدمة طويلة أوضح فيها الطريقة التي سار عليها في وضع كتابه، ذاكراً مخارج الحروف وبعض النواحي الصوتية التي تراعى في تأليف الكلمات، موضحاً أنّ اتحاد مخارج الحروف أو تقاربها قد يكون سبباً في إهمال بعض الكلمات، وأنّ الكلمات الرباعية والخماسية لا بدّ وأن تشتمل على أحد الحروف الزلاقية التي يجمعها قولك: «مر بنفل» وإلا كانت الكلمة أعجمية. أما منهج الكتاب فاتسم بما يلي:

١ ـ رتب المواد حسب مخارجها وفق النظام التالي: /ع ح هـ خ غ/ ق ك/ ج ش ض/ ص س ز/ ط د ت/ ظ ذ ث/ ر ل ن/ ف ب م/ و ا ي أ/.

٢ ـ نظّمَ الكلمات تبعاً لحروفها الأصلية (الجذور) دون مراعاة الأحرف الزائدة فيها، أو الأحرف المقلوبة عن أحرف أخرى، وهذا المبدأ ظل متبعاً في المراحل الأربع الأولى من مراحل تطور المعجم العربي.

٣ ـ اتبع نظام التقليبات الذي ابتدعه بنفسه. فعالج الكلمة ومقلوباتها في موضع واحد[1]. فمثلاً نجد الكلمات: ع ب د ـ ع د ب ـ د ب ع ـ د ع ب ـ ب ع د ـ ب د ع ـ كلها في مادة واحدة وتحت حرف العين (لأن العين أسبق من الباء والدال حسب ترتيبه المخرجي للحروف)، بقطع النظر عما نطقت به العرب منها (ويسميه الخليل مستعملاً) وعما لم تنطق به (ويسميه مهملاً). لذلك استهل معجمه بمادة «عقَّ» ثم «علَّ» وكان عليه أن يبدأ بمادة «عَحَّ» ثم «عَهَّ»، لكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء، أو من العين والهاء، وقد لاحظ الخليل أنّ الكلمات الثنائية لا تأتي من حروف متحدة المخرج أو متقاربته[2].

---

(١) وهذا ما اصطلح عليه اللغويون بعد عصر الخليل بالاشتقاق الكبير.

(٢) الخليل بن أحمد: كتاب العين. تحقيق الأب أنستاس الكرملي. بغداد، ١٩١٤ م، ص ٦٨.

٤ ـ جعل معجمه أقساماً على عدد الحروف، وسمَّى كل قسم أو كل حرف كتاباً، وبدأ معجمه بكتاب العين فكتاب الحاء فالهاء وهكذا، وقد سمَّى كتابه باسم الحرف الأول منه من باب تسمية الكل باسم الجزء.

٥ ـ أخضع تبويب الكلمات لنظام الكمية، أو لنظام الأبنية، فرتب كلمات كل كتاب (باب) حسب الترتيب التالي:

أ ـ الثنائي: وهو عنده ما اجتمع فيه حرفان من الحروف الصحيحة، ولو مع تكرار أحدها، أو تكرار الحرفين معاً، نحو: «لو» و«قد» و«قَدَّ»، و«قدقد»... إلخ.

ب ـ الثلاثي الصحيح: وهو ما اشتمل على ثلاثة أحرف صحيحة من أصل الكلمة، نحو: «جعل»، «بحر».

ج ـ الثلاثي المعتل وهو ما اشتمل على حرفين صحيحين وحرف علة واحد، سواء أكان مثالاً، نحو: «وعد»، أم أجوف، نحو: «قال»، أم ناقصاً، نحو: «جرى».

د ـ اللفيف وهو عنده ما اجتمع فيه حرفا علة في أي موضع، فيشمل بالتالي اللفيف المفروق نحو: «وشى»، واللفيف المقرون، نحو: «شوى».

هـ ـ الرباعي وهو ما تألف من أربعة أحرف، نحو: «دحرج».

و ـ الخماسي وهو ما كان على خمسة أحرف كسفرجل. وجعل الرباعي والخماسي في باب واحد لقلة الألفاظ التي وردت منهما[١]. ثم أنهى كل بحث بالمعتل مدخلاً فيه الهمزة بحجة أنها قد تسهَّل إلى أحد حروف العلة، نحو: «بئر» و«بير»، «ذئب» و«ذيب».

٦ ـ كان يأتي بالشواهد في معظم ما يفسره، وكانت هذه الشواهد مستمدة من الشعر والحديث والأمثال والقرآن، لكن اعتماده على الشعر والقرآن كان كثيراً.

٧ ـ أثبت كثيراً من رجال السند، وبعض هؤلاء من معاصريه، لكن أكثرهم من تلامذته[٢] كالأصمعي (٧٤٠ ـ ٨٣١) وأبي عبيدة (٧٢٨ ـ ٨٢٤) وسيبويه (٧٦٥ ـ ٧٩٦).

وكتاب العين فيه كثير من الأخطاء والهنات والصُّوى، وهذا أمر غير مستغرب؛ لأنه الرائد في المعاجم، فلم يستفد من تجارب غيره. ولعل أهم المآخذ التي وجهت إليه[٣]: صعوبة استعماله لترتيبه المبني على النظام الصوتي ونظام التقليبات، واشتماله على كثير من التصحيف الذي يعود في معظمه إلى عدم تنقيطه[٤]، وانفراده بكثير من الألفاظ[٥]

(١) وقد أغفل الإشارة إلى المهمل منهما؛ لأنه فوق الحصر.

(٢) وجاء في «كتاب العين» أيضاً أسماء لرجال تأخروا عن الخليل، أو ـ على الأقل ـ لم يكن لهم ذكر في البصرة في عصره، مما دفع بعضهم إلى الشك بنسبة كتاب العين للخليل، وهذا ما سنتعرض إليه بالتفصيل بعد قليل. انظر: عبد الحميد الشلقاني: رواية اللغة. القاهرة، دار المعارف بمصر ١٩٧١، ص ١١٧.

(٣) انظر: حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره. ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧؛ وأحمد الغفور عطار. مقدمة الصحاح. ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٤) ومنها عسا الليل: أظلم دائماً. والصحيح غسا بالغين. واتذعر القوم، تفرقوا والصواب ابذعروا.

(٥) ومنها التاسوعاء: اليوم التاسع من شهر محرم.

واشتماله على أخطاء صرفية[١] واشتقاقية[٢] وعلى حكايات عن المتأخرين ووصفه بعض الأبنية المستعملة بالمهملة[٣].

* * *

لا نعلم معجماً كان له أثر ككتاب العين. وهذا أمر غير مستغرب، لمعجم افتتح التأليف المعجمي، فوضع للغويين منهجه، وسنَّ لهم سننه، حتى أضحت السمات التي اتسم بها، مبادىء التزم بها كثير ممن أتوا بعده وحذوا حذوه في التأليف المعجمي. فترتيب المواد حسب نظام معيَّن في ترتيب الحروف، لا حسب الموضوعات ـ كما كان شائعاً في عصره ـ أصبح السمة العامة لمعظم المعاجم التي أتت بعده، والترتيب المخرجي التزم به أكثر من معجمي[٤]، وترتيب المواد وفق أحرف أصولها سارت عليه المعاجم اللغوية العربية[٥]، والإتيان بالشواهد نراه في معظم المعاجم التي أُلِّف بعده. وكذلك القول بالنسبة لنظام التقليبات الذي ابتدعه[٦]، والتقسيم حسب الأبنية الذي سار عليه[٧].

وقد أُلِّفت بعض الكتب لإكمال نقصه منها[٨]: «الإستدراك على العين» للسدوسي (؟ ـ ٨١٠م) و«التكملة» للخازرنجي البشتي (؟ ـ ٩٥٩م). كما وضعت بعض الكتب لنقده وإبراز النقص فيه، ومنها[٩]: «استدراك الغلط الواقع في العين» لأبي بكر الزبيدي (٩٢٨ ـ ٩٨٩)، و«غلط العين» للخطيب الإسكافي (؟ ـ ١٠٢٩م). كما وضع بعض اللغويين كتباً للدفاع عنه، ومنها[١٠]: «التوسط» لابن دريد (٨٣٨ ـ ٩٣٣)، و«الرد على المفضل» لنفطويه (٨٥٨ ـ ٩٣٥)، و«الانتصار للخليل» للزبيدي (٩٢٨ ـ ٩٨٩)، كما اختصره الزبيدي نفسه في معجم سماه «مختصر العين»، وهو معجم يتفق مع كتاب العين في الترتيب الإجمالي وشرح المفردات، بحيث اعتبرت دائرة المعارف الإسلامية عند كلامها على الخليل أن مختصر العين يعتبر أفضل كتاب يقوم مقام «العين»[١١].

---

(١) منها ما ذهب إليه من أنه ليس في الكلام نون أصلية في صدر كلمة، فقال الزبيدي في كتابه «استدراك الغلط الواقع في العين»: جاءت كثيراً، نحو: «نهشل» و«نعنع».

(٢) ومنها قوله: التاء في «التحفة» مبدلة من الواو، وفلان «يتوحف»، وعقَّب عليه الزبيدي بقوله: إن التاء ليست مبدلة من الواو لوجودها في التصاريف، وقوله: «يتوحف» منكور عندي.

(٣) كمادة «عكش».

(٤) كالأزهري في معجمه «تهذيب اللغة»، والقالي في «البارع»، وابن سيده في «المحكم»، والزبيدي في «مختصر العين»... إلخ.

(٥) إلا بعض المعاجم التي أُلفت في العصر الحديث والتي رتبت الكلمات حسب نطقها، لا حسب أصولها.

(٦) من الذين التزموا نظام التقليبات: الأزهري في «تهذيب اللغة»، والقالي في «البارع»، وابن سيده في «المحكم»، والزبيدي في «مختصر العين»، وابن دريد في «الجمهرة»... إلخ.

(٧) التزم بالتقسيم الكمي معاجم «تهذيب اللغة»، و«البارع»، و«المحكم»... إلخ.

(٨) حسين نصار: المعجم العربي، نشأته وتطوره. ج ١، ص ٢٩٧ ـ ٣٠١.

(٩) المرجع نفسه. ج ١، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٥.

(١٠) المرجع السابق. ج ١، ص ٣٠٥ ـ ٣١١.

(١١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية، مادة «الخليل»، ج ٨، ص ٤٣٦.

وتجدر الملاحظة أخيراً إلى أننا لا نعلم في العصر الحديث دراسة حول المعاجم العربية، إلا وقد أفردت قسماً مميزاً منها لكتاب «العين»[(١)].

* * *

وتضاربت الآراء كثيراً حول مؤلف كتاب العين، حتى إننا لا نظن أن هناك كتاباً اختُلِفَ في مؤلفه، الاختلاف الذي نراه حول مؤلف كتاب العين، وقد عالج هذه المسألة بعض اللغويين القدامى، ومعظم الباحثين المحدثين الذين تناولوا في أبحاثهم المعاجم العربية[(٢)]. وهذا عرض موجز لأهم الآراء في نسبة كتاب العين، مع ما رُدَّ عليها:

١ ـ الرأي الأول: يذهب إلى أن الخليل لم يؤلف الكتاب ولا صلة له به، وقد قال به أبو حاتم السجستاني (؟ ـ ٨٦٢م)[(٣)] وقد اعتمد هذا الرأي على أنّ الكتاب ليس له إسناد وأنّ تلامذة الخليل ولغويي البصرة التي نشأ فيها، لم يقتبسوا منه في كتبهم.

٢ ـ الرأي الثاني: يذهب إلى أنّ الخليل كان صاحب فكرة تأليف الكتاب، لكنه لم يضع نصه. وقد قال به الأزهري الذي ذهب إلى أنّ الليث بن المظفر قد نحل الخليل كتاب العين لينفقه باسمه[(٤)].

٣ ـ الرأي الثالث: يذهب إلى أنّ الخليل وضع قسماً من كتاب العين ثم أتى الليث بن المظفر (؟ ـ ٧٩٦) فأكمله، وقد قال به أبو الطيب اللغوي (؟ ـ ٩٦٢م) وأبو بكر الزبيدي، ويوسف العش. ودليلهم في ذلك ما جاء في الكتاب من حكايات عن المتأخرين مثل أبي عبيدة وابن الأعرابي (٧٦٧ ـ ٨٤٥)، وأن ما جاء فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين من ذكر مخارج الحروف وتقديمها وتأخيرها، بخلاف مذهب البصريين، والخليل

---

(١) انظر: مثلاً عبد الله درويش: المعاجم العربية ص ١٢ ـ ١٩، وص ٤٧ ـ ٨٩؛ وحسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره. ج ١، ص ٢٧٩ ـ ٢٩٦؛ وأحمد عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح. ص ٥٤ ـ ٧٠، وص ٩٥ ـ ٩٦؛ وعبد الحميد الشلقاني: رواية اللغة. القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١. ص ١١١ ـ ١٣٢؛ وجرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ط ٢، مصر، ١٩١٢، ج ٢. ص ١٢٢؛ وأحمد أمين: ضحى الإسلام. القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ج ٢. ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩؛ ويوسف العش: «أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروي عن الخليل بن أحمد» بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ١٦، ج ٩ (أيلول ١٩٤١). ص ٤٢٢، وج ١٠ (ت ١ ١٩٤١). ص ٤٦٠، وج ١١ (ت ٢ ١٩٤١). ص ٥١٢... إلخ.

(٢) انظر: في هذا الصدد: أحمد عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح. ص ٦١ ـ ٧٠ وأحمد أمين: ضحى الإسلام. ج ٢. ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩؛ وعبد الحميد الشلقاني: رواية اللغة. ص ١٢٦ ـ ١٣٢؛ وعبد الله درويش: المعاجم العربية. ص ٤٧ ـ ٦٨؛ وحسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره. ط ٢، القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٦٨. ص ٢٧٩ ـ ٢٩٦؛ ويوسف العش: «أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروي عن الخليل بن أحمد». مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ١٦، ج ٩ سنة ١٩٤١. ص ٤٢٢، وج ١٠، سنة ١٩٤١. ص ٤٦٠، وج ١١، ص ٥١٢... وغيرها.

(٣) السيوطي: المزهر. القاهرة، ط الحلبي، ج ١، ص ٨٤.

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة. القاهرة، دار القومية العربية، سنة ١٩٦٤، ج ١. ص ٢٨.

بصري، وأنّ الكتاب تضمَّن بعض الأخطاء التي لا يمكن أن يكون الخليل، وهو العالم اللغوي، قد وقع فيها(١).

٤ ـ **الرأي الرابع**: يذهب إلى أنّ الكتاب، من وضع الخليل، لكنه أحرق، فتولى الليث وبعض اللغويين إعادة وضعه، وقد انفرد بهذا الرأي ابن المعتز (٨٦١ ـ ٩٠٩م) الذي روى رواية مفادها أنّ الخليل زار الليث في خراسان وأهداه كتابه العين، وأنّ زوجة الليث أحرقت الكتاب انتقاماً من زوجها، لشغفه بجاريته الحسناء، مما اضطره إلى إعادة طبعه(٢).

٥ ـ **الرأي الخامس**: يؤكد أن كتاب العين للخليل، وقد قال به ابن دريد(٣) وابن فارس(٤).

وقد رُدَّ على الآراء الأربعة الأولى بما يلي(٥):

أ ـ إن الادّعاء بأن الكتاب ليس له سند منقوض باعتراض ابن دريد وابن فارس بنسبة «العين» إلى الخليل.

ب ـ إن عدم معرفة تلامذة الخليل بكتابه لا ينفي بالضرورة نسبة الكتاب إليه.

ج ـ إن احتواء الكتاب مسائل تماشي وجهة الكوفيين ولا تساير البصريين الذين يعد الخليل إمامهم، لا ينفي بالضرورة أيضاً نسبة الكتاب إلى الخليل. وأغلب الظن أنّ هذه الأمور قد دُسَّت في الكتاب عمداً لتشويه حقائقه، أو لتأييد المدرسة الكوفية، بعدما استشرى الخلاف بين المدرستين وتعصَّب كل فريق لآرائه.

د ـ إنّ ما ورد فيه من حكايات عن المتأخرين كالكراع (؟ ـ ٩٢١م) والزجاج (٨٥٥ ـ ٩٢٣) وأبي عبيدة (٧٢٨ ـ ٨٢٤)، وابن الأعرابي (٧٦٧ ـ ٨٤٥) لا ينفي أيضاً وأيضاً نسبة الكتاب للخليل. وأغلب الظن أنّ هذه الحكايات إنما كانت تعليقات على هوامش الكتاب، فأدخلها النساخ في متنه، أو أن بعض أصحاب الغايات أدخلوها بغية نفي نسبة الكتاب إلى صاحبه.

هـ ـ إنّ التصحيفات والتحريفات التي وجدت في «كتاب العين» والتي لا تتمشى مع نظام الخليل الدقيق وسعة علمه، هي في أغلب الظن من عمل النساخ، الذين قلما سلمت مخطوطة من تصحيفاتهم وتحريفاتهم.

و ـ إن رواية ابن المعتز عن حرق الكتاب ثم إعادة طبعه، أقرب إلى القصة الغرامية الخرافية منها إلى القصة الموضوعية الصحيحة.

ولكتاب العين طبعات عدَّة، منها:

ـ طبعة مؤسسة دار الهجرة في إيران سنة ١٤٠٩ بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، وقد أعادت دار مكتبة الهلال في بيروت نشر هذه الطبعة.

---

(١) عبد الله درويش: المعاجم العربية. ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢) المرجع نفسه. ص ٥٠ ـ ٥١.

(٣) ابن دريد: الجمهرة. ط حيدر أباد، ج ١. ص ٣.

(٤) ابن فارس: المقاييس. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، أول الكتاب.

(٥) عبد الله درويش: المعاجم العربية. ص ٥٥ ـ ٦٨.

ـ طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي سنة ١٩٩٦م.

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ «كتاب العين في ضوء النقد اللغوي». نعيم سلمان البدري. عمان، دار أسامة.
ـ «كتاب العين وموقعه من آثار الدارسين». كمال بشر. حوليات دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٣. ص ١٠١ ـ ١٢٨.
ـ «مصادر الشك في كتاب العين». محمد رضا الشبيبي. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ١٠ (١٩٥٨م). ص ٤٣ ـ ٤٤.
ـ «كتاب العين». يوسف أحمد المطوع. مجلة العلوم الإنسانية، الكويت، المجلد الثاني، الجزء الخامس (١٩٨٢م). ص ١٩٣ ـ ٢١٩.
ـ «أوليّة تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين». يوسف العش. مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد ١٦. ص ٤٢٢ ـ ٤٢٨، و٤٦٠ ـ ٤٦٨، و٥١٢ ـ ٥٢١، و٥٤٧ ـ ٥٥٤.

الكتابة العربيّة

انظر: الخط العربيّ.

الكتابة العَروضيَّة

هي كتابة الشِّعر كما يُلفظ به، وهي تقوم على أمرين أساسيَّين:

١ ـ كلّ ما يُنطق به يُكتب ولو لم يكن مكتوباً، وهذا يستلزم:

أ ـ فكّ إدغام الحرف المشدَّد: مَدَّ ←مَدْدَ، حَرَّر ← حَرْرَرَ.

ب ـ كتابة المدَّة همزة بعدها ألف: آمَن ← أَامَنَ.

ج ـ كتابة التنوين: جَبَلٌ ← جَبَلُنْ. باكِراً ← باكِرَنْ. أَسَدٍ ← أَسَدِنْ. أمّا عند الوقف، فإن التنوين، في حالة النَّصْب، يُكتب ألفاً: صَباحاً ← صَباحا.

د ـ تكتب الألف في الأسماء التي تتضمَّن الألف نطقاً لا كتابةً: هٰذا ← هاذا. هٰذِهِ ← هاذِه. هٰذان ← هاذان. هٰذين ← هاذيْن. هٰؤُلاء ← هاؤلاء. ذلك ← ذالِك. اللّه ← اللاه. لٰكِنْ ← لاكِنْ. لكنَّ ← لاكِنْنَ. الرحمن ← الرحمان. . .

هـ ـ تُكتب الواو في الأسماء التي تتضمَّن الواو نطقاً لا كتابةً: داود ← داوُود. طاوس ← طاوُوس. ناوُس ← ناووس.

و ـ تُكتب حركة حرف القافية حرفاً مُجانِساً للحركة، فإن كانت حركة حرف القافية ضمَّة كُتبت هذه الضمَّة عروضيًّا واواً (يَلْعَبُ ← يَلْعَبُو)، وإذا كانت كسرة كُتبت ياء (مُدَلَّلِ ← مُدلْلَلي)، وإذا كانت فتحة كُتِبتْ ألفاً (تَعَوَّدَ ← تَعَوْوَدَا).

ز ـ إذا أُشبِعَتْ حركة هاء الضمير للمفرد المذكَّر الغائب، كُتبَتْ حرفاً مُجانساً للحركة، أي: كُتبت واواً إذا كانَتْ ضمَّة (لَهُ ← لَهُو. مِنْهُ ← مِنْهُو)[1]، وياءً إذا كانت كسرة (بِهِ ← بهي. إليهِ ← إلَيْهِي)، أمّا إذا لم تُشْبَع، فلا تُصَوَّر بأيّ حرف؛ وأمّا كاف المخاطب أو المخاطبة فلا تُشبع، ولذلك لا يُزاد بعدها أيّ حرف.

(١) تُشبَع ميم «هم» أحياناً، فتُكتَب كتابةً عروضيَّةً هكذا: «هُمُو».

٢ ـ كلّ ما لا يُنْطَق به لا يُكتَبُ ولو كان مكتوباً، وهذا يستلزم:

أ ـ حذف همزة الوصل إذا لم يُنطق بها، ونجد هذه الهمزة في:

ـ ماضي الأفعال الخماسيَّة والسداسيَّة المبدوءة بالهمزة، وفي أمرها ومصدرها: فانْطَلَق ← فَنْطَلَق. فانْطَلِقْ ← فَنْطَلِقْ. فانطلاقٌ ← فَنْطِلاقُنْ. فَاسْتَغْفَر ← فَسْتَغْفَرَ. فاسْتَغْفِرْ ← فَسْتَغْفِرْ. فاسْتِغْفَارٌ ← فَسْتِغْفارُنْ.

ـ أمر الفعل الثلاثي: فاكْتُبْ ← فَكْتُبْ.

ـ الأسماء التالية: اسم، ابن، ابنُم، امرُؤ، است[1]، اثنان، اثنتان، اثنين، أيْمُن: شاهَدْتُ ابْنَك ← شاهَدْتُ بْنَكَ[2].

ـ «أل»، فإذا كانت «ألْ» قمريَّة، اكتُفِيَ بحذف الألف فقط: طلع القَمَر ← طَلَعَ لْقَمَرُ، أمّا إذا كانت شمسيَّة، فإنَّها تُحذف، أيضاً وتُقلب اللّام حرفاً من جنس الحرف الأوَّل في الاسم الداخلة عليه: طَلَعَتِ الشَّمْسُ ← طَلَعَتِ شْشَمْسُ.

ب ـ تُحْذَف واو «عَمرو» الزائدة رفعاً وجرًّا[3]، جاءَ عَمْرٌو ← جاءَ عَمْرُنْ.

ج ـ تُحذف الألف، والواو الساكنة، والياء الساكنة من أواخر الحروف والأفعال والأسماء إذا وليَها ساكن: في البحر ← فِلْبَحْر. إلى السَّهْلِ ← إلَسْسَهْل. مَشَى الفَتَى ← مَشْلْفَتى. قاضي المدينة ← قاضِلْمَدِينة. فَتَى العَصْر ← فَتَلْعَصْر.

د ـ تحذف الألف الفارقة من أواخر الأفعال: كَتَبوا ← كَتَبُو.

وبعد الكتابة العروضيَّة نضع خطًّا صغيراً مائلاً «/» مقابل كلّ حركة، وسكوناً «٥» مقابل السكون، ثُمَّ نضع تحت الحركات التفاعيل المناسبة. وهذا ما يُعرف بتَفْعيل البيت الشِّعريّ، وفيما يلي أمثلة على الكتابة العروضيَّة:

المثال الأوَّل من بحر الطويل، وهو من قصيدة للسَّموأل:

إذا المرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْم عِرْضُهُ
إذَلْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَلْلُؤْ مِعِرْضُهُوْ

//٥/٥ //٥/٥/٥ //٥/٥//٥
فَعُولُن مَفاعِيلُن فَعُولُنْ مَفاعِلُنْ

فَكُلُّ رِداءٍ يَرْتَدِيْهِ جَمِيْلُ
فَكُلْلُ رَدَائِنْ يَرْ تَدِيْه جَمِيْلُوْ

//٥/// //٥/٥ /٥//٥///٥/٥
فعولُ مفاعيلُنْ فعولُ مَفاعي

المثال الثاني من بحر الرَّمل، وهو من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة:

قالَتِ الصُّغرى وقَدْ تَيَّمْتُها
قالَتِصْصُغْ رى وقَدْتَيْ يَمْتُها

/٥//٥/٥ /٥ //٥/٥ /٥//٥
فاعلاتن فاعلاتن فاعلن

قَدْ عَرَفْناه وهَلْ يَخْفى القَمَرْ؟
قد عَرَفْناهُ وهَلْ يَخْ فَلْقَمَرْ

---

(١) وكذلك في مثنّى الأسماء الستّة السابقة.

(٢) إذا كانت «أَلْ» علماً على أداة التعريف، أي: إذا لم تدخل على الاسم، فهمزتها همزة قطع.

(٣) أمّا في حالة النَّصب فلا تُزاد أصلاً: «شاهدتُ عَمْراً» وزيادة الواو في «عمرو» رفعاً وجراً للتفريق بينها وبين «عُمَر» المفتوحة الميم، أمّا في حالة النَّصب، فـ «عُمَر» غير مصروف، و«عَمْرو» مصروف لذلك لا حاجة لزيادة الواو لهذا التفريق.

/0//0 / /0/ //0/ /0/ /0//0/
فـاعِـلاتُـنْ فـعِـلاتُـن فـاعِـلُـنْ

الكَتّان

لا تقلْ: «اشتريتُ ثوباً من الكِتَّان»، بل: «اشتريت ثوباً من الكَتَّان» (بفتح الكاف).

كُتَع

لها أحكام «جُمع»، وتُعرب إعرابها. انظر: جُمع.

كَتْعاء

لها أحكام «جمعاء»، وتُعرب إعرابها. انظر: جَمْعاء.

الكَتِف

لا تقل: «الكتِف الأيْسَر»، بل قل: «الكتف اليُسْرى»؛ لأنّ «الكتف» مؤنّث.

الكُتْلة والتَّكَتُّل

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال عبارة «تكتَّلَ الناس» بمعنى: صاروا كتلة، أي: جماعة متفقة على رأي واحد، وجاء في قراره:

«يقول المحدثون: «تكتّل الناس»: صاروا كتلة، أي: جماعة متّفقة على رأي واحد. والعرب لا يعرفون «تكتَّلَ» إلّا بمعنى تجمّع الشيء وتدوَّر، ولا «الكتلة» إلا بمعنى ما جمع من التمر والطين ونحوهما. و«الكتلة» في لغة العلوم والحضارة تقابل لفظ (Masse) في الفرنسية، ولفظ (mass) في الإنجليزيّة»[1].

الكَثْرَة

انظر: جمع الكَثْرة في «جمع التكسير».

كَثُرَما

لفظ مركَّب من الفعل المكفوف عن العمل «كَثُر» و«ما» الكافَّة، ولا يليه إلّا فعل، نحو: «كَثُرَما أكافىءُ المجتهدَ» («كَثُرَ»: فعل ماض مبني على الفتح مكفوف عن العمل (أي: لا فاعل له). «ما» حرف زائد وكافّ مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. «أكافىء»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «المجتهد». مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة).

الكثير

الكثير، في اللغة، صفة مشبَّهة من «كَثُرَ». وكَثُرَ الشيءُ: كان كثيراً متوافراً.

والكثير، في النحو، هو المقيس عليه.

انظر: المقيس عليه.

ابن كثير

= إسماعيل بن عمر (٧٧٤ هـ/ ١٣٧٣م).

كثيراً

- مفعول مطلق في نحو: ﴿وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [طه: ٣٤].
- مفعول به في نحو: ﴿إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].
- مفعول فيه إذا اتصلتْ بها «ما» الزائدة، نحو: «كثيراً ما رحلتُ».

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٩.

ـ حسب موقعها من الجملة، نحو: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ [الروم: ٨]، فهي هنا اسم «إنّ».

كثيراً ما

تعرب في نحو: «كثيراً ما يخرج» مفعولاً فيه أو مفعولاً مطلقاً بحسب التقدير، فإن قدَّرْتَ «يخرجُ خروجاً كثيراً» كانت مفعولاً مطلقاً، وإن قدّرت «يخرج حيناً كثيراً»، كانت مفعولاً فيه. و«ما» في الحالتين زائدة لتأكيد الكثرة.

كِخْ كِخْ، أو كَخْ كَخْ، أو كِخِ كِخِ، أو كِخٍ كِخٍ، أو كَخٍ كَخٍ، أو كَخِ كَخِ:

اسم صوت لزجر الصبيِّ وردْعه، ويقال عند التقذّر أيضاً، مبنيّ على حركة الآخر لا محلّ له من الإعراب، نحو الحديث: «أكلَ الحَسَنُ أو الحسينُ ثمرةً من تمرِ الصَّدَقَةِ، فقال له النبيُّ عليه الصلاةُ والسَّلامُ: كِخْ كِخْ».

الكختاريّ

= أبو بكر بن إسحاق بن خالد (٨٤٧ هـ/ ١٤٤٣م).

كَذا

اسم يُكنَّى به عن العدد المُبْهم، قليلاً كان أو كثيراً، نحو: «نَجَحَ كذا وكذا تلميذاً»، وعن الجملة، نحو: «قلتُ كذا وكذا حديثاً». والغالب أن تكون مكرَّرة بالعطف، وقد تُستَعْمَل مفردةً، أو مكرَّرةً بلا عطف. وحُكم مُمَيِّزها أنّه مفرد منصوب دائماً، ولا يجوز جرُّه. وحكْمها أنّها مبنيّة على السكون في محلّ:

ـ رفع مبتدأ في نحو: «عندي كذا وكذا كتاباً» (و«كذا»: اسم معطوف مبني على السكون في محلّ رفع).

ـ رفع خبر في نحو: «المسافرون كذا وكذا رجلاً».

ـ رفع فاعل في نحو: «نَجَحَ كذا وكذا تلميذاً».

ـ رفع نائب فاعل في نحو: «أُكرِمَ كذا وكذا مجتهداً».

ـ نصب مفعول به في نحو: «كافأتُ كذا تلميذاً».

ـ نصب مفعول فيه في نحو: «درستُ كذا ساعةً».

ـ نصب مفعول مطلق في نحو: «ضربتُ اللصَّ كذا ضربةً».

للتوسُّع انظر:

ـ فوح الشَّذا بمسألة كذا. ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١ هـ). تحقيق أحمد مطلوب. بغداد، جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد ٦، (١٩٦٣م).

كَذابِ

لها أحكام «خَباتِ»، وتُعرب إعرابها.

انظر: خَباتِ

كَذَبَ

قال الغلاييني:

من الأفعال الجامدة «كذَبَ»، التي تُستعمَلُ للإغراءِ بالشيء والحث عليه، ويرادُ بها الأمر به ولزومهُ وإتيانُهُ، لا الإخبارُ عنه. ومنه قولهم: «كذَبك الأمرُ، وكذَبَ عليك». يُريدونَ الإغراءَ به والحمل على إتيانه، أي: عليكَ به فالزمَهُ وائتِه، وقولهم: «كذبَكَ الصَّيدُ»، أي: أمنك فارمِه. وأصلُ المعنى: كذَبَ فيما أراكَ وخدعَكَ ولم يَصدُقك، فلا

تُصدِّقه فيما أراك، بل عليك به والزمه وائته.
قال ابن السّكّيت: «تقول للرجل إذا أمرتهُ بشيء وأغريتهُ: كذَبَ عليك كذا وكذا، أي: «عليك به، وهي كلمةٌ نادرة».

ثم جرى هذا الكلامُ مَجرى الأمر بالشيء والإغراء به والحثُّ عليه والحضُّ على لزومه وإتيانه، من غير التفاتٍ إلى أصل المعنى؛ لأنه جرى مَجرى المثل، والأمثالُ لا يُلاحَظُ فيها أصلُ معناها وما قيلتْ بسببه، وإنما يُلاحظُ فيها المعنى المجازيُّ الذي نُقلت إليه وأشربتهُ.

وهذا الكلام، إما من قولهم: «كذبته عينه»، أي: أرته ما لا حقيقة له. كما قال الأخطل (من الكامل):

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ؟ أم رأيتَ بِواسِطٍ
غَلَسَ الظَّلامِ من ٱلرَّبابِ خيالا

وإما من قولهم: «كذَب نفسه، وكذبته نفسه». إذا غرّها أو غرته، وحدثها أو حدثته بالأماني البعيدة والأمور التي يبلغها وسعه ومقدرته. ومنه قيل للنفس: «الكذوب»، وجمعها «كُذُب» - بضمتين - قال الشاعر: «حتى إذا صدقته كُذبه»، أي: نفوسه، جعل له نفوساً لتفرّق رأيه وتشتته وانتشاره. وقالوا ضد ذلك: «صدقته نفسه»، أي: ثبطته وأضعفت عزيمته، كما قال الشاعر (من المتقارب):

فأقبَلَ يجري على قَدرِهِ[1]
فَلَمّا دَنا صَدَّقَتْهُ الكُذُوبُ

أي: فلما دنا من الأمر الذي وطد عزيمته عليه ثبطته نفسه وكسرت من همّته، وقال لبيد (من الرمل):

واكْذِبِ النَّفْسَ، إذا حَدَّثْتَها
إنَّ صِدْقَ ٱلنَّفْسِ يُزْرِي بالأَمَلْ

(والمعنى: نشّطها وقوّها ومَنّها، ولا تثبطها، فإنك، إن صدقتها (أي: ثبطتها وفترتها)، كان ذلك داعياً إلى عجزها وكلالها وفتورها، خشية التعب في سبيل ما أنت تريده).

ومن ذلك حديثُ: «فَمنِ احتجمَ، فيومُ الخميس والأحدِ كذَباك»، أي: عليك بهذين اليومين، فاحتجمْ فيهما.

ومنه قولُ أعرابيّ، وقد نظرَ إلى جمل نِضْو[2]: كذبَ عليك البِزْرُ والنَّوى[3]، وفي رواية: «القَتُّ والنَّوى»[4]، أي: عليك بهما والزَمهما فإنّهما يُسمّنانك. وفي حديث عُمَرَ: «شَكا إليه عَمْرو بنُ مَعديكربَ، أو غيرهُ، النَّقرِسَ»[5]، فقال: «كَذَبَ عليك الظهائرُ»[6]، أي: عليك بالمشي فيها. وفي روايةٍ: «كَذَب عليك الظواهرُ»[7]. وفي حديث له آخر: إنَّ

---

(١) أي: على ما يستطيعه من قوّة وعزيمة وهمَّة ونشاط.
(٢) النضو: المهزول.
(٣) «البزر»: بكسر الباء، وفتحها ضعيف: كلّ حب يبذر للنبات، وجمعه بزور؛ فإن كتبته بالذال فتحت الباء. و«النوى»: بزر التمر ونحوه، الواحدة نواة.
(٤) القَتُّ: بفتح القاف: اليابس من نبات يقال له «الفِصْفِصَة» بكسر الفاءين وسكون الصاد الأولى: وهو نبات تعلفه الدواب، حبه كالكرسنة، ولا يسمى فصفصة وهو رطب، فإذا يبس فهو القت.
(٥) النقرس: داء يأخذ في الرجل. وقيلَ: هو ورم يحدث في مفاصل القدم وأصابعها.
(٦) الظهائر: جمع ظهيرة، وهي شدّة الحرّ.
(٧) الظواهر: ما أشرف من الأرض وارتفع. وكذلك: أعالي الأودية، كما أنّ البطاح بطنها.

عَمْروَ بنَ مَعديكرِب شكا إليه المَعَصَ[1]، فقال: «كذَبَ عليكَ العَسَلُ» يُريدُ العَسلانَ، (وهو مشي الذِّئبِ)، أي: عليك بِسُرْعة المشي. وفي حديثٍ له غيرهِ أنَّهُ قال: «كذَبَ عَليكمُ الحَجُّ، كذبَ عليكم العُمْرَةُ، كذَبَ عليكُم الجِهادُ، ثلاثةُ أسفارٍ كذبْن عليكم»، أي: الزمُوا ذلك وعليكم به.

وهذا كلام يراد به الإغراءُ بالشيء والحث عليه ولزومه، كما قدمناه، وهو خبر في معنى الأمر، كما في قولك: «رحمه الله»، أي: اللهم ارحمه، ونحو: «أمكنك الفرصة، وأمكنك الصيد»، يريد الإغراءَ بهما والأمر بإتيانهما. والمعنى: عليكم بالحج والعمرة والجهاد، فأتوهن، فإنهن واجبات عليكم. قال الزمخشري في «الفائق»: «إنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم. ولذلك لم تنصرف، ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب ليس إلّا. وهي في معنى الأمر، كقولهم في الدعاء: رحمك الله، والمراد بالكذب الترغيب والبعث، من قول العرب: كذبته نفسه: إذا منته الأماني، وخيلت من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك ما يرغب الرجل في الأمور، ويبعثه على التعرض لها. ومن ثمة قالوا للنفس: «كذوب» اهـ. وقال: «الأعلم»: «العرب تقول: «كذبك التمر واللبن»، أي: عليك بهما. وأصل الكذب الإمكان، وقولك للرجل: «كذبتَ»، أي: أمكنت من نفسك وضعفت، فلهذا اتسع فأغريَ به؛ لأنه متى أغريَ بشيء فقد جعل المغرى به ممكناً مستطاعاً إن رامه المغري» اهـ. وقال الجوهري: «كذب» معناه هنا: وجب»[2].

كُراع النَّمْل

= علي بن الحسن (بعد ٣٠٩ هـ/ ٩٢١م).

كَرامَةً

تُعرب، في العبارة المشهورة «حبًّا وكرامةً»، مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: أكرمَك.

كَرَبَ

فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة لم يرد منه غير الماضي، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، خبره جملة فعليَّة، يجوز اقترانها بـ «أنْ» وعدمه، والأكثر تجرّده منها، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جواهُ يذُوبُ
حينَ قالَ الوشاةُ هِنْدٌ غَضوبُ

(«كَرَبَ»: فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «القلب»: اسم «كرب» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «مِنْ» حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، متعلّق بالفعل «يذوب». «جواهُ»: اسم مجرور بالكسرة المقدَّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والهاء ضمير

---

(١) المعص: بفتحتين وبالعين المهملة: التواء في عصب الرجل. ويروى «المغص» بالغين المعجمة ساكنة، ويجوز تحريكها. وهو وجع في البطن، يقال: مغص ـ بالمجهول ـ فهو ممغوص. وحينذاك يكون المراد بالعسل المادة الحلوة المعروفة، ويكون المعنى: عليك بشربه فإنه دواء لذلك.

(٢) جامع الدروس العربية ١/ ٥٨ ـ ٦١.

متصل مبنيّ على الضم في محل جرّ مضاف إليه. «يذوبُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «يذوب» في محل نصب خبر «كرب»...).

ابن كردان النحويّ

= علي بن طلحة بن كردان (٤٢٤ هـ/ ١٠٣٢م).

الكُرْدِيّة

لغة آريَّة يتكلم بها الأكراد في سوريا وتركيا والعراق وإيران. وتستخدم الحرف العربي في الكتابة.

كَرَّرَ تَكْرِيراً وتكراراً

يظن البعض أنّ «التكرير» هو التَّصْفية والتنقية وحسب، لذلك يُخطِّئون من يقول: «كرَّرَ تكريراً»، بمعنى أعادَ مرَّةً بعد أخرى.

والواقع أنّ «التكرير» هو مصدر سماعيّ وقياسِيّ لِـ «كرَّر»، لذلك نرى أن استعماله أفصح من «التكرار» السَّماعيّ فقط.

الكَرْكَدَّن

لا تقلْ: «الكرَكَدَنّ حيوان ضخم الجُثَّة»، بل «الكَرْكَدَّنُ حيوان ضخم الجُثَّة».

الكركيّ

= محمد بن عمران (نحو ٦٢٧ هـ/ ١٢٢٩م ـ.../ ...).

أبو الكرم الحوزيّ

= خميس بن علي بن أحمر (٥١٠ هـ/ ١١١٦م).

أبو الكرم اللبوسيّ

= جودي بن عبد الرحمن بن جودي (٦٣٣ هـ/ ١٢٣٥م).

الكرماستيّ

= يوسف بن حسين (٩٠٦ هـ/ ١٥٠٠م).

الكرمانيّ

= محمد بن عبد الله بن محمد (.../ ... ـ ٣٢٩ هـ/ ٩٤٠م).

= محمد بن يوسف بن علي (٧١٧ هـ/ ١٣١٧م ـ ٧٨٦ هـ/ ١٣٨٤م).

= محمود بن حمزة بن نصر (بعد ٥٠٠ هـ/ ١١٠٦م).

الكرنبائيّ

= هشام بن إبراهيم (.../ ... ـ .../ ...).

كُرْهاً

حال منصوبة بالفتحة الظاهرة في نحو: «جاءَ زيدٌ إلى المدرسةِ كُرْهاً».

كُرون

جمع كُرة، وهي كل جسم مستدير، اسم ملحق بجمع المذكَّر السالم، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء، نحو قول عمرو بن كلثوم (من الوافر):

يُدَهْدِينَ الرُّؤُوس كما يُدَهْدِي
حَزاورَةٌ بأيديها الكُرِينا[1]

(١) يُدَهْدِينَ: يُدَحرجن. الحزاورة: جمع حَزَوَّر، وهو الغلام القويّ.

مفعول به للفعل «يدهدي» منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم، والألف للإطلاق).

الكريونيّ

= ثابت بن حسن (٦٢٥ هـ/ ١٢٢٧م).

كَسا

فعل ماضٍ ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، نحو: «كَسَا زيدٌ الفقيرَ ثوباً». له أحكام «أعطى». انظر: أعطى.

الكسائيّ

= أحمد بن زكريا بن مسعود (٥٥١ هـ/ ١١٥٦م ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٨م).

= علي بن حمزة بن عبد الله (١٨٩ هـ/ ٨٠٥م).

الكسائيّ الصغير

= محمد بن يحيى (٢٨٨ هـ/ ٩٠٢م).

كَسَبَ

لا تقل: «كَسِبَ مالاً»، بل «كَسَبَ مالاً».

«الكَسْتَنيّ» و«القَسْطليّ»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الكستنيّ»، وكلمة «القسطليّ» وصفًا للّون، وجاء في قراره:

«وافق المجلس على صحّة كلمة «كَسْتنيّ» وكلمة «قَسطلي» وصفاً للَّوْن. والكلمتان منسوبتان إلى كلمتي «الكستنة» و«القَسْطل» المعرَّبتين اسماً للنبات الذي يُسمّى «أبو فَروة»[1]

الكَسْر

الكَسْر، في اللغة، مصدر «كَسَرَ». وكَسَرَ العودَ أو الزجاجَ أو كلّ صلب: فَصَله، فرَّق بين أجزائه.

والكَسْر، في القراءة، النُّطق بالكسرة، أو التحريك بها. وهو الإمالة أيضاً.

انظر: الإمالة.

والكَسْر في النحو، إحدى علامات البناء الأصليّة.

انظر: الكسرة.

كَسْر همزة «إنّ»

انظر: «أنّ».

ابن كسرى المالقي

= الحسن بن محمد بن علي (٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧م).

الكَسْرة

الكَسْرة، في اللغة، مصدر مرّة من «كَسَرَ». وكسر العودَ أو الزجاجَ أو كلّ صُلْب: فصله، فرَّق بين أَجْزائه. والكسرة علامة بناء بعض الحروف، نحو باء الجرّ، وتكون علامة بناء الاسم في:

١ ـ جمع المؤنّث السالم المبنيّ الواقع اسماً لـ «لا» النافية للجنس. نحو: «لا مُجْتهداتِ يرسُبْنَ» («مجتهدات»: اسم «لا» مبني على الكسر في محل نصب اسم «لا»).

٢ ـ العلم المختوم بـ «ويهِ» في لغة مَنْ يبينه،

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٦.

نحو: «سيبويهِ عالم مشهور» («سيبويه»: اسم مبنيّ على الكسر في محل رفع مبتدأ).

٣ ـ اسم الفعل الذي على وزن «فَعالِ»، نحو: «نـزالِ، ضـرابِ» بـمـعـنـى: انـزِلْ، اضـربْ («نزالِ»: اسم فعل أمر مبنيّ على الكسر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت).

٤ ـ وزن «فَعالِ» علماً للأنثى، نحو: «حَذامِ، قَطامِ».

٥ ـ وزن «فَعالِ» المستخدم في النداء لسبِّ الأنثى، نحو: «خباثِ» (بمعنى: يا خبيثة) و«كذابِ» (بـمـعـنـى: يا كذّابة) («خبـاث: منادى مبنيّ على الكسر في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف).

٦ ـ كلمة «أمسِ». انظر: أمس.

٧ ـ بعض أسماء الأصوات، نحو: «غاقِ».

وتكون علامة جرّ للاسم، وذلك إذا كان مفرداً مصروفاً أو جمع تكسير غير ممنوع من الصرف، وعلامة نصب في جمع المؤنّث السالم، نحو: «شاهدتُ المعلِّماتِ» («المعلماتِ»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضاً من الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم).

ملاحظة: الكسرة إحدى علامات البناء الأصليّة عند من يتساهلون في استخدام التسميات، فيقولون: «... مبنيّ على الكسرة» بدلاً من «... مبني على الكسر».

الكَسْرة الإعرابيّة

هي الكسرة التي هي علامة إعراب.

انظر: الكسرة.

الكَسْرة البِنائيّة

هي الكسرة التي هي علامة بناء.

انظر: الكسرة.

الكَسْرة العارِضة

حركة الاسم المبنيّ بناءً عارِضاً، وتكون في العلم المختوم بـ «وَيْهِ» في لغة من يبنيه، وفي بعض أسماء الصّوت نحو: «غاقِ».

والكسرة العارِضة عند بعض النحاة هي كسرة المناسَبة.

انظر: الكَسْرة المناسبة.

الكَسْرة المُناسبة

هي الكسرة التي تشغل آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم مناسَبَةً للياء، نحو: «جاء معلِّمي» («معلمي»: فاعل «جاء» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للياء، وهو مضاف. والياء ضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محلّ جرّ بالإضافة).

ملحوظة: من النحاة ما يدعو إلى عَدّ الكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم هي كسرة الإعراب، إذا كان الاسم مجروراً.

الكَسْع

الكَسْع، في اللغة، مصدر «كَسَعَ». وكَسَعَ الشَّيْءَ بكذا: جعله تابعاً له. وهو، في الصرف، الزيادة في آخر الكلمة، نحو زيادة الألف في «أَرْطى» (ضَرْب من النبات)، وزيادة نون «أَعْشَن» (الجبان). ويُسمَّى أيضاً التَّذْييل، وتُسَمَّى الزوائد التي تزاد بالكَسْع اللواحق.

الكَشْف

الكَشْف، في اللغة: مصدر «كَسَفَ». وكَسَفَ الشَّيءَ: غطّاه. وكَسَفَ بَصَره:

خَفَضَه. وهو، في علم العروض، علّة تتمثّل في حذف الحرف السابع المتحرّك من التفعيلة (أو الجزء)، وبه تصبح «مَفْعُولاتُ» «مَفْعُولا»، فَتُنْقَل إلى «مَفْعُولُنْ». ونجده في السَّريع، والمنسرح. ومنهم من يُسمِّيه «الكشف». والجزء الذي يدخله الكسف يُسمَّى «مكسوفاً».

انظر: «بحر السَّريع»، و«بحر المنسرح»، و«الزِّحافات والعِلل».

الكَسْكَسَة

خاصَّة لهجيَّة تُعزى إلى قبيلة بكر، أو إلى «هوازن»، أو إلى «ربيعة» و«مُضر»، أو لـ«تَميم». واختلف اللُّغويون في ماهيَّتها، وذلك على أربعة أقوال:

١ - إبدال كاف المخاطبة سيناً، نحو: «أُمُّسِ» في «أُمُّكِ».

٢ - زيادة سين على كاف المخاطبة في الوقف، نحو: «أُمُّكِسْ» في «أُمُّكِ».

٣ - إلحاق كاف المذكَّر سيناً فرقاً بين خطابي المذكَّر والمؤنَّث عند الوقف، نحو: «أبوكَسْ» في «أبوكَ».

٤ - إبدال كاف المخاطبة تاءً وزيادة السِّين، نحو: «أبوتِسْ» في «أبوكِ».

الكَسول

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «هذا عامل كسول»، وجاء في قراره: «يُخَطِّىء بعض الباحثين مثل هذا التعبير؛ ويقولون: إنّ الصواب فيه: «كَسِلٌ» أو «كسلان»؛ لأن المعجمات أثبتت لفظ «الكسول» بين أوصاف المؤنث دون المذكر.

درس المجمع هذا، ثم انتهى إلى أنّ التعبير صحيح بدليلين:

١ - أن صيغة «فَعول» جاءَت كثيراً مشتركةً بين المذكر والمؤنث، مثل: «غيور» و«كؤود» و«غضوب»، ولا مانع أن يكون «الكسول» مثلها، إذ الكسل في أصله المعاني المشتركة بين الجنسين.

٢ - أنه قد ثبت ورود لفظ «الكسول» عينه وصفاً للمذكر في بيتين من الشعر، وهما: قول الشاعر الجاهلي أُحَيْحَة بن الجُلاح (كما في الصحاح، مادة زمل) (من الوافر):

وَلا وَأَبِيكَ ما يُغْني غِنائي ... مِنَ الفِتْيانِ زُمَّيْلٌ كَسُولُ

وقول الراعي في ملحمته (من الكامل):

طالَ التَّقَلُّبُ والزَّمانُ ورابَهُ ... كَسَلٌ وَيَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ كَسُولا

وعلى هذا يكون مثل قولهم: «عامل كسول» صحيحاً لا مانع من استعماله[1].

كشاف اصطلاحات الفنون

معجم لغوي موسوعي لمصطلحات العلوم والفنون العقلية والنقلية والطبيعيّة والرياضية وغيرها لمحمد علي الفاروقي، المعروف بـ«التهانوي» (بعد ١١٥٨ هـ/ بعد ١٧٤٥م). وقد فرغ من تأليفه سنة ١١٥٨ هـ.

رتَّبه ترتيباً معجميًّا على حروف الهجاء، من الهمزة إلى الياء، وقسم كلّ حرف إلى فصول، جاعلاً الحرف الأخير من كل مادة مفتاحاً للفصل. فالكلمة «مبدأ»، مثلاً، يجعلها في

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٠٥؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٣٣.

فصل الباء من باب الهمزة، ومادة «مفعول»، يضعها في فصل الفاء من باب اللام، وهكذا. واتّسم منهجه فيه على البدء بتفسير المادة تفسيراً لغويًّا في العربية وفي الفارسية أحياناً، ثم عَرْض مقالات أهل الاختصاص من أصوليين، وفقهاء، وفلاسفة، وحكماء، ونحويين، وبلغاء، ومنطقيين، وأطبّاء، ومتصَوِّفة، وفلكيين، وغيرهم من أهل الصناعات والعلوم.

ولم يتوقّف التهانوي على إيراد الأقوال والآراء فحسب، لكنه كان يناقشها ويمحِّصها ويقارن بعضها ببعض، ويردّ حين يقتضي الأمر ذلك، معتمداً على الأدلة والبراهين العقلية والشرعية.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

- طبعة كلكتا سنة ١٨٦٢م.
- طبعة مكتبة خياط في بيروت سنة ١٩٦٦م.
- طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة (تحقيق لطفي عبد البديع. ترجم النصوص الفارسية عبد النعيم محمد حسنين. مراجعة أمين الخولي)، ١٩٦٣م.
- طبعة دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٨ (وضع حواشيه أحمد حسن بسج).
- طبعة مكتبة لبنان في بيروت.

الكَشْف

الكَشْف، في اللغة، مصدر «كَشَفَ». وكَشَفَ الشَّيْءَ أو عنه: رفَعَ عنه ما يغطِّيه أو يُخفيه.

والكَشْف، في علم العروض، هو الكَسْف.

انظر: الكَسْف.

كَشْف المعنى

هو أن يكشِفَ شاعر معنًى ذكره شاعِر آخر سابق له. ومنه قول امرىء القيس (من الطويل):

كَبِكْرِ المقاناةِ البَياضِ بِصُفْرَةٍ
غَذاها نَميرُ الماءِ غيرُ المحَلَّلِ[١]

أخذ ذو الرمّة هذا المعنى، فكَشَفَه وأبرزَه، وزاد فيه زيادة لطيفة، فقال (من البسيط):

كَحْلاءُ في بَرَجٍ صَفْراءُ في نَعَجٍ
كَأَنَّها فِضَّةٌ قَدْ مَسَّها ذَهَبُ[٢]

الكَشْكَشة

خاصّة لهجيَّة تُعْزى إلى «ربيعة ومضر»، وإلى «بكر»، و«بني عمرو بن تميم»، و«ناس من أسد». واختلف اللغويُّون في ماهيَّتها، وذلك على ثلاثة أقوال:

١ - إبدال كاف المؤنَّث شيناً في الوقف للتفريق بين المذكَّر والمؤنَّث، نحو قول الشاعر (من الرجز):

هَلْ لَكِ أَنْ تَنْتَفِعي وَأَنْفَعَشْ
فَتُدْخِلينَ اللَّذْ مَعِي في اللَّذْ مَعَشْ

٢ - إبدال كاف المؤنَّث شيناً في الوقف والوصل معاً، نحو قول مجنون ليلى (من

---

(١) البِكر من كلّ صنف: ما لم يسبقه مثله. المقاناة: الخلط. النمير: الماء العذب. يُشَبِّه لون عشيقته بلون بيض النعام في أنّ في كلّ منهما بياضاً خالطته صفرة، ثمّ رجع إلى صفتها، فقال: غذاها ماء نمير عذب لم يكثر حلول الناس عليه، فيكدِّره.

(٢) البَرَج: سَعَة بياض العين. النَّعَج: البياض الخالص.

الطويل):

فَعَيْناش عَيْناها، وَجِيْدُش جيدُها
ولكنَّ عَظْمَ السّاقِ مِنْشِ دقِيقُ

ونحو قراءة من قَرَأَ: «إنَّ اللّه اصطفاشِ وَطَهَّرَشِ» لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ﴾ [عمران: ٤٢]. كما رووا أنَّ أعرابيَّةً نادتْ جاريَةً، فقالت: «تعالي إلى مَولاشِ يُنادِيشِ».

٣ ـ إبدال كاف المؤنَّث تاءً وزيادة الشّين، نحو: «أبوتِش» في «أبوكِ»[1].

الكشْناويّ

= محمد بن محمد (.../...- ١١٥٤ هـ/ ١٧٤١م).

الكَفّ

الكف، في اللغة، مصدر «كَفّ»، وكَفَّه عن الأمر: منعه. وهو في علم العروض زحاف يتمَثَّل في حذف الحرف السابع من التفعيلة (أو الجزء)، وبه تتحوَّل «فاعِلاتُنْ» إلى «فاعِلاتُ»، وتتحوَّل «مفاعيلُنْ» إلى «مفاعيلُ»، و«مُسْتَفْعِ لُنْ» إلى «مُسْتَفْعِ لُ». ونجده في الهزج، والمضارع، والطويل، والمديد، والرمل، والخفيف، والمجتثّ. والجزء الذي يدخله الكفّ يُسمَّى مكفوفاً، وسُمِّي الكفُّ بذلك على التشبيه بِكُفَّةِ القميص التي تكون في طرف ذَيله.

انظر: «بحر الهزج»، و«بحر المضارع»، و«بحر الطويل»، و«بحر المديد»، و«بحر الرمل»، و«بحر الخفيف»، و«بحر المجتثّ»، و«الزحافات والعلل».

والكفّ، في النحو، إبطال عمل العامِل، ككفّ «ما» الزائدة للأحرف المشبَّهة بالفعل عن العمل، وكفِّها لبعض الأفعال كـ «قَلّ» و«كَثُرَ»، وكَكَفّ الألف لِ «بين» عن الإضافة.

انظر: ما، الرقم ٦، والألف، الرقم ٩.

«الكُفْء» و«الكَفاءة»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الكُفْء» بمعنى «الكافي»، وكلمة «الكفاءة» بمعنى «الكفاية». وجاء في قراره:

«يشيع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم: «فلان كفء»، أو «من أهل الكفاءة»، على حين أنّ نصوص اللغة والمعجمات في هذا المقام تقضي أن يقال: «هو كاف»، أو «من أهل الكفاية».

وترى اللجنة أن معنى قول القائل: «هو كفء»، أو «من أهل الكفاءة» أنه يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه.

ولهذا ترى اللجنة أنّه لا مانع من استعمال «الكفء» حيث يستعمل «الكافي»، و«الكفاءة» حيث تستعمل «الكفاية»[2].

الكفاءة اللغويّة

انظر: الكفاية اللغويّة.

---

(١) للتوسُّع انظر: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية. ص ١٤١ ـ ١٥٠.

(٢) القرارات المعجميَّة. ص ١٤٤؛ والألفاظ والأساليب. ص ٢١٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٧.

كِفاحاً

تُعرب في قولك: «لقيته كفاحاً»، أي: مواجهةً، مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفتحة الظاهرة، ومن النحويِّين من يُعربها حالاً منصوبة بالفتحة.

الكِفاية اللغويَّة

هي المعرفة الضمنيَّة لمتكلِّم اللغة المثالي بقواعد لغته، بحيث يستطيع التكلُّم بلغته دون أخطاء.

كَفَّةً عن كَفَّةٍ

بمعنى مواجهةً، تُعرب كَفَّةً الأولى، في نحو: «قابلتُه كفَّةً عن كفَّةٍ» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة، وتُعرب «كفة» الثانية اسماً مجروراً بالكسرة الظاهرة.

كَفَّةَ كَفَّةَ

تُعرب في نحو: «لاقيتُه كَفَّةَ كفَّةَ» (أي: مواجهةً) اسماً مبنيًّا على فتح الجزءين في محل نصب حال.

كَفَّةً لكَفَّةٍ

لها معنى «كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ»، وتُعرب إعرابها. انظر: كفَّةً عن كَفَّةٍ.

الكفراويّ

= حسن بن علي الكفراويّ (١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٨م).

الكفرطابيّ

= سلامة بن غياض بن أحمد (٥٣٣ هـ/ ١١٣٨م).

كُلّ

اسم وُضِعَ لاستغراق الجنس، وذلك إذا أضيفت إلى نكرة، نحو: كلُّ لبنانيّ كريم»، أو أفراد الجنس، وذلك إذا أضيفت إلى معرفة، نحو: «هنَّأتُ كلَّ الطلاب». تعربُ:

١ - توكيداً يُفيد العموم، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حسب المؤكَّد، وذلك إذا أضيفتْ إلى ضمير انظر: إلى المؤكَّد، نحو الآية: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٠] («كلُّهم»: توكيد مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «هم» ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه)، أو إلى لفظ المؤكَّد - على مذهب ابن مالك - نحو قول عمر بن أبي ربيعة (من البسيط):

كَمْ قَدْ ذَكَرْتكِ لَوْ أُجْزى بذكركُمُ
يا أشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ الناس بالقَمَرِ[1]

٢ - نعتاً يُفيد الكمال وذلك إذا أُضيفت إلى اسم ظاهر، نحو: «نجحَ الطلّابُ كلُّ الطلّاب».

٣ - مفعولاً مطلقاً، وذلك إذا أُضيفتْ إلى مصدر الفعل قبلها، نحو الآية: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

٤ - حسب موقعها من الجملة، نحو: «كلُّ الطلاب ناجحون» («كلُّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة)، ونحو: «نجح كلُّ الطلاب» («كلُّ»: فاعل مرفوع بالضمَّة الظاهرة... إلخ).

وإذا كانت «كلّ» مضافة إلى نكرة، رُوعي معناها الذي تكتسبه، بما يُضاف إليها، ولذلك جاء الضمير مفرداً مذكَّراً في الآية: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ

---

(١) يُعرب الجمهور «كل» في هذا البيت ونحوه، نعتاً لا توكيداً.

﴿فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القمر: ٥٢]، وجاء مفرداً مؤنّثاً في الآية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾ [المدثر: ٣٨]، وجاء جمعاً مذكّراً في الآية: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

أما إذا أضيفت إلى معرفة، فالأصح مراعاة اللفظ، فيعود الضمير إليها مفرداً، نحو الآية: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ۝٩٥﴾ [مريم: ٩٥].

للتوسُّع انظر:

- «كلمة «كلّ» حقيقة في الكثرة أيضاً مثل الشمول». محمد الطاهر بن عاشور. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد ٨ (١٩٥٠م). ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

ملحوظة: اختلف العلماء في دخول «أل» على «كل» و«بعض»، فمنعه بعضهم كالأصمعي وسيبويه وابن خالويه وابن درستويه، بحجَّة أنهما معرفتان، فهما في نية الإضافة.

ولكن أجازه كثيرون أيضاً كأبي علي الفارسي، والخُضري، والجوهري، وابن منظور، والزبيدي، وأحمد رضا، وعباس حسن، وأحمد مختار عمر، وغيرهم، وقد استند هؤلاء إلى قول سحيم (من الطويل):

رأيتُ الغَنِيَّ والفَقِيرَ كِلَيْهِما
إلى المَوْتِ يَأْتي المَوْتُ للكُلِّ مُعْمَدا

وقول مجنون ليلى (من البسيط):

لا يُنْكِرُ البَعْضُ من ديني فَيَجْحَدُهُ
ولا يُحَدِّثُني أن سوفَ يُقْضِيني

وقول ابن المقفع: «العلم كثير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل»، كما روي: «العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه، فاحفظوا البعض»[1].

كُلُّ عامٍ وأنتمْ بِخَيْر

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا التعبير، وجاء في قراره:

«يُخَطِّىء بعض النقاد ما يشيع من قول الناس في أعيادهم: «كل عام وأنتم بخير»، بناءً على أنه لا موضع للواو هنا، والصحيح عندهم أن يقال: «كلَّ عامٍ أنتم بخير».

وقد درست اللجنة هذا التعبير وانتهت إلى أنه جائز على أن يكون «كلُّ عام» مبتدأ حذف خبره، والتقدير: كل عام مقبل وأنتم بخير. والواو حالية، والجملة بعدها حال»[2].

كُلُّ ما يُعالَج به

هو اسم الآلة.

انظر: اسم الآلة.

كَلّا

حرف جواب اختُلف في معناه، فقال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، وعامَّة البصريِّين: إنَّها تُفيد الردع والزجْر. وذهب

(١) انظر: عباس حسن: النحو الوافي ٣/ ٧٢؛ ومحمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ٢٢١، ٢٢٢؛ وعباس أبا السعود: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة. ص ١٤٠؛ وأحمد مختار عمر: العربية الصحيحة. ص١٥٠.

(٢) القرارات المجمعيَّة. ص ١٤٧؛ والألفاظ والأساليب. ص ٢٢٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٧.

الكِسائي وغيره إلى أنها تكون بمعنى «حقًّا». ومذهب النّصر بن شميل أنَّها بمعنى «نَعَمْ».

وركَّب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة، فجعلها مذهباً واحداً، فقال: إنَّها حرف ردْع وزجْر، وقد تُؤوَّل بِـ «حقًّا»، وتُساوي «إيْ» معنى واستعمالاً.

«وذهب أبو حاتم إلى أنَّها تكون ردًّا للكلام الأوّل، وتكون للاستفتاح بمعنى «ألاَ»، ووافقه الزجّاج. وذهب عبد الله بن محمد الباهليّ إلى أنَّها تكون على وَجْهَين: أحدهما أن تكون ردًّا لكلام قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف. والآخر أن تكون صلةً للكلام، فتكون بمعنى «إيْ». وقيل: إنَّ «كلّا» بمعنى «سوف»[1].

واختُلِف أيضاً في بِنْيتها، ومذهب الجمهور أنَّها بسيطة، ومذهب ثعلب أنَّها مركَّبة من كاف التشبيه و«لا» التي للردّ، ثُمَّ زيد بعد الكاف لام فَشُدِّدتْ لتخرج عن معناها التشبيهي. وقال ابن العريف: إنَّها مركَّبة مِن «كَلْ» و«لا». وهذا القول عجيب؛ لأنَّ «كَلْ» لم تُسْتَعْمَل حَرْفاً في العربيَّة.

للتوسُّع انظر:

- رسالة «كلّا» في الكلام والقرآن. الطبري (أحمد بن محمد). تحقيق أحمد حسن فرحات. الرياض، المكتبة الدولية، ودمشق، مكتبة الخافقي ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م (ومعها مقالة «كلّا» لأحمد بن فارس).

كِلا

اسم يُعرب حسب موقعه في الكلام يُلازم الإضافة، ويُلحق بالمثنَّى فيُرفع بالألف، ويُنصب ويُجرّ بالياء، إذا أُضيف إلى الضمير، نحو: «جاء الطالبان كلاهما» («كلاهما»: توكيد مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنّى، وهو مضاف. «هما»: ضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بالإضافة)، ونحو: «شاهدتُ الطالبين كليهما» («كليهما»: توكيد منصوب بالياء لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف...).

أمّا إذا أُضيف إلى الاسم الظاهر، فيُعرب إعراب الاسم المقصور، نحو: «نجحَ كلا الطالبين» («كِلا»: فاعل مرفوع بالضمة المقدَّرة على الألف للتعذّر). ونحو: «مررتُ بِكلا الطالبين» («كِلا»: اسم مجرور بالكسرة المقدَّرة على الألف للتعذّر). و«كِلا» اسم مفرد لفظاً، مثنًّى في المعنى (لذلك يعود الضمير إليه مفرداً ـ وهو الأفصح ـ على اللفظ، أو مثنّى على المعنى) يُعرب توكيداً، إذا سبقه الاسم الذي يعود عليه الضمير المضاف إليه، ويُعرب حسب موقعه في الجملة، إذا لم يسبقه الاسم المشار إليه. انظر الأمثلة السابقة.

وفائدة التوكيد بـ «كِلا» إثبات الحكم للاثنين المؤكَّدين معاً، فإذا قلت: «جاء المعلّمان»، وأنكر السامع أنّ الحكم ثابت للاثنين معاً، أو توهَّمَ ذلك، فتقول: «جاء الرجلان كِلاهما»، دفْعاً لإنكاره، أو دفعاً لتوهّمه أنّ الجائي أحدهما لا كِلاهما. لذلك يمتنع القول: «اختصم الرجلان كِلاهما»، أو «تعاهد الرجلان كِلاهما»؛ لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلّا بين اثنين فأكثر، فلا

---

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٥٧٧.

حاجة إلى توكيد ذلك؛ لأنّ السامع لا يعتقد ولا يتوهَّم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر.

وذهب الكوفيون إلى أنّ «كلا»، و«كلتا» فيهما تثنية لفظية ومعنويَّة، وأصل «كِلا»: «كُلّ»، فخفِّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزَّيْدَان» و«العَمْرَانِ» ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

وذهب البصريّون إلى أنّ فيهما إفراداً لفظيًّا وتثنية معنويَّة، والألف فيهما كالألف في «عَصاً» و«رَحاً»[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنهما مُثَنَّيانِ لفظاً ومعنًى وأن الألف فيهما للتثنية النقلُ والقياسُ:

أما النقلُ فقد قال الشاعر (من الرجز):

في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامَى وَاحِدَهْ
كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ[2]

فأفرد قوله: «كِلْتَ»، فدلَّ على أنّ «كِلْتا» تثنيةٌ.

وأما القياسُ فقالوا: الدليلُ على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر وذلك نحو قولك: «رأيت الرجلين كِلَيْهما»، و«مررت بالرجلين كِلَيْهِمَا»، و«رأيتُ المرأتين كِلْتَيْهِمَا»، و«مررت بالمرأتين كِلْتَيْهِما» ولو كانت الألفُ في آخرهما كالألف في آخر «عَصاً»، و«رَحاً» لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما، نحو: «رأيت عَصَاهُمَا ورَحَاهُمَا»، و«مررت بعَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا»، فلما انقلبت الألفُ فيهما انقلابَ ألفِ «الزيدان» و«العَمْرَان» دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنويَّة.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنّ فيهما إفراداً لفظيًّا وتثنية معنويَّة أن الضمير تارة يُرَدّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة يردّ إليهما مثنى حملاً على المعنى.

فأما رَدُّ الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء ذلك كثيراً، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، فقال: «آتتْ» بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول «آتَتَا»، كما تقول: «الزيدان ذَهَبَا» و«العمران ضَرَبَا»، وقال الشاعر (من الطويل):

---

(١) انظر في هذه المسألة:
- المسألة الثانية والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
- حاشية الصبان على الأشموني ١/٨٣.
- شرح التصريح على التوضيح ١/٨٠.
- شرح المفصل ٣/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ١/١٢٩، ١٣٣؛ والدرر ١/١٢٠؛ وشرح الأشموني ١/٣٢؛ ولسان العرب ١٥/٢٢٩ (كلا)؛ واللمع في العربية ص ١٧٢؛ والمقاصد النحوية ١/١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/٤١.
اللغة: سلامى: واحدة السلاميات، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد أو الرجل.

كِلا أخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ، كَأَنَّهُمْ
أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ [(١)]

فقال: «ذُو» بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال: «ذَوَا». وقال الآخر (من الطويل):

كِلا أخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعاً دِعَامَةً
وَلٰكِنَّهُمْ زَادُوا وأصْبَحْتَ نَاقِصا [(٢)]

فقال: «كَانَ» بالإفراد حملاً على اللفظ، ولم يقل «كانا»، وقال الآخر (من الوافر):

أُكَاشِرُهُ وأعْلَمُ أنْ كِلانَا
عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ [(٣)]

فقال: «حريص» بالإفراد ولم يقل «حريصان»، وقال الآخر (من الوافر):

كِلانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى
بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ [(٤)]

فقال: «يحبُّ» بالإفراد على ما بينا. وقال الآخر (من الطويل):

كِلا ثَقَلَيْنَا وَاثِقٌ بِغَنِيمَةٍ
وقَدْ قَدَرَ الرَّحْمٰنُ مَا هُوَ قَادِرُ [(٥)]

فقال: «واثق» بالإفراد. وقال الآخر (من الوافر):

كِلا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ
وَإنْ لَمْ نَأْتِهَا إلّا لِمَامَا [(٦)]

فقال: «يوم» بالإفراد. وقال أبو الأخْزَرِ الْحِمَّانِيُّ (من الطويل):

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وأسْجَدَ رَأْسُها
كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ [(٧)]

---

(١) البيت بلا نسبة في أسرار العربية. ص ٢٨٦.
اللغة: الشرى: موضوع تكثر فيه الأسود. ضيغم: أسد. أغلب: أسد أيضاً.
المعنى: لكل أخ من أخوينا رجالٌ وفرسان شجعان، يشبهون الأسود في افتراسهم الأعداء.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٣١؛ والخصائص ٣/ ٣٣٥.
اللغة: الفَرْع: في الأصل القوس يكون خير القسي. الدعامة: سيد القوم ورئيسهم.
المعنى: كِلا أخويكم كان سيداً مقداماً عظيماً في قومه وقد فاقكم منزلة فأصبحتم ناقصين ضعفاء.

(٣) البيت لعدي بن زيد في الكتاب ٣/ ٧٤؛ وليس في ديوانه؛ ولعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٤١. وأكاشره: أضاحكه.

(٤) البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ٢٥؛ والأغاني ٢/ ١٠.
اللغة: ليلى: ليلى بنت مهدي صاحبة قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى. بفيَّ وفيك من ليلى التراب: دعاء على نفسه وعلى صاحبه بأن يرجع كل منهما من حب ليلىٰ بالخيبة من غير أن ينال حظًّا من مودتها.

(٥) البيت لإياس بن مالك في لسان العرب ٥/ ٧٨ (قدر).
اللغة: ثَقَل الرجل: حشمه ومتاع بيته، وأراد ههنا النساء.
المعنى: نساؤنا ونساؤهم طامعات في ظهور كل واحد من القبيلتين على صاحبه، والأمر في ذلك يجري على ما قدّره الله تعالى.

(٦) البيت لجرير في ديوانه ص ٧٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩١؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٩ (كلا)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٥٤.
اللغة: لماماً: أحياناً على غير مواظبة.
المعنى: يريد أنّه يزور أمامة في بعض الأحيان على غير مواظبة، وهي دائماً تصدّه.

(٧) البيت لأبي الأخزر الحماني في الكتاب ٣/ ٤١١؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في الكتاب =

فقال: «خَرَّتْ» بالإفراد. وقال الآخر (من الطويل):

فَكِلْتَاهُمَا قَدْ خُطّ لي في صَحِيفَةٍ
فَلا الْعَيْشُ أهْوَاهُ وَلا الموْتُ أرْوَحُ[1]

فقال: «خُطّ» بالإفراد، والشواهد على هذا النحو كثيرةٌ جدًّا.

وأما رَدُّ الضمير مثنًّى حملاً على المعنى فعلى ما حكي عن بعض العرب أنه قال «كِلاهُمَا قَائِمانِ»، و«كِلتاهما لقيتهما»، وقال الشاعر (من الطويل):

كِلاهُما حِينَ جَدّ الْجَرْيُ بَيْنَهُما
قَدْ أقْلَعا، وَكِلا أنْفَيْهِما رَابي[2]

فقال: «أقلعا» حملاً على المعنى، وقال: «رابي» حملاً على اللفظ.

والحمل في «كِلا»، و«كِلتا» على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارةً وفي الحمل على المعنى أخرى «كلٌّ» فإنّه لما كان مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى رُدَّ الضمير إليه تارةً على اللفظ وتارةً على المعنى، كقولهم: «كل القوم ضربته»، و«كل القوم ضربتهم»، وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣]، فقال «آتِي» بالإفراد حَمْلاً على اللفظ، وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، فقال: «أتَوْهُ» بالجمع حَمْلاً على المعنى، إلا أنّ الحمل على المعنى في «كل» أكثر من الحمل على المعنى في «كِلا» و«كِلْتا».

والذي يدلّ على أنّ فيهما إفراداً لفظيًّا أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول: «جاءني كِلا أخَوَيْكَ»، و«رأيت كِلا أخَوَيْكَ»، و«مررتُ بِكِلا أخَوَيْكَ»، و«جاءني أخَوَاكَ كِلاهُمَا» و«رأيتُهُمَا كِلَيْهِمَا»، و«مَرَرْتُ بهما كِلَيْهِمَا»، وكذلك حكم إضافة «كلتا» إلى المُظْهَرِ والمُضْمَر، فلو كانت التثنية فيهما لفظيةً لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

= ٣/٢٥٦.
اللغة: أسجد رأسها: طأطأ رأسها وانحنى. النصرانة: النصرانية. لم تحنف: لم تختتن، ويأتي تحنف بمعنىٰ اعتزل الأصنام، وبمعنىٰ عمل عمل الحنيفية.
المعنى: يصف الشاعر ناقتين طأطأتا رأسيهما من الإعياء، فشبه رأس الناقة في طأطأته برأس النصرانية إذا طأطأته في صلاتها.

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/٣٩٧.
اللغة: خطّ: كتب. صحيفة: ما يكتب فيه. ولا الموت أروح: أجلب للراحة.
المعنى: لقد قُدّرَ لي وكتب في صحائفي ألا أجد الراحة في الحياة وبعد الممات.

(٢) البيت للفرزدق في أسرار العربية ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٦٦؛ والخصائص ٣/٣١٤؛ والدرر ١/١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه.
اللغة: كلاهما: يقصد عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، أو جريراً وابنته. أقلعا: كفا عنه وتركاه. رابي: منتفخ.
المعنى: إن عضيدة وزوجها حينما جَدَّ الخطب تركاه، ويا لسوء منظرهما وأنفهما منتفخ قبيح.

والذي يدل على أنّ الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، قرأهما حمزةُ والكسائي وخلفٌ بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها.

والذي يدلّ أيضاً على أنّ الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لانقلبتْ في حالة النصب والجرّ إذا أُضيفتا إلى المظهر؛ لأن الأصل هو المظهر، وإنما المضمر فرعه، تقول: «رأيت كِلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين»، وكذلك تقول في المؤنث: «رأيت كِلْتَا المرأتين»، و«مررت بكلتا المرأتين»، ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهَر كما تنقلب مع المضمَر؛ فلما لم تنقلب دلّ على أنّها ألف مقصورة، وليست للتثنية.

والذي يدل على أنّ «كِلا» ليست مأخوذة من «كُلّ» أن «كُلًّا» للإحاطة و«كِلا» لمعنى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقول الشاعر (من الرجز):

في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامَى وَاحِدَهْ

فلا حجَّة فيه؛ لأن الأصل أن يقول: «كلتا» بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر، كما قال الآخر (من الوافر):

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ، وَلا بِلَيْتَ، وَلا لَوَ انِّي

أراد «بلهفَا» فاجتزأ بالفتحة عن الألف. وكقول الآخر (من الرجز):

وصَانِيَ الْعَجَّاجُ فِيمَا وصَّنِي[1]

أراد «فيما وَصَّانِيَ». وهذا كثير في أشعارهم.

وأما قولهم: «إن الألف فيهما تنقلب في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر» قلنا: إنّما قُلبت في حالة الإضافة إلى المضمر لوجهين:

أحدهما: أنهما لما كان فيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنويةٌ، وكانا تارةً يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجرّ، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما ياءً في حالة النصب والجر؛ اعتباراً بكلا الشبهين. وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد؛ لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل، فكان الأصل أوْلى بالأصل، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية، لأن المضمر فرع والتثنية فرعٌ فكان الفرع أوْلى بالفرع، وهذا الوجه ذكره بعض المتأخّرين.

والوجه الثاني ـ وهو أوْجهُ الوجهين، وبه عَلَّلَ أكثر المتقدّمين ـ وهو أنه إنما لم تُقْلَب الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر؛ لأنهما لزمتا الإضافة، وجر الاسم بعدهما؛

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٣١.

فأشبهتا «لَدَى» و«إلى» و«على»، وكما أنّ «لدى» و«إلى» و«على» لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر، نحو: «لَدَى زيدٍ»، و«إلى عمرٍ»، و«عَلى بكرٍ» وتقلب مع المضمر، نحو: «لَدَيْكَ»، و«إلَيْكَ» و«عَلَيْكَ» فكذلك «كِلا»، و«كلتا» لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر، وتقلب مع المضمر.

والذي يدلّ على صحة ذلك أنّ القلب في «كِلا» و«كلتا» إنما يختص بحالة النصب والجرّ، دون حالة الرفع؛ لأن «لَدَيْكَ» إنما تستعمل في حالة النصب والجرّ، ولا تستعمل في حالة الرفع؛ فلهذا المعنى كان القلب مختصًا بحالة النصب والجرّ دون حالة الرفع، وقد أفردنا في الكَلام على «كلا» و«كلتا» جزءاً استقصينا فيه القول عليهما، والله أعلم»[١].

وجاء في «شرح المفصّل»:

«قال صاحب الكتاب: وحقُّ ما يضاف إليه «كِلا» أن يكون معرفةً ومثنًّى، أو ما هو في معنَى المثنَّى، كقوله (من الوافر):

فإنَّ اللَّهَ يَعْلَمُني ووَهْباً
ويَعْلَمُ أنْ سَيَلْقَاهُ كِلانَا[٢]

وقوله (من الرمل):

إنَّ للخَيْرِ ولِلشَّرِّ مَدًى
وكِلا ذٰلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ[٣]

ونظيرُه: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]. ويجوز التفريق في الشعر، كقولك: «كِلا زيدٍ وعمرٍو».

وحكمُه إذا أضيف إلى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى «عَصًا»، و«رَحًى». تقول: «جاءني كِلا الرجلَيْن»، و«رأيتُ كلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين»؛ وإذا أضيف إلى المضمر، أن يُجْرَى مُجْرَى المثنّى على ما ذُكر، وفي العرب مَنْ يُقِرُّ آخِرَه على الألف في الوجهين.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «كِلا» وأحكامها، وأنّها مفردةٌ معناها التثنيةُ، وهي موضوعةٌ لتأكيد التثنية، كما أنّ «كُلًّا»، و«أَجْمَعَ» لتأكيدِ الجمع، وهي من الألفاظ المضافة، التي: يُؤكَّد بها المعارفُ. وكلُّ لفظ مضاف يُؤكَّد به المعنى، يكون مضافاً إلى ضمير ذلك المؤكَّدِ، نحوَ: «جاءَني زيدٌ نفسُه وعينُه»، و«أكلتُ الرَّغِيفَ كلَّه». وإنّما كان كذلك ليُعلَم أنّه له، ومُمكِّنٌ لمعناه. فلذلك وجب أن تكون «كِلا» مضافةً إلى معرفةٍ ومثنًّى، لأنّه لا يؤكَّد بها إلّا ما هذه سبيلُه، وإن خرج عن سَنَن التأكيد بأن يكون مبتدأ، نحوَ: «كِلا أخوَيْك جاءني»، أو فاعلاً، نحوَ: «جاءني كلا أخوَيْك»، فلن يخرجَ عن حكم التأكيد ومعناه.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٩٢ ـ ٤٠١.

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٩٥.
اللغة: وهب: اسم رجل.

(٣) البيت لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ص ٤١؛ والأغاني ١٥/ ١٣٦؛ والدرر ٥/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٨؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٨٩؛ والمقرب ١/ ٢١١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.
اللغة: المدى: النهاية. القبل: الطريق الواضح. الوجه: الجهة.
المعنى: إن للخير والشرّ نهاية يصلان إليها، وجهة يتوجّهان إليها، وذلك أمر واضح لا يجهله أحد.

ومُجازُ ذلك على إقامةِ التأكيد مُقامَ المؤكَّد، كما تُقام الصفة مقامَ الموصوف، فإذا قال: «جاءني كِلا أخوَيْك»، فأصلُه: «جاءني أخواك كلاهما»، إلّا أنّك وضعتَ التأكيد موضعَ المؤكَّد مبالغةً، ثمَّ أضفتَه إلى لفظِ المؤكَّد للبَيان، فلذلك لزم أن يضاف إلى المثنّى، ولا يضاف إلّا إلى معرفةٍ؛ لأنّه لا يكون تأكيداً إلّا لمعرفة.

وحكمُ «كِلْتَا» حكمُ «كِلا»، إلّا أنّ «كلتا» للمؤنَّث، و«كلا» للمذكَّر؛ فأمّا قوله (من الوافر):

فإنّ الله يعلمني... إلخ

فالبيت للنَّمِر بن تَوْلَب، والشاهدُ فيه إضافتُه إلى «نا»، وهو ضميرُ جمع، و«كِلا» إنّما يضاف إلى تثنيةٍ. وذلك لأنّ الاثنين والجمعَ في الكناية عن المتكلّم واحدٌ، وإن شئتَ أن تقول: هو للجمع، ولكنّه حملُ الكلامَ على المعنى؛ لأنّه عَنَى نفسه ووَهْباً. وإليه أشار صاحبُ الكتاب، وهو أجودُ؛ لأنّه قد يقع لفظُ الجمع على التثنية، نحوَ قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وقوله: ﴿تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، ثمّ قال: خَصْمَان، ويُروى: سيلقاه بالياء، وسنلقاه بالنون، فمَن رواه بالياء جعل «كلانا» فاعلَه، ومن رواه بالنون، جعل «كلانا» تأكيداً لضمير المتكلّمين.

وأمّا قولُ ابن الزِّبَعْرى في يوم أُحُدٍ (من الرمل):

يا غُرابَ البَيْنِ أنْعَمْتَ فَقِلْ
إنّما تَنْطِقُ شيئاً قد فُعِلْ

إنّ للخَيْرِ ولِلشَّرِّ مَدًى
وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

والعَطِيّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهم
وسَوَاءٌ قَبْرُ مُثْرٍ ومُقِلّْ

كلُّ عَيْشٍ ونَعِيمٍ زائلٌ
وبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بكُلّْ

فالشاهد فيه إضافة «كِلا» إلى مفردٍ يراد به التثنيةُ، كما أُضيف في الذي قبلَه إلى لفظ الجمع، إذ كان المراد به التثنية.

ومثلُ ذلك في أنّ المراد به التثنيةُ قولُه تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: بين الفُروض والبَكارة، فجاز إضافةُ «كلا» إليه كما جاز إضافةُ «بَيْنَ» إليه، إلاّ أنّ «بَيْنَ» يضاف إلى اثنين فصاعداً، و«كلا» يضاف إلى اثنين فقط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]. أُضيف «كلّ» إليه حيث كان المراد به الكثرة.

وقوله: «ويجوز التفريقُ في الشعر»، يريد أنّك تضيفه إلى اسم واحد، ثمّ تعطِف عليه اسماً آخرَ، نحوَ: «كِلا زَيْدٍ وعمرٍو»؛ لأنّ العطف بالواو نظيرُ التثنية، إذ كانت الواوُ لا تُرتِّب كالتثنية، فحُمل الكلام في الشعر على المعنى، نحو قوله (من الطويل):

كِلا السَّيْفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ به
على دَهَشٍ ألْقَاهُ باثْنَيْنِ صاحِبُهْ[1]

وصار ذلك كقولك: «زيدٌ وعمرٌو قَامَا»، كما تقول: «الزيدان قاما»، ولا يجوز مثلُه في حالِ الاختيار والسعةِ، ألا ترى أنّك لا تقول:

(١) البيت بلا نسبة في المقرب ١/ ٢١١.

«كِلا أخِيك وأبيك ذاهبٌ»، كما لم يجز: «كلُّ عبْدِ الله وأخِيه وأبِيه ذاهِبون».

ولو قلت: «كِلا زيدٍ فعمرٍو جاءني»، لم يجز في الشعر، ولا غيرِه؛ لأنّك كنت تضيف «كلا» إلى مفردٍ مخصوص، وإنّما يضاف إلى اثنين، أو إلى مفرد في معنى التثنية، أو إلى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية والجمع، فاعرفه.

وقوله: «وحكمُه إذا أضيف إلى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى عَصا ورَحى» يريد أنّ آخِره يكون بالألف إذا أضيف إلى ظاهر في حالِ الرفع والنصب والجر. وهو القياسُ؛ لأنّه عندنا اسمٌ مفردٌ ومقصورٌ كـ «عصا» و«رحى»، ولا إشكالَ في ذلك على أصلنا، إنّما الإشكالُ على أصلِ الكوفيين؛ لأنّها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ.

وقوله: «وإذا أضيف إلى المضمر أن يُجرى مَجْرَى المثنّى»، يعني أنّ ألفه تنقلِب ياءً في حالِ النصب والجرّ، كما تنقلب في التثنية، فتقول: «جاءني أخواك كِلاهما»، و«رأيت أخويك كليهما»، و«مررت بأخويك كليهما». تثبت الألف في حال الرفع، وتنقلب ياءً في حال النصب والجرّ. كما أنّ التثنية كذلك، إلّا أنّ انقلابها في التثنية للإعراب، واختلافِ العامل، وانقلابَها في «كلا» و«كلتا» لا للإعراب، بل للحمل على «لَدَى» و«عَلَى»، على ما تقدّم.

ومن العرب من يجري في «كلا» و«كلتا» على القياس، فيُقرّ الألفَ بحالها، ولا يقلبها لا مع ظاهرٍ، ولا مضمرٍ، فاعرفه»[1].

للتوسُّع انظر:

ـ شرح كِلا وبلى ونعم والوقوف عليها في كتاب الله عزّ وجلّ. مكي بن أبي طالب القيسي. بيروت ودمشق، دار المأمون للتراث.

ـ «كِلا وكلتا». مصطفى السقا. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ٨ (١٩٤٩). ص ١٥ ـ ٢٦.

كلّاب بن حمزة أبو الهيذام

(. . . / . . . ـ نحو ٢٩٠ هـ/ ٩٠٣م)

كَلّاب بن حمزة (يسميه الزّركلي كَلّاب ويسميه ياقوت كِلاَب) العُقَيْلي، أبو الهَيْذام. كان لغويًّا نحويًّا خلط بين المذهبيْن الكوفي والبصري، من أهل حرّان. أقام بالبادية، ودخل الحضرة أيّام القاسم بن عبيد الله ومدحه. وكان مبرّزاً بقول الشعر. من مصنّفاته: «جامع النحو»، و«الأراكة»، و«ما يلحن فيه العامّة».

(معجم الأدباء ١٧/ ٢٠ ـ ٢٥؛ والأعلام ٥/ ٢٢٩؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٦).

الكلابزيّ

= إبراهيم بن محمد بن العلاء (٣١٦ هـ/ ٩٢٨م).

الكلاعيّ

= بكر بن عبد الله (. . . / . . . . ـ . . . . / . . .).

الكَلام

الكلام، في اللغة، هو القول قصيدةً، أو

(١) شرح المفصل ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٦.

خطبةً، أو مقالةً، أو رسالةً، أو نحوها. وهو، في النحو، الجملة.
انظر: الجملة.

الكلام الإنْشائيّ

انظر: الجملة الإنشائيّة.

الكلام الجامِع

هو «أن يكون البيت كله جارياً مجرى مثل واحد»، وقيل: «هو أن يأتي الشاعر ببيت مشتمل على حكمة، أو وعظ، أو غير ذلك من الحقائق التي تجري مجرى الأمثال، ويتمثّل الناظم بحكمها أو بوعظها، أو بحالة تقتضي إجراء المثل». وقيل: «هو أن يحلّي المتكلّم كلامه بشيء من الحكمة والموعظة وشكاية الزمان والإخوان». ومنه قول زهير بن أبي سلمى (من الطويل):

وَمَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ
على قومِهِ، يُسْتَغْنَ عَنْه ويُذْمَمِ

وقول أبي الطيب المتنبي (من الخفيف):

وإذا كانتِ النُّفوسُ كِباراً
تَعِبَتْ في مُرادِها الأجْسَامُ

الكلام الخَبَريّ

انظر: الجملة الخبريّة.

الكلام الدارج

هو اللغة العامّيّة.
انظر: اللغة العامّيّة.

الكلام العامّيّ

هو الكلام الخارج عن قواعد اللغة العربيّة.
انظر: اللغة العامّيّة.

الكلام الفَصيح

هو الكلام الخاضع لقواعد اللغة العربية الفصحى.

الكلام المُوَجَّه

هو قسمٌ من أقسام تأويل المعنى، وهو أن يُفهم من المعنى شيء وضدّه. وهو قليل الوقوع جدًّا.

قال ابن الأثير:

«لا يخلو تأويل المعنى من ثلاثة أقسام: إما أن يُفْهَمَ منه شيء واحدٌ لا يُحْتَمل غَيْرُه. وإمَّا أن يُفْهَمَ منه الشيء وغيْره، وتلكَ الغَيْرِيَّةُ إمَّا أنْ تكونَ ضِدًّا، أو لا تكون ضِدًّا. وليسَ لنا قِسْمٌ رابعٌ.

فالأول: يقَعُ عليه أكثرُ الأشعار، ويَجْرِي في الدِّقّةِ واللطافةِ مَجْرَى القِسْمَيْن الآخَرَيْن.

وأمّا القِسْمُ الثاني: فإنَّه قليلُ الوقوعِ جدًّا، وهو من أظْرَفِ التأويلات المعنويَّة؛ لأنَّ دلالة اللفْظِ على المَعْنَى وضِدّه أغْرَبُ من دلالَتِهِ على المعنَى وغيرِه مما ليس بضدِّه. فمما جاءَ منه قولُ النبي ﷺ: «صلاةٌ في مَسْجِدي هَذَا خَيرٌ من ألفِ صَلاةٍ في غيره مِنَ المساجد إلا المسجدَ الحرامَ»، فهذا الحديث يُسْتَخْرَجُ منه مَعْنَيَانِ ضِدَّان: أحدُهما أنَّ المسجدَ الحرامَ أفضلُ من مسجدِ رسول الله ﷺ، والآخَرُ أنَّ مسجد رسول اللّهِ ﷺ أفضلُ من المسجدِ الحرام، أيْ: أنَّ صلاة واحدة فيه لا تَفْضُلُ ألفَ صَلاةٍ في المَسْجِدِ الحرام، بل تَفْضُل مَا دُونَها بخلافِ المسَاجد الباقية، فإنَّ ألف صلاةٍ فيها تَقْصُر عن صلاةٍ واحدةٍ فيه.

وكذلك جاء قول النبيّ ﷺ أيضاً من كلام النُّبوَّة: «إذا لم تسْتَحِ فاصْنَعْ مَا شِئْتَ». وهذا

يشتمل على مَعْنَيَيْنِ ضِدَّيْنِ، أَحَدُهما: أنَّ المُرَادَ بِهِ إِذَا لَمْ تَفْعَلْ فِعْلاً تَسْتَحْيي منه، فافعلْ ما شِئتَ. والآخرُ: أنَّ المراد به إذا لمْ يكن لَكَ حياءٌ يَرْدَعُكَ عن فعل ما يُسْتَحَى منه فافعلْ ما شِئْتَ. وهذان مَعْنَيَان ضِدان، أحدُهما مدحٌ، والآخَرُ ذَمٌّ.

ومثلُه وَرَدَ في الحديث النبويّ أيْضاً، وذلكَ أنَّهُ ذُكِرَ شَرَيْحُ الحَضْرَمِيُّ عند النبيِّ ﷺ فقال: «لا يَتَوَسَّدُ القرآن». وهذا يَحْتَملُ مَدْحاً وذمًّا. أما المدحُ فالمرادُ به أنَّه لا يَنامُ الليلَ عن القرآن، فيكونُ القرآن مَتَوَسِّداً معه، لم يَتَهَجَّدْ به، وأما الذَّمُّ فالمراد به أنَّه لا يحْفَظُ من القرْآنِ شَيْئاً، فإذا نامَ لمْ يتوسَّدْ معَهُ القرآن. وهذانِ التّأويلانِ من الأضداد. وكثيراً ما يَرِدُ أمثال ذلك في الأحاديث النبوية.

ويجري على هذا النَّهج من الشِّعْر قولُ أبي الطِّيب في قصيدة يمدح بها كافوراً (من الطويل):

وأظلمُ أهلِ الظّلْمِ مَنْ بَاتَ حاسِداً
ومَنْ باتَ في نَعْمائِهِ يتقلَّبُ

وهذا البيتُ يُسْتَخرَجُ منه معنيان ضدّان، أحدهما: أن المُنْعَمَ عليْه يَحْسُدُ المنْعِم. والآخر: أنَّ الْمنعِمَ يَحْسُدُ الْمنعَمَ عليه. وكذلك وَرَدَ قولُه أيضاً من قصيدةٍ يمدحُه (من الطويل):

فإنْ نلتُ ما أمّلْتُ منكَ فَرُبَّما
شَرِبْتُ بماءٍ يُعْجِزُ الطَّيْرَ وِردُهُ

فإنَّ هذا البيتَ يحتملُ مدحًا وذمًّا. وإذا أُخِذَ بمُفْرَدِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلى ما قبله، فإنَّهُ يكونُ بالذَّمِّ أَوْلَى مِنْهُ بالمدح؛ لأنَّه يتضمَّنُ وَصْفَ نواله بِالْبُعْدِ والشذوذ. وصَدْرُ البيت مفْتَتَحٌ بـ «إن» الشَّرْطِيَّةِ، وقدْ أُجِيبَ بلفظة «رُبَّ» التي معناها التَّقْليل، أيْ: لَسْتُ من نوالك على يَقِين، فإنْ نلتُه، فربّما وصَلتُ إلى مَوْرِدٍ لا يَصِلُ إليه الطَّيْرُ لِبُعْدِهِ. وإذا نُظِرَ إلى ما قبلَ هذا البيت، دلَّ على المدح خاصَّة، لارْتباطه بالْمعنَى الّذِي قبله. وكثيراً ما كان يَقْصُد المتَنَبِّي هذا القسمَ في شعره، كقوله من قصيدةٍ أولها (من الطويل):

عَدُوُّكَ مَذْمُومٌ بِكُلِّ لسانِ
ولوْ كانَ من أعْدائِكَ القَمَرانِ
ولِلّهِ سِرٌّ في عُلاكَ وإنَّما
كلامُ العِدا ضَرْبٌ مِنَ الهَذَيانِ

ثُمَّ قالَ (من الطويل):

فَمَا لَكَ تُعْنَى بالاسِنَّةِ والْقَنا
وَجَدُّكَ طَعّانٌ بِغَيْرِ سِنانِ

فإنَّ هذا بالذمِّ أشبهُ منه بالمدح؛ لأنَّه يقولُ لم تبلغْ ما بلغتَه بِسَعْيِكَ واهتمامِكَ بل بِجَدٍّ وسَعادة، وهذا لا فضلَ فيه؛ لأنَّ السعادةَ تنالُ الخاملَ والجاهدَ ومَنْ لا يَستحقُّها. وأكثرُ ما كانَ المتنبي يستعملُ هذا القسمَ في قصائده «الكافوريَّات».

وحكى أبو الفتح ابن جِنّي، قال: قرأت على أبي الطيّبِ ديوانَه إلى أنْ وصلتُ إلى قصيدته التي أولها (من الطويل):

أُغَالِبُ فيكَ الشَّوْقَ والشَّوْقُ أَغْلَبُ
[وأعْجَبُ من ذا الهجر والوصْلُ أعْجَبُ]

فأتيتُ منها على هذا الْبَيْتِ وَهُوَ (من الطويل):

وَمَا طَرَبِي لمَّا رَأَيْتُكَ بِدْعَةً
لقد كُنْتُ أَرْجُو أَنْ أَرَاكَ فأَطْرَبُ

فقلت له: يا أبا الطَّيِّب، لم تَزِدْ عَلَى أَنْ

جعلتَه أبَا زَنَّة[١]، فضحك لقولي! وهذا القسمُ من الكلام يُسَمَّى «المُوَجَّه»، أي: له وَجْهان، وهو ممّا يدلُّ على براعةِ الشاعر وحُسْن تَأَتِّيه.

وأمَّا القِسْمُ الثالثُ: فإنَّه يكونُ أكثر وقوعاً من القِسْم الثاني، وهو واسطةٌ بين طَرَفَيْن؛ لأنَّ القسمَ الأَوَّل كثيرُ الوُقُوع، والقسمُ الثاني قليل الوقُوع، وهذا القسمُ الثالثُ وَسَطٌ بينهما»[٢].

الكلب

= صالح بن إسحاق (٢٢٥ هـ/ ٨٣٩م).

الكلبيّ

= يوسف بن موسى (٥٢٠ هـ/ ١١٢٦م).

كِلْتا

لها أحكام «كِلا»، وتعرب إعرابها (انظر: كِلا)، إلا أنّ «كِلا» تكون للمذكَّر، أمَّا «كلتا» فللمؤنَّث، نحو: «كافأتُ الطالبتين كلتيهما» («كلتيهما»: توكيد منصوب بالياء لأنه ملحق بالمثنّى، وهو مضاف. «هما»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ مضاف إليه)، ونحو: «نجحتْ كلتا الطالبتين» («كلتا»: فاعل مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على الألف للتعذّر).

وإذا دخلت «كلتا» على الاسم، كان لك في الاسم ثلاثة أوجه:

١ ـ تأنيثه، وتوحيده، ومنه الآية: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

٢ ـ تأنيثه، فتقول: «كلتا جاريتَيك، قامتا».

٣ ـ تذكيره وتوحيده، فتقول: «كلتا جاريتيك قام».

وانظر: كِلا.

كلَّفْتُ البناءَ مالاً كثيراً

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول المعاصرين: «كلَّفتُ البناءَ مالاً كثيراً» يريدون به الإنفاق على البناء، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: «كلَّفت البناء كذا»، ويريدون به الإنفاق على البناء.

وقد يعترض على هذا التعبير بأن الصواب أن يقال: «البناءُ كلَّفني»، بدلاً من «كلفته»؛ لأن حقيقة الأمر تقتضي أن التكليف يكون من البناءِ لصاحبه.

وترى اللجنة أن التعبير العصريّ جائز على أنه من قبيل القلب المعنوي الذي يتحول فيه الإسناد من الشخص إلى الشيء. ومن أمثلته الشائعة: «نهاره صائم وليله قائم»[٣].

كَلَّفْتُه كذا

لا تقل: «كلَّفْتُه بالقيام بكذا»، بل «كلّفته القيام بكذا.

الكَلَل

لا تقل: «له هِمّة لا تعرف الكلَلَ» (التعب والإعياء)، بل «له همّة لا تعرف الكَلال»؛ لأنّ الكَلَل: الحالة.

الكَلِم

الكَلِم، في اللغة، اسم جنس، واحده: كلمة. وهو، في النحو، ما تركَّب من ثلاث

---

(١) أبو زنّة: كنية القرد.

(٢) المثل السائر ٢/ ٦٤ ـ ٦٦.

(٣) القرارات المجمعيّة ص ١٩٣؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية ص ٣٣٢.

كلمات فأكثر، سواء أكان له معنى مفيد، نحو: «الدفاع عن الوطن واجب»، أم لا، نحو: «إنْ تجتهِد».

كُلّما

ظرف يفيد التكرار، ولا يأتي مكرّراً في جملة واحدة مطلقاً[1]، وتُعربُ ظرفاً منصوباً بالفتحة متعلّق بجوابه دائماً، و«ما» مصدريّة زمانيّة. وهي مع ما بعدها مؤوّلة بمصدر في محلّ جرّ بالإضافة، ويُشترط في شرط «كلّما» وجوابها أن يكونا ماضيين، نحو: «كلّما تعلّم الإنسان، اتّسعتْ آفاق معرفته».

الكَلِمة

الكلمة، في اللغة، ما ينطق به الإنسان مفرداً كان أو مركّباً، والخطبة، والقصيدة، والمقالة، والرسالة، أو نحْو ذلك والكلمة، في النحو «اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع سواء أكانت حَرْفاً كـ«لام الجرّ»، أم أكثر». وهي ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

انظر كلًّا في مادّته.

الكَلمة الدَّخيلة

هي الكلمة المقْتبسة من لغة أخرى، نحو كلمة «سينما» المُقْتَبسة من اللغة الفرنسيّة.

وانظر: الدَّخيل.

الكَلمة الفُصْحى

هي الكلمة التي استخدمها عربُ عصر الاحتجاج، أو المقيسة على كلام العرب، أو التي أقرّتها المجامع اللغوية العربية. وتقابلها الكلمة العاميّة.

وانظر: الفُصحى.

الكلمة المَنْحوتة

انظر: النَّحْت.

الكلمة المَهْجورة

هي التي توقّف استعمالها من قِبل الناطقين بها منذ زمن طويل نسبيًّا.

الكلمة المُعَرَّبة

هي الكلمة الأعجميّة التي نطقت بها العرب بحسب منهجها في النطق واستخدمتها في لغتها.

وانظر: المعَرَّب.

الكلمة المُوَلَّدة

قال الزبيدي في مقدّمة معجمه «تاج العروس»: «وأمّا المُوَلَّد، فهو ما أحدثه المولَّدون الذي لا يُحْتَجّ بألفاظهم. والفرق بينه وبين المصنوع أنّ المصنوع يورِدُه صاحبه على أنّه عربيّ فصيح، وهذا بخلافه. وفي مختصر العين للزَّبيدي أنّ المولَّد من الكلام: المُحْدَث. وفي ديوان الأدب للفارابي: يقال: هذه عربية، وهذه مولّدة».

الكلّيّات

معجم لغوي لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (.../.... ـ ١٠٩٤ هـ/ ١٦٨٣م). ولم يُشِرْ أبو البقاء في مقدّمته إلى سبب وسم كتابه بهذا العنوان، إلّا أنّ بداية كلّ

(١) لذلك من الخطأ القول نحو: «كلّما قابلتك كلّما أحببتك»، بل يجب القول: «كلّما قابلتك أحببتك».

فصل ببعض الكليات قد تكون السبب في ذلك، وقد رتّب مواده ترتيباً ألفبائيًا جاعلاً كتابه فصولاً على حروف الهجاء مبتدئاً بالألف ومنتهياً بالياء. وقسَّم فصل الألف فقط فصولاً أخرى فرعية، بدءًا من فصل الألف مع الباء، وانتهاءً بفصل الألف مع الياء، مُراعياً أوّل الكلمة وثانيها، دون الرجوع إلى أصل اشتقاقها. وفي الفصول الأخرى لم يراعِ الحرف الثاني فالثالث في الترتيب. وكان في شرحه للألفاظ، يلجأ، أحياناً، إلى ذكر الفرق بين لفظ وآخر يرادفه أو يعاكسه. وقد استشهد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأشعار القدماء، كما تمثَّل بشعره وشعر المحدَثين.

ومن أبرز المآخذ على الكتاب ركاكة بعض عباراته أحياناً، وغموض عبارات أُخَر.

وللكتاب عدّة طبعات، منها:

- طبعة بولاق سنة ١٢٥٥ هـ، وسنة ١٢٨١ هـ.
- طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي في دمشق بتحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، سنة ١٩٨١م.

كَمْ

تأتي بوجهين: ١ - استفهاميّة، يُستفهم بها عن عدد يُراد تعيينه. ٢ - خبريَّة، بمعنى «كثير»؛ وإعرابهما واحد بحسب موقعهما في الجملة، فهما مبتدأ إذا جاء بعدهما:

١ - فعل لازم، نحو: «كم تلميذاً نجحَ؟» و«كَمْ تلميذٍ نجحَ» («كم» في المثال الأوَّل اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وفي المثال الثاني اسم كناية مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. و«تلميذاً» في المثال الأول تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، و«تلميذ» في المثال الثاني مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة).

٢ - فعل متعدٍّ استوفى مفعوله، نحو: «كم معلِّماً صحَّح المسابقاتِ؟»، و«كم معلِّمين صححوا مسابقاتهم»[1].

٣ - ظرف أو جار ومجرور، نحو: «كم طالباً أمامك؟» و«كم جنديٍّ في المعركة».

وتُعربان مفعولاً به، إذا أتى بعد مميّزهما فعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعوله، نحو: «كم قلماً اشتريتَ؟» و«كم طالبِ كافأتُ». وتُعربان مفعولاً مطلقاً إذا كان مميّزهما من لفظ الفعل أو من معناه، نحو: «كم مكافأةً كافأتَ طلابَك؟» و«كم تكريمٍ أكرمتُ معلِّمي». وتُعربان نائب ظرف زمان، إذا كان مميِّزهما ظرفاً، نحو: «كم يوماً سافرتَ؟» و«كم سنةً قضيتَ في غربتك». وتُعربان خبراً للفعل الناقص، في نحو «كم شخصاً كان الحاضرون؟» و«كم تلميذٍ كان أصدقائي»، وخبراً في نحو: «كم شخصاً طلابُك؟» و«كم شخصٍ طلابي»، واسماً مجروراً إذا تقدَّمهما اسم، نحو: «كتابَ كم شاعراً قرأتَ؟» و«كتابَ كم شاعرٍ قرأتَ».

وتتَّفق «كم» الاستفهاميّة و«كم» الخبريّة في أمور عِدَّة، منها: الاسميّة، والإبهام، والافتقار إلى التمييز (تمييز «كم» الخبريَّة يُعرب مضافاً إليه)، والبناء على السكون والوقوع في صدر الكلام. ويختلفان في أمور عِدَّة أيضاً، منها:

١ - احتياج «كم» الاستفهامية إلى جواب،

(١) لاحظ أنّ الاسم بعد «كم» الخبريّة بخلاف الاسم بعد «كم» الاستفهاميَّة، يجوز أن يكون جمعاً.

بخلاف «كم» الخبريَّة.

٢ ـ الكلام مع «كم» الاستفهامية إنشائي طلبي لا يحتمل الصدق والكذب، بخلاف الكلام مع «كم» الخبريَّة.

٣ ـ إن تمييز «كم» الاستفهامية لا يأتي إلّا مفرداً كالأمثلة التي ستأتي، أما تمييز «كم» الخبرية، فيكون مفرداً، نحو: «كم كتابٍ قرأت!» أو جمعاً، نحو: «كم كتبٍ قرأت!».

٤ ـ إن تمييز «كم» الخبريَّة يجرّ بإضافتها إليه، أمّا تمييز «كم» الاستفهامية فينصب، إلا إذا اتصل بها حرف جر، فيجوز فيه النصب والجر، والنصب أكثر، فتقول: «بكم درهماً اشتريتَ؟» و«بكم درهم اشتريت؟» («درهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة).

٥ ـ الاسم المبدل من «كم» الخبريَّة لا يقترن بالهمزة، بخلاف الاسم بعد «كم» الاستفهاميَّة، نحو: «كم كتابٍ عندي ثمانون بل تسعون»، و«كم كتاباً عندك أثمانون أم تسعون؟».

* * *

جاء في «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: و«كَمْ» على وجهين: استفهاميّةٌ وخَبَريّة، فالاستفهاميّة تنصِب مُميِّزَها مفرداً كمميّزِ «أَحَدَ عَشَر» تقول: «كم رجلاً عندك؟» كما تقول: «أحد عشر رجلاً»، والخبريّةُ تجُرّه مفرداً أو مجموعاً كمميّزِ «الثلاثة» و«المِئة». تقول: «كم رجلٍ عندي»، و«كم رجالٍ»، كما تقول «ثلاثةُ أثوابٍ»، و«مِئةُ ثوبٍ».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ لـ«كَمْ» موضعَيْن: الاستفهام والخبرَ، فإذا كانت استفهاماً، كانت بمنزلةِ عددٍ منوَّنٍ، أو فيه نونٌ، نحو: «أحدَ عشرَ»، و«عشرين»، و«ثلاثين». فإذا قلت: «كم مالُك؟» فقد سألتَ عن عدد؛ لأنّ «كَمْ» سؤالٌ عن عدد. فإن فسّرت ذلك العدد، جئت بواحدٍ منكورٍ، فتنصبه على التمييز، فتقول: «كم درهماً لك؟» و«كم غلاماً عندك؟» كما تقول: «أعشرون درهماً لك؟» فتُعْمِل «كم» في«الدرهم» كما تُعمِل «العشرين»؛ لأنّ «العشرين» عددٌ منوّنٌ، فكذلك «كَمْ» عددٌ منوّنٌ. فكلُّ ما يحسن أن تُعمِل فيه «العشرين»، تعمل فيه «كَمْ». وإذا قُبح «العشرين» أن يعمل فيه، قُبح ذلك في «كَمْ»؛ لأنّ مجراهما واحد. وإنّما قدّرها بـ«أحدَ عشرَ»، ولا تنوينَ فيه، من قِبَل أنّه في حكم المنوّن، إذ كان المراد منه العطفَ. وإنّما حُذف منه التنوين للبناء كما يُحذف فيما لا ينصرف، نحو: قولك: «هؤلاء حواجُّ بيتَ اللّه»، فتنصب «بيت الله» بـ«حواجّ» مع حذف التنوين؟ لأنّ التنوين لم يكن حُذف منه لمعاقَبة الإضافة، وإنّما حُذف لعلّةِ مَنْع الصرف ومشابَهَةِ الفعل. فكذلك «أحدَ عشرَ» أصلُه التنوين، وإنّما أوجب سقوطَه البناء ومشابهةُ الحرف.

وحكمُ «كم» حكمُ العشرين. و«الأحد عشر» في أنّ أصلها الحركة والتنوين، وإنّما سقطا لمكان البناء. فكذلك نُصب ما بعد «كم» بتقدير التنوين، كما يُنصب ما بعد «أحد عشر» بتقدير التنوين.

وأمّا الخبريّة، فإنّها تُبيِّن بالواحد والجمع، وتُضاف إلى المعدود، وذلك نحو: «كم رجل عندك!» و«كم غِلْمانٍ لك!»؛ لأنّها بمنزلةِ اسم

منصرف في الكلام منوّنٍ يجُرّ ما بعده إذا سقط التنوين، وذلك نحو: «مئتَا درهم»، فانْجَرَّ «الدرهمُ» لمّا سقط التنوين، ودخلَ فيما قبله؛ لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف. وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ «كم» واقعةٌ على العدد، والعددُ منه ما ينصب مميَّزَه، نحو قولك: «عندي خمسةَ عشرَ ثَوْباً، وعشرون عِمامَةً». ومنه ما يضاف إلى مميِّزه، وذلك على ضربَيْن: منه ما يضاف إلى الجمع، نحو: «ثلاثةُ أثوابٍ إلى العشرة»، ومنه ما يضاف إلى الواحد، نحو: «مئةُ درهم»، و«ألفُ دينارٍ»، فمُيِّزت «كَمْ» بجميع أنواعِ ما مُيِّز به العددُ. وهذا مع إرادةِ الفرق بين موضعيها، إذ كان لفظُهما واحداً، ولها معنيان، فـ«كَمْ» و«مُذْ»، و«حَتَّى» من جهة اللفظ على هيئة واحدة، وتعمل عَمَلَيْن.

فإن قلت: ولِم خُصّت الخبرية بالخفض، والاستفهاميّة بالنصب؟ فالجوابُ أنّ التي في الخبر تُضارع «رُبَّ»، وهي حرفُ خفض، فخفضوا بـ«كَمْ» في الخبر حملاً على «رُبَّ». ولمّا وجب للخبريّة الخفضُ بمضارَعتها «رُبَّ»، وَجب للأخرى النصبُ؛ لأنّ العدد يعمل إمّا خفضاً، وإمّا نصباً، ويُؤيِّد ذلك أنّ الاستفهام يقتضي الفعلَ، والفعلُ عملُه النصب. والقياسُ في «كَمْ» أن تُبيَّن بالواحد من حيث كانت للتكثير، والكثيرُ من العدد، يُبيَّن بالواحد، نحو: «مئةُ ثوب» و«ألف دِينار»، فاعرفه.

* * *

إعراب «كَمْ»: قال صاحب الكتاب: وتقع في وجهَيْها مبتدأةً، ومفعولةً، ومضافاً إليها، تقول: «كم درهماً عندك؟» و«كم غلامٍ لك!» على تقدير: أيُّ عَدَد من الدراهم حاصلٌ عندك؟ وكثيرٌ من الغِلْمان كائنٌ لك، وتقول: «كم منهم شاهدٌ على فلان؟»، و«كم غلاماً لك ذاهبٌ!» تجعل «لَكَ» صفةً لِـ «الغلام»، و«ذاهباً» خبراً لـ «كَمْ». وتقول في المفعوليّة: «كم رجلاً رأيتَ؟» و«كم غلام ملكتُ!» و«بكَم رجل مررت!» و«على كم جِذْعاً بُني بيتُك؟» وفي الإضافة «رِزْقَ كم رجلاً، وكم رجلٍ أطلقتَ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «كَمْ» اسمٌ بدليل دخولِ حرف الخفض عليها، والإخبار عنها، إلّا أنّها مبنيّةٌ لما ذكرناه من أمرها، فلا يظهر فيها إعرابٌ، إنّما يُحكم على محلّها بالرفع والنصب والخفض. فإذا كانت مرفوعةَ الموضع؛ فالابتداء لا غيرُ، ولا تكون فاعلةً؛ لأن الفاعل لا يكون إلّا بعد فعلٍ، و«كَمْ» لا تكون إلّا أوّلاً في اللفظ، فإذا كانَ الفعلُ لها، فإنّما يرتفع ضميرُها به، وهي مرفوعةٌ بالابتداء. فمثالُ كونها مبتدأةً قولُك في الاستفهام: «كم درهماً عندك؟» فـ«كَمْ» في موضع رفع مبتدأةٌ، و«درهماً» منصوبٌ بـ«كَمْ»؛ لأنّها في تقدير عدد منوّنٍ، أو فيه نونٌ، و«عندك» الخبرُ. والمعنى: أيُّ عددٍ من الدراهم كائنٌ عندك، أو حاصلٌ، ونحو ذلك. وتقول: «كم رجلاً؟» فتكون «كم» أيضاً في موضع مرفوع بالابتداء، و«جاءك» الخبرُ، وفيه ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، وتقول في الخبر: «كم غلام لك!» فـ«كَمْ» في موضع رفع بالابتداء، و«غلام» مخفوضٌ بإضافةِ «كَمْ» إليه، و«لَكَ» الخَبَرُ، والمعنى: كثيرٌ من الغِلْمان لك؛ لأنّ كم في الخبر للتكثير. هذا

تفسيرُ المعنى، وأمّا تقديرُ الإعراب، فكأنّك قلت: «مئةُ غلام لك»، ونحوه من العدد الكثير، نحو: «مئةٌ» و«ألف» وغيرهما من الذي قد حُذف تنوينه للإضافة.

وقالوا: «كم رجلٍ أفضلُ منك؟» حكاه يونُس[1] عن أبي عمرو عن العرب، جعل «أفضل» خبراً. وتقول: «كم منهم شاهدٌ على فلان؟» فتكون «كم» في موضع رفع بالابتداء، و«شاهدٌ» الخبر، و«عَلَى» متعلّقةٌ بـ«شاهد»، والمميّزُ محذوفٌ. وتقول في الخبر: «كم غلام لك ذاهبٌ!» فـ«كَمْ» في موضع مبتدأ أيضاً، و«ذاهبٌ» الخبر، و«لَكَ» في موضع الصفة لـ«غلام»، ويتعلّق بمحذوفٍ تقديره: استقرّ لك، أو مستقرٌّ لك.

وإذا كانت منصوبة، فعلى ثلاثة أضرب: مفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومصدرٌ. فمثالُ المفعول به قولك: «كم رجلاً رأيتَ؟» فـ«كَمْ» في موضع منصوب بـ«رأيتَ»، وهي استفهامٌ هنا، ولذلك نصبتْ مميِّزَها، وتقديمُ المفعول هنا لازمٌ؛ لأنَّ «كَم» استفهامٌ، والاستفهامُ له صدرُ الكلام، والتقديرُ: أعشرين رجلاً رأيتَ؟ ونحوه. وتقول في الخبر: «كم غلام ملكتُ!» فـ«كَمْ» في موضع نصب بـ«ملكت»، وقُدّم لِما تقدّم من كونِ «كَمْ» لها صدرُ الكلام أيضاً في الخبر على حدّها في الاستفهام، وحملاً على «رُبَّ» لمضارَعتها إيّاها على ما تقدّم.

وأمّا المفعول فيه، فقولك: «كم يوماً عبدُ الله ماكِثٌ؟» فـ«عبدُ الله» مبتدأ، و«ماكثٌ» الخبر، فـ«كَمْ» هنا زمانٌ، وهي في موضع نصب مفعولٌ فيه، ومثل ذلك: «كم شَهْراً صُمْتَ؟» فـ«كَمْ» في موضع منصوب بـ«صمت». وتقول: «كم فَرْسخاً سِرْتَ؟»، و«كم مِيلاً قطعتَ؟» فـ«كَمْ» هنا مكانٌ.

ومثالُ المصدر: «كم ضَرْبَةً ضربتُ؟» و«كم وَقْفَةً وقفتُ؟» فتكون «كم» في موضع منصوب بما بعده من الفعل. والمرادُ عددُ المرّات. فـ«كَمْ» يُسأل بها عن كلّ مقدار، فلذلك جاز أن يسأل بها عن الزمان والمكان، وعن المصادر، وعن الأسماء، فَعَنْ أيِّ شيء سُئل بها عنه، صارت من ذلك الجنس، ويُوضح أمرَها مميِّزُها.

وأمّا إذا كانت مجرورة، فإنَّ ذلك يكون بحرف جرّ، أو بإضافة اسم مثله إليه، فمثالُ حرف الجرّ: «بكَمْ رجلاً مررتَ؟» فـ«كَمْ» في موضع مخفوض بالباء، والجارُّ والمجرور في موضع نصب بـ«مررت»، و«رجلاً» منصوبٌ بـ«كَمْ»؛ لأنها استفهامٌ. فإن أردتَ الخبر، خفضتَ «رجلاً»، وقلت: «بكم رجلٍ مررت!».

والفرقُ بينهما أنّه في الاستفهام يسأل عن عددٍ من مرّ بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنّه مرّ بكثير من الرجال، فالمسألةُ الأُولى تقتضي جواباً، والثانية لا تقتضي جواباً. وتقول: «على كم جِذْعاً بُني بيتُك؟» فـ«كم» أيضاً مخفوضةٌ بـ«عَلَى»، و«عَلَى» وما بعده في موضع نصب بما بعده من الفعل، وهو فعلٌ بُني للمفعول، و«جذعاً» منصوبٌ بـ«كَمْ». وقد حكى الخليلُ[2] أنّ من العرب من يخفض «جذعاً»، ويقول: «على كم جذع بيتُك مبنيٌّ». والوجه النصب؛ لأنه ليس موضعَ تكثير، وإنّما

(١) الكتاب ٢/ ١٦١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٦٠.

هو سؤالٌ واستفهامٌ عن عدّة الجُذوع. والذين خفضوا فإنّما خفضوا بإضمار «مِنْ»، وحسُن حذفُها ها هنا؛ لأنّ «عَلَى» في أوّل الكلام صارت عوضاً منها[1]، كما حسُن حذفُ حرف القَسَم في قولهم: «لا ها الله لا أفعلُ»، و«آللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ»، حيث جعلوا هاء التنبيه وألفَ الاستفهام عوضاً من واو القسم، كذلك ههنا. وتقول في الإضافة: «رِزْقَ كم رجلاً أطلقتَ»؟ فـ «رزق منصوب بأنّه مفعولُ «أطلقت» وهو مضاف إلى «كم»، والتقديرُ: أرِزْقَ عشرين رجلاً أطلقت؟ ونحوه من العدد ممّا فيه نونٌ، أو تنوين مقدّرٌ، نحو: «خمسةَ عشرَ» وبابِه، وبإضافته إلى «كَمْ» سرى إليه الاستفهامُ، فصار مستفهماً عنه. ألا تراك تقول: «من عندك؟» ويكون الجوابُ «زيدٌ»، أو «عمرٌو»، أو «هندٌ» ونحو ذلك ممّا يعقل، ولو قلت: «غلامُ مَنْ عندك؟» لم يكن الجوابُ إلّا «غلامُ زيد»، أو «غلامُ عمرو»، فعلمتَ أنّ السؤال إنّما وقع عن المضاف لا المضاف إليه، وتقول إذا كانت خبراً: «رزقَ كم رجلٍ أطلقتُ» بخفضِ «رجل»، فيكون التكثيرُ للرزق دون العدد، فاعرفه.

* * *

حذف مُمَيِّز «كم» الاستفهاميّة: قال صاحب الكتاب: وقد يُحذَف المميِّزُ، تقول: «كم مالُك»، أي: كم درهماً أو ديناراً مالُك؟ و«كم غِلمانُك؟» أي: كم نفساً غلمانُك؟ و«كم درهمُك؟» أي: كم دانقاً درهمك؟ و«كم عبدُ الله ماكثٌ؟» أي: كم يوماً أو شهراً؟ وكذلك «كم سِرْتَ؟» و«كم جاءك فلانٌ؟» أي: كم فَرْسَخاً؟ وكم مرّةً؟ أو كم فرسخ! وكم مرّةٍ!

قال الشارح: يجوز حذف المفسِّر مع «كَمْ»، كما كان لك أن تحذفه في العدد من نحو «عشرين» ونظائره، وتكتفي بدليلٍ عليه إمّا بتقدُّم ذكره، أو دليل حال، وذلك نحو: «كم مالُك؟» والمراد: كم درهماً، أو ديناراً مالُك؟ ولا يجوز في «مالُك» إلّا الرفعُ على الابتداء، و«كَم» الخبرُ، أو «كم» المبتدأ، و«مالك» الخبر. وجاز حذفُ المُمَيِّز للعلم بمكانه ووضوح أمره.

ولا يُحْسَن حذفُ المميّز مع «كم» إلّا إذا كانت استفهاماً، ولا يحسن مع الخبريّة؛ لأنّ الخبريّة مضافةٌ، وحذفُ المضاف إليه، وتَبْقِيَةُ المضاف قبيحٌ. ومثله: «كم غلمانُك؟» والمعنى: كم غلاماً غلمانُك، أو نفساً، ونحوهُما من التقديرات. وتقول: «كم درهمُك؟» والمراد: كم دانَقاً، أو قِيراطاً؟ فالسؤالُ وقع عن أجزاء درهم واحد له، ولو نصب فقال: «كم درهماً لك؟» لكان سائلاً عن عددِ دراهمه.

وتقول: «كم عبد الله ماكثٌ؟» فـ «عبدُ الله» مبتدأ، و«ماكثٌ» الخبر، و«كَمْ» ظرفُ زمان منتصبٌ بـ «ماكث»، والمميّزُ محذوف، والتقدير: كم يوماً، أو شهراً عبدُ الله ماكث؟ فالمسألةُ عن مقدارِ مَكْثه من الزمان. ولذلك قُدّر بالزمان. وكذلك تقول: «كم سرتَ؟» ولا تذكر مفسِّراً، فيحتمل أن تريد ما سارَه من المسافة، فيكون ظرفَ مكان، كأنّك قلت: «كم فرسخاً سرت؟» أو «كم مِيلاً؟» ونحو ذلك. وإذا أردت ما ساره من الأيّام، فهو

(١) هذا الكلام للخليل في الكتاب ٢/ ١٦٠.

ظرفٌ من الزمان، وتقديرُه: كم يوماً سرتَ، أو ساعةً؟ فتكون «كم» في موضع نصب بالفعل، وكذلك «كم جاءك فلانٌ؟» والمراد: كم مرّةً جاءك؟ وقد قدّر صاحب الكتاب المفسِّر المحذوف بالنصب والخفض، فالنصبُ على الاستفهام، والخفضُ على الخبر، وقد تقدّم أنّ تقديره منصوباً أحسنُ، إذ حذفُ المضاف إليه قبيحٌ، فاعرفه.

* * *

مُمَيِّز «كَم» الاستفهاميّة: قال صاحب الكتاب: ومميِّزُ الاستفهاميّة مفردٌ لا غيرُ، وقولُهم: «كم لك غلماناً؟ المميِّز فيه محذوفٌ، و«الغلمان» منصوبةٌ على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى: كم نفساً لك غلماناً؟

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «كم» الاستفهاميّة تُفسَّر بالواحد المنكور، نحو: «رجل» و«غلام» و«درهم» و«دينار» ونحوها من الأنواع، وذلك لأنّها في الاستفهام مقدّرةٌ بعدد منوَّن، أو فيه نونٌ، نحو: «خمسةَ عشرَ»، و«عشرين»، و«ثلاثين»، ونحو ذلك من الأعداد المنوَّنة. وتفسيرُ هذه الأعداد إنّما يكون بالواحد المنكور، نحو: «عندي خمسةَ عشرَ غلاماً، وعشرون عمامةً»، فكذلك ما كان في معناها، فلذلك فُسّرت «كم» في حال الاستفهام بالواحد.

فأمّا الخبريّة، فإنّه يجوز تفسيرُها بالمفرد والجمع، نحو: «كم رجلٍ عندك!» و«كم عِمامةٍ لك!» و«كم رجالٍ عندك!» و«كم غِلْمَانٍ لك!» لأنّها في تقدير عدد مضاف. والعددُ المضاف منه ما يضاف إلى جمع، نحو: «ثلاثةُ أثوابٍ»، و«عشرةُ غلمانٍ»، ومنه ما يضاف إلى واحد، نحو: «مئةُ دينار»، و«ألفُ درهم». وكانت «كَمْ» تشمَل النوعَيْن، فأضيفت إليهما. وقال أبو عليّ: أصلُها أن تضاف إلى واحد، وإنّما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض؛ لأنّ الأصل في «مئةُ درهم»: «مائةٌ من الدراهم»، فحذفوا «من» تخفيفاً، واكتفوا عن الجمع بالواحد، كما قالوا: «ثلاثُ مئةٍ»، والأصلُ: ثلاثُ مِئين. فأمّا قولهم: «كم لك غلماناً؟» فـ«كَمْ» في موضع مبتدأ، و«لَكَ» الخبرُ، والمميِّزُ محذوف، والتقدير: كم نفساً لك غلماناً؟ أي: في خِدْمتهم، أو كم وَلَداً لك غلماناً؟ أي: شَباباً.

والعاملُ في الحال الجارُّ والمجرور النائبُ عن «استقرّ» ونحوه، والصاحب المضمر فيه. ولو قلت: «كم غلماناً لك»، لم يجز ألبتّة؛ لأنّك إن جعلتَه تفسيراً، امتنع لكونه جمعاً، وإن جعلتَه حالاً، امتنع لتقدُّمه على العامل المعنويّ، وهو «لَكَ»، وكان بمنزلة: «زيدٌ قائماً فيها» لتقدُّم الحال على العامل المعنويّ. . .

* * *

عودة الضمير على «كم»: قال صاحب الكتاب: ويرجع الضمير إليه على اللفظ والمعنى، تقول: «كم رجل رأيتُه، ورأيتُهم»، و«كم امرأةٍ لقيتُها، ولقيتُهنّ». قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [النجم: ٢٦].

قال الشارح: اعلم أنّ «كَمْ» اسمٌ مفرد مذكّر موضوع للكثرة، يُعبَّر به عن كلِّ معدود، كثيراً كان أو قليلاً، وسواءٌ في ذلك المذكّرُ والمؤنّثُ، فقد صار لها معنًى ولفظٌ. وجرت في ذلك مجرى «كُلّ»، و«أيّ»، و«مَنْ»، و«ما» في أنّ كلَّ واحد منها له لفظٌ ومعنًى، فلفظه

مذكّر مفرد، وفي المعنى يقع على المؤنّث والتثنية والجمع. فإذا عاد الضميرُ إلى «كم» من جملةٍ بعدها، جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى، فتقول: «كم رجلٍ جاءك» فتُفرِد الضميرَ، وتُذكِّره حملاً على اللفظ، ولو قلت: «جاءاك» بلفظ التثنية، أو «جاؤوك» بلفظ الجمع، لجاز أن تَرُدّ الضميرَ تارةً إلى اللفظ، وتارةً إلى المعنى، وكذلك في المؤنّث تقول: «كم امرأةٍ جاءك» على اللفظ، و«جاءتك» و«جاءتاك»، و«جئنَك» على المعنى. قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [النجم: ٢٦]، فجمع الضميرَ نظراً إلى المعنى. ولو حمل على اللفظ، لقال: شفاعتُه.

وأمّا تمثيلُه بـ«كَمْ رجلٍ رأيتُه»، فهو على لفظِ «كم»، و«رأيتُهم» على المعنى؛ لأنّ المراد التكثيرُ. وقوله: «وكم امرأةٍ لقيتُها»، فالضمير عائدٌ فيه على المعنى. ولو أراد اللفظَ، لقال: «لقيتُه»؛ لأنّ «كم» مذكَّرُ اللفظ، «ولقيتُهنّ» على المعنى أيضاً؛ لأنّه واقعٌ على مؤنّث في معنى الجمع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤]، فأنّث الضمير على المعنى أيضاً؛ لأنّ «كم» مفسَّرةٌ بـ«القرية». ولو جاء على اللفظ، لقال: «أهلكناه». ولا يكون الضميرُ في «أهلكناها» عائداً إلى «القرية»؛ لأنّ خبرَ المبتدأ إذا كان جملةً، فالضميرُ منها إنّما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره، ثمّ قال: ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنّ المراد بالقرية أهلُها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وتقول: «كم غيرَه لك»، و«كم مثلَه لك»، و«كم خيراً منه لك»، و«كم غيرَه مثلَه لك» تجعل «مثلَه» صفةً لـ«غيره»، فتنصبُه نَصْبَه.

قال الشارح: تقول: «كم غيرَه لك»، و«كم مثلَه لك». كلُّ ذلك جائزٌ، فتكون «كم» في موضع مبتدأ، و«لَكَ» الخبرَ، و«غيرَه» و«مثلَه» ينتصبان بـ«كم» لأنّهما نكرتان، وإن كانا مضافَيْن، وقد مضى تفسيرُهما، وكذلك يجوز أن يُفسِّرهما العددُ من نحو «عشرين»، و«ثلاثين» فيما حكاه سيبويه عن يونس[1].

وتقول: «كم خيراً منه لك»؛ لأنّ «خيراً» نكرةٌ، وإن قاربت المعرفةَ. وتقول: «كم غيرَه مثلَه لك»، فتنصب «غيراً» بـ«كم»، وتنصب «مثلَه»؛ لأنّه صفةٌ لِـ«غيرٍ»، فينتصب انتصابَه...

إضافة «كم» الخبريّة إلى ما بعدها: قال صاحب الكتاب: والخبريّة مضافةٌ إلى مميِّزها عاملة فيه عَمَلَ كلِّ مضاف في المضاف إليه. فإذا وقعتْ بعدها «مِنْ»، وذلك كثيرٌ في استعمالهم، منه قولُه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]، كانت منوَّنةً في التقدير، كقولك: كثيرٌ من القُرَى، ومن المَلائكة. وهي عند بعضهم منوَّنةٌ أبداً، والمجرورُ بعدها بإضمار «مِنْ».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «كم» في الخبر في تأويل اسم منصرف في الكلام، يجُرّ ما بعده إذا أُسقط التنوين منه، نحو: «مئةُ درهم»، و«مِئَتَيْ دينار». وتدخل «من» على

(١) الكتاب ٢/١٥٩.

مميِّزها كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]؛ لأنّ الإضافة فيها مقدَّرةٌ بـ «مِنْ» على حدّ «بابُ ساجٍ»، و«جُبَّةُ صُوفٍ». فإذا قلت: «كم قريةٍ»، و«كم ملكٍ»، فكأنّك قلت: «كثيرٌ من القرى، وكثيرٌ من الملائكة». فإذا أظهرتَ «مِنْ»، كان العملُ لها دون «كم»، والكوفيون يخفضون ما بعد «كم» على كلِّ حال بـ «من»، فإن أظهرتَها، فهي الخافضةُ، وإن لم تُظْهِرها، فهي مرادةٌ مقدَّرةٌ كما تُحذَف «رُبَّ» وتُقدَّر، ولذلك حسُن الفصلُ بين «كم» والمخفوض بعدها. وتكون «كم» عندهم في تقدير اسم منوّنٍ على كل حال. وهو ضعيف؛ لأنّ المجرور داخلٌ فيما قبله، فهما في موضع اسم واحد، ولا يحسن حذفُ بعض الاسم، فاعرفه[1].

* * *

ملاحظتان:

١ - «ذهب الكوفيون إلى أن «كَمْ» مركّبة. وذهب البصريُّون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد[2].

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كم: «ما» زيدت عليها الكاف؛ لأنّ العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، فما وصلته في أوله نحو: «هذا»، و«هذاك» وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، فكذلك ها هنا: زادوا الكاف على «ما»، فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال في: «كم مالك»: «كما مالك»، إلا أنّه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم، حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها، كما فعلوا في «لِمْ»، فصار «كم مالك» والمعنى: كأيِّ شيء مالُكَ من الأعداد، والدليلُ على ذلك قولُهم: «كأيِّنْ من رجلٍ رأيت»، أي: كم من رجل رأيت، ونظير «كم» «لِمَ»، فإنّ الأصل في «لِمَ»: «ما» زيدت عليها اللام؛ فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها، فقالوا: لِمْ فَعَلْتَ كذا؟ قال الشاعر (من الرمل):

يا أبَا الأسْوَدِ لِمْ أسْلَمْتَنِي
لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وذِكَرْ؟[3]

وقال الآخر (من الرجز):

يا أسَدِيُّ لِمْ أكَلْتَهُ لِمَهْ؟
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ
فما قَرِبْتَ لَحْمَهُ وَلا دَمَهْ[4]

يعني جَرْوَ كَلب، ويقال: إن بني أسد كانت تأكله، فتُعَيَّر ذلك.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٦٧ - ١٨٠.

(٢) انظر في هذه المسألة:
المسألة الأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين»؛ وحاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٧٠؛ ولسان العرب (كمم).

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧.

(٤) الرجز لسالم بن دارة في الحيوان ١/ ٢٦٧؛ ولسان العرب ٢/ ٤٦١ (روح)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٥.

وزيادة الكاف كثيرة، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وحكي عن بعض العرب أنه قيل له: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ قال: «كَهَيِّن»، وقال الراجز:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فيها كالْمَقَقْ(١)

أي: المَقَقُ، وهو الطُّولُ.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّها مفردَة؛ لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومَنْ تمسّك بالأصل خرج عن عُهْدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحابُ الحالِ أحد الأدلة المعتبرة.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيِّين: أما قولهم: «إن الأصل في «كم»: «ما» زيدت عليها الكاف» قلنا: لا نسلم؛ فإن هذا مجرَّد دعوى من غير دليل ولا معنى.

قولهم: «إنّ العرب قد تصل الحرف في أوّله نحو هذا»، فقد قدمنا الجواب عنه فيما سبق.

وأما قولهم: «كان الأصل أن يقال في «كم مالك»: «كما مالك»، إلّا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكِّنت الميم، كما فعلوا ذلك في «لِمَ»»، قلنا: لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في «لِمَ» في اختيار الكلام، وإنّما يجوز ذلك في الضرورة؛ فلا يكون فيه حجّة، قال الشاعر (من الرمل):

يا أبا الأسودِ لِمْ أسْلَمْتَني

وكما قال الآخر (من الرجز):

يا أَسَدِيُّ لِمْ أكَلْتَهُ لِمَهْ

فسكَّن «لِم» للضرورة، تشبيهاً لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن؛ فلا يكون فيه حجّة. ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأنّ «كَمْ» كـ «لِمَ» لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في «لم»، فيقال: «كَمَا مالُكَ»، كما يُقال: «لِما فعلت» وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في «لِمَ» فيقال: «كم مالُكَ» كما يجوز «لِمَ فعلت»، وأن يجوز فيها هاء الوقف، فيقال: «كَمَهْ»، كما يجوز في «لِمَ» هاء الوقف، فيقال: «لِمَهْ»؛ فلمّا لم يجز ذلك دلّ على الفرق بينهما.

وأما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلا نسلم أنّ الكاف فيه زائدة؛ لأن «مثله» ها هنا بمعنى «هو»، فكأنه قال ليس كهو شيء، و«المِثْلُ» يطلق في كلام العرب ويُراد به ذات الشيء، يقول الرجل منهم: «مِثْلِي لا يَفْعَلُ هٰذَا»، أي: أنا لا أفعل هذا، و«مثلي لا

= المعنى: يهجو رجلاً من قبيلة أسد على أكله جرو كلب، قائلاً له: لو كان الله ـ جلّ وعلا ـ يخاف على الكلب منكم لحَرَّم أكله، فلم تقترب منه.

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٦؛ وجواهر الأدب ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٨٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥؛ وسمط اللآلي ص ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٩٠.

اللغة: اللواحق: ج اللاحقة، وهي الضامرة. الأقراب: ج القرب، وهي الخاصرة. المقق: الطول الفاحش.

يقبل من مثلك»، أي: أنا لا أقبل منك، قال الشاعر (من السريع):

يَا عَاذِلِي دَعْنِيَ مِنْ عَذْلِكَا
مِثْلِيَ لا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا[1]

أي: أنا لا أقبل منك. ثم لو قلنا إنّ الكاف ها هنا زائدة لما امتنع؛ لأن دخول الكاف ها هنا كخروجها، ألا ترى أنّ معنى «ليس كَمِثْلِهِ شَيءٌ» ومعنى «ليس مثلَه شيء» واحدٌ. وكذلك الكاف في قوله: «كَهَيِّنٍ»، وقول الراجز:

لَوَاحِقُ الأقْرابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

بخلاف الكاف في «كَمْ» فإن الكاف في «كَمْ» ليس دخولُها كخروجها، بل لو قدَّرنا حذفها من الكلام لاخْتَلَّ معناها ولم تحصل الفائدةُ بها، ألا ترى أنّ قولك: «مَا مَالُكَ» لا يفيد ما يفيد قولُكَ: «كَمْ مالُكَ» فدلَّ على الفرق بينهما، والله أعلم»[2].

٢ ـ «ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فُصل بين «كم» في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجرّ كان مخفوضاً، نحو: «كم عندك رَجُلٍ»، و«كم في الدار غلام؟» وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً[3].

أما الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس.

أمّا النقل فقد قال الشاعر (من الرمل):

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى
وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[4]

فَخفض «مُقْرِفٍ» مع الفَصْل، وقال الآخر (من الكامل):

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[5]

وأما القياسُ فلأن خَفْضَ الاسم بعد «كم»

---

(١) البيت بلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٧.
اللغة: عذله: لامه كارهاً ما يلومه فيه.
المعنى: يا من تلومني كارهاً، دع عنك لومي، فأنا لا أقبله منك، فمن كانت له صفاتي لا يقبل ممن كانت له صفاتك.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٧ ـ ٢٨١.

(٣) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الحادية والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
ـ حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٦٧.
ـ شرح المفصل ٤/ ١٣١ ـ ١٣٢.

(٤) البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧١؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٥.
اللغة: المقرف: النذل اللئيم الأب. وضعه: جعله وضيعاً منحطًّا.
المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللئيم، والبخل يحطّ من منزلة السيد الشريف.

(٥) البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٦/ ٤٧٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٢؛ والكتاب ٢/ ١٦٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٠؛ واللمع ص ٢٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٦٢.
=

في الخبر بتقدير «مِن»؛ لأنك إذا قلت: «كم رَجُلٍ أكرمت، وكم امرأةٍ أَهَنْت»، كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت، وكم من امرأة أهنت؛ بدليل أنّ المعنى يقتضي هذا التقديرَ، وهذا التقديرُ مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجرّ كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسمُ مخفوضاً مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـ«ثلاثين ونحوه»»؛ لأنا نقول: لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـ«ثلاثين» لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، ألا ترى أنك لو قلت: «ثلاثون عندك رجلاً» لم يجز، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ها هنا.

وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز فيه الجرّ؛ لأن «كم» هي العاملة فيما بعدها الجرَّ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جرّ بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجرّ لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما، قال الشاعر (من البسيط):

كَمْ نالَني مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ
إذْ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أحْتَمِلُ[1]

والتقديرُ: كم فضل، إلا أنه لما فصل بينهما بـ«نالني منهم» نصب «فضلاً» فراراً من الفصل بين الجار والمجرور، وقال الآخر (من المتقارب):

تَؤُمُّ سِناناً وَكَمْ دُونَهُ
مِنَ الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غارُها[2]

والتقدير: كم محدودب غارها دونه من الأرض، إلا أنه لما فصل بينهما نصب «محدودباً» وإن لم يقصد الاستفهام؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور، وإنما عدل إلى النصب؛ لأن «كم» تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له

= اللغة: الدسيعة: العطيّة، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النفع.
المعنى: كُثُرٌ هم السادة في بني بكر بن سعد، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

(١) البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣١؛ والكتاب ٢/ ١٦٥؛ واللّمع ص ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤.
اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقتار: الفقر. أحتمل: أرتحل طالباً رزقاً.
المعنى: كثيراً ما أفضلوا علي عندما كنت محتاجاً، حتى أكاد لا أرتحل طلباً للرزق من شدّة فقري وحاجتي.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المفصل ٤/ ١٣١؛ والكتاب ٢/ ١٦٥؛ وليس في ديوانه؛ وللأعشى في المحتسب ١/ ١٣٨؛ وليس في ديوانه؛ ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥ (غور).
اللغة: تؤمّ: تقصد. سنان: اسم الحصن الرّومي الذي قصده. الغار: كلّ ما اطمأن من الأرض.
المعنى: إنّ ناقتي تقصد حصن سنان رغم ما يفصلها عنه من مسافات من الأرض المحدودبة المختلفة التضاريس.

نظير في كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب؛ فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما احتجوا به من قوله (من الرمل):

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى

فالكلام عليه من وجهين:

أحدهما: أنّ الرواية الصحيحة «مُقْرِفٌ» بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهو قوله: «نَالَ العُلىٰ».

والثاني: أنّ هذا جاء في الشعر شاذًّا؛ فلا يكون فيه حجة، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر.

وأما قولهم: «إن خَفْضَ الاسم بعد «كم» بتقدير «مِن»، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه»، قلنا: لا نسلّم أنّ جرّ الاسم بعد «كم» بتقدير «مِنْ»، بل العامل فيه «كم»؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده، وعند المحقّقين من أصحابكم أنها بمنزلة «رُبَّ»؛ فيخفضون بها الاسم الذي بعدها كـ «رُبَّ».

والذي يدلّ على فساد ما ذهبتم إليه أنّ حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنّما يجوز أن يعمل حرفُ الجر مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل، وإذا حذف إلى عوض وبدل، كـ «رُبَّ» بعد الواو والفاء و«بَلْ»، على أنكم تزعمون أنّ حرف الجر غير مقدّر بعد هذه الحروف، وإنما هي العاملة بطريق النيابة عن حرف الجرّ، لا حرف الجرّ، وقد بينّا ذلك مُسْتَوْفًى في موضعه.

وقولهم: «إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـ «ثلاثين» ونحوه لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها؛ لأن «ثلاثين» لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها» قلنا: إنما جاز الفصل بين «كم» ومميّزها جوازاً حسناً دون «ثلاثين» ونحوه؛ لأن «كم» مُنِعَتْ بَعْضَ ما «لثلاثين» من التصرّف؛ فجعل هذا عوضاً مما مُنِعته، ألا ترى أن «ثلاثين» تكون فاعلة لفظاً ومعنى، كقولك: «ذهب ثلاثون»، وتقع مفعولة في رتبتها، كقولك: «أعطيت ثلاثين»، ولا يكون ذلك في «كم»، فلما مُنِعَتْ «كم» بعض ما لثلاثين من التصرف، جعل لها ضَرْبٌ من التصرف لا يكون لثلاثين؛ ليقع التعادل بينهما، على أنّه قد جاء الفصل بين «ثلاثين» ومميزها في الشعر، قال الشاعر (من المتقارب):

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا
يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ الْعَجُولِ
وَنَوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا [1]

ففصل بين «ثلاثين» وبين مميزها بالجار

(١) البيتان للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦؛ وأساس البلاغة (كمل)؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٩؛ والدرر ٤/ ٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩.
اللغة: حولاً: عاماً. كميلاً: كاملاً. العجول: الناقة التي ذبح ولدها أو مات. الهديل: صوت الحمام، أراد به هنا الفرخ الذي صاده طير جارح على عهد نوح فاستمرت كلّ الحمام بالبكاء عليه.
المعنى: وهاأنذا بعد مضي ثلاثين عاماً كاملاً على فراقنا أتذكّرك يا حلوتي كلّما اشتاقت ناقة لوليدها، أو صوتت حمامة تبكي فرخها المفقود.

والمجرور، وإن كان قليلاً لا يُقاس عليه، والله أعلم»[1].

«كَم» الاستفهاميّة

انظر: كم.

«كَم» التَّكْثيريّة

هي «كم» الخبريّة.
انظر: كم.

«كَم» الخبريّة

انظر: كم.

كم ذا . . .

أجاز مجمع اللغة العربيّة مجيء «ذا» بعد «كم» في نحو: «كم ذا نصحتك»، وجاء في قراره:

«يذهب بعض الباحثين إلى تَخْطِئة وقوع «ذا» بعد «كم» في نحو: «كم ذا نَصَحْتُك». وترى اللجنة أنه تعبير صحيح، يُوَجَّه على أن «ذا» زائدة فيه، استناداً إلى ما جاءَ في اللسان عن ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بـ «ذي» و«ذا»، فتكون حشواً لا يُعْتَدُّ به»[2].

للتوسُّع انظر:

ـ «كم ذا نصحتُك». محمد علي النجار. محاضر جلسات الدورة الثامنة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٢م). ص ٤٢٣ ـ ٤٢٥.

كُمْ

ضمير نصب وجر متَّصل للمخاطَبين الذكور. تعرب إعراب كاف الضمير.

انظر: الكاف الضميريّة في الكاف، الرقم ٥.

كَمَا

لفظ مركَّب من حرف الجر «الكاف»، و«ما» الاسميَّة أو الحرفيَّة، فالاسميّة تكون إمّا موصولة، وإما نكرة موصوفة، نحو: «ما عندي كما عندك»، أي: كالذي عندك، أو كشيء عندك. أمّا «ما» الحرفيّة فتكون:

١ ـ مصدريَّة، نحو: «جلستُ كما جلستَ»، أي: كجلوسِك («كما»: الكاف حرف تشبيه وجرّ مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب متعلِّق بمفعول مطلق محذوف تقديره: جلوساً. «ما»: حرف مصدريّ مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «جَلَسْتَ»: فعل ماض مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والتاء ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل رفع فاعل. والمصدر المؤوَّل من «كما جلست»، أي: جلوسك، في محل جرّ بحرف الجرّ).

٢ ـ حرفاً كافًّا، نحو قول زياد الأعجم (من الوافر):

وأَعْلَمُ أنَّني وأبا حُمَيْدٍ
كما النَّشْوانُ والرجلُ الحليمُ
أريدُ هجاءَهُ وأخافُ ربِّي
وأَعْرِفُ أنَّه رجلٌ لئيمُ

(«كما»: الكاف حرف جرّ مكفوف عن

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٧.
(٢) القرارات المجمعيّة. ص ١١٣؛ والألفاظ والأساليب. ص ٣٨؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٢.

العمل مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب. «ما»: حرف كاف مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، «النشوانُ»: خبر «أنَّ» مرفوع...).

٣ ـ حرفاً زائداً، كقول عمرو بن برّاقة الهمداني (من الطويل):

وَنَنْصُرُ مولانا، ونَعْلَمُ أنَّهُ
كما النّاسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ

(«كما»: الكاف حرف جرّ مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب، متعلّق بخبر «أنّ» «مجروم». «ما»: حرف زائد مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «الناس» اسم مجرور بالكاف وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة).

وزعم المالقيّ أنّ «كما» تأتي أحياناً بسيطة غير مركَّبة، ولها ثلاثة مواضع:

ـ الأوَّل أن تكون بمعنى «كي»، فتنصب ما بعدها كما تنصب «كي»، كقولك: «أكرمتُكَ كما تُكرمَني»، أي: كي تُكرِمَني، ونحو قول عمر بن أبي ربيعة، أو جميل بثينة (من الطويل):

وطَرْفَكَ إمّا جِئْتَنا، فٱحْبِسَنَّهُ
كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ

أي: كي يَحْسَبوا.

ـ الثاني أن تكون بمعنى «كأنَّ». تقول: «شَتَمَني كما أنا أبغضُه»، ونحو قول الشاعر (من الوافر):

تُهَدِّدُني بِجُنْدِكَ مِنْ بَعِيدٍ
كَما أَنَا مِنْ خُزاعَةَ أوْ ثَقِيفِ

ـ الثالث: أن تكون بمعنى «لَعَلَّ». تقول: «لا تَضْرِبْ زيداً كما لا يضربُك»، ومنه قول الرّاجز:

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمِ

أي: لَعَلَّكَ لا تُشْتَم.

و«كما» في هذه المواضِع الثّلاثة مركَّبة، عند الجمهور، من كاف التشبيه، أو كاف التعليل، و«ما».

واختلف الكوفيون والبصريون في مجيء «كما» بمعنى «كيما» ونصب المضارع بعدها[1]، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ «كَمَا» تأتي بمعنى «كَيْمَا»، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين.

وذهب البصريون إلى أنّ «كَمَا» لا تأتي بمعنى «كيما»، ولا يجوز نصب ما بعدها بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أن «كَمَا» تكون بمعنى «كيما»، وأن الفعل يُنصَبُ بها، أنه قد جاءَ ذلك كثيراً في كلامهم. قال الشاعر وهو صَخْرُ الْغَيِّ (من المنسرح):

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخَفِّرَها
وَالْقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا[2]

أراد: «كيما أُخفرها»، ولهذا المَعْنَى

(١) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الحادية والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
ـ شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٣٧.
ـ مغني اللبيب ص ١٧٦.

(٢) البيت لصخر الغيّ في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٤.

=

انتصب «أُخفرها»، وقال الآخر (من الطويل):

وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ
كَمَا يَحْسِبُوا أنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ(١)

أراد: «كيما يحسبوا»، وقال الآخر (من الرجز):

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا(٢)

أراد: «كيما لا تظلموا»، وقال عَدِيُّ بن زيد العِبَادِيُّ (من البسيط):

اَسْمَعْ حَدِيثاً كَمَا يَوْماً تُحَدِّثَهُ
عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا مَا سَائِلٌ سَألا(٣)

وقال الآخر (من الطويل):

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لأخَافَهُ
تَشَاوسْ رُوَيْداً إنَّني مَنْ تَأمَّلُ(٤)

أراد: «كيما أخافَهُ» إلا أنه أدخل اللام توكيداً، ولهذا المعنى كان الفعل منصوباً فهذه الأشياء كلّها تدل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه لا يجوز النصب بها؛ لأن الكاف في «كَمَا» كافُ التشبيهِ أدخلت عليها «ما»، وجُعِلا بمنزلة حرف واحد، كما أدخلت على «رُبَّ» وجعلا بمنزلة حرف واحد، ويليها الفعل كـ «ربَّما»، وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد «ربّما»، فكذلك ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما البيت الأوّل فلا حجة لهم فيه؛ لأنه رُوي: «كما أخَفْرُهَا» بالرفع؛ لأن المعنى: جاءت كما أجِيئُهَا، وكذلك رواه الفرَّاء من أصحابكم، واختار الرَّفْعَ في هذا البيت، وهو الرواية الصحيحة.

وأما البيت الثاني فلا حُجَّةَ فيه أيضاً؛ لأن الرواية:

لِكَيْ يَحْسِبُوا أنْ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

= اللغة: أخفَرَها: أمنعها وأجيرها وأؤمنها. الصيد: ج: أصْيَد، من الصَّيَد، وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها فترفع رؤوسها وتسمو بها، فإذا كان ذلك في الرجل كان من كبر وطماحة.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠؛ والدرر ٤/ ٧٠؛ ولجميل بثينة في ديوانه ص ٩٠؛ ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٩٨؛ وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية ٤/ ٤٠٧؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٣.
اللغة: الطَّرْف: العين. اصْرِفَنَّهُ: حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا.
المعنى: أبعد نظرك عنا ولا تجعل عيونك ترقبنا، وانظر إلى غيرنا، حتى يظن الناس أنّ محبوبك يجلس حيث تنظر.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ١١٤.

(٣) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٣٣ (كمي)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٢٣٦ (كيا)؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٤.
المعنى: عليك بحفظ ما تسمعه لكي تتحدث به في يوم من الأيام غيباً إذا ما طلب منك ذلك.

(٤) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٩٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٢٤، ٢٢٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٥.
اللغة: تشاوس: انظر نظرة ذي نخوة وكبر. رويداً: تمهّل.
المعنى: أنا ذلك الذي تتأمله وتنظر إليه، ومتى عرفتني عرفت أنه ليس لك أن تنظر لي نظر الكبر والغضب.

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً؛ لأنّ الرواية فيه بالتوحيد:

لا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُ

كالرواية الأخرى:

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لا تُشْتَمُ

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية: «كما يوماً تحدثُهُ» بالرفع، كقول أبي النجم (من الرجز):

قُلْتُ لِشَيْبَانَ: ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ
كَمَا تُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ[1]

وكقول الآخر (من الطويل):

أَنِخْ فَاصْطَبِغْ قُرْصاً إِذَا اعْتَادَكَ الْهَوَى
بِزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقْدَ الْحَبَائِبِ[2]

ولم يروه أحد: «كما يوماً تحدثه» بالنصب إلا المفضل الضبّيّ وحده، فإنه كان يرويه منصوباً، وإجماعُ الرواة من نحويّي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالِفُ له أقْوَمُ منه بعلم العربية.

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح، والأظهر فيه:

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ

على أنه لو صَحَّ ما رَوَوْهُ من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حدّ الشذوذ والقلة، فلا يكون فيه حجة، والله أعلم»[3].

كَما لو كان الأمر كذا

تُعرب على الوجه التالي: «كما»: الكاف حرف جرّ مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «ما»: حرف مصدريّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بما قبله. «لو»: حرف زائد مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «كانَ» فعل ماض ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «الأمرُ»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «كذا»: اسم مبنيّ على السكون في محل نصب خبر «كان». والمصدر المؤوّل من «كان» واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر.

كُما

ضمير نصب للمخاطَبين المذكَّرين. تعرب إعراب كاف الضمير. انظر: الكاف الضميريَّة.

كمال الاتِّصال

هو أن تكون الجملة الثانية متّصلة اتصالاً

---

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٨/ ٥٠١، ١٠/ ٢٢٥؛ والكتاب ٣/ ١١٦؛ والمعاني الكبير ص ٣٦٣؛ وبلا نسبة في اللامات ص ١٣٧؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٤.
اللغة: شيبان: اسم ابن الشاعر. ضمير الغيبة في قوله: «لقائه» و«شوائه» يعود إلى ظليم؛ والظليم: ذكر النعام.
المعنى: أمرت شيبان ولدي بأن يتبع هذا الظليم، ويدنو منه لعله يصيده، فيشوي لحمه ويطعم الناس من هذا الشواء.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ١١٧.
اللغة: أنخ: فعل أمر من الإناخة. تقول: أناخ البعير، أي: أبركه. اصْطَبِغْ: فعل أمر من الاصطباغ، وهو ما يُدهن به من الإدام. قُرْص: الرغيف من الخبز.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١١٢ ـ ١١٧.

تامًا بالجملة الأولى. وهو من المواضع التي يجب فيها الفصل بين الجملتين.

انظر: الفصل.

كمال الانقطاع

هو أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنًى، وهو من المواضع التي يجب فيها الفصل بين الجملتين.

انظر: الفصل.

كمال البيان

هو حُسْن البيان.

انظر: حسن البيان.

كمال الدين بن الأنباريّ

= عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (٥٧٧ هـ/ ١١٨١م).

كمال الدين السيواسي

= محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد (٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨م - ٨٦١ هـ/ ١٤٥٦م).

كمال الدين ابن قاضي شهبة

= عبد الوهاب بن محمد بن ذؤيب (. . ./ . . . - . . ./ . . .).

كمال الدين بن كيار الكركيّ

= عبد الله بن علي بن سوندك (٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩م).

كمال المعنى

قال ابن سنان: «وأما كمال المعنى، فهو أن تُستوفى الأحوال التي تتمّ بها صحّته، وتكمل جودته» (سرّ الفصاحة. ص٣١٩)، نحو قول نافع بن خليفة الغنوي (من الطويل):

رِجالٌ إذا لم يُقْبَلِ الحقُّ مِنهُمُ
ويُعْطوه، عادوا بالسُّيوفِ القواضِبِ

فتمَّم المعنى بقوله: «ويعطوه»؛ لأنّه لو اقتصر على قوله: «إذا لم يقبل الحق منهم عاذوا بالسيوف»، كان المعنى ناقصاً.

كُنَّ

ضمير نصب وجرّ متَّصل للمخاطبات الإناث. تعرب إعراب الكاف الضميريّة.

انظر: الكاف، الرقم ٥.

ابن كُناسة

= محمد بن عبد الأعلى (. . ./ . . . - ٢٠٧ هـ/ ٨٢٢م).

الكناني

= بكر الكنانيّ (. . ./ . . .).

كِنايات العدد

هي ألفاظ مبنيَّة يُرمز بها إلى اسم معدود مُبْهم، وهي: كمْ، كأيِّنْ، كذا.

انظر كلًّا في مادته. وتُسمَّى أيضاً «العدد الكِنائيّ».

الكِناية

الكِناية، في اللغة، مصدر «كنى». وكنى بالشيء عن كذا: ذكرَه ليستدِلّ به على غيره.

وهي، في النحو، الضمير (انظر: الضمير)؛ والتعبير عن شيء مُعَيَّن بلفظٍ غير صريح يدلُّ عليه.

وأسماء الكناية هي: كم، كأيٍّ (أو:

كأيِّنْ)، كذا، كَيْتَ، ذيتَ، بضع، فلان، فلانة. وهي مبنيَّة عدا بضعاً، وفلاناً، وفلانة.

انظر كلًّا في مادته.

وهي، في علم البيان، لَفْظ أُطْلِقَ وأُريد به لازِمُ معناه، مع جواز إرادة المعنى الأصليّ، أو كلام أُريد به معنى غير معناه الحقيقيّ الذي وُضِعَ له، مع جواز إرادة ذلك المعنى الأصلي، إذ لا قرينة تمنع هذه الإرادة.

والكناية ثلاثة أقسام:

أ ـ كناية الصفة، وهي التي يُطلب بها نفس الصفة، أي: الصفة المعنويَّة كالجود والشجاعة والجمال، نحو قول المتنبّي يصف إيقاع سيف الدولة بأعدائه (من الوافر):

فَمَسّاهُمْ وبُسْطُهُمُ حريرٌ
وصبَّحَهُمْ وبُسْطُهُمُ ترابُ

فكَنَّى عن غناهم قبل هجوم سيف الدولة عليهم بعبارة: «وبسطهم حريرٌ»، وكَنَّى عن فَقْرهم بعد الهجوم بعبارة «بسطهم تراب».

ب ـ كناية الموصوف، وهي ما صُرِّح فيها بالصِّفة وبالنسبة دون الموصوف، نحو قول أبي نُواس في الخمر (من الطويل):

فلمّا شَرِبْناها، ودَبَّ دبيبُها
إلى موطِنِ الأسرارِ، قلتُ لها: قِفِي

حيث كَنَّى عن العقل بعبارة «موطِن الأسرار»، مصرِّحاً بالصفة، وهي «موطن الأسرار»، وبالنسبة، وهي «إسناد الدبيب إلى موطن الأسرار» دون الموصوف الذي هو العقل أو الدماغ.

ج ـ كناية النِّسبة، وهي ما صُرِّح فيها بالصفة والموصوف دون النسبة مع أنها هي المُرادة، ومنها قول الشاعر (من الكامل):

إنَّ السَّماحَةَ والمروءَةَ والنَّدَى
في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ٱبْنِ الحَشْرَجِ

حيث نَسَب الشاعر صفات المدح إلى قبَّة الممدوح، وهذه النسبة تستلزم أن يكون صاحب القبَّة هو صاحب هذه الصفات.

وتنقسم الكناية باعتبار الوسائط إلى أقسام أربعة:

١ ـ تعريض[1] وهو خلاف التصريح واصطلاحاً ما أشير به إلى غير المعنى بدلالة السياق، كما تقول: «المسلم مَن سلم المسلمون من لسانه»، فالمعنى الأصلي انحصار الإسلام فيمن سلم الناس من يده ولسانه، والمعنى الكنائي اللازم للمعنى الأصلي: انتفاء الإسلام عن المؤذي مطلقاً، وهو المعنى المقصود من اللفظ، ويشير بسياقه إلى نفي الإسلام عن المؤذي الذي تكلمت عنده.

ومن لطيف ذلك ما كتبه عمر بن مسعدة وزير المأمون إلى المأمون يوصيه على بعض أصحابه: «أما بعد، فقد استشفع بي فلان إلى أمير المؤمنين ليَتَطَوَّل[2] في إلحاقه بنظرائه، فأعلمته بأن أمير المؤمنين لم يجعلني في مراتب المستشفعين، وفي ابتدائه بذلك بُعْد عن طاعته»، فوقع المأمون في كتابه: «قد عرفنا نصيحتك له، وتعريضك لنفسك، وأجبناك إليهما».

---

(١) قد يكون التعريض كناية كما في المثال الآتي، وقد يكون مجازاً.

(٢) يتطول: أي: يتكرّم، من الطول، وهو الفضل والزيادة.

٢ ـ تلويح، وهو، لغةً، أن تشير إلى غيرك من بعد، واصطلاحاً، كناية كثرت فيها الوسائط بين اللازم والملزوم، نحو: «أولئك قوم يوقدون نارهم في الوادي» كنايةً عن بخلهم، فقد انتقل من الإيقاد في الوادي المنخفض، إلى إخفاء النيران، ومن هذا إلى عدم رغبتهم في اهتداء ضيوفهم إليها، ومن ذا إلى بخلهم، ونحوه قولهم: «هو جبان الكلب»، و«مهزول الفصيل».

٣ ـ رمز، وهو لغةً أن تشير إلى قريب منك خفية بشفة، أو حاجب، كما قال (من الكامل):

رَمَزَتْ إليَّ مخافةً مِنْ بَعْلِها
من غيرِ أنْ تُبْدي هُناكَ كَلامَها

واصطلاحاً هو كناية قَلَّتْ وسائطها مع خفاء اللزوم، نحو: «هو غليظ الكبد»، كناية عن القسوة، إذ ذلك تتوقف على معرفة ما كان يعتقد العرب من أن الكبد موضع الإحساس والتأثر فيلزم من رقته اللين ومن غلظه القسوة، ونحوه ما سبق.

٤ ـ إيماء وإشارة، وهي كناية قَلَّتْ وسائطها، مع وضوح الدلالة، كقول أبي تمام يصف إبله مادحاً أبا سعيد[1] (من الوافر):

أَبَيْنَ فما يَزُرْنَ سوى كَريمٍ
وحَسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سَعيدِ

وقول البحتري يمدح آل طلحة (من الكامل):

أَوَما رأيتَ المجدَ أَلْقى رَحْلَهُ
في آلِ طلحةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

ومن لطيف ذلك وعجيبه قول بعضهم في رثاء البرامكة (من الطويل):

سَأَلْتُ النَّدى والجودَ: ما لي أراكما
تَبَدَّلْتُما ذُلًّا بعِزٍّ مُؤَبَّدِ
وما بالُ ركنِ المجدِ أمْسَى مُهَدَّماً
فقالا: أُصِبْنَا بابنِ يَحْيى محمَّدِ
فَقُلْتُ: فَهَلّا مُتُّما عِنْدَ مَوْتِهِ
فَقَدْ كنتما عَبْدَيه في كُلِّ مَشْهَدِ
فَقالا: أَقَمْنا كي نُعَزّي بِفَقْدِه
مسافَةَ يَوْمٍ ثُمَّ نَتْلُوهُ في غَدِ

* * *

والكناية تكون حسنة إن جمعت بين الفائدة ولطف الإشارة، كما تقدم لك من الأمثلة، وقبيحة إذا خلت مما ذكر، كقول الشريف الرضي يرثي امرأة: «إن لم تكن نَصْلاً فغمد نِصال»، فهذا من رديء الكنايات، إذ هذا لا يفيد ما قصده من المعنى، بل ربما جرَّ إلى ما يقبح من تهمتها بالريبة.

ونحوه قول أبي الطيب (من الكامل):

إنّي على شَغَفي بما في خُمْرِها
لأَعُفُّ عَمّا في سراويلاتِها

قال ابن الأثير: فهذه كناية عن النزاهة والعفة، إلا أن الفجور أحسن منها، وما ذاك إلا من سوء تأليفها وقبح تركيبها، وقد أجاد الشريف فيما زلت فيه قدم أبي الطيب فجاء به على وصف حسن وقالب عجيب، حيث قال (من الطويل):

أحِنُّ إلى ما يَضْمَنُ الخمرَ والحلى
وأصدُفُ عمَّا في ضمانِ المآزِرِ

وقريب من بيت المتنبي قول الآخر (من الطويل):

---

(١) هو أبو سعيد بن يوسف الثغري.

وما نِلْتُ مِنْهَا مَحْرَماً غير أَنَّني
إذا هي بالَتْ بُلْتُ حيثُ تَبُولُ

. . . والكناية فن من التعبير توخّاه العرب استكثاراً للألفاظ التي تؤدي ما يقصد من المعاني، وبها يتنوفون في الأساليب، ويزينون ضروب التعبير، ويكثرون من وجوه الدلالة، انظر إلى امرىء القيس تجده كنى عن المرأة ببيضة الخدر في قوله (من الطويل):

وبَيْضَةِ خِدْرٍ لا يُرامُ خِباؤها
تَمَتَّعْتُ مِنْ لهوٍ بها غَيْرِ مُعْجِلِ

وإلى حميد بن ثور نراه كنى عنها بالسَّرْحة في قوله (من الطويل):

أبى اللَّهُ إلا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ
على كلِّ أفنانِ العِضاه[1] تروقُ
فيا طيبَ رَيّاها وبردَ خلالها
إذا حانَ من حامي النَّهارِ وَديقُ[2]

وإلى النبيّ ﷺ وقد كنى عنها بالقارورة في قوله لأنجشة وهو يحدو بنسائه: «رفقاً بالقوارير». . . وانظر إلى المتنبي وهو يذكر وقيعة سيف الدولة بأعدائه (من الوافر):

فمَسّاهُمْ وبُسْطُهُمُ حَريرٌ
وصَبَّحَهُمْ وبُسْطُهُمُ تُرابُ

تجده قد أراد أن يبين أنه قهرهم وأذلهم بعد أن كانوا أعزّة، لكنه تلطف في التعبير ونصب الدليل على صحة دعواه، فأشار إلى عزّتهم أولاً بافتراشهم بسط الحرير، ثم إلى ذلتهم بعد بافتراشهم بسط التراب.

وتأمّل قول أبي تمام يمدح أبا سعيد بن يوسف الثغري ويذكر كرمه (من الوافر):

أبَيْنَ فما يَزُرْنَ سوى كَريمٍ
وحَسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سعيدِ

تره قد أبان كرم أبي سعيد بغاية الوضوح من حيث أبان أن إبله أبت إلا أن تزور الكرماء، ويكفيها أن تزور من بينهم أبا سعيد.

وليس بالخفي ما للكناية من فضيلة في إلباس المعقول ثوب المحسوس، أتراك تشاهد لطف التعبير ودقّة التصوير إذا تأملت الكناية بحمّالة الحطب عن النمامة التي تفسد ذات البين، وتهيج الشر في قوله تعالى يصف امرأة أبي لهب: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤]، فإنك وأنت تقرؤها يخيل إليك أنها ممسكة حطبها بيديها، ومشعلة ناراً لتوقد العداوة والبغضاء بين قوم، وتؤلّب بعضهم على بعض.

إلى ما فيها من حيلة بترك بعض ألفاظ إلى ما هو أجمل في القول، وآنس للنفس، ألا ترى إليهم وهم يكنون عن الموت بقولهم: «فلان قد استوفى أكله» أو بقولهم: «لحق باللطيف الخبير» وعن الصحراء بالمفازة وهي مهلكة.

إلى ما فيها من حسن التلطف في إطراح الألفاظ المستهجنة كما جاء في القرآن الكريم من الكنايات التي تتعلق بالنساء كالنهي عن أخذ المهور مع ذكر السبب في قوله تعالى: ﴿وَكَيۡفَ تَأۡخُذُونَهُۥ وَقَدۡ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: ١٩٧].

إلى أنها قد تكون طريقاً من طرق الإيجاز

(١) العضاه: شجر عظيم شائك.
(٢) الوديق: شدّة الحر في الهاجرة.

والاختصار، كقوله تعالى كناية عن كثير الأفعال: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، وقولهم كناية عن الجامع لكل شيء «هو سفينة نوح».

وأنك لترى فيها من العجب العجاب ومن غريب الصنعة ومن بديع السحر إذا كانت في باب الصناعات الخسيسة والأشياء الحقيرة بذكر منافعها، كما قيل لحائك: ما صناعتك؟ قال: «زينة الأحياء، وجهاز الموتى».

وقال ابن باقلاني (بائع فول) (من الطويل):

أنا ابن الذي لا يُنْزِلُ الدَّهْرَ قِدْرُه
وإن نَزَلَتْ يوماً فَسَوفَ تَعودُ
تَرى النَّاسَ أفواجاً إلى ضَوْءِ نارِهِ
فَمِنهُمْ قِيامٌ حَوْلَهُ وقُعُودُ[1]

للتوسُّع انظر:

«الكناية والتعريض في اللغة العربية». محمد عبد الجواد. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢٢ (١٩٦٧). ص ٧٥ ـ ٨٣.

الكِنْتِيَّة

هي لهجة كنتَ القديمة في إنكلترة.

الكنديّ

= أبو الحسين بن أبي بكر بن الحسيني (٧٤١ هـ/ ١٣٤١م).

الكَنْعانيَّة

لغة ساميّة تكلّم بها الكنعانيّون الذين سكنوا فلسطين ابتداءً من العام ٣٠٠٠ ق.م تقريباً. وذهب بعضُ العلماء إلى أنّ الكنعانيين كانوا أسبق الشعوب إلى استعمال الألفباء، وأنّ الألفباء الفينيقيّة هي بنت الألفباء الكنعانيّة.

وانقسمت الكنعانيّة قسمين: شمالية تَمَثَّلَتْ بالأوجاريتيّة، وجنوبيّة تمثّلت بالعبريّة والفينيقيّة والمؤابيّة.

الكُنْية

الكُنية، في اللغة، مصدر «كنى». وكناه أبا فلان أو بأبي فلان: سمّاه به.

وهي، في النحو العربيّ، عَلَمٌ مركَّب تركيباً إضافيًّا بشرط أن يكون صدره المضاف إحدى الكلمات التالية: أب، أم، ابن، بنت، أخ، أخت، عم، عمَّة، خال، خالة، نحو: أبو جهاد، أم عامر، ابن المطلب.

بنت الكُنَيْري

(. . . / . . . ـ . . . / . . .)

بنت الكُنَيْريّ (لم يُعرف من اسمها غير هذه الكنية). كانت حسنة المعرفة بالنحو واللغة، ولها تصانيف فيهما تُعرف بها. وكانت في نهاية الفضل، ولها أخ في نهاية الجهل. اختصما مرّة في ميراث والدهما وطال التنازع بينهما وزاد الكلام ونقص في مجلس، فاغتاظ مَنْ حضر من تَفَيْقُهِها وحوشيّ كلامها ومن سَقَطِهِ وعامِّيتِهِ في مناقضتها، فانتبهت لذلك وقالت: في ذِمَّتِهِ اثنان وعشرون ديناراً مطيعيّةً سلاميّة، فقال أخوها: أما لها عندي اثنان، وسكت، أراد أن يعيد كلامها فلم يقدر. فضحك أهلُ المجلس، وصار طَنْزاً (سخرية) واندفعت الخصومة.

(معجم الأدباء ١٧/ ٢٥ ـ ٢٦).

---

(١) علوم البلاغة: أحمد مصطفى المراغي. ص ٣٠٥ ـ ٣٠٩.

كَهْرَبَ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال الفعل «كهرب» من «الكهربا»[1].

«الكَهْرَبا» و«الكَهْرَبيّة» والنِّسْبة إليهما

قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة أنه:

«تطلق «كهربا» بالقصر على الجسم، وتسمّى القوّة المتولّدة أو القوّة الكامنة بالكهربيَّة، وتكون النسبة إلى الكهربيّة «كهربيًّا»، كما يقال في النسبة إلى «الشافعيّ» «شافعيٌّ»»[2].

كَهْلاً

تُعرب في نحو: «تزوَّج صديقي كَهْلاً» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

الكَواسِع

الكَواسِع، في اللغة، جمع «كاسِعة» بمعنى: اللاحقة. وهي، في النحو، اللَّواحِق.

انظر: اللَّواحق.

الكوديّ

= عبد الرحمن بن علي بن صالح (٨٠٧ هـ/ ١٤٠٥م).

الكُوز

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الكوز» بمعنى: سنبل الذرة، وجاء في قراره:

«الكوز» يطلقه المحدثون على مُطْر الذرة (سنبلها)، ولم يسمع عن العرب»[3].

الكوشيتيَّة

لغة أفريقيّة، كانت أساساً لغة السكان الأصليين للقسم الشرقيّ من أفريقيا، ويتكلّم بها اليوم ثلث سكان الحبشة، وشعب الصومال.

ابن الكوفيّ

= علي بن محمد بن عبيد (٣٤٨ هـ/ ٩٦٠م).

الكوفِيّون

انظر: «المدرسة الكوفيّة» في «المدارس النحوية، الرقم ٢.

الكون العامّ (ظهوره)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة ظهور الكون العامّ، وجاء في قراره:

«يرى جمهرة النحاة أنّ حذف الكون العام واجب، ونُقل عن ابن جِنِّي جَواز إظهاره، كما نُقل عن ابن مالك أنّ حذفه أغلبيٌّ... وترى اللجنة أن ما ورد من تعبيرات علميّة مثل: «هذا حِمْض يوجد في عسل الشمع»، و«هذه الكلمة موجودة في المعجم» صحيح، وهو باب من الكون الخاصّ»[4].

كَيْ

تأتي بأربعة أوجه: ١ ـ حرف جَرّ. ٢ ـ حرف مصدريّ ونصب واستقبال. ٣ ـ صالحة

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٠.
(٢) القرارات المجمعيّة. ص ١.
(٣) القرارات المجمعيّة. ص ٥٥.
(٤) في أصول اللغة ٢/ ١٢٢.

للنّصب والجرّ. ٤ ـ اسم استفهام. وسنتناولها في مبحث آخَر هو: وصل «كي».

١ ـ «كي» الجارَّة[١]:

هي بمنزلة لام التعليل معنًى وعَمَلاً، وهي تدخل على:

ـ «ما» الاستفهاميَّة للسُّؤال عن العِلَّة، فتجرّها، نحو: «كَيْمَ[٢] يَشْتَدُّ الحرُّ في أفريقيا؟» و«كَيْمَهْ»، بمعنى: «لِمَهْ». والهاء للسّكت.

ـ «ما» المصدريَّة، فتجرّ المصدر المؤوَّل، نحو قول الشاعر[٣] (من الطويل):

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ، فَضُرَّ، فَإنَّما
يُرَجَّى الفتى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

فَهُنَا لا يصحّ اعتبارها ـ في الرّاجح ـ حرفاً مصدريًّا لوجود الفاصل «ما»؛ ولأنّ الحرف المصدريّ لا يدخل على حرف مصدريّ في الفصيح إلّا لتوكيد لفظيّ في بعض الحالات، أو لضرورة شعريَّة، وكلاهما غير مستَحْسَن هنا.

ـ لام الجرّ، نحو قول الشاعر[٤] (من الطويل):

وأوْقَدْتُ ناري كيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُها
وَأخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْو في البيتِ داخِلَهْ

ولا يصحّ اعتبارها، هنا، حرفاً مصدريًّا لوجود الفاصل «اللام». والفعل «يبصر» منصوب بعدها بـ «أنْ» مُضْمَرَة جوازاً بعد لام التعليل.

ـ «أن» المضْمَرة وجوباً عند البصريِّين، نحو: «جئتُك كي تُكرِمَني»، وذلك إذا قَدَّرْتَ النَّصب بـ «أنْ».

ومجيء «كي» جارّة موضع خلاف بين الكوفيين والبصريين[٥]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أن «كَيْ» لا تكون إلا حرفَ نصب، ولا يجوز أن تكون حرفَ خفضٍ.

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرفَ جر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ «كي» لا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأن «كَيْ» من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء.

والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخولُ اللام عليها، كقولك: «جِئْتُكَ لكي تَفْعَلَ

(١) وذلك عند البصريِّين، أما الكوفيّون، فلا يعتبرونها حرف جرّ، وسيأتي تفصيل المسألة.
(٢) لاحظ حذف ألف «ما» الاستفهاميّة عندما يدخل عليها حرف جرّ.
(٣) يُنْسَب إلى عبد الأعلى بن عبد الله، وإلى النابغة الذبياني، والنابغة الجعدي، وقيس بن الخطيم.
(٤) يُنْسَب البيت إلى حاتم الطائي، ومنصور النمري، ورجل من باهلة.
(٥) انظر في هذه المسألة:
المسألة الثامنة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
ـ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٧٩، ٣/ ٢٣٦.
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣، ٢٩١.
ـ مغني اللبيب. ص ١٨٢.
ـ الجنى الداني. ص ٢٦١.
ـ رصف المباني. ص ٢١٥.

هذا»؛ لأن اللام على أصلكم حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، وأما قول الشاعر (من الوافر):

فَلا والـلَّـهِ مَـا يُـلْـفَـى لِـمَـا بِـي
وَلا لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ[1]

فمن الشاذ الذي لا يُعَرَّج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «الدليلُ على أنها حرف جرّ أنها تدخل على «ما» الاستفهامية كما يدخل عليها حرفُ الجر؛ فيقال: «كَيْمَه»، كما يقال: «لِمَهْ»؛ لأنا نقول: «مَهْ» من «كَيْمَهْ» ليس لِـ«كَيْ» فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما هو في موضع نصب؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يُفْهَمْ؛ يقول القائل: «أقوم كي تقوم»، فيسمعه المخاطب ولم يفهم «تقوم»، فيقول: «كَيْمَه؟» يريد «كي ماذا»، والتقدير: كي ماذا تفعل، ثم حذف فـ«مَهْ»: في موضع نصب، وليس لـ«كَيْ» فيه عمل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنها تكون حرف جرّ دخولها على الاسم الذي هو «ما» الاستفهاميَّة كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها؛ فإنهم يقولون: «كَيْمَهْ» كما يقولون: «لِمَهْ».

والدليل على أنها في موضع جرّ أن حرف الألف من «ما» الاستفهاميّة لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار، كقولهم: «لِمَ»، و«بِمَ»، و«فيمَ»، و«عَمّ»، قال الله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، وقال تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾ [النازعات: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾ [النبأ: ١]، فأما إذا اتصل بـ«ماذا» فلا يجوز حذف الألف منها، وإن اتصل بها حرف الجر، فلا يجوز أن يقال في «لماذا»، و«بماذا» و«فيماذا» و«عماذا»: «لم ذا»، و«بم ذا»، و«فيم ذا»، و«عَمَّ ذا»؛ لأن «ما» صارت مع «ذا» كالشيء الواحد، فلم يحذف منها الألف، وكذلك إذا وقعت في صَدْر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها؛ كقولهم: «ما تريد»، و«ما تصنع»، ولا يجوز أن يقال: «مَ تريد»، و«مَ تصنع»، فلما حذف الألف منها في قولهم: «كَيْمَهْ»، كما يحذف مع حرف الجرّ دَلَّ على أنها حرف جرّ، وإنما حذفت مع حرف الجرّ لأنها صارت مع حرف الجرّ بمنزلة كلمة واحدة، فحذفت الألف منها للتخفيف، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف، فصار: «كَيمَهْ»، و«لِمَهْ»، و«بِمَهْ» و«فيمَهْ»، و«عَمَّهْ»، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا الهاء من الألف في «ما» كما أبدلوها من الألف في «أَنَا»، فقالوا:

---

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/٣٠٨، ٣١٢، ٥/١٥٧، ٩/٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/١٩١، ١١/٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠؛ والدرر ٥/١٤٧، ٦/٥٣، ٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥؛ والخصائص ٢/٢٨٢؛ ورصف المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤١٠.
شرح المفردات: أُلفي: وجد. لما بي: أي: للذي عندي من الحقد عليهم. لما بهم: أي: للذي عندهم من الحقد أيضاً. دواء: علاج.
المعنى: يقول: ليس هناك من علاج لما ملأ قلبي وقلوبهم من حقد وضغينة.

«أَنَهْ» وفي «حيهلا»، فقالوا: «حيهله»، وقول الكوفيين: «إن «مَهْ» في موضع نصب» فسنبيّن فساده في الجواب إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّ «كي» من عوامل الأفعال؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء» قلنا: هذا الحرف من عوامل الأفعال في كلّ الأحوال، أو في بعض الأحوال. فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم، وهذا لأن «كي» على ضربين:

أحدهما: أن تكون حرفَ نصبٍ من عوامل الأفعال كما ذكرتم، وذلك إذا دخلت عليها اللام، كقولك: «جئتكَ لكيْ تكرمني»، كما قال تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، فـ«كي» ها هنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير «أنْ»، ولا يجوز أن تكون ها هنا حرف جر؛ لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ، وهذا لا إشكال فيه.

والثاني: أن تكون حرف جرّ كاللام، نحو: «جئتك كي تكرمني»، فهذه «كي» حرف جرّ بمنزلة اللام، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أنْ»، كما هو منصوب بعد اللام بتقدير «أنْ»، وحذفت فيهما طلباً للتخفيف.

والذي يدلّ على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: «جئتك كيْ تكرمني»، وبين قولك: «جئتك لتكرمني»، وإذ كانا بمعنًى واحدٍ فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل؛ فدلّ على أنها تكون حرف جرّ كما تكون حرف نصب، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجرّ لم تتوهّم فيه غيره، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهّم فيه غيره؛ فهي وإن كانت حرفاً واحداً، فقد تنزّلت منزلة حرفين، وصار هذا كما قلتم في «حتى»، فإنها تنصب الفعل في حالٍ من غير تقدير ناصب، وتخفض الاسم في حال من غير تقدير خافض، على الصحيح المشهور من مذهبكم، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم، فكذلك ها هنا، وكذلك أيضاً «حتى» تكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم: إن «إلّا» تكون ناصبة وتكون عاطفة، وكذلك «حاشى» و«خلا» تكونان ناصبين وخافضين، واللفظ فيها كلّها واحد، والعمل مختلف، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم: «إنّ «مَهْ» في موضع نصب»، قلنا: هذا باطل؛ لأنها لو كانت «ما» في موضع نصب لكان ينبغي أن لا يحذف الألف من «ما»؛ لأنها لا يحذف الألف منها إلّا إذا كانت في موضع جرّ، بخلاف ما إذا كانت في موضع نصب أو رفع؛ فإنّه لا يجوز أن يحذف الألف منها، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: «مَ تفعل» في قولك: «ما تفعل»، و«مَ عندك» في قولك: «ما عندك»، فلمّا حذفت الألف ها هنا دَلَّ على أنها ليست في موضع نصب، وإنّما هي في موضع جر.

ثم هذا الحذف في موضع الجر إنّما يكون في «ما» الاستفهاميّة، دون «ما» الموصولة، إلّا في قولهم: «ادْعُ بِمَ شئت»، أي: بالذي شئت؛ فإن العرب تحذف الألف من «ما» الموصولة ها هنا خاصة، كما تحذفها منها إذا أرادت بها الاستفهاميّة.

وقولهم: «إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم - إلى آخر ما قرروا»، قلنا: فكان يجب أن يجوز أن يقال: «أنْ مَهْ»، و«لَنْ مه»، و«إذَنْ مَه»، كما يقال: «كَيْمَه» إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه

الأحرف من الفعل؛ لأنّه إنما يسأل عن مصدر، والمصدر في الأفعال بعد هذه الأحرف التي هي «أنْ»، و«لَنْ» و«إذَنْ»، وبعد «كَيْ» واحد، فلما لم يقل ذلك واختصت به «كي» دونها دَلَّ على بطلان ما ذهبوا إليه، والله أعلم»[1].

٢ ـ «كَي» المصْدَرِيَّة النَّاصبة: هي حرف بمعنى «أنْ» ينصب الفعل المضارع بعده بنفسه، لا بـ«أنْ» مُضمَرة وجوباً كما يرى بعضهم. ويلزم اقترانها باللام الجارَّة التعليليَّة[2] مع عدم وقوع «أن» المصدريَّة بعدها ـ في الرأي الراجح ـ لا ظاهرة ولا مُضمرة إلا في حالة الضرورة الشِّعريَّة، أو التوكيد اللَّفظيّ. واللّام تكون ظاهرة، نحو: «جئتُ لكي تُكرِمَني»، أو مقدَّرة، نحو: «جئتُ كي تُكرِمَني»[3]. ومن أحكامها:

أ ـ وجوب نصبها المضارع بنفسها، وتخليص زمنه للمستَقْبَل غالباً، وذلك كسائر أحرف النصب.

ب ـ وجوب اتّصالها بالمضارع مُباشَرةً وعدم الفصل بينهما بغير «لا» النافية وحدها، نحو: «ادرسْ لكيلا ترسُبَ»، أو «ما» الزائدة وحدها، نحو: «مارسِ الرِّياضَةَ كَيْما تصحَّ»، أو بهما معاً، نحو: «لا تَتَعَرَّضْ لمواطن الرِّيب لكَيْما لا تتعرَّض للشّبهات».

ج ـ وجوب سَبْكها مع الجملة المضارعيَّة بعدها مصدراً مؤوَّلاً يُعرب في محلّ جرّ باللّام. انظر: المصدريَّة.

وأجاز الكوفيّون إظهار «أنْ» بعد «كَيْ»، فَأَجازوا القول: «جئتُ لكَيْ أنْ أُكرِمَكَ»، بنصب الفعل «أكرمَك» بـ«كَيْ» على أن تكون «أنْ» توكيداً لها. واحتجّوا بالنّقل والقياس. أمّا النقل، فقول الشّاعر (من الطويل):

أَرَدْتَ لِكَيْما أَنْ تَطيرَ بِقِرْبَتي
فَتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[4]

وأمّا من جهة القياس؛ فلأنَّ «أنْ» جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب، فدخلتْ «أنْ» توكيداً لها لاتّفاقهما في المعنى، وإن اختلفتا في اللّفظ.

ومنع البصْريون إظهار «أنْ» بعد «لكي». وقالوا: إنَّ البيت السّابق لا حجّة للكوفيِّين لهم فيه من ثلاثة أوجه:

«أحدها: أنَّ هذا البيت غير معروف، ولا يُعرف قائله، فلا يكون فيه حُجّة. والوجه الثّاني: أن يكون قد أظهَر «أنْ» بعد «كي» لضرورة الشّعر، وما يأتي للضّرورة لا يأتي في اختيار الكلام.

والوجه الثالث: أن يكون الشّاعر أبدلَ «أنْ» من «كَيْما»؛ لأنّهما بمعنى واحد كما يُبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩]، فـ«يُضاعف» بدل من «يَلْقَ»... وأمّا قولهم: «إنَّ التأكيد من كلام العرب، فدخلتْ «أن»

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٩٩ ـ ١٠٢.
(٢) سُمِّيت اللام بذلك؛ لأنَّ ما بعدها علّة لِما قبلها من كلام مُثْبَت.
(٣) يصحّ في هذا المثل نصب «تُكرمني» بـ«أنْ» مُضمَرة، و«كي» حرف جرّ، وذلك على عدم تقدير اللام قبلها.
(٤) شنًّا: يابسة. بيداء: صحراء. بلقع: خالية لا ماء فيها ولا نبات.

للتأكيد»، قلنا: إنّما جاز التأكيد فيما وقع عليه الإجماع؛ لأنّه قد جاءَ عن العرب كثيراً متواتِراً شائِعاً، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإنّه لم يأتِ عنهم إلاّ شاذًا نادراً لا يُعَرَّج عليه، ولم يثبت ذلك الشّاذّ النّادر أيضاً عنهم، فوجَب أن لا يكون جائِزاً»[1].

٣ ـ «كي» الصّالحة للنّصب والجرّ: ولها صورتان:

أ ـ «كي» المجرَّدة من «لام» الجرّ قبلها، ومن «أن» المصدريَّة بعدها، نحو: «ادَّخِرْ مالَكَ كي تستخْدِمَهُ في وقتِ الضِّيق». فَهُنا يجوز تقدير اللّام قبل «كي» فتكون هذه حرفاً مصدريًّا ناصباً للفعل المضارع «تَسْتَخْدِمَه»، ويجوز عدم تقديرها، فتكون «كي» تعليليّة جارَّة، ويكون الفعل المضارع بعدها منصوباً بـ «أنْ» مُضْمَرَة، والمصدر المؤوَّل من «أنْ» والفعل المضارع في محلّ جَرّ بحرف الجرّ.

ب ـ «كي» المتوسِّطة بين لام الجرّ التعليليَّة و«أن» المصدريَّة الناصبة، نحو: «ادْرُس لكي أنْ تَنْجَحَ» حيث يصحّ أن نعتبر اللّام حرفاً تعليليًّا مؤكّداً لـلّام توكيداً لفظيًّا، و«أنْ» مصدريَّة ناصبة للمضارع. والمصدر المنسبك من «أنْ» والمضارع مجرور باللام. كما يصحّ اعتبار اللّام حرفاً جارًّا للتعليل، و«كي» مصدريَّة ناصبة، و«أنْ» حرفاً مصدريًّا مؤكِّداً لِـ «كي» تأكيداً لفظيًّا، والفعل المضارع منصوباً بِـ «كي». والمصدر المؤوَّل من «كي» والفعل مجروراً باللام.

٤ ـ «كي» الاستفهاميَّة: هي اسم مختصر من «كَيْفَ» الاستفهاميَّة وتُؤدِّي معناها، ويرتفع الفعل بعدها كما يرتفع بعد «كيف»، نحو قول الشاعر (من البسيط):

كَيْ تَجْنَحونَ إلى سِلْمٍ، وما ثُئِرَتْ
قَتْلاكُمُ، ولَظَى الهَيجاءِ تَضْطَرِمُ[2]

أراد: كيف تجنحون؟

ملاحظتان:

١ ـ إذا اجتمعت اللّام الجارَّة و«كي» و«لا» النافية، وَجَب وصلها في الكتابة: «لِكَيْلا». أمّا إذا اجتمعت «كي» و«لا» دون اللام، فمنهم من يَصلهما ـ وهذا هو الأفضل في نظري قياساً على وصلهما مع اللّام الجارَّة ـ ومنهم من يفصلهما، والفَصل هو الأكثر.

٢ ـ زعم الأخفش أن «كي» لا تأتي إلّا حرف جَرّ، وزعم الكوفيُّون أنّها لا تأتي إلّا ناصبة للفعل. انظر: «كي» الجارَّة.

٥ ـ وصل «كَيْ»: توصل «كي» الناصبة للمضارع:

أ ـ بـ «ما» الاستفهاميَّة، وحينئذٍ تُحذف ألف «ما»، ويُعوَّض منها بهاء السّكت، نحو: «كيمَهْ»، أي: لِمَهْ.

ب ـ بـ «ما» المصدريَّة، نحو: «جئت إلى المدرسة كيْما أتعلم»، أي: جئت إلى المدرسة للتعلُّم.

ج ـ بـ «ما» الزّائدة، نحو: «ساعِد أصدقاءك كيما يُساعدوك».

د ـ بـ «لا» النافية، إذا سُبقَت «كي» باللام،

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢/١٠٧ ـ ١٠٩.
(٢) لَظَى الهيجاء: نار الحرب.

نحو: «ادرسْ لكَيْلا ترسُب»، ومنهم من يصلها بـ«لا» دون أن تُسبَق باللّام. وعدم الوصل هو الأشهر.

«كي» الاستفهاميّة

انظر: كي، الرقم ٤.

«كي» التَّعْليليّة

هي «كي» الجارّة.
انظر: كي، الرقم ١.

«كي» الجارّة

انظر: كي، الرقم ١.

«كي» المَصْدَريّة

انظر: كي، الرقم ٢.

«كي» الموصولة

هي: كي المصدريّة.
انظر: كي، الرقم ٢.

«كي» الناصبة

انظر: كي، الرقم ٢، والرقم ٣.

الكياليّ

= علي بن محمد بن علي (١٣٦٣ هـ/ ١٩٤٤م).

كَيْتَ

اسم كناية مُبهم يُكَنَّى به عن الجملة قولاً، نحو: «قالَ المعلِّمُ كيتَ»، أو فعلاً، نحو: «فَعَلَ كَيْتَ»، وقد تُستعمل مكرَّرة بعطف، نحو: «قالَ كيتَ وكيتَ» أو بدونه، نحو: «قال كيتَ كيتَ».

تُعرب حسب موقعها في الجملة، وتكون غالباً مفعولاً به كما في الأمثلة السابقة («كيتَ»: في المثالين الأول والثاني، وكذلك في الثالث، اسم مبنيّ على الفتح في محل نصب مفعول به، والواو في المثال الثالث حرف عطف مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «كيتَ»: الثانية في المثال الثالث اسم معطوف مبنيّ على الفتح في محل نصب. «كيتَ كيتَ» في المثال الرابع اسم مركَّب مبنيّ على فتح الجزءين في محل نصب مفعول به).

والمشهور فتح التاءين في «كيتَ كيتَ» لكن يجوز كسرهما وضمُّهما.

* * *

وجاء في شرح المفصّل:

«قال صاحب الكتاب: و«كَيْتَ»، و«ذَيْتَ» مخفَّفتان من «كَيَّةَ»، و«ذَيَّةَ». وكثيرٌ من العرب يستعملونهما على الأصل. ولا تُستعملان إلّا مكرَّرتَيْن، وقد جاء فيهما الفتحُ والكسر والضمّ، والوقفُ عليهما كالوقف على «بِنْت»، و«أُخْت».

قال الشارح: قد تقدم أنّ هذه الأسماء كناياتٌ عن الحديث، فتقول: «كان من الأمر كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ». وفي «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» ثلاثُ لغات: الفتح والكسر والضمّ، وأصلُه أن يكون ساكنَ الآخِر على أصل البناء، وتحريكُه لالتقاء الساكنين. فمَن فتح، فَطَلباً للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: «أَيْنَ» و«كَيْفَ». ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين. ومن ضم، فتشبيهاً بـ«قبل» و«بَعْدُ».

وأصلهما «كَيَّة» و«ذَيَّة»، وقد نطقت بذلك العربُ، فقالت: «كان من الأمر كَيَّةَ وذَيَّةَ»، ثمّ إنّهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التي هي

لامٌ تاءً، كما فعلوا ذلك في «ثِنْتَيْن».

وليست التاء في «كيت» و«ذيت» للتأنيث، يدلّ على ذلك سكونُ ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، والتأنيثُ مستفادٌ من نفس الصيغة. فالصيغة في «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» رسيلةُ التاء في «كَيَّةَ» و«ذَيَّةَ»، كما كانت التاءُ في «ابْنَةٍ» و«اثْنَتَيْنِ» رسيلةَ الصيغة في «بِنْتٍ» و«ثِنْتَيْن». فأمّا «كَيَّةَ» و«ذَيَّةَ»، فليس فيهما مع الهاء إلّا الفتحُ؛ لأنّ الهاء بمنزلةِ اسم ضُمّ إلى اسم، نحوَ: «خمسةَ عشرَ»، و«شَغَرَ بَغَرَ»، فكما أنّ الاسم الأوّل من الاسمَيْن مفتوحٌ لا محالةَ، فكذلك هاء التأنيث.

فإن قيل: فلِمَ قضيتَ على تاء «كيت»، و«ذيت» بأنّها بدلٌ من ياء؟ وهلّا قلت: إنّها بدلٌ من واو كما كانت كذلك في «بِنْتٍ» و«أُخْتٍ». قيل: لو قضينا على تاء «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» بأنّها من الواو، لصِرْنا إلى مثالٍ لا نظيرَ له في كلامهم؛ لأنّه ليس في كلام العرب لفظةٌ عينُها ياءٌ ولامُها واوٌ. ألا ترى أنّ سيبويه قضى على واوِ «حَيَوان» بأنّها مبدلةٌ من الياء؟ قال: لأنّه ليس في كلامهم مثلُ: «حَيِوْتُ». وقوله: «ولا يُستعمل كيت وذيت إلّا مكرَّرَتَيْنِ»، فإنّه يريد أنّهما لا يُستعملان مفردَيْن، وإنّما تُكرِّرهما، فتقول: «كيت وكيت» و«ذيت وذيت»، ليكون ذلك أدلَّ على الحديث، ولا يُتوهّم أنّهما كنايةٌ عن لَفْظَيْن مفردَيْن، فاعرفه»[1].

كَيْتَ كيت

انظر: كيتَ.

(١) شرح المفصل ٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

كَيْتَ وكَيْت

انظر: كيت.

ابن كيسان

= محمد بن أحمد بن إبراهيم (. . ./ . . . ـ ٢٩٩ هـ/ ٩١٢م).

أبو سليمان الهُجَيْمِيّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

كيْسان بن المعرَّف النحويّ، أبو سليمان الهُجَيْميّ. كان نحويًّا مبرّزاً، وكان يخرج مع أصحابه إلى الأعراب فيكتب ما سمعه منهم في ألواحه. وينقل من ألواحه إلى الدفاتر غير ما فيها، ثم يحفظ من الدفاتر غير ما نقله إليها، ثم يحدِّث بغير ما حفظ. قيل عنه: إنه كان ثقة مزّاحاً. أخذ عن الخليل. ومن مزاحه ما رُوي أنه جاءه صبيٌّ، فقرأ عليه شعراً حتى مرّ ببيتٍ فيه ذكر العيس، فقال الصبيّ: ما العيس؟ فقال كيسان: الإبل البيض التي يخلط بياضَها حمرة. قال: وما الإبل؟ قال: الجِمال. قال: وما الجِمال؟ فقام على أربع وَرَغَا في المسجد وقال: الذي تراه طويل الرّقبة وهو يقول: «بوع».

(معجم الأدباء ١٧/ ٣١ ـ ٣٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٦٧).

الكِيشيّ

(. . ./ . . . ـ . . ./ . . .)

الكيشي (لا يعرف اسمه) منسوب إلى جزيرة كيش، إحدى جزائر البحر الهندي والأصل

قيس. قال ياقوت: لما دخلت كيش في تجارة رأيت عند بعض أهلها كتاباً جامعاً وهو مشتمل على «ما اتفق لفظه واختلف معناه». قال: ووقفت عليه فرأيته أجمع ما صُنّف في هذا المنصف، وسألتُ الذي كان الكتاب عنده: من مصنّفه؟ فقال: رجل كان عندنا يقوم باللغة والعربيّة، ومات بعد قريب.

(إنباه الرواة ٣/ ٤٠ ـ ٤١).

كَيْفَ

تأتي بوجهين: ١ ـ استفهاميَّة. ٢ ـ شرطيَّة.

١ ـ **كيف الاستفهاميَّة**: اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محل رفع أو نصب حسب موقعها في الجملة. يُستفهم بها عن حالة الشيء، نحو «كيف صحَّتُك؟» وهذا هو الأصل في استعمالها، لكن قد تحمل معنى التعجّب، نحو الآية: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وتُعرب «كيف» الاستفهامية:

أ ـ حالاً، وذلك إذا جاء بعدها فعل تامّ دال على حالة ما، نحو: «كيف دخلتَ الصفَّ؟» («كيف»: اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محل نصب حال).

ب ـ خبراً للمبتدأ، إذا جاء بعدها اسم، نحو: «كيف حالُك؟».

ج ـ خبراً للفعل الناقص، إذا أتى بعدها هذا الفعل، نحو: «كيف كنتَ؟».

د ـ مفعولاً به إذا أتى بعدها فعل ينصب مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، نحو: «كيف ظننتَ الامتحانَ؟» و«كيفَ أعْلَمْتَ زيداً الخبرَ؟».

هـ ـ مفعولاً مطلقاً، وذلك إذا صَحَّ وضع «أيّ» بعدها مضافة إلى مصدر الفعل، نحو الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ①﴾؟ [الفيل: ١]، أي: أَلَمْ تَرَ أيَّ فعْلٍ فَعَل...

٢ ـ **كَيْفَ الشَّرْطيَّة**: اسم شرط غير جازم مبنيّ على الفتح في محل نصب حال غالباً، ويُشترط ألّا تقترن بـ«ما» الزائدة[1]، وأن يكون فعل شرطها وجوابه متَّفقين لفظاً ومعنى[2]، نحو: «كيفَ تعملُ أعملُ». وتُعرب خبراً للفعل الناقص، إذا جاء بعدها هذا الفعل وخبره غير موجود، نحو: «كيف يكونُ الوالدُ يكون ابنُه».

* * *

وجاء في «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: و«كَيْفَ» جارٍ مجرَى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال، تقول: «كيف زيدٌ؟» أي: على أيِّ حالٍ هو؟ وفي معناها «أنّى». قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. وقال الكُمَيْت (من المنسرح):

أنّـى ومِـن أيـنَ آبَـكَ الـطَّـرَبُ
[مِـنْ حـيـثُ لا صَـبْـوَةٌ ولا ريـبُ][3]

---

(١) فإذا اقترنت بـ«ما» الزائدة، أصبحت جازمة عند الجمهور. انظر: كيفما.

(٢) لذلك لا يجوز نحو: «كيف تجلسُ ألعبُ»؛ لأن فعل الشرط وجوابه غير متّفقين في اللفظ والمعنى.

(٣) البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ١٠٠؛ وشرح شواهد الألفية ص ٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٧.
اللغة: آبك: عاودك وراجعك. الصبوة: التصابي.
المعنى: من أين أتاك الطرب، وطربُك إلى بني هاشم لا صبوة في صبا ولا ريب.

إلّا أنّهم يُجازون بـ «أَنَّى» دون «كَيْفَ». قال لَبِيدٌ (من الطويل):

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها
[كِلا مَرْكَبَيها تَحتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ](١)

وحكى قُطْرُبٌ عن بعض العرب: «انْظُرْ إلى كيف يصنع».

قال الشارح: «كَيْفَ» سؤالٌ عن حالٍ، وتضمّنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: «كيف زيدٌ؟» فكأنك قلت: «أصحيح زيدٌ أم سقيم؟ أآكل زيدٌ، أم شاربٌ؟ إلى غيرِ ذلك من أحواله. والأحوالُ أكثرُ من أن يحاط بها، فجاؤوا بـ «كَيْفَ» اسم مبهم يتضمّن جميعَ الأحوال. فإذا قلت: «كيف زيدٌ؟» أغنى عن ذلك كلّه. وقومٌ يُجْرونَ «كَيْفَ» مُجرى الظروف، ويُقَدِّرونها بحرف الجرّ، فإذا قلت: «كيف أنت؟» فتقديرُه: على أيّ حال.

والصحيحُ أنّها اسمٌ صريحٌ غيرُ ظرف، وإن كان قد يُؤدِّي معناها معنى «على أيِّ حال». والذي يدلّ على ذلك أنّك تُبدِل منها الاسم، فتقول: «كيف أنت: أصحيحٌ أم سقيمٌ؟» ويقع الجوابُ بالاسم، فتقول في جوابِ من قال: «كيف أنت»: «صحيحٌ»، أو «سقيمٌ»، ونحوهما من أحواله. ولو كانت ظرفاً، لوقع البدلُ منها، والجوابُ عنها بالظرف. ألا ترى أنّ «أيْنَ» لمّا كانت ظرفاً، لم يُجَبْ عنها إلّا بظرفٍ، نحو: «أين أنت؟»: فيقال: «في المسجد» أو «في السوقُ». ولو قال في جوابِ من قال: «كيف أنت؟» «على حالِ كذا»، لم يمتنع، وكان الجوابُ معنويًّا، لا على اللفظ. ولو قال: «على أيِّ حال زيدٌ؟» فقيل: «على حالِ شِدّة، أو حالِ رَخاء»، فكان الجوابُ على اللفظ. ولو قال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، لم يمتنع نظراً إلى المعنى.

وممّا يؤيد كونَ «كَيْفَ» اسماً لا ظرفاً أنّها لو كانت ظرفاً أو في تقدير الظرف، لم يمتنع دخولُ حروف الجرّ عليها، كما لم يمتنع دخولُها على «أيْنَ» و«مَتَى». وهي مبنيّةٌ لما ذكرناه من وقوعها موقعَ ألف الاستفهام، وتضمُّنها معناه، وبُنيت على السكون، فالتقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والفاءُ، فحرّكوا الفاء بالفتح استثقالاً للكسرة بعدَ الياء، والعربُ يُجيزون الخفّةَ فيما يكثر استعماله.

فإن قيل: ومن أيْنَ زعمتم أنّ «كَيْفَ» اسمٌ؟ وهلّا قلتم إنَّها حرفٌ لامتناع خَواصّ الأسماء والأفعالِ منها. قيل: إنّما قلنا ذلك؛ لأنّها لا تخلو إمّا أن تكون اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً. فلا تكون حرفاً؛ لأنّها تُفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلاماً، نحو: «كيف أنت؟» والحرفُ لا يفيد مع الاسم إلّا في باب النداء. وليس هذا بنداء، ولا تكون فعلاً؛ لأنّها تفيد مع الفعل، نحو: «كيف أصبحتَ؟» والفعلُ لا يفيد مع

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩١، ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ والكتاب ٣/ ٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر)؛ والمعاني الكبير ص ٨٧١؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤؛ والمقتضب ٢/ ٤٨.
اللغة: تلتبس: تختار. الشاجر: المباعد بين رجليه.
للمعنى: إن تأتِ أيًا من جانبي هذه الناقة، وجدت مركبك تحت رجلك يدفعك ويبعدك، أي: لا يطمئن تحت رجلك.

الفعل، ولا يكون منهما كلامٌ، وأيضاً فإنّه على زنةِ «فَعْلَ»، بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة.

فإن قيل: فإذا كان اسماً على ما ذكرتم، فلِمَ امتنعتْ منه حروفُ الجرّ، ولم تدخل عليه كما دخلت على «أَيْنَ»، إذا قلت: «من أين؟» و«إلى أين؟» فالجواب أنّ «أَيْنَ» لمّا كانت سؤالاً عن الأمكنة، ونائبةً عن اللفظ بها، وكانت الأمكنةُ المنوبُ عنها ممّا تدخلها حروفُ الجرّ، فتقول: «من السوق»، و«من الجامع»، و«إلى السوق»، و«إلى الجامع» جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامَها، وأمّا «كَيْفَ» فإنما هي سؤالٌ عن الأحوال، والأحوالُ لا تدخل عليها حروفُ الجرِّ. ألا تراك لا تقول: «أَمِن صحيح» ولا «أَمِن سقيم»، فكذلك سائرُ الأحوال، فلم تدخل على «كيف»، كما لم تدخل على ما ناب عنه. وقد حكى قُطْرُبٌ: «انْظُرْ إلى كيف يصنع»، وقالوا: «على كيف تَبِعُ الأَحْمَرَيْنِ؟» وذلك شاذّ، شبّهوها بـ «أَيْنَ».

وفي «كيف» لغتان، قالوا: «كَيْفَ»، و«كَيْ». قال الشاعر (من البسيط):

أو راعِيانِ لِبُعْرانٍ لنا شَرَدَتْ
كَيْ لا يُحِسّانِ من بُعْرانِنا أَثَرا[1]

قالوا: «كَيْ» هنا بمعنى «كيف» استفهام. وقال قومٌ: أراد: «كيف»، وإنّما حذف الفاء تخفيفاً، كما قالوا: «سَوْ أفعلْ»، والمرادُ: سَوْفَ.

ولا يُجازَى بـ «كيف» كما جُوزي بـ «أَيْنَ» لضُعْفها ونَقْصها عن تصرُّفِ أخواتها بكونها اسماً، ولا يُخْبَر عنها، فلا يقال: «كيف في الدار؟»، كما يقال: «من في الدار؟»، و«ما عندك؟» على الابتداء والخبر. ولا يعود إليها ضميرٌ، فلا يقال: «كيف ضربتَه؟»، والهاء تعود إلى «كيف». ولا يكون جوابُها إلّا نكرةً، وجوابُ أخواتها يكون معرفة ونكرة، فإذا قلت: «كيف زيدٌ»، فيقال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، ولا يقال: «الصالحُ». فلمّا نقص تصرُّفُه عن تصرُّفِ أخواته، ولم تكن ثمَّ ضرورةٌ تدعو إلى المجازاة به؛ لأنّه يقوم مقامَه: «على أيِّ حال تكن أكُنْ».

وأمّا «أَنّى»، فظرفُ مكان يُسْتَفهم بها كـ «أَيْنَ»، قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]. أي: من أَيْنَ لك هذا؟ ويجازون بها. يقولون: «أنّى تقم أقم». قال لبيد (من الطويل):

فَأَصْبَحْتَ أَنّى تَأْتِهَا تَشْتَجِرْ بها
كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ

وقال بعضهم: إنّها تُؤدّي معنى «كَيْفَ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أي: كيف شئتم. والمجازاةُ بها دليلٌ على استعمالها استعمالَ «أَيْنَ». وهي مبنيّة لتضمُّنها همزة الاستفهام، وسكن آخِرُها على قياس البناء، فأمّا قول الكُمَيْت (من المنسرح):

أَنّى ومِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ
مِن حيثُ لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ

(١) البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٧١؛ ولسان العرب ١٤/٧٦ (بغا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/١٠٢، ١٠٣، ١٠٧.

اللغة: البعران: جمع بعير. شردت: تاهت، والمراد به الإبل.

المعنى: يستغرب ألا يعرف هذان الراعيان أثراً لبعرانهما الضالة.

الشاهد فيه استعمالُ «أنَّى» بمعنى «كيف». ألا ترى أنّه لا يحسن أن تكون بمعنى «أَيْنَ»؛ لأنّ بعدها «من أَيْنَ»، فتكون تكراراً. ويجوز أن تكون بمعنى «من أين»، وكُرّرت على سبيل التوكيد، وحسُن التكرارُ لاختلاف اللفظَيْن، فاعرفه»[1].

ملحوظة: اختلف الكوفيون والبصريون في المجازاة بـ «كيف»[2]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنَّ «كيف» يجازى بها كما يُجَازى بـ «متى ما» و«أينما» وما أشبههما من كلمات المجازاة. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازَى بها.

أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه يجوز المجازاة بها؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام، ألا ترى أن «كيف» سؤال عن الحال كما أن «أَيْنَ» سؤال عن المكان، و«متى» سؤال عن الزمان، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة، ألا ترى أنّ معنى «كيفما تكن أكن»: في أيّ حال تكنْ أكنْ، وكما أنّ معنى «أينما تكن أكن»: في أيِّ مكان تكنْ أكنْ، ومعنى «متى ما تكنْ أكنْ»: في أي وَقْتٍ تكنْ أكنْ، ولهذا قال الخليل بن أحمد: مخرجها مخرج الجزاء، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء، فلما شابهت «كيف ما يجازَى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازَى بغيرها من كلمات المجازاة.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنما لم يجز المجازاة بها؛ لأنها لا تتحقق بها؛ لأنك إذا قلت: «كيف تكنْ أكنْ» فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها وذلك متعذّر؛ لأنا نقول: هذا يلزمكم في تجويزكم: «كيف تكون أكون»؟ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه؛ فكان ينبغي أن لا يجوز، فلما أجزتموه دلّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه:

أحدها: أنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارةً تجاب بالمعرفة وتارةً تجاب بالنكرة، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثاني: إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في «مَنْ» و«ما» و«أيّ»، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة.

والوجه الثالث: أنّ الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء، ولا ضرورة ها هنا تلجىء إلى المجازاة بها؛ فينبغي أن لا يجازى بها؛ لأنا

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٩ ـ ١٤٢.
(٢) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الحادية والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
ـ شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٤/ ١١.
ـ مغني اللبيب. ص ٢٠٥.

وجدنا أيًّا تغني عنها، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: «في أيّ حال تكنْ أكنْ» فهو في المعنى بمنزلة «كيف تكنْ أكنْ». غير أنّ هذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن «أيًّا» كما تتضمَّن الأحوال تتضمن الزمان، والمكان، وغير ذلك؛ فكان ينبغي أن يُستغنى بها عن «متى ما» و«أينما» وغيرهما من كلمات المجازاة؛ فلمّا لم يستغنوا بها عنها دلَّ على ضعف هذا التعليل.

والتعويل في الدلالة على أنه لا يجوز أن يجازَى بها الوجهان الأوَّلان.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنها أشبهت كلمات المجازاة في الاستفهام، وإن معناه كمعنى كلمات المجازاة»، قلنا: لا نسلّم أن معناها كمعنى كلمات المجازاة، وذلك لأنّه تتحقَّق المجازاة بها، ألا ترى أنك إذا قلت: «كيف تكنْ أكنْ» كان معناها: على أيّ حال تكون أكون، فقد ضَمِنْتَ له أن تكون على أحواله وصفاته كلّها، وأحوال الشخص كثيرة يتعذَّر أن يكون المجازى عليها كلها؛ لأنه يتعذّر أن يتفق شيئان في جميع أحوالهما، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحّة والسَّقَم والقوّة والضعف إلى غير ذلك؛ فإن أحدهما لو كان سقيماً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً، والآخر قويًّا لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحاً ولا الضعيف أن يجعل نفسه قويًّا، فأما «متى ما» و«أينما» فإنه تتحقق المجازاة بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: «أينما تكنْ أكنْ» فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن أن تكون أيضاً في ذلك المكان، ولا يتعذّر، وكذلك إذا قلت «متى تذهبْ أذهبْ» ضمن له في أيّ زمان ذَهَبَ أن تذهب معه، وهذا أيضاً غير متعذّر، بخلاف «كيف»؛ فإنّه يتعذّر أن يكون المجازَى على جميع أحوال المجازي وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها، فبان الفرق.

وأما قولهم: «إن هذا يلزمكم في تجويزكم: «كيف تكون أكون» بالرفع؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتموه»، قلنا: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد «كيف» فإنما نقدِّر أنّ هذا الكلام قد خرج عن حال عَلِمَهَا المجازي؛ فانصرف اللفظ إليها؛ فلذلك صحّ الكلام، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة؛ لأنّ الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بـ«إنْ»، وأنت إذا قلت: «إن قُمْتَ قُمْتُ»، فوقْتُ القيام غيرُ معلوم، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر «كيف» في الجزاء واقعة على حال معلومة، لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء؛ فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حالٍ معلومةٍ، والله أعلم»[1].

«كيف» الاستفهاميّة

انظر: كيف، الرقم ١.

«كيف» الشَّرْطيّة

انظر: كيف، الرقم ٢.

كَيْفَما

لفظ مركَّب في الأصل من «كيف» الشرطيّة،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٥٨ ـ ١٦٠.

و«ما» الزائدة، وهو اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب حال غالباً، نحو: «كيفما تجلسْ أجلسْ»، أو في محل نصب خبر الفعل الناقص، إذا جاء بعدها هذا الفعل، وخبره غير موجود، نحو: «كيفما يكنِ الوالد يكنِ ابنه»، ويُشترط أن يكون فعل شرطها وجوابه متفقين في اللفظ والمعنى[1]. ومنهم من يعتبرها اسم شرط غير جازم فيرفع الفعلين المضارعين بعدها، فيقول: «كيفما تجلسُ أجلسُ».

«كيلو متر» (جمعه وتمييزه باعتباره كلمة واحدة)

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع «كيلو متر» على «كيلومترات»، وتمييزه على نحو تمييز الكلمات العربيَّة، وجاء في قراره:

«الكلمات المعرَّبة تبقى كما هي، وتجمع جمع مؤنَّثٍ سالماً، مثل: «مارستان ومارستانات». و«كيلو متر» من هذا الباب. وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنّث سالماً على «كيلو مترات»، كما يصحّ تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربيّة، فيقال: «سرتُ سبعة كيلو مترات»، و«سرتُ عشرين كيلومتراً»[2].

كَيْمَ

لفظ مركَّب من «كي» الجارة التعليلية «وما الاستفهامية التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، وهي بمعنى: لِمَ، نَحْو: «كيمَ تضحكُ؟» («كَيْمَ»: كي: حرف جر وتعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، متعلق بالفعل «تضحك». و«ما» اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجرّ. «تضحك» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت).

كَيْمَا

لفظ مركَّب من «كي» الجارّة التعليليّة و«ما» المصدريَّة المؤوَّلة هي وما بعدها بمصدر مجرور بـ«كي»، نحو: «زرتك كيما أكافئكَ» («كيما»: كي: حرف جرّ وتعليل مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «ما» حرف مصدريّ مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «أكافئك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والكاف ضمير متَّصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤوَّل من «ما أكافئك» في محل جرّ بحرف الجرّ). ونحو قول النابغة الجعدي (من الطويل):

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا
يُرَجَّى الفتى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

انظر إعراب هذا البيت في «كي» الجارَّة.

كَيْمَهْ

لفظ مركَّب من «كي» الجارَّة، و«ما» الاستفهاميّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها، وهاء السكت، وهو حرف مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. انظر: كَيْمَ، ولا تُستعمل «كيمَه» إلّا عند الوقف.

---

(١) لذلك لا يجوز نحو: «كيفما تذهب أقُدْ سيارتي»؛ لأن فعل الشرط وجوابه غير متفقين في اللفظ والمعنى.

(٢) في أصول اللغة ٢/٧٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربيّة. ص ٣٠٤.

كيميائيّ وكيماويّ

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «الكيميائيّ» في النسب إلى «كيمياء»، وجاء في قراره:

«يجوز إثبات الهمزة في النسب إلى «كيمياء»، على اعتبار أن الهمزة للإلحاق أو على اعتبار أن الهمزة للتأنيث، استناداً إلى ما نقله «الصبان» من قوله: «من العرب من يقرر هذه الهمزة». ولكن قلب همزة «كيمياء» واواً عند النسب أولى»[1].

للتوسُّع انظر:

- «كلمة «كيمياء» الممدودة والنسب إليها هو «كيمياوي»». عباس حسن. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩م). ص ٣٢٣ - ٣٢٦.
- «النسب إلى «كيمياء» وأشباهها أهو بالواو أم بالهمزة أم بكليهما؟» الأمير مصطفى الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، المجلد ٤٣، ج ٣ (١٩٦٨). ص ٤٧٧ - ٤٨١.
- «القول في كيمياء». عطية الصوالحي. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). ص ٣١٥ - ٣١٨.
- «مذكّرة في النسب إلى كيمياء». محمد خلف الله أحمد. البحوث والمحاضرات للدورة الخامسة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). ص ٣٠٨ - ٣١٤.

(١) في أصول اللغة ٢/ ٩٦ - ٩٧؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٥.

باب اللام

اللّام

هي الحرف الثالث والعشرون من حروف الهجاء حسب الترتيب الألفبائيّ، والثاني عشر حسب الترتيب الأبجديّ. تُساوي، في حساب الجمَّل، الرقم ثلاثين، وهي صوت مجهور متوسِّط مخرجه من طرف اللِّسان ملتقياً بأصول الثنايا والرباعيّات، قريباً من مخرج النون. يُنطق به باعتماد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة، بحيث توجد عقبة في وسط الفم تمنع مرور الهواء منه، ولكن مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم أو من أحدهما.

واللّام من الحروف الذُّلْق التي هي أكثر الأصوات دوراً في الكلام، واللام من بينها في الدرجة الأولى من حيث الاستعمال، كما أنَّها أكثر الأصوات السّاكنة شيوعاً في اللغة العربيَّة.

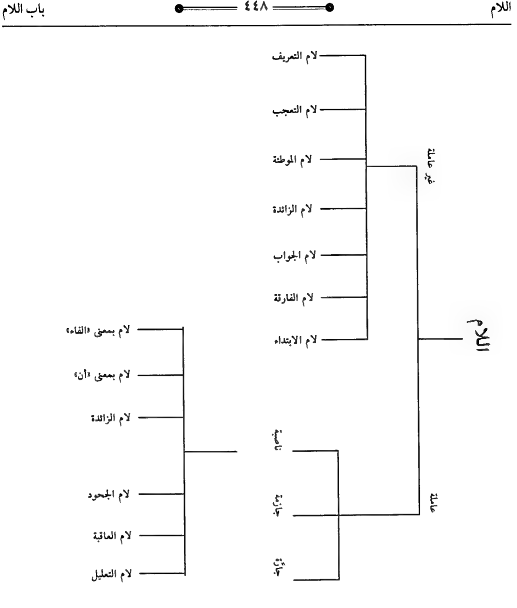
وهي من الحروف الشمسيّة التي تختفي معها لام «أل» نطقاً لا كتابةً، وتُكتب مهملة (غير معجمة)، وتوصل، في الكتابة، بما قبلها وبما بعدها.

واللّام حرف كثير المعاني والأقسام، حتَّى إن بعضهم أفردوا لها كتباً خاصَّة بها[1].

وجميع أقسام اللّام التي هي حرف من حروف المعاني، ترجع إلى قسمين: عاملة، وغير عاملة، والعاملة ثلاثة أقسام: جارَّة، وجازمة، وناصبة (عند الكوفيّين). وغير العاملة سبعة أقسام: لام الابتداء، اللام الفارقة، لام الجواب، اللّام الزائدة، اللّام الموطِّئة، لام التعجُّب، ولام التعريف عند من جعل حرف التعريف أُحاديًّا وليس ثنائيًّا مركّباً من الهمزة واللّام.

---

(١) منها: «كتاب اللامات» لأبي القاسم الزجّاجي، و«اللّامات» لعبد الهادي الفضَيْلَى.



وسنتناولها في المباحث التالية: ١ ـ لام الجرّ. ٢ ـ لام الطلب. ٣ ـ لام النَّصب. ٤ ـ لام الابتداء. ٥ ـ اللّام الموطِّئة للقَسَم. ٦ ـ لام الجواب. ٧ ـ اللّام الفارقة. ٨ ـ اللّام الزائدة غير العاملة. ٩ ـ لام التعجُّب. ١٠ ـ لام التعريف. ١١ ـ اللّام المتَّصلة بأسماء الإِشارة. ١٢ ـ اللّام الزائدة في بنية الكلمة. ١٣ ـ إدغام اللّام. ١٤ ـ اللّام التي هي بدل من حرف آخر. ١٥ ـ حذف اللّام (في الإِملاء).

١ ـ لام الجرّ: حرف يُكسَر مع الاسم الظاهر[١]، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، ومع ياء المتكلِّم، نحو: ﴿وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]، وتُفتَح مع غير ياء المتكلِّم، نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٩][٢].

لها معانٍ كثيرة، منها:

أ ـ الاختصاص[٣]: نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ونحو «الجَنَّةُ للمُؤمنين». ولم يذكر الزمخشري في كتابه «المفصَّل» غير هذا المعنى. وقيل: هو أصل معانيها.

ب ـ الاستحقاق: نحو: «النّار للكافرين». قال بعضهم: لا يفارق الاستحقاقُ اللّام، فهو معناها العام.

ج ـ المِلْك: نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ونحو: «المالُ لزيدٍ»[٤].

د ـ التمليك: نحو: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا﴾ [مريم: ٥٠]، ونحو: «وهبتُ لزيدٍ ديناراً».

هـ ـ شبه المِلْك: نحو: «البابُ للدار»[٥].

و ـ شبه التمليك: نحو: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢].

ز ـ التعليل: وهي التي يصلح أن نضع مكانها: «مِنْ أجْلِ»، نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العاديات: ٨]، ونحو: «زُرْتُك لمكافأتِكَ». ويُسمِّي بعضهم لام التعليل «لام السَّبب».

ح ـ النَّسَب: نحو: «لِزيدٍ عَمٌّ». وهذا المعنى ذكره ابن مالك وغيره. واللّام في هذا، عند بعضهم، للاختصاص.

ط ـ التَّبيين: وهي، عند ابن هشام ثلاثة أقسام:

١ ـ ما تُبيِّن المفعول من الفاعل، وهي الواقعة بعد فعل التعجُّب أو اسم التفضيل لبيان فاعل الفعل، نحو: «ما أَحَبَّني لأبي»، و«أَنَا أَحَبُّ لأَبِي»، ونحو: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[٦] [البقرة: ١٦٥].

٢ ـ المصادر الدّعائيَّة النّائبة عن الفعل لتبيِّن من هو المدعوّ عليه، نحو: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[٧] [الملك: ١١].

٣ ـ ما تُبيِّن مفعوليَّة غير ملتبسة بفاعليَّة، وهي الواقعة بعد المصادر الدُّعائيَّة النائبة عن

---

(١) وقال ابن جني: ومن العرب مَن يفتحها. ووردت مضمومة في حرف واحد في قراءة ابن أبي عبلة: ﴿الحمدُ لُلهِ ربِّ العالمين﴾ [الفاتحة: ٢]. وهي قراءة شاذّة، ووجَّهها النّحاة بأن الضّم عارِضٌ للإتباع، أي: اتباع حركة اللام لحركة الدال قبلها.

(٢) وانظر: حركة لام التعليل في «لام التعليل» و«لام المستغاث به»، و«لام الجحود» في موادّها.

(٣) عرَّف ابن هشام لام الاختصاص بقوله: إنّها الداخلة بين اسمين يدلّ كل منهما على الذات، والداخلة عليه لا يملك الآخر.

(٤) لاحظ أنَّ لام المِلْك تدخل على المالِك، وكذلك لام التمليك.

(٥) هنا الذي تدخل عليه اللام لا يملك حقيقةً، وكذلك في شبه التمليك.

(٦) تدخل اللام على مفعول الفعل بخلاف «إلى»، فإذا قلت: «أنا أحَبَّ لِأخِي». كنتَ أنتَ المحِبّ، وكان أخوك المحبوب، أما إذا قلتَ: «أنا أحَبُّ إلى أخي»، كنت أنتَ المحبوب، وكان أخوك المحِبّ.

(٧) واختُلِف في هذه اللام كثيراً، فقيل: إنّها تتعلّق بالمصدر، أو بفعل محذوف، وقيل: هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلّق بالاستقرار.

الفعل لتُبيِّن من هو المدعو له، نحو قولهم: «سَقْياً لك».

ي ـ القَسَم: ويلزمها فيه معنى التعجُّب، نحو قول يعقوب بن الربيع (من الكامل):

لِلّهِ آنِسَةٌ فُجِعْتُ بِها ... ما كانَ أَبْعَدَها مِنَ الدَّنَسِ

يا ـ التعجُّب: وسمّاها ابن هشام «لام التعجُّب المجرَّد عن القَسَم» تمييزاً بينها وبين سابقتها، وتُسْتَعمل في النِّداء، نحو: «يا لِلماءِ»، و«يا لِلْعُشْبِ»[1] وفي غير النِّداء، نحو قول الأعشى (من الطويل):

شبابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثروةٌ ... فَلِلّهِ هذا الدَّهْرُ كيفَ تَرَدَّدا

يب ـ التعدية[2]: ذكره ابن مالك، نحو: «فَهَبْ لي من لَدُنْكَ وليًّا».

يج ـ الصَّيرورة: وتُسمَّى أيضاً لام العاقبة، ولام المآل، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلاً في «اللاّم النّاصبة».

يد ـ التبليغ: ولام التبليغ هي الجارَّة لمن يسمع كلاماً أو ما في معناه، نحو: «قلتُ له»، و«شرَحْتُ له»، و«أذنتُ لَهُ»، ونحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٢١].

يه ـ معنى «إلى» لانتهاء الغاية، نحو: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، أي: إلى أجل مسمى. ويجوز أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، أو غير داخِل.

يو ـ معنى «في» الظَّرفيَّة، نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

يز ـ معنى «عَنْ»، والغالب فيها أن تجرّ اسم مَنْ غاب حقيقةً أو حكْماً عن قول قائل متعلّق به، نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]. وقيل: اللاّم في الآية للتعليل، والمعنى: من أجل الذين آمنوا. ومثَّل بعضُهم هذا المعنى بقول العرب: «لقيتُهُ كَفَّةً لِكَفَّةٍ»، أي: عَنْ كَفَّةٍ.

يح ـ معنى «على»، أي: الاستعلاء الحقيقيّ، نحو قول الشاعر (من الطويل):

ضَمَمْتُ إليه بالسِّنانِ قَميصَهُ ... فَخَرَّ صريعاً لليَدَينِ ولِلْفَمِ

والاستعلاء المجازيّ، نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أي: فعليها.

يط ـ معنى «عِنْدَ»، كقولهم: «كتبتُه لخَمْس خَلَوْنَ»، أي: عنْد خَمْسٍ، ونحو: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [ق: ٥]، أي: عندما جاءهم، وذلك على قراءة من كَسر لام «لما» وخَفَّفَ الميم.

ك ـ معنى «بَعْد»، نحو قول الرسول ﷺ: «صوموا لِرؤيتِهِ، وأَفْطِروا لِرُؤْيَتِهِ»، أي: بعد رؤيتِه.

كا ـ معنى «مَعَ»، نحو قول متمِّم بن نويرة (من الطويل):

فَلَمّا تَفَرَّقْنا، كأنّي ومالِكاً ... لِطولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلَةً مَعا

ومنهم من جعل اللاّم في هذا البيت بمعنى «بعد».

---

(١) أي: ما أكثر الماء! وما أكثر العشبَ!

(٢) فائدتها الرّبط بين لفظين في الجملة.

كب - معنى «مِنْ»، نحو: «سمعْتُ له صراخاً»، ونحو قول جرير (من الطويل):

لنا الفَضْلُ في الدُّنيا وأنْفُكَ راغِمٌ
ونَحْنُ لَكُمْ يومَ القِيَامةِ أَفْضَلُ

كج - التَّبْعيض، ذكر هذا المعنى المالقي في كتابه «رصف المباني»، ومثَّلَهُ بقوله: «الرَّأْس للحمار، والكُمُّ للجُبَّة». واللّام، هنا، عند غيره بمعنى «مِنْ».

كد - لام المُسْتَغاث به: وهي تُفْتَح مع المستغاث به غير المعطوف، نحو: «يا لَزَيْدٍ»، ومع المستغاث المعطوف إذا كُرِّر معه حرف النِّداء، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

يـا لَـقَـوْمِـي ويـا لَأَمْثَـالِ قَـومِـي
لِأُنـاسٍ عُـتُـوُّهُـمْ فـي ازديـادِ

وتُكسَر مع ياء المتكلِّم، نحو: «يا لِي»[1]، ومع المستغاث المعطوف الذي لم يتكرَّر معه حرف النداء، نحو قول الشاعر (من البسيط):

يبْكيكَ ناءٍ بعيدُ الدّارِ مُغْتَرِبٌ
يـا لَلْكُهولِ ولِلشُّبّانِ لِلْعَجَبِ

كه - لام المستغاث من أجله: وهي تُكْسَر معه إذا كان اسماً ظاهراً، وتُفتح مع الضمير، نحو: «يا لَكَ»[2]. وقيل: هذه اللّام، في الحقيقة، هي لام التعليل، وهي متعلّقة بفعل محذوف، أو بحال محذوفة، فإذا قلت: «يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو»، فالتقدير: يا لَزيدٍ أدعوكَ لِعَمْرٍو، أو: مدعوًّا لِعَمْرٍو.

كو - المدْح: نحو: «يا لَكَ رجلاً صالحاً»، ذكره بعضهم، وهو راجع إلى التعجُّب.

كز - الذمّ: «يا لَكَ تلميذاً جاهلاً». ذكره بعضهم، وهو راجع أيضاً إلى التعجُّب.

كح - لام الجُحود: وسنفصِّل القول فيها في لام «النَّصب».

كط - معنى الباء: نحو: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨ لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ ۝٩﴾ [الغاشية: ٨-٩].

ل - زائدة: وهي ضربان: أحدهما مطّرد والآخر غير مطّرد.

والمطَّرِد أن تُزاد مع المفعول به بشرطين: أوّلهما أن يكون العامل متعدِّياً إلى مفعول به واحد، والثاني أن يكون قد ضَعُفَ بتأخيره، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بفرعيَّته، نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]. وقد اجتمع التأخر والفرعيَّة في: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وغير المطَّرِد فيما عدا ما تقدَّم، نحو قول ابن ميّادة (من الكامل):

ومَلَكْتَ ما بَيْنَ العراقِ ويَثْرِبٍ
مُلْكاً أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ[3]

---

(١) وهذا يحتمل أن يكون مستغاثاً به، ومستغاثاً من أجله، وقال ابن عصفور: إن «يا لِي»، حيث وقع، مستغاث من أجله؛ لأنَّه لو جُعِل مستغاثاً به لكان التقدير: يا أدعو لي. وذلك غير جائز في غير «ظننت» وما حُمِل عليها. واختُلف في لام الاستغاثة، فقيل: هي زائدة، فلا تتعلّق بشيء، وقيل: بل هي غير زائدة ومتعلّقة بفعل محذوف على رأي ابن عصفور، أو بحرف النداء (كما قال ابن جني). وقال الكوفيّون: إنّ هذه اللام بقيَّة «آل»، وأصل: «يا لَزيدٍ»: يا آلَ زيد، فَـ «زيد» مخفوض بالإضافة.

(٢) في مثل هذا القول يُحتمل أن تكن داخلة على المستغاث به، وعلى المستغاث من أجله.

(٣) المُعاهِد: اسم لكل مَن يدخل بلاد المسلمين لعَهْدٍ من إمامهم.

وقد زيدت اللّام مقحَمَةً بين المضاف والمضاف إليه في قول سعد بن مالك (من مجزوء الكامل):

يا بُؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتي
وضَعَتْ أراهِطَ فَاسْتَراحوا[1]

وفي نحو: «يا ويحَ لِزيْدٍ، و«لا أبا لك»، و«لا أخا لزيد»، والأصل: «لا أباكَ»، و«لا أخا زيدٍ»[2].

فاللّام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص. واختلف النحويُّون في جارّ الاسم بعد اللّام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه، فقال فريق إنّها اللّام لا الإضافة؛ لأنَّ هذه عاملٌ معنويّ، واللّام عامل لفظيّ، والعامل اللَّفظيّ أقوى من المعنويّ. وقال فريق آخر: الإضافة هي العاملة؛ لأنَّ تنوين المضاف إنّما حُذِف للإضافة، وهو السّابق للَّفظ قبل اللّام، فينبغي أن يكون هو المُراعَى.

وانظر: الجرّ.

* * *

٢ ـ لام الطَّلَب: أو «لام الأمر»، أو «لام الجزم»، والتسمية الأولى أفضل من الثانية، ذلك لأنَّ الطلب يكون أمراً إذا كان من الأعلى إلى الأدنى، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، ودُعاءً إذا كان من الأدنى إلى الأعلى، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، والتماساً إذا كان من شخص إلى من يُساويه، كقولك لزميلك: «لتقرأْ لنا الصَّحيفَةَ». وقد ترد هذه اللّام لغير الطَّلب، كالتهديد، نحو: ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٦٦﴾ [العنكبوت: ٦٦].

ولا سبيل للطلب بصيغة المجهول إلّا بها، سواءٌ أكان للمتكلِّم، نحو: «لِأُعْنَ بحاجتِك»، أم للمخاطَب، نحو: «لِتُعْنَ بحاجتي»، أم للغائب، نحو: «لِيُعْنَ زَيْدٌ بالأمر». ويُطلب بها بصيغة المعلوم، سواءٌ أكان لغائب، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو متكلِّم مفرد[3]، نحو قول الرسول ﷺ: «فَلأُصَلِّ لكُمْ»، أو مشارك[4]، نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، أو للمخاطب[5]، نحو قول الرسول: «لتأخُذوا مصافَّكُمْ»، ونحو قراءة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨].

وحركة هذه اللّام الكسرة، وتُفتح في بعض لغات العرب. وإذا سُبقتْ بالواو، أو الفاء، جاز تسكينها، وهو الأكثر، وجاز إبقاء كسرتها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]. ويجوز تسكينها بعد «ثُمَّ»، نحو قراءة ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥].

(١) في هذا البيت يُعرِّض الشاعر بالحارث بن عبّاد الذي آثر الراحة على الحرب. الأراهط: جمع «رهط»، وهو الجمع من الرجال.

(٢) واستدلّ الزجّاجي على زيادتها بقول مسكين الدارميّ (من الطويل):

وقد ماتَ شَمّاخٌ وماتَ مزرّدٌ وأيُّ عَزيزٍ لا أباكِ يُخَلَّدُ

وبقول أبي حيَّة النّميري (من الوافر):

أبالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخوّفيني

(٣) وهذا قليل.

(٤) وهذا قليل أيضاً.

(٥) وهذا قليل. وقال بعضهم: هي لغة رديئة. وقال الزجّاجي: لغة جيّدة.

واختلف النحاة في جواز حذفها مع بقاء عملها، على أربعة أقوال:

أ - عدم جواز حذفها مع بقاء عملها إلّا في الضرورة الشّعريَّة، وهذا هو مذهب الجمهور، نحو قول الشاعر (من الطويل):

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائي ومُدَّتي
ولكنْ يكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصيبُ[1]

أي: لِيَكُنْ. ونحو قول الشاعر (من الوافر):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا[2]

أي: لِتَفْدِ.

ب - جواز حذفها مع بقاء عملها، إذا وقعت بعد «قولٍ» أمريّ، وإليه ذهب الكِسائيّ، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[3] [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموا.

ج - جواز حذفها مع بقاء عملها إذا وقعت بعد «قول» مطلقاً، سواءٌ أكان أمريًّا أم خبريًّا، وهذا مذهب ابن مالك، وشاهده قول منظور بن مرثد (من الرجز):

قُلْتُ لبوَّابٍ لدَيْهِ دارُها
تِئْذَنْ فإنّي حَمْؤُها وجارُها

أراد: لِتَأْذَنْ، فَحَذَفَ اللام، وكَسَرَ حرف المضارعة[4]، ونحو قول الشاعر (من الطويل):

فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائِي وَمُدَّتي
ولكنْ يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصيبُ

د - منع حذفها مع بقاء عملها سواءٌ في الشّعر أم في النّثر، وهذا مذهب المبرِّد.

واختلف البصريُّون والكوفيُّون في فعل الأمر: أَهُوَ مُعْرَب أم مبنيّ؟ فقال البصريُّون إنَّه مبنيّ، وقال الكوفيُّون إنّه مجزوم بلام الطلب المحذوفة. وتتلخَّص حجج الكوفيِّين بما يلي[5]:

أ - إنَّ الأصل في الأمر الموجَّه للمُخاطَب: لِتَفْعَلْ، إلّا أنّه لَمّا كثُر في كلامهم، استثقلوا مجيء اللّام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها.

ب - إنَّ البصريِّين يُقَرِّرون أنَّ «رُبَّ» الجارَّة تجرّ، وهي محذوفة بعد الواو، والفاء، وبَلْ، وحرف الشّرط يعمل مع الحذف بعد الأمر، والنهي، والدُّعاء، والاستفهام، والتمنّي، والعَرْض، نحو: «أَكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ».

و«أن» المصدريَّة الناصبة تعمل مع الحذف إذا كانت جواباً للستّة السابقة، نحو: «زرْني فأكرمَك». وحرف الجزم يعمل مع الحذف، نحو قول الشاعر (من الوافر):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبالا

---

(١) تمنَّى أحدُهم موتَ أبيه، فقال والده هذا البيت يخاطب ابنه.

(٢) التبال: الوَبال. أُبدِلت الواو المفتوحة تاء، والوبال: سوء العاقبة.

(٣) ويرى الجمهور أنَّ «يُقيموا» مجزوم؛ لأنّه جواب الطلب. وقال المبرِّد: التقدير: قُلْ لهم أقيموا يُقيموا، والجزم في جواب «أقيموا» المقدَّر، لا في جواب «قُلْ». وزعم بعضهم أنْ «يقيموا» فعل مبنيّ لحلوله محل «أقيموا»، وهو مبنيّ.

(٤) وقيل: الحذف هنا ليس بضرورة لتمكّنه من أن يقول: إِيذَنْ.

(٥) انظر: المسألة الثانية والسبعين في «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين» لابن الأنباري.

أي: لِتفْدِ. وإذا كان هذا كلُّه جائزاً عند البصريِّين، فإنَّه، قياساً، يجوز للّام أن تجزم فعل الأمر وهي محذوفة.

ج - إنَّ فعل النهي مُعْرَب مجزوم، نحو: «لا تَفْعَلْ»، وكذلك فعل الأمر، نحو: «افْعَلْ»؛ لأنَّ الأمر ضدّ النّهي، ويُحمل الشّيء على ضدّه كما يُحْمَل على نظيره.

د - إنَّنا نقول في المعتلّ: «اغْزُ»، و«ارم»، و«اخشَ»، فتُحذف الواو، والياء، والألف، كما نقول: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَرْمِ»، و«لَمْ يَخْشَ» بحذف حرف العلّة، فدلّ على أنّه مجزوم بلام مقدَّرة.

وأمّا حجج البصريِّين، فأهمُّها:

أ - إنَّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيَّة، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنَّما أُعرب ما أُعرب من الأفعال أو بُني منها لمشابهةٍ ما بالأسماء. ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على حاله.

ب - إنَّ أسماء الأفعال التي على وزن «فَعالِ» نحو: «نَزالِ» (بمعنى: انزلْ)، و«تَراكِ» (بمعنى: اترك)، و«حَذارِ» (بمعنى: احذَرْ) مبنيَّة؛ لأنَّها تنوب عن فعل الأمر، ولو لم يكن فعل الأمر مبنيًّا، لَما بُني ما ناب منابه.

ج - إنّ فعل النهي في أوَّله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحقَّ الإعراب، وأما فعل الأمر، فليس في أوَّله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فبقي على أصله في البناء.

د - إنَّ الأحرف: الألف، والواو، والياء تُحذف من فعل الأمر المعتلّ الآخر؛ لأنَّها جرت مجرى الحركات، وهي تشبهها، «وهي مركَّبة منها في قول بعض النحويِّين. والحركات مأخوذة منها في قول آخرين. وعلى كِلا القولين، فقد وُجدت المشابهة بينهما، وكما أنَّ الحركات تُحذف للجزم، فكذلك هذه الأحرف، فلمّا وَجب حذف هذه الأحرف في المعتلّ للجزم، فكذلك يجب حذفها من المعتلّ للبناء، حَمْلاً على الصَّحيح؛ لأنَّ الصَّحيح هو الأصل، والمعتلّ فرع عليه، فَحُذِفَت حَمْلاً للفرع على الأصل»[1].

هـ - إنّ حرف الجرّ لا يعمل مع الحذف، أمّا «رُبَّ» فقد جرَّت بعد الواو والفاء وبَلْ؛ لأنَّ هذه الأحرف تدلّ على المحذوف.

* * *

٣ - لام النَّصْب: هذا القسم أثبته الكوفيّون، وأمّا البصريّون، فهي، عندهم، لام الجرّ، والناصب «أنْ» مُضْمَرة بعدها، وذُكِر لهذه اللّام ستَّة أقسام، وهي:

أ - لام التعليل، أو لام «كَيْ»: وهي تُفيد ما تُفيده «كي» مع التعليل، وتدلّ على أنّ ما قبلها سبب لما بعدها، نحو: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾ [إبراهيم: ٣٠]. وفي هذه اللّام مذاهب:

١ - مذهب الكوفيين أنَّها ناصبة بنفسها لأنها قامت مقام «كي». ولهذا تشتمل على معنى «كي»، وكما أنّ «كي» تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه.

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين. ج ٢، ص ٧٤.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: إنَّما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط، فأشبهت «إن» المخفَّفة الشرطيَّة، إلا أن «إن» لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بـ «إنْ»، ونصبوا باللام؛ للفرق بينهما، ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين؛ لأنه يبطل مذهب الشرط؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوّه من حرف الشرط وغيرِه من العوامل الجازمة والناصبة.

ولا يجوز أيضاً أن يقال: «هَلَّا نصبوا بـ «إنْ»، وجزموا باللام وكان الفرق واقعاً»؛ لأنا نقول: إنَّ «إنْ» لمّا كانت أمَّ الجزاء كانت أوْلى باستحقاق الجزم؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام، والجزم حَذْفٌ، والحذف تخفيف، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف، بخلاف اللام، فبان الفرق بينهما.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء»، لأنا نقول: لو جاز أن يقال إنّ هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير: «أن»، لجاز أن يقال: «أمرت بتكرم» على تقدير: «أمرت بأنْ تكرم»، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دلّ على فساده، على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء، إلّا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، والدليل على هذا أنّها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالين، في الأمر والدعاء، نحو: «ليقم زيد»، و«ليغفر الله لعمرو»، فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزماً جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً»[1].

٢ ـ مذهب ثعلب أنَّها ناصبة لقيامها مقام «أنْ».

٣ ـ مذهب البصريين أنّها جارّة، والناصب هو «أن» المقدّرة بعدها، وقالوا: «إنّما قلنا إن الناصب للفعل «أن» المقدَّرة دون اللام، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال؛ فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير «أنْ». وإنّما وجب تقدير «أنْ» دون غيرها؛ لأن «أنْ» يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجرّ، وهي أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام، وإن شئت أضمرتها، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد «إنْ» في قولهم: «إنْ خيراً فَخَيْر، وإنْ شَرًّا فشَرّ»، وإنّما حذفت ها هنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفاً، والحذف للتخفيف كثيرٌ في كلامهم؛ ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المُواجَهِ طلباً للتخفيف، وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائيّ أنه حكى عن العرب «لا بُدَّ مِنْ يَتْبَعَهَا»، أي: لا بد من أنْ يتبعَهَا؛ فحذف «أنْ»، فكذلك ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنما قلنا إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام «كي»، و«كي» تنصب، فكذلك ما قام مقامها» قلنا: لا نسلم أن «كي» تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنَّما تنصب تارةً بتقدير «أنْ»؛ لأنها حرف جرّ، وتارة تنصب بنفسها، وليس

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/١٠٣ ـ ١٠٤.

حَمْلُها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حَمْلُها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير «أنْ» أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير «أنْ» حرف جرّ كما أنّ اللام حرف جرّ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب، وحَمْلُ حرف الجرّ على حرف الجر أَوْلى من حمل حرف الجرّ على حرف النصب، فكما أن «كي» في هذه الحالة تنصب الفعلَ بتقدير «أنْ»، فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير «أنْ».

وقولهم: «إنّها تشتمل على معنى كي» قلنا: كما أنها تشتمل على معنى «كي» إذا كانت ناصبة، فكذلك تشتمل على معنى «كي» إذا كانت جارة؛ فإنه لا فرق بين «كي» الناصبة و«كي» الجارة في المعنى؛ على أن كونها في معنى «كي» الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، فإنّه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل، ألا ترى أنّ اللام في قولك: «جئتُ لأكرمك» بمعنى «كي» في قولك: «جئت كي أُكْرِمك»، و«لكي أُكْرِمك» وإن كانت اللام حرف جرّ، و«كي» حرف نصب، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جرّ، فكذلك ها هنا.

فإن قلتم: إنّ اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر؛ فلم تخرج عن كونها حرف جر.

قلنا: وكذلك اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر؛ لأن «أن» المقدَّرة مع الفعل في تقدير المصدر؛ فقد دخلت على الاسم، ولا فرق بينهما.

وأما قولهم: «إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت «إن» المخفَّفة الشرطيَّة»، قلنا: لا نسلم أنها تفيد الشرط، وإنما تفيد التعليل، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم؛ فيجزم باللام كما يجزم بـ«إنْ»؛ لأجل المشابهة التي بينهما.

قولهم: «إنَّ «إنْ» لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما»، قلنا: فهلَّا رفعوا؟

قولهم: «إن الرفع يبطل مذهب الشرط»، قلنا: فكان ينبغي أن لا ينصب أيضاً؛ لأن النصب أيضاً يبطل مذهب الشرط.

وقولهم: «إنّ الفعل المضارع يرتفع لخلوّه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبة والجازمة»، قلنا: قد بيّنّا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتَعَرِّيهِ من العوامل الناصبة والجازمة في موضعه بما يُغْنِي عن الإعادة.

وأما قولهم: «إنّها لو كانت لام الجرّ لجاز أن يقال: أمرت بتكرمَ، على معنى أمرت بأن تكرم»، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن حروف الجرّ لا تتساوى؛ فإنّ اللام لها مزيَّة على غيرها؛ لأنَّها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يَحْسن أن يُسْأل بها عن كل فعل فيقال: «لِمَ فعلت؟» لأن لكل فاعل غرضاً في فعله، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه؛ و«كي» و«حتّى» في ذلك المعنى، ألا ترى أنك تقول: مدحتُ الأميرَ ليعطيني، وحتى يعطيني، وكي يعطيني؛ فجاز أن تقدر بعدها «أنْ»، وليست الباء كذلك؛ فلا يجوز أن تقدر.

وقولهم: «إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء؛ إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم:

لِيَقُمْ زَيْدٌ»، قلنا: إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال؛ لأن العامل إنّما كان عاملاً لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاصُ بطل العمل.

وقولهم: «إنها تجزم الفعل»، قلنا: لا نسلّم أن هذه اللام هي اللام الجازمة، فإنّ لام الجرّ غير لام الأمر، والدليلُ على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة، بل لا بدَّ أن تتعلَّق بفعل أو معنى فعلٍ، نحو: «جِئْتُكَ لِتَقُومَ»، وما أشبه ذلك، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلَّق بشيء قبلها، ألا ترى أنك تقول: «لِيَقُمْ زَيْدٌ، ولِيَذْهَبْ عَمْرٌو»، فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل، فبان الفرقُ بينهما، والله أعلم[1].

٤ ـ مذهب ابن كيسان أنَّ الناصب بعدها يجوز أن يكون «أنْ»، ويجوز أن يكون «كَيْ».

ومِمَّا يُؤيِّد مذهب البصريِّين أنّه يجوز إظهار «أنْ» المضمرة بعدها، نحو: «جئتُ لتُكْرِمَني»، و«جِئْتُ لأنْ تكْرِمَني»، ونحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ⑫﴾ [الزمر: ١٢]. وإذا قُرِن الفعل بعدها بـ «لا» النافية أو الزائدة، فإنَّ إظهارها يصبح واجباً، نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2] [الحديد: ٢٩]. وفي حالة ظهور «أنْ» أو «كَيْ» بعدها، يعتبر الكوفيُّون أنَّ كلًّا منهما مؤكِّد للّام الناصبة.

ب ـ لام العاقِبة: هي تسمية بصْريَّة، والكوفيُّون يسمُّونها «لام الصَّيرورة»، وجماعة تسمِّيها «لام المآل». وهي الدالَّة على أنَّ ما بعدها نتيجة غير مقصودة لِما قبلها، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وهذه اللّام، عند أكثر البصريِّين، حرف جرّ وقِسْم من أقسام لام «كي». وهي، عند الكوفيِّين، ناصبة بنفسها. ويجوز في هذه اللّام إظهار «أنْ» بعدها، إلاّ إذا قُرِن الفعل بعدها بـ «لا» النافية أو الزائدة، فإنّ إظهارها يُصبح واجباً.

ج ـ لام الجُحود: هي الداخلة على الفعل المضارع مسبوقةً بـ «كانَ» الناقصة المنفيَّة لفظاً أو معنًى، مُسْنَدَةً إلى ما أُسْنِدَ إليه الفعل الداخلة عليه، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨]. وأجاز بعضهم وقوعها بعد أخوات «كان» قياساً عليها. وأجاز غيرهم ذلك في «ظننت». وقالت جماعة: تقع في كل فعل تقدّمه فعل منفيّ.

وسمِّيت «لام الجحود»، لاختصاصها بالنفي، لذلك سمّاها النحّاس «لام النفي». ومن أحكامها:

١ ـ أنَّها حرف جرّ عند البصريِّين، والناصب بعدها «أنْ» مقدَّرة، وهي ناصبة بنفسها عند الكوفِّيين[3].

٢ ـ يجب إضمار «أنْ» بعدها، عند البصريِّين،

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٦. وعلى مذهبهم يكون المصدر المؤوَّل من «أن» المقدّرة والفعل بعدها في محلّ جرّ بحرف الجرّ.

(٢) «لئلا» لفظ مركَّب من اللام، و«أنْ»، و«لا» النافية.

(٣) ومذهب ثعلب أنّها ناصبة لقيامها مقام «أنْ»، ومذهب ابن كيسان أنَّ الناصب بعدها يجوز أن يكون «أنْ»، ويجوز أن يكون «كيْ».

واختلف النقل عن الكوفيِّين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذِكْر «أنْ» بعدها. وحكى غيرُهُ عنهم جواز ذكرها توكيداً.

٣ ـ جواز حذف «كان» قبلها، نحو قول الشاعر (من الوافر):

فَما جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي
مُقاوَمَةً، ولا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي: فما كان جَمْعٌ، كما قال أبو الدَّرداء في الركعتين بعد العصر: «ما أنا لِأَدَعَهُمَا»، أي: ما كنتُ لِأدَعَهُما.

٤ ـ أنَّها تتعلّق، عند البصريين، بخبر «كان» المحذوف[1]، والتقدير في قولك: ما كان زيد ليَفْعَل»: ما كان زيدٌ مُريداً للفعل. ويعتبر الكوفيّون الفعل خَبَراً لِـ«كان»، واللّام زائدة لتأكيد النفي. وقد ذهبَ ابن مالك مذهب الكوفيِّين، فجعل الفعل بعدها هو الخبر، لكنّه لم يجعلها ناصبة بنفسها، بل جعل «أنْ» مُضْمرةً بعدها على المذهب البصريّ.

وجاء في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف»:

«ذهب الكوفيون إلى أنّ لام الْجَحْدِ هي الناصبَةُ بنفسها، ويجوز إظهار «أنْ» بعدها للتوكيد، نحو: «ما كان زيد لأن يدخل دارك»، و«ما كان عمرو لأن يأكل طعامك»، ويجوز تقديمُ مفعولِ الفعلِ المنصوبِ بلام الْجَحْدِ عليها، نحو: «ما كان زَيْدٌ دارَك ليدخُلَ»، و«ما كان عمرو طعامَك ليأكُلَ».

وذهب البصريون إلى أنَّ الناصبَ للفعل «أنْ» مقدرةً بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الْجَحْدِ عليها.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنها هي العاملة بنفسها وجَوَازِ إظهار «أنْ» بعدها ما قدّمناه في مسألة لام «كي».

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الْجَحْدِ؛ فما قال الشاعر (من الطويل):

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُنْ
مَقَالَتَها مَا كُنْتُ حَيًّا لأسْمَعا[2]

أراد: «ولم أكُنْ لأسْمَع مقالتها»، وقدم منصوبَ «لأسمع» عليه، وفيه لام الجحود، فَدَلَّ على جوازه، وفيه أيضاً دليلٌ على صحّة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير «أنْ»؛ إذ لو كانت «أنْ» ها هنا مُقَدَّرةً لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدَّم عليه.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أن الناصب «أن» المقدرة بعدها ما قَدَّمْناه في مسألة لام «كي».

وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار «أنْ» بعدها فمن وجهين:

---

(١) ويجوز التصريح بالخبر، نحو قول الشاعر (من الوافر):
سَمَوتَ، ولم تَكُنْ أهلاً لِتَسْمُو ولكنَّ المضيَّعَ قد يُصابُ
ولكنّ التصريح في غاية النّدرة.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٥٧٨؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٦؛ وشرح المفصل ٧/٢٩.
اللغة: عذل: لام وعاتب.
المعنى: لقد عاتبتني أم عمرو مع أنني لم أكن يوماً لأسمع عتابها ولومها لي.

أحدهما: أن قولهم: «ما كان زيد ليدخُلَ»، و«ما كان عمرو ليأكلَ» جوابُ فعلٍ ليس تقديره تقديرَ اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنه جواب لقول قائلٍ: «زيد سوف يدخل»، و«عمرو سوف يأكل»، فلو قلنا: «ما كان زيد لأن يدخل»، و«ما كان عمرو لأن يأكل» بإظهار «أنْ» لكنّا جعلنا مقابل: سوف يدخل وسوف يأكل اسماً؛ لأنَّ «أنْ» مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم؛ فلذلك لم يجز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك: «إياك وزيداً».

والوجه الثاني: أنّ التقدير عندهم: ما كان زيد مُقَدِّراً لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يُوجِبُ المستقبل من الفعل، و«أنْ» توجب الاستقبال، فاستغني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر «أنْ».

ومنهم من قال: إنّما لم يجز إظهار «أنْ» بعدها؛ لأنها صارت بدلاً من اللفظ بها؛ لأنك إذا قلت: «ما كان زيد ليدخل» كان نفياً لـ «سيدخل»، كما لو أظهرت «أنْ» فقلت: «ما كان زيد لأنْ يَدْخُلَ»، فلمّا صارت بدلاً منها كما أنّ ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم: «أللَّهِ لأقومَنَّ» لم يجز إظهارها؛ إذ كانت اللام بدلاً منها فكأنها مُظْهَرة.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قول الشاعر (من الطويل):

.... وَلَـمْ أكُـنْ
مَقَالَتَها مَا كُنْتُ حَيًّا لأسْمَعَا

فلا حجة لهم فيه؛ لأن «مقالتها» منصوب بفعل مقدَّر، كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها، لا بقوله: «لأسْمَعَا»، كما قال الشاعر (من الطويل):

وإنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ
أبَتْ لـلأعـادِي أنْ تَـدِيـخَ رِقَابُـهـا[١]

فاللام في قوله: «للأعادي» لا تكون من صلة «أن تَدِيخَ» بل من صلة فعل مُقَدَّرٍ قبله، وتقديره «أبت أن تديخ»، وجعل هذا المُظْهَر تفسيراً لذلك المقدر، وهذا النحو في كلامهم أكثر من أنْ يحصى، والله أعلم[٢]».

* * *

د ـ اللّام الزّائدة: نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]. وقول كُثَيِّر عَزّة (من الطويل):

أُرِيـدُ لِأَنْـسَـى ذِكْـرَهـا، فَـكَـأَنَّـمـا
تَـمَـثَّـلُ لـي لـيـلـى بـكـلِّ سـبـيـلِ[٣]

وقد اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

- إنها زائدة.
- إنها بمعنى «كي» للتعليل، إمّا للفعل نفسه، وإمّا للمصدر المسبوك من الفعل.
- إنّها لام «كي» أُجريت مُجرى «أنْ».

وانظر: اللّام الجارَّة، الرقم ثلاثين.

---

(١) البيت لعمارة في المقتضب ٤/١٩٩.
اللغة: عُصْبة: جماعة من الناس. خِنْدِفِيّة: منسوبة إلى خندف، وهي امرأة إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، واسمها ليلى بنت حلوان. والخندفة: الإسراع في السير. تَدِيخ: تخضع وتذل.
المعنى: إنني رجل من جماعة خندف القوية العظيمة التي رفضت أن تخضع لأعدائها.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/١١٨ ـ ١٢٠.

(٣) تمثَّلُ: تتمَثَّلُ.

هـ ـ اللّام التي بمعنى «أنْ»: ذهب إلى ذلك الفرّاء، ونقله ابن عطيّة عن الكوفيّين، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] و ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]. وقد تقدّمت المذاهب الثلاثة في هاتين الآيتين ونحوهما في الفقرة السابقة.

و ـ اللّام التي بمعنى الفاء: ذكر ذلك قوم من النحاة، وجعلوا منه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] و﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨]، ونحو قول طرفة بن العبد (من الطويل):

لَنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها ... ويأوي إليها المُسْتَجِيرُ لِيُعْصَمَا[1]

واللّام في الآيتين، عند الجمهور، لام الصَّيرورة، وفي البيت لام «كَيْ».

٤ ـ لام الابتداء: هي لام مفتوحة تُفيد توكيد مضمون الجملة[2]. واتّفق النحاة على موضعين مِمّا تدخل فيه هذه اللّام، وهما:

أ ـ المبتدأ، نحو: ﴿وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، و﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ب ـ بعد «أنَّ»، وذلك في ثلاثة مواضع باتّفاق: الأوّل اسمها، نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، والثاني الفعل المضارع، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، والثالث الظرف، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤].

واختلفوا في اللّام الواقعة في:

ـ الماضي الجامد، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، ونحو: «إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ»، ومذهب الجمهور أنّها لام جواب القَسَم، وقال بعضهم إنّها لام الابتداء.

ـ الماضي المتصرِّف المقرون بـ«قَدْ» بعد «إنَّ»، نحو: «إنَّ زيداً لَقَدْ قام». ومذهب الجمهور أنّها لام الابتداء؛ لأنّها تُقرِّب الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وقال بعضهم: إنّها جواب لقَسَم مقدَّر.

ـ الماضي المتصرِّف المقرون بـ«قَدْ» غير الواقعة بعد «إنَّ»، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا ۝١٥﴾ [الأحزاب: ١٥]، ومذهب الجمهور أنّها لام القَسَم، وقال بعضهم: إنّها لام الابتداء.

ـ الماضي المتصرِّف غير المقرون بـ«قد» الواقع بعد «أنَّ»، نحو: «علمتُ أنَّ زيداً لَقامَ»، أجازه الكِسائي وابن هشام على إضمار «قَدْ»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنّما هذه لام القَسَم.

ـ خبر المبتدأ، نحو: «لَشاعِرٌ خالِدٌ» أجازه بعضهم، وفي أمالي ابن الحاجب أنَّ لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

ـ الفعل، نحو: «لَيقومُ زيدٌ» أجازه المالقي وابن مالك وغيرهما، وقال الجمهور: إنّها لام القَسَم.

---

(١) ويُروى أيضاً: فَيُعْصَما، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) وقال الأكثرون، إنّها إذا دخلت على الفعل المضارع تخلّصه للحال، نحو: ﴿إنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بينهم﴾ [النحل: ١٢٤]. واعترض ابن مالك بالآية: ﴿وإنَّ ربَّك لَيَحْكُمُ بَيْنَهم يومَ القِيامة فيما كانوا فيه يختلفون﴾ [النحل: ١٢٤]، ونحوها.

ـ الخبر الواقع بعد «إن» المخفَّفَة من «إنَّ»، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾ [الطارق: ٤]، فمذهب سيبويه والأكثرون أنّها لام الابتداء «أفادَتْ، مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال، الفرق بين «إن» المخفَّفة من الثقيلة، و«إن» النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة»[1]. وقال أبو علي الفارسيّ وتلميذه ابن جنّي وآخرون: إنّها لام غير لام الابتداء اجتُلِبت للفرق بين «إن» المخفَّفة من الثقيلة، و«إن» النافية، بدليل دخولها على الفعل الماضي، نحو: «إنْ زيدٌ لقامَ»، وعلى منصوب الفعل المؤخَّر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وكِلاهما لا يجوز مع «إنّ» المشدَّدة. والمعروف أنَّ الكوفيِّين يتأوّلون الآية السابقة ونحوها، بأنَّ «إنْ» نافية، واللام بمعنى «إلّا»، والتقدير في الآية: وما وجدنا أكثرهم إلّا فاسقين.

واللّام الابتدائيَّة الواقعة بعد «إنْ» تُسمَّى «اللام المزحْلَقَة»، وذلك لأنَّها «تَزَحْلَقَتْ»، أو «زُحْلِقَتْ» من موضعها في صَدْر جملتها إلى ما بعد «إنْ».

ولام الابتداء غير المزحْلَقة من الأدوات التي لها صدر الجملة، وقد رتَّبوا على هذه الصدارة الأحكام التالية:

أ ـ تعليقها فعل الظنّ عن العمل، نحو: «علمتُ لزيدٌ ناجحٌ».

ب ـ منعها العامل من النصب في الاشتغال، نحو: «زيدٌ لَأنا أُكْرِمُهُ».

ج ـ منعها تقدّم الخبر على المبتدأ المقترن بها، نحو: «لَزيد شاعر».

د ـ منعها تقدّم المبتدأ على الخبر المقترن بها، نحو: «لشاعر زيد».

* * *

وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه اللام جواب قَسَم مقدَّر، فالتقدير في قولك: «لَزيد أفضَلُ من عَمْرٍو» هو: واللّهِ لَزيدٌ أفضَلُ من عَمْرو، فأضمرَ اليمينَ اكتفاءً باللام منها، وذهب البصريون إلى أنّ اللام لام الابتداء[2].

«أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أنّ هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب. وذلك نحو قولهم: «لَطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ»، فلو كانت هذه اللامُ لَامَ الابتداء، لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولَمّا كان يجوز أن يليها المفعولُ الذي يجب أن يكون منصوباً.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّها لامُ الابتداء أنها إذا دَخَلَتْ على المنصوب بـ«ظننت» أوْجَبَتْ له الرفْعَ وأزالت عنه عمل «ظننت»، تقول: «ظننت زيداً قائماً»، فإذا أدخلت على «زيد» اللام قلت: «ظننت لَزَيْدٌ قائم»، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً؛ فدل على أنها لام الابتداء.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «إن الظن

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٢٥٦.

(٢) انظر المسألة الثامنة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».

محمول على القسم؛ فاللام جواب القسم، كقولهم: «والله لزيد قائم»، لا لام الابتداء، فإذا كانت جواب القسم فحكمها أن تُبْطِل عمل «ظننت»؛ فلهذا وجب أن يرفع «زيد» بما بعده، لا بالابتداء، وهذا لأن حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ لأن ما بعدها من الكلام محلوف عليه؛ فلو جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه»؛ لأنا نقول: لا يجوز أن يكون الظن قَسَماً؛ لأنه إنما نُقْسِمُ بالشيء في العادة إذا كان عظيماً عند الحالف، كقوله: «واللَّهِ، والقرآنِ، والنبيّ، وأبي» وما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهلية والإسلام، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى.

فأما قولهم: «جَيْرِ لأذهَبَنَّ»، و«عَوْضُ لأقومنّ»، و«كلَّا لأنطلقنَّ» فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى «حقّ»، والحق مُعَظَّم في النفوس، بخلاف الظن الذي فيه معنى الشكّ، و«جير» بمعنى «نَعَمْ»، قال الشاعر (من الرجز):

إنَّ الَّـذي أَغْـنَـاكَ يُـغْـنِـيـنـي جَـيْـرْ
وَالـلَّـهُ نَـفَّـاحُ الْـيَـدَيْـنِ بـالْـخَـيْـرْ[1]

و«عَوْضُ» بمعنى «الدَّهْر»، قال الشاعر (من الطويل):

رَضِـيـعَـيْ لِـبَـانٍ ثَـدْيَ أمٍّ تَـحَـالَـفـا
بِـأَسْـحَـمَ داجٍ عَـوْضُ لا نَـتَـفَـرَّقُ[2]

وفي عَوْضُ ثلاثُ لغاتٍ: «عَوْضُ» بالضمّ، و«عَوْضَ» بالفتح، و«عَوْضِ» بالكسر، و«كلَّا» بمعنى «حَقًّا»، قال الشاعر (من الطويل):

أَلَـيْـسَ قَـلِـيـلاً نَـظْـرَةٌ إنْ نَـظَـرْتُـهـا
إِلَـيْـكِ؟ وَكَـلَّا لَـيْـسَ مِـنْـكِ قَـلِـيـلُ[3]

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إن هذه اللام ليست لام الابتداء؛ لأن الابتداء يوجب الرفع، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، نحو قولهم: لَطَعَامَكَ زيدٌ آكِلٌ» قلنا: الأصل في اللام ها هنا أن تدخل على «زيد» الذي هو المبتدأ، وإنّما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر؛ لأنه لمّا قُدِّم في صدر الكلام

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٤.
اللغة: جير: حرف جواب بمعنى نعم. نفّاح: كثير النفع والإنعام على الخلق.
المعنى: نعم إنّ الله ـ جلّ وعلا ـ قادر على إغنائي كما أغناك، فالله ـ جلّت قدرته ـ هو المعطي القادر على ملء يديّ بالخير.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ والأغاني ٩/ ١١١؛ وجمهرة اللغة ص ٩٠٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤؛ والخصائص ١/ ٢٦٥؛ والدرر ٣/ ١٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠٧.
اللغة: اللبان: اللبن. الأسحم: الأسود، ويقال هو الدم أو الليل أو الثدي. عوض: اسم من أسماء الدّهر.
المعنى: تعاهد أخوان رضعا لبن ثدي أمّ واحدة، أن لا يتفرّقا كلّ الدهر، وأقسما على ذلك بالدم أو بالليل، أو بحلمة الثدي الذي رضعوه.

(٣) البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص ٩٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٤١.
المعنى: إخال أنني أجد النظرة الواحدة إليك قليلة، لكن لأنها منك حقًّا أعتبرها كنزاً لا يفنى.

وقع موقع المبتدأ؛ فجاز دخول اللام عليه؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه، كقولك: «إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ»، وكقول الشاعر (من البسيط):

إنَّ آمْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ
عَلَى التَّنائي لَعِنْدي غَيْرُ مَكْفُورِ[1]

وإن كان الأصل فيها أن تدخل ـ بعد نقلها عن الاسم ـ على الخبر لا على معموله؛ لوقوعه موقعه، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ؛ لوقوعه موقعه، والله أعلم»[2].

* * *

و«ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر «لٰكِنَّ» كما يجوز في خبر «إنَّ»، نحو: «ما قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَقائم»، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر «لكنَّ»[3].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنه يجوز دخول اللام في خبر «لكنَّ» النقلُ والقياسُ:

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر (من الطويل):

[يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي]
ولٰكِنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ[4]

وأما القياس فلأن الأصل في «لكنَّ»: «إنَّ»، زيدت عليها «لا» والكاف؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، كما زيدت عليها اللام والهاء في قوله الشاعر (من الطويل):

(١) البيت لأبي زبيد الطائي في الدرر ٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ ورصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٦.
اللغة: خصّني عمداً: فضّلني قصداً. التنائي: البعد والفرقة. مكفور: مغطّى ومجحود.
المعنى: لست من يجحد مودّة رجل خصّني بها قصداً رغم بُعد ما بيننا.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٦.

(٣) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة الخامسة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
ـ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٦٧.
ـ حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٦٠.
ـ مغني اللبيب. ص ٢٣٣، ٤٩٢.
ـ شرح ابن عقيل. ص ١٨٤.

(٤) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص ١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢/ ١٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١.
اللغة: العواذل: ج العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ
على هَنَواتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُها[(١)]

فزاد اللام والهاء على «إن»، فكذلك ها هنا: زاد عليها «لا» والكاف؛ فإنّ الحرف قد يُوصَلُ في أوله وآخره، فما وصل في أوله نحو: «هٰذا وهَذاكَ» وما وصل في آخره نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وكذلك نقول: إنّ قول العرب «كم مَالُكَ» إنها «ما» زيدت عليها الكاف، ثم إنّ الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسُكِّنتْ ميمُها، كما زيدت اللام على «ما»، ثمّ لما كَثُر الكلام بها سكّنت ميمها، فقالوا: «لِمْ فَعَلْتَ كذا؟»، قال الشاعر (من الرمل):

يا أبا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي
لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ[(٢)]

وقال بعض العرب في كلامه ـ وقد قيل له: «منذ كَمْ قَعَدَ فلانٌ؟» ـ فقال: «كمنذ أَخَذْتَ في حديثك»، فزاد الكاف في «منذ»؛ فدلّ على أن الكاف في «كم» زائدة، وقيل لبعضهم: «كيف تصنعون الأَقِطَ؟» فقال: «كَهَيْنٍ»، أي: يسير سَهْل، فيزيدون الكاف، فكذلك ها هنا: زيدت «لا» والكاف على «إنَّ»، وحُذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، فصارت حرفاً واحداً، كما قالوا: «لن» وأصلها: لا أن، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال، فصارتا حرفاً واحداً، فكذلك ها هنا، وبل أولى، فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق الأَوْلَىٰ.

وقالوا: ولا يجوز أن يقال: إنه لو كان أصلها: «لا أنْ»؛ لما جاز أن يقال: «أما زَيداً فلنْ أضرِبَ»؛ لأن ما بعد «أنْ» لا يجوز أن يعمل فيما قبلها»؛ لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا رُكِّبتْ تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب، ألا ترى أن «هَلْ» لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا رُكِّبت مع «لا» ودخَلَها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: «زَيْداً هَلَّا ضَرَبْتَ!» فكذلك ها هنا.

والذي يدلّ على أنّ أصلها «إنَّ» على ما بيّنّا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع «إنَّ»؛ فدل على أن الأصل فيها «إنَّ» زيدت عليها «لا» والكاف؛ فكما

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢؛ والدرر ٢/ ١٩٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٣٧ (وسم)، ١٣/ ٩٨ (جنن)، ٣٩٣ (لهن)، ٤٦٧ (أله)، ١٥/ ٣٦٧ (هنا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.
اللغة: لهنك: لإنّك، أو لله إنك. عبسية: امرأة من قبيلة عبس. الوسيمة: الحسنة الحلوة. هنوات: جمع هناة، وهي الداهية أو الشرّ.
المعنى: أنت امرأة حلوة من عبس، ومن خصال الكاذب الشريرة أن يقول عكس ذلك.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وشرح المفصل ٩/ ٨٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.
اللغة: الطارق: الزائر ليلاً، ويقصد هنا الهموم. أسلمتني: خذلتني وتركتني لأعدائي. الذكر: جمع «ذكرة»، وهي ضد النسيان.
المعنى: يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم.

يجوز دخول اللام في خبر «إنَّ»؛ فكذلك يجوز دخولها في خبر «لكن».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر «لكنّ»، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد، فلام التأكيد إنما حسنت مع «إنَّ» لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد وأما «لكنّ» فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنّما حسنت مع «إنَّ»؛ لأن «إنَّ» تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما «لكنّ» فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله (من الطويل):

ولٰكِنَّني من حبِّها لَعَميدُ

فهو شاذّ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر «إنَّ»، وفي عدم ذلك دليل على أنّه شاذ لا يقاس عليه.

وأما قولهم: «إنّ الأصل في «الكنّ»: «إنّ» زيدت عليها «لا» والكاف فصارتا حرفاً واحداً»، قلنا: لا نسلم؛ فإنّ هذا مجرّد دعوى من غير دليل ولا معنى.

قولهم: «كما زيدت اللام والهاء في قوله (من الطويل):

لَهِنَّكِ من عبسيّة لَوَسِيمَةٌ»

قلنا: ولا نسلّم أن الهاء في قوله «لهنك» زائدة، وإنّما هي مبدلة من ألف «إنَّ»؛ فإنّ الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم، يقال: «هَرَقْتُ الماء»، والأصل فيه «أرقت»، و«هَرَحْتُ الدابة»، والأصل فيه «أرحت»، و«هَثَرْتُ الثوب»، والأصل فيه «أثرت»، و«هِبْرِية»، والأصل فيه «إبرية»، وهو الحَزَاز في الرأس، و«هَرَدْتُ» والأصل «أردتُ»، و«هِيَّاكَ»، والأصل «إيّاك»، وقد قرأ بعض القرّاء: «هِيَّاكَ نعبد»، وقال الشاعر (من الطويل):

فَهِيَّاكَ والأمْرَ الَّذي إنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوَارِدُهُ ضاقَتْ عَلَيْكَ المَصادِرُ[1]

وقال الآخر (من الرجز):

يَا خالِ هَلَّا قُلْتَ إذْ أعْطَيْتَني ... هِيَّاكَ هِيَّاكَ وَحَنْواءَ العُنُقْ[2]

أراد: إياك، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمُهَيْمِنًا

(١) البيت لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٦؛ ولطفيل الغنويّ أو لمضرس في ديوان طفيل ص ١٠٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٣؛ وشرح المفصل ٨/ ١١٨، ١٠/ ٤٢.
اللغة: فهياك فإيّاك. الموارد: المداخل. المصادر: المخارج.
المعنى: احذر الأمر الذي تتعدّد مداخله، فإنّ مخارجه قد تكون غير موجودة، أو قليلة جدًّا.

(٢) الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٠٤ (حنا)، ١٥/ ٣٧٦ (هيا)، و٤٣٨ (أيا).
اللغة: حنواء العنق من الغنم أو الإبل: التي تلوي عنقها لغير علّة.
المعنى: لو أنك حذّرتني من الغنم أو الإبل التي تلوي عنقها، حين أعطيتني ما أعصيتني.

عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] قيل: أصله: مؤيمن فقلبت الهمزة هاء، ولهذا قيل في تفسير ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ حافظاً عليه، وقيل: شاهداً، وقيل: رقيباً عليه، وقيل: قَفَّاناً عليه، وكلّ هذه الألفاظ متقاربة في المعنى؛ فدلّ على أنّ الهاء «لهنَّكِ» مبدلة من همزة، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها لتغير صورتها، وقد حكي عن أصحابكم فيه وجهان:

أحدهما قول الفراء، وهو أن أصله: «والله إنك لوسيمة»، فحذفت الهمزة من «إنَّ»، والواو من «والله»، وإحدى اللامين، فبقي «لهنك».

والوجه الثاني ـ وهو قول المفضل بن سلمة ـ إنّ أصله: لِلَّهِ إِنَّكِ لَوَسِيمة، فحذفت لامان من «لله»، والهمزة من «إن»، فبقي «لهنك»، فسقط الاحتجاجُ به على كلا المذهبين.

وأما قولهم: «إن الحرف قد يوصل في أوله، نحو: هذا» قلنا: هذا إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليلٍ دلّ عليه؛ فبقينا فيما عداه على الأصل، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه.

وأما قولهم: «إن «كم مَالُكَ» أصلها «ما» زيدت عليها الكاف» قلنا: لا نسلم، بل هذا شيء تَدَّعُونَه على أصلكم، وسنبين فساده في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما قولهم: «إن «لَنْ» أصلها «لا أنْ»» قلنا: لا نسلم، بل هو حرف غير مركب، وقد نصب سيبويه على ذلك، والذي يدل على أنّه غير مركب من «لا» و«أن» أنه يجوز أن يقال: «أما زيداً فَلَنْ أضربَ»، ولو كان كما زعموا لما جاء ذلك؛ لأن ما بعد «أنْ» لا يجوز أن يعمل فيما قبلها.

قولهم: «إن الحروف إذا رُكِّبتْ حكمها عما كانت قبل التركيب كـ«هَلّا»» قلنا: إنما تغيَّر حكم «هَلّا» لأن «هَلّا» ذهب منها معنى الاستفهام؛ فجاز أن يتغيَّر حكمها، وأما «لَنْ» فمعنى النفي باقٍ فيها؛ فينبغي أن لا يتغير حكمها، فَبانَ الفرق بينهما.

وأما قولهم: «إنه يجوز العطف على موضع «لكِنَّ» كما يجوز العطف على موضع «إنَّ»»؛ فدلّ على أنَّ الأصل فيها إنَّ» قلنا: لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع «لكنّ»؛ لأن أصلها «إنّ»، وإنما جاز ذلك لأن «لكنّ» لا تغيِّر معنى الابتداء؛ لأن معناها الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف؛ فجاز أن يعطف على موضعها كـ«إنَّ»؛ لأن «إنَّ» إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها؛ لأنها لم تغيِّر معنى الابتداء، بخلاف «كأنّ» و«ليت» و«لعلّ»؛ لأن «كأن» أدْخَلَتْ في الكلام معنى الترجِّي، فتغيَّر معنى الابتداء، فلم يجز العطف على موضع الابتداء لزواله، فأما «لكن» لما كان معناها الاستدراك، وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف، جاز العطف على موضعها كـ«إنَّ»، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع «لكن»، فلا يجوز العطف على موضعها.

والذي يدلّ على أن «لكنّ» مخالفة لـ«إنّ» في دخول اللام معها أنه لم يأتِ في كلامهم دخولُ اللام على اسمها إذا كان خبرُها ظرفاً أو حرف جرّ، نحو: «لكنَّ عندك لزيداً»، أو «لكنَّ في الدار لعمراً» كما جاء ذلك في «إنَّ»، فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم ولا نُقِلَ في

شيء من أشعارهم دلّ أنّه لا يجوز دخول اللام في خبرها؛ لأن مجيئه في اسمها مقدَّم في الرتبة على مجيئه في خبرها، وإذا لم تدخل اللام في اسمها فأنْ لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأوْلىٰ.

وبيانُ هذا وهو أن الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الكلام، فكان ينبغي أن تكون مُقدَّمة على «إنّ»، إلّا أنه لما كانت اللام للتأكيد و«إنّ» للتأكيد لم يجمعوا بين حرفي تأكيد؛ فكان الأصل يقتضي أن تنقل عن صَدْرِ الكلام وتدخل الاسم؛ لأنه أقرب إليه من الخبر، إلا أنه لما كان الاسم يَلِي «إنَّ» كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهيةً للجمع بين حرفَيْ تأكيدٍ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر.

والذي يدلّ على أنّ الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين «إنّ» واسمها بظرف أو حرف جرّ جاز دخولها عليه، نحو: «إن عِندكَ لَزيداً»، وَ«إنّ في الدّارِ لعمراً». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ [البقرة: ٢٤٨].

فإذا ثبت أن هذا هو الأصل، وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم «لكنّ» إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر؛ دلّ على أنه لا يجوز أن تدخل على خبرها؛ لأنه لو كان دخول اللام مع «لكن» كدخولها مع «إنّ» لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر، كما تدخل على خبرها؛ فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه، والله أعلم»[1].

* * *

٥ ـ اللام الموطِّئة للقَسَم: هي لام مفتوحة تدخل على أداة شرط «للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبنيّ على قَسَم قبلها لا على شرط»[2]، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الحشر: ١٢]، وسُمِّيت بـ«الموطِّئة»؛ لأنها «تُوطِّىء» الجواب للقَسَم[3]. ومنهم من يُسمِّيها «اللام المؤذِنة»؛ لأنها «تُؤذِن» بأنَّ الجواب بعدها مبنيّ على قَسَم قبلها لا على شرط.

وهذه اللام غير لازمة إذا كان القَسَم مذكوراً، أمّا إذا حُذِف القَسَم، فتَلْزم غالباً، نحو الآية السابقة. وقد تُحذف، والقَسَم محذوف، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، والتقدير: «ولئن لم ينتهوا».

وأكثر ما تكون اللام الموطِّئة مع «إن» الشَّرطيَّة كالآيتين السابقتين، وقد تدخل على غيرها من أدوات الشَّرط، نحو قول الشاعر (من الكامل):

لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لكَ صالِحٌ
وَلَتُجْزَيَنَّ، إذا جُزِيتَ، جَميلا

وقال ابن جنّي: إنّ «إذْ» قد شُبِّهتْ بـ«إنْ»، فأُدخِلَت عليها اللام الموطِّئة في قول الشاعر (من الكامل):

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٩٣ ـ ٢٠٠.
(٢) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ١/٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٣) أي: تمهّده له، ومنهم مَن يقول إنّ التسمية «اللام الموطِّئة للقَسَم» فيها تجوُّز؛ لأنّها موطِّئة لجواب القَسَم.

غَضِبَتْ عَلَيَّ لِأَنْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ
فَلَإِذْ غَضِبْتِ لَأَشْرَبَنْ بِخَروفِ[١]

وانظر: القَسَم.

* * *

٦ ـ لام الجواب: حرف غير عامل وهي ثلاثة أقسام:

أ ـ لام جواب القَسَم، وتدخل على الجملة الاسميَّة، نحو: «والله لزيدٌ ناجحٌ»، والفعليَّة، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]. والأكثر في الماضي المتصرِّف، إذا وقع جواباً للقَسَم، اقترانه بـ «قَدْ» مع اللاّم[٢]. وقد يُسْتَغْنى عن اللاّم، كقول امرىء القيس (من الطويل):

حَلَفْتُ لها باللّهِ حِلْفَةَ فاجِرٍ
لَنَاموا، فَمَا إنْ من حديثٍ، ولا صالي[٣]

ب ـ اللام التي هي في جواب «لو»، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

ج ـ اللام التي هي في جواب «لَوْلا»، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

* * *

٧ ـ اللام الفارِقة: حرف غير عامل «يفرق» بين «إنْ» المخفَّفة من «إنَّ»، و«إن» النافية، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]. وهذا مذهب البصريِّين، أمّا الكوفيّون، فذهبوا إلى أنّ «إنْ» نافية، واللام بمعنى «إلاّ»، والمعنى في الآية السابقة: وما كانت إلاّ كبيرة.

وهذه اللاّم تكون لازمة إذا أُلْغِيَتْ «إنْ»[٤] ولم يكن في الكلام قرينة تدلّ عليها. فإنْ أُعْمِلَتْ، نحو: «إنْ زيداً قائِمٌ»، أو دلّ دليل على المراد، نحو قول الطرمّاح (من الطويل):

أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ
وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المعادِنِ

لم تلزم لعدم الحاجة إليها.

واختُلف في هذه اللام، فقالت جماعة: إنّها قسم برأسه، وقالت جماعة أخرى: إنّها لام الابتداء الداخلة على خبر «إنَّ». (انظر: لام الابتداء).

* * *

٨ ـ اللاّم الزائدة غير العامِلة: ذكر لها النحاة مواضع أكثرها سماعيَّة، ومنها:

ـ خبر المبتدأ، نحو قول الرّاجز:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٥]

---

(١) نُسِب هذا البيت لذي الرّمّة، وليس في ديوانه. ونسبه القالي لأعرابيّ اشترى خمراً بجزَّة صوف، فغضبت امرأته.

(٢) وقالت جماعة: لا بُدَّ، في ذلك، من «قَدْ» ظاهرَةً أو مقدَّرة. وقال ابن عصفور: إن كان الفعل قريباً من زمان الحال، أدخلْتَ عليه اللام و«قَدْ» لأنَّ «قد» تُقَرِّبُه من الحال. وإن كان بعيداً منه أتيتَ باللام وحدها.

(٣) صالي: مُصْطَلٍ، مستدفِىء.

(٤) إذا خُفِّفت «إنّ». فالأكثر إهمالها، نحو: «إنْ زيدٌ قائِمٌ»، ويجوز إعمالها، نحو: «إنْ زيداً قائِمٌ».

(٥) الرَّجز لعنترة، أو لعنترة بن عروس، أو ليزيد بن ضبَّة. أم الحليس: كنية امرأة. شهربَه: طاعنة بالسّنّ. وقيل: إنّ «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به.

ـ خبر «أنَّ»، نحو قراءة سعيد بن جبير: ﴿أَلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠].

ـ خبر «لكنْ»، نحو قول الشاعر (من الطويل):

يلومونَني في حبِّ ليلى عواذِلي
ولكنَّني من حُبِّها لَعَميدُ[1]

ـ خبر «زال»، نحو قول كثيِّر عَزَّة (من الطويل):

وما زلْتُ من لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها
لَكالهائِمِ المُقْصَى بكلِّ مَرادِ[2]

مع «إنِ» الشَّرطيَّة، نحو قول عمر بن أبي ربيعة (من البسيط):

ألِمْ بزَيْنَبَ إنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِدا
قلَّ الثَّواءُ لئِنْ كانَ الرَّحيلُ غدا[3]

مع المفعول الثاني لِـ «أرى» في قول بعضهم: «أراكَ لشَاتِمي».

ـ على «بَعْدُ» في قول الشاعر (من الطويل):

فلو أنَّ قومي لم يكونوا أعِزَّةً
لَبَعْدُ لقَدْ لاقيتُ، لا بُدَّ، مصْرعا

بعد لام الجرّ توكيداً، نحو قول الشاعر (من الوافر):

فَلا واللّهِ لا يُلْفى لِما بي
ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ

ـ مع «لولا» في قول الشاعر (من الوافر):

لَلَولا قاسِمٌ ويَدا مَسيلٍ
لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدٌ غَشومُ

مع «عَلَّ»، عند القائلين: إنَّ «لَعَلَّ» أصلها «عَلَّ».

* * *

٩ ـ لام التعجُّب: هي حرف غير عامل، نحو: «لَظَرُفَ زيد»، و«لَكَرُمَ عَمْرو»، بمعنى: ما أظرَفَ زيداً! وما أكْرَم عَمْراً! ذكر هذا المعنى ابن خالويه، وهي عند ابن هشام إمّا لام الابتداء داخلةً على الماضي لشبهه بجموده بالاسم، وإمّا لام جواب قَسَم مُقَدَّر. وقد مَرَّ معنا أنَّ لام الجرّ تُفيد التعجُّب، في نحو: «يا لِلماءِ»، و«يا لِلعُشبِ». ولام التعجُّب الجارَّة تكون مكسورة، أمّا لام التعجُّب غير الجارَّة، فتكون مفتوحة.

* * *

١٠ ـ لام التعريف: وذلك عند من جعل حرف التعريف أُحاديًّا، أي: اللام وحدها. وقد تقدَّم تفصيل هذه المسألة في «ألْ».

* * *

١١ ـ اللّام المتَّصلة بأسماء الإشارة: هي اللّام الداخلة بين أسماء الإشارة وكاف الخطاب لمذكَّر، أو مؤنَّث، لمفرد، أو تثنية، أو جمع، نحو: «ذلِكَ، تِلْكَ، ذالِكُما، تِلْكُما، ذلِكُمْ، تِلْكُمْ، أولاكم، أولاكُما، أولئك، أولالِك».

وانقسم النحاة حول دلالة هذه اللام فريقين: فريق قال إنَّها تدلّ على البعد فقَسَّم أسماء الإشارة إلى ثلاث مراتب: ١ ـ للقريب، وفيها ما لم يتَّصل به كاف الخطاب ولا لام البعد. ٢ ـ للمتوسِّط البعد، وفيها ما اتَّصلت به كاف الخطاب دون لام البعد. ٣ ـ للبعيد، وفيها ما اتَّصلت به لام البعد وكاف الخطاب.

---

(١) العواذل: جمع «عاذل»، وهو اللائم في الحب. عميد: مكسور القلب من العشق. وذهب قوم إلى أنّ اللام هنا هي لام الابتداء.

(٢) المراد: مكان الارتياد. ويُروى أيضاً: «إلى اليوم كالمقصى بكل سبيل»، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) الثّواء: الإقامة. أفِد: أزِف.

والفريق الثاني قال: إنَّها لتأكيد الإشارة، فقَسَّم أسماء الإشارة إلى مرتبتين: للقريب والبعيد، جاعِلاً ما فيه كاف الخطاب للبعيد، وما يخلو منها للقريب.

ولا تجتمع هذه اللّام مع الهاء التي للإشارة، فلا يُقال: «هٰذالِك زيدٌ». وسَمَّاها الكوفيّون «لام التكثير»؛ لأنَّها «تُكثِّر» اللفظ.

* * *

١٢ ـ اللام الزّائدة في بِنْية الكلمة: تكون اللام أصليَّة، فتأتي في أوَّل الاسم، نحو: «لَهْوٌ»، والفعل: نحو: «لَعِبَ»، والحرف، نحو: «لَنْ»، أو في وسط الاسم، نحو: «بلَد»، والفعل، نحو: «عَلِمَ»، والحرف، نحو: «عَلى»، وفي آخر الاسم، نحو «جَبَلٌ»، والفعل، نحو: «عَمِلَ»، والحرف، نحو: «هَلْ».

وَأَتَتْ زائدة في «ذلك» ونحوها (انظر: لام البعد)، وفي «عَبْدَل»، و«زَيْدَل» و«فَحْجَل»[1]؛ لأنَّها بمعنى «عبد»، و«زيد»، و«أفحج». «وزعم أبو الحسن [الأخفش الأوسط] أنَّ معنى «عَبدَل»: عبد الله. فعلى هذا تحتمل هذه اللام أن تكون زائدة على «عبد» من «عبد الله». ويحتمل أن تكون هذه اللام من «الله»، فيكون «عبدل»، على هذا اسماً مركَّباً من «عبد» و«الله»، كما فعلوا ذلك في «عبد الدار»، و«عبد قيس»، فقالوا: «عبدريّ»، و«عَبْقَسِيّ»، فلا تكون اللام، على هذا، زائدة، بل هي بعض اسم، إذ لو جعلناها زائدة، لَوَجب أن تكون الراء من «عبدريّ»، والقاف من «عَبْقَسِيّ» زائدتين، والراء والقاف ليسا من حروف الزوائد»[2]. وذكر ابن الأعرابيّ أنَّه يُقال للقُراد: «حَسْدَل»، وأصلُهُ: حَسْد، واللام زائدة.

* * *

وجاء في «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: واللام جاءت مزيدةً في «ذلِكَ»، و«هُنَالِكَ»، و«أُلالِكَ»، قال (من الطويل):

[أُولئِكَ قَوْمِيَ لَمْ يَكُونوا أُشابَةً
وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلّا أُلالِكا][3]

وفي «عَبْدَلٍ»، و«زَيْدَل»، و«فَحْجَل»، وفي «هَيْقَلٍ» احتمالٌ.

قال الشارح: اللام أبعدُ حروف الزيادة شَبَهاً بحروف المدّ واللين، ولذلك قلّت زيادتُها. وقد استبعد الجَرْميّ أن تكون من حروف الزيادة. والصوابُ أنَّها من حروف الزيادة. وهي تزاد في «ذلِكَ»؛ لقولهم في معناه: «ذا»،

---

(١) الفَحْجَل: الذي في رجليه اعوجاج.

(٢) ابن عصفور (أبو الحسن عليّ بن مؤمن): الممتع في التصريف ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٣) البيت سيَنْسبه الشارح للأعشى، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو لأخي الكلحبة في خزانة الأدب ١/ ٣٩٤؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢؛ والدرر ١/ ٢٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٤٨.
اللغة: الأُشابة: الأخلاط من الناس. الضليل. الكثير الضلال.
المعنى: هؤلاء قومي الأصفياء الأنقياء، وهم ليسوا أخلاطاً كغيرهم، وهل يُقَوِّم الفاسقَ غيرُ قومي ليردّوه إلى جادّة الصواب.

و«ذاكَ» من غير لام، وتزاد في «هُنالكَ»؛ لأنّك تقول في معناه: «هُناكَ». وقالوا: «ألالكَ»، اللام فيه زائدة؛ لقولهم في معناه: «ألاكَ»؛ وأمّا قوله (من الطويل):

أولئك قَوْمي لم يكونوا أُشابَةً
وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلّا ألالِكا

البيت للأعشى، والشاهد فيه قوله: «ألالِكَ» باللام، وهو شاهدٌ على صحّة الاستعمال. يصف قومَه بالصَّفاء والنُّصح. والأُشابة: الأخلاطُ من الناس، يقال: «أَشَبْتُ القومَ»، إذا خلطتُ بعضَهم ببعض. والضِّلّيلُ: الضالُّ، يقال: «رجلٌ ضِلّيلٌ» و«مُضَلَّلٌ»، أي: ضالٌّ جدًّا.

وإنّما زيدت اللام في أسماء الإشارة لتدلّ على بُعْد المشار إليه، فهي نقيضةُ «ها» التي للتنبيه، ولذلك لا تجتمعان، فلا يقال: «هاذلك»؛ لأنّ «ها» تدلّ على القرب، واللام تدلّ على بعد المشار إليه، فبينهما تنافٍ وتضادٌّ. وكُسرت هذه اللام؛ لئلّا تلتبس بلام المِلْك، لو قلت: «ذا لَكَ».

وقولهم: «زَيْدٌ» و«عَبْدٌ»، و«أَفْحَجُ» دليلٌ على زيادة اللام في «زَيْدَلٍ»، و«عَبْدَلٍ»، و«فَحْجَلٍ». وقالوا: «هَيْقَلٌ» وهو ذَكَرُ النَّعام إن أخذتَه من «الهَيْق»؛ فاللامُ زائدة، ووزنُه «فَعْلَلٌ»، والياء أصلٌ. وإن أخذته من «الهقل»، كانت الياء زائدة، واللام أصلٌ، ووزنُه «فَيْعَلٌ». والأوّلُ أكثر؛ لأنّهم قالوا: «هَيْقَلٌ» و«هَيْقَمٌ». وهو معنى قوله: «فيه احتمال»، أي: يحتمل أن تكون اللام زائدة، وأن تكون أصلاً على حسب الاشتقاق، فاعرفه»[1].

* * *

١٣ - إدغام اللام: تُدغم «أل» في الحروف الشمسيّة الأربعة عشر: ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ل، ن، نحو: «التّائب، الثّوب، الدَّرب، الذَّقن...» وعلّة الإدغام هنا مقاربة اللام لهذه الحروف في مخارجها من الفم. وتظهر مع الحروف القمريَّة الأربعة عشر: الهمزة، ب، ج، ح، خ، ع، غ، ف، ق، ك، م، هـ، و، ي، نحو: «الأمر، البَقرة، الجَمل...». «فإذا كانت اللّام لغير التعريف، نحو: لام «مثْل» و«بَلْ»، فدخلت على بعض هذه الحروف، جاز الإظهار والإدغام، وكان الإظهار في بعضها أحسن. فمِمّا يكون الإدغام فيه أحسن قولك: «هلْ رأيت»، لقُرب الرّاء من اللام، والإظهار أقبح، والله أعلم. وهي فيما حكى سيبويه لغةٌ لأهل الحجاز. وكذلك مع الطاء، والدال، والصاد، والزّاي، والشّين، والإظهار أجود، والإدغام أقبح. ويُنشد لطريف العنبريّ (من الطويل):

تقولُ إذا استَهْلكْتُ مالاً لِلَذَّةٍ
فُطيمةُ هَشَّيْءٌ بِكَفَّيْكَ لائِقُ؟

يريد: هل شيءٌ...؟ فأدغم اللّام في الشّين. وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء: ﴿هَثُّوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٦] بالإدغام. وقد قُرِئ «هلْ ثُوِّبَ» بالإظهار، والإظهار أحسن. وأنشد سيبويه لمزاحمِ العقيلي (من

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٣٤٥ - ٣٤٦.

الطويل):

فَدَعْ ذا، ولكنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّماً
على ضوءِ برقٍ آخِرَ اللَّيلِ ناصبِ

يريد: هَلْ تُعين، فأدغَمَ اللّام في التّاء.
وأنشد غيره (من الطويل):

ألا ليتَ شِعْرِي هَتَّغَيَّرَتِ الرَّحا
رَحا المِثْلِ أمْ أضْحَتْ بِفَلْجٍ كما هيا[1]

والإظهار أحسن»[2].

* * *

١٤ ـ اللام التي هي بَدَل من حرف آخر: أُبدِلت اللام من النون في «أُصيلان» (تصغير «أُصْلان»، جمع «أَصيل»، وهو وقت العشيَّة) فقيل: «أُصيلال»، ومن نون «غرين»، (هو الطِّين الذي يحمله السَّيل فيبقى على وجه الأرض)، فقيل: غريل. وقالوا: «هَتَنَتِ السَّماء» (انصبَّ مطرُها)، و«هَتَلَتْ». وأبْدِلت اللام من الضّاد في «اضطَجَعَ» في قول منظور بن حبة الأسديّ (من الرجز):

لـمّـا رأى أنْ لا دَعَـهْ، ولا شِـبَـعْ
مالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ، فَالْطَجَعْ[3]

* * *

١٥ ـ حذف اللّام: تُحذف اللّام من كل اسم أوّله لام وعُرِّف بـ «أل»، عند دخول اللّام عليه، نحو: «اللهو ← للهو. اللبن ← للبن. اللعب ← للعب». وكذلك تحذف من لفظ الجلالة، والأسماء الموصولة «اللَّذَين» و«اللّتين»، و«اللائي»، و«اللاتي» عند دخول اللّام عليها، نحو: «للّهِ، للَّذينِ، للَّتين، للّائي، لِلّاتي».

* * *

للتوسُّع انظر:

- اللامات. أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ). تحقيق طه محسن. بغداد، مجلة المورد، العددان الأوّل والثاني، السنة ١٩٧١م.
- اللامات. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ). تحقيق مازن المبارك. دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م.
- اللامات علي بن محمد الهروي (ت نحو ٤١٥ هـ). تحقيق يحيى علوان البلداوي. الكويت، مكتبة الفلاح، سنة ٤٠٠ هـ/ ٩٨٠م.
- اللامات. أحمد بن فارس (ت ٢٩٥ هـ). تحقيق المستشرق الألماني برجسترار. ألمانيا، مجلة إسلاميكا، العدد ٤، سنة ١٩٢٥م.
- اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية. عبد الهادي الفضيلي. بيروت، دار القلم، ط ١، ١٩٨٠م.
- اللامات لعلي بن محمد الهروي النحوي. يحيى علوان حسون البلداوي. جامعة الأزهر، ١٩٧٥م.

لام الابْتداء

انظر: اللام، الرقم ٤.

---

(١) البيت لمالك بن الريب المازنيّ. ويُروى: رحى الحَزْن. والمثل، والحزن، والفلْج أسماء مواضع.

(٢) الزّجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق): اللامات. ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٣) الحِقْف: كومة رمل. أرطاة: نوع من الشَّجر.

لام الاخْتصاص

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «أ».

لام الاسْتِحْقاق

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ب».

لام الاسْتِعْلاء

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يح».

لام الاسْتِغاثة

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كد»، والفقرة «كه».

لام الاستغْراق

هي «أل» الاستغراقيّة.
انظر: أل الاستغرافيّة.

اللام الأصْلِية

هي اللام التي من بنية الكلمة، كلام كلمة «لعبَ»، ولام «مَلْهى».

لام الإضافة

هي لام الجرّ.
انظر: اللام، الرقم ١.

لام «أَلْ»

هي اللام التي في «أل».

لام «إلّا»

هي، عند الكوفيين، اللام الفارقة الواقعة بعد «إن» النافية، نحو الآية: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، فالتقدير عندهم: وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين، وهي لام الابتداء عند البصريين.
انظر: اللام، الرقم ٤.

اللام التي بمعنى «إلى»

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يه».

اللام التي بمعنى «أن»

انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ه».

اللام التي بمعنى «بعد»

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ك».

اللام التي بمعنى «على»

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يح».

اللام التي بمعنى «عَنْ»

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يز».

اللام التي بمعنى «عِنْد»

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يط».

اللام التي بمعنى الفاء

انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ز».

اللام التي بمعنى «في»

انظر: اللام، الرقم١، الفقرة «يو».

اللام التي بمعنى «مَعَ»

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كا».

اللام التي بمعنى «مِنْ»

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كب».

اللام التي هي بدل من حرف آخر

انظر: اللام، الرقم ١٤.

اللام التي هي من بنية الكلمة

هي اللام الأصليّة، كلام «لعب»، ولام «ملْهى».

لام الأَمْر

انظر: اللام، الرقم ٢.

لام «إنّ»

هي اللام المزحلقة.
انظر: اللام المزحْلقة.

لام الانتِهاء

هي لام الغاية.
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يه».

لام البُعْد

هي اللام الداخلة على أسماء الإشارة للدلالة على البُعْد أو لتأكيده، نحو لام «ذلك» في الآية: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٠].

انظر: اللام، الرقم ١.

لام البَعْديّة

هي اللام التي بمعنى «بعد».
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ك».

لام التاريخ

هي اللام التي بمعنى «عند».
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يط».

لام التأكيد

انظر: اللام، الرقم ٤.

لام التّبْليغ

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يد».

لام التَّبْعيض.

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كج».

لام التَّبْيين

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ط».

اللام التّحْسينية

هي «أل» اللازمة.
انظر: «أل اللازمة.

لام التَّعَجُّب

انظر: اللام، الرقم ٩، والرقم ١، الفقرة «يأ».

لام التَّعَجُّب الجارّة

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يأ».

لام التَّعَجُّب غير الجارّة

انظر: اللام، الرقم ٩.

لام التَّعْدية

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يب».

لام التَّعْريف

انظر: اللام، الرقم ١٠.

لام التَّعْليل

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ز»؛ والرقم ٣، الفقرة «أ».

لام التَّقْوية

هي اللام التي تقوّي عامل الضعيف، إما بسبب تأخره عن معموله، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وإما بسبب أنّ هذا العامل مأخوذ من غيره، نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهذه اللام هي عند بعض النحاة لام التوكيد.

انظر: اللام، الرقم ٤.

لام التكثير

هي لام البُعْد.
انظر: لام البُعْد.

لام التَّمْليك

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «د».

لام التوطئة

هي اللام المُوَطِّئَة للقَسَم.
انظر: اللام، الرقم ٥.

لام التَّوْكيد

انظر: اللام، الرقم ٤.

اللام الجارّة

انظر: اللام، الرقم ١.

لام الجَحْد

هي لام الجحود.
وانظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ج».

لام الجُحود

انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ج».

لام الجَرّ

انظر: اللام، الرقم ١.

لام الجنس

هي «أل» الجنسيّة.
انظر: أل الجنسيّة.

لام الجَواب

انظر: اللام، الرقم ٦.

لام الحقيقة

هي «أل» التي للحقيقة.
انظر: أل التي للحقيقة.

لام الذَّمّ

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كح».

اللام الزائدة

انظر؛ اللام، الرقم ١، الفقرة «ل»؛ والرقم ٣، الفقرة «د».

اللام الزائدة غير العاملة

انظر: اللام، الرقم ٨.

اللام الزائدة في بنية الكلمة

انظر: اللام، الرقم ١٢.

لام شبه التَّمْليك

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «و».

لام شِبْه المُلك

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «هـ».

لام الشَّرْط

هي اللام المُوَطِّئَة للقَسَم.
انظر: اللام، الرقم ٥.

لام الصَّيْرورة

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يج».

لام الطبيعة

هي «أل» التي للحقيقة.
انظر: «أل» التي للحقيقة.

لام الطَّلَب

انظر: اللام، الرقم ٢.

اللام الطَّلَبيّة

هي لام الطلب.

انظر: اللام، الرقم ٢.

اللام الظَّرْفيّة

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يو».

لام العاقبة

انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ب».

لام العِلّة

هي لام التعليل.
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ز»؛ والرقم ٣، الفقرة «أ».

لام العَهْد

هي «أل» العهديّة.
انظر: أل العهديّة.

لام الغاية

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يه».

اللام الفارقة

انظر: اللام، الرقم ٧.

اللام الفاصلة

هي اللام الفارقة.
انظر: اللام، الرقم ٧.

لام القَسَم

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ي».

لام الكلمة

هي التي تُقابل اللام من الميزان المأخوذ من لفْظ الفعل، كالذال في «أخذَ»، والضاد في «تمارَضَ» (الأصل: مرِضَ)، والميم في «استعْلَم» (الأصل: عَلِم).

لام «كَيْ»

انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «أ».

لام الماهيّة

هي «أل» التي للحقيقة.
انظر: «أل» التي للحقيقة.

اللام المؤذِّنة

هي اللام الموطِّئة للقَسَم.
انظر: اللام، الرقم ٥.

لام المآل

هي لام العاقبة.
انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ب».

اللام المُبْدَلة

انظر: اللام، الرقم ١٤.

اللام المُبَيِّنة

هي لام التعدية.
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يب».

اللام المُتَّصِلة بأَسْماء الإشارة

انظر: اللام، الرقم ١١.

لام المُجازاة

هي اللام الواقعة جواباً للقَسَم.
انظر: اللام، الرقم ٦، الفقرة «أ».

لام المُجاوَزة

هي اللام التي بمعنى «عَنْ».
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «يز».

اللام المَحْذوفة

انظر: اللام، الرقم ١٥.

اللام المُحَسِّنة

هي «أل» اللازمة.
انظر: أل اللازمة.

لام المَدْح

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كو».

اللام المُدْغَمة

انظر: اللام، الرقم ١٣.

اللام المُزَحْلَقة

هي لام الابتداء التي تزحلقتْ من المبتدأ إلى الخبر.
انظر: اللام، الرقم ٤.

لام المُستغاث به

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كد».

لام المُسْتغاث من أَجْله

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كه».

اللام المُعْتَرِضة

هي لام التوكيد.
انظر: اللام، الرقم ٤.

لام المَعْرِفة

هي «أل» التعريف.
انظر: «أل» التعريف.

اللام المُعَلِّقة

هي اللام التي تُبْطِل عمل أفعال القلوب لفظاً لا محلًا، نحو: «علِمتُ لزيدٌ شاعِرٌ».

لام المَعِيَّة

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «كا».

اللام المُقْحَمة

هي اللام الزائدة المُعْتَرِضَة بين المُتَضايِفَين، نحو: «يا بُؤْسَ لِلكذِبِ»، أي: يا بُؤْسَ الكذِبِ.

لام المِلل

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة ج.

اللام المُوَطِّئة للقَسَم

انظر: اللام، الرقم ٥.

لام النَّتيجة

هي لام العاقبة.
انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ب».

لام النَّسَب

انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ح».

لام النِّسْبة

هي لام النَّسَب.
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ح».

لام النَّصْب

انظر: اللام، الرقم ٣.

لام النَّفْي

هي لام الجحود.
انظر: اللام، الرقم ٣، الفقرة «ج».

لام اليمين

هي لام القَسَم.
انظر: اللام، الرقم ١، الفقرة «ي».

لا

سنبحثها في النّقاط التالية: ١ ـ «لا» النّافية

العاملة عمل «ليس». ٢ ـ «لا» النافية للجنس. ٣ ـ «لا» النافية غير العاملة. ٤ ـ «لا» العاطفة. ٥ ـ «لا» الطَّلبيَّة. ٦ ـ «لا» الزائدة. ٧ ـ «لا» الجوابيَّة. ٨ ـ وصل «لا».

* * *

١ ـ «لا» النافية العاملة عمل «لَيْسَ»: هي حرف يعمل عمل الأفعال الناقصة في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وذلك عند أهل الحجاز، لذلك تسمّى «لا الحجازيّة»، نحو قول الشاعر (من الطويل):

تَعَزَّ، فلا شيءٌ، على الأرْضِ باقيا
ولا وَزَرٌ مِمّا قَضى اللّهُ واقِيا[١]

ويُشترط في عملها:

أ ـ ألّا يفصل بينها وبين اسمها فاصل[٢] إلّا إذا كان هذا الفاصل ظرفاً أو جارًّا ومجروراً معمولاً للخبر، نحو: «لا عليكَ أحدٌ معتَدياً».

ب ـ ألّا ينتقض نفيها بـ «إلّا»؛ لأنّ نقض النفي يجعل المعنى إثباتاً[٣].

ج ـ ألّا تتكرّر؛ لأنَّ نفي النفي إثبات[٤].

د ـ ألّا تُزاد بعدها «إنْ»[٥].

هـ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأجاز ابن جنّي وابن مالك أن تعمل في المعرفة، نحو قول النابغة الجعدي (من الطويل):

وحَلَّتْ سوادَ القَلْبِ، لا أنا باغياً
سِواها، ولا في حُبِّها مُتَراخِيا[٦]

وقد قاسَ عليه المتنبّي في قوله (من الطويل):

إذا الجودُ لمْ يُرْزَقْ خَلاصاً منَ الأذَى
فَلا الحَمْدُ مكسوباً، ولا المالُ باقِيا

وأُوِّل ببيت النابغة تأويلاتٍ عِدَّة، منها أنَّ الضمير «أنا» ليس اسماً لِـ «لا»، وإنَّما هو نائب فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «لا أُرى باغياً»، فلَمَّا حُذِف الفعل، وهو «أُرى» برز الضمير المستتر، وانفصل، ومنها أنَّ «أنا» مبتدأ، و«باغياً» حال من نائب فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «لا أنا أُرَى باغياً»، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محلّ رفع خبر المبتدأ، وقد استُغنِيَ بالمعمول، وهو الحال «باغياً»، عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف.

و«لا» هذه تخالف «ليسَ» من ثلاث جهات: أوَّلها أن عملها قليل، حتَّى ادُّعِيَ أنَّه ليس بموجود، وثانيها أنَّ ذكْرَ خبرها قليل، حتَّى إنَّ الزجَّاج لم يظفَرْ به، فادّعى أنَّها تعمل في الاسم خاصَّة. وثالثها أنَّها لا تعمل إلّا في النّكرات، وذلك عند غير ابن جنّي وابن مالك.

* * *

٢ ـ «لا» النّافية للجنس: حرف يدخل على الجملة الاسميَّة، فيعمل فيها عملَ «إنَّ» من نصب المبتدأ ورفع الخبر. وهي تفيد نفي

---

(١) الوزَر: الملجأ.
(٢) فإذا فُصل بينها وبين اسمها بفاصل، بطل عملها، نحو: «لا ينجَحُ كسولٌ في صفِّه».
(٣) فإذا انتُقِض خبرها بـ «إلّا» بطل عملها، نحو: «لا مواطنٌ إلّا يدافِعُ عَنْ وَطنِهِ».
(٤) فإذا تكرَّرت، بطل عملها، نحو: «لا لا مجتهدٌ راسِبٌ».
(٥) فإن زيدت بعدها «إنْ» بطل عملها، نحو: «لا إنْ مجتَهِدٌ راسِبٌ».
(٦) باغياً: طالباً. متراخياً: متهاوِناً فيه.

الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًّا، أي: نفياً عامًّا أو على سبيل الاستغراق، لا على سبيل الاحتمال. فإذا قلتَ: «لا رجلَ في السّاحةِ»، كان المعنى: لا واحدٌ ولا أكثر موجود في الساحة وتسمّى أيضاً «لا التبرئة»؛ لأنّها تُبَرِّىء المبتدأ عن اتّصافه بالخبر. ويُشترط في عملها:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين[١].

٢ ـ ألّا يُفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

٣ ـ ألّا يدخل عليها حرف جر.

ومن الأمثلة التي توافرت فيها هذه الشروط قولك: «لا رجلَ في البيت» («لا»: حرف لنفي الجنس مبنيّ على السكون لا محلّ له في الإعراب. «رجل»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. «في»: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب متعلّق بخبر «لا» المحذوف. «البيت»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة). أمّا إذا لم يتحقّق شرط من هذه الشروط، فإنّ «لا» تصبح مهملة، نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا خليلٌ»[٢]، و«لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ»[٣]، و«سافرتُ بلا زادٍ»[٤].

ويكون اسم «لا» مبنيًّا على ما كان يُنصب به، إذا كان مفرداً (المفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف)، نحو: «لا رجلَيْن عندنا»[٥]، و«لا مظلومِين في وطننا»[٦] و«لا مجتهداتِ مظلوماتٌ»[٧]. ويكون منصوباً، إذا كان مضافاً، نحو: «لا بائعَ صُحفٍ موجودٌ»[٨]، أو شبيهاً بالمضاف (وهو العامل فيما بعده)، نحو: «لا بائعاً صُحفاً موجودٌ»[٩]، ونحو: لا راغباً في الشرِّ

---

(١) فلو كان اسمها معرفة لكان محدَّداً، وخرج بذلك عن دلالته على استغراق الجنس. لكن قد يقع هذا الاسم معرفة مؤوَّلة بنكرة يُراد بها الجنس. كأن يكون الاسم علماً مشتهراً بصفة، كحاتم المشهور بالكرم، وعنترة المشهور بالشجاعة، وهيثم المشهور بالحداء... إلخ، نحو: «لا حاتمَ مكروهٌ».

(٢) أهملت «لا» هنا ووجب تكرارها؛ لأن اسمها معرفة، وتُعرب المثل على النحو التالي: «لا»: حرف نفي مهمل مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «زيد»: مبتدأ مرفوع بالضمَّة الظاهرة. «في»: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بخبر محذوف تقديره: موجود. «الدار»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة. «ولا»: الواو حرف عطف مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «لا» حرف زائد لتأكيد النفي. «خليل» مثل «زيد». والخبر محذوف تقديره: موجود.

(٣) أهملت «لا» هنا ووجب تكرارها؛ لأنه فُصل بينها وبين اسمها.

(٤) أهملت «لا» هنا؛ لأنه اتصل بها حرف جرّ.

(٥) «رجلين»: اسم «لا» مبني على الياء (لأنه مثنّى) في محل نصب.

(٦) «مظلومين»: اسم «لا» مبني على الياء (لأنه جمع مذكر سالم) في محل نصب.

(٧) «مجتهداتِ»: اسم «لا» مبنيّ على الكسر (لأن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة) في محلّ نصب. ويجوز أن يُبنى جمع المؤنث السالم هنا على الفتح. «مظلومات»: خبر «لا» مرفوع بالضمَّة الظاهرة.

(٨) «لا»: حرف لنفي الجنس مبنيّ على السكون... «بائع»: اسم «لا» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «صحف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «موجود»: خبر «لا» مرفوع بالضمّة الظاهرة.

(٩) «بائعاً»: اسم «لا» منصوب بالفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «صحفاً»: مفعول به لاسم الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة. «موجود»: خبر «لا» مرفوع بالضمّة الظاهرة.

محمودٌ»، ونحو: «لا كريماً خلقُه مكروهٌ».

وإذا كان اسم«لا» مبنيًّا، ونُعِتَ قبل ذكْر الخبرَ، فلك في نعته المفرد ثلاثة أوجه:

١ ـ البناء على الفتح، نحو: «لا طالبَ مُجدَّ خاسِرٌ»[١]، فتكون «مجدَّ» ومنعوتها كالمركَّب المبنيّ تركيب «خمسةَ عَشَرَ».

٢ ـ النَّصب، نحو: «لا طالبَ مُجدًّا فاشلٌ»[٢].

٣ ـ الرفع، نحو: «لا طالبَ مجدٌّ فاشلٌ»[٣].

أمّا إذا نُعِتَ بعد ذكر الخبر، فلا يجوز إلّا وجهان: الرفع والنصب، نحو: «لا طالبَ في الصفِّ كسولٌ أو كسولاً».

أما إذا كان الاسم منصوباً (أي: إذا كان مُضافاً أو شبيهاً بالمضاف)، امتنع بناء النعت على الفتح، وجاز الوجهان الآخران، أي: النصب والرفع، نحو: «لا طالبَ علْم مجدًّا، أو مجدٌّ خاسرٌ».

ملحوظات:

١ ـ قد يُحذف اسم «لا» النافية للجنس، إذ دلَّ عليه دليل، نحو: «لا عليكَ»، أي: لا بأسَ عليك. أمّا الخبر، فيَكثر حذفه إذا عُلم، نحو: «لا بأسَ»، أي: «لا بأسَ عليك».

٢ ـ إذا تكرَّرت «لا» المستوفية الشروط، جاز لك خمسة أوجه:

أ ـ إعمال «لا» الأولى والثانية معاً، نحو: «لا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللّهِ».

ب ـ إلغاء عملهما معاً، واعتبار ما بعدهما، إمّا مبتدأ، وإمّا اسماً لـ «لا» المشبَّهة بـ «ليس»، نحو: «لا حولٌ ولا قوّةٌ إلّا باللّهِ».

ج ـ إعمال «لا» الأولى باعتبارها نافية للجنس، وإلغاء الثانية، ورفع ما بعدها، إمّا مبتدأ وإمّا اسماً لِـ «لا» المشبَّهة بـ «ليس»، نحو: «لا حولَ ولا قوّةٌ إلّا باللّهِ».

د ـ إلغاء الأولى، واعتبار ما بعدها مبتدأ أو اسماً لـ «لا» المشبَّهة بـ «ليس»، وإعمال «لا» الثانية نافيةً للجنس، نحو: «لا حولٌ ولا قوّةَ إلّا باللّهِ».

هـ ـ إعمال «لا» الأولى نافية للجنس، وإلغاء عمل «لا» الثانية، واعتبارها حرفاً زائداً مؤكِّداً، واعتبار ما بعدها منصوباً على أنَّه معطوف على محل اسم «لا» الأولى، نحو: «لا حولَ ولا قوّةً إلّا باللّهِ».

٣ ـ إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا»، لا يتغيَّر الحكم، نحو: «ألا رجلَ في الدار؟»

٤ ـ اختلف الكوفيون والبصريون في اسم «لا» النافية للجنس[٤]، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفيّ بـ «لا» معربٌ

---

(١) «مجدَّ»: نعت مبنيّ على الفتح (لتركيبه مع منعوته تركيب الأعداد المزجيَّة).

(٢) «مجدًّا»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة (هنا تَبع منعوته على المحلّ).

(٣) «مجدٌّ»: نعت مرفوع بالضمّة الظاهرة (هنا تبع النعت محلَّ «لا» مع اسمها. ومحلّهما الرفع على الابتداء).

(٤) انظر في هذه المسألة:
- المسألة الثالثة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
- حاشية الصبان على الأشموني ٢/٦.
- شرح التصريح على التوضيح ١/٢٨٨.
- شرح المفصل ٢/١٠١.
- أسرار العربية. ص ٢٤٩.

منصوبٌ بها نحو: «لا رَجُلَ في الدَّارِ».

وذهب البصريّون إلى أنه مبنيّ على الفتح.

أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنه منصوب بها؛ لأنه اكتفي بها من الفعل؛ لأنّ التقدير في قولك: «لا رَجُلَ في الدَّارِ»: لا أجد رجلاً في الدار، فاكتفوا بـ «لا» من العامل، كما تقول: «إن قُمْتَ قُمْتُ، وإنْ لا فَلاَ،» أي: وإن لا تَقُمْ فلا أقُومُ، فلمّا اكتفوا بـ «لا» من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب بها؛ لأن «لا» تكون بمعنى «غير»، كقولك: «زيد لا عاقل ولا جاهل»، أي: غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت ها هنا بمعنى «ليس» نصبوا بها، ليخرجوها من معنى «غير» إلى معنى «ليس» ويَقَعَ الفرق بينهما.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: إنما أعملوها النَّصبَ؛ لأنهم لما أولوها النكرة ـ ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها ـ نصبوا النكرة بغير تنوين.

ومن النحويِّين من قال: إنه منصوب؛ لأن «لا» إنَّما عملت النصب؛ لأنها نقيضة «إنَّ»؛ لأنّ «لا» للنفي، و«إنَّ» للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضدّه، كما يحملونه على نظيره، إلا أنّ «لا» لما كانت فَرْعاً على «إنَّ» في العمل، و«إنَّ» تنصب مع التنوين، نَصَبَتْ «لا» من غير تنوين؛ لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفروع أبداً تنحطّ عن درجات الأصول.

وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنْما قلنا إنه مبنيّ على الفتح لأن الأصل في قولك: «لا رجل في الدار»: لا مِنْ رَجُلٍ في الدار؛ لأنه جوابُ مَنْ قال: «هل مِنْ رجلٍ في الدار؟» فلما حذفت «من» من اللفظ وركِّبت مع «لا» تضمَّنَتْ معنى الحرف فوجب أن تُبْنَى، وإنَّما بُنيت على حركة لأن لها حَالَةَ تمكُّنٍ قبل البناء، وبُنيت على الفتح لأنه أخفّ الحركات.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: «إنّما قلنا إنه منصوب بـ «لا»؛ لأنها اكتفي بها عن الفعل» قلنا: هذا مجرَّد دعوى يفتقر إلى دليل؛ ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون مُنَوَّناً.

قولهم: «حذف التنوين بناءً على الإضافة» قلنا: لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطَّرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المنوَّنة، فلمَّا قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم: «إنَّ» لا تكون بمعنى «غير»، فلما جاءت بمعنى «ليس» نصبوا بها ليخرجوها من معنى غَيْرٍ»، قلنا: ولِمَ إذا كانت بمعنى «ليس» ينبغي أن يُنْصَب بها؟ وهلّا رفعوا بها على القياس؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى «ليس»، قال الشاعر (من مجزوء الكامل):

مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِــيــرَانِــهــا
فَــأَنــا ٱبْــنُ قَــيْــسٍ لا بَــراحُ[1]

(١) البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ٨/ ١٠٩، ١٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٧، والدرر ٢/ ١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦١٢؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٩؛ والكتاب ١/ ٥٨؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠٩ (برح)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٠.

=

أي: ليس براح، وقال الآخر (من الرجز):

وَالـلَّـهِ لَـوْلا أَنْ تَـحُـشَّ الـطُّـبَّـخُ
بِيَ الْجَحِيمَ حِينَ لا مُسْتَصْرَخُ[1]

أي: ليس مستصرخ هناك لنا.

وأما قولهم: «إنَّما أعملوها النصبَ لأنهم لما أوْلَوْها النكرة ـ ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدَّماً عليها ـ نصبوا بها النكرة» قلنا: ولِمَ قلتم ذلك؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصَّرْف، فلمّا مُنِعَ من التنوين دلَّ على أنّه ليس بمعرب منصوب.

وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بـ«لا»؛ لأنها نقيضَةُ «إنَّ»؛ فإنّه كان ينبغي أن يكون مُنَوَّناً.

قولهم: «إنَّ «لا» لما كانت فرعاً على «إنَّ» في العمل، و«إنَّ» تنصب مع التنوين، نَصَبَتْ «لا» من غير تنوين؛ لينحطّ الفرع عن درجة الأصل»، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن التنوين ليس من عمل «إنَّ»، وإنّما هو شيء يستحقه الاسمُ في الأصل، وإنما يستقيم هذا الكلام لو كان التنوين من عمل «إنَّ»، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها، وإذا لم يكن من عمل «إنَّ» التي هي الأصل، فلا مَعْنَى لحذفه مع «لا» التي هي الفرع لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفرع إنما ينحطُّ عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل، وإذا لم يكن من عمل الأصل، فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع، كما كان ثابتاً مع الأصل، ثم انحطاطُهَا عن درجة «إنَّ» قد ظهر في أربعة أشياء:

أحدها: «أنَّ» «إنَّ» تعمل في المعرفة والنكرة، و«لا» لا تعمل إلا في النكرة دون المعرفة.

والثاني: أنّ «إنَّ» لا تُرَكَّبُ مع الاسم لقوَّتها، و«لا» تركَّب مع الاسم لضعفها.

والثالث: أنّ «إنَّ» تعمل في الاسم مع الفَصْل بينها وبينه بالظرف وحرفِ الجرّ، و«لا» لا تعمل مع الفَصْل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر.

والرابع: أنّ «إنَّ» تعمل في الاسم والخبر عندنا، و«لا» تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر.

فقد ظهر انحطاطُ «لا» عن درجة «إنَّ» على ما بينا، والله أعلم»[2].

= شرح المفردات: النيران: أي: الحروب. ابن قيس: نسبة إلى جدّه قيس بن ثعلبة.
المعنى: يعرّض الشاعر بالحارث بن عباد الذي اعتزل حرب تغلب وبكر، ويفخر بنفسه ويقول: أنا ذلك المشهور بالنجدة والبلاء الحسن.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٧٣؛ ولسان العرب ٣/ ٤٦ (فنخ)؛ ولرؤبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٩٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر ٢/ ١١٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٦؛ والكتاب ٢/ ٣٠٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧ (طبخ)، ٦/ ٢٨٤ (حشش)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.
اللغة: تحشّ النار: تجمع لها حطباً وتوقدها. الطّبخ: الملائكة الموكلون بجهنّم.
المعنى: أقسم بالله ـ جلّ وعلا ـ أنني سأفعل ما يجعل الناس تعلم أنني أذلّ أعدائي، لولا أنني أخشى من نار جهنم وملائكتها الموكلين بنارها، يوم القيامة، حيث لا منجد حينئذ.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٤.

٥ - قال ابن مالك في ألفيّته:

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِـ «لا» في نَكِرَهْ
مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أو مُكَرَّرَهْ

فَانْصِبْ بها مُضافاً او مُضارِعَهْ
وبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فاتِحاً كَلا
حَوْلَ وَلا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلا

مَرْفُوعاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبا
وَإنْ رَفَعْتَ أوّلاً لا تَنْصِبَا

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي
فَافْتَحْ أوِ انْصِبَنْ أوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
لا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

وَأَعْطِ لا مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَام
مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

وشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إسْقَاطُ الْخَبَرْ
إذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

* * *

٣ - «لا» النافية غير العامِلة:

هي ثلاثة أقسام:

أ - حرف جواب. انظر: «لا» الجوابيّة.

ب - حرف عطف. انظر: «لا» العاطفة.

ج - حرف نفي غير عاطف وغير جوابيّ يدخل على الجملة الاسميّة، فيُكرَّر، نحو قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، وقوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات: ٤٧].

وقد لا يكرَّر، نحو: «لا كريمٌ مذمومٌ». وفي هذه الحالة الأخيرة تسمّى «**لا التميميّة**».

ويدخل على الفعل المضارع غالباً، ونَصّ الزّمخشريّ، ومعظم المتأخِّرين، على أنّها تُخَلِّصه للاستقبال. وهو ظاهر مذهب سيبويه. وذهب الأخفش، والمبرّد، وتبعهما ابن مالك، إلى أنّ ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفيّ بها للحال.

وقد تدخل على الماضي قليلاً، ويجب حينئذٍ أن تتكرَّر، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١]. وشذَّ ترك التكرار في قول ابن عفيف العبديّ أو عبد المسيح بن عسلة (من الرجز):

لا هُمَّ إنَّ الحارِثَ بنَ جبلَهْ
زَنَى على أبيهِ ثُمَّ قَتَلَهْ

وكانَ في جاراتِهِ لا عَهْدَ لَهْ
وَأيُّ أمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ[١]

وقول أميّة بن أبي الصّلت وهو يطوف بالبيت (من الرجز):

إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّا
وأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمّا[٢]

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد: ١١]، فإنَّ «لا» فيه مكرَّرة في المعنى؛ لأنَّ المعنى: فلا فَكَّ رقبة ولا أطعم مسكيناً. وقد فُسِّر اقتحام العقبة بذلك.

* * *

(١) لا هُمَّ: أصلها: «اللّهُمَّ». الحارث هو ابن أبي شمَّر الغسّانيّ الأعرج. زنى على أبيه: الأصل: زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف، وأناب «على» عن «الباء».

(٢) وقيل: الرجز لأبي خراش الهذلي. ألمَّ: أصاب معصية.

٤ ـ «لا» العاطفة: حرف عطف يُشرك في الإعراب لا المعنى، ويُفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه، ويعطف بعد الإيجاب، نحو: «نجح زيدٌ لا عَمْرو». وبعد الأمر، نحو: «كافئ زيداً محمَّداً»، وبعد النِّداء[1]، نحو «يا زيدُ لا سَعْدُ».

والمعطوف بـ «لا» إمّا مفرد، كالأمثلة السّابقة، وإمّا جملة لها محلّ من الإعراب، نحو: «زيد يعملُ لا يتكاسَلُ».

وقال بعض النحويِّين: لا يعطف بـ «لا» فعلٌ ماضٍ على فعلٍ ماضٍ، لئلّا يلتبس الخبرُ بالطَّلب، فلا يُقال: «قام زيدٌ لا قَعَدَ». وأجازه بعضُهم إذا قُرنت به قرينة تدلّ على أنَّه إخبار لا دُعاء.

ومَنَعَ بعضُ النّحاة العطف بـ «لا» على معمول فعل ماض، نحو: «قامَ زيدٌ لا عَمْرو»، والصَّحيح جوازه. ومن شواهد هذا العطف قول امرىء القيس (من الطويل):

كأنَّ دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبونِهِ
عُقابُ تَنوفَى، لا عُقابُ القواعِلِ[2]

ومن شروط العطف بـ«لا» ألّا تقترن بعاطف، فإذا قيل: «جاءني زيدٌ لا بَلْ عَمْرو»، فالعاطف «بَلْ»، و«لا» زائدة، ونحو: «ما جاءني زيد ولا عَمْرو»، فالعاطف «الواو»، و«لا» توكيد للنّفي. ومن الشروط أيضاً ألّا يصدق معطوفها على المعطوف عليه، فلا يُقال: «جاءني رجل لا زَيْدٌ»؛ لأنّه يصدق على «زيد» اسم الرّجل، بخلاف: «جاءني رجل لا امرأة».

* * *

٥ ـ «لا» الطَّلبيَّة: حرف يجزم الفعلَ المضارع، ويُخلِّصه للاستقبال، ويكون للنَّهي إذا كان الطَّلب موجَّهاً ممّن هو أعلى درجةً إلى من هو أدنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ [القصص: ٧]، أو للدّعاء إذا كان من أدنى لأعلى، نحو الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أو للالتماس، إذا كان من مُساوٍ إلى نظيره، نحو قولك لزميلِك: «أعِرْني قَلَمَك».

و«لا» هذه تجزم الفعل المضارع بشرطين: أوَّلهما ألّا يفصل بينهما فاصل إلّا شبه الجملة، وثانيهما ألّا تسبقها أداة شرط[3]. ويصحّ حذف مضارعها لدليل يدلّ عليه، نحو: «احترِمْ صديقَك ما دام مستقيماً وإلّا فَلا»، أي: فلا تَحْتَرِمْهُ.

ويجب حذف المضارع بعدها في نحو: «سكوتاً لا كلاماً»، أي: اسكت سكوتاً، لا تتكلَّمْ كلاماً، ويكثر بعدها جزم المضارع المعلوم المبدوء بتاء أو بياء المضارعة نحو: «لا يتقاعَسْ أحدُكم عن نُصْرةِ وطنه»، وكذلك المبدوء بعلامة التكلُّم المبنيّ للمجهول، نحو: «لا أُهَنْ ما دمتُ على قَيْدِ الحياة»، أمّا المضارع المعلوم المبدوء بعلامة التكلُّم، فجزمه نادر.

---

(١) زعم ابن سعدان أنّه لا يُعطف بـ «لا» على منادى، وكذلك لا يُعطف بها بعد نفي، أو نهي.

(٢) دِثار: اسم راعي إبل امرىء القيس. اللَّبون: الناقة ذات الألبان. تَنوفى: اسم جبل. القواعل: أسماء جبال.

(٣) فإذا سُبقت بأداة شرط، أصبحت نافية غير جازمة.

«وزعم بعضُ النحويّين أنَّ أصل «لا» الطَّلبيَّة لام الأمر، زيد عليها ألف، فانْفَتَحتْ. وزعم السهيليّ أنَّها «لا» النّافية، والجزم بعدها بلام الأمر مُضْمَرةً قبلها. وحُذفت كراهة اجتماع لامين في اللَّفظ. وهما زعمان ضعيفان»[١].

* * *

٦ ـ «لا» الزّائدة:

لها ثلاثة أقسام:

أ ـ زائدة من جهة اللَّفظ فقط، نحو: «جئتُ بلا زادٍ»[٢]. ورُوي عن بعض العرب: «جئتُ بلا شيءَ» بالفتح، على تركيب الاسم مع «لا» وجعلها عاملة. وهو نادر، لما فيه من تعليق حرف الجرّ عن العمل.

وحكى بعضهم، عن الكوفيِّين، أنَّ «لا» في قولهم: «جئتُ بلا زادٍ» اسم بمعنى «غير»، لدخول حرف الجرّ عليها، كما جُعلت «عن» و«على» اسمين، إذا دخل حرف الجرّ عليهما. ورُدّ بأنَّ «عَنْ»، و«على» لم تُثبت لهما الزّيادة، فلذلك حُكِم بإسميَّتهما بخلاف «لا» فإنّها قد ثبتت لها الزيادة»[٣].

ب ـ زائدة لتوكيد النفي، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]، ونحو: «وما يستوي زيد ولا عَمْرو».

ج ـ زائدة دخولها كخروجها، وهذا مِمّا لا يُقاس عليه. ومنه قول الشاعر (من الطويل):

تذكَّرْتُ لَيْلَى، فَاعْتَرَتْني صَبابَةٌ
وكادَ ضميرُ القَلْبِ لا يَتَقَطَّعُ[٤]

ومن زيادة «لا» قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: يعلم. وجعل كثير منهم «لا» زائدة في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

* * *

٧ ـ «لا» الجوابيَّة: حرف جواب مناقِض لِـ «نَعَمْ». وهذه تُحذف الجُمل كثيراً بعدها، نحو: «هل نجحَ أخوك؟ ـ لا»، أي: لا، لَمْ ينجَحْ.

وجمهور النحاة يرى أنَّ «لا» كـ «نَعَمْ» وغيرها من أحرف الجواب تنوب مناب الجملة. وزعم ابن طلحة أنَّ الكلمة الواحدة وجوداً، أو تقديراً، تكون كلاماً إذا نابت مناب الكلام، نحو: «نَعَمْ»، و«لا» في الجواب.

* * *

٨ ـ وصل «لا»: توصل «لا» النافية:

أ ـ بـ «إنْ» الشَّرطيَّة قبلها، وحينئذٍ تنقلب نون «إنْ» لاماً، وتُدغم في لام «لا»، نحو: «إلّا يكنِ العمل مفيداً فَعَدمُ القيام به أفضَل».

ب ـ بـ «أنْ» المصدريَّة النّاصبة للفعل المضارع، وحينئذ تُقلب نون «أنْ» لاماً، وتُدغم بلام «لا»، نحو: «يجب ألّا تكذبَ»

---

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ٣٠٠.

(٢) «لا» هنا زائدة من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، لإفادتها النفي، ولوصول عمل حرف الجرّ الذي قبلها إلى ما بعدها.

(٣) المراديّ (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في حروف المعاني. ص ١٠٣.

(٤) الصَّبابة: حرارة الشّوق.

ولا توصل «لا» بـ«أن» المخفَّفة من الثَّقيلة، ولا بـ«أن» المفسَّرة إلّا في لغة ضعيفة، نحو: «أشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللّه»، و«أومأتُ إليه أنْ لا يتكلَّمُ».

* * *

للتوسُّع انظر:

- «"لا" التي قيل إنَّها أُسْقِطت من بعض آيات القرآن الكريم، والمعنى على ثبوتها». عبد الرحمن تاج. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧١م). ص ١٩٧ ـ ٢٣٧.
- «"لا" التي قيل إنّها زائدة وليست كذلك (دَرْء مظاهر من الجراءة في تفسير الكتاب العزيز)». عبد الرحمن تاج. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧). ص ٣٧ ـ ٩٨.

اللا . . .

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة دخول «أل» على حرف النفي المتصل بالاسم، مثل: «اللاهوائي»[1].

وانظر: «لا» وتركيبها مع ما بعدها.

لا أَبَ لكَ

سنتناول هذه العبارة في ثلاث مسائل: صياغتها، معناها، وإعرابها.

أ ـ صياغتها: لهذه العبارة أربع صيغ مستخدمة عند العرب، وهي:

- «لا أبا لك»، وهي الصياغة الأكثر استخداماً، وسنتوقَّف عندها بالشواهد بعد قليل.
- «لا أب لكَ»، بحذف الألف من «أبا».
- «لا أباك»، بحذف اللام من «لك»، ومن شواهدها قول أبي حيّة النميري (من الوافر):

أَبِالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أنّي
مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني

- «لا بَ لكَ» بحذف الهمزة من «أب»، وذلك نظير قولهم: «وَيْلُمِّه»، يريدون: «وَيْل لِأمّه».

ب ـ معانيها: جرت العبارة «لا أبا لك» على ألسنة العرب مجرى المثل، فكثرت في أشعارهم، وكانت تقال «لمن له أب ولمن لا أبَ له؛ لأنّه إن كان لا أبَ له، لم يَجُزْ أن يُدْعى عليه بما هو فيه لا مَحالة، ألا ترى أنك لا تقول للفقير: «أَفْقَرَه الله»؟ فكما لا تقول لمن لا أبَ له: «أفقدك الله أباك كذلك»، تعلم أن قولهم لمن لا أَبَ له: «لا أبا لَك» لا حقيقة لمعناه مُطابِقة للفظة، وإنما هي خارجة مَخْرَج المثل على ما فسَّره أبو علي؛ قال عنترة (من الكامل):

إِقْنَيْ حَياءَكِ لا أبا لَكِ! واعْلَمي
أنّي امرُؤ سأمُوتُ، إن لم أُقْتَلِ

وقال المتلمس (من الكامل):

ألْقِ الصَّحيفَةَ لا أبَا لَكَ إنَّهُ
يُخْشَى عليك من الحِباءِ النِّقْرِسُ

ويدلُّك على أن هذا ليس بحقيقة قول جرير (من البسيط):

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ
لا يَلْقَيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

(١) العيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٧.

فهذا أقوى دليل على أن هذا القول مَثَلٌ لا حقيقةَ له، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتَّيْم كُلِّها أبٌ واحد، ولكنكم كلكم أهل للدُّعاءِ عليه والإغلاظ له؟»(١).

واستخدم العرب هذه العبارة بمعاني مختلفة، منها:

ـ المدح: وهو أكثر معانيها استخداماً.

قال ابن الأثير: «قد تكرّر في الحديث «لا أبا لك»، وهو أكثر ما يُذكر في المدح، أي: لا كافي لك غيرُ نفسك»(٢).

وروي عن ابن شميل أنه سأل الخليل بن أحمد الفراهيدي عن قول العرب: «لا أبا لك»، فقال: لا كافيَ لك(٣).

ـ الذمّ، واستخدامها في الذمّ كاستخدام عبارة «لا أمّ لك». وقال أبو الهيثم: إذا قال الرجل لصحابه: «لا أبا لك»، فلم يترك له من الشتيمة شيئاً(٤). وقال جرير (من الوافر):

أعَبْداً حَلَّ في شُعَبى غريباً
أَلُؤْماً، لا أبا لكَ، واغترابا

ـ التعجُّب، وذلك كاستخدام عبارة «لله درُّكَ»، في مَعْرِض التعجُّب ودفعاً للعَيْن(٥).

ـ الحَثّ بمعنى: جِدَّ في أمْرِكَ وشَمِّرْ؛ لأنَّ من له أبٌ اتَّكَلَ عليه في بعض شأنه(٦).

وقالب الزوزني: «لا أبا لك» كلمة جافية لا يُرادُ بها الجفاء، وإنَّما يُرادُ بها التنبيه والإعلام(٧).

وقال أبو العباس المبرد: «هذه كلمة جفاء، والعرب تستعملها عند الحثّ على أخذ الحق والإغراء. وربما استعملها الجُفاة من الأعراب عند المسألة والطلب. فيقول القائل للأمير والخليفة: «انظر في أمر رعيتك لا أبا لك!» وسمع سليمان بن عبد الملك رجلاً من الأعراب في سنة جديبة يقول (من الرجز):

ربَّ العبادِ ما لنا وما لكا
قد كُنْتَ تَسْقينا فما بدا لكا
أَنْزِل علينا الغيثَ لا أبا لكا

فأخرجه سليمان أحسن مخرَج، فقال: «أشهد أنه لا أبا له، ولا ولد، ولا صاحبة؛ وأشهد أن الخلق جميعاً عباده!»(٨).

وقال الفرّاء: «قولهم: «لا أبا لك» كلمة تفصل بها العربُ كلامَها»(٩).

ج ـ إعرابها: لم يختلف النحاة في إعراب «لا أبَ لَكَ»، فهذا التعبير يساير قواعِدهم النحوية التي وضعوها، فـ«لا» حرف لنفي الجنس، و«أب» اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. و«لك» جار ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف في محلّ رفع.

---

(١) لسان العرب ١٤/ ١١ (أبي).
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي).
(٣) لسان العرب ١٣/ ١٤ (أبي).
(٤) تهذيب اللغة ١٥/ ٦٠٣ (أبا)؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٩.
(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي).
(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ وأساس البلاغة (أبي).
(٧) شرح المعلقات العشر. ص ١٥٠.
(٨) لسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٩.
(٩) لسان العرب ١٤/ ١٣ (أبي)؛ وتهذيب اللغة ١٥/ ٦٠٤ (أبا).

وفي إعراب «لا أبا لك» حاولوا التأويل، فوقعوا في خلافات كثيرة، إذ إنّ إثبات الألف في «أبا» دليل الإضافة والتعريف، وثبات اللام في «لكَ» دليل الفصل والتنكيير، ففي هذه العبارة شيئان متدافِعان [١]. وحاول النحاة تأويل هذه العبارة، فاختلفوا في التأويل على مذاهب مختلفة، منها [٢]:

١ - إنّ اسم «لا» منصوب بالألف، وهو مضاف إلى الضمير في «لك»، واللام حرف جَرٍّ زائد، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف.

وفي هذا الإعراب خروج على القواعد النّحويّة التي وضعها النحاة أنفسهم في ثلاث مسائل:

أوّلها: أنَّ المضاف هنا لم يعمل الجرّ في المضاف إليه، فالذي عمل الجرّ هو اللام. وثانيها: أنّ اسم «لا» هنا معرفة، وهو لا يكون معرفة إذا كان مفرداً. وثالثها: تعلّق الجارّ والمجرور بالخبر المحذوف، واللام هنا، بحسب النحاة حرف جَرّ زائد، وحرف الجارّ الزائد لا يتعلق.

«وقد أجابوا عن هذا إجابة ضعيفة، حيث قالوا: إن كلمة «أبا» ذات اعتبارين؛ فهي بحسب الظاهر غير مضافة لوجود الفاصل بينهما، فهي باقية على التنكير، وليست معرفة؛ والإضافة غير محضة، وإذاً لا مانع من أن تكون اسم «لا» النافية للجنس. وكان حقها البناء على الفتح؛ ولكنها لم تُبْنَ للاعتبار الثاني، وهو مراعاة الحقيقة الواقعة التي تقضي بأنها مضافة؛ فنُصِبَتْ بالألف لهذا، وصارت معرفة لا مبنيّة.

وكل هذا كلام ضعيف، ويزداد ضعفه وضوحاً حين نراه لا يصلح، في بعض الحالات، ولا يصدق عليها، كالتي في قولهم: «لا أبَا لي»، فقد وقعت كلمة: «أبا» في الأسلوب معربة بالحرف، فإن اعتبرناها مضافة في الحقيقة لياء المتكلم، لم يصح إعرابها بالحرف؛ لأن المضاف من الأسماء الستة لياء المتكلم لا يصح إعرابه بالحرف. وإن اعتبرناها غير مضافة أصلاً مراعاة للظاهر، بسبب وجود حرف اللام الفاصل، لم يصح إعرابها بالحرف أيضاً، فهي على كلا الاعتبارين لا تعرب بالحرف» [٣].

٢ - إنّ «أبا» مبنيَّة على فتح مقدَّر منَعَ من ظهوره التعذّر، باعتبار الألف حرفاً أصليًّا من بنية الكلمة كألف «هذا».

٣ - إنّ «أبا» اسم «لا» مبنيّ على الألف على لغة من يُلزم الأسماء السِتّة الألف في جميع الحالات (لغة القصر). ويعتبر عباس حسن هذا الرأي أحسن الآراء [٤].

لا أبا له

مثل «لا أبا لك».

انظر: لا أبا لك.

لا أخا لك

مثل «لا أبا لك».

انظر: لا أبا لك.

---

(١) لسان العرب ١٤/ ١١ (أبي).

(٢) انظر: النحو الوافي ١/ ١٠٦ - ١٠٧؛ ودائرة المعارف ٢/ ١٤.

(٣) النحو الوافي ١/ ١٠٦ - ١٠٧.

(٤) النحو الوافي ١/ ١٠٧.

«لا» الالتماسيّة

هي «لا» الطلبيَّة عندما يكون الطلب مُوَجَّهاً من مُساوٍ إلى نظيره.

انظر: لا، الرقم ٥.

«لا» التي من أخوات «ليسَ»

انظر: لا، الرقم ١.

لا إلهَ إلّا اللّهُ

تُعرب على النحو التالي: «لا»: حرف لنفي الجنس مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «إلهَ»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، وخبر «لا» محذوف تقديره: موجود. «إلّا»: حرف استثناء مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «اللّهُ»: بالرفع، لفظ الجلالة بدل من محل «لا» مع اسمها، أو من الضمير المستتر في الخبر، مرفوع بالضمَّة الظاهرة. ولك أن تَنصبَ لفظ الجلالة وتُعربَه مستثنًى منصوباً.

لا أَنْسَيْتُمُوه

انظر: سألتمونيها.

لا بَأْسَ

«لا»: حرف لنفي الجنس مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «بأس»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره: موجود.

لا بُدَّ

تُعرب إعراب «لا بأسَ». انظر: لا بأس. وخبر «لا» محذوف تقديره: موجود لك، أو لنا، أو . . . إلخ.

لا بَلْ

لفظ مركَّب من «لا» الزائدة، و«بل» التي هي حرف عطف للإضراب، نحو: «أريدُ القراءَة لا بل الكتابةَ» («لا»: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «بل»: حرف عطف وإضراب مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «الكتابَة»: اسم معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة).

ونحو قول الشاعر (من الخفيف):

وجهُكَ البَدْرُ لا بَلِ الشمسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ للشمْسِ كَسْفَةٌ وأُفُولُ

لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن

إذا قلت: «لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن»، يجوز لك:

١ ـ رفع «تشربُ»، فيكون المعنى النهي عن أكل السمك، وإباحة شرب اللبن.

٢ ـ نصب «تشربَ»، فيكون المعنى النهي عن الجَمْع بين أكل السمك وشرب اللبن، فأنت تستطيع أكل السمك في وقتٍ ما، وشرب اللبن في وقتٍ آخر.

٣ ـ جزم «تشرب»، وفي هذه الحالة تكون منهيًّا عن أكل السمك وعن شرب اللبن، أي: منهيّ عن أكل السمك وحده، وعن شرب اللبن وحده، وعن أكلهما معاً.

«لا» التَّبْرئة

هي «لا» النافية للجنس.

انظر: لا، الرقم ٢.

لا تَرَما

لها أحكام «لو ترما» وإعرابها. انظر: لَوْ تَرَما.

«لا» التَّميميّة

انظر: لا، الرقم ٣، الفقرة «ج».

لا جَرَمَ

تعرب إعراب «لا بأسَ». انظر: لا بأس.

«لا» الجِنْسِيّة

هي «لا» النافية للجنس. انظر: لا، الرقم ٢.

«لا» الجوابيّة

انظر: لا، الرقم ٧.

لا حَبَّذا

لفظ لإنشاء الذم، مركَّب من حرف النفي «لا» واللفظ «حبَّذا» الذي لإنشاء المدح، والمركَّب بدوره من الفعل الماضي «حبَّ» و«ذا» الإشاريّة، ويعرب على النحو التالي: «لا»: حرف نفي مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «حبَّ»: فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح الظاهر. «ذا» اسم مبني على السكون في محل رفع فاعل.

«لا» الحِجازيّة

انظر: لا، الرقم ١.

«لا» الدُّعائيّة

هي لام الطلبيّة إذا كان الطلب من أدنى إلى أعلى.

انظر: لا، الرقم ٥.

«لا» الزائدة

انظر: لا، الرقم ٦.

لا زالَ

انظر: زال، الرقم ١.

لا سِوى ما

لها أحكام «لا سيَّما»، وتُعرب إعرابها.

انظر: لا سيَّما.

لا سِيَّما

يكثر في العربية استعمال عبارة «ولا سيما»، وبخاصّة إذا كان ثمَّة شيئان مشتركان في أمر واحد، وما بعدها أكثر قدراً ممّا قبلها. فإذا كان الاسم بعدها مفرداً (أي: لا مضافاً ولا مشبَّها بالمضاف) معرفة، يجوز فيه:

١ ـ الرفع، نحو: «أحبُّ الطلابَ ولا سيّما المجتهدون» (الواو حرف اعتراض أو استئناف أو عطف أو حالية)[1]. «لا»: حرف لنفي الجنس مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «سيّ»: اسم «لا» منصوب بالفتحة الظاهرة. «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «المجتهدون»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وتقدير الكلام: أحبُّ الطلّاب ولا مثل الذين هم المجتهدون. ويجوز إعراب «ما» نكرة تامة بمعنى شيء، في محل جر بالإضافة وجملة «هم المجتهدون» في محل جر نعت «ما»).

٢ ـ الجر، نحو: «أحبُّ الطلابَ ولا سيَّما المجتهدين» («المجتهدين: بدل أو عطف بيان من «ما» التامَّة، مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. ويجوز إعرابه مضافاً إليه معتبرين «ما» حرفاً زئداً).

(١) والجملة بعدها تكون اعتراضية، أو استئنافية، أو معطوفة، أو حالية.

٣ ـ النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف.	و«ما» حرف زائد.

أحب الطلاب ولا سيما المجتهدُ

الكلمة	الاسم بعدها مرفوع	الاسم بعدها منصوب	الاسم بعدها مجرور
الواو	حرف استئناف، أو عطف، أو حالية، والجملة بعدها استئنافية أو معطوفة أو حالية.	الإعراب نفسه	الإعراب نفسه
لا	نافية للجنس	الإعراب نفسه	الإعراب نفسه
سيَّ	اسم «لا» منصوب مضاف	اسم «لا» مبني على الفتح	اسم «لا» منصوب مضاف.
ما	اسم موصول مبني في محل جر بالإضافة	زائدة	زائدة
المجتهِدُ	خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة صلة الموصول، وخبر «لا» محذوف تقديره: موجود.	مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: أخص، والجملة خبر مضاف«لا».	مضاف إليه مجرور، وخبر «لا» محذوف تقديره: موجود.

أما إذا كان الاسم بعد «لا سيما» نكرة، فيجوز فيه الرفع والجر (على اعتبار ما سبق)، والنصب نحو: «أحبُّ أشياءَ نادرةً ولا سيَّما تمثالاً» («ولا سيما»: مثل «ولا سيما» في المثلين السابقين. «تمثالاً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة). أمّا في قولك: «أحبُّ الأشياءَ النادرةَ ولا سيَّما تمثالاً»، فتُعربُ «تمثالاً» حالاً منصوبة. وتكون «ما» مع الحال بعدها زائدة كافّة، ومع الظروف والمجرور موصولة، نحو: «أحبُّ النسيمَ ولا سيّما في لبنان».

وقد تأتي «ولا سيّما» بمعنى «خصوصاً»، فتقع موقع المفعول المطلق، ويكون ما بعدها حالاً، سواء أكان مفرداً (أي: لا جملة ولا شبه جملة)، نحو: «أعجبني المعلِّمُ ولا سيّما متكلِّماً»، أم جملة اسميّة، نحو: «يعجبني المعلِّم ولا سيّما وهو يتكلم»[(١)]، أم جملة شرطيَّة، نحو: «يعجبني المعلِّم ولا سيّما إن تكلّم»[(٢)]، أم شبه جملة، نحو: «يعجبني المعلِّم ولا سيَّما في كلامه»[(٣)]، أم جملة ماضوية مقرونة بالواو، و«قد»، نحو: «يعجبني المعلم وقد ضحك».

ملحوظة: يذهب ابن هشام إلى أنّ دخول الواو على «لا سيَّما» واجب[(٤)]، وأكثر

(١) جملة «وهو يتكلم» في محل نصب حال.
(٢) جملة «إن تكلم» مع جواب الشرط المحذوف في محل نصب حال.
(٣) حرف الجر «في» متعلق بمحذوف حال. (٤) مغني اللبيب ١/١٤٩.

اللغويين يذهبون إلى أنّه غالب، والحقّ أنه غالب[1]، فقد جاء في الخزانة: «يعجبني الاعتكاف لا سيّما عند الكعبة»، وقول الشاعر (من الطويل):

يسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سِيمَّا لدى
شهادَةِ مَنْ في خيرِهِ يَتَقَلَّبُ

وقول الشاعر (من المتقارب):

فُقِ الناسَ في الخيرِ لا سِيَّما
بِنَيْلِكَ مِنْ ذي الجلالِ الرِّضا[2]

وجاء في أحد قرارات مجمع اللغة العربية:

«تجري أقلام بعض الكتّاب بنحو قولهم: «أقدّر الجنديّ لا سيّما وهو في الميدان». وقد درست اللجنة هذا الأسلوب، وانتهت إلى أنّه أسلوب عربيّ صحيح يجري على الأصول النحويّة، وأنّ الجملة المقرونة بالواو بعد «لا سيّما» فيه تصلح أن تكون حالاً»[3].

للتوسّع انظر:

- إتحاف أولي الألباب بشرح ما يتعلّق بـ «سيّ» من الإعراب. ابن الجوهري (محمد بن أحمد ت ١٢١٥ هـ). القاهرة، مطبعة شاهين، ١٢٨٧ هـ. والكتاب شرح على منظومة في إعراب «لا سيّما»..
- «كلمة في «ولا سيما»». كامل الغزي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ٦، سنة ١٩٢٦. ص ٣٠٠ ـ ٣٠٨.

لا شكَّ

تُعرب إعراب «لا بَأْسَ».
انظر: لا بأسَ

لا ضَيْرَ

تُعرب إعراب «لا بَأسَ».
انظر: لا بأسَ.

«لا» الطَّلبيَّة

انظر: لا، الرقم ٥.

«لا» العاطفة

انظر: لا، الرقم ٤.

«لا» العاملة عمل «إنَّ»

هي «لا» النافية للجنس.
انظر: لا، الرقم ٢.

لا عليكَ

«لا»: حرف لنفي الجنس مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، واسمها محذوف تقديره: «بأسَ». «عليك»: على: حرف جرّ مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، متعلّق بخبر محذوف تقديره: موجود. والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محل جرّ بحرف الجرّ.

لا غَرْوَ

تُعرب إعراب «لا بأسَ». انظر: لا بأسَ.

لا غيرُ

هذا التركيب لحْن عند بعض اللغويين، ويرى آخرون أنّه صحيح، وأنّ «غير» فيه مثل «قبلُ» اسمٌ مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب اسم

(١) تذكرة الكاتب. ص ٧٢؛ ومغالط الكتاب ومناهج الصواب. ص ٥٦ ـ ٥٧.
(٢) عن كتاب الألفاظ والأساليب. ص ٩١.
(٣) القرارات المجمعيّة. ص ١٢٢؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٤.

«لا» النافية للجنس، والخبر محذوف تقديره موجود.

لا مَبْنِيّ لا مُعْرَب

انظر: لا مُعْرَب ـ لا مبنيّ.

لا مِثْلَ ما

لها أحكام «لا سِيَّما»، وتُعرب إعرابها.
انظر: لا سيَّما.

«لا» المشبَّهة بـ «ليس»

انظر: لا، الرقم ١.

لا مُعْرَب ـ لا مبنيّ

نظريّة تعدّ المضاف إلى ياء المتكلِّم غير معرَب وغير مبنيّ في مقابل النظرية التي تعدّه معرباً، والنظرية التي تعدّه مبنيًّا؛ لأنّ آخره لا يتغيَّر بتغيُّر العوامل.

«لا» النافية

انظر: لا، الأرقام: ١، و٢، و٣.

«لا» النافية العاملة عمل «ليس»

انظر: لا، الرقم ١.

«لا» النافية على سبيل التنصيص

هي «لا» النافية للجنس.
انظر: لا، الرقم ٢.

«لا» النافية غير العاملة

انظر: لا، الرقم ٣.

«لا» النافية للجنس

انظر: لا، الرقم ٢.

«لا» الناهية

هي «لا» الطلبيَّة.

انظر: لا، الرقم ٥.

«لا» وتركيبها مع ما بعدها

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن تجيء «لا» مع ما بعدها كلمةً واحدة، وجاء في قراره:

«يجري في الاستعمال المعاصر مثل قولهم: «اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب»، و«كان عملاً لا أخلاقيًّا»، و«تصرُّف لا شعوريًّا».

ويجوز في هذه الأمثلة السابقة وما يشبهها أحد وجهين:

أ ـ اعتبار «لا» النافية غير عاملة، على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه مما قبلها.

ب ـ اعتبار «لا» مركَّبة مع بعدها، ويعرب المركب بحسب موقعه في الجملة.

وقد سبق أن أصدر المجمع قرارات ثلاثة تجيز استعمال «لا» مركبة مع الاسم المفرد، وذلك في ترجمة المصطلحات العلمية»[1].

لا يُقاس

هو السَّماعيّ الذي لا يُقاس عليه.

انظر: السَّماعيّ.

لا يكون

من أدوات الاستثناء، وتُعرب في نحو: «نجح الطلَّاب لا يكون زيداً» على النحو

(١) في أصول اللغة ٣/ ١٤٤؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٨، ٣٣٩.

التالي: «لا» حرف نفي مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «يكونُ»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة الظاهرة. واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً على خلاف الأصل تقديره: هو. وتقدير الكلام: لا يكون هو زيداً، أو: لا يكون الناجحُ زيداً. «زيداً»: خبر «يكون» منصوب بالفتحة الظاهرة. وجملة لا يكون زيداً» في محل نصب حال، أو استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

«لا يَنْبَغي أن نَسْكُت» و«يَنْبَغي ألّا نَسْكُتَ»

قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة أنّ كِلا التّعبيرين السابقين صحيح، وأنّ الفرق بينهما يعود إلى قصد الكاتب، وجاء في قراره:

«يُخَطّىء بعض الباحثين مثل قولهم: «لا ينبغي أن نسكت على عدوان الإنجليز»، محتجّين لذلك بأنَّ النفي إنّما هو مسلّط على السكوت أمام عدوان الإنجليز، وليس مسلّطاً على الانبغاء، ويرون أنّ الصواب أن يقال: «ينبغي ألا نسكت على عدوان الإنجليز». وترى اللجنة أنّ كلا التعبيرين صحيح؛ لأنّ معنى «ينبغي»: يحسن أو يصحّ، والفرق بينهما يرجع إلى قصد الكاتب[1].

لا يَنْجَزمُ حَرْفان

هو مَنْع التقاء الساكنين.
انظر: التقاء الساكنين.

لا يَنْجَزِم ساكنان

هو مَنْع التقاء الساكنين.
انظر: التقاء الساكنين.

لاتَ

سنتناولها في مَبْحَثَين:

١ ـ حقيقتها. ٢ ـ عملها.

١ ـ حقيقتها: فيها ثلاثة مذاهب:

أوّلها أنّها مؤلّفة من كلمتين: لا النافية والتاء التي لتأنيث اللفظة، كما في «ثُمَّتَ»، و«رُبَّتَ». وهذا هو مذهب الجمهور. ويشهد له أنّه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنّها رُسِمت منفصلة عن «الحِين»[2]، وأنَّ التاء قد تُكسر على أصل حركة التقاء السّاكِنين، فيُقال: «لاتِ»، ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.

وثانيها أنّها كلمة واحدة وفعل ماضٍ، واختلف القائلون بهذا المذهب على رأيين: أحدهما أنّها في الأصل بمعنى «نقص» كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]. والثاني أنّ أصلها «لَيِسَ» بكسر الياء، فَقُلِبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وأُبدلت السِّين تاءً. ويعضُدُ كونها فعلاً قول سيبويه: إنّ اسمها يُضْمر فيها مرفوعاً، ولا يُضْمر إلاّ في الأفعال.

وثالثها أنّها كلمة «لا» وبعض كلمة «حين» التي تأتي بعدها وحجّة هؤلاء أنَّ التاء جاءت في المصحف العثمانيّ متّصلة بـ«حين»، نحو: ﴿ولا تَحِيْنَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]. وقد رُدَّ على هذا المذهب بأنَّ خطَّ المصحف الإمام (المصحف العثمانيّ) ليس حجّة، وكم وقعت فيه أشياء

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٥٧.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

خارجة عن القياس! وقد ورد دخول التاء على «الحين» في قول أبي وجزة السعديّ (من الكامل):

العاطِفُونَ تَحِيْن ما مِنْ عاطِفٍ
والمُطْعِمونَ زمانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

وعلى «الآن» في قول جميل بثينة (من الخفيف):

نَوِّلي، قَبْلَ يومِ بَيْنٍ، جُمانا
وصِلينا، كما زَعَمْتِ، تَلانا[1]

وقال بعض النحويّين: إنَّ الأصل في «تحين»: لاتَ حين، فَحُذِفَتْ «لا» وبقيت التاء دالّة عليها. وقيل: أراد: «العاطفونَهْ» بهاء السّكت، ثُمَّ أثبتها وَصْلاً، وحرَّكها مبدلَةً تاءً، تشبيهاً بهاء التأنيث. وزعم بعضهم أنَّ التاء في «تلان» بدل من ألف الوصل.

٢ ـ عملها: اختلف في عملها أيضاً على ثلاثة مذاهب:

أوّلها أنّها تعمل عمل «ليس» في رفع المبتدأ اسماً لها، ونصب الخبر خبراً لها. هذا هو مذهب الجمهور.

وثانيها أنّها لا تعمل شيئاً، فإنْ وَلِيَها مرفوع فمبتدأ حُذِفَ خَبَرُه، أو منصوب فمفعول به لفعل محذوف. وهذا المذهب يُنسَب إلى الأخفش، والتقدير عنده في الآية: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]: لا أرى حينَ مناص. وعلى قراءة الرفع: ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

وثالثها أنّها تعمل عمل «إنَّ» في نصب المبتدأ اسماً لها، ورفع الخبر خبراً لها.

ولا يُذكر بعد «لات» إلّا أحد معموليها (اسمها أو خبرها)، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختُلِف في معمولها، فقال الفرّاء: إنّها لا تعمل إلّا في لفظة «الحين»، وذهب الفارسيّ وجماعة إلى أنّها تعمل في «الحين» وما رادفه، نحو: «الآن» وغيره.

ملحوظة: قُرِئَت الآية: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بفتح التاء وضمّها، وكسرِها. وكذلك قرئت بنصب «حين» على أنّها خبر «لات» واسمها محذوف، وذلك على مذهب جمهور النحاة، أو على أنّها مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى حينَ مناص، وذلك على مذهب الأخفش.

وقُرئت برفع «حين» على أنَّها اسم «لات»، وخبرها محذوف، وذلك على مذهب الجمهور، أو لأنَّها مبتدأ حُذِف خبره على مذهب الأخفش.

وقُرئت بالجرّ بإضمار «مِنْ»، وزعم الفرّاء أنَّ «لاتَ» تُسْتَعْمَل مثل «مُذ» و«مُنْذُ» حرفاً جارًّا لأسماء الزّمان خاصَّةً، نحو قول أبي زيد الطّائي (من الخفيف):

طَلَبُوا صُلْحَنا، ولاتَ أوانٍ
فَأَجَبْنا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ

وأجيب بجوابين: أحدهما أنَّ البيت على إضمار «مِن» الاستِغراقيّة، ونظيره في بقاء عمل حرف الجرّ مع حذفه قول عمرو بن قعاس المرادي (من الوافر):

---

(١) نَولي: أعْطِي وامْنَحي، وهنا بمعنى: صِلِيني، وكفّي عن الهجر. بين: بعد وفراق. جمانا: اسم امرأة، وهو منادى بحرف نداء محذوف، وأصله: «جمانة»، فرُخِّم بحذف التاء.

ألا رَجُـلاً جـزاهُ الله خـيـراً
يَـدُلُّ عـلـى مُـحَـصَّـلَـةٍ تَـبِـيـتُ[١]

والثاني أنَّ الأصل: «ولاتَ أوانُ صُلْحٍ، ثُمَّ بُنِيَ المضاف لِقطعه عن الإضافة، وبُنِيَ على الكسر لشبهه بـ«نَزالِ» وزناً، أو لأنَّهُ قُدِّرَ بناؤه على السكون، ثُمَّ كُسِرَ على أصل التقاء الساكنين كَـ«أمْسِ» و«جَيْرِ»، ونُوِّن للضَّرورة، أو للتعويض، كـ«يومئِذٍ».

«لات» التي من أَخَوات «ليسَ»

هي «لات».

انظر: لات.

«لات» المُشبَّهة بـ «ليس»

هي «لات».

انظر: لات.

«لات» النافية

هي «لات».

انظر: لات.

اللاتينيّة

اللاتينيّة: لغة هندية أوروبية تنتسب إلى مجموعة اللغات الإيطاليقية. كانت في بادىء الأمر لغة لا ينطق بها غير مجموعات صغيرة من منطقة لاتيوم القديمة. أخذت في الانتشار، مع تعاظم السيطرة السياسية الرومانية، في أرجاء إيطاليا أولاً، ثم في معظم الأصقاع الغربية والجنوبية من أوروبا وفي المناطق الإفريقية الواقعة في الجزء الأوسط والغربي من إفريقيا. وعن اللاتينية المَحْكِيّة نشأت اللغات الرومانية. وأقدم نصّ مدوَّن باللاتينية يرقى إلى القرن السابع قبل الميلاد. وخلال القرون الوسطى وحتى القرن السادس عشر كانت اللاتينية هي لغة الحكم والثقافة والكنيسة في الغَرْب. ولا تزال هي اللغة الرسمية لدولة الفاتيكان حتى اليوم.

ومرّت اللاتينية بأربعة أطوار، وهي:

١ ـ **اللاتينية العتيقة**: اللغة اللاتينية كما استُخدمت في النقوش والنصوص من القرن السادس إلى القرن الثاني قبل الميلاد.

٢ ـ **اللاتينية المتأخِّرة Late Latin**: اللغة اللاتينية كما استُخدمت في الفترة الممتدة من القرن الثالث إلى القرن السادس للميلاد.

٣ ـ **اللاتينية الوسيطة Medieval Latin**: اللغة اللاتينية كما استُخدمت في أوروبا خلال القرون الوسطى، من حوالي العام ٧٠٠ للميلاد إلى العام ١٥٠٠م.

٤ ـ **اللاتينية الحديثة Modern Latin**: اللغة اللاتينية كما استُخدمت منذ العام ١٦٠٠ للميلاد تقريباً، وبخاصة في حقل الوصف العلمي والمصطلحات الفنية»[٢].

اللاتينيّة الحديثة

انظر: اللاتينية، الرقم ٤.

اللاتينيّة العتيقة

انظر: اللاتينية، الرقم ١.

---

(١) المحصَّلة هي المرأة التي تحصِّل الذهب وتميِّزه من الفضَّة. ويروى البيت أيضاً: «ألا رجلاً» ولا شاهد فيها.

(٢) عن موسوعة المورد.

اللاتينيّة المتأخِّرة

انظر: اللاتينية، الرقم ٢.

اللاتينية المحدثة

«اللاتينية المُحْدَثة»: اسم جامع يُطلق على اللغات الرومانسية وهي اللغات التي نشأت عن اللاتينية كالفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية وغيرها. ويُطلق اسم اللاتينية المُحْدَثة أيضاً على اللاتينية الحديثة وهي اللغة اللاتينية التي استُخدمت منذ العام ١٦٠٠ للميلاد تقريباً وبخاصة في حقل الوصف العلمي والمصطلحات الفنية»[(١)].

اللاتينية الوسيطة

انظر: اللاتينية، الرقم ٣.

اللاحِق

نعت لنوع من أنواع الجناس.
انظر: الجناس اللاحق.

اللاريّ

= عبد الغفور بن صلاح (٩١٢ هـ/ ١٥٠٧م).

اللازِم

اللازِم، في اللغة، اسم فاعل من «لَزِم». ولزِمَ الشَّيءُ: ثَبتَ ودامَ. وهو في النحو، الفعل اللازم.
انظر: الفعل اللازم.

اللازم أَصالَةً

هو الفعل الذي في أصله اللغوي لازماً، نحو الفعل «جلس». ويقابله «الفعل اللازم تَحْويلاً»، انظر: الفعل اللازم تَحْويلاً.

اللازم تَحْويلاً

هو الفعل المُتَعدّي الذي حُوِّل إلى لازم.
انظر: الفعل المتعدي، الرقم ٤.

لازم فائدة الخَبَر

هو الغرض الثاني من أغراض الخبر الأصلية، وذلك أن يكون المُخْبَر عالماً بالحكم، كأن تقول لمن والده شاعر ويعرف ذلك، ولكنه لا يعلم أنَّكَ تعلم ذلك: «والدك شاعر».

اللازِمة

اللازِمة، في اللغة، اسم فاعل للمؤنَّث من «لزم». ولزِمَ الشَّيْءُ: ثبتَ ودام.
وهي، في الغناء أو النَّشيد، مقطع شعريّ يتكرَّر بين الحين والآخر.

لِئَلَّا

لفظ مُركَّب من لام التعليل، و«أن» الناصبة، و«لا» النافية، ولذلك تدخل على المضارع فتنصبه، نحو الآية: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] («لئلاّ»: اللام حرف جرّ وتعليل مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب، متعلّق بالفعل «فولّوا». «أنْ»: حرف مصدريّ ونصب واستقبال مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «لا»: حرف نفي مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب. «يكونَ»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة الظاهرة،

(١) عن موسوعة المورد.

والمصدر المؤوَّل من «ألاّ يكونَ» في محل جرّ بحرف الجر» . . .) .

لؤلُؤ بن أحمد

(٦٠٠ هـ/ ١٢٠٤م ـ ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٤م)

لؤلؤ بن أحمد بن عبد الله، أبو الدرّ الدمشقيّ الضّرير، نجيب الدين. كان عالماً بالنحو، فقيهاً مقرئاً، فاضلاً ذكيًّا، حنفيّ المذهب. وُلد بدمشق، ومات بالقاهرة. أخذ علومه من مشايخ وعلماء دمشق والقاهرة. سمع من البهاء ابن عساكر وأبي القاسم الحَرَسْتاني والكندي وغيرهم. تصدّر للإقراء بجامع الحاكم، وولي الإعادة بالمدرسة السيوفيّة بالقاهرة. له جزء مخطوط في الحديث خرجه محمد بن عثمان الزرزاري (١٢ صفحة) منه نسخة في دار الكتب المصريّة (٢٥٥٦٩ ب).

(بغية الوعاة ٢/ ٢٧٠؛ والأعلام ٥/ ٢٤٥).

اللام

انظر المادة الأولى من هذا الباب في موسوعتنا هذه.

لام . . .

انظر الموادّ الأولى من هذا الباب في موسوعتنا هذه.

اللامات

هي جميع أنواع اللام التي فَصَّلنا القول فيها في أوّل هذا الباب من موسوعتنا هذه.

اللامات (كتاب)

عنوان عدّة كتب صنَّفها بعض علمائنا المتقدمين في اللام، ومن هؤلاء:

ـ أحمد بن فارس (ت ٢٩٥ هـ). وقد حقّق المستشرق الألماني هذا الكتاب، ونشره في العدد الرابع من مجلة إسلاميكا سنة ١٩٢٥ في ألمانيا. كما حققه شاكر الفحام في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٤٨ (١٩٧٣م)، ج ٤، ص ٧٥٧ ـ ٨٠١.

ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ). وقد حققه مازن المبارك، ونشره مجمع اللغة العربية في دمشق، سنة ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م.

ـ أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ). وقد حققه طه محسن، ونشره في مجلة المورد البغدادية، في العددين الأول والثاني سنة ١٩٧١م.

ـ علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ). وقد حقّقه يحيى علوان البلداوي. ونشرته مكتبة الفلاح في الكويت سنة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.

ولعبد الهادي الفضيلي كتاب بعنوان «اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية». بيروت، دار القلم، ط ١، ١٩٨٠م.

لُؤمانُ

بمعنى: يا كثير اللؤم والدناءة. منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب.

اللّاميَّة

هي القصيدة أو المقطوعة الشّعريّة التي رويُّها حرف اللّام (انظر: «الرَّويّ»). والقصائد اللّاميَّة كثيرة الشّيوع في الشّعر العربيّ. ولا يشبهها، في هذه الناحية، إلّا النونيَّة والميميَّة. وإذا كان النون أسهل القوافي الذُّلُل، فإنَّ الميم واللّام أحلاها لسهولة

مخرجيهما، وكثرة الكلمات التي تنتهي بهما.

ومن اللاميّات المشهورة معلّقة امرىء القيس، ومطلعها (من الطويل):

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

ولاميَّة العجم للحسين بن عليّ، وهي تقع في تسعة وخمسين بيتاً، ومطلعها (من البسيط):

أصالَةُ الرَّأْيِ صَانَتْني عَنِ الخَطَلِ
وَحِلْيَةُ الفَضْلِ زانَتْني لَدَى العَطَلِ[1]

ولاميَّة العرب للشاعر الجاهليّ الشَّنْفَرى (ثابت بن أوس)، وهي تقع في ثمانية وستين بيتاً، ومطلعها (من الطويل):

أَقِيمُوا بَني أُمّي صُدورَ مَطِيِّكُمْ
فَإِنّي إلى قَوْمٍ سِواكُمْ لأَمْيَلُ

ولاميَّة ابن الورديّ، وتقع في سبعة وسبعين بيتاً، ومطلعها (من الرمل):

اعْتَزِلْ ذِكْرَ الأغاني والغَزَلْ
وَقُلِ الفَصْلَ، وجانِبْ مَنْ هَزَلْ

لأَنَّ

لغة في «لعلّ» غير الجارّة.

انظر: لعلّ.

لَئِنْ

لفظ مركَّب من اللام الموطِّئة للقسم ـ والقَسم محذوف ـ و«إنْ» الشرطيَّة، فإذا اجتمع الشرط والقَسم، ولم يتقدَّمهما ما يَطلب الخبر كالمبتدأ، واسم «كان»، ونحوه، جُعِلَ الجواب للسّابق منهما، واستُغْنِيَ به عن جواب الآخَرَ، نحو الآية: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] («لئن»: اللام موطِّئة لِقَسَم محذوف قبلها، و«إن» حرف شرط. «أخرجوا»: فعل ماضٍ للمجهول مبنيّ على الضم، وهو فعل الشرط، والواو ضمير متَّصل مبنيّ في محل رفع نائب فاعل. «لا»: حرف نفي. «يخرجون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. «معهم»: جار ومجرور، والجار متعلِّق بالفعل «يخرجون». وجملة «يخرجون» جواب للقَسَم).

لِأَوَّل وَهْلة أو أَوَّلَ وَهْلة

يُخطِّىء بعض الباحثين[2] من يقول: «ظننتُ لأوّل وهلة أنك غاضب»، بحجّة أنّه لا يُستعمل حرف الجرّ مع «أوّل وهلة»، استناداً إلى الحديث: «فلقيتُه أوّل وهلة»[3].

ولكن جاء في المعجم الوسيط: «يقال: لقيته أوّل وهلة ولِأوَّل وهلة: أوّل شيء»[4] ولذلك ليس خطأ القول: «لقيته لأوّل وهلةٍ» ما دام معجم مجمع اللغة العربية يجيزه.

لبّ بن عبد الله، أبو عيسى البلنسيّ الرُّصافيّ

(... / ... ـ ٥٩٠ هـ/ ١١٩٣م)

لبّ بن عبد الله بن لبّ، أبو عيسى البَلَنْسيّ الرّصافيّ. أخذ النحو عن ابن النّعمة، وكان

---

(١) أصالة الرأي: سداده وقوّته. الخطل: فساد الرأي والمنطق. العطل: الخلوّ من زينة العمل.

(٢) انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة. ص ٢٧٣.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ٢٣٣.

(٤) المعجم الوسيط، مادة (وهل).

متحقِّقاً به، إماماً فيه، درّسه كثيراً، وروى عنه معظم شيوخ بلنسية.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩).

لبّ بن عبد الوارث، أبو عيسى اليَحْصُبي

(.../...ـ.../...)

لبّ بن عبد الوارث، أبو عيسى اليحصبي. كان إماماً في العربيّة، وقد بلغ منها الغاية. قرأ عليه أبناء الأعيان بمرّاكش. كان من أهل المئة السابعة، وله شعر حسن.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٩).

ابن اللباء

= عبد اللطيف بن يوسف (٩٢٩ هـ/ ١٢٣١م).

ابن اللبّان

= محمد بن أحمد بن عبد المؤمن (٦٧٩ هـ/ ١٢٨١م ـ ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨م).

لبنان

جاء في لسان العرب: «قال ابن الأعرابيّ: قال رجل من العرب لرجل آخر: لي إليك حُوَيِّجة. قال: لا أقضيها حتى تكون لبنانيّة، أي: عظيمة مثل لبنان، وهو اسم جبل. قال: ولبنان فُعْلال[1] ينصرف»[2].

ولبنان في قاموس «جمهرة اللغة» لابن دريد «فُعْلان»؛ لذلك يجب منعه من الصرف، وهذا هو الصحيح بنظرنا.

لُبْنَى

(.../...ـ ٣٧٤ هـ/ ٩٨٤م)

لُبْنَى (لم يُعرف من اسمها أكثر من ذلك). كان عالمة بالنحو، كاتبة شاعرة، بصيرة بالحساب والعَروض، حاذقة. وكانت كاتبة الخليفة الأندلسيّ المستنصر بالله الأموي. وقيل: كانت جارية الخليفة الحكم بن عبد الرحمن، تكتب الخط الجيّد، وتشارك في العلم. ماتت سنة ٣٧٤ هـ، وقيل: سنة ٣٩٤ هـ.

(بغية الوعاة ٢/ ٢٦٩؛ والأعلام ٥/ ٢٣٩).

لَبَّيْكَ

تعني: أُلَبِّي طلبَك تلبية بعد تلبية، وتعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً بالياء لأنه على صورة المثنَّى، وهو مضاف. والكاف ضمير متَّصل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بالإضافة. وهي تلازم الإضافة إلى ضمير المخاطَب، وقد شذّ إضافته إلى ضمير الغائب في قول الراجز:

إنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي
زوراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيُونِ
لَقلت: لبَّيْهِ لمنْ يَدْعُوني[3].

كما شذَّ إضافتها إلى الاسم الظاهر في قول أعرابيّ من بني أسد (من المتقارب):

دَعَوْتُ ـ لما نابني ـ مِسْوَراً
فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَي مِسْوَرِ[4]

---

(١) في اللسان «فعلان»، وهذا تصحيف؛ لأنه لو كان «فعلان» لكان ممنوعاً من الصرف.

(٢) اللسان، مادة (لبن).

(٣) الزوراء: الأرض البعيدة. المنزع: الفراغ الذي في البئر. البيون: الواسعة.

(٤) نابني: أصابني. مسْوراً: متكأً.

لَتَّ

لغة في «ليت».

انظر: ليتَ.

اللَّثغ

هو اللُّثغة.

انظر: اللُّثْغة.

اللُّثْغة

اللُّثْغةُ أو اللَّثَغُ، عيب من عيوب النطق، يقوم على عجز اللسان عن إخراج بعض الحروف مُخرجاً صحيحاً، فيستبدل بها غيرها أينما وقعت.

والدافع إلى اللُّثغة عجز آلة النطق ذاتها، وليس بتأثير لغة أجنبيّة، كما هي الحال في اللُّكْنَة، أو اللَّكَنْ (انظر: اللُّكْنَة).

ولقد شغلت ظاهرة اللُّثْغَة كثيراً من البلاغيين القدماء، وفي مقدّمتهم الجاحظ، فأولع بها أيّما ولع، مورداً نوادر أصحابها، معدّداً حالاتها ومواطنها المختلفة، واصفاً كل حالة وصفاً دقيقاً، ذَكَرَ فيه الحروف المتبادلة بمعرفة متناهية.

من أبرز ما جاء عن اللثغة الحالات الآتية:

١ ـ اللثغة بالسين بحيث تتحول إلى ثاء «كقولهم لأبي يكسوم: أبي يكثوم» (البيان والتبيين، ج ١، ص ٧١).

٢ ـ اللثغة التي تعرض للقاف فإنَّ صاحبها يجعل القاف طاء. فإذا أراد أن يقول: «قُلت له، قال: طُلت له».

٣ ـ اللثغة التي تقع في اللام، فإن من أهلها من يجعل اللام ياءً، فيقول: اعتَيَيْتُ بَدَلاً من اعتَلَلْتُ.

وآخرون يجعلون اللام كافاً، كالذي يقول: «مَكْعِكَّةُ في هذا»، بدلاً من قوله: «ما العلّة في هذا؟».

٤ ـ اللثغة التي يُشاب بها حرف الراء، وهي متعدّدة، وتكون بالياء، والكاف، والدال، والذال، وغير ذلك من الحروف، التي ليس إلى ضبطها سبيل.

(انظر: الحلكة، الحبسة، الرطانة، اللكنة، التتعتع).

اللِّثَويّة

الأحرف اللِّثَوية ثلاثة: الظاء، والثاء، والذال. «سمّاهُنَّ الخليل بذلك؛ لأنَّهُ نَسَبَهُنَّ إلى اللِّثَة؛ لأنَّهُنَّ يخرجْنَ منها، واللِّثة: اللحم المركَّب فيه الأسنان»[1].

لِجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ أَمِنَ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ

جملة تجمع، في رأي بعض اللغويين، الحروف التي تصلح للإبدال الصرفيّ.

انظر: الإبدال الصرفيّ.

اللَّجْلَجة

اللَّجْلَجَة، في اللغة، مصدر لَجْلَجَ بمعنى تردَّدَ في الكلام، أو تَلَعْثم. أو أدخل بعض الكلام في بعض.

لَجَمَ

لا تَقُلْ: «لجَمَ الفَرَسَ»: «ألبَسها اللِّجام»، بل قل: «أَلْجَمَ الفَرَسَ».

---

(١) القيسي (أبو محمّد مكّي بن أبي طالب): الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. ص ١٤٠.

لَحِس

لا تقل: «لَحَسَ الإناء بإصْبَعه»، بل «لَحِسَ (بكسر الحاء) الإناء بإصْبَعِه».

اللَّحْن

١ ـ تعريفه: لِلّحْن، في اللغة، معانٍ عِدَّة، منها: الغناء وترجيع الأصوات، التورية، الخطأ في اللغة، اللهجة الخاصّة، الفِطْنة، معنى القول وفَحْواه...

والذي يهمّنا من هذه المعاني الآنفة الذكر، أو الذي نقصده هذا، الخطأ في اللغة: أصواتها، أو نحوها، أو صرفها، أو معاني مفرداتها. وهذا المعنى متأخّر في الزمان عن المعاني الأخرى، بدليل قول ابن فارس: «فأمّا اللحن ـ بسكون الحاء ـ فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لَحَنَ لَحْناً، وهذا عندنا من الكلام المولّد؛ لأنّ اللحن مُحْدَث، لم يكن في العرب العاربة، الذين تكلّموا بطباعهم السليمة»[١]. وأغلب الظن «أنه استعمل لأوّل مرة بهذا المعنى، عندما تنبّه العرب، بعد اختلاطهم بالأعاجم، إلى الفرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون»[٢].

٢ ـ هل يلحن العربي[٣]؟

اختلف العلماء في الإجابة عن هذا السؤال، ويمكننا، عموماً، أن نصنّفهم بالنسبة إلى هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم يرى أن الجاهلي قد يُخطىء، وقد عقد ابن جنّي باباً في كتابه «الخصائص» سمّاه «باب في أغلاط العرب»[٤]، ذكر فيه أنّ أستاذه أبا علي الفارسي، كان يقول: «إنما دخل هذا النحو [أي: الغلط] في كلامهم؛ لأنهم ليست لم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربّما استهواهم الشيء، فزاغوا عن القصد»[٥]. ثم جاء إبراهمي اليازجي في العصر الحديث فرأى أنّ العربي في عصر الاحتجاج وغيره سواء، فليس له «أن يخالف قوانين لغته، كما أنّه ليس للمولّد أن يجري على غير ما نقلوه عنه»[٦]. وعندما اتخذ إبراهيم المنذر «القياس» معياراً للتخطيء والتصويب، أعلن أنّ هذا المبدأ يُطبَّق على أبناء هذا العصر مثلما يطبّق على أبناء عصر الاحتجاج، وأوّلهم عرب الجاهلية[٧]. ورأى أحمد عبد الغفور عطّار أنّ «في الشعر العربي وكلام العرب كثيراً من

---

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة ٥/ ٢٣٩.

(٢) يوهان فك: العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. ص ٢٤٥.

(٣) المقصود بـ «العربيّ» هنا، عربيّ «عصر الاحتجاج»، أي: عربي العصر الذي سبق نهاية القرن الثاني الهجري.

(٤) ابن جني: الخصائص ٣/ ٣٧٣.

(٥) المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

(٦) إبراهيم اليازجي: «أغلاط العرب»، مجلة الضياء، القاهرة، المجلد الثالث. ص ٤٥٠. وقد خطّأ اليازجي الكثير من شعراء الجاهلية كامرىء القيس، وعنترة، والأعشى، والعجاج، والحارث بن حلزة اليشكري، وعديّ بن زيد العباديّ (انظر مقالة: «أغلاط العرب» في مجلة الضياء، المجلّد الثالث، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤، وص ٤٨٦، وص ٥٤٥).

(٧) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ص ٥.

الآثار البيانيَّة الخاطئة بالنسبة للقواعد الصحيحة التي لا تأويل فيها، ولا تسويغ بالعلّة المغثية والتقدير المفتعل»[١]، ثم يقول: «وعلى سبيل المثال أذكر بعض هذه الرواسب التي أعتدّها من الخطأ الذي وقع من العرب ممّن يحتج بلغتهم. هو خطأ عند من يبتغي السهولة واليسر والقاعدة الصحيحة التي لا تلفّ ولا تدور. هو ـ عندي ـ خطأ، وإن كان بعض اللغات يجيزه، وأنا لا أجيزه؛ لأنني لا أريد القاعدة الصحيحة أن تعتلّ أو تتهدّم أو يعتورها بعض الخلل، بل لا أسيغ الشاذ أن يجد طريقاً ليضعف من القاعدة، كما لا أحبّ العلّة أو التقدير الذي يُراد منه تسويغ الخطأ أو الشاذ»[٢]. ثم يسوق بعض الشواهد التي يعتبر أن قائليها قد أخطأوا فيها، وهي جائزة حسب بعض اللهجات، كلهجة من يلزم المثنّى والأسماء الستة الألف في جميع حالاتهما، ولهجة من ينصب معمولَي «أنّ» وأخواتها... إلخ[٣].

وحجَّة هذا الفريق أنه لم يكن للعرب «أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها»[٤]، وأنه لا وجه «يعصم البدويّ عما رُكّب في طبائع البشر من قبول السّهو والشَّطَط، فضلاً عن كونه أدنى من غيره إلى الوهم؛ لأنّه كان ينطق عن السليقة المحضة، ولم يكن له من القوانين الصناعيّة ما يردّه إلى الصواب إذا شذّ عنه»[٥].

٢ ـ فريق يرى أنه «ليس لأحد أن يخطّىء الأعراب أهل اللغة سواء أبما يجري على القواعد والمقاييس تكلّموا، أم بما لا يجري عليها؛ لأنّهم إنما يتكلّمون على السليقة أو الفطرة، على ما أقرّ لهم به النحاة، فإن أصابوا في نطقهم قياساً فذلك خير، وإن لم يصيبوا فكذلك. ولئن جاز أن نمنع قوماً بعد عصور اللغة من الجري على لغات العرب المختلفة وإلزامهم اختيار القياس إيثاراً للأشهر، لقد كان الغلو والشّطط أن نمنع العرب أنفسهم أن ينطقوا بما جُبِلوا عليه، فما كانوا يعلمون أنّ قوماً سيأتون من بعدهم يُعَلِّمونهم لسانهم، ويرمونهم بالخطأ والانحراف»[٦].

ويقول رشيد الشرتوني في ردّه على إبراهيم اليازجي عندما خطّأ شعراء عصر الاحتجاج: «من الثابت أنّ الذين جمعوا كتب اللغة قد فاتهم كثير من ألفاظها، بل كثير من معاني الألفاظ التي جمعوها، فهل يستطيع المتأخّر أن يخطّىء مشاهير الشعراء المبرِّزين والمجيدين من المؤلِّفين القدماء، إذا رأى في كلامهم ألفاظاً لا وجود لها في كتب اللغة، أو مستعملة بخلاف ما هو مدوّن في تلك الكتب، لا سيّما وإنّ كثيراً من الألفاظ الغريبة الواردة في كتب اللغة، لا تستند إلّا إلى بيت واحد من الشعر. لعمر الحقّ إنّنا، على قدر ضعف نظرنا، نظن تخطئتهم غير جائزة للمتأخّر بل

---

(١) أحمد عبد الغفور عطار: مقدمة الصحاح. ص ١٧.
(٢) المصدر نفسه. ص ١٨.
(٣) المصدر السابق. ص ١٨ ـ ٢١.
(٤) ابن جني: الخصائص ٣/ ٣٧٣.
(٥) إبراهيم اليازجي: «أغلاط العرب». مجلة الضياء، القاهرة، المجلد الثالث. ص ٤٤٩.
(٦) محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٢١١.

غاية ما يجب أن نضمَّ ما ورد من استعمالاتهم إلى كتب اللغة، حتى لا يبقى فيها نقص من هذا القبيل»[١]. ويقف أحمد بن فارس موقفاً غير متَّسق في هذه المسألة، فهو أحياناً يقول: «وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَوْن الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود»[٢]، ونراه يؤكِّد أحياناً أخرى أنّ «اللحن مُحْدَث، لم يكن في العرب العاربة، الذين تكلّموا بطباعهم السليمة»[٣].

وقطع مصطفى صادق الرافعي: «أن اللحن لم يكن في الجاهلية ألبتَّة، وكل ما كان في بعض القبائل من خور الطباع وانحراف الألسنة، فإنما هو لغات لا أكثر»[٤].

وأكثر المخطِّئين اكتفى بتخطيء المعاصرين والمولّدين، غير متجاوز ذلك إلى عصر الاحتجاج[٥]. يُقرِّر معروف الرصافي مثلاً أن «التدفين» بمعنى «الدفن» ليس من كلام العرب، وعندما يقف على استعمال المتنبِّي لهذه الكلمة بمعنى «الدفن» يقول: «إن كان المتنبِّي ممّن تؤخذ عنه اللغة فـ«التدفين» من كلام العرب»[٦]، ثم يقول: «وعندي أنّ المتنبِّي، مهما كان، فهو من المولّدين وكلامه ليس بحجَّة في هذا الباب»[٧].

وحجَّة هذا الفريق أنّ العربي لايخطىء؛ لأنه تكلّم «على السليقة أو الفطرة»[٨]، ولأنّه لا يجوز، في أيِّ حال من الأحوال، تخطيئه استناداً إلى قواعد استنبطت من كلامه[٩]. وقد حاول بعضهم إجازة كلّ ما خطّأه الفريق الأول، فتأنيث «ضوضاء» في قول الحارث بن حلزة (من الخفيف):

أَجْـمَـعُـوا أَمْـرَهُـمْ عِـشـاءً فَـلَـمّـا
أَصْـبَـحُـوا أَصْـبَـحَـتْ لَـهُـمْ ضَـوْضـاءُ

والذي خطّأه اليازجي[١٠]، جائز على المعنى، وهذا كثير في كلام العرب، قال بعضهم: «أَتَتْهُ كتابي، فاحتقرها»، يريد الرسالة، وقال زياد الأعجم (من الكامل):

إنّ الـسَّـمـاحَـةَ والـمُـرُوءَةَ ضُـمِّـنـا
قـبـراً بـمـرْوَ عـلـى الطَّـريـقِ الـواضِـحِ

قال «ضمِّنا»، ولم يقل: «ضمِّنتا» لما ذهب بالسماحة والمروءة إلى السخاء والكرم[١١].

(١) رشيد الشرتوني: «مجلة الضياء ولغة الجرائد». مجلة المشرق، بيروت، المجلد الثاني سنة ١٨٩٩. ص ٦١٣.
(٢) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ص ٢٧٦.
(٣) أحمد بن فارس: مقاييس اللغة ٥/ ٢٣٩. (٤) عن حسن عون: اللغة والنحو. ص ١٨٥.
(٥) كما فعل معروف الرصافي في كتابه: دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة؛ وكمال إبراهيم في كتابه: أغلاط الكتاب؛ ومحمد العدناني في كتابه: معجم الأخطاء الشائعة... إلخ.
(٦) معروف الرصافي: دفع الهجنة. ص ١١. (٧) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.
(٨) محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٢١١؛ وأحمد بن فارس: مقاييس اللغة ٥/ ٢٣٩.
(٩) محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٢٠٧.
(١٠) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد. ص ١٨.
(١١) محمد علي النجار: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ١/ ١٣.

لكنّ العدناني يؤكد أن كلمة «ضوضاء» مذكَّرة، بدليل أنه لم يجد معجماً واحداً لا يُذَكِّرها[١].

وإدخال الباء في مفعول «خشيت» الوارد في قول عنترة (من الكامل):

ولقد خشِيْتُ بأنْ أموتَ ولم تَدُرْ
للحربِ دائرةٌ على ابنَيْ ضَمْضَمِ

والذي خطّأه اليازجي، جائز على التَّضمين، فقد ضمَّن الشاعر الفعل «خشي» معنى «غرض» أو «برم»، يقال: غرض بمقامه، أي: ضجر[٢].

٣ ـ فريق يتوسَّط فيقول «إن العرب يُخْطِئون في المعاني لا في الألفاظ. ويراد بالألفاظ بناء الكلمات وتركيبها وتأليفها في الكلام. وذلك أنّ العربيّة سليقة لهم، مَرَنَ عليها لسانهم، وطُبعوا عليها، فلا يحيدون عن الصواب فيها. وهذا صحيح فيمن لم يكن بينه وبين العجمة سبب من خلطة أو جوار»[٣].

* * *

والذي نراه أن العربيّ لا تحصّنه سليقته اللغوية من الخطأ، فهو، بالتالي، ليس معصوماً عنه، بدليل:

١ ـ أن المتكلِّم بعامِّيَّةِ بلده، وهو المكتسب ما يسمّى بـ «السليقة اللغوية» قد يخطىء أحياناً بفعل السَّهو أو استعمال كلمة في معنى غير المعنى الذي وجدت له.

٢ ـ إن «اللحن» بمعنى: الخطأ اللغوي، كان معروفاً في عصرالنّبي، بدليل أنه ﷺ قد قال: «أنا من قريش، ونشأت في بني سعد، فأنّى لي اللحن»[٤]، وقد روي أيضاً أنّ رجلاً لحن في حضرته، فقال الرسول لمن كان بحضرته: «أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ»[٥]. واستعمال «اللحن» بهذا المعنى دليل على وجود الخطأ اللغوي، ولا يستطيع أحد أن يقطَعَ أن كلَّ الذين كانوا يقعون فيه، إنما كانوا من العجم.

٣ ـ إن تلمّس العذر لمن أخطأ من شعراء عصر الاحتجاج، بأنه ليس ممن يؤخذ عنهم لمخالطته العجم[٦]، غير مقبول؛ لأنه من الثابت اليوم، في علم اللغات، أنه لم تَنْجُ لغة من التأثر والتأثير باللغات الأخرى. زد على ذلك، أنه، إذا اتخذنا «مخالطة العجم» أو عدَمَها معياراً لصحّة الأخذ عن العربي، لاحتجنا إلى دراسات تاريخية واجتماعية،

---

(١) محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ١٥١.

(٢) محمد علي النجار: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ١/٨.

(٣) محمد علي النجار: المرجع نفسه ١/١ ـ ٢. وقريب من هذا القول ما أكّده حسن عون من أنّ اللحن «وجد في اللغة العربية قبل الإسلام وإن لم يكن من طبيعة العرب الخلّص أن يرتكبوه، فإنّه بقي محصوراً فيما بين هذه الطبقة الضعيفة من المجتمع» (حسن عون: اللغة والنحو. ص ١٨٥).

(٤) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين. ص ٢٣.

(٥) ابن جني: الخصائص ٢/٨.

(٦) كان الأصمعي ينكر ممّا يأتي به الكميت. وحَدّث أبو حاتم، قال: قلت للأصمعي: أتجيز، إنك لتُبرق لي وتُرْعِد؟ فقال: لا، إنما هو: تَبْرُق وترعُدُ، فقلت له: فقد قال الكميت (من مجزوء الكامل):

أبْـرِقْ وأرْعِـدْ يـا يـزيـ ـدُ فمـا وعـيدُكَ لـي بـضـائِـرْ

فقال: هذا جزمقاني من أهل الموصل، ولا آخذ بلغته (عن ابن جني: الخصائص ٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

يستحيل تحقيقها، لمعرفة ما إذا كان الشّاعر فلان قد خالط العجم أم لا، أو إن كانت القبيلة الفلانيّة قد جاورت قبيلة عجميَّة أم بقيت في منأى عنها.

ولكن، إن كان العربيّ غير معصوم من الخطأ، فهل يحق لنا أن نستعين بقواعد النحويين والصرفيين، لنحكم على أقواله بالصحة والخطأ؟

نعتقد أنه ليس من المنطق أن نتَّخذ العربيّ حجّتنا الأولى، ومصدرنا التوثيقي، ثم ننقلب عليه، فنُغلِّطه لأنه تكلّم على غير ما نقرِّره في قواعدنا المستنبطة من لغته. زد على ذلك:

١ ـ أنّ هذه القواعد النحوية لا تخلو من الاضطراب والفساد، إذ كانت نتيجة استقراء ناقص للغة، فـ «ممّا عدّوه شاذًّا ما ذكروه من «فعُل» فهو «فاعل»، نحو طَهُر فهو طاهر، وشَعُر فهو شاعر، وحَمُضَ فهو حامض، وعقُرت المرأة فهي عاقر، ولذلك نظائر كثيرة»[1]. وبالرّغم من هذه الكثرة ـ وهي سمة من سمات الاتصاف بالقياس ـ قال النحاة بشذوذ هذه الصيغ. كذلك قال النحاة: إن وزن «فَعْل» لا يجمع على «أفْعال» إلا في بعض الألفاظ الشاذّة، ومنها: فَرْخ وزَنْد، وحَمْل[2]، لكن الأب أنستاس الكرمليّ وجد «أنّ ما سُمِع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» على «أفْعال» أكثر ممّا سُمِع من جموعه [أي: المطّردة] على «أفعُل» أو «فِعال» بالكسر، أو «فُعول» بالضم. فَعَددُ ما ورد على «أفعُل» هو ١٤٢ اسماً، وعلى «فِعال» ٢٢١ اسماً، وعلى «فُعول» ٤٢ اسماً، فأنْ يسلّموا بجمعه قياساً مُطّرداً على «أفْعال» أحقّ وأولى؛ لأنّ ما ورد فيها هو ٣٤٠ لفظة، وكلّها منقول عنهم لورودها في الأمّهات المعتمدة مثل القاموس واللسان»[3].

٢ ـ إنّ هذه القواعد، قد وُضعت استناداً إلى الغالب الأعمّ من اللهجات، وكان على النحويين إمّا وضع القواعد لكل لهجة من لهجات العربية، وإمّا وضع القواعد لما هو مشترك بين هذه اللهجات. فما هو خطأ استناداً إلى هذه القواعد المشار إليها، قد يكون صواباً بالنسبة للهجة قائلها.

٣ ـ أنّه لم يصلنا من العربية إلا النزر القليل. يقول عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب، إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[4]. فالحكم بـ «الخطأ» استناداً إلى القواعد النحوية فيه الكثير من المجازفة، فما نحكم عليه بـ «الخطأ» قد لا يكون كذلك، لو وصلنا كل ما قالته العرب.

وعليه، نميل إلى منهج جمهور النحاة في اعتبار ما شذّ عن القواعد النحوية التي ثبتت صحّتها، لغات تُحفظ ولا يُقاس عليها، دون أن نحكم عليها بالخطأ، فالنحويون، أنفسهم، ما حكموا عليها بالخطأ، بل نعتوها بـ «الندرة»

(١) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠.
(٢) مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربيّة ٢/ ٣١.
(٣) عن عباس أبي السعود: الفيصل في ألوان الجموع. ص ٣٨.
(٤) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٨٦.

أو «الشذوذ» أو «القلّة» أو أنّها «لهجة»... إلخ.

٣ ـ نشأة اللحن: لا شكّ في أنّ دخول الأعاجم في الدين الإسلامي واختلاطهم بالعرب من أهم أسباب نشأة اللحن وانتشاره. قال أبو بكر الزّبيدي: «ولم تزل العرب تنطق على سجيَّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليّتها، حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرِّقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليّها، والمُوضِح لمعانيها»[١].

ويبدو أنّ اللحن بدأ منذ أيام ارسول، فقد رُوِيَ أنّ رجلاً لحن بحضرته فقال: «أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ»[٢]. أما في عهد عمر بن الخطاب، فقد وصلت إلينا منه بعض حوادث اللحن، ومنها أنّ عمر بن الخطاب مرّ على قوم يسيئون الرمي، فقرّعهم، فقالوا: «إنّا قوم متعلّمين»، فأعرض غاضباً، وقال: «والله لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم»[٣]، ومنها أنّه ورد إلى عمر كتاب أوّله: «من أبو موسى الأشعري» فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب سوطاً[٤]. ويظهر أنّ اللحن تسرَّب في هذا العهد إلى قراء القرآن، فقد قَدِم أعرابيّ في خلافة عمر، فقال: «من يُقرئني شيئاً ممّا أُنزل على محمد؟ فأقرأه رجل سورة التوبة بهذا اللحن: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ ورسولِهِ﴾ [التوبة: ٣]، فقال الأعرابي: «إن يكن الله بريء من رسوله، فأنا أبرأ منه»، فبلغ عمر مقالة الأعرابيّ، فدعاه فقال: «يا أمير المؤمنين، إني قَدِمت المدينة...» وقصّ القصة، فقال عمر: «ليس هكذا يا أعرابي»، فقال: «كيف هي يا أمير المؤمنين؟» فقال: «... إنّ الله بريء من المشركين ورسولُه»، فقال الأعرابي: «وأنا أبرأ ممَّن بريء الله ورسولُه منهم»، فأمر عمر ألاّ يَقرَأ القرآن إلاّ عالم باللغة[٥]. ونتقدّم خطوة في الزمن إلى عهد زياد ابن أبيه حيث رُوي أنّ رجلاً دخل عليه، فقال له: «إن أبينا هلك وإن أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا»، فقال زياد: «ما ضَيَّعْت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك»[٦].

وكان لتيّار اللحن الطارىء، ردّ فعل عنيف،

---

(١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين. ص ١١.

(٢) ابن جني: الخصائص ٢/٨.

(٣) عن سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو. ص ٩.

(٤) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين. ص ٢٣. ويستند محمد ضاري حمادي إلى هذا اللحن ليرى أنّ بوادر اللحن كان «يحمل مخالفات لا يمكن تخريجها على وجه من وجوه العربية، ولا حمله على لغة من لغاتها» (محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ١٠ ـ ١١). ولقد أساء حمادي اختيار شاهده؛ لأنه يجوز إلزام الكنية المصدّرة بـ «أبو» وهي «أبو موسى» هنا صورة واحدة مهما اختلفت العوامل الإعرابية، وذلك على الحكاية، ويرى بعضهم أنّ هذا هو الأنسب. (عباس حسن: النحو الوافي ١/ ١١٤).

(٥) عن سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو. ص ٩ ـ ١٠.

(٦) المرجع السابق. ص ١١.

فكان كل لحن يقابَل بالرفض والاستهجان، وما ذكرناه من روايات خير دليل على ما نقول. وظلّ الخلفاء والأمراء بعد العهد الراشدي يُنكرون اللحن أشدّ الإنكار، فقد رُوي أنّ عبد الملك بن مروان قال: «اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه»[1]، وقال: «شيّبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن»[2]، و«إن الرجل يسألني الحاجة فتستجيب نفسي له بها، فإذا لَحَنَ انصرفت نفسي عنها»[3]. ويُروى أنّ الحجّاج كان شديد الكره للذين يلحنون، حتى إنّ الرجل إذا أراد أن يفلت من عمل له عاذ باللحن فنجا[4]. ويروى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «إنّ الرجل ليكلّمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأردّه عنها، وكأنّي أقضم حب الرمّان الحامض لبغضي استماع اللحن، ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها، فيُعْرِب فأُجيبه إليها التذاذاً لما أسمع من كلامه»[5].

ويظهر أنّ اللحن بدأ نادراً جدًّا، حتى إذا تقدّمنا قليلاً في الزمن، انتشر انتشار الوباء، فانعكس الأمر، وصار الكلام بغير لحن من الحالات النادرة، حتى أعلن القلقشندي ح(٨٢١ هـ/ ١٤١٨م)، أنّ اللحن في عهده «قد فشا في الناس، والألسنة قد تغيّرت، حتى صار التكلّم بالإعراب عيباً، والنطق بالكلام الفصيح عيًّا»[6]. وقد آثر بعضهم التزام الوقف والتسكين هرباً من حركات الإعراب، وطلباً للسلامة من اللحن[7].

وكان لانتشار اللحن ردّات فعل عدّة، منها:

١ ـ مقابلته بالاستهجان والاستنكار، وخاصّة من قِبل الخلفاء والأمراء، كما مرّ معنا.

٢ ـ الدعوة إلى وضع قواعد تضبط اللغة وتحفظها منه، فأثمرت هذه الدعوة «النحو العربي»، الذي، رغم بعض الأخطاء فيه، يبقى له الفضل في حفظ العربية من الفساد، وكان وراء بقائنا، إلى اليوم، نفهم الشعر الجاهلي والنص القرآني، على مرّ الأيام والسنين.

٣ ـ نشوء حركة تصحيح لغوية تنبّه على الأخطاء مشيرة إلى وجه الصواب، فأثمرت عشرات الكتب التي عُرفت بـ «كتب اللحن» والتي نَعْرِض في هذا الكتاب لدراستها، وإظهار ما لها وما عليها.

٤ ـ كتب اللحن: لقد أفرزت حركة التصحيح اللغوي بحوثاً كثيرة انتظمت في كتب أو في فصول منها، وفي مقالات مُسهْبة[8] وبرامج تلفزيونية وإذاعيَّة، شغلت، وما زالت، المهتمِّين بقضايا اللغة. ولعلّ أهم الكتب التي

---

(١) أبو هلال العسكري: المعجم في بقية الأشياء. ص ٣٦.
(٢) عن سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو. ص ١١.
(٣) المرجع نفسه. ص ١١ ـ ١٢.
(٤) المرجع نفسه. ص ١٣.
(٥) المرجع نفسه، ص ١٤.
(٦) القلقشندي: صبح الأعشى ١/ ١٧٣.
(٧) انظر الجاحظ: البيان والتبيين ٢/ ٢٢١.
(٨) انظر عناوين بعض هذه المقالات ومواضعها في كتاب محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٣٨، وص ٧٦ ـ ٩٤.

اهتمَّت بالتصحيح اللغوي، ما يلي[١]:

١ ـ ما تلحن فيه العوام، للكسائي (١٨٩ هـ/ ٨٠٥م)[٢].

٢ ـ ما يلحن فيه العامّة، لأبي زكريا الفراء (٢٠٧ هـ/ ٨٢٢م) والكتاب مفقود.

٣ ـ ما يلحن فيه العامّة، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ/ ٨٢٤م) والكتاب مفقود.

٤ ـ ما يلحن فيه العامّة، للأصمعي (٢١٦ هـ/ ٨٣١م) والكتاب مفقود.

٥ ـ ما خالفت فيه العامّة لغات العرب، لأبي عبيد القاسم بن سلّام (٢٢٤ هـ/ ٨٣٨م) والكتاب مفقود.

٦ ـ ما يلحن فيه العامة، لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (٢٣١ هـ/ ٨٤٦م) والكتاب مفقود.

٧ ـ إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (٢٤٤ هـ/ ٨٥٩م)[٣].

٨ ـ ما يلحن فيه العامّة، لأبي عثمان بكر بن محمد المازني (٢٤٨ هـ/ ٨١٣م)، والكتاب مفقود.

٩ ـ لحن العامة، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٥ هـ/ ٨٦٢م) والكتاب مفقود.

١٠ ـ النحو ومن كان يلحن من النحويين، لأبي زيد عمر بن شبة البصري (٢٦٢ هـ/ ٨٧٦م)، والكتاب مفقود.

١١ ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة[٤] (٢٧٦ هـ/ ٨٩٠م).

١٢ ـ لحن العامّة، لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (٢٨٢ هـ/ ٨٩٥م)، والكتاب مفقود.

١٣ ـ الفصيح، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩٧ هـ/ ٩٠٤م)[٥].

١٤ ـ ما يلحن فيه العامّة، لأبي الهيذام كلاب بن حمزة العقيلي (نحو ٢٩٠ هـ/ ٩٠٣م)، والكتاب مفقود.

١٥ ـ فائت الفصيح، لمحمد بن عبد الواحد غلام ثعلب (٣٤٥ هـ/ ٩٥٧م)، وهو مخطوط بمكتبة حسين حلبي: ١٩ (٢)، ومنه نسخة مصوَّرة في مكتبة معهد المخطوطات العربية. وهو في عشر ورقات، لكل ورقة وجهان،

---

(١) انظر: عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ص ٥٧ ـ ٧٠؛ ومحمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٢٠ ـ ٢٢ وص ٣٥ ـ ٩٣؛ ومحمد علي النجار: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة. القسم الأول. ص ٣٠ ـ ٣٩؛ والقسم الثاني بأكمله.

(٢) نشره المستشرق بروكلمان في المجلة الأشورية: العدد ١٣. ص ٢٩ ـ ٣٩؛ وعبد العزيز الميمني في كتابه: ثلاث رسائل. ص ١٧ ـ ٥٦.

(٣) تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون. القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠ م.

(٤) طبع مرات عدَّة في مصر، آخرها الطبعة الرابعة من تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦٢ م.

(٥) نشرهُ محمد أمين الخانجي في كتابه: الطُّرف الأدبية لطلاب العلوم العربية. القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٠٨ م؛ ثم نشره محمد عبد المنعم خفاجي بعنوان: فصيح ثعلب والشروح التي عليه. القاهرة، المطبعة النموذجية، ١٩٤٩ م.

وبالصفحة عشرة أسطر[١].

١٦ ـ التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصبهاني (٣٦٠ هـ/ ٩٧٠م)، ومنه نسخة مخطوطة في المكتبة التيمورية (٨٩٦ أدب تيمور).

١٧ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة، لأبي القاسم علي بن حمزة البصري (٣٧٥ هـ/ ٩٨٥م)، والكتاب مخطوط في دار الكتب، تحت الرقم ٥٠٢ لغة.

١٨ ـ لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ/ ٩٩٠م)[٢].

١٩ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٣٨٢ هـ/ ٩٩٣م)، وقد نشر بتحقيق عبد العزيز أحمد في سلسلة تراثنا سنة ١٩٦٣.

٢٠ ـ تمام فصيح الكلام، لأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م) ومنه نسخة خطّيّة في مكتبة كرنكو عن نسخة بخط المؤلف[٣]. وقد نشر المستشرق الإنكليزي «أربري» هذا المخطوط مصوّراً في لندن، ١٩٥١[٣].

٢١ ـ لحن الخاصّة، لأبي هلال العسكري (بعد ٣٥٠ هـ/ ١٠٠٥م)، وقد ذكر بعضهم أنّ هذا الكتاب مفقود، وقال بعضهم إنه مطبوع في القاهرة[٤].

٢٢ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكّي الصقلّي (٥٠١ هـ/ ١١٠٨م)[٥].

٢٣ ـ درّة الغوّاص في أوهام الخواص، للحريري (٥١٦ هـ/ ١١٢٣م)[٦].

٢٤ ـ التكملة فيما يلحن فيه العامة، للجواليقي (٥٣٩ هـ/ ١١٤٥م)[٧].

٢٥ ـ المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي (٥٧٧ هـ/ ١١٨٢م)[٨].

٢٦ ـ تقويم اللسان، لابن الجوزي (٥٩٧ هـ/ ١٢٠١م)[٩].

٢٧ ـ إيراد اللآل من إنشاد الضوال، لابن خاتمة الأنصاري (٧٧٥ هـ/ ١٣٧٤م)[١٠].

٢٨ ـ الجمانة في إزالة الرطانة، لابن الإمام

---

(١) عن عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ص ٦٥.

(٢) القاهرة، تحقيق رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، ١٩٦٤ م. ثم نشره عبد العزيز مطر في الكويت ١٩٧٠ م.

(٣) عن عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ص ٦٥.

(٤) انظر: محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٢٠، هامش الرقم ٨.

(٥) تحقيق عبد العزيز مطر. القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٠ م.

(٦) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٧٥.

(٧) تحقيق عز الدين التنوخي. دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٦.

(٨) نشر عبد العزيز الأهواني شيئاً منه بعنوان «ألفاظ مغربية من كتاب اللخمي» في مجلة معهد المخطوطات العربية ٣/ ١٢٧ ـ ١٥٧، ثم نشر الفصل الأخير منه ضمن كتابه «إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين»، ص ٢٧٣ ـ ٢٩٤ (عن محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٢١، هامش ٨٥).

(٩) تحقيق عبد العزيز مطر. القاهرة، مطبعة البلاغ، ١٩٦٦ م.

(١٠) حقّقه إبراهيم السامرّائي في كتابه «نصوص ودراسات عربية وأفريقية». ص ٢٠٩ ـ ٢٣٥.

(بعد ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٤م)[١].

٢٩ ـ التنبيه على غلط الجاهلي والنبيه، لابن كمال باشا (٩٤٠ هـ/ ١٣٥٤م)[٢].

٣٠ ـ عقد الخلاص في نقد كلام الخواص، لابن الحنبلي (٩٧١ هـ/ ١٥٦٤م)[٣].

٣١ ـ لف القماط على تصحيح بعض ما استعملته العامّة من المعرّب والدخيل والمولّد والأغلاط، لصديق بن حسن القنوجي (١٣٠٧ هـ/ ١٨٨٩م)[٤].

٣٢ ـ لسان غصن البان في انتقاد العربية العصرية، لشاكر شقير اللبناني (١٣١٣ هـ/ ١٨٩٦م)[٥].

٣٣ ـ دفع الهوام، لعبد الرحمن بن سلام البيروتي (١٣٦٠ هـ/ ١٩٤١م)[٦]، وفيه يرد على تخطيئات إبراهيم اليازجي.

٣٤ ـ دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة لمعروف الرصافي (١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥م)[٧].

٣٥ ـ مغالط الكتاب ومناهج الصواب للأب جرجي جنن البوليسي[٨]، وهو مجموعة تخطيئات إبراهيم اليازجي (١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦م) التي نشرها في مجلة الضياء بعنوان «لغة الجرائد»، منسّقة حسب الترتيب المعجمي.

٣٦ ـ ردّ الشارد إلى طريق القواعد، لجرجي شاهين عطية[٩].

٣٧ ـ إصلاح الفاسد من لغة الجرائد لمحمد سليم الجندي[١٠]، وفيه يردّ على تخطيئات اليازجي.

٣٨ ـ كتاب المنذر لإبراهيم المنذر (١٣٠٩ هـ/ ١٩٥٠م)[١١].

٣٩ ـ نظرات في اللغة والأدب، لمصطفى الغلاييني (١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥م)[١٢]، وفيه ثلاثة أقسام: ١ ـ نقد التصويبات الواردة في كتاب المنذر صفحة صفحة، ٢ ـ الجواب عن استيضاح المنذر حول بعض الاستعمالات الحديثة، ٣ ـ الجواب عن أسئلة عامّة وجّهها المنذر بشأن بعض موضوعات لغوية.

٤٠ ـ تذكرة الكاتب، لأسعد خليل داغر (١٣٥٤ هـ/ ١٩٣٥م)[١٣].

٤١ ـ أغلاط الكتاب، لكمال إبراهيم[١٤].

٤٢ ـ مناظرة لغوية أدبيّة بين عبد الله البستاني وعبد القادر المغربي وأنستاس الكرملي[١٥].

---

(١) تحقيق حسن حسني عبد الوهاب. نشر المعهد العلمي للآثار الشرقية في القاهرة، ١٩٥٣ م.

(٢) تحقيق عبد القادر المغربي. دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٢٥ م.

(٣) مخطوط في مكتبة شهيد علي باستنبول (٢٧٤٦)؛ ومنه ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية في القاهرة (١٧٥ ـ لغة).

(٤) بهوبال (الهند)، المطبع الصديقي، ١٨٧٨ م.

(٥) بعبدا (لبنان)، ١٨٩١ م.

(٦) بيروت، المطبعة الأدبية، ١٨٩٩ م.

(٧) الآستانة، مطبعة صداي ملت، ١٩١٢ م.

(٨) حريصا (لبنان)، المطبعة البوليسية، لا تاريخ.

(٩) بيروت، مطبعة القديس جاورجيوس، ١٩٢١ م.

(١٠) دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٢٥ م.

(١١) بيروت، مطبعة السلام، ١٩٢٧ م.

(١٢) بيروت، مطبعة طبارة، ١٩٢٧ م.

(١٣) ط ١، القاهرة، مطبعة المقتطف، ١٩٢٣ م؛ وط ٢، القاهرة، المطبعة العصرية، ١٩٣٣ م.

(١٤) بغداد، المطبعة العربية، ١٩٣٥ م.

(١٥) القاهرة، نشر مكتبة القدسي، ١٩٣٧ م.

٤٣ ـ عثرات اللسان في اللغة، لعبد القادر البغدادي[١].

٤٤ ـ أخطاؤنا الواردة في الصحف والدواوين، لصلاح الدين الزعبلاوي[٢].

٤٥ ـ محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة، لمحمد علي النجار[٣].

٤٦ ـ قل ولا تقل، لمكتب تنسيق التعريب في الجامعة العربية[٤].

٤٧ ـ حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب، لأحمد أبي الخضر منسي[٥].

٤٨ ـ التطور اللغوي التاريخي، لإبراهيم السامرائي، وفيه فصول تتعلق بالتصحيح اللغوي[٦].

٤٩ ـ لغتنا الجميلة، لفاروق شوشة[٧]، وفيه فصل بعنوان: قل ولا تقل.

٥٠ ـ مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، لرؤوف جمال الدين[٨].

٥١ ـ قاموس إحياء الألفاظ، لأسامة الطيبي[٩].

٥٢ ـ دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، ورد على رؤوف جمال الدين مؤلف: مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، لمصطفى جواد[١٠].

٥٣ ـ الكتابة الصحيحة، لزهدي جار الله[١١].

٥٤ ـ قل ولا تقل، لمصطفى جواد[١٢].

٥٥ ـ أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، لعباس أبي السعود[١٣].

٥٦ ـ نحو وعي لغوي لمازن المبارك[١٤].

٥٧ ـ فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك[١٥].

٥٨ ـ معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني[١٦].

٥٩ ـ الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، لصبحي البصّام[١٧].

---

(١) دمشق، المجمع العلمي العربي، ١٩٤٩ م. (٢) دمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٣٩.

(٣) القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠.

(٤) الرباط، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، ١٩٦٣ م.

(٥) القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٣.

(٦) القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦.

(٧) القاهرة، مكتبة مدبولي، لا. ت.

(٨) النجف، مطبعة النجف، ١٩٦٦. وفي الكتاب قسمان: القسم الأول هو المناقشات، والثاني فيما كتبه السيوطي في الإملاء.

(٩) دمشق، مطبعة المفيد الجديدة، لا. ت (تاريخ المقدمة ١٩٦٧).

(١٠) بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٦٨ م.

(١١) ط ١، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٨؛ وط ٢، بيروت، المكتبة الأهلية، ١٩٧٧.

(١٢) ط ١، بغداد، مطبعة الإيمان، ١٩٦٩؛ وط ٢، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٧٠.

(١٣) دار المعارف بمصر، ١٩٧٠. (١٤) دمشق، مكتبة الفارابي، ١٩٧٠ م.

(١٥) بيروت، دار الفكر، ١٩٧٢ م.

(١٦) بيروت، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٧٣؛ وط ٢، ١٩٨٠.

(١٧) بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٧ م.

٦٠ ـ شموس العرفان بلغة القرآن، لعباس أبي السعود[١].

٦١ ـ معجم الخطأ والصواب في اللغة، وهو من مؤلّفاتي[٢].

٥ ـ **معايير التخطيء**: تقوم كتب اللحن، في معظمها، على ركنين أساسيين: أوّلهما إيراد كلمات أو صيغ تقولها العامّة أو بعض الكتّاب، فتحكم عليها بأنّها لحن أو خطأ أو غلط وثانيهما ذكر الصواب الذي يجب إحلاله محلّ الاستعمال الخاطىء. فما هي المعايير التي يستند إليها المخطِّئون فيما يخطِّئون؟

إنّ من يقرأ كتب اللحن يجد أن هذه المعايير تعود، بشكل عام، إلى سبعة معايير، وهي:

أ ـ **عدم السماع**: يقصد بـ «عدم سماع» لفظةٍ ما عدم ورودها عند العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج. والمقصود بـ «العرب الفصحاء» العرب الذين أُخذت عنهم اللغة، وهم قبائل قيس وتميم وأسد ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، فلم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، ولا عن سكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فلم تُؤخذ عن لخم وجذام جيران مصر والقبط، ولا عن قضاعة وغسان وإياد جيران أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرية، ولا عن تغلب لمجاورتهم اليونانيين... إلخ[٣]. والمقصود بـ «عصر الاحتجاج» العصر الذي سبق منتصف القرن الثاني الهجري، فالشعراء الذين يُحتجُّ بعشرهم هم الجاهليون والمخضرمون والإسلاميون، أما المولّدون، وأوّلهم بشار بن برد، فلم يستشهد جمهور اللغويين بكلامهم.

والوقوف باللغة عند حدود زمانية ومكانية مع ما فيه من اضطراب منهجي ـ إذ يتعذّر التوفيق بين الأساسين: المكاني والزماني، فباعتبار الأول تستثنى أطراف الجزيرة، وباعتبار الثاني تُضمَّن ـ يُؤدِّي إلى تحنيط اللغة في ألفاظها، ولو أُخِذَ بهِ لما تطوَّرت اللغة، ولأصبحت عاجزة عن مجاراة التقدّم والحضارة. فالناس، في حياتهم اليوميَّة، يحتاجون، كل يوم، إلى مئات الألفاظ الجديدة للتعبير عن المعاني المستحدثة والمبتكرات المستجدّة. ولا شكّ في أنّ الاعتماد على ألفاظ ما سمِّي بـ «عصر الاحتجاج» والقياس عليها، يقصِّران في كثير من الأحيان أمام حاجة العصر للألفاظ الجديدة. ولقد أحسن مجمع اللغة العربية القاهري صنعاً عندما حرّر «السماع من قيود الزمان والمكان، ليشمل ما يُسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدّادين والنجّارين والبنّائين، وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات»[٤]، وأجاز «الاعتداد بالألفاظ المولّدة، وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء»[٥].

لقد اتخذ المخطِّئون «عدم السماع» المعيار

---

(١) مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م.

(٢) بيروت، دار العلم للملايين، ط ١ (١٩٨٣ م)، ط ٢ (١٩٨٦).

(٣) عبد الله البستاني: البستان ١/ ٣٤.

(٤) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. ص ١٢.

(٥) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.

الأول في تخطيئاتهم، فكثيراً ما كان يخطّىء هؤلاء لفظة أو تركيباً بحجّة أنه لم يسمع عن العرب. قال اليازجي، وهو يحرّم استعمال الفعل «استلف»: «ولم يرد «استلف» في شيء من اللغة»[(١)]. وقال أسعد داغر، وهو يحرّم استعمال الفعل «طاف» متعدّياً بـ «على»: «أمّا تعديته بـ «على» فلم تُسمع عن العرب»[(٢)]. وقال إبراهيم المنذر، وهو يحرّم جمع «ريح» على «أرياح»: ولم يسمع «أرياح» في كلام البلغاء»[(٣)]. وقال كمال إبراهيم، وهو يحرّم جمع «حاجة» على «حوائج»: «ليست من كلام العرب»[(٤)]... إلخ.

ولكنّ هذا المعيار لا يمكن الاطمئنان إليه، إذ إنّ في اتخاذه الكثير من المجازفة فهو يقتضي من يتّخذه، أن يكون مطّلِعاً على كل ما ورد عن العرب، وهذا شبه مستحيل بنظرنا. وقد فات اليازجي أن الفعل «استلف» ورد في «أساس البلاغة» للزمخشري[(٥)]، وفات أسعد داغر أنّ تَعدّي الفعل «طاف» بـ «على» سُمِع عن العرب الفصحاء، فجاء في لسان العرب والمصباح المنير[(٦)]، كما جاء في التنزيل العزيز في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ﴾[(٧)] [الإنسان: ١٥]. وفات كمال إبراهيم ورود كلمة «أرياح» جمعاً لـ «ريح» عن العرب[(٨)]. أما في جمع «حاجة» على «حوائج»، فقد جاء في «لسان العرب»: «وجمع «الحاجة» حاج، وحاجات، وحوائج على غير قياس، كأنهم جمعوا «حائجة». وكان الأصمعي يُنكره، ويقول: هو مولَّد. قال الجوهريّ: وإنما أنكره لخروجه عن القياس، وإلاّ فهو كثير في كلام العرب»[(٩)]. وهكذا فالحكم على ورود لفظة في كلام العرب أمر يسير لا يتطلّب إلاّ الرجوع إلى أحد المعاجم العربيّة، أما الحكم على عدم ورودها ففيه الكثير من المجازفة.

ب ـ عدم القياس: القياس في اللغة هو «ردّ الشيء إلى نظيره»[(١٠)]، أو أن تشتقَّ لفظاً من آخر وفق المقاييس التي ارتضاها اللغويون والنحاة، والتي استُقرِئت من اللغة نفسها. فتقول مثلاً إن كلمة «وزن» تجمع قياساً على «أوْزان» و«وزون»، فتستعمل الكلمة «وزون» ولو كانت غير مسموعة عن العرب، وذلك لأنّ الوزان «فُعول» قياسيّ في كل اسم على وزن «فَعْل»[(١١)]. وتجمع كلمة «معجم» على «معاجم» جمعاً قياسيًا ولو لم تكن واردة في كلام العرب. فاللفظ المقيس يكون «صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموع، ولا يصحّ

(١) الأب جرجي جنن: مغالط الكتاب ومناهج الصواب. ص ٥٤.
(٢) أسعد داغر: تذكرة الكاتب. ص ٧٧.
(٣) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ص ٣٦.
(٤) كمال إبراهيم: أغلاط الكتاب. ص ٤٩.
(٥) الزمخشري: أساس البلاغة. مادة (س ل ف).
(٦) انظر مادة (ط وف) في لسان العرب لابن منظور؛ والمصباح المنير للفيومي.
(٧) وكذلك في الآية: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥﴾ [الصافات: ٤٥].
(٨) انظر مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب. ص ٨٠ ـ ٨١.
(٩) ابن منظور: لسان العرب. مادة (ط و ق).
(١٠) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. مادة (ق ي س).
(١١) عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع. ص ٦٥.

رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته»[١].

وقد وقف ابن فارس موقفاً متزمّتاً من القياس فقال: «ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[٢]. فهذا «تضييق يقضي على اللغة بالجمود وعلى أهلها بالخمود. والحق أنّ كل قياس يجري على سنن العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه، لا محيص لنا عن قبوله، وما قيس على كلام العرب قياساً صحيحاً، فهو من كلامهم. ولنا أسوة فيمن سبقونا، فتصرّفوا في ألفاظ اللغة في كل نوع من أنواع العلوم اللسانية والعقلية والمادية والاجتماعية، حتى عُدَّ ذلك من اللغة لا يردّه إلّا من لا معقول له»[٣]. ونقل المازني عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه أنهما كانا يقولان: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»[٤]. وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة الأخذ بمبدأ القياس، ثمَّ أطلقه ليشمل ما قيس من قبل وما لم يُقَسْ[٥].

وإن كان الأخذ بالقياس أمراً جائزاً وضروريًّا في حالات كثيرة، فإنّ من اللغويين المخطِّئين من بالغ في الاستناد إليه حتى إنه اعتبر أنّ ما خالف القياس خطأ، وأن ما وافقه صواب، وأن ذلك مبدأ يطبَّق على أبناء هذا العصر مثلما يطبق على أبناء عصر الاحتجاج، وأوّلهم عرب الجاهلية[٦]. لذلك أنكر جمع «حاجة» على «حوائج»[٧]، وجمع «منارة» على «منائر»[٨]، بحجَّة الشذوذ عن القياس. ولكن العرب كانوا يعتبرون الكلمة «مخالفة للفصاحة إذا كانت شاذّة في القياس والاستعمال معًا. أما إن شذّت في القياس دون السماع، فلم يقل أحد من العلماء بعدم فصاحتها، وإلّا كان كثير من الكلام غير فصيح»[٩]. ولم يكن خلاف بين علماء اللغة وأئمَّتها في فصاحة المطّرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، لأنَّ أحداً لا يُنكر أنه هو اللغة الفصيحة. قال سيبويه: «ولو قالت العرب: «أضرب أي: أفضل» لقلته، ولم يكن بدّ من متابعتهم»[١٠]. وقد قسم ابن جني كلام العرب أربعة أضرب من حيث الاطراد والشذوذ:

١ ـ مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

٢ ـ مطّرد في القياس، شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من «يذر» و«يدع».

---

(١) عباس حسن: النحو الوافي ٤/ ٦٣٣.
(٢) أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ص ٦٩.
(٣) مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب. ص ١٩٩.
(٤) ابن جنّي: المنصف ١/ ١٨٠.
(٥) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. ص ١٢.
(٦) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ط ٣، مطبعة الاجتهاد، بيروت، ١٩٢٧. ص ٥.
(٧) المصدر نفسه. ط ٢. ص ٣.
(٨) المصدر نفسه. ص ١٣.
(٩) مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب. ص ٣٨.
(١٠) سيبويه: الكتاب ٢/ ٤٠٢.

٣ ـ مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو استصوبت الأمر، واستحوذتُ الشيء، واستنوق الجمل.

٤ ـ الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: ثوب مصوون، وفرس مقوُود. . . وهذا النوع لا يحسن استعماله إلّا على وجه الحكاية[1].

وقد أحسن ابن جنّي إذا لم يخطّىء إلّا ما شذّ في القياس والسماع معاً.

ج ـ عدم ورود اللفظة في المعاجم: هذا المعيار اتخذه بعضهم للحكم على خطأ لفظة ما، فإبراهيم اليازجي يمنع استعمال الفعل «بارَح» بحجّة عدم ورود هذا الفعل في كلام العرب[2]. ولكن عمر بن الخطاب قال: «فما بارحَ الأرض حتى فعل الثلاث»[3]، وجاء في لسان العرب: «فكانوا لا يبارحون من اشتراها»[4].

وهكذا فإنه، إن كنا نستطيع الاستناد إلى المعاجم العربيّة لإثبات صحّة لفظة أو تركيب، فإننا لا نستطيع الحكم على أنّ ما لم يرد فيها خطأ. يقول أمين ظاهر خير الله مؤلّف كتاب: «الرأي الحاسم في الكلام الذي خلت منه المعاجم»[5]: «هذا جانب صغير مما أغفلت المعاجم ذكره، ولو اتسع لي المقام لجئت بمئات من الأفعال والأسماء وردت في كلام أمراء الشعر والنثر ولم يرد الجلاء عنها في المعاجم»[6]. وعلى الرغم من أن «لسان العرب» قد اشتمل على ثمانين ألف مادة، وأن «تاج العروس» تضمَّن قرابة المئة والعشرين ألف مادة، فإنّ ثمّة من نهض في هذا العصر يستدرك على هذين المعجمين الضخمين وعلى غيرهما ما فاتها من مواد، فوضع المستشرق الإنكليزي لين (١٨٧٦م) معجمه «مدّ القاموس»[7]، ووضع المستشرق الهولندي دوزي (١٨٨٢م) معجمه «مستدرك المعجمات العربية»[8]، ووضع المستشرق الفرنسي فانيان (١٩٣١م) «ذيل القواميس العربية»[9]، ووضع أنستاس الكرملي معجمه «المساعد»[10].

د ـ الاستناد إلى تخطيء أحد اللغويين: كثيراً ما استند المخطّئون إلى قول أحد العلماء السابقين، فأوردوا تخطيئه دون رويّة أو تحقيق. فقد قال مثلاً أبو العباس ثعلب إن «العام» و«السنة» ليسا بمعنى واحد، فـ «السنة» من أيِّ يوم عددتَه إلى مثله، و«العام» لا يكون إلا شتاءً وصيفاً[11]، فإذا بإبراهيم

---

(١) ابن جني: الخصائص ١/٩٦ ـ ١٠٠.
(٢) الأب جرجي جنن: مغالط الكتاب ومناهج الصواب. ص ١٩.
(٣) عن محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ٣٦.
(٤) ابن منظور: لسان العرب. مادة (ح ف ر). (٥) طبع في المطبعة العلمية في بيروت سنة ١٩٣٢.
(٦) أمين ظاهر خير الله: اللؤلؤ المنضود في دفع النقود. ص ٥٣.
(٧) عربي ـ إنكليزي، لندن، ١٨٦٣ ـ ١٨٩٣. (٨) ألفه بالفرنسية، ليدن، ١٩٢٧.
(٩) عربي فرنسي، الجزائر، ١٩٢٢.
(١٠) طُبع منه جزءان، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦، تحقيق كوركيس عواد ونجيب العقيقي.
(١١) عن الفيومي: المصباح المنير. مادة (ع و م).

اليازجي[١]، وأسعد داغر[٢]، وأمين ظاهر خير الله[٣]، وعباس أبي السعود[٤] يُفرّقون في المعنى بين الكلمتين، ولو كلّف أحدهم نفسه بعضاً من مشقّة البحث، لوجد أن القرآن الكريم لا يميِّز بينهما، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [العنكبوت: ١٤]، فقد جمع القرآن الكريم بينهما ثم استثنى كمِّيَّة لأحدهما من جملة الآخر؛ لأنهما مستويان[٥]. وجاء في مختار الصحاح: «العام: السنة»[٦]، وإذا كان «العام أخصّ من السنة ـ على ما في المصباح ـ فيجوز إطلاق «السنة» عليه بحسب التسمية بالجزء مكان الكل»[٧].

وكثيراً ما كان ينقل المخطّئون بعضهم عن بعض دون إشارة أو رويَّة، يدلّك على ذلك اتفاق الكثيرين على تخطيء اللفظة الواحدة والتركيب الواحد، اللذين، لو أعمل أحد اللغويين فكره، وفتّش قليلاً في المعاجم وكتب التراث، لوجد أنهما فصيحان لا غبار عليهما.

هـ ـ الاستناد إلى اللغة الأفصح: يبدو أنّ مسألة «الفصيح» و«الأفصح» وما يسمّى باللغات «الرديئة» أو «الشاذّة»، أو «النادرة» أو «الضعيفة»، قد شغلت اللغويين منذ أكثر من ألف عام. قال ابن هشام اللخمي وهو يردّ على أبي بكر الزبيدي تخطيئه قول العامة: «سكرانة»: «فإذا قالها قوم من بني أسد، فكيف تلحن بها العامّة، وإن كانت لغة ضعيفة، وهم قد نطقوا أيضاً كما نطقت بعض قبائل العرب؟»[٨]. وقال أبو عثمان المازني: «دخلت بغداد فأُلقِيَتْ عليّ مسائل، فكنتُ أجيب فيها على مذهبي، ويخطّئونني على مذهبهم»[٩].

وقد قال فريق من المخطئين بمنع ما خرج عن الأفصح المأثور، فخطَّأوا المتكلّمين ببعض ما قالته العرب. يقول أحد المخطّئين: «إننا نمشي في انتقاداتنا على أفصح لغات العرب، وأبلغ أساليب الكتاب، أمّا إذا كان هناك قول أو لغة تجيز الكلمة التي انتقدناها، أو الأسلوب الذي عنيناه، فلا يضرّنا ذلك»[١٠]. واستناداً إلى هذا المقياس منع إبراهيم اليازجي أن يقال: «خلد إلى الأمر» (بمعنى: سَكَنَ إليه) قائلاً إن الصواب: «أخلد» معتلًا لذلك بقوله: «ولا يقال «خلد» إلّا في لغة

---

(١) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد. ص ٩٨ ـ ٩٩.
(٢) أسعد داغر: تذكرة الكاتب. ص ١٠١ ـ ١٠٢.
(٣) أمين ظاهر خير الله: اللؤلؤ المنضود. ص ٢٣ ـ ٢٥.
(٤) عباس أبو السعود: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة. ص ٢٨٦.
(٥) أنستاس الكرملي: أغلاط اللغويين الأقدمين. ص ٣٩.
(٦) الرازي: مختار الصحاح. مادة (ع و م).
(٧) أنستاس الكرملي: أغلاط اللغويين الأقدمين. ص ٣٩.
(٨) ابن هشام: الرد على الزبيدي في لحن العامة. مجلة معهد المخطوطات العربية، م ١٢، ج ٢. ص ٧٢.
(٩) ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٩٥.
(١٠) مجلة المجمع العلمي العربي: «عثرات اللسان» ٢/ ٨٨، والكاتب مجهول.

ضعيفة»[١]، ورأى أسعد داغر أن جمع «مجيد» على «أمجاد» نادر جدًّا وإنما يكثر في الأسماء[٢]، وقال إبراهيم المنذر إن جمع «حاجة» على «حوائج» واجب الاجتناب؛ لأنه «شاذ نادر»[٣].

لكن «الغريب» و«الشاذ» و«القليل» و«النادر» جزء من ثروة اللغة، ولا خلاف في كونه من أسلم كلام العرب، فقد ورد «في القرآن، وورد في الحديث، وفي كلام العرب شعرهم ونثرهم، وثبت أنّه ألفاظ لا تقل فصاحة عن غيرها من الألفاظ الأخرى الفصيحة»[٤]. و«أنّ ما وصف بقليل الاستعمال إنّما هو كذلك بالإضافة إلى زمان معيّن أو مكان معيّن، فما قلّ استعماله في هذا الحي قد يكون كثير الاستعمال في حي غيره، وما كان معيباً النطق به ها هنا لا يكون كذلك ها هناك... وذلك من خصائص اللغة ومزايا لهجاتها في طرائق النطق، وكيفية أحكامه، ولو لم يكن الأمر كذلك، لما ظلّت تلك الألفاظ تتردّد في لسان قبائلها، دائرة بين أهلها، بل لماتت مع الأيام»[٥].

والحكم «بالشذوذ» أو «القلّة» و«الندرة» فيه الكثير من المجازفة؛ لأنه يستدعي قراءة التراث جميعه لمعرفة «الكثير الاستعمال» من غيره. وما نحكم عليه بالشذوذ قد لا يكون كذلك لو وَصَلَنا كلّ ما قالته العرب. يقول عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[٦].

ولم يتّفق علماء العربية على مقياس واحد للحكم على لفظة أو تركيب بالشذوذ، ومن المعروف أنّ الخلاف بين مدرستين البصرة والكوفة يعود، في معظمه، إلى هذه المسألة، فقد بنت مدرسة البصرة قواعدها على الغالب الأعمّ من اللغة وأوّلت ما عداه، أو اعتبرته «شاذًّا» أو «نادراً» أو «قليلاً» فيما كانت مدرسة الكوفة تقيس على هذا «الشاذ» أو «النادر». وقد ثبت، في كثير من المسائل، صحّة ما ذهب إليه الكوفيون، كإجازة النسبة إلى الجمع، وإضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد، وتقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرِّفاً، وجواز تعريف العدد المضاف إضافة معنوية بـ«أل»... إلخ.

و ـ الاستناد إلى قواعد النحو والصرف: لا شكّ في أنّ قواعد النحو والصرف التي

---

(١) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد. ص ٩٧. وقد ورد الفعل «أخلد» في كتاب «فعلت وأفعلت» للزجّاج، والمخصّص لابن سيده، والمصباح المنير للفيومي.

(٢) أسعد داغر: تذكرة الكاتب. ص ٧٧ ـ ٧٨، وقد ورد جمع «مجيد» على «أمجاد» في لسان العرب لابن منظور، وقال علي بن أبي طالب وهو إمام الفصاحة والبيان: «أمّا نحن بنو هاشم فأنجاد أمجاد» (ابن منظور: لسان العرب. مادة (م ج د)).

(٣) إبراهيم المنذر: كتاب المنذر. ص ٣، وقد ردَدْنا قبل قليل على هذا التخطيء.

(٤) محمد ضاري حمادي: الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية. رسالة ماجستير في جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، سنة ١٩٧٣. ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٥) المرجع السابق. ص ٧٨.

(٦) ابن جني: الخصائص ١/٣٨٦.

استنبطها النحاة منذ زمان سيبويه، كان لها الفضل الكبير في حفظ العربية من الفساد، وقد ظلّت، عبر العصور، المعيار الأهمّ للحكم في خطأ لفظة أو صوابها. ولكنّ هذه القواعد نفسها لا تخلو من الفساد، وخاصّةً عندما منع النحاة اشتقاق وزن «فاعل» من «فَعُل»[١]، أو جمع «فَعْل» على «أفْعال»، ومجيء «كافّة» إلّا حالاً، ودخول «أل» على «بعض»، وإضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد، واشتقاق أفعل التفضيل من اللون... إلخ وغيره من الذي أثبت الاستقراء اللغوي السليم صحته.

ز - رفض المولَّد: يُقصد بـ«المولّد» اللفظ أو المعنى الذي استعمله الناس بعد عصر الرواية[٢]. وكثيراً ما كان يمنع المخطّئون استعمال لفظة بحجّة عدم ورودها، أو عدم مجيئها بالمعنى المستخدمة فيه في كلام العرب. ولهذا التخطيء حُججه، إذ لو أطلقنا استعمال «المولّد»، لفسدت العربية وتشعّبت إلى لهجات، كما تشعّبت اللاتينية إلى لهجاتها (الفرنسية، والإسبانية، والإيطالية... إلخ).

ولكنّ رفض «المولّد» يؤدي إلى تحنيط اللغة في ألفاظها ومعانيها، وقبوله سنّة طبيعية في اللغات عامّة، ومظهر حيويّ للغة يساعد على بقائها ونمائها وتطوّرها. وما أكثر الكلمات العربية التي أخذت دلالاتٍ لم تكن لها ضمن عصر الاحتجاج نفسه. فكلمة «الكُفر» مثلاً كانت تعني: السّتر والتغطية، وعند ظهور الإسلام أصبحت تعني عدم الإيمان بالوحدانية، أو النبوّة، أو الشريعة. وكلمة «قاموس» كانت تعني البحر أو البحر العظيم أو وسطه أو معظمه أو أبعد موضع فيه غوراً، ولكن عندما وضع الفيروزابادي (١٣٢٩م - ١٤١٥م) معجمه «القاموس المحيط» ونال ثقة العلماء وطلاب العربية، فانتشر بين جماهير المتعلّمين، اتخذت هذه الكلمة معنًى مولّداً هو «المعجم»، ولمّا وضع سعيد الشرتوني (١٨٤٩م - ١٩١٢م) معجمه «أقرب الموارد» أثبت فيه معناها المولّد[٣] ثم حافظ واضعو المعاجم العربيّة، بعد الشرتوني، على هذا المعنى المولّد[٤].

وما أكثر الكلمات المولّدة في معاجمنا الحديثة! وقد ميّز العلّامة الشيخ عبد الله

---

(١) انظر ابن جني: الخصائص ١/ ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) يميّز «المعجم الوسيط» بين «المولّد» و«المحدث» فالأوّل هو «اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية»، و«المحدث» هو «اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث، وشاع في لغة الحياة العامة» (مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. ص ١٦). وهذا التحديد، بنظرنا، غير وافٍ، إذ إنه يُهمل المعنى مكتفياً باللفظ، ومن المعروف أنّ المولّد قد يكون في المعنى دون اللفظ، كأن تكون كلمة مستعملة بمعنى معيَّن، ثمّ تأخذ في عصر لاحق معنى آخر أو دلالة أخرى.

(٣) قال الشرتوني (مادة (ق م س)): «القاموس كتاب الفيروزابادي في اللغة العربية، لقّبه بالقاموس المحيط، ويُطلقه أهل زماننا على كل كتاب في اللغة، فهو يُرادف عندهم كلمة معجم وكتاب لغة».

(٤) انظر كتابنا: المعاجم اللغوية العربية، بداءتها وتطورها. ص ١٣ - ١٤.

العلايلي في معجمه «المرجع»[١] بين «المولّد القديم»[٢] و«المولّد الحديث»[٣]، وقسّم «المولّد القديم» ستّة أقسام[٤]:

١ ـ مولّد العصر العبّاسي الأوّل (من سنة ٧٤٩م إلى سنة ٨٤٦م).

٢ ـ مولّد العصر العبّاسي الثاني (من سنة ٨٤٧م إلى سنة ٩٤٥م).

٣ ـ مولّد العصر العبّاسي الثالث (من سنة ٩٤٥م إلى سنة ١٠٥٠م).

٤ ـ مولّد العصر العبّاسي الرابع (من سنة ١٠٥٠م إلى سنة ١١٩٤م).

٥ ـ مولّد العصر العبّاسي الخامس (من سنة ١١٩٤ إلى سنة ١٢٥٨م).

٦ ـ مولّد العصر العبّاسي السادس (من سنة ١٢٤٠ إلى سنة ١٥١٦م).

ثم قسّم «الدخيل» إلى دخيل بتعريب قديم، وهو ما يرجع إلى ما قبل القرن السابع عشر الميلادي، ودخيل بتعريب حديث، وتاريخه الزمني يبدأ من القرن السابع عشر الميلادي حتى الآن[٥].

وإن كنّا نمنع إطلاق استعمال المولّد، ونردّ، في المقابل، الدعوات إلى تخطيئه ونَفْيه من لغة الكتابة والاستعمال، فإننا نرى أنه لا بدّ من اللجوء إلى ضوابط معيّنة كي يستقيم استعماله. ومن أهم هذه الضوابط، بنظرنا، اثنان: أولهما قرارات مجمع لغوي عربي، وثانيهما شيوع اللفظ (أو المعنى) المولّد أو عدمه، في لغة الكتابة.

٦ ـ **معايير التصويب**: كان لا بدّ للمصوِّبين المجوِّزين في ردّهم على المخطِّئين المانعين، من الاستناد إلى معايير لغوية سليمة للردّ على كتب اللحن. وكان من الطبيعي أن تكون هذه المعاير، في معظمها، هي نفسها التي استند إليها المخطِّئون، فإذا بها توجز بما يلي:

أ ـ **السّماع**: يذهب المجوِّزون إلى أنّه ينبغي ألّا نمنع منصوصاً دون آخر، ولا نُخطِّىء متكلّماً على وجه من الوجوه، لأنّ ما نُقِل عن العرب لا يمثّل إلّا أقلّه، وأنّ «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»[٦]. يقول مصطفى الغلاييني، في ردّه على إبراهيم المنذر إنكاره جمع «ريح» على «أرياح»: «فمَنْ أراد الأفصح فليصر إلى جمعها [أي: كلمة «ريح»] على «رياح»، ومن جمعها على «أرياح» أو «أرواح» فلم يَعْدُ الفصيح»[٧].

ولكنّ قبول لهجات العرب جميعاً، يؤدّي إلى مخالفة الكثير الكثير من القواعد النحوية واللغوية المتّبعة اليوم، فمن المعروف أنّ قبيلة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة

---

(١) لم يصدر منه إلّا الجزء الأول، وآخر كلمة فيه «جخْدَل».

(٢) ويعني به ما يرجع إلى ما قبل القرن السابع عشر الميلادي (عبد الله العلايلي: المرجع. ص. ك).

(٣) وتاريخه الزمنيّ يبدأ من النهضة الأوروبية الحديثة (المصدر نفسه. الصفحة نفسها).

(٤) المصدر نفسه. الصفحة نفسها.

(٥) المصدر السابق. الصفحة نفسها.

(٦) ابن جني: الخصائص ٢/ ١٢.

(٧) مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب. ص ١٨٩.

كانت تستخدم المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجرًّا[١] ، وأنّ قبيلة طيء كانت لا تلزم توحيد الفعل (إفراده) مع المثنّى والجمع، وهو ما عرف بلغة «أكلوني البراغيث»[٢] ، وأنّ من العرب من كان يلزم الأسماء الستّة الألف في جميع حالاتها . . . إلخ[٣] . فالأخذ بكلّ وجه ورأي سيحرمنا الالتزام بأصول العربية وطرائقها، ويؤدّي، في النهاية، إلى تشعّب نحوها وفساده، هذا النحو الذي حفظ العربية على تعاقب الأزمان، يقول الكسائي: «على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلّا القليل»[٤] .

ب ـ القياس: لا شك في أنّ المعاجم العربية قد أغفلت الكثر من الصيغ القياسية، اعتماداً منها على ما يقرّه علم التصريف وعلم النحو من قواعد. ولو ذكرت كلّ الصيغ القياسيّة لبلغت أضعاف أحجامها. من هنا ضرورة الاعتماد على القياس، فلا يجوز تخطيء كل ما جاز قياساً. لذلك نرُدُّ تخطيء جمع «بائس» على «بؤساء»؛ لأنَّ «فُعلاء» يَطّرد في جمع «فاعل»، وكذلك نرد تخطيء «بحث» على «أبحاث» لأنّ الوزان «فَعْل» يجمع جمعاً قياسياً على «أفعال»، كما صوّبنا جمع «زهرة» على «زُهور» استناداً إلى القياس.

والقياس ليس مقصوراً على الأقدمين، فقد ثبت جواز قياس الكثير من الصيغ التي لم يقل بقياسها هؤلاء، وقد أحسن مجمع اللغة العربية صنعاً عندما فتح باب القياس، فأقرَّ:

١ ـ قياس المطاوعة من «فَعْلَلَ» وما أُلْحِق به، وهو «تَفَعْلَلَ»، نحو: «دَحْرَجْتَه فَتَدَحْرج».

٢ ـ قياس تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة.

٣ ـ قياس المطاوعة لِ «فعَّل» مضعَّف العين، وهو «تفعَّل».

٤ ـ قياس صيغة «استفعل» لإفادة الطلب أو الصَّيرورة.

٥ ـ قياس صنع مصدرٍ من كلمة بزيادة ياء مشدّدة وتاء، وهو المصدر الصِّناعي.

٦ ـ قياس صوغ مصدر على «فُعال» من الفعل اللازم المفتوح العين للدلالة على المرض.

٧ ـ قياس صوغ مصدر على وزن «فَعَلان» للفعل اللازم المفتوح العين، إذا دلّ على تقلّب واضطراب.

٨ ـ قياس صوغ مصدر على وزن «فِعالة» من جميع أبواب الثلاثي للدلالة على الحِرفة أو شبهها.

٩ ـ قياس صوغ اسم على وزن «مِفْعَل» و«مِفْعال» و«مِفْعَلَة» من الفعل الثلاثي للدلالة على الآلة التي يُعالج بها الشيء، ويضاف إلى هذه الصيغ الثلاث «فعّالة» كخرّاطة وسمّاعة.

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٦١.

(٢) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٩٨ ـ ١٠٥.

(٣) ومنه قول رؤبة أو أبي النجم (من الرجز):

إنَّ أَبـاهــا وَأَبــا أبـاهــا ... قَـدْ بَـلَـغـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتـاهـا

(ابن هشام: شرح شذور الذهب. ص ٦٢، الهامش).

(٤) عن ابن هشام: الرد على الزبيدي في لحن العامة. مجلة معهد المخطوطات العربية، م ١٢، ج ٢. ص ٥٨.

١٠ ـ قياس صوغ «مَفْعلة» من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد، كمَبْطَخَة ومَأسَدة.

١١ ـ قياس صوغ «فَعَّال» للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدِّي»(١).

لكنّ إجازة القياس يجب ألّا تؤدي إلى المبالغة في فتح بابه، أو إلى تفضيله على السماع، فمن اللغة «ما لا يؤخذ إلّا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر، نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا ممّا لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع»(٢). و«القياس غير قادر على تقرير أن هذا الفعل المجرّد مثلاً يمكن أن يستعمل مزيداً، أو أن هذا الفعل المزيد يصحّ استعمال المجرّد منه، أو أنّ ذلك الفعل الثلاثي يمكن أن ينسب، استنتاجاً، إلى وزنه الحقيقي من أوزان الثلاثي الستة. . . إلخ؛ لأن المدار في ذلك كله على السماع، وأنّ لا حيلة في التغلب على هذه العقبة في العربية إلّا بالرجوع إلى المعجمات العربيّة بما أثبتته من صيغ الفعل وأوزانه»(٣).

ج ـ الاستناد إلى المعاجم: إذا كنّا لا نستطيع تأكيد خطأ لفظة أو تركيب بحجَّة عدم وجودها في المعاجم، فإننا، ولا شك، نستطيع تأكيد صحّتها إذا وردت في هذه المعاجم. والسؤال الذي يطرح هنا، هو: هل يكفي الاستناد إلى معجم واحد لرد التخطيء؟

ممّا لا شكَّ فيه، أنّ أحداً، مهما علا كعبه في العربية، لا يبرأ من الوهم اللغوي، وعليه فإن المعجم ليس معصوماً عن الخطأ، وقد خطّأ بعض المعاجم أحياناً بعضَ التراكيب التي ثُبِّتَتْ صحتها.

ولكن انفراد المعجم بلفظة لا يسوِّغ، بالضرورة، ردّها عليه بحجَّة أنها وليدة الظن والتخيّل، وإلّا بطل كثير من صحيح هذه اللغة، مما انفرد به معجم دون غيره، ثم ما الذي يحقِّق الظن في فكرة الانفراد، وقد فُقِد الكثير من المعاجم؟

مهما يكن من أمر، فإننا لم نكتفِ، في تصويباتنا بالاستناد إلى معجم واحد، مخافة أن يكون صاحب المعجم قد أخطأ فيما نودّ تصويبه.

د ـ الشيوع والاستعمال: يعرِّف كثير من العلماء المستوى الصوابي في اللغة بأنّه الاستعمال المطّرد لها، أو ما يؤيِّده السلوك اللغوي لمتكلِّمي اللغة، يقول تمام حسان: «المستوى الصوابي معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في

(١) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. ص ١٣ ـ ١٤.
(٢) ابن جني: المنصف ١/٣.
(٣) محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. ص ٢٦١.

الاستعمال. والمستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شؤون الثقافة بالمعنى الأعمّ»[١]. ويرى «سايس Sayce» أنّ مقياس الصواب هو تعوّد المتكلّمين للعبارة، واستعمالهم إياها استعمالاً مطّرداً، وأنّ ما يصحّ أن يطلق عليه صواب نحوي، هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلّمي اللغة[٢]. ويرى «سويت Swet» أنّ ما يؤيّده الاستعمال العام لمتكلمي لغة من اللغات، هو ما يصح أن يطلق عليه اسم الصواب اللغوي[٣]. وحدد «جسبرسن Jespersen» الصواب اللغوي بأنه: «الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية، التي ينتمي إليها المتكلم»[٤]. وعليه، يمكن الاستنتاج، أنّ الذي يعيد معيار الصواب والخطأ إلى الاستعمال يقول بالمبدأ القائل: «الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور». ولكن إن كان شيوع الخطأ يمنحه الشرعيّة والقبول، فماذا يبقى من نحو لغتنا العربية وصرفها، ونحن، في عاميّاتنا، نخالف أشدّ المخالفة قواعد النحو والصرف؟ ثم ما هو تحديد «الجماعة اللغوية» التي ينبغي الرجوع إليها؟ أهي الموجودة ضمن القرية الواحدة، أم المنطقة، أم الدولة، أم... إلخ؟ وإذا اتخذنا لكلّ عاميّةٍ معياراً صوابيًا، ألا نكون نساهم، عن غير قصد، في الدعوة إلى أن يتبنّى كل قطر عربي عاميّته الخاصة به؟

من جهة أخرى نرى أنّه لا يجوز تخطيء ملايين من الناس يستعملون لفظةً معيّنة، بحجّة أنها لم ترد في المعجم؛ لأن وظيفة المعجمي تدوين ما يقوله الناس، لا فرض الكلمات عليهم. هنا تبرز مهمة المجامع اللغوية، في إجازة لفظ أو منع آخر.

وعليه، آثرنا اتخاذ موقف وسط في تصويباتنا، إذ صوَّبنا ما صوّبته المجامع اللغوية، مستندين، بشكل عام، إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، وهو أنشط المجامع في هذا الميدان، وإلى «المعجم الوسيط» و«المعجم الكبير» اللذين أصدرهما.

هـ ـ قواعد النحو والصرف: إذا كنّا أحياناً لا نطمئنُّ كلّ الاطمئنان في العودة إلى قواعد النحو والصرف لتخطيء لفظة أو تركيب، بسبب استقراء النحاة الناقص للغة واضطراب مناهجهم في وضع قواعد النحو، فإننا، على العكس، نستطيع الرجوع إليها في تصويباتنا، ذلك أنّ هذه القواعد ـ فيما تجوّزه ـ تستند إلى شواهد سليمة وكثيرة من لغة العرب. واستناداً إلى هذه القواعد صوّبنا مثلاً مجيء خبر «كاد» جملة فعليّة مضارعيّة مقترنة بـ «أنْ».

و ـ قبول المولّد والمحدث: مما لا شك فيه أنّ الاقتصار في الألفاظ على ما استعمله عرب عصر الاحتجاج يؤدّي إلى عُسر التكلّم

(١) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. ص ٦٧.

(٢) جسبرسن: اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة عبد الرحمن أيوب. ص ١٢٤، وقد أخذناه عن عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. ص ٥٠.

(٣) عن المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

(٤) عن المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

بالعربية، والنفور منها. وما زالت اللغات العالميّة تتقبَّل كلّ يوم عشرات الكلمات الجديدة وبخاصة المصطلحات العلميّة. ومهما يتزمَّت المخطِّئون، فإنّهم لا يستطيعون أن يزعموا وجوب رفض كل مولّد ومحدث.

ولكن قبول كل الكلمات المولّدة والمحدثة الشائعة على ألسنة العامّة، يؤدي إلى فساد اللغة وتشعّبها إلى لهجات. وعليه، لا بد من ضوابط لقبول المولّد والمحدث. ولعلّ من أهم هذه الضوابط اثنين: أولهما إجازة مجمع لغوي عربي لاستعمال اللفظة المولّدة، وثانيهما ورود اللفظة في معجم صادر عن مجمع لغوي، كـ «المعجم الوسيط» و«المعجم الكبير» الصادرين عن مجمع اللغة العربية.

ز ـ قرارات مجمع لغوي عربي: يتخذ بعض المجوّزين قرارات أحد المجامع اللغوية أساساً للتصويب. يقول محمد العدناني إنه قَبِل جميع الكلمات التي أقرّتها مجامعنا اللغوية[١]، لكنّه لم يقبل «الكلمات المولَّدة الحديثة التي انفرد بذكرها «المعجم الوسيط»، إذا كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها»[٢] وعليه خطّأ من يقول: «حوّر الكلام»، ثم قال: «أمّا قول «المعجم الوسيط»: حوّر فلانٌ الكلامَ: غيَّره (مولّد)»، فإنني لا أصوِّبه؛ لأن المعجم لم يذكر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وافق على استعمال «حوّر» بهذا المعنى»[٣].

ونحن نؤيد اتخاذ قرارات المجامع اللغويّة أساساً للتصحيح[٤]، لأسباب، منها: أنّ هذه القرارات مستندة إلى بحوث لغوية علمية رصينة، وأن قبول الألفاظ المولَّدة يجب أن يضبط بالاستناد إلى هذه القرارات كما أسلفنا القول.

ح ـ التضمين: في اللغة هو «إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملتُه معاملتَه لتضمّنه معناه واشتماله عليه»[٥]. أو هو إشراب لفظٍ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه[٦]. وأمثلته كثيرة في القرآن الكريم، ومنها الآية: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، حيث ضُمّن الفعل «كفر» معنى الفعل «حرم»، فَعُدِّي إلى مفعولين. والآية: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: لا تنووا، ولهذا عُدِّي الفعل «تعزموا» بنفسه (مثل «تنووا») لا بـ «على» كالأصل، والآية: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]، حيثُ ضمّن الفعل

---

(١) محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة. ص ٩، الفقرة (ج).

(٢) المصدر نفسه. ص ١٠، الفقرة (ك). ونحن خالفناه في هذا الأمر إذ جوّزنا ما جاء به المعجم الوسيط في طبعته الثانية.

(٣) المصدر نفسه. ص ٧٢.

(٤) نحن لا نزعم أنّ المجمع اللغوي معصوم عن الخطأ، فقد كان أحياناً يغيِّر قراراته (لقد قرر مجمع اللغة العربية مثلاً إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، ثم عاد فتوسّع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة. (مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة، ١/ ٦٩)، لكننا لا نرى بدًّا من الأخذ بقراراته ما دامت لم تخطّأ.

(٥) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. مادة (ض م ن).

(٦) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٧٦٢.

«يسمعون» الذي يتعدّى بنفسه، معنى الفعل «يُصغون» فعُدّيَ بـ «إلى». وقد أجاز مجمع اللغة العربية التضمين بشروط ثلاثة: تحقق المناسبة بين الفعلين، وجود قرينة، وملاءمة الذوق العربي[١]. وقد أحسن المجمع بعدم إطلاق التضمين وتحديد شروطه؛ لأنه «إذا فتح باب التضمين على مصراعيه تعذّر إقفاله على الإنس والجن»[٢].

واستناداً إلى التضمين رد بعض المصوِّبين المجوِّزين بعض التخطيئات، فقد أنكر اليازجي تعدية الفعل «خشي» بالباء[٣] في قول عنترة (من الكامل):

ولقد خشيت بأن أموتَ ولم تدُرْ
للحربِ دائرةٌ على ابني ضمضَمِ[٤]

ورُدَّ عليه بأن الفعل «خشي» ضُمِّن هنا معنى الفعل «غرض»، يقال: غرض بمقامه، أي: ضجر، أو معنى الفعل «برم»[٥].

* * *

للتوسُّع انظر:

- ظاهرة اللحن في اللغة العربية إلى نهاية القرن الثالث الهجري. حسن محمد إسماعيل شلبي. جامعة الإسكندرية، ١٩٧١م.
- التصويب اللغوي في لحن العامّة من القرن الرابع الهجري. أحلام فاضل عبود. جامعة بغداد.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة. اميل يعقوب. بيروت، دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٨٦م.
- الكتب التي أثبتناها في الرقم ٤ من مبحث «اللحن».

لحوق التاء بالمصدر الميميّ

انظر: التاء (لحوقها بالمصدر الميميّ).

اللِّحيانيَّة

لهجة عربيَّة قديمة، والنسبة إلي قبيلة بني لحيان التي كانت تتكلّمها، كُتِبَتْ بالخط المسنَد. أداة التعريف فيها الهاء وألْ وهَلْ.

اللَّخْلَخانيَّة

عيب من عيوب النطق، مصدره خاصّية في لهجة حوض الفرات بالعراق. ومن صفات اللخلخانية حذف الهمزة التي تقع في أواخر الكلمات (الجاحظ: البيان والتبيين، ج ٣، ص ٢١٢).

اللَّخْميّ

= محمد بن أحمد بن هشام (.../... - ٥٧٧ هـ/ ١١٨١م).

لَدَى

اسم جامد يُعْرب ظرفاً للمكان، أو للزمان[٦]، مبنيًّا على السكون في محل نصب مفعول فيه، ولا يجوز جرّها مطلقاً، كما أنَّها

---

(١) عن محمد سعيد أسبر وبلال جنيدي: الشامل، معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها. ص ٣٠٢.
(٢) أسعد داغر: تذكرة الكاتب. ص ١١٦.
(٣) والأصل أن يتعدّى بنفسه.
(٤) إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد. ص ٦٠.
(٥) محمد علي النجار: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ١/ ٨.
(٦) بحسب المضاف إليه فإذا أضيفت إلى اسم يدل على زمان كانت ظرف زمان، وإذا أضيفت إلى اسم يدل على مكان كانت ظرف مكان.

لا تأتي إلّا مضافة للاسم أو للضمير، نحو: «زرتك لدى[1] طلوع الشمس». و«جلست يَدَيْك». وهي لانتهاء الغاية.

* * *

وجاء في كتاب «شرح المفصّل» لابن يعيش:

«قال صاحب الكتاب: ومنها «لَدَى»، والذي يفصِل بينها وبين «عِنْدَ» أنّك تقول «عِنْدِي كذا» لِما كان في مِلْكِك، حَضَرَك أو غاب عنك، و«لَدَيَّ كذا» لما لا يتجاوز حَضْرتَك. وفيها ثماني لغاتٍ: «لَدَى»، و«لَدَنْ»، و«لَدُنْ»، و«لَدُ» بحذف نونها، و«لَدْنِ»، و«لُدْنِ» بالكسر للالتقاء الساكنين، و«لَدْ»، و«لُدْ» بحذف نونهما. وحكمُها أن يُجَرَّ بها على الإضافة، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]. وقد نصبتِ العربُ بها «غُدْوَةً» خاصّة. قال (من الطويل):

لَدُنْ غُدْوَةً حتّى ألاذَ بخُفِّها
بَقِيّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قالِصِ[2]

تشبيهاً لنونها بالتنوين، لمّا رأوها تُنْزَع عنها وتثبت.

قال الشارح: اعلم أنّ «لَدَى» ظرفٌ من ظروف الأمكنة بمعنَى «عِنْدَ»، وهو مبنيّ على السكون، والذي أوجب بناءه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كلّ جهة من الجهات الستّ، فليس في ظروف الأمكنة أبْهَمُ من «لَدَى»، و«عِنْدَ»، ولذلك لزمت الظرفيّةَ، فلم تتمكّن تمكن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه. وكان القياس بناء «عِنْدَ» أيضاً؛ لأنّها في معنى «لَدُنْ» و«لَدَى»، وإنّما أُعربت «عِنْدَ»؛ لأنّهم توسّعوا فيها، فأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضرَ، فقالوا: «عندي مالٌ»، وإن لم يكن حاضراً، يريد أنّه في مِلْكي. وقالوا: «عندي عِلْمٌ» ولا يعنون به الحضرةَ. و«لَدَى» لا يتجاوزون به حضرةَ الشيء، فلهذا القدر من التصرف أعربوا «عِنْدَ»، وإن كان حكمُها البناء ك «لَدُنْ»، و«لَدَى»، وبها جاء التنزيل. قال الله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقال: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [النساء: ٤٠، والكهف: ٢]، وقال: ﴿مِّن لَّدُنَّآ﴾ [النساء: ٦٧]، وغيرها، وقال: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥]، وقال ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥].

وليست «لَدَى» من لفظ «لَدُنْ»، وإن كانت من معناها؛ لأنّ «لَدَى» معتلّ اللام، و«لَدُنْ» صحيح اللام. وقالوا فيها: «لَدْنِ» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، فإنّهم استثقلوا ضمّة الدال، فسكّنوا تخفيفاً، كما قالوا في «عَضُدٍ»: «عَضْدٌ». ولمّا سكنت الدالُ، والنونُ ساكنةٌ، كسروا النونَ لالتقاء الساكنين، فقالوا: «لَدْنِ».

وقالوا: «لُدْنِ» بضمّ اللام مع سكون الدال وكسر النون، وذلك أنّهم لمّا أرادوا التخفيف،

---

(١) لاحظ أنّ ألف «لدى» كألف «على» تُقلب ياءً عند إضافتها إلى الضمير.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٢٧.
اللغة: الغدوة: البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. ألاذ: أحاط. قالص: منضمّ بعضه إلى بعض.
المعنى: ما زالت هذه الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظلُّ بخفها واجتمع حوله، أي: إلى وقت الاستواء.

نقلوا الضمّة من الدال إلى اللام، ليكون ذلك أمارةً على الحركة المحذوفة، وكسروا النون لالتقاء الساكنين. فأمّا من قال: «لَدَنْ»، فهي «لَدُن» بضمّ الدال، وإنّما سكّنوا الدال استثقالاً للضمّة فيها، كما قالوا: «عَضْدٌ»، و«سَبْعٌ». فلمّا سكنت الدال، وكانت النون بعدها ساكنةً، فُتحت الدال لالتقاء الساكنين، وشُبّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنّهي: «اضْرِبَنْ زيداً»، و«لا تَضْرِبَنْ عمراً»، وقد حذفوا النون من «لَدُنْ» تخفيفاً، فقالوا: «من لَدُ الصلاة»، و«لَدُ الحائطِ»، وليس حذفُ النون لالتقاء الساكنين؛ لأنّهم قد حذفوها، ولا ساكنَ بعدها، أنشد سيبويه (من الرجز):

مِن لَـدُ شَـوْلاً فـإلَـى إتْـلائِـهـا[1]

فمنهم من قال: «لَدُ»، بضمّ الدال وإبقاء الضمّة بعد الحذف، ليكون دليلاً على المحذوف، وأنّه منتقص من غيره، وليس بأصل على حِياله، ومنهم من قال: «لُدْ»، فحذف النون بعد نقل الضمّة إلى اللام. ومنهم من قال: «لَدْ»، بفتح اللام وسكون الدال، كأنّه حذف الضمّة تخفيفاً على ما ذكرنا، ثمّ حذف النون، وأبقى الدال على سكونها.

واعلم أنّ حكمَ «لَدُنْ» أن يُخْفَضْ ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف، نحو: «أمامَ»، و«قُدّامَ»، و«وَراءَ»، و«فَوْقَ»، و«تحت»، ولأنّ نونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من «عِنْدَ»، كما قال عزّ وجلّ: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، غير أنّ من العرب من ينصب بها، قال الشاعر (من الطويل):

لـدن غـدوةً حـتّـى ألاذَ... إلـخ

وقال ذو الرُّمّة (من الطويل):

لَدُنْ غُدْوَةٍ حتّى إذا امْتَدَّتِ الضُّحَى
وحَثَّ القَطِينَ الشَّحْشَحانُ المُكَلَّفُ[2]

يعني الحادي، والقطينُ: جمعُ قاطنٍ. وإنّما نصبوا بها ها هنا؛ لأنّهم شبّهوا نونَ «لدن» بالتنوين في «ضارب» فنصبوا «غدوةً» تشبيهاً بالمميِّز في نحو: «عندي راقودٌ خَلًّا، وجُبّةٌ صُوفاً»، والمفعولِ في نحو: «هذا ضاربٌ زيداً، وقاتلٌ بكراً»، ووجهُ الشَّبَه بينهما اختلافُ حركة الدال قبل النون، يقال: «لَدُنْ»، و«لَدَنْ» بضمّ الدال وفتحها على ما سبق. فلمّا اختلفت الحركتان قبل النون، وكانوا يحذفون النون، فيقولون: «لَدُ غدوة»، شابهت الحركاتُ قبلها باختلافها حركاتِ الإعراب، وشابهت النونُ التنوين بكونها

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦١، ٨/ ٣٤٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨؛ والدرر ٢/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩.
اللغة: لد: لدن بمعنى «عند». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلائها: مصدر «أتلى»، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.
المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.

(٢) البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٥٦٥؛ ولسان العرب ٢/ ٤٩٦ (شحح)، ١٣/ ٣٨٤ (لدن).
شرح المفردات: الغدوة والغداة: ما بين الفجر وطلوع الشمس. الضُّحى: ارتفاع النهار، وضوء الشمس، ووقت ارتفاع النهار وامتداده. القطين والقاطن: الخدم والأتباع، وقطين الدار: أهلها. وقطين الله: سكان حرمه.

تُحذفَ تارةً وتُثبَت أخرى، كما يكون التنوين كذلك، فنصبوا بها «غدوةً»، كما نصبوا بـ«ضارب».

وقد شبَّه بعضُهم «غدوةً» بالفاعل، فرفعها، فقال: «لدن غدوةٌ»، كما تقول: «قام زيدٌ». ومنهم من يجري على القياس، فيخفض بها، فيقول: «لدن غدوةٍ».

ولا نصب غيرُ «غدوة» مع «لدن»، وذلك لكثرة استعمالها، فغيّروها عن الجرّ، فلا تقول قياساً على «لدن غدوةً»: «لدن بُكْرَةً»؛ لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرةَ «لدن غدوةً»[١].

لَدُنْ

اسم جامد يُعرب ظرفاً للمكان أو للزمان[٢] مبنيًّا على السكون[٣] في محلّ نصب مفعول فيه، تُجرّ غالباً بـ«مِنْ»[٤]، نحو الآية: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وتُلازم الإضافة، إمّا إلى الاسم، نحو الآية: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وإمّا إلى الضمير، نحو الآية: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وإمّا إلى الجملة كقول القطامي (من الطويل):

صريعُ غوانٍ رَاقَهنَّ وَرُقْنَهُ
لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شابَ سودُ الذوائبِ

(جملة «شبَّ» في محل جرّ بالإضافة). وإذا أضيفت «لَدُن» إلى ياء المتكلِّم، اتّصلت بها نون الوقاية فيُقال: «لَدُنّي»، وقلَّ تجريدها منها، وهي لابتداء الغاية، وإذا وقعت قبل ظرف زمان، جاز جرّ الظرف أو نصبه على التمييز، نحو: «زرتك لدنْ غدوةٍ أو غدوةً».

لِدون

جمع «لِدَة» بمعنى التِّرب والمثيل، اسم مُلْحق بجمع المذكر السالم، يُرفع بالواو، ويُنْصَب ويُجرّ بالياء.

لَدَيْكَ

تأتي:

١ ـ لفظاً مركَّباً من الظرف «لدى» وضميرالمخاطَب. انظر: لدى.

٢ ـ اسم فعل أمر بمعنى: خُذْ، نحو: «لديكَ القلَمَ»، أي: خذه («لديك»: اسم فعل أمر مبنيّ على الفتح لفظاً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «القلم»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة).

لذا

مركَّبة من حرف الجر: اللام، واسم الإشارة: ذا.

انظر: ذا.

ابن لرّة

= بندار بن عبد الحميد (.../...).

اللُّزوم

اللُّزوم، في اللغة، مصدر «لَزِم». ولزِمَ الشيءُ: ثبتَ ودامَ. ولزمَ بيتَه أو عمله: لم يُفارقه.

وهو، في النحو، عدم تعدّي الأفعال وتجاوزها الفاعل إلى المفعول به.

انظر: الفعل اللازم.

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٧ ـ ١٣٠.
(٢) بحسب المضاف إليه، كما في «لدى».
(٣) إلّا في لغة قيس فتُعرب.
(٤) بخلاف «لدى» التي لا تُجرّ مطلقاً.

لزوم ما لا يَلْزَم

هو أن يأخذ الشاعر نفسه بالتزام حروف وحركات في القافية لا تتطلّبها قواعد علم القافية، وإنّما يفعل ذلك لزيادة الإيقاع الموسيقيّ، وللدلالة على مهارته اللغويّة. ومنه التزام صفيّ الدين الحليّ للراء قبل الرّويّ (القاف) في قوله (من البسيط):

يا سادَةً مُذْ سَقتْ عَنْ بابِهِمْ قَدَمِي
زَلَّتْ، وضَاقَتْ بِيَ الأَمْصَارُ والطُّرُقُ
وَدَوحَةُ الشِّعْرِ مُذْ فارَقْتُ مَجْدَكُمُ
قَدْ أَصْبَحَتْ بِهَجِيرِ الهَجْرِ تَحْتَرِقُ

ومنه التزام أبي العلاء المعرّي ثلاثة أحرف وثلاث حركات قبل الرّويّ في قوله (من الرَّمل):

مـا يَـشَـأْ رَبُّـكَ يَـفْـعَـلْ قـادِراً
جَـلَّ عَـنْ كُـلِّ مَـقـالٍ وَاعْـتِـراضِ
قَـدْ تَـجَـمَّـعْـنـا عـلـى غَـيْـرِ هُـدًى
وَتَـفَـرَّقْـنـا عـلـى غَـيْـرِ تَـرَاضِ

وهذا اللّزوم غلٌّ مرهق للصُّوَر الشِّعْريَّة، وللشَّاعريَّة، وقَلَّ أن تَتَيَسَّر معه الإجادة، إلّا مع الشُّعراء الفُحول. وممّن اشتُهر به: أبو العلاء المعرِّي، وله ديوان ضخم منه سمّاه «لزوم ما لا يلزم»، أو «اللّزوميّات»، وكان كثيِّر عَزَّة قد أكثر منه وأجاد.

ولِـ«لزوم ما لا يلزم» تسميات أخرى، منها «الإعْنات»، و«الالتزام»، وهو لا يقتصر على الشعر، بل قد يكون في النثر المسجّع، نحو الآيـــة: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ﴿١٧﴾ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴿١٨﴾﴾ [الإنشقاق: ١٧ ـ ١٨]، والآية: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴿١٠﴾﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠].

اللِّسان

لفظة تدلّ، في معناه الحقيقي، على العضو المعروف في داخل الفم بين الفكّين. وهو جارحة الكلام، وأداة رئيسة في آلة النطق، وتأليف مخارج الحروف والكلمات.

واللسان، مجازاً، الكلمة، وهو حينئذ مؤنَّث. وربما عنى أيضاً الكلام عامّة، فيجري حينئذ مجرى المذكَّر.

وهو قد يعني اللغة، وحُكمه في ذلك التذكير والتأنيث على حد سواء، إلّا أنّ بعض العلماء لا يُجيز هنا، في معنى اللغة، إلّا التأنيث.

ومرادف اللِّسان بمعنى اللغة هو اللِّسْن. والجمع أَلْسِنَة، وأَلْسُن، على جواز تذكير المفرد وتأنيثه، قياساً على ما جاء على وزن فِعَال من المذكر والمؤنَّث. وقد تمتد دلالة اللسان إلى معنى القدرة اللغوية (Langage). إضافة إلى معنى الكلمة (Parole)، ومعنى اللغة، والجارحة (Langue)، كما قدّمنا.

لسان العرب

أشهر معجم لغويّ ألّفه محمد بن مكرم، المعروف بـ ابن منظور»(٦٣٠ هـ/ ١٢٣٢م ـ ٧١١ هـ/ ١٣١١م).

يظهر أنّ ابن منظور أراد أن يجمع من اللغة كل ما استطاع جمعه منها[١]. لذلك جاء معجمه أضخم المعاجم اللغوية العربية

---

(١) يقول في مقدمة كتابه: إنّ معجمه «جمع اللغات والشواهد والأدلة، ما لم يجمع مثلُه مثلَه؛ لأن كل واحد من هؤلاء العلماء [من نقل عنهم] انفرد برواية رواها، وبكلمة سمعها من العرب شفاهاً، ولم يأت في كتابه بكل ما في كتاب أخيه... فسارت الفوائد في كتبهم متفرقة... فجمعت منها في هذا الكتاب ما =

حجماً[١]، مشتملاً على ٨٠ ألف مادة[٢]، وعلى عدد من المشتقات يصعب إحصاؤه. وقد بدأه بمقدمة، افتتحها بتحميد وصلاة، ثم ذكر شرف اللغة العربية وارتباطها بالقرآن. ثم نقد «التهذيب» و«المحكم» و«الصحاح». ثم وصف منهجه والدافع إلى وضع معجمه. وبعد المقدمة أثبت باباً في تفسير الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن، وباباً آخر في ألقاب حروف المعجم وطبائعها وخواصها. أما منهجه فيتسم بما يلي:

١ - اتبع نظام القافية الذي ابتكره الجوهري، رغم طول المدة بينهما ورغم ظهور بعض المعاجم التي اتبعت الترتيب الهجائي العادي (أي: حسب أوائل الكلمات). مثل: «المجمل» لابن فارس، و«أساس البلاغة» للزمخشري.

٢ - اهتم بأشعار العرب، وباللغات، وبالقراءات، وبالنوادر، وبقواعد اللغة، كما أكثر من ذكر أسماء الرواة الذين اقتبس عنهم، مما جعل كتابه أشبه بالموسوعة اللغوية منه بالمعجم كما يقول أحمد فارس الشدياق[٣].

٣ - جمع مادته - كما يصرِّح في مقدمة معجمه[٤] - من خمسة كتب هي: تهذيب الأزهري، ومحكم ابن سيده، وصحاح الجوهري، وحواشي ابن بري (١١٠٦ - ١١٨٧م)، ونهاية ابن الأثير (١١٥٠ - ١٢١٠م). وكان همه منصرفاً إلى تدوين ما في المعاجم السابقة دون إبداء رأيه أحياناً كثيرة[٥]، حتى أنه يعيد الأخطاء الواردة في معجمه إلى المصادر التي نقل عنها[٦].

٤ - صدَّر بعض أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب، ذاكراً فيها مخرجه[٧] وأنواعه وخلاف النحويين فيه وائتلافه مع غيره[٨].

= تفرق وقرنت بين ما غرَّب منها وبين ما شرَّق». مقدمة لسان العرب. بيروت، دار صادر. ص ٨.

(١) أما من حيث المواد فيأتي معجم الزبيدي «تاج العروس» أولاً إذ يحوي قرابة المئة والعشرين ألف مادة.

(٢) كما يقول الزبيدي في مقدمة «تاج العروس».

(٣) يقول الشدياق عن «لسان العرب»: «إنّه كتاب لغة، وفقه، ونحو، وصرف، وشرح للحديث، وتفسير للقرآن... وإن المادة التي تستغرق خمسين سطراً مثلاً في القاموس، قد تزيد في اللسان على مائتين وخمسين». أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس، بيروت، دار صادر، سنة ١٢٩٩ هـ، ص ٧٩.

(٤) المقدمة. ص ٧ - ٨.

(٥) وهذا ما أدى إلى نوع من التناقض أحياناً. جاء فيه مثلاً في مادة (م ل ك) أن كلمة «إملاك مثل مِلاك تعني عقد الزواج» مما يوحي بصحَّة الصيغتين (الإملاك والملاك) لكنه بعد ذلك بقليل يقول، وفي المادة نفسها، أنّ «صيغة إملاك هي الصحيحة فقط».

(٦) يقول ابن منظور في مقدمة معجمه (ص ٨): «فمن وقف فيه على صواب، أو زلل، أو صحة، أو خلل، فعهدته على المصنف الأول».

(٧) يقول مثلاً في حديثه عن الهمزة (ج ١، ص ١٧): إنها «كالحرف الصحيح، غير أنّ لها حالات في التليين والحذف والإبدال والتحقيق تعتل، فألحقت بالأحرف المعتلة الجوف، وليست من الجوف إنما هي حلقية من أقصى الفم».

(٨) يقول مثلاً في صدر حرف العين: «العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصيلة الحروف لقرب =

٥ ـ أكثر من الشواهد على المعاني المختلفة يسوق في ذلك نصوصاً من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والأمثال، والخطب.

٦ ـ دوَّن كل ما وقف عليه من المواد ومشتقاتها، ويبدو أنّ ابن منظور كان يرى أنّ المعجم يجب ألا يقتصر على تدوين الصحيح فقط كما فعل الجوهري في «الصحاح»، بل من حق جميع المفردات العربية أن تسجل فيه.

أما المآخذ التي وجهت إلى لسان العرب، فأهمها الفوضى المستشرية داخل مواده[1]، وتركه بعض الصيغ والمعاني التي يوردها أحد مراجعه، واقتصاره في المراجع على التهذيب، والمحكم، والصحاح، والتنبيه، والنهاية، وإهمال غيرها، مما أدى إلى أن يفوته كثير من الصيغ والمعاني والشواهد والنقود.

* * *

وأقبل الناس على «لسان العرب» يقتنونه، كما أقبل عليه بعض اللغويين، يعيدون طباعته مرتبين مواده حسب أوائل حروفه الأصول[2]. ووضعت بعض الدراسات حوله كـ «تصحيح اللسان» لأحمد تيمور باشا (١٨٧١ ـ ١٩٣٠)، و«تهذيب اللسان»[3] لعبد الله إسماعيل صاوي (؟ ـ؟). كما تتبع أخطاءه بعض اللغوين كتوفيق داود قربان[4]، وعبد الستار أحمد فراج[5].

وللسان طبعات عدّة، منها:

ـ طبعات دار صادر العديدة في بيروت.

ـ طبعة دار المعارف بمصر.

ـ طبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت.

= مخرجيهما، إلّا أن يؤلف فعل من الجمع بين كلمتين، مثل: حيَّ على، فيقال: «حيعل». ويقول في صدر باب القاف: «العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف جرساً وألذها سماعاً». ابن منظور: لسان العرب ٨/ ٣.

(١) فإذا نظرنا مثلاً إلى الصيغ الواردة في مادة (ع ر ب)، نجد أنه يبدأ بالاسم (عَرَب، عَرْباء، أعرابي، عُروبية، عَرَبَة)، ثم بالفعل (عَرَّب، استعرب)، ثم يعود إلى الاسم على غير نظام دقيق. كما أنه يبدأ المادة بالاسم أحياناً [كما في مادة (ع ر ب)] وبالفعل أحياناً أخرى [كما في مادة (ركب)]. هذا بالإضافة إلى تكرير الشواهد والصيغ المختلفة.

(٢) كما فعل يوسف خياط ونديم مرعشلي في طبعته الصادرة عن دار لسان العرب في بيروت، وكما فعل عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، في طبعته الصادرة عن «دار المعارف» بمصر.

(٣) أخرج منه خمسة أجزاء دون أن يتمّه.

(٤) انظر مقاله: «أمثلة من الأغلاط الواقعة في لسان العرب»، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٩ (سنة ١٩٦٤)، ص ٥١٠ ـ ٥١٥، وص ٦٨٧ ـ ٧٠٢؛ والمجلد ٤٠ (١٩٦٥ م)، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٥، وص ٦٧٨ ـ ٦٩٠، وص ٨٩٠ ـ ٨٩٥؛ والمجلد ٤١ (١٩٦٦ م)، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨، وص ٣٨٨ ـ ٣٩١، وص ٥٤٦ ـ ٥٦٨، وص ٧٢٨ ـ ٧٤١؛ والمجلد ٤٢ (١٩٦٧ م)، ص ١٨٢ ـ ١٨٦، وص ٣٦٣ ـ ٣٦٥، وص ٦٤١ ـ ٦٤٣.

(٥) انظر مقاله: «تصحيحات لسان العرب»، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ١٢ (سنة ١٩٦٠)، ص ١٧١ ـ ١٨٤، وج ١٣ (١٩٦١ م)، ص ١٧٧ ـ ١٩١؛ وج ١٥ (١٩٦٢)، ص ٥٧ ـ ٦٤؛ وج ٢٠ (١٩٦٦م)، ص ٣٣ ـ ٥٤؛ وج ٢١ (١٩٦٦ م)، ص ٣٧ ـ ٥٠؛ وج ٢٢ (١٩٦٧)، ص ٢٥ ـ ٢٩.

ـ طبعة دار مكتبة الهلال في بيروت.
ـ طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عامر أحمد حيدر، سنة ٢٠٠٣، وهذه الطبعة هي أفضل الطبعات حتى الآن.

للتوسّع انظر:

ـ لسان العرب لابن منظور: مجموعة دراسات معجميّة. حكمت كشلي فواز. بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٦م.
ـ تحقيقات وتنبيهات في لسان العرب. عبد السلام محمد هارون. بيروت، دار الجيل، ط ٢، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

اللِّسانيّة

هي علم اللغة.

انظر: علم اللغة.

اللِّسانيّات

هي علم اللغة.

انظر: علم اللغة.

اللص

= أحمد بن علي (نحو ٥٧٨ هـ/ ١١٨٢م).

اللَّصْق

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال كلمة «اللَّصْق» بمعنى: اللصوق، وجاء في قراره:

«يجري في الاستعمال المحدث مثل قولهم: «لصقَ الإعلانات ممنوع»، أو مثل قولهم: «شريط لاصق»، وقد منع بعض نقاد اللغة المحدثين «اللصق» مصدراً بمعنى اللصوق، ولكن المنقول عن ابن دُرَيْد كما في التاج قوله: اللَّزْقُ إلزامُك الشيءَ بالشيء، ومعلوم أن اللزق يجوز فيه الصاد والسين بديلاً من الزاي. كذلك جاءَ في «أقرب الموارد» اللّصق مصدراً رديفاً للّصوق. يضاف إلى ذلك أن المجمع أقرَّ أن الفعل المتعدي يصاغ له مصدرٌ على وزن «الفَعْل» بفتح فسكون ما لم يدل على حِرْفة، ومن حيث إن «لَصَق» فعل متعد، فنقول: «لَصَقُ الشَّيْءِ بالشيءِ»، فإن الشريط اللّاصق يحمل معنى الملتصق بغيره، على أنّ في اللُّغة مما يدل على الشريط اللّاصق ألفاظاً مفردة، كـ«اللِّصاق» على وزن «كِتاب»، و«اللَّصوق» على وزن «طَروب»، و«اللَّصّاق» على وزن «جَذّاب»، وكلّها ممَّا يجوز أن تتعاقب عليه الزاي والسين إلى جانب «الصاد»»[1].

لطافة المعنى

هو الدَّلالة بالتعريض والإيماء بدل التصريح، وذلك لمن يُحسِن فهم المعنى واستنباطه، نحو قول المهلهِل (من البسيط):

يُبْكى عَلَيْنا ولا نَبْكِي على أَحَدٍ
لَنَحْنُ أَغْلَظُ أَكْباداً مِنَ الإِبِلِ

لَعاً

مصدر منصوب بمعنى: انتعشَ من مكروه، أو نهض من عثرة، يتضمَّن الدعاءَ بالسلامة. ويقال: «لا لَعاً لفلان»، أي: لا أقامه الله من عثرته، ولا أنعشه. يُعرب مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به منصوباً بالفتحة، ومنه قول كعب بن زهير (من الطويل):

(١) القرارات المجمعيّة. ص ٢٥٤.

فإنْ أنتَ لم تَفْعَلْ فَلَسْتُ بآسِفٍ
ولا قائِلٍ إمّا عثرتَ: لعاً لكا

لَعِبَ دوراً

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول المعاصرين «لعب دوراً»، وجاء في قراره:

«يشيع في اللغة المعاصرة قولهم: «لعب دوراً»، يريدون به أداء مهمة من المهمات في أيِّ عمل من أعمال الحياة، وربما يسبق إلى الخاطر أن العبارة غير صحيحة، على أساس أن الفعل «لعب» لازم، ولكن لا مانع من استعماله، ويمكن تخريج صحته من وجهين:

أولهما: أن يجعل «دوراً» مفعولاً مطلقاً مباشراً، ومعلوم أن المفعول المطلق يصف الفعل من أيّ وجهٍ كان، وكلمة «دوراً» في اللغة العربية المعاصرة تعني مهمة أو نصيباً، وهي وصف للفعل. فلعب دوراً، أي: نصيباً، ولذلك تصبح كلمة «دوراً» مفعولاً مطلقاً.

التوجيه الثاني: أن قائل هذه العبارة وما يشبهها لا يريد بالفعل «لعب» معناه الحقيقيّ الذي يدل لفظه عليه، بل يريد معنى «أدى» ونحوه، أما لفظ «دور» فمصدر «دار»، ويراد به في العبارة معنى المهمة أو القدر أو النصيب، وإذاً يكون الفعل «لعب» فيما يعنيه الاستعمال المعاصر في العبارة مضمَّناً معنى «أدَّى» مثلاً. وهو متعدٍّ، وإذاً يكون «دوراً»! مفعولاً به لِـ«لعبَ».

ويتضح ممَّا سبق ما يأتي:

أن صيغة «لعب دوراً» صحيحة لغويًّا، إمَّا على أن كلمة دوراً مفعول مطلق، وإما على أنها مفعول به لفعل «لعب» المضمن معنى «أدى».

ولا محلّ للاعتراض على التخريج الأول؛ لأن دلالة اللعب قد تطورت في العصر الحديث كما يصوره البحث المرافق للأُستاذ علي النجدي ناصف. لذلك ترى اللجنة إجازة هذا التعبير في نطاق ما يستسيغه الذوق العام.

ولكن الرأي الغالب أن نقول: «أدى دوراً بدلاً من لعب دوراً»[1].

* * *

للتوسّع انظر:

- «تحقيقات لغوية: تعقيب على العبارة: «لعب دوراً». ف. عبد الرحيم. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٨، ج ٢ (١٩٧٣م). ص ٤٨١ ـ ٤٨٣.
- محاضر جلسات الدورة الرابعة عشرة لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٧٢م). ص ٣٤٩ ـ ٣٥٤.
- «العبارة «لعب دوراً»». ميشيل خوري. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٧، ج٢ (١٩٧٢م). ص ٤٦٧ ـ ٤٧٥.

لَعِقَ

لا تقلْ: «لَعَقَ العسَلَ بإصْبَعِه»، بل «لَعِق (بكسر العين) العَسَلَ بإصْبعِه».

لعَلَّ

اختُلِف فيها، فقال أكثر النحويِّين: هي حرف بسيط ولامها الأولى أصليَّة، وقال بعضهم: هي حرف مركَّب من لام الابتداء أو

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

اللّام الزائدة لمجرَّد التوكيد، بدليل قولهم: «عَلَّ» في «لَعَلَّ» و«علَّ». وهي تأتي بوجهين:
١ ـ حرف مشبَّه بالفعل. ٢ ـ حرف جرّ.

١ ـ «لَعَلَّ» التي هي حرف مشبَّه بالفعل: حرف ينصب المبتدأ اسماً له، ويرفع الخبر خبراً له[١]، وأجاز الكوفيّون أن تنصب كـ «إنَّ» وأخواتها الاسم والخبر معاً. ولها عدَّة معانٍ، منها:

أ ـ الترجّي: وهو الأشهر والأكثر، نحو: «لعلَّ الله يرحَمُنا».

ب ـ الإشفاق: نحو: «لَعَلَّ المحذورَ حاصِلٌ»، والفرق بين الترجّي والإشفاق أنَّ الأوَّل يكون في المحبوب، في حين يكون الثاني في المكروه.

ج ـ التعليل: وهذا المعنى أثبته جماعة منها الكِسائيّ والأخفش، وحملت على ذلك ما في القرآن الكريم، من نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣]، و﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه: ٤٤]. وقالت جماعة أخرى إنَّ «لعلّ» في الآيتين الأوليين تُفيد الترجّي، وهو ترجٍّ للعباد، والمعنى في الآية الثالثة: اذهبا على رجائكما ذلك من فرعون.

د ـ الاستفهام: وهذا المعنى أثبته الكوفيّون، وتبعهم ابن مالك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾ [عبس: ٣]، وقول النبيّ ﷺ لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستَعْجِلاً: «لَعَلَّنا أعْجَلْناك». والآية، عند البصريِّين، ترجٍّ، والحديث إشفاق.

ويقترن خبر «لَعَلَّ» بـ «أنْ» كثيراً حَمْلاً على «عَسَى»، نحو قول متمّم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك (من الطويل):

لَعَلَّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمّةٌ ... عَلَيْكَ من اللّائي يَدَعْنَكَ أجْدَعا

وبحرف التنفيس قليلاً، نحو قول الشاعر (من الطويل):

فقولا لها قولاً رقيقاً لعلّها ... ستَرْحَمُني مِنْ زَفْرَةٍ وعَويلِ

وخَرَّج بعضهم نصب «فأطَّلِعَ» في قراءة حفص في الآية: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، بإضمار «أنْ» قبل «أبلغ».

وزعم الحريريّ أنَّ خبر «لعلَّ» لا يأتي فعلاً ماضياً، ولكنّ بعض الشواهد تنقض زعمه، ومنها الحديث: «وما يُدريك لعلَّ الله اطّلعَ على أهل بدرٍ، فقال: اعملوا ما شئْتُمْ، فقد غفرتُ لكم»، وقول امرىء القيس (من الطويل):

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعد صِحَّةٍ ... لعلَّ منايانا تحوَّلْنَ أبْؤُسا[٢]

وأنشد سيبويه قول الفرزدق (من الطويل):

أَعِدْ نَظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما ... أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيَّدا[٣]

---

(١) هذا على المذهب البصريّ، أمّا الكوفيّون، فيقولون: إنّ الخبر باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخولها. انظر: مادة «المشبَّهة بالفعل».

(٢) ويُروى أيضاً: «فيا لكِ من نعمى تحوَّلْنَ أبْؤُساً». ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) ويُروى أيضاً: «فربَّما أضاءت»، ولا شاهد فيه حينئذ.

وورد خبر «ليت» ـ وهي بمنزلة «لعلّ» ـ فعلاً ماضياً مرّاتٍ عِدَّة في القرآن الكريم، ومنها: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، و﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠].

وفي «لَعَلَّ» اثنتا عشرة لغة، هي: لعلَّ، عَلَّ، لَعَنَّ، عَنَّ، لأنَّ، أنَّ، رَعَلَّ، رَعَنَّ، لَغَنَّ، رَغَنَّ، غَنَّ، لعلَّتَ. وانظر: «المشبَّهة بالفعل».

٢ ـ «لَعَلَّ» الجارَّة: تأتي «لَعَلَّ» حرف جرّ في لغة عُقيل، نحو قول الشاعر (من الوافر):

لَعَلَّ اللّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنا
بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[1]

وقول كعب بن سعد (من الطويل):

فقُلْتُ: ادعُ أُخرَى، وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قريبُ[2]

وأنكر بعضُهم هذه اللغة، وتأوَّل قول الشاعر: «لعلَّ أبي المغوار منك قريب»، فقال: «لعلَّ» مخفَّفة في البيت: «لَعَلَ»، واسمها ضمير الشَّأن المحذوف، واللام المفتوحة فيها هي لام الجرّ. وضُعِّف هذا التأويل من ثلاثة أوجه: أحدها أنَّ تخفيف «لَعلَّ» لم يُسمع في هذا البيت. وثانيها أنّها لا تعمل في ضمير الشَّأن. والثالث أنَّ فتح لام الجرّ مع الاسم الظاهر شاذّ.

وفي «لعلَّ» الجارَّة أربع لغات: لعلَّ، وعَلَّ، ولعَلِّ، وعَلِّ.

وانظر: الجَرّ.

٣ ـ ملحوظتان:

أ ـ تتَّصل «ما» الحرفيَّة الزائدة بـ«لَعَلَّ»، فتكفّها عن العمل، نحو قول الفرزدق (من الطويل):

أَعِدْ نَظراً يا عبدَ قَيْسٍ لَعَلَّما
أَضاءَتْ لكَ النّارُ الحمارَ المقيَّدا[3]

وجَوَّز قوم إعمالها حَمْلاً على «لَيْتَ» لاشتراكهما في أنّهما يُغَيِّران معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنَّ» المتَّصلة بها «ما» الحرفيَّة الزّائدة. وبعضُهم خَصَّ «لَعَلَّ» بذلك، لِأَشَدِّيَّة التشابه، فـ«لعلَّ» و«ليت» للإنشاء، أمّا «كأنَّ» فلِلْخَبر.

ب ـ ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام الأولى في «لعلّ» أصليَّة، وذهب البصريّون إلى أنها زائدة[4].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ اللام أصليَّة لأن «لعلّ» حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأنّ حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام، والتي يجمعها

---

(١) الشَّريم: المفضاة. وأفْضى المرأة إذا جامعها، فجعل مسلكَيْها واحداً.

(٢) أبو المغوار هو أخو الشّاعر.

(٣) ويُروى أيضاً: «فربّما أضاءت»، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) انظر في هذه المسألة:
ـ المسألة السادسة والعشرين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
ـ شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣.
ـ لسان العرب (علل)، (لعل).
ـ شرح المفصل ٨/ ٨٦.
ـ خزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢ ـ ٤٤٤.

قولك: «اليوم تنساه»، و«لا أنسيتموه»، و«سألتمونيها» إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلّها بأنها أصليّة في كل مكان على كل حال، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلّا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يحكم عليها في «ما» و«لا» و«يا» بأنها زائدة أو منقلبة، بل نحكم عليها بأنها أصلية؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك، فدلّ على أنّ اللام أصلية.

والذي يدلّ على ذلك أيضاً أنّ اللام خاصةً لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً، نحو: «زَيْدَلٍ»، و«عَبْدَلٍ»، و«فَحْجَلٍ» في كلمات معدودة، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها زائدة لأنا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عاريةً عن اللام، قال نافع بن سعد الطائي (من الطويل):

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأمْرِ بَعْدَ مَا ... يَفُوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا[1]

أراد: «لعلّ»، وقال العُجَيْر السَّلُولي (من الطويل):

لَكَ الْخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا، عَلَّ سَاعَةً ... تَمُرُّ، وَسَهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ[2]

وقال الآخر (من الرجز):

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهَا ... تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا[3]

وقال الآخر (من المنسرح):

وَلا تُهِينَ الْفَقِيرَ؛ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[4]

(١) التخريج: البيت لنافع بن سعد الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٦٠٧ (لعل)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ٨٧.
المعنى: أنا لا أعتب على ما راح وفات، ولكنني أعتب لعلّ ما سيأتي يكون أفضل.

(٢) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
اللغة: عَلِّلْنا: شاغِلْنا وأمِّلنا. السَّهواء: ساعة من الليل وصدر منه.
المعنى: يدعو له بالخير، ويطلب منه أن يشاغلهم بالأماني الحلوة، لعل ساعةً أو قسماً من الليل يمضي وهم في انشراح بال.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣١٦؛ والجنى الداني ص ٥٨٤؛ ورصف المباني ص ٢٤٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ واللامات ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٣ (علل)، ١٢/ ٥٥٠ (لمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦.
اللغة: صروف الدهر: نوائب الزمان وحوادثه. الدُّولات: جمع دُولة، وهو انقلاب الزمان، وجاء بدُولاه وتولاه: جاء بالدَّواهي. تدلننا: تجعل الغلبة مرّة لنا ومرّة لها. اللمّة: الشدّة، ويقال: هي الدهر.
المعنى: لعل نوائب الدّهر ودواهي الزمان تجعل الغلبة والانتصار على الشدائد مرّةً لنا ومرّة لها.

(٤) البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٩٠؛ والمعاني =

وقال الآخر (من الرجز):

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[١]

وقالت أُم النُّحَيْفِ وهو سعد بن قُرْطٍ (من الطويل):

تَرَبَّصْ بِهَا الأيامَ عَلَّ صُرُوفَهَا
سَتَرْمي بها في جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ[٢]

أراد: «لعلّ». فلما وجدناهم يستعملونها عاريةً عن اللام في معنى إثباتها دَلَّنا ذلك على أنها زائدة، ألا ترى أنا حكمنا بأن اللام في «زَيْدَلٍ»، و«عَبْدَلٍ»، و«أولالِك» وما أشبه ذلك زائدة لأنا نقول في معناه: «زيد»، و«عبد»، و«أولاك»، وحكمنا بأنّ الهمزة في «النَّئْدُلان» وهو الكابوس زائدة؛ لأنا نقول في معناه: «النيدلان» من غير همز، وكذلك بأن النون في «عَرَنْتَنٍ» زائدة؛ لأنا نقول في معناه «عَرْتن»[٣] بغير النون الأولى، إلى غير ذلك من الشواهد؛ فكذلك ها هنا.

والذي يدلّ على أنها زائدة أنّ هذه الأحرف ـ نعني «إنَّ» وأخواتها ـ إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل؛ لأنّ «أنَّ» مثل «مَدّ»، و«ليت» مثل «لَيْسَ»، و«لكنّ» أصلها «كِنَّ» ركبت معها «لا» كما ركبت «لو» مع «لا» فقيل: «لكنّ»، و«كأنّ» أصلها «أنَّ» أدخلت عليها كاف التشبيه، فكذلك «لعلّ» أصلها «عَلَّ» وزيدت عليها اللام؛ إذ لو قلنا إنّ اللام أصلية في «لعلّ» لأدى ذلك إلى أن لا تكون «لَعَلَّ» على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب: «فَعَلَ» كـ«ضَرَبَ»، و«فَعُلَ» كـ«مَكُثَ»، و«فَعِلَ» كـ«عَلِمَ»، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد، وهو «فَعْلَلَ»، نحو: «دَحْرَجَ» و«سَرْهَفَ»، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها، فصارت بمنزلة زيادة «لا» والكاف في «لكنّ» عندكم، فإنّه إذا جاز أن تحكموا بزيادة «لا» والكاف في «لكنّ» وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلأن يجوز أن يحكم ها هنا بزيادة اللام وهي حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى.

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون.

= الكبير ص ٤٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٤.
المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأناً، فربّما يحطّ عليك الدهر فيذلك، ويأتي معه فيرفعه.

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٠، ٧/ ١٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٢؛ وللعجاج في ملحق ديوانه. ص٢/ ٣١٠؛ وتهذيب اللغة ١/ ١٠٦.
المعنى: لعلّك يا أبتي تفرح، أو عساك تنجح.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٥.
اللغة: تربّص: انتظر وترقّب. صروف الأيام: حوادث الزمان. الجاحم: المشتعل بشدّة المُتَسَعِّر: المتوقّد، الملتهب.
المعنى: ترقّب ما ستفعل الدنيا بها طوال الأيّام، لعلّ تقلّبات وحوادث الزمان سوف ترمي بها في نار مستعرة متوقّدة.

(٣) العَرَتَنُ والعَرَنْتَنُ العرنْتُنُ والعَرَنْتِنُ والعَرْتُنُ: شجر يُدبغ بعروقه (لسان العرب (عرتن)).

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: «إنا وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم بغير لام»؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات. قلنا: إنما حذفت اللام من «لعلَّ» كثيراً في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلعبت العربُ بهذه الكلمة، فقالوا: «لعلَّ»، و«لَعَلَّنَ»، و«لَعَنَّ» ـ بالعين غير معجمة ـ قال الشاعر (من الرجز):

حتَّى يَقُولَ الجاهِلُ المُنَطَّقُ
لَعَنَّ هذا مَعَهُ مُعَلَّقُ[1]

و«لَغَنَّ» ـ بالغين معجمة ـ وأنشدوا (من الوافر):

ألا يا صاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا
نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ[2]

و«رَعَنَّ»، و«عَنَّ»، و«غَنَّ»، و«لَغَلَّ»، وَ«غَلَّ»؛ فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال. وكان حَذْفُ اللام أولى من العين ـ وإن كان أبعد من الطَّرَفِ ـ لأنه لو حُذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدِّي ذلك إلى الاستثقال؛ لأجل اجتماع الأمثال، أو لأنّ اللام تكون في موضع ما من حروف الزيادة وليس العين كذلك، والذي يدل على اعتبار ذلك أنهم جَوَّزُوا في تكسير «فَرَزْدَق» وتصغيره «فَرَازِقَ» و«فُرَيْزِقَ» ـ بحذف الدال ـ ولم يجوِّزوا في تكسير «جَحْمَرِش»[3] وتصغيره: «جَحَامِشَ» و«جُحَيْمِشَ» ـ بحذف الراء ـ لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومجيئها بدلاً منها في «مُزْدَان» و«مُزْدَجر»، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك، وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة في الجملة كان ذلك من طريق الأَوْلَىٰ؛ فلهذا كان حذف اللام الأولى أَوْلَى.

وأما قولهم: «إنا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام في معنى إثباتها دلَّ على أنها زائدة كاللّام في «زَيْدَلٍ» و«عَبْدَل» و«أولالك»» قلنا: إما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا.

وأما قولهم: «إنّ هذه الأحرف إنّما عملت لشبه الفعل في لفظه» قلنا: لا نسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط، وإنما عملت لأنها

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٢.
اللغة: المنطّق: لابس النُّطاق (الحزام). لعنّ: لغة في لعلّ. معلّق: مرتبط.
المعنى: إن الجاهل الذي يشدّ وسطه بحزام مختالاً به، يقول: لعلّ هذا أيضاً مرتبط به، متعلّق بحزامه (يتحدّث عن شيء ما، ذكره في البيت السابق).

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٢؛ وسمط اللآلي ص ٧٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٦؛ واللامات ص ١٣٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩٠ (لعن)؛ ولجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٤ (أنن).
اللغة: لغنّا: لعلّنا. العرصات: جمع عرصة، وهي الساحة أو وسط الدار.
المعنى: يطلب من صاحبيه (المتوهَّمَيْن عادة) أن يتوقّفا لعلّه يلمح آثار منازلها.

(٣) الجحمرش من النساء: الثقيلة السَّمجة، وقيل: العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السّنّ. (لسان العرب (جحمرش)).

أشبهته في اللفظ والمعنى، وذلك من عدة وجوه:

أحدها: أنها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم.

والثاني: أنّ فيها معنى الفعل؛ لأنّ «أنّ» و«إنّ» بمعنى «أكّدتُ»، و«كأنّ» بمعنى «شَبَّهت»، و«لكنَّ» بمعنى «استدركْت»، و«ليتَ» بمعنى «تمنَّيت»، و«لعلّ» بمعنى «ترجّيت».

والثالث: أنها مبنيَّة على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح، إلى غير ذلك من الوجوه التي تقدّم ذكرها قبلُ، وهذه الوجوه من المشابهة بين «لعلّ» والفعل لا تَبْطُل بأن لا تكون على وَزْن من أوزانه، وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة، على أنّه قد ظهر نَقْصُها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها، فلا يكاد يقال «لَعَلَّني» كما يقال: «إنَّنِي»، و«كأنَّني»، و«لكِنَّني»، و«لَيْتَنِي» إلّا أن يجيء ذلك قليلاً كما قال عُرْوَة بن الوَرْدِ (من الطويل):

دَعِيني أَطَوِّفْ في البِلادِ لَعَلَّني
أُفِيدُ غِنًى فيهِ لِذي الْحَقِّ مَحْمَلُ[1]

وذلك قليل.

وأما قولهم: «إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة «لا» والكاف في «لكنَّ» وهما حرفان فَلأنْ يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى» قلنا: هذا فاسد؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه؟ فإن القياس على الفاسد فاسد، وقد بينّا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة «لا» والكاف هناك كما بيّنّا فساد اللام ها هنا، وكلاهما قول باطل، ليس له حاصل، والله أعلم»[2].

* * *

«لَعلّ» الاستفهاميّة

انظر: لعلّ، الرقم ١، الفقرة «د».

«لَعَلّ» الإشفاقيّة

انظر: لعلّ، الرقم ١، الفقرة «ب».

«لَعَلّ» التي للتَّرجّي

انظر: لعلّ، الرقم ١، الفقرة «أ».

«لَعَلَّ» التَّعْليليَّة

انظر: لعلّ، الرقم ١، الفقرة «ج».

«لَعَلَّ» الجارّة

انظر: لعلّ، الرقم ٢.

«لعلّ» العقليّة

هي «لعلّ» الجارّة

انظر: لعلّ، الرقم ٢.

«لَعَلَّ» المشبَّهة بالفعل

انظر: لعلّ، الرقم ١.

---

(١) ديوانه ص ١٣١.
اللغة: أطوف: أتنقّل. أفيد: أحصل على. المحمل (كمجلس): شقّان على البعير يُحمل فيهما العديلان.
المعنى: أتركيني أتنقّل في هذه البلاد، لعلّني أحصل على ثروة، يحمل منها كلّ صاحب حقٍّ حاجته.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٥.

لَعَلَّت

لغة في «لَعَلَّ» غير الجارّة.

انظر: لعلّ.

لَعْلَعَ المِدْفَع

يُخطِّىء إبراهيم اليازجي من يقول: «لَعْلَعَ المِدْفَع»، بحجّة أنّ الفعل «لَعْلَعَ» لا يعني «صَوَّتَ»، بل «كَسَرَ»، أو «تلألأ»، أو «ضجر واضطربَ»[1].

ولكن جاء في المعجم الوسيط: «لَعْلَعَ الرَّعدُ: صَوَّتَ»[2]، لذلك يصحّ استعمال «لعلع» بالمعنى المولَّد: صوَّتَ، ما دام المعجم الوسيط أثبت هذا المعنى المولّد.

لَعَلَّما

لفظ مركّب من «لَعَلَّ» المكفوفة عن العمل و«ما» الزائدة الكافّة.

انظر: لعلّ، الرقم ٣، الفقرة «أ».

لَعَمْرُكَ

تُعرب على النحو التالي: اللام حرف للقَسَم مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب. «عَمْرُ» («أصلها «عُمرُ») مبتدأ مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل جر بالإضافة. والخبر محذوف تقديره: قَسَمي أو يميني، ومنه قول طرفة بن العبد (من الطويل):

لَعَمْرُكَ إنَّ الموتَ ما أَخْطَأَ الفَتَى
لَكَالطِّوَلِ المُرْخى وَثِنْياهُ في اليدِ

اللغات الآسيوية القديمة

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ٩.

اللغات الاشْتقاقيّة

هي اللغات التي تعتمد على الاشتقاق في توليد مفرداتها، ومن هذه اللغات العربية التي يُعتبر الاشتقاق فيها من أبرز سماتها.

انظر: الاشتقاق.

اللغات الإغريقية

انظر: اللغات الهندية الأوروبية، الرقم ٣.

اللغات الأَميركيَّة

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ١٦.

اللغات الإيطالية

انظر: اللغات الهندية الأوروبية، الرقم ٥.

اللغات البرْبَرية

انظر: اللغات الحامية السامية، الرقم ٢.

اللغات البلطيقية السلافتية

انظر: اللغات الهندية الأوروبية، الرقم ٨.

اللغات البنْطوية

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ١٨.

اللغات التَّحْليليّة

هي اللغات المتصرِّفة.

انظر: اللغات المتصَرِّفة.

اللغات الجرْمانية

انظر: اللغات الهندية الأوروبية، الرقم ٧.

اللغات الحامية السامية

«تشمل هذه الفصيلة مجموعتين من اللغات:

(١) مغالط الكتاب ومناهج الصواب. ص ١١٠. (٢) المعجم الوسيط. مادة (ل ع ل ع).

إحداهما مجموعة اللغات السامية؛ وثانيتهما مجموعة اللغات الحامية.

أما مجموعة اللغات السامية، فتنتظم طائفتين:

١ ـ اللغات السامية الشمالية. وتشمل اللغات الأكادية Accadien أو الآشورية البابلية Assyro-Babyloniennes، واللغات الكنعانية (العبرية والفينيقية)، واللغات الآرامية.

٢ ـ اللغات السامية الجنوبية وتشمل العربية واليمنية القديمة واللغات الحبشية السامية.

وأما مجموعة اللغات الحامية، فتنتظم ثلاث طوائف:

١ ـ اللغات المصرية. وتشمل المصرية القديمة والقبطية.

٢ ـ اللغات الليبية أو البربرية، وهي لغات السكان الأصليين لشمال أفريقيا (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، والصحراء، والجزر المتاخمة لها) فتشمل اللغات القبيلية Kabyles والشاوية Chaouia (اللغات القديمة لسكان الجزائر) والتماشكية Tamachek، وهي اللغات القديمة لقبائل التوارج Touareg (وهي قبائل رحالة بصحراء المغرب)، واللغات الشلحية أو لغات الشلحا، أو لغات أهل الشلوح chellouh (لغات السكان الأصليين لجنوب المغرب) ولغات زناجة Zénaga واللغات الجونشية Guanche (لغات السكان الأصليين لجزر قناريا Canaries بالمحيط الأطلانطيقي، في الشمال الغربي من الصحراء الكبرى)... وهلمّ جرا.

٣ ـ اللغات الكوشيتية Couchitiques وهي لغات السكان الأصليين للقسم الشرقي من أفريقيا المحصور بين درجة العرض الرابعة جنوب خط الاستواء وحدود مصر (ما عدا المناطق الحبشية الناطقة بلغات سامية والتي تقدم ذكرها في المجموعة الأولى، وما عدا بعض المناطق السودانية وما إليها التي سيأتي ذكر لغاتها في الفصيلة الثالثة)، فتشمل اللغات الصومالية، ولغات الجالا، والبدجا، ودنقلة، والأجاو، والأفار أو الساهو، والسيداما... إلـخ Somali, Gallam, Bedja, Dankali, Agaw, Afar ou Saho... etc. ويتكلم باللغات الكوشية كذلك نحو ثلث سكان الحبشة.

ومن هذا يظهر أنّ المنطقة التي تشغلها الفصيلة الحامية ـ السامية أصغر كثيراً من المنطقة التي تشغلها الفصيلة الهندية الأوروبية، فبينما الفصيلة الهندية الأوروبية تشغل أوروبا والأميريكيتين وأستراليا وجنوب أفريقيا وقسماً كبيراً من آسيا، إذ الفصيلة الحامية ـ السامية لا تشغل إلا بلاد العرب وشمال أفريقيا وجزءاً من شرقيها (إلى درجة عرض جنوب خط الاستواء). فمنطقتها لا تتجاوز عشرين مليون كيلو متراً مربعاً، بها قسم كبير صحراوي (ببلاد العرب وشمال أفريقيا)، وعدد الناطقين بها لا يتجاوز مئة وخمسين مليوناً، أي: نحو عشر سكان أوروبا وحدها. ولكنها تمتاز عن الفصيلة الهندية الأوروبية بأن منطقتها متماسكة الأجزاء لا يتخللها أي عنصر أجنبي.

ويتألف من الناطقين بها مجموعة شديدة التجانس تتلاقى شعوبها في أصول واحدة قريبة، وتتفق في أساليب الحياة ونوع الحضارة والنظم الاجتماعية.

ويجمع بين اللغات السامية (المجموعة الأولى من هذه الفصيلة) كثير من الصفات المشتركة المتعلقة بأصول الكلمات والأصوات ومخارج الحروف وقواعد الصرف والتنظيم. . . وما إلى ذلك. وقد قويت وجوه الشبه بين بعض أفرادها حتى ليحسبها الباحث مجرد لهجات للغة واحدة.

أما مجموعة اللغات الحامية (المجموعة الثانية من هذه الفصيلة) فلا يوجد بين طوائفها الثلاث (المصرية، والبربرية، والكوشيتية) من وجوه الشبه والقرابة اللغوية أكثر مما يوجد بين كل طائفة منها مجموعة اللغات السامية. فاعتبارها مجموعة متميزة هو مجرد اصطلاح لا يتفق في شيء مع حقائق الأمور.

ولذلك عدل بعض المحدثين عن تقسيم هذه الفصيلة إلى مجموعتين، وآثر جعلها من بادىء الأمر أربع مجموعات: السامية، والمصرية، والبربرية، والكوشيتية.

وتختلف هذه المجموعات الأربع بعضها عن بعض اختلافاً غير يسير في كثير من الظواهر؛ ولكن بينها، على الرغم من ذلك، من وجوه الشبه والقرابة اللغوية ما يسمح بجعلها فصيلة واحدة مقابلة للفصيلة الهندية الأوروبية.

هذا، وقد تغلبت مجموعة اللغات السامية على المجموعات الثلاث الأخرى واحتلت كثيراً من مناطقها. فاللغات القبطية والبربرية قد انهزمت أمام اللغة العربية، ولم يبق من البربرية الآن إلا فلول ضئيلة. وكذلك كانت نهاية الكوشيتية في صراعها مع اللغات السامية: فقد احتلت اللغات السامية معظم مناطقها، ولم يبق الآن من اللغات الكوشيتية إلا بعض لهجات قليلة في بلاد الصومال والحبشة وفي المناطق المتاخمة لها.

وقد اشتبكت اللغات السامية نفسها في صراع بعضها مع بعض. وأول صراع حدث بينها كان صراع الآرامية مع اللغات الأكادية الكنعانية فقد اشتبكت في صراع مع الأكادية أولاً وقضت عليها في أوائل القرن الرابع ق.م، ثم صرعت العبرية في أواخر الرابع ق.م، وتغلبت على الفينيقية بآسيا في القرن الأول ق.م. والصراع الثاني كان صراع العربية مع أخواتها. فقد اشتبكت في صراع مع اللغات اليمنية القديمة وقضت عليها قبل الإسلام. ولم يفلت من هذا المصير إلا بعض مناطق متطرفة نائية ساعد انعزالها وانزواؤها على نجاتها، فظلت محتفظة بلهجتها القديمة حتى العصر الحاضر. ثم اقتحمت العربية على الآرامية معاقلها في الشرق والغرب وانتزعتها منها معقلاً معقلاً حتى تمّ لها القضاء عليها حوالي القرن الثامن الميلادي. ولم يفلت من هذا المصير إلّا بعض مناطق منعزلة لا تزال تتكلم اللهجة الآرامية إلى العصر الحاضر. وامتد أثر العربية إلى الأمم الآرية والطورانية التي اعتنقت الدين الإسلامي (الفرس، الهنود، الأتراك، الأندونسيين. . . إلخ)، فاحتلت لديها مكانة مقدسة سامية، وتركت آثاراً عميقة في كثير من لغاتها، فاتسعت بذلك مناطق نفوذها»[1].

---

(١) علم اللغة. علي عبد الواحد وافي. ص ٢٠١ ـ ٢٠٥.

اللغات الساميّة

١ ـ تمهيد : إذا نظرنا إلى لغات الشعوب، نجدها كثيرة العدد[١] ، يختلف بعضها عن بعض أشدّ الاختلاف، من ناحية، ويقترب قسم منها من قسم آخر، من ناحية ثانية. وقد قسمها الباحثون، بغية تسهيل دراستها، إلى مجموعات تتشابه عناصر كل مجموعة في اللفظ والتركيب وطرائق التعبير. لكن هذه المجموعات تختلف باختلاف المعيار الذي بوساطته صَنَّف الباحثون لغات العالم. فبعضهم قَسَّم هذه اللغات مستنداً إلى ما جاء في التوراة من أنّ الطوفان عندما اجتاح سكان الأرض، لم ينجُ منه سوى نوح وأولاده الثلاثة: سام وحام ويافث، وما حمل معه في سفينته من كل زوجين[٢] . فنوح هو الأب الثاني بعد آدم، للشعوب البشرية، وعن أولاده الثلاثة تفرَّعت هذه الشعوب إلى سامية وحامية وآرية (يافثية). ونظر بعض الباحثين الآخرين إلى موضوع تصنيف اللغات البشرية، نظرة طبيعية، فقسَّم الأجناس على أساس اللون والتركيب الجسمي. وأخذ فريق ثالث معيار التطوّر والارتقاء أساساً للتقسيم، فقسّم اللغات الإنسانية إلى ثلاث فصائل، تختلف عناصر كل منها عما عداها في درجة رقيّها وهي: اللغات غير المتصرِّفة أو العازلة (وتشمل الصينية والبرمانية والتيبتية... إلخ) واللغات اللّصقية أو الوصلية (وتشمل التركية والمنغولية والمنشورية واليابانية ولغات الباسك... إلخ) واللغات المتصرِّفة أو التحليلية (وتشمل الفارسية والهندية واللاتينية والإغريقية والجرمانية والعربية والعبرية... إلخ)[٣] .

وأيًّا يكن أساس التقسيم، فإنه من المتعارف عليه، وجود جنس بشري متميِّز ومتّحد في النشأة والمكان واللّون، تجمع شعوبه خواصّ مشتركة، ويعرف باسم «الجنس السامي».

أما اللغات السامية فتطلق «على جملة اللغات التي كانت شائعة منذ أزمان بعيدة في آسيا وأفريقيا. وبعضها حيّ لا يزال يتكلّم به ملايين البشر، ويحمل كنوزاً غنية من الثقافة والأدب، وبعضها ميت عفت آثاره بذهاب الأيام»[٤] . ويظهر أنّ أوّل من أطلق هذه التسمية: «اللغات السامية» هو المستشرق الألماني شلوتزر Schloser، مستنداً إلى التقسيم الخاص بالتوراة الذي ورد ذكره آنفاً.

٢ ـ الموطن الأصلي للشعوب السامية، وأقدم لغة سامية: اتفق الباحثون على أنّ للأمم السامية وطناً أصليًّا واحداً، لكنهم اختلفوا

---

(١) تذكر جمعية الكتاب المقدس في بريطانيا أنها نقلت الإنجيل إلى سبعين وسبعمئة لغة حتى العام ١٩٤٧ (انظر: محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية. ص ٢٨).

(٢) انظر: التوراة. سفر التكوين، الإصحاح العاشر.

(٣) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. ص ١٩٥. وانظر بالنسبة للمذاهب في تصنيف اللغات: ربحي كمال: دروس اللغة العبرية. بيروت، دار العلم للملايين، سنة ١٩٦٣. ص ٥ ـ ٦؛ وجودت محمود الطحلاوي: تاريخ اللغات السامية. مطبعة الطلبة بمصر، ١٩٣٢. ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤) ربحي كمال: دروس اللغة العبرية. ص ٦؛ وانظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ط ١، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٢٩. ص ٢.

اختلافاً شديداً في تعيين هذا الوطن الأصلي. ففريق يرى أنّ الوطن الأصلي للساميين هو القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة (اليمن)، معزّزاً وجهة نظره بخصب هذا القسم، وبأن الهجرات في العصور القديمة كانت من الجزيرة العربية إلى البلاد الأخرى. وفريق آخر يذهب إلى أنّ موطن الساميين كان جنوب العراق، مستنداً إلى التوراة التي تنصّ على أنّ أقدم ناحية عمّرها بنو نوح هي أرض بابل[١]، وداعماً رأيه بخصوبة أرض العراق وقِدَم تاريخه، وباشتراك اللغات السامية في كثير من الألفاظ التي تتعلّق بالعمران والحيوان والنبات. ويزعم آخرون أنّ بلاد كنعان هي المهد الأصلي للأقوام السامية، بدليل أنّ هذه الأقوام كانت منتشرة في البلاد السورية القديمة منذ أزمنة متوغّلة في القدم. ويؤكّد فريق رابع أنّ الساميين نشأوا في أرمينية، لوجود جبال أرارات فيها، وهي المكان الأكثر احتمالاً لرسوّ سفينة نوح فيه. ويرى فريق خامس أنّ الحبشة أو شمالي أفريقية هي الموطن الأول للساميين، مستدلّاً على رأيه بالصلات اللغوية بين اللغات السامية والحامية[٢].

وكما اختلف الباحثون في تعيين المهد الأول للأمم السامية، كذلك اختلفوا في تعيين اللغة السامية الأولى. فمنهم من ذهب إلى أنّ اللغة العبرية هي اللغة السامية الأم، بل هي أقدم لغة في العالم[٣]، ومنهم من زعم أنّ الأشورية البابلية هي اللغة السامية الأولى. وفريق ثالث رأى أنّ اللغة العربية هي أقرب لغات الساميين إلى اللغة السامية القديمة[٤].

٣ ـ خصائص اللغات السامية: تشترك اللغات السامية، بوجه عام، بعدّة خصائص تدل من ناحية، على وحدة أصلها، وتميّزها من ناحية أخرى من سائر مجموعات اللغات. ولعل أهمّ هذه المميّزات يعود إلى أنها[٥]:

أ ـ تعتمد في الكتابة على الحروف الصامتة Consonnes دون الحروف الصائتة Voyelles.

ب ـ تتشابه في تكوين الاسم من حيث عدده ونوعه، وفي تكوين الفعل من حيث زمنه، وتجرّده، وزيادته، وصحّته، وعلّته.

ج ـ تُرجع معظم كلماتها إلى أصل ذي ثلاثة أحرف.

د ـ تختص بالحرفين الحلقيين: الحاء والعين، وبحروف الإطباق: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

---

(١) التوراة. سفر التكوين. إصحاح ١١.

(٢) انظر بصدد الاختلاف في تحديد الموطن الأصلي للساميين: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ٤ ـ ٧؛ وجودت محمود الطحلاوي: تاريخ اللغات السامية. ص ٢٥ ـ ٣٠؛ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ١٠ ـ ١٤؛ وربحي كمال: دروس اللغة العبرية. ص ٧ ـ ١٥.

(٣) كان أحبار اليهود في العصور القديمة يذهبون هذا المذهب، ثم جاراهم العرب فيه (انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ٦ ـ ٧؛ وربحي كمال: دروس اللغة العبرية. ص ١٣).

(٤) انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ٦ ـ ٨؛ وربحي كمال: دروس اللغة العبرية. ص ١٢ ـ ١٥؛ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ١٤ ـ ١٦.

(٥) انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٤ ـ ١٧؛ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ١٧ ـ ٢١؛ وربحي كمال: دروس اللغة العبرية. ص ١٩ ـ ٢٠.

هـ ـ تكاد تخلو من الأسماء المركّبة تركيباً مزجيًّا إلا في ألفاظ العدد نحو: خمسة عشر، بخلاف اللغات الآرية.

و ـ تحقّق الاشتقاق إما بتغيير الحركة، وإما بالزيادة في أحرف الكلمة، وإما بإنقاصها، دون أن تلتزم موضعاً واحداً في هذا التغيير، بخلاف الآرية التي يتحقّق فيها الاشتقاق بزيادة أدوات تدل على معنى خاص في أوّل الكلمة غالباً.

ز ـ تتشابه في الضمائر وطريقة اتصالها بالأسماء والأفعال والحروف، وفي صوغ الجمل وتركيبها، وفي المشتقات كاسمي الفاعل والمفعول واسمي المكان والزمان واسم الآلة. كما تتشابه في كثير من المفردات، وعلى الأخص المفردات الدالة على أعضاء الجسم، وصلة القرابة، والعدد، وبعض الأفعال، ومرافق الحياة التي كانت منتشرة في الشعب السامي الأم.

٤ ـ وجوه الخلاف بين اللغات السامية: مع شدّة القرابة والتشابه بين اللغات السامية، فإنّ بينها كثيراً من الاختلاف، بحيث أننا نلاحظ أنّ لكل لغة منها مميّزات خاصة بها[١]. فأداة التعريف في العربية هي «أل» في أوّل الاسم، وهي في العبرية «الهاء» في أول الاسم، وفي السبئية حرف «ن» في آخر الكلمة، وفي الآرامية حرف «آ» في آخر الكلمة، وليس في اللغة الأشورية ولا الحبشية أداة تعريف مطلقاً.

وعلامة الجمع في العبرية حرفا «يم» للمذكّر، وواو وتاء للمؤنث، وهي في العربية واو ونون لجمع المذكر السالم في حالة الرفع، وياء ونون لهذا الجمع في حالة النصب[٢]، وألف وتاء لجمع المؤنث السالم، وهي في الآرامية حرفا «ين». زد على ذلك «أن الأصوات العربية: ذ غ ظ ض، لا وجود لها في العبرية، والصوتين العبريين «پ، p» و«ڤ، v» لا وجود لهما في العربية، ولا وجود للعين والقاف والسين في البابلية، وأغلب ما يأتي في العبرية بالسين يأتي في العربية والحبشية بالشين والعكس بالعكس»[٣].

٥ ـ انحدار اللغة العربية من اللغة السامية الأم: ذكرنا، قبل قليل، في حديثنا عن أقدم لغة سامية، أن ثمّة نظرية تذهب إلى أنّ اللغة العربية هي أقرب اللغات السامية إلى اللغة السامية الأم. والواقع أنّ لهذه النظرية ما يسوّغها، بل إنها أصبحت عند الباحثين أرجح النظريات جميعاً؛ لأنها «احتفظت بعناصر قديمة ترجع إلى السامية الأم أكثر ممّا احتفظت به الساميات الأخرى. ففيها من الأصوات ما ليس في غيرها من اللغات السامية[٤]، وفيها ظاهرة الإعراب ونظامه الكامل، وفيها صيغ كثيرة لجموع التكسير، وغير ذلك من ظواهر لغوية، يؤكّد لنا الدارسون أنها كانت سائدة في السامية الأولى التي انحدرت منها كل اللغات السامية المعروفة لنا الآن»[٥].

---

(١) انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٩ ـ ٢٠؛ وربحي كمال: دروس اللغة العبرية. ص ٢٣؛ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) تحذف نون هذا الجمع عند الإضافة.

(٣) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ٢٢.

(٤) انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ٧؛ وربحي كمال: دروس اللغة العبرية. ص ١٤ ـ ١٥.

(٥) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية. ط ٣، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، سنة ١٩٦٥. ص ٣٣.

ومهما يكن من أمر صحة هذه النظرية، فإنّه من المعروف، أنَّ اللغة السامية الأم، انقسمت إلى مجموعتين من اللغات: شرقية وتضم اللغات البابلية ـ الأشورية (أو الأكادية[١] أو المسمارية)[٢]، وغربية تفرَّعت منها الآرامية[٣] والكنعانية[٤] والعربية. ثم انقسمت العربية بدورها إلى قسمين: جنوبية وشمالية. وانقسمت العربية الجنوبية أيضاً إلى لغات معينية وسبئية وحضرمية وقتبانية وحبشية، كما انقسمت العربية الشمالية إلى عربية بائدة وتشمل اللغات الصفْوية والثمودية واللِّحيانية، وعربية باقية وتشمل لغة تميم ولغة الحجاز. وسنتناول بشيء من التفصيل العربية الجنوبية والعربية الشمالية ومتفرِّعاتهما في الفصل التالي. وإليك رسماً بيانيًّا يمثّل باختصار شجرة اللغات السامية:

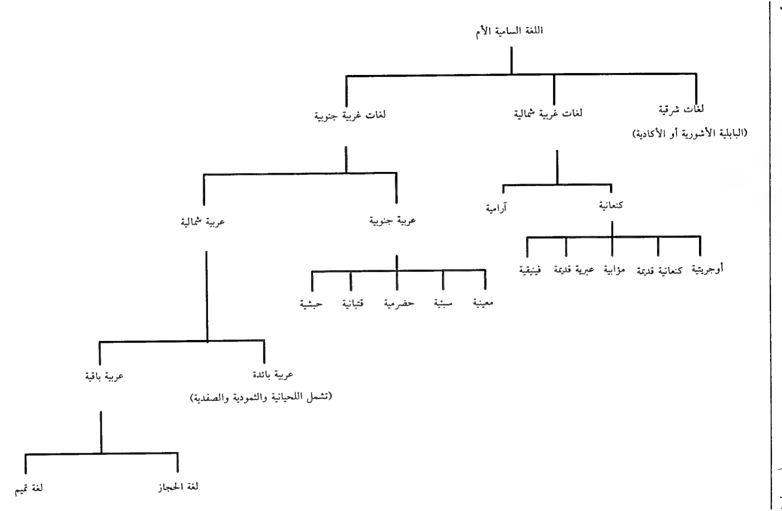
---

(١) سمِّيت كذلك نسبة إلى بلاد أكاد، وللمزيد من التفاصيل حولها، انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ٢٢ ـ ٥٠؛ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ٢٥ ـ ٣٣.

(٢) سمِّيت كذلك؛ لأنها كتبت بالخط المسماري ذي الزوايا.

(٣) للمزيد من التفصيل حول اللغة الآرامية، انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١١٤ ـ ١٦٠؛ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ٥٦ ـ ٧١.

(٤) انشعبت الكنعانية بدورها إلى كنعانية قديمة وأوجريتية ومؤابية وفينيقية وعبرية. انظر للمزيد من التوسّع: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ٥١ ـ ٧٥؛ وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ٣٤ ـ ٤٠.


اللغة السامية الأم
لغات شرقية
(البابلية الأشورية أو الأكادية)
لغات غربية شمالية
لغات غربية جنوبية
كنعانية
آرامية
أوجريتية
كنعانية قديمة
مؤابية
عبرية قديمة
فينيقية
عربية جنوبية
عربية شمالية
معينية
سبئية
حضرمية
قتبانية
حبشية
عربية بائدة
(تشمل اللحيانية والثمودية والصفدية)
عربية باقية
لغة الحجاز
لغة تميم

اللغات السّلتيّة

انظر: اللغة الهندية الأوروبية، الرقم ٦.

لغات السودان وغانة

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ١٧.

اللّغات الصينية التبْتيّة

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ٤.

اللغات الطورانية

«أطلق مكس مولر وبونسن Bunsen اسم «اللغات الطورانية» على طائفة من اللغات الآسيوية والأوروبية التي لا تدخل تحت فصيلة من الفصيلتين السابقتين، كالتركية والتركمانية والمغولية والمنشورية والفينية وهلمّ جرًا، وتابعهما في ذلك كثير ممن جاء بعدهما.

فاللغات الطورانية ليست إذن فصيلة بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة، أي: مجموعة ترجع إلى أصول واحدة ويجمع بين أفرادها صلات تشابه وقرابة، بل هي أمشاج من لغات لا يؤلف بينها إلا صفة سلبية، وهي عدم دخولها في إحدى الفصيلتين السابقتين[1] ـ هذا إلى أنّ القائلين بها لم يدخلوا تحتها جميع اللغات الإنسانية الخارجة عن الفصيلتين المذكورتين، بل قصروها على طائفة منها وهي بعض اللغات الآسيوية والأوروبية.

فهذا قسم غير قائم على أساس وغير شامل لما بقي من لغات العالم.

ولذلك عدل المحدثون من علماء اللغة عن استعمال كلمة «اللغات الطورانية»[2]، وعمدوا إلى ما بقي من اللغات الإنسانية خارجاً عن الفصيلتين السابقتين، فقسموه إلى فصائل يجمع بين أفراد كل فصيلة منها صلات تشابه وقرابة لغوية، فتتفق في أصول الكلمات وقواعد البنية وتركيب الجمل، ويتكون من الأمم الناطقة بها مجموعة إنسانية متميزة ترجع إلى أصول شعبية واحدة أو متقاربة ويؤلف بينها طائفة من الروابط الجغرافية والتاريخية والاجتماعية.

وأحدث نظرية بهذا الصدد هي النظرية التي ذهبت إليها «جمعية علم اللغة بباريس» Société de Linguistique de Paris في موسوعتها «لغات العالم» Les Langues du Monde إذ قسمت، على الأسس السابق ذكرها، جميع اللغات الإنسانية الخارجة عن الفصيلتين الحامية ـ السامية، والهندية ـ الأوروبية إلى تسع عشرة فصيلة، وهي:

١ ـ فصيلة اللغات اليابانية.

٢ ـ «فصيلة اللغات الكورية coréen (لغات سكان جزيرة كوريا التي كانت تابعة لليابان والواقعة بين اليابان والبحر الأصفر).

٣ ـ لغة الأينو La Langue Ainou. ويتكلم بها الآن نحو ثلاثين ألفاً من سكان جزيرة هوكادو Hokkado، وجزيرة ساخالين Shakhaline وجزيرة شيكوتان Shikhotan (وكلها كانت تابعة لليابان، والجزيرتان الأخيرتان تابعتان

---

(١) يريد اللغات الهندية الأوروبية، واللغات الحامية السامية.

(٢) ذهب هذا المذهب من القدامى أنفسهم العلامة رينان. فعلى الرغم من موافقته مكس مولر (الذي كان معاصراً له) في كثير من آرائه، فإنه قد رفض الأخذ بنظريته بصدد اللغات الطورانية، ووجه إليه نقداً لاذعاً في كتابه أصول اللغة V. Renan: L'Origine du Langage, pp.40 et suiv.

الآن لروسيا، وأمّا هوكادو فهي واحدة من جزر أربع تعدّ أكبر الجزر التي تتألف منها اليابان)[١].

ولم تثبت صلة قرابة بين هذه اللغة وأية لغة من اللغات الحية، ولذلك عدّت فصيلة على حدتها.

٤ ـ فصيلة اللغات الصينية ـ التبتية: وتشمل اللغات الصينية الأصلية ولهجاتها، والتبتية Tibétain والبرمانية Birman، والسيامية Siamois (لغة سيام).

٥ ـ «فصيلة اللغات الأسترالية الآسيوية» (التي يتكلم بها القسم الآسيوي الجنوبي المنحدر إلى أستراليا)، وتطلق على ثلاث شعب: شعبة اللغات الأنامية (لغة سكان أنام من الهند الصينية)؛ وشعبة اللغات الموندية langues mounda أو الكولارية Kolariens (من أقدم لغات الهند، بل من أقدم اللغات الإنسانية جميعها، ويتكلم بها الآن نحو مليون نسمة من الهنود، ومنطقتها في الجزء الجنوبي من الهند)؛ وشعبة اللغات المونكهمريا Les Mon-khmer (ويدخل المنية Le Mon والكهمرية Khmer أو الكمبدجية Cambodgien والتشامية Tcham. ويتكلم بهذه اللهجات بمنطقة أسام Assam وما إليها).

٦ ـ فصيلة اللغات الدرافيدية Dravidienne (لغات بعض الشعوب التي كانت تقطن جنوب بلاد الهند قبل أن يهاجر إليها الآريون. وتشمل التامولية Tamoul والكنارية Kanarais وغيرهما).

٧، ٨ ـ اللغات القوقازية (ولا يطلق هذا الاسم في اصطلاح علماء اللغة على جميع اللغات القوقازية، بل على مجموعة خاصة منها، وهي اللغات القوقازية التي ليست سامية، ولا هندية ـ أوروبية، ولا أورالية ـ ألتائية)، وتشمل فصيلتين لم تثبت بعد صلات القرابة بينهما بشكل قاطع[٢] (ولذلك عددناهما فصيلتين لا فصيلة واحدة)، وهما: «فصيلة اللغات القوقازية الشمالية» (وتشمل الساموريّة Samourien والأرتسية Artsi والأديغية Adeghé... وغيرها)؛ «وفصيلة اللغات القوقازية الوسطى» (وتشمل الجيورجية Géorgien واللازية Laze... وغيرها).

٩ ـ فصيلة اللغات الآسوية القديمة، Langues propres de l'Asie antérieure ancienne. ـ يطلق هذا الاسم في عرف علماء اللغة على لغات آسيوية قديمة غير سامية ولا هندية ـ أو أوروبية، كان يتكلم ببعضها في مملكة ميزوبوتاميا Mésopotamis (مملكة قديمة كانت تقع بين دجلة والفرات) وببعضها في آسيا الصغرى وفي المناطق المتصلة من حوض البحر الأبيض المتوسط وفي بعض أجزاء من إيطاليا[٣].

---

(١) والثلاثة الأخر هي: «هوندو» أو «نيبون» وهي الجزيرة الأم، وشيكوكو، وكيوشو.

(٢) V.Langues du Monde, pp.327 et suiv.

(٣) انتقلت هذه اللهجات إلى إيطاليا على أثر هجرة بعض الشعوب إليها من آسيا الصغرى. ـ وأشهر اللغات الإيطالية القديمة التي تعد من هذه الفصيلة هي اللغة الأتروسكية Etrusque التي كان يتكلم بها الأتروسكيون Etrusques أو الرازينيون Rasennes (وهم سكان المنطقة المسماة قديماً أتريريا Etrurie).

ومن أهم لغات هذه الفصيلة اللغة السومرية Sumérien، وهي لغة غير سامية ولا هندية ـ أوروبية، كان يتكلم بها شعب مجهول الأصل كان يسكن حوض الفرات الأدنى بقرب خليج فارس، أي: في المنطقة التي احتلتها فيما بعد الشعوب السامية الآشورية والبابلية ونشرت فيها لغاتها الأكادية (شعبة من اللغات السامية، وتسمى كذلك شعبة اللغات الآشورية ـ البابلية).

ويرجع الفضل في الوقوف على اللغة السومرية إلى ما عثر عليه أخيراً من آثارها مكتوباً بالخط المسماري. وتتألف هذه الآثار من وثائق هامة بعضها أدبي ـ لغوي (شعر، قواعد، بحوث لغوية... إلخ) وبعضها علمي (فلك، طبيعة... إلخ) وبعضها اجتماعي تاريخي (يعرض للشؤون الاقتصادية والقضائية والسياسية والإدارية والدينية والأسطورية والتاريخية... وهلمّ جرًّا).

١٠ ـ فصيلة اللغات التركية والمغولية والمنشورية.

١١ ـ فصيلة اللغات الفينية Finois والأجرية Ougriennes والساموييدية Samoyèdes (ويتكلم بهذه اللغات في الحوض الأوسط لنهر الفولجا Volga). ويدخل في الفينية اللغات الفنلندية والأستونية والبلغارية القديمة وغيرها. ـ ويدخل في الأجرية اللغات اللابونية Lapons (لا تزال لهذه اللغات بقايا في السويد والنرويج وغيرهما) واللغات الهنغارية... وغيرها. ـ وتنشعب الساموييدية إلى الأستياكية Ostiak واليوراكية Yourak والتافجوية Tavgui وغيرها.

هذا، وقد كان القدامى من علماء اللغة يجمعون معظم أفراد الفصيلة العاشرة والحادية عشرة تحت فصيلة واحدة كانوا يسمونها الأورالية ـ الألتائية Ouralo-Altaïque أو الطورانية. ـ ولكن ظهر للمحدثين فساد هذا المذهب وتبين لهم أنّ كلتا المجموعتين مستقلة عن الأخرى.

١٣ ـ لغة الباسك Basque أو الأسكارا Euskara. ويتكلم بها الباسكيون، وهو شعب يقطن منطقة جبال البرانس الغربية في العدوتين الإسبانية والفرنسية، بمناطق بيسكاي Biscaye وألافا Alava وجويبوزكوا Guipuzcoa ونافار Navare (بإسبانيا)، وبمناطق بيون Bayonne ومولیون Mauléon بفرنسا.

ويدل الإحصاء الذي عمله لويس ـ لوسيان بونابرت Louis-Lucien Bonaparte عام ١٨٧٣ أنّ عدد المتكلمين بهذه اللغة يبلغ ٦٦٠ ألفاً في أسبانيا ونحو ١٤٠ ألفاً في فرنسا. ـ ولكن ليس من شك في أنّ منطقة اللغة الباسكية، وبخاصة منطقتها الإسبانية، كانت قديماً أوسع كثيراً مما يرشد إليه هذا الإحصاء، وقد ضاقت الآن من الناحية الجغرافية عما كانت عليه عام ١٨٧٣ لتغلب اللغتين الفرنسية والإسبانية على بعض أجزائها، وخاصة في إقليم نافار Navare، وإن كان عدد سكانها ـ وبخاصة سكان المنطقة الإسبانية ـ قد زاد كثيراً عما كان عليه سنة ١٨٧٣.

هذا. وقد هاجر إلى أميركا عقب كشفها بعض أسرات من الباسكيين فانتشرت لغتهم في المناطق التي حلوا بها. ولا ينفك يتكلم بها الآن بضعة آلاف من أعقابهم، وتصدر بها بعض صحفهم ومجلاتهم العامة.

١٣ ـ اللغات الهيبروبروي Heperboréennes أو

لغات أقصى الشمال، وهي لغات سيبيريا وما إليها من أقاليم المنطقة المتجمدة الشمالية ـ. وتشمل هذه الفصيلة اللغة اليوكاچيرية Youkagir التي يتكلم بها القسم الغربي من هذه المنطقة، والتشوكتشية Tchouktcho التي يتكلم بها نحو عشرة آلاف يقطنون سيبيريا شمالي نهر أنادير Anadyr، والكورياكية Koryak التي يتكلم بها في المنطقة المحصورة بين نهر أنادير وشبه جزيرة كمتشاتكا Kamtchatka والكمتشادالية Kamatchadal التي تكلم بها نحو ألفين يقطنون شبه جزيرة كمتشاتكا وجزر كوريل Kouriles، والجيلياكية Guiliak التي يتكلم بها في شمال جزيرة سخالين Sakhaline وفي الحوض الأدنى لنهر آمور Amoùr.

١٤ ـ اللغات الملايوية ـ البولينيزية Malayo-Polynésiennes ويتكلم بهذه الفصيلة في طائفة كبيرة من جزر المحيطين الهندي والهادىء تبدأ شرقاً بجزيرة مدغشقر (٤٠ درجة طول شرقي باريس) وتنتهي غرباً بجزيرة باك Paques (١١٠ درجة طول غربي باريس)، وتمتد من درجة عرض ٥٠ جنوب خط الاستواء إلى درجة عرض ٣٠ شمالية. فمنطقة هذه الفصيلة تشغل نحو ٢١٠ درجات طول وثمانين درجة عرض.

وتشمل هذه الفصيلة خمس شعب لغوية وهي:

شعبة اللغات الأندونيسية Indonésiennes، وهي التي يتكلم بها بجزر أندونيسيا: جزر الفيليبين، وسيليب، وبرنيو، وجاوة، وسومطرة، ومادورا، ومدغشقر. . . إلخ.

وشعبة اللغات الميلانيزية Mélanesiennes، وهي التي يتكلم بها في جزر ميلانيزيا (جزر سليمان، وسانت كروز، وتوريس، وهابريد الجديدة، ولويالتي، وفيدجي. . . إلخ).

وشعبة اللغات الميكرونيزية Micronésiennes، وهي التي يتكلم بها في جزر ميكرونيزيا (جزر جلبرت، ومرشال، وكارولين، وماريان. . إلخ).

وشعبة اللغات البولنزية Polynésiennes وهي التي يتكلم بها في جزر پولنزيا (جزر ساموا، وكوك، وتاهيتي أو جزر الشركة، وپوموتى، وتونجا، ومنجاريفا، وباك، وزيلندا الجديدة. . . إلخ).

وشعبة لغاب الپاپو Langues Papoues، وهي اللغات التي يتكلم بها في غينا الجديدة Nouvelle Guinée والجزر المجاورة لها.

١٥ ـ لغات سكان أستراليا الأصليين.

١٦ ـ اللغات الأميركية. ويتكلم بها سكان أميركا الأصليون (الهنود الحمر ومن إليهم). ـ وكان يبلغ عددهم حينما كشفت أميركا حوالي ٤٠ مليوناً (أي: بنسبة ساكن واحد تقريباً في كل كيلو متر مربع) ثم أخذ عددهم يتناقص شيئاً فشيئاً حتى هبط في أوائل القرن العشرين إلى حوالي ١٥,٥ مليوناً (أي: بنسبة ساكن واحد في كل ٢,٥ كيلو متر مربع)، منهم نحو نصف مليون في الولايات المتحدة وجرونلاند، ونحو ٦,٥ مليون في المكسيك وأميركا الوسطى (هوندراس وكوستاريسا، وبنما، ونيكاراجا، وجواتيمالا، وسلفادور)، ونحو ٨,٥ مليوناً بأميركا الجنوبية.

وقد كان لتخلخل السكان في هذه المنطقة

أثر كبير في تعدد لغاتها، فقد بلغت حسب إحصاء العلامة ريفية Rivet[1]، ١٢٣ شعبة: منها ٢٦ بأميركا الشمالية، و٢٠ بأميركا الوسطى، و٧٧ بأميركا الجنوبية.

ومن أشهرها: بأميركا الشمالية لغات الأيروكويين Iroquois، والألجنكويين Algonkins والأسكيمو Esquimaux، والسيو Siou، وبأميركا الوسطى لغات الأموسجو Amosgo، الكويكاتك Kuikatek واللنكا Lenka والمياه Maya والميسكيتو Miskito؛ وبأميركا الجنوبية لغات الألاكالوف Alakaluf، والأروكان Aroukan والأراواك Arawak والأتاكاما Atakama والكاريب Karib والأيتوناما Itonama.

هذا، ولم تظهر بعد بشكل قاطع صلة قرابة لغوية أو صفة مشتركة تربط هذه الشعب بعضها ببعض. فالفصيلة التي نحن بصدد الكلام عنها هي إلى الفصيلة الجغرافية أدنى منها إلى الفصيلة اللغوية.

١٧ ـ لغات السودان وغانة[2]. ـ وهي لغات غير سامية ولا حامية تتكلم بها جماعات كثيرة من سكان السودان وخاصة السودان الجنوبي وسكان غانة. وقد قسمها العلامة موريس ديلافوس Maurice Delafosse إلى ٤٣٥ لغة ترجع إلى ست عشرة شعبة[3] منها: الشعبة النيلية التشادية Nilo-tchadien (يتكلم بها في المنطقة المحصورة بين أسوان شمالاً وفاشودة جنوباً، وتشتمل على ثلاثين لغة من أشهرها لغات النوبة، والباريا، والتوبو، والميمي، والكوناما... إلخ)؛ وشعبة اللغات النيلية ـ الأبيسينية (يتكلم بها في الحوض الأوسط للنيل الأزرق وفي حوض النيل الأبيض وبحر الجبل، وتشتمل على خمس عشرة لغة، من أشهرها: لغات الشيلوك، والدنكا، والديور، والجاميلا، والدوكو... إلخ)؛ وشعبة اللغات النيلية ـ الاستوائية (يتكلم بها في جنوب المنطقة السابقة، وتشتمل على ست وعشرين لغة من أشهرها لغات الباري، واللاتوكا، والليري، والكافيروندو، والتاتور. . إلخ)؛ وشعبة لغات كردفان (يتكلم بها في منطقة كردوفان ومنطقة جبال النوبة، وتشتمل على عشر لغات منها لغات التالوري، واللافوفا، والتومتوم، والكاندرما... إلخ)؛ وشعبة اللغات النيلية ـ الكونغوية، وشعبة اللغات الغينية ـ الغانية... وهلم جرًّا.

١٨ ـ اللغات البنطوية Langues Bantou. ـ ويتكلم بها سكان القسم الجنوبي من أفريقيا في منطقة واسعة على شكل مثلث ينطبق رأسه على رأس الرجاء الصالح، ويمتد ضلعه الأيمن على الساحل الشرقي لأفريقيا حتى بلاد الصومال[4] وضلعه الأيسر على الساحل الغربي حتى مدينة دوالا Douala ببلاد

---

(١) V.Rivet, dans: Les Langues du Monde, pp.597-713.

(٢) هي الجزء الغربي من أفريقيا المحصور بين سنغمبيا شمالاً والكنغو جنوباً والواقع على سواحل خليج غانة.

(٣) V.Maurice Delafosse, dans: «Les Langues du Monde», pp.465-561.

(٤) الغاية هنا خارجة، فلغات الصومال من الشعبة الكوشيتية (إحدى شعب الفصيلة السامية الخامية).

الكمرون[١]، وتتجه قاعدته من بلاد الصومال إلى المحيط الأطلانطيقي مارة شمال أوغندة والكنغو. وكل الشعوب التي تقطن هذا المثلث تتكلم البنطوية ما عدا قبائل الهوتنتوت والبوشيمان والنيجريين التي سيأتي ذكرها في الفصيلة التاسعة عشرة، وما عدا المتكلمين بالإنجليزية وبالأفريكانية من سكان أفريقيا الجنوبية.

وتشتمل هذه الفصيلة على لغات كثيرة، من أشهرها: لغات السوتو Sotho، والسواحلي Swahili، والدوالا Douala، والجندا Ganda، والجالوا Galoa، والتونجا Tonga، والزولو Zoulou (وهي التي يتكلم بها قبائل الزولو)، والهوسا Haoussa (ويتكلم بها قبائل الهوسا).

هذا، وقد كان العرب على اتصال بأهل زنجبار منذ عصور سحيقة، ولذلك عنوا بدراسة لغتهم (المسماة السواحلية Swahili) ودونوها بحروف عربية، وعن طريقهم وصلنا كثير من تفاصيل هذه اللهجة. أما اللغات الأخرى من هذه الفصيلة فقد عني بدراستها كثير من أعضاء الإرساليات الدينية في هذه المنطقة، ودونوها بحروف لاتينية مع بعض علامات لتمييز الأصوات الخاصة بها[٢].

١٩ ـ لغات البوشيمان، والهوتنتون، والنيجريين Boschimans, Hottentotes, Négrilles وهي من القبائل الأفريقية الجنوبية: تقطن أولاها الغابات الاستوائية والمناطق الصحراوية، ولا يتجاوز عدد أفرادها الآن خمسين ألفاً؛ وتقطن ثانيتها منطقة محصورة بين خط عرض ٢٤ جنوب خط الاستواء والحوض الأدنى لنهر الأورانج وبعض أجزاء من مستعمرة الكاب، ولا يتجاوز عدد أفرادها الآن ربع مليون يتألف معظمهم من عشائر الناما Nama؛ وتتألف ثالثتها من أقزام يقطنون الغابات الاستوائية»[٣].

اللغات العازلة

هي اللغات التي تتميَّز بجمود أبنيتها وثباتها على النسج الأوّل بحيث لا تقبل التصرّف من جهة الاشتقاق البنائيّ، أو التوليد بوساطة لصْق الحروف أو الضمائر بالبنية الأصل. وتشمل اللغة الصينيّة، والبرمانية، والتيبتيّة.

لغات العرب

هي اللهجات العربية.

انظر: اللهجات العربية.

اللغات غير المُتَصَرِّفة

هي اللغات العازلة.

انظر: اللغات العازلة.

اللغات القوقازية

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ٧، ٨.

اللغات الكَلْتية

انظر: اللغات الهندية الأوروبية، الرقم ٦.

اللغات الكوشيتية

انظر: اللغات الحامية السامية، الرقم ٣.

---

(١) الغاية هنا داخلة، فلغة دوالا من أهم لغات هذه الفصيلة.

(٢) انظر في هذه الفصيلة: Humburger, dans: Les Langues du Monde, pp. 561-591.

(٣) علم اللغة. علي عبد الواحد وافي. ص ٢٠٦ ـ ٢١٦.

اللغات اللَّصْقِيَّة

هي اللغات التي تستند في تركيب أبنيتها وجملها بلصق زوائد في أوائل كلماتها، أو جعل هذه الزوائد لاحقة بالبنية الأصل، وذلك لربْط أجزاء الجملة، وللدلالة على معانٍ جديدة. وتمثِّل هذه اللغات المرحلة الوسيطة في التطوُّر؛ لأنّها ارتقت بناطقيها من مرحلة العزْل إلى مرحلة اللصْق. وتشمل التركية، والمنغولية، والمنشورية، واليابانية، ولغات الباسك، وغيرها.

اللغات الليبية

انظر: اللغات الحامية السامية، الرقم ٢.

اللغات المتَصَرِّفة

هي أكثر الفئات اللغويّة تطوُّراً، وسمِّيت مُتَصرِّفة؛ لأنّ أبنيتها تتغيّر بوساطة الاشتقاق، وتسمّى أيضاً «اللغات التحليليّة» لإمكانيّة تحليل جملها إلى أجزائها الصغرى، ومن ثمّ إعادة تشكيلها بنسجها الأوّل، أو بنسْج جديد بوساطة استبدال روابطها، وإنشاء علاقات تركيبية دلالية جديدة بين أبنيتها. وتشمل الفارسيّة، والهنديّة، واللاتينيّة، والإغريقية، والجرمانية، والعربية، والعبريّة، وغيرها.

اللغات الملايوية البولينيزية

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ١٤.

اللغات الهندية الأوربية

تشمل هذه الفصيلة ثمان طوائف من اللغات، وهي:

١ ـ «اللغات الهندية ـ الإيرانية» أو «اللغات الآرية» وتشمل شعبتين:

إحداهما شعبة اللغات الهندية (السنسكريتية Sanskrit البراكريتية Prakrit، اللغات الهندية الحديثة Langues Néo-Indoues. . . إلخ).

والأخرى شعبة اللغات الإيرانية (الفارسية القديمة Vieux perse، والأفستية والزند أفستية Avestique et Zend-Avestique وهي لغة الأسفار المقدسة المسماة الأفستا (الأبستاق) وشروحها المسماة الزند ـ أفستا، والبهلوية Péhlvi، والفارسية الحديثة Néo-Persan، والكردية Kurde، والأستية Ossète، وهي لغة الأسيتيين Ossètes وهم سكان القوقاز الأوسط، والأفغانية أو البشتو. . . وهلم جرًّا).

ولكثرة وجوه الشبه بين هاتين الشعبتين عدَّهما علماء اللغة طائفة واحدة سموها طائفة «اللغات الهندية ـ الإيرانية»، أو طائفة «اللغات الآرية».

وكان القدامى من علماء اللغة يتوسعون في كلمة «اللغات الآرية» فيطلقونها على جميع طوائف الفصيلة الهندية ـ الأوروبية؛ لأن معظم المتكلمين بهذه الفصيلة من اللغات ينتمون إلى الجنس الآري. ولكن المحدثين منهم آثروا العدول عن هذا الاستعمال اتقاء للخلط واللبس، فأصبحوا لا يطلقون كلمة «اللغات الآرية» إلا على الطائفة التي نحن بصدد الكلام عليها[1].

٢ ـ «اللغات الأرمنية» Langues Arméniennes.

(١) V.Les Langues du Monde, P.28.

٣ ـ «اللغات الإغريقية» (وتشمل اللغات اليونانية القديمة. وأشهر هذه اللغات: اليونية ـ الأتيكية، والدورية. وتشمل كذلك اللغات اليونانية التي تكونت في القرون السابقة للميلاد وقامت على أنقاض اللغات اليونانية القديمة، واشتهرت عند علماء اللغة باسم «اليونانية الحديثة». وتشمل كذلك اللغات اليونانية في العصر الحاضر).

٤ ـ الألبانية.

٥ ـ «اللغات الإيطالية» (وتشمل الأسكية Osque، والأمبرية ـ السمنية Ombrien-Samnite واللاتينية، واللغات الرومانية Langues Romans وهي المتفرعة من اللاتينية كالفرنسية والبرتغالية والإيطالية والأسبانية ولغة رومانيا... إلخ).

٦ ـ «اللغات السلتية» أو «الكلتية» Langues Celtiques (التي كانت لغات شعوب السلت أو الكلت Les Celtes. وقد طغت عليها الآن اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، ولكن بقي بعض أشكال منها في كثير من اللهجات المحلية بإيرلندا وويلز ومنطقة البريتون Bretagne بغرب فرنسا).

٧ ـ «اللغات الجرمانية» Langues Germaniques وتشمل ثلاث شعب:

أولاها شعبة اللغات الجرمانية الشرقية وهي اللغة الجوتية Gothique (وهي لغة قبائل الجوت Goths وهو شعب قديم كان يسكن جرمانيا الشرقية).

وثانيتها شعبة اللغات الجرمانية الشمالية، وهي لغات أيسلندا والدانيمرك والسويد والنرويج.

وثالثها شعبة اللغات الجرمانية الغربية، وتشمل الإنجليزية السكسونية، والإنجليزية الحديثة، والهولاندية، واللغات الفلامندية (لغة مقاطعة الفلاندر ببلجيكا. ويتألف من هذه اللغة مع اللغة الهولندية فرع لغوي واحد يسمى فرع اللغات النشر لاندية)، واللغات الألمانية... إلخ.

٨ ـ «اللغات البلطيقية السلافية» وتشمل شعبتين:

إحداهما شعبة اللغة البلطيقية: وهي الليتوانية Lituanienne (لغة ليتوانيا Lituanie) والليتونية Litte (لغة ليتونيا Littonie أو لاتفيا Latvia) والبروسية القديمة.

والأخرى شعبة اللغات السلافية أو الصقلية: وهي السلافية القديمة، والروسية، والبولونية، والتشيكية، والسربية ـ الكرواتية والبلغارية الحديثة[1].

ومن هذا يظهر أن اللغات الهندية ـ الأوروبية هي أكثر اللغات الإنسانية انتشاراً، إذ يتكلم بها الآن جميع سكان أوروبا والأميريكيتين وأستراليا وجنوب أفريقيا ما عدا بعض جماعات قليلة بأوروبا تتكلم البسكية أو الفينية أو المجرية أو التركية... وما إلى ذلك، وما عدا السكان الأصليين للأميريكيتين وأستراليا وجنوب أفريقيا الذين انقرض معظمهم ولم يبق منهم الآن إلا عدد يسير آخذ في الانقراض، ويتكلم بها كذلك قسم كبير من سكان آسيا (الهند، فارس، أفغانستان، الكردستان،

(١) أما البلغارية القديمة قبل أن يتغلب عليها اللسان الصقلبي فهي من فصيلة اللغات الفينوانية.

القوقاز الأوسط، أرمينيا . . . إلخ).

والشعوب الناطقة بهذه الفصيلة هي أرقى الشعوب حضارة في العصر الحاضر، وأعظمها نشاطاً، وأكبرها شأناً، وأكثرها إنتاجاً في مختلف فروع الحياة، وأجلها أثراً في الحضارة الإنسانية الحديثة.

ويرجع الفضل في انتشار هذه الفصيلة إلى عوامل كثيرة أهمها الغزو والاستعمار. فعلى أثر غزو الآريين الهند، انتشرت لغاتهم في هذه البلاد وقضت على لغات السكان الأصليين (لم يبق من هذه اللغات إلا آثار ضئيلة سنعرض لها في أثناء كلامنا في الفصيلة الثالثة)، وعلى أثر استعمار الأوروبيين للأميريكيتين وأستراليا وجنوب أفريقيا انتقلت إلى هذه المناطق اللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والبرتغالية.

أما الموطن الأول لهذه الفصيلة فلا نكاد نعرف شيئاً يقينيًّا عنه، وقد ذهب العلماء بصدده مذاهب كثيرة تعتمد في معظم نواحيها على الحدس والتخمين وفي نواح أخرى على حجج ضعيفة لا يطمئن إلى مثلها التحقيق العلمي: فمن قائل إنها نشأت بأوروبا الشرقية بالمناطق الروسية؛ ومن قائل إنها نشأت بمناطق بحر البلطيق.

وتمتاز هذه الفصيلة بكثرة شعبها واتساع هوّة الخلاف بين أفرادها. فقد انقسمت إلى الطوائف الثمان السابق ذكرها، وانقسمت كل طائفة من هذه الطوائف إلى شعب، وكل شعبة إلى عدد كبير من اللغات، وسلكت كل لغة من هذه اللغات في ارتقائها سبيلاً يختلف عن سبيل غيرها، فكثرت وجوه الخلاف بينها، وتضاءلت وجوه الشبه، حتى أنّ بعضها ليبدو غريباً عن بعض، ولا تظهر صلة قرابته به إلا بعد تأمل عميق.

ويرجع السبب في هذا إلى عوامل كثيرة أهمها: اختلاف البيئات التي انتشرت فيها هذه الفصيلة، واختلاف الشؤون الاجتماعية التي اكتنفت الناطقين بكل شعبة منها.

وقد ترتب كذلك على هذه العوامل أن اختلفت كل لغة منها عمّا عداها في درجة رقيها ومبلغ بعدها عن أصولها الأولى. فمنها ما يزال جامداً على خصائصه القديمة، ومنها ما قطع في زمن يسير مرحلة واسعة في طريق الارتقاء، ومنها ما سار في هذه السبيل بخطى متئدة بطيئة، فانتشار الشعبة الإيرانية مثلاً في مناطق عريقة في الحضارة، وتأثرها باللغات التي كانت سائدة في هذه المناطق. . . كل ذلك وما إليه قد ذلل لها وسائل الارتقاء، فسارت في هذه السبيل بخطى حثيثة، حتى وصلت في أوائل القرن الأول الميلادي إلى شأو لم تبلغ مثله اللغات الأوروبية إلا حوالي القرن العاشر. على حين أنّ انتشار اللغة الليتوانية مثلاً في منطقة زراعية ضيقة تغلب على أهلها صفة المحافظة على القديم، وبقاء هذه المنطقة بمعزل عن تيارات الحضارة وعن المؤثرات الخارجية. . . كل أولئك قد عاق تقدم هذه اللغة، فظلت محتفظة بكثير من الأشكال الأولى لفصيلتها»[1].

(١) علم اللغة. علي عبد الواحد وافي. ص١٩٧ ـ ٢٠١.

الهندو أوروبيّة

فصيلة لغويّة يتكلّم بها «ما يقارب ٢،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠ نسمة أي حوالى نصف سكان العالم. وتتكلم معظم الشعوب التي صنعت الحضارة الغربية لغات هندو ـ أوروبية. عاش المتكلّمون بهذه اللغات أصلاً في منطقة تمتد من شمالي الهند إلى أوروبا الغربية. كما أنهم يعيشون الآن أيضاً في مناطق أخرى من العالم. وأصبحت اللغات الهندو ـ أوروبية أكثر اللغات أهمية في معظم بلدان أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا ودول أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية. وللعائلة الهندو ـ أوروبية ثمانية فروع حية، وهي:

١ ـ الجرمانية أو التيوتونية، وتضم الإنجليزية والألمانية والهولندية واللغات الإسكندينافية ـ الدنماركية والأيسلندية والنرويجية والسويدية.

٢ ـ الرومانسية أو اللاتينية ـ الرومانسية، وتشتمل على اللغات الفرنسية والأسبانية والبرتغالية والإيطالية والرومانية.

٣ ـ البلطوسلافية، وتضم اللغات الروسية والأوكرانية والبولندية والتشيكية والسلوفاكية والصربو ـ كرواتية ـ والسلوفينية والبلغارية واللتوانية.

٤ ـ الهندو ـ إيرانية، وتشمل الهندية والأردية والبنغالية والفارسية والباشتو.

٥ ـ الإغريقية.

٦ ـ السلتية، وتضم الأيرلندية (الغيلية) والغيلية الأسكتلندية والويلزية والبريتانية.

٧ ـ الألبانية.

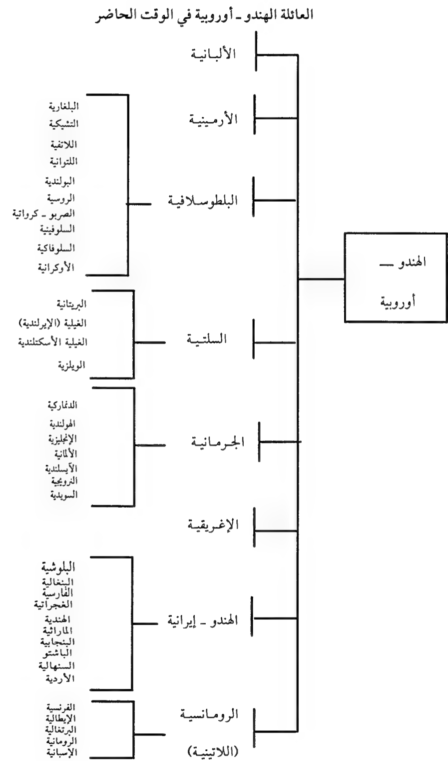
٨ ـ الأرمينية.

ولجميع اللغات في العائلة الهندو ـ أوروبية نفس البنية الأصلية المستندة على التصريفات. كما أن لها أقسام كلام محدودة وواضحة، وتشتمل على الأسماء والصفات والضمائر والأفعال التي تتصف بوجود لواحق معينة تدل على الجنس من حيث التذكير والتأنيث، وعلى العدد والحالة والشخص والزمن وصيغة الفعل والحسّ. ويتشابه الكثير من الكلمات الأساسية البسيطة في اللغات الهندو ـ أوروبية. فعلى سبيل المثال، نجد أن الكلمة الإنجليزية أُمّ Mother تقابلها في السنسكريتية Mata وفي الإغريقية Meter وفي اللاتينية Mater وفي الأسبانية Madre وفي الألمانية Mutter وفي الروسية Mat. ومن المحتمل أن الناطقين باللغة الهندو ـ أوروبية الأصيلة عاشوا في المنطقة الواقعة شمال البحر الأسود. ويحتمل أنهم هاجروا من هناك في كل اتجاه وكانوا يغيِّرون اللغة على طول الطريق الذي سلكوه. الهندو ـ أوروبية التي تتوفر عنها السجلات المدوّنة هي الحيثيّة تليها الإغريقيّة ثم السنسكريتية»[1].

---

(١) عن الموسوعة العربيّة العالميّة.

العائلة الهندو ـ أوروبية في الوقت الحاضر



اللغات الهندية الإيرانية

انظر: اللغات الهندية الأوروبية، الرقم ١.

اللغات الهيبيربورية

انظر: اللغات الطورانية، الرقم ١٣.

اللغات الوصليّة

هي اللغات اللَّصْقيّة

انظر: اللغات اللَّصْقيَّة.

لُغَةً

تعرب في نحو: «الإعرابُ لغةً الإفصاحُ» حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة.

اللُّغَة

١ ـ تعريفها: يختلف تعريف اللغة من عالم إلى آخر، حسب الزاوية التي ينظر منها إلى اللغة، ونظراً لارتباط اللغة بعلوم عِدَّة، منها: علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم المنطِق، والفلسفة، والبيولوجيا، وغيرها. ولعلّ أفضل تعريف للغة هو القائل: «اللغة ظاهرة بسيكولوجيَّة اجتماعيَّة، ثقافيّة، مكتسبة، لا صفة بيولوجيَّة ملازمة للفرد، تتألَّف من مجموعة رموز صوتيَّة لغويَّة، اكتسبت عن طريق الاختبار معاني مُقَرَّرة في الذهن، وبهذا النظام الرمزي الصوتيّ تستطيع جماعة ما أن تتفاهم وتتفاعل». ويميِّز الباحثون بين أنواع عِدَّة من اللغات، منها: اللغة الفصحى، وهي لغة التراث والأدب والكتابة، واللغة العامِّيَّة، وهي لغة الشعب في مخاطباته اليوميَّة، واللغة الميْتَة، وهي التي كانت شائعة في مرحلة زمنيَّة معيَّنة، ثُمَّ توقَّف الناس عن استخدامها كلاماً وكتابةً، واللغة الحيَّة، وهي التي ما تزال مستخدمة في الكلام والكتابة، واللغة الوضعيَّة، وهي جملة الرموز والإشارات المتَّفق عليها في علم من العلوم، ومنها رموز الموسيقى واللاسلكي، والجبر، والكيمياء، وغيرها، واللغة الهجين، وهي التي تحتوي على عدد كبير من الكلمات والتعابير التي تنتمي إلى لغات أخرى.

٢ ـ نشأتها: اهتمَّ الباحثون، منذ أقدم العصور، بموضوع نشأة اللغة، ذلك أنّ اللغة من أهم المؤسَّسات الاجتماعية عند الإنسان، وهي بالتالي، إحدى مميِّزاته الرئيسة التي تميِّزه من الحيوان، ولقد قيل: «الإنسان حيوان ناطق». وربما كان موضوع نشأة اللغة، من أقدم المشاكل الفكرية التي جابهت عقل الإنسان، فكثرت البحوث فيه، وتعدَّدت الآراء بصدده. ويمكننا، عموماً، أن نردّ هذه الآراء جميعاً، إلى نظريّات، أهمها:

أ ـ نظريّة التوقيف: وتذهب إلى أنّ اللغة وحي من عند الله، وقد قال بهذه النظرية ابن فارس[١]، وكثيرون غيره[٢]. ودليل هؤلاء دليل نقليّ لا عقليّ، ذلك أنّهم يعتمدون على قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:

(١) انظر كتابه: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب كلامها. تحقيق مصطفى الشويمي. مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢) منهم: هيراكليت (Héraclite) والأب لامي (Lami) والفيلسوف دوبونالد de Bonald. (انظر: علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. ص ٩٧).

٣١]. وعلى ما ورد في العهد القديم من الكتاب المقدس، من أنّ الله جبل «من الأرض كل حيوانات البرية، وكل طيور السماء. فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها. وكل ما دعا به آدم ذات نفس حية فهو اسمها. فدعا آدم بأسماء جميع البهائم، وطيور السماء وجميع حيوانات البريّة[1]». وعلْم اللغة، اليوم، يرفض هذه النظرية، فقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، يحتمل أن يكون معناه، كما أوضح ابن جنّي[2] وكثيرون غيره، أنّ الله أقْدر الإنسان على وضع الألفاظ. وما ورد في العهد القديم يكاد يكون دليلاً ضدّ هذه النظرية، لا معها.

ب ـ **نظريّة الاصطلاح**: وتذهب إلى أنّ اللغة ابتدعت بالتواضع والاتفاق، ومن أنصار هذه النظرية ابن جنّي وكثيرون غيره[3]. يقول ابن جني: «غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف[4]». لكن ليس لهذه النظرية سند نقلي أو تاريخي، «بل إنّ ما تقرره ليتعارض مع النواميس العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية. فعهْدنا بهذه النظم، أنها لا تُرتجل ارتجالاً، ولا تخلق خلقاً، بل تتكوَّن بالتدريج من تلقاء نفسها. هذا إلى أنّ التواضع على التسمية، يتوقّف في كثير من مظاهره، على لغة صوتيَّة يتفاهم بها المتواضعون. فما يجعله أصحاب هذه النظرية منشأً للغة، يتوقّف هو نفسه على وجودها من قبل».

ج ـ نظريّة محاكاة أصوات الطبيعة، أو نظرية البو ـ وو (Bow-Woo):

وتذهب إلى أنّ أصل اللغة محاكاة أصوات الطبيعة، كأصوات الحيوان، وأصوات مظاهر الطبيعة، والتي تحدثها الأفعال عند وقوعها، ثم تطوَّرت الألفاظ الدالة على المحاكاة، وارتقت بفعل ارتقاء العقلية الإنسانيَّة وتقدّم الحضارة.

ويظهر أنّ ابن جني، كان معجباً بهذه النظرية، إذ أفرد باباً سمّاه «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»، قال فيه: «... ولو لم يُتنبّه على ذلك، إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها، كالخازِباز لصوته، والبط لصوته... ونحو منه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلت: حاء، وعاء، وهاء. وقولهم: بسملت،. وهيللت، وحولقت، كل ذلك وأشباهه، إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات. والأمر أوسع[5]». والواقع أنّ لهذه النظرية ما يؤيدها، فالطائر المسمّى في الإنكليزية Cuckoo، إنّما سمِّي بالصوت الذي يحدثه، والهرة سمِّيت «مو» في المصرية القديمة، وفي اللغة الصِّينية، نسبة إلى الصوت الذي تحدثه. ويذهب بعض اللغويِّين المحدثين إلى أنّ «هذه النظرية هي أدنى نظريات هذا البحث إلى الصحّة، وأقربها إلى المعقول، وأكثرها اتفاقاً مع طبيعة الأمور،

---

(١) سفر التكوين: الإصحاح الثاني. الآيتان ١٩ و٢٠.
(٢) ابن جني: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، ١٩٥٢، ج ١، ص ٤٠ ـ ٤١.
(٣) منهم الفيلسوف اليوناني ديموكريت Démocrite وآدم سميث Adam Smith وريد Reid ودجلد ستيوارت Duglad Stewart. (انظر: علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. ص ٩٨).
(٤) ابن جني: الخصائص، ١/ ٤٠.
(٥) ابن جني: الخصائص، ٢/ ١٦٥.

وسنن النشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات، وظواهر الطبيعة الاجتماعية... ومن أهمّ أدلّتها أنّ المراحل التي تقرّرها بصدد اللغة الإنسانية، تتّفق في كثير من وجوهها مع مراحل الارتقاء اللغوي عند الطفل. فقد ثبت أنّ الطفل في المرحلة السابقة لمرحلة الكلام، يلجأ في تعبيره الإرادي إلى محاكاة الأصوات الطبيعية... ومن أدلتها أنّ ما تقرّره بصدد خصائص اللغة الإنسانية، في مراحلها الأولى، يتّفق مع ما نعرفه من خصائص اللغات في الأمم البدائية. ففي هذه اللغات، تكثر المفردات التي تشبه أصواتها أصوات ما تدل عليه»[١].

وقد وُجِّه إلى هذه النظرية انتقاد أساسي، من جهة أنها «تعجز عن أن تفسِّر لنا كيف استُغلَّ مبدأ «حكاية الصوت» في آلاف الكلمات التي لا نرى الآن أيّة علاقة بين معناها وصوتها. ما العلاقة بين لفظة «إبريق» ومعناها؟ وما العلاقة بين لفظة «المنضدة» ومعناها؟ ما العلاقة بين لفظ «الكتاب» ومعناه؟ ليس هناك من علاقة ظاهرة، إنَّما العلاقة بسيكولوجية، أي: من نوع قرْن الأصوات بصوَر قائمة في العقل[٢]. كذلك رُفِضَت أدلّة هذه النظرية؛ لأنّ الطفل لا يُعيد تاريخ نشأة اللغة، ولأنّ الدراسات الفيلولوجية للغات الشعوب البدائية (كلغات الهنود الحمر، والزنوج، وأهل أستراليا الأصليين) أثبتت، أنّ هذه اللغات ليست بدائية ولا قديمة، بل حديثة بالنسبة إلى عمر اللغة، فوراء كل منها تاريخ مديد لا يُعلَم له بدء، تطوَّر خلاله صرفُها ونحوها وأساليبها[٣].

د ـ نظرية محاكاة الأصوات معانيها، أو نظرية (Ding Dong): وهذه النظرية لا تختلف كثيراً عن نظرية البو ـ وو (Bow-woo)، إذ تؤكِّد أن جرْس الكلمة، يدل على معناها. ويظهر أنّ هذه النظريّة أعجبت ابن جني أشد الإعجاب. فأفرد لها بابين سمّي الأولى: «باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، وأطلق على الثاني اسم «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني». يقول في الباب الثاني: «اعلم أنّ هذا موضع شريف لطيف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقَّته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صَرَّ، وتوهَّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة؛ نحو النَقَزان، والغَلَيان، والغَثَيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمتِ ما حدّاه، ومنهاج ما مثّلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعَّفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة، والقلقلة، والصَّلصلة، والقعقعة، والصَّعصعة والجرجرة، والقرقرة»[٤].

وقد رُفضت هذه النظرية لعدّة اعتبارات، منها: أنّ الكلمات التي يمكن أن تفسَّر على مبدأ هذه النظرية قليلة جدًّا. فأنت «إذا نظرت

---

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) أنيس فريحة: نظريّات في اللغة. ص ١٨.

(٣) المرجع نفسه. ص ٢٢ ـ ٢٩. وفندريس: اللغة. ترجمة الدواخلي والقصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٠. ص ٣٠ ـ ٣١.

(٤) ابن جني: الخصائص، ٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣.

في كلمات عديدة يشترك فيها فونيم واحد، تجد أنّ معانيها متقاربة. ولكن أن نردّ معاني ألوف الألفاظ إلى ثلاثين، أو خمس وثلاثين فونيماً، أو وحدات صوتية، فإننا لا نفسِّر أصل اللغة، بل نزيد في غموض المشكلة. إذ لك أن تسأل كيف تطوّرت هذه المعاني القليلة التي تمثّلها الفونيمات القليلة التي تشكّل النظام الصوتي للغة إلى معان لا حصر لها؟ وهل المفردات العربية المدوَّنة في «لسان العرب» مشتقَّة من ثمانية وعشرين فونيماً؟» وإذا كان حرف الغين يدل على الظلمة والانطباق والخفاء والحزن، كما ذهب بعضهم، مستشهدين بكلمة «غم»، و«غيم» و«غبن»، فكيف نفسِّر كلمة «غني»، و«غنْج»، و«غبطة»؟ زد على ذلك أنه لو كانت هذه النظرية صحيحة، فَكان كل إنسان يهتدي إلى كل لغة، ولَمَا صحَّ وضع اللفظ للضدّين، كالحميم للبارد والحار، والجون للأبيض والأسود، ولما كانت اللغات مختلفة في الرمز إلي الشيء الواحد.

هـ ـ نظريَّة الأصوات التعجبيَّة العاطفيَّة، أو نظريَّة (Pooh-pooh): وتذهب إلى أنّ اللغة الإنسانيَّة بدأت في صورة تعجبيَّة عاطفيَّة، صدرت عن الإنسان بصورة غريزيَّة للتعبير عن انفعالاته من فرح، أو وجع، أو حزن، أو استغراب، أو تقزّز... إلخ. فنحن عندما نتأفّف نقول: «أفّ» أو «أوف»، وكذلك يقول الألماني: «Pfui». والساميّون عامة يتحسَّرون، أو يتلهّفون فيقولون: «وي». وقد رُفضت هذه النظرية للأسباب نفسها التي رفضت بها النظرية السابقة.

و ـ نظرية الاستجابة الصوتيَّة للحركات العضليَّة، أو نظرية (yô-hê-hô): وملخَّصها أنَّ اللغة الإنسانيَّة بدأت بالمقاطع الطبيعية التي يتفوّه بها الإنسان عفويًّا، عندما يستعمل أعضاء جسمه في العمل اليدوي، ما نسمع إذا وقفنا بقرب عامل يقطع شجرة أو صخراً، أو بجانب رجل يحمل ثقلاً أو حداد يعمل.. إلخ. وقد رفضت هذه النظرية كسابقتها، وللأسباب نفسها.

وهكذا نرى أنّ النظريَّات التي حاولت تفسير نشأة اللغة، رُفضت جميعاً، لأنها لم تفسِّر إلا جانباً ضيِّقاً جدًّا من اللغة. وتطوّرُ الإنسان من حيوان أبكم، إنْ صحَّ التعبير، إلى «حيوان ناطق»، يكتنفه كثير من الحجب، والغموض، بسبب رجوعه إلى عهود سحيقة في القدم، ولا نستطيع هتْك هذه الحجب، إلا بالحَدْس والخيال، والغيبيات، وهذه الأمور، يرفضها علم اللغة الحديث، لأنَّ هذا العلم، لا يبحث إلا فيما تؤكِّده «المادة» المحسوسة. وهذا ما جعل الجمعيَّة اللغويَّة الفرنسيَّة La société de linguistique française)، تمنع بقانون إلقاء محاضرات في موضوع نشأة اللغة.

٣ ـ وظائفها: أهم وظائف اللغة ما يلي:

أ ـ وظيفة الاتصال أو التوصيل: يقول أندريه مارتينيه (André Martinet) «إنَّ الوظيفة الأساسية لهذه الآلة التي هي لغة، هي الاتصال»[1]. وما أكثر الذين ذهبوا مذهب مارتينيه، فشدَّدوا على أنَّ «الوظيفة الأساسيَّة للغة، هي أنها وسيلة من الاتصال، أو التوصيل، أو النقل، أو التعبير، عن طريق الأصوات الكلامية. وأنَّ ما تُوصله اللغة أو تنقله، أو تعبّر عنه، هو الأفكار والمعاني

(١) André Martinet: Eléments de linguistique générale, Collection U, paris, 1970. p9.

والانفعالات والرغبات. . . أو «الفكر» بوجه عام»[١]. وهذه الوظيفة تبدو واضحة في مظهر اللغة الراقي، كما في لغة المعلِّم، عندما يشرح دروسه لطلابه، وكما في لغة المحامي عندما يقدِّم مرافعته، أو كما في لغة الأديب والفيلسوف والعالم. . . إلخ. ولعلَّ من أسباب تطوّر اللغة عبر الزمن، حاجتها للتكيُّف، وبأكثر الطرق توفيراً، مع حاجات الاتصال، التي تتطلبها الجماعة اللغويّة المتكلِّمة بها.

لكن وظيفة «الاتصال» أو «التوصيل» للأفكار والمشاعر وغيرها، ليست الوظيفة الوحيدة للغة، فالكلام الموجّه إلى الحيوان، وإلى الجماد أحياناً، لا يكون وسيلة «للتواصل»، أو «للتوصيل». ومن الأمثلة التي تبدو فيها وظيفة «التوصيل» غير أساسية، ما يلي:

١ ـ المناجاة والقراءة الانفرادية بصوت عال.

٢ ـ استعمال اللغة في السلوك الجماعي كالصلاة والدعاء وغيرهما.

٣ ـ استعمال اللغة في المخاطبات الاجتماعية، التي لا تستهدف غاية، مثل لغة التحيّات ولغة التأدّب، والكلام على الطقس. . . إلخ.

٤ ـ استعمال اللغة أحياناً، لإخفاء أفكار المتكلِّم، على ما يتّضح في لغة السياسية واللصوص وغيرهم.

وللغة بالإضافة إلى وظيفة «الاتصال» و«التوصيل» وظائف أخرى أهمها أنها:

ب ـ مساعد آلي للفكر: فاللغة طريق تسهِّل الفكر، أو هي، كما يقول سابير (Sapir): «طريق ممهَّد، أو أخدود كالأخاديد التي تراها على سطح أسطوانة، تمهِّد وتحدِّد السبيل للإبرة لتمر فيه لتردد الصوت»[٢]. وإن كانت اللغة تسهِّل الفكر وتساعد على نموه، فإنَّ الفكر نفسه يعود، فيؤثِّر في نمو اللغة وتطوّرها.

ولقد أكّد أكثر الباحثين أننا «نفكّر بجمل»، وأنَّ «اللغة وعاء الفكر»، كما أنه «لا وجود للفكر دون اللغة».

ونتيجة لهذه الوظيفة، تصبح اللغة سجلّ تاريخ الشعب، ترتقي برقيِّه وتنحطّ بانحطاطه، ونحن نستطيع أن نستبين من دراسة اللغة، الكثير من الآداب والعادات وضروب التفكير، وأنواع المشاعر، التي تسود مجتمعاً ما.

لكن العلاقة بين اللغة والفكر، ليست «إيجابية» دائماً، إنَّ اللغة قد تعوق الفكر أحياناً، بفرضه سبلاً محدودة للتعبير. وكم من مرّة نود التعبير عن بعض الأفكار والمشاعر، فتخوننا اللغة، ولا نجد الكلمات المناسبة لغرضنا.

ج ـ أحد مقوّمات الوطن والوطنية: وذلك نظراً لما تخلق من شراكة في الفكر والإحساس بين المتكلِّمين بها، فتكون، بالتالي، مدعاة للوحدة الوطنيَّة، ورابطاً قويًّا يجمع الشعب الناطق بلغة واحدة. واللغات المختلفة في الأمّة الواحدة. أو الوطن الواحد، مدعاة إلى التفكك والانهيار.

ونظراً لطول ملازمة اللغة لنا، تصبح كأنَّها وطننا الروحي، أو «جزء من كياننا

(١) محمود السعران: اللغة والمجتمع. دار المعارف بمصر، ١٩٦٣. ص ١٢.

(٢) عن أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ٥٩.

البسيكولوجي الروحي» واللغة، بارتباطها بالفكر، تصبح معيناً للتراث، وقطعة من تاريخ الأمة، وتصبح كل كلمة فيها مستودع ذكرى.

وتبدو أهمِّيَّة وظيفة اللغة في الوطنيّة، في الصراع الذي ينشب بين الدول، فالدول المستعمِرة تفرض لغاتها على الدول المحتلَّة. وأبرز الأمثلة على ذلك، فرض الإيطالية في ليبيا، والفرنسية في تونس أثناء الاستعمار. لكن الدول المحتلَّة تحتفظ، عادة، بلغتها أثناء استعمارها، وقد احتفظ البولنديّون بلغتهم القومية، عندما كانت بلادهم مقسَّمة على ثلاث أمبراطوريات، في القرن الثامن عشر. ولعل من أهم ما تطالب به الشعوب في ثورتها ضد المستعمر، استعمال لغاتها في الأمور الرسمية، وفي التعليم. والشعوب تعتزّ بلغاتها، وقد حدّثنا التاريخ كيف أنّ الأمويين نقلوا الدواوين إلى العربية، وكيف سَعَت الدولة الألمانية، في أواخر القرن التاسع عشر، إلى تطهير لغتها من الألفظ الفرنسية الدخيلة، وكيف حاولت تركيا كذلك، إبعاد الألفاظ العربية عن لغتها.

د ـ وسيلة للترابط الدوليّ والقوميّ: فجامعة الدول العربية هي في وجه من وجوهها، بل في أهم وجه من وجوهها، جامعة اللغة العربية. ووجود اتحاد الدول الناطقة بالفرنسيَّة «francophone»، خير دليل على وظيفة اللغة هذه، كما أن الكومنولث لم يوجد إلا نتيجة اللغة الإنكليزيّة المشتركة بين أعضائه. ويذكر المؤرّخون، أنه من أسباب دخول الولايات المتحدة الأميركيَّة، الحرب العالمية الأولى بجانب الحلفاء، الروابط اللغويّة بينها وبين إنكلترة.

هـ ـ وسيلة للترابط الاجتماعي: فاللغة نشاط اجتماعي، قد يقصد بها، أحياناً، الحصول على العون والمساعدة، وإقامة الود والإلفة بين المواطنين. ولهذا السبب يُنظر، أحياناً، إلى الصمت في الاجتماعات، على أنّه مظهر عدائي، أو أنّه مظهر اختلاف في وجهات النظر. وتظهر هذه الوظيفة اللغويّة، بشكل واضح، في لغة التحيّات والتخاطب، والسؤال عن الصحة والأحوال، ولغة التأدّب، والكلام على الجوّ.

و ـ وسيلة للتنفيس عن الإحساسات وبخاصة العنيفة منها: فالإنسان، عندما يخلو لنفسه، وينشد الأشعار الحزينة، باكياً من فقدهم من الأحباب، يستعمل اللغة قصد التفريج، والتنفيس عن آلامه وأحزانه، دون أن يبغي نقل إحساسات، أو أفكار معيَّنة. وليست الآداب والفنون، في بعض مظاهرها، سوى «تنفيس» عن الإحساسات والمشاعر.

ز ـ وسيلة للتسلية أحياناً: فكثيراً ما يتلاعب الكبار والصغار بأصواتهم، قصْد التلذّذ والانتشاء والسرور. وما أعضاء النطق، أحياناً، إلا آلات موسيقيَّة يجب تشغيلها، ومن هذا المنطلق، نرى أنّ الحكم على المرأة بالثرثرة فيه، أحياناً، بعض التجنِّي.

وخلاصة القول في وظائف اللغة في المجتمع، أنه، إلى جانب الوظيفة الأساسيَّة للغة التي هي التواصل بين أفراد المجتمع، هناك وظائف أخرى لها، قد تقلّ عن الوظيفة الأساسيَّة من حيث الأهميَّة، لكننا لا نستطيع نكران وجودها. وهذه الوظائف المتعدِّدة للغة تجعلها من أهم الظواهر، أو المؤسسات الاجتماعية.

لغة الإتْمام

هي اللغة التي تُعرب فيها الأسماء الستّة بالحروف بالشروط التي فَصَّلنا القول فيها في مبحث «الأسماء الستّة». وهذه اللغة هي أقوى اللغات وأشهرها في إعراب الأسماء الستّة، إلّا في كلمة «هن»، فالأكثر فيها لغة النَّقْص. وسُمِّيت هذه اللغة بذلك؛ لأنّها تُتِمّ الأسماء الستّة (أي: تفيد حرف العلة المحذوف إليها) عند استخدامها، فتقول عليها: «جاء أبوك»، و«شاهدتُ أباك»، و«مررتُ بأبيك».

وانظر: الأسماء الستَّة.

لغة الإدْغام

هي الإدْغام.

انظر: الإدْغام.

لغة «أكلوني البراغيث»

هي لغة بعض قبائل العرب التي تُلحق بالفعل علامات التثنية والجمع إذا كان الفعل مثنًّى أو جمعاً، نحو: «نجحا الطالبان»، ويُعرب النحاة الاسم في هذه اللغة مبتدأً مؤخَّراً خبره الجملة الفعلية قبله، أو بدلاً من الضمير المتصل بالفعل. وتسمّى أيضاً هذه اللغة «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة».

وانظر: أكلوني البراغيث.

لغة الإلْزام

هي اللغة التي تُلزم المثنّى والأسماء الستّة الألف، فيقال فيها: «جاء أباك وصديقاك». و«شاهدتُ أباك وصديقاك»، و«مررتُ بأباكَ وصديقاك».

لغة أَهْل المَدَر

من مصطلحات اللغويين القدامى، ويعنون بها لغة أهل الحضَر الذين لا تؤخَذ عنهم اللغة لابتعادهم عن موئل الفصاحة، واحتكاكهم بالأعاجم الذين أثّروا في ألسنتهم، فأدخلوا فيها ما ليس منها. وتقابلها «لغة أهْل الوبَرَ».

انظر: لغة أهل الوَبَر، وعصر الاحتجاج.

لغة أَهْل الوَبَر

هي لغة الأعراب الذين تؤخذ عنهم اللغة، ويوثَّق كلامهم؛ لأنهم حافظوا على لغتهم باتقائهم الاحتكاك بالأعجميّ.

وانظر: عصر الاحتجاج

لغة الجرائد

هي اللغة التي تستخدمها الجرائد، وهي لغة فصحى تعتمد السهولة في الألفاظ والعبارات والأساليب.

لغة الحديث

هي اللغة العاميّة.

انظر: اللغة العاميّة.

اللغة الحَيَّة

هي التي ما تزال مُسْتَخْدمة في الكلام والكتابة. وتقابلها اللغة المَيْتة.

انظر: اللغة الميتة.

اللغة الخاصّة

هي مجموعة المفردات والتعابير المُسْتخدمة من قِبَل مجموعة معيَّنة من الأشخاص يشتركون في مهنة معيَّنة، أو مهمّة معيَّنة، أو نحو ذلك.

اللغة الدارجة

هي اللغة العاميّة.

انظر: اللغة العاميّة.

اللغة الرَّسمِيَّة

هي اللغة التي تعتمدها الدولة في سجلّاتها، ومكاتباتها، وقوانينها، ومدارسها، ومحاكمها، ودواوينها، وغير ذلك من الأمور المتعلِّقة بها. ولكلّ دولة لغة رسمية واحدة هي لغتها القومية، وقد يكون للدولة أكثر من لغة قومية، فيكون لها بالتالي أكثر من لغة رسمية، كما في الهند، وهذا قليل.

اللُّغة الشائعة

هي اللغة العاميَّة.

انظر: اللغة العاميَّة.

لغة الشَّعْب

هي اللغة العاميّة.

انظر: اللغة العاميَّة.

لغة الصِّحافة

انظر: لغة الجرائد.

لغة الضاد

هي اللغة العربية، وسمِّيت بذلك لصعوبة النطق بالضاد على الأعاجم الذين يتعلمونها.

للتوسُّع انظر:

«معنى القول المأثور «لغة الضاد»». إبراهيم أنيس. البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م). ص ١١٦ ـ ١٢٩.

اللغة العامّيّة

هي اللغة الشعبيَّة، أو اللغة كما ينطق بها شعب من الشعوب، وتكون، عادةً، مختلفة عن اللغة الفُصْحى. وسبب الاختلاف يأتي من اختلاط الشعوب بعضها ببعض، ومَيْل الناس إلى التيسير في الكلام. وتضيق الهوّة بين الفُصحى والعامِّيّة كلّما ارتفع المستوى الثقافي والعلمي للشعب. ولهذه اللغة أسماء عدّة، منها: «اللهجة الشائعة»، و«اللغة المحَليّة»، و«اللغة الدارجة»، و«اللغة المحكيّة» و«اللهجة الدارجة»، و«اللهجة العاميّة»، و«العربية العامية»، و«الكلام الدارج»، و«الكلام العامي»، و«لغة الشعب».

وانظر: الدعوة إلى العامية.

اللغة العربية

١ ـ تمهيد: تفرِّق المعاجم العربية بين كلمتي «عربي» و«أعرابي» فتخصِّص الأولى بسكان المدن، والثانية بسكان البادية[1]. لكن إسرائيل ولفنسون يذهب إلى أنّ هذا التفريق لم يحدث إلّا في عصور قريبة من الإسلام، لكن قبل ذلك، «لم تكن كلمة «عَرَب» أو «عُرب» تدلّ على مدلولها المتعارف عليه الآن، بل كانت تطلق على نوع خاص من القبائل، وهو النوع الذي يسكن البادية، ذلك النوع المتنقل الذي لا يستقر في مكان واحد، بل يتبع مساقط الغيث ومنابت الأعشاب والكلأ»[2]. وأن «لفظ «عربي» لم يكن يدل

(١) انظر مثلاً: «لسان العرب» و«الصحاح» وغيرهما. مادة «عرب».
(٢) إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٦٤. وأدلّته على ما يذهب إليه أن كلمة عرب كانت =

على لغة العرب، بل على قبائل معيّنة، ثم لما شاعت لغة شمال الجزيرة التي كان أغلب عناصرها من الأعراب سُمِّيت اللغة باسم هذه الطوائف البدوية في العصور القريبة من الإسلام»[١].

وعرفنا في الفصل السابق أنّ اللغة العربية سامية الأرومة، وأنّ هناك نظرية يؤيِّدها أكثر المستشرقين، تذهب إلى أنّ هذه اللغة هي الأقرب إلى اللغة السامية الأمّ، بدليل أنها «احتفظت بعناصر قديمة ترجع إلى السامية الأم أكثر مما احتفظت به الساميات الأخرى. ففيها من الأصوات ما ليس في غيرها من اللغات السامية. وفيها ظاهرة الإعراب ونظامه الكامل، وفيها صيغ كثيرة لجموع التكسير، وغير ذلك من ظواهر لغوية، يؤكِّد لنا الدارسون أنها كانت سائدة في السامية الأولى التي انحدرت منها كل اللغات السامية المعروفة لنا الآن»[٢].

ومهما يكن من أمر هذه النظرية، فقد درج المستشرقون على تقسيم اللهجات العربية إلى قسمين: لهجات شمالية وأخرى جنوبية. لكن المستشرق إسرائيل ولفنسون، يعترض على هذا التقسيم؛ «لأنه ليس تقسيماً جغرافيًّا صحيحاً ولا تاريخيًّا دقيقاً، فليست هناك حدود واضحة تفصل شمال الجزيرة عن الجنوب، وتبيِّن لنا من أين وإلى أين كانت منطقة انتشار القسم الجنوبي من اللغة العربية، ومن أين وإلى أين سادت اللهجات الشمالية من العربية»[٣]. والذي يراه «صواباً أن تقسم اللهجات العربية إلى بائدة وباقية»[٤]. لكن سواء اتخذنا المكان، أم استمرارية اللغة أساساً للتقسيم، فإننا في النهاية نصل إلى نتيجة واحدة، وهي أنّ اللهجات العربية القديمة، انقسمت إلى عربية بائدة، وتضم اللهجات العربية الجنوبية وبعض اللهجات العربية الشمالية، وعربية باقية وهي التي نُظمت فيها قصائد الجاهليين، ونزل بها القرآن الكريم، والتي ما زلنا نستعملها حتى يومنا الحاضر. وعلى أساس تلك النتيجة سندرس العربية البائدة والعربية الباقية كلًّا على حدة.

٢ ـ العربية البائدة: وتُسمّى أيضاً «عربية النقوش»؛ لأنها لم تصل إلينا إلّا عن طريق نقوش عُثر عليها مؤخّراً في ساحة واسعة من الأرض تمتدّ من دمشق إلى منطقة العلا (شمالي الحجاز). وقد ظهر من هذه النقوش، أنّ لهجات العربية الجنوبية البائدة صُبغَت بالحضارة الآرامية، فاستعملت حرفاً قريباً من الخط المسند[٥]، ودوَّنت تاريخها بتاريخ

= مستعملة في اللغة العبرية القديمة لتدل على أهل العَرَبَة (أي: الصحراء)، في حين كان لأهل المدن والعمران أسماء أخرى. وأن كلمة «عبري» وكلمة «عربي» مشتقان من ثلاثي واحد هو «عَبَر»، وتؤدِّيان المعنى نفسه (انظر كتابه: تاريخ اللغات السامية. ص ١٦٤ ـ ١٦٥).

(١) المرجع السابق. والصفحة نفسها.
(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية. ص ٣٣.
(٣) إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٦٣.
(٤) المرجع نفسه. ص ١٦٤.
(٥) سمِّي بذلك لأن حروفه تستند إلى أعمدة. ويمتاز بالتناسق الهندسي الجميل (انظر: علي عبد الواحد =

بصرى[١]، وحرب النبط وحرب الفرس والروم، وأنّ لهجات العربية الشمالية البائدة تأثّرت بالحضارة النبطية، فكتبت بخط نبطي أو خط قريب منه[٢]. ومن هذه اللهجات:

أ ـ **الثمودية**: تنسب النقوش الثمودية المكتشفة إلى قبائل ثمود، التي جاء ذكرها في القرآن الكريم. وقد عُثر على حوالي ألفي نقش من هذه اللهجة، معظمها في الحجاز ونجد، في حين عُثر على بعض منها في الصفاة (شرقي دمشق) وسيناء[٣].

ب ـ **الصفوية**: وهي اللهجة المنسوبة إلى منطقة الصفاة؛ لأن أكثر النقوش المكتشفة من هذه اللهجة ـ وعددها يربو على ألفي نقش ـ اكتشف في هذه المنطقة. والخط الصفوي شديد الشبه بالخط الثمودي، «حتى إنّ بعض الدارسين يقسمون تطور الخط الصفوي إلى مرحلتين اثنتين، ويعتبرون أنّ المرحلة الأولى هي امتداد للخط الثمودي، في حين يرون أنّ الخط الصفوي الخالص لا يظهر إلا في المرحلة الثانية. ويرقى معظم هذه النقوش إلى القرنين الأول والثاني الميلاديين»[٤].

ج ـ **اللحيانية**: وهي اللهجة المنسوبة إلى قبائل لحيان التي يرجَّح أنها كانت تسكن منطقة العلا، شمال الحجاز. ومعظم النقوش اللحيانية المكتشفة يرجع إلى ما بين السنة ٤٠٠ والسنة ٢٠٠ ق.م.

وقد دلَّت الدراسات التي أُجريت على النقوش الثمودية والصفوية واللِّحيانية المكتشفة، أنّ هذه اللهجات أقرب لهجات العربية البائدة إلى العربية الفصحى، وأنّ خطوطها قريبة من الخط المسند[٥]، أو مشتقّة منه، وأن خطَّنا العربي الشمالي الذي ما زلنا نستعمله حتى اليوم، مشتق من الخطِّ النبطي، كما يتَّضح من نقوش أمّ الجِمال الأول (ويعود إلى منتصف القرن الثالث الميلادي تقريباً)، والنمارة (٣٢٨م) وزَبد (٥١٢م) وحرّان (٥٦٨م) وأمّ الجِمال الثاني (القرن السادس الميلادي)[٦].

٣ ـ **العربية الباقية**: وهي التي تنصرف إليها كلمة «العربية» عند إطلاقها، والتي ما نزال

= وافي: فقه اللغة. ص ٧٨ ـ ٧٩؛ ورمزي بعلبكي: الكتابة العربية والسامية. ط ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨١. ص ١٠١ ـ ١٠٢).

(١) يبدأ هذا التاريخ سنة ١٠٦ للميلاد، وهو تاريخ دمار مملكة النبط، وقد أرّخ به شاهد قبر امرىء القيس بن عمرو (انظر: رمزي بعلبكي: الكتابة العربية والسامية. ص ١٢٤).

(٢) انظر: علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ١٠٠ ـ ١٠١؛ ورمزي بعلبكي: الكتابة العربية والسامية. ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) رمزي بعلبكي: الكتابة العربية والسامية. ص ١٠٧.

(٤) المرجع نفسه. ص ١٠٩.

(٥) انظر: رسوم أحرف هذه الخطوط في المرجع نفسه. ص ١٠٨؛ وفي كتاب إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٧٩.

(٦) انظر: رمزي بعلبكي: الكتابة العربية السامية. ص ١٢٤ ـ ١٦٣ (وكتاب بعلبكي هو أفضل الكتب التي نعرفها في دراسة تاريخ الخطوط السامية)؛ وإسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٧٨ ـ ١٨٢.

نستعملها حتى اليوم، في مختلف أقطارنا العربية، وهي «مزيج من لهجات مختلفة، بعضها من شمال الجزيرة، وهو الأغلب، وبعضها من جنوب البلاد اختلطت كلها بعضها ببعض حتى صارت لغة واحدة»[١].

وهي العربية الفصحى التي نستعملها اليوم في كتاباتنا وخطبنا، وإذاعاتنا وصحفنا وما إليها. كانت منتشرة قبل الإسلام، فكانت تُنظم فيها القصائد، ويخطب بها، دون أن تكون لغة تخاطب للناس في حياتهم العامة. ولما نزل القرآن بها، قوّى منزلتها، وساهم في انتشارها وإغنائها ودراستها وتعلّمها. وهذه اللغة تكوّنت بفعل اتصال العرب بعضهم ببعض[٢]، في الأسواق (وكانت أسواق الجاهلية ثمانية، أشهرها: عكاظ، والمجنة، والمربد، وذو المجاز، وخيبر)، وبفعل الحروب والمناظرات الأدبية والمساجلات من شعر أو خطابة أو غيرهما. وكان إلى جانب هذه اللغة «الفصحى» المشتركة، لهجات متعدِّدة، تختلف فيما بينها في كثير من مظاهر الصوت والدلالة والقواعد والمفردات. وكان العربي يتكلّم مع أفراد قبيلته باللهجة الخاصة بهم، فإن نَظَمَ شعراً، أو دبج خطبة ليُلقيها في حفل يضم أفراداً من قبائل مختلفة، عمد إلى تلك اللغة المشتركة «الفصحى». «ونحن حين نستعرض شعراء ربيعة تلك القبيلة التي عرفت بالكشكشة[٣]، لا نكاد نلمح أثراً لتلك الصِّفة في شعر شعرائها... بل حين نرجع إلى ديوان الهذليين لنستشفّ منه الصفات التي عرفت بها لهجة هذيل كالفحفحة[٤] أو تسهيل الهمز[٥]، أو الاستنطاء[٦]، لا نكاد نعثر على أثر لها في أشعارهم»[٧]. ولولا هذه اللغة المشتركة لما كان بالإمكان تفضيل شاعر على آخر، ما دام مقياس الحكم مختلفاً وأداة القول متباينة.

والحديث عن اللغة العربية المشتركة التي كانت معروفة لدى القبائل جميعاً، قبل الإسلام وبعده، إلى جانب اللهجات المحلية الخاصة بالقبائل، يؤدّي إلى سؤالين مهمّين، هما:

---

(١) إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٦٦.

(٢) يتحدث ابن جني عن هذا الاتصال فيقول: «وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متجرين، ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة. فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من مهم أمره». (ابن جني: الخصائص ٢/ ١٥ ـ ١٦).

(٣) هي أن تجعل بعد كاف الخطاب في المؤنث شيناً فتقول في: «رأيتكِ، بكِ» «رأيتكش، بكش» أو هي إبدال هذه الكاف تاء ثم زيادة الشين فتقول: «أبوتِش» في «أبوكِ» و«أمش» في «أمك». أو هي إبدال كاف المؤنث شيناً فتقول: «عيناش» و«جيدش» في «عيناك» و«جيدك». وفائدة الكشكشة في ربيعة ومضر تمييز المؤنث من المذكر.

(٤) هي إبدال الحاء من العين، فتقول: «عتى» في «حتى».

(٥) هو قلب الهمزة حرف علّة مناسب لحركتها، فتقول: «بير» و«أيمة» في «بئر» و«أئمة».

(٦) هو إبدال العين الساكنة نوناً إذا وقعت قبل الطاء، نحو: «أنطيناكَ» في «أعطيناك».

(٧) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية. ص ٤٣ ـ ٤٤.

أولاً: أكانت هذه اللغة المشتركة مختلفة في بداءتها ثم توحّدت بعد ذلك في لغة واحدة، بفعل احتكاك العرب بعضهم ببعض، أم أنها كانت لغة واحدة ما لبثت أن تفرَّعت إلى لهجات؟

ثانياً: أتكوّنت هذه اللغة المشتركة من كل اللهجات، أم من معظمها، أم من لهجة واحدة، استطاعت، بفعل عوامل معيَّنة، أن تسود على ما عداها من لهجات؟

بخصوص السؤال الأول، يذهب أكثر الباحثين إلى أنّ العربية كانت لهجات مختلفة، ثم توحّدت بعد ذلك[1].

أما بخصوص السؤال الثاني فإننا نميِّز ثلاثة اتجاهات:

أ ـ اتجاه يضم أكثر الباحثين، يؤكد أن لهجة قريش هي أفصح اللهجات، وهي التي سادت شبه الجزيرة قبل الإسلام. يقول ابن فارس: «أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أنّ قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة. وذلك أنّ الله ـ جلّ ثناؤه ـ اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً ﷺ»[2].

ويقول ابن جنّي: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة[3] تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة[4] هوازن، وتضجع[5] قيس، وعجرفية[6] ضبَّة، وتِلتِلة[7] بهراء»[8]. ويقول علي عبد الواحد وافي: «فلا غرابة إذاً في أنّ القرآن، وقد جاء بلغة قريش، كان مفهوماً لدى جميع القبائل، وكان يؤثِّر في العرب جميعاً ببيانه وبلاغته. فقد نزل بعد أن تمَّ للهجة قريش التغلّب على اللهجات العربية

---

(١) انظر: إسرائيل ولفنسون: تاريخ اللغات السامية. ص ١٦٦؛ وعبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ١١٣؛ وإبراهيم أنيس: في اللهجات العربية. ص ٤٠ ـ ٤١. والجدير بالملاحظة هنا أن ابن جني يجوِّز الاحتمالين، وذلك في نقله رأي أبي الحسن (الأخفش) الذي «ذهب إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحّة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنّها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحّة القياس حظًّا. ويجوز أن يكون الموضوع الأوّل ضرباً واحداً ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأوّل». (ابن جني: الخصائص ٢/ ١١٣).

(٢) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ص ٥٢.

(٣) هي إبدال الهمزة في «أن» عيناً، نحو قول ذي الرمَّة: عن ترسّمت.

(٤) هي إبدال كاف المؤنث سيناً، نحو: «عليس» في «عليك». وهذا في الوقف دون الوصل، أو هي زيادة السين بعد كاف المؤنث نحو «أمكس» في «أمك»، أو إبدال الكاف تاءً ثم زيادة السين، نحو: «أمَّتِس» في «أمك»، و«أبوتِس» في «أبوك».

(٥) لعلها قلب الكاف جيماً، نحو: «الجعبة» في «الكعبة»، أو التباطؤ في الكلام كما يفهم المعنى اللغوي لكلمة التضجّع.

(٦) لا نعرف مضمون هذه الظاهرة الصوتية.

(٧) هي كسر حروف المضارعة مطلقاً نحو: «تِلعب، نِدرس، يِأكل».

(٨) ابن جني: الخصائص ٢/ ١١.

الأخرى، وبعد أن أصبحت لغة الآداب لسائر قبائل العرب»[١]. ويقول صبحي الصالح: «وسنرى أنّ لهجة قريش، التي جعلتها العوامل السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية اللغة العربية الفصحى المقصودة عند الإطلاق، لم تكن في جميع الحالات أقوى قياساً من لهجة تميم. . .»[٢].

ب ـ اتجاه يتوسَّط، فيذهب إلى أنّ لهجة قريش سادت قبل الإسلام لا بعده، ومن هذا الاتجاه طه حسين[٣] الذي يقول: «فالمسألة إذاً هي أن نعلم أسادت لغة قريش ولهجتها في البلاد العربية وأخضعت العرب لسلطانها في الشعر والنثر قبل الإسلام أم بعده؟ أما نحن فنتوسّط ونقول إنها سادت قبيل الإسلام حين عَظُم شأن قريش، وحين أخذت مكة تستحيل إلى وحدة سياسية مستقلّة مقاومة للسياسة الأجنبية التي كانت تتسلّط على أطراف البلاد العربية. . . فقد اجتمع لقريش إذاً سلطان سياسي واقتصادي وديني. وأخلق بمن يجتمع له هذا السلطان أن يفرض لغته على من حوله من أهل البادية. . . لغة قريش إذاً هي اللغة العربية الفصحى فُرضت على قبائل الحجاز فرضاً لا يعتمد على السيف، وإنّما يعتمد على المنفعة، وتبادل الحاجات الدينية والسياسية والاقتصادية، وكانت هذه الأسواق التي يشار إليها في كتب الأدب، كما كان الحج، وسيلة من وسائل السيادة للغة قريش»[٤].

ج ـ اتجاه يؤكِّد على لسان عبده الراجحي، أنّ «الآراء التي تذهب إلى أنّ لهجة قريش هي اللغة المشتركة الفصحى، لا تقوم على أساس لغوي علمي صحيح؛ لأنّنا لا نستطيع أن نحكم على لغة من اللغات من أقوال الرواة عنها، خاصّة وأنّ هذه الأقوال ينبغي أن نأخذها بقدر كبير من الحيطة والحذر؛ لأنها ـ كما نحسب ـ لم تصدر إلا عن تمجيد لقبيلة الرسول ﷺ»[٥]. ودليل هذا الاتجاه على ما يذهب إليه، أنّ خصائص لهجة قريش ليست غالبة على غيرها في اللغة الفصحى، فالحجازيون ـ منهم قريش ـ «يجنحون إلى تخفيف الهمزة، وغيرهم من قبائل العرب يحقّقها، فالهمز إذاً ليس قرشيًّا، وتحقيق الهمزة أكثر من تسهيلها في الشعر الجاهلي، وهو السائد في القراءات القرآنية، حتى أنّ ابن كثير وهو قارىء مكّة، كان أكثر القرّاء ميلاً إلى الهمزة»[٦].

---

(١) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة. ص ١١٢.
(٢) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة. ص ٦٦ ـ ٦٧. وإلى هذا الرأي ذهب أيضاً مصطفى صادق الرافعي (انظر كتابه: تاريخ آداب العرب. القاهرة، ١٩١١م، ج ١. ص ٨٢ ـ ٨٤)؛ وشوقي ضيف (انظر كتابه: تاريخ الأدب العربي ـ العصر الجاهلي. دار المعارف بمصر، ١٩٦١. ص ١٣٣).
(٣) (جبور عبد النور: المعجم الأدبي. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩. ص ٥١٣).
(٤) طه حسين: في الأدب الجاهلي. دار المعارف بمصر، ١٩٥٢. ص ١٣٣ ـ ١٣٦.
(٥) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ١١٩.
(٦) المرجع نفسه. ص ١٢٠ ـ ١٢١.

ومهما يكن من أمر صحّة هذه الاتجاهات، فإنّ نتائج الدراسات اللغوية تميل إلى ما يلي:

أ - إنّ شبه الجزيرة كانت بها لهجات متعدّدة مختلفة في الأصوات[١] والمفردات[٢] والنحو[٣]، وما إليها[٤]. وإلى جانب هذه اللهجات الخاصّة بالقبائل، كان هناك لغة مشتركة جامعة، يصطنعها الأدباء في فنّهم القولي، ويستخدمها العرب في أسواقهم ومحافلهم التي كانت تضمُّ أفراداً من قبائل مختلفة.

ب - إنّ الإسلام صادف حين ظهوره، هذه اللغة المصطفاة المشتركة، فجاء قرآنه بها ليكون مفهوماً من القبائل كافة.

ج - إن القرآن الكريم فيه أشياء كثيرة من لهجات القبائل، وبخاصة قبائل هذيل وتميم وحمير وجرهم ومذحج وخثعم وقيس عيلان وبلحارث بن كعب وكِندة ولخم وجُذام والأوس والخزرج طيِّىء، حتى ذهب بعضهم إلى أنّ فيه خمسين لغة[٥].

د - إنّ لهجة قريش هي الغالبة في القرآن الكريم[٦]، بدليل إجماع اللغويين على ذلك،

---

(١) من مظاهر الاختلاف الصوتي ما ذكرناه سابقاً من فحفحة هذيل، وتسهيل الهمز عند الحجازيين، وكشكشة ربيعة، وعنعنة تميم، وكسكسة هوازن، وتلتلة بهراء... إلخ.

(٢) من مظاهر هذا الاختلاف نذكر أن كلمة «ذو» كانت بمعنى «الذي» في لغة طيء، و«متى» بمعنى «من» الجارّة في لغة «هذيل»، و«وثب» بمعنى «جلس» في لغة حمير... إلخ.

(٣) من مظاهر هذا الاختلاف عدم إعمال «ما» في لغة تميم، وإبقاء ألف «هذان» و«هاتان» في حالتي النصب والجر في لغة بني الحارث بن كعب، وإبدال ياء «الذين» واواً في حالة الرفع في لغة هذيل.

(٤) يقول ابن فارس (الصاحبي ص٤٨ - ٥٠): «اختلاف لغات العرب من وجوه: أحدها الاختلاف في الحركات، كقولنا: نَستعين ونِستعين بفتح النون وكسرها... ووجه آخر هو الاختلاف في إبدال الحروف، نحو: أولئك وألالك... ومنها قولهم: أنَّ زيداً وعنَّ زيداً. ومن ذلك الاختلاف في الهمز والتليين، نحو: مُسْتهزئون ومُسْتهزون. منه الاختلاف في التقديم والتأخير، نحو: صاعقة وصاقعة. ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات، نحو: استحْيَيْتُ واسْتَحَيْتُ، وصَدَدْتُ وأصْدَدْتُ. ومنها الاختلاف في الحرف الصحيح يُبدل حرفاً معتلاً، نحو: أمّا زيْدٌ وأيْما زيدٌ، ومنها الاختلاف في الإمالة والتفخيم، في مثل قضى ورمى، فبعضهم يُفخّم وبعضٌ يُميل... ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث، فإنّ من العرب من يقول: هذه البقر، ومنهم من يقول: هذا البقر، وهذه النخيل وهذا النخيل. ومنها الاختلاف في الإدغام، نحو: مهتدون ومُهَدّون. ومنها الاختلاف في الإعراب، نحو: ما زيد قائماً، وما زيد قائم، وإنّ هذين، وإنّ هذان... ومنها الاختلاف في صورة الجمع، نحو: أسرى وأسارى. ومنها الاختلاف في التحقيق والاختلاس، نحو: يأمرُكم ويأمرْكُم، وعُفي وعُفْي له. ومنها الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث، مثل: هذه أُمَّهْ وهذه أُمَّتْ. ومنها الاختلاف في الزّيادة، نحو: أنْظُر وأنظور...».

(٥) انظر: طاهر بن العلامة الجزائري: التقريب لأصول التعريب. المكتبة السلفية بمصر، لا. ت. ص ١٠٦ - ١٠٨.

(٦) لذلك كثر فك المجزوم فيه، نحو قوله تعالى: «وَلْيُمْلل يحببْكم الله» وقول: «يُمددْكم» وقوله: «واشْدُدْ» وقوله: «ومن يحلل عليه غضبي»، كما أجمع القراء على إعمال «ما» - على لغة الحجازيين - في قوله تعالى: «ما هذا بشراً»، وعلى التزام النصب في الاستثناء المنقطع الوارد في قوله تعالى: ﴿إلّا اتّباع الظنّ﴾... إلخ.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم[1].

اللغة العربية الأولى

هي اللغة العربية البائدة.

انظر: اللغة العربية، الرقم ٢.

اللغة العربية البائدة

انظر: اللغة العربية، الرقم ٢.

اللغة العربية الباقية

انظر: اللغة العربية، الرقم ٣.

اللغة العربية الجنوبيّة

هي اللغة العربية البائدة.

انظر: اللغة العربية، الرقم ٢.

اللغة العربية الشمالية

هي اللغة العربية الباقية.

انظر: اللغة العربية، الرقم ٣.

اللغة العربية الفُصْحى

انظر: اللغة العربية، الرقم ٣.

اللغة العربية المُشْتَرَكة

انظر: اللغة العربية، الرقم ٣.

اللغة الفُصْحى

هي لغة التراث، والأدب، والكتابة، والمعاملات الرسميّة، وهي التي تعتمدها الدولة كلغة رسميّة لها. وتسمّى أيضاً «لغة الكتابة».

لغة الفَكّ

انظر: الفَكّ

لغة القَصْر

هي اللغة التي تُعرب فيها الأسماء الثلاثة: أب، أخ، حم إعراب الاسم المقصور، أي: بالحركات المقدّرة على الألف، وذلك إذا أُضيفَتْ، وهي مفردة (غير مثنّاة وغير مجموعة) غير مصغَّرة إلى غير ياء المتكلّم، فتقول على هذه اللغة: «جاء أباك»، و«شاهدتُ أباكَ»، و«مررت بأباك».

وانظر: الأسماء الستّة.

اللُّغة القَوْمِيَّة

هي اللغة الفصحى التي يتخذها الشعب لغته الرسميّة. وقد يكون في الدولة الواحدة أكثر من لغة قوميّة، أو أكثر من لغة رسمية.

انظر: اللغة الرسميّة.

لغة الكتابة

هي اللغة الفُصْحى.

انظر: اللغة الفُصْحى.

لغة للعرب

مصطلح يُطلق على السَّماعي غير المقيس.

لغة المُتَعَلِّمين العرب

انظر: لغة المثقّفين العرب.

---

(١) طاهر الجزائري: التقريب لأصول التعريب. ص ١٠٤.

لغة المُثقَّفين العرب

هي، عند الباحث اللغويّ أنيس فريحة، لغة المثقَّفين العرب عندما يلتقون في المؤتمرات والندوات وغيرها. وهي اللغة العربية الفصحى مطروحاً منها الإعراب.

اللغة المَحْكِيَّة

هي اللغة العاميَّة.

انظر: اللغة العاميَّة.

اللغة المشتركة

هي اللغة العربية الفصحى التي كانت مشتركة بين جميع القبائل العربية في العصر الجاهلي.

انظر: اللغة العربيّة.

لغة المُعْجَمات

يُقصد بهذا المصطلح اللغة التي تستخدم ألفاظاً أصبحت مهجورة في الاستعمال اليوميّ، فلم تعدْ موجودة إلّا في المعجمات.

اللغة المُعْرَبة

هي، عند بعض اللغويين العرب، اللغة العربيّة الفصحى. وسمَّيت بذلك نسبةً إلى الإعراب الذي تتميَّز به.

انظر: اللغة العربية.

لغة مَنْ لا يَنْتَظِر

هي، في الترخيم، تحريك الحرف قبل الأخير من الاسم المرخَّم، بعد حذف حرفه الأخير، بحركة الحرف المحْذوف، فكأنَّنا لا ننوي المحذوف، نحو: «يا فاطِمُ» في «يا فاطِمَةُ» («فاطِمُ»: منادى مرخَّم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب). وتسمّى هذه اللغة أيضاً «لغة من لا ينوي المحذوف»، و«طريق من لا ينتظر». وتقابلها «لغة من يَنْتَظِر».

انظر: لغة من ينتَظِر.

لغة مَنْ لا يَنْوي المحذوف

هي لغة من لا يَنْتَظِر.

انظر: لغة من لا ينتَظِر.

لغة من يَنْتَظِر

هي، في باب الترخيم، ترك الحرف قبل الأخير من الاسم المرخَّم بعد حذف حرفه الأخير، على ما كان عليه من حركة، فتقول على هذه اللغة: «يا فاطِمَ»، في «يا فاطِمَةُ». وتعرب «فاطِمَ» منادى مرخَّماً مبنيًّا على الضمّ المقدَّر على الحرف المحذوف في محلّ نصب.

وهذه اللغة أشهر من «لغة منْ لا ينتَظر». وتُسَمّى أيضاً «لغة من ينوي المحذوف»، و«طريق من يَنْتَظِر».

انظر: لغة من لا ينتَظِر.

لغة مَنْ ينوي المَحْذوف.

هي «لغة مَن ينتظر».

انظر: لغة من ينتظِر.

اللغة المُوَحّدة

هي، عند بعض اللغويين العرب، اللغة العربيّة الفصحى. وسمِّيت بذلك لأنَّها تُوحِّد العرب في النطق بها.

اللغة المَيْتة

هي اللغة التي كانت شائعة في مرحلة زمنيّة

مُعَيَّنة، ثمَّ توقّف الناس عن استخدامها كلاماً وكتابةً، فماتت.

لغة النَّقْص

هي اللغة التي تعرب فيها الأسماء: أب. أخ، حَمٌ هنٌ بالحركات، وإن توافرت فيها الشروط لإعرابها بالحروف، فتقول: على هذه اللغة، «جاء أبُك»، و«شاهدتُ أبَك»، و«مررتُ بأبِك». وسُمِّيت بهذا الاسم؛ لأنَّ الكلمات الأربع المتقدِّمة تُستخدم فيها بنقص الحرف الأخير منها، وهو حرف عِلّة.

وهذه اللغة هي أضعَف اللغات في إعراب «أب» و«أخ»، و«حم»، وأقواها في إعراب «هن».

وانظر: الأسماء الستَّة.

اللغة الهجين

هي اللغة التي تحتوي على عدد كبير من الكلمات والتعابير التي تنتمي إلى لغات أخرى، كاللغة المالطيّة.

اللغة الوَضْعِيّة

هي جملة الرموز والإشارات المُتَّفَق عليها في علم من العلوم، ومنها رموز الموسيقى، واللاسِلْكيّ، والجبر، والكيمياء.

لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»

هي لغة «أكلوني البراغيث»، وقد تقدم القول فيها. وقال عبد القادر البغدادي في كتابه «خزانة الأدب» (١/ ١٣ ـ ١٤): «إنّ ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، وأكْثَرَ من ذلك، حتى صار يسمِّيها «لغة يتعاقبون». وقد استشهد به السهيليّ، ثمّ قال: «لكني أنا أقول: إنّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر. رواه البزار مطوّلاً، فقال فيه: إن لله تعالى ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

اللغة اليوميّة

هي اللغة العامِّيَّة.

انظر: اللغة العامِّيَّة.

لغذة الأصبهانيّ

= الحسن بن عبد الله (.../....ـ..../...).

اللُّغْز

اللُّغْز، في اللغة، ما كان من الكلام مُشكِلاً مُلْتَبِساً غير مُبَيَّن. وهو، في البلاغة، الأحاجي.

انظر: الأحاجي.

اللَّغَم

لا تقل: «انْفَجَر اللُّغُمُ»، بل «انْفجَرَ اللَّغَم»، فكلمة «لغم» تركيّة، وقد عرَّبها مجمع اللغة العربيّة في القاهرة بـ«لَغَم»، وليته سكَّنَ الغين لتخفيف النطق بها.

اللَّغْو

اللَّغو، في اللغة، ما لا يُعْتَدّ به من كلام وغيره. وهو، في النحو، شبه الجملة عندما يكون متعلَّقُه كوناً خاصًّا مَذْكوراً، أو مَحْذوفاً لقرينه، نحو: «رغبتُ في العلم». وسُمّي بذلك لأنه لم ينتَقِل إليه شيء من مُتَعَلَّقه، فكأنَّه أُلغِي. ويُسمَّى أيضاً «المُلْغى»، و«الصِّفة الناقصة».

ويقابله «المستقرّ».

انظر: المُستَقِرّ.

اللَّغْوة

اللَّغْوة، في اللغة، مصدر مرّة من «لغا». ولغا بكذا: تكلّم به.

وهي، في الاصطلاح اللغوي: اللّهْجة.

انظر: اللهجة.

لُغون

جمع «لغة» في بعض اللهجات العربيَّة. اسم مُلحَق بجمع المذكَّر السالم، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرّ بالياء.

اللُّغَوِيّ

هو المشتَغِل بأمور اللغة من نحو، وصَرْف، وفقه، ومعاجم، ونحوها. ومن أشهر اللغويين العرب: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وابن جني، وأحمد بن فارس، والسيوطي، والزمخشري، وابن منظور، والزّبيدي، والفيروزبادي، وابن عقيل، والجرجاني، والمبرّد، والسكاكي...

اللغويّ الكوفيّ

= خشاف اللغوي الكوفي (١٧٥ هـ/ ٧٩١م).

اللُّغَوِيّة

نعْت لنوع من أنواع الحقيقة.

انظر: الحقيقة اللُّغويّة.

اللُّغَيّة

اللُّغَيَّة، في اللغة، تصغير «لغة» بمعنى لسان القوم. وهي، في الاصطلاح اللغويّ، اللَّهْجة.

انظر: اللَّهْجة.

اللَّفّ والنَّشر

هو، في علم البديع، ذكر متعدِّد تفصيلاً، أو إجمالاً (وهذا هو اللَّف)، ثم ذكر ما لكل جزء من المتعدِّد دون تعيينه، ثقةً بأنَّ السامع يردُّ كل واحد إلى ما يليق به (وهذا هو النشر).

ومن هذا التعريف، يتَّضح أن اللفّ والنشر ضربان:

١ ـ ضرب يأتي فيه المتعدِّد مفصَّلاً، وهو نوعان: الأول أن يكون النشر على ترتيب اللف، بأن يكون الأوّل من النشر للأوّل من اللف، والثاني للثاني، وهكذا، وهذا الضرب هو الأكثر وروداً وشهرة، ومنه قول الشاعرة حميدة الأندلسيَّة (من الطويل):

ولَـمّـا أَبَـى الـواشـونَ إلا فِـراقَـنـا ... ولـيسَ لـهـم عـنـدي وعـنـدكَ مـن ثـارِ

وشَـنُّـوا عـلـى أَسْـمـاعِـنـا كُـلَّ غـارةٍ ... وقـلّ حُـمـاتـي عـنـد ذاك وأنـصـاري

غَـزَوْتُـهُـم، مِـن مُـقْـلَـتَـيْـكَ وأدمـعـي ... ومن نَفَسيَ بالسَّيفِ والسَّيْلِ والنَّارِ

فأرجعتْ «السيف» إلى «مقلتيك»، و«السَّيل» إلى «أدمعي»، و«النار» إلى «نفسي».

والنوع الثاني يأتي فيه النشر على غير ترتيب اللف، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران: ١٠٦ ـ ١٠٧]، حيث جاء في اللف ذكْر البياض قبل ذكْر السواد، أما في النشر، فجاء ذكْرُ السواد أولاً.

٢ ـ ضرب يأتي فيه المتعدِّد مجملاً، ثم يُؤتى بأجزاء هذا المتعدّد، وفي هذا الضرب لا يتَبيَّن فيه ترتيب ولا عكس، ومنه قول الرسول ﷺ: «إنَّ المرءَ بين يومين: يوم قد مضى أُحصيَ فيه عمله فَخُتِّم عليه، ويوم قد بَقِي لا يدري لعلَّه لا يصِل إليه»، ومنه قوله أيضاً: «إنَّما يُؤتى الناسُ يوم القيامة من إحدى ثلاث: إمّا من شُبْهَةٍ في الدين ارتكبوها، أو شهوةٍ للذَّة آثروها، أو عصبيَّةٍ لحميَّةٍ أعملوها. فإذا لاحتْ لكم شُبْهةٌ فاجلوها باليقين، وإذا عرضَتْ لكم شهوة فاقمعوها بالزهد، وإذا عَنَّتْ لكم عصبيَّة فادرأوها بالعفو».

اللِّفاظة

هي علم دلالة المفردات مُرَكَّبة مع غيرها في جُمل مفيدة أو مستقِلّة.

انظر: علم الدَّلالة.

اللَّفْظ

اللَّفظ، في اللغة، مصدر «لَفَظَ». ولَفَظَ بالكلام: نطق به وتكلَّم. ولفظَ الشيءَ أو بالشَّيء من فمه: رمى به وطرَحه.

وهو، في النحو، صَوت مُشْتَمِل على بعض الحروف تحقيقاً، نحو: «دَرَسَ»، و«قَمَر»، أو تقديراً، كالضَّمير المستتر في قولِك: «انتَبهْ» الذي هو فاعله.

اللَّفْظ الأعْجَميّ

هو اللفظ الذي دخل اللغةَ العربيّة من لغة أخرى، نحو: «تلفون»، و«سينما».

وانظر: الدَّخيل، والتعريب.

اللَّفْظ الغَريب

هو اللَّفْظ غير المألوف في الاستعمال، والذي يصعب فهمه إلّا بالرّجوع إلى المعاجم.

اللَّفْظ المُعَرَّب

انظر: التعريب.

اللَّفْظة

اللَّفْظة، في اللغة، مصدر مرّة من «لفظ». ولفَظ بالكلام: نطقَ به وتكلَّم. ولفظَ الشَّيءَ أو بالشَّيء من فمه: رمى به وطرحه، وهي، في النحو، الكلمة.

انظر: الكلمة.

اللَّفْظيّ

نعت لنوع من أنواع الجناس والعوامل.

انظر: الجناس اللفظيّ، والعامِل اللَّفْظِيّ.

اللَّفْظِيَّة

نَعْت لنوع من أنواع الإضافة.

انظر: الإضافة، الرقم ٢، الفقرة «ب».

اللَّفَف

اللَّفَف، في اللغة، التواء عرق في الساعد يُعطِّل صاحبَه عن العمل. وهو، في الاصطلاح اللغويّ، عَيب في النطق يقوم على إدخال بعض الكلام في بعضه الآخر.

اللَّفيف

انظر: الفعل اللَّفيف.

اللفيف المَفْروق

انظر: الفعل اللَّفيف.

اللفيف المقرون

انظر: الفعل اللَّفيف.

اللَّقَب

عَلَمٌ يَدُلُّ على ذاتٍ مُعَيَّنةٍ مُشَخَّصة، في الأغلب، مع الإشعار بمدح، نحو: «الأمين، المأمون، الرشيد»، أو ذَمّ، نحو: «الجزّار، السفّاح»، أو نِسْبة، نحو: «الهاشميّ، الكوفيّ». واللَّقب يُوضَع على مُسمّاه بعد الاسم والكنية، أي: يأتي ترتيبه ثالثاً في التسمية.

لَقَب المرأة في المناصب والأعمال

انظر: عدم جواز وصف المرأة دون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال.

لَقَدْ

لفظ مركَّب من اللّام الموطِّئة للقَسَم، و«قَدْ».

انظر: اللام الموطِّئة للقَسَم في «اللّام»، وانظر: قَدْ.

اللَّقْلَقَة

انظر: القَلْقَلَة.

لَكَاعِ

لها معنى «خباثِ»، وتُعرب إعرابها.

انظر: خَباثِ.

لُكذة أو لغذة

= الحسن بن عبد الله (. . . / . . .).

لُكَعُ

لها معنى «خُبَثُ»، وتُعربُ إعرابها.

انظر: خُبَثُ.

لكِنْ

تأتي بوجهين: ١ ـ مخفَّفة من «لكنَّ». ٢ ـ حرف عطف.

١ ـ «لكنْ» مخفَّفَةً من «لكنَّ»: حرف ابتداء يُفيد الاستدراك، وذلك إنْ:

ـ تلَتْها جملة، نحو قول زهير بن أبي سلمى (من البسيط):

إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بوادِرُهُ
لكنْ وقائِعُهُ في الحربِ تُنْتَظَرُ

ـ سبقتها واو، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: ولكن كان رسولَ الله.

ـ سبقها كلام مثبَت (غير منفيّ)، نحو: «زارني زيدٌ لكن عَمْرٌو لم يَزُرْني».

وانظر: لكن العاطفة.

٢ ـ «لكن» العاطفة: حرف عطف معناه الاستدراك وذلك إذا سُبقت بنفي أو نهي[1]، ولم تقْتَرن بالواو، وكان المعطوف بها مفرداً لا جملة ولا شبه جملة. وقيل: إنَّها عاطفة، ولا تُستعمل إلّا بالواو، والواو مع ذلك زائدة. وقال ابن كيسان: إنَّها حرف عطف، وأنتَ مخيَّر في الإتيان بالواو.

«وذهب يونس إلى أنَّ «لكنْ» ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطْف مفرد على مفرد. ووافقه ابن مالك في «التسهيل» على أنَّها غير عاطفة، لكنَّه ذكر، في شرحه، أنَّ الواو قبلها عاطفة جملة على جملة، وتُضْمِرُ لِما بعدها عاملاً. فإذا

(١) وأجاز الكوفيّون أن يُعطف بها في الإيجاب، نحو: «نجح زيدٌ لكن عمرٌو».

قلت: «ما قام سعدٌ ولكن سعيدٌ»، فالتقدير: ولكن قام سعيد. وإنّما جعله من عطف الجمل، لما يلزم، على مذهب يونس، من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحقُّه أن يوافقه.

واستدلَّ من قال بأنَّ «لكنْ» غير عاطفة، بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد. قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويِّين من نحو: «ما قام سَعْدٌ لكنْ سعيدٌ»، فمن كلامهم، لا من كلام العرب»[١].

وانظر: العطف.

«لكن» العاطفة

انظر: لكن، الرقم ٢.

«لكن» المُخَفَّفة من «لكنّ»

انظر: لكن، الرقم ١.

لكِنَّ

١ ـ بنْيتها: حرف بسيط (غير مُركَّب) عند البصريِّين، وهي، عند الكوفيِّين، مركَّبة من «لا»، و«أنَّ»، والكاف الزّائدة، والهمزة محذوفة. وقال الفرّاء: إنّها مركَّبة، أَصْلُها: «لكنْ أنَّ»، فَطُرِحت الهمزة ونون «لكنْ». وقيل أيضاً: إنّها مركّبة من «لا» و«كأنَّ»، والكاف للتشبيه، و«أنَّ» على أصلها.

٢ ـ عملها: هي حرف مشبَّه بالفعل ينصب المبتدأ اسماً له، ويرفع الخبر خبراً له[٢]، نحو: «نجحَ زَيدٌ لكنّ عمْراً لم ينجحْ». وأجاز الكوفيّون أن تنصب الاسم والخبر معاً، وذلك كما أجازوا في «إنَّ» وأخواتها. انظر: «إنَّ».

ولا يتقدَّم خبرُها على اسمها إلّا إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً.

وقد يُحذف اسمها، نحو قول الفرزدق (من الطويل):

فَلَوْ كنتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قرابتي
ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ

أي: ولكنَّك زنجيٌّ. وعليه قول المتنبّي (من الطويل):

وما كُنْتُ مِمَّن يَدْخُلُ العِشْقُ قلبَهُ
ولكنَّ مَنْ يُبْصِرْ جفونَكِ يَعْشَقِ

وليس اسمها «مَنْ» في هذا البيت؛ لأنَّ الشّرط لا يعمل فيه ما قبله.

٣ ـ معناها: فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل أنّها حرف للاستدراك، «ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لاسمها يُخالف المحكوم عليه قبلها، كأنّك لمّا أخْبَرْتَ عن الأوَّل بخبر، خفْتَ أن يُتَوهَّم من الثاني مثل ذلك، فتداركْتَ بخبره، إنْ سلْباً، وإنْ إيجاباً، ولذلك لا يكون إلّا بعد كلام ملفوظ به، أو مقدَّر»[٣]. ونستدرك بها النفي بالإيجاب، نحو: «ما جاءني زيدٌ لكنّ عَمْراً جاءني»، والإيجاب بالنفي، نحو: «نجحَ زيدٌ لكنْ عمرو لمْ ينجحْ».

وثاني الأقوال أنّها للاستدراك تارةً،

---

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٥٨٨.

(٢) هذا على المذهب البصريّ، أمّا الكوفيّون، فيقولون: إنَّ الخبر باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخولها. انظر مادّة «المشبّهة بالفعل».

(٣) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٦١٥.

وللتوكيد تارةً أخرى.

وثالثها أنَّها للتوكيد دائماً.

٤ ـ تخفيفها: تُخفَّف «لكنَّ» فيبطل عملها في نصب المبتدأ اسماً لها، ورفع الخبر خبراً لها. وأجاز يونس والأخفش إعمالها.

٥ ـ اقتران خبرها باللام: ذهب البصريّون إلى أنَّ اللام لا تدخل في خبرها، وأجاز الكوفيّون هذا الدخول، مستشهدين بقول الشاعر (من الطويل):

يلُومونني في حُبِّ ليلى عواذلي
ولكنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ

وردَّ عليهم بأنَّ البيت مجهول لا يُعرف له تمام، ولا شاعر، ولا راوٍ عَدْل يقول: سمعتُه مِمّن يوثَق بعربيَّته، مما أُوِّل على تقدير: ولكنْ إنَّني، فنُقلت حركة الهمزة، ثم حُذفت النون، وأُدْغم.

٦ ـ اقترانها بـ«ما»: تتَّصل «ما» الحرفيَّة الزائدة بـ«لكنّ»، فتكفُّها عن العمل، وعند ذلك تدخل على الجملة الفعليَّة، نحو قول امرىء القيس (من الطويل):

ولكنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالي[1]

وعلى الجملة الاسميَّة، نحو قول ساعدة بن جؤية يرثي ابنه (من الطويل):

ولكنَّما أهلي بوادٍ، أنيسُهُ
سِباعٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنى وَمَوْحَدُ[2]

وانظر: مادّة «المشبَّهة بالفعل».

٧ ـ ملحوظة: أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة حذف نون «لكنّ» وأخواتها النونيّات إذا اتَّصل بها الضمير «نا»[3].

اللُّكْنَة

اللُّكْنَة، واللُّكَن، عيب في النطق، ليس سببه نقصاً في آلة اللسان، يَستبدلُ حرفاً بآخر، كما هي الحال في اللُّثْغَة، أو لهجةً بلهجة سواها، كما في الرَّطَانَة.

وما يميِّز **اللُّكْنَة** عن **اللُّثْغَة**، أن اختلال اللفظ في اللُّكْنَة، ناجم عن تداخل الحروف الأعجميّة في الحروف العربيّة.

أما إدخال بعض الكلام العربيّ في بعض، فهو من باب **اللُّفَف**، أو **العَجَلَة**. وقد جاء في «البيان» للجاحظ: «إذا أدخل الرجل بعض كلامه في بعضٍ فهو أَلَفّ، وقيل: بلسانه **لَفَف**» (البيان والتبيين. ج١، ص ٣٤).

وأبرز انحرافات اللُّكْنَة، في كلام بعض المشهورين، أوردها الجاحظ كما يأتي:

١ ـ تحول **السين شيناً**، و**الطاء تاءً**، في لسان الشخص الواحد، كما كان يحدث للشاعر زياد الأعجم، الذي نقل الجاحظ قول أبي عبيدة عنه: «كان ينشد قوله (من الطويل):

فَتًى زَادَهُ السُّلْطَانُ في الوُدِّ رِفْعَةً
إِذَا غَيَّرَ السُّلْطَانُ كُلَّ خَلِيلِ

فكانَ يجعل **السِّينَ شِيناً**، و**الطّاءَ تاءً** فيقول: «فَتًى زاده الشلتان».

٢ ـ تحوُّل **الشِّين سيناً**، كأن يُقال: «سَعَرْتُ» بدلاً من «شَعَرْتُ».

---

(١) المؤَثَّل: الموطَّد.

(٢) أنيسه: سكانه. تبغّى، الأصل: تتبغّى.

(٣) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣١٦.

٣ ـ تحوُّل الخاء هاءً، فيُقال: «هائن» بدلاً من «خائن».

٤ ـ تحوُّل الحاء هاءً، كقول بعضهم: «الهاصِلْ» بدلاً من «الحَاصِلْ». و«أَهْسن» بدلاً من «أَحْسَن».

٥ ـ تحوُّل القاف كافاً، كما ورد عن أبي مُسلم الخراسانيّ، الذي كان إذا أراد أن يقول: «قلتُ لك»، قال: «كُلت لك». (البيان والتبيين. ج١، ص ٧٣).

أما ما ورد من اللُّكْنَة على لسان عامّة الناس ممّن ليسوا أدباء، أو شعراء، أو عظماء، وممن كانوا من العجم، أو ممّن نشأ من العرب مع العجم، فقد أحصي منها خمسة أنواع:

١ ـ إبدال العين همزةً، كأن يقال: «أَيْن»، بدلاً من «عَيْن».

٢ ـ إبدال الحاء هاءً، كأن يُقال: «همار وهش»، بدلاً من «حمار وحش».

٣ ـ إبدال الذال دالاً، كأن يقول الألْكَن: «جُردان»، بدلاً من «جرذان».

٤ ـ إبدال السين شيناً، مثل قولهم «الشّر»، بدلاً من «السرّ».

٥ ـ إبدال الجيم ذالاً، كقولهم «الذَّمَل»، عوضاً عن «الجَمَل».

٦ ـ تذكير المؤنث، وتأنيث المذكّر، كما ورد على لسان أحد الشعراء يذكر لُكْنَة أمّ ولدٍ أعجميّة (من الرجز):

أوّلُ ما أَسْمَعُ منها في السَّحَرْ
تذكيرها الأُنثى، وتأنيث الذَّكَرْ

(انظر: اللثغة، الرّطانة، العُقْدة، الحُبْسة، الحُكلة...).

لكنّما

لفظ مركّب من «لكنَّ» المكفوفة عن العمل، و«ما» الحرفيّة الزّائدة الكافّة.

انظر: «لكنّ»، الرقم ٦.

لِلَّهِ دَرُّكَ

تعبير يُقال لمن يتفوّق بصفةٍ على غيره من بني جنسه، كأنّه شرب «دَرًّا» (أي: حليباً) يفوق الدرّ الذي شربوه. ويأتي بعده تمييز منصوب، نحو: «لله درُّك فارساً، أو بطلاً... إلخ» («لله»: اللام حرف جر مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب. متعلّق بخبر محذوف تقديره: موجود، واسم الجلالة مجرور بالكسرة الظاهرة. «درُّك»: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. «فارساً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة). ويجوز زيادة «من»، نحو: «لله درُّك من فارسٍ». («فارس»: اسم مجرور لفظاً منصوباً محلًّا على أنّه تمييز).

لَمْ

حرف نفي، وجزم (يجزم الفعل المضارع)، وقَلْب (يقلب معنى المضارع من الحاضر والاستقبال إلى الماضي)، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، ولا يصحّ حذفها وإبقاء الفعل مجزوماً، كما لا يصحّ حذف الفعل وإبقاؤها إلاّ في الضرورة الشعريّة كقول إبراهيم بن هرمة (من الكامل):

احفَظْ وديعَتَكَ التي استُودِعْتَها
يومَ الأعازبِ، إنْ وصَلْتَ، وإنْ لَمْ

ولا تُفصل عن مجزومها إلّا عند الضرورة،

نحو قول ذي الرمّة (من الطويل):

فأضحَتْ مغانيها قِفاراً رسومُها
كأنْ لَمْ، سوى أهلٍ من الوحشِ، تُؤهَلِ

وقد يليها اسم معمول لفعل محذوف يُفَسِّره ما بعده، نحو قول الشاعر (من الطويل):

ظَننْتُ فَقيراً ذا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ
فَلَمْ ذَا رَجاءٍ أَلْقَهُ غيرَ واهِبِ

وتصاحبها أدوات الشرط، نحو: «إنْ لم تدرسْ سترسبُ». وتدخل الهمزة عليها، فتصيِّر الكلام تقريراً أو توبيخاً، نحو: «ألَمْ أنصحْك بالدرس والاجتهاد؟» وقال بعض المتأخِّرين إنها تُفيد، مع التقرير، عدَّة معانٍ، منها:

- التذكير، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۞﴾ [الضحى: ٦].
- التخويف، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ۞﴾ [المرسلات: ١٦].
- الإبطاء، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦].
- التنبيه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].
- التعجُّب، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [المجادلة: ١٤].

أمّا حكم الواو والفاء اللّتين تليان الهمزة الداخلة على «لَمْ»، فهُما للعطف، نحو: «ألَمْ أكرمْك وألَمْ أُحْسِن إليك»، و«ألم يقم سعيد فألَمْ يَجِيءْ إليك».

ملحوظة: وردت «لَمْ» مهملةً غير عاملة في قول الشاعر (من البسيط):

لولا فَوَارِسُ منْ ذُهْلٍ وأسرتُهُمْ
يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ، لَمْ يوفونَ بالجارِ[1]

وقيل: إنَّ هذا ضرورة، وقيل: بل إنَّ بعض العرب يرفعون الفعل بعدها.

وكذلك وردت والفعل بعدها منصوب في قول الرّاجز:

في أيِّ يَوْمَيَّ من الموتِ أفِرّْ
أيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ؟

وقرأ بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ۞﴾ [الانشراح: ١]، بنصب الفعل «نشرح». وقيل: إنَّ نصب الفعل بعدها لغة بعض العرب، وقيل: إنَّ الفعل المنصوب بعدها مؤكَّد بالنون الخفيفة، لذلك فُتِح ما قبلها، ثُمَّ حُذفت، ونُويت.

* * *

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: و«لَمْ»، و«لَمّا» لقلبِ معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، إلّا أنّ بينهما فرقاً، وهو أنّ «لم يفعلْ» نفيُ «فَعَلَ». و«لمّا يفعلْ» نفيُ «قَدْ فَعَلَ». وهي «لَمْ» ضُمَّتْ إليها «ما»، فازدادتْ في معناها أن تضمنتْ معنَى التوقّع والانتظار، واستطال زمانَ فعلها، ألا ترى أنّك تقول: «نَدِمَ ولم ينفعْه. النَّدَمُ»، أي: عقبَ ندمه، وإذا قلتَه بـ«لَمّا»، كان على معنى أن لم ينفعه إلى وقته؟ ويُسْكَت عليها دون أُختها في قولك: «خرجتُ ولمّا»، أي: ولمّا

(١) الصُّليفاء: اسم موضع.

تخرجْ، كما يسكت على «قَدْ» في (من الكامل):

كَـــــأنْ قَــــدِ[1]

قال الشارح: اعلم أنّ «لَمْ» و«لَمَّا» أُختان؛ لأنهما لنفي الماضي؛ ولذلك ذكرهما معاً. فأمّا «لَمْ»، فقال سيبويه[2]: هو لنفي «فَعَلَ»، يريد أنه موضوع لنفي الماضي، فإذا قال القائل: «قام زيدٌ»، كان نفيُه: «لم يقُم». وهو يدخل على لفظ المضارع، ومعناه الماضي. قال بعضهم: إنّ «لَم» دخلت على لفظ الماضي، ونقلته إلى المضارع ليصحّ عملُها فيه. وقال آخرون دخلت على لفظ المضارع، ونقلت معناه إلى الماضي. وهو الأظهرُ؛ لأن الغالب في الحروفِ تغيير المعاني لا الألفاظِ نفسها، فقالوا: قلبتْ معناه إلى الماضي منفيًا، ولذلك يصحّ اقتران الزمان الماضي به، فتقول: «لم يقم زيدٌ أمس»، كما تقول: «ما قام زيدٌ أمس». ولا يصحّ أن تقول: «لم يقم غداً»، إلّا أن يدخل عليه «إنْ» الشرطيّةُ، فتقلبه قلباً ثانياً؛ لأنّها تردّ المضارع إلى أصل وضْعه من صلاحيّة الاستقبال، فتقول: «إن لم تقم غداً لم أقم». وذلك من حيث كانت «لَمْ» مختصّة بالفعل غير داخلة على غيره، صارت كأحد حروفه. ولذلك لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشيء. وإن وقع ذلك، كان من أقبح الضرورة. ويؤيّد شدّةَ اتّصالها بما بعدها أنّهم أجازوا: «زيداً لم أضرِبْ»، كما يجوز «زيداً أضربُ». وقد عُلم أنّه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل.

فإن قيل: فما الحاجة إلى «لَمْ» في النفي؟ وهلّا اكتُفي بـ «ما» من قولهم: «ما قام زيدٌ»، قيل: فيها زيادةُ فائدة ليست في «ما». وذلك أنّ «ما» إذا نفتِ الماضي، كان المراد ما قرب من الحال، ولم تنفِ الماضي مطلقاً، فاعرفِ الفرق بينهما إن شاء الله تعالى.

وأمّا «لَمّا»، فهي «لَمْ» زيدت عليها «ما»، فلم يتغيّر عملُها الذي هو الجزم. قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. وتقع جواباً ونفياً لقولهم: «قد فعل». وذلك أنك تقول: «قام»، فيصلح ذلك لجميع ما تَقدّمك من الأزمنة، ونفيُه: «لم يقم» على ما تقدّم. فإذا قلت: «قد قام»، فيكون ذلك إثباتاً لقيامه في أقربِ الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود. ولذلك صلح أن يكون حالاً، فقالوا: «جاء زيدٌ ضاحكاً»، و«جاء زيدٌ يضحك»، و«جاء زيدٌ قد ضحك». ونفيُ ذلك: «لَمّا يقم»، زدتَ على النافي، وهو «لَمْ»، «ما»، كما زدت في الواجب حرفاً، وهو «قَدْ»؛ لأنهما للحال، ولما فيه تطاولٌ، يُقال: «ركب زيدٌ وقد لبس خُفَّهُ»، و«ركب زيدٌ ولمّا يلبسْ خفَّه». فالحالُ قد جمعهما. وكذلك تقول: «ندم زيدٌ ولم ينفعه ندمُه»، أي: عقيبَ ندمه انتفى النفعُ. ولو قال: «ولمّا ينفعه ندمُه» امتدّ وتطاول؛ لأنّ «ما» لمّا رُكبت مع «لَمْ»، حدث لها معنًى

---

(١) هذا جزء من بيت، وتمامه (من الكامل):

أفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكابَنا لمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ وخزانة الأدب ٧/١٩٧، ١٩٨؛ ولسان العرب ٣/٣٤٦ (قدد).

(٢) الكتاب ٣/١١٧.

بالتركيب لم يكن لها، وغيّرت معناها كما غيّرت معنى «لَوْ» حين قلت «لَوْما».

ومن ذلك أنهم قد يحذفون الفعل الواقع بعد «لَمّا»، فيقولون: «يريد زيدٌ أن يخرج ولمّا»، أي: ولمّا يخرج، كما يحذفونه بعد «قَدْ» في قوله الشاعر (من الكامل):

أفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ إنَّ رِكابَنا
لَمّا تَزَلْ بِرحالِنا وكأنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالتْ، كأنهم اتّسعوا في حذف الفعل بعد «قَدْ» وبعد «لَمّا»؛ لأنّهما لتوقُّع فعل؛ لأنّك تقول: «قد فعل» لِمن يتوقّع ذلك الخبرَ، وتقول: «فَعَلَ» مبتدِئاً من غير توقُّعه، فساغ حذفُ الفعل بعد «لَمّا»، و«قَدْ» لتقدُّم ما قبلهما، ولم يسغ ذلك في «لَمْ»، إذ لم يتقدّم شيءٌ يدلّ على المحذوف. وربّما شبّهوا «لَمْ» بـ«لَمّا»، وحذفوا الفعل بعدها، كما أنشدوا (من الرجز):

يا رُبَّ شَيْخٍ من لُكَيْزٍ ذي غَنَمْ
في كَفِّه زَيْغٌ وفي فِيهِ فَقَمْ
أجْلَحَ لم يَشْمَطْ وقد كادَ وَلَمْ»[1]

«لَمْ ولنْ»، و«لا ولنْ»

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة الجمع بين «لمْ» و«لَنْ»، وبين «لا» و«لَنْ»، وجاء في قراره:

يرد في التعبير العصريّ مثل قولهم: «إنّ صورتها لَمْ ولَنْ تغيبَ عنّي»، ومثل قولهم: «إنَّ موقفك لا ولن يغيِّر رَأيي»، ويرد على هذين التعبيرين الجمع بين «لَمْ» و«لَنْ»، أو بين «لا» و«لَنْ»، ولم يرد ذلك في المأثور. ويرى المجمع تسويغ الصيغتين على أنّهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، أخْذاً برأي البصريِّين الذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني، مع السعة في تطبيق تلك القاعدة على الحروف[2].

لم يكد . . . حتى

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتاب: «لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار»، وجاء في قراره:

«يشيع مثل هذا الأُسلوب في العصر الحديث. والمراد به أنّ الترحيب بالضيف تمّ مع أشدّ الشوق والتلهف، فكأنّ زمن الدخول قد اقترن بزمن العناق، أو كأن الحدثين قد وقعا معاً في آن واحد.

درست اللجنة هذا الأُسلوب، ورجعت إلى أقوال أئمة النحاة في «كاد» المنفية، ثم انتهت إلى أنّه يمكن قبوله عى أساس القول بأنّ نفي «كاد» إثبات لخبرها، فمعنى الأسلوب على هذا: أنه بمجرد دخول الضيف عانقه صاحب

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٩.
اللغة: لكيز: اسم قبيلة عربيّة. الزيغ: الميل عن الحق، الاعوجاج. الفقم: أن يطول فكٌ ويقصر الآخر فلا يتطابقان إذا أقفل فاه. الأجلح: الحيوان لا قرن له، والسطح لا سور عليه. يشمط الشعر: يختلط بياضه بسواده.
المعنى: ربّما صار الشيخ من قبيلة لكيز صاحب غنم، معوج الكف، غير متطابق الفكّين، لا شعر في مقدّمة رأسه، قد كاد الشيب يخالط شعره، ولكنه لم يشب (شرح المفصل ٥/ ٣٤ ـ ٣٦).

(٢) في أصول اللغة ٣/ ١٥٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٤٠.

الدار، فالترتيب بين الحدثين، برغم القصر الشديد في الفرق الزمني بينهما قد تمّ طبيعيًّا، أي: دخل الضيف، فعانقه صاحب الدار مباشرة وبسرعة.

هذا إلى أنّ الأُسلوب، بصورته المعاصرة قد ورد فيما يحتج به من مأثور الكلام. وهو ما جاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه قال يوم الخندق: «ما كدت أُصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب».

ولهذا ترى اللجنة أنّ هذا الأُسلوب صحيح لا حرج في استعماله»[1].

لِمَ

لفظ مركّب من اللّام الجارّة، و«ما» الاستفهاميّة التي حُذفت ألفها لدخول حرف الجرّ عليها، نحو: «لِمَ الضَّحكُ؟».

انظر: اللام، الرقم ١.

لَمَّا

تأتي بثلاثة أوجه: ١ - حرف جزم. ٢ - حرف استثناء. ٣ - تعليقيّة.

١ - «لمّا» الجازمة: حرف نفي يجزم الفعل المضارع ويقلب معناه من الحاضر والمستقبل إلى الماضي. وهي، بهذا، تُشبه «لمْ» إلّا أنّها تختلف عنها بالأمور التالية:

أ - لا تقترن «لمّا» بأداة الشرط، فلا يقال: «إن لمّا تقمْ أقُمْ»، أمّا «لمْ» فتقترن بها، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧].

ب - جواز توقُّع ثبوت مجزومها، نحو الآية: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، أي: إلى الآن ما ذاقوا عذابي، وسوف يذوقونه. ولذلك لا يجوز القول: «لمّا يجتمع الضّدّان»؛ لأنّه لا يُتوقَّع اجتماعهما. ولا يُتوقَّع ثبوت مجزوم «لَمْ». ولهذا أجازوا نحو: «لم يقضِ ما لا يكون»، ومنعوه في «لمّا». وهذا الفرق إنّما هو بالنسبة إلى المستقبل، فأمّا بالنسبة إلى الماضي، فهما سِيّان في نفي المتوقَّع وغيره. ومثال المتوقَّع أن تقول: «ما لي قمتُ، ولم تَقُمْ، أو لمّا تَقُمْ»، ومثال غير المتوقّع أن تقول ابتداءً: «لَمْ تَقُمْ»، أو «لمّا تقُمْ».

ج - إنَّ نفي «لمّا» يستمرّ إلى الحال، نحو قول الممزَّق العبدي (من الطويل):

فإنْ كنتُ مأكولاً، فَكُنْ خيرَ آكِلٍ
وإلّا، فَأَدْرِكْني ولمّا أُمَزَّقِ

ولذلك لا يجوز القول: «لمّا يَفْعل وقد فَعَل». أمّا منفيّ «لمْ»، فيحتمل الاتصال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، والانقطاع، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]. ولهذا يجوز: «لم يكن ثُمّ كان»، ولا يجوز: «لمّا يكنْ ثم كان».

د - جواز حذف مجزوم «لمّا»، والوقف عليها، نحو قول الشاعر (من الوافر):

فجئتُ قبورَهُمْ بَدْءًا ولمّا
فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

أي: ولمّا أكُنْ بدأً (أي: سيِّداً) قبل ذلك،

---

(١) القرارات المجمعيّة. ص ١٧٠؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٩.

ونحو: «وصلتُ إلى المدينة ولمّا»، أي: ولما أدخلها. ولا يجوز ذلك في «لَمْ» إلّا لضرورة شعريَّة، نحو قول إبراهيم بن هرمة (من الكامل):

احفَظْ وديعتَك التي استُودِعتَها
يومَ الأعازبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

هـ - إنَّ منفيّ «لمّا»، لا يكون إلّا قريباً من الحال، ولا يُشترط ذلك في منفيّ «لَمْ». تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً»، ولا يجوز: «لما يكن زيد في العام الماضي مقيماً». وقال ابن مالك: لا يُشترط كون منفيّ «لمّا» قريباً من الحال، نحو: «عصى إبليسُ ربَّه ولمّا يندَمْ»، بلْ ذلك غالب لا لازم.

* * *

٢ - «لمّا» الاستِثْنائيَّة: حرف استثناء له موضعان: أحدهما بعد القَسَم، نحو قول الرّاجز:

قالَتْ لَهُ: بِاللّهِ، يا ذا البُرْدَيْنْ
لَمّا غَنِثْتَ نَفَساً، أو اثنَيْنْ[1]

وثانيها بعد النفي، نحو الآية: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤]. فيمَن شَدَّدَ الميم، أي: ما كلّ نفس إلاّ عليها حافظ. وهي تدخل على الجملة الاسميَّة كما في الآية السابقة، أو على جملة فعليَّة فعلها فعل ماض لفظاً لا معنى، نحو: «أنشدُك الله لِمَا فَعَلْتَ»، أي: ما أسألُكَ إلاّ فِعْلَك.

و«لمّا» التي بمعنى «إلّا» حكاها الخليل، وسيبويه، والكِسائيّ. وهي قليلة الدَّور في كلام العرب، ويجب أن يُقْتَصر على ما سُمِع من أساليبها في كلام العرب. وقال الجوهري: إنَّ «لمّا» بمعنى «إلّا» غير معروف في اللغة.

* * *

٣ - «لمّا» التَّعْليقيَّة: هي التي تقتضي جملتين وُجدت ثانيتهما عند وجود الأولى، نحو: «لمّا زارني أكرمتُه». واختُلِف فيها، فقيل: إنَّها ظرف بمعنى «حين»، وقيل: بل حرف وجودٍ لوجود أو وجوب لوجوب. وحجّة القائلين بظرفيّتها أنَّها مختصَّة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. وقال المراديّ: والصّحيح أنَّها حرف لأوجه: «أحدها أنّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء. والثاني أنَّها تقابل «لَوْ». وتحقيق تقابلهما أنَّك تقول: «لو قام زيد قام عمرو، ولكنّه لمّا لمْ يَقُمْ لم يقُمْ».

والثالث أنَّها لو كانت ظرفاً، لكان جوابها عاملاً فيها، كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقِعاً فيها؛ لأنَّ العامل في الظّرف يلزم أن يكون واقعاً فيه. وأنت تقول: «لمّا قمتَ أمسِ أحْسَنْتُ إليك اليوم»[2]. وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف: ٥٩]، المُراد أنّهم أهلكوا حين ظلمهم؛ لأنَّ ظلمهم متقدِّم على إنذارهم، وإنذارهم متقدّم على إهلاكهم. والرابع أنَّها تُشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تُشعر بالتعليل. وبهذا استدلّ ابن عصفور على حرفيّتها. والخامس أنَّ جوابها قد

(١) غنث: شرب ثم تنفّس، وهو كناية عن الجماع.

(٢) ورد ابن هشام على هذه الحجّة بقوله: إنّ القول: «لما قمتَ أمسِ أحسنْتُ إليك اليوم» يشبه القول: «إنْ كنتُ قلتُهُ فقد علمتُهُ»، والشرط لا يكون إلّا مستقبلاً. ولكن المعنى: إن ثبتَ أنّي كنتُ قلتُهُ وكذا هنا، فالمعنى: لمّا ثَبتَ اليومَ إكرامُك لي أمسِ أكرمتُك.

يقترن بـ «إذا» الفُجائيَّة، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٧]، وما بعد «إذا» الفجائيَّة لا يعمل فيما قبلها»[1].

ولا يلي «لمّا» هذه سوى فعل ماض مثبَت، أو مضارع منفيّ بـ «لمْ». وقد تُزاد «أنْ» بعدها، نحو الآية: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

ويكون جوابها فعلاً ماضياً[2] اتفاقاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]، أو مضارع منفيّ بـ «لمْ»، نحو: «لمّا قام زيد لم يقمْ عَمْرو»، أو جملة اسميَّة مقرونة بـ «إذا» الفجائيَّة، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]. وقال ابن مالك: إنَّ جوابها قد يكون أيضاً:

- جملة اسميَّة مقرونة بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]. وقيل في هذه الآية: إنَّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد.
- فعل مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَـٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [هود: ٧٤]. وأوِّلت الآية، بأنَّ جواب «لمّا» هو جملة «جاءته البُشرى»، والواو في «وجاءته» حرف زائد، أو أنَّ الجواب محذوف، والتقدير: أقبل يُجادلنا.
- فعلاً ماضياً مقروناً بالفاء.

ويجوز حذف جواب «لمّا» للدلالة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَـٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٥]، أي: فعلوا ما أجمعوا عليه وأوحينا إليه. . . والكوفيّون يجعلون جملة «وأوحينا» هي جواب «لَمّا» والواو زائدة.

ملاحظة: الفرق بين «لمّا» الجازمة، و«لمّا» الاستثنائية، و«لمّا» التعليقيَّة أنَّ الجازمة لا يليها، إلّا فعل مضارع ماضي المعنى، والاستثنائيَّة لا يليها إلّا ماضي اللّفظ مستقبل المعنى، أمّا التعليقيَّة، فلا يليها سوى ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفيّ بـ «لمْ»، أو غير منفيّ عند ابن مالك.

«لمّا» الاستثْنائيّة

انظر: لمّا، الرقم ٢.

«لمّا» الاسْتِغْراقيّة

هي «لمّا الجازمة».
انظر «لمّا»، الرقم ١.

«لمّا» التَّعْقيبيّة

انظر: لمّا، الرقم ٣.

«لمّا» التَّوقيتيّة

هي «لمّا» الحينيّة.
انظر: «لمّا»، الرقم ٣.

«لَمّا» الجازمة

انظر: لمّا، الرقم ١.

«لمّا» الحينيّة

هي «لمّا» التعليقيّة.
انظر: «لمّا»، الرقم ٣.

---

(١) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥.

(٢) ويكون هذا الفعل ماضياً كالآية التي ستأتي، أو منفيًّا بـ «ما»، نحو: «لمّا قام زيدٌ ما قام عَمْرو».

«لمّا» الظَّرْفيّة

هي «لمّا» التعليقيّة.
انظر: «لمّا»، الرقم ٣.

«لمّا» النافية

هي «لمّا» الجازمة.
انظر: لمّا، الرقم ١.

«لمّا» الوجوديّة

هي «لمّا» التعليقيّة.
انظر: «لمّا»، الرقم ٣.

لِما به

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال التعبير «لما به»، وجاء في قراره:

«في تعبير «لما به» ترى اللجنة أنّ تخريجه على أنه على مثال «مما يفعل» بعيد، وقد يمكن تخريجه على غير هذا الوجه. وما ورد من الشواهد كافٍ للقول بأن تعبير «لما به» في معنى أنّ المتكلّم ـ «لما بي» ـ والغائب ـ «لما به» ـ في حال من الإعياء أو الكرب الشديد تعبير سليم واضح الدلالة، ويمكن إثباته في المعجم دون تخريج خاصّ»[1].

* * *

للتوسُّع انظر:

ـ «حول شواهد «لما به»». مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، العدد ٤٩ (١٩٧٤م). ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

ـ «تعبير «لما به» والوجه في تخريجه». أمين الخولي. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ١٧ (١٩٦٤م). ص ٥١ ـ ٥٤.

ـ البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤م). ص ٣٢١ ـ ٣٢٣.

ـ «لما به وألفاظ أخرى». عبد الله كنون. البحوث والمحاضرات لمؤتمر الدورة الثامنة والعشرين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦١ ـ ١٩٦٢). ص ٢٧ ـ ٣٧.

ـ «لفظة «لما به»». شكر الله بن نعمة الله. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٨، ج ٢ (١٩٧٣م). ص ٤٨٤ ـ ٤٨٧.

لَمْح الأَصْل

من معاني «أل» الداخلة على اسم علم كان صفةً في الأصل قبل علميَّته، نحو: «المنصور»، و«الحارث»، و«الضحّاك».

لَمْحة إلى

لا تقل: «هذه لَمْحة عن حياة الأديب»، بل قُلْ: «هذه لمحة إلى حياة الأديب»؛ لأنّ الفعل «لَمَحَ» يتعدّى بـ«إلى» لا بـ«عَنْ».

اللَّمْطي

= عبد العزيز بن عبد العزيز (٨٨٠ هـ/ ١٤٧٥م).

اللُّمَع

هو كتاب «اللُّمَع في العربية».
انظر: اللُّمَع في العربيّة.

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٨٩؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص ٣٢٠.

اللُّمَع في العربيّة

كتاب في النحو لأبي الفتح عثمان بن جنّي (. . . ـ ٣٩٢ هـ/ ١٠٠٢م). ويسمّى الكتاب أيضاً «اللُّمَع»، و«اللُّمَع في النحو». وهو يشتمل على ستّة وستين باباً، منها ثلاثة وستون باباً في النحو وثلاثة أبواب في الصرف، هي النسب، والتصغير، والإمالة. ويتَميَّز أسلوب ابن جنّي في كتابه بالاختصار، إذ اقتصر على عرض المسائل مجملةً لا تفريع فيها، ولا تفصيل لها بعرْض الآراء المختلفة فيها. مكتفياً بالرأي الذي يقتنع بصوابه. مستشهِداً بالشعر، والقرآن الكريم، وفصيح كلام العرب.

وللكتّاب شُرّاح عديدون[1]، وقد جاءت أبوابه على النحو الآتي:

- الكلام.
- المعرب والمبنيّ.
- الإعراب والبناء.
- إعراب الاسم الواحد.
- إعراب الاسم المعتلّ.
- الأسماء الستّة.
- التثنية.
- الجمْع.
- جمع التذكير.
- جمع التأنيث.
- جمع التكسير.
- الأفعال.
- الأسماء المرفوعة.
- المبتدأ.
- خبر المبتدأ.
- الفاعِل.
- المفعول الذي جُعِل الفعل حديثاً عنه.
- المُشبَّه بالفاعل في اللفظ.
- كان وأخواتها.
- «ما» العاملة عمل «ليس».
- «إنّ» وأخواتها.
- «لا» في النفي.
- معرفة الأسماء المنصوبة.
- المفعول المطلق.
- المفعول به.
- المفعول فيه.
- ظرف المكان.
- ظرف الزمان.
- المفعول له.
- المفعول معه.
- المشبَّه بالمفعول.
- الحال.
- التمييز.
- الاستثناء.
- معرفة الأسماء المجرورة.
- حروف الجرّ.
- مُذ ومُنْذ.
- حتّى.
- الإضافة.
- معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه.
- الوصف.

(١) انظر مقدّمة المحقّق في طبعة عالم الكتب في القاهرة (ط١، سنة ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م). ص ٧٠ ـ ٨٠.

ـ التوكيد.
ـ البَدَل.
ـ عطف البيان.
ـ النسق.
ـ النكرة والمعرفة.
ـ النِّداء.
ـ التَّرخيم.
ـ النُّدْبة.
ـ إعراب الأفعال وبناؤها.
ـ الحروف التي تنصب الفعل.
ـ حروف الجزْم.
ـ الشرط وجوابه.
ـ التعجُّب.
ـ نِعْم وبِئْسَ.
ـ حَبَّذا.
ـ عَسَى.
ـ كَمْ.
ـ ما ينصرف وما لا ينصرف.
ـ العدد.
ـ الجَمْع.
ـ القَسَم.
ـ الموصول والصّلة.
ـ الحروف الموصولة.
ـ النونين.
ـ النَّسَب.
ـ التصْغير.
ـ ألفات القطْع وألفات الوصْل.
ـ الاستفهام.
ـ ما يدخل على الكلام فلا يُغيِّره.
ـ الحكاية.
ـ الخِطاب.
ـ الإمالة.

وللكتاب طبعات عدَّة، منها:

ـ طبعة سنة ١٨٥١ باعتناء س. مونك S.Munk (ت ١٨٦٧م) مع ترجمته إلى الفرنسية.
ـ طبعة عالم الكتب في القاهرة سنة ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م، بتحقيق حسن محمد شرف.
ـ طبعة دار الكتب الثقافية في الكويت بتحقيق فائز فارس الحمد.
ـ طبعة مكتبة العاني في بغداد سنة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، بتحقيق حامد المؤمن. وقد أعادت عالم الكتب في بيروت نشر هذه الطبعة.
ـ طبعة دار الأمل في إربد.

اللُّمَع في النحو

انظر: اللمع في العربية.

لن

حرف نفي ينصب الفعل المضارع بنفسه، ويُخلِّصه للاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

ولا تجتمع «لنْ» مع السِّين؛ لأنَّ هذه تختصّ بالإيجاب، و«لنْ» تختصّ بالنفي.

وزعم الزمخشري أنَّها تُفيد توكيد النفي وتأييده، ورُدَّ عليه بأنَّها لو كانت للتأييد، لم يُقيَّد منفيّها بـ«اليوم» في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولَكَانَ ذِكْر «أبداً» في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه.

ومن العرب من يجزم بـ«لنْ» تشبيهاً لها

بـ «لَمْ»، نحو قول كثيِّر عزَّة (من الطويل):

أيادي سَبا، يا عَزُّ، ما كُنْتُ بَعْدَكُمْ
فَلَنْ يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[1]

ونحو قول أعرابيّ يمدح الحسين بن عليّ (من المنسرح):

لَنْ يَخِبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
حَرَّكَ مِنْ دُونِ بابِكَ الحَلَقَهْ

وأنكر معظم النحاة عملها الجزم، وقالوا: إنَّ الأصل في البيت الأوّل: «يَحْلَى» بالألف، وعلامة النصب، أي: الفتحة، مقدَّرة على هذه الألف، لكن هذه حُذفت، واجْتُزِىءَ بالفتحة التي قبلها في الدلالة عليها.

وتأتي «لَنْ» كـ «لا» للدُّعاءِ، نحو قول الأعشى (من الخفيف):

لَنْ تَزالوا كذلكم ثُمَّ لا زِلْـ
ـتُ لكُمْ خالِداً خُلودَ الجبالِ[2]

واختُلِف فيها، فقال سيبويه والجمهور: إنّها بسيطة غير مركَّبة. وذهَبَ الخليل والكِسائيّ إلى أنّها مركَّبة، وأصلها: «لا أنْ»، حُذفتْ همزة «أنْ» تخفيفاً، ثُمَّ حُذفت الألف لالتقاء السّاكنين. ورُدَّ القول بالتركيب بأوجه: أوّلها أنَّ البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدَّعى إلّا بدليل قاطع. وثانيها أنّه لو كان أصلها «لا أنْ» لما جاز تقديم معمول معمولها عليها في نحو: «زيداً لن أضْرِبَ»[3]. وثالثها أنّه يلزم منه أن تكون «أنْ» وما بعدها مؤوَّلة بمصدر، فلا يكون نحو: «لن ينجحَ زيد» كلاماً مفيداً[4].

وزعم الفرّاء أنَّ «لَنْ» هي «لا» في الأصل، ثُمَّ أُبدِلَتْ ألفها نوناً.

* * *

وقال ابن يعيش في كتابه «شرح المفصَّل»:

«قال صاحب الكتاب: و«لَنْ» لتأكيدِ ما تُعطيه «لا» من نفي المستقبل. تقول: «لا أبْرَحُ اليومَ مكاني». فإذا وكّدتَ وشدّدتَ، قلت: «لن أبرحَ اليومَ مكاني». قال الله تعالى: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، وقال: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقال الخليل[5]: أصلُها «لا أنْ»، فخُفِّفتْ بالحذف، وقال الفَرّاء: نونُها مُبْدَلَةٌ من ألفِ «لا»، وهي عند سيبويه[6] حرفٌ برأسه، وهو الصحيح.

قال الشارح: اعلم أنَّ «لَنْ» معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من «لا»؛ لأنّ «لا» تنفي «يَفْعَلُ» إذا أُريد به المستقبل، و«لَنْ» تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسَوْفَ، وتقع جواباً لقول القائل: «سيقوم زيدٌ»، و«سوف يقوم زيدٌ». والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان، فلذلك يقع

---

(١) إيادي سبا: مشتَّتين. والرواية: فَلَمْ يَحْلُ، ولا شاهد فيه حينئذ.
(٢) والرواية: لا زِلْتُ لهم، ولا شاهد فيه حينئذ.
(٣) أجيب عن هذا بأنَّ الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكمٌ لا يكون له قبل التركيب.
(٤) فإن قيل: المصدر المؤوَّل في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف لازم الحذف، ضُعِّف القول من وجهين: أوّلهما أنّ هذا المحذوف لم يظهر قطّ، ولا دليل عليه. وثانيهما أنّ «لا» تكون قد دخلت على الجملة الاسميَّة ولم تُكرَّر، بخلاف ما هو معروف شائع في العربيّة.
(٥) الكتاب ٣/ ٥.
(٦) الكتاب ٣/ ٥.

نفيُه على التأبيد وطُولِ المُدّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥]، وكذلك قول الشاعر (من البسيط):

ولـن يُـراجِعَ قَـلْـبي حُـبَّـهـا أبـداً
زَكِنْتُ من بُغْضهم مثلَ الذي زكنوا[1]

فذكر الأبد بعد «لَنْ» تأكيداً لِما تُعطيه «لَنْ» من النفي الأبديّ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يلزم منه عدمُ الرؤية في الآخرة؛ لأنّ المراد أنّك لن تراني في الدنيا؛ لأنّ السؤال وقع في الدنيا، والنفيُ على حسب الإثبات.

واعلمْ أنّهم قد اختلفوا في لفظِ «لَنْ» فذهب الخليل إلى أنّها مركّبة من «لا» و«أنْ» الناصبة للفعل المستقبل، نافية كما أنّ «لا» نافية، وناصبة للفعل المستقبل كما أنّ «أنْ» كذلك، والمنفيُّ بها فعلٌ مستقبلٌ، كما أنّ المنصوب بـ«أنْ» مستقبلٌ، فاجتمع في «لَنْ» ما افترق فيهما، فقُضي بأنّها مركّبةٌ منهما، إذ كان فيها شيءٌ من حروفهما. والأصلُ عنده: «لا» «أنْ»، فحُذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثمّ حُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهما الألف والنون بعدها، فصار اللفظ «لَنْ».

وكان الفرّاء يذهب إلى أنّها «لا»، والنون فيها بدلٌ من الألف، وهو خلاف الظاهر، ونوعٌ من علم الغَيْب.

وسيبويه يرى أنّها مفردة غير مركّبة من شيء عملاً بالظاهر، إذ كان لها نظيرٌ في الحروف، نحوُ: «أنْ»، و«لَمْ»، و«أمْ». ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثلُه أصلاً، أمضينا الحكمَ على ما شاهدنا من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه. ألا ترى أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ الياء في «السِّيد» الذي هو الذِئْب أصلٌ. وإن أمكن أن تكون واواً، انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حدّ «قِيل»، و«عِيد» وجعله من قبيل «فِيل»، و«دِيك»، وصغّره على «سُيَيْد» كـ«دِيك»، و«دُيَيْك»، و«فِيل»، و«فُيَيْل»، وإن كان لا عَهْدَ لنا بتركيب اسم من «س ي د»، عملاً بالظاهر على أن يوجَد ما يستنزلنا عنه، وقد أفسد سيبويه[2] قولَ الخليل بأنّ «أن» المصدريّة لا يتقدّم عليها ما كان في صلتها، ولو كان أصلُ «لَنْ» «لا أنْ»، لم يجز: «زيداً لن أضربَ»؛ لأنّ «أضرب» من صلةِ «أنِ» المركّبةِ، وما أحسنَه من قولٍ! ويمكن أن يُقال أنّ الحرفَيْن إذا رُكّبا، حدث لهما بالتركيب معنًى ثالثٌ، لم يكن لكلّ واحد من بَسائِط ذلك المركّب، وذلك ظاهرٌ، فاعرفه»[3].

للتوسُّع انظر:

قضيّة «لن» بين الزَّمَخْشَريّ والنحويين. أحمد عبد الله هاشم. القاهرة، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م.

اللهجات العربيّة

اللهجة، في الاصطلاح، هي مجموعة من الصفات اللغويّة التي تنتمي إلى بيئة معيَّنة.

---

(١) البيت لقعنب بن أم صاحب في أدب الكاتب ص ٢٤، ٣٧٣؛ ولسان العرب ١٣/١٩٨ (زكن)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ وإصلاح المنطق ص ٢٥٤.
اللغة والمعنى: زكنت: لجأت وخالطت، ظننت ظنًّا كاد يكون يقيناً.

(٢) الكتاب ٣/٥.

(٣) شرح المفصل ٥/٣٧ ـ ٣٨.

والمقصود باللهجات العربيَّة تلك التي كانت منتشرة قبل الإسلام وبعده، إذ كان، في العصر الجاهلي، لكل قبيلة عربيَّة لهجتها الخاصَّة بها. وكانت لهجات القبائل تختلف فيما بينها من ناحية الأصوات[١]، والمفردات[٢]، والنحو[٣]، وغيره. وإلى جانب هذه اللهجات كانت هناك لغة مشتركة بين القبائل جميعاً تكوَّنت بفعل اتصال العرب بعضهم ببعض في الأسواق، وبفِعْل الحروب والمناظرات الأدبيَّة والمساجلات من شعر، أو خطابة، أو غيرهما. وهذه اللغة هي اللغة العربيَّة التي نستخدمها اليوم في كتاباتنا، وهي مزيج من لهجات مختلفة، بعضها من شمال الجزيرة، وهو الأغلب، وبعضها من جنوبها. وكان العربيّ يتكلَّم مع أفراد قبيلته باللهجة الخاصَّة بها، فإنْ نَظَمَ شِعْراً، أو دَبَج خطبةً ليُلقيها في حَفْلٍ يضمّ أفراداً من قبائل مختلفة، عمد إلى هذه اللغة المشتركة. وعندما نزل القرآن الكريم بهذه اللغة، قوَّى منزلتها، وأسْهَمَ في انتشارها، وإغنائها، ودراستها، وتعلّمها، وكان ذلك على حساب اللهجات العربيَّة. وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أمرين:

١ ـ إنَّ القرآن الكريم فيه أشياء كثيرة من لهجات القبائل، وبخاصَّة قبائل هذيل وتميم وحمير وجرهم ومذحج وخثعم وقيس وعيلان وبلحارث بن كعب وكِندة ولخم وجُذام والأوس والخزرج وطيِّىء، حتى ذهب بعضهم إلى أنّ فيه خمسين لغة[٤].

٢ ـ إنّ لهجة قريش هي الغالبة في القرآن الكريم، بدليل إجماع اللغويين على ذلك،

---

(١) كالاستنطاء، والتضجُّع، والتلتلة، والرتَّة، والشنشنة، والطمطمانيَّة، والعجرفيَّة، والعجْعَجة، والعَنْعَنَة، والغَمْغَمة، والفَحْفَحة، والقُطعة، والكسْكَسة، والكَشْكَشَة، واللخلخانيَّة، والوتْم، والوكْم، والوهْم. انظر كلًّا في مادته.

(٢) من مظاهر هذا الاختلاف نذكر أنّ كلمة «ذو» كانت بمعنى «الذي» في لغة طيء، و«متى» بمعنى «من» الجارّة في لغة «هذيل»، و«وثب» بمعنى «جلس» في لغة حمير... إلخ.

(٣) من مظاهر هذا الاختلاف عدم إعمال «ما» في لغة تميم، وإبقاء ألف «هذان» و«هاتان» في حالتي النصب والجر في لغة بني الحارث بن كعب، وإبدال ياء «الذين» واواً في حالة الرفع في لغة هذيل.

(٤) يقول ابن فارس (الصاحبي ص ٤٨ ـ ٥٠): «اختلاف لغات العرب من وجوه: أحدها الاختلاف في الحركات، كقولنا: نَستعين ونِستعين بفتح النون وكسرها... ووجه آخر هو الاختلاف في إبدال الحروف نحو: أولئك وألالك... ومنها قولهم: أنَّ زيداً وعنَّ زيداً. ومن ذلك الاختلاف في الهمز والتليين نحو: مُسْتَهزِئون ومُستهزون. ومنه الاختلاف في التقديم والتأخير نحو: صاعقة وصاقعة. ومنها الاختلاف في الحذف والإثبات نحو: استحْيَيْتُ واستَحَيْتُ، وصَدَدْتُ وأصْدَدْتُ. ومنها الاختلاف في الحرف الصحيح يُبدل حرفاً معتلاً نحو: أمّا زيدٌ وأيْما زيدٌ. ومنها الاختلاف في الإمالة والتفخيم، في مثل قضى ورمى، فبعضهم يُفخِّم وبعضٌ يُميل... ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث، فإنّ من العرب من يقول: هذه البقر، ومنهم من يقول: هذا البقر، وهذه النخيل وهذا النخيل. ومنها الاختلاف في الإدغام، نحو مهتدون ومُهَدّون. ومنها الاختلاف في الإعراب، نحو: ما زيد قائماً، وما زيد قائم، وإنّ هذين، وإنّ هذان... ومنها الاختلاف في صورة الجمع، نحو: أسرى وأُسارى. ومنها الاختلاف في التحقيق والاختلاس، نحو: يَأمرُكم ويأمرْكُم، وعُفِي وعُفْي له. ومنها الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث مثل: هذه أُمَّهْ وهذه أُمَّتْ. ومنها الاختلاف في الزّيادة نحو: انظُر وانظور...».

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم.

* * *

للتوسُّع انظر:

- اللهجات العربية في التراث. أحمد علم الدين الجندي. ليبيا ـ تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨م.
- في اللهجات العربية. إبراهيم أنيس. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٦٥م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحَّدة. غالب فاضل المطلبي. بغداد، دار الحرية، سنة ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية. عبده الراجحي. الإسكندرية، دار المعرفة.
- اللهجات العربية والقراءات القرآنية، دراسة في البحر المحيط. محمد خان. القاهرة، دار الفجر.
- اللهجات العربية نشأتها وتطوّرها. عبد الغفار هلال. القاهرة، دار الفكر العربي.
- لهجات اليمن قديماً وحديثاً. أحمد حسين شرف الدين. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- اللهجات العربية. عبد الغفار حامد هلال. القاهرة، مكتبة وهبة.
- اللهجات العربية كما تصوّرها كتب النحو واللغة. أحمد علم الدين الجندي. جامعة القاهرة، ١٩٦٥م.
- اللهجات العربية إلى منتصف القرن الثاني الهجري مع دراسة وموازنة بين لهجتي تميم وقريش. عبد الحميد محمد عبد الحميد أبو سكين. جامعة الأزهر، ١٩٧٣م.
- لغة هذيل. عبد الجواد محمد الطيب. جامعة القاهرة، دون تاريخ.
- اللهجات وأسلوب دراستها. أنيس فريحة. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٥٥م.
- كتاب اللهجات العربية. إبراهيم نجا. القاهرة، ١٩٦٥م.
- «اللهجات العربية». عباس العزاوي. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٢٠، (١٩٦٦م). ص ٦١ ـ ٩٧.
- «لهجات الجنوب». محمد رضا الشبيبي. البحوث والمحاضرات للدورة الثامنة والعشرين لمجمع اللغة العربية في القاهرة (١٩٦٠ ـ ١٩٦١م). ص ٢١ ـ ٢٣.
- «لهجات عربية شمالية قبل الإسلام». أنوليتمان. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٣ (١٩٣٦م)، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.
- «لهجة القرآن الكريم». جواد علي. مجلة المجمع العلمي العراقي في بغداد، المجلد ٣، ج ٢ (١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥م). ص ٢٧٠ ـ ٢٩٤.

اللَّهْجة

انظر: اللهجات العربيّة.

اللَّهْجة الدارِجة

هي اللغة العاميّة.

انظر: اللغة العاميّة.

اللَّهْجة العامِّيّة

هي اللغة العاميَّة.

انظر: اللغة العاميَّة.

اللَّهَوِيّة

الحرفان اللهويّان هما: القاف والكاف، «سمّاهما الخليل بذلك؛ لأنه نسبهما إلى الموضع الذي يخرجان منه، وهو اللَّهاة. واللَّهاة: ما بين الفم والحَلْق»[1].

لَوْ

اختلف اللغويّون في عدد أوجهها، ومن الأوجه التي أثبتوها السبعة التالية:

١ ـ امتناعيَّة. ٢ ـ شرطيَّة. ٣ ـ مصدريَّة.
٤ ـ حرف للتمنّي. ٥ ـ حرف للعَرْض.
٦ ـ حرف للتقليل. ٧ ـ حرف زائد.

* * *

١ ـ «لَو» الامتناعيَّة: هي، غالباً، حرف امتناع لامتناع، أي: تدلّ، غالباً، على امتناع الثاني لامتناع الأوَّل، نحو: «لَوْ زرْتَني أكرمْتُك»، حيث امتنع الإكرام لامتناع الزّيارة. وهذا لا يلزم أن يكون جواب «لو» ممتنعاً غير ثابت دائماً، إذ إنّ جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع، نحو قولك للأسد: «لَوْ كنتَ إنساناً لكنتَ حيواناً».

وقال بعض النحويِّين: لِ «لَوْ» الامتناعيَّة أربعة أحوال:

أ ـ أن تكون حرف امتناع لامتناع، وذلك إذا دخلت على موجِبَين، نحو: «لَوْ قامَ زيدٌ لَقامَ عَمْرو».

ب ـ أن تكون حرف وجوب لوجوب، وذلك إذا دخلتْ على منفِيَّين، نحو: «لَوْ لم يَقُم زيد لم يقُمْ عَمْرو».

ج ـ أن تكون حرف وجوب لامتناع. وذلك إذا دخلت على موجب، وبعده منفيّ، نحو: «لو قام زيد لم يقُمْ عَمْرو».

د ـ أن تكون حرف امتناع لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفيّ بعده موجَب، نحو: «لوْ لَمْ يقُمْ زيد قام عَمْرو».

ومنهم من ذهب إلى أنَّها «في ذلك كلّه، حرف امتناع لامتناع، ففي المثال الأوَّل دلَّت على امتناع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. وفي الثاني دلَّت على امتناع عدم قيام عمرو لامتناع عدم قيام زيد. ويلزم من امتناع عدم قيامهما وجود قيامهما. وفي الثالث دلّت على امتناع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. وفي الرابع دلَّت على امتناع قيام عمرو لامتناع عدم قيام زيد»[2].

و«لو» الامتناعيَّة هذه مثل «إن» الشرطيَّة في الاختصاص بالفعل. فلا يليها سوى فعل، أو معمول فعل مضمَر يُفَسِّره الفعْل الظاهر بعده، نحو قول عُمَر: «لو غيرُكَ قالَها، يا أبا عُبيدة»، والتقدير: لو قالها غيرُك قالَها يا أبا عبيدة، ونحو قول الغطمش الضبّي (من الطويل):

أخِلّايَ، لو غيرُ الحِمام أصابَكُمْ
عتَبْتُ، ولكنْ ما على الدّهْرِ مَعْتَبُ[3]

والتقدير: لو أصابكم غير الحمام أصابكم، ونحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، حيث حذف الفعل، فانفصل الضمير.

---

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة. ص ١٣٩.
(٢) المرادي (الحسن بن قاسم): الجنى الداني في شرح حروف المعاني. ص ٢٧٨.
(٣) أَخِلّايَ: أخِلّائي، أي: أصدقائي. الحِمام: الموت. معتَب: عتاب.

وانفردت «لو» بمباشرة «أنَّ»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]. واختُلف في موضع المصدر المؤوَّل من «أنَّ» وما بعدها، فذهب سيبويه إلى أنَّه في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، أو لا يحتاج إلى خبر، وقالت جماعة: إنَّه فاعل لفعل مقدَّر، والتقدير: ولو ثبتَ أنَّهم[1].

وزعم الزَّمخشري أنَّ خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» لا يكون إلّا جملة فعليَّة. والواقع أنَّه يأتي بخلاف ما زعم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[2] [لقمان: ٢٧]، ونحو قول جرير (من الطويل):

ولو أنَّها عُصفورةٌ لَحَسِبْتَها
مُسَوَّمَةً تدعو عُبيداً وَأَزْنَما[3]

ونحو قول لبيد بن ربيعة (من الرجز):

لو أنَّ حيًّا مُدْرِكُ الفَلاحِ
أَدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ[4]

و«لو» الامتناعيَّة هذه، بعكس «إنْ»، تصرف المضارع إلى المضيّ[5]، نحو قول كثيِّر عزَّة (من الكامل):

لو يَسْمَعونَ كما سمِعْتُ حديثها
خَرّوا لِعزَّةَ رُكَّعاً وسُجودا

ولا يكون جوابها، إلّا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفيًّا بـ «ما»، أو مضارعاً مجزوماً بـ «لمْ». والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد يُحذف، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

واختُلف في عدّ «لوْ» من أحرف الشَّرط، فعدَّها الزمخشري وابن مالك حرف شرط؛ لأنَّها تتضمَّن معنى الشرط، وأبى قوم تسميتها حرف شرط؛ لأنَّ الشرط يكون في الاستقبال، وهي للتعليق في المضيّ.

* * *

٢ ـ «لو» الشَّرطيَّة: حرف بمعنى «إنْ» يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال، نحو قول أبي صخر الهذليّ (عبد الله بن سلمة) (من الطويل):

ولو تَلْتَقي أصداؤنا بعدَ موتِنا
ومِنْ دونِ رَمْسَينا من الأرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صدى صَوْتي، وإن كنتُ رِمَّةً
لِصوتِ صدى ليلى يَهَشُّ ويَطْرَبُ[6]

ونحو قول توبة بن الحمير (من الطويل):

---

(١) وذكر ابن مالك أنَّ «لو» قد يليها مبتدأ وخبر، نحو قول علي بن محمد (من الرمل):
لو بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ كنتُ كالغَصّانِ بالماء اعتصاري
(الاعتصار: شرب الماء قليلاً لتزول الغصَّة). وأوّل البيت على إضمار «كان» الشأنيّة، أي: لو كان بغير الماءِ حلقي شَرِقٌ، أو على أنَّ «حَلْقي» فاعل الفعل محذوف يُفسِّره «شَرِق»، و«شَرِق» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لو شرِقَ بغيرِ الماءِ حلقي هو شرِقٌ.

(٢) «أقلام»: خبر «أنَّ».

(٣) يُنسب البيت إلى جرير، وهو في ديوانه، ويُنسب أيضاً للبعيث، وفي العقد الفريد أنَّه للعوام بن شوذب. وفيه يصف الشاعر المخاطب وهو هارب، فيقول إنَّه لو رأى عصفورة لحسبها، من خوفه، فرساً مسومة تدعو عبيداً وأزنم، وهما قبيلتان من يربوع، إلى الحرب.

(٤) «ملاعب الرماح»: هو ملاعب الأسنّة عامر بن مالك عمّ الشاعر.

(٥) أمّا «إنْ»، فتصرف الماضي إلى الاستقبال.

(٦) سبسب: مغارة، صحراء. رِمَّة: عظام بالية.

ولـو أنَّ لـيـلـى الأخـيـلـيّـة سـلَّـمـتْ
عـلـيّ ودونـي جـنْـدَلٌ وصَـفـائِـحُ
لـسَـلَّـمْـتُ تَـسْـلِـيـمَ الـبـشـاشَـةِ أو زَقـا
إليها صدًى من جانب القبر صائحُ[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وقوله: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩].

وأثبت «لو» الشرطيَّة كثير من النحويِّين، وأنكرها غيرهم بحجّة أنَّك لا تقول: «لو يقوم زيد فَعَمْرو مُنطلق»، كما تقول: «إلّا يَقُمْ زيد فعَمرو مُنطلق». وردّ ابن هشام على المنكِرين ردًّا مطوَّلاً[2].

وزعم قَومٌ أنَّ «لو» الشَّرطيَّة تجزم في لغة مطّردة، وزعم قوم آخرون أنها تجزم في الشِّعر، نحو قول الشاعر (من الرمل):

لـو يَـشَـأْ طـارَ بِـهِ ذُو مَـيْـعَـةٍ
لاحِـقُ الآطـالِ نَـهْـدٌ ذو خُـصَـلْ[3]

وقول لقيط بن زرارة (من البسيط):

تامَتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ
إحْدَى نِساءِ بني ذُهْلِ بن شيبانا[4]

وأُوِّل البيتان بأن الحركة حُذفت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو: ﴿وَيَنصُرْكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٩].

* * *

٣ ـ «لو» المصدَريَّة: حرف بمنزلة «أنْ»[5]، لكنَّها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد الفعل «ودَّ» ومشتقّاته، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾ [القلم: ٩]، وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]. وقلَّ وقوعها بعد غير الفعل «ودَّ» ومشتقّاته، نحو قول الأعشى (من البسيط):

وربَّـمـا فـاتَ قَـومـاً جُـلُّ أمـرِهـمُ
من التأنّي، وكانَ الحزمُ لو عَجلوا

وقول امرىء القيس (من الطويل):

تـجـاوَزْتُ أحْـراسـاً إلـيـهـا ومَـعْـشَـراً
عـلـيّ حِـراصـاً لـو يُـسِرّون مَـقْـتَـلي

والذي أثبت هذا الوجه لِـ «لَوْ» الفرّاء، وأبو عليّ الفارسيّ، وأبو البقاء، والتبريزيّ، وابن مالك. وأنْكَرَه أكثر النحاة. وحجّة المنكِرين دخولها على حرف مصدريّ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]. ورَدّ المثبتون بوجهين أحدهما أنَّ التقدير: لو ثبتَ أنَّ. والثاني أنَّ ذلك من باب التوكيد. ويُقوِّي مذهب المثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنوا﴾ [القلم: ٩]، بنصب «يدهنوا» بالعطف على «تُدْهِنُ» لمّا كان معناه: أن تُدهِنَ.

(١) جندل: حجر. صفائح: أحجار عريضة. زَقا: صاح.
(٢) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣.
(٣) ينسب البيت إلى علقمة بن الفحل، وإلى امرأة حارثيّة. ميعة: نشاط، وذو ميعة: يريد فرساً نشيطاً. الآطال: جمع أطل، وهو الخاصرة، ولاحق الآطال: ضامر الجنبين. نهد: كبير الجسم. خصل: لفائف الشعر.
(٤) تامت: تَيَّمَتْ.
(٥) وعلامتها أن توضع هذه موضعها.

وانظر: المصدريَّة.

* * *

٤ ـ «لو» التي للتمنِّي: نحو: «لو تأتينا فتُحدِّثَنا»، كما تقول: «ليتَكَ تأتينا فتُحدِّثَنا». ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢]. و«لو» هذه كـ «ليتَ» في نصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء.

«واختُلِف في «لو» هذه، فقال ابن الضّائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قَدْ يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليت». وقال بعضهم: هي «لو» الشَّرطيَّة أُشرِبت معنى التمنِّي بدليل أنَّهم جمعوا لها بين جوابَين: جوابٍ منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله (من الوافر):

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُليبٍ
فتُخبِرَ بالذّنائِبِ أيُّ زيرِ
بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً
وكيفَ لِقاءُ مَنْ تحتَ القبورِ؟[١]

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدريَّة أغنت عن فعل التمنِّي»[٢].

* * *

٥ ـ «لو» التي لِلْعَرْض: نحو: «لو تنزلُ عندنا فتُصيبَ خيْراً». ذكر هذا الوجه ابنُ مالك.

* * *

٦ ـ «لو» التي للتقليل: ذكر هذا الوجه بعض النحاة، ومثَّلوا عليه بنحو قولك: «أَعْطِ المساكينَ ولوْ دِرْهماً»، و«صَلِّ ولو الفريضَةَ». واعتبروا منه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]. وقول الرسول ﷺ: «لا تردّوا السّائِلَ ولو بشِقِّ تَمْرَةٍ». ولا تأتي «لو» للتقليل عند بعضهم.

* * *

٧ ـ لو الزائدة: حرف زائد لا يحتاج إلى جواب، يقع بعد الواو، ويُراد به تقرير المعنى، نحو: «زيدٌ ولو قلَّ ماله كريمٌ». وتسمَّى أيضاً «لو الوصليّة».

ملحوظة: قال ابن مالك في ألفيّته (من الرجز):

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ ويَقِلّْ
إِيلاؤُهُ مُسْتَقْبَلاً لٰكِنْ قُبِلْ
وَهْيَ فِي ٱلاخْتِصاصِ بِٱلْفِعْلِ كَإِنْ
لٰكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاها صُرِفا
إِلَى ٱلْمُضِيّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

«لَوْ» التي للتَّقْليل

انظر: «لو»، الرقم ٦.

«لو» التي للتمنّي

انظر: «لو»، الرقم ٤.

«لو» التي للعَرْض

انظر: «لو»، الرقم ٥.

---

(١) البيتان لمهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب وائل. الذئاب والشَّعْثَمان: اسمان لموضعين، وقيل: الشعثمان أخَوان أحدهما اسمه شعثم، والتسمية على التغليب، قتلهما المهلهل ثأراً لأخيه.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ج ١، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦. وقد أوَّل ابن مالك الجمع بين «لو» المصدريّة و«أنَّ» المصدريّة بوجهين: أحدهما أنَّ التقدير لو ثبت أنَّ، والثاني: أنَّ ذلك من باب التوكيد.

لو الامتناعيّة

انظر: «لو»، الرقم ١.

«لو» التَّقْليل

انظر: «لو»، الرقم ٦.

«لو» الزائدة

انظر: «لو»، الرقم ٧.

«لو» الشَّرطِيّة

انظر: «لو»، الرقم ٢. وتتضمّن «لو» الامتناعيّة معنى الشَّرط.

انظر: «لو»، الرقم ١.

«لو» الشَّرْطيَّة الامتناعية

انظر: «لو»، الرقم ١.

«لو» الشَّرْطيّة غير الامتناعية

انظر: «لو»، الرقم ٢.

«لو» غير الامْتِناعيّة

هي «لو» الشرطيّة غير الامتناعيّة.

انظر: «لو»، الرقم ٢.

«لو» المَصْدَرِيّة

انظر: «لو»، الرقم ٣.

«لو» الوَصْليّة

انظر: «لو»، الرقم ٧.

لَوْ تَرَما

بمعنى «لا سيّما»، وتُعرب في نحو: «أُحبُّ العلومَ ولو ترما الفيزياءُ» على النحو التالي: الواو اعتراضيَّة أو استئنافيَّة أو حاليّة. «لو»: حرف امتناع لامتناع مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. «ترَ»: فعل مضارع مجزوم سماعاً وشذوذاً بحذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ما»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول به، وجملة «لو ترما» اعتراضيَّة أو استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ نصب حال. «الفيزياءُ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة الإسميَّة لا محل لها من الإعراب لأنَّها صلة الموصول.

اللَّواحِق

اللَّواحِق، في اللغة، جمع «لاحقة»، بمعنى التابعة، أو الثَّمَر بعد الثَّمَر الأوّل. وهي، في النحو، ما يُزاد في آخر الكلمة من حروف. وتسمَّى أيضاً «الكواسِع».

لَوْتَ

لغة في «ليتَ».

انظر: ليتَ.

اللوحة، النجمة، الوجهة، الفرخة، الطاسة، العَظْمة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة لحوق التاء بالأسماء المتقدّمة، وجاء في قراره:

«من أشيع الكلمات في لغتنا المعاصرة هذه الأسماء: اللوحة، النجمة، الوجهة، الفرخة، الطاسة، العظمة، ويعترض على هذه الكلمات بأنها غير مسموعة، وأنها أسماء دخلت عليها التاء التي لا تدخل قياساً إلّا على الصِّفات. وترى اللجنة قبولها على أن التاء فيها للدلالة

على الوحدة أو لتأكيدها، وفي مسموع اللغة كثير من الأسماءِ ذوات التاءِ، وقد سبق للمجمع أن أقرّ دخول تاءِ الوحدة على المصادر بلفظها بإطلاق»[1].

اللورقيّ

= قاسم بن أحمد بن الموفق (٦٦١ هـ/ ١٢٦٣م).

لَوْلا

تأتي بثلاثة أوجه: ١ ـ حرف امتناع. ٢ ـ حرف عرْض وتحضيض. ٣ ـ حرف توبيخ وتنديم.

* * *

١ ـ **«لولا» الامتناعيَّة**: هي حرف امتناع لوجود (أو: لوجوب)[2]، يكون جوابه ماضياً مثبتاً مقروناً باللّام، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، أو منفيّ بـ «ما»، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]. وقد يخلو المثبَت من اللام، كقول ابن مقبل (من البسيط):

لولا الحياءُ، وباقي الدِّينِ، عِبْتُكُما
بِبَعْضِ ما فيكُما إذْ عِبْتُمَا عَوَري

وقال ابن عصفور: إنَّ حذف اللّام في هذا البيت ضرورة شعريَّة. وقال أيضاً: يجوز في قليل من الكلام. وسوَّى بعضُهم بين حذف اللّام وإثباتها في «لو» و«لولا».

وقد يقترن باللّام الفعل المنفيّ بـ «ما»، نحو قول الشاعر (من البسيط):

لولا رجاءُ لقاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا
أبْقَتْ نواهُمْ لنا روحاً ولا جَسَدا

ويجوز حذف جواب «لولا» إذا دلّ عليه دليل، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النور: ١٠].

وتختص «لولا» الامتناعيَّة بالأسماء دون الأفعال، ولها حالان:

أ ـ أن تكون حرف ابتداء، وذلك إذا جاء بعدها اسم ظاهر، نحو: «لولا الأمُّ لأنْقَرَضَ الحنانُ»، أو ضمير رفع منفصل، نحو: «لولا أنتَ لعاقبتُ زيداً». والاسم بعدها مرفوع عند الجمهور، واختلفوا في خبره. فقال أكثر النحاة: إنَّه محذوف وجوباً، ولا يكون إلّا كوناً مطلقاً[3]، فإذا أُريد الكون المقيَّد، جُعِل مبتدأً، نحو: «لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُك»، ولا يجوز نحو: «لولا زيد قائِمٌ لأكرَمتُك»[4].

ولذلك لحّنوا المعرّي في قوله (من الوافر):

يُذيبُ الرُّعبُ منْهُ كُلَّ عَضْبٍ
فَلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا[5]

---

(١) القرارات المجمعيَّة. ص ٢٦١.

(٢) وبعضهم يقول: «والصحيح أنَّ تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان موجبتين، فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: «لولا زيد أحسنْتُ إليك»، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: «لولا عدم قيام زيد لم أُحْسِنْ إليك». (المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ص ٢٩٣).

(٣) يُقدَّر الكون المطلَق بـ «موجود» أو «كائن» أو نحوه، أمّا الكون المقيَّد فَصِفة «تُقيِّد» الاسم بعدها، كما سيأتي.

(٤) قال ابن أبي الربيع: إنَّ جماعةً أجازت مثل هذا القول، ولم تثبته بالسّماع.

(٥) العضب: السيف القاطع. وتأوّل بعضُهم البيت على تقدير «أنْ»، أي: «فلولا الغمدُ أنْ يُمسِكَه لسالا»، =

وذهبت جماعة إلى أنَّ الخبر بعد «لولا» ليس بواجب الحذف إلّا إذا كان كوناً مطلقاً غير مقيَّد، أمّا إذا كان مقيَّداً ولا دليل يدلّ عليه، فيجب إثباته، نحو قول الرسول ﷺ لعائشة: «لولا قومُكِ حديثو عَهْدٍ بكُفْرٍ، لبنَيْتُ الكعْبَة على قواعدِ إبراهيمَ». وإن كانَ مقيَّداً وله دليل يدلّ عليه، جاز الإثبات والحذف، نحو: «لولا أنصار زيد لَهَلك»، أي: نصروه.

وقال ابن الطراوة: إنَّ جواب «لولا» هو الخبر. وقال الكوفيّون: إنّ الاسم بعد «لولا» ليس بمبتدأ، بل فاعل لفعل مقدَّر، تقديره: لولا وُجِد زيد، أو لفعل نابَتْ «لا» عنه، فإذا قلت: «لولا زيد لأكرَمْتُك»، فالمعنى: لو انعدم زيدٌ لأكرَمْتُك. قال بعضهم: مرفوع بـ«لولا» لنيابتها مناب «لوْ لَمْ يوجَدْ». وقال الفرّاء: مرفوع بـ«لولا» نفسها، لا لنيابتها مناب «لَوْ لمْ يوجدْ».

ب ـ أن تكون حرف جرّ، وذلك إذا اتّصل بها ضمير موضوع للجرّ، كالهاء (لولاه)، والكاف (لولاك)، والياء (لولاي)، وقد «ذهب الكوفيّون إلى أنّ الياء والكاف في «لولاي»، و«لولاك»[1] في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريِّين. وذهب البصريون إلى أنّ الياء والكاف في موضع جر بـ«لولا». وذهب أبو العباس المبرد إلى أنّه لا يجوز أن يقال: «لولاي»، و«لولاك» ويجب أن يقال «لولا أنا»، و«لولا أنت» فيؤتَى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياءُ والكاف مَقَامَه رَفْعٌ بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم؛ فكذلك ما قام مقامه.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: «هذا يبطل بـ«عسى»؛ فإنّ «عسى» تعمل في المُظْهَر الرفْعَ وفي المَكْنِيِّ النَّصْبَ»؛ لأنا نقول: الجواب على هذا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنا لا نسلّم أنها تنصب المكنيَّ، وإنّما هو في موضع رفع بـ«عسى»، فاستعير للرفع لفظُ النصب في «عَسَى»، كما استعير لفظ الجرّ في «لولاي»، و«لولاك» وإليه ذهب الأخفش من أصحابكم.

والوجه الثاني: أنّ الكاف في موضع نصب بـ«عسى»، وأن اسمها مضمر فيها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم.

والوجه الثالث: أنا نسلم أنه في موضع نصب، ولكن لأنها حملت على «لعلَّ» فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع، وهو ها هنا مقدَّر، وإنما حملت على «لعلَّ»؛ لأنها في معناها، ألا ترى أنّ «عسى» فيها معنى الطمع، كما أن «لعلَّ» فيها معنى الطمع، فأمَّا «لولا» فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه، فبان الفرق بينهما، ولأنه لو كان المكنيُّ في موضع خفض لكنا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بـ«لولا»؛ لأنه ليس في كلام العرب

=
وأعربه بَدَلاً، أي: لولا إمْساكُه. وتأوّله غيرُه على أنّ «يمسكه» حال، ورُدَّ بأنَّ الأخفش حكى عن العرب أنّهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد «لولا» الامتناعيَّة، بالحال، كما لا يأتون بالخبر.

(١) ومثلهما «لولاه».

حرف يعمل الخفض في المكنيّ دون الظاهر؛ فلو كانت ممّا يخفض لما كان يخلو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً؛ فدلّ على أنّ الضمير بعد «لولاك» في موضع رفع.

يدلّ عليه أن المكنيَّ كما يستوي لفظه في النصب والخفض، نحو: «أكرمتكَ»، و«مَررتُ بكَ»، فقد يستوي لفظه أيضاً في الرفع والخفض، نحو: «قمنا»، و«مَرَّ بنا»، فيكون لفظ المكنيّ في الرفع والخفض واحداً؛ وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع «أنتَ» رفعاً.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «لو كان الرفع محمولاً على الجرّ في «لولاك» لوجب أن يُفْصَلَ بين المكنيِّ المرفوع والمجرور في المتكلم كما فصل بين لفظ المكنيّ المنصوب والمجرور في المتكلم، نحو: «أكرمني»، و«مرّ بي»» لأنا نقول: النون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنيِّ المنصوب والمكنيِّ المخفوض، وإنّما دخلت النون في المكنيِّ المنصوب لاتصاله بالفعل؛ فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، والفعل لا يدخله الكسر؛ لأنه إذا لم يدخله الجر ـ وهو غير لازم؛ استثقالاً له ـ فلأن لا يدخله الكسر الذي هو لازم استثقالاً له كان ذلك من طريق الأولى. وأما المكنيُّ المخفوض فلم تدخله هذه النون؛ لأنه يتصل بالحرف، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون، و«لولا» حرف؛ فلهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنّ المكنيّ في «لولاي» و«لولاك» في موضع جر؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامةَ مرفوع، والمَصِيرُ إلى ما لا نظير له في كلامهم مُحَالٌ؛ ولا يجوز أن يتوهّم أنهما في موضع نصب؛ لأن «لولا» حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جرّ.

قالوا: فلا يجوز أن يقال: «إذا زعمتم أنّ «لولا» تخفض الياء والكاف، فحروف الخفض لا بد أن تتعلّق بفعل فبأيِّ فعلٍ تتعلق؟» لأنا نقول: قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء، كقولك: «بحسبك زيد»، ومعناه: حَسْبُكَ، قال الشاعر (من المتقارب):

بِحَسْبِكَ في القَوْمِ أنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرّ[1]

وكقولهم: «هل من أحد عندك»، أي: هل أحدٌ عندك؟ قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، أي: ما لكم إله غيره، ولهذا كان «غيره» مرفوعاً في قراءة من قرأ بالرفع؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر، وكذلك «لولا» إذا عملت الجرّ صارت بمنزلة الباء في «بحسبك» و«مِنْ» في «هل من أحد عندك» ولا فرق بينهما.

(١) البيت للأشعر الرقبان في تذكرة النحاة ص ٤٤٣، ٤٤٤؛ والمعاني الكبير ص ٤٩٦؛ ونوادر أبي زيد ص ٧٣.

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيّون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: «إن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع» قلنا: لا نسلم؛ فإنّه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض، ألا ترى أنه يجوز أن يقال «ما أنا كأنت» و«أنت»: من علامات المرفوع، وهو ها هنا في موضع مخفوض، فكذلك ها هنا الياء والكاف من علامات المخفوض، وهما في «لولاي»، و«لولاك» من علامات المرفوع.

والذي يدلّ على أنّ «لولا» ليس بحرف خفض أنه لو كان حرفَ خفضٍ لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل، وليس له ها هنا ما يتعلّق به.

قولهم: «قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء»، قلنا: الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها، وأن لا تقع في موضع مبتدأ، وإنما جاز ذلك نادراً في حرفٍ زائدٍ دخولُه كخروجه، كقولهم: «بحسبك زيد»، و«ما جاءني من أحد»، لأنّ الحرف في نية الاطّراح؛ إذ لا فائدة له، ألا ترى أن قولك: «بحسبكَ زيد»، و«حَسْبُكَ زيد» في معنى واحد، وكذلك قولك: «ما جاءني من أحد»، و«ما جاءني أَحَدٌ» في المعنى واحد، فأمّا الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائداً فلا بدّ أن يتعلّق بفعلٍ أو معنى فعلٍ، و«لولا»: حرف جاء لمعنى، وليس بزائد؛ لأنه ليس دخولُه كخروجه، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذي دخلت من أجله، بخلاف الباء في «بحسبك زيد» و«مِن» في قولك «ما جاءني من أحد» فبان الفرق بينهما.

ثم لو سلمنا أنّ الحرف مطلقاً إذا وقع في موضع ابتداء لا يتعلق بشيء فلا نسلم ها هنا أنّ الحرف في موضع ابتداء، وقد بينّا فساد ذلك فيما قبل.

وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وَجْهَ له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم، وأشعارهم، قال الشاعر (من الطويل):

وَأَنْتَ ٱمْرُؤٌ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[1]

وقال الآخر (من الطويل):

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنا
وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ[2]

وقال بعض العرب (من السريع):

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/ ١٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٩٢ (جرم)، ١٥/ ٣٧٠ (هوا).
اللغة: طحت: أهلكت. هوى: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القلة والقنة: رأس الجبل. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط.
المعنى: يعاتب الشاعر أحد أنسبائه بقوله: كم معركة كنت فيها منتصراً بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها كتساقط المنهوي من قمّة عالية.

(٢) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٥؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إما لا).
اللغة: أراق: أسال، سفك. الحسب: الشرف.

[أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ]
لَوْلاكَ هٰذا الْعامَ لَمْ أَحْجُجِ[1]

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده، نحو: «لَوْلا أنا»، و«لَوْلا أَنْتَ»، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفْصَحُ، وعدمُ مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدلّ على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأتِ في التنزيل تَرْكُ عمل «ما» في المبتدأ والخبر، نحو: «ما زيد قائم»، و«ما عمرو منطلق» وإن كانت لغةً جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم، قال الشاعر (من الطويل):

رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهُرَ الصَّيْفِ بُدَّنٌ
وَناقَةُ عَمْرٍو ما يُحَلُّ لَها رَحْلُ
وَيَزْعُمُ حَسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قَوْمِهِ
وَما أَنْتَ فَرْعٌ يا حُسَيْلُ وَلا أَصْلُ[2]

ثم لم يَدُلَّ عدمُ مجيئها في التنزيل على أنها غيرُ جائزةٍ ولا فصيحةٍ؛ فكذلك ها هنا، والله أعلم»[3].

و«ذهب الكوفيّون إلى أنّ «لَوْلا» ترفع الاسم بعدها، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ»، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسمَ بعدها؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظَهَرَ لرفعَ الاسمَ؛ لأن التقدير في قولك: «لولا زَيْدٌ لأكرمتك»: لو لو يمنعني زيد من إكرامِكَ لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا «لا» على «لَوْ» فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولهم: «أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انْطَلَقْتُ معك»، والتقدير فيه: أن كنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ معك، قال الشاعر (من البسيط):

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[4]

والتقدير فيه: أن كُنْتُ ذا نفر، فحذف الفعل، وزاد «ما» على «أنْ» عِوَضاً عن الفعل،

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢؛ وكتاب الصناعتين ص ١١٤؛ وللعرجي في الدرر ٤/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٢٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.
اللغة: : أومت: أومأت، أي: أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.
المعنى: يقول: أشارت إليّ بكفّيها من الهودج، تدعوني إلى لقائها، مدّعية بأنّها لولا هذا اللّقاء لما خرجت إلى الحجّ.

(٢) البيتان بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٢٠١.
اللغة: الركاب: الإبل. البدن: جمع بادن، وهو الكثير اللحم العظيم العظم (البدن). ما يحل لها رحل، أي: إنها دائمة السفر. حَسْل: اسم رجل وأصله ولد الثعلب، وحسيل تصغيره.
المعنى: إن إبل حسيل كثيرة اللحم عظيمة البدن، لم تجهد بسفرٍ أو حرب، وناقة عمرو في سفر دائمٍ لا تكل ولا تهدأ. وتزعم أنّك من كرام القوم، ولكنك بعيد عن السيادة والعراقة يا حسيل.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ١٩٦ ـ ٢٠٢.

(٤) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١١٣؛ والاشتقاق ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢؛ والدرر ٢/ ٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩.

=

كما كانت الألف في الْيَمَاني[١] عوضاً عن إحدى ياءي النسب، والذي يدلّ على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها؛ لئلا يُجْمَع بين العوض والمعوض، ونحن وإن اختلفنا في أنَّ «أنْ» ها هنا هل هي بمعنى «إن» الشرطية أو أنها في تقدير «لأن»، فما اختلفنا في أن «ما» عوض عن الفعل، وكذلك أيضاً قولهم: «إمَّا لا فافعلْ هذا» تقديره: إن لم تفعل ما يلزمك فافعلْ هذا؛ لأنّ الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء، فيطالَبُ بها، فيمتنع منها، فيُقْنَعُ منه ببعضها، فيقال له: «إمَّا لا فافعل هذا»، أي: إن لم تفعل ما يلزمك فافْعَلْ هذا، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وزيدت «ما» على «إنْ» عوضاً عنه فصارا بمنزلة حرف واحد، والذي يدلّ على أنها صارت عوضاً عن الفعل أنه يجوز إمالَتُها، فيقال: «إما لا» بالإمالة كما أمالوا «بلى» و«يا» في النداء، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إمالتها؛ لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة، فلما جاز إمالتها ها هنا دلّ على أنها كافية من الفعل، كما كانت «بلى» و«يا» كذلك، وكذلك أيضاً قالوا: «مَنْ سَلَّم عليك فسلِّم عليه ومَنْ لا فَلا تَعْبأْ بِهِ»، وتقديره: ومن لا يسلّم عليك فلا تعبأ به، وقال الشاعر (من الوافر):

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنِدٍّ
وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[٢]

أراد: وإلّا تطلقها يَعْلُ، وكذلك قالوا «حينَئِذٍ الآنَ» تقديره: واسْمَعِ الآن، ومعناه أن ذاكراً ذكر شيئاً فيما مضى يستدعي في الحال مِثْلَه، فقال له المخاطب: «حينئذٍ الآنَ»، أي: كان الذي تذكره حينئذٍ، واسمع الآنَ، أو دَعِ الآن ذكره أو نحو ذلك من التقدير، وكذلكَ قالوا: «ما أغفله شيئاً» وتقديره: انظر شيئاً، كأنّ قائلاً قال: «ليس بغافل عني»، فقال المجيب: ما أغفله عنك شيئاً، أي: انظر شيئاً، فحذف. والحذفُ في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثرُ من أن يُحْصَىٰ؛ فدلّ على أنَّ الفعل محذوف ها هنا بعد «لولا»، وأنه اكتفي بـ«لولا» على ما بينا؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بها.

والذي يدلّ على أنّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء أنّ «أنّ» إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك: «لولا أن زيداً ذاهب لأكرمتك»، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة؛ فلمّا وجب الفتح

= اللغة: أبو خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدبة.

المعنى: يقول: يا أبا خراشة لا تفخر عليّ بكثرة عدد رجالك، فإنّما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثّر فيهم السنوات المجدبة. ولكن بسبب الجهاد والحرب، وهذا هو عزّهم ومجدهم.

(١) اليماني: نسبةً إلى اليمن، والقياس «يمنيّ» إلّا أنّ العرب، كما يذهب النحاة، حذفوا إحدى الياءين وعوّضوا منها ألفاً بعد الميم، ونظيره قولهم: «شآم» في النسبة إلى «الشام».

(٢) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٣٤؛ والدرر ٥/ ٨٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٣٦؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤٣٥.

اللغة: الندّ: المشابه والمِثْل. المفرق: وسط الرأس. الحسام: السيف القاطع.

المعنى: يقول: طلّق زوجتك لأنّك غير مناسب لها، وإلّا ضُرب رأسك بالحسام.

دل على صحّة مما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون «لَوْلا»، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، و«لولا» لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر (من البسيط):

قَالَتْ أُمامَةُ لمَّا جِئتُ زائرَها: هَلّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأسْهُمِ السُّودِ

لا دَرَّ دَرُّكِ؛ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلا حُدِدْتُ وَلا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[1]

فقال: «لولا حُدِدْتُ» فأدخلَها على الفعل؛ فدلَّ على أنها لا تختص؛ فوجب أن لا تكون عاملةً، وإذا لم تكن عاملةً وجب أن يكون الاسمُ مرفوعاً بالابتداء.

والذي يدلّ على أنه ليس مرفوعاً بـ«لولا» بتقدير: لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمْتُكَ أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعْطَف عليها بـ«ولا»؛ لأن الْجَحْد يُعْطَفُ عليه بـ«ولا»، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢]، ثم قال الشاعر (من الوافر):

فَما الدُّنْيا بِباقَاةٍ لِحَيٍّ وَلا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيا بِباقِ[2]

قوله: «بباقاة»: أراد: بباقية؛ فأبدل من الكسر فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، وهي لغة طيِّىء، وقال الآخر (من الوافر):

وَمَا الدُّنْيَا بِباقِيَةٍ بِحُزْنٍ أجَلْ، لا، لا، وَلا بِرَخاءِ بالِ[3]

فلما لم يجز أن يقال: «لولا أخوك ولا أبوك» دَلَّ على فساد ما ذهبوا إليه.

والصحيحُ ما ذهب إلى الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: «إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، ولولا حرف غير مختص»، قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلّا إذا كان مختصًا، ولكن لا نسلم أن «لولا» غير مختص. قولهم: «إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم، كما قال الشاعر (من البسيط):

لَوْلا حُدِدْتُ وَلا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فأدخلها على الفعل قلنا: «لو» التي في هذا البيت ليست مركّبة مع «لا» كما هي مُركَّبة مع «لا» في قولك: «لولا زيد لأكرمتك» وإنما «لو» حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و«لا» معها بمعنى «لم»؛ لأنّ «لا» مع الماضي بمنزلة «لم» مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ،

---

(١) البيتان للجموح الظفري في خزانة الأدب ١/ ٤٦٢؛ وشرح المفصل ١/ ٩٥؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٩، ٣٨٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٩٢، ١٢٣٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٧.
اللغة: أمامة: اسم امرأة. الأسهم السود: كناية عن الأسطر المكتوبة. لا درّ درّك: لا زكى عملك. حددت: منعت. العذرى: المعذرة.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٨.
المعنى: كلُّ حيٍّ صائر إلى الموت.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٨.
المعنى: لا تدوم هذه الدنيا لأحد سواء كان حزيناً، أو كان هنيًّا رخيّ البال.

وهذا كقوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ۝﴾ [البلد: ١١]، أي: لم يقتحم العقبة، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝﴾ [القيامة: ٣١]، أي: لم يصدِّق ولم يصلِّ، وكقول الشاعر (من الرجز):

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمَّا
وَأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[١]

وكقول الآخر (من الرجز):

وأيُّ أمرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ[٢]

أي: لم يفعله، فكذلك ها هنا قولهُ: «لولا حُدِذتُ» أي: لو لم أحدّ؛ فدل على أن «لولا» هذه ليست «لولا» التي وقع فيها الخلاف، فدلَّ على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة على ما بينا.

وأما قولهم: «لو كانت لولا هي العاملة؛ لأن التقدير: لو لم يمنعني زيد، لكان فيها معنى الْجَحْدِ، فكان ينبغي أن يعطف عليها بـ«ولا»؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ«ولا» إلى آخر ما قرروه»، قلنا: إنما لم يجز ذلك؛ لأن «لولا» مركَّبة من «لو»، و«لا»، فلما ركّبتا خرجت «لو» من حدّها و«لا» من الْجَحْدِ؛ إذ ركبتا فصُيِّرتا حرفاً واحداً؛ فإن الحروف إذا ركِّب بعضها مع بعض تغيَّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قلنا في «لولا» بمعنى التحضيض، و«لَوْمَا» و«ألَّا» وما أشبهه، وكذلك ها هنا؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بـ«ولا»، والله أعلم»[٣].

* * *

٢ ـ «لولا» التي هي حرف عَرْض وتحضيض: حرف يأتي بعد جملة فعليَّة فعلها مضارع، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، أو ماض مؤوَّل بالمضارع، نحو: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ۝﴾ [المنافقون: ١٠]. وقد يليها الفعل المضارع كالآية الأولى، أو معموله، نحو: «لولا الله تَسْتَغْفِرُونَ»، أو فعل مقدَّر، نحو: «لولا الله تستغفرونه»، أي: لولا تستغفرون الله تستغفرونه.

والفرق بين التحضيض والعَرْض أنَّ الأوَّل طَلَب بحثّ وإزعاج، أمّا الثاني فطَلَب بلين وتأدُّب.

٣ ـ «لولا» التي هي حرف توبيخ وتنديم:

(١) الرجز لأبي خراش في الأزهية ص ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٠؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٢٥؛ ولسان العرب ١٢/ ١٠٤ (جمم)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢١٦؛ ولأمية بن أبي الصلت في الأغاني ٤/ ١٣١، ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٥٣ (لمم)؛ ولأمية أو لأبي خراش في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٥.
اللغة: الجمّ: الكثير. ألمّ: أتى بصغار الذنوب.
المعنى: إن شئت ربَّنا غفرت لنا الكثير الكثير من ذنوبنا، فمن منا لم يرتكب يوماً ذنوباً صغيرة؟!

(٢) الرجز لشهاب بن العيف في خزانة الأدب ١٠/ ٨٩، ٩٠؛ ولابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٤؛ وللعفيف العبدي في لسان العرب ١/ ٩١ (زنأ).
المعنى: لم يترك فعلاً سيئاً إلّا فَعَله.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٧٤ ـ ٨١.

حرف يأتي بعده فعل ماض أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، أو ماض مفصول عنها بمعموله، نحو: «لولا المجتهد كافأت»، أو ماض محذوف فسّره ما بعده، نحو: «لولا المجتهدَ كافأتَهُ»، والتقدير: لولا كافأتَ المجتهد كافأتَهُ.

ملاحظة: ذكر الهرويّ أنّ «لولا» تُفيد الاستفهام في نحو: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون: ١٠]، ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: ٨]. ويرى جمهور النحاة أنّ «لولا» في الآية الأولى للعَرْض، وفي الثانية للتوبيخ.

وذكر أيضاً أنّها تأتي جَحْداً بمنزلة «لَمْ»، نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]. وقال بعضهم: إنّ المعنى على التوبيخ، أي: فهلّا كانت قرية واحدة من القرى المهلَكة تابت عن الكُفر قبل مجيء العذاب، فنَفَعها ذلك.

وقال ابن الأنباري: إنّ «لولا» تأتي غير مركّبة، بمعنى: «لَوْ لَمْ»، نحو قول أبي ذُؤيب (من الطويل):

أَلا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أنْ لا أُحِبُّها
فقُلْتُ: بَلى، لولا يُنازِعُني شُغلي

ف «لو لا» في البيت غير مركّبة، بل «لو» و«لا» باقيتان على حاليهما؛ لأنّ المعنى ليس التحضيض هنا، و«لولا» الامتناعيَّة لا يليها الفعل. وتأوّل غيره هذا البيت ونحوه على إضمار «أنْ»، والفعل صلة لها، وارتفع الفعل بسقوط «أنْ». وتكون «لولا» هنا امتناعيَّة، ومحل «أنْ» وصلتها رفع بالابتداء.

«لولا» التي هي حرف تحضيض

انظر: «لولا»، الرقم ٢.

«لولا» التي هي حرف تنديم

انظر: «لولا»، الرقم ٣.

«لولا» التي هي حرف توبيخ

انظر: «لولا»، الرقم ٣.

«لولا» التي هي حرف عَرْض

انظر: «لولا»، الرقم ٢.

«لولا» الامتناعيّة

انظر: «لولا»، الرقم ١.

لَوْما

مثل «لولا» في الحُكْم والإعراب والأوجه. انظر «لولا» واضعاً «لوما» في أمثلتها.

وقد أنكر المالقي أن تأتي حرف امتناع لوجود، ورُدَّ عليه بقول الشاعر (من الوافر):

لَوْما الإِصاخَةُ لِلوُشاةِ، لَكانَ لي
مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ في رِضاكَ رَجاءُ

«لوما» الامتناعيّة

هي «لوما».
انظر: لوما.

لُوَه (أو ابن لوَه)

= أحمد بن علي (... / ...).

لويس معلوف

(١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٧م - ١٣٦٥ هـ/ ١٩٤٦م)

لويس بن نقولا ضاهر المعلوف اليسوعي. كان باحثاً لغويًّا، من الآباء اليسوعيين. اسمه

«ضاهر» قبل الرهبنة، ثم حُوِّل بالرّهبانيّة إلى لويس. ولد في زحلة (لبنان). تعلّم في الكليّة اليسوعيّة ببيروت، ودرس الفلسفة في إنجلترة، واللاّهوت في فرنسا. أجاد عدّة لغات شرقيّة وإفرنجية. تولّى إدارة جريدة «البشير» سنة ١٩٠٦ م، وتوفي ببيروت. له مصنّف مشهور هو «المنجد». أضاف إليه الأب فردينان توتل في طبعته الخامسة عشر قاموساً للأعلام، فأصبح يُعرف باسم «المنجد في اللغة والأعلام».

(الأعلام ٥/ ٢٤٧).

لويس يلملسف

لغوي دينامركي (١٨٩٩ ـ ١٩٦٥م) يعتبر من الألسنيِّين الأوائل الذين اهتموا بالمنطق الرياضيّ وبالمنهجيَّة العلميَّة.

ليونرد بلومفيلد

لغوي أميركيّ (١٨٨٧ ـ ١٩٤٩م)، تخصَّص في اللغة الألمانيَّة، تركَّزت أبحاثه الأولى حول القضايا الألسنيّة التاريخيّة، إلَّا أنَّه سرعان ما اتَّخذت المنحى الألسنيّ البنيانيّ. شارَكَ في تأسيس جمعيّة الألسنيَّة الأميركيَّة.

اللِّياقة

انظر: فِعالة للدلالة على معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة.

لَيْتَ

حرف تمنٍّ، يكون في المستحيل، غالباً، وفي الممكن قليلاً، نحو قول أبي العتاهية (من الوافر):

فيا ليتَ الشَّبابَ يعودُ يوماً ... فَأُخبِرَهُ بما فَعَلَ المشيبُ

ولا يكون في الواجب، فلا يُقال: «ليت غداً يجيء».

وهو ينصب المبتدأ اسماً له، ويرفع، الخبر خبراً له[1]. وأجاز الكوفيّون نصب المبتدأ والخبر به معاً. كما أجازوا في أخواته ذلك، نحو قول العجّاج (من الرجز):

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا

وقول ابن المعتزّ (من البسيط):

مرَّتْ بنا سَحَراً طيرٌ، فقُلْتُ لها: ... طوباكِ، يا ليْتَني إيّاكِ طوباكِ

ونحو قول الشاعر (من الكامل):

ليتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعُ على الفتى ... والشَّيبَ كانَ هو البديءُ الأوّلُ

وتأوّل المانعون البيت الأوّل بأنَّ «رواجعا» حال من «أيام الصِّبا»، والعامل فيه ما في «ليت» من معنى التمنِّي، والخبر محذوف تقديره: لَنا، أو «أقْبَلَتْ». وتأوّلوا البيت الثاني بإنابة ضمير النَّصب عن ضمير الرَّفع، والبيت الثالث بأنَّ «الرَّجيعَ» خبر لِ «كان» المحذوفة.

وتلزم نونُ الوقاية «ليتَ» خلافاً لِـ «إنَّ»، نحو: ﴿يَلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿يَلَيْتَنِي كُنتُ تُرَبًا﴾ [النبأ: ٤٠]. وربّما حُذفت للضرورة الشِّعريَّة، نحو قول الشاعر (من الخفيف):

(١) هذا على المذهب البصريّ، أمّا الكوفيّون، فيقولون إنّ الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها. انظر مادّة «المشبَّهة بالفعل».

زعـمـوا أنّـنـي ذُهِـلْـتُ ولـيْـتـي
أسْـتـطـيـعُ الـغـداةَ عَـنْـهُ ذُهـولا

ونحو قول زيد الخيل (من الوافر):

كَـمُـنْـيَـةِ جـابـرٍ إذ قـالَ لَـيْـتـي
أُصـادفُـهُ وأفْـقِـدُ بـعـضَ مـالـي

وتُخالف «ليت» «إنّ» بنصب جوابها بالفاء والواو، نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] على قراءة ابن عامر.

وتُخالفها أيضاً في عدم جواز العطف بالرفع على محلّ اسمها، وفي عدم دخول اللّام في خبرها، وفي جواز إعمالها بعد دخول «ما» الحرفيَّة الزّائدة عليها، ويُنْشَد بيت النابغة (من البسيط):

قالتْ: ألا ليْتَما هذا الحمامُ لَنا
إلى حمامَتِنا ونصفُهُ فَقَدِ

برفع «الحمام» و«نصفه» ونصبهما. و«ما» الحرفيَّة هذه لا تُزيلها عن الاختصاص بالأسماء، فلا يُقال: «ليتَما قام زيد».

وهي كـ«إنّ» لا يجوز تقدّم خبرها عليها إلّا إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً.

وفي «ليتَ» ثلاث لغات: ١ ـ ليتَ. ٢ ـ لَتّ. ٣ ـ لَوْتَ.

وانظر: «المشبَّهة بالفعل».

لَيْتَ أنَّ

تُعرب نحو: «ليتَ أنَّ المطرَ ينهمرُ» كالتالي: «ليتَ»: حرف تَمَنٍّ ونصب مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «أنَّ»: حرف مصدريّ وتوكيد ونصب مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «المطرَ»: اسم «أنَّ» منصوب بالفتحة الظاهرة. «ينهمرُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة الظاهرة. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، وجملة «ينهمر» في محل رفع خبر «أنَّ». والمصدر المؤوَّل من «أنَّ» واسمها وخبرها سدَّ مسدّ اسم «ليت» وخبرها، أو في محل نصب اسم «ليت»، والخبر محذوف تقديره: حاصل.

لَيْتَ شِعْري

تُعرب على النحو التالي: «ليت»: حرف تَمَنٍّ ونصب مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب. «شعري»: اسم «ليت» منصوب بالفتحة المقدّرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلِّم، وهو مضاف. والياء ضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محل جرّ بالإضافة. وخبر «ليت» محذوف تقديره: حاصل.

ليتَما

لفظ مركَّب من «ليت» و«ما» الحرفيَّة الزائدة، ويجوز إعمال «ليت» هنا وإهمالها. انظر: ليت.

اللّيْث بن المظفَّر

(.../...ـ.../...)

اللّيْث بن المظفّر. وسمّاه بعضهم: اللّيْث بن نصر بن يَسَار الخُراساني. وقال آخرون: اللّيْث بن رافع بن نصر بن يسار. كان نحويًّا لغويًّا، صاحب الخليل بن أحمد الفراهيدي مؤلِّف كتاب «العين». قيل: أملى الخليل على الليث ترتيب كتاب «العين» في اللّغة، وقال للّيْث: اسأل الأعراب وسدّد. ففعل، فظهر فيه خَللٌ لأنه سأل عن لغته أعراب خُراسان وقد

خالطوا الأعاجم، فجاء به خلل هذّبه العلماء بعد ذلك. وقيل: كان الليث رجلاً صالحاً، فقد مات الخليل ولم يفرغ من كتاب «العين»، فأحبَّ أن ينفُقَ الكتاب باسمه فسمّى لسان نفسه الخليل. فإذا رأيت في الكتاب: سألتُ الخليل وأخبرني الخليل، فإنّه يعني الخليل نفسه، وإذا قال: قال الخليل، فإنما يعني به لسانه.

قال ابن المعتز: كان الليث من أكتب الناس في زمانه، بارع الأدب، بصيراً بالشعر والنحو، يكتب للبرامكة وكانوا معجبين به، فارتحل إليه الخليل وباشره، فوجده بحراً، وأحبّ أن يهديه هدية تشبهه. فاجتهد الخليل في كتابه «العين»، فصنّفه له، فوقع منه موقعاً عظيماً، وكافأه بمئة ألف درهم. وراح الليث ينظر فيه ليلاً ونهاراً حتى حفظ نصفه، واشترى الليث جارية بمال جليل، فبلغ زوجته ابنة عمه ذلك، فغارت، وأرادت أن تغيظه فأحرقت الكتاب. ولما أتى الليث سأل عن الكتاب فقال خدمه: أخذته الحرّة، فدخل عليها ضاحكاً، وقال لها: رُدّي الكتاب فقد وهبت لكِ الجارية وحرّمتها على نفسي، فأرته رماد الكتاب فسُقط في يده، وكتب نصفه من حفظه وجمع على الباقي أدباء زمانه، وقال لهم: مثّلوا عليه واجتهدوا. فعملوا النّصف الثاني، وكان الخليل قد مات.

(الوافي بالوفيات ٢٤/ ٤١٥ ـ ٤١٦؛ وإنباه الرواة ٣/ ٤٢ ـ ٤٣؛ ومعجم الأدباء ١٧/ ٤٣ ـ ٥٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٠؛ ومراتب النحويين. ص ٣١).

الليثيّ

= نصر بن عاصم (٨٩ هـ/ ٧٠٨م).

لَيْسَ

فعل ماضٍ ناقص جامد يرفع المبتدأ وينصب الخبر، نحو: «ليس المطرُ منهمراً». ولا يجوز أن يتقدَّم خبرها عليها، وكثيراً ما تُزاد الباء في خبرها، نحو الآية: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] («أَلَيْسَ»: الهمزة للاستفهام حرف مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على الفتح الظاهر. «اللَّهُ»: لفظ الجلالة اسم «ليس» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «بكاف»: الباء حرف جرّ زائد مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب. «كافٍ»: خبر «ليس» منصوب بفتحة مقدَّرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «عبدَه»: مفعول به لاسم الفاعل «كافٍ» منصوب بالفتحة الظاهرة. وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ على الضم في محل جرّ بالإضافة).

وتأتي «ليس» أداةً للاستثناء، فيُنصب المستثنى بها وجوباً؛ لأنّه خبرها، واسمها ضمير مستتر وجوباً يعود على اسم الفاعل المفهوم من فعله السابق، فإذا قلت: «نجح الطلابُ ليسَ زيداً»، يكون التقدير: ليس الناجح زيداً. ونُعرب جملة «ليس زيداً» في محلّ نصب مُسْتثنى.

واختلف الكوفيون والبصريون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها[1]، فقد «ذهب =

(١) انظر في هذه المسألة:

الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر «لَيْسَ» عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريِّين، وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص[1]. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر «كان» عليها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها وذلك لأن «ليس» فعل غير متصرِّف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت «كان» مجراه؛ لأنها متصرِّفة، ألا ترى أنك تقول: «كان يكون فهو كائن وكُنْ»، كما تقول: «ضَرَبَ يَضْرب فهو ضارِب ومَضْروب واضرب»، ولا يكون ذلك في «ليس»، وإذا كان كذلك، فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلاً متصرّفاً، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرِّف؛ لأن الفعل إنما يتصرَّف عملُه إذا كان متصرِّفاً في نفسه.

فأما إذا كان غير متصرِّف في نفسه فينبغي أن لا يتصرَّف عملُه؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أن «ليس» في معنى «ما»؛ لأن «ليس» تنفي الحال كما أن «ما» تنفي الحال، وكما أن «ما» لا تتصرَّف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك «ليس»، على أن من النحويين مَنْ يُغَلِّبُ عليها الحرفية، ويحتج بما حُكي عن بعض العرب أنه قال: «ليس الطِّيبُ إلا المسكُ»، فرفع «الطيب» و«المسك» جميعاً، وبما حُكي أن بعض العرب قيل له: «فلان يتهدَّدك»، فقال: «عليه رَجُلاً لَيْسِي»، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء، فيقال في «لست»: «لَيِسْتُ»، ألا ترى أنك تقول في «صَيِدَ البعيرُ»: «صَيْدَ البعير»، فلو أدخلت عليه التاء لقلت: «صَيِدْتَ»، فرددته إلى الأصل وهو الكسر، فلما لم يردَّ ها هنا إلى الأصل - وهو الكسر - دلَّ على أن المغلَّبَ عليه الحرفية، لا الفعلية، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل «ليس» بمنزلة «ما» في اللغة التي لا يعملون فيها «ما»؛ فلا يعملون «ليس» في شيء، وتكون كحرف من حروف النفي؛ فيقولون: «ليس زيد منطلق»، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه، وإذا ثبت أنها لا تتصرَّف وأنها مُوغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، ولأنّ الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذي جحده على ما بيّنّا.

وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قولُه تعالى:

=

- المسألة الثامنة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين».
- أسرار العربية. ص ١٤٠.
- شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٥.
- حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٢٥.

(١) أي: ليس في كتاب سيبويه «الكتاب» أيّ نص يُجيز تقديم خبر «ليس» عليها أو يمنعه.

﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هـود: ٨] وَجْهُ الدليل من هذه الآية أنه قدَّمَ معمولَ خبر «ليس» على «ليس»، فإن قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ يتعلق بـ «مصروف»، وقد قَدَّمه على «ليس»، ولو لم يجز تقديم خبر «ليس» على «ليس» وإلّا لماجاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول: «زيداً أكرمت» إلّا بعد أن جاز «أكرمت زيداً»، فلو لم يجز تقديم «مصروف» الذي هو خبر «ليس» على «ليس»، وإلّا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدلّ على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرةْ والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديمُ معمولها عليها، وعلى هذا تخرج «نعم» و«بئس»، وفعلُ التعجب و«عسى» حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها.

أما «نعم»، و«بئس» فإنّهما لا يعملان في المعارف الأعلام، بخلاف «ليس» فنقصَتا عن رتبتها، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعُد عن الأفعال، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل، وإنما يضمر فيه، ولا تلحقه أيضاً تاء التأنيث، بخلاف «ليس» فنقص عن رتبتها.

وأما «عسى» وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كـ «ليس»، إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا «أنْ» مع الفعل، نحو: «عسى زيد أن يقوم»، ولو قلت: «عسى زيد القيام» لم يجز؛ فأما قولهم في المثل: «عسى الغُوَيْرُ أبْؤُساً»[1]، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، فلما كان مفعولها مختصًّا بخلاف «ليس» نقصت عن رتبة «ليس»؛ فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها، ولا يجوز أن تقاس «ليس» على ما في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأنّ «ليس» تخالِفُ «ما»، بدليل أنه يجوز تقديم خبر «ليس» على اسمها، نحو: «ليس قائماً زيد»، ولا يجوز تقديم خبر «ما» على اسمها؛ فلا يقال: «ما قائماً زيد» وإذا جاز أن تخالف «ليس» «ما» في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها، وتلحق بأخواتها.

والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيّونَ.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فلا حجّة لهم فيه؛ لأنا لا نسلّم أن «يوم» متعلّق بـ «مصروف»، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بُني على الفتح

---

(١) ورد المثل في جمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جيأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس). والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشّدَّة. والمثل قالته الزَّبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعل الشّرّ يأتيكم من قبل الغار. يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشّرّ فيُتَّهم به.

لإضافته إلى الفعل، مما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فإن «يوم» في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ها هنا. وإن سلمنا أنّه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وتقديرُه: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾ [هود: ٨].

وأما قولهم: «إنّ الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة»، قلنا: هذا يدلّ على جواز إعمالها؛ لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدلّ على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرفَ الفعلِ في نفسه، و«ليس» فعلٌ غير متصرّف، فلا يجوز تقديم معموله عليه؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين: فأثبتنا لها أصلَ العملِ لوجود أصل الفعلية، وَسَلَبناها وصفَ العملِ لعدم وصف الفعليَّة وهو التصرف؛ فاعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف. والذي يشهد لصحّة ذلك الأفعال المتصرفة، نحو: «ضَرَبَ» و«قَتَل» و«شَتَم»، فإنها لما كانت أفعالاً متصرفة أُثْبِتَ لها أصلُ العمل ووصْفُهُ؛ فجاز إعمالها، وجاز تقديم معمولها عليها، نحو: «عمراً ضَرَبَ زيدٌ»، وكذلك سائرها، والأفعال غير المتصرفة، نحو: «عَسَى»، و«نِعْمَ»، وَ«بِئْسَ»، وفعل التعجب خصوصاً على مذهب البصريين؛ فإنها لما كانت أفعالاً غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها، وسلبت وصف العمل؛ فلم يجز تقديم معمولها عليها، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم: «إنه لا يجوز أن تقاس «ليس» على «ما»» قلنا: قد بينَّا وجه المناسبة بينهما واتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحد منهما لنفي الحال كالآخر.

وقولهم: «إن «ليس» تخالف «ما»؛ لأنه يجوز تقديم خبر «ليس» على اسمها، بخلاف «ما»» قلنا: ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بد أن يكون بينهما مُغَايرة في بعض أحكامه.

قولهم: «فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها»، قلنا: هذا لا يلزم؛ لأن «ليس» أخذت شبهاً من «كان»؛ لأنها فعل كما أنها فعل، وشبهاً من «ما»؛ لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال، وكان يجوز تقديم خبرها عليها، و«ما» لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت شبهاً من «كان» وشبهاً من «ما» صار لها منزلة من المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من «ما»؛ لأنها فعل و«ما» حرف، والفعل أقْوى من الحرف، ولم يجز تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من «كان»؛ لأنها لا تتصرّف و«كان» تتصرَّف، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق، والله أعلم»[1].

ملحوظتان: أ ـ زعم أبو عليّ الفارسيّ أنَّها

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥١ ـ ١٥٤.

حرف؛ لأنّها لفظ يدلّ على معنى في غيره. وقال المالقيّ: إنّها تتعيَّن للحرفيَّة في نحول قول النابغة (من البسيط):

يَهْدي كتائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُها
إلّا ابتدارٌ إلى موتٍ بإلْجَامِ[1]

إذ لا خاصّيَّة من خواصّ الأفعال فيها. وأوَّل بعضُهم هذا البيت على إضمار اسمها أمراً أو شأناً.

ونقل بعضهم عن الكوفيّين أنّها تأتي حرف عطف في نحو قول نفيل بن حبيب (من الرجز):

أيْنَ المفَرُّ والإلهُ الطّالِبُ
والأشْرَمُ المغلوبُ ليس الغالِبُ[2]

وخُرِّج البيت على أنّ «الغالب» اسمها، والخبر محذوف. قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متَّصل عائد على «الأشرم»، أي: ليسه الغالب، كما تقول: «الصّديق كأنه زيد»، ثمّ حُذِفَ لاتّصاله.

ب ـ أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة العطف بالنصب على خبر «ليس» الذي انتقض نفيهُ بـ «بل»، وجاء في قراره:

«يُخطِىءُ بعض الباحثين مثل قولهم: «ليس المستعمرون جادّين في الجلاءِ عن البلاد بل هازلين»، ويرون أنّ الصواب قولهم: «بل هازلون»، وحجّتهم في ذلك أنّ «بل» هنا للإضراب، وذلك لنفي الخبر، ولذلك لا يجوز نصبه بالعطف لأنه موجب. وترى اللجنة أنّ ما ذكر من عدم انتقاض النفي هو في «ما» الحجازيّة. أما «ليس»، فلا يشترط في العطف على خبرها ألّا ينتقض بالنفي. فالتعبير صحيح لا غبار عليه. وهذا رأي جمهور النحاة، ويخالفه فريق قليل، فيجعل «ليس» مثل «ما»[3].

ليس بمقيس

هو المسموع عن العرب، ولكنّه غير قياسيّ.

لَيْسَ غَيْر

إذا عُلِم المضاف إليه قبل «ليس غير»، جاز ذكر ضميره، نحو: «اشتريتُ ثلاثَةَ أقلام ليسَ غيرَها» («غيرُها» بالرفع: اسم «ليس» مرفوع بالضمَّة الظاهرة، وهو مضاف. «ها»: ضمير متَّصل مبنيّ على السكون في محل جرّ مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: مُشْتَرًى. و«غيرَها» بالنصب: خبر «لَيْس»، واسمها محذوف، والتقدير: ليس المشترى غيرَها)، وجاز حذفه لفظاً، فتُبنى «غير» على الضمّ، نحو: «اشتريتُ ثلاثة أقلام ليسَ غيرُ» («غيرُ»: اسم مبنيّ على الضمّ في محل رفع اسم «ليس»، والخبر محذوف تقديره: مُشْتَرًى، أو في محل نصب خبر «ليس» واسمها محذوف تقديره: المشترى)، وجاز الفتح مع التنوين ـ وهذا قليل ـ نحو: «اشتريتُ ثلاثَةَ أقلام ليسَ غيراً» («غيراً»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة

---

(١) يعصمها: يمنعها. ابتدار: مواجهة، مبادرة الموت.
(٢) الأشرم: هو أبرهة الحبشيّ صاحب الفيل.
(٣) القرارات المجمعيّة. ص ٥٩.

الظاهرة، واسمها محذوف تقديره: المشترى).

ليس في كلام العرب

كتاب في اللغة لأبي عبد الله الحسين بن أحمد، المعروف بـ «ابن خالويه» (.... ـ ٣٧٠ هـ/ ٩٨٠م). والكتاب يرصد الكلمات والأبنية التي لا توجد في اللغة العربية. وقد رتَّبها ابن خالويه في أبواب، لكنه لم يرتِّب هذه الأبواب بحسب معيار معيَّن، وقد بدأه بالأبواب الآتية:

- باب ليس في كلام العرب «فَعَلَ يَفْعَل» ممّا ليس فيه حرف الحلق عيناً ولا لاماً إلّا عشرة أحرف...
- باب ليس في كلام العرب واو وياء يجتمعان والأول ساكن في غير التصغير والمُلَيَّن من الهمزة إلّا مدغماً...
- باب ليس في كلام العرب «فَعَلَ يَفْعَل» فِعْلاً إلّا «سَحَرَ يَسْحَر»...
- باب ليس في كلام العرب اسم على «فِعال» ليس بمصدر إلّا كلمة واحدة... إلخ.

وقد طُبع الكتاب طبعات عدّة، منها:

- طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧ هـ، بتصحيح وضبط وشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي.
- طبعة دار البارودي في بيروت.

«لَيْسَ» وأخواتها

هي نواسخ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر. وهي: ليس، «ما» الحجازيَّة، «لا» الحجازيَّة، إنْ، لات.

انظر كلًّا في مادّته.

«ليس» والعطف على خبرها

انظر: ليس، الفقرة «ب» من «الملاحظتين».

لَيْلَ نَهَارَ

ظرف مركَّب مبنيّ على فتح الجزءَين في محل نصب مفعول فيه، نحو: «أتذكَّرُك لَيْلَ نهارَ». فإذا حُلَّ التركيب، وعُطف الاسم الثاني على الأوَّل، نُصِب كلاهما منوَّناً في نحو: «أتذكَّرُ لَيلاً ونَهاراً».

لَيْلَة

تُعرب إعراب «أسبوع».

انظر: أسبوع.

لَيْلَةً

تُعرب في نحو: «زرتُك ليلةً» ظرف زمان منصوباً بالفتحة الظاهرة.

لَيْمُ اللهِ ـ لَيْمُنِ اللهِ

لغتان في «أيمن الله».

انظر: أيمن الله.

اللِّين

أحرف اللِّين هي: الألف، والواو، والياء إذا كانت ساكنة. وهي أحرف عِلَّة فقط إذا كانت ساكنة، وقبلها حركة لا تناسبها[1]، نحو: «نَوْل»، «مَيْتٌ»، وأحرف علّة ولين ومَدّ إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها، نحو:

(١) الضمة تناسب الواو، والفتحة تناسب الألف، والكسرة تناسب الياء.

«مِيل»، و«حُوت» و«قال». والألف لا تأتي متحرِّكة، ولا تأتي قبلها حركة لا تناسبها، فهي، دائماً حرف علّة ومدّ ولين.

وقال أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ: حرفا اللِّين هُما: «الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة. وإنَّما سُمِّيَتا بذلك؛ لأنَّهما يخرجان في لين وقلّة كُلْفَة على اللِّسان، لكنَّهما نَقَصَتا عن مُشابهة الألف لتغيُّر حركة ما قبلهما عن جنسهما. فنقَصَتَا المدّ الذي في الألف، وبقي فيهما اللِّين لسكونهما. فَسُمِّيَتا بحرفي اللِّين»[1].

اللُّيونة

انظر: فُعولة.

(١) القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التِّلاوة. ص ١٢٦.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

باب القاف

باب الكاف

باب اللام

MAWSŪ^{c}AT

^{c}ULŪM AL-LUǦAH AL-^{c}ARABIYAH

(Encyclopedia of Arabic linguistics)

by

Dr . Emīl Badī^{c} Ja^{c}qūb

volume VII

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH

Beirut-Lebanon